



1

تفضيل كلام العلماء في قولهم
الاستسقاء من النفق ابانت
وهم الا
في الاستسقاء
في كتابه
القرار
١٥٩



التأني في الكافي X

[illegible]

وَبِهِ نَسْتَنْفَعُ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانِ رَبِّ قَتْلُكُمْ بِالْخَيْرِ

كتاب البيوع البيع مبادله المال بالمال بالكثر اضي

وهو من الاضداد ويتبع في الغالب على اخراج المبيع عن الملك فصدوا وعودى الى المفعول الثاني بنفسه ومحرفه **فَيُنَالُ**

بالتعاطف في الاشياء النفسية والخجسته عند الحبيب ولا وجه للسوء مع الشفاعة كمن لا يرضى ومما لا يرضى وهو المعشاة في الكمال

لما كان باطلاً اقيم له ما هو القبول مع ما لو كان له العلم الرضى والتعاطى اذ ارضى الرضا منها والشرط في رضى التعاطى من الجانبين

عندئذ نسل الخبيث المحلوم وقيل له عطاء من احوالي بنين يكتفي واذا اوجب احوالنا قدس السوء والاحوال الى رايه من اقله في

المجلس الثاني وهذا خبر القول انه لو لم يثبت الحان لم يزم حكم العقد لارضاه فيتمتع به وهو موقوف ولما لم ينفك

بدون قبول الآخر فلم يجيبنا بغيره عن الالهي بل لأنه خلا عن ابطال حتى الغير لما لم يستغل الخياشام بافاده الحكم وحيار القول

يمتد الى آخر المجلس و عندئذ فمخ على الفور و لست ان المشتري يحتاج الى التأمل و التروي انه هل يوافقه ام لا ففعل.

سأعطيكم كسبها وواحدة دفعاً للعسر وتحقيقاً للنفس قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم باليسر ولا يذوقكم العسر وقال عمر بن الخطاب

تفسير الكتاب الرسالي الخطيب حتى يعتبر مجيب بلوغه الكتاب في آله والرسالة لانهما من الغايب كالخطيب من الحاضرات

وَمَنْ كَانَ مَأْمُورًا بِتَبْلِيغِ الشَّرَاحِ إِلَى النَّاسِ وَقَدْ بَلَغَ الْبَعْضَ مِنْهَا فَلْيُكَلِّمْ بَاقِيَهَا كَمَا لَمْ يَلْجُزْ لَكَ الْخَطَابُ لَكَانَ مُقْصَرًا فِي التَّبْلِيغِ وَحَرَمَ التَّفْرِيقَ

في القبول والعقبى باداءه من البعض والابرار والتاجيل وان كان بعضها دراهم وبعضها دنانير ان اتخذوا العاقلة والعقد

والثمن أو الكعور حتى ان تعدد الكعور او الكثر اعلم ان البائع اذا اوجبت شي أو شيئين وأراد ان المشتري ان يقبل

والبعض دون البعض ليس كذلك وكذا الواجب المشترك وأوله البائع أن يقبل البعض دون البعض ليس كذلك

ان الحد الصفقة ليضرب الاخر بتفريق الصفقة وان تفرقت الصفقة فلم يكن التفريق في القبض والتفريق

في القبول من القبض العام العقد والصفقة متى لم تحت ايها بالحدث اما وان تعرفت ايها بالوقت اما

وهذا من لبعض سببها بالاعتدال في تعيينه على الرقبة وفي الأيدي قبل العقد في بعض الأوقات

[illegible]

الاعراب يعيب الشكر أو يعجز العجز أو يجمع بين السنين في بيع أو الشراء أو عجزه أو عجزها فإذا استعري

سبيلين او اسيا وسمو من البعض ليس ان يعيب ما فعله ولما لو ابراه عن من البعض واجله اوقات

[illegible]

وتعد إلى قباله الزيادة أو النقصان في القيمة المضافة التي تم تحقيقها من خلال هذه العملية.

كان (وقت) العتار اربعة ايام تتردها الكواكب تسهرا الكواكب التسعة في اوقات فوالا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

کے باوجود نیز اذیتوں و محنتوں کے باوجود اس کا حال یہ ہے کہ

كأنبوب ممتد كانت الصنفة متى لم يضر علمه في المحيط التروج ما وصل إلى حادو الأصل الزا إذا تعارضت هناك

أياد الصنفية وحبها التعلوية يبرها الخال واهتماما قار عن الحب رقت القبول نظر الاحباب اذ القام ولسان العاصي

والرخصة والكرامة ولا إحصاء إلى الجاه والقول لنرم السبع ولا خيار لو احدث منها ألم لعب أو عدم رغبة وقال

الصفحة

كل واحد منها خيار المجلس لم يتفرقا بدنا نقول انهما المتبايعان بالي وما لم يتفرقا ولس ان العقد لما تم بالايجاب
والقبول ثبت الملك لكل واحد منهما فالنسخ من ايها كان ابطال حق الآخر بل رضاه فلا يجوز كعقد الافتراق عن المجلس والمراد
بالجدي خيار القبول والتفرق لا نقول الا قولنا اذا اوجبل صديقه البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل وللجدي
خيار الرجوع عما قال قبل قبول صاحبه وهذا الخيار ثابت ما لم يتفرقا فلو كان تفرقا قولان قالوا بان قال احدهما بعت وقال الآخر
لا اشتري لم يبق الخيار بعده وفيه اشارة اليه فانها متبايعان حالة المباشرة لا بعدها ولا قبلها كما قلنا تلين والمنظر
وتحقيقه ان الاحوال ثلثة حال لم يوجد فيها الا يابى كالتقوى وحالة وجودها وحالة وجودها فاحدهما فاطلاق
اسم المتبايعين عليهما في الحالة الاولى والثانية مجاز باعتبار ما يؤهل اليه وباعتبار مكان فنقبت لك الحالة الثانية
اذ هي جامع قربة للثقة لئلا يتفرق بين الاي بياداما في المجلس لئلا يتطو بالتقوى فان قيل فكيف يكون عرض التفرق
تفرقا الا بدان قلت انما قيل الراوي لا يكون حجة على غيره ولا يكون رقعة حجة على غيره وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالخيار ما لم يتفرقا عن بيعهما والعين لولا ان غيرهما كان بمن معرفة قدره وصفته كان جهاتهما يفضي الى التفرق المانع
من التسليم التسليم فتفسد العقد عن المقصود وكل جهات هذه صفاتها متعجوز وان كان الجن او غيره مكارا
لا يحاسب الا معرفة مقدار في جواز البيع لان الاشارة ابلغ اسباب التعريف جهات الوصف فيه كايضا التفرق
فلا تمنع الجواز بخلاف التسليم فان معرفة قدر رأس المال شرط عند البيع وحيث البيع بمن حال ومؤجل اجل معلوم
لاطلاق قولهم واحل البيع وقد اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي لاجل ورهنة درهم ولا بد من معلومية الاجل
لان جهات يفضي الى النزاع فالبايع مطالبة في مدة قربة والمشتري يسلم في مدة بعيدة فتتم التسليم والتسليم من اطلاق
التمن في البيع بان ذكر التردد والصفة كان على غالب تقدير البلوك المتعارف بين الناس المعاملة بالتقوى الغالب
فكان التعيين بالعرف كالتعيين بالتقوى فانصرف مطلق التسمية اليه كيف وفيه التحري للتحري وامور المسلمين محمولة
على الصحة والسد اذا العقل والدين يمنعان عن الفساد وان كانت النقص مختلفة فسد البيع الا ان يبين احدهما
وهذا لان التفرق في الرواج سواء كان لا يمكن ترجيح بعضها على البعض كالاتي التسمية فبيع المسمى بمجموع
وهذه الجهة تفضي الى النزاع لولا الطالب يطالب باعلى النقص والمطلوب يسلم اذ النقص فكل واحد منهما يرجع
بمطلق التسمية فيفسد العقد الا ان يزول الجهالة بالبيان او يكون احدهما اوضح فيعرف اليه تحريما للصحة وهذا اذا
كانت مختلفة في الحالة فان كانت سواء فيها جاز البيع لولا اطلاق اسم الدراهم وينصرف الى ما قدره من اي نوع
اذ لا نزاع عند الاختلاف في المالية وهو المانع من الجواز بان يكون الواحد احدى او ثلثا او ثلثا ثلثا او ثلثا ثلثا ثلثا
او الثلث كماله الواحد من الاحادى ولا يسمى الواحد من الثلث او الثلث من الثلث في ذلك العرف بل ينصرف الى درهم
في عرفهم لا احدا لاشياء وهو الواحد من الاحادى والاشان من الثلث والثلث من الثلث في معنى العقد على
الدراهم المطلق ويجوز بيع الطعام والحبوب كيلاو جزا فان كان الجهالة لا يمنع من التسليم فصار كجهالة القيمة بان باع
شاة ولا يعرفان قيمته فانه يجوز لان الجهالة لا تمنع من النزاع وهذا الفواعل بخلاف حنابلة لم يفرقوا بين التسليم اذا اختلف

اذا اختلف النوعان فبيعه كيف شئتم وان باع مجازة لا يجوز لاحتمال الربو او شبهة ملحقته بحقيقة ويجوز باناء
بعينه لا يعرف قدره او بوزن مجزى بعينه لا يعرف مقدار لان البيع يوجب التسليم في الحال وبهلاكم قبل التسليم
نادر فلا يعتبر بخلاف التسليم لان التسليم في التسليم لا يعقب العقد وانما يكون بعد حلول الاجل وبهلاكم لا انا او
لج قبل حلول الاجل فلا يدري كم يجب تسليمه فيؤخر النزاع واصحاب النساء في ملحق حقيقة العتق على
المعروف في الحال وروي الحسن عن ابي جريح انه لا يجوز في بيع العين ايضا لان المبيع مجهول القدر والاول اصح
لان الجهالة لا يمنع لاذاتما بل لا فضاها لا النزاع فاذا كان التغير قايما امكن التسليم فلا يوهه اليه ومن باع صبرة
طعام كل صاع بدرهم صح في صاع عند ابرحى الا ان يستعمل حلة فخر انما وقال كذا في الكل متى لم يستعمل ولو باع كل
قنينة بدرهم من صبرة بر وشعير لا يصح عنده في الكل وعندنا يصح في الكل فذكر في المحيط والايضا حجة ان العقد
يصح على قنينة واحد منها عند ابرحى رضى ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم فسد البيع في الكل عنده وكذا ان
باع ثوبا بدينار كل ذراع بدرهم ولم يسم حلة الزرعان ولو سمي الكل صح فيهما اربع مسائل احدها في الكيل
والموزونات والثانية في العدديات المتعارفة والثالثة في العدديات المتفاوتة كالانعام وكذا والرابعة
في الثور عينا والثانية ملحقه بالاول والرابعة بالثالثة وكل وجه على ثلثه اوجه اما ان يبين حلة الانعام وحلته
القفران ولم يبين حلة الثمن ولم يبين حلة الانعام والقفران في تقدير الوجوه يجوز اجماعا لان المبيع لما صار
معلوما بالتسمية وقد بينا كل من كل شاة وكل قنينة صارا للجن معلوما ضروريا وكذا عكسه وان لم يبين حلة الثمن
ولا حلة الانعام والقفران فعنده لا يجوز الا ان يعلم حلة الانعام والقفران في المجلس عند جهات الكيل
لان المبيع معلوم بالاشارة لولا ان كان المبيع في اشارة القطيع وكذا اول الصبرة وكذا ان كل شاة وكل
قنينة وطريق معرفة عن الكل قائم من غير ان يتقرر به احد العاقلين وهو العقد والكيل وقيام طريق المعرفة كقيام
قيام حقيقة المعرفة في حق جواز البيع كالوبايع عبدا بوزن هذا المذهب او بعبء الدراهم ولا يعلم وزنها
ولس ان كل شاة وكل شاة لا يعلم منها فاما يتناول لونه فانه كقوله لفلان على كل درهم فانه يلزمه درهم
وانما حلف في قوله كل امارة انزوها في طابق لان هذا فيما يجري فيه النزاع لا فيما لا يجري فيه النزاع ولانه تغذر
بجوز البيع في الكل جهالة المبيع والجن لانه قدر الجن بعد الانعام والقفران وعددا غير معلوم وفيما بين
الكل والادنى لعدم رجحان البعض على البعض فيصير في الولد لانه معلوم الا ان تزول الجهالة بشحمة
كل الانعام والقفران او بالعدد والكيل في المجلس غير ان بيع شاة من القطيع وفراخ من النوب لا يصح للثبات
فيؤخر الى النزاع ويبع قنينة من صبرة وجوزة من هذا الجوز لا يصح بمن معلوم لعدم التقاوت لكونها من
ذوات الامثال فلا يؤخر الجهالة الى النزاع حتى قال ابو حنيفة في رواية في صبرة وشعيرة لا يصح في سى لان
الواحد متساوي مجهول ومن جاز البيع في قنينة واحد عند كثر المشتري لتوق الصفة عليه ولا يقال ينبغي
ان لا يجير لعلم بانظر في البيع لا قنينة واحد على اعتبار الجهل بعد القفران لان انظر في البيع لا قنينة واحد

من مائة ذراع من الارض عشرة اسهم من مائة سهم ويباع عشرة اربابا اتفاقا ولسان المبيع
جهالة يفسد الى النزاع فيفسد العقد وهذا لان النزاع حقيقة اسم لشبهة تدفع بها المسووح واستعير بالجملة
وما جله عين اذ لشبهة جمل العين لا الشئ فكان الداخل تحت العقد موصفا معين ولم يبين ذلك الموضع
انه من مقدم الارض ومن مؤخرها وجوابها يتفاوت في قيمة فكان العقد عليه مجهولا جهالة مفضية الى النزاع
فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار بخلاف السهم لانه اسم لاشئ لا للموضع معين وبيع الشئ باجابه
بخلاف بيع قفيز من الصبغ حيث يجوز ان كان القفيز اسما للوعاء واستعير لما يجوب وهو معين لان ذرا
لا يفسد الى النزاع لعدم التفاوت بخلاف ما نحن فيه وما يوضح الفرق بين السهم والذراع ان ذراعا من
مائة ذراع وذرعا من عشرة اذرع سواء وسهما من عشرة اسهم كل يوازيه سهم من مائة سهم وفكر الخلف
ان فساد البيع عند الجاهل الذراعان حتى لو علم جملة الذراعان يجوز عنده وجعل المسئلة نظير بيع كل شاة
من القطيع بعشرة وقد كرا بوزيد الشراطي وغيره انه فاسد عند وان علم ذراعا من الجملة وهو الصحيح لبقاء
الجهالة فالمشتري يطلبه من مقدم الدار والبائع يسلم من مؤخرها فيفسد الى النزاع ولو باع ثوبا على انه
اذرع كل ذراع بدرهم فوجبه عشرة ونصف او تسعة ونصف فعند البائع ان وجبه عشرة ونصف ففسد
بعشرة وسلم نصف ذراع مجانا بلا خيار وان وجبه تسعة ونصف اخذ تسعة ان شاء وعنده يوسف
ان وجبه عشرة ونصف اخذ بعشرة ونصف ان شاء وان وجبه تسعة ونصف اخذ بعشرة ان شاء وقال محمد
ان وجبه عشرة ونصف اخذ بعشرة ونصف ان شاء وان وجبه تسعة ونصف اخذ بتسعة ونصف ان شاء
فالخيار فيما قلنا للزوم زيادة النعمان او لتقصان المبيع لمجد لوجه ان من ضرورة مقابلته كل درهم بكل
ذراع مقابل نصف درهم بنصف ذراع ولا بد يوسف لوجه ان لما قال كل ذراع بدرهم صار كل ذراع كنوب
على حدة بيع على انه ذراع بدرهم واذا وجد ناقصا لا يستطشئ من النعمان ولكن يحس كذا انما والصحح
قول البائع لان الذراع وما دونها في حكم الصفة لما ت واذا صار اصل القضية كماله النعمان والمقابل مقبولا
بالذراع فبقى ما وراها على قضية الصفة وصارت زيادة نصف ذراع كزيادة صفة الجودة فيسالم به البائع
وصار نقصان نصف ذراع كقصصه اذ بيع فنجي وقيل هذا في العايم وكذا انما اذا اشترى كرايا ساكنا يتفاوت
جوابه كما لبطائن على عشرة اذرع بعشرة ذراهم فاذا هو احد عشر اسهم لانه الزيادة لانه يتعيب بالتعويض
فصار كالمكيل والموزون وعلى هذا لو باع ذراعا من هذا الكرواس ولم يبين موضعه يجوز كماله لو باع قفيزا
من الصبغ **فصل** فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر فيما لا يدخل وغيره ومن باع دارا دخل بها واما ما يخرج
اغلقا في البيع والاصل ان العرصه اصل الدار لان دار البناء عليها واما داخل البناء وما كان متصلا بالبناء
في بيع الدار بطريق التبعية لان اتصال البناء بالعرصه اتصال قدار وما يكون متصلا بالبناء لا يدخل في بيع الدار
بلا ذكره لان شيا جزئ العرف بين الناس ان البائع يتساح به فح يدخل بلا ذكره وكذا قلنا ان العلوي يدخل في
البيع

في البيع بلا ذكره لكونه متصلا بالبناء والمحتاج لا يدخل قياسا لانه غير متصل بالبناء فصار كنوب موضعه
في الدار وفي الاستحسان يدخل العرف اذ البائع لا يمنع عن المشتري بل يسلم مع الدار عرفا والعقل ومفتاحه
لا يدخلان والسلم المتصل بالبناء يدخل ولو من خشف غير المتصل لا يدخل والسري كالتسليم وقوله في البداية
الدار يتناول العرصه والبناء في العرف مشكلا لكونه كذلك لما حدث فيما اذا حلف لا يدخل هذه الدار واما
بعد ما صارت صحرا وجب حث دل انها لا يتناول البناء عرفا ويجاب بان البناء بمنزلة الصفة وهي في
المعين لغو لانه لم يكن داعية الى اليقين فان كانت داعية الى اليقين يعتبر الا يدرك ان من حلف لا ياكل هذا الكر
الرطب فاكله بعد ما صار رطبا لم يحنث واذا عتبرت الصفة في المعين كان صفة الرطوبة داعية الى اليقين فقد
نضر المراكيل الرطب دون التمر فتعلقت اليقين بالعين والصفة ولو حلف لا ياكل هذا الصبغ لم يتعين
بزمان صباه لانه صفة الصبغ غير داعية الى اليقين لان هو ان الصبغ مجهور شرعا فينتقل اليقين بالذرات
دون الصفة وصفة البناء غير داعية الى المنع من الدخول فيها باليدين فينتقل بالاسم وهو ما في بعد
الانعدام محث بعده وصفة البناء ادعية الى الشرا لان الدار نايشري للسكنى ولا سكنى بلا بناء فيدخل البناء
في الشراء عرفا ومن باع ارضا دخل فيها من الشجر وان لم يستتم اتصالها بالارض للمقدار كالبنا ولا يدخل
الذراع في بيع الارض الا بالتسمية لان الذراع موضع في الارض لا للتقار واتصال بعض الفصل فصار
كالمساح الذي فيها بخلاف الجمل فانه جرد الجارية فيدخل وان يوضع الفصل وكذا التمر لا يدخل في بيع الشجر
الا ان يشترط المبتاع لقوله من اشترى ارضا فيها نخل فتمت للبائع الا ان يشترط المبتاع والقياس ان يدخل
الذرع والتمر لان الذراع متصل بالارض اتصال قوام وكذا التمر متصل بالشجر اتصال قوام فكانا كالشئ مع الارض
ولا يدخلان استحسانا لان لقطعهما غاية معلومة فصارت في الحكم كالمقطع بخلاف الشجر والبناء لانه ليس لما
غاية معلومة للمقطع والقول صحت قال مشايخنا لا يدخل قويم الخلاف في بيع الارض ما ذكرنا وقيل يدخلان
نهائيتا يتفاوت بتفاوت الارض فصارت كالبنا في الميزان ويقال للبائع اقطعها او سلم المبيع وكذا لو
كان فيها ذرع يؤمن بالخصا والتسليم وعند الشامي يشترط حتى يظهر صلاح التمر ويستحصد الذرع لان الواجب
التسليم المعتاد وما جرت العادة فيحصد الذرع قبل استحصاده وبطواف التمر قبل بدو صلاحها وصا
لما وصفت من ارجاء وفي الارض زرعه ولسان التسليم واجبة ولا يمكن من التسليم الا بالتفويض
ولا تفويض الا بالخصا والقطاف فيلزم انه وصار كالمكان في الارض متاع البائع وتم التسليم واجبة حتى
يترك باجره تسليم البديل كالتسليم المبدل وسواء كان التمر حاله قيمة او لم يكن في الصحيح ويكون في ايدين للبائع
وقيل من اشترى شجرة وعليه ثمن لا قيمة له فهو للمشتري لان بايعه لو قصد بيعه على انه ثمن لا يجوز قلنا
بيعه على انه ثمن لا يصح في الصحيح فلا يدخل في بيع الشجر بلا ذكره وقد ذكر القدرين والاسما في لوجه ان الذرع
اكمل يدخل في بيع الارض بلا ذكره اذا لم يثبت بعد او ثبت وصار له قيمة اما اذا ثبت ولم يصرف قيمة لم بعد

يدخل قسلا يدخلها ايضا وهذا الاختلاف بناء على جواز بيعه قبل ان تناوله الما قبل المسافر فعند من يجوز بيعه
لا يدخل وعند من لا يجوز يدخل وان ذكر في البيع الحقوقي والرافق لا يدخل الزرع والتمر لانها ليسا من الحقوق المرافقة
وان قال بعث بكل قليل وكثير هو منها او فيها ان قاله ان كان من حقوقها وقال من مضافتها فالزرع لا يدخل
لما بينا والالم يترك في آخره من حقوقها او من مضافتها خلا في البيع لانها من التعليل والكثير الذي هو منها او منها
للاقتبال في الحال ولا يدخل التمر المحذوف والزرع الا بالكر لانها كالمنازع المصح في الارض رجل له ارض يقيها ولاخيه فيها
خل فباعها رطل لارض باذن الآخر بالف في قيمة كل واحد خمسة انة فالتين بينهما فمساكنه لا سقوطها قيمة فان هلك
الخل قبل القبض بآفته سماوية خسر المشتري بين الشرك واخذ الارض بكل التين لان المشتري ملك الخل وصفا وتعاذ
الا بآفته واحدة وصول الخل في هذا الباب بتسمية الارض فكانت كالوصف في حقه والتين بمقابلته الاصل
فلهذا لا سقط شيء من التين والتين كله لرب الارض لا انتفاع البيع في حق الخل ولم يسلم للمشتري الا الارض والتين
لما لم يسلم للمشتري دون مافات وان هلك نصف الخل ربعه وثلاثة ارباع التين لرب الارض لانه لو هلك
كله لاسحق لرب التين ولو لم يبق كل واحد نصف التين فاذا هلك النصف ببق النصف سقط نصف التين وبق النصف ولو اضر
الخل ما يساوي خمسين فالتين التين لرب الخل وثلاثة ارباع الارض وعندنا يوسف نصفه لرب الارض لان التمر
بيع الارض عندهما كالتخل اذا تفرج ولا تبع للتبع فيقسم التين على الكل ثلثا وعند التمر ربع الخل فيقسم التين ثلثا
او اولى على الارض والتخل نصفين لا سقوطا لقيمتهما في اصاب الخل يقسم بينهما وبين التمر نصفين فان اكل البايع التمر
سقط ثلث التين عندها وعنده ربعه لما بينا فان باع الارض والتخل وسمى كل واحد ثلثا والارض والتخل لوجه
اولا جليل ثم هلك الخل سقط نصف التين لان الخل اصل من وجه لبعها الما لية والانتفاع بعد القلع ووصف من وجه
لقيامها بالارض فاذا لم يسلم لها غنا يكون تبعا حتى لا سقط شيء من التين بمقابلته واذا ستن لها غنا صارت امة
اصلا فاذا هلكت هلكت بمحضها من التين ولم يضره بالكل ثلثا لو لم يهلك الخل وكنت اغت قبل القبض ثم ايسر
خمسائة فالارض خمسائة والتخل والتمر خمسائة عند من لان التمر يضاف في الخل لاني الارض لان الخل صار اصلا
بالتمسية فصارت امة اشتري اثنين بالف وقيمة كل واحد خمسة انة فولدت احدىها قبل القبض ولدا خمسة انة
يكون خمسمائة من التين باذامة لم تلد وخمسائة باذامة الوالد ولو ولد اثنان ومن باع عشرة بدوا حيا او
لم يبد صحيح البيع اعلم ان بيع التمر قبل الظهور لا يبيع اتفاقا وان باعها بعد ان يصير منتفعا باي بيع لا يبيع
مالا منتفعا به وان باعها قبل ان يصير منتفعا بها بان لم يصل لتناول بني لقم وعلف التواب فالصحيح انه يبيع
لانه ان لم يكن منتفعا به في الحال فهو يرض ان يصير منتفعا به في المال بواسطة الشرك وهو كاف في البيع كما في
بيع الحمار والمهر وقيل كل بيع لا يبيح القطع اذ لا يبيح البيع بشرط الشرك ومقتضى القطع كالمقطوع
فلم يكن منتفعا به حالاً وما لا فلم يبيع وقال الشافعي لوجه لا يبيح بيع التمر بعد ما صارت منتفعا
بها قبل الادراك لانه لم يبيح بيع التمر قبل ان يذبحه ونفسه بالاحمر والاصفر وليس العوض

العوض بلا تقييد والنهي بمعنى في غيبه فانه لو اشتراه بشرط القطع صح اجماعا وهو انه اذا اشتراه بشرط
ان يتركه عليه الى ان يدرك فربما لا يفعل فيندم فيعود الى التزاع والنهي بمعنى في غيبه لا يوجب الفساد اجماعا
وعلى المشتري قطعها في الحال ليبيع ملكا البايع بهذا الباع مطلقا او بشرط القطع فان باع بشرط التزاع على الخل
فسد البيع لانه صفقة في صفقة وهي اجارة في بيع او اجارة في بيع وهذا لانه ان كان بمقابلته صفقة التزاع بعض
التين فهو اجارة مشروطة في البيع وان لم يكن بمقابلته شيء من التين فهو اجارة مشروطة في البيع وكذا بيع
الزرع بشرط الشرك لما بينا وهذا لانه يتيقن عظمها فان تناهى عظمها فباعها مطلقا او بشرط القطع صح وان
باع بشرط الشرك لم يبيح قياسا عندنا في وجهه يوسف لوجهه ان وجهه استحقاقا عندنا لوجهه لانه شرط متعارف
مخلافه لانه يتيقن عظمها لان التمر على رؤس الاشجار يذير وهذه الزيادة يحدث بعد البيع من ملك التمر
اعني الارض والشجر فلانه ضم المردوم الى الموجه واشترى منها فيفسد البيع ولها ان يبيع شرط فيه ما لا يقتضيه
العقد ولا احد العاقلين فيه منفعة ومثله يفسد العقد وهذا لانه يحصل في المبيع زيادة جوده وطراة والمشتري
فيه نفع والمعادا الشرك بلا شرط الا بشرط الشرك وفي الاشجار وذكر ان الفتن على قوله ولو باع كل التمر وقدر
البعض دون البعض فظاهر المذهب انه لا يبيح عندنا خلافا لما كان له لو كان شمس اية الحلو الى ربه والعقلي
يقتضيان بالجواز في التمر والبايعان والبيع وغير ذلك ويجعلان الموجه اصلا في العقد وما يحدث بعده اتم
لتعامل الناس وقدر وي عن مخوفة بيع الولد على الاشجار انه يجوز ومعلوم ان الولد لا يخرج من حمله ولكن
يتلحق بالبعض بالبعض والصحح انه لا يجوز كذا في البسوط لانه جمع في العقدين المردوم والموجه والمردوم
لا يقبل البيع وحصة الموجه غير معلومة وتلك القياس بالتعامل انما يجوز عند تحقق الضرر ولا ضرورة هنا
اما في البادجيان والبيطخ فلانه يمكن ان يبيع اصولها حتى يكون الحادث على ملك المشتري ولا ضرورة في بيع
التمر ايضا لانه يمكن ان يشتري الموجه ببعض التين ويؤخر العقد فيما بقي الى وقت وجوده فلا ضرورة الى جوده
العقد في المردوم ولو اشتراهما مطلقا وتركها باذن البايع طاب له الفضل كان البايع اعان له الخل فلا يمكن خبث
فيما حصل له من الزيادة وان تركها باذانه وزاد ذاتا تقتري باذانه ذاتة حصول الزيادة بمعنى من الشجر
بلا اذن المالك فلا يطيب له وان تركها بعد ما يتبين لم يتصدق بشيء لانه زاد جوده لسفير الطعام واللون
وقد امن ان الشجر التمر لا ذاتا وان باع مطلقا وتركها على الخل حصة معلومة بطلت الاجارة لعدم
التعامل بين استاجر بخلاف الجف عليه الثياب وطاب له الفضل لانه بالاذن ولو اشتري التمر واستاجر
الارض الى ان يستحصل وتلك الاجارة لم يملك الحق فقد يتقدم الادراك لولا الخل المحذوف وقوتنا جرح
اخر طال البرص ولم يطيب الفضل للثبث والمحصل ان الاذن في الاجارة الباطلة صار اصلا لالباطل عينا
عن المردوم المضمي والمردوم لا يصلح متضمنا فصارت الاذن مقصودا ولا كذلك في الاجارة الفاسدة لان
الفاسد مكان موجه با صله فائتيا بوصفه فمكن جعله متضمنا للاذن وفساد المتضمن يقتضي

فساد ما في الضمن فيفسد الاذن فيتمكن للذبح ولو اشترى الثمر على الشجر مطلقا فاعثر ثمره آخر فان حلاله
البائع صح ولو اختلط الحادث بالموجب فان كان يعرف الحادث فالعقد صحيح كماله وان كان لا يعرف
فان كان قبل التخليه ففسد البيع لانه بقدر التسليم بسبب الخلط فيعتبر بالوعد سبب الهلاك وان
كان الحلية لا يفسد العقد لان تمام العقد بالتسليم وقد وجد فانتهى نهايته فلا يفسد بالخلط ولكنها
اشتركا عليه فيه لا اختلاطا ملكا احدهما بالآخر والقول للمشتري في قوله ذلك كونه في يده وكذا في الباقي ان البيع
والمخلص منه ان يشترى اصولها حتى يتولد الحادث على ملكه واذا اشترى عبك كرم على انه الف من فخره قد
نسبته فلم يشترى ان يطالب البائع بحصة ما به من الثمن لان البيع بقدر ما به من لم يصح لعدم
وصح بقدر نسبه ما به فيطالب البائع بحصة ما لم يصح البيع ولا يطالب بحصة ما صح البيع فيه وقيل
على قياس قول الجرح يفسد العقد في الباقي لان الأصل عند ان العقد اذا فسد في البعض بفسد
مقارن للعقد يفسد العقد في الباقي وكان ثمن السهم السهمي به لا يقول بان العقد فيما وجد صحيح
عند الكل لما في مسلة العدل وصح في ظاهر الرواية ان بيع ثمره يستثنى فيها ارتكالا معلومة وهو قول ماكل
لان اصل ان ما جاز افاده بالعقد جاز استناؤه من العقد ولو استثنى جزأ من ثمنه او ما لا يجوز
افاده بالعقد لا يصح استناؤه من العقد كما لو استثنى عضو من الشاة ونحوه وهذا لان الاستثناء استخراج
بعض ما تناله الكلام في حق الحكم فانما يصح في كل يمكن اثبات حكم الكلام فيه مقصود او بيع قفيز من صبرة جاز
فكذلك استناؤه وبيع الارض او الارض لا يجوز فكذلك استناؤه وهذا لان الحكم فيه يثبت بعد الاستثناء
استخارج عن العقد وليس للموجب حقه قائم وفي رواية الحسن والطحاوي بوجوه الاستثناء ابطال معلومة
لها التماثي بعد الاستثناء او يبيى يفضى الى النزاع اذا اشترى يطالب بالاجرة والبائع يسلم الارض على انه
يحمل ان الموجه ليس له ابطال المستثناء بخلاف ما لو استثنى خلاصته لان الباقي معلوم عيانا وصح
البرء سنبله والباقي في شره وكذا الارز والسمسم قال الشافعي لا يصح بيع الباقي الاخر وكذا الجوز
واللوز والغسق في قشره الاول وليس في بيع السنبلة فكل من وعده ببيع السنبلة فله ان يبيع
مستوربني لا منفعة له كثراب الصاعه اكله كبيع تراب الفضة بتراب الفضة وتراب الذهب
بتراب الذهب او بالذهب **وليس** ان يبيع عن بيع الخلق حتى يرضى وعن بيع السنبلة حتى يبيض
وما من الصاعه وحكم ما بعد الغاية في لفظها قبلها فظاهر يقتضي الجواز بعد وجوه الغاية وعنده لا يجوز حتى
يخرج من قشره الاول لانه مال متقوم فصح بيعه في سنبله كالشعير بخلاف تلك المسئلة لان عدم جواز بيع
بجنسه كحتمال الربو اوجه لوباع تراب الذهب بتراب الفضة او بالفضة صح وهذا لو باع بجنسه لا يصح ايضا
لا يعلم قدر ما في السنبلة اجرة الكيال والوزان والذراع والعدد اذا باع بشرط الكيد والوزن والوزع
والعد على البائع لان الكيد والوزن فيما بيع مكاييله وموازنته من تمام التسليم والتسليم على البائع فيكون تمامه

يكون عليه واجبة نفق الثمن ووزنه على المشتري اما النقد فغيره روايتان عن محمد في رواية يكون على البائع
لان النقد يكون بعد التسليم لانه يكون بعد الوزن الذي هو تمام التسليم والبائع يحاج اليه لتمييز ما تعلق به
حقه عالم يتعلق به حقه ويعرف المعيب فيه وفي رواية على المشتري لانه يحاج الى تسليم الجيد المقدر والجودة
يعرف بالنقد وبه يغني المصدر الشريد له واما وزن الثمن فله ان يحاج الى تسليم الثمن وبالوزن يتحقق
التسليم ومن باع سلعة بثمن حال قيل للمشتري سلم الثمن اولا فاذا سلم قبل البائع سلم البيع لانه استوفى حقه
والبيع حق المشتري فكون حقه ظلما فيؤمر بالتسليم ليندفع الظلم وقال الشافعي سنا بضان معكلا
يذا عقد معاوضة فيقتضى تسليمها بازا التسليم وقبضا بازا قبض تحقيقا للمساواة كما في العين بالعين الثمن
بالثمن وليس ان المساواة فيما قلنا لان البيع صار منفعتا والثمن لا يتعين بالتعيين وانما يتعين بالتعويض
فامر بالدفع اولا ليسوى البدلان عينا بعين لانه التسليم اولا واجب لعينه وان باع سلعة بسلعة او ثمن بثلث
قيل لما سلم معكلا سقوا ثمنها في العينية والدينية فلا ضرر ولا امر احد ما بتقديم الدفع واعلم ان البيع على
الارز وهو كالاخياري فيه وقدرة وغير لازم وهو ما فيه خيار وهو انواع خيار الشرط والتعيب والرؤية وايب
باب خيار الشرط والتعيب خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار
ثلاثة ايام فما دونها والاصل فيه قوله نعم لمجان ابن منقذ اذا بايعت فقل للخلافة ولي الخيار ثلثة ايام وكل
بيع اكثر منها عند الجرح وزفر والشافعي بضع ايام عنهم وعند ابو يوسف ومحمد يومان لبيع اذا كانت المنة معلومة
طالت او قصرت لحديث ابن عمر رضي الله عنه انه اجاز الخيار الى شهرين وكان الخيار شرع دفعا الى جهة فالبيع عقود معلوم
والمقصود به الاستبراء وهو الا يحصل اليه بعد التبرؤ بنفسه ويبيع فلم يجز تقديره بالثلث مع مساس
للاجه الى اكثر لتفاوت الناس في الزكاة ولهم ان قضية العقد للزوم والا ينبرم بشرط الخيار فيما
فكان القياس ان لا يجوز شرط الخيار في البيع اصلا غير ان تركنا القياس في الثلث ما روينا فيقتصر
على المدعى المذكورة فيه اذا التقدير الشرع يمنع الزيادة والنقصان كما في المدعى او يمنع احدهما كما قلنا في اكثر
وهذا التقدير يمنع النقصان اجماعا فيمنع الزيادة ولا يلزم اخلا التقدير عن الغاية ولهذا قلنا بان
الشرط داخل على الحكم دون السبب لان البيع لا يحتمل التعليق واخطا من ذاب يودى الى القمار في الانبثات
والخيار يثبت بخلاف القياس نظرا فلو دخل على السبب لتعلق حكمه بضرره ولو دخل على الحكم لتعلق سببه
فقلت باذي الخطر ان العمل للعصاة الكلية وهي ان الانبثات لا يحتمل التعليق بقدره مكان ولهذا اختلف
في بيع قباع بشرط الخيار يثبت ولو حلف لا يطلق فعلى الطلاق بالشرط لا يثبت وفي الاثر بيان انه اجاز الخيار
وكيس فيه بيان خيار الشرط فلعلم الى خيار العيب والرؤية وانه اجاز الرد به بعد شهرين وكان جواز
شرط الخيار للحاجة الى الترفيد لدفع الغبن والحاجة تندفع بثلاثة ايام فظاهر اننا منعنا ثلثة ايام الا عذر
لما في قصة الخيار فيها واما الاجابة فلا يشترط الخيار فان شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام او ابدية ففسد العقد

فان اجاز في الثلاث صح العقد عندنا خلافا لغيره والشا في لهما ان المفسد هو الشرط وهو ثبت في العقد
فلا يقلب صحته كالتكاح بغير شهوة لا يقلب صحته بالاشهاد ولو ان المفسد انزل قبل تزويج
العقد كالمواضع هذا في سقوف ثم يزعمه وسكاه او باع بالرقم واعلم في المجلس وهذا عندنا من العراق من
اصحابنا فان عندهم ينفذ العقد فاسدا ويرفع الفساد كخلف الشرط ولو ان المفسد اتصا اليوم الرابع
بمنه المدة فاذا اخذ في يوم الرابع فقد منقح اتصا المفسد بالعقد وصار كان الخيار لم يكن مشروطا في اليوم
الرابع وهذا عندنا من اهل خراسان فعندهم العقد موقوف على استقار الشرط فاذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد
العقد صح وهذا الوجه اوجه وهذا خلاف التكاح بلا شرط لان الفساد باعترافه بغير شرط الجواز وقد اهل
يزول بالاشهاد فلو استقطا خيارا لا بد بعد الثلاث صح عندهم كما لا يجوز له هذه المدة عندهم ولا يبرح
لان الخيار لا يهذه المدة لا يجوز عنده ولو باع عبد الله ان لم يتقدم الثمن الى ثلاثة ايام فلا يصح بينهما صح عندنا
استحسانا وعندنا لا يصح قياسا لانه بيع شرط فيه اقالته فاسدة تتعلق بشرط عدم التقيد ولو شرط فيه اقالته
صحته يفسد العقد فاذا شرط فيه اقالته فاسدة او كان يفسد ولو ان في مخرى شرط الخيار في المقصود لانه
ثم يكون مجزأ في الايام الثلاثة الثلثة بين الفسخ والامضاء فشرط الخيار جواز لهذا المقصود وبهذا الشرط لا يصل
الا بهذا المقصود غير انه جعل ترك التقدمة في الفسخ والامضاء امانة الاضمان كما قال ان شئت
اجيز العقد فانقضى الثمن في ثلاثة ايام وان شئت افسخه فلا تنفذ في الاجابة اذ كما يجازي صح ثم الى التزويج في البيع
هل يوافقه ام لا يجازي هذا الى القائل في الثمن هل يصير مقتوذا ام لا فاقول لو سكت ثم حتى مضت المدة لم يبرح
وهنا لو سكت حتى مضت المدة يفسخ البيع فانه يكون في معناه قلب الحاجة ماسة الى الفسخ العقد صح لم
نقد الثمن لنقد من عدم التقيد فكان لما به من حيث الحاجة الى دفع العين وان شرط اربعة ايام لم يبرح عند
البيع كالا يجوز شرط الخيار اربعة ايام وعندنا لا يجوز شرط الخيار اربعة ايام ولا يجوز الزيادة على الثلاثة
كما قال ابو حنيفة لان القياس في شرط الخيار ما قاله ابو حنيفة وانما تركنا باشراب عمر ولا انه مضى في القياس فان
نقد في الثلاث صح عندهم لئلا يفسد خيار البيع يمنع خروج المبيع عن ملكه عندنا خلافا للشا في الاعتبار
لخيار العيب ولو ان العين كان يبرح عن ملكه بطريق التبرع اذ بعد تمام رضاه به وباشترط الخيار فوات رضاه
به والسبب يدون الشرط لا يبرح في الحكم ولذا ينفذ عتقه ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن البائع فلو قبض
المشتري ويملكه يبرح في مدة الخيار بغيره بالقيمة خلافا لابن ابي ليلى لانه امين فيه لانه قبضه باذن مالكه فلا يضمن
ولسنا ان يملك على ملك البائع فيفسخ العقد ضرورة اذ لا فائدة في بقاء العقد غير منقذ في حق الحكم فلا وجه
الى تنقيدهم لكم اذ لا فائدة بلا محل والمالك غير قابل وبطلان العقد لا يبطل المسامحة والمقبوض على رسوم السرى
مضمون بالقيمة باجماع الصحابة رضاهم ولا ان المالك لم يرض بقبض ماله مجازا وانما يرض على وجهه بقاء الضمان
فلا يجوز اخلاؤه عن الضمان والضمان لا يصلح بالقيمة وانما يجوز منها الى الثمن عند تمام البيع ولم يوجز

كما يجوز

ولو يملكه يد البائع انفسخ البيع ولا شئ على المشتري كما في البيع البات وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن
ملك البائع ولا يملك المشتري والا صلح ان الخيار يمنع انقضاء العقد في حق لكم اصلا ان كان الخيار لها وان كان الخيار
للبيع او للمشتري يمنع انقضاء في جانب من الجانبين نظر الى الجانب من الخيار لانه العقد بات لازم في جانب حتى لا يملك
من الفسخ واذا كان كذلك فالبدل الذي من جانب من الخيار لا يخرج عن ملكه والبدل الذي من جانب الاخر يخرج عن ملكه
ولا يدر في مملكتهم المدة لا يجوز له خياره عندهم ما يدخل في البيع لازم في جانب من الخيار له فيتوقف على البدل الذي
من جانبه حكم البيع اللازم وهو الانتقال من ملك احداهما الى ملك الاخر انه يخرج عن ملكه فلو لم يدخل في ملك صاحبه لبقى
مملوكا بلا مال وهو غير معهود في الشرع ولو ان لود دخل العوض في ملكه لم يخرج المعوض عن ملكه لاصح البدل ان في
ملك رجل واحد كما للمعا وضاع ان لم يملك التفرع واذ لا يقتضي المعا وضاع ان لم يملك التفرع والتساوي وجاز خروج
ودخول بوجوه ولود دخل في ملكه من غير ان يخرج البطل الاخر من ملكه كان مالا بلا عوض وفي اليس بموجب المعاوضة
خلاف غصب المورث لانه لا يحتمل النقل لان الخيار شرع نظر للعاقبة لينظر انه هل هو فقير فمضيه ام لا فبرده ولو ثبت
المكفر كان البدل قربة يعنى عليه جبراميفوت النظر فيعوضه على مضمونه بالنقص وجاز ان يوجز خروج بلا دخل او
الكعبة اذا اشترى عبد الحزرة الكعبة يخرج المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملكه لان هذا زوال موقوف
ان انفسخ العقد بان انه ليس بنزيل ولا بان انه زاي عن ملك الغير داخل في ملكه فلا يكون تسيب لانه الساببة عندهم
مالا يملك اصلا ويناسب المكفر ثابت في الحال وحكمه متوقع ولا لما تراض الولي لان بقي ما كان على ما كان فان
قبض المشتري وهلك في يده والخيار له هلك بالثمن وقال الشافعي بالقيمة كما لو كان الخيار للبائع وقبضه
المشتري وهلك ولو ان من اشترى لالهلاك اقبل لا يكونه مشرفا على الهلاك بعد عيبا وذا يمنع رده على البائع
لان الواجب عليه ان يرد كما قبض وقدر عيبه فبطل خياره فيفسخ العقد ويتأكد الثمن لهلاكه على ملكه وكذا ان تعيب
بفعله او بفعل اجنب او بآفة سماوية او بفعل المبيع كانه عجز عن رده كما قبض باي وجه تعيب عنده ففسط خياره
بخلاف ما لو كان الخيار للبائع لانه وان اسرف على الهلاك في خيار البائع لم يفسط لانه لم يعجز عن التصرف بحكم الخيار
لانه لو رضى به يتمكن من الاسترداد فاذا هلك هلك على ملكه فيفسخ العقد ضرورة اذ لو لم يبرح البيع فيه للزم بعد رده
وذا لا يجوز لعدم المحر فكان مضمونا بالقيمة كما لمقبوض على رسوم السرى ويتن على هذا لصل مسائل منه انه لو اشترى
زوجته على انه بالخيار ثلاثة ايام لم يفسد النكاح عندها حنيفة لانه يملكها باعتبار الخيار وعندها يفسد النكاح لانه
ملكها وان وطئها لم يرد كما عنده لان الوطئ يحكم النكاح لا يحكم ملك اليمين فاحنيفة الى البائع فلا يمنع الرد
بحكم الخيار وقاله لم يرد لان الوطئ حصل حكمه بالقيمة ففسخ الرد وهذا اذا كانت ثيبا فان كانت بكرا امتنع الرد
عنده ايضا لانتهاه ومن ان المشتري بشرط الخيار للمشتري ان كان دارهم محرم منه لم يمتنع عليه عنده
لم يملكه وبقي خياره عندهم يعتق وبطل خياره ومنها عتقه لو قال ان ملكك هذا العبد فهو حر فاشترته
على انه بالخيار بخلافه لو قال ان اشتريت فهو حر لانه عندهم وجود الشرط كان انشا العتق اذ العتق بالشرط لا يبرح

عند وجود الشرط فلهذا يعتق عندهم فان قيل لو كان كالمشترى المعتق بعد الشرط الوقع عتق من عتق حلف بعقده
عن الكفارة لو اشتراهنا ويا عن الكفارة قلت انا جعده كالمشترى تعمي الى آت قوله فهو وليس من ضرورته جعله
كالمشترى في حق الجوار جعله كالمشترى في صحة نيته الكفارة ومنه انه لو اشترى امته على ان يارني فحاصت في المشتري
في مدة الخيار واجاز المشتري العقد بغيره ابتكرا لمحضه من الاستبراء عنده وعندهما يحتملها ولو ردها حكم الجوار
فمنه لا يجزى على البائع استبراء الا انها لم تدخل في ملك غيره وعندهما يجب لقائهم بعد القبض قياسا واستحسانا وان
ردت قبل القبض لم يفسد قياسا استحسانا ومنه لو ولدت المشترة في مدة الخيار بالنكاح لم تصرام ولده عنده
وبقي خياره وعندهما تصرام ولده وبطل خياره ومنه ان المشتري اذا قبض البائع بأذن البائع ثم اودعه عند البائع
في مدة الخيار فملكه يدا البائع في مدة الخيار وبعدها ملكه على البائع عنده وبطل البيع لا لم يملكه المشتري عنده
وقد ارتفع قبضه بالرد على البائع فملك المبيع قبل القبض فملك على البائع وعندهما يملك على المشتري ويلزم
التمن لان المشتري ملكه عندها فصار موهما مملوك نفسه وبدا المودع يد المودع فصار هلكا في يدا البائع كهلاكه
في يدا المشتري ومنه لو كان المشتري بالخيار عبدا ما دوننا فابراه البائع عن التمن في المدة صح كالمعبر وبقي
خياره فان اختار كان المبيع له بلا تمن وان فسخ عاد المبيع الى البائع بلا تمن لان عنده لم يملكه فكان الرد له
امتناعا عن التملك والمادون يملكه كما لو وهب حبة فامتنع عن القبول وعندهما بطل خياره لانه ملكه عندها
فكان الرد والمبيع منه تملكها من البائع بلا بدل وهو متبرع والمادون لا يملكه ومنه لو اشترى ذمي
من ذمي فخر على ان المشتري بالخيار وقبضها ثم اسلم سقط خياره عندها لانه ملكها ملكها فلا يملك ردها بعد
اسلامه وعنده يبطل البيع لانه يملكها فلم يبطل البيع لملكها عند اسقاط الخيار بحكم العقد بعد اسلامه وذا
لا يجوز ومن شرطه ان خياره ان يفسخ في مدة الخيار ولم ان يميز فان اجاز بغير حصة صاحبه صح وان فسخ
لا يصح الا ان يكون الآخر حاضر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي يجوز رده بغير محضر من الآخر
والشرط هو العلم وانما كنى عن العلم بالحضرة لانها سبب العلم وسواء كان الخيار للبائع او للمشتري فلا يفسد
والشافعي ان الشرط لم الخيار مسلط على الفسخ من جهة صاحبه ليكن منه بالشرط وما ثبت الشرط الا بها والمسلط
على التصرف سجد تصرفه بغير محضر من المسلط كما سجد تصرف الوكيل بالبائع اذا باع بغير محضر من المسلط كما
سجد تصرف الوكيل بالبائع اذا باع بغير محضر من الموكل ولهذا لا يشترط رضى الآخر فكذا لا يشترط حضوره واعتبر
الفسخ بالاجازة فانه مخير بين الفسخ والاجازة ثم بغير محضر الآخر فكذا الفسخ وله ان يفسخ يلزم غيره
حقا فلا يثبت حكم تصرفه في حقه ما لم يعلم به كالموكل اذا عزل الوكيل حال عيبه كثبت حكم عزله في حقه ما لم يعلم
به الا يري ان ابي بالشريعة لا يلزم العبد ما لم يعلم به دفعا للضرورة في حكم ايجاب العبد الحق وهذا لان العقد
منعقد مع الخيار وبالفسخ يرتفع الاعتقاد في حق الآخر ولا يلحقه الضرر فاذا مضت المدة بطلت ان البائع
تم بناء على التوقف فيه ثم نظر انه تصرف في مال غيره فيلحقه الضمان بالهلاك فيما اذا كان الخيار للبائع واذا كان الخيار

نوالاجازة

الخيار للبائع للمشتري فالبايع لا يملك لسلعته مشتريا اخر بناء على ان البيع ثم يفسخ المدة فاذا اجاز المشتري بغيره
واجبه ان كان فسخ العقد فلو ثبت حكم الفسخ في حقه ليتصرف به البائع وهذا ضرر لمحققة من جهة البائع بل لجنح عن
تحصيل شرط صحة الفسخ وبه فارق الاجازة فانه لا يلزم الاخر اجازة شيئا لان العقد لازم من جانب المشتري وط عليه
الخيار وكيف يقال هو مسلط على الفسخ من جهة صاحبه وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسليط فيما لا يملكه المسلط ولكن انما
يتمكن من الفسخ لان العقد غير لازم في حقه وبفوات صفة اللزوم يتمكن من الفسخ بلا رضا صاحبه ولكن لا يتمكن
من الفسخ بلا علمه كما في الوكالة والشركات والمضاربة وهذا الخلاف الوكيل حيث يتصرف بغير علم الموكل لانه
مسلط على التصرف من جهة الموكل فتسليط اياه على التصرف فوق علمه ولا يلزم مال المالك ان الخيار للبائع فاعتق
المبيعه او دبر او كاتب او رهن او وطي او قبل شهوة او وهب او اجر فانه ينتقض البيع وان لم يعلم المشتري لان
بفوت الفسخ هنا ضمن لا يتصدق المتصرف فلا يتوقف على العلم كالموكل اذا اعتق العبد الذي وكل ببيعه ينقض
الوكيل وان يعلم بخلاف ما لو عذله ففسد ولو فسخ في حال عيبه صاحبه فان بلغه قبل مضى المدة انتقض البيع
لحصول العلم به وان بلغه بعد مضى المدة ثم البيع لان تمام المدة دلالة لزوم البيع فاذا اعترض في حال توقف
الفسخ ابطال الفسخ وتم العقد بغيره من لم الخيار وبطل خياره وقال مالك رده بفسخ العقد لانه وجوب الخيار بعد
اتماؤه كذا ذكر فينفسخ ولسان المانع من لزوم العقد الخيار وقد بطل فيلزم العقد ولا يتقبل الا ورثته
وقال الشافعي يورث عنه ويقوم وارث من لم الخيار مقامه في التصرف بحكم خياره واما لو مات من عليه
الخيار ربي الخيار لانه حق لازم حتى لا يملك من عليه ابطاله يثبت في البيع فيورث كملك المبيع والتمن وحق اكتملة
والرهن وخيار العيب الغيبين ولسان ان الخيار مشبهة في رده فان رده فانه قولنا فكل بالخيار في كذا
اي المشبهة اليه ان شافعي وان لم يسأل لم يفعل ومشبهة صفة لا يذيله فلا يحتمل الا انتقال منه الى غيره والارث فيما
يحتمل الا انتقال الموارث فاما ما لا يحتمل الا انتقال فلا يورث كملكه ملكه حصة وام ولده والعقد لا ينتقل الى الوارث لانه
انما يورث ما كان قائما والعقد قول قديم ولا يورثه فلا يتصور انتقاله الى الوارث وخيار العيب لا يورث فان
الخيار الذي كان لهية بطل بغيره وانما يثبت له خيار مبتدأ بآثار ما يوجب الخيار له وهو ملك المبيع سليما عن
العيب كما اوجب العقد لبيت سليما عن العيب فيجب للموارث بهذا الوصف وما استحقه سليما عن العيب استحق
مطالبة البائع بالتسليم سليما الا يري ان الخيار قد ثبت للموارث ابتداء وان لم يكن ثابا للمورث بان يعيب المبيع
في يدا البائع بعد موت المشتري قبل ان يقبض الوارث بخلاف خيار الشرط فان السبب وهو الشرط لا يوجد في
حق الوارث فلا يمكن التوريث فيه وخيار التعيين الثابت بالشرط لا يورث وسقط ولكنه ورث المبيع بغيره
مختلطا بملك الغير فيثبت خيار التعيين ابتداء كما اختلط مال بالرجل يثبت له خيار التعيين ومضى المدة اي اذا
مضت مدة الخيار ثم البيع خلافا لما لا يورث لانه ان الخيار مشروط للاجازة فاذا مضت مدة الخيار ثم البيع خلافا
فان فطل العقد وعندها مشروط للفسخ فاذا مضت المدة ولم يفسخ ثم العقد والاعتاق وتوابعه اي لو
اعتق

المشتري او تبرأ وكاتب والخيال لم يتم العقد لان هذه التصرفات دليل التحلل والاخذ بشفعة اي لو اشترى
دارا على انه بالخيار لثلاثة ايام فباع رجل دارا لغيره فاخذ المشتري بشفعة صح اخذه وكان اخذه بالشفعة ايضا
بالباع فان قيل ينبغي ان لا تجب الشفعة عند البيع لان المشتري لم يملك الدار المشتراة عنده لانه لم يثبت له الشفعة
اذا كان الخيار للبائع قلنا طلب الشفعة من المشتري دليل على اختياره المكنة الدار المشتراة لان اخذ الشفعة
لدفع ضرر الجوار وفدا باستدانة المالك فيتحقق ذلك سقوط الخيار سابقا عليه فثبت المالك للمشتري في الدار المشتراة وقت
الشراف فظهر ان الجواز كان سابقا ولهذا وجبت الشفعة وصار رضا بالبائع ومسته بشهوة ومسته اي لو اشترى
المشتري بشهوة او مسته بشهوة سقط خياره وتم البيع لان مسته لا يحل له بالملك فاقدم عليه دليل الرضا به
سقط مكره فيها كوطئها وكذا استهها بوجوب حرمة المصاهرة فتعيب بعيب لم يكن عند البائع لانه كانت تحل
لاب المشتري وابنه والآن لا وعند محله لا يبطل خياره لانه لم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا بطلانه ولو
شرط احد المتبايعين الخيار لغيره صح استخراجه وعند فروجه لا يفسد العقد وهو القياس لان الخيار له اشطرا
حكم من احكام العقد وحقا من حقوقه فاشطرا لغيره العاقد خلاف ما يقتضيه العقد فيفسد كشرط المالك
لغيره العاقد في الثمن او المبيع ولسنا ان الخيد لغيره العاقد لا يفسد الا بنية عن العاقد فوجب تقديم
الخيار للعاقد مقتضى صحته ثم يجعل غير العاقد بايضا عن العاقد تعميما لتصرفه في الاشطرا ما يجب بالعقد لغير
العاقد يجوز بحكم النية وان لم يجر احالة فيجوز من هذا الوجه وزعمنا يرد تقديم الزيادة اقتضاهما اختلاف
قال لاخر اعتق عبدك عنك بالف فاعتق فان اعتق الآخر يصير مشتريا منه او لا ثم موكلنا اياه بالعقود عندنا
تضييها للامر بهذه فزع نكح واذا صح ذلك يكون لكل واحد منها الخيار وابنه العاقد او نقض صح لان كل واحد منهما
يملك التعرف اما المشتري قبل الصلوة واما الآخر قبل الصلوة فان اجاز احدهما ونقض الآخر فالتسابق احق لو امكن
او اجاز لان برق السابق منها انفس العقد والمنسوخ لا يجاز وباجاز التسابق منها انفس العقد وبعد انفس
العقد لا يتغير احد العاقلين بنفسه وان كان الامر من معاق لفسح احق في رواية الماذون وقال في الاصل
تعرف المالك المالك اولى نفعها تنقضا كان او اجاز لان الصادر عن نية لا يصلح معارضا للصادر عن اصل
الا يرى انه لا يقدر على منعه قصدا فلا يصلح ما نفعه لانه تصرفه وتعرف النايب يعارضه تصرفه لا يصلح الا بترك
انه يقدر على منعه قصدا فيصلح ما نفعه لانه تصرفه وتعرف النايب يعارضه تصرفه لا يصلح الا بترك
بنفسه فاذا تعرف بنفسه فانت الحاجة فاذا تعرف احدهما لم يبارنه ما يعارضه وتصرف الآخر فانه ما يعارضه
فكان للمالي عن المعارض اقوى فكان اولى وجهه اولى وهو الاصح ان العمل بهما لما تنذر اذا العقد العاقد يكون
منسوخا وبجاز اوجب العمل بالراجح منها ولا يمكن التبرع بحال العقد لانه كل واحد منهما مأكلا للتصرف فوجب ان
التصرف قلنا الفسخ اولى لانه اقوى اذ الاجاز لا تفسد على الفسخ فالفسخ لا يجاز والفسخ يبرح على الاجاز فاجاز
يفسخ فاذا اجتمع كان الفسخ اولى كذا مع نكاح الامة اذا اجتمع كان نكاح الامة اولى بالجواز لانه روي على

على نكاح الامة ونكاح الامة لا يبرح على نكاح الامة ولان الاحياط فيه فالفسخ يوجب الحرمة على المشتري والاجاز يوجب
الاجازة والمحرر راجع على المبيع فان قيل بعد اعتبار جانب المشتري واعتبار جانب البائع يوجب رجحان الاجازة
لانه لا يوجب الحرمة في الفسخ يوجب الاجازة فلتلخص امرنا فان جانب المشتري احق لانه لا يوجب الحرمة في اجازته الى اثبات
الحيل ابتداء لانه لم يكن ثابا وفي جانب البائع الى اثبات الحيل كان ثابا له وبالفسخ يعود اليه قديم ملكه والبيع
اسهل من الابتداء وقيل ما ذكر في الماذون قول ابي يوسف لانه لا يقدم ولاية المالك بل يستوي بينهما وما ذكر في
البيوع قول محمد لانه تقدم ولاية المالك على ولاية النية واصلة ان الوكيل يبيع العبد اذا باعه من انكاح وابع
الموكل من غير وخرج الكلام ان معا فبيع الموكل اولى عند محمد وابو يوسف يعجزهما ويجعل العبد بينهما نصفين
ويحيز كل واحد منهما انكاحا اخذ النصف بنصف الثمن وان ساء النقص البيع لتفرق الصفقة ومن باع عبدين
بالف على انه بالخيار في احدهما او كان الخيار للمشتري ان يفصل الثمن وعين الذي فيه الخيار صح والاكراه والمسلم
على اربعة اوجه احدها ان يفصل الثمن ويعين الذي فيه الخيار وانكاحا ان لا يفصل الثمن ولا يعين الذي
فيه الخيار والثالث ان يفصل الثمن ولا يعين الذي فيه الخيار والرابع ان لا يعين الذي فيه الخيار ولا يفصل
الثمن والبيع جائز في الوجه الاول دون ما عداه اما الجواز في الوجه الثاني فلان المبيع معلوم والثمن معلوم فلا
فساد من قبل الجهالة غير انه يتعلق القبول في الذي لا خيار فيه بقبول الآخر ولكنه بشرط صحته لان الذي فيه الخيار
داخل في العقد وان لم يدخل في الحكم واذا دخل في العقد صار قبوله شرطا صحيحا بمنزلة الخيار داخل في العقد
المعبر واما الولد بخلاف ما لو اشترى ثوبين على انها هديان فاذا احدهما حركي لانه غير داخل في العقد اصلا
واما الفساد في الوجه الثاني فلما لم يفسح المبيع والثمن لان من فيه الخيار غير داخل في الحكم فبقى الآخر وحده في الحكم
وهو مجهول وثمنه مجهول لانه يثبت بالحصة بطريق التقسيم عليه وعلى ما لم يدخل في الحكم والحصة مجهولة فصار
كبيع احد العبدين واما الثالث فلان من فيه الخيار غير داخل في الحكم فبقى الآخر وحده وثمنه مجهول لانه يثبت
بطريق الحصة بالتقسيم فصار كالذي لم يدخل في العقد اصلا فان قيل ليس انه لو اشترى عبدين بالف
فاذا احدهما تبرأ ومكاتب فان العقد ينقض في حق القن وان كان الانقضاء في حق القن بالحصة قلنا
قال بعض مننا على قياس ما ذكره من ان البيع العقد في القن في نكاح المسلم وصار ما ذكره من رواية في نكاح
المسلم وبعضهم قد عاوه وجهه ان الخيار يمنع انعقاد العقد في حق الحكم ويجعل العقد كالمحذوم في حق الحكم
فيما شرط فيه الخيار فلو انعقد العقد في حق الآخر ينفذ كخصه ابتداء وفيما لم يجز وفي المدبر والمكاتب البيع منعقد
في حق الحكم اذ لم يوجد في حقه ما يمنع انعقاد العقد ولهذا لوقضه يجوز بيعها يجوز ولكن لم يثبت الحكم
صيانة لحقهما والعصانة تحصل بخرق منع الحكم فلا ضرورة الى جعل العقد غير منعقد في حق الحكم واذا انعقد
العقد في حقهما في حق الحكم كما انعقد في حق القن كان انقسام الثمن في حالة البقاء عند فسخ العقد عليهما
وذا لم ينعكس لهما باع عبدين فبذلك احدهما قبل التسليم فان العتدي يبق في الباقي بحصة من الثمن ولو اشترى

كليا او وزنيا او عبدا او احدا على انه بالخيار في نصف صحه فصل الثمن اولا لان النصف من الثمن الواحد لا يتفاوت
فيقمة الصك لا يتفاوت فاذا كان الثمن الكل معلوما كان النصف ايضا معلوما فالمبيع معلوم اذا اشترى كل واحد
والثمن كذلك في البيع خلافا لما كان العبد الواحد من العبدين يتفاوت قيمته ايضا تفاوت فكان حصته كل واحد منها
مجهول فلهذا لم يخرس البيع ولا فرق بين ان يكون الخيار للبائع او للمشتري فان كان الخيار للمشتري فلم ان يرد النصف
الذي شرطه الخيار فيه وان كان فيه تفريق الصفقة على البائع لا يرضى بها التفريق حيث ان الخيار للمشتري في النصف
خلافا لخيار الشرط والعيب للمشتري من اي اذا اشترى رجلا من عبدا على انها بالخيار فذمى احداهما فليس للمأخر ان يرده
عند البيع وعندئذ ان يرده وعلى هذا الخلاف خيار العيب والرؤية ليس ان البات بالخيار لكل واحد منهما ان يشتر
لرفع الغبن وكل واحد منهما يحتاج الى دفع الغبن عن نفسه والخيار من له الخيار لا وفوقه ولا رفق فلو بطل باطل الآخر
لما حصل هذا المقصود ولما ان الشرط خيارا لكل واحد منهما فلا يتفاوت احداهما بالرد وحق الرد يثبت على وجه
لا يتصور به البائع وفي بعض الاحوال نصيبه احراز البائع اذ المبيع خرج عن ملكه غير معيب بعيب الشركة فلو اقر احداهما نصيبه
لرده معيبا بعيب الشركة اذا الشركة في الاعيان المحققة عيب فالبيع لا يمكن من الانتفاع به الا بطريق التهان وقد كان قبل
البيع يمكن من الانتفاع به متى شاء والخيار شرع لاختيار من له الخيار لا وفوقه ولا رفق على وجه لا يلحق الضرر بغية
ومن ضرر البات بالخيار لما الرضى بردهما ليتصورا جماعهما على الرد وليس من ضرر الرضا بقا احداهما نصيبه لما فيه
من ضرر عيب الشركة نعم تتم الراد في امتناع الراد الا انه ضرر يلحقه لعجز عن تحقيق بشرط الرد لا يتصرف من البائع
والبائع يتصرف بقره الراد فكان رعاية جانب البائع احق ثم في العبدين هل كان من له الخيار معلوما وبين عن كل واحد
حتى جاز البيع والخيار للبائع او للمشتري فالله البائع ان يسلم من خيار فيه الى المشتري حرا او اراد المشتري ان يقبض
من خيار فيه وسقط عنه خيار او اراد البائع ان يسلم العبدين الى المشتري او اراد المشتري ان يقبضهما ويقدر بينهما
حرا او يبعه لان في الاول تغريق الصفقة على المشتري وفي الثاني على البائع وفي الثالث حرا على قبض مالم يملكه وعند
وعندهما وان حكمه اذ كان الخيار للمشتري ولكن لا يلزم منه فلا يحضر على قبض مالم يلزم منه وفي الرابع حرا على تسليم
مالم يملكه عنه او على قبض من لم يملكه ولو باع عبدا على ان البائع او المشتري بالخيار لم يحضر البائع على تسليم المبيع وان
تعد المشتري الثمن لما حرج وجه ابد البائع المشتري عن الثمن والخيار للبائع او للمشتري استحسانا لانه ابراه بعد وجوه
سبيل العجب ولو كان المبيع شيئا يفسد في مدة الخيار لم يسكن الراد والربط للخيار للمشتري فالقياس ان خيار
المشتري على شيء وعلى الاستحسان يجبر على ان يفسد او يقبض ولا ينفذ الثمن في الحال لان المشتري اقلها ضررا لانه قد
على حكمه ويبيع قبل ان يفسد والبائع لا يقدر عليها فاذا تامل الغرض ان يعمل الادنى لرفع الاعلى فان فسد المبيع في
يده سقط خياره ولزمه الثمن وان لم يفسد فهو على خياره رجل قال لا يرد هذا العبد ولا يرد ويكره بعينه ولا يغير ردها
وسلم بعد البيع في نصيبه وتوقفت نصيب زيد ويكره فان حضر اخفى البيع بطرف نصيبها ولا خيار للمشتري لوقوع
البيع متوقفا لانه اعتدنا فدا في نصيب البائع وموقوف في نصيب غير البائع وكانت الصفقة متوقفة وكان راضيا

راضيا بالتفريق ولو كان العبد لزيد ويكره لم يكن للبائع شيء فباعه من رجل واعلم انه فصول فاجاز احدهما ولم يرد
الاخر للخيار عند اي يوسف لم يرد لوقوع البيع جمل فلم يرض بالتفريق وعند محمد ربه لا يحسن لانه لا اشتراه مع علمه ان احد
احدهما يتزوج بالاجازة والنسخ صادر راضيا بالتفريق وكذا لو كان العبد لزيد دون البائع فقال لرجل بعك لعل خير فاشتره
فحضر زيد واجاز في نصف فلم يرض المشتري بالتفريق وصح خيار التعيين فيما دون الرد بجهة حق لو اشترى ثوبين
او ثلثة على ان ياخذ اياها بغيره درهم وهو بالخيار ثلثة ايام صح ولا يصح في الرد بجهة وعند ما كان يصح كما في الثلثة
وعند زفر السافعي وجمها لانه يصح في الكل لان المبيع احد الثوبين او الالوان وهو مجزئ متفاوت وجهاته
المبيع فيما يتفاوت يمنع صحة العقد فضاكتها الى النزاع كساقا من القطيع ونوب من الجدول وصار لرجل لو اشترى
الخيار ولو ان في معنى شرط الخيار اذ الجواز ثم الى الحاجة الى التامل والتزوي لاختياره وفوقه ولا رفق مع
انه يحتاج الى موجب العقد وكذا لا يخرج هذا الى اختيار من يرضى به او من يشتره لم يرضه لغيره يشترى شيئا لعله ولا يجب
استنحيى بالعيال مع نفسه الى السوق والبائع لا يبيع فريته بالرفع اليه الا بالظمان بان يباعه ولا يردى الك
يليق بيعا لم يجرى البيع على هذا الوجه دفعا للحاجة والماله لا توجب الغنا لغيره بل لا المنازعة ولهذا صح
بيع قفيز من صبر مع جهاته لا تخالفه لا تغني عن النزاع فاذا لم يشترط الخيار للمشتري فالجهته لا يغني عن النزاع لاق
المشتري يطالب بتسليم الارفع والبائع يسلم الاراد فيقتان في المنازعة واذا شرط الخيار للمشتري فالجهته لا
لا تغني عن النزاع لان الاراد مضافا الى المشتري فيختار اياها ومردا لآخر والحاجة يندفع بالثلثة لاشتمالها
على الخيار والردى والوسط وفي الاربعة ان عدم النزاع لم توجد الحاجة وهذه الى حقيقة قائمة بالوضعيين فلا يرد
بأحدهما ثم قبل بشرط ان يكون في هذا العقد خيارا للشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير
والصحيح انه لا يشترط وهو المذكور في المبسوط والجامع الكبير وقد ذكر خيار الشرط في الجامع الصغير وقع اتفاقا
شرطا واذا لم يذكر خيار الشرط فلا يرد من توقيت خيار التعيين بالثلثة او بما دونه عند البيع وبما اذا القادرات
عندهما ثم ذكر في بعض النسخ اشترى ثوبين وفي بعضها اشترى احد الثوبين وهو الصحيح لان المشتري في الحقيقة
احدهما والاخر امانه وقوله اشترى ثوبين استعان ومجانا لا محال ان يكون واحد منهما هو المبيع والآخر الاضافة
الاثنين والمراد احدهما كقوله عم اذا سافنا فاذا لنا واقما ثم اذا جاز البيع على هذا الوجه وقبضها المشتري
فاحدهما مضمون عليه بالثمن والاخر ملك البائع امانه في يد المشتري لان الداخل تحت العقد احدهما كقوله ما والآخر
لم يدخل تحت العقد قبض باذن المالك لا على سوم الثمن والوثيقة فكان امانه في يده كالوديعة فلو عدل احدهما او
فقيمت وعجز عن رده حكم الخيار لغوات الشرط وهو الاراد على الوجه الذي قبض تعين هو جميعا والاخر امانه في يده
الاخر ولا يملك اذا اطلق احدي امراتيه ثم مات احدهما تعينت الباقية للطلاق دون المالكته وصح ما يتعين
المالك للمبيع لان المالك يحكم على ملكه في الفعليين اما الثوب فلا يملك على ملكه حيث عين الباقى للزوج
وفي الطلاق يحكم المالكته على ملكه حيث تعينت الباقية للطلاق ولو ملكا لزم نصف من كل واحد منهما

سواء كان الثمن متقفا او متغلفا لان احدهما غير مبيع لزمه ثمنه بالسلك في يده والاخر امانه غير مضمون عليه وليس
احدهما لتعيينه ميعا بالاول من الآخر فشاء حكم الامانة والبيع فيها فيكون هو احيانا في نصف كل واحد منها مشتركا
نصف كل واحد منها وان شرط مع ذلك خيار الشرط فلكل صاحب الخيار ردهما فان مات من الخيار لم يكن للورثة
رديهما لان خيار الشرط بطل بموت العاقل لانه لا يورث فلم يبق الا خيار التعيين للاختلاط فلو ارثه لكانا
ولا يتوقف في حقه هذا اذا كان الخيار للمشتري فان كان الخيار للبائع بان قال بعثت احد هذين الثوبين على انك
بالخيار عين البيع في احد ما دون الآخر فاشترى انما يبيع خيار الشرط وفكر في الرجوع لانه لا يبيع لان الاجبة مست
اليه في جانب المشتري لئلا يوافي ولا يرفع من يشتره لاجل دون البائع لان المبيع كان منه قبل البيع فحق
جانب البائع القياس ومن باع عبدا على انه حراز او كما تبين كان مخالفا لما لمشتري بالخيار ان شاء اخذه بكل
الثمن وان شاء تركه لغوات الوصف الموعود وموضع تقرير المسئلة باب خيار العيب **فصل**
الاصل ان تعرف المأمور ان وافق امر الامر بنقل الامر وان خالف امره لم ينفذ لان التنازل حكم المأمور
خالف لم يوجب الامانة اذا كان خلافا الى خير وهو من جنس المأمور بان وكله ببيع عبده بالف فباعه بالف
ومائة فانه ينفذ عليه لانه موافقه مع ولو باعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا لانه قد يرفع في احد
الجنين دون الآخر وان كان الخلاف لا شران وجهنا فاعلم المأمور بنقله عليه كالمسألة وان لم يجدنا ذا عليه
توقف على اجابة الامر كالمبيع لانه لما خالف صار فضوليا وشرا العوض لا يتوقف لان التنازل على المشتري
وبعده يتوقف رجل اخر بان يبيع عبده ويشترط الخيار للامر فباعه بامانة بخير او بشرط الخيار لنفسه توقف
لانه امر ببيع لا يزيل الملك الا بوجه الامر وقد انخرط في امره ببيع فاسد فالي ببيع صحيح فنقل الامر وعند
محمد لا ينفذ عليه لانه امر ببيع لا يزيل ملكه بنقل العقد وقد انخرط في امره ببيع بغير ملكه بنفسه فصار كالمكيل بالبيع
بشرط الخيار اذا باع بامانة وانما خالف الى خير لانه امر بان يطعم حراما وقد اطعم حلالا ولا يسلم بانه
وكله ببيع لا يزيل الملك بنفسه فالبيع الفاسد قد يزيل الملك بنفسه بان كان المبيع مقبوضا للمشتري ولو مثل
بان شرط الخيار للامر ثبت الخيار لما فاته اما اذا كان او تنقضى صح غير ان المأمور ان اجاز بطل خياره وبقي الامر
على خياره ويكون الباقي خيارا اجازته حتى لا يتوقف عبدة وكذا لو امره بالبيع مطلقا او بشرط الخيار لنفسه
فباع بشرط الخيار لنفسه لكانت اجازته حتى لا يتوقف بطل الخيار لغير العاقد او اشتراط لنفسه
ولو امره بشرطه بغير معين بشرط الخيار للامر فاشترى بغير خيار لزم المأمور لانه خالف الشرط وقد وجدنا
عليه خلاف البيع وهذا لان امره بقتل لا يلزم حكمه الا باجازه فاذ اشترى بغير خيار خالف امره ولو احتل
وشترط الخيار للامر ثبت الخيار لما فاته انما تنقضى او اجازته صح غير انه ان اجاز المأمور بطل خياره ولكن لا يلزم
العقد حتى يبي الامر على خياره لان الامر لم يرض بل يرض العقد باجازه الوكيل فلو تنقضى الامر بغيره البائع
بعد اجازته المأمور لزم العقد على المأمور لان اجازته قد صححت وانما يعمل الحق الآخر فاذا زال حقه بالقبول

بالقبول علمت اجازته فلو قال الامر رد هذا العبد فانه لا حاجة لي فيه فاجاز المأمور او كان اجاز قبله
ثم حكم بيمين على الامر لان قوله رد امره بالقبول لا يكون نقضا فلو امره بوجه فباعه المأمور
توقف العقد على اجازته لان قوله رد امره ليس بنقض فان اجاز الامر فالثمن له وطالب البيع لانه لا يملك
البيع ملكه مستند الى وقت العقد السابق وقبض الوكيل كقبضه فكان البيع حاصل على ملكه وخياره فيطلب
له وان نقضه لزم المأمور لان اقراره على البيع دليل على اجازته الا انه لم يعمل الحق الآخر فاذا زال حق الامر علمت
الاجازة وبطل بيعه لان المأمور ملكه الآن والبيع السابق على الملك لا يتوقف على ملك سجد كقبضه بل
مال الغير ثم ملك لا ينفذ بيمينه كذا انها واذا اشترى ثوبا بعبدة على انه بالخيار في الثوب ثلثة ايام فلم الخيار
فيها حتى يتفادى ما يبيع العبد ولا يتفادى ما يبيع الثوب وعند من قد لم الخيار في الثوب دون العبد
حتى لا يتفادى ما يبيع الثوب ويتفادى ما يبيع العبد الا ان لا يفسد الخيار على احد منهما ويقتصر حكمه على ان يثبت
على مخالفة القياس واذا اقر عليه يكون العبد مبيعا بامانة فصح اعطاء الخيار في المدة وليس
ان خيار المشتري يمنع فروجه التمتع عن ملكه والعبد من الثوب فلا يخرج عن ملكه فلا يصح اعطاء الخيار
لانه لم يملك ولو اشترى شيئا على انه بالخيار لم يملك الا العبد سلمه حتى يثبت الخيار في العبد وهذا عندنا ج و عندنا
لا يثبت لان العبد جعل غايته وحده فلا يدخل في المأمور لان الغاية ما ينهي التمسك اليه ولا يبقى كالمكيل في القوم
ولس ان الغاية مع كانت كالمكيل اليها لا يدخل في المأمور فانه لو قيل ثم اتوا الصيام تناول صوم ساعته فقول
الا دليل لما لم يملك في موضع الغاية ومن كانت الغاية لا يخرج ما وراهما يبيعي موضع الغاية داخل في المأمور
فان مطلق الايدي منظم الا باط فكلان ذلك الغاية لا يخرج ما وراهما يبيعي موضع الغاية داخل في الكلام
والقول للمتكلم في الخيار اي اذا اختلف المتبايعان في اشتراط الخيار فالقول لمن سفي في ظاهر الرواية
وعن الجرح ان القول لم ينعى ان الخيار لانه يتكوز والتمسك عن ملكه او وجوب الثمن عليه وهو الظاهر ان الخيار لم يثبت
الا بالشرط فكلان من العوارض فيكون القول لمن ينفقه كما في دعوى الاجل وكذا لو اختلف في مضيق القول
لمن يتكوز مضيق لانه تصادف على ثبوت الخيار ثم اوعى الاجل وكذا لو اختلف في مضيق القول للمتكلم وكذا
لو اختلف في قوة القول لم ينعى اقصر الوقتين لان الآخر يدعي زيا بشرط عليه وهو يتكوز او وصح
او ملكا تب او مأذون ببيع شيئا بالخيار فبلغ الصبي او عجز المكاتب او حر المأذون في من الخيار ثم البيع
وبطل الخيار لان الخيار كالحاقا للعاقدة وقد عجز عن التصرف في الخيار بالبيع او العجز او الحرج فبطل الخيار
كما لو مات او حرج وعن محمد ان الخيار سقي للبائع ولكن له الفسخ دون الاجازة لان المبيع لم يخرج عن ملكه
الملك بعد فكلان الفسخ امتناعا عن ان التملك وله ذلك كما لو باع مكره بامانة ثم فسح قبل اجازته واما
الاجازة فلانه ان التملك المالك ولا ولاية له عليه وان مضى وقت الخيار فنقل البيع لزوال المانع وهو الخيار
وعن محمد ان للعاقدة ان تفسخ في الثلاث لانه كان قائما عن المالك كالمكيل وفي المكاتب والعبد ينقض

بالنحوذج كالياب والرواب والعبيد فلا بد من رؤية كل واحد لاسقاط الخيار لانه يتفاوت فلا يستدل بروية بعضها
على الباطن خلاف الاول والجوز والبيض من القسم الثاني في ذكر الكرخي لانه لا يختلف بالصف والكم فلا يكون
روية البعض دليلا على الباقي وكان ينبغي ان يكون مثل الخط والسير تتفاوت آحادا وروية البعض يعرف
حال الباقي اذا عرفنا هذا فنقول النظر لا وجه الصبر كاف لانه يعرف وصف الباقي لانه مكمل يعرف بالخروج
وكذا النظر لا ظاهر الثوب كاف عندنا وعندنا فلا بد من شرط وروية كلف لانه ليس يكتفى فلا يعرف كلف بروية
ولست انما يستدل بروية طرف منه على ما بهي اذ لا يتفاوت اطراف الثوب الواحد لا سيما اذا غير معتبر
قالوا وهذا لا يمكن في كل الثوب ما يكون مقصودا فان كان في كل الثوب ما يكون مقصودا كما تعلم لا يستقل
خياره عالم بوضع العلم لان العالم يتفاوت خمسة والوجه هو المقصود في العبد والامة والنظر لا يتفاوت
الجسد لا يبطل الخيار لان ساير الاعضاء في العبيد والجوارى تبع للوجه الا يرى انه يتفاوت القيمة بتفاوت الوجه
مع التساوي في ساير الاعضاء في العبيد والجوارى تبع للوجه الا يرى انه يتفاوت القيمة بتفاوت الوجه مع التساوي
في ساير الاعضاء فيستقضي بروية الوجه عن بقية الصفات ولا يتعكس وروية الوجه والكفر في الرواب مقصودا
فلا بد من النظر اليها ولا يعتبر بروية غيرها وشرط بعضهم روية القوام وعند محمد روية الوجه كفي في بني آدم وفي
سائر الخلق لا بد من الجسد ليظهر له الزوال والسن وفي سائر القنية لا بد من النظر الى غيرها وفيما يطعم لا بد من الزوق
لان العلم بها هو المقصود انما يحصل به وفي الدار لا بد من روية داخل الدار لان داخل الدار هو الوجه في نيتهم وفيما
الروايات اذ اراد ان يخرج فلا خيار له وان لم يبرئونها وكذا اذ اراد ان يخرج الدار او زاه اشجار البستان من خارج
وعند زهد لا بد من روية داخل البيوت والصحيح ان ذلك جواب عما وقع عادة اهمل الكوفة فمن الجرح لا خيار
يكون عما تقطع واحدا ولا يختلف بالصف والكم فلا بد من روية كل ما يستدل من ذلك عما داخلها فاما اليوم
فصفت الدور يختلف فالنظر الى الظاهر لا يوقع العلم بالداخل والصحيح ما قاله زهد وقيل في الدور يعتبر
روية ما هو المقصود حتى لو كان في الدار بيتا لا شقة يان وبينان صفيان ويتطابق بشرط روية الكل كما يشترط
روية صحن الدار ولا يشترط روية المطبخ والمنزلة والعلو وبعضهم شرط روية الكل وهو لا ظهر كذا في المحيط
ولو اشترى دهنه فجاءه فبطل لا التجاج لم يكن ذلك روية حتى يصبه على كفه عند الرجوع لانه لم ير الدهن
حقيقه لوجه الخيل وعن محمد روية لانه روية لان التجاج لا يجني صورة الدهن ونظر الوكيل بالقبض كنظر
المشتري ونظر رسول ليس كمنه المشتري حتى لو اشترى طعاما لم يره فوكل رجلا بالقبض فقبض الوكيل بعد
ما رآه فليس للمشتري ان يبره الامن عيب وان ارسل رسول فقبضه فقبضه الرسول بعد ما رآه فلا حرج
ان يبره وقال ابو يوسف محمد لهما الوكيل والرسول سواء والمشتري ان يبره اذ ارآه وهذا خلاف الوكيل
بالقبض فاما الوكيل بالشراف روية تستقل الخيارا جماعا وصورة الوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيلاعني
بقبض المبيع وصورة الرسول ان يقول كن رسولعني بقبضه واصل المسئلة ان الوكيل بالقبض كمنه لفظا

ابطال خيار الرؤية عند خلافها وانما يمكن ابطاله عند روية قبضه وهو ينظر اليه فان قبضه مستورا لم ار
بعد ما نظر اليه ابطال الخيار قصدا فليس له ذلك لانه وكله بالقبض وابطال خيار الرؤية ليس بقبض فلا يمكن
ولهذا لا يمكن ابطاله قصدا ولا يمكن ابطال خيار الشرط والعيب ولست ان القبض على نوعين تام بحيث
لا يره عليه النقض وهو ان يقبضه وهو ان يراه وهو يستقل الخيار لانه على الرضى ونقصه بحيث يره عليه
النقض وهو ان يقبضه مستورا وهو لا يستقل الخيار لعدم الرضى وهذا لان تمام القبض به تمام الصفقة وخيار
الرؤية يمنع تمام الصفقة لان تمامها يكون بتمام الرضى ولا يتبع مع بقا خيار الرؤية والموكل يمكن نوعي القبض
فكذا الوكيل لانه مكل الوكيل ما يمكنه ولكن على البطلان على البطلان الشمول لان التفتظ مطلق لا عام فاذا قبضه وهو
ينظر اليه بطل الخيار مقتضى القبض كما لو قبضه الموكل وهو ينظر اليه واذا قبضه مستورا فتقارر انما قص
فانتمت الوكالة بالناقص وتعين ذلك للتوكيل فلا يمكن اسقاطه قصدا بعد لصيرته اجنبيا عنه بخلاف خيار
العيب فانه لا يبطل قبض الوكيل في الصحيح لانه لا يمنع تمام الصفقة فيتم القبض مع بقائه وباقتضاها تمام كان
يبطل الخيار فقد علم واما خيار الشرط فقد ذكره القدوري انه لو اشترى شيئا على ان ياتي بالخيار فوكل وكيله بالقبض
فقبضه بعد ما رآه فهو على الخلاف ولئن سلم وبطل صح فلو وكيل قائم مقام الموكل والموكل بالقبض المبيع في
خيار الشرط وهو يراه لا يبطل خيار الشرط فكذا من يقوم مقامه لو قبضه وهو يراه وهذا لان الخيار شرع لاشيا
وهو بالآخرة والتأمل فيه يتجوز بعد القبض حتى اذا استحسنه اخذ وان استعجب تركه وهذا يفوت ببطلان
الخيار بتقدير القبض وخلاف الرسول لانه لا يمكن شيئا وانما اليه تبلغ الرسالة الا يرى ان الرسول بالبيع كـ
يملك القبض والوكيل بالبيع يمكن صح عقد الايمان ان اشترى او باع وقال الشافعي لا يبرئ منه الا بالخيار
مالم يره ولم الخيار اذا اشترى لانه اشترى شيئا لم يره ويستقل خياره بجمته المبيع ان كان ما يعرف بالحق وبمنه ان كان
يعرف بالسهم وبذوقه ان كان يعرف بالذوق لان هذه الاشياء تغير العلم بالمقصود عليه كفي البصير وفي الغنا
لا يستقل خياره حتى يوصف له بالبلغ ما يمكن فاذا بلغه قال رضيت سقط خياره لان ذكر الوصف يقوم مقام الرؤية
في بعض المواضع كما في عقد السلم والمقصود وقع الغبن عنه وفا يحصل بذكر الوصف ان كان بالرؤية اتم وعنت
ابي يوسف انه نعم والذوق الموضع فاذا صاحك لولا كان بصيرا لآه فقال رضيت سقط خياره اقامته
للتسليم مقام القيمة عند العجز الى جنة الا يرى ان الحرم اذا اراد التحلل وهو وقع يقوم بغيره اجراء الموسى
مقام الحلق تنبيهها بالمحلين وكذا في كبر وكذا في كبر كمال الشقين عند القواء ما يقوم مقام الرؤية في حق الاخرين
تنبيه بالتمادي وقال الحسن بن زياد وهو رواية عن ابي حنيفة يوكل بصيرا لقبضه الوكيل وهو ينظر
اليه وهذا على اصله مستقيم فان روية الوكيل بالقبض كروية الموكل عنه ومن رآي احدا الثوبين فاشترى
ثم رآي الاخر فلم ان يره حيا او يسكه لانه روية احدهما لا يكون كروية الثوبين الثياب فلا يكون روية بعضها
ودليلا على روية الباقي فله روية غير المبرئ وفي المبرئ معه رعاية لحي البائع لئلا يؤول الى تزريق الصفقة عليه

قبل التمام وهذا لان الصفقة لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعد لان تمام الرضى والايكون قبل الرؤية
ولهذا يمكن من الرقبة لا قضاء ولا رضاء ويكون من ضمن الاصل ولا يورث خيار الرؤية كخيار الشوط لان الخيار انما
يثبت للعاقبة بالنقض والوارث ليس قبل القبض فلا يثبت له الخيار وقد مر من قبل ومن راي شيئا ثم اشتراه بعد فان تغير
خبره لانه اشتري ما لم يرد لان بالتجسس صار شيئا اخر فلا يفيد الرؤية السابقة العلم بالمالية الناقصة وقت البيع فلا يرد
على الرضى وان لم يتغير بل كان على الصفقة راء فلا خيار له لانه اشترى شيئا قد راء الا اذا لم يعرف من الذي راء قبل العقد
لانه لم يرض به وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع يمينه وعلى المشتري البينة
لان سبب لزوم العقد وهو الرؤية السابقة لظاهر والتغيرات والقول لمن يتكلم بظاهر وهذا اذا كانت المدعى
قرينة بعلمه لا يتغير مثل تلك المدعى فان بعدت المدعى بان راي امته شاته ثم اشتراها بعد عشر سنين ورضعها
انها لم يتغير قال القول للمشتري لان الظاهر ظاهره له وان اختلفا في الرؤية فالقول للمشتري لانه يتكلم امر حادنا
وهو الرؤية ومن اشترى عدل وظنى ولم يرد فقبض ثم باع منه ثوبا او وجهه وسلكه فليس له ان يرد شيئا منه بخيار
رؤية وشوط الا من عيب والاصل ان خيار الرؤية والشوط يمنع تمام الصفقة لتحلل الرضى وكذا خيار العيب قبل
القبض لان العقد قبل القبض غير تام اذا لا يفيد ملكا للرقبة وان افاد ملكا للرقبة واما خيار بعد القبض فلا يمنع
تمام الصفقة لانه انما يثبت بسبب فوات وصف من اوصاف المبيع وفوات بعض الاوصاف لا يرد بواحدة فوات
بعض المبيع وهذا لا يمنع تمام الصفقة في الباقى اذا اتصل به القبض وتفرق الصفقة قبل التمام لا يجوز اعتبارها بائنا
الصفقة فانه اذا اوجب البائع شيئين لا يملك المشتري القول في احد منهما لما فيه من الاحتراز بالبائع لجران العا
فما من التجار يضمن الرضى الى الجيد تروى بالرد حتى فان قيل هذا هو وجود خيار العيب بعد القبض ومع هذا المكر
التفرق قلنا المتفرق قبل القبض اضرر لا يستبداد وتفرق بالرد او يرد بالرد ولا قضاء ورضى والتفرق
بعد القبض اضرر لا يقتار الراد بعد القبض لا العضاء والرضى فاذا ثبت فتقول قد عجز عن الرد فيما خرج عن
ملكه فلورده شيئا من الباقى بخيار الشوط والرؤية لتفرق الصفقة على البائع قبل التمام وهذا لا يجوز لخلاف خيار
العيب لان الصفقة يتم مع العيب بعد القبض وان لم يتم قبله ووضع المسئلة فيما بعد القبض فله عا د اليه ذكر الثوب
بسبب هو فخرج فهو على خياره لا ارتفاع المانع من الاصل هو تفرق الصفقة كذا ذكره ثمنس الحاشية الحشرى
وعن بله يوسف ان خياره بعد ما سقط لا يعود لان الساقط لا يعود وهو اختيار القدر ريت
باب خيار العيب اذا اوجد بالمبيع عيبا ينقص الثمن اخذ بكلمة او ردة
كالبحر والدفء والذنا ولد في الامة والكفر وعدم الحيض والاستحاضة والتؤلول والحال ان قبحا والصبي
والسقط والاذر والعشا والسن الساقطة والسوء آو العشر والكمى والقروح والخرن والبلع والنفذع
والنمى والصكك والمنشئ واللؤلؤ والسعال القديم والدين والشعر والكماء في العين اعلم المشتري
اذا اوجد بالمبيع عيبا فهو بالخيار ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاء رده لان مطلق العقد يقضى سلا المبيع

المبيع عن العيب لان كل واحد من العاقلين صاحب عقل متيسر فان ان يقبل او يقبل والمراد عيب
كان عند البائع ولم يبيع المشتري عند البيع ولا عند القبض لان ذلك رضى به وليس له ان يسكه ويأخذ منه
التقصان لان الاوصاف لا يملكها سعى من الثمن بمجرده العقد لان الثمن عين فيكون مباحا بالعين ذوات
الوصف كانه عرض غير متقوم فاني يابى بعين متقوم ولان الثمن لا يخلو اما ان يباع بالوصف والاصل وفيه شبهة
بين البيع والاصل او بالوصف فقط وفيه ترجيح البيع على الاصل او بالاصل دون الوصف وهو المرام الا ان
مقصودا بالتساوي حقيقة كما لو قطع البائع يد المبيع قبل القبض وان سقط به نصف الثمن لانه صار مقصودا بالتساوي
بالشاول او حكما بان يتنحى العقد لحق البائع بالتعيب عند المشتري او لحق الشرع بالخيار ولانه لو اسكه واخذ منه
التقصان لتضرر به البائع لانه ما رضى به والى المبيع عن ملكه الا بكل الثمن ولو اسكه ولا يأخذ التقصان تضرر
المشتري وبآله يندفع الضرر عنه بلا تضرر البائع فصرنا اليه وكلما اوجب نقصان الثمن في عا دة التي رضى عيب
لان العيب ما ينقص المالمية اذ هي مقصودا بالبيع وما ينقص الثمن ينقص المالمية والمراجع في معرفته عن اهل العلم والى باقى
والبول في الفرائس والسرقة في الصغير عيب عالم يبلغ فاذا بلغ فليس ذكر الموصاف بعيب حتى يعاود بعد الد
البلوغ في يد البائع ثم يبيعه فيعاود في يد المشتري ومعنى هذا انه اذا ظهرت هذه العيوب عند البائع في صفة ثم
حدثت عند المشتري فهو عيب يرد به بالخيار والعيب بالخيار والتسبب واذا وجدت هذه الاشياء في صفة فباعه فوجد
بده الاشياء في صفة فباعه عند المشتري بعد البلوغ لم يرد به لاختلاف العيب باختلاف السبب اذا وجدت هذه
الاشياء بعد البلوغ عند البائع ثم وجدت عند المشتري يرد به لان شرط استحقاق الرده وجود العيب الواحد عند
البائع والمشتري فاما العيب الذي في يد البائع لا يوجب الرده والمشتري بعيب حدث في بينه والحال والميل الى
السبب وفاد ليل الى العيب واختلاف الحال والميل الى السبب وفاد ليل اختلاف العيب فالاباقي
والبول في الفرائس والسرقة في حال التفرج العيب وصنف الثمن وتامة التام في حال الكبر كخس في الباطن
فراا عن العمل وفاد في الباطن وحب في الطبيعة رغبة في الحال فاختلف السبب باختلاف الحال فاختلف العيب
لان اختلاف الاسباب والميل الى السبب والميل الى السبب والميل الى السبب والميل الى السبب والميل الى السبب والميل الى السبب
فلا يكون عيبا لان الباقي انما يكون قصدا والسرقة والبول في الفرائس كذا لا يكون عيبا في الصغير جدا لعدم
القصد وضعف البينة والمجنون في الصغير عيبا بدامعناه اذا جن عند البائع في يد المشتري في الصغير او في الكبر
برده لانه عيب الاول لان السبب متحقق للمالين وهو آفة تحمل الدماغ وقيل اذا اشترى عبدا قد جن عند البائع
فلم ان يرد وان لم يجن عند المشتري لان سببه آفة في الدماغ وهي اذا امكنه لا تدفعه والجور على انه لا يرد ان لم
يجن عند المشتري وهو العيب لان التمتع قادم على ان التمتع كذا يد العطل فلم يكن من ضرره وجوده يوما
بناؤا ابداء والبحر والذوق عيب في الامة لانها تنقب للخدمة والاستفراغ وبها يخلو بها وليس بعيب في العلم
لان الموالي يستخدمه بالبعد من نفسه الا ان يكون فاحشا لا اذ يدان على آفة في الباطن فالمراد نفسه عيب والذنا

وولد الذئب في الامه لان المقصود بها هو الاستفراش وزناها لئلا يخل بهذا المقصود دون الغلام لانه
المقصود به الاستفراش في امور خارج البيت وزناه او كونه ولد الزنا لا يخل بهذا المقصود الا ان يكون الزنا
عاقبة له لانه يمكن الخلط في مقصود محققا وجهه سيد في حابه يذهب في ما بهم بهواه ويترك خدمه مولاه وقال
الشافعي لانه لا ينعيب مطلقا كالمسرة والكفر عيب فيها لان المسلم يتفرغ عن صحبة للعداوة الدينية ولا
يقدر على استخدام في الامور الدينية كما في اذا كانا للموضو وحل المحرم اليه ولا يقدر على تقديره في كفاية القتل
فلما اشتراه على انه كاف فوجب مسما ليس له ان يرقه لان الكفر عيب فقد اشتراه على انه عيب فاذا هو مسلم
وقال الشافعي ان برده لغوات الشرط المرغوب في استبعاد الكافر مطلوب المستم له فيه اذ لانه قلنا اذا
يرجع الى الديانة لا الى المالية وانقطع الحيض في البالغة والاشمى عيب لان انقطاع الحيض في اوائله والاشمى
وليروا في الباطن اذ العادة الاصلية في النساء اللاتي قبلن على السلامة ان يحضن في اوائله ويطلون في اوائله فاذا
كان مختلفا كان لدا في الباطن ويعتبر في ذلك قصص ما ينزل اليه ابتداء الحيض وفاسبعة عشر سنة لان ذاق قصص غايه بلوغ
عند البلوغ وانما يعرف هذا بقوله الامه لانه لا طريق لمعرفة ذلك الا هذا ثم يتخلف البايع مع هذا ان كان بعد القبض
فرد بكماله وان كان قبل القبض فكذلك في الصحيح وعن محمد بن ابي رزق روى عن البايع فكل للقبض لان البيع قبل
القبض ضعيف حتى يملك المشتري الرد بالبيع قبل القبض بلا عا ولا رضاء ورجح في حق العقد الضعيف بوجه ضعيف
قالوا في ظاهر الرواية لا قول الامه في ذلك واعلم ان المشتري اذا ادعى انقطاع الحيض فالتكليف له عن مدة
الانقطاع فان ادعى الانقطاع في مدة قصيرة لا يسمع دعواه وان ادعى الانقطاع في مدة مديدة سمع دعواه والمدة
مقدرة بثلاثة اشهر عند ابي يوسف واربعة اشهر عند محمد وعن البايع وزفر سنتين فاذا عرفت المدة فادعوا
قصص ثم بعد ذلك ان كان الفاضل مجتهدا انقص باله الى اجتهاده والايضا خذ بالمتفق وهو سنتان فاذا
ادعى انقطاع في مدة كثيرة لا يسمع دعواه مالم يدع ان ارتفاع الحيض بسبب الداء او الحبل فاذا ادعى ذلك فحج
يسأل البايع عليه لانه يدعي المشتري فان قال نعم ردنا على البايع باقرا وان قال لا فذلك للحال ولكن مكات
منقطعة الحيض عندي وانما حدث هذا العيب عند المشتري توجهت الحفوة على البايع لتصادقها على قيام العيب
للحال فان طلب المشتري يمين البايع بحلفه على ذلك كما يحلف في سائر العيوب فان حلف براء وان لم
يرد عليه لان كونه كادرا فان شهد للمشتري شهود على انقطاع الحيض عند البايع لا يقبل شهادتهم بخلاف ما لو شهد
شهودا على كونه مسخيا صفة كمال الاستحاضة ووراءهم فيقطع عليهم اما انقطاع الحيض على وجه بعد عيبا والاعتق
عليه الشهود فقد يتيقن انما يكونهم فلا يقبل شهادتهم وان اكد البايع انقطاعه حيثما في الحال لا يتخلف على
ذلك عند ابي جوع وعند ما يختلف ما بين ان سالتهم والتولول عيب وكذا الحال ان قبي بان كانا يتنصم
الحنن بان كثر الضربة وهن محرم في الشعر عيب اذا خشت بحيث يضر بجله البياض وكذا السخا والاختلاط
البياض بالسودا الشعر لانه في غير آوانه دليل الداء في آوانه دليل الكبر والادري عيب وهو انتفاع في

انتفاع الخبيث والعشاء عيب وهو ضعف الحثالة في البحر حيث لا يغير بالليل والسن الساقط عيب
ضرر ساكن او غير لانه يشينه وينقص من الثمن وكذا السن والظفر الاسود عيب ينقص الثمن والعشر عيب وهو
ان يعمل بيسار والكي عيب لانه من ذوا الاكام في البسمة والقروح عيب والحبون عيب وهو الكسرة الدابة على
عاج وجه لا يغير بالبيع والحج عيب هو ان لا يلين عند الحكي والجام والفرع عيب وهو ان يجوجا في منفا يصل
الرجل والفج عيب وهو تباعدا تباعدا بين القدمين والصلك عيب وهو ان يصطك احدى ركبتيه على الاخرى والشمش
عيب وهو عدم ثمر الدابة لصلابة دون صلابة الفطم والحول عيب لانه لا يمكن ضعفه في البحر حتى يري الا حول الشئ
مشيى والحوص عيب وهو ضيق مبناه في العين والشمع العيب والدين عيب لان لا يمكن ان يكون مشيى
لحم الخوا والسعر والماء في العين عيب لانه يضعف البصر فلو حدث عند المشتري عيب اطلع على عيبه عند البايع
رجح بنقصانه او رد برجعي بايعة لان الجرا النابت صادر مستحقا بالعقد المشتري وقد تقرر تسليم اليه ميراث حصته من
الحنن لانه صار مقصودا بالمعنى فيكون له حصته من الثمن وطريق معرفة ان يتقدم به عيب ويقوم ولا عيب فان كان
تفاوت ما بين الثمنين العشر رجح العشر العن وان كان نصف العشر رجح نصف العشر العن الا ان يرضى البايع
ان يرد عليه لان المانع من الرد هو البايع وقد نال ذلك حين رضيه ولا يرد المبيع وقال ماكن يرد ويرد مع نقصان
العيب الحادث في يده لان رد البطل عند تفرقة العين كره المبدل فصار اكل المبيع فيرجح لكل الثمن ولما
ان حق الرد ثبت للمشتري ليدفع به الضرر عن نفسه على وجه لا يتقدم به بايعة وبعد ما تفتت عنه لورقة لتفترقه بايعة
لانه خرج عن ملكه سالما ويعود مبيعيا فامتنع الرد فلا بد من دفع الضرر عنه والفرز ينزف عنه بنسوة حتى لا يفرق
بصفة العيب من الثمن فيصار اليه ومن اشترى ثوبا فقطعه ولم يخطه فوجبه عيبا رجح بنقصان العيب كذا متناع الرد
بالقطع كونه عيبا حادثا فان قال البايع انا اقبله كذلك لم فذلك لان الرد امتنع حتى البايع وقد رضيه فزال المانع فانه
باعه المشتري لم يرجع بشئ علم والا لان الرد لم يمتنع برضا البايع بل بتدبير بيع المشتري اياه وبذلك لانه ليس له ان يمسك
البطل كالمسك المبدل ولو كان المبدل في يده ليس له ان يمسك ويرجح بنقصان العيب كذا ايضا فان قطع الثوب
وخاطه او صبغه او اوصافه استوفى سبب من ثم اطلع على عيب رجح بنقصان العيب كذا متناع الرد بسبب الزيادة اذ
المنفعة في الاصل بدون الزيادة لا يمكن لانها لا ينفك عنه ومع الزيادة لا يمكن لانها لا ينفك عنه ومع الزيادة لا يمكن ايضا
لان العقد لم يرد على الزيادة فلا يرد عليه النسخ فزود اذ قطع العقد فزود على ما لم يرد عليه العقد فاقبل
يستلزم بالزيادة المتصلة المتولدة من المبيع كالسج والجمال فانما لا يمسح الرد بالعيب في ظاهر الرواية قلنا
لان المنفعة العقدية في الزيادة ممكن لان الزيادة متولدة من التوقع والاتصال والحاصل ان الزيادة
نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان متولدة كالسج والجمال وهي لا يمسح الرد بالعيب لما قرره ومفصلة غير
متولدة كالصبغ والخيطة والقت ويوجب الرد بالعيب اتفاقا والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والفرج وهي تقع
الرد بالعيب لانه لا سبيل الى المنفعة مقصودة لان العقد لم يرد على الزيادة ولا سبيل الى المنفعة متولدة كالتبعية

بالانقضاء وغير متعلق من البيع كالكسب وبهي لا تنقح الزه بالعب بل يبيع العقد في الاصل دون الزيادة وتسلم
الزيادة المشتري مجازا بخلاف الولد والوقت ان الكسب ليس ببيع كالكسب لا تؤول من المضاف وهي غير الاعيان والولد
يؤول من المصح فيكون له حكم البيع فلا يجوز ان يسلم له فجا نالما فيه من الزيادة في يده بلا عوض في عقد المعاوضة
والزاد اسم لا يستحق بالمعاوضة بل عوض يتي به وليس للبائع ان يأخذ لان احتناع الرقعة في الشرع للزيادة الحادثة
للحقة فان باع المشتري بعد ما راي العيب رجع بالنقصان ايضا لان الزه كان محققا قبل البيع للزيادة الحادثة
في النوب من ذلك ملك المشتري فلم يكن المشتري حابسا للبيع والاصل ان كل موضع لو كان البيع فاباعا ملكه
يكنه رجا بخره البائع فاذا باعه لم يرجع بنقصان الاحتناع الزه بفعله لا نه بالبيع صار محسبا للمبيع لقيام المشتري
معه في امساك المبيع فصار حبيس المشتري المبيع كسبه فكان المبيع في يده وهو يرد ان يرجع بنقصان العيب وشم
ليس له ذلك كذا احتناع في كل موضع لو كان المبيع قايما على ملكه لا يمكن رده وان رضى البائع به فاذا اخرج به عن ملكه يرجع
بنقصان العيب لان الزه كان محققا قبل بيعه فلم يصر المشتري محسبا للمبيع ببيع فبقى اثر العيب حاله وكذا لو
صنفه اسوة عندهما لان السو له زيادة عندهما وعند السواد نقصان لا يقطع فانما تغذر رده سعة فلا يرجع
بنقصان العيب لفرقنا ان من اشترى نوبا فقطع لياسا لولده الصغير وخاله ثم وجده عيبا لا يرجع بنقصان
العيب لانه صار واحدا للتصغير بالقطع مسلم اليه قبل الحياطة فلم يمتنع الزه قبل البتة فكان هو حابسا للمبيع فلا
يرجع ولو كان الولد كبيرا يرجع العيب لانه لم يصر مسلما اليه الا بعد الحياطة فكان الزه محققا قبل البتة فلم يصر حابسا
فيخرج ومن اشترى عبدا محررا بالمال او مات عبدا فاطلع على عيب رجع بنقصان العيب اما الموت فلان المكون مشتري
لان المكون فعل لا يثبت باعتباره فثبت بانها لها والاقتناع حكم لا ينعلم فلا يمتنع الرجوع واما التحريم فالقياس
فيه ان لا يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي لان اقتناع الزه بنبذه فصار كالقتل وهذا لا نه لما اكتسب تغذر الزه
فيه كان حابسا له حاله فكانه محبوس في يده ويبريد الرجوع بنقصان العيب لان الاعاق في انهاء المكون انما لم يكن
المكون الا دمي ثبت على ما فاه الاول لا غاية العتق والسبي يمتنع بغير مودة والمنع من نفسه ولذا ثبت
الاول بالعق والاول ان من اثار الملك فبها كعباء اهل المكون والتدبير والاستيلاء كالا عاق لانها لا يزيد لانه
المكون ولكن الحار بما يخرج من ان يكون قابلا للنفق من ملك المكون فقد تغذر الرجوع بقاء المكون المستفاد بالسرا
حقيقة او حكم فيرجع بنقصان العيب لانه استحق ذلك المكون بوجوه السلامة كالو تعيب عنده ولو جرد بال او كاتبه
ثم اطلع على عيب لم يرجع شي لان ازال ملكه بعوض فصار كالبيع وهذا لان حبس البدل كحبس البدل ولو حبس عينه
لا يرجع وكذا حبس بدله وعن ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف انه يرجع لان البدل والمبدل ملكه فصار كالاعاق بالمال
ولان الاعاق في مثله للملك سواء كان بعوض او بلا عوض حتى ثبت الاول في الموضعين وان ابقى ثم علم بعيب لم يرجع
بنقصانه ما دام حيا عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه يرجع لان العجز في الحال متحقق والعوض موهوم ولم ان الرجوع
بنقصان العيب خلف عن الزه بالعيب انما يضر الي الخلف عند وقوع التأسيس عن الاصل ولا بأس عن الاصل ما دام

ما دام حيا فالعوض ممكن فكان الزه موهوبا فبمفع الرجوع بالنقصان وان قبله او باعه او اهلكه بان كان طعنا
او باع بعضه او اكل بعضه او لبس منه فمحق كاي رجع بشي وبطل صل ان احتناع الزه اذ كان بفعل مضمون من المشتري
كاي رجع بشي لانه متى كان مضمونا كان محسبا للمبيع فيجوز من شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون محسبا اياه واذا اشترى
الزه لا بفعل منه بان يملك وبفعل غير مضمون منه يرجع لانه لا يتصور ان يكون محسبا ثم العتق فعل فعل مضمون اذ لو
باشره في ملك الغير يضمن وانما استقنا والبوا عن الضمان هنا بملككم فيه فجعل سقوط الضمان عنه سبب الملك
وقد زل عنه الملك بالقتل اعتياضا عن الملك ولذا ياتى ثم ويجعل عليه الكفارة ان كان خطا ويضمن ان كان مديونا
وانما لم يضمن اذ لم يكن مديونا لعدم الغاية لا سعى له الوحد عليه فصار الضمان كالسالم له معنى بهذا الاعتبار
لخلاص الاعاق لانه لا يوجب الضمان عليه مطلقا لوفعه في ملك غير عدم التنا ومن احد الشرطين وان تغذر
به الضمان مطلقا لانه لو كان معسرا لم يضمن وهذا لان الاعاق تغذر شرعا واعتبارا بشرطه وهو المكون بخلاف القتل
فانه حسي يتصور في المكون في غيره فهو لم يستفد بالاعاق عوضا حقيقة وحالما لا يكون حابسا للمبيع فيرجع بالنقصان في
الي يوسف انه يرجع لان المقتول ميت باجله وكانه مات حيا واما المبيع فمات حيا واما الاكل واللبس ففعل الخلف
عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة لان صنعه في المبيع ما تغذر فعله فيه ويشترى لاجله فلا يرجع من الرجوع بنقصان
العيب كالا عتاق ولما انه تغذر الزه بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع بنقصان العيب كالا عتاق
والقتل وهذا لانها يوجب الضمان في ملك الغير وانما استقنا والبراءة عنه ملكه في الحرف فاما بمنزله عوض سلم له
وكما انها تقصد ان لا تضر بالشرى ثم لا يعتبر ذلك في اثبات حق الرجوع بنقصان العيب
لسلامة المقصد العوض له كذا هنا وان باع بعضه ثم وجده عيبا لا يرجع بالنقصان لانه في المزال وكذا في
الباقى عندنا لان ثلثة احتناع الزه في الباقي بنبذه حيث باع بعضه وعند ابي حنيفة بنقصان البتة
اعتبارا للبعض بالكل وان اكل بعضه ثم علم بالعيب فغذ ارجع لا يرجع بباقي ولا يرجع بنقصان ما اكل وما
بقى لان الطعام في الحكم كشي واحد فلا يرد وبعضه بالعيب دون البعض كالو باع البعض وعندهما يرجع
العيب في الكل لان الطعام كشي واحد فلا يرد بعضه بالعيب والكل الكل لان عند ابي حنيفة من الرجوع بنقصان
العيب فاكل البعض اولى وعندهما يرد ما بقي لانه محال بعض التبعيض وهو قاصر الزه كما قبضه ويرجع به
بنقصان العيب فيما اكل ومن اشترى بيضا او قفا او جزا او قفا او بطي وجن قاسدا وان كان ينسخ به
فساده رجع بنقصان العيب ولا يرد له لتغذ به بالكسر لانه عيب حاد وقال الشافعي رده اذا كسر مغذرا
كأنه من له العلم بالعيب لان البائع سلطه عليه فكانه فعله بنفسه ورضي به قلنا رضى بكسر في ملك نفسه
ملك يايه في رعايته حتما وذا بالرجوع بالنقصان كما لو كان نوبا فقطع الا ان يرضى البائع ان ياخذ مكسورا
ولو وجب جده قبل الصفة قبل رده لانه وان لم يستغفر رده ورجع بكل المكون كالحكم الزه بالعيب بل بطلان البيع
اذ المبيع ليس بالمال لانه ما استغفره ومن كان كمالا لا يسفح به اصلا بان انه ليس بالمال فلم يصادف البيع محله فيرجع

ويرجع بكل الثمن قالوا لا يستقيم في البيع كانه لا قيمة لتسعة وكذا في الجوز اذا لم يكن لتسعة قيمة اما اذا كان لتسعة قيمة بان كان
في موضع يقدح تسعة وقودا فوجبت خاويا فكل حج حصة اللب وبيع العقد في التسعة كحصة لان العقد في حق التسعة صاه في
محله وقبل به التسعة ويرجع بكل الثمن لان ماليت الجوز قبل التسعة باعتبار اللب دون التسعة فاذا لم ينفج بلبه فأت
كل البيع فبطل البيع وان كان للتسعة قيمة ولجواب في القنا والبطل كالجواب في الجوز في موضع يغنيه كطب هذا اذا
وجد الكل فاسدا فان وجد البعض فاسدا وهو قليل صح البيع استثنائا لان الكثير يخلو في الجوز لا يخلو عن قليل
فاسد فهو كالناب في الخط ولو فسد البيع باعتبار لانه لا يفسد ببيع والتبيل كالحلوة يجوز عادة كالأول واحد
والاشقين في المائة وان كان الناسد كثيرا لا يرجع في الكل ويرجع بكل الثمن عند الحج محله في العقد بين مال القيمة
وبين ماله قيمة فصار كالجميع بين من وعده في البيع وعندهما بيع العقد فيما كان صحيحا وقيل يفسد العقد في الكل اجزاء
لان الثمن لم يفصل وان باع المشتري فله عليه ببيع بقضاء رده على بايعه من مرضي المشتري لا يرد على بايعه
اعلم ان من استمرى عبدا ثم باعه من آخر ثم وجد المشتري الآخر بعبا ففرد على المشتري الاول ان رده قبل القبض
بقضاء او برضي المشتري ان يرد على بايعه لان الرده بالعبث قبل القبض فسخ من الاصل حتى الكل لا يتوقف
على التقاض فصار كانه لم يبع وان كان المشتري الآخر قبض العبد ثم رده على المشتري الاول فان كان الرد بقضاء
بيته او ببول المشتري الاول ايا قراره بالعبث فلم ان يرد على بايعه اذا ثبت ان العيب كان عند البائع الاول كذا اذا
وعنه فجد لا يمكن رده على بايعه ان اقام المشتري الآخر بيته كان عند البائع الاول انه انكر قيام العيب فكيف يرد
وهو يناقض قلت قد صار كذا بشرا بالتقاضي بالبيعة وكذا الرد عليه ببول ايا قراره فسخ عندنا لتقدير اعتبار
بيعا جديا كان الا فطران نظرا لاقضاء الفسخ بغير رضى المشتري الاول وقال زفره لا يعتبر فسخ في حق البائع الاول
حتى لا يرد عليه لان الفسخ مضطرا للتقاضي وهذا الاضطراب جازع باقراره او نكوله فانتهى ففعل التقاضي اليه لان
فعل المكر ينتقل الى المكر واذا انتقل اليه صار كانه باشر الفسخ بنفسه قلت فعل المكر انما ينتقل الى المكر اذا حل
المكر كانه في التسليم فانه يمكنه ان يأخذه ويضربه عليه الفسخ لا يصح في حق القضاء بالفسخ كانه لا يكون باكلهم و
الكلام لا ينتقل الى المكر لان التكلم بلسان الغير لا يتصور ولذا لو قلنا ان المكر على العتق اذا اعتق نذ العتق
منه وكان الولاء منه له واذا لم يبر القضا في حق الفسخ منقول لم يبر المشتري الاول باشر الفسخ حقيقة وحكما ومعنى
القضاء بآلا قراره انه انكر الا قراره فاست بالبيعة والرد على البائع الثاني لا يكون رده على البائع الاول لان البيع
الاول قائم بنفسه فلم يفسخ بفسخ الثاني بخلاف الوكيل اذ رده عليه بالبيعة او بالكلول حيث يكون الرد على الوكيل ردها
على الموكل حتى لا يحتاج الى خصوصية الموكل كما في العقد ثم وتغذره منا وان رده برضى المشتري الاول فالمشتري الاول
لا يرد على بايعه لان الرده بالعبث بعد القبض بالتالي يبيع جديد في حق الثالث فسخ في حق المتعاقدين ولهذا
ينجذ للشيخ حتى التسعة لانه كالتبيل والبائع الاول ثلثهما فصار حقه كان المشتري الاول اشترى ما باع ثانيا فلا
يكون له حق الخصومة ببيع بايعه لاني الرده ولا في الرجوع بالتقاضي والجواب فيما يحدث مثله كالمض وفيما لا يحدث

لا يحدث كالا صبح الزايد سواء في الصحيح وفي بعض روايات البيهقي ان فيما لا يحدث مثله برده على بايعه سواء كان
الرد بقضاء او ببيع ليتقيا بوجه العيب عند البائع الاول وقد فعل بدون الفسخ عين ما يفعله القاضي لو فسخ
الاخر اليه لان الرده متعين في هذا فيجعل فسخا كفعل الفسخ وان قبض المشتري المبيع ولحقه عيبا لم يجز المشتري
على نقد الثمن وكن يقيم المشتري البيعة على ما قلنا وحلف بايعه لان المشتري انكر وجوب دفع الثمن كما انكر تعين
حقه بدعوى العيب وانما يؤخر المشتري بدفع الثمن او لا يتعين حقه كما تعين المبيع ولان الفسخ لا يشتغل به لا يفيد
ولا يقضي شي يحتاج الى القضا بعد ذلك ولو اجر الفسخ المشتري على اداء الثمن فبما يظهر العيب فتنقض القضا ويلزم رد الثمن
المقبوض فلا يقضي به صيانة لقضاء وفكر في الهداية لم يجز على دفع الثمن حتى يحلف البائع او يقيم المشتري بيته
وهذا التركيب مشكوك لانه جعل احدهما غاية للنفي لا لاجتماع الرفع ونفي الاجبار على الرفع لا ينشأ باقامة البيعة
بل يستر وانما يصح باخيار رضى بان يقال او يقيم المشتري بيته فيستمع عدم الاجبار هذا اذا كان منهوه المشتري العيب
حضور فان كان منهوه غيبا فقال المشتري انه لم يره حتى حضر منهوه لم يلف الفسخ اليه ولكن يحلف البائع وحده
نقد الثمن ان حلف بايعه لان في الانتظار ضررا بالبائع لان التأخير لا لا غاية معلومة لم يجز ابطال وليس الرفع
زيادة ضرر بالمشتري فانه يبقى على حجة اذا حضر منهوه اما ان حلف الزم العيب لانه حجة فيه ومن اشترى عبدا
فادعى ابا قاي جال المشتري بالعبث لا البائع وقال بعتني آتيا لم يحلف بايعه انه لم يأت حتى يقيم البيعة المشتري
بينه انه ابق عنده لان شرط سماع الخصومة في العيب قيام العيب وقت الخصومة فلا يعتبر ان البائع الا باق مالم يثبت الا باق
عند المشتري فيقال القاضي البائع انه هذا العيب ام لا فان اقر بنبث العيب في حق سماع الدعوى فبعد ان انكر البائع
قيام العيب يرد يحلف على البتات وان انكر قيام هذا العيب للحال يؤخر المشتري باقامة البيعة على ذلك فان اقام
المشتري البيعة على انه ابق عنده بنبث العيب للحال ثم يحلف البائع بالنبث لعدبا عنه وسلم اليه وما ابق قط او يحلف بالنبث
ما ابق عنده قط او يحلف بالنبث مالم يحلف من الوجه الذي يدعى ولا يحلف بالنبث لعدبا عنه وما به هذا العيب
لان فيه ترك النظر للمشتري لانه ابق بعد البيع قبل التسليم فوا بطلان الرده للمشتري ويكون يمين البائع حادثة
واقعة للرده عنه فيستقر به المشتري وكذا لا يحلف بالنبث لعدبا عنه وسلم وما به هذا العيب لانه فيه ترك النظر للمشتري
ايضا لانه ان ابق بعد البيع قبل التسليم لا يثبت له حجة يتعلق للنبث بقيام العيب في المالين والمعلق بالشرطين
لا ينزل الا عند وجوهها وانما يحلف على استصحاب التنبأ لانه يحلف على فعل نفسه وهو التسليم كما التزمه بالعقد وان لم
يكن للمشتري بيته واراد تحليف البائع ما يعلم انه ابق عند المشتري يحلف عندها واختلف المساجح على قول ابي
جع فقليل يحلف عنده ايضا وقيل لا يحلف عنده وهو الاصح لان التحليف شرع لدفع خصوصية متحققة لا لانشائها
ولو حلف البائع هناك يقطع الخصومة بينها بل يتحقق بينهما خصوصية اخرى كانه من كل عن اليمين يحقق العيب
لحال فيحدث بينهما خصوصية اخرى ان هذا العيب هو كان عند البائع ويحتاج الى استحقاق البائع مرة اخرى
ولهم ان الوقع عليه معنى لواقته لانه فاذا انكر يستحق رجاء الكلول كما في سائر الدعا وكذا انه يحلف

على العلم انه تخلف على فعل الغير وهو العبد فان حلف لم يثبت وان نكل ثبت فحلف البائع بعده للمره كما حلف ولو
كان الدعي في اباي الكسر حلف باسمه الباق مذبذب يبلغ الرجال ان لا يبق في الصوره يجب رده بعد البلوغ
واذا اراد المشتري الرد بالعيب لم يردع البائع عليه شيئا يسقط حق الرد لم حلف المشتري عليه ان التخلف شرع لتقطع
لخصه وفيه انشاؤه وعندها يوسع حلف عليه صيانة لقضاءه عن النقض لو ظهر وكذا في الثاني الحال والقول في قدر
المقبوض للمقبوض حتى لو اشترى امة وتما بضا فوجدها عيبا فعلا البائع بعثت هذه واخرى معها وقال المشتري بعثت
بهذه وجرها فالقول للمشتري ان حاصل اختلافها وقع في مقدار المقبوض فيكون القول للمقبوض في مقدار كانه
فيكون قبض الزيادة الا يرد ان الغاصب لو انكره ياد في المقبوض يكون القول لم يردنا اولى وكذا ان اتفقا
على مقدار المبيع واختلغا في مقدار المقبوض فالقول للمشتري ومن اشترى عشرين صفقة واحدة وقبض احداهما
ووجد باحدهما عيبا اخذها او ردها سواء وجد بغير المقبوض عيبا او بالآخر تعاذا عن تفريق الصفقة قبل التمام
لانها يتم بقبضها والتفريق في القبض كالشروط في العقد لما مر وعن بله يوسف انه اذا وجد بالمقبوض عيبا
رده خاصة لان الصفقة تمت في القبض والاول هو الصحيح لان تمام الصفقة تعلق بقبض المبيع وهو اسم لكل في
لم يقبض الكل لا يتم الصفقة الا يرد ان حبس المبيع لما تعلق بطلانه بقبض العيب لا يرد ان لا يقبض كله ويقتضي
حرفه ان الصفقة ان تامة فيما قبض لم يتناه فاما لم يقبض فدار التفريق بين الجواز وعدمه فلم ينجز بالشك
ولو قبضها تمام وجد باحدهما عيبا بقا العيب فقط وكل زفد له لم يردنا الا ان في تفريق الصفقة
فيتقرر البائع ببقاء العيب فقط فصارا قبل القبض وخيار الرؤية والشرط وليس ان التفريق الصفقة
بعو التمام لانها تمت بالقبض لان العيب لم يمنع تمام الصفقة وعلته الرد العيب لفا وجد في احداهما ولكن ثبت
بحسب العلة الا يرد ان لو استحق احداهما بعد قبضها لم يتغير في الآخر لان الاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة بالقبض
فكذا لو وجد في العيب احداهما ولو استحق احداهما قبل القبض لم يتغير في الآخر لتفريق الصفقة قبل التمام بخلاف
خلاف الرؤية والشرط لان الصفقة لا يتم ثم بالقبض لان ما رايته تعلق بتمام الرضي ولم يوجد وتضرر البائع من قبل
تدليس فلا يعبر في حق المشتري كذا ذكره المصنف وعينه وذكره في المختلف ما ياتي في هذا فقال لو اشترى عينا
ووجد باحدهما عيبا قبل القبض رده بحقة من الثمن عند زفد له ان لم يوجد عيبا بعد القبض فانه يرد حاشية
فكذا قبل القبض هذا لان المبيع تمامه لا يوزن وكما شئت فان كان المبيع كيليا او وزنيا من نوع واحد
ووجد ببعضه عيبا رده كله او اخذه وليس له ان يرد العيب خاصة سواء كان قبل القبض وبعده اما قبل القبض
فظاهره ان فيه تفريق الصفقة على البائع قبل التمام وكذا بعد القبض بخلاف الثوبين والعبدان والفرق ان
الكيل والموزون كشيء واحد كما وتقدر وان كان اشياء متحققة في المالمية والتقوم في الكميات والموزون
باعتبار الجماع فالعيب الواحد ليست بمقتضية حتى لا يرجع بغيرها فاذا كانت المالمية والتاليفية للمبيع بالاجماع
صار الكل في حق المبيع كشيء واحد وهذا يسمى باسم واحد وهو الكبد ونحوه وجبر روية البعض كونه الكل

الكل كالتوب الواحد ولو كان شيا واحدا حقيقة ووجد ببعضه عيبا بغيره بعد القبض كرهه العيب فقط بخلاف
العبدان فكل واحد منهما مال بصفة لا يفرق بينهما لكان الكل في وعاء واحد او في اوعيته عند البعض
وقيل هذا اذا كان الكل في وعاء واحد اما لكان في وعاءين فكل عبيدين حتى يرد الوعاء العيب دون الآخر ولو
استحق بعضه فلا خيار له في رد ما بقي لان الشك في الكيل والموزون لا تعد عيبا لان التبعض لا يضرهما والاستحقاق
لا يمنع تمام الصفقة لان العقب حتى العاقد تمام يستدعي تمام الرضي من العاقد كمن المالك قد وجد وان كان ثوبا فله
الخيار لان الشك في عيب عفا وقد كان عند البيع بظهور الاستحقاق اجابة المشتري المبيع وعرضه على البيع وليس
وكرهه حاجته وسكنه ومداولة رضى منه بالعيب والاصل ان المشتري لما اتفرق في المبيع بعد ما علم بالعيب
نصف المالك بطل حقه في الرد لا يرد الرضى بالعيب فلا مساك وفاقا لاجابة والرهين والكتابة والاستخدام من ثابته
والعرض على البيع والتبس والركوب والسكن والمداولة بخلاف خيار الشرط فان الركوب او اللبس ليس دليل افضا
المالك ثم لان خيار الشرط شرع للاختار والركوب او اللبس من جملة ما لا يختار فلو جرد اختيار المالك لغوى
فاية خيار الشرط واما خيار العيب فمما شرع للاختار واما شرع الرد لمصلحة رأس ماله عند عجزه عن الوصول
للمال الغايت وقد تفرق الاجل بلامك فجلد دليل الرضى والامساك ولو ركب للرق على البائع او بغيرها او بشرى
علفها لا يكون رضى استحقاقا لانه مما جج في رد ما الى سوقها وركبها ببقا وله مالم يركبها وكذا في سقيها وعلفها فالركوب
لا جمل يكون دليل الرضى منه وانما يكون دليل الرضى ان يركبها في حاشية نفسه وقيل لا يرد المالمية كونه الرضى والسقي
واشترى العلف بالركوب بان كانت جموحا لم يكن ضمها بالركوب وانما ذكر في السير ان الكوا الق للعلف
اذا كان واحدا فركب لا يكون رضاه لان لا يمكن حمل الجوارق الواحدة بالركوب حتى لو كان الجوارق اثنين فركب يكون
رضا وقيل الركوب للرد لا يكون رضاه وان امكنه الرد بدون الركوب كانه يفضي الى الرد ونقره ولا ذكر الركوب
للسقي والعلف ولو قتل المقبوض او قطع بسبب كان عند البائع رد كل الثمن اعلم انه اذا اشترى عبدا فوجده
مباح الدم بقوه او بقة او قطع طريق بقتل فقيل عند المشتري يرجع على البائع بكل الثمن عند الجرح وعندهما يقوم بقاء
الدم ومعصوم الدم فيرجع بفصل ما بينهما ولو اشترى عبدا فوسره ولم يعلمه المشتري فقطع في يد المشتري له ان يرد
على البائع ويرجع بكل الثمن عنده وقاله يرد وكن يرجع بنقصان عيبه فيقوم سارقا وغير سارقا فيرد بفصل ما بينهما
ما بينهما والاصل ان هذا عند الاستحقاق عنده وعند العيب عندهما ان التلف وجد في يد المشتري وضمانه
اذا تلف حكم الاتلاف وانه تلف وجد في ضمانة المشتري فيكون التلف موجه في ضمانة ضروره وانما الموجه في يد البائع بسبب
القتل والوقوع وانما ياتي في المالمية الا يرد ان بيع مباح الدم صحيح وبالقبض اشقل الى ضمان المشتري حتى لو مات الرضى على
المشتري ولو تفرق فيه المشتري فقد تفرق في كونه يوجب نقصان عيبا في المالمية فيرجع بنقصانه عند تفرقه كما لو اشترى
حاملا وهو لا يعلم فمات في يده بالولد فان يرجع بفصل ما بين قيمتها حاملا لا غير حامل من الثمن وكل يرجع بكل الثمن
وان كان اصل السبب في يد البائع وليس ان المبيع استحق من يد المشتري بسبب ضمان البائع فيستحق قبضه كما

لو استخف ما كل وحكم في يد البايح وهذا ان السبب الموجه عند البايح اوجب استحقاق النفل واستحقاقه اوجب
وجهه اوجب فوته فصار له كمن عفا اليه بهذا الوساطة كما في شره القريب والدليل على ان نسبة التلف الى سبب
الاستحقاق واجب وان المحل كالمال لا يستحق في نفسه سبب استحقاق التلف في المحض في ضمان
الغاصب فوجهه على المالكين ثم قتل او قطع بناء على ذلك السبب يرجع المالكين بكل القيمة او بنصف القيمة على الغاصب
ومسألة المالكين ممنوعة وليس سلم فالسبب الذي كان عند البايح لم يوجب النفل لولا ذلك موت المالك في الغالب
الولادة التلقائية ولو سرق عند البايح ثم عند المشتري فوقع بها يرجع بالنقصان عند حاكمينا وعند لا يرد به
البايح للعيب الحادث ويرجع برفع الثمن لان اليد من الآدمي نفسه وقد تلفت بخسائين ولم في احد من احوال الرجوع
بنصف الثمن دون الآخر فنصف النصف وان قبله البايح كذا يرجع المشتري على البايح بثلاثة ارباع الثمن اما بنصف
الثلث فلهذه نصف الثمن والنصف النصف فالتلف الى الثلث من بديل بطلان العيبين فانهم
عليها نصفين وفي احوال الرجوع فيتنصف فلهذا يرجع عليه بثلاثة ارباع الثمن فان تداولته البيوع والايدي
ثم قتل او قطع عند اخير رجح البايح بعضه على بعضه كذا في الاستحقاق وعند ما هو بمنزلة العيب فيرجع
الاخير على بايحه لانه لم يبرح حابسا المبيع حيث لم يبعه وكذا يرجع بايحه على بايحه لانه صار بايحه حابسا المبيع وهذا
اذا لم يعلم المشتري به فان علم به لم يرجع بشئ عند حاكمنا لان العلم بالعيب رجح به وعند يرجع في صحيح الروايتين لانه
بمنزلة الاستحقاق عند العلم بالاستحقاق في كمنع الرجوع وفي رواية عنه لا يرجع لان حل الدم من وجهه كالتحقيق
ومن وجهه كالعيب حتى لا يمنع صحة البيوع فلهذه سبب الاستحقاق عند الجمل يرجع بكل الثمن ولشبهه بالعيب كاي رجح
عند العلم بشئ على ما واذا ابرى البايح من كل عيب عند البيوع وان لم يستم العيوب وليس له ان يبره بعيب
وقال الشافعي لا يبره البراءة من كل عيب ما لم يستم فيقول من عيب كذا وكذا وفي جواز البيوع بهذا الشرط لانه
وعند فمصحح البيوع ويبطل الشرط والكلام في صحة شرط البراءة من كل عيب بناء على صحة البراءة من الحقوق المجبولة
كالديون فهذا الشافعي لا يرجح لانه في البراءة معنى التخليص حتى يرتد بالبراءة ولا يبره تعليقه بالخطار والاسقاط
كالطلاق والعقاق صحة تعليقه بالخطار ولا يرتد بالبراءة وهذا لو قال براءتك عن العيب او عن الدين افعلت
كذلك يبره وتلك المجبولة لا يبره كسب ساءة من القطع وعندنا يرجح لان البراءة اسقاط حتى يتم بقاء قبول كالتطاول
والعقاق ويصح بقوله اسقطت عنك يولي والجرمالة في الاسقاط لا يفيض الى التذلل وان كان في ضمنه التخليص
باعتبار انه يرتد بالبراءة كذا يرجح فيه الى التسليم والتسليم والجرمالة بنفسه لا يبطل التخليصات بل لغوات التسليم
الواجب بالعقود عند ذلك يفتق النزاع والمستقط مثلما في بيعه في التسليم فالجرمالة في بيعه في النزاع
فلا يكون منفسد وقد اجتمعت الصحابة رضي عنهم على جواز البيوع بهذا الشرط ويدخل في هذه البراءة العيب الموجه عند
العقد قبل القبض عند الرجوع والبريوسن وعند محمد ونحوه يدخل في البراءة يتناول الثابت فينصرف الى
الموجه عنه دون الحادث وانما ان الغرض من هذا الشرط ان يبرام العقد ولزمه على وجهه لا يبره عليه التقصير بطلان

وإذا أبرم البايح من كل عيب
عند البيوع
فلهذا سبب الاستحقاق عند الجمل يرجع بكل الثمن ولشبهه بالعيب كاي رجح
عند العلم بشئ على ما واذا ابرى البايح من كل عيب عند البيوع وان لم يستم العيوب وليس له ان يبره بعيب
وقال الشافعي لا يبره البراءة من كل عيب ما لم يستم فيقول من عيب كذا وكذا وفي جواز البيوع بهذا الشرط لانه
وعند فمصحح البيوع ويبطل الشرط والكلام في صحة شرط البراءة من كل عيب بناء على صحة البراءة من الحقوق المجبولة
كالديون فهذا الشافعي لا يرجح لانه في البراءة معنى التخليص حتى يرتد بالبراءة ولا يبره تعليقه بالخطار والاسقاط
كالطلاق والعقاق صحة تعليقه بالخطار ولا يرتد بالبراءة وهذا لو قال براءتك عن العيب او عن الدين افعلت
كذلك يبره وتلك المجبولة لا يبره كسب ساءة من القطع وعندنا يرجح لان البراءة اسقاط حتى يتم بقاء قبول كالتطاول
والعقاق ويصح بقوله اسقطت عنك يولي والجرمالة في الاسقاط لا يفيض الى التذلل وان كان في ضمنه التخليص
باعتبار انه يرتد بالبراءة كذا يرجح فيه الى التسليم والتسليم والجرمالة بنفسه لا يبطل التخليصات بل لغوات التسليم
الواجب بالعقود عند ذلك يفتق النزاع والمستقط مثلما في بيعه في التسليم فالجرمالة في بيعه في النزاع
فلا يكون منفسد وقد اجتمعت الصحابة رضي عنهم على جواز البيوع بهذا الشرط ويدخل في هذه البراءة العيب الموجه عند
العقد قبل القبض عند الرجوع والبريوسن وعند محمد ونحوه يدخل في البراءة يتناول الثابت فينصرف الى
الموجه عنه دون الحادث وانما ان الغرض من هذا الشرط ان يبرام العقد ولزمه على وجهه لا يبره عليه التقصير بطلان

باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك يحصل له اذا دخل الموجه عند العقد والحادث قبل القبض في البراءة
فما قول محمد اذا طعن بعيب وقال انه حادث وقال البايح بل كان موجه وقت البيع ودفع البراءة عنه قال قول
للبايح لانه يتكدر حق الرق عليه كما ابراه من كل دين ثم ادعى دينا حادثا يكون القول للمدعي عليه لانه رب الدين يدعى
الوجوب بعد البراءة والمطلوب **فصل** قال مشر العبد لمن ساء ومما اشهره فلا عيب به ولم يبع فوجده
عيبا رده على بايحه ولا يبطله الاقرار السابق لانه يجوز عن الترويج لعلمنا بانه لا يخلو عن عيب ما فتقن القاضي بكذبه
ولو عين بان قال لا عوربه اول سلاية كايده لاحاطة العلم به الا ان يحدث حمله بان قال ليس به اصبح زاهيا ثم
وجده اصبح نارا له ان يبره لستقنا بكذبه في الاقرار كقولنا لغيره قطعت يدك ويده صحيحة ولو قال لا فخر عبيدي هذا
ابن فاستد من فاستداه وباع من كفو فوجده المشتري ان آتيا لا يبره بما سبق من قول البايح الاول عالم بغيره
انه ابقى عنده لان الموجه منه السكوت عند اقرار البايح الاول وهو الذي اقر به واقاره ليس كج على المشتري الاول
ولو قال الاول بعتك على انه ابقى رقا لك على المشتري الاول لثابت قول الاول لانه كان يعلم البايح كان عا وجبه
الشرط فيكون القول بذلك الشرط ايضا لانه جوابه فيكون الاول حادثا فيه فلما قال استر بعتك انه ابقى ولو صرح به
كان من المشتري الاول اقرارا بوجه العيب كذا هنا وكذا لو قال على اني بعتك من اباية لانه اضاف الى الباقي اليه
فيكون اقرارا بوجوده فيه فاذا اسلم المشتري الآخر بسببه رده عليه ولو قال بعتك على اني بعتك من الباقي لا يبره المشتري
الاخر عليه حتى يقيم البيعة انه باعه وهو ابقى لانه لم يصف الباقي الى العبد فلم يكن اعترافا بوجوده فيه بل كان ذلك
محملا فلا يثبت حتى التزم بالاحتمال الخصومة في العيب اما لفتح لظهوره والظهور قد يكون عيانا كصدع الجدار
والاصبع او الشئ النابت وقد يكون بقول طبيب عدل بكونه باطن ولا يشترط العود ونقطة الشهاة فلا يبره
العدالة وقد يكون بقول جرح عدله كالحب وعيوب الفروج وقد يكون باقامة الشهادة كالسرقة والادب والبول
في الخراف والجبن فان ثبت كونه في الحال لانه لم يحدث مثله وكذا فيما يحدث ان احس البايح بكونه عنده وان اكد
حلف في الجبن انه ما جرح قط وفي غير ماسوق وما ابرى وما بال في الغرائس مذبح لان الجبن لا يختلف وغيره كالماء
يختلف بالبحر والكبر لا يبره ولم يحلف البايح على وجود العيب عند المشتري ان اكد وجوه العيب في يده عند براء
ع وعندها حلف وقدم والقول للبايح ان اكد حق الرق وان اقر به ولو ادعى رده حتى لو ادعى على المشتري زوجه
للمشترية وقال البايح كان لا يزوج فبانت منه قبل البيع واكد المشتري فالتقول للبايح لانكار الموجه للرق لانه لم يثبت
العيب ولو قال بانته بعد البيع فالتقول للمشتري لانه اقر بالموجب ثم ادعى الزول والموت كالبانته ولو استر لانه ولو
انما لا يزوجا غايبا مع رفا او مجهولا او اقام البيعة لا يقبل ان العيب لا يثبت الا بعد ثبوت النكاح ومن اشتهاه
على الغايب ولو شهدا اقرارا البايح بقبول الرق لا يبره لان الاقرار لا يثبت الا بالبراهة انما لافعالهم
المشتري با خابعين العبد بموته وقال البايح ذهب قبل الموت عنك فالتقول للمشتري لانه اقر بالموجب لوقى
الزول ولو قال كانت عليه بيعا فذهب وابتعت اليسر عنك وقال المشتري يسره لانت ايضا فالتقول

للمبايع كانه لم يقرب العيب الذي ادعى ولو لم يرض عيبه فقال المبيع كان في يده بياض فزال وحدث باليسر
لم يصدق في الزوال وصدق في انه لم يكن باليسر عنده لانه في احدهما منكرو في الاخر منع ولو باع في صفقتين بائنا
نصفه تخمين دينار ثم اشترى منه النصف الاخر بدينار وعلم بعيب وقال كان قبل البيعتين وقال المبيع حدث
عندك بعدهما قال يقول المبيع كانه تنكح في النصف وله ان يخاصم في احدهما ان لو قال المشتري اخلف في النصف الثاني
وانوقف في النصف الاول كانه استيقن بالعيب عند البيع المتأخر واستكف في عند البيع الاول له ذلك لانه حقه وكل نصف
معتد عليه على حدة ولقد انفق بخيار الشرط والروية والقبول فان حلف لنعم والايه وله ان يستخلفه بعد في النصف
الاول ولو خاصم في النصفين لم يذكر اقراره بالعيب في النصف الاول اقراره في الثاني لان الاقرار حجة مطلقة في حق المقر والغير
عند الاول يدل على وجوده عند الثاني بخلاف العكس اي اقراره في الثاني لا يكون اقراره في الاول كانه ليس من شروط وجود العيب
عند الثاني وجوه وجوده عند البيع الاول لجواز الحدود بينهما وتكليف في اوجهها ليس بشكول في الاخر لانه اقرار ضروري فلا يتعدى
عن موضع الضرر فيها حلفه مرة واحدة وكذا في كل موضع كتحج الدعوى على واحد جلا بان عا بعدا صفقة او صفقتين
فما تاحدها وورثه صاحبها وجد المشتري به عيبا خاصه في احد النصفين ان شاء او في النصفين لكن حلف في نصيبه بالبت
وفي نصيبه رتبة بالعلم كانه تخلف على الغير وقال ابو يوسف لو كان البيع صفقة واحدة واراد كل واحد حلفه فيما باع على
البتات لا حلف فيما باع مورثة لان الخصم واحد والصفقة متحدة والدعوى واحدة واليمين على البتات فينفوت عن الاخرى
بخلاف ما لو كانا صفقتين لتصور الحدود بينهما بخلاف ما لو كانا حبا لتفاوت الناس في الفتاوى وعن اليمين والمخاض
اذا باعنا وغاب احدنا فموتنا في الوارث على الاختلاف باع الامام او امينة غنيمته حرة وجد المشتري عيبا لم يره عليها لان
الامين لا ينتجب خضا ولكن الامام ينصب لخصما ولا يلزمه ان يدين الحلف الشكول ولا يصح كونه واقاره بان يرضى على العيب
وروي باع ويذوق الثمن اليه والنقص او الفصل في محله اي ان نقص الثمن الاخر من الثمن الاول ان كان المبيع من اربعة الاشياء
يعطى منها وان كان من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه لان الغرم بالغرم كالموعد المبيع حرا او اسقي
فانه ان كان من اربعة الاشياء اسحق العوض منها وان كان من الخمس يعطى منه وببيت المال اربعة اشياء المذكورة او غيرها
والخمسة من الفقراء والمساكين وبناء السبل وثانيتها الخراج والجزية وما يوجد من ثياب الكفار والمستامين وبمؤنة
والنقطة والعقود والمخسبة والمؤنة وثالثتها بناء الحصون والمساجد وكسب الانهار والعظام وما فيه صلاح
دار الاسلام والمسلمين وثالثتها الشركات التي لا تسحق لها وهو لواء المسلمين ونفقة الرعية والقيود وعقوبات
وكف المولى وما رده الامام من المصالح ورابعها المظلمات فينصرف بها بشرط الضمان وما يرد من المصالح والواجب
ان يكون اربعة لان لكل منها حصة يتقضى به كذا ما لم يشاركه مال آخر فيه فلو حلف بغيره لم يمكنه حرقه الى حرقه مشتري قال اعنى المبيع
او دبر او ام ولد وهو حرة الاصل وانكر المبيع وحلف ففرض بالعقود والتدبير والاستيلاء ووجه العيب ان علمه بالابطال
للوجه اذ التمس عن ملكه الى غير ملكه واقاره ولم يوجد ولو قال باع وهو ملك فلان وصدق فلان واخذه لا يرجع بالنقصات
لانه اخرج عن ملكه الظاهر باقراره كانه وجهه ولا يخفى به انه عليه لكن المليك يشتت معتق الا قد اخرج عن ملكه بعد

بعد الشراء ثم اقره وان كذب رده بالعيب لبطان اقراره بنكوبه وكذا لو علم بالعيب ثم اقره لفلان وكذب رده به لان
الاقرار لا يدل على استيلاء المالك ولو قال كان لفلان اعتقه قبل شرائي من المبيع وكذب فيها اي في الملك والاعتاق رجع لانه
يعتق عن المشتري باقراره فصار كائنا العتق منه ولو صدق فيها او في الملك لا يرجع بالنقصات كانه ناقض في حقه ولو كان
كان لفلان اعتقه بعد شرائي وصدق او كذب او دبر او ام ولد قيل الشراء او بعده وصدق او كذب لا يرجع لانه اقر بعد
مستحق فلان ناقضا في حقه مصرعا باب وزوجا خف ولو علم شيان حقيقة وشي واحد حكما لان المنفعة المطلوبة
لا يحصل الا بها ولا يمكن اعتبارهما في تصرف واحد فجعلنا السنين في تصرف واحد بما ولم يرض عيبا في الاخرى كما تقضى حتى
او تقضى المشتري احدهما بغير اذن المبيع وهكذا في المشتري ان شاء امسك الاخر فحقيقته من الثمن
وان شاء رده وما يمكن كحك على مال المبيع لان المشتري يقبض احدهما لم يصرفه باضا لآخره لانه يقبض احدهما
لا يؤثر عيبا في الاخر خلافا اذا قبض احدهما باذن المبيع وهكذا في فانه لا يخبره لان الاذن اوجب استخفاف
القبض لروى حق القبض في احدهما ما وجب لعينه بل للانتفاع وهو يقوم بها فصار قبضها مستحقا لم يقبل قبض
احدهما قبضها ومنها ما صار مستحقا بل يقبض لعدم الاذن ونقد الثمن فلا يجوز تحقيق الحكم له فيعتبر حقيقة
والروية حين اذا راي المشتري احدهما ورضيه ثم راي الاخر فلم يرضه فلم يجز له ان روية احدهما كما يؤثر في الاخر
لانه لا يعرف له حال الاخر فقد يكون احد الخفين اوجه او با واحسن صنعة الا انه لا راد له ان روية فاما ان يرضيها
او يسكتها وليس له ان يرد الذي لم يره ووجهه وفعلا لغيره عن المبيع لانه لا يبقى منتفعا به على الوجه الذي يكون منتفعا
مع الاخر وشي واحد في تصرف واحد وان في الاخر عيبا كما لهلك والتعيب فان المشتري لو استهلك
المقبوض او عيبه ولم يقبض الاخر حقه هكذا في يد المبيع يمكن من مال المشتري لان التعيب في احدهما يؤثر في
الاخر فصار كما لو قطع يد المبيع قبل القبض فانه يصير به قابضا للملك كذا هنا ولو عيبها المبيع او احدهما باع صا
قا بضا لهما للانتقال فعلى اليه ولو اتلف رجل احدهما فله صاحبه ان يسلم الاخر اليه ويضمن قيمته لانه كسبي واحد في
حق الانتفاع فلان كاستهلاكهما مع كالموخرق فله باخر قافحا ولو قبضها المشتري ثم وجد باحدهما عيبا ليس
له ان يره المبيع خاصة لما مر رجل له طبلان قبض والاخر خزان وبنسوة فابنت بالبينة صاحب الخفين
بشرط طلسانه وقيصة خفيه والاخر شرى خفيه وقلنسوة بقميصه فنصف الخفين بالطيلان ونصف القميص
بالقلنسوة ونصف خفيه بنصف القميص لانهما اتفعا على الخفين والقميص وانما اختلفا في بيع الطيلان والقلنسوة
فصاحب الخفين يدعى شرى الطيلان بنصف الخفين وابنت بالبينة فيقضى به وصاحب القميص يدعى شرى القلنسوة
بنصف القميص وابنت بالبينة فيقضى به فلما صار كل الطيلان بنصف الخفين وكل القلنسوة بنصف القميص
فبقي نصف الخفين بنصف القميص بتصادقهما وثمرة في العيب ان وجد باحدهما عيبا لم يبايها بل حرقا
تبايها ثم وجد بالقلنسوة عيبا فله بنصف القميص وان وجد بالطيلان رده بنصف الخفين وان وجد

بالخفين رهجا بالطلسان ونصف القيص وان وجد بالقيص رهه بالفلنس ونصف الخفين وبهذا القامات
قيمة الكل سواء حتى يقيم بالسوية باء عبدا ووجوب عبدا آخ وقبضها ومات احدها واراد ره الى يعيب قال
المبيع بهذا وقال البايح هو موقوف فالتقول البايح انه موقوف لان القول للمكس بيان جهة التمليك ورج فيه ورقة
عنه ورج بتمتة الميت الى البايح ان رجح في الحج وان لقي على المشتري ان الموقوف ميت كان التمليك صدر من الميت
ورجح المشتري عليه بالثمن لانا انما القول للبايح لان العبد تمليك استقيد منه وكان ان تمليك العبد من البايح فتمليك
الثمن من المشتري فيقبل قول المشتري في كيفية تمليك الثمن والمشتري يزعم انه ملك الثمن بازاء الحج والحج لم يسلم
للمشتري فلا يسلم للبايح عنه ولكن انما يرجح البايح في الحج بعد ان حلف انه باء الحج وكذا المشتري انما يرجح
بالثمن على البايح بعد ان يحلف انما اشتريه الميت ورجح البايح على المشتري بتمتة الميت لان البايح اقرب ان
الميت مبيع والثمن بازائه فاذا حلف المشتري لم يسلم له الثمن فيرجح بالمبيع وقد عجز عن ردّه بموت
فيلزمه القيمة ولو اشترى عشرين ومات احدها واراد ره الى يعيب فقال عنه دراهم وقال البايح
ونابره فالتقول للمشتري انه المملك للثمن ولو كان العبد واحدا واراد ره باليعيب وقال البايح المبيع غير فاقول
فالتقول له لانه المملك للمشتري اذا باع ما اشترى فحج البايح المشتري الثاني وحلف على ذلك وعزم المشتري الاول
على تركه لخصومة ثم وجد انه قول عيبا ره على بايحه لا تنساج العقد بدون رضاه فعاد اليه قديم ملكه وكذا لو تقاضا
ان البيع فاسد او سمي بخيار رهية او شرط ان يرد على بايحه لانه يتكرز ان المملك في السعة لبيع الحلية لا يزيل
المبيع عن ملك البايح وكذا البيع الناسد قبل القبض وكذا البيع بخيار الشرط وفي البيع بخيار رهية يجرى
اليه قديم ملكه لكون الرهية من كل وجه حتى يتفرقه المشتري بلامرضى البايح ولو لقي عليه بتي احد بعد ما اقر
بالبيع لا يرد لانه رجح عن البيع وهو امانة وهي بيع جديد في حق البايح الاول وكذا لو خیر المشتري انما بعده اي
تصادق بان البيع صحيح بات ثم جعل احدها صاحبه بخيار الفسخ صح فلو وجد به عيبا ليرد لان حق الفسخ ثبت
بتراضيها بعد انبرام العقد فكان لا يفسخ بالاقالة وكذا لو اراد ره فثبت البايح بالسنة بيعه من فلان او
اقراره بسنة من فلان وهو غايب لا يرد لانه خصم في اباته لما تعلق به من بطلان حق الرد اشترى عبدا وائمة
بمائه دينار وقبضها ولم ينفذ الثمن فقالا لاشترتها في صفقة وقيمة العبد الف وقيمة الائمة خمسمائة والتقسيم الثمن
عليها اثنتان احصرتها ثلثها وحقته ثلثها وقال البايح سمى لكل خمسون لا يسمع الفاضل خصوصتها في الحال لانه
لا ينفذ اذ يلزم المشتري مائة دينار كيف ما كان فان علم ببيع العبد ره تخمين لا تقاها على ان الخمين
مقابل له وبخالف في الائمة وتراوان البايح يدعي ان الخمين مقابل بها والمشتري يدعي ان ملك الائمة مقابل
بها فقد اختلفا في غنا وهي فكية فحق لنا قبض المشتري المبيع بلا اذن البايح ونقد الثمن فولدت في يد المشتري
استرجا

المشتري استرد بها البايح اما استردا ذلك من فلان ثبت في الام فلو كان فسر الى الولد كما ذكره من فان نقول المشتري
التمن قبل الاسترد وقبضه لحصول المقصود ولا قسط له من الثمن لانه طهر ان الولد حدث بعد القبض المعبر
ولا يرد بها يعيب اما الولد فلانه لم يرد عليه العقد والقبض ولا يرجح بالتقصان ايضا لانه لا حصه له من الثمن
واما الام فللمزيد اذ المنفصل المتولد من المبيع وهذا لانه لا يقدر على ان يصاح الولد ان العقد لم يرد عليه فلا يرد
عليه الفسخ لان الاصل الحيا ومورد بها ولا تعدد ولا ولد لانه لو ردها بكل الثمن لان الولد الحيا حدث بعد
القبض لا يقابل شي من الثمن لانه لم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له شجره فبقى الولد في يد المشتري مبيعا بالثمن وبه
ردها فان استرد بها البايح قبل بعد الثمن اخذ قسطا من الثمن لا يقاقر قبضه من الاصل وصار كانه حدث في يد البايح فلو كانت
قيمة كل واحد منهما الف يوم استردا احدهما قبلت قيمته الفين فنقد قبضتها فاعلم ببيع بالام ردها بالقبض ثلث الثمن لان
قيمة الام بعين يوم العقد وقيمة الولد يوم القبض لو خوله في ضمانه بالقبض فلو وجد به عيبا رده بثلثي الثمن ولو وجد
بها عيبا ردها بكل الثمن ولو ماتت الام اخذ المشتري الولد بثلثي الثمن ان شاء ولو ماتت الولد اخذها بكل الثمن ان
شاء لانه صار كانه لم يكن لغوات القبض فبقى كل الثمن مقابل بالام وخير للتقصان ولو نقصت بالولاد قيمته وقيمة
خمسون فاسترد بها البايح من المشتري ومات الولد في يد البايح فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الام بكل الثمن لانه
لما ماتت الولد قبل القبض بقي كل الثمن معاملة الام وان شاء ترك وخمين نصف عشر الثمن لانه احتبس عند المشتري
من الائمة بقدر خمسين لان التقصان بقدر المائة الا ان يتور الخمين له جاز وبه الولد وقد فصل الولد لا يد البايح
بقى الخمسين عند المشتري خمسون وذا نصف عشر الائمة فيقدر عليه نصف عشر الثمن ولو ماتت الام فان شاء اخذ
الولد كخمين من احد وعشرين من الثمن لانه لما بقي الولد الى وقت القبض انقسم الثمن عليه وعلى الام وقيمة يوم
القبض خمسون وقيمة الف يوم العقد فحجب كل خمسين ستمائة فكانت الجملة احدى وعشرين سهما عشرون منها
حصته الام وجر وحصته الولد سقطت موت الام تسعة عشر لكان سهم على المشتري وبه قد نقصان الولد وسهم جد
بازا الولد فياخذ الولد ويورثه سهمين من احد وعشرين من الثمن سهما بازاء الولد وسهما بازاء التقصان
وان شاء ترك وادى من احد وعشرين جرا من من الثمن وبه حقه ما احتبس عند المشتري بنقصان الولد او
ما نالهم نصف عشر الثمن لانه لما ماتت الولد قبل القبض ظهر انه لم يكن بمقابلته شيء من الثمن وان كل الثمن بمقابل
الام فاذا ماتت سقط كل الثمن الا قدر ما احتبس عند المشتري بسبب الولد فان لم يكن هاديا لم فهو نصف عشر
الثمن ولو لم يمت احدهما ونقد الثمن وقبضها فان علم ببيع الولد ره كجر من احد وعشرين وان علم ببيع
الام ره بها بشعة عشرين من احد وعشرين من الثمن ولو استرد بها البايح من المشتري وقيمة الولد خمسون
ونقصان الولد مائة فصار قيمة خمسمائة في يد البايح فنقد المشتري الثمن فقبضها وعلم ببيعها رهقا بنسعة عشر
جرا من ثلثين جرا من الثمن لانه لما بلغت قيمته قبل القبض خمسمائة انقسم الثمن عليها والمعتبر في الانقسام
قيمة الولد يوم القبض وهو خمسمائة وقيمة الام يوم العقد وهو الف ونقصان الولد خمسون لا يجاوز نصف

التقصان بالولد فجعل كل من سبها فصار الولد عشق والام عشيرين وتاكد على المشتري خمسة سبب الولاء
ولوردهما عيب ربع بقعة وعشرين من ثلثين جزا لان سبها واحدا وهو قد رخصين تاكد على المشتري سبب نقصان
الولاء وان كان البائع استرد هادون الولد فغتم الولد يعتبر يوم احواله فانما يعتبر الولد في الانقسام مع انه لم يقبض
لان البائع كان سلسل من احداهما فخذها وتذكره فجعل كانه اقبضه كانه بالترك اكويدا المشتري على الولد ولما كيد
حكم الاباء ولا يرد الولد لان الولد بالعيب لدفع الغرور اذ البائع بالبيع التزم تسليم المبيع سلمه لا قضا
مطلق العقد التسليمه فاذا سلم مبيعيا فقد صار المشتري مغرورا فيما لم يأخذ البائع الولد من المشتري كانت
البائع هاهنا التزم تسليم الولد لا سلمه ولا غير تسليمه كانه مذكور كان في يد المشتري الى وقت وجوبه العيب بخلاف
ما اذا اخذها البائع لانه التزم تسليمه كالم العقد والتقصان التسليم سلمه فاذا سلم مبيعيا فقد تحقق الغرور
فان قوم على ذلك ووجد بالام عيبا ورواه على ذلك ثم علم بالولد عيبا قديما سقطه خمسه بقصته القسمة
لتبيين الغلط في الانقسام وان استرد البائع ثم قبضه المشتري بعد ثلثي وره الام بعيب وقسم الثمن
عليها وعلى قيمة يوم قبضه المشتري آخره ثم علم بعيب به لم ينقص تلك القسمة والفرق ان الولد صار مقصودا
بالقبض فاستحق التسليمه كان العقد وقع عليه والمعتبر في يوم السخى بالعقد الطاهر للحقيقة بخلاف استرد
استرد الام وحدها لان القبض لم يوجد في الولد فلم يصرفه التسليمه مستحقه وانما ثبت له حصته ضرورة صحة
الاستردا فان استرد البائع الولد دون الام فتقد المشتري الثمن واخذ الولد لان ابن الولد بعينه وليس له
ان يرد الام بعينها لان نقصان الولاء عيب حادث في يد المشتري ولكن يرجع بنقصان العيب ولو لم تلد
عنوا المشتري واعورته فاستردوها فتقدوا اخذها وعلم بعيب قديم ردها بنصف الثمن لانه صار مستوفيا
ينصها اذ العين من الآدمي نصفه وقوضها بالقبض بغير حق ولو قبض المشتري المبيع بغير حق البائع
قبل ثلثي الثمن وباعها من آخر وسلم وغاب المشتري الاول فارد البائع الاول استرد منه فلا حصة بين
البائع الاول بين المشتري الثاني اذ كذب كانه لا تدعي حقه قبله لان يصدق لانه اقر بثبوت حق الاسترد له البائع
فيؤخذ باقراره فاسترد ان كانت قايمة او ضمن ان كانت هائلة لانه كفا صاب الغاصب وقد عجز عن رد العين
ففي بقية قيمتها وانسخ البائع التاكد ان قبضه كان موقوفا ففرقه الاصل او الخلف سبيل من الاصل فصار ربع
المبيع قبل القبض فان حضر المشتري الاول وتقد الثمن اخذ تلك القسمة وسلمت له كما لو اخذ الامه لان التقاض
البائع التاكد وان هككت القيمة عند البائع الاول انسخ البائع الثاني لو استرد العين فملكته لا تقاض القبض
بالاسترد له والمشتري بالتعيب بصير قابضا وفعل الغرض عن البائع ولذا لو غلب في ملك الغير بصير غاصبا
فان هككت قبل ان يبيع البائع هككت على المشتري لانه يملك بعد قبضه ولم يوجد من البائع ما يوجب قبضه وان
هككت بعد دفعه هككت على البائع لانه صار مستردا بهذا الفعل فانه يصير غاصبا كما لو تسخ ولذا الخصومة او منع الوصي
عند طلب المبيع فلزم حصته نقصان العيب كانه البائع لم يسترد ذلك القدر لكونه هالكا فبقي محبوسا عنوا المشتري

المشتري فقدر عليه حصته ولبسه وركوبه استردا لان الاجنبي به يصير غاصبا كما لو دام على الكروب والتبس بعد
ما مضى مدة الاعارة لاحفظ الحام والكسك لان الاجنبي لا يصير غاصبا بها وعند محمد يصير مستردا بالسك كانه
الاجنبي يصير به غاصبا عند المشتري عبد بالف وقبضه ولم يتقد الثمن وعليه الف دين فمات ولم يترك كالا ينعز فرده
وعيبه بعيب لا ينقصه غريم كانه الره بالعيب بغير قضا يبيع والوصي يملكه ولكن ياخذ الوصي من البائع له ان
ان ياخذ نصف الثمن منه فيدفعه الى الغريم كذا هنا ولورده الوصي الى الغاصب ان علم بالدين كانه يرد كانه
فسخ فيعوضه اليه قديم ملكه فصار كانه لم يبيع فيبطل بوجوه الغريم وان لم يعلم بقا لان الموجب للرق قائم وقيام
دين آخر وهو موم فلا يمنع الره فان حضر الغريم وابنت دينه بالبيعة خير البائع بين ان يرد نصف الثمن وبعض
الفسخ وبين ان يفسخ الره مراع في دنه كانه يمكن في الره فمخيم كالمكون في الشراء لم خيار لعدم الرضا ولو بطل
في يده او بطل او كاتبا وحدث به عيب غدر البائع نصف الثمن لا متنع بهذه الاشياء وكذا المريض الا ان الغاصب يرد
وان علم بدينه وتعين له بعين يسير بخلاف الوصي اي لو اشترى صحيح عبد بالف وقبضه ولم يتقد الثمن ثم لقى مرضه
بعيب بغير قضا ومات وعليه دين فالجواب فيه كالجواب في الوصي اذ انه بغير قضا كانه حق الآخر تعلق بالره وهو
لا يمكن ان يار بعض الغرماء كالوصي ولو خاصه الى الغاصب يقبض بالره على البائع علم بدين آخر او كانه لا يملك السبب
وحق السخ انما يتعلق بتقريره مرض الموت وهو موم موم بخلاف الوصي لانه له بعد الموت وحق الغريم تعلق
بالالميت يتعين فلو رده الغاصب عليه ثم مات المشتري من مرضه فالجواب كالجواب في الوصي اذ انه بغير قضا ولا يعلم
الغاصب بدين آخر ثم ظهر دين آخر لانه لمات طرانه مرض الموت وحق الغريم تعلق به الا انه كانت قيمته اكثر من الثمن
سقط الضم وباع العبد ويقسم بينهما ولا خير للبائع سواء كانت الجباة كثيرة او يسيرة بخلاف الوصي كانه ما بين
عالم تخرج لتحقيق منه الجباة فيكون عفو الجباة لا يوجب تحت التقييم اما المريض فليس بامين على الوارث والرهما
فلا يجوز منه الجباة وان قلت لانه وصيته وعليه دين محيط ونظير المضارب فان سعة الجباة سبعا بوجه ورت
الحال لو فوض ذلك لبيع على المضارب عبدي يدرجل ادعاه انسان كل واحد له باع من ذى اليد بكفا ولم يتقد
الثمن وبدها سلم المبيع لذي اليد بالثمنين فيقتض لكل واحد ثمن ادعاه كانه يجوز ان يجب لكل واحد منهما ثمن
هذا العبد على المشتري بان اشتراه من احداهما ولم يتقد الثمن فقبضه وباعه من الآخر ثم اشتراه منه ثانيا
فيجوز له الثمنان لهما وكذا الوفاكر انما جاز ان يملكه انه عتقه ولو لم يرد به وباعه منه كان الرعوى في الثمن والكل فيه
سواء فان وجبه عيارا بالعيب على واحد منهما كان لكل واحد منهما مقربان له حق الره عليه ولا يرد عليه الاق
محل الره هو المبيع وهو متحد فلا يمكن القضاء بالرهن عليها ورجع بالنقصان عليها اي ان يرجع بالنقصان على
احدهما ان يرجع بالنقصان على الآخر الا ان ياخذ مبيعيا لان في زعم كل واحد ان المشتري حق الرجوع بالنقصان
على وحق الاستردا وكل الثمن من صاحبه فاذا اخذ من صاحبه قدر النقصان فتد اخذ منه بعض حقه بخلاف الره
لان في زعم ان الره مستحق على كل صاحبه فاذا رد على صاحبه مع انه له حق الره عليه فكانه مكر منه ابتداء

فقط حق الرجوع بالنقصان كما لو مات او قطع اي لومات العبد في يد المشتري ثم علم بعيب قديم يرجع عليه بنقصان العيب لتعذر الرد بالموت وكذا لو لم يمت ولكن قطع يده واخذ راسه او وجد به عيبا يرجع بنقصانه عليه فكل ذلك الرد عليها ولكن يمكن احدى احوالها اخذه لان الزيادة المنفصلة تمنع الرجوع فيرجع بالنقصان عليها ولو اترخا وسبق تاريخ احدى رة بالعيب على الآخر كان ذاك اليدا اشتراه من الاولين الثاني ثم اشتراه منه ومن اشترى شيئا ثم اخرج عن ملكه لا يرد ثم اشتراه منه ثانيا ثم وجد به عيبا كان عند البائع الاول الخاص في الرد والرجوع بالنقصان مع كذا دون الاول كذا انها خلافا للمسلم المتقدمه كما لم يظهر ثم سبق احد الشرائع فلم يكن احد المدعيين بان يجعل بائعا او لاحد حتى يتبع الخصومة معه في العيب او لم يكن الاخر فثبت له حق الخصومة معها وكذا كذا وكذا وقضى بالتأمين لما مر وهذا الحق ولو كان العبد في ايدي المدعين او في يدا احدهما فاقام احدهما انه باع من بكدي بالف واقام الآخر انه باع من بكدي بانه دينار وقد كره النقصان قضي بالتأمين على بكدي واخذ العبد من البيع مع التسليم يكفي لاسحقاق الثمن والعبد في يده هو في يده بالعيب وعدمه يصح بالنقصان ان كان العبد في ايديها ولم يتبعها القبض قضي بنصف الثمن بكل بنصف الثمن واخذ لان الثمن باز التسليم للبيع وقد وجد في النصف فيسحق النصف ويجزئ الفرق الصنفه وان كان في يدا احدهما واقام على البيع دون القبض فالعبد للبايع لا للمالك استحقاق الثمن الا بعد انبات المالك في العبد واحدهما ذوا اليد والآخر خارج وكان اولى فباخذ ويؤخر الى بكدي واخذ الثمن مسلم اشترى عصيرا فتحصر العبد عند المشتري او يتابع نصرانيا في حرم فاسلم مشتري الحرم لرب العبد لان الرد به فليكره وعكس يرجع بالنقصان لتعذر الرد لا بصنعه ليصل لاشيا الا يصح للزوجه خلافا لوالده في باخذ لان الامتناع ثم لحق الشرع فلا يبطل بتراضه العاقدين كسب المبيعه في البيع البات قبل القبض ملك للمشتري بكل حال عند ارجاع ثم العقد ويقض بموتها قبل القبض او بالرد خيار عيب ورؤية لحصول في حال الامر ملك للاصل للمشتري وعند موقوف ان تم البيع فهو للمشتري وان استقص البيع لما ذكرنا فالبايع كسب المخصوص ولم يطالب به رجح حصل في زمان البيع فلا يستعمل من الثمن لما مر ولو فسخ البيع بخيار عيب ورؤية فاكسب عند المشتري فاكسب للبايع ثم النسخ او ارتفع وعند موقوف ان تم الفسخ وكذا كذا وان ارتفع فهو للمشتري وخيار المشتري هنا نظير البايع ثم وانلاف الكسب بعد ما علم المشتري بالعيب لا يكون رضى به لانه ليس بخبر من الاصل بخلاف الولوفانه اذا استتمت يكون رضى لانه جوده والولد يورث الاصل اجماعا لان الجوده يمتنع الكل وكسب المبيعه بعد القبض والخيار للبايع موقوف عندهم كان الخيار وان منع زوال المبيع عن ملك البايع فلم يشتري فيه سبب الكسب فيتوقف ان تم البيع فهو للمشتري وان استقص فهو للبايع وطالب ان تقض لحصوله في ملكه وان كان في ضمان المشتري لانه مضمون بالقيمة وهذا لا ينافي طلب الكسب لمخصوصه ردت مع كسبه الى المالك بطلب الكسب للمالك وان حصل في ضمان الغاصب فلا يطلب للمشتري وان تم البيع لحصوله في ملك البايع وان اتلفه البايع او المشتري لم يضمن فيها اما لفا اتلفه البايع في المسلم الاولي فلا يضمن عند الكل اما عندنا فظاهر اذا استقص العقد لانه اتلف مكر نفسه وان تم العقد فهو لكل عاقل لانه اتلف مكر المشتري وعما قوله في كل

من كل حال لانه اتلف مكر المشتري لكل حال لانه اتلف في حال لو اتلف الاصل لا يضمن القيمة بل يستحق الثمن عن المشتري واكسب حصه له من الثمن ولا يمكن يضمن الكسب بالقيمة لانه يكون النقص في النقص في البايع في مسلم الثاني فلا يضمن ايضا عند الكل ثم العقد او استقص اما اذا استقص فلانه اتلف مكر نفسه وان تم البيع فلانه اتلف مكر المشتري في حال لو اتلف الاصل لا يضمن القيمة وكذا لفا اتلف الكسب اما لفا اتلف المشتري في المسلم الاولي فلا يضمن بكل حال عندهم اما لفا تم العقد فلا اتلف مكر نفسه عند الكل فان استقص فمكره عنده وعندنا وان اتلف مكر البايع الا انه في حال لو اتلف الاصل لا يضمن بل سقر الثمن عليه فكذا اذا اتلف الكسب واما اذا اتلف المشتري في المسلم الثاني فلا يضمن عندهم ان تم العقد لانه اتلف مكر نفسه فان استقص العقد فمكره عنده لانه اتلف في حال كذا الاصل في يده مضمونا عليه بالقيمة وهذا يمنع ضمان الكسب عنده اصله لفا اتلف كسب المخصوص ثم رة المخصوص على المالك عندنا يضمن الكسب وعندنا لا يضمن وعندنا يضمن قيمة الكسب اذا استقص العقد لانه اتلف الكسب في حال لو اتلف الاصل يضمن الاصل يضمن القيمة فيضمن الكسب كسب المبيع بعد القبض والخيار للمشتري موقوف عندنا لان خيار المشتري ينع دخول المبيع في ملكه وعندنا هو ملك للمشتري لحصوله في حال اقرار ملك الاصل للمشتري ولو اكتسب ولدت قبل القبض والخيار للمشتري فقبضها المشتري فهو موقوف عندهم اما عندنا فلم يرد واما عندنا فلم يرد قبل القبض فان اتلف المشتري لم يضمن بكل اما لفا تم العقد فلانه اتلف مكر نفسه وان استقص فمكره عنده وعندنا وان اتلف مكر البايع مكر في حال لو اتلف الاصل لا يضمن القيمة فكذا لا يضمن الكسب وان اتلف البايع ضمن ان تم العقد وان تقض لا يضمن لانه اتلف مكر نفسه وهذا عندنا وعندنا يضمن بكل حال لانه اتلف مكر المشتري في حال لو اتلف الاصل ضمن القيمة فكذا يضمن الكسب الوطى قبض اي لو وطى المشتري قبل القبض صار قابضا بالوطى الوجه الاسلامي استسلا حقا وسرر البايع لو كان بلا ادع لانه كان له حق الحبس لا ستيقا الثمن فكان له حق الاسترداد ووجهه بعيب لو نفذ الثمن فقبضها من البايع وان كان مطلق الوطى مانعا من الرد عندنا باجماع الصابة خلافا للثمن فحق في وطى البتة لانه لو وجب نقصان البايع لما استردتها استقص البعض فبطل حكم الوطى كما لو حدث بها عيب عند المشتري فاستردتها البايع لاجل الثمن بطر حكم فكل العيب حتى لا يكون مانعا من الرد بعيب آخر كذا هنا كما انفرد اي لو اشترى ثاة مسدودة الضرع ليجع لبعها فظن انها غريبة اللبن فوجدها قليلة اللبن ليس ان يردوها عندنا الوجه مانع الرد وهو الزيادة المنفصلة المتولدة من الاصل وعندنا فحق ان يردوها لان الزيادة المنفصلة تمنع الرد بالعيب عنده وورد اللبن ان كان قائما وصاعا من ثمران كان حاله كذا مغرور من جهة البايع وليس انه مخدع مغرور لانه لا سماع تحت الخزانة والنصر به ولو وطى البايع قبل القبض عقر عندنا يبيع لان المستوفى بالوطى في حكم الجارية لا جارية غير مضمون عليه بزمان القيمة فكذا هذا الجارية ولا يمكن جعله مضمونا بالثمن لانه لا حصه له من الثمن وكذا الراهن لفا وطى وهو نه يبيلا عقد عليه لا حق للمقرن في ما ليسا فليات رقبتهما خالص مكر الراهن ولا خيار للمقرن لانه ليس بعيب في البتة حتى لو اشترى امه يبيلا البايع

لم يطلها فان انه وطئها ليس له ان يرد ما تم عند اي حنيفة اذ لم يحجب العقر على البايح وجب على المشتري
كل الثمن وعندها سقط عنه حصه العقر من الثمن فيقسم الثمن على قيمتها وعلى العقر فما اصاب العقر سقط ولو
كانت بكرا سقط عن المشتري حصه البكر اذ لا يوجب ولا يغير عندها سفل لنقصان زوال البكر اذ والى العقر
في اكثرها ويدخل في ذلك كذا لتعذر الجمع بينهما كما في المصنف ثم يقسم الثمن على ثمة كل ثمة ناقصة وعلى اكثر
في اصاب اكثر سقط على المشتري ويلزم الباقي حتى لو كانت الامه والثمن الف والنقصان مائة والعقر
ماتين تقسم الثمن على قيمتها ناقصة ويحسب ما تسمى به على اكثر ولو مع ما تسمى به فصار احد عشر سهما سقط منها
وجب الباقي ولو اشترى مائة واحدا قيمتها مائة او ثمنها مائة او سودا او مالما به فزال في يد البايح فما
لكا كان لم يخر المشتري لانه استحقها بالبيع معيبة بهذه العيوب وقبضها كذا ذكره عن بله يوسف في قوله بياض
العين خيرا لانه لما انجز البياض الاقل بان انه كان غطا لان البياض قلما يزول فاذا تعيب فله الخيار فان قبضها
المشتري سقط العين فانجز البياض عند المشتري وعاد البياض لا ينعزل احد الاربعه وتره يعيب آخر قديم وان
لم يعد البياض لا يرد بالقديم لان حدوث الزيادة في يد مانع من الرد فاذا عاد زال المانع من الرد بالعيب القديم
وهذا كسليم ولدت في يد المشتري لا يرد بعيب عندنا خلافا للساجي ولو مات الولد يرد ولو عاد البياض بغير
المشتري لا يرد لان الزيادة فائمة حتى لا يفسد جزمها حتى يرضى البايح لان امتناع الرد يحجب البايح وان كان
بغير عيب لا يرد لان الزيادة فائمة حتى لا يفسد جزمها حتى يرضى البايح وان كان يرضى البايح لا يرد ايضا
لان امتناع الرد يحجب البايح بالزيادة استوى تخلف ما عرفت عنده فملك الثمن بآفة سماوية يرد بالعيب
وان اكمل البايح لا يرد بالعيب غصبة ببيضاء العين فانجز البياض في يده ثم عاد البياض فوفاها لم يرض
شيئا لانه رد ما لم يرضه كما لو غصبه كما في فزال الحمي ثم عادت والسبب متحد فوفاها لا يرضى لانها عين
الاول وان كانت الثانية سبب من ضمن النقصان لانها عينه الاولى كالجبل الى لو غصب احداهما فولدت
ثم جلبت عند الغاصب فوفاها ضمن نقصان الجبل لان الجبل اثنان سبب تحيز فلان غير الاول اشترى امة ايضا
العين عالما به وقيمتها الف فانجز البياض عند البايح وصارت قيمتها الفين فولدت ولدا فتمت الف ثم قبضها
المشتري يقسم الثمن بينهما نصفين اعتبار القيمة الام يوم العقد وقيمة الولد يوم القبض والمدفوع بعينها كالولد بعينه
قيمتها يوم القبض اي ان ضرب بعينها في يد البايح وعاد البياض فدفع لها ثم قبضت لكل تقسم الثمن على
قوت قيمته بعينه قيمته الام يوم العقد وقيمة الولد المدفوع يوم القبض ولو كانت سليم يوم العقد فولدت ولدا
وضرب بعينها وايضا دفع العبد بعينها وقبض الكل يقسم الثمن بين الام والولد اصاب الام يقسم
بينها وبين العبد المدفوع نصفين قلت قيمته او كثرت لان العبد هنا قام مقام العين والعين كانت اصلا
لانها استحققت بالعقد فكان حكمها حكم نصف الامه اذ العين من الام ورج نصفه والعين ثم كانت زيادة
لانه غير مسحق بالعقد فكانت كالولد ولو اشترى عشرة اناولاب على ان خمسة منها لاسباعية وخمسة منها

منها شئان فوجدت شيئا قبل قبضها بقا الكل او قبض الكل بغير الثمن وبعد القبض واحدة الى ستة
شأ بجفتها من الثمن لان قوت المشروط لا يعيب وفي العيب ان كان قبل القبض بقا الكل او امسك الكل وبعد القبض
رد البعض دون الكل فكذا نقضنا ونعينا اليه لان الرد هو المشتري لا يتوصل الى الرد الا بالتعيين فكان التعيين
اليه وقال ابو يوسف ليعر التعيين الى البايح لان تسليم المبيع على الوصف المشروط عليه فلو عين شقة للرد صح
فله ذلك نكلا وتعيب لم يرد غيرها ورجع نقصان العيب ولو اشترى قفيزا من صبرة فتعيبه الاقنيسر فتمسك
لتعين مبيعا لان تسليم المبيع واجب على البايح ولا يمكن تسليم المعيب فتعين التسليم ضروريا ولو تعيبت الشقة
الاواط لم يتعين هذه الواحدة للرد لان الرد هو المشتري والتعيين اليه فلا يتعين الا بتعيينه ولو اشترى
عشرة اناولاب ان حشا منها من البكر وحشا نيت فوجدت شيئا فلو كان من ولو اشترى عبد اناولاب عينا ولم يعينه
صح العقد والشرط لان جهالة العيب لا تمنع صحة الايراد لانه اسقاط فان وجده عينا واحدا لا يرد به ولو لم يكم الشرط
وان زل له رد لعدم البراءة عن الذل اذ وان تعيب عند رجوع بالنقصان فيقوم وبه عيب لعينه المشتري ويقوم
وبه العينان فيخرج بفضل ما بين ذلك من الثمن وكذا لو اشترى على ان يأخذها فوجد بها عينا لم يرد به ولو وجد
عينا ردها لغيره ولو وجد بها عينا ردها لغيره لان عيب احدهما موجب للرد وخيار التعيين اليه بهذا الخيار
العيب بهما بعد القبض ولم يعلم به وقت القبض ولو قبض احداهما عالما به ان علم بعيب الآخر صار راضيا ولا
لا وقبل القبض ردها او قبضت اتفاديا عن التفرق ولو اشترى عشرين على انه يرضى عن كل عيب بها فقبضها
واسحق احداهما وعلم بعيب الآخر قسم الثمن عليها صحيحين ورجع كحصة المستحق ولو اشترى عشرة اناولاب على ان
خمس منها لا يعيب بها وعلى ان البايح يرضى عن ثلثها عيوب بكل ثوب من الخصة الاخرى صح فلو وجد ستة معينه ردوا
منها اياها لعدم البراءة عن السادس وكذا ان وجدا ربعة في واحد من الخمسة لعدم البراءة عن العيب الرابع ما منع البيع
كالكتابة وكذا منع الرد بالعيب لان في البيع نقل الملك معوضا في الرد بالعيب كالتب اشترى اياه او ابنة او ام
ولده او ولد ابنة او عبد ابنة ثم وجدها بغيره لا يرد به عيبا لانه يرضى بعيبه في الكتابة او امة الولد تمنع البيع فتعيب الرد بالعيب
ولا يرجع بنقصان العيب في الكتابة لان الاصل هو الرد والرجوع بالنقصان بدل عنه والرد هو وجوبه بالنقصان في الكتابة
وهي ام ولد رجع بنقصان العيب ليجوز المانع من الرد ويقع على ان عجز المالك تب الى على حتى صار الكل
رقبا وعاد حتى الرد بالعيب بزوال المانع من الرد فالكاتب هو الذي يرضى بالرد لانه العاقد وحقوق العقدين
الى العاقد والرد بالعيب من حقوق العقد وان باع المولى بعد عجز او مات المالك تب عن العيب قبل عجز كان
صح الايراد بجهد قيام الحق وحق الرد قائم الا انه امتنع الاستيفاء المانع فصار الايراد عن الدين الموقوف صح
ايراد استيفاء في امه وابنه لدخولها تحت كتابته كما صح اعاقته ولو باع في عبده وام ولد لا يرضى اعاقته لان الملك
فيها للمالك دون المولى ولم يرد ذلك الا براءة بغيره لو فوجده باطلا لم يرد به الا براءة بعد العجز في بيع لقيام الملك
بعد العجز وكذا ان حر كسب المالك تب بغيره او حر عبدا مورثا لحيوة او اربابا مع مورثه عن العيب ثم تم كذا

فوزة لا سجد لك لما يبيع مكاتب باع عبده من سيده وعجز فعلم سيده به عييا لا يرد له لانه لا يفيد وكذا الوبايع عبدا من
مورثه وما مورثه فوزة البايع لا يرد لانه لو رد له على نفسه ولا يرد على البايع الا في المصطنع لقيام الواسطه
المناصفه وهو بيع المكاتب وبيع الابن من الاب وعكسه رده لانه مفيد ولا يستعمل وجود الدين على الوارث على مورثه ولا يستعمل
وجوب الدين للمورث على الوارث اذ المكنى له وارث كف سواه ونقضت صحتي عن الميت وبيده الوارث عليه فان قيل
انه يرجع في تركه ابيه وهي سالمة قلنا ليس لم ايتضا ابيه لارنا وفيه فايده بان لا يترجم وارث اخر او غير
او ظهر واذا صح الره على الوصي فهو بوجه على البايع الاول ولا يخذل المكنى منه ويدفعه الى الوارث عند ما ذون مديون
من باع من سيده بثل قيمته وقبضه فعلم المولى بعيبه في العبد فان كان المكنى منقودا او كان دينيا بان در اسم او ذنابا
او مكيبا او موزونا غير عين او كان عرضا لكنه حكم في بد العبد حتى صار دينيا لا يرد له لانه لو رد له لم يجازا اذ المولى
لا يستوجب عيبا عبدا دينيا مديونا كان او غير مديون والارادة وان لم يكن المكنى منقودا او كان منقودا او لم يكن عرض
قائم في بد العبد رده اما اذ المكنى منقودا ولانه يدفع بهذا الره مطالبه المادون عن نفسه لانه يجوز ان يكون
للمادون دين على المولى واما في العرض العائم في يده فلانه يسرد العين الى بيعه وليس فيه ايجاب دين على العبد
وجوز ان يكون للمولى في يد عبدا مادون سئى يمكن استرداده ورد قبل القبض مطلقا اى في الوجهه كلها لان الصفقة
لم يتم قبل القبض فلما ان الرد قبل القبض امتناعا عن اتمام الصفقة فلما كان كالتدخي والشرط والرتبة ايضا وذا
يصح لكل حال وهذا لان الرد قبل القبض فسخ محض لانه يقتضى القضا اذ لا الزام فيه وبعد القبض قد تمت
الصفقة لثبوت ملك الرقبه والسيد ولما كان الره بقضا للعقد الذي لم يترابطها فلا يصح الا بالقبض والماضي لا يستقر
بما لا يفيد ولان النابت وحقق لا قسط الم من المكنى قبل القبض واما ما يخذل قسطا من المكنى لافا صار مقصودا بالامساك
عند قبض المشتري حتى لو اشترى عبدا فوجبه عييا ففصل من عيبه على امته قبل القبض لم يكن الامه عوضا عن العيب
بل كانت زياده في اصل البيع صحت كان المكنى مستقما على الامه والعبد على قدر قيمته حتى لو وجد باصدها عيبا رده
بخصته من المكنى ولو كان الصالح بعد القبض كانت الامه عوضا عن العيب حتى لو وجد بها عيبا ردها بخصته العيب
من المكنى وكذا الوكيل بالشر لا يفرض بالعيب قبل القبض صح ولو تم الموكل ولو رضى به بعد القبض لا يصح ولو لم يوافق
لان قبل القبض لم يجب العيب حصته من المكنى على البايع ووجب حصته العيب على البايع فبطل استقامه
في حق الموكل باع عبدا او وجهه للمشتري او ابد له ثم وجد عيبا رده قبل قبضه بالعيب لانه فسخ محض لا بعده لانه لا
يفيد ملابته اشترى امه في حصة فسخ فجزا ان دخلت في كتابته لا يجب الاستبراء والا لوجب اعلم ان المكاتب لفا
اشترى امه وقبضها في حصة عند قبضه فجزا لا يطاقها المولى حتى يستبرأ لان المولى انما ملكها بعد عجز المكاتب
لان ملكه الحالك التصرف والمكاتب حواله المستبد بالتصرف في كسبه قبل العجز وانما يملك المولى التصرف بعد عجز المكاتب
فلذا انتم استبراء جديرو لو ملك المكاتبه او بنته ثم عجز لا يستبرأ المولى اذا حاضرت عند المكاتب لتكاتبها عليه ومن
دخل في كتابته فهو مملوك المولى حتى سجدت عليه فيه لا سجد في المكاتبه فكلما ان المكاتبه اذا عجزت لا يستبرأ المولى فكلما لا يجب

[illegible]

الماتية للشئ يتحول كل الناس او يتحول البعض اياه والقيمة انما ثبتت باباحة الانتفاع به شرعا وقد ثبتت حقيقة التقيوم بدو
 صفة الماتية فان حصة من الخط ليست بالحق حتى لا يبيع شيئا وان ابيع لما انتفاع به شرعا لعدم تحول الناس اياه وبيع
 النوب بخلافه وخريرها سد لوجوه حقيقة البيع وهو ما لا حال بالمال فانها ما لا ان عند اهل الذمة وبيع الخمر والخمر
 بالدين كالدرهم والدين بالمال لا يبيد الحكم في طرف البيع اصلا وهذا لان المبيع هو الاصل في البيع لتوقف البيع
 على وجوده لا على وجه الثمن والا حصل ليس بمحل للملك فكذا البيع لان ثبوته في الذمة انما يكون حكما لمعنا لمعنا
 مال آخر فاذا لم يوجد في الذمة فلا يثبت فيه الملك لا سيما لثبوت الكسوف المعلوم فان قوبل بعين فالبيع
 فاسد حتى ملك ما ساء له فان لم يملكه عين الخمر والخرير والنزاع الخمر والخرير حال الا انه غير مستقيم لان الشرع امر بالابتعاد
 بامانه وتركه اعزاه وفيه ملك بالعقد مقصودا بان الشراء بالدرهم اعزاه فانما في ذلك الشرع هذا العقد والبيع الماتية
 لها ودفع الاعزاز مما اما لفا الشراء النوب بالخمر فمفسدة النوب انما قصد ملك النوب بالخمر وما في ملك النوب بالخمر اعزاه
 للخمر فيه اعزاه للنوب فبقي ذكر الخمر معتبرا في ملك النوب وفي حق من شرا النوب فمفسدة ملك النوب بالخمر فمفسدة ملك النوب
 التقيوم في حقه لما يكون اعزاه لما وظهر في ملك النوب فصار العقد منعقدا في حق النوب ولم يبيع شيئا في حق
 نفسه فيكون العقد واقعا بقتة النوب لانه لم يملكه بما لا يجوز وقد تقرر ما بطلته بذكر العوض او لا يجزى لذكر العوض
 فيصير الماتية بهذا العوض ضرورة وبيع ام الولد والمذموم والمالك بالمال ام الولد والمذموم فلما قرنت في العتاق ولما
 واما المكاتب فلانه صار حرا ويدا ببيع بطله في كل من كان له المالك بالمال ام الولد والمذموم فلما قرنت في العتاق ولما
 وفيه خلاف الشافعي وبيع المذموم المتقيد ببيع اتقا فلو هلكوا الى السوا والمذموم والمذموم والمذموم المتقيد ببيع
 لم يضمن وقال لا يضمن في المذموم والولد قيمتهما ورواية عن ابي حنيفة لانهما مقبوضان بجهة البيع فيضمنان بالقيمة لان
 المقبوض بجهة البيع ملكي بالمقبوض بالبيع التاسد كالمقبوض على سوم الشراء اذا تعين ثمنه وهذا لانها اذا اخلاحت
 البيع حتى يملكها يضمن اليها في البيع بان يجمع بين مدبر او ام ولد وقت ولولم يوجها تحت البيع لما انعقد العقد
 على القرن كما لو جمع بين زوجة وكف الخلف المكاتب فانه لا يضمن المشتري اذا قبضه ومات عنه اتفاقا لانه في يده
 نفسه فلا يتحقق القبض في حقه وهذا الضمان باعتبار القبض وليس ان جهة البيع انما يضمن حقيقة البيع التاسد
 في موضع يتصور فيه ثبوت الحكم التاسد وهو ثبوت الملك عند انقال القبض به ولا يتصور ثبوت الحكم التاسد
 فلا يضمنان بالقيمة كالمكاتب ليس في حقه انفسهما وانما ذلك لثبوت حكم البيع فيما ضمن اليها كما لو اشترى
 من غير عبد نفسه وعبد البائع صفقة واحدة فان عند يده خلف ثمنه لثبوت الملك في حق الآخر وهذا لان ثبوت حقيقة
 حر ان من وجه فدخل تحت البيع في حق انعقاد العقد على غيره ولم يوجها في حق انعقاد العقد على نفسه عمدا بالمالين
 خلاف الحر لانه ليس بالمال من وجه ولم يوجها في حكمه قبل ان يصطاد لانه غير مملوك وكذا لو كان في حقه لا يستطيع
 الزوج عنها اذا لا يخذل الابا صطيا ومعناه اذا اخذته في الخطبة حتى صار ملكا لانه غير مقدور التسليم
 فصار كغيره عاتقه يوجها لا يحل له ولو كان يوجها بخير اصطيا ووجها جاز لانه ملكه بالاصطيا وقد باع ملكه

ملكه وهو مقدور التسليم فحوز كسج عباد رسله في حاجته ولو اجتمعت في الخطبة الابا صطيا ده لم يبعه بغيرها امكن اخذها
 بلا صطيا او لم يكن لانه غير مملوك لانه لم يجرها فثبتت على الابا حصة الاصلية وان سدد موضع دخول الماء فصر
 حاله مستطعن للزوج عتقه لا يبيع البيع عند بعض المساجح لانه لم يملكه لانه هذا القدر ليس بامراز فصار كطير
 طار في بيت انسان فسد الباب والكوة يصير حوزا لهذا القدر عالم ياخذ وقيل يبيع البيع اذا امكن اخذها بطلا
 اصطيا لانه بافعل صار احد الحسن حليا فصر ملكا له كما لو وقع في شبكته وهذا الخلاف فيما اذا لم يهي الخطيرة الا صطيا
 اما اذا هبطها بغيرها ملكها بلا خلاف وبيع الطير في الهواء لانه انما باعه قبل ان يخذل فغير مملوك وان اخذته ثم ارسله
 لم يبعه فغير مقدور التسليم وبيع اللحم والنتاج للبيعه عن بيع الطبل وجبل الجبله فالجمل ما كان في البطن والنتاج ما يمل
 هذا اللحم وجبل الجبله ففكرنا اننا بعت دون ذلك في الجبله فابطله لكان بالثمن وكان فيه غررا وقد نفي البيوع عن بيع فيه
 غرر وهو ما لا يظن عتقه وخفية عتقه عاقبة واللبن في الصرع المخر فانه لا يدرى ان ما في الصرع لبن او
 ينع ولان اللبن يزداد ساعة فساعة وتكثر اذ يادى لم يتنا ولما البيع واحتياط المبيع باليس ببيع مبطل للبيع وقد
 يتمكن النزاع بينهما في التسليم لان المشتري يستعصى في الطلب والبائع مطالب بان يترك داعية اللبن واللؤلؤ في الصرع
 لانه كسج اللحم وقال ابو يوسف يجوز وجنار اذا رآه لانه مملوك مقدور التسليم فلا ضرر فصار لما لو اشتراه في حقه وهو
 على ظهر الغنم لانه من عن يمين يبيع الصوف على ظهر الغنم وعن لبن في صرع وسمي في لبن ولا يدرى ان ما في الصرع لبن او
 في نفسه لانه بمنزلة وصف الحيوان لقيامه به وعن بلديوسف انه يجوز بيع هذا الصوف لانه باع كله مستغنا به مقدور
 التسليم فحوز كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه
 خلاف القوايم لانه ثبت من الاعا فلا يخلط المبيع بغيره البائع الا يدرى ان ما في الصرع لبن او لا يدرى ان ما في الصرع
 فالحقوب يبيع على رأسه وهذا خلاف التصيل لانه يمكن قلعها والقلع في الصوف متعذر فتعين القطع وموضوع
 القطع غير معلوم فعتنا زعان في ذلك وعند النزاع لم يبيع المقتو عليه مقدور التسليم والخذع في السقف
 والذراع من النوب وكذا موضع القطع اولم يدرى لانه لا يمكن التسليم الا بغير ولا يدرى ان ما في الصرع لبن او لا يدرى ان ما في الصرع
 بدون العقد لا يكون لازما والعقد ما اوجبه عليه ضرر فيمكن من الرجوع ولا يرضى به فينتج النزاع فيمنع التسليم
 والتسليم وهذا خلاف ما لو باع عن دراهم من نوتة فضة لانه لا ضرر من بيعه فينتج التسليم بلا نزاع ولم
 يكن معين لا يبيع لولا الجاهل ولو اخرج البائع الجوز او قطع الذراع من النوب قبل فسخ المشتري العقد فطلب
 صحيح لانه مانع من القوت والنون في النور في البطح وان شقها واخرج المبيع لا حلال في وجهه بخلاف
 للخذع لانه معين موجود وصورة النون وهو ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة وانه مجهول وفيه غرر ولما
 والمزايين وهو بيع التمر على التمر فحوز كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه
 الخط في سبيلها كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه كسج عتقه
 الارض او كانا على الجوز وكذا العنب بالتر ببيعها هذا وقال الشافعي يجوز شراء التمر على رؤس الخيل بخرم وفسخ الارض

التمر المذموم فلهذا البيع
 مما يبيعه في الذمة
 رخصة الذم
 من ذم الذم

كذا في بيعه في ذم

خرصا في دون خمسة اوسق ولا يجوز فيما زاد على خمسة اوسق وله في قدر خمسة اوسق قولان له انه يضمن عن المزارعة
ورخص في العدايا ويحق بيعها فيما دون خمسة اوسق قلت العربية العظيمة لغة وتناولها ان يجب الرجوع
تخله من بستانه لرجل ثم يسبق على الموهبة دخول الموهبة في بستانه كل يوم يكون اهل في البستان ولا يرضى من نفسه خلف
الوعد والرجوع في البستان فيكون له كثر الجذور والباقي من دفع الضرر عن نفسه وتغاديها عن الخلف في الوعد وهو
عندنا جائز ان الموهوب لم يصر ملكا للموهوب بل ما دام متصلا بكل الواهب فيعطيه من الثمرة يكون عرضا عنه
بل بستانه مستأثره وانما سمح ببيعها في الصورة عوضا عن ثمنها ان كان في يد الموهوب خمسة اوسق فقل الراوي
ان الرخصة مقصورة على من قبله وقع عنده وسكت عن السبب فكذا فسر اهل الحق والخلف والجمهور على هذا
اولا كسلا يصير في الحديث المشهور والملازمة والحق والمنازعة وهي بوع كانت في الجاهلية وهو ان يتسام
الرجلان على سلة فاذا احسب المشتري او وضع عليها حصة او بنوها اليه البائع لشم البيع فالاولى مع الملاك
والثاني لا والله المنازعة وفكر في المشتري قال ابو حنيفة ان يقول البائع هذا البيع بكذا فاذا
لمستكر وجب البيع او يقول المشتري كذلك والى الجاهل ان يقول المشتري او البائع اذ القيت الحجر وجب البيع وهذا
قولهم وقد نفي عن بيع الملازمة والمنازعة ولان فيه تعليق للملك بالخطر فيكون في احوال الثوبين او
العبدين لهما البيع فلو قبضها وما تامها ضمن نصف قيمته كل واحد منهما لان احدهما مضمون على المشتري بالعلم
بالقيمة لانه مقبوض بحكم بيع فاسد والامانة وليس احدهما يكون مضمونا لولا من الاخر فاشاعت الامانة والافهام
فيها فصار نصف كل واحد منهما مضمونا ونصفه امانة لا بد ان البيع لو كان صحيحا بان كان فيه خيار للمشتري يضمن
نصفه عن كل واحد منهما كما هو في باب شرط الخيار والفاسد معتبر بالصحة والقيمة هنا كالحق في ضمن قيمة الاول
لو كانا وتبالاته تعين مضمونا للتفرد الترد فيه ولو حررهما معا عتق احدهما ملكه فتحرر ما يملكه وما يملكه
فيفسد في ملكه ومنه ان كان احدهما او وارثه ان كان ميت ولو حررهما وتبا عتق الاول لانه دليل التعيين وان حرر
احدهما لم يصح ان يوفى البائع او المشتري احدهما حر لا يبيع الجاهل بين ملكه ومملك غيره وكذا لو جلا معا او
متعاقبا ما حرر ان عتقا لان كل واحد عتق ملكه ومملك غيره فصح في ملكه والبيان للمشتري لان من فقد فيه
العتق مضمون على المشتري بالقيمة والتولية في تعيين المضمون قول من عليه الضمان ولو قبض احدهما بامر البائع
فملكه غريم قيمة لانه لو قبضها ومات احدهما تعين الميث ببيعها مع ان الذي يباع فيها لو كان يملكه مملكه لم يقبض
للملك وعزمه ولو قبضها في البائع احدهما بعينه وفسخ البيع فيه فقل انه لا يملكه وان حررهما فقد في
احدهما ان اذ انقض التراضى البيع والخيار للمشتري في البائع ولو لم يفسخ وحرر ما حرره البائع عتق وبطل
عتق البائع لان ولاية التعيين للمشتري متى صح تعيينه لانه اعان البائع صادف ملكه المشتري فيبطل
ودار الفناء عند بيعه لان الفناء في طريق العامة وهو محمول القدر وعنده يوسف بيع اذ المراد به
حق المرور كما لو باعها بطريقها والمواضع واجارها ولم يبره بها رقاب المواضع لان بيع رقبه الارض جائز اذا

اذا كانت مملوكة وانما المراد بها ما يحول المواضع من الكلاء اطلاقا لا اسم المحل على الحال اما عدم جواز البيع
فلانه ورد ما ليس بمملوك للبائع اذ يوجب غبات الكلاء في ارضه لا ينقطع شركة الناس عنه ولا يصير مملوكا
فبقى على اصله باجته مالم يوجد الجواز قاله من الناس شركا في الثلث الماء والكلاء والنار والمملوك بالمال
الذي في الاثقال والاباء اما اذا اخذه وجعله في وعاء فتدحرزه في ارضه وبيعه وبالكلاء ما ثبت في ارضه غير
مملوكه وما ثبت في ارض مملوكه لغيره بلا انبات رب الارض كان رب الارض لا يكون محررا له بكونه في ارضه وان
ثبت السج في ارض مملوكه فهو مملوك لصاحب الارض وان ثبت لابا بانيته ومعنى انبات الشركة في النار الانتفاع بفضوها
والاصطلاح بها وتجنيف الثياب بها اما ان لا يرد ان باخذ الحرف فيلزم ان يلقه ولو كان الا باذن صاحبه كذا ذكره انه
القدر في واما عدم جواز الاجارة فلو رده على اسم ملك العين ولو رده على استملاك عين مملوكه بان بان
استاجر بقرعة ليس برب لهما لا يبيع لان محل الاجارة المنافع دون الاعيان فاذا وردت على استملاك عين مباحة
اولا ولا يلزم الصبح واللمس في استجرار الضاع والظن لان العين ثمة الامة العمل المستحق بالاجارة والحلية
فيه ان يستاجر مضرها من الارض ليضرب فيه فسطاطا او ليجعل خطرة لغيره فصح الاجارة وبيع صاحب الملاجي
الاتفاق له بالمعنى فيحصل مقصوده مما والى العمل عند بيعه ولو يوسف وعند محمد والسافعي يجوز اذ كان مضمونا
لانه حيوان ينتفع ويتمول فصح بيعه وان لم يملك كل كالحمار والبقر وهذا ان جواز البيع للمخاطبة لا الانتفاع
والانتفاع ثمة كونه بواسطه وطورا بلا واسطه وكذا ان من الموام فلا يبيع ببيع كذا في مورد الحية والعقرب
والوزع وهذا لان الانتفاع بما يتولد منه لا عينه فقبل الموروث والتولد لا يكون منتفعا والعين انما يكون
بيعه مالا لكونه منتفعا به حتى لو باع كوانه فيها عمل ما فيها من الخلد ذكر القدر في شرحه انه يجوز عندها
تبعها كما لو باع الشرب مع الارض وانكر الكرخ جواز بيع الخمر مع العمل وقال الشافعي انما يدخل في العقد
تبعها الغيث اذ كان من حقوقه كالشرب مع الارض وهذا ليس من حقوقه وصح بيعه وهو القدر ويضمنه
عند محمد وعليه العتق اعتبار العادة ولانه يتولد منه ما هو منتفع به فيقع بيعه كغيره البطح وقال ابو حنيفة
لا يبيع ببيعها اما الدود فلانه من الموام واما ببيعه فلانه غير منتفع به باعتبار ذاته بل باعتبار غيته وفي كل
الغير معدوم وقال ابو يوسف يبيع الدود اذ اظلم الغرض فيه تبعها واكل وجوزة محمد كيف مكان وابو يوسف
اضطرب في بيعه والحمام اذا علم عدوه ما وامكن تسليمها صح بيعها لانه مال متقوم مقهور التسليم ولم يجوز
بيع الا بقى لانه عم نفي عن بيع الآبق ولان القدر على التسليم شرط جواز البيع وهو لا يقرر على تسليمه بخلاف القدر
الموسل في حاجته لبث القدر على التسليم وقت العقوق حكما لان الطاهر عوف الى المولى ولا كذا الا بقى
الا ان يبيعه من زعمانه عند لان النبي روي في الآبق المطلق وهو ان يكون آبقا في حق المتعاقدين وقد لا
ليس آبقا في حق المشتري لان ما خفي ليس آبقا في حق الاخر فلا يكون آبقا مطلقا فلا يبيعه النبي ولا يبيعه
اذا كان عند المشتري لا يكون عاجزا عن التسليم في حقه وهو المانع ولا يصير باضا لخرق العقد لانه في

فكان اشهد لانه امانة عند وقبض الامانة اذ لا يذنب عن قبض المبيع وهو اقوى ولو لم يشهد لكان
غيره ايضا لانه قبض عصب ولو قال هو عند فلان فبعضه من قبضه لكان اذن في حق المتعاقدين فكان ابا
مطلعا فدخل تحت النبي ولانه عاجز عن تسليم في حق المشتري ولو باع الابن فعاد من الابا وسلم الى المشتري
لا يتم ذلك العقد كذا عن محمد لان شرط الجوازات وقت العقد فلا يجوز وان وجد من بعد كما لو باع حمرا او قنطرة
خلقا قبل التسليم او باع الطير في الهواء ثم اخذ وعين له حرج ومحمد لان العقد يتم لولا البيع لان العقد
لوجه المالك والمالك من الجواز عن التسليم وقدر ارتفاع العجز حين عادم من الابا وصار له الوابق
بعد البيع او باع المرهون ثم فكه الخصومة ولم يجز بيع لبن امرأة ولو في قودح حرج كانت او امة ولم يجز بيعه
وقال النبي في جواز حرج كانت او امة ويحرم مملوك لانه مملوك كلبين ان قال ابو يوسف ان كانت امة يجوز
وان كانت لغيره لا يجوز اعتبر اللبن باصله كونه مملوكا امة ففي كل موضع جاز بيع اصل جاز بيع اللبن وفي كل
موضع لم يجز بيع اصل جاز لم يجز بيع اللبن ولما انه جزء الا دعي بولائه ان الشرع اثبت حرمة الرضاع
لمعنى البعضية وهو بكل اجزاء مكتمل مقصود عن الا ابتذال والامتهان بالبيع الا فيما حلفه الرق والرق
لاحل اللبن لانه صنع حكيم فيختص محل التقوى التي هي ضده وهو الحرج لان الضدين يتعاقبان على شئ واحد
واحد ولا ضوة في اللبن لانه حاد وليس يبرئ عكس الاطلاق بل باعتبار حاجته الطرفة لانه لا يتعدى لغيره
لو استقر عنه لم يجر شربه وصيته في عين ردة عند بعض اصحابنا لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يرد له الرمد
لمحقق الحاجة ولم يجز بيع شعر الخنزير لانه جنس العين فلا يبيع ببيعها لانه كالحمار وهذا لان النجاسة
يشعر بها وان الحمار وحمار البع يشعرا عذازه وينتفع به للحرز للضرورة ولا ضرورة هذا لان الحرز خفيف
بغيره وجهنا الرواية ان ذلك العمل لا يتألى بغيره عادم فثبت الضرورة والانتفاع بلحجما عند
الضرورة والسوا خفف عنه وبوخذ مباحا غالبا فلا ضرورة الى بيعه ويجزى البئر لو وقع فيها عند ابي يوسف
لانه جنس العين الا في حال الضرورة ولا ضرورة في هذا وعند محمد لا ينجس لان ضرر الانتفاع به يور على طهارة
والصحيح قول ابي يوسف لانه لو كان طاهرا مباحا كان الانتفاع به ببيع قياسي على عاقبة ما ينشأ منه
وعن بعض السلف انه كان لا يلبس مكعبا او خفاحوزا بشعر الخنزير ولم يجز بيع شعر الانسان
لانه جزء الادمى وهو مكتمل بكل اجزائه فلا يجعل شئ من اجزائه مبتذلا لانه انتفاع به لان الانتفاع
به استهانه به والادمى ما كان مبتذلا فلا يكون شئ منه مملوكا مبتذلا بل لارق وقد صح انه عزم قال لعن الله
الواصلة والمستوصلة وانما جاءت الرخصة في الثوب اميل وهي ما يتخذ منه الثوب فيزداد في ثوب النساء
وذو القن وعن محمد ان جواز الانتفاع به لا يكره لانه لم يعمد له لا يسفحو احسن الميتة باهاب وهو اسم
لغير الدبغ وبعد الدبغ يباع وينتفع به لطهارته بالدباغ لما عزم في كتاب الصلوة ولا بأس ببيع عظام
الميتة وعصها وصفوها وقرنها وبرها وسعرها والانتفاع بذلك لانه لا يورثها لان الموت لا يورثها

فيها لانه انما يورث في محل حلت الحيوة فيه ولا حيوة لهذه الاشياء وانما لها ثمن في النبات وبيع عظم العنبر
وينتفع به عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يبيع ببيع والانتفاع به لانه جنس العين كما للخنزير وعند محمد
السباع وعلو سقط اي اذا كان لرجل عدو وسئل لرجل فسقط او سقط العلو وتى السفلى فباع صاحب
العلو موضع العلو لم يجز لانه هذا بيع لم يصادف محله فليغو وهذا لان محل البيع المال والثابت لصاحب
العلو بعد ازالة العلو من التعلق وحق التعلق ليس بالمال لانه متعلق بهما الساحة وهو ليس بالمال لان المال يمكن
احرازه الى وقت الحاجة والموا ليس بهذه الصفة وانما صح ببيع قبل ازالة العلو باعتبار الغناء العائم ولم يبق
مخلاف الشرب حيث يبيع ببيع تبعا للارض باتفاق الروايات ومقصود في رواية وهو اختيار ما لم ينجس
لان الشرب عين مال عائم منتفع به لانه عبارة عن النصب من الماء وهذا المكان ثابت فيه ولو اختلف على
آخر شربه فان سقط ارضه لشربه ينجس ولو يبيع مع الارض كان له قسط من الثمن حتى لو القى رجل سيرا ارض
شربه باللف فشد سدا يمد يده كوكسكت ارضه عن الشرب بطلت سدا كما خلافا في ثمن الارض لانه
الذي زاد الشرب نقص عن ثمن الارض لان بعض الثمن يتأثر بالشرب فصار كاخلافا في مقدار ثمن الارض
وانما لم يجز ببيع مقصود في رواية وهو اختيار ما لم ينجس بالمال لانه وان سقط العلو بعد البيع قبل القبض
بطل البيع لهذا المبيع قبل التسليم ولم يجز بيع المسيل وهبته فجوز بيع الطريق وهبته والمسيلة تحتل
وحسين بيع رتبة الطريق ورقبة المسيل وبيع حتى المرور وحى سبيل الماء فان كان المراد به الرقبة فالفرق
بين الطريق والمسيل ان الطريق معلوم الطول والعرض غالبا فيحوز بالبيع اما المسيل فيحوز بالمال لان مقدار
ما يخل الماء من الارض مختلف غالبا لانه يختلف بقلية الماء وكثرة فيبطل البيع لانه وان كان المراد
حتى المرور وحى سبيل الماء فالجواب المذكور في سبيل الماء باتفاق الروايات وفي حق المروكة فان بيع
حتى المروكة يجوز عارواية الزيادة وبها اخذ الكرخي وعلي رواية كتاب التسمية يجوز وبها اخذ عامة المشايخ
والفرق على هذه الرواية بين وبين حتى التسميل ان حتى المرور معلوم وهو الطريق اما المسيل فالفرق
على السطح فهو نظير حتى التعلق وقد مر فساد وان كان على الارض فهو مجهول لجهالة محله والفرق بين حتى
التعلق وحتى المرور على رواية جواز بيعه ان حتى المرور يتعلق بما يبنى وهو رقاب الارض فاشبه الاعيان
المملوكة وحتى التعلق يتعلق بما لا يبنى وهو البناء فاشبه ما لا يبنى وهو المنافع وعبدان امة وعكسه
اي لو اشترى شخص على امة عبد فاذا اهو امة او على امة فاذا اهو عبد لم يجز البيع استحسانا خلافا لفرق
ولو اشترى بهيمة على امة فاذا اهو امة او على امة فاذا اهو عبد لم يجز البيع استحسانا خلافا لفرق
فان كان المشاء اليه مع المسمى جنسين مختلفين تعلق العقد بالمسمى وبطل لعنه كما لو اشترى قنطرة
على اية بقوت فاذا اهو جاز فان كان المشاء اليه من جنس المسمى ولكن فارق بوصفه تعلق العقد بالمشاء
اليه وان عقد لوجوهه وحيز لفرق الوصف كشرى عبدا على انه خبان فاذا اهو كاتبة وانما يعرف ذلك

بالنظر في معاني الذوات لان قوام الاشياء معاينها فان كان بينهما معارضة في المعاني المطلوبة تنتمي اختلاف وصف
قاله سمي اختلاف جنس ثم الذكر والانس من بني آدم جنسان مختلفان لتفاوت في المعاصد
والعائنة المطلوبة فالمبتغى من العبيد الاستخدام خارج الدار ومن الاما، الاستخدام داخلها كالطبخ واكنس
والاستقراض والاستيلاء وفي الحيوانات جنس واحد لتماثلها في المعاصد والمعاني المطلوبة فالمبتغى من الكل
التحكم والركوب او الحمل ولا يبعد ان يختلف جنس وان اخذ اصلها كالحيات يختلف مع احوالها في الاصل فان
الوفاء والرياء في جنسان وان اخذ اصلها وكذا ما يتخذ من العنب كالخمر والربس جنسان وان
اخذ اصلها ولم يجر شراؤه او شراؤه من كرامة له ما باع بنفسه او بيع له بان باع وكيله باقلا باع قبل
نقد الثمن لنفسه او لغيره من مشتريه او من وارثه لان الموهوب والموصى له والمبيع لم ينفص ذانا واخذ
التميز جنسا فلو ربح جنس الدراهم ففادى في الشفعة اعلم ان شراها باع باقلا باع قبل نقد الثمن
لا يبيع عندها صلا فالثمن فمضى حتى لو اشترى امة بالثمن درهم حاله او نسيته وقبضها ثم باعها من البائع ثم
تخمسها قبل نقد الثمن الاول ففسد البيع اكتمل عندنا خلافا للشافعي لانه ان ملك المشتري ما كلف في البيع
بالقبض فبيع ببيع باق قدره الثمن كما لو باع من غير البائع او بغير الاول او باكثر او بعرض او بعد النقد
ولما حديث عائشة رضي الله عنها قالت اني اشتريت من زيد بن ارقم حارية الى العطاء
بنماي مائة درهم ثم بعتهما منه بثمانية ففعلت عائشة رضي الله عنها بثمانية واشترت من ابي زيد بن
ارقم ان الله ابطر حجة وجراده مع رسول الله ان لم ييب عن هذا فانما كان يدين ارقم محتذرا قتلت
قولع فمن جاءه عظم من ربه فانهى فلما سلف هذا الوعيد الشديد بدليل عافس وهذا العقد والحق
هذا الوعيد بهذا الصنع لا يقتضي اليه العتق اذ سمي من المعاصد دون الكفر لا يبطر شيئا من المعاصد الا ان
ثبت شيء من ذلك بالوصي فدلها انها قالت سمعنا ولا يقول انما احدث الوعيد به للاصول في العطاء انما كان
لحد البيع الى العطاء وانما دمت البيع الاول وان كان جائزا عند هؤلاء صار دريعة الى البيع الثاني الذي هو
موسوم بالفساد وهذا لما تقول لصاحب بئس البيع الذي وقع في هذا الفساد وان كان البيع حايثا فان
يتم لها دقت البيع الاول ففساده لجملة الاجل وانما رجعت عن تجويز البيع الى العطاء والبيع الثاني لانه
بيع المبيع قبل القبض لئلا القبض لم يذكر في الحديث قلنا الرجوع لم يثبت وانما دمت البيع الثاني لاجل الربوا
وليس في بيع المبيع قبل القبض ربوا لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل القبض فاذا عاد اليه غير المبيع
بالصفة التي خرج عن ملكه وصار بعض الثمن ببعضه قصاصا ببيع له عليه فضل بلا عوض وكان ذلك في
ما لم يكن وهو حرام بالنقض بخلاف ما اذا اشترى بثلث الثمن او اكثر لان الرجوع ثم حصل للمشتري والمبيع دخل
في ضمانه ولو اشترى من كرامة له ما باع بنفسه او بغيره من كرامة له ما باع بنفسه او بغيره من كرامة له ما باع
نفسه وقال ابو يوسف ومحمد يجوز في غير العبد والمكاتب لبيان الاملاك بخلاف المملوك لان كسب العبد

العبد لما كرم ولم في كسب مكاتبه حتى المكن فكان تصرفه فيها كصرفه وله ان يشترى بهولا كسرا البائع بنفسه لا تقا
منافع الاملاك منهم ويؤطر الخلاف في الوكيل بالبيع اذا اعتزم بهولا، واذا اشترى ما بيع له بان باع وكيله لم
يجز ايضا لانه لما باع باقلا صار كانه باع بنفسه ثم اشترى باقلا وكذا لو وكل رجلا ببيع عبده بالثمن درهم فباع الوكيل
ثم اراد الوكيل ان يشترى العبد باقلا باع لنفسه او لغيره باقلا قبل نقد الثمن جازا ما شراؤه لنفسه فلان الوكيل
بالبيع ما فاع لنفسه في حق الحقوق وكان بهذا شرا البائع من وجه كالمالك من كل وجه في باب المكاتبات واما لغيره
بما هو فلان شرا المأمور واقع له من حيث الحقوق فكان بهذا شرا ما باع لنفسه من وجه وكذا لو اشترى من وارث
ابيه مشتريه باقلا ما اشترى المورث لم يجز لقيام الوارث مقام المورث بخلاف ما لو اشترى وارث المبيع البائع
باقلا ما باع مورثه فانه يجوز وعن ابى يوسف لم يجز في النصلين والنوق على ظاهر الرواية ان الوارث يقوم مقام
المورث فيما يورث لا فيما لم يورث ووارث البائع مقام البائع في هذا الشراء لانه لا يمكن الشراء بطريق الارث لانه لا يورث
يمكن الشراء لنفسه حال حيوة مورثه فكان لا جاز في ذلك فاما وارث المشتري فقام مقام المشتري في هذا البيع
لان ولاية البيع لم يملكها المورث فانه لا يمكن البيع حال حيوة مورثه لانه مملوك مورثه ولما قام وارث المشتري
مقامه في بيع هذا العين بمحكم الارث صار بيع الوارث وبيع المورث سواء فلما لم يجز بيع المشتري لم يجز بيع وارثه
وشرطنا ان يكون الشراء من مشتريه او من وارثه لانه لو باع المشتري من رجل او وعبه لرجل او لوصى له لرجل لم يشتره
البائع الاول من ذلك الرجل بخلاف سبب المكن كاختلاف العين اصله حدث بربها حيث قال عمر
صلى الله عليه وسلم ولنا هدية وشرطنا ان يكون المبيع على حاله لم يفسد ولا اذيق المبيع في يد المشتري فباعه
البائع باقلا من الثمن جاز لان المانع ربح ما لم يضمن وانما يظهر الرجوع اذا عاد اليه المبيع كما خرج عن ملكه فاذا لم
يعود جعل النقصان بطلان العيب الحادث وكان مشتريا ما باع بثلث الثمن الاول معنى وشرطنا النقصان من حيث
الذات لانه لو افسدت فبعت بغير السعر لم يجز شراؤه باقلا ما باع لان بعد السعر غير معتبر في صحة الحكم
كما في حق الغاصب وعينه فعاد اليه المبيع كما خرج عن ملكه فظهر الرجوع وشرطنا انما في الثمن جنسا لانه اذا اشترى
بجنس اخر عن جنس الثمن الاول يجوز وان كان الثمن الثاني اقل لان الرجوع لا يظهر عند اختلاف الجنس والدينار
جنس واحد فمضى حتى لو كان العقد الاول بالدرهم فاشترى بالدينار فبعتا اقل من الثمن الاول لم يجز لانه
استحسننا وجاز قياسا وهو قول رافقه لاننا جفنا ان حجة كايدي روى الفضل بينهما ولست انما حفتان صوتا
وجنس واحد معنى لان المقصود بهما واحد وهو الجنس فبالنظر الى الاول يبيح وبالنظر الى الثاني لا فغلبنا المحتم
على المبيع لقوله لا يصح الحلال والحرام في شيء وقد عتب الحرام الحلال وفي الشفعة حتى لو بلغ الشفع بيع الدار
بالثمن درهم فسلم ثم بان انها بيعت بدينار فبعتا الف او اكثر فلا شفعة عندنا خلافا للشافعي والجنس بخلاف
ما لو علم انها بيعت كمنظمة او شجرة فبعتا الف او اكثر فان تسليم باطل اختلاف الجنس رجلان باع عبدا بينهما بالف
او قالا بعاها بالف كل نصف فبعتا ثم اشترى احداهما بمائة قبل الشفعة فبعتا في نصيبه لانه شراها ما باع باقلا

ما باع قبل نقد الثمن وبيع في نصيب شريكه نصف خمسة تركة ما باع وما يبيع له ولو باع لا باعناك نصيب فلان خمسة
ثم قال لا باعناك نصيب فلان خمسة تركة ثم اشترى كل واحد من الخمسة في نصيبه كان نصفه وهو الربيع باع بنفسه ونصف
وهو الربيع يبيع له وأما نصيب صاحبه فيفسد في نصفه وهو الربيع لأنه باع وصح في الربيع الآخر مبيع الثمن لأنه باع
وما يبيع له وإن اشترى به معا في هذه المسئلة صح شراء كل واحد في ثلثي الثمن لأنه لو اشتراه أحدهما صح شراؤه في الربيع
فإذا اشترى كل واحد نصفًا شايعة صح شراؤه كل واحد في نصفه فكل واحد وهو الثمن ضروري ولو باعاه بالثمن ثم اشترى به
خمسًا صح شراؤه كل واحد في ربعه لأن كل واحد اشترى نصفًا شايعة ونصفه وهو الربيع ما باع ففسد ونصفه ما باع
شريكه فصح ولو باع مع وكيله بالثمن ثم اشتراه الموكل خمسة تركة لا يصح لأن أحد النصفين باع بنفسه والنصف الآخر
بيع له ولو اشتراه الوكيل ففسد في النصف الذي باع وصح في النصف الآخر لأنه ما باع وما يبيع له ولو باع الوكيل كل
ثم اشتراه أحدهما لا يصح أما الوكيل فلا لأنه باع وأما الموكل فلا لأنه يبيع فصح فبما ضم إليه حتى لو اشترى أمة خمسة تركة وقبضها
ثم باعها وأخرى معها من البائع قبل نقد الثمن خمسة تركة صح الشراء في الربيع لم يشترها من البائع لأنه مفسد فيها وبطل
في الأخرى لأنه لا تان جعل بعض الثمن بماله أمة لم يشترها منه فكان مسترًا بالآخرى باقلا ما باع ضروري وهو فاسد
عندنا فإن قيل لما فسد العقد في هذه وجب أن يفسد في ملكه عندنا حنفية كما لو جمع بين جرد وعبد وباعها
صفقة قلت إنما يكون كذلك لو كان الفساد قويا مجتمعا عليه كما في بيع الحر والعبد والفساد فيها ضعيف مجتهد
فيه فيقتصر عليه ولا يتعداه كما لو اشترى عبدا ومدررا بثلثين وأحد فان العقد في الثلثين يصح وإن فسد في المدر
لما إن الفساد في المدر ضعيف حتى لو قضى بجواز بيعه لم يزفان قيل ليس أنه إذا سلمت في شيء وزيت
مفسد في الكل عند فساد البيع سبب واحد وصح الوعد غير قوي ومع هذا يفسد العقد فيها عند قلنا
ذا ليس بطريق تعدد الفساد لما زعم البعض بل باعتبار أن إعلام رأس المال شرط عندنا حنفية والمسلم فيه
مختلف فكان فساد التسليم في كل واحد منها لهما لهما ما يخص كل واحد منهما من رأس المال أو لكان الفساد باعتبار
شبهة الربو من حيث أنه يعوق إليه كل رأس ماله مع زيادة ليس بأكثر من ربحان وعوض وشبهة الربو كحقيقته
أولان فساد العقد في البعض إنما لو جوب فساد العقد في الباقي لو كان الفساد معارفا أما إذا كان طارفا فلا
والفساد طارفا لأنه ما شرط في العقد أن يكون بازا باع أقل من الثمن الأول بل قبل الثمن بالامتنع وهذا لما لم
صحته ولكن بعد ذلك ينقسم الثمن عليها باعتبار قيمتها فيفسد البعض بازا ما باع والبعض بازا لم يبيع فيفسد
البيع فيما باع وهذا فساد طارفا فلا يتعداه إلى الأخرى كما لو شرط الخيار لرجل فاشترى فجاز فاشترى أو إذا باع
عبد وشرط الخيار لاجنبي فجاز الخيار والبيع ثم اشتراه المشتري بالخيار لنفسه أو لغيره باقلا من
الثمن الأول قبل نقد الثمن صح لأنه ما باع فلا يبيع له خلافا للشفعة فإن البيع البائع إذا شرط الخيار للشفيع فجاز
البيع واستطاع الخيار لا يكون له الشفعة فصارت باع بنفسه لأن الشفعة إنما لا يكون لمن باع أو يبيع له لأنه لو
أخذ بالشفعة لصار ساعيا في بعض ما تم به وفي هذا المعنى الأحادي والبيع سواء وصار إنما لم يجوز الشراء

الشراء سادعا عن بيع ما لم يضمن وبهذا الوجه لا يحصل المسقط للخيار وإنما حصل لمن كان السبب أو حكم السبب
والتعامل ولو وذهب المشتري ثم رجع في هبته بقضا أو بغير قضا لا يمكن بيعه من باعه باقلا لأن الرجوع في الهبة
فسخ من كل وجه بكل حال فعاد إليه قديم ملكه ولو باع المشتري ثم رجع عليه لعيب بقضا لم يمكن بيعه من باعه لأنه فسخ
من كل وجه بخلاف ما لو بقضى قبل القبض أو بعده أو باقلا لأنه باع جديدا في حق الثالث والبائع الأول ثالثا وصح
أما به كما في ما بشره ببيعها وبشره بعبد فخر وشرا عبدا كان من ذنوبه حر أو يبيع وقبوله فخر أو هبته له وأما
محرم غيبه سبع صيد بخلافه أو كافر القبول هبته وقبضها وكتابه عبدا فخر أو كافر القبول هبته وقبضها فخر أو هبته له وأما
في حق نفسه التعرف ثابت عن الموكل في حكم التعرف فيعتبر أهلية لنفسه التعرف وأهلية الموكل في حكم التعرف
وعندهما ثابت عن الموكل في حق نفسه التعرف فيعتبر أهلية الموكل لنفسه التعرف فإذا أوجز رجل بطلا بشره عبدا الذي
باع باقلا ما قبل نقد الثمن صح وعلمه الموكل ملكا صحى لأن المعبر عنه حال العاقد لا حال الآخر والوكيل لو اشتراه
لنفسه يبيع فكذا إذا اشتراه لموكله وعندنا يوسف بطل التوكيد ويكون مسترًا بالنفس لأن الموكل لا يمكنه بنفسه
فلا يمكنه لعقد الوكيل فخر مسترًا بالنفس فخر بالخيار وعندنا محمد فساد الشراء ويملك الموكل ملكا فسادا أو قبض
يملكه ويملكه لو اشتراه بنفسه وعلمه ملكا فسادا فكذا الشراء ويملكه لو اشتراه بنفسه ولو لم يملكه فسادا فخر
وبيعها صح التوكيد وعلمه هذا الخبر وعندها لا يصح التوكيد فيها لأن الوكيل يستفيد الولاية من الموكل ولا ولاية
للموكل في هذا التعرف فكذا الوكيل وليس أن الوكيل أهل لنفسه التعرف والموكل أهل لحكم التعرف لأنه أهل
لعبوت حكم التعرف لأن من يملك الخبر والمشرير أن يان كان الذي فاسلم فمات قبل التحليل والسبب فورثها
الوارث لم في التوكيد بشره بالخيار يملك الخبر فكذا لا يمنع عن الانتفاع بعينها فلم ينعرف فيها عا وجه يتوصل به إلى
الانتفاع كما لو ورث فخر أو بخر عصب وعلمه الثمن يدفعه الوكيل لا انتقال الملك إليه حكم من جهة فيلزمه البدل وإن كان
خبره بفساده وفي الوكيل بالبيع يملك الثمن لأنه صح بيع الوكيل ويتصدق به لم يمكن له في نفسه لقوله إن الذي حرم
بشره بفساده وأكل ثمنها ولو وكل مسلم ذميا بشره بفساده فاشترى صح عندنا حنفية في أخذ الوكيل
العبد باسم من الخبر ويصح على الموكل لتعذر الرجوع بعينها وعندنا محمد يبيع العقد للموكل بوصف الفساد ولما لو
اشتراه الموكل بنفسه يبيع عليه قيمة العبد وعندنا يوسف يبيع الشراء للوكيل صحى لما تم ولو اشترى عندنا كافر
مأذون فخر أو باع صح (أما إذا كان يفسد حكم المالكية فصار كالكتاب وكذا لو قبل فخر أو هبته له صح وكذا
لو كان مجورا ولو وكل محرم غيبه سبع صيد فبطل الوكيل مسلم ذميا بشره بفساده فاشترى فخر أو هبته له صح وكذا
لمسلم فخر أو مسلم كافر القبول أو قبضها لا يبيع وكذا الوكيل كافر بكتابه عبدا فخر أو هبته له صح لأنه تعترف للموكل
اللايه أن الحق ببيع الموكل ولم يجوز بيع زيت عا أن ترونه بطرفه وبطرحه عنه مكان كل طرف حنين رطلا
لأن هذا الشرط في حق مقتضى العقد لأن مقتضاه أن يطرح عنه مقدار وزن الطرف أي مقدار كان فإذا
شرط أن يطرح عنه مكان كل طرف حنين رطلا وجاز أن يكون الطرف انقص من حنين رطلا أو أكثر فلا يفسد

شرطاً في الغالب مقتضى العقد ولا حد العاقدين فيه منفعة فيفسد العقد بالهني وان شرط ان يطرح عنه مقدار
وزن الطرف جاز لانه شرط يوجب موافق مقتضى العقد بكونه ولا يفسد ولو اختلفا فيه اي في الطرف والقوله
المشترى حتى لو اشترى زبناً او سماناً في رزق فردا الطرف وهو عشرة ارطال فقال البائع الرزق يوزن هذا هو حقه
ارطال فالقول للمشتري مع كونه لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الرزق المتبوض فالقول للمشتري لان الرزق اما
في يده والقول في تعيين الامانة قول الامين وان كان مضموناً في يده فالقول في تعيينه ايضا قوله لا لمقصود
وان اعتبر اختلاف في السمن فعلى الحقيقة اختلاف في مقدار السمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة
ولا يفتي لانه وان اختلفا في الثمن لا يثبت اختلافهما في الثمن يثبت اختلافهما في الرزق والاختلاف في الرزق
لا يوجب الخلف لانه ليس بمقتضى ولا معتقود عليه فكذلك الاختلاف فيما ثبت بجهالة حكم البيع لا يوجب
حكم الاصل ولو باع الطرف والزيت على انها مائة رطل فوجد العين رطلا الطرف عشرون والزيت سبعون
فانقصان من الزيت لان الطرف لا يزيد ولا ينقص والزيت وينقص والاصل ان النقصان والزيادة معا
الى ما يحتملها الى ما لا يحتملها فحجم كان الزيت كان ثمانين رطلا والرزق عشرين رطلا وحجم مائة رطل وانقص
من الزيت عشرة ارطال قبل القبض وسقط حصة النقصان من الثمن فيقسم الثمن على الرزق وثمانين رطلا
من الزيت فما اصاب الزبني لزم وما اصاب الزيت سقط عنه لانه استقص منه عشرة من ثمانين والعشرة
من الثمانين الثمن وخير المشتري ان شاء اخذ الرزق وما فيه من الزيت كما سمي وان شاء ترك لانه تعيين عليه
شرط عقد وان بلغ الطرف وزناً لم يثبت حتمياً بان كان الرزق ستين والزيت اربعين ووزن الرزق لا يوجب
هذا التقدير في المتعارف وخير بين الفسخ والامضاء لانه عكس ما في حق الرضا وصار كالعيب
وان وجد امانة وحمين والزبني مائة ففسد فيها لان المعتقود عليه من الزيت ما يبقى بعد وزن الطرف
الى اتمام المائة فاذا كان الطرف مائة عدم الزيت وهو المعتقود عليه قصداً وفوات ما هو المتعقود مفداً
للعقد كمن اشترى جوزاً فوجد خاوياً وفسد العقد في الطرف ايضا لان العقد واحد ولان على الطرف
محمول وان وجد الرزق عشرين والزيت مائة لزم الرزق وثمانون رطلا من الزيت بالثمن المسمى ولو
باع زبناً في رزق وسماناً في رزق يعتبر طرفهما على انها مائة رطل فالبيع يملك خمسةون رطلاً وجوز الزيت ستين
والسمن اربعين يتقسم الثمن على خمسين رطلاً من كل واحد منهما ما اصاب الزيت اذاه واحد وخمسين
رطلاً منه وما اصاب السمن طرحة عشرة ارطال السمن وخبر لان كليهما مقدروا واصل المائة اليها
فانصرف اليها على السواء كما لو اشترى عبداً بعشرة مثاقير ذهب وفضة وكذا في كل كبير وموزون
ولم يجز بيع امانة على ان يعتق المشتري وصح البيع بالا عاق حتى يجب عليه الثمن او على ان يدبها ويلاصق
او يستولد لانه عدم شيء بشرط وحاصل المذهب ان كل شرط يقتضي العقد اي يجب بالعقد بشرط
كشرط المالك للمشتري في المبيع او شرط ان يملك الثمن او تسليم المبيع لا يفسد العقد لانه يثبت بطلان العقد فلا

خير

فلا يدرى الشرط الا كذا وكل شرط لا يقتضي العقد الا ان يلائم البيع اي يؤكد موجب البيع بشرط
ان يعطى المشتري بالثمن رهنه او كفيلاً وهو معلوم بالاثبات او التسمية لا يفسد العقد ايضا لان الوهن
شرع وثيقه وكذا كذا لا يفسد العقد واستيفاء الثمن موجب العقد فيكون يلائم العقد والكفالة وثيقة
لجانب المطالب والمطالبة موجب العقد فيكون يلائم العقد فلا يفسد وان لم يكن مضموناً فليس يفسد البيع
لان جهالة الرهن والكفيل يفضي الى النزاع فالمشتري رهنه او كفيلاً والبائع مطالبه باخره وكل شرط
لا يلائم العقد الا ان الشرع ورد لجواز كالحجارة والاجل او لم يرد الشرع كجواز ككتمان متعارف ككتمان على
ان يحدوه او يتركه لا يفسد ايضا استيفاء المتعامل وهو محجج بتركه القياس وكل شرط لا يقتضي العقد
ولا يلائم ولم يرد الشرع لجوازه وليس المتعارف وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعتقود عليه وهو
من اهل ان يستحق حتى على الغير بان يكون آذياً يفسد العقد كبيع عبد بشرط ان لا يبيعه المشتري فان
العبد نجس ان لا يستر اوله الا يولى وان لم يكن فيه منفعة لاحد كشرى دابة او ثوب بشرط ان لا يبيعه بطل
الشرط وصح البيع في ظاهر المذهب وعن جدي يوسف انه يفسد به البيع وجب الظاهر انه لا مطالب لهذا
الشرط فكان لغوا وهذا لانها لو اقصدا لمعابله بين المبيع والتمن فقد ظلا الشرط عن العوض وقد وجب
البيع لما شرط فيه فكان زياً ومستحقة بعقد المباح وضد خالته عن العوض فكون ربوا وكل عقد بشرط فيه الربوا
يكون فاسداً ولانه متى كان مستغنياً كان مغلوباً فيه فكان له طالب فيقع لسيبه النزاع ومن لم يكن مغلوباً لم يكن
زيادة تقديره ولم يكن له طالب فلا يردى الى الربو والسراغ او ان ثبت هذا فنقول هذه الشروط لا يقتضيها
العقد لان قضية العقد اطلاق الانتفاع لا الحجز عنه والخبر في هذه التفرقات لا يلائم الشرط يقتضي الالتزام
ولا يلائم وما ورد الشرع كجوازها وهي غير متعارف بين الناس ولمعتقود عليه فيها منفعة فيفسد
العقد للثمن الا ان ما ذكر من الشروط صارت مستثناة عن قضية الثمن فبقى ما عداها داخل تحت
النهى وقال الشافعي يجوز البيع بشرط الاعاق وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لانه متعارف او بيع
العبد سمي متعارف في الرضا او غيرهما وتفسير البيع بشرط العتق وليس ما ذكرنا ولا ان اشترط
حق العتق ففسد للعقد كالتدبير والاستيلاء واشترط جمعهم احق وبيع العبد سمي لا يكون بشرط العتق
بل يكون ذلك وعداً من المشتري ثم يعتق المشتري ثم يعتق البائع مطلقاً فلو اعتقه المشتري بعد اشتراقه بشرط
العتق صح البيع حتى يجب عليه الثمن عند ابي حنيفة ثم استثنى ما ذكرنا ولا يبيح فاسداً حتى يجب عليه القيمة قسراً
لما ان شرط الاعاق مع ان مفسداً كان محققاً بتدبير الفساد لا رضاء للفساد وكثيراً ما يشترط بيع الشروط
المفسدة لا يدرى انه لو اسبهم بوجه احوال لا يقلب جائزاً وليس انزال المفسد قبل معدن محجج
الجنى كما لو اشتراه باجل محمول ثم استقطب قبل مضيقته وهذا لان هذا الشرط لا يلائم العقد بنفسه كشرط
هبة جواز الاعاق لا الالتزام حتماً وكونه يلائم حكمه لان العتق سمي الحكم فان الحكم في بيع آدم ثابت

ممكن

إلى الحق والشئ ما تهاه تقدر ومقدر الشئ صحيح له ولهذا لو اشترى عبدا فاعتقه يعلم بعينه به ربح
 خلا في ما لو باع غافلا استهلك فقد بقدر الفساد لوجود صورة الشرط دون الحكم واذا اعتقه حقيق الملامة
 حكم العتق وهو انما المكسب به فخرج جانب الجواز في الحال قبل ذلك موقوف ولو باع امه بشرط ان يطلقها
 المشتري او بشرط ان لا يطلقها ففسد البيع فيها عند ابي حنيفة لان العقد لا يقتضيها لان قضية اطلاق الانثى
 لا يخرج عنه والالتزام وفي الاول الزام وفي الثاني محج عنه باني يوسف صحيح الاول لان العقد يقتضيه وفسد في الثاني
 فانه لا يقتضيه وعند محمد صحيح فيها لان الثاني ان لم يقتضيه العقد فلا يرجع نفعه الى احد فلان هذا شرط لا طالب
 له فلا يعتبر ولو اشترى بشرط ان يوضعه المشتري درهما او كدهن لم يهدبه ففسد له نعم نبي عن بيع وسلف اي فرض
 ولا نه شرط لا يقتضيه العقد ولا يلزمه وليس فيه عرف ظاهر ولم يرد الشرع جواز ان يشتغ به احد العاقلين ولو
 اشترى على انه مخير كل يوم كذا يفسد له لم يفسد بغيره بل عملا لا يمكن الوفاء به ولو اشترى امه الا حلالا ففسد البيع
 لانه لا يرجع اذله الحلال بالعقد لانه بمنزلة حرها حتى يتناول بيع الاصل وحر الحيوان لا يقبل العقد مقصودا
 فلا يصح استثناءه ولا ان الاستثناء انما يعمل فيما عمل فيه المصدر واذا لم يصح استثناءه بهي شرط فاسد
 وفيه نفع للبايع والبيع يفسد بالشرط الفاسد كالكتابة والاجابة والرهن الا ان الكفاية انما يفسد لو
 كان الفاسد ممكنا في صلب العقد ما يقوم به العقد حتى لو كانت بشرط ان لا يخرج من الكوفة لا يفسد
 الكفاية وله ان يخرج لشهها بالبيع من حيث ان العدمال في حق المولى ولشبهها بالطلاق من حيث
 انه ليس بال في حق نفسه فعملنا بالتبليس في الحالين والعتبة والصدقة والطلاق والخلع والصلح
 عن عدم العمد لا بشرط استثناء المهر بل بشرط الاستثناء لانها لا سطر بالشرط الفاسد لان الفاسد باع اعتبار
 افضائه الى الربوا فيحقق في المعاصيات دون التبرعات والاسقاطات والوصية لا سطر باستثناء
 الحمل ويصح الاستثناء حتى يكون الامة وصية والامة انما لان الوصية اخذ الميراث لانها خلافة بعواكوت
 كالارث والارث يجري فيما في البطن خلا في ما لو استغنى خدمتها لان الارث لا يجري فيها حتى لو اوصى له جمل
 خدمته عبده في مال الموصي له لا يستحق ورثته خدمته ارنا عن الموصي له ولو باع امه او عبدا على ان يستخدم
 البائع شهوا او ارا على ان يكونا او على ان يستلم الى رأس الشهر او ثوبا على ان يقطع البائع وخطه قبيصا
 او قبا ففسد البيع لما مر من وجوب الشرط المكيف ولانه ان كان بعضهما عمالة العمل المشروط فهو اجارة
 مشروط في بيع وان لم يكن عمالة شئ من الثمن فهو عادة مشروط في البيع ولا في البيع عن صفتين في
 صفقة ولان الاجل يختص بالربوي لانه شرع للمرتبة فيختص بالربويون ليسكن من تحصيلها به دون الاعيان
 لانها حاصلة في بطل التأجيل في المبيع العين فاذا شرط فيه يكون فاسدا والبيع يفسد بالشرط الفاسد ولو
 اشترى نعل على ان يذوه او يبيتره صح استحبابه وقال زفر الجوز قياسا لما مره ولسان ان فيه عرفا ظاهرا
 وفي السرد عن العاقل وحديثين وصار كبيع الثوب فان القياس ان لا يجوز لان الاجارة بيع المنافع

المافع والصنع غير جوزناه للتعامل وكلا لا استصباح فان بيع المعدم لا يجوز وانما جوزناه بالتعامل ولو اشترى
شاة على انها حامل وعلى انها حبل كذا ففسح البيع لان فيه شرط زيادة عين في العقد ولم يرد ان يكون ام لا فيدخل
فيه العدم ولم يرد البيع الى التبرؤ والمهرجان وصوم النصارى وقطع اليهود ان لم يرد العاقدان ذلك لان الاجل
مجهول وجهه انه يؤدى الى النزاع اذ اليسوع مبنية على المكسبة والمضائق حتى لو كان معلوما عند العاقدين
صح لان المانع الجهالة ولم يوجد وكذا لو كان الاجل في قطع النصارى بعد شرعوا في صومهم صح لان عدله ايام
صومهم معلوم فاذا شرعوا في صومهم صار وقت قطعهم معلوما وكان الاجل معلوما ولم يرد البيع الى قديم
الحاج والمصاد والدياسة والتعطاف والحذا والجهالة لانها يتقدم ويأخر كقولنا من افعال العباد فثبت
حسب ما بدو لهم والاحال شرعت بكالات قال السمع يسألونك عن الالهة فليع مواقيت للناس وكوثر
الى هذه الاوقات صح لان هذه جهالة يمين مستدركة لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم فيها ولا انها معلومة باعتبار
اصلها وانما الجهالة في اخرها ويمكن رفعها باعتبار الاقص والجهالة اليقين متحملة فيها كالا في الحاشية كالكفالة
المعصوب الرجح لانها تنسب البذر ابتداء كقولها التوا محض من غير ان يعاين شي وفي التدبر يحتمل الجهالة وان
كانت في حاشية وهي معوضه انما باعتبار الرجوع عن الكفول عنه ولا يحتمل الجهالة في المعاوضات وان كانت
سبع فعملت بالسببين في الحالين الا يرد ان الكفالة تحتمل الجهالة في اصل الدين حتى لو كفل ياداة على فلك
صح ففي وصف الدين وهو وان اما البيع فلا يحتمل الجهالة في اصل الحق حتى لو باع شيئا بمن مجهول لا يصح فكذا
في وصفه اذ الوصف لا يلائم الاصل ولا في معنى الا فضاء الى النزاع يستعملها ولا مانع في الكفالة لانها تنسب ابتداء
فيستعمل المسامحة ولو باع مطلقا ثم اجل الحق لهذه الاوقات صح لان هذا ناجز الدين والجهالة في الدين
متحملة خلافا لما لو اشترى في اصل العقد لان العقد لا يحتمل الجهالة اما لاجل بعد العقد فقد عر العبد
المفسد فصح وان اسقط الاجل قبل حلوله صح اي لو باع الى هذه الاجال ثم اسقط الاجل قبل ان يات هذا الناس
في المصاد والدياسة وقبل قدوم الحاج صح البيع خلافا لزيد وان فعي لم يرد ان العقد فاسد فلا يقلب
جائزا باسقاط المفسد كما لو اسقط الدرهم عن بيع الدرهم بالدرهمين ولما اوتد وجهها الى عشرة ايام يتم
اسقط الاجل ولو ان المفسد شرط خارج عن صلب العقد وقد سقط قبل التقدير فينقلب العقد جائزا
خلافا لدرهم الزايد لان الفساد في صلب العقد كونه في احد العوضين خلافا للتلاح الى اجل كونه عقدا آخر
عن التلاح وهو المنفعة والعقد لا يقلب عقدا آخر وقول صاحب المختصر فان تراضيا باسقاط الاجل
وقع اتفاقا لان رضى من له الاجل كانه خالص حقه وحتى الان ما يتولى اسقاطه وثابته ومن جمع
بين جزو عبد او شاة ذكية وميتة وباعها بطل البيع فيها سمي الكل واحدا نعمنا او لم يستم عندا يرحمهم وعندها
ان سمي الكل واحدا نعمنا صح في العبد والذكية وان جمع بين قرن ومذبر او مقلب او ام ولد او بين عبده
وعبد غيره صح في التقت وعنده بالحقة من الثمن خلافا لزيد ان محل العقد المجمع ولا تخلفه للمجمع

لأنه محليته البيع في المبيع والمالك وأم الولد لم من حق العتق وقد حصل ذلك شرطاً لقبول العقد في القن
فينفسد العقد كله كالوجه بين جرد عيب وهذا اعتبر البعض بالكل كالموجع بين اختيه ومحرم في النكاح خلاف
ما إذا لم يسم عن كل واحد لأنه لو جاز في القن لما استلزم من الثمن وقد أجوبل والجهالة منفسد وليس
أنه لا يجمع البيع منها في الإيجاب جعل قبول العقد في كل واحد منها شرطاً لقبوله في الآخر بدليل أن المشتري
لا يمكن قبول أحدهما دون الآخر والميتة لا يدخلان تحت البيع أصلاً لعدم المالية فيها فكان جاعلاً
قبول العقد فيما يقبل العقد أصلاً شرطاً لقبوله على العبد والزكية وهو شرط فاسد والبيع يفسد بالشرط
خلاف النكاح لأنه لا يبطل بالشرط الفاسد وأما البيع في هؤلاء فهو قف وقد دخلت العقد لوجوه المال لئلا
نفذ في عبد الغير باجازه وسد مع الدبر وأم الولد والمالك من أنفسهم وبيع المالك من غيره برضاه في
أصح الروايتين ولو قضى قاض جواز بيع الدبر من غيره سق قضاؤه وكذا في أم الولد سند عذله حقيقة وإلا
يوسف خلافه وقضاء القاضي غير محله سند فحلم أنهم دخلوا في العقد من جرح عند الغير باستحقاق سيده
ويؤا بالسماع منهم فكان هذا بائعاً بالحصة بما كانوا يشتره عبيدين وهكذا قبل التسليم فلم يكن شرطاً
لقبول الغير غير المبيع ولا ساعاً بالحصة ابتداءً ولهذا لا يشترط سائر كل واحد منها ومتروكة التسعة عامداً لمالية
فإن قيل سئل أن حوز العقد فيما ضم إليه لأنه مجتمعة فيه كالدبر فسند البيع فيه بقضاء القاضي قلنا حرمته
منصوص عليها ولا يتأتى للمحكمة تاد في مورد النص فلا تعتبر خلافاً فلا سند بالتقضاء ومن جمع بين وقف ومكروا الحلقي
صح في المكف الأصح **فصل في أحكام البيع الفاسد** وإذا قبض المشتري المبيع فاسد باذن البائع
فلم يضره عيبه مال مكر المبيع أن لم خير البائع بنفسه وقال الشافعي لا يمكنه أن يقبضه لأنه محظوظ بكونه منهياً عنه
والنهي يقتضي التحريم والمكس يجر كونه ذريعاً إلى قضاء المارب ووسيلة الرد في المطالب فلا ينافي طبعه بشرط
المالمة الثبوت والمؤثر وإن النسيح للمشتري عنه للنسب بين كونه مشروعا وس كونه منهياً من ضرره كونه الشيء
منهياً أن يكونا قسماً ضرراً حكم النسيح ومن ضرره كونه مشروعا أن يكون حساكاً نهياً وصح به بوعا وفي ثبوت
المكس به وثبت عليه الأحكام عليه قول بالمسروعية وهو باطل لأنه لا يغيره قبل القبض وبه روي الفس
والحرمه فأن ثبت المكس به وصار كالبيع بالميتة وبيع الخمر بالدرهم وليس أن يحق ملوكم المكس وهو البيع
فمحق المكس وهذا لأنه بيع حقيقة لصورته وكنه وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي من أجله فاحل الشئ من يكون
قادر عليه وهو قادر عليه لسدغه به حاجته مضافاً إلى محلها بل الحكم إذا كان فيه فيترتب عليه حكم والنهي الوارد في التمرق
الشرعية يقتضي بقاء الشرع لا يحل له أن يقتضي لصورته كونه منهي عن النهي عما لا يتصور لغيره لأنه لا يرد به عدم الغفل
مضافاً لا اختيار العبد فيعتد تصور ليكون العبد متبلياً بين أن يكف عنه باختياره فينبأ عليه وبين أنه
مغفل باختياره فيما قبل عليه وصوره مشروع بشرعية فكان النهي المحض في غير النهي عنه فيصير مشروعا باصلم
غير مشروعه بوضعه فيفسد فاسداً فأن سمع المكس بأسطه بالمحظوظ بل بالبيع وهو مشروعه غير محظوظ وإنما المحظوظ

المحظوظ ما يتصل به وهو الشرط الفاسد ونحوه كما في البيع وقت النداء فإن النهي ورد ثم لم ينف في غير البيع وهو
الاشتغال عن الشيء لبيع والاشتغال عن الشيء غير البيع فأن قيل ذلك البيع مكروه وهذا فاسد
فما وجه الاحتياط قلنا أحاسان في أن النهي فيها غير راجع إلى عين المبيع وإنما راجع إلى غيره كمن ذكر الغير
فما يتصل به وصفاً فأنه في الفساد محذور فأن في الكراهة إظهار المعصية وإنما لا يثبت المكس قبل القبض
لأنه لو ثبت قبله لغت بلا عوض إذا لم يفسد ولا يفسد وضمان القيمة لا يجلب بالقبض ولا أنه واجب الدفع
والنقص بالاستدراك ولو بعد القبض ففساد المتصل به فلان لا يجب المكس قبل القبض حتى يثبت الاشتغال
عن المطالبة أو لو كان العقد الفاسد لا ينعقد لا يفسد بالبيع فصار لا انضمام ما يفيده إليه وهو القبض
كعقد التبرع والميتة ليست بماله فلو لم يركن البيع لا يفسد العقد وإذا باع الحر بالوراءهم فقد
حصلنا ما مئنا والواجب الحر القيمة وهي تصلح مئنا لا مئنا وشرط أن يكون القبض باذن البائع إلا أن لا يرد
ثان يكون صريحاً وطوراً يكون دلالة بأن يقبض كحض البائع في مجلس العقد وهو لا يفسد لأن البيع سلسط منه
على القبض فإذا قبضه كحضته قبل الافتراق ولم يفسد صح استثنائنا في الصحيح كما في البتة وإن قبضه بعد الافتراق
عن المجلس لم يضر قبضه ولا يثبت المكس وإن يكون كل من عيوبه ما لا يثبت ركن البيع وهو مبادلة المال
فيخرج عنه البيع بالميتة والدم والار والرجع والبيع مع مني الثمن في رواية لأنه إذا انقضى الثمن فقد نفى الركن عن
العقد ولم يكن بيعاً ينعقد لأن قبضه لم يفسد لأنه مني حكم العقد وإذا لم يفسد فيه صار كأنه سكت عن ذكر الثمن
ولو باع وسكت عن ذكر الثمن ينعقد البيع ويثبت المكس بالقبض لا لا مطلق العقد بمعنى المعاوضة فإذا
سكت كان عرضه قيمة فكانه باع بقيمة وإن لا يكون للبائع خيار الشرط لأن شرط الخيار يمنع المكس في المايز وفي
الفاصله أوجب وإنما يمكن البيع لقيمة أو كان من ذوات القيم فإن من ذوات الأفعال لزم المكس لأنه مضمون
بالقبض كالقبض كالغصب والميل صورة ومغنى العدل من الميل مغنى فلا يصار إلى الخيل مغنى مع إمكان المصير
إلى الخيل ولا يعتبر قيمة لزم القبض وإن زادت قيمة في يده فالتلف لا يدخل في ضمانه بالقبض ولا يتغير
كالغصب وقال محمد عليه قيمة يوم التملك لأنه بالاستملاك يقدر عليه قيمة فيعتبر قيمة صح ولكن واحد من
المحققين فسح قبل القبض بخبر من أخر ففساد سبب الفساد وهذا لأنه لما لم يفسد حكمه كان النسيح اشتغالاً
عنه ولكنه توقف على حضرة لأنه موجب النسيح فلا يلزمه إلا بعد وكذا بعد القبض إن كان الفساد في صريح
صلب العقد بأن باع محرراً وخبر برقوة الفساد فوجب إعدامه صا للشرع وإن كان الفساد بشرط لا يرد بأن
باع إلى أجل محمول فمن لم يفسد الشرط دون من عليه عند محمد لأن منفعة الشرط أو كانت عائدة إليه صح
النسيح منه لأنه لا يفسد إلا في أجل ففسد العقد فإذا فسخ الآخر فقد أبطل حقه لغيره على صحيح العقد
وعند من لا يفسد واحد من المشتريين النسيح لأنه مستحق حقا للشرع فانتفى اللزوم عن العقد ومن له الخيار
قادر على تصحيحه بالحذف والكلام فبذلك أن سمع أو يبا وحذر أو يني والأصل أن المشتري بشرط

اذا قبضه وتصرف فيه بعد تصرفه وينقطع حق البائع بالاسترداد سواء كان تصرفه كالتصرف
 والتدبير او كالتصرف في البيع ونحوه الا الاجارة والوكالة فانما لا ينقطعان عن البائع في الاسترداد لم يقرب المشتري كالمكسر
 العين ولكن يمكن التصرف في ملكه عليه ولهذا لو كان المبيع امة حرم وطئها والختان رانه ملك العين كما يمكن التصرف
 بدليل ان الاب او الوصي اذا باع عبدا يقيم بيا فاسدا وقبضه المشتري واعتقه صح عتقه ولو كان غنى المشتري
 عما وجه التسلط لما صح لانها لا يمكن ان التسلط على العتاق اذا ثبت هذا فنقول ان ابا عبد المشتري
 تقبضه لانه ملكه وسقط حق الاسترداد له لتعلق حق العبد بالبيع الثاني ونقض الاول لحق الشرع وحقه
 اذا اجتمع مع حق العبد تقدم حق العبد لان امة مع الغنى والعفو عنه ارجح لانها وانما لحق الشرع ولان الاول
 مشروع باصله دون وصفه كالمحرر والثاني مشروع باصله ووصفه فكان الثاني اقوى ولانه حصل بتسلط من جهة
 البائع فلا يمكن نقضه لان سعي الانسان في نقض ما تم من جهة عهده خلاف تصرف المشتري في الوار المشفوعة
 حيث يمكن الشفع نقضه لان كل واحد منهما حق العبد والشفع مقدم على المشتري فكذلك على من قام مقامه
 واستوفى في المشروعية ولم يحصل تسلط من الشفع فلا يكون سعيه في نقض ما تم من جهة ما تم من جهة
 وكذا لو وهبه وسلم او اعتقه صح وينقطع حق الاسترداد ويلزم القيمة في جميع ما ذكرنا لما مر والكتابة
 والرجوع كالباع لانها لازمان فثبت عجز عن رد العين فيلزم القيمة الا انه يعجز عن الاسترداد اذ العجز
 المكاتب وفك الرهن لزوال الكاغ قبل تحول الحق الى التمتع والرجوع في المبيع بقضاء او بغيره لان عاد اليه قديم ملكه في
 الوجهين والرد عليه لعيب قبل قبضه بالقيمة كما ان مقتضى الاجارة ويرد لانها ينسخ بالا عذار
 وبيع الفساد عجز الاتري ان المشتري اذا اجر المبيع ثم وجده عيبا لنقص الاجارة ليرده فلهذا اولى ولا ينفذ
 ساعة فساعة فيكون امتناعا بالاضافة الى المانع الذي لم يحدث ولو بئى في دارا اشتراها واخذها سجد اعليه
 قيمتها وينقطع حق الاسترداد عن ابيه حنيفه وعندها تنقض البناء ويترك الدار على صاحبها ويأخذ الشفع
 لقيمته عند ابيه حنيفه وعندها لا شفعة فيها والغرض على هذا الاحتمال ان حق البائع في الاسترداد
 الاسترداد بالنسبة الى حق الشفع في الشفعة الاتري ان هذا المصح بلا فضا ولا فضا ولا يصح الاسترداد
 بقضاء او رضا او بنيا ويرد وهذا لا يورث ثم ذكر الحق مع ضعفه لا يبطل البناء والغرض بل ينقص
 البناء والغرض لحق الشفع فلان لا يبطل هذا الحق مع قوة ونقص البناء والغرض له اولى وليس
 ان هذا المصح حصل بتسلط البائع لانه تسلط على التصرف ورض به والبناء والغرض من جنس ما يدوم
 فيقطع حق الاسترداد كالباع والبناء كالباع في الشفعة لانه لا تسلط منه وحقه وان ضعف فلا يبطل
 فلا يبطل منه ولهذا لا يبطل رتبة المشتري وبيعه فكذلك البناء وشكل يعقب في الجاع الصغير
 في حفظ الرواية عن لا حنيفه لانه الاختلاف فان حق الشفعة مبنى على انقطاع حق البائع بسبب
 البناء وينوب حق الشفعة على الاختلاف فعنده يأخذ الشفع بقيمتها وعندها لا شفعة فيها

فيها وحجاب للبائع ما ربح لا للمشتري اذ لو اشترى امة فاسدا بالف درهم وما بضا ورجع كل
 كل واحد منهما فيما قبضه حجاب للبائع ما ربح في الرهن ولا لطيف للمشتري ما ربح فيها بل يتصرف بالبائع
 واصلا ان الحث نوعان احب لعدم الملك ظاهرا وحث لنفسه والمكس والمال نوعان ما يتبعين كما
 كما العوض وما لا يتبعين كالنقد فالحث لعدم الملك يعجز النوعين كما لو عود او الفاصب له الفرق
 في العوض والنقد ورجع يتصرف بالبائع عند ايه حنيفه ونحوه لتعلق العقد بال عينه ظاهرا فيما يتبعين فيمكن
 حقيقة الحث وفيما لا يتبعين يمكن شبهة الحث لتعلق العقد به من حيث سلامة المبيع به او تقدير الرهن فضا
 ملك الغير وسيله لا يرجع من وجه فيمكن فيه شبهة الحث واما الحث لنفسه والمكس فيعمل فيما يتبعين لا فيما
 لا يتبعين لان فسا والمكس دون عدم الملك فينقلب حقيقة الحث فيما يتبعين ثم شبهه بما فعتبر وشبهه
 الحث فيما لا يتبعين ثم ينقلب شبهة الشبهة فضا فلا يعتبر ولو لوقى على آخر الف درهم فقطاه الالف
 وتصرف العاوض فيه ولم يرحم ثم نقضه ان لم يكن عليه دين طاب ركه لانه مملوك لمقبوض ملكا فاسدا فانه
 لانه بمنزلة بدل السعي فان وجوب الدين بالتسمية اي بقضاء او لا فاذ انقضاه بعد التسمية ان لم يكن عليه
 دين صار بمنزلة مالوا سعي الدين فيفسد المكس في عوضه لان بدل المستحق مملوك ملكا فاسدا لو لم يرحم
 امة بالف وتكسها بضا فاسحق امة كان الحق مملوكا للبائع ملكا فاسدا لوجوب رد عليه ولكن لا يبطل
 فيمكن فيه شبهة عدم المكس ولو حصل البيع من درهم غير مملوكه ممكن في البيع شبهة الحث فاذا حصل من
 درهم فيه شبهة عدم المكس كان فيه شبهة الحث فلا يعتبر ولو اشترى او اساء جوارا من فاسدا
 جسمه بالبول الذي دفعه الى البائع والموجر والراهن لا يدين كان له عليه قبل بده العقود اعلم انه اذا
 اشترى من رجل عبدا بالف درهم ورطل من خرو وما بضا ثم نقض البائع البيع حكم الفساد واراد
 ان ياخذه من المشتري فلم يشتره منع العبد منه حتى يرد الرهن عليه لان البيع الفاسد ملحق بالباطل
 في الاحكام ولو كان البيع جائزا ثم فسخ العقد فلا يشترى حتى جنس العبد الى ان يستوفي الرهن من البائع
 كذا هنا لان المبيع مما يرد وان كان البيع فاسدا فبصير محبوسا به فكان احق به كما في الرهن وكذا لو
 استاجر اجارة فاسدا بان استاجر عبدا لخدمته شهر ايامه درهم ورطل من خرو وما بضا ثم اراد
 الموجر ان ينقص الاجارة حكم الفساد له وكل للمستاجر حتى جنس العبد لاسترداد الاجارة وكذا لو اقرضه
 الف واراد ان ينقص من المستقرض رهنا فاسدا بان رهن يصح وان لم ينقص الرهن حكم الفساد
 فلم يمتن ان يجلس الرهن حتى يستوفي الدين لان الرهن انما استحق اليد على الرهن بما يملكه الدين الذي
 اقرضه فكان له حق جسمه كما في الرهن الصحيح اذا فسخه ولو اشترى من مديونة يدين له عليه سابق عبدا
 فاسدا وقبض العبد باذن البائع فانه البائع استرد العبد حكم الفساد ليس للمشتري ان يجلس العبد
 لاستيفاء اية عليه من الدين خلافا لصحيح وكذا لو كانت الاجارة بدين سابق عليها وقبض المسافر العبد

ثم فتح المحرر الاجارة الفساد له ان يسترد العبد قبل ان ياتي الآخر ليس للمساخر من الجنس بالآخر خلاف الاجارة
الصحيحة وكذا لو كان الرهن الفاسد بين سادس واربعة الرهن وسبق له ان يسترد له ذلك خلاف الصحيح
والفرق ان البيع اذا اضمحل لا يتعلق بعين فكل الدراعهم وانما يتعلق بمثلها في الذمة جازا فاسدا
الا ان في الجارية بنت المحرر لم يجر العقد فاذا وجب للمعدون على المشتري مثل الدين صار فاسدا لا يستوفى
قدرا ووضعا فيصير البايع مستوفيا منه بطريق الفاسد فاعتبر بالواستوفاه حقيقة ومشتري حتى المبيع
ان ان يستوفي الثمن كذا نحن وفي الفاسد لم يملك الثمن بل يجب فتم المبيع عند القبض والقيمة قبل القبض غير
مترتبة لاحتمالها استوفى لكل ساعة بالفتح ولان القيمة قد يكون من جنس الدين وقد لا يكون ودين المشتري على
البائع متفرقا والمفاد انما يكون عند استوفاء الواصين وصفا ولهذا لا يقع المفاد من الحال والوجوب واليدين
والدين واذا لم يقع المفاد لم يصح البايع مستوفيا الثمن اطلاقا فلا يكون للمشتري حتى قبض المبيع بعد فتح البيع
ولو كان الرهن باطلا فان استقرض الفاروقين به اثم ولد او قد تراه ان يسترد قبل قضاء الدين لان رهنه باطل
فلم ينفذ الرهن عليها اطلاقا استرداده قبل اداء المال وقدم المشتري او الميراث او المستأجر على الفاسد
في الفاسد من هذه العقوبة كما في جازها اعتبار الفاسد بالصحيح وهذا لان كان من البايع والراعي
والموجر في حياته حتى الفاسد انما يثبت من جهتهم فيكون احدى به منهم ثم ان كانت دراهم الثمن فاية اخذها
بهيئتها لتعويضها في البيع الفاسد في الصحيح خلاف ما يروى ان لا تقع في الصحيح كذا في الفاسد
حكم النقص والاسترداد وكذا في مستهلكه اخذ منها **فصل فيما ذكره** ولو كان الجنس
لقوله لم لا تاجروا ووجهه ان يرد بالسلكون ان يستام التسليمه بازير من ثمنه ولا يرد بشرائها
تربيعا غير كفي في الثمن الزايد والسوم على سوم غيره لقوله لم لا يستام الرجل على سوم اخيه ولا يخطب على خطبة
اخيه وهو ان يرد في الثمن بعد ثبوت الارادة الشراء وهذا اذا رضى العاقوان على مبلغ ثمن فاما اذا ساءوا
بشيء ولم يرد احداهما الا صاحبه فلا باس للغير ان يساوه ويشتريه لان هذا بيع من يزيروا بالباس للغير
الا انه وهو محمول الثمن الخطبة ايضا ولا يستام من يصفه التفرق وهو ابلغ وعلى الحلب اي المحلوب للثمن عنه وهذا
اذا ملك واحد من اهل المصير الى جماعة عجا وباطل الطعام الى هذا المصير وهم محاجون اليه لما فيه من تضيق الامن
على الحاضرين فان كان لا يضر لالباس به الا اذا بسط السعد على الواردين واسترى منهم يارضى الثمنين
فحينئذ ما فيه من نعمته الاستعارة على الواردين والاضرار بهم وبيع الحاضر للبادي لقوله لم لا تسع
الحاضر للبادي وهذا لو كان اهل البلدة في قحط وهو يبيع من اهل البلدة عنه في الثمن العالي فيكون لانه
اضرارهم فان لم يكن كذلك فلا باس بل بعدم الاضرار وقيل صورة ان الحاضر بالبادي بالطعام الحاضر
فستوفى الحاضر عن البادي وبيع الطعام ونعالي السعرة على الناس فانه منتهى عنه لانه لو تركه
لباع بنفسه ورضى بالسعر والبيع عن اذن الجماعة لقوله تع وقور البيع ولان فيه اضرارا بالباس

بالبيع الواجب على بعض الوجوه بان قد اعند البيع او وقف خلاف ما لو كان ما سبق والمحتر الا ان
بعد التذال وانما كونه البيع في جميع هذه الصور ولا يفسد لان الثمن باعتبار معنى في البيع لا في صلبه
ولان في شرائط صحة والبنى الواجب على كونه لا يفسد الفاسد بل يقتض الكرامة وقول صاحب العداية
لان الفاسد في معنى خارج مطلق الا ان ما ذكرنا ولا باس بيع من يزيروا ما بينا لانه لو كان
قد حاد وحدا ببيع يزيروا لان حاجة الفقهاء ما سته الى هذا البيع فيجوز دفعه الى جهتهم وكذا يفرق بين
صغير وفي رحم محرم منه خلاف الكثيرين والزوجين والاصل ان من ملك مملوكين واحدا صغيرا
او كانا صغيرين واحدا في رحم محرم من اهل ذرية لم يفرق بينهما لقوله من فرق بين ولد وولدها
فرق البيع بينهما وبين اجبتة يوم القيامة وذهب النعم لم يعلم اخوين صغيرين ثم لفته بعد ذلك في
ما فعله الفقهاء من فقال بعت احدهما فقال ادرك وفي رواية اردو اردو وكان الصغير يستأمن
بالصغير والكبير والكبير يستحق على الصغير ويقوم كواجب باعتبار الشفعة الناشئة من قرب القرابة
ففي التفرق بينهما ايجاس الصغير وترك التزعم عليه وقد قال عم من لم يرهم صغيرا ولم يوقر كبيره فليس
منا فان قيل ليس ان لدية اذا دخل دارنا بفلاس اخوين صغيرين با مان فاراد ان يبيع احدهما فلا
باس بشرائه منه وان كان فيه تفرق قلب لانه لو لم سر منه لعدته الى دار الحرب ويمكن منه وشراؤه
افطر من مراعاة التفرق والمنع معلول بالقدارة المحقة للمكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب كرامة الاب
ولا قريب عن محرم كمن العتم وكذا الكثير ان كل واحد منهما يقوم كواجب وبما لا يستأمن احدهما
بالآخر بل نادى احدهما من الآخر باحسان السيد لا احدهما وقد فرق بين مائة وسيرين وكذا
امتين احتين ولا الزوجان وان كانا صغيرين لعدم هذه القرابة والنقص وهو خلاف القياس لوجه
المطلق للبيع في القرابة المحقة للمكاح فيقتصر عليها ولا يذن اجما عها في ملكه حتى لو كان احدا الصغيرين
له والاخر لانه الصغير وهو في محرم ان يفرق بينهما في البيع لان الملك متفرق فلا يلحق به التفرق وهو
متفرق ولو كان التفرق محققا فيكون كمن يفرق احدهما بالحياته وسعه بالدين ووجهه بالعبث بان اشتراها لفته
فوجد باحدهما عياله ان يردا ويسكن الثاني لان المنع عن التفرق لرفع الضرر عن الصغير واليكون دفع
الضرر عن الصغير يرفع الضرر عن الثاني فاذا اقلوا باحدهما حتى فالمنع عن الثاني اقل اضرارا لحياته حتى
وبيع الا بعد لو قدي بان اي لو كان مع الصغير قدي بان احدهما اقرب كما لو كان مع الامه او الحرة او الخالة
او اخ او مع الاخت لا باس ثم اخت لا باس مع الا بعد لان شفعة الا بعد عنهما بل الاقرب كما لمعوم
وان استوفيا في القرب والحديث جهة القرابة كالاخوين والخاليتين والعنتين يكتفى بالواحد ويبيع
الاخر لان حق الآخر الصغير من عبيد لانه يستأمن به ويقوم كواجب وان اختلف جهة القرابة لا تفرق
كاخت لاب واخت لاب لهم واحد لام واب وام وابوين بان ادعاه رجلان معا دعيته وخالة

لم يبيع مراحمته وهذا اعتد الجرح وعند بيعه مراحمته على الثمن الاخر وصورة اذا اشترى ثوبا ببعثه وقبض
ثم باعه بمائة وعشرين وتما بغيره اشترى ببعثه مراحمته بخرم ويطرح عنه ما ربح وهو قوله تعالى فام على محنته
ولا تقول اشترى ببعثه كذا يكون كذا فيا ولو اشترى ببعثه وباع بعشرين ثم اشترى ببعثه لاسعه مراحمته اصلها عندنا
بيع مراحمته ببعثه في الفضل لان شرائه جديدا وحكامه منقطعة عن احكام العقد الاول فبني عليه المراهقة فلما
يعتبر ما سبق لان المراهقة تقع ما اشترى على ما اشترى وزيادة لهذا الوفاء بالمشتري من ثالث ثم اشترى الاول منه
بيع مراحمته بالثمن الاخر وليس ان ما ربح المشتري اول مرة لم يثبت له العقد الثاني لانه كان على عرض البطلان
بان يجد المشتري عيبا في ثوبه ويسير منه كل الثمن فيعطى حقه في البيع والثمن ثانيا ووقع الاصل من البطلان
فاستقدا بالشبهة الثانية الثوب وتاكيد البيع الاول وللتاكيد شبه بالايام حتى عدم شبهة البطلان قبل العقد
نصف الصداق اذا رجعوا لان شهادتهم الكذب نصف المهر الذي كان على شرط للمستوط بالرهة ويمكن ابرار البيع
وبيع المراهقة ببيع بالشبهة كما تمتع بالحقة الا انه لو كان له على رجل عشرين دراهم ففصله على ثوب لم يبيع مراحمته
ببعثه لان الصالح من على الخط والمساخمة ولو وجد حصة الخط لم يبيع مراحمته ببعثه فكذلك اذا وجدت شبهة فصار
في الفضل الاول كانه اشترى في العقد الثاني ثوبا وخرجه درهم ببعثه فالخمس باء الخمسة وبنى الثوب خمسة
مراحمته على خمسة وفي الفضل كانه اشترى وعشرين ببعثه ففصلت العشرة بالعشرة ولم يبق بغيره الثوب
شيء فلا يبيع مراحمته ولا يباع على هذا ينبغي ان يفسد الشراء الثاني في الفضل كانه اشترى الاول لم يبيع
مراحمته بالثمن كانه حقيقه وانما ثبت له شبهة المماثلة من حيث ان للتاكيد شبهة بالايام والشبهة يكون ببيع المراهقة
ولا يكون لافساد العقد لان المنع في بيع المراهقة حتى العقد لا حتى الشراء حتى يجوز عند البيان واذا رضى به بغير البيع
يجوز خلاف ما لو كمل شهادته لكان البيع بالبيع من الثالث ووقع الاصل من البطلان فعلم يستقدا المشتري
الاول بالشبهة كانه اشترى وهذا خلافه عند ما دون عليه دين كخط برقعة اشترى ثوبا ببعثه وباعه من سبعة
مخمس ببعثه سبعة مراحمته كعكسه لو اشترى سبعة ببعثه وباعه من العبد خمسة ببعثه ببعثه ببعثه
والملك كالمأذون ولو بين انه اشترى من عبده المأذون المأذون او من ملكه ان يبيعه مراحمته على خمسة عشر
واصلها المراهقة لما كانت بغير الثمن الاول وزيادة بنيت على الامانة ومعنى الخانة حقيقه وشبهه وقد عرفت
الشبهة هنا لان العقد الذي هو من المولى والعبد صحيح شبهة العدم لانه عنده والعبد وما في يده لست
وانما صح العقد لكان الدين مع قيام المانع والمصلحة للعبد لا للمولى حتى المولى لان ملكا للمالك
والعبد المأذون كذا المولى من وجه جعل العقد الذي هو بين السيد العبد كالمعروف في حق المراهقة وبيع الثوب
للعقد الاول وصار كانه العبد اشترى المولى بالوكالة في الفضل الاول وكان العبد سعة للمولى بالوكالة في
الفضل الثاني فيعتبر الثمن الاول مضارب بالنصف باع ما اشترى ببعثه من رب المال بمائة وعشرين باع
ونصف صورة رجل مع الرجل عشرين دراهم مضاربة على ان يكون البيع نصفين فاشترى المضارب بالعرض

بالبيع ثوبا بمائة باع رب المال لمخمس درهما فان هذا البيع يجوز عندنا وعند زفر له لا يجوز بيع رب المال منه
المضارب ولا يبيع المضارب من رب المال اذا لم يكن في المال ربح لان البيع ملكك مال نفسه بالاعنه وهو اشترى
حاله بالمولى وان كل واحد منهما بهذا العقد يستفيد ملكا ليدوان لم يستفد ملكا الرقبة وجواز العقد سبع القاد
واذا جازنا البيع عندنا فانما اذا اشترى رب المال ان يبيع مراحمته باع مراحمته على اثنى عشر ونصف لانا وان قضينا
جوازها فغيره بغيره عدم الجواز لان المضارب وكبير عن رب المال في البيع الاول منه وجه فانه يعمل من وجه في ماله
ولهذا يرجع بالاعنه على رب المال فصار بيع المضارب مع رب المال باطلا في حق نصف لان الملك والحق رب
المال فاما عندنا ونصف فحق المضارب ولا شبهة في اصل الثمن فلو اشترى مراحمته على اثنى عشر على اثنى عشر درهما
ونصف رايح بلاسان بالسبع ووطى الثوب لسان بالتعب ووطى البكر ان لو اشترى امة فاعورت عنده
لو وطئها وجب ثبوت باعها مراحمته بلا بيان لان جميع ما يباع له الثمن قائم لثالثات ونصف فلا يباع له شيء من الثمن
اذا فات بلا صنف احد ومعه اداة الامانة بالصدق وهو صادق اذ انى ملكه حتى صنف ما يباع له الثمن فلهذا الوقت
في بيع البائع قبل قبض المشتري لا يسقط باعتبار شيء من الثمن لان المشتري بالثمن وان شاء اخذه بكل الثمن
وان سائر تركه وكذا المستوفى في موطى النبي كايما يبيع شيء من الثمن لانه ليس بالمال والمسلمة فما اذا لم يبيعها بالوطى
وعلى اليه يوسف وهو قول زفر والسافعي في الفصل الاول لا يبيع بلا بيان لاحتمال جرم من الغبن عنده
فصار كالمواجبس بفعله ولو علم المشتري ما رغب فيه فان فاعنه بنفسه او فاعها اجنب فاقدرتها لم
يبيعها مراحمته حتى يتبين كانه حبس بعض المبيع فلا يملك مع الباقي بالكلية الا اوصاف لفاصلة مفصولة بالتأني
صار لها حصة من الثمن حتى لو اتلف الباقي شيئا من اوصاف المبيع سقطت حصة من الثمن وهذا لان ما فات
لنا لتسلم المبيع فاقدره ان جنى ثمره وكذا ان جنى بنفسه لانه لو لا الملك لكان مضربا عليه فصار سقوط
الضمان عنه بالبدل عنه لم وان وطئها وجب بغيره لم يبيعها مراحمته حتى ستن لان العون حر من العين فباعا بغيره شيء
من الثمن فصار اذا التها القطع العضو وقبضها بالاربع بلاسان ومن اشترى ثوبا فباعا صا به فرض ما راو
حرق نار والغرض بالغاء وقيل بان يباع سعة مراحمته بلا بيان وان كسر الثوب سسرة ووطئ لزمه
البيان لما بينا ومن اشترى شابا بالثمن شبهة فباعه ببيع مائة بلا بيان فعلم المشتري بذلك فلم يجاز ان سارده
وان شاء اخذه بكل الثمن لان الاجل بثمن بالمبيع فانه يزداد في الثمن لاجل الاجل فيلحق بحقيقته احب ما فصار
كانه اشترى ستمين ثم باع اوصافها مراحمته بثمانية ففكر المراهقة دلالة على السلامة عن منعه هذه الجانية فاذا
ظهر خلاف خبرهما في العيب فان اتلف المشتري المبيع ثم علم لزمه بالف ومائة ولا يرجع بشئ لانه لا حصة للاجل
من الثمن حقيقه وكذا التولية الى ان ولاه رجلا ولم يبين ان الثمن ثمانية ثم علم المشتري رده ان شاء لان البيع
في التولية من الجانية في المراهقة لبنا ثمانية على الثمن الاول وان اتلفه ثم علم لزمه بالف حال ولا يرجع على البائع
بشيء كما مر وعن الجدي يوسف له انه يروى قيمة العنق وسرقة كل الثمن كما قال فجا اذا استوفى في عشرين

زبنا

مكان عن جند وعلم بعد الانفاق فعنده برقة مثل الزيف ويصح الجباد فلان النقيض ابو جند كان للفتوة
ان يقوم المبيع بمن حال ويمن مؤخر فيرجع المشتري على البائع لفضل ما بينهما عملا بعادة الناس وهذا اذا كان الاجل
مستوفيا والعقد وان لم يكن الاجل مشروطا في العقد وكثير من رسوم متعارف كما هو الرسم بين الجنان لا يابطا لولا
بالحن حمل المشتري يوفى الحن مخيا في كل اسبوع ثم ان المشتري باع مائة فبقيت له مائة من مائة لان الثابت بالعرف
للمشتري بقبض العاقدين ولو كان الاجل مستوفيا لم يبيع مائة بل يبيع مائة مائة لان متعارفا لانه في بعض الاشياء
يستحق بالعرف وجعل المشتري فدا كذا كذا الجهد على انه يبيع مائة مائة لان الجن حال وبان ساهى البائع
واستوفى الحن منه مائة الاخرى من ان يكون حاله قال جند الحن في الاجل المستوفى انه يبيع مائة
ليا وصار مغنونا غنيا فاحسن ان له ان يريه على البائع كتم الغبن وقال القاضي ابو علي النخعي من روايات عن
اصحابنا ويعني برواية الروافد بالناس وكان صدر الاسلام ابو البشير يفتي بان البائع ان قال للمشتري قيمة
ساعى كذا او قال ساعى ساعى كذا فاشترى ساعى ذلك نظير خلافه لم يرد حكم التعديل وان لم يرد ذلك فليس له
الرد وبعضهم لا يفتون بالرد بكل حال والصحيح ان يفتي بالرد لو اوجبه التعديل وبدونه لا يفتي بالرد ومن وثق
شأنا قام عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد البيع لان الذي قام عليه اسم لما اشتراه به ولما حكمه من المون
التي يلحق بالحن وهذا لا يعرف الا ببيان البائع فاذا لم يفسد البيع فان اعلم البائع في المجلس
صح البيع ولم يشتره الحيار ان شاء اخذه وان شاء تركه لان جهالة الحن فساد في صلب العقد لانه في عقد
غير مستوفى لان ساعا المجلس كمن عني واحدة وفعل المشتري ففساد الباطل خسر الى آخر المجلس عفو عما خسر
القبول فان القول في آخر المجلس يوجب بالاجابة ان يخلط ساعا فكذا العلم لما صغر في آخر المجلس كالمعلم
لما صغر في اوله فصح على تقدير الابتداء اما بعد الافتراق فاصلاح لا ابتداء ليعتبر الفساد بالافتراق
وهذا لا يحكم الاصلاح ونظير بيع الشيء كونه ان البيع فاسد فان اعلم البائع في المجلس صح والا لا وانما
يجوز لغيره الرضا لان الرضا لم يتكامل قبل المعرفة بمقدار الجن كما لا يتكامل لعدم الرؤية للمجلس بصفات المبيع
فورد الشرح بآيات الحيار ثم ورد هنا فان قيل ينبغي ان لا يكون للمشتري الخيار بين الفسخ والابقاء
لما ان الموجه في آخر المجلس كالموجه في اوله قلنا نعم ان الموجه في آخر المجلس كالموجه في اوله
والرضا غير موجه في آخر المجلس حتى يجعل كالموجه في اوله فلهذا كان له الخيار ببيان سنان بعشرين
سما او ببيع الميراث ثوب بعشرين ويراى لو فسد الميراث لو سلم عشرين دراهم في ثوبين من جنس واحد
وبين جنسهما وثوبها وصفتها وذرعاها على السواء وقبضها عند كمال الاجل واراد ان سني احداهما راحة
عاشته بكم ما لم يبيع قال لا لا يمكن لان حصة كل واحد من رأس المال مملوكة لانه ينقسم عليها باعتبار
الصفة وحاشا ان يفسد كماله لو سمي حصة كل واحد منها ولا يصح ان رأس المال ينقسم عليها باعتبار
الصفة بعد القبض باعتبار قيمتها لا باعتبار صفتها اذ الصفة في الحاضر لغو وانما يعتبر حكايا موصوفين

موصوفين في الدية والقيمة تختلف باختلاف المقومين فكيف يبيع مائة مائة لولا اشتراطا ولو اشترى ثوبين بعشرة
كل واحد منهما ثوب بعشرة واحد ثم باع احداهما مائة على حصة لا يمكن وقال محمد بن بكر لان ضمن الدية الى الجيد ليرجع
الردى من عادة الجنان فبذلك فيه التهمة فيكون ولهم ان عن كل واحد معلوم منها معلوم سواء كان جنيدا او
رديا فلا تتم ولو اشترى ثوبا بعشرة ساعى عشرة فاشترى آخر ثوبا بعشرة ساعى عشرة وامن ساعه
في ثوبه فقال المأمور لرجل قام الثوبان على بعشرين واسكن ربح عشرة فاشترى احدى وقبضها ووجد ثوب
الآخر عيبا فاراد ردّه فقال المشتري اشترى منها صفقة واحدة بعشرين وامن ساعه والربح اثنا عشرة فارده
فلحق الحن وقال البائع بصفتين مرة النصف فالقول للمشتري لان الجن الاول كان مستوفيا في صفقة
فالحن انما ينقسم بقدر الثمن وان كان يحن الى في صفقة فعل الثمن فطاهر قال البائع ساهى للمشتري
لانه قال فاعلم على بعشرين وذا انما يستحق صفقة واحدة فكان القول للمشتري مع يمينه بالرد ما تعلم انه
الامر لما قال البائع وان اقام البيعة فالمبيعة للمشتري ايضا لانه ثبتت الزيادة في ثوب الرد في
الثوب وباضمن البائع عشرين بثلث الثمن ويصح المأمور على الامر نصف الحن خمسة عشر وعلم في مال
لان لزوم الزيادة لقوله فاعلم على كذا وفي عكسه القول للبائع ان لول في المشتري صفقة واحدة
البائع صفقة فالقول للبائع لانه يكثر زيادة الصفقة والسنة لانه ثبتت زيادة الصفقة والبيانات الاثبات
وانه اعلم **صل في حكم البيع** صح بيع العمار قبل قبضه لبيع الموقوف وقال مالك لم يصح
بيع المبيع قبل القبض في غير الطعام لانه لم يملكه يد بيد في غيب وقال محمد بن زفر والسافعي لا يصح بيع
العمار قبل القبض ايضا لانه لم يملكه يد بيد في غيب وقال محمد بن زفر والسافعي لا يصح بيع
ولانه مبيع لم يقبض فلم يقبض ببيع ببيع كالموقوف وهذا لان البيع لم يشرع الا بالقدر على التسليم وذا يكون
بالرد ولا يرد للمشتري على المبيع قبل القبض فلا يقدر على تسليمه عند العقد فلا يصح ببيع ولهذا يجوز للمشتري
ان يوجر الدار المشتراة قبل القبض ولهم ان لا يتوهم انفساخ العقد فيه بالهلاك وهو مقدور
التسليم فصح ببيع كالموقوف وهذا لان هلاك العمار نادرا لا يمكن تعقيب ليعبر حاله كما ثبت
له صفة الملك كذا صار محر او بعد من استحقاق الموقوف بعد القبض المطلق للموقوف وهو حاصل
لكل الاحتراز عن الغرر واجب فاذا لم يتوهم غرر الانفساخ فان المانع فصح العقد خلاف الموقوف لتوقف
انفساخ العقد فيه هلاكه فثبت ان باع مالا يملكه فتمسك فيه غرر وفدنى النية ثم عن بيع فيه غرر والمحدث
مخصوص فسق المهر وبدل الخلع والصلح عن وم العود والميراث قبل القبض لغير اتفاقا لانه لا يتوهم انفساخ
العقد حنا ان لم يتنالى المتنازع اذ لا يابى فيه القبض الحقيقي لانه يكون بالشتر فكون المسلم مبيعه على
الاختلاف في غيب العمار واحالة العمار قبل القبض على الخلاف والاصح ان الاجابة لا يصح اتفاقا عليه
الفتوى لان الاجابة على المانع والمنازع كالموقوف في احوال الهلاك ومن اشترى مكيلا كميلا او ثوبا ثوبا

او بعد اعدا الم للمشتري منه ببيعته وبكيفية او بوزنه او بوزنه ولو اشترى منه مائة مثقال من فضة فباعه
قبل البيع صح واصح ان الاحوال بله انواع متدرجات كالمكيلات والموزونات وعدهيات متعاقبة ومرد
ومرد متعاقبة ان اشترى شيئا منها را اليه حرفة صح التصرف فيه بعد القبض كانه معلوم بالثمن وان اشترى
شيئا منها بشرط كيل او وزن او عدا او فروع فان لم يقض بطل التصرف لم يخذ التصرف في الكيل والموزون قبل الكيل
والوزن لانه لم يبع الطعام حتى جرى فيه صاعان صاع الباي وصاع المشتري والهن عن البيع يقتضي
الفساد اذا كان لم يبع في البيع وقد وجد له البيع ساول ما حرمه الكيل والوزن وهو مجهول فباين يرد وينقص
فما لم ياكل لنفسه او وزن لا يمتاز المبيع عن غيره فكان البيع محمولا فيفسد البيع ولان اصل القبض شرط جواز
التصرف في البيع فكان تمام القبض شرط ايضا والكيل والوزن فيما يبيع كيبلا او وزنا من تمام القبض لان القدر
معتقود عليه فيما يبيع كيبلا او وزنا حتى يلزمه رد الزيادة ان زلوه وينقص من الثمن حصة ما انتقص والقبض غير
معين لتوهم الزيادة والنقصان بخلاف ادا باع مجازفة لان الزيادة له البيع وقع على المشار اليه لا على
مقدار بعينه ونقص الزيادة والمجازفة بان يكون لرجل طعام فاكه ثم باعه مجازفة فاكه المشتري فله على الكيل
الاول فالزيادة للمشتري وخلاف ما لقاياع النوب مذارعة لان الزرع صفة حتى لو زلها كانت الزيادة له
ولم يمس ولو انتقص لم يرجع بشئ فلم يكن فيه جهالة ولا احتياط المبيع بغية تكون الزيادة مبيعا بعبارة الزيادة
هنا للبايع لفا القدر ليس بوصف والتصرف في مال الغير حرام في بيعه الحرز عنه ولا يمكن الحرز عنه الا بالكيل
والوزن معنى ولا محتمل بكيل الباي قبل البيع وان كان كخض المشتري لان الشرط صاع الباي والمشتري
ولم يوجد وكان الكيل التبعين المبيع ولا يبيع فضا فلا يعتبر التبعين قبله ولا يكيل بعد البيع بغية المشتري
لان الكيل من باب التسليم اذ به يمتاز المبيع عن غيره ولا تسليم الا خض المشتري لفا التسليم بلا مسلم حاضرة فالتسليم
الى الغاي لا يتحقق ولو كان الباي بعد البيع كخض المشتري من قبل لا يكتفي به لظاهرا ورويا والصحيح
انه يكتفي به وعليه الجمهور لفا الغرض من اعلام المبيع واقراره فاحاصل الكيل من الحديث تحصيله على المسلم
اليه ادا اشترى مثل المسلم في بشرط الكيل وكل رب السلم باقتضائه فانه لا يخرجه الا انصاعا عن الاجماع الصنفين
بشرط الكيل احدهما سائر المسلم اليه وثانيها قبض رب السلم لنفسه وهو كالبائع الجديد فيفتح الصفقتان وعلى
العين بان يبيع مكيلا مكيلا بعد ما اشتراه مكيلا فانه كالحاكمين والمعدود عند يوسف ومحمد كالمعدود
كالمعدود لفا لا يري الربوا بين المعدودين كما لا يري بين الموزونين وعندها يبيع كالموزون لانه ساوله فيما
تعلق به الفساد وهو جهالة المبيع لاحواله الزيادة فان من اشترى جوزا عا انه فوجد الفاوز ياد لزمه رد
الزيادة وان انتقص ببحر كخضه من الثمن بخلاف الربوا فانه مبني على قيام المماثلة بدليل وجهها ولم يوجد فلكان
اوضح ولو اشترى كثر بة واكثاله ثم ولله آخرة وكان المشتري فاد ما لم يحرس الكيلين بده على بايعه لظهور
الخطا قطعا وان كان لخرى لارده وهو للمشتري بطل الثمن لان هذا تناو لا يمكن اعتباره والتصرف في الثمن

في الثمن قبل قبضه جائز لان المطلق للتصرف في المثل وقرو وجرو والهن وفي البيع الاحتمال عود الانقضاء بالهلاك
وليس فيه عود الانقضاء والملك لانه دين ثابت في الذمة ولا يتعين بالتعيين ويجوز ان يرد في الثمن الباي
ويجوز ان يخط عن الثمن ويذله في المبيع ويتحقق الاستحقاق بملكه وكل اصل ان الزيادة والخطا يلحقان باصل
العقد عندنا فبغير كمال العقد وهو على هذا القدر وعندها في الشافعي لا يقتضي ان ياعتبار الا بالحق بل على
اعتبار ابتداء الذمة لان الزيادة لو التخص باصل العقد لصارت مضافا الى الثمن اسم الما لم ياكل بالغير والمبيع
ممكن للمشتري ولو صح في الزيادة لجعلنا ملكا مالا ملكه وهذا يجوز وكذا الخط لان الثمن كماله حيا مستحقا بالعقد فلا يفرج
بعضه منه ان يكون ثمن الا لشيء العقد في ذلك القدر والفسخ لا يكون في احد العوضين دون الآخر عا ان الثمن
معتقود به وفسخ العقد في المقتضى عليه دون المقتضى الا لشيء ان خطا الكيل يرد مبتدأ فكذا خط البيع فليس
انما بالزيادة او الخطا غير العقد من وصف مشروع الى وصف لا يوصل مشروع فيخرج ويجوز كالمعدود في اصل
العقد كما لو كان البيع خيارا لما فاسقطا الخيار او بغير خيار فشرط الخيار لهما او لاصحهما وهذا لان البيع مشروع
راجح وخاسر وعدلا والزيادة في المبيع او الثمن او الخطا لغية الا احد هذه الاوصاف ولا يرفع اصله كاشع
باتا وخفا والتجسس بغير وصف ولا يثبت هذا لان الزيادة في الثمن تجعل الما سريلا او العدل ليا والخط جعل
الراجح عدلا والعدل خاسرا وهما ملكان التصرف في اصل العقد بالنقص بالاقام فالقوله ان ملكا تغيب من صفة
الا وصف لان التصرف في صفة الشيء احسن منه التصرف في اصل العقد بالنقص بالاقام فالقوله ان ملكا تغيب من صفة
لان وصف الشيء لا يقوم بنفسه ولست يقدم بالموصوف بخلاف خط الكيل لانه معبر لاصل العقد لانه نصير هبة
لا وصفه فلا يلحق به ولان لوالحق باصل العقد نفس العقد لانه متى سجا بلا ثمن فكان بعير المقتضى وصف
مشروع الى وصف مشروع الى وصف غير مشروع ومنه جواز الزيادة على اعتبار الالحاق لانه كانت الزيادة عوضا
عن ملك الغير لا عن ملكه او حكم الزيادة حكم الموزون عليه ونظر حكم الالحاق في التولية والمراخنة حتى يجوز على الكيل في
الزيادة ويباشر على الباقي في الخط وفي الشفعة حتى باخذ باق في الخط وانما لم يظهر الزيادة في حق الشفعة حتى
كان له ان ياخذ بالشفعة بدون الزيادة لان حق الشفعة متعلق بالعقد الاول فلا يلحقان التصرف فيه
فيما يرجع الى الاخران بالشفعة فلم يظهر الزيادة في حقه ولم يتعلق بهذا العقد حتى اخذ قطعت الزيادة فيه
وانما نصح الزيادة المبيع في العقد لان الزيادة بغير العقد من وصف لا وصف فيتعدي قيام العقد وقيامه بغيره
المعتقود عليه الا لشيء ان لو باع من المرتين والمستاجر او باع بعد الزرع والخطا وغيره ما يبيع ولو اعتق او
كاتب واستولد او مات او قبل او وهب او باع او طلق او شح او حرم او اسلم مشتري الما لبيع الزيادة
لثواب في العقد فلعقد لم يرد على المطلق والمنشع ولذا نص الغاصب احو بها خلاف الزرع وعن بله
حينئذ ان الزيادة لشيء كالمخط ومظهر الرواية ان المقتضى عليه لم يبق على وجه البيع الا اعتبار من غير طائفة الجا
الزيادة عوضا لانه لا بد لاثبات الزيادة عوضا من اعتبار الحال ثم الاستناد الى وقت العقد وقوتها اثباتا

في الحال فلا يظهر فيها حكم الاستعداد كالمبيع الموقوف فانه لا بد من قيام المبيع عند الاجارة لئلا يثبت المالك مستند الى وقت
العقد صحيح الخط في الكل لان عمله في اخراج الغر المحطوط عن ان يكون غنا والشرط فيه قيام المثلن لقيام المعقود
عليه والمثلن بان تمت الخط على سبيل الاتحاق باصل العقد ولو اشترى عبد بالف فباعه من آخر بزيادة دينار
فنادى الآخر بخمس دينار وقد عيب بقبضه رجع بالمثلن والزيادة لان الزيادة انما التحقت باصل العقد صار الكل
مما كان العقد وقد عيب الكل وروى ببيعة على بايعه لان المبيع عاد اليه بما هو مخرج من كل وجه لغيره بالقبض
فمنع في حق الكل فصار كان العقد لم يجر بين المشتري الاول وبين المشتري الثاني ولو حقه العقد او ما لا يتم فيها
ثم رجع بقضا لا يرد على بايعه لان الاقامة الاقامة في حق الثالث والبايع الاول بالنهال ولو زاد المشتري الثاني
عوضا مساويا خمسين دينارا نصف المثلن الاول وهكذا الحضي قبل قبض المشتري الاول سمح البيع في ذلك
العبد لان الزيادة يلتحق باصل العقد فكان البيع في ثلث العبد بيع مما يضمنه فبذلك احد العوضين
لملك المقتد عليه قبل التسليم ولو لم يملك العبد لغيره بايعه الاول لمع كل
اليه بالبيع اما الثلث فلا ينسأح المقتد فيه بملك احد العوضين وهو مخرج من الاصل واما في الثلثين
فلا ينسأح من الاصل لكونه بقضا ولو تم في الثاني الثلث ثم رد ثلثيه بقضا لا يرد شيئا من العبد على
بايعه الاول بالعيب لعموم الثلث اليه بالاقالة وهو بيع جديد في حق البايع الاول فتعذر التوفيق في الباقي لما فيه
من تفريق الصفقة على البايع الزيادة انما سمح الولد الحادث حال بملك الام لانه صار اصلا بملكها بخلاف
ما لو كانت قائمة لان الولد تبع والبيع لا يعارض الاصل في استبعاد الزيادة ويعتبر قيمة الام يوم العقد وقيمة
الولد موقبض وقيمة الزيادة فزاد لانه يعتبر قيمة كل وقت سبب الضمان وسبب ضمان الام العقد
والزيادة القصبة الزيادة والولد القبض وجعل المشتري امة بالف فولدت ولو افاد البايع عبدا وقيمة
كل واحد الف وازد له الولد الف وقبض الكل قسم الثلث على الام والعبد الزيادة نصفين كما ان بيع
لا اصل في اصحاب الام وهو نصف المثلن قسم عليها وعلى ولدها اثلاثا فله بما يملك الولد اعتبار القيمة يوم القبض
ولله بما يملك الام فبالا وهو عيبا رده منسقط من المثلن ولو لم يولد ولكن ضرب عند عيها ودفع بها فهو كالولد في
انه يعتبر قيمة يوم القبض ولو ولدت فماتت فزاد صحت الزيادة لقيام الولد مقام الاصل حال فوات الاصل
في استبعاد الزيادة فيقسم المثلن او لا على الام والولد اثلاثا فاما اصحابها سقط بموتها وما اصحابه قسم عليه
وعلى الزيادة فلو ملك العبد بملك حصته من المثلن ولو ملك الولد بان فساد الزيادة لعدم المزيد عليه
وبان ان الام ماتت بملك المثلن فزاد العبد بخانا ولو اشترى امة من اثنين فولدت احدهما ولدت
فزاد البايع عبدا وقيمة كل واحد الف وازد له الولد الف فقبضهم قسم الثلث او لا على الاثنين نصفين
فما اصاب الام قسم على الام وولدها اثلاثا اعتبار القيمة الولد يوم القبض وقيمة الام يوم العقد
وسقط قسطها بملكها وثلث المثلن للولد ثم قسم العبد الزيادة على ما في الولد والمثلن من الثلث مستبعد الولد

الولد خمس العبد والحب ثلثه اخماسه وقسم ما في الولد من الثلث وهو ثلث الالف عليه وعلى خمسة الزيادة
اسداسا بقدر قيمتها وقيمة خمسة الزيادة اربعة اثمانه وقيمة الولد الفان فجعل كل واحد اثمانه سهمان المثلن
للاكثر فصار خمس الزيادة بها وصار الولد خمسة سهم وبما في الحب عليها وعلى ثلثه اخماس العبد اثنا بقدر
قيمتها قيمة الحب الف وقيمة ثلثه اخماس الزيادة ستمائة فجعل كل مائتين سهمان المثلن فكون للام خمسة
اسهم وثلثه اخماس الزيادة ثلثه اسهم فكان الكل ثمانية اسهم فلو ملك الولد قبل قبضه ظهر انه لا يملك
شيء وان الام بملك نصف المثلن والنصف في الحب والزيادة سبع المثلن وخير المشتري لنفسه المبيع قبل القبض
ولو بقي وقيمة الف سقط بموت الام الرجوع وهو ربع فمقسم ما فيه عليه وعلى ثلث العبد الزيادة لانه قسم
بين الولد والحب اثلاثا تبع لهما وثلثه تبع للولد ارباعا بقدر قيمتها ربع في ثلث الزيادة وثلثه ارباع في الولد
وما في الحب عليها وعلى ثلث العبد اخماسا ثلثه اخماسه في الحب وخمساه في ثلث الزيادة صح تاجيل كل دين حال
حتى لو باع شيئا بثلث حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا لان للولد حقه فله استقطا بجايله بتسديد على من
عليه المثلن ولهذا ملك استقطا المثلن مطلقا بالام او فاولي ان يملك استقطا موقتا بالتاجيل ولو اجله
الى اجل مجهول فان كانت الجهالة فاحتمل كسب السبع لا يصح وان كانت معارضة كالحصاد والرياس يصح
كما في الكفالة وقدر سوي القرض فان تاجيله لا يصح حتى لو اجله عند الاقرض مدة معلومة او بعد
الاقرض لا يثبت الاجل ولم ان يطالبه في الحال واعلم ان القرض مال مقطوع من امواله فيعظم
لفيه وما يثبت عليه دين فليس بقرض والدين يثمل ما وجب في ذمته دينه لعموم استهلاكه وما صار
في ذمته دينيا باستقراضه فهو اعم من القرض وقال ماكر التاجيل في القرض لازم لانه صار دينيا في ذمته
بالقبض فصح التاجيل فيه كسائر الديون وليس ان القرض اعارة وصلة ابتداء ولهذا يصح بلفظ
الاعارة ولا يملك القرض من لا يملك التبرع كالصبي والوصي والعبد والمكاتب ومعاوضه انتها حتى
يلزمه بقرضه فاعا اعتبار الابتداء لا يلزم التاجيل فيه كالا عارة فان المحدث وان معاوضه له ان يستحقها
من ساعته ولان الاصل لو لم يملك فيه لصار التبرع مكرما على المبرع شيئا وهو الكف عن المطالبة المقتض
الاصل وذاتنا في موضوع النزاعات وشرط ما ينافي قبض العقد لغو وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير
مبادلة الدراهم عليها اسمه وهو لم يملكها فاما اوصى ان يقرض من ماله فلان الف درهم لاسنة حيث
لزم من ثلثه ان يرضوه ولا يطالبوه قبل المدة لانه وصيه بالتبرع كالوصية بالخزنة والسكنى فيلزم نظرا
للموصى **باب** الربو هو في اللغة عبادة عن الفضل يقال هذا يربو
يربو على هذا اي يفضل قال الله تعالى وما اتيتهم من ربوا الى قوله طاريدوا عن الله وسمى المكان المرتفع
ربوا لفضله على سائر الاماكن ما كن وفي الشرع عبادة عن فضل ما لا يملكه عوض في معاوضة مال
بمال وهو محرم في مكبر او موزون بيع بغيره لعموم قوله تعالى وحرمت الربوا فذكر التجبض والمحق والحرث للكل

يستد

انه ناهية حرمة وعليه القدر والجس والاصل فيه قوله عم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر
بالبر والشمع بالشمع والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بنذر بدينار من زلدا واستراد فتدبر
وفي رواية والفضل ربوا وهذا حديث مشهور بلفظه العمى بالقبول معلول باتفاق العاشرين خلافا لآل
الطواهي لانهم لا يرون القياس حجة فقصوا حكم الربوا على الاشياء الستة لكن العلة عندنا القدر
والجس ونفعه بالقدر والكثير فيما يكال والوزن فيما يوزن وعندنا نافع الطعام في الطهوان والشمية
في الايمان والجنسية شرط في حرمه البيع في هذه الاموال عندنا لولا ان يعارض المساواة في المعيار الشرعي
مع القبض في الجس وعندنا ابا حرة البيع في هذه الاموال اصل في سائر الاموال والفساد
يعارض قوات المساواة لوجه الفضل عن العوض قطعاً او وهماً له قوله عم لا يسعوا الطعام
الاسواء بسواء فذكر الطعام وهو مشتمل من الطعام مشعراً بان الطعام علة اذ الحكم متى توقف على
اسم مشتق كان موضع الاشتقاق علة للحكم كما في قوله نوح والسارق والسارقة والزانية
والزانية فعله القطع والجلد السرق والزنا والابتداء بالثمن مشعراً بان حرمه البيع اصل والجواز يعارض
المساواة اذ لو اقتصر على قوله لا يبتغوا لم يجز بيع احوالها بالآخر حال والطعام يتنازل القليل والكثير
فثبت حرمة البيع في المعنى المحسوس والتفاحه بالتناحيتين والبيضة والبيضتين بالتمتع بالتمتعين
والجوزة بالجوزتين والتعليق بالقر يستفخص الاصل المعلن وفما بطلان جواز بيع الاموال
هذه الاموال بسطها والتمناض مشعراً بان معجمها وصف في المحل سني عن زيادة العن والحط
حتى يكمل زيادة الشرط لا سني بغير طريق اصابتها بشرط زائد لعظم حط في عين المتكلمين
كالعقد الواحد على البضائع لما خص بشهوه وولي دون سائر المعاملات دل على ان المستحق ما يخط
وهو البضائع معمل على ما سب الظاهر والعز والخط وهو الطعام لبعث النفوس به والشمية ببعث الاموال
التي هي مناط مصالحها بالمال اموال انما يبيع اموالها ما استلها انما لان ما لا يبدل الثمن بما يملكه لا يكون
ما لا يملك من دواب وكوه كالهوام سبب ببعث انفسه بوصف انما ما كوله او سبب اليه فلا ان الجينية
والقدرة في زيادة العنة والخط لثبوتها في حطرها مهان ولا ان الحكم لا يثبت الا عند وجه جنسية فجعلنا
شرطاً على الحكم بدور مع الشرط كما يدور مع العلة كما لو حرم مع الاحصان والفرو بيننا بالتأثير وعند
الامر ان علة عندنا ان حكم الربوا ذكر كل الامان وانفس كل مطعوم لما تعذر بيان كل مطعوم فالبر
انفس مطعوم فيهم والشعير انفس علف التواب والتمر انفس الفواكه والمخ انفس القنابل
ليشعر بان العلة في الطعام ولو كان القدر علة لما ذكر هذه الاشياء تكراراً محضاً اذ صفة القدر
لا تختلف في هذه الاربعة ولما قال ما كان العلة الاقنات الا وخاله كانه ضيق بالذكور كل مقنات
ومذخر وساقولم لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين ولا ربوا في عين الصالح

الصاع فثبت ان المراد به ما جرى به وهو لعمري يتناول كل مكمل مطعوماً او غير مكمل للصاع والنوع ولا يقال ان الجواز
لا عموم له لكونه ضرورياً لان عمومها للحقيقة اذ هو ما باعتبار الالف واللام او غيرهما كونهما حقيقة وكان الحديث
المشهور اوجه المماثلة شرطاً لجواز البيع وهو المقصود بسوق الحديث كان معناه بيعوا هذه الاشياء مثلاً
عكس لاف الباء لا الصاق فدل على اضمار فعل وقد ابيحوا القول بعمد عاني رواية فاذا اختلف هذه الاصناف في بيعها
كيف ينبغي فذلك عند الاختلاف ولعل انما الضم عند الاتفاق وقوله عم لا يسعوا الطعام بالطعام الاسواء لسواء لولا ان
عن النبي امر بفضده وقوله مثلاً بغير حال ما سبق والاحوال شرطاً كان دخلت الدار راكبة ولا من الجباب والبيع
مباح ففروا لمرالحال الى شرط ان يسعوا بوصف المماثلة وقد تعلق المباح بشرط طيب عابته كالا شهاد في المباح
وروي من غير شرط وهو اضمار في معنى الامر بل الكونه حقيقة المعنى البيع لغيره فليكن المال بالمال بطريق التبادل وفقاً
بالما لم يرد في محله الجس لم يرد في كل جزء من هذا عوض بما ناله اذ لو مضى احد العوضين في خلافه فذكر الفضل عن العوض
فلا يتحقق مع التبادل فلا يتحقق المعادضة بل يكون استحقاقاً لذلك القدر بلا عوض وعرضية المعادضة خلافه فتم
وصيانة للاموال عن التحويل اذ شرط الفضل مبيعاً للمالك لا يستحقه بلامنة وعوض والبيع شرع لتحصيله
لا لا توانه فيكون شرطاً غير ملائم للفعل فيبطل وتبين انما من السامع بوجه التنازع لغير شرط الفضل
سبب للتنازع المانع عن المقصود بالسامع وهو التنازع بين المطلق للنصرف اذ الشرط وطول الزيادة
يطالب صاحبه بالتسليم حكم الشرط والاحتمال يمنع عن التسليم لوجود الضرر فيقعان في التنازع وهذا
فساد وما يفضي الى الفساد وهو فاسد نعم قد رخص به لكونه ربما ندم كان طبعه لا ينفذ فظاهر كونه
محمولاً على صحت المال والمعنون عين ما خفف ومحمولاً فيما يتنازعان عند التسليم والتسليم لم يلزم
عند فوت المماثلة ان شرط الجواز حرمة الربوا القول بعمد والفضل اسم لكل زيادة والربوا اسم
لزيادة يوجرام ولو كان حكم النقص وجوب المماثلة وحرمة الفضل بناء على معمل بعله تؤثر في الجباب المماثلة
وهو القدر والجنس لا الطعام والشمية كان وجوب المماثلة لا يكون الا في كل ما يملكها والمماثلة بين السنين
باعتبار الصورة والمخ لا كل صورة محدث موجه بصورة ومعناه قائما بقوم المماثلة هما فالقدر عابته
عن التساوي في العياض فيجوز ان المماثلة صورة والحسن عابته عن التنازع في المعاني فثبت به المماثلة
معنى ولا علة للوصف لقوله عم جبرها ورجها سواء ولا اجماع فان بيع قنبر جبر لغفره وفسد في كل
ولا ان ماله شفع به الى بلاكه فتعنت في ذاته فهدى الوصف لولا انفسه هو المنفعة ورجع في الزايف خلافاً لما ينفع
بغيره بلاكه لان انتفاعه بالوصف فيعبر الوصف ولا ان الناس لا يعجزون التناوت فيه معتبر الثقله فكله في
اعتباره سداب البيع وهو مفتوح في انفسه لا اسوداده فهو مردود والطعام والشمية من اعظم
وجوه المنافع والسبيل في مثلها الاطلاق والا باحة بالمدح الوجه لسد الحاجة اليها دون التضييق
اذ الحاجة تؤثر في الاباحة كالحمية على عند الحاجة وكالطعام في الغنية يباح تناول قبر القسمة ولا
يباح

تناول ساير الايام والفضل للرجل بالانزلة الاطلاق لان الحجة فاسد لا فضاء الى فساد الوضع نعم
موضع الاشتقاق على ان كان صالحي الكثرة والسرقة اما الفالم يكن صالحي الكثرة فلما وسياق المنقذ
وليل لانه ذكر الاشياء الستة وعطف بعضها على البعض وقد كلف لكل واحد واحد فلا بد ان يكون على الكل كثرته
اذ الحكم المشترك لا بد له من علم مشترك وهذا فيما ذكرناه فيما ذكرناه فان قيل انشئ عن بتوكل العلم القدر
مع الجسد ان عنت انه علم الربوا فهو ظاهر الفساد كذا بيع الكيل او الموزون لجنته مما نلاحظ مع وجه
العلم وان عنت انه علم وجوب المساواة فلسس فيما ثبت ان اشارة اليه قلنا هي علم وجوب المساواة
وجرمه الفضل وقد اشرت الى ذلك لاني ثبت ان الحديث اوجب المساواة وانما يتصور وجوبها في كل حال
قبلها وهذا انما يحصل بالتدور والجنس وباعتبار كونه قابلا للمساواة وانما يجب المساواة باعتبار وجوب
المساواة لخدم الفضل لغوات حكمه الا من وجب احد الضدين يقتضي نفى الضد الآخر اذ كان
مقويا له كالامر بالمساواة في رمضان يقتضي حرمة الاكل والشرب والوقايع لان الضد مغفوت للمأمورية
فثبت ان القدر والجنس علم وجوب المساواة وحرمة الفضل ومعنى قولهم علم الربوا القدر والجنس
علم وجوب المساواة التي يلزم عند قوتها الربوا او علم كون المال ربويا او علم حرمة الفضل ولما ثبت
ان العلم القدر والجنس يقتضي الاسائر المقدرات سواء كان مطعوما او لا ولما بيع الكيل كالبز والخبز
وبما حسن ان لا اختلاف في الاسماء من خلاف المالك والتمر والمخ او الموزون كالمزهر والفضة وما ساع بالاول
جنسه مثلا عنصره في تحقيق شرطه وهو انما نزل في المعيار اذ هو المراد بالمعيار لا بد ان رده مكان قوله مثلا
عنصر كميلا كبير وفي الذهب نزلنا بوزن وان تفاضل احدهما لم يصح بوجه العلم وفوت شرط الجواز
في تحقيق الربوا وجيزه ووجهه سواء صح لا يصح بيع الجيد بالدهك كما فيه الربوا لا اختلاف لما روي في قوله
غير معتبر ولو بيع الحنفية بالحسين والتجارة بالتقاضي لان المحل لا يقبل المساواة لانها بالمعيار
ولم يوجد فلم يحقق الفضل المحرم لولا المراد به الفضل على القدر لان الفضل لا يتصور الا بقاء على المالك
والمراد بالمعيار القدر بالنقص فكذا الفضل عليها لا محالة ولهذا يخرج بالقيمة عند الاتلاف وعند الشك في
لا يجوز لوجه العلم وهو الطعم والخلص المساواة بالعيار الشرعي ولم يوجد وما دون نصف الصاع في حكم
الحنفية اذ لا تقدير في الشرع بآدونه خلاف نصف النصف لورده التقدير فيه شرعا في صدقة الفطر وغيرها
فادنه ما يجزى فيه الربوا في الكيلات نصف صاع وذا امدان حتى لو باع منوين من البر بثلثة امنا، منه صحيح
ولو باع منوين منوين صحيح ولو باع مكيلا او موزونا غير مطعوم جنسه متقا ضللا كالحق والحديد
لم يجز عندنا لوجه العلم وهو القدر والجنس وفوت شرط الجواز وعنده جواز لعدم العلم وهو الطعم
والمنية في الفضل والنساء بها والنساء فقط باحدهما وحلا لحدودها ان وجب القدر والجنس جرم
الفضل والنساء لوجه العلم وان وجب احدهما وعدم الآخر من الفضل وجرم النساء، شران سلم حروية

في هو دوا او بد في شعير وان غدا محل الفضل والنساء لعدم العلم والا صرفة الاباحة في حرمه ربوا الفضل
بالوصفين وجرم النساء باحدهما واما الشافعي الجنس بانزاده لالحرم النساء لان بالتقديم وعدم التعديدية
يتحقق شبهة الفضل وحقبة الفضل فيه غير مانع حتى لو زينه مع ثوب بنوين فاولا ان كان مع شبهة وليس
انه مال الربوا من وجه نظر الا احد الوصفين لوجه المساواة منها من وجه اما ذاتا بالقدر او معنى بالجنس القدر
خير من النسبة فيتحقق شبهة الربوا وهي كالحقيقة حتى فسد البيع بحال صلا الربوا وهو ان كل حكم نقل
بوصفين مؤثر من العلم انما يصاب العلم بالها ولكل واحد شبهة العلم فنثبت لوجه الفضل كما ثبت
كففتها حقيقة الا تدرى انه لو سلم تغير برة في تغير شعير لا يصح اجماعا ولا يبا ان بعض العلم وبعض العلم
لا يثبت الحكم لانه علم بانه لوجه النساء وان كان بعض العلم لوجه الربوا القدر لا انه لهما اسلم القدر في الزهر
والقطن او الحديد يصح وان صحهما احد الوصفين وهو الوزن لانها لم يتفاد في صفة الوزن في الزعفران
او نحوه بوزن بالامانة وهو معنى يتبع بالتعيين والنفق بوزن بالصفة وهو معنى لا يتبع بالتعيين
ولو باع نيا بالنفق بشرط الوزن وقبضها لم ان يتصرف فيها بغير الوزن ولو اشترى زعفران بشرط الوزن
ليس له ان يتصرف فيه بغير الوزن فاذا اختلف في الوزن صوة ومعنى وحلما لجمعها القدر من كل وجه فضا
كالوزن مع الكيل فانما استويا قدرا ولكن لا اختلاف في القدر جازا اسلام احدهما في كل من فكر النفق
مع ساير الموزونات لا وهذا لانها لهما اتفاد في الوزن من كل وجه حرم النساء، لوجه الربوا فاذا
اختلفا من هذه الوجوه اختلفت السببه الى شبهة السببه فلا يعتبر وكل من سعى رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم على
تحريم التفاضل فيه كميلا فهو كبير ابو اوان اعاد الناس بيعه وزنا كالبز والتمر والمخ وكل ما يضر على
التفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدى كما ذهب والفضة لان النص اقوى من العرف لحرمة العرف
حجة بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عندنا حسن ولا يقيون لا تركه بلاني فلذلك لا يصح رايه
الى العرف مع وجه النص وما لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس عملا بالادبي عند عدم الاقوي
حتى لو تفاخر فيه الكيل فهو كبير وان تفاخر فيه الوزن فهو موزون وان تفاخر في الكيل والوزن فهو
مكبر وموزون وعن ابي يوسف ان المعترف بكل الاشياء فاعترف العرف على خلاف المنصوص عليه لانه انما كان
مكيلا او موزونا في ذلك الوقت للعرف والتنصيص على احدهما باعتباره وقد تغير فعلى هذا الوبايع الزر
لجنسه وزنا او الذهب لجنسه متساويا وان كميلا لم يجز غنوها وان تفاخر في الكيل لان الزر مكبر بشرط جواز
جوازه المساواة كميلا والذهب موزون بشرط جوازه المساواة وزنا وبالعكس لا يعرف المساواة
فيما هو الجار فيه شرعا فلم يجز في الوبايع جاز في الا انه لو سلم في الزر وكحه وزنا يصح في رواية الطحاوي
عن اصحابنا ان المالك لا يسترط في المسلم فيه وانما يعتبر الاعلام على وجه لا يصح بينهما نفع في التسليم فضا
يلصل بذكر الوزن كما يحصل بذكر الكيل وروي الحسن عبا اصحابنا انه لا يجوز له مكبر بالنقص والنفق

على الاول لعاد الناس وكل ما نسب الى الرطل فهو وزن في معناه ما يباع به وان كان الاوهان ونحوها لا يباع
بطريق الوزن حتى يجتب ما يباع بها وزنا الا انه يشق وزن الدهن بكماله لانه لا يحسرك الا في وعاء
وفي وزن كل وعاء حرج فالحدث الاداني لذلك سيرا خلافا سائر المكايير ولولا كان موزونا فليبيع الدهن
الدهن بمكمله يمكن يقدر بالوزن كان محارفة فلم يجز احمال الربوا وبعبارة التعيين لا التباين في
الصرف اعلم ان التباين شرط في بيع الصرف في المجلس لما سئل في كتابه ان شاء الله في غيره
مما فيه الربوا يعتبر التعيين لا التباين وقال الشافعي التباين شرط في بيع الطعام بالطعام لقوله
عم يوايد والربوا القبط وانما كنهه لانه لا يباع في المعدن فكذلك في غيره لانه اذا
لم يقبض في المي سلق القبط والمقبوض وزنه عا غير اذ سمي بالمقبوض بلا واسطة خلافا غير
المقبوض فيحق شبهة الربوا وهو ما نفعه كحقيقة في الحال والموجب وليس ان يباع عينا بعين
فلا يشرط فيه التباين كما لو يباع ثوبا بثوب او بنوبين واكثر فلا عن قبض وهذا لان المطلوب من
العقد الحن من التعرف وذا يترتب على التعيين غير ان التعيين في النقود لا يمتنع الا بالتباين في شرائط
في الصرف للتعين لا لنفسه وعن النقود يتعين بالتعيين فلا حاجة للتباين والمركب بقوله يدا
بيد عينا بعين اذ اليدالة التعيين كما تقول القبط فلم كان حمل على القبط او لم يحمل على هذا الحق
لما روى عباد بن الصامت عينا بعين يتاقت القبض لا يعتبر تفاوتا في المالمية عرفا لاي فصلون
بين المقبوض وبين غيره بعد ان يكون كالا فلم يمكن فصله اصدما فيحوز خلافا للحال والموجب وصح بيع
البيضة بالبيضة والتمرة بالتمرين والجوزة بالجوزتين باعيا بها خلافا للشرع في وجه الطعام لما روى
ان حكم النضر جوب التباين بين البديلين فلا شرع الا في محل بل هو هذا المحل لا يتقبل فم يشترط التباين
فيه فيقول الاصل وهو الا باحة وصح بيع الفلوس بالفلسين باعيا بها عند ابي حنيفة وابو يوسف وعند محمد
لا يجوز كما لو يباع الدرهم بالدرهمين لان الفلوس الداجية عن فلا يتعين بالتعيين في العقود كما تقدم
الا ان انا لو قبلت كالا وجنسها حتى لو اشترى فلوس معينة شيئا فمكنت قبل التسليم لا يبطل العقد ولو
استبدل بها صح فكذا ان اقولبت جسيما لا سقوا الجنس وغير الجنس فيما يتعين بالتعيين وفيما لا يتعين
بكماله كالميزان والوزن والذهب الفضة واذا لم يتعين بطل البيع كما لو لم يتعين ولم يباع عينا
عدويا لصحن عددين فيبيع كالجوزة بالجوزتين وهذا لان الفلوس عدده والعددي يتعين
بالتعيين وصح بيع الواحد منه بالاثنتين كالجوزة والبيض وعدم تعيينها كونهما تميزا وقد زالت صفة
التعينة عنها لانهما ليست بعراض اصطلاح الناس لا بالحكمة وقصد العا قدين تصحيح العقد ولا صحة
الاتعنين الفلوس عن التعينة او العقد غير العين ولا يتعين الا ان يصير سلعة ولا يصير سلعة
الا بالكساد ولا كساد لا يبيع الاصطلاح على الدراج فصار هذا مبها اعراضا عن ذلك الاصطلاح

الاصطلاح ضرورة فان قيل التعينة ثبت باصطلاح الكل فكيف يبطل باصطلاحها وفيه نسخ للاجماع
بالا حاد قلت التعينة في حقها ثبت باصطلاحها لولا ولاية الغير عليها فيبطل في حقها باصطلاحها
تصحى لتفرقها فان قيل لافا خرج في حقها من ان يكون ثمنها معقودا فلان هذا بيع قطعة صنف
يقطع صنف وهو فاسد فلم يكن في ابطال وصنف التعينة تصحيح العقد قلت الا اصطلاح في الفلوس
على صفة التعينة والعدو هما اعراضا عن اعتبار صفة التعينة فيها وما اعراضا عن اعتبار صفة العدو فيها
ولسنة ضرورة خروجها وان يكون ثمنها في حقها خروجها من ان يكون عدو به مقتبة عدو كالموزون فانه
عدو ولا ليس بمتن في باتفاقها يصير بهذه الصفة خلاف النقود لانهما خلعت ثمنها فلا يتصح ذلك باصطلاح
باصطلاحها كما لا يرتفع باصطلاح الكل وخلاف ما لا يابا بغير اعيانها كما لا يابا في الكالي وقضى التبعي عدم
عدم عن بيع الكالي بالكالي وخلاف ما اذا كان احدهما بغير عينة بان يباع فلسين معصنين بفلسين غير
عين او يباع فلسا بعينه بفلسين غير معصنين لان الجنس لا يفرده محرم النساء وصح بيع اللحم بالحيوان
عند ابي حنيفة وابو يوسف وعدهما وقال محمد والشافعي ليعاها لافا باع بلحم من جنسه بان يباع شاة بلحم
شاة لانه لا ان يكون اللحم المصدر اكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون اللحم مما يباع فيه من اللحم والبقا بان
النسقط لانه لو لم يكن كذلك لم يمتنع الربوا من حيث زيادة السقط ومن حيث زيادة اللحم وصار كبيع
دهن السمسم بالسمسم فانه لا يبيع الا بطريق الاعتبار بل او كان اللحم في الشاة اس من الدهن في السمسم
لانه قائم بعينه ولكن مختلط بغيره من الجلود والسمسم الدهن ليس بما يم وانما حدث بالعصر
فلما ثبت الربوا بين الدهن والسمسم ثبت هذا اولى ولهم ان يباع موزونا بغير موزون
فصح كيف ما كان كما لو يباع الثوب بالقطن وهذا لان الحيوان ليس بموزون بل هو عدو في متفاوت
الوزون ما يعرف قدره بالوزن وهو ان يكون في الحيوان لانه كحفة نفسه في لصلابته ويتقل
اخرى لا شرجا مناصلة فمكنت لا شرجا من الثقل من الحج والنساء لا شرجا من الثقل من الرجال
لصلابتهم خلافا للثقل المسكة لان الوزن في الحال يعلم قدر الدهن اذا سمنه وبين الحسن والنه عن
بيع اللحم بالحيوان فيما اذا كان احدهما نسبة كما ذكره قديما في رواية وبه يتقول وصح بيع الرطب بالتم
مما لا اى كيبا بكيلا عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي لم حديث سعد بن ابي وقاص
انه لم يشر عن بيع الرطب بالتم فبالتم ففاجف فقيل نعم قال كذا اذا قصد البيع
واشا الى العلم وهو التقصان عند الجفاف وبه يتبين ان شرط جواز العقد المماثلة في اعدول
الاحوال وهو ما بعد الجفاف وهو لا يعرف بالمساواة كيبا في الحال لان قفيز الرطب ربما يصير
نصف قفيز عند الجفاف ولما قوله عدم التمر بالتمر مثلا بثمر والرطب لتمر لقوله عدم حين
ايدي رطبا او كل تمر خبير هكذا وقد نفي التبعي عن بيع التمر فبان ان يذني قمر وما يذني يار رسول الله

هل تذكر الحقوق والمرافق وهذا خلاف الاجارة فان هذه الاشياء يدخل فيها بلا ذكر الحقوق لانها شترت
للاستغناء ولا تحقق الانتفاع بهذه الاشياء اذ المستاجر لا يشتريها عادة ولا يحد لستاجر ولو استاجر
الطريق الذي له التدارك لم يجز له ان يخلط الاجارة بخراسانها ولا يحد لستاجر ولو استاجر
بالانسان كما يشتري الشيء لينتفع به فقد يشتريه لسمعه فلا يكون المقصود منه الانتفاع به كماله ولهذا جاز
تبايعه كماله ينتفع به كماله وكيفية خلاف الاجارة على انه يمكن الانتفاع بان يشتري المشتري الطريق فلا ضرر
له اذ حال الطريق في العقد ولا يضر ولو استاجر اعلاوا واستثنى الطريق فسدت خلاف البيع فانه لو اشترى
علا المنزل واستثنى الطريق صح لان موجب البيع ملك الرقبة والانتفاع من ثمراته والاجارة شترت للملك
المنفعة فحقها ولا انتفاع بالطريق ولو استثنى بآء العلوم احصل البيع صح لان التضا بالانتفاع
لا موجب انفساخ البيع الما حصة في ظاهر الرواية وكل الثمن للمشتري ولا شيء لصاحب ساحة العلم
من الثمن لانه ما يربى بل المبيع والمبيع هو البناء لا الساحة لان حصة في الهواء وهو ليس بعين
مال وللمسئول والمترقسط من الثمن حتى لو باع دار مع من فاستحققت الدار دون المتبرع بغيره
على الدار والمترقسط قد بين

باب الاستحقاق

السبب حجة معتد به في نظره حتى كافي الناس والاقرار لاص فيقتصر على المتقار لان البيعة بصيرته
بالقضاء وللمأخر ولاية عامة مسخرة الى الكل اما الاقرار فيجوز ان يتوقف على القضاء ولم ولاية على نفسه
دون غيره فمقتضى عليه والتناقص يمنع دعوى المالك دون اخرى والطلاق والنسب والقضاء على المالك مطلق
على ذي اليد قضاء عليه وعلى من يملك من جهة دون غيره والقضاء بالحرية وفروعها قضاء على الناس كلهم
لان الحرية حتى البيع حتى لا يجوز استرقاق الحر بفساده والناس كلهم خصوم في اثبات حقوق البيع بنية
عنه كونه عبيدة فلان حضور الواحد كحضور الكل والقضاء على الواحد قضاء على الكل كالبورق لما قاموا
معهم المورث في اثبات حقوقه وفي الدفع عنه قام البعض مقام الكل بخلاف المالك لانه حتى العبد على الخصوص
فلا ينصب لخاصة عن الغائب لعدم ما يوجب انتصابه قضاء على قضاء على غيره
الا من يملك المالك من جهة بصيرته مقتضا عليه ايضا فتقوله ان القضاء اليه لا يملك فيه قضاء
لم يصير مقتضا في تلك الحالة اذ ابرام بيعه ولدت عند المشتري لا بالاستلادة فاستحققت له تبعها ولو شاء
ان يأخذها ولو شاء وان اقرها لرجل لا يبيعها ولو شاء ان يأخذها لغيره لا يملك ولا يأخذ ولو شاء ان يبيعه
حجة مطلقة منه كاسمها فثبت بها المالك من الاصل ولما ابرم المشتري على البايع بالثمن عند الاستحقاق
بالبيعة والولد كان متصلا بها يومئذ فثبت بها الاستحقاق فيها والاقرار حجة خاصة بثبت بها المالك
في الخبر به ضرر والخبر قد انقضت الفروا بان براءة بعد انفساخ الولد فلا يظهر الاستحقاق في الولد فلا يكون
له الولد لا يرجع المشتري على البايع بالثمن عند الاستحقاق بلا قرار ثم فصل البيعة بكنى بالقضاء بآء

كلام عند البعض كانه بايع لما فسد ظفره في الحكم تبعا وقيل بشرط القضاء بالولد واليه انما يرجع لوجوه فله
لواقعه بآء الاصل للمشتري ولم يعلم بالولد وايدى لم يرض الزوايد من القضاء كالفصال الزوايد من الاصل يوم القضاء
فلم يكن يرض القضاء بها عبد لرجل قال المشتري اشتري فانا عبد فاستراه فاذا هو حر فان كان البايع حاضرا
او غائبا غيبته معروفة يرضى كانه فلا يرضى على العبد وان كان على البايع لم يرضى ان يرجع المشتري على العبد
بالثمن ورجع العبد على البايع به اذ اقره عليه خلاف الرضى فانه لو قال العبد اريدت فانا عبد فاستراه فاذا هو
حر كما يرجع المثل على العبد بدنيه لا يرضى ان يرجع المشتري على العبد بدنيه كانه لا يسلك الا في
ايضا بالثمن على العبد كما في مسلة الرضى لان ضمان الثمن رجوعه بالمبايع او بالكفالة ولم يوجد واحد منهما وانما
الموجب منه الاضمار وكذا يكون عبدا ودلا لوجب ضمان الثمن كالوجود ولكن من الاجنبية فانه لا يضمن الاجنبى
ولو كان سببا للضمان كما اقرت في المال من حصة المولى وعليته غيبته منقطعة ولما ان العبد ضمن للمشتري
سلامة نفسه او سلامة الثمن متى تغذرا استيفاءه من البايع اذ الشراء انما رغب في شرائه معتقدا ان العبد
ايها بالشراء على اضراره بانه عبد فحضر العبد ضمانا لسلامة بدنه عند عدم سلامة نفسه لغيره وقد تغذرا
الاستيفاء من البايع لهما عاب غيبته منقطعة فخرج المشتري بالثمن على العبد حكم الضمان كالمولى اذ
قال لاصل الشراء ما عدا عبدي هذا فان ادرك في الجاني فبايعوه وخففت ديونهم استحق العبد
فان ارباب الديون يرجعون على المولى بيمينه وفعل المورث وجعل كان المولى ضمن لهم سلامة حقوقهم
من نفسه عند تغذره الاستيفاء من ماله العبد والبيع عقد معاوضة سمي به السلامة فامكن ان يجعل
المورث ضمانا للسلامة على ما هو موجب نفيا للمورث ولا يحد لغيره لانه يشترط معاوضة بل شترت للملك كحسب
من غير عوض بغيره لم يصير لها فائدة استثنى، لعدم حجة من غير عوض فلا يمكن ان يجعل المورث ضمانا للسلامة
هذا بيع الرهن برأس مال السلم او السلم فيه واذا اهلك الرهن استوفى الاستيفاء ولو كان معاوضة لكان
استيفاء برأس مال السلم او السلم فيه وهو حرام وكذا هذا في بدل الصرف فلم يكن هذا عذرا في عقد
معاوضة فلا ينتقض سببا للضمان ولهذا لو اسأل رجلا غير عن امر الطريق فقال له اسكن هذا الطريق
فانه آمن فسكنه فسلقه المورث لم يضمن المورث لانه غرضه في السلم ليعمل لغيره خلافا للاجتناب في كونه يملكه
فلا يفتقر الغور وفان قيل قوله فاذا هو حر ثم كل على قول له حقيقه لان ثبوت الحرية يكون بالقضاء والقضاء
بالشهادة ودعوى العبد بشرط الشهادة الكافية على كونه عبدا ولا يسمع دعواه لان التناقض يفسد التمسك
فكسب ثبت الحرية قلنا قد اجاب عنه بعض مشايخنا بان الوجه في حرته الاصل ودعوى فيها ليست
بشرط عبده كانه لا يخلو عن حرمه ورجع المورث لغيره ففتقروا في شبهة وتهم الى تعيين الامم لولا اخلت عنها
كانت الرجوع بشرط والتناقض انما يمنع من حيث انه لعدم الدعوى فاذا لم يكن دعوى العبد في حرمه
شرط عبده فلا عبرة بالتناقض والصحيح ان دعوى العبد عند له حقيقه شرط في حرته الاصل في العتق

العارض وكان التناقص عنهما من امان حرة الاصل فلحق حال العلق فان الولد يلجب من الحرب
صغير ولا يعلم بحرية ابيه وامه مستقر بالرق لم يعلم بحرية ابيه وامه فسد على الحرية والتناقص في طريقة طريق
الحفا لا يمنع صحة الدعوى واما في العلق العارض فكان الولد يتفرق بآلات عتاق بلا علم العبد فيجوز فيه اخفا ايضا
فمجرد التناقص فيه عفو المالك واختلعت امرأة ام اقامت سنة على ان تطلقها لتتزوج فالتناقص في الخلع فالحق سمع وانقضت
الحفا في طلبه لاستبداده له كما لو اقام الحجاب سنة على اعطى سبعة قبل الكفالة فانها لم تستبد له كسبته
التي يدور من لدن دعوى حفا في دار ابي حفا فالحق فالتناقص في ذلك فصول من على ما به درهم ياخذها المدعى فالحق
بعضها لم يرجع على المدعى بشي رضخ التوفيق فلم يملك ان يقول عنت بدعوى هذا الباقي فلا تسقط حق الرجوع
بالشكر ولو لم تكن كلها فصالح على مائة درهم فاستحق منها ستمائة رجوع لمصلحة المدعى حتى جاز المائة لولا التوفيق غير
ممكن لان الصلح وقع عن كل الدار على ما به فلا بد من نقض الصلح بقدر ما استحق فيرجع على المدعى بدل عند فوات
سلامة المبدل وهذه المسئلة بعد ان الصلح عن المجهول على ما معلوم صحيح لان الجاهل في الساقطة لنقض لا التنازع
وعلى الصحة الدعوى ليست بشي والصحة الصلح لان دعوى الحق في الدار ليست صحيحة لجهالة المدعى ولو اقام السنة
عليه لم يستبد له لولا اذ اعطى قرار المدعى عليه بالحق في الصلح الذي وعده في الدار ليست صحيحة لجهالة المدعى ولو اقام السنة
فادعى انها حرة الاصل او مملو فلان او معتقته او مدبرة او ام ولد وصدقة فلان او خلف المشتري فكل
لا يرجع بالحق على البايع لان الاقرار حجة في حقه دون غيره والتمسك بالحق لا يمنع الاقرار وهو مختار في
التكول لا متنازع عن اكله مع وجه المطلق له وهو المالك الطاهر ما على سببه وهو الشراء فلان كالاقرار
بخلاف التوكيل بالبيع لولا ان عليه المبيع لكانت له التوكول من المخطئ بمنزلة البيعة
وهو مضطر في التوكول لولا يعلم بعبه او سلامته عن العيب فكان تكوله كالبينة وان برهن المشتري على انه يملك
المشتري لا يتقبل لنا قضه في الدعوى لان اقراره على الشراء اقرار منه بملك البايع فاذا القوي لغيره كان نقض
والتناقص يمنع دعوى المملوك على اقرار البايع انا ملك المشتري فكل لانه غير متناقص ولو برهن المشتري على انها حرة
الاصل ومو يدعى او برهن على انها مملو فلان وهو معتقها او جبرها او استولد ما قبل شراءه لقبل ويرجع بالحق
على البايع لان التناقص في دعوى الحرية وفروها لا يمنع صحة الدعوى وتبين له ما قبضه البايع ثم الحر او المدة
او ام الولد فيجوز عليه دونه ولو باع عتاقا ثم برهن انه باع ما هو وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل المملوك
بخلاف الاعتقال حتى حقه لو برهن انه وقف محكوم بغيره ومدة قبل الشراء امة وقبضها فباعها من اخر
وقبضها المشتري النافذ ثم باع من اخر وسلم فاستحق نقضا فبطلت على الكل ورجع كل كما لو رجع عليه
بالثمن لا قبل الرجوع عليه كيلا يجمع ثمنان في ملك واحد لان بدل المشتري مملوك ولا يعيد البيعة فلو ادعى
احد منهم انه ملك لا يجمع لان الكل صار واحدا فقبضها عليهم البعوض على المشتري الا ضرر لو ادعت انها حرة
الاصل او معتق فلان او مدبرة او ام ولد وبرهن لقبل ورجع كل قبل الرجوع عليه لان بدل الحرية ليس

ليس بمملوك فلي حجب ثمنان في ملك واحد في ملك واحد ولو برهن رجل ان امة امة اعتقها بعد شراء المشتري الاخر
لا يرجع بعضهم على بعض لانه ليس من حرة بنوت العتق بعد الشراء لكان الاسر قلم بخلاف ما لو اثبت المدعى
العتق قبل الاسر بوجوب بطلان الاسر وكذا الدعوى الاعاق مطلقا لانه اذا لم يورثا جملتهما فكان القضاء
بالمملوك الموكود بالعتق احق بسطر الاسر حرة ونراحمون بالحق امة في يورثها لعلها لم تكن الامه التي في يورثي
بعضها ملك وسلمتها اليك لم ينقد الحق وكسب المصعبها منك ورسل الثمن الى قصودهم و امر منقذ الحق لنقضها وقبضها
على البيع والتسليم ولو استحققت من دريسه المملوك المطلق او التنازع وقبضها بها لا يرجع عمرو على بكبر بالحق لانه
ما ثبت بعتي در المملوك من حرة عمرو فلم يصح ومعضب عليه بالنقض على در فلان ملا يصح ولو برهن عمرو على المشتري بانها
امة تعبر لم لو برهن المشتري انها ملك قبل العتق لعمرو لم يصح بحجة لا خارج والمشتري ذو اليد وبينه وبين البايع احق كالاقرار
برهن المشتري على التنازع في قبضه سواء برهن على الرجوع على التنازع او على التنازع المطلق لان سنة التنازع
اقول من سنة المملوك المطلق لانه ما ثبت اولوية المملوك وان اقام على التنازع فيرجع بيته ذبا اليد باليد ولو قال ذرا شترتها
من عمرو وصدقة عمرو ذلك قبل الاستحقاق فاستحققت من يورثها فصار عمرو ومعضب عليه بالنقض على در فرجع عمرو على عمرو
ثم يرجع عمرو على بكبر بنوت بعتي دار المملوك من عمرو وصادقها في حال المملوك انشا البيع فاستحققت النعمة عن نقضها وقبضها
كالبينة ولو نقضها فابعد الاستحقاق معتبر نقضها في حقا فرجع در على عمرو وباعتى وكل يرجع عمرو على بكبر اذا اعتبر
نقضها وقبضها في حق بكبر وكذا الولد في ذرا شترتها من عمرو وقبل الاستحقاق وصدقة عمرو وبعد الاستحقاق في فو كالاقرار وقا
بعد الاستحقاق فلا يرجع عمرو على بكبر والبيعة او الصدقة مع القبض كالشراء لو نقضها وان الامه وصلت الى ذرا
من عمرو والبيعة او الصدقة مع القبض فو كذا ذكرنا ولو برهن عمرو على بكبر ان عمر اباها او وبيها من ذرا رجوع
بكمروا وبرهن عمر على انها نقضها قبل الاستحقاق فاستحققت من يرجع بالحق على بكبر لان عمرو صار خصما عن ذرا اثبات
ليصح لانه سبب حقه وهو الرجوع وبكبر خصم من ان كان صغيرا فان لم يستحق الامه احد ولكنا برهنه على ذرا بالحق حرة
او التخيير او الاستلاد او الكتابة او اداء البذل يرجع عمرو على بكبر لان العتق بالحرية وفروها قضاء على الناس
كافة والكتابة عند القوا بصيراعا فلو برهن عمر على انها امة لم يعبر لانه صار معضب عليه وقيل لولا
البذل لم يعبر بسنة عمر على المملوك فلا يرجع عمرو على بكبر لان الكتابة معتبر الفسخ ولو برهنه ان دارمكها وجرها او
استولد ما مدحول وباع سر عمر مثل او اقل يرجع عمرو بالحق على بكبر وان كان تاريخ شراؤه اكثر من حركه يرجع لانه
ليس من حرة بنوت المملوك الموكود بالعتق لورثه مدحول بطلان سر عمر قبله بل من حرة سر عمر قبل بطلان عتق
در بعده حتى لو برهن عمر على الشراء من بكبر منذ اكثر من حركه سلم له وفطر بطلان عتق ذرا ومكها باع امة ولم يقبضها
المشتري في رجل فاقاها حال سيع دعواه حجة في المشتري والبايع لان المملوك المشتري واليد للبايع والمدعى
يدعيها فلان قضاء عليها فشرط حضورها فان برهن لحضرتها وقبضها بها فبرهن البايع او المشتري ان المشتري
ما عها من السالغ ثم هو باعها من المشتري قبل ولزم البيع لانه تعذر القضاء له ولولا نقضه فلو لم يبرهنه فطلب

المشتري من المبيع عن التسليم ولو فسخ البايع ان المشتري باعها منه واخذها منه
وليس ان يلزمها على المشتري لغو الفسخ ظاهر وباطن سبب صحيح وهو العجز عن التسليم فلا يعود البيع
المعصوم كدونه القدر على التسليم ولو كان المشتري معصوما من البايع لم يفسخ البيع لانه لا يفسخ البيع
فقط لان الحكم واليد له ولو قضى للمشتري فبهرن البايع على بيع المبيع منه بعد الفسخ متى اذله عند البيع وليس
له ان يلزمها على المشتري لغو الفسخ ظاهر وباطن عنه كالموفا سخا او طلب المبيع منه المثل فسلم او
ضمن له المثل او اهلكه عنده واسترق البايع الامة من المشتري سنة فانما سقى وليس له ان يلزمها على المشتري لغو
الفسخ ظاهر وباطن اذ ضما ولو باعها بعد القبض وسلم فاستحق فبهرن المشتري البايع على البيع بانه يقبل
لا نه حصم ولو بهر البايع الاول ان المشتري امره سبع مائة درهم وهلك المثل في يده وان استهلكه او رده لا
فيه ثلاثة اوجه اوله ان وقع الفسخ حين جع عليه عين ما قبض منه واستمكن ما قبض وضمن المثل وهلك المثل
في يده فلا يصح وضمنه مثل في الوجه الثالث يقبل ببيته لا نه ثبت لنفسه فثبت ان المثل يهلك امانة في يده كونه
وكيلا بالبيع وما اخذه المشتري من الثمن اخذه لغيره فليان ببيته ان وقع اليه فيقبل لانه الثاني في الوجه
الاول ان لا يقبل ببيته اذ لا فائدة فيه لا نه ثبت لنفسه مما لم يثبت المثل في الامة للمشتري والمثل في المثل
للمشتري وقد انفسح البيع فيما بين المشتري والمشتري كالمشتري الا ان يرجع المشتري بالثمن على بايعه باع الرهن
الرهن وسلب المشتري بلا علم الرهن فاسترق الرهن لنفسه اقامه رهن عنده وطلب المشتري من
المشتري الفسخ ففسخ لعجز عن تسليم ثم قضى الثمن بالدين واخذ الرهن من الرهن لم يعد البيع لان الفسخ باع
بنا على سبب صحيح ففسخ ظاهر وباطن وكذا لو فسخ فبهرن على قضاء الدين قبل البيع عنده حنيفة لغو الفسخ
بالفسخ ظاهر وباطن عنه خلافا لما في الشراء والاسلام والاسباب وكيفية من اسباب الملك اقراره بملك
فيه ولا يبيع الدعوى منه بعده الا بائع متأخر لكونه متناقضا ومتى اقر في ضمنه سبب بطلان المشتري
اشترى ثوبا وسأوه وقيل الاستهباب او لوقى له كان ملكا لبيته لزم المساومة في مات وتكره مران له او
وهبه له لا يبيع وعواه للتناقص الا لفا حرج بملك لبيته عند المساومة بان اثبت انه قال عند المساومة
هذا الثوب كذا لبيته كان سبعة فبهرن من فسخ سنما سبب فسخ الارث من ابيه يقبل لعدم التناقص وكذا
لو قال عند الدعوى كذا لبيته وكلمه سبعة فاستقرت ثمن مات وتكره مران له سبب ويقبل بالثمن لا نه ليس
مناقض وسبب دعوى الارث من ابيه وقبضه لخصته حتى لو اشتراه ثم لوقى مع اخته انه كان لاسما مات
وتكره مران له لا يبيع دعوى المشتري في نصيبه للتناقص ويسبب دعوى صاحبه في نصيبه لعدم التناقص
ولو اشتراه او سأوه فاستقرت ابوه وقد قبضه او لم يقبضه ورجع المشتري بالثمن على بايعه ثمن مات الاب فوره
لم يعد البيع لان تناقص البيع بينهما مرجع بالثمن وسلم له الثوب بحكم الارث ولا يؤمر بدفعه الى البايع وان
صار مغرأ بانه قد اقام على الشراء ان ملكه البايع ومن اقر ببيع الانسان ثم ملكه يؤمر بدفعه الى الموقر له

بائع

لان الاقدار لم يوجد صحيحا وانما ثبت ضمن المثل سلطان الشراء الا لفا حرجا عند الشراء او عند
المساومة انه ملك البايع ثم وصلا اليه الثوب من ابيه بملك الارث فيؤمر بتسليمه الى البايع شهدان ذا اليد باع مائة
وفلان يدعيه وقبض به ولم يقبض ثم لقاه احدهما ملكا او اركا لا يسمع للتناقص لانه بالدعوى يزعم ان شهدا
لي نت باطلان وان قال عند الشهادة هو اوله وقد باع هذا الذي في يده سبب وبطل البيع ان بهر عليه لعدم
التناقض ومنه الشراء فاعمره او هبته او صدقته مع القبض لو قال باع ذا اليد من فلان ولم يلفظ بلفظ الشراء
فاقضى لنفسه سبب لانه مجرد اخبار عن بيع الفضل فلا يلزم شيئا وسلم ان يقضى له شهدا ببيته او اقرارا فاقضى
كانت له اولا بيه وقد وكله سببها او باجارتها وبهرن على اقرار البايع او اقراره بالتوكيل بالبيع او بالاجارة يقبل
لان يده الدعوى لا يبرع ان شهد سبب باطلا او اجارة باطلة فلم يكن متناقضا والشراء او الاجارة ما مضى ان لوقى
المشتري او المستأجر البيع او الاجارة والتمن واللاجع لم وان مجرد الاجارة او الشراء لا يفسخ لانه شهادة لبيته
لنفسه الوكيل بالخصومة في عبدا لوقى العبد فبهرن المدعى عليه انه سألوه منه عند الفسخ بطلت خصومة
الوكيل والموكل لا نه ثبت اقرار الوكيل في قبض القضاء ان العبد ملك المدعى عليه فبطلت خصومة
الموكل لان اقرار الوكيل بالخصومة في قبض القضاء نفذ على الموكل ولو اثبت بالبينة انه سألوه في غير قبض
بطلت خصومة الوكيل فقط لما عرفت لو وصلا العبد الى الوكيل بوعده برفع المدعى عليه لان اقرار
كذلك يصلح للرفع لا للاستحقاق وكذا لو بهر المدعى عليه ان الوكيل استوفيه او استغاره او استوفيه
منه فالجواب بوجوه ولو وكل بالخصومة واستثنى اقراره لم يثبت مساومة في قبض القضاء صحيح فحقه فقط حتى
بطلت خصومة دون الموكل لانه لما استثنى اقراره سفل اقراره على الموكل وكذا بالخصومة في غير قبض اقرار
لوقى بغير ان اشترى احدا من فله اليد فبهرن بطلت خصومة ما لهما بالشراء فاقضى ان العبد المدعى عليه
دون خصومة الموكل لان اقرار الوكيل لم ينفذ كاستثنائه ولو لم يستثنى اقراره والمسئلة بالما بطلت خصومة
الموكل ايضا لما من لوقى المشتري المبيع او المفضوب باسم مديع او غضب رجع بغيره ويرى الغاصب لوصوله
الى حقيقته وكذا لا يشتري ثوبا او غضبه وجا طه قيصا او بر او طحنا او سنا او شواها فاسحق لا يبرح ببيته ولا
يبر الغاصب بل لا يملك بضمه لان الاستحقاق ما ورع على مديع المبيع وانما ورع على غصبه والاستحقاق
الوارث على المبيع لا يوجب الرجوع للمشتري على البايع بالثمن ولو لم يحط ولم يسو رجع بالثمن ويرى الغاصب
لبيعا الاسم كما سحق واحد اخر لا يجمع ان لو اشترى ثوبا قد حيا فبهرن رجلان اجلدوا الحكم والاطراف
لم يقبض لرجع على البايع ولو بهر رجلان الراس له واخران اللحم له واخران اجلدوا لم يرجع على البايع بالثمن لا نه
لا سحق في عا هذا الطريق لا يكون الا بعد الترخ لوقى الترخ لا يصور ان يكون اجلدوا رجلين والجمعة فظهر
ان الاستحقاق ورع على غير المبيع بخلاف ما لفا لان المدعى واحدا لا نه امكن اثبات الاستحقاق في ثم من الاصل
وكذا لو اشترى ثوبا فقطعه ولم يعطه فبهرن له ان امكن له واخران الدرع لبيته واخران البدن لبيته يرفع على

على البائع بالثمن لما كان باعاً له بدينارين وقبض الربون ونفذ ديناراً واقترا ففسد البيع في نفسه والكفل
ملكه نصفه بوصف الصحة ونصفه بوصف الفساد وللبيع ان يسير والنصف فان عاب باع الا ربون واقر
رجل نصف الا ربون فهو سايح ويوضحه انه لا يملكه ولو باع نصف عبده نصفه فاستحق نصفه فاعلى النصف
الثا والصحيح كانا سداً لا فرق بين ان يكون الاول صحيحاً والثا فاسداً ولا يصحح من او فاسدين فان
نصف بالنصف الكمال ولو باع نصفه واودع النصف او باع النصف ثم باع نصفه بمئة او لم يكن للمترى
خمساً للمحتج لان المركة نصف خصماً سد الوهم وقد انصرف البيع الى النصف الذي هو ملك البائع والمحتج
في البيع الباطل امانه فلا ينصف خصماً ايضاً الا ان يودع عنه اي لو باع رجل نصفه واودع آخر نصفه قضى
له بنصف ما اشتري وهو البرج لسبب الاستحقاق في النصفين فما كان في النصف الذي هو ملكه انتصب
خصماً وما هو بمئة لا **فصل في القصور**
العاقلة والمعتقة عليه والمعتوق له لو كان عتقاً او فسخ وكل عقد صدر من العتوق وله جيز
حاله وقوعه العقد موقوف على الاجارة عندنا وفي بعض النسخ فاعلى تصرفات القصور كلها باطل ولا يتوقف على
الاجارة لانه اذا انقضى العقد لم يكن له ولا له عليه فيلغو لولا ان يكون بالملك المطلق للتصرفات او باذن المالك
الذي له ولاية التصرف ولم يوجد او التصرف الشرعي كما يتوقف على الاصل والمحل يتوقف على الولاية الشرعية فاذ انت
لا ينفذ وليس ان كان التصرف صدر من اهل مضافاً للمحل ولا يضر في العقد فده مسعود موقوفاً وهذا
لان الولاية بالعتق والتحريم المحلية تكون المال مقوماً وقد وجد اوله خرف في الولاية لانه مختار فيه
فاذا اراد المصلي فيه نفق والفسخ بغيره فينفذ حيث سقط عنه مؤنة طلب المشتري ودار الرهن وفيه نفع القابل
من حيث صيانته كلامها عن الالغاء فيستقر القدر الشرعي اصرار الدار الوجه على ان الازن ثابت وكله
كلها فاقراض بتخصيص النافح له اذن بذلك فان قيل اعتبار التصرف شرعاً حكمه ولم يوجد فلفظ قد
لا يسلم ان الحكم لم يوجد بمرأى آخر وقد يترجم عن العقد كما في البيع بشرط الخيار على انه يثبت حكمه بغيره
فانه يثبت بالسبب الموقوف موقوفاً لما ثبت بالسبب البات مكررات ولا يلزم طلاق الصبي العاقل
امرته فانه لا ينفذ وان كان اهدر الكلام حتى لو طلق امرأه غيب صح والحكم موجه وهو المكتوب لانه صدر
من غير اهله لان الشرع لم ينعزل له فيما يرضى والطلاق من المصاكنه ابطال حتى مكره هو مصلح فالتمس
فيه بالجنون وهو ليس في اهل الكلام حتى لو طلق الصبي العاقل امرأه غيب بوقف عنده لانه مما لا يرضى ولا يلزم
طلاق النافع امرأه الصبي لانه لا يجزى في حال وقوعه ولا يلزم شراء الفضول حيث سعد عليه لان البيع ينفذ
ولا يلغو فكذا الشراء ينفذ ولا يلغو وانما يجوز البيع الموقوف بالاجارة لبايع العاقلان والمعتوق عليه
وسبق العقد لان الاجارة تصرف في العقد فيفتقر الى قيامه فذا قيام العاقلين والمعتوق عليه واما
شرط المعتوق فلما باي بعد هذا ولو اجاز المالك كان الثمن مملوكاً للمالك امانه في يد الفضول لان الاجارة في

انضاف

في الاستها كالصفق في الابتداء والمعتوق لان يفسخ العقد قبل الاجارة وفعلاً للمعتوق عن نفسه خلاف
الفضول في الشكاح حيث لا يكون له الفسخ قبل الاجارة لان الحق في بيعه اليه لانه سفير ومعه هذا
لولا ان الثمن دينار وان كان عتقاً معيناً يشترط لصحة الاجارة قيام ذلك العتق ايضاً ثم الاجارة يكون
اجارة نقدية اجارة عقدية تكون العرض الثمن مملوكاً للفضول وعليه مثل المبيع ان كان مثلياً وقيمته
ان كان منبذاً وان كان منبذاً من وجهه وشراء الفضول لا يتوقف على اجارة الغير بل ينفذ عليه وتحقيقه است
الثمن لولا ان عتقاً كان الفضول بايع مال غيب ومشتري العرض به من وجهه والشراء لا يتوقف لان الثمن يلزم
في ذمة المشتري في الشراء فلو لم يملكه بالتزامه بخلاف البيع لان قيامه بالمبيع وهو ملك الغير وسبقه الغير
بل يروم العقد فعلى بالتوقف لئلا ينصرف الغير فاذا اجاز المالك البيع بالعرض كان مجزياً فنقد ملكه عوضاً
عما اشتري فصار الفضول مستقراً عن المالك ما باعه وان كان جواً لكان استقراً بغيره في صحة الشراء وان
كان لا يصح قصد لانه ثبت مقتضى الشراء فيشت بغيره والشراء مشروع في ضمنه يكون مشروعاً ويصح عليه
المالك بغيره واعتبار جانب الشراء اولى من البيع لانه يوافق الاصل لئلا تنصرف العاقل عليه واعتبار جانب
البيع يستحق التوقف على غيب وهو خلاف الاصل ولو هلك المالك لا ينفذ باجارة الوارث في الفصلين
لانه يتوقف على اجارة المورث لنفسه فلا ينفذ باجارة غيره ولو اجاز المالك في حوته ثم مات فقد هلك المبيع
ولم يرد له لان قايماً وقت الاجارة او لم يكن جازاً البيع في قول ابي يوسف اولا وهو قول محمد لان الظاهر
مناؤه وقال ابو يوسف لولا الجوز حتى يعلم قيامه عند الاجارة لوقع ان كان شرط الاجارة فلا يثبت بانك
وصح اعاق المشتري من المشتري باجارة سمع حتى لو غصب عبداً فباعه واعتقه المشتري ثم اجاز المورث البيع
اجاز العتق استسماً عن المشتري وقال محمد وزفر وهو رواية عن ابي يوسف لا يجوز قياساً وحاصلاً لتمام
راجع لما ان اعاق المشتري من الغاصب باطل عند محمد وزفر لان الاعاق تصرف يخصه على كل حال عند
الاعاق بالحدث ولم يوجد لان الموقوف لا ينفذ المالك لولا ملكه بالثا وقلة نقاد مع التوقف وعند الاجارة
ان ثبت الملك بطريق الاستناد وهو ثابت في وجهه دون وجهه ولا يصلح شرط للاعاق ولولا ذلك لرجح ان يعتق
الغاصب ثم يملكه باء الضمان ولا ان يعتق المشتري والخيار للبايع ثم كثر البائع وكذا لو اقتبض المشتري
من الغاصب ثم باعه ثم اجاز المالك البيع الاول لم يفسخ مع ان البيع اسرع نقاداً من العتق لانه اوجب المالك من
البيع حتى لو باع الغاصب ثم لوى الضمان سفل البيع ولو اعتق ثم لوى الضمان لا يفسخ العتق والمالك تب
والمأذون على ان البيع الاعاق وكذا لو اهلك الغاصب المفعوب عند لوى الضمان لا يفسخ اعاق المشتري
من الغاصب فكذلكها وعند الاصنف والابن يوسف موقوف على ان ينفذ على المشتري باجارة المالك المملوك
ثبت موقوفاً بغيره مطلقاً فانه المالك فيتوقف الاعاق في توقف المالك وسفل نقاد لانه من حقوق
والشئ لولا ان ينفذ لحقه فاذا توقف لحقه وصار كما عاق المشتري من الراهن فانه يتوقف نقاده

القيمة

حتى اذا اجاز المرحن البيع منذ الاعاق على المشتري وكما عاق المشتري من الوارث عند ان التركة المستوفى
بالدين فانه يتوقف تمام الاعاق حتى اذا اجاز الخرماء بيع الوارث منذ الاعاق على المشتري وكما عاق الوارث
عند ان تركة مستوفى بالدين فانه اذا قضى الدين بعد اعاق الغاصب بنفسه لان الغصب لم يوضح
كافادة الملك لكونه كغيره وانما يثبت الملك بضرورة عند الاعاق كذا في حق من يملك احد بدلان فلم يكن
الغصب في الحال سببا للملك لتوقف الملك ويتوقف الحق على ما لم يبره هو بصل ان يكون سببا عند الاعاق
والحق وجب قبله وظلا وما لو كان في البيع خيا لا يبطى وخيار الشرط يمنع انعاده في حق الحكم احلا فلان الملك
معدوما لوجه الخيار مانع منه فلم يصح ان الاعاق محلا لملكوته للمشتري فيلغو وهذا البيع مطلق والاصل
في الاسباب المطلقة انه محل في الحكم بلا تنازع والتراخي انما يثبت بضرورة في الضرر ولا ضرر في توقف الملك والاعاق
فوجب القول باطلا للسبب في حقه ومعنى توقف الملك انه موجود في حق الحكم التي لا يتصرف بها غير موجود
في حق الاحكام التي يتصرف بها المشتري من الغاصب لفا اعتنى ثم ملك الغاصب باء الضمان لا ينفذ
اعاقه عند البعض لان ملك المشتري ثبت بناء على ملك الغاصب لا يكتفى لصحة الاعاق فكذا اعتاق فكذا ما ثبت
بناء عليه والاصح انه منذ كان ملكا للمشتري ثبت مطلقا سبب مطلق وهو الشراء فحق العتق عند الاجارة بخلاف
الغاصب لا يملك الغصب وهو سبب ضروري لا مطلق كما ان الملك ناقصا لملك المالك لا يبيع اي لفا
باعه المشتري من الاخر ثم اجاز المولى البيع الاول لم يحز البيع الثاني بالاجارة ثبت للبايع وهو المشتري الاول
بات فاذا طرأ على ملكه توقف لغيره ابطم وهذا لان الشراء سبب مطلق موضع لافادة المالك فاذا صار للمالك
البيع الاول ثبت الملك للمشتري باء مطلقا لوجه السبب مطلقا فيبطل الملك الموقوف الذي هو ثابت للمشتري
استا ضرورة انه يجوز اجماع عقدين نافذين في محله واحد على الحال فان قيل الملك البات ليس بائع للملك
الموقوف حتى يثبت الملك للمشتري موقوفا فاولا ان لا يكون رافعا لان المنع اسهل من الرخاء فليس البيع
او الرخاء انما يكون عند التعارض ولا تعارض ثم ان الملك الموقوف لم يظهر في حق المالك وانما ظهر في حق الشراء
المتعاقدين لان البيع قائم بها واذا اجاز المالك البيع الفضول فملك البات يثبت للفضول والمالك الموقوف
ظاهر في حقه لان الفضول عاقق وقوع التعارض بين المالكين فيرفع البات الموقوف فان قيل الغاصب
اذا باع المخصوص بملكه عند الاعاق ضمان منذ البيع وقطرا على الملك الموقوف ملك بات ومع هذا لا يبطم
قلس ملك الغاصب ليس ببات لبثته من وجه دون وجه لان سببه ضروري لا مطلق فلا يظهر في موضع
الضرورة فيه فلا يظهر ابطال توقف البيع والشراء موضع لافادة الملك وهو سبب مطلق فيجوز ان يظهر
في ابطال الملك الموقوف ولا فيه عند انقضاء هذا البيع متعلق بنفاذ الاول ونفاذ الاول متعلق
باجل المالك وهو بوجوب احراز العقد الاول وبذلك يحل فان اجاز بعد العقد الثاني وانما لم ينفذ فمتعلق
نفاذه بما فيه خطر فيمنع احوال خلا والاعاق كانه لا يؤثر فيه العذر ولما لا يجوز اعاق البيع قبل القبض

القبض وبيعه كايوز كانه في عذر لا ينسخ عما يملك البيع قبل القبض فتن ان باع مال الغير على انه يملك
عن بله حنيفه انه يتوقف البيع على يتوقف الاعاق فان لم يبع المشتري في حقه او قبل ثم اجاز المالك البيع
لم يحز اذ افا كان الاجارة لم يصادف العقد لنوات محله وهو المعقود عليه اما له مات فظاهرا وكذا اذا
قبض لا يملك الجاب البذل للمشتري بالقتل بعد باقيا بيا البذل للملك للمشتري عند القتل مكانا بل
بالبدل فيحقق النوات كالمى بدل بخلاف البيع الصحيح فانه لفا باع صحيح ثم صرف في يد البائع لا ينسخ العقد
لبنوت الملك عند القتل فامكن ايجاب البدل بعد البيع قابليا بيا بدله ولو قطع يد العبد ولم يحتفقه المشتري
فاخذها ارسلها فاجاز المولى البيع فارسته لمشتريه لان بلاء حارة نسب للملك لم ينفذ وقت الشراء فظاهر
ان القطع كان على ملكه فلان الارش له وبهذه حجة لما على محمد بن ابي والعدول ان الملك من وجه يكتفى لا ستمقا
الارش لا يرد ان المالك اذا قطعت يده واخذ الارش ثم لقي في الرق كالا رشا كمواده وكذا اذا قبله
قطعت يد المشتري في يد المشتري والبايع فاجيز البيع فارسته لمشتريه بخلاف الاعاق لا تقتار
لما الملك من وجه وضدق باز لوجه نصف الثمن لان المبيع ان لم يكن مقبوضا للمشتري فلا يكون في ضمانه
فيكون مع حاله يضمن وان كان مقبوضا فيه بغيره عدم الملك لا يغير موجه حقيقة وقت القطع وانما يثبت
بطريق الاستناد وكان ثابتا من وجه دون وجه ومن باع عبد رجل فارلوا المشتري رقة العبد وقال انك رقت
بعده امر صاحبه ومجد البائع ذلك وقال بربعتك يا صاحبه فاقام المشتري بينة على اقرار صاحبه العبد
انه لم يامر ببعده او اقام نسبه على اقرار البائع بذلك لا يضر بينة بطلان دعوى بالتناقض لفا اقرارها
على هذا العقد وبما عاقلان اعتراف منها لصحة ونفاذه اذا الطاهر من حال العاقل مباشر العقد
الصحيح النافذ للمشتري بدعى عدم الامر بدعى عدم الامر بغيره كالا فرله كالا فرله كان متناقضا فلم يصح
الدعوى والبينة انما سمح لفا ترتبت على دعوى صحيحة وهذا من كل ما من في الزيادات ان المشتري اذا ابيع
صدق مدعيه واقر بان العبد للمشتري واخذه المستحق ثم يرضى عن اقرار البائع بان العبد للمشتري وهو
بريد الرجوع بالثمن بغير بينة ومن قول ان العبد في مسلة الجاه الصغير في يد المشتري وفي مسلة الزيادات
في يد المستحق وشرط الرجوع بالثمن ان يكون العبد سائما للمشتري واذا كان كذلك بضع ودعوى الرجوع
بالثمن في مسلة الزيادات لوجه شرط وفي مسلة الجاه الصغير لا يرضى عنه الرجوع بالثمن لعدم شرطه وقيل
انما اختلف لجواب لاختلاف الموضوع فوضوح الجاه الصغير فاما البائع على اقرار البائع قبل البيع واقامه
على الشراء على اقرار البائع قبل البيع لا يملك الحق فصار متناقضا والمتناقص لا يرضى عنه دعواه ولا يسمع بينة
وموضوع الزيادات انما لفا برضى عن اقرار البائع بعد البيع واقامه على الشراء لا يرضى عن اقرار البائع بعد البيع
انه المستحق فلا يصير متناقضا فيقبل بينة وان اقر البائع عند القاضي ان رب العبد لم يامر ببيع
بطل البيع ان طلب المشتري ذلك فقد صح اقرار البائع وان تناقض في اقراره ان التناقض لا يمنع

[illegible]

قلنس المقداريون بالكبير مرة وبالقدار أخرى فينقطع المنازعة بينهما بذكر الكبير والعدو والفلس فيصيح
 السلم فيه عدوا خلافا لمحمد صلى الله عليه وآله في ما دام رايي والسلم فيه مبيع فما هو عن كايصح ان يكون مسلما فيه كالك
 كالشعدين وبعد الكس وقطعة صفر موزونة فلا يصح التسلم فيه عدوا ولم ان ثمنه عارضة ما
 باصطلاح النكاح والعاقوان اعترضنا عن هذا الاصطلاح حين عقدوا التسلم فيه وما اعرضنا عن الاصطلاح
 على كونه عدويا وليس ضروريا خروج عن الثمنية في حتمها خروج عن ان يكون عدويا كالجوز والبيض
 واللبس والآن جرح ان سمى ملين معلوم كان احادها لا يختلف في المالمية فكانا عدويين متقاربين وذرع
 كقرب بيتين طول وعرضه ورقعته اعلم ان السلم يصح في الثياب كلها لا ان شرط خضرا معلوما وطولا
 وعرضا بذراع معلوم وصفة معلومة لان مقدار المالمية يصير معلوما بذكر هذه الاشياء والتفاوت البسر
 بعدها غير معتبر لانه يفيض الى المنازعة المانعة من التسلم والتسلم فلا يشترط الوزن الا لفا السلم في
 الحرير فانه لا بد من بيان وزنه ايضا لان قيمته للحرير يختلف باختلاف الوزن وما لا يضبط صفته ولا يعرف
 قدره لا يصح التسلم فيه لانه بدون الوصف يبقى مجهولا فيفيض الى المنازعة المانعة من التسلم والتسلم
 فلو كان كالجوز والسلم فيه صح فيه وقالوا ان فتح يصح لانه لفا بيتين جنب ونهجه وسنته وصفته بان
 يقول ابرئيم بنت مخاض جيدا وعبد تريخ ابن عشرين سنة جيد يصير معلوما والجهاالة القليلة بعدها
 لا تمنع صحة التسلم كما في الثياب ولو ان السلم في مجهول فلا يصح كما في الجواهر الكبار وهذا لان بعد ذكر
 ما ذكره انخصم يعني تفاوت عظيم في المالمية باعتبار معان اخر كالصاحه والملاصه والنفاصه والخلوت
 الحسن والوهن والكياسة وحسن السير والمتنظر في الدواب فانك ترى عبيدين او اثنين متفقين
 في الاوصاف المشروطه ومع ذلك يباي ويأخذ بها بالوف والآخر بالف قال الشيخان الله رب فرد بعد ذلك ان زياد
 والف تراهم لا يباي وون واحدا وهذه معان لا تضبط بالوصف ولا يسوي جهالة فاحشة مفضية
 الى المنازعة من التسلم والتسلم ولا يلزم من الثياب لا يناقضت عن القياس باثر علي وابن عباس رضي
 فانها اجازا السلم في الثياب وورده الاثر نعم لا يكون ورواه ايضا لان الثياب مصنوعة العباد والعبد
 انما يصنع بالآلة فاذا انما التصانغ والآلة تحذر المضنع والتفاوت البسر بعونه لا يعتد بالتفاوت
 بين الجيد والجيوف في البر فاما الحيوان فنضع النسخ وهو كمن يكون على ما يدرك كمن وقد صح عن ابن عباس ان
 النسخ عم نهى عن التسلم في الحيوان ويؤخر فيه جميع اجناسه حتى العصا فيدر فان قيل التسلم في الحيوان انما
 لا يصح لتفاوت تعبد الناس فيه والتفاوت في العصا غير معتبر بينهم فينبغي ان يصح التسلم فيها
 قلنس الحصة في المنصور عليه لعين النص لا للمنف والنص لم يفصل بين حيوان وحيوان ولا
 في اطاره كالرؤس والا كما لا يخفى لانه عدو يتفق وتفاوت بين رأس ورأس وكل ع و كل ع معتبر
 فيما بين الناس وما كسوت كاجله ولو اسلم فيه وزنا اختلفوا فيه ولا في جلوه عدو المتفاوت الا لفا
 بين

الطول والوزن والصفة وقال ما كان يصح التسليم في رؤس الحيوان وجلوه عنه اللقنات وكله في الخطب حرمنا
وكذا في الرطبة حررا للثقات والالفاظين طولها تسلمه الحصة كانه شبر او ذراع صحيح كونه لهما كان يعرف
به ولا يتفاوت وكله في الجواهر والحز لا يتفاوتا عدديته متفاوتة لتفاوت أحادها في الكمية بالضرورة والتقدير
وفي الأوزان التي تباع وزنا يصح التسليم فيها لا تعلم بالوزن وكله في المنقطع عن ايدى الناس وهذه المسلم
على وجوده ان كان المسلم فيه موجودا عند العقد منقطعاً عن ايدى الناس عند طول الاجل لا يصح اتفاقا وان
كان منقطعاً وقت العقد موجودا في ايدى الناس عند الحز او كان موجودا عند العقد وعند الحز منقطعاً
فيما بينهما لا يصح عندنا خلافاً للشافعي في بيعه وان موجوداً من وقت العقد الى وقت الحز فصحة اتفاقا فلا
ان القدرة على التسليم انما يشترط حال وجوب التسليم والمسلم فيه مقدور التسليم عند وجوبه وهو زمان حلوله
الاجل فيصح العقد لو كان موجوداً من وقت العقد الى وقت الحز ولو لم يكن له سلفوا في
التمار حتمت بوجوبها فالحديث دل على ان الوجوه معتبر من وقت العقد الى وقت الحز ولا يصح التسليم في
غير مقدور التسليم فلا يصح وبذلك لا يعدم حال العقد والمقدور لا يتغير في التسليم وانما يصح مقدور التسليم
بالوجوه وهو موهوم وبالموهوم لا يثبت القدرة على التسليم نعم القدرة على التسليم شرط حال وجوبه
ولكن كل وقت بعد العقد كوزان يكون حاله وجوبه لاحتمال ان يموت المسلم اليه فيجل الاجل وان كان المسلم
فيه موجوداً من وقت العقد الى الحز فلم يأخذه بعد الحز حتى انقطع عن ايدى الناس خربت التسليم بين الطرفين
واخذ رأس المال وبين ان ينشط وجوهه فيأخذها أسلم فيه وقال زنف يبطر العقد وسرور رأس المال
للبيع عن تسليم فصار له الوهك المبيع في بيع العين قبل التسليم وليس ان السليم قد صح وتقدر تسليم
المعقود عليه لعرض على سرف الزوال فحضر العاقد فيه كما لو ابيع المبيع قبل القبض وبه فارق هلاك
المبيع فالمعقود عليه ثم فوات اصلا وهذا الانقطاع ان لا يوجد في سوق يباع فيه وان كان قد يوجد في البيت
ولا في السكك الطرقي في غير جنسه وزنا وعدة كانه ينقطع عن ايدى الناس خصوصاً في الشتاء كالحج او
الماصة لو كان في بلد لا ينقطع لبيع مطلقاً وان كان في حبيسه لبيع وزنا عدداً متفاوتاً وانما يتفق
التفاوت بتعدد الوزنات وعن اهل حنيفة ان السكك لا يصح في الكبار من السكك التي يقطع وزنا كالتسليم في اللحم
لبيان الماكسة في رفع عظمها واختلاف رغبات النيام باختلاف موضعها وصح التسليم في السكك المالح
وزنا وضرباً معلوماً معلومة القدرة حسب الوصف مقدور التسليم كانه غير منقطع ولا يصح عدداً
لتفاوت احادها وعن اهل حنيفة ان السكك لا يصح في الكبار من السكك التي يقطع وزنا كالتسليم في اللحم
عند اهل حنيفة وقالوا لا يصح ان يبين جنسه ونوعه وسببه وصفه وموضعه وقدره كانه خضرة حتى يبين
من الجنس ما من كانه موزون عاقل معلوم ببيان هذه الاشياء ولذا يجزى بالتلف في ضمان العدة
ولصح استقراضه وزنا والاستقراض لا يصح الا في المنليات ويجزى فيه ربوا الفصد بعملة الوزن والوزن

والوزن وضع لتقدير المنليات فكان مضطرباً فصح التسليم في الآلة والشحم كالحل في الطيور كانه لا يقدر على
وصف موضع منه ولو ان اللحم يتغير عند عظم العظم ويكثر عند ضعفه فكان المسلم فيه مجهولاً وبهذا المعنى
التعليق يقتضي صحة التسليم لانه كان متروكاً في العظم وكان اللحم يتفاوت بتفاوت التسمين والزوال وهذا يختلف
باختلاف فصول التسمين فما يعتد به في الشتاء يعتد به في الصيف وهذه جهالة مضطربة لا الشرائع وهذا التعليق
يقتضي ان لا يصح التسليم فيه وان كان متروكاً في العظم وبهذا المعنى يجوز ان يكون معلوماً بعلمين فعدم احدهما لا يدر على
لجواز والتصمين بالمحل منقطع فاللحم فيه ذوات القيم في رواية سويح الجامع والاستقراض وزنا منقطع ايضاً ولئن
سلم فامتنع اعداء القيمة كانه ما ناله صورة ومعنى القيمة كانه ما ناله صورة والموجب الاصل في العين فيها والمثل
اقرب الى العين فكان اعدل منها فكان القبض محسوباً مع ما في العرض واجبة فامتنع اعتبار المتقبض نانياً لانه
يقع على الموصوف في الذمة وبالوصف عند العقد لا يعرف الموصوف عند الحز ولا يملك لاجل بيعه او بذراع رجل
بعينه اذ لم يدر قدره ان القدرة على التسليم وقت وجوبه شرط لا يتحقق الا ببقاء ما عتبه من الكيال والوزن
لوقت الحز وبماؤه موهوم فربما مضى قبله فيفرض لا الشرائع بخلاف بيع العين فانه يصح لما حرم ولا بد
ان يكون الكيال جملاً لا ينقص ولا يثبت كالتقصير وكذا فان كان ما يملك كالكس فيه كالدسر ولو لم يرب
لا يصح ليتمكن الممانعة الا في قرب الماء استحقاقاً للتعامل فيه كذا عن ابي يوسف ولا في طعام قربة معينة او تمر خالصة
معينة لان القدرة على التسليم عند وجوبه شرط صحة العقد ولا قدره الا بوجوه المسلم فيه ووجوه موهوم
فربما يغيب ان يعجز عن التسليم واحتمال الفساد وهذا العقد ملحق بحقيقة الفساد واليه اشار النبي
بقوله ارائت لو لم يصب احدكم ثم سخر احدكم الى اخيه جيب من سائر على التسليم في تحايط بعينه ولو
كانت النسبة لا قدره لبيان الصفة لا لتعيين المكان كالحسن بن علي بن ابي رافع فانه يصح كانه
فكره لبيان الجوهرة وشرط جواز التسليم بيان جنس المسلم فيه كثر او شحير وبيان نوعه كسقية او خبثه وبيان
صفته كجيد او ردي وبيان قدره ككيل او كباقي او كذا وزناً لانه اذا لم يشهد هذه الاشياء يبيع المتأخر
المانعة من التسليم والتسليم بين رتب التسليم والمسلم اليه ان المسلم فيه يختلف باختلاف الجنس والسوق والله
والصفة والقدر فربما يعطى المسلم اليه جنسا او نوعا او قدرا غير ما يطالب به رتب التسليم وليس الرجوع الى قول
احدنا باحق من الآخر لان كل واحد كحج عطلوا الاسم كل بقية بيان هذه الاشياء لينقطع الممانعة وبها
الاكل فلا يصح التسليم الا مؤجلاً وقال الشافعي يبيع به كانه موهوم كانه موهوم يبيع ما ليس عند الانسان
ورخص في التسليم مطلقاً فاشترط اهل الجاهل فيه زناً في عاقل النفس ولا في الذمة فصح حاكم ببيع العين
وليس قوله من اسلم منكم فليسلم في كبر معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم قال صاحب الاسرار فيه
وطاهر حرمه التسليم على من اراد الاجرة الا وصاف كمن قال كذا من دخل طاريه فليدخر غاص البصر
فسفيرا المطلق في حديث الرخصة كذا وفيه اشكال لانه لا يقتضي الخضار ما جاز من التسليم في الكد كونه

لقد التزم صح في المذبح والمعدن فكان الحديث ساكنا عن بيان التسليم للمال وما رواه ناطق فيصح فحكم
ويمكن ان يقال ان الاصل عدم جواز التسليم كونه بيع مالم يس عند الان وما رواه النضر جواز الاموال
فلا يصح الا موطلا وما رواه حكاية حال كذا عموم له وقد اريد به التسليم المجرى اجماعا فلم يرد غير ذلك لانه
وهذا التورع على تسليم الحقوق عليه بشرط العقد فما به يستحق هو الجواز الذي به يمكن من تحصيله يكون به
شرطا ضرورة وهذا لان التسليم عند المفاضلة ليس له عوض عن البيع باق في المال او كسرهما الا فليس
وانما شرع خصته وفعلها لاجلهم والخصه ما استحق فدر مع قيام المحرم وهو المحرم عن التسليم منها
ولو قدر على تسليم لم يوصل المرض من غير الاصل وهو عدم الجواز ولا يصح الا باجل معلوم لما روينا
ولان الجاهل يفضي الى النزاع واقل الاصل شرط في الاصل وعلى المشتري ان من حلف ليقض حقه عاجلا
فقتضاه قبل تمام الشرط بقدر ما كان مادون الشرط في حكم العاجل كان الشرط وما فوقه في حكم الاجل
وقيل ثلاثة ايام كالا في شرط الخيار وقيل اكثر من نصف يوم لان المجرى ما قبض في المجلس والموجر
ما لم يقبض فيه ولا يمتد المجلس منها اكثر من نصف يوم عادة وبيان قدر رأس المال وان كان ثارا
اليه فيما يتعلق العقد مقدار كالمكبر والموزون والمعدن وقال ابو يوسف ومحمد لا يشترط
معرفة القدر بعد التعيين بلا شارة حتى لو قال البعيت اسلمت السك هذه الدراهم وتربى ولم يدرك
الدراهم او قل اسلمت الكبر هذا البقر كذا من الذرعان ولم يدرك البقر البقر لا يصح
عنده وعندهما يصح واجمعوا ان رأس المال لو كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما بلا شارة لهما ان المقصود
هو اعلام يحصل القدر على التسليم وينقطع النزاع وما حصل بلا شارة الى العين لا يابغ اسباب
التعريف فلا يشترط اعلام القدر كما في النخل والاحص والنوب فانه لا يشترط اعلام ذرعان النوب لو كان
المال اجماعا والذراع في المعدن والاعلام كالمقدري في المقدرات ولو كان جهالة قدر رأس المال يفضي
للاجهالة المسلم فيه لان المسلم اليه سعر رأس المال شيئا فنيا وربا جدي بخصه زيو كان الدراهم لا تخلو
عنه فزده ولا يستبدل في مجلس الترو وقد انفق ما عداه في بطر ما عداه العقد بقدر ما رده فاذا لم يكن رأس
المال معلوما لم يدركه كما استقصى السلم وفيكم بيع ولو كان قدر رأس المال معلوما بوزن المعدن معلوم في كسر
استقصى العقد وما يفضي لاجهالة المسلم فيه في الجاهل حذر عنه وان كان موهوما ولا نه ربا فنسخ العقد الحذر
عن تسليم المسلم فيه فيما جاز الى قدر رأس المال والظاهر انه لا يكون قايما فمادره كم من يفضي الى المازمة او لا
الدراهم او لا يقال هذا موهوم والموهومات لا تعتبر في هذا العقد كالمحقق لانه شرع مع المناقاة يكون
بيع المعدوم بشرط جواز البيع وجهه المبيع الا يرى انه عدم كسر اعتبر كسر الموهوم في تحرياط بعينه بخلاف
ما لو كان رأس المال ثوبا لان الذرع صفة لا يتعلق العقد بمقداره واعلمهم الوصف بعد الاشارة
ليست ط ولدا لو اشترى ثوبا على انه عشرة لفرع فوجع احد عشر سلم الزيادة ولو وجد تسعة على عشرة شيء

شيء من الثمن والمسلم فيه لا يتقسم على عهد الذرعان بشرط اعلفه لان الاوصاف لا يابها شيء في حال قدر
الذرعان لا تؤدي لاجهالة المسلم فيه وهذا المسلم فيه كماله المقدرات فتؤدى لاجهالة المسلم فيه فيفسد
العقد ويؤدى لاجهالة المسلم فيه في كسر بقر وكسر شعير ولم يبين رأس مال كل واحد منهما لا يصح لانت
اعلام قدر رأس المال بشرط فيقسم الماتة على البقر والشعير باعتبار القيمة وهي يعرف بالحزر والظن ولا يكون
قدر رأس مال كل واحد منهما معلوما حتى لو كان من جنس واحد يصح لان رأس المال يتقسم عليهما على السواء او
اسلم جنسين ولم يبين مقدار احدهما فان اسلم دراهم او ثيابا في كسر بقر وقدر علم وزن احدهما ولم يعلم
وزن الاخر لا يصح عنده لان اعلام قدر رأس المال بشرط عنه فانه لم يعلم احدهما بطر العقد في حقته فيبطل
في حقته الاخر لانه حقته الاخر اولى والصفة وبيان مكان الاثينا في حال حمل ومونة كالبقر وكونه وقال
ابو يوسف ومحمد ليس بشرط وكذا ان شرطاه صح وان لم شرطاه يتعين مكان العقد التسليم لان التسليم
وجب بالعقد فيتعين مكان العقد للتسليم كما في البيع ولانه لا يراجه مكان آخر فيتعين كذا لو اوقا
الامكان في الاول للطلقة على قول الكرخي فصار كالتقضى والغصب ليس ان تعين مكان العقد
اما بالنعنين صرحا ولم يوجد ضرورة وجوب التسليم عليه في حال كذا في القرض والغصب ولم يوجد له
السلم يصح الا موطلا فلا يتعين مكان العقد للاثينا فاذا لم يتعين ولم يعين مكانا اخر يمتد مكان الاثينا
مجهولا وجهه لانه يفضي الى النزاع كرها لانه الصفة لان قيم الاشياء يختلف باختلاف الاماكن في حال حمل ومونة لما يختلف
باختلاف الصفة وعن هذا قيل ان الاختلاف في بيان مكان الاثينا موجب الى ان عنده كالاختلاف في
الصفة وفبر على كذا لا يعين المكان ففسد العقد عندهما حتى لم يحج الى ذلك فلو كان اختلاف في موجب
العقد فتحت الفكا لو اختلف في الثمن ورأس المال وعنده ففسد الشرط حتى اجتمع الا ذلك فلو كان كالاختلاف
في شرط الخيار ولا جلا وعلا هذا الخلاف في الثمن الموجر بان باع عبدا حاضرا بتر موصوف في التوبة الا اجل شرط
بيان مكان الاثينا للبقر عنه في الصحيح وعندهما يتعين مكان العقد والاخر استاخر دارا او اوبة بالكل
ومونة دينا في التوبة عن بيان مكان الاثينا وعن موضع الدار للاثينا وموضع تسليم الواهب لا موضع العقد
والقسم بان اقتسم دارا وشرط احدهما على صاحبه ثيابا حمل ومونة لزيادة غرس اوبنا في نصيبه فعنده
يشترط بيان مكان الاثينا لصحة القسم في الصحيح وعندهما يتعين مكان القسم للاثينا وما لا حمل
ولا مونة كالمسك والافور لا يحتاج فيه الى بيان مكان الاثينا عندهم لا يحلف فبمجة باختلاف المكان وفكر
في الجامع الصغير وسوع الا صلا انه يتعين مكان العقد للاثينا وفكر في الاجارات انه لا يتعين ويؤيه
في التوضيح شانه وهو الاصح لا سواء الاماكن ولا يجب للمالك لينعيز ضرورة باعتبار ولو عينا مكانا قبل
لا يتعين لان الشرط انه لا ينفذ لا يعتبر وقيل يتعين لانه يفيد سقوط خط الطريق عن رب التسليم
ولو عينا المسلم المحصر في حال حمل ومونة يقتضي به لان المصريح بتأجيل الفكا كان واحدا في هذا الحكم وقبض

راس المال قبل افتراقهما بلكا بان وهو شرط بان العقد على الصحة وسوا كان راس المال كما يتعين كالنفوه الحكم
يتعين كالغرض اما لكان من النفوه فليكن افتراق عن دين بدين لانه عمه من الكمال بالمال
اي النسبة بالنسبة واما لكان من الغرض فلان التسليم اخذ عاجل باجل والمسلم فيه اجر فوجب ان يكون
راس المال عاجلا لكون حكمه على وفق ما يقتضيه اسم لما في العرف والكفاية ولو انه كان لا بد من تسليم
راس المال للمسلم فيلزم فيه فيقدر على تسليم المسلم وقال مالك ترك قبض راس المال يوما
ويومين جائزانه بعد عاصلا عرفا وعن هذا قلنا لا يصح التسليم لغير الفاقية بشرط اختيارها او لا يصح ان يمنع
تمام القبض لغير القبض انما يتم لو كان بناء على الملك وخيار الشرط يمنع الملك لانه يمنع انعقاد العقد في حق
الملك فممنوع تمام القبض والافتراق قبل تمامه يبطل للعقد وكذلك ثبت فيه خيار الروية لانه لا يفيد لفائدة
الرد والمسلم فيه دين في الزمة فاذا انقضى القبض عاد دينه الى كان وكان اعلام الدين فذكر الصفة لولا يتصور
فيه المعايير تمام وذكر الوصف على الاستقصاء في المسلم في تمام الروية مع العين بخلاف خيار العيب لانه يمنع
تمام القبض وصح العقد لو استوفى خيار الشرط قبل الافتراق اذا كان راس المال قايما في يد المسلم اليه عند
استيفاء الخيار ان الفتحة حيث صار دينه عليه لم يصح العقد باستيفاء الخيار لان ابتداء العقد راس مال هو
دين لا يصح فكذا لما به باستيفاء الخيار وقال زكريا يصح العقد باستيفاء الخيار وقد حققناه في باب البيع
الناسد وقد جمعوا حيل الشرط في قولهم اعلام قدر راس المال في الكبر والموزون والمردود والتجديد
واعلم المسلم في جنس ونوعا وقدر وصفه والتأجيل وبيان مكان الايضا فيما حمل والقدرة على التجميع
التحصيل او استبدال الزيف لما قلنا فجل الله ان اعلم ان المسلم اليه اذا وصو بعض راس المال زينا بعد
ما افتراقا منه واستبدله الجيا في مجلس الرد وكان المرء قليلا صح وان كان كثيرا يبطل عند الرد حنيفه
وعندهما جازا استحقاق الرد او كثر وعندهما لم يصح بطل الرد قل الرد وها ذكر قياسا لانتقاص
القبض من الرد فصار كان لم يوجد فبطل الرد العقد بطل الرد وهو في الوجود صا او خفا
ولم انما افتراق عن قبض صحيح لان قبض الزيف صحيح لو تجوز به جاز وانما انتقص ذلك
القبض بالرد وصار العقد عند الرد موجبا لقبض الجيا فاذا افتراق بعد قبض الجيا دعي العقد
صحي ولو ان القبض استقص منه الاصل ولذا بعده ان جعل لو كان مؤجلا وكذا الكفاية
والردن فلما انما افتراق عن غير قبض الا ان القليل ضرورة لان الدرهم لا سفر عن زيف قليل ولا ضرورة
في الكثير لا كما يخلو عنه والقليل عند الرد حنيفه ما دون النصف والكثير ما فوقه وفي النصف عنه رواه
ومن اسلم مائة درهم في كرت مائة دنانير على المسلم اليه ومائة نقد ابطل في حصة الدين لانه دين بدين
والكالا بالمال منه عنه صح في حصة العقد لوجه قبض راس المال في المجلس ولا نسخ الفساد كما قال زكريا
اما لكان اطلق العقد ولم يصف المائتين الدرهم بعينها بان قال سلمت اليكم مائة درهم في كرت مائة

مائة وجعل المائة الاخرى قصاصا بدين كان له عليه قبل عقد التسليم فظاهر ان الفاسطاري هو التسليم
المسلم صح ونقد ابتداء الخلوة عن الشرايط المعسدة او قبض راس المال شرط بان العقد على الصحة بشرط
انعقاده صحي هذا العقد لازم قبل قبض راس المال مادام في المجلس ولذا انعقاد المائتين قبل الافتراق
صح وانما ينفى بعض المسلم بعده بسبب طاري وهو الافتراق لانه قبض حيث لم ينفذ المائة وجعلها
قصاصا عليها والفساد الطاري لا يشع عند الكل لما لو باع عبدين ومكلا صديقا قبل التسليم بخلاف ما اجمع
بين خروجه لان الفساد مقارن فيبيع في الكل واما لفاقد بان قال سلمت اليكم مائة والمائة التي
عليكم في كرت فكذا لكان النفوه لا يتعين في العقود ويكافئ او عينها حتى لو باع عينا بدين ثم تصادقا
ان لا بد من يبطل البيع فلان السقيفة من الاطلاوع مع المعايير بالدين فانفق العقد صحي بخلافه
تبايعا عينا بدين ومعا يعلم ان ان لا دين حيث يبطل البيع لانه بيع بلا عي ولا يوافق اسلم اليكم
هذه المائة والمائة التي على فلان يبطل العقد في الكل وان نفذ مائة لان اشتراط تسليم المئين على غير العقد
مفسد للعقد وهذا فساد مما ركن للعقد فوجب فساد الكل ولم يشترط تسليم على غير العاقدها وفي
الكل نوعين او اسلم بدين في شعير ورت ان لو قال سلمت اليكم هذه العشرة الدرهم العيين
والعشرة الدنانير اليكم في كرت يبطل في الكل اذ في حصة الدنانير في الاجماع لعدم العقد في المجلس
واما في حصة الدرهم فعند ابي حنيفة للجهالة وهي مسلم اعلام قدر راس المال ولو اسلم كرتين في شعير
وكذا من الزيت يبطل في حق الشعير عندهم لان القليل يجمعها ويبطل في حصة الزيت عنده ايضا لجهالة
قدر راس مال الزيت من البر لو موفية قدر راس شرط عنده فاذا قوبل راس مختلفين كان الانقسام
بطريق القيم وهو العرف بالخز والطرف فلان كرتين حصة كل واحد منها يصح كرتين الجاهل وعنده
معرفة القدر ليتسبب ولا يصح التصرف في راس والمسلم فيه بشركة وقولته قبل القبض لان التصرف
في البيع قبل القبض لا يجوز والمسلم فيه مبيع ورأس المال احوثها بالمسح وكان فيه تقويت القبض
المستحق بالعقد والشركة ان يشارك في آخره فان ما لا اسلم لم يشتر منه برأس المال شيئا ان لو اسلم
رجل لرجل عشرة دراهم في كرتين ثم ما لا اسلم فارادت التسليم ان يشتر برأس المال شيئا
قبل القبض لم يحز استحقاقا وعندهما في ان اشترى لجز قيا سلا لانه لا يبطل التسليم في راس المال دينا في
ذمة فصح ان استبدال به كسائر الديون وليس قوله عدمه تاخرا لا سلكا ورأس مالك اي الذي سلك
حاز قيام العقد ورأس مالك حال انت اخذ او لا يملك اخذه حال قيامه فقد جعل حق رب المسلم اخذ المسلم
قبل الافتراق واخذ راس المال بعدهما ثم قبل الافتراق لانه لا يصح الاستبدال بالمسلم فيه كيلا يصير قايضا عن حقه فكذا
بعد ما بان راس المال وان راس المال اخذ شيئا بالمسح فلم يجز التصرف فيه قبل قبضه وبذلك ان قاله في حق
غير المتعاقدين كعقد مبتدأ وحصة الا استبدال غيرهما جانب المسلم فيه لا يحتمل العقد المبتدأ اذ لا يمكن

جعل المسلم فيه مبيعاً لانه دين سقط وبالسلم ثبت الدين وحانت رأس المال محتمل فحل رأس المال
مبيعاً لانه دين ثبت مثله فاعتبر في حكم ابتداء السلم فيم الاستبدال برأس المال ضرورياً ولا يلزم
ان لا يثبت قبضه في المجلس قبض رأس المال وجب للمسلم فيه لانه لما وجب فيه ان يكون ديناً وجب
حبس ماله لانه لما وجب تأجيله وجب تعجيله فحل رأس المال ثبت حكمه لا ابتداء في جانب
المسلم فيه لم يثبت فمالم يثبت قبض رأس المال ومن اسلم في كرتة فلم يملكه الا بجل اشتريه المسلم
من رجل كذا وامر برب السلم بعضه منه قضا، الحق فاقضاه رب السلم لم يكن قضا ولو كان الكفوف
فامر بسقي الكفوف صح ولو اوصى في السلم بتبصره لم يثبت لنفسه فاكتماله لم يثبت لنفسه صح والا حصل
فيه نهي النعم عن بيع الطعام حتى يحرر فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري ومحل الحديث اجماع الصنفين
بشرط الكيل وقد اجمع هنا صنفان بشرط الكيل احدهما المسلم اليه رب السلم ان ياخذوا كل الكرتين البائع
افتضا الحق صنفه حرت من المسلم اليه وبايعة وصنفه حرت بين المسلم اليه ورب السلم فلا بد من
الكيل حرتين من صنفه بين المسلم اليه وبايعة ومن صنفه بين المسلم اليه ورب السلم فان قيل
بيع المسلم اليه رب السلم سابق على اشترا المسلم اليه من بايعة فلم يكن المسلم اليه بايعة بعد الشراء فلا
يدخل تحت النهي قلنا السلم وان كان سابقاً فقبض المسلم فيه لاحقاً وللقبض في باب السلم حكم عقد
جديد فلهنا حدودا لكل العقد على المقبوض صححق البيع بعد الشراء وهذا ان العقد تناول ديناً في
ذمة والمقبوض عين والعين غير الدين حقيقة وان جعل المقبوض عن مائة او العقد في حق حكم خاص
وهو حرمة الاستبدال لولا جعله لكان استبدالاً بالمسلم فيه وهو حرام اما فيما وراءه فهو غير حقيقة فلهنا
فصار بايعة ما اشتريه لانه لم يملكه قبل فبطل خلافاً للعرض لانه اعانته حتى ينفذ بلفظها فلهنا المقبوض
عين حقه تقديراً ولا يلزم تملك الشيء بنفسه نسبية فلم يتحقق الصفتان بشرط الكيل يجب كبر واحد
للمشتري الحق الوكالة ومن اسلم في كرتة فامر برب السلم ان يكيله المسلم اليه في طرفي السلم ففعل وهو
غائب لم يملك قبضاً لان امره بالكيل لم يجر اذا تناول عيناً مملوكة للمسلم اليه لرب السلم لان حقه في الدين
لا في العين وجعل الدين في طرفه محال وانما استحققه في العين بالقبض فصار المسلم اليه مستعير للطرف منه
وقد جعل مكر نفسه فيه فبقى دين رب السلم كمالاً وصار كمالاً في دفع الدين لا مديونية ليسا لغير الدين
دينه فيه فوزاً لم يصرفا خلافاً للبيع فانه لو اشترى من آخر طعاماً عيناً واحداً ان يكيله في طرف المشتري
ففعل والمشتري غائب فهو قبضه لانه تناول مكره الا ان مكره العين بالبيع ولما صح الاوصاف
البائع وكيلاً عنه في امارة الطرف وصار الطرف في يد المشتري فصار الواقع فيه واقعا في يد المشتري حكماً
ولهذا الواو المشتري البائع بالطحن فطحن في الدقيق للمشتري وفي السلم للمسلم اليه لان الامر بالطحن
لم يصح في السلم لانه يلو في مكره المسلم اليه فصار كمالاً بعد الاصل صوبه قبل وفي الشراء صح الامر لانه لا في

لا في مكره المشتري فان قيل في فصل الشراء ينبغي ان لا يصح الامر ايضا في حق ثبوت القبض لان البائع لا يصلح
وكيلاً عن المشتري في القبض حتى لو وكله بالقبض فما لم يصح قلب امره بالطحن لا بالقبض وانما ثبت القبض
حكماً وجاز ان يثبت الشئ حكماً وان كان لا يثبت قصداً وكذا الواو ان نصبه في البيع فقبضه يمكن من مال المسلم
المسلم اليه في السلم ومن مال المشتري في الشراء ويستقر عليه الثمن كما في وللهذا يكتفي بذلك في الشراء في الصحيح
لانه نائب عنه في الكيل والقبض حصراً ونوعاً المبيع في طرف المشتري ولو اوصى في الشراء ان يكيله في طرف البائع ففعل
لم يصرفا خلافاً للمشتري صار مستعيراً وطرفه ولم يصح ماله في العارية لانه لا تسرع فلا يصير الواقع
واقعا في يد المشتري فصار مال الواو ان يكيله ويغذله في جانب بيت البائع وكال لم يصرفا خلافاً للمشتري
للمشتري فان بدا بالعين صار قابضاً لتمام العين فلهذا لا حرفة واما الدين فلهنا خلافه بالمر وبمكتم يصير
قابضاً من استقرض من آخر كرتة من طعام وامر ان يزرعه صح وصار رب الارض قابضاً لانه لم يملكه ولكن دفع
ديناراً الا صانع وامر ان يزرعه عنده نصف دينار ويحرقه خالماً فلهنا وصار مستقرضاً وصار الا مرقاً
قابضاً لانه لم يملكه فان قيل البسول الصباح لفا صبح الثوب لا يصير المشتري وهو رب الثوب قابضاً بغير اعتبار
بهذا الاتصال فلم صار قابضاً هنا باعتبار قلنا المحصور المعصور عليه ثم العزل وهو الصبح لا العين وهو
الصبح والعزل الجاوز الفاعلة لانه عرض لا يثبت اتصال عن محله فلم يتصل المعصور عليه بالثوب فلم يصير قابضاً
وان بدا بالدين لم يصرفا خلافاً للدين فلم يعد صح العزل واما العين فلهنا خلافه بالمر وبمكتم يصير
قبل التسليم فصار مملوكاً للمبيع قبل التسليم لا المشتري عند البائع حينئذ لم يثبت قبض البيع فان قلت
لفظ حصل باذن المشتري فينبغي ان لا سقط البيع فلهنا جاز ان يكون ماله البعدي بالعين فلهنا
كان لخط حصل باذن المشتري وعندهما ان شأ المشتري شاركه في الخط وان شأ انقض البيع لان الخط ليس
باستلزامه عندهما قبض البعدي المسلم فيه وتجب عنده ووجوبه عينا قويا فعند البائع حينئذ لم يملك المسلم اليه
العيب الحادث عدا السلم لا انتقاض القبض وان ابد له فلهنا كبره عيب آخر ولا شئ عليه لانه وجب في
ذمة رب السلم من قبضه صار قضا صاباً عليه فلهنا كبره عيب آخر ولا شئ عليه لانه وجب في
ابو يوسف ان البعدي ان قبضه عينا له عليه من قبضه ورجع عليه بما شرطه السلم كما هو اصله في قبضه ليرى
مكان الحيا وقال محمد ان البعدي ان يقبله رجوع عليه بقدر النقصان من رأس ماله لانه منع عنه بعض المسع فيرجع
بعض الثمن اختلفت رب السلم والمسلم اليه في قدر رأس المال او السلم فيه او فيها بان قال رب السلم
اسلمت اليك خمسة دراهم في كرتة وقال الآخر بل اسلمت عشرة كرتة وبرد منها فعند ابو يوسف وقيل
هو قول البائع حينئذ فلهنا كبره عيب آخر ولا شئ عليه لانه وجب في
على المسلم اليه وان قال رب السلم اسلمت اليك عشرة كرتة وبرد منها فعند ابو يوسف وقيل
فلهنا كبره عيب آخر ولا شئ عليه لانه وجب في
على المسلم اليه وان قال رب السلم اسلمت اليك عشرة كرتة وبرد منها فعند ابو يوسف وقيل
فلهنا كبره عيب آخر ولا شئ عليه لانه وجب في

عشرين درهما في كثرته وقال رب التسلم اسلمت عشرة في كثرته بقدر واحد وقبل سنة كل اثبات الفصل
منه في عاربت التسلم بعشرين وعلى المسلم اليه بغيره عند حقد قبيح بسلين بثلثين درهما عاربت التسلم
وثلاثه اكرار على المسلم اليه بعنه عقدا بعشرين في كثرته عقدا بعشرة في كثرته ان البيات حج الشفع
فيحتملها امكن وقد امكن ثقتا لكل واحد بعنه على عقد غيرا يدعيه صاحبه ولما انهما اتفقا انه لم يجر
بينهما الا عقد واحد فكيف بعشرين اسلمت في كثرته وقبضت الامة فماتت الامة في يد
المسلم اليه بقيت الامة وعليه قيمتها يوم قبضتها ولو نقابلها بعد بطلان الامة صح لان صحته الامة بعد قيام
العقد لا يفسخ العقد وفسخه بدونه لا يكون وقيام العقد بقيام المعقود عليه وهو المسلم فيملكه ان كان
دينا فهو حكم العين لانه مبيع حتى لم يجز الاستبدال به قبل قبضه فصح - اضافة الامة اليه بعد موت الامة
ابتداء وبقي الثمن عليه بعد موت الامة لانه البقاء اسهل من الابتداء واذا انسخ العقد في المسلم فيه ينسخ
في الامة وان ماتت تبعها في عليه بقدرها عن بقدرها لموتها فوجب عليه بقدر قيمتها والتتابع
وهو بيع ما يتبعها بما يتبعها مثل التسلم حتى يبع الامة ويبقى بعد بطلان احد العوضين في كل واحد منهما
مبيع فيه فيكون العقد قائما بقيام احدهما فيصح ويبقى الشراء بالعكس اي لو اشترى الامة بالفلم تقايلا
فماتت في يد المشتري بطلت الامة ولو تقايلا بعد موتها قال الامة باطله ايضا لان المعقود عليه في البيع
الامة فبقى العقد بقاءها وبطل عيوبها فاذا ماتت لم يبق العقد فلم يصح الفسخ ولو لم يصح الفسخ لم يبق
حكمه لانه في غير المحل مسجل القول المدعى الروايات والتاويل ان كان في كثرته لو قال المسلم اليه شرطت كل رقيا
وقال رب التسلم بشرط ثقتا قال قول المسلم اليه لان رب التسلم متعنت في انكار الصحة لفظا ظاهره ان
المسلم في مع رداية برؤي على رأس المال وكلامه المتعنت وهو ينكر من ينفعه من وفقه قول صاحبه لا
محارص وفي عكسه بان لقي رب التسلم شرط الرهن وانكر المسلم اليه الشرط اصلا القول رب التسلم
عند ايه حنيفه لانه يدعي الصحة فكان القول له وان انكر خصمه لفظا ظاهره ان هذه لان الحقو الفاسد معصية
والظاهر من حال المسلم التنازع عن المعصية وعندها القول للمسلم اليه لانه ينكر ولو قال المسلم اليه لم يكن
اجرو قال رب التسلم كان له اجر فالقول رب التسلم عندهم لان كلهم المسلم اليه خرج مخرج التعنت لانه
ينكر ما ينفعه وما هو حقه وهو الاجر لانه لم يفرق المسلم اليه فتعين الفساد عوضا له وكان باطلا فان قيل المسلم
اليه ليس يتعنت لانه يدعي الفساد وفيه نفع لعود رأس المال اليه فليس الفساد له اجر محتمل فيه
اذا الشافعي في حوزة حاله ولا يجزئ النفع في قدره من المال بخلاف ما لو انكر الوصف كان الفساد ثم قطع
ولو اجر القول رب التسلم يرجع في بيان مقدار الاجر اليه ايضا وفي عكسه بان لقي المسلم اليه الاجر
وانكر رب التسلم فالقول للمسلم اليه عند ايه حنيفه وعندها رب التسلم لانه ينكر حقا عليه وهو الاجر
فكان القول وان انكر الصحة كرت المال لفظا قال المضارب شرطت كل نصف الربح وزياح عشرة

عشرين دراهم والمضارب يقول شرطت كل نصف الربح مطلقا فان القول لرب المال وان كان فيه
فساد العقد لانه ينكر استحقاق الربح ولو ان اتفقا على عقد التسلم اتفقا على شرط ان يكون
الشيء يتبعه ولو لم يتبعه بغيره الاصل فصلا متفقين على الصحة فان كان الاجل بعد انكرا عما اقر به ولا يغير
لما اختلفا في الشراة وانفقا على النكاح فان القول قول من ادعى انه كان بسبه هو خلاف مسلم المضاربة
لانها بلانمة لا يملكها الا صاحبها كانت شركة واذا افسدت صارت اجابة فلم يتفقا على عقد واحد فان دل
ظاهر حالهما التنازع عن النكاح فلا يدل على ان حقد العقد الآخر فاذا كان كذلك لم يعتبر دعواهما في العقد
فبقى حقه لا دعوى استحقاق الربح عاربت على المال وهو منكر فكان القول له اما التسلم فعقد لازم متقد على مقتضى
الصحة والفساد فكان القول لمن يدعي صحة النكاح اصل ان من خرج كلهم بعنه كان باطلا وكان القول لصاحبه
عنهم وان خرج خصومه بان ينكر ما يغيره وانفقا على عقد واحد فالقول للمدعي الصحة عنه وعنهما المبكر وصح
المسلم في خوف وطست وفتح لانه لا يعرف بالوصف واذا كان لا يعرف فلا خير فيما يبيع دينا والدين يعرف
بالوصف وبدونه يبقى مجهولا به لانه لا يعرف الا ان كان لا يعرف من ذلك بغير اصل صحيح استثنانا وصورة
ان يقول للمخالف اخر من اخفا من او يملك يوافق رجل ويرى رجله بكذا او يقول للمصانع اصنع لسانا من
فضك وتبين وزنه وصفته بكذا والقياس ان لا يصح لانه لا يمكن تجوز اجابة لانه اسما على العمل في حكمه لا
لفا لاويم ملك الصانع ولا سعادته بغيره ليس عنده وله سلم الفقد شرط وجب الاستثنان ما روى انه استصنع
خاتما ومنبره وكان المسلمين يعاملوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن هذا لانك في مثل الاجماع وهو كقول الحكماء
فانه جاز استثنانا لتعامل الناس وان بطل القياس جواز لان مقدار الحكم وما يجب من الماء محمول وكذا
لو قال السعيا اعطى شربة ما فليس واجبه باجر فانه يجوز لتعامل الناس وان لم يكن قد رما شرب وما يحتمل
من طهر معلوما والا صل فيه قوله عم ما راه المسلمون حسنا فوعدهم حسن وقد راءوا الاستصناع حسنا
فكان حسنا وكان الحكم التمهيد بقول الاستصناع موعده وانما ينفذ العقد بالتعاطي لاجابه مفعولا
عنه ولهذا ثبت الخيار لكل واحد منها والصحيح عند الجمهور انه بيع لان محمد بن ابي ساه شراوه كرفيه القياس
والاستحسان وقضيين كافيته تعامل وبين ماله ما لم يفرق والموا عيود قيا سا واستحسانا في الكل والمعلوم
اعتبر موجه اصلها الى جهة كطها ان المسمى ضمة وعكسه الماء المستحق بالعطش وقد تحققت الحاجة فلهذا
اذ كل اصله يوافق رجل او خاتما يوافق اصبعه وبيع المعلوم قد يكون الحاجة اصله بيع النافع ثم
قال ابو سعيد البرقي لو المعقود عليه العمل كان الاستصناع استغفال من الصنع وهو العمل فتصحته العقد
به وليس على انه معقود عليه والاديم انه العمل والاصح ان المعقود عليه العيين المستصنع فيه ولهذا الوجه في مفعولا
عنك من صفة او من صفة قبل العقد فاخذ جاز وانما بطر بغيره احد لان له شيئا بالاجابة ابتداء حيث
طلب العمل واذا علم الصانع فقير ان يراه المستصنع باع من غير صح لان العقد لم يتعين فيه قبل اختياره

واذا احضر وراه المستضع فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شئت كان اشترى ما لم يره وهذا يدل على استحباب
المعقود عليه العين لان خيار الرؤية انما ينبت في بيع العين ولا خيار للصانع بل على العكس لان ما لم يره وعبر بالبيع
ان لا يخلو ايضا لانه لا يقدر على تسليم المعقود عليه الا بضر فانه يحتاج الى شراء الاديم والمات العمل والفساد
بعضها يحصر باياعه وعن بلا يوسف انه لا خيار له لو احدثه اما الصانع فلما امره واما المستضع فلان في اثبات
الخيار اضرار بالصانع فبانه لا يرغب غيره في شرائه بتلك الصفة والصحيح ان المستضع اختيار ولا خيار للصانع
ولا يصح فيما لا تعامل فيه كالحباب والنياب لان محو الاستضعاء التعامل ولا يجوز فيما لا تعامل فيه فيعمل بالقياس فيما
تعامل انما لو اذن امكن اعلامه بالوصف ليقرر تسليمه ولو ضرب الاجل فيما فيه تعامل صار مسلما عند اية حنيفة
وعندهما هو استضعاء ولو ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار مسلما عندهم حتى يشترط قبض رأس المال واستعفا
الوصف لانه يكون له خيار الرؤية واما حصل ان البيع كما كان وفيه لا يمكن تصحيه مسلما واستعفا على الكثر انما
الاستضعاء اعمال اللفظ في حقيقته وحملها على التخييل في المنع خلافه كما لا تعامل فيه لانه لا يمكن تصحيه
استضعاء محمول التمسك بضرورة وهو ربح التسليم لان جوازها بالكتاب والسنة المستفيضة واجماع الامة
وجواز الاستضعاء بالتعامل وفيه شبهة لان عند ذوق السامع لا يجوز وبالحديث الغريب الاستعفاء
بعض عمن مضمون من جنسه بعد العقد فيصير مستويا بالقبض القرض بعد لاقبله حتى لو غصب رب السلم
كما لو استقرض كرا من المسلم اليه بعد عقد السلم بصير قاصدا ولو كانا قبله لا يصير قاصدا لانه الشراطين
يجب توفيا دين السلم بدين آخر عليه ولا يصير موفيا دينه آخر عليه بدين التسليم كما لا يكون استعفا
وانما يصير مستويا دين التسليم بدين آخر اذا وجب دين آخر عليه بعد عقد التسليم لان آخر الدينين ايقانها ولما
اذك اليه يصير بالقصاص والقصاص يتبع عند وجوب آخر الدينين والصرح في التسليم سلم في كثره وسط
فباع رب التسليم من المسلم اليه عبد اكره وسط وقبض اكثر من العبد وفسخ البيع بما هو فسخ من كل وجه كذا
رؤية او شرط او عيب قبل القبض بقضاء او بلاقضاء او بعد القبض بقضاء على رب التسليم بقدر الكثر
الذي هو عن العبد ولا يجب عليه ان يعين اكثر من المقبوض لانه الفسخ بقرعة ما ورده عليه العقد والعقد ورده على كثر
في الذم كما لا يترتب بفسخه وكذا الفسخ فلو لم يره اكثر حتى حل السلم صار قاصدا قاصدا ولم تنصا صا الوجه
علامة الاستعفاء بعد ارتفاع البيع وهو قبض عين مضمون بعد التسليم وكذا الوبايع العبد قبل التسليم وقبض
الكثر بعد التسليم لم يفسد الاستعفاء بقبض عين مضمون بعد التسليم ولو كان البيع والقبض قبل التسليم لم يصير قاصدا
وان تنصا لانه لو صار قاصدا لرب السلم ايها الدين عن العبد لان آخر الدينين ايها الدين لا يفسخ
استبدال المسلم في قبض القبض وصار كالوفاة العبد لعيب رضا بعد قبضه او باقائه فان الكثر لا يصير
قصاصا بالكثر وان تنصا لانه حصة الاستبدال بالمسلم في حق البيع والا فانه عقد جديد في حق الثالث
فصار الكثر مقبوضا لجهة الغنية عن العبد في حق الشرع وما يمكن على وجه الاقتصار بعقد آخر لا يكون استعفاء

استعفاء المسلم فيه فكان استبدال اخر وتجا المسلم بكثره واحده واخذ رجلا لم يره عند اية حنيفة ومحمد لانه
اعتياض من الجوهرة ولا قيمة لها وكذا الوجها باردا ورقا ورجلا لم يره عند ماله لانه اقاله فيما لا حصة له من الخبز وعند
ابي يوسف يصح فيها لانه احسان من الجاهلين وقد قال ابي حنيفة انكم قضا ولو لو جاز يا زيد بقبض
او با نقض بقبض واخذ ورقا من رجلا فانما يكون ولو جاز انقبض بوزاع ورقا من رجلا ففسل لم يره عند ماله
لانه اقاله فيما لا يعلم حصة له فالدرع وصف وعند ابي يوسف يجوز انما لو جاز انقبض بوزاع وطلب
درهما ولو اسلم ما تكرر بكثره فباع رب التسليم من المسلم اليه كرا بائنا الى اجل وقبض الكثر وقضاه عن
السلم قبل نقد الدين لم يجره ان القبض في التسليم كان العقد فكلما اشترى ما باع باقرا ما باع قبل نقد
الدين ولو استهلك وجب عليه مثل لان القبض لم يصح فان قبض عليه مثلا فمما صالم لم يجره ايضا لان الضمان
قائم بماله المضمون لا يصح قضا عن التسليم فكذا الضمان ولو قبض الكثر الذي عليه ثم قضاه عن التسليم صح
لان الدينون نفقة بائنا لافكان ما قبض المسلم اليه من رب التسليم غير ما وجب عليه بجهة الضمان وجب
دينه في الدية والمقبوض عين والمعين غير الدين وانما جعل المقبوض في حكم العين في التسليم احترازا
عن الاستبدال ولا استبدال هنا جائز فله جعل المقبوض عين الدين وهذا كبيع رب التسليم كرا من
المسلم اليه مباح وما لضافه قضا من التسليم صح ولو لم يقبض الكثر وما صلا يصح لان قضا له نص في
في البيع قبل القبض فان تعيب الكثر عند رب التسليم واجبا والمسلم اليه اياه معبعا فمما صا صا لان
شرا ما باع باقرا ما باع بعد العتص صح وان اخذ التسليم بمثل مما صلا يصح مالم يفسد لما صحت
ولو قبضه المسلم فقبضه رب التسليم وما صا لم يجره لانه لو اخذ من رضا المسلم اليه وتراضيا ان
يكون وكذا صا صا كرا التسليم يصح فمما اولي وكذا الوضعية اجنبى من المسلم اليه واودعه اجنبيا
واحال على الغاصب او على الموهب رب التسليم لم يجره لقيامهما مقام المكيل ولو لعب عند الغاصب
او الموهب قبل ان يصح كما لو قبضه من المسلم اليه بعد التعيب **باب المتفرقات**
صح بيع الكلب عندنا وصح مثله سواء كان معك او غير معك وعن ابي يوسف انه لا يصح بيع الكلب المعقود
لان الكلب ينتفع به فصار كبيع المواثيق والموتة وعند الشافعي لا يصح بيع الكلب اصلا لانه يبيع عن بيع الكلب
وقالهم ان من السحت من البيع عن الكلب وكان سورة خنيس فبحم بيعه كالحنسيه وعكسه الشاة وهذا
لان نجاسة السور آية نجاسة العين ونجاسة العين انه هوانه وجواز بيعه وليل عذرة وهما متنافيتان
فلا يجتمعان ولست اماري بن عباس صح انه يبيع الكلب الكلب صيدا وما يبيعه وعن ابن عمر
انه عزم قرض في كلب باربعين درهما فدل ان بيعه جائز ولا في مضمون كونه مال متقوم انه لا اصطيا في صح
بيعه كالبازي وهذا لانه غير مخلق لمصاطنا وكبرى فيه الشح فكان مالا وبيع الا نتاع به سرعا
حراسته واصطيا واما ان متوقفا خلاف المواثيق لانه لا ينتفع به او يورثه يجوز على ابتداء التسليم

حين كان يامر بغير الكلاب فلما علم ان الغوامر صاحبتا فلما تركوا الاكل سقط ما ثبت تغليظا وبغاسته عنده منقطة
اذ قيل الانتفاع بملك كالحق ولين سلم فيرد الاكل في البيع وبيع النذر والتساع والطيور لانه احوال متقومة
وحظ من هذه الاركان علم البائع والمشتري وان لم يعلم بمقدار البيع عند اي حين في البيع له في البيع وان لم يعلم به وهو
قول ابو يوسف لان بئذ جهالة لا يقع في البيع لرضاها بها وعنده ان يشترط علم المشتري فقط وهو قول محمد لان ما يبيع
مجهول وما يبيع للبائع معلوم ودار بطرقها لا يتبع على طرقها الخاصة وعنده ان لا يبيع لان البيع لا يجمع طواف العامة وهو من
جنس بان وقعت فيه بئذ بئذ لان جنس الباع وبيع ببيع كس وقاتل ان فني له لا يبيع لان ما يبيع كس كس
وعلى ان يوفيه في ملكه الذي عقد فيه في منزله لانه بيع بشرط التسليم فصح لان العقد يوجب وعند محمد لا يبيع لان البيع شرط
والدمي كالمسلم في البيع في غير الخمر والخمر يرد له الاول الجنب فلم يملك المسلم وعندهم ما على المسلمين ولان كل من
محتاج كالمسلم فاستوفى ما يبيع من العقود التي هي وسيلة الاقامة التكاليف التي هي في الخمر خاصة فانه
عقدهم عليها كالعقد على الخمر والاشارة لانهم يعتقدون اباحة الانتفاع بها وقدرها بتركم وما يدسون وكذا قال
عمر بن ولوم ببيعها وحدها العشرين امانا ولذا اشترى عبد الله بن مسعود او صحابي وكره على بيعه من مسلم وقال ان فني
بطل ببيع من مسلم وقال ان فني بطل ببيع لانه لو صح لافد عليه كالمسلم وليس ان يمكن ببيع فملك شره كالمسلم بغير
حكم البيع شبه البيع من حيث انه يفيد ملك النقص في حرم البيع حرم القبض كالمسلم في الحرام اذا خلت به وقال
زفرنا ارتفع العقد بانه سلام لا يجوز بيعه له لانه لا يجوز بالتكليف وليس ان البيع صحيح حين وضع واعترض ما يوجب
النساق ولكنه ارفع بالملك قبل الشراء فصار كذا في الجاهلية في الاجل قبل حلوله والاحرام في حق الصيد بان اشترى
مسلم من مسلم صيدا ولم تنته حتى احرم احداهما ففسد البيع والعاقبة التوكيل كالا صبر وان اسلم الموكول واوهم
الموكول كالفقد عند البائع في التوكيل به ببيع فالبائع اصح وعندهما بطلان التوكيل في الحرام ما حلق او فصح
او خرج او فصح ما يجوز في حق عند ابو يوسف لاننا اذ كنتم عندهم وعند محمد لا يبيع لاننا ميسرة ولا قيمة لها عند احد ومن قال
لا يبيع وادرك من زيد بان فني على ان يضمن كل سوي الا ان يبيع فباع صحيح بالنقص والواجب على الفاسد شي وان زلف من الخمر بانه
قال بدارك من زيد بان فني على ان يضمن كل مائة من الخمر سوي الا ان يبيع فباع فالا ان يبيع على المانة على الضامن
وهذا بان على ان الزيادة في الخمر والخمر من العاقدين ببيع عندهما ويصح باصل العقد لان العقد ورد ابتداء على الاكل
والزيادة في الخمر وعلى ان اصل الخمر لم يبرع بغير مال بانه لا يبيع الجاه على الاجنبى لانه لا يستفيد بانه مالا
فاما فصول الخمر مستغنى عنه حتى يبيع الزيادة في الخمر على الاجنبى لان البيع من المشتري اذ لا يملك شي منها بما لم يزد
وصارت كبيع الخمر فانه يبيع على غير المانة لانه لم يملك لها شي اذ البضع عند الخروج عن سعة كس من شرطها الجاه
المال بانه تسمية وهو حق في حجب وجوب الخمر بواسطة المانة فاذ اقال من الخمر فقد جعل المانة بما لم يملك
المبيع صورة فوجرت لها فصح ولذا لم يفر من الخمر لم يوجر المانة بصورة ولا معنى فلم يوجب شرطها فلا يبيع وبقي
التزام المالك ابتداء البيع عنده من غير وهو سوي حرام ولا يظهر في الجنب الشفعة والمراعاة حتى اذا اخذ

اذا اخذ البائع المالك من المشتري لا يبيع المبيع لاجل المانة ويراجع على الاول لانه قام عليه به وبما اخذ الشفعة
بالاول لانه انما يخذ بغيره على المشتري وهو الف ولو ضمن الزيادة فامر المشتري طهرت فيها فليس البائع ان يبيع الشفعة
الزيادة وبما اخذ الشفعة بالنقص ومائة ويراجع على الاول ومائة وطول البائع من فقط بالزيادة ورجع ان ادنى لالمشتري
حتى ان بالزيادة قبل الشراء صار وكما في جهة في حق الزيادة وحقوق العقد يرجع الى التوكيل لالا الموكول ولذا انكر
رجع به على المشتري كالتوكيل بالشراء اذ انتد الخمر من مال نفسه وان تعال او رد فبجب رجوع الزيادة بانه وان
زاد بعد البيع بامر من المشتري دون المانة بمنزلة الرسول الحاجة الى الاضافة كالتوكيل بالشراء وان اضاف
الى نفسه او ضمنه طوبى بالخمان ورجع على الامر كالتوكيل بالشراء وان زلف بل اصاب طوبى لرجوعه وان
لم يضمن ولم يضمنه بوقف على اجازة صالح اجنبى عن عيب مع المشتري بل امر البائع صحيح لانه لا يبيع شي بغيره
للمشتري كافي في الخمر وطى زوج المشتري فقبض لا عقده حتى لو اشترى امه ولم يقبضها حتى زوجها فوطها زوجها فالحق
فالنكاح جائز لانه صار مملوكه بنفس الشراء والمكمل مطلق للتصرف فكان القياس جواز بيعها الا انه امتنع للزور
والنكاح لا يطرأ به ولهذا لا يبيع مع الابن وصح تزويج الابنة وهو قبض من المشتري لان الوطى استيلاء على الخمر
وقد فعل الزوج في ذلك بتسليم المشتري فصار بمنزلة فعل المشتري بنفسه وان لم يملك فليس يقبض والقياس ان
يجوز المشتري ما يبيع بنفس النكاح لان النكاح يوجب حكم حتى لو اشترى امه فوجرت ذات زوج له بها فبعتبر
بالنقص الحقيقى وجبه الاستحسان ان الوطى فعل حسي كالقبض لعمد ولا يملك النكاح لانه حكم وقوله في المداينة
ان في الحقيقة استيلاء على المحل وبه يصير فباعتبار ما ليس فيه معنى الاستيلاء على المحل ويجاب
بانه اطلاق من زوج ومن اشترى عبدا وغاب المشتري فقبض العبد وينفذ الخمر من البائع عند الخمر ان هذا
العبد كان له باع فلان وغاب قبل ان ينفذ الخمر وطلب من العاقر ان يبيعه بدنه فان غاب المشتري عبيته فوجرت
لم يبيع العاقر في دين البائع لانه يتوصل الى حقه برون البيع بالنزاهة لان المشتري ملا حقه لالباع وفيه ابطال
حق المشتري وان غاب غيبة لم يرد ان هو باع العاقر العبد في دين البائع واعطى الخمر اذا اقام البائع بئذ
على ماله لان ملك المشتري ظهر باقران فيظهر عاقره وقد اقره مشغولا بحقه فيظهر الملك للغايب مشغولا
لحق البائع ولا يقرر البائع ان يضر الحق فاجتمع لالباع اجابة الحق كالمراعاة او امانات والمشتري اذا امتنع
ولم يقبض المبيع بخلاف ما بعد القبض لانه لم يبيع حقه متعلق به ثم ان كان الخمر الثاني اكثر من الخمر الاول والحكر
الفضل للمشتري حتى يخر لانه بوجه وان كان انقص من الخمر الاول رجح البائع على المشتري لانه اظهره وكان كانه
المشتري اثنين وغاب احد المتيوسين فمضى اضران برفع كل الخمر ونقص العبد فاذا حضر الآخر لم ان يبيع حتى
يعطيه ما تقدم من الخمر من حصته وهذا قول ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا انفصل الخمر لم يخذ الا اخصيه
من العبد وكان متبرعا فيها في القوة عن صاحبه لان الحاضر من الغايب بغير احد فلا يرجع عليه والحاضر اجنبى
عن نصيب الغايب فلا يبيع نصيبه ولم يمس ان الحاضر مضطرب لاداء الكل الخمر لان البائع حتى حسن كل
المبيع

الى ان يستوفي كل الشئ فصار مضطرا في لواءه صاحب من الشئ وكان له ولاية له ان يبيع ما يملكه
الى بعض من البيع فاعتبر الخاضع وكذا من صاحب لا يترفع الا مع الضرورة وصار كغير الرهن فانه يرجع
بما ادى لكونه مضطرا في كل حين مكره اذا كان له ان يرجع عليه كان له ولا بد له من الرجوع الى ان يستوفي حقه كالكوميل
بالشراء اذا كان من مال نفسه ومن يبيع منه بالف مضاف ذهب فضة ثم انصفان ويجوز خسمائة مثقال ذهب وخسمائة
مثقال فضة لانه اضاف الالف اليها ولا رجحان لاصحهما على الاخر فاستوفوا ان قال بالف من الدراهم والذنانير
فعلية خسمائة دينار من المثاقير وخمسة مائة درهم وزن سبعة لانه اضاف الالف اليها فانصرف الى وزن معين
في كل فرد منها ومنه على آخره ايم جيا وخصا نازوفا وهو لا يعلم فانفعها او ملكك ثم علم فليس بشئ وقدمت ايضا
عند البيع وتحت وقال ابو يوسف انه العاض عليه مثل زعفران ويرجع عليه بالياد لان من رتب الدين رجع في صفة
ملكه كما في قدر ولذا لو كان المقبوض قائما له ان يرد ويرجع مثله حقه ولو قبضه من حقه قدر لم يستطع حقه في المطالبة
بالباقي فكذا اذا قبض دون حقه وصح ان يرد تعذر تخمين الوصف لانه لا قيمة للمجردة عند المطالبة بحسبها ولانه يرد
الى الربوا فيصار الى حقه المقبوض والمطالبة بالياد احياء الحق في الجردة ولما ان المقبوض من حقه حتى
لو كونه العرف والسلم جاز ولو لم يكن من جنس حقه لكان استبدال العرف والتسلم وهو جاز فوقع الاستيفاء
واما بقى حقه في حوزة الاقمة لما حاز ولا يمكن تداركها بغير ان الاصل لان القضا بالقبض على الباقي حاكم محتج
افرج طرأ وباض او كسر طرأ في ارض رجل فلو كان اخذه له لرب الارض لانه صاح سقت اليه يد الا حد فله
احق به ولانه صيد قال الله تعالى ليشكونكم الله شئ من الصيد تناله ايدكم واما حكم معنى القبض الفرج وقا
عدم الصيد لانه اخذوا الجبل الى الجبل كسبه وسبه وهذا الفالم بهي لرب الارض ارضه للاصطيا اذ
لحكم لا يضاف لاشئ يصلح سببا الى الصيد لانه لا يرد ان من نصب شبكة للتحاف فتعذر بها صيدا وظل
صيدا ان اوقع باثر من السكر والوراسم في ثيابه ولم ينفذ ولم يكن مستعدا لانه لا يملك كذا هذا فان هيا حاله
فجميع ذلك لرب الارض لانه صار اخذ الى حوزة فيعتبر ما لو اخذه حقيقة فان قبل ليس ان لفا عسل
التي في ارضه فان العسل يكون لرب الارض وان لم يجد ما لذلك فليس الفرج والسف صيد لانه اسم كمال
يؤخذ لا يحل اما في المال واما في الكمال وبما بهذه الصفة وكذا التمسك لان اصل البراجع والانقلاب بالانجاب
ثابت والصيد لمن اخذ والعسل ليس بصيد بل هو من اكل الارض وقد صار قايما بارضه فيكون باعها لما استقر
بينه وبين ارضه وطعن اوزاب يجمع في ارضه وان كانا فانه يكون ملكا لرب الارض وان لم يكن الارض معدة لذلك
القصصان الفواجي سبابا بحد من الاخرين الجاشن دليل التشابه والتمسك بها من شوب كل واحد منها
مناب صاحبه ولذا تعاد يابا على عن الاوى وزيادة فوجر القبض الى حاج اليه وزياها لا يوجب الاوى عن
الاعلى لان الاوى عن لرب بعض الاعا والمجى اليه ملكه وقبض العصب بحاش من الشئ لانه ينفذ ملكا لرب
عند لواء الضمان وقبض الشئ ينفذ ملكا لرب بعض الارض لانه لا ينفذ ملكا لرب اصلا غصب عبدا

عبدا واشتره صار قابضا لنفسه والعقد والاحتياج الى تحديد ولو كان مبيعة او رهنا كان من قبضه
بعد وعثر في الملك والمحبس بالثمن والافتراق في الصرف والمقبوض بعقد فاسد وبخيار الباطل الغصب
لانه مضطرا بالقيمة وبخيار المشتري كالرهن لانه مضطرا بالثمن لما صار قابضا لافا شري ارضا اما قال
صار قابضا لنفسه العقد لان الغرض من قبضه ان يكون له واحد مضطرا بقيمة نفسه كالمقبوض ولو لم يملك
اصلا كان له لو يملك ارضا فبلا لانه جدد العقد في التاميم لا يصير قابضا بنفس العقد لانه مضطرا بقيمة الرهن
الاخر فانه الموهون ولو اشترى اربعين فضة بدين روميا اضاف اذ في الدار شرط من الزيادة وهو الاثر
لانه لم يمتحى بالعقد فمضى حيث انما يثبت في الحال شرط مضطرا من حيث الاصل لا يشترط قبض الاصل ولو لم يملك
حقه العقد بالثمن من الشئ الاول فلا بد من قبض الاثر والشرط وان كان التاميم لا يصير الا بعد انقضاء العقد
الاول والمبيع مضطرا في يد المشتري العقد الاول فلا يوجب من القبض المستحق باع عن الغائب من طفله صرح لما
لو باع من اجنبي والتمسك بالابن لا تناوله اذ العود هو الظاهر هنا وحده قبضه حتى لو مات قبل ان يرجع مكانه
على الاب لانه لم يكن في يد مضطرا لان ملك الابن في من الا يكون مضطرا ولو وهب غنمه الغائب منه او وهب
الوديعة من الموهوع الى حاج الى تحديد القبض لان القبض الواجب بالتمسك بنوعه كقبض فان بلغ العصب
وعاد فقبض العقد الاثر في الابن بخلاف عبدي والفرق ان في شراء الوالد من نفسه حقوق العقد من جاب
الصغير لا يرجع الا الاب لانه لو رجع الى الثاني فخرج الحق من الا الصغير كان الصغير يبيع نفسه وصار الاب
كالرسول الا انه يستوفي ذلك بولاية الابن لعجز الصغير وبالبلوغ نال العجز وانقطعت الولاية فعاد الى الاب
وفي شراء الوالد من غير حقوق العقد من جانب الصغير رجع الى الوالد حكم عقد لان حقوق العقد من الطرف
الاخر لا يرجع الى الوالد فلا يرد الى الثاني فصار الاب كالكوميل صرح ابو داود المصوب واحارة من غاصبه الى حج
البيع منه ويرى عن الضمان وصح اعارته منه ولم يبرأ حقه شفع لان الاعانة هبة المنفعة فلا يوجب الملك
بلا قبض فاذا صار قابضا بالاستعمال يرى عن الضمان بخلاف الوديعة لانه عند على العين وبخلاف الاجارة لانه
لما وقع يجب شئ من الاجرة ففان الضمان العين لانه لا يجتمعان وصح امره ببيعة ويرى تسليمة لانه لا ينافي الضمان
كالكوميل بالبيع لانه استخدم العبد وصح توكيد العاصب توكيد بشارته وصار قابضا بالعقد في الغاصب لافا
توكيد بشارته المصوب لانه صرح وصار قابضا بنفسه بنفس العقد حتى يملك كالكوميل على الامر كذا ولو ملك الغاصب
رجلا بشارته من ملكه فاشتره صرح وصار قابضا حتى لو يملك كالكوميل على المشتري لان الحقوق يرجع اليه ويرجع
على الغاصب لانه وكيل وصح هبة ما اقال من مشتريه وبقية اقالته اي لو اشترى عبدا ومباضا ثم قاتل
ثم وهبه لكتنوي صرح وصار قابضا ولا يملك الا قاله لما مالى بعدها وصح هبة عبدا بقر من موه علم فصار
قابضا لانه في يد كالمقبوض اه لو غصب رجل من الموهوع فوهب رتب الوديعة للموهوع لا يصح لان النقض
بين وصح احارة الرهن من مرتبة لينا المانع على ملكه ولا يصير قابضا لان قبض الاجارة اقوى من قبض الرهن

روى مالك

لأنها لازمة من الجاني في خلاف الرهن فادركت قبضة بطلان صافاة بين البديين وصح بيعه واعادته وصحة من لوجه
المطلوع لثمة التفرقات ولا يصح هبة المبيع من بايعه ويبطل البيع لأن البنية لو صححت ابتداء البطلت انتهاها
لوصح لصار البايع قابضاً لنفسه التقبض المحقق بالبيع فبطل البيع فبطلت البنية بناء على
فجعلت مجازاً عن الاقالة بخلاف ما لو اشترى عبداً وقبضه بغيره فبطلت الاقالة لا يباح
في حق العاقدين فيجوز له البايع قديم ملكه وجعل كذا كجرحه بها بيع ووقع العبد في يد المشتري بسبب
فوبه البايع له ولا يصح بيعه واجارته واعادته من بايعه قبل القبض أما المبيع المبيع فخطأه وكذا اخاه
اعتبار البيع المنفعة وصحة بيع العبد وبهتبا واستقال البايع المبيع في عمل مشتريه باح قبضه لو
قال المشتري للبائع قبل العبد عمل كذا فامره فعمل صار المشتري قابضاً لأن البايع صار رسول المشتري ولسان
الرسول لسان المرسول فكان المشتري قابضاً للعبد على كذا ولو قال المشتري ذلك وعمل العبد صار قابضاً كذا كذا
ولذلك لو امر عبداً بغيره بغيره وعطى غيره لما قبض المشتري ارضاً وخلفاً فمرفاً غير قبضه من المثل المثل المثل
ولم يفسد العقد لأنه الموقوف عند العقد لا حقيقة فلم يفسد العقد بالسك ولو اكلم البايع سوطاً فسطم من المثل
لأنه صار مقصوداً بآلة سداً وان قبض المثل قسم المثل ان استوفى بعينه قيمة الارض والتخل يوم العقد وقيمة
المثل يوم القبض لأن المثل ربع للارض وعند البايه يوسف ارباعاً لأنه تبع للمثل فبقي منه ثلثه من المثل
الارض والتخل نصفين في اصاب المثل بغيره منها ولو قبض المثل من المثل في وقت القبض صح لأنه الحق بساير اهلاكه
بالقبض وتصدق المشتري بالقبض لأنه لو كان موجوداً وقت العقد لكان موجوداً وقت القبض
القبض فله شبه بالعقد يمكن شبهته الربوا ولو قبض المثل قبل القبض لم يصح لأنه استبدال بالمبيع قبل القبض ولو اشتري
تخله مكرهاً بغيرها من الارض عند محمد في الاقرار والقبض لأن المثل اسم للمشتري لأنه بدو في التذرع او حطب
ولا قرار بدو الارض وصار كالمواشاة للقرار وعند البايه يوسف لا بد من البيع من الارض لأن المثل تبع
للارض فلا يتبع الارض وصار كالمواشاة بشرط التطوع والمثل قول محمد رحمه الله فان اشتراها بغيره وصار البايع
المثل وعيب المبيع من المشتري بين الاخذ والترك لتعيب المبيع قبل القبض وان لم يتعيب مضمناً فان وجد
بأحد ما عيابه خاصة لأن العيب في الرق بالبيع كالمثل القبض والعيب ورده وهو مفصل وان قبضها
المشتري وخلفه بغيره عيابه فان تعيب بالجزء لم يرد العيب عن العيب المشتري وان لم يتعيب مضمناً او تسكها
لغيرها او تسكها لأن القبض وجده وهو مفصل وكذا حكمه ان وصوفها ولبسها وولولها والولادة بعد قبضها
منع الرده وان رضى لانه حق البيع كالصوف والمثل في ذلك بعد قبضه المثل قبل القبض المبيع قبل قبضه المشتري
اخذه واساع الحامي بالارض وتصدق بانه على نصفه ان قبضه من جنس شبهته الربوا واختياره اتباعه قبضه
والقبول على المشتري وصح الاستبدال به لو صرفا وهذا عند البايه يوسف وعند محمد لا يكون اختياره اساعا على القبض
والقبول على البايع ويبطل الاستبدال به اهل مسلمة الصرف وصح ان من اشترى قلبه بدينار وسلم الدينار ولم يقبض

ولم يقبض القلب صح احوه رجل واشار المشتري احداً العقد وتضمنه الحامي واقره قبل قبض العبد
فقد البايه يوسف لا يبطل العقد وقد روي عن ابي حنيفة كذا وعنده محمد يبطل لأنه بالاختيار قامت القيمة مقام العين
فلا يرد منه قبضها في العين وليس ان القيمة لما قامت مقام العين صارت يد المثل كيد المشتري وصار انبا
لأنه في نفسه مبيع حتى قبل قبضه اخذه مشتريه ووقع بالجناية او فراه وان شاء تركه فدفعه بايعه او فراه وكذا لو كان
لاحد ما خيار ولو قبضه بغيره عليه والخيار لمشتريه لزم البيع بطل الخيار لان جناية بعد القبض كجناية الاثم
وهي لزم البيع وتمنع الرده وقال ابو يوسف لأنه لزم البيع لأن البايع لا يتمكن من ابطال خيار المشتري قولاً وكذا فعلاً
ولو اشترى عبداً ما ناقض عند البايع فقتل من خطأ ورضى المشتري باحدها وقبض فعلم الآخر رده لعدم
الرضى بالآخر وخير بايعه بين الرفع والفداء الوارد بقضا، لأنه فسخ من المثل وجه فعاد اليه قديم ملكه وبغيره فصار
فسخاً للعقد لأنه عقد بدوي من حق الثالث وولي الجناية بالتمها فان كان من الاول لم يعلم بانه رده ان شاء ولا شيء
له ان لا يرجع بما فداه لأنه باختياره فلما منعه المثل لم يعلم بغيره فوقع قبضه او فداه نصفه لأن الواجب هو الرفع
بالجنايتين فيثبت لكل ولي الحق في النصف وان وقع المشتري العبد بالجناية الاولى حكم او بغيره فعلم بالثانية بغيره
نصفه ويؤدي الى ولي الجناية الثانية او فداه لأنه لزم الواجب كان وقع النصف وان جنى عبداً بغيره ثم غدره
فقد المشتري من الجناية الثانية رده على البايع لمحقق شرط الرده وهو رده على من ملكه واخذه بالجنايتين ورجع بنصفه
لان تعذر الرده بالجناية الثانية لانه وان قال البايع اقبله بالجناية الثانية ولا ارفع النقصان لا يجبر المشتري عليه
لأنه لو رده لصار خيراً للفداء فيتصرف به كلاً في ما لو يتبع رده لأنه لا يتصرف بالره ولو غاب بايعه وحضر ولي الجنايتين
وهو المشتري او فداه لا يرجع على البايع لأنه ظهر ملكه ولو جنى عن المشتري ووجوبه اصبح زانية فدان ورقه بالعيب
او رده ولا يرجع بشئ لأنه تعذر الرده منه باع عبده بالخيار ثلثاً وسلم فادعى احد ما بعد الثلاث موتته الثلاث
وبطلان البيع والآخرة الباقية وانبرام البيع والقول والبيضة للثاني لان الحيوة اصل وبيضة كثر انبا لانها مشتري
الملك للمشتري في المشتري بعد ما كان للبائع والمثل ولزوم العقد والبراة عن ضمان القيمة وسنة البايع يثبت له
ضمان القيمة ولو اتفقا بعد الثلاث على موته واختلفا في وقته فان لدعي احد ما في الثلاث والاخر بعد
فالقول لموعيه في الثلاث لان الحال تدل على ما قبله والسنة لآخر لانها يثبت اراحاداً وهو لزوم العقد ولو
ادعى احد ما موته بعد الثلاث واجازة البايع والاخر حوته في الثلاث وبعض البايع قبل موته او لدعي احد ما
موتته في الثلاث واجازة قبل موته والاخر موته بعده وبعضه في اولها بالخيار وقبضه واختلفا بكذا فاقول للثالث
لأنه كونه بثبوت ضمان المثل ولزوم العقد والسنة للمجبر لأننا انبا لانها يثبت لزوم العقد وضمان المثل
ولو اختلفا بعد الثلاث في البعض والاجازة بالخيار لا حدتها والعبد في يد المشتري فاقول للمجبر لأن كونه
في يده بعد الثلاث استدعى جواز العقد فكان متمسكاً بالاصول السنة للمفرض لأنه بدعي امرأته ولو اختلفا
بكذا في الثلاث فاقول للمثل بالخيار لأنه لو لم يكن له ما يملكه والسنة للآخر لان من الخيار يثبت شيئاً ليس في يده

فلما نال المالك ربح مع ذى اليد ولو زادت قيمة عند المشتري فاختار لبايعه واختلفا بعد الثالث فربح من احدثهما على
الآخر او على اجنبى انه قسّم خطأ بعد الزيادة في الثالث والاخر عليه او على اجنبى انه قتل خطأ بعد الثالث فالبيعة
للبايع لانه اسبق ولا يخرج سنة المشتري بالسبوع لان بيعة البايع بعد ضمان النسخ على المشتري وسبب المشتري
لا يثبت على البايع شيئا لانه لو اقبل في الثالث والخيار لم يعتبر ولا عند نفسه فلم يلزمه شيء فلم يستوي في الاثبات حتى
يخرج بالبيع وان برهن البايع على اجنبى بعد الزيادة انه غصبه من المشتري ومات عنه في الثالث وبرهن المشتري
انه غصبه في الثالث ومات عنه بعد الثالث فالبيعة لمشتري لان الغصب في مدة الخيار لا يسقط البيع فالمشتري يدعى
بموت المشتري بعد الثالث وهو يدعى بغيره عند وضمان النسخ وبما حاد ثمان والبايع بعقده او بعكسه البيعة للبايع لانه
سبب لزوم البيع وضمان النسخ وبما حاد ثمان اسلم في رطب فخذ ثمنه ثرا او بالعكس صح عند ايه حنيفه نظر الى الثاوه
في الحار وعندهما لا يرجح نظرا الى التفاوت في المكان ولو دققتا او سويتا او مقلبتا بالبر او دققتا بسويق او بالعكس
لا يرجح لاختلاف الجنس فلان استبدال الاول الاجل المطلق من حين قبض العين حتى لو باع شيئا بمئة مؤجل لاسنة ففهم
البايع حتى مضت فاجله سنة مستقبله من حين قبض المبيع لان الاجل للفرقة وهذا انما يكون عند التضييع
بتوجه الخطأ ولا مطالبة بغير القبض فبعض الاجل من وقت القبض وعند ايه يوسف ومحمد لا اجل بعد سنة لانه احسن
وقد مضت ولو قال الثمن زينا لم يعد جسد المبيع حتى لفاسم الثمن وقبض المبيع ثم وجب البايع كلمة زينا فافرقه ليس
له ان يسترده المبيع لانه من حين جده بوسيل الموز وعنده زينا لثمنه المبيع وحسبه بالنسخ لان حقه الجدة لا الزينة والله اعلم
كتاب الصرف هو بيع بعض الاثان ببعض او بيع الذهب بالذهب
او النفضة بالفضة او احدى بالآخر سمي به لانه يحتاج فيه الى نقل بديل من يد الى يد والصرف هو التحويل قال
اسه نوع ثم انصرفوا صرف استه قلوبهم ولانه عقد يبرهن على مال لا يقصد به ذاته بل يستعمل به لطلب الفضل بطريق التوسل
والصرف هو الفضل لغة كذا قاله الحلي بن احمد ومنه سمي السطوح صرفا لانه فضل على النواض قال وعمن انتمى الى
غيره لا يقبل منه صرف ولا عدل الا لا تطوعا ولا فرضا والاموال انواع نوع عن بكل حال كالنقدين صحبة البا
او الاقرب خشيها او غيرها ونوع مبيع بكل حال كالنسياب والرداب والمالك ونوع عن بوجه مبيع من وجه
كالكبير والموزون فانه لفافا كان مبيعا في العقد كان مبيعا وان لم يكن مبيعا وصحبه البا وقابل مبيع فهو مبيع
ونوع عن بالاصطلاح وهو سلعة في الاصل فان كان راحلا كان ثنا وان كان سدا كان سلعة وهذا
لان النسخ عند العرب ما يكون دينيا في الزمة كذا قال النوا والسقفة لا ستمى بالعقد الا دينيا في الزمة فلما
ثنا بكل حال والعروض لا ستمى بالعقد الا عينيا فكانت مبيعة والكبير والموزون يستعمل عينيا بالعقد
ثان ودينا في ثنا فكان مبيعا في حال مبيعا في حال ومن حكم النسخ ان لا يترط وجوده في ملك العاقد عند
الحق ولا سطر العقد فوات تسليمه صح الاستبدال به والمبيع خلافه فلو قاسنا شرط التماثل والتماثل
والاسطر الساتر حتى لو باع فضة بفضة او ذهب بذهب لا يصح الامتلا بغيره وان اختلفا في الكمية والصفا

لما روي في باب الربوا ولا يدرى قبض العوضين قبل الافتراق كما روي في عمدة الزهبي بالذهب مثل
بطلان الورق بالورق مثل قولنا وان استنطق ان يدخل بيته فلا ننطق اننا الى ان التناقص قبل الافتراق شرط
ولانه لا يدرى قبض احدى التناكس كليا لئلا يملك ولو اشترط قبض احدى شرط قبضها تحقبا للمساواة بينهما وآلة
يلزم الربا لان التناقص من النسبة لانه على عرض التوى دون اوله عدم اوله احدى وان باع ذهباً بفضة جاز
التناقص لعدم التجانس وجب التناقص لقوله نعم لفرق اختلاف النوعان فبيعه وكيف شئت بعد ان يكون بذا بديل
وسواء كانا يتعينان كالمصوغ والبر او لا يتعينان في المعاضات ومنسوخها كالمضروب او يتعين احدى
ولا يتعين الاخر لا لاطلاق ما روي في لانه ان كان يتعين ففيه شبهة عدم التعيين لكونه من جنس عدم التعيين
ما لا يتعين والذهب الفضة خلق ثنائى الاصل فشرط التناقص الحاق النسبة بالحقيقة في الربا او كان ينبغي
ان يشترط مترونا بالعقد لان حالة المجلس تمام تمام حالة العقد ليس اذ اوجبه القبض في المجلس جعل
كانه وجوبه عند العقد ولا يغني بالمجلس موضع جلوسهما بل المحترق وجوب القبض قبل ان يفترقا بالابدان حتى
لوقاما ومشيئا فزسنى اودنا مافى المجلس واعنى عليهما ثم ما مضى قبل الافتراق صحى العقد لتول ابن عمر رضي
واذا وب من سلع مدمعة وكذا المعتبر ما ذكرنا في قبض رأس مال التسليم بخلاف خيار المخرج لانه بطلان
بالعراض لفرق الخسران فبطلان بما يدل على الرد والقيام وليله فاذا افتراقا في الصرف قبل قبض العوضين
او احدهما بطل العقد لقول الشرط وهو التناقص وهذا اللفظ يغير لانه ان القبض شرط البناء على الصحة لا شرط
الصحة كما زعم البعض لهذا لا يصح شرط الخيار في هذا العقد ولا شرط الاصول ان الخيار يمنع استحقات القبض ما في
الخيار ان استحقاقه بناء على الملك والخيار يمنع الملك وبالا حلا يفوت القبض المستحق بالعقد شرعا لا لولا
استطاح الخيار والا اصل في المجلس فوجهه الى اجواز لنوال المفسد قبل تقرب ولا يجوز التعرف في ثمن الصرف قبل
قبضه حتى لو باع دينارا بدينار درهم فلم يقبض العشرة حتى اشترى بها ثوبا فاشترى بدينار لا القبض المستحق بالعقد
واجب فبطل الصرف والاستبدال لغت القبض المستحق فان قبل وجب ان لا يفوت البيع في الثوب لان الدال عليه لا يتعين
في العقود عين كانت او دينا فالصرف العقد المطلق وهو المنقول عن زفر قلنا الثمن في الصرف مبيع الى البيع لا يدرى
من المبيع قبل القبض لا يصح فان قيل لو كان مبيعا كان متعقبا قلنا ليس من ضرور كونه مبيعا ان يكون متعقبا فالسليم قد
مبيع عن تعين ولا يدرى مبيع مطلقا بل هو مبيع من وجه من وجه وهو كاف لسلب الجواز ان الشبهة كالحقيقة في الحرات
وصحى بيع الذهب بالفضة جاز في اختلاف الجنس فلا يشترط المساواة ولكن يشترط التناقص في المجلس لا في المبيع ثم
الفضة بالفضة جاز في اختلاف الاشراط المساواة عند النجاسة بقومهم الربوا فلا يعرف ما هو شرط
الجزان فلا يجوز بالسكر ومن باع امته بثلث الف مثقال فضة بالفضة مثقال فضة نسبة حشدة الكل عند اليه حشدة
امته الصرف فلفظ التناقص اما في الامته فلان المفسد تقارن للعقد وقد فقد في الكل معناه من حيث ان قبول العقد
في البعض شرط لقبول الباقي وعند جماهيرهم في الامته لان الفاء تقدر بقدر المفسد عند جماعه ولو باع امته قيمتها بالف

فان قيل يصرف الحسن الى خلافه ليس صحيحا كما يصرف هذا ليعتد صحيحا فليس الفساد ثم هو يوم كواران
سما مضى المجلس ومضى محقق وصح بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم وهو يارويكون العشرة بثلثها والديار درهم
تصحيحا للعقد ولو باء بفضة بفضة او ذهب بذهب ومع انكماش شيء آخر يساويه فضل الطرف الا خرج البيع بأكراهة
وان كان لا بأس ببيع مع الكراهة لانها بائنة بالحيلة فكان ربحوا مائة وان كان مع الاقرار برب وخواه كماله الى البيع
لوجه الربو الخلو الغض في الطرف الا من عن العوضي وصح بيع درهم صحيح ودرهم علم بدرهمين صحيحين ودرهم علم
للشاذي في الوزن وبسقط اعتبار الكونه والخلقة ما خلت الجوارير منه ست المال ومنه على عا حاشا عشرة دراهم فباع
من عليه العشرة دينار بالعشرة التي عليه صح وان باء بعشرة مطلقة وفتح الديار وبعها بالعشرة صح ايضا فالدين
اللاحق بالدين السابق فلو كان يبيع دينارا بعشرة ثم حدث لشركه الدينار عشرة على بائع الدينار بان باء بثلثها
بعشرة وبعها بثلثها فصول استأله قول وهو ما لا الاضافة العقد الى الدين فانه يصح اجماعا ويجب العقد بحسن
لا بحسنه ولا بحسنه فبعض محقق في ذلك صحيح لان تعيين احوال العوض في الصرف لا اثر له على الدين بالدين وتعيين
الآخر للمنادي عن الربو او لار بواني دين يسقط وانما الربو في دين يقع الخط في عاقبة بان تنوي عليه فسلم المقبوض
عن التوى والآخر عن خطر التوى فيتحقق الفضل وكذا حرم بيع الدين بالدين ولو تصرفا دراهم بدين بدينارين
دين صح لغوات الخط في دين ثابت قبل البيع لانه يسقط بالبيع واما التا وهو ما لا اطلاق البيع فانه يجب تحذرا
العقد عن غير تعيينه بالتبضع المحقق احترازا عن الربو والدين ليس بهذه الصفة لانه يسقط والواجب
بالعقد لا يستط بل بحسنه فلو لم يقع المخاصة بنفس العقد لعدم الجائز فان ما صح استحسانا ولم يصح
قياسا وهو قول آخر لانه لو صح التخاص في ما ان يبيع مع ما الصرف الاول وهو الاخر لانه يكون استبدال بدل الصرف
لان مشتري الدراهم يمكن بدل الصرف ما في ذمته او لا مع بانه بانفساخ الاول وانعقاد الآخر وان يكون بطريق
الاقتضاء او لا يقول به وليس انما لما صا ولا صحة الا بانفساخ الصرف الاول وانعقاد صرف آخر
مضافا لانك العشرة لولا لاه لان استبدال بدل الصرف لانا فاصرين له ضرورة والفسخ قد سبقت اقتضا
لما لو تبايعا بالنق وجماعة فان البيع الاول ينسخ ضرورة ثبوت الثاني فاما الثالث وهو ما لا احوث الدين بعد
الصرف فان لم يتخاص لم يقع المخاصة لانه لو كان موجه لم يقع فمناصح وان ما صا لا يصح في رواية لانه صرف
برين صحيح في رواية صح وهو الاصح لان التخاص ينسخ صرف الاول وانما صرف آخر فلو كان صرفا برين
سبق وجوبه ومن احكم ما سأل في ما ذكر في الزيادة في نظير واذا كان الغالب على الدراهم الفضة
ففي دراهم وان كان الغالب على الدينار الذهب في زمانه ويعتبر فيها تحريم التخاص والعقد في الحيا وقلو
باع بعضها ببعض او باء بها بالي الصلة لا تصح الاعتا ويا وزنا وكذا لا يصح استقراضها الا اذا كان في حق قليل
الغش اذ يصح لا ينطرح برودة وقد يكون الغش خلقيا كما في الروعة فليكن الغش القليل بالبرودة والجيد
والرودة سواء وان كان الغالب عليها الغش فليست في حكم الدراهم والدينار اذا لعبه الغالب في الشرع

في الترخيص فصح بيعها بحسنها متفاديا وصرف الحسن الى خلافه الجبس ولكن بشرط التخاص لانه صرف
لوجه الفضة من الطرفين واذا شرط الغش في الغض شرط في الصفه لانه لا تتم عنه الا ضرر ولم يصح ما يلحقنا
التخاص في العدا الى والعطارة لانها اعتبر الاموال واروحها في ديارنا فبعضها باء بفضة فباع ثياب الربو اوصح
سما بالي الصلة ان بالدرهم الجيد ان زادت الى الصلة وان كانت مثلها او اقل ولم يور لا يصح كما في الشيف
الحلي والتابع والاستقراض بالوزن ان كانت تروح وزنا وبالعدان كانت تروح عددا وان كانت
تروح بها فبطل واحد منها لان الحسنة فيما لا يتعين بالتحسين ما دامت تروح لانها
ان كان عند الرواج وان كانت لا تروح في سبعة معين بالتحسين وان قبلها البعض دون البعض
فذلك لا يوفقا سعلق العقد بعينها بل بحسنها فيوفان علم البائع كما بالوجه الرضا منه وبحسنها من الحيا و
ان لم يعلم لعدم الرضا منه والمنشأ وي كفا للفضة في التبايع والاستقراض في الصرف كغالب الغش
ولو باء بغالب الغش او بفلس فافصح وان لم يعين لانه عن بلاء صلاحي فلو كسد وتلك الناس المعامل بها
بطل البيع عند له حنيفه صح وقال ابو يوسف عليه قبة غلب الغش يوم البيع وقال محمد عليه قبة اخر ما تعامل
الناس المعامل به لهما ان العقد صح وانما تعذر التسليم بالكساد ودلا يوجب الفساد لانه صفة عارضة
قابلية للزوال بساعة فساعة بالربح فصا ربحا لو اشترى بالربط فانقطع او انه ولو ابيع العقد عندها وقد
تعذر تسليم قبة القيمة لكن ابا يوسف رحمه الله اعتبر يوم البيع لانه المضمون بالبيع كالمقبوض فانه يعتبر قيمته
يوم الغش لانه مضمون به واعتبر محمد رحمه الله يوم الانقطاع لان موجب يوما انعقود العقد والانتقال
منه الى القيمة بالانقطاع فيعتبر يوم الانقطاع ولا يمينه لانه ان صفة الثمنية للفلس بعرض الاصطلاح
فاذا بطلت بالكساد لم يبق ثمنه في البيع بل انفس فبطلت ولذا بطلت بقاء المبيع ان كان قابلا ووقيمته
لو يمكن كما في البيع الفاسد وان باء بفلس هو لم يسد كجز البيع حتى يعينه لانه سلعته فلا يمينه تعيينه ولو
كسدت افلس الغرض بقدرها عند له حنيفه لانه اعان وموجبها بقا العين مضمونة والمثل والتمنية فضل فيه
اذ صحت استقراض الفلس لم يكن باءا بصفة الثمنية بل بكونه مثلي وبالكساد لم يخرج من ان يكون مثليا ولذا صح
استقراضه بعد الكساد وعندها تحت قيمته لانه تعذر ردها لما قبضت اذا المقبوض فلس هو يمينه
وقد بطلت صفة الثمنية بالكساد فيجب رده قيمته كما لو استقرض مثليا فانقطع المثل من ايدي الناس لكن عند
الي يوسف يعتبر يوم القبض وعند محمد الكساد والمصر واصلا للاحاد فيمنه غصب مثليا فانقطع فعنده
لا يوسف يعتبر قيمته يوم القبض الغصب عند محمد يوم الانقطاع وقول محمد انظر في حق المستقرض لانه قيمته
يوم الاستقراض اكثر ويوم الانقطاع اقل وكذا في حق المقرض بالنظر لما قول له حنيفه وقول ابو يوسف اسر
لان قيمته يوم القبض معلومة ويوم الكساد يعرف كذا خرج ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلس او بدينارين
فلس او بغيره فلس او بدينارين فلس او بدينارين فلس صح وعليه من الفلوس ما باء بنصف درهم

ونحوه وقال زفر لا يصح في الكل ان العتد يتعلق بالفلوس لا بالوالتف ونحوه فلا بد ان يكون معلومه العتد اذا التفت
تقدر بالعتد لا بالوالتف والدرهم ولم يوجد فلان التمسجه حمله ولمس ان المراد ما ساع من الفلوس بنصف
درهم او بواقي او بدرهم وهو معلوم عند الناس لفظا كلفهم فيما اذا كان قدر الدرهم عيانا عن قدر من الفلوس
كما يكون في بعض البلاد فاذا كان كذلك صار كانه حرج قدر الفلوس فصح العتد وقال محمد يصح فيما دون الدرهم
لان في الدرهم لان الجواز في التعبير بالعاطف وان كان القياس ياباه ولا عادة في الكثير والاصح الجواز في الكل المعروف
ولو دفع لا يصح في درهما وقال اعطى نصف درهم فلوسا ونصف الاجبة صح لانه قال الدرهم بمائة من
الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الاجبة فلان نصف درهم الاجبة مثله والباقي معاملة العتد لوقال
اعطى نصف درهم فلوسا ونصف الاجبة بطل البيع في الكل على قياس قول ابي حنيفة لانه العتد اذ قوت
فصح في الكل كما هو مذموم وعندنا صح البيع في الفلوس ورطل فيما لم يكن لان ربع نصف درهم بالفلوس يصح
وبيع النصف نصف الاجبة فاسد للربوا وان قال اعطى نصف درهم فلوسا واعطى بنصفه نصف الاجبة فحوايه
كواها في الاصح لسوق الصفة تنكر لفظ الا عطا وفساد واحد البيوع لا يوجب فساد الاخر ولو زلنا واط
بعد الصرف درهما صح وفسد الصرف اذ لو باع قلت فضة وزنه عشرة دراهم وبنها صام زلنا في التمس
درهما صح الزنا وفسد الصرف وكذا الوجه عن التمس درهما صح للو وفسد الصرف وقال ابو يوسف لا يصح الزنا
والخط ويبع العتد الا على الصحة لان في صحيحها ابطالها في بطلان وقال محمد لا يصح الزيادة كما ذكرنا وبصح الخط
وله فسد الصرف لانه لا يلتحق باصل العتد بل يصير به مبتدأ كخط كل التمس ولا به حنيفة انما يمكن ابطال
العتد بالنسبة فاذا ان ملكا بع من الصحة لا العتد لان ابطال الوصف ايهون من ابطال الاصل وعلى هذا الخلاف
اذا باع عبد بالف درهم ثم زاد في التمس بطلان من خمر او درهم الدراهم لا يبرك يتعينان بالتعيين في عقود
المعاوضة ونحوها وقال زفر والشاقي يتعينان حتى لو تفاوتا دراهم بديانير ولم يكن عندها او كذا فاستمر
واذا قبل ان يفتراق جاز عندنا ولو تفاوتا فاستحق ما اعطيا فاستبكره قبل الافتراق جاز عندنا خلافا
لها لانه ان التعيين تصرف صدر منه اياه مضافا الى محله لا انها يتعين في التبرعات والوكالات والمخضوب
منه في نفسه لان الناس اعراضا في بعض الاعان فيصح تعيين السلع وليس ان حكم الشيء في جانب العتد
ان يتعلق وجوب ملكها بالبيع لا بوجهها وحكم البيع في جانب العتد انما يوجبها في الزمة بالبيع فاذا صح
التعيين انقلب الحكم شرطا وهو باطل والمعاوضات يخالف التبرعات بهذه الالبان بالعيان وملكه لمرام
الربون والتعيين لا يفيد الا من حيث يتعلق العتد بالقدرة الوصف ويتعين في حقها ايضا والكتلعة في الاصح
حتى لو اشترى بربا درهم معصنة فحسبها دفع مثله ليس له ان ياتي فذكر عندنا ولو استملكه حتى ذهب لانسنة
فتضى التمس عليه بجمعة من الدراهم اعتبارا للصاغة وتحررا عن الربوا افتراقا بقبض صح ولا سطر القضاء
وعند زفر سطر وكذا لو استملك دراهم عتد فحسبها دفع مثله واحله الطالب صح عندنا وعنده لا يصح لانه

له انه صرف فبطل التاجيل والافتراق لا عن قبض وليس ان ضمان والضمنان قائم مقام المحتون لانه
هو ولو قبض القاضي يره العين لا شرط القبض ولا يبطل بالتأجيل كذا هنا وصح استقراض مثل كعود من متقارب
وكيل وورث لا غير مثل كحيوان ونوب لان العرض اعان شرعا لا لطلاق الانتفاع بالعين غير انه لا يمكن الانتفاع
الانتفاع بالكيل والموزون والعدوى المتقارب التمسك بالتمسك اعيانها فلما انت المنتفعة عامدا الى ذاتها فقام
المصلحة الزمة مقام العين كانه النفع العين ورده وهذا انما ياتي في ذوات الامثال كمثل الحاب المصلحة الزمة لا في
الحيوان والياب كانه لا مثل لما اقتضى كثره وقبضه ملكه وعن ابي يوسف لا يمكنه حتى يستملكه لان القرض اعان
الا ان العين هنا قامت مقام المنتفعة ونحوه لا يمكن الا باستملاكها فكذلك العين والى ان العين لما قلت
مقام المنتفعة قام قضاها مقام قبض المنتفعة فلما باع منه مقررته صح لانه باع ملكه نفسه ولو اشترى منه مقررته
لم يصح لانه اشترى ملكه نفسه وفيه خلاف ابي يوسف فان اشترى ما عليه من اكثر من مقررته بمائة درهم صح لانه
مقررته التسليم كونه في ذمته فان تفرقا قبل قبضه لم يفسد الافتراق عن دين بدين فان تفرقا في المجلس صح الافتراق
عن عين بدين فلو تفرقا صح ثم وجد بالكد عيبا لم يرد لانه ملكه بالعرض وهو سري لا يستغنى السلامة عن العيب
وكمن يرجع بنقصان العيب من التمس لان المبيع كره في الزمة وجب بركه عن القرض والتعرض معيب
فالكذا الذي وجب بركه عنه يكون معيبا ايضا وقد تخرجه لانه لانه كان في ذمته وسقط الى اسراره عن ذمته فصار
لما لو حكم المبيع ثم علم عيب فانه يرجع بنقصانه وانما يعرف النقصان بان تقدم اكثر القرض غير معيب ويقوم
وبه هذا العيب فيرجع بنقصانها ولو اشترى مكن مثله لا يرجع ايضا لانه ربهوا استقراض دراهم واشترىها
بدينار ونقد صح فلو وجد الدرهم زيوفا لا يرجع بالبيع بالنقصان لانه قبض عن عيبه زيوفا لكان لا يلزم
ثم علم بعد الاستملاك لم يرجع بشئ وعند ابي يوسف لم يرد الزيوون ورجع بالبيادى ولو وجد بها رصا
او ستوقه ولم يتفرقا رجوع بالبيادى اما الزيو فلا نه عرض فلا يصح استقراضه واما رصه المستقرض على
القرض بالدرهم الجياد فلان العتد روي على دراهم حيا دولم ستوف وان تفرقا بطل لعدم التقابض
لان المقبوض ليس من جنس الدراهم بخلاف الزيوون او عيبه مثليته ككيل والموزون والمحدود
فاشترىه الا على عيبه بمائة درهم وفصح ثم تصادقا ان الدين بطريقه تناوله ما في الزمة والطعام يتعين
بالتعيين وبالتصادق ظهر ان باع المحدود وان كان المدعى نقدا للدراهم والدنانير او التمس وتصادقا في
المسح لا سطر لان الحق بعينها ولم يفتراقا تصادقا بطريقه النقدا لانه صرف فتعقب قبض البولين قبل
الافتراق لاني الفلوس لانه ليس يعرف لانه ليست بمنى مطلقا فيجب قبض احد البولين لا قبضها وان ملك
دينه من غير من عليه الدين بطلان لم يملكه بقبضه خلافا لما ذكره لانه ان مال يقبل التملك فيقبل منه عيب
كالعين وليس ان ملكه مالا يتدر على تسليم فلا يصح خلاف تملكه لانه في قبضه الا اذا وكل بالقبض لانه
صار قادرا على استيفائه مقام رب الدين وتمازده وصيته بمنى عليه كقبول ان حصة الدين

او ابراه اسقاطا خلافا لجهة العجن وارتدوده لا يرد وادته لانه اسقاطا فيه معنى التحليل لا شتما على المانية
وعدمها فمن حيث انه اسقاطا يتم بلا قبول كالطلاق من حيث انه يملك يرتد بالرد وبرت وادته لا يرتد لان الرد
في دية المورث فلم يكن ثلثا للمورث ليرتد به ووقفات بها الميث فلا يتصور ان يرتد وقال ابو يوسف
المورث قائم مقام المورث فرتد كرتد **كتاب الكفالة**
الكفالة لغة الضم ومنه قوله تعالى وكفلهما زكريا اي ضمهما الى نفسه وقوله نعم انا ولكم فلان اليتيم كما تين اي صام
السم الى نفسه وسرعة ضم ذمة الى ذمة صون في المطالبة دون الدين وقيل في الدين وهو قول الشافعي لانه
فصير الدين الواحد دينين لان الكفيل مطالب بالدين والمطالبة باياد الدين ولاد من محال لفظ المطالبة
فزع الدين ولا يتصور الفزع بدون الاصل ولهذا الوجه لم يصح وبهية الدين من غير من عليه الدين لا يصح
فظهر ان الدين وجب على الكفيل والاول اصح لان الدين بين في ذمة الاصل كما كان خلافا لما نقول ما كان لغير
ان الاصل سارع عن الدين بالكفالة كما في كونه فلا يتصور وجوبه في ذمة الكفيل لان جعل الدين الواحد
دينين قلب الحقيقة فلا يصار اليه الا عند الضرورة كما في اوجب للكفيل فاما جعل الدين عليه ضرورة تصح
تصحيح تصرفه وجعله في حكم دينين وقيل لا ضرورة ولا تصور لوجوب المطالبة الا بعد وجوب اصل الدين
فاما ان يكون واجبا على من عليه المطالبة لا محالة فلا الاتقان ان الكفيل بالشراء مطالب بالدين واصل الدين
على الموكل حتى لو ابرأ البايع الموكلة عن المخرج وكرهنا الا يوجب القبول بشرط جواز كون الكفيل به مقدور
التسليم من الكفيل حتى لا يصح الكفالة بالحد والقصاص لفوات شرطها اذ غير الحائي لا يوجد حائنه الحائنه
واهلها اهل التبرع بان كان حرا مطلقا فلا يصح العبد والتسبي وحكما وحكما وجوب المطالبة على الكفيل
وتصح بالنفس المحضون بها احضار الكفيل به وهو مذهب الشافعي لانه وعنه انما لا يصح لانه جائز
قادر على تسليم الكفيل به لانه وصافي في مثل لا يتقادم بل بانفسه وبافهم خلافا للكفالة بالمال لقدرته على تسليم
مال نفسه ونفس اقول نعم الدين غارم غير فصل بين الكفالة بالنفس وبالمال مقتضى شرعية ما في
الصحة لانه انهم جوزوا الكفالة بالنفس لانه يقدر على تسليم بيان موضع المطالب لان الكفيل يكون منه
عارضا طاهرا والمحلته سنة وبين الطالب عارضا لا تقدر ان تمتنع عنه او بالاستعانة باعوان القاض على
ان الطاهر انما يكفل بنفسه من يقدر على تسليمه ويقدر في التسليم وقد امكن تحقيق معنى الكفالة وهو الضم
في المطالبة فوجبا لصح دفع الحاجة الماسة لما احيا حقوق الناس وكذا ان تعذرت حتى لو اخذ من رجل
كفيلة بنفسه اخذ منه كفيلة اخذ بها كفيلا لان حكمها استحقاق المطالبة وهي تحمل التعذر فالنكاح الله
الاول لا يمنع التزام الكفالة المقصود منها التوفيق واخذ كفيل اصح ريادة في التوفيق فصح ان لا يثبت مع بقا
الاولى وصح بطلان عنه وباعتبر عن الدين كنفه وجسده او عفا كرهه ورأسه ووجهه كما تفرغ الطلاق
وخرشايه كنصفه وثلثه وجزوه لان النفس الواحد في حق الكفالة لا يخرى لغيره المستحق بها احضارها واحضا

واحضار بعض النفس لا يتحقق فصار ذكر بعض كذا يخرى كذا كذا ولو كذا لسان او رجلا لا يصح لانه لا يعتبر
بها عن البدن ولهذا لا يصح اتياع الطلاق والطلاق بهما وصح بما سبق ذكره ولو قال صفته
او هو على او الى فوكفيل بالنفس لان الضمان موجب الكفالة لولا يصير كذا ضامنا للتسليم والعقد ينعقد
بالتعريض لموجب البيع بلفظ التحليل وقوله هو على ان انا ملتزم تسليم لان على اللازم والى على على هناه
قال نعم منه تركه مالا فلورثته ومنه تركه كذا او عكلا قال اي فعل على وكذا الوقال انا زعيم به او ميسر به لان
الزعماء مع الكفالة قال الله تعالى وانا به زعيم فالكفيل سيم فسلما وسمى القسك فباله لانه وثيقه بالحق وان
قال انا ضامن لمعرفته فهو باطل لان موجب الكفالة التسليم وهو ضامن المعرفة لا التسليم فان شرط
في الكفالة تسليم الكفيل به في وقت بعينه لزم احضار ان طلبه في ذلك الوقت رعاية لما التزمه فان احضر
فيها وان لم يحضر الحاكم لانه كفى امتناعه من ايضا حتى يحضر عليه بالتزامه فصار طالما والجسد خراؤه ولكن
لا يحبس اول من كان الحبس عقوبة فبتوجب على الظالم فلا يظهر ظلمه في اول الوهلة فلهذا ما درى لما ذابدى
ولو غاب الكفيل عنه بنفسه امهل الحاكم الكفيل مدة ذهابه اليه ومجيئه فان مضت ولم يحضر حبسه
لانه امتنع عن التسليم مع املانه فبان ظلمه فان احضره وسلم في مكانه يقدر الكفيل به ان يحضره كحضر
من الكفيل من الكفالة لانه ما التزم تسليم الامعة وقوله به وان سلم في رتة او سوله لم يسرا لانه لا يتقدم
على المحي صفة فيها العدم حاكم حكم سنها ولو كفل على ان يسلم في مجلس القاض فسلم في السوق برئ لان القاض
تسليم على وجه بوجه لاجته وقد حصر وقبله زمانا كذا لانه ان اكثر الناس في زمانا يعينون المطلوب على الاستماع
من الحضور والعاد لخلية اهل الفساد فكان التقييد بمجلس القاض مفيدا وان سلم في مصر آخر غير المصر الذي كفل
فيه برئ عند الجاهل صيغة اذ المحضر تسليم على وجه يمكن من احضاره مجلس الحاكم وقد وجد وعندها لا يبرأ
لانه انما يبرأ بالتسليم الذي التزمه وهو التزم التسليم في مصر كفل فيه وجاز ان يكون سنوهه فيه اهله كذا
يعرف حادته فلا يبرأ بالتسليم في مصر آخر قلنا ولعل سموده فما سلم او هذا الكفيل يعرف حادته
وعارض الموهومات وبني التسليم سالما عن المعارض فغيره وهذا الم يشترط التسليم في مصر كفل فيه
وان شرط فلا يبرأ عندهما وعلى قوله اختلف المشايخ فيه ولو سلم في السجن وقد حبسه عن المطالب فيه
فلا يبرأ الكفيل لان الغرض من التسليم يمكن من احضار مجلس الحاكم لينت عليه فلهذا لا يبرأ اذا كان محبوسا
وبطل الكفالة لموت المطلوب لان كفيل ما هو واجب على الاصل واذا برئ من عليه اصل التسليم برئ الكفيل
ضرورة وهو ما كفل بنفسه المورث ليجي طلب باحضاره وانما كفل بنفسه المورث وموت الكفيل لا يبرأ
المطلوب لا يتحقق بعد موت الكفيل منه وورثته لم كفلا الربى وانما خلفونه فيما لا يفي اعليه ولا يبيى باعتبار
تركه لا انما سقى باعتبار الشكر ما يمكن استيفاءه منها ولا يمكن استيفاء الكفالة بالنفس من المال خلافا
الكفالة بالمال لا موت الطالب فلو صيته ان لطالب الكفيل لقيام مقامه في استيفاء حقوقه وان لم يكن له وصي

انقذه الورثة لانهم ظفوا في حقه ومن كفل بنفسه ولم يقل اذا رفع المكفول فابوى لان حق جيل تسليم البرية
فثبت بغيرها او لا اذ موجب القرض يثبت بالتفويض عليه كالمستعار او الفاضل او المستعار والمقتض
بغيره عن ضمان الرد ولا يشترط قبول الطالب التسليم لان الكفيل براء بغيره بالزعم فلا يتوقف ذلك على قبول
ذلك الحق كالمديون اذا وضع الدين بين يدي الطالب فانه لا يشترط قبوله ولو سلم المكفول لم يجره الكفالة صح لانه مطالب
بالخصومة فكان له ولاية وفتح الخصومة وكذا الوكيل الكفيل ورسوله لانها قايان مقامه ومن اياه على اقرانه ودرهم كفل
وجل بنفسه ان لم يوافق به عندا فهو ضامن لما عليه وسوما به حتى الكفالتان واذا لم يوافق به عندا فعليه المائة لانه عمل الكفالة
بالمال لعدم الموافقة وبهذا التعليق صحيح لتعامل الناس اياه وان كان يلجأه القياس باماره وبالتعامل
يشترط القياس في البيع كما لو اشترى ثوبا على ان يكرهه السابغ ان بابه اصبغ من الكفالة فلا يبركه جسا
وبابها او سوغ او لم يوافق نفسه حتى لزوم المال لانه من الكفالة بالكفيل لانه لا تاتي في بين الكفالتين
فكل واحد منهما للتوثيق حتى لو كفل بها معا يصح وقال الشافعي لانه لا يصح الكفالتان اما الكفالة بالنفس
فلما حرر واما الكفالة بالمال فلا يفسد وجوب المال وتعليق سبب وجوب المال بالخطا لا يصح كالبيع
ولس ان الكفالة بالمال يشبه النذر ابتداء باعتبار التزام المال يشبه البيع انتهت على الكفيل يرجع على
الاصيل بما ادى عنه فكان مباداة المال بالمال فكل لا يصح تعليلها بطلان الشرط كبوب البيع ومجى
المطر عملا يشبه البيع ويصح شرط متعارف لعدم الموافقة به في وقت كذا عملا يشبه النذر ومن كفل
بنفسه رجلا وقال ان لم اوافق به عندا فعليه المال الذي للطالب عليه فمات المكفول عنه قبل مضي الخد
ثم مضى العبد ضمن الكفيل المال لان شرط لزوم المال عدم الموافقة وقود وجود فان قيل شرط وجوب المال
عدم موافقة مستحقة وقد لا يكون بعد موت المكفول عنه لان الكفالة بالكفالة بالنفس يبطل موته يبطل
فيتبقي ان لا يلزمه المال قلت الشرط عدم الموافقة مطلقا فلا يصح التقييد بموافقة مستحقة ولو قال
كفنت لك بنفس فلان فان لم اوافق به عندا فانا كفيل لك بنفس فلان وهو غير صحيح حتى الكفالة الاولى
اتفاقا وكذا الثانية عندا حليفه واي يوسف بعه لانه هذا الشرط ملائم وعذو محتمل لانه حي باطله لانه غير
ملايم ومن لم يرض على آفة مائة دينار فبين صفتها اذا لم يرض فقال له رجلا فانا كفيل بنفسه فان لم
اوافق به عندا فعلى المائة فلم يوافق به عندا فعليه مائة دينار عندا حليفه واي يوسف وقال محمد بعه ان لم
ادعاه ولم يرضها حتى كفل مائة دينار ثم ادعى بعد ذلك لا يصح وعواه لانه على مالا مطلقا بغير حلف
لم يقل الى كذا فلان فكان هذا رتبة التزام الكفيل بعدم الموافقة وبهذا الطريق يوجب
ان لا يصح الكفالة وان كان المال جينا عند الدعوى ولا لانه لم يستلم له دعواه فلم يجب احضار النفس
الى مجلس القاضي فلم يصح الكفالة بالنفس فلم يصح بالماله ايضا لانها بناء على الكفالة بالنفس وهذا الوجه
يوجب ان يصح اذا ابتدأ المال عند الدعوى وليس ان هذه كفالة امكن تصحيحها وصحح اما لو ابتدأ

المال عند الدعوى فلان المال ذكره موقفا فنصرف الى ما عدا المدعى عليه لان العادة جرت بان يعم الكفيل ذلك
ومرود ما سألنا ولما الدعوى واما اذا لم يكن مينا كان الناس يحملون المال المدعى به في غير مجلس القضاء المتعارف
ولا يستقون الاعنوا القاضي فعا جيل الخصوم وصونا الكلامهم الى وقت الحاجة فصحت الدعوى والملازمة على احتمال
البيان من جهة فاذا بين انصرف مائة الى ابتداء الدعوى فيظهر به صحة الكفالة بالنفس فتصح الكفالة بالمال لانها
بناء عليها ولا يحجر على الكفالة بالنفس في الحدود والتعاص اي لا يجب على اعطاء الكفيل وصدا عندا اي حليفه
وقال لا يجب على اعطاء الكفيل في حد القذف والتعاص لان الكفالة شرعت لتسليم النفس وتسلم النفس
واجب على الاصيل هنا فصحت الكفالة به لما في دعوى المال بخلاف الحدود الى لصة لانها محض حق القذف والكفالة
شرعت وثيقة لتسليم النفس حقا والله تعالى غني عن ذلك ما التعاص فالكفيل في حق العبد وحد القذف
مستلزم عليها وان كان الغالب حق المدعى وليس قولهم لان الكفالة في حد مطلقا ولا ان الكفالة للاستيفان وبني
الحدود والتعاص على الروايات على اعطاء الكفيل فيها يفض الى فساد الوضع بخلاف ما لا يحق لانه
لا يقطع بالثبوت فليس الاستيفان بها لما في التعزير فانه حق العباد ولا يقطع بالثبوت ولو اعطى
الكفيل نفسه جاز اجماع لان تسليم النفس مستحق على الاصيل للطالب فتصح الكفالة به ولا يجب في الحدود والتعاص
والتعاص حتى يشهد شاهدان مستورا او شاهدا عدلين يعرفه القاضي بالعدالة لان الجسامة التهمة النفس
هنا للاحتياط وشهادة المستورين يصلح الحكم فتصل لاثبات التهمة خبر الواحد حجة في الديانة والمعاملة
فثبت شهادة العدل التهمة وان لم يثبت اصل الحق والجسامة التهمة النفس مستحقة فانه عدم جسد رجلاه
تتمه بخلاف دعوى المال لان الجسد نوع عقوبة وفي دعوى الحدود والتعاص قوى من حق الجسد اذا ثبت فاذا
صار متناهيا بعاقب بالجسد في دعوى المال اقصر العقوبات الجسد لثابت فقبل ثبوت لا يعاقب به وعنهما
في الجسد الحدود والتعاص روايتان في رواية محمد بن لا يكتفى في رواية عكس حصول الاستغناء باحدهما وتصح
الكفالة بالماله لعلو مكان المال المكفول به او جهوه اذا كان دينا صحيحا مثل ان يقول تكفلتني بالف او بما
كوفي عينا وبما يدرك في هذا البيع لان جهالة المكفول به لا يمنع صحة الكفالة لولا كانت مستدركة لنا على التوسع
على لانها تباع ابتداء الامانة وعلى الكفالة بالاركة وهو ان يقول للمنتد ان انا ضامن للمنة لانا استحق المبيع
احدا جماع واصل المحوف في الدرك وقدر ما يلحقه في الدرك فمجهول وكفى بالاجماع حجة وكذا لو قال تكفلت
بما اصابكم من هذه السخية التي شح فلان وهي خطأ يصح بلغت النفس او تلغ ومقدار ما التزم به الكفالة
مجهول لانه لا يدرى قدر ما سقى من اثر السخية وبطل تسري الى النفس ولا تسري والدين الصحيح ان لا يقطع الا
بالاداء والاداء فغيب احتراز عن بطل الكفالة لولا يصح الكفالة به للثبوت في ذمة المالك في لانه عبد
ما بقى عليه درهم والمكفول لا يستوجب على عبده ادب الا انه لما حقه الى العتق ثبت الدين فلان ثابتا في حقه
لاني حقه الكفالة به ويصح تعليل الكفالة بالشرط والمال قال ما مانعت فلانا فعلى وما ذاب لكن عليه فعلى

وما غشك فلان فعلى خلاف ما لو غشك احد شيئا والاصل فيه قوله ولمن جاء به حمل بعير وانا بزرع عيم قاله بول
 عما ان له ان الكفالة لا تمنع صحة الكفالة اذ حمل البعير بول وعما ان تعليق الكفالة بالشروط جائز حيث علمت
 الكفالة بشرط الحج بالصراع وشريعتي من قبلنا بلزمتنا لافضل البدع اورسول بل انما كان قيسل
 الكفيل من يكون ضامنا عن الغير وهذا التاخير كان ضامنا للاخاء حكم العقد لم يتصور ان يكون كفيلنا عن
 غيبة فلان معنى قوله وانا بزرع عيم انا ضامن للاخاء حكم الاجارة لا يحكم الكفالة قلت الزعم الكفيل
 لما تم وامكن حمل الآية على الكفالة بان قال المأذون للمكفل بقولكم لمن جاء به حمل بعير وانا كفيل
 بذلك فيكون كفالة عن المكفل لا عن نفسه لان المأذون كان رسول من جهة المكفل والرسول بالاجابة يستجار يصلح
 ان يكون كفيل بالاجابة عن المرسل فان قيل قد ظهر انتساخ لان الكفالة لا تصلح لمجهول اجماعا والكفول
 له اجماعا لمجهول هنا قلنا هذا امر ان حوازا الكفالة مع جواز المكفول له وجوبها مصاد الى سبب وجوب
 المال فانتساخ الاول لا يدل على انتساخ الثاني والاصح ما سقت على صحة الكفالة بالوركة وهي مضافه الى
 سبب الوجوب بالا ستحق ثم ان كان الشرط ملما بان كان شرط الوجوب الحق كقولنا لافا استحق المبيع او الكفالة
 الاستيفاء كقولنا لافا قدم زيد وهو مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء كقولنا لافا غاب عن البذلح وان لم يكن
 ملما كقولنا ان هبت الريح او ان جاء المطر او ان دخل زيد الدار لا يصلح وكذا لافا كفل به الى محي المطر او هبوب
 الريح بطل الاصل وصحة الكفالة لانها ليست من الاحال المعروفة بين التجار والكفالة مما يصح تعليقها بالشرط
 خلا سطر بالشرط الفاسد كالطلاق والعتاق وطالب المكفول له اباث الاصيل بالاحالة والكفيل
 بالكفالة لافا الكفالة ضم الزمة بلا الذمة في المطالبة فيستدعي حق المطالبة منها لافا شرط براءة الاصيل فيستد
 يكون حوله كما ان احواله بيطران ببراءة الاصيل كماله لافا العجزة في العقول للمعاني ولو طالب احداهما لمطالبه
 الآف وله ان يطالبهما كما ان مقتضاها الضم بخلاف المالك اذا اختار تخمين احد الغاضبين فانه ليس ان
 يضر الآخر لانه اذا ضمن احدهما بالرضا او بالقضاء فقد ملك للخصم منه ولا يمكن رجعه وتعليك من الآخر
 والمطالبة بالكفالة لا يتضمّن التمكن لم يوجب حقيقة الاستيفاء حتى لو استوفاه من احدهما صار المكفول
 وهو الدين ملما فلا يكون له المطالبة الاخر وفي الغصب لافا اختار تخمين احدهما بلا رض وقضا لا تخمين
 الاخر ايضا فان قال تكفلت بملك عليه فمت البينة بالنف عليه صحة الكفيل لان الثابت بالبينة كالثابت
 عيانا فتحقق ما عليه وان لم يقيم البينة فالتكفل الكفيل مع يمينه في قنونه اقر به اذ القول للمكفر وهو منكدر
 للزيادة فان اقر المكفول عنه بكثرته لم يصوق على كفايته لتصور وكالة المقر عن غيبه وصوق في حق نفسه
 لو لا يتم على نفسه وصح الكفالة بامر المكفول عنه وبغيره لا طلاق قوله عم الرعي غارم ولانه تصرف في حق
 نفسه بالتزام المطالبة وفيه تقوية الطالبة عانة المطلوب لا ضرر عليه بواسطة الرجوع لانه بتقدير الامر
 بالكفالة وامت بها دليل رضاه به فان كفل بامر رجوع بعد ما لوى بالقرى لافا شرط لضمه ادى ماضيه لانه

لانه ادى دمه بامر فخرج عليه وان لوى خلا فخرج باضمن لوقا ادى حتى لو كفل عن رجل بدرهم حيا د
 واعطى الطالب زيو فارح على شرطه على الاصل لان الكفيل باء الدين ممكن ما في ذمته فمزيل من شرط الطالب كما لو مكفله
 بالهبة وبهية الدين لغيره من عليه الدين يصح لافا سطر عليه وهو مسلط عليه في الجملة او بجعل ذكرك نقل الدين منه
 مقصده المبتدئ فيصير حصة الدين لمن عليه فثبت ذلك مقتضى تخرجهما على ان الدين يصير دينين عند الضرورة ولا صحة
 للهبة الا بجعل الدين عليه فبجعل الدين عليه للضرورة او ببلارث بان مات الطالب فوريته منه وكما يمكن الحكم عليه
 في كونه خلاف الامور باء الدين حيث يرجع بالقرى لانه لم يجلبه شيء حتى يملكه بالاداء بل كان مقوضا فخرج بالقرى
 وكذا في الوصل الكفيل الطالب عن الالف على خمسة حيث يرجع خمسة لافا اسقط البعض الحق وليس بآية
 اذ لو جعل مبادلة كان ربوا ولو كان اسقطا فافاد رجوع عليه بقدر الساقط وان كفل بغيره ام لا يرجع بشيء
 خلا فاما كفل له لانه متبرع فيما ادى فلا يمكن الرجوع وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يوفى عنه الا
 لا يمكن قبل الاداء فلا يرجع حتى يوفى له لانه خرج بصيرته متلكا ما في ذمة الاصيل خلا في الوكيل بالشرع فان لم ان
 يرجع بالشرع على الموكل قبل ادائه الممنوع لا البائع لانه يتفق بين الوكيل والموكل بما طرحت حكمية بنفس الشرع لانه
 له ولاية الحبس فان لوزم بالمال للزم المكفول عنه حتى يحصل وان حبس حبسه ايضا لانه الذي له في هذه
 العمدة فيلزم بخلصة ثا وبرئ الكفيل باء الاصيل وباء الطالب الاصيل لان براءة روجب سقوط الدين لاف
 الدين على الاصيل عندنا وعلى الكفيل المطالبة وهي ما تلتك للدين فلان من ضرورة سقوط الدين سقوط
 المطالبة اذ المطالبة بالدين ولا دين محال وكذا لافا اذا اخ الطالب عن الاصيل فهو تاجر عن كفيله
 ولو ابر الكفيل برئ هو الاصيل لان الثابت على الكفيل المطالبة وهي فرع الدين وسقوط النفع لا يوجب
 سقوط الاصل والا يلزم جعل التبع اصلا والاصل تبع وتلك الواوخر عن الكفيل لم يكن تاجرا عن الاصيل
 لان التاجر ابرام وقت لانه يسقط المطالبة الى غاية بيعه لافا براء الموكل خلا في كفل بالمال احيان مؤظلا
 الى شرطه فانه يتأجل عن الاصيل لان التاجر متى قارن الكفالة صاروا خلا في نفس المال لان حال وجوه الكفالة
 لاحق بغير الاجل سوى الدين فلان الاجل داخلا في الدين فيتاخر الدين ولذا صار الدين مؤظلا بغير الاجل في
 صحتها ضرورة وهذا خلا فانه لان تاخير الكفيل بعد ما كفل حال تاخير المطالبة عن الكفيل لافا المتضمن بالكفالة
 المطالبة فلان تاخير المتضمن فلا يثبت التأخر في حق الدين لانه لم يذكر في موضع التأخر وذكرك الدين في موضع
 التأجيل فان صالح الكفيل او الاصيل رتب المال على الف على خمسة برك الكفيل والاصيل عن خمسة اذ الصلح
 اضيف الى الالف ويهوي واجب على الاصيل فيبدا الاصيل فيبدا الكفيل ايضا ضرورة لان براءة الاصيل
 يوجب براءة الكفيل ولذا الهية الكفيل خمسة رجوع على الاصيل خمسة اذها فقط ان كانت ماضية لاسم
 بالاداء يمكن ما في ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع وبالأداء يسقط الدين فلا يمكن الكفيل فلا يرجع خلا في ما
 اذ صالح على حبس لافا حيث يرجع لافا لانه مبادلة فكذلك ما في ذمة الاصيل فخرج عليه ولو صالح
 الكفيل

على استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل لان ما استوجب بالكفالة المطالبة فكان ابرأ الكفيل عن المطالبة فلا يبرأ الاصيل
ولو قال الكفيل لم الكفيل برئت الى من ائتمن به بالايضا الى اقراره الطالب بقبض المأجر الكفيل حتى
الكفيل على الاصيل الكفيل برئت لان استند البراءة الى الكفيل وعينا الى نفسه بقوله الى والبراءة الى ابتداءها من الكفيل
وانتفاؤها الى الطالب لا يكون الا بالايضا فكان تقضا منه اقرارا بالتبضع فراجع وان قال الطالب للكفيل ابرأ كرفق
ابرأ الا اقراره بالتبضع من الكفيل حتى لا يكون للكفيل ان يرجع بالمال على الاصيل لان الطالب استند البراءة الى نفسه
على خصوص والبراءة التي يختص بها الطالب يكون بالاستطاف فلا يكون هذا اقرارا بالتبضع فلا يرجع ويأخذ الطالب
حقه من الاصيل لان ابرأ الكفيل لا يوجب ابرأ الاصيل وان قال الطالب للكفيل برئت ولم يبرأ الى فلو ابرأ عند
محمد رحمه الله لا يمتنع برئت لان كراهية المال في اقراره بالتبضع فيرجع ويختار برئت الى ابرأ ان كان فلا يرجع بالشكل
وعند ابو يوسف رحمه الله هو اقراره بالتبضع لانه استند البراءة الى الكفيل على الخصوص والبراءة التي من الكفيل على الخصوص
يكون بالايضا فانه لفأخلي بين الطالب وبين المال يحصل البراءة وان لم يوجد من الطالب صنع فذلك لفأعاب الطالب
فان كان حاضر ارجع اليه انكر قبضت المال لفألم يقبض لصور الاجمال منه ولا يصح تخليق البراءة من الكفالة
بالشرط لان في البراءة معنى التملك كما في سائر آت وهذا على قول من يقول بنبوت الدين على الكفيل طاهر وكذا على
قول من لا يثبت لان فيها تملك للمطالبة وهي كالدين لانه وسيلة اليه والتعليقات لا يقبل التعليق بالشرط وقيل يصح لانه
الثابت على الكفيل المطالبة دون الدين في الصحيح فلمات استطافا خفا كالطلاق ولهذا لا يرتد ابرأ الكفيل بالبر
ويرتد ابرأ الاصيل برده وكل من لا يمكن استيفاؤه من الكفيل لا يصح الكفالة له كذا وان كان هذا القدر والقصر
لان الكفالة انما تصح بمضمون يوجب النسيان في ابرأه ولا تجزئ النيابة في العقوبة لان العرض من شرعها جبر العاص
عن المعصية وهذا لا يتحقق لفأ اقيم على غير الحائي وهذا لفأ اكثر من شئ فلو كفل بنسبي عليه كذا ففسد بيانه
والعين المضمونة لغبن لانه مضمون بوجه دون وجه فلا تصح بالانك وهي كالمبيع حتى لو كفل عن البايع بالمبيع لم
يصح لانه عين مضمونة لغصب وهو النسخ والمهر بكونه فانه مضمون بالدين والامانة لا كفالة مضمونة وهي كالوديعة
والاستعارة ومال المضاربة والشركة والمساكنة وعنده ابو يوسف رحمه الله لا يجوز العين في يد الاجير المستركة مضمونة
فيصح الكفالة به عندها ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن بعد القبض لم الرهن او بتسليم المتاجر
الى المتاجر يصح لان التسليم مستحق على البايع او المرفق اذا قبض النسخ او الدين وكذا التسليم مستحق على الموجد
وتصح الكفالة بالنسخ عن المتركة لانه دين واجب الزمة كسائر الديون وبالعين المضمونة بنفسها كالمفوض
والمبيع يباع فاسدا والمقبوض على سبب الشرع والاشفاق فصح لا يصح الكفالة بالاعيان المضمونة لان من شرط
صحته الكفالة قدر الكفيل على ابرأه من عنده وفأ يتصور في الدين لاني غير هذا العرولس ان الكفالة ضمن
الزمة الى الزمة في التزام مكان مضمون على الاصيل ورق العين مضمون على الاصيل وصح الالتزام من الكفيل ومن
استاجر دابة لحمل فان كانت بعينها لم تصح الكفالة بالحمولة المستحقة تسليم الدابة وهو عاجز عنه لا كفالة ممكن الغير

الغير وان كانت بعينها صححت الكفالة لان المستحقة هو الحمل ويمكن الحمل على دابة نفسه وكذا حرم
استاجر عبد الخدمه فكل من رجل كذا ماله يصح كذا ولا يصح الكفالة بالنسخ او بالمال لا يقبل الطالب
في مجلس العقد عنده حنيفة ومحمد خلاف الابي يوسف رحمه الله فيها واختلفوا على قوله فقبل عنده يكون بوصف
التوقف حتى لو رضى به الطالب سقذ ولا يبطر وقيل جاز به عنده بوصف النسخ ورضى الطالب ليس
بشرط عنده وهو الاصح انه تعرف التزام من الكفيل ولا التزام فيه على الغير فتم بالمعتزم وحده كالاقرار ولهذا
يصح مع الجاهل ومنه جبر الخلاف في التوقف جعله فدا لنفسه في النسخ لفأ ان وقع امره وليس عندها قابل
يتوقف عندها اجاز تأجيلها ورا الحمل كمن جبر قوله كفلت لفلان عن فلان بكذا اعتدانا ما لكنه تصرف للغير
فيتوقف على رضاه وعندهما لا يتوقف لانه شرط العقد فلا يتوقف على ما ورا الحمل من هذا لانه عقود تملك
على معنى ان المطالبة لم يكن مملوكة له وممكن بعقد الكفالة والتملك لعدم شرطين فكان كلام الواحد شرط
العقد وشرط العقد لا يتوقف على ورا الحمل بل في مسأله واحده وهو ان يقول المريض لورثته او لبعضهم كفلت
تكفلوا عني ما على من الدين لغو ما في فمضمون مع غيبة الغرض فانه جاز استحقاقا وان كان القياس
على قوله ان لا يكون لان الطالب غير حاضر فلاتم الضمان لا يقبل قوله ان الصحيح لو مال لورثته او لبعضهم لم يصح
اذا ضمنوه هكذا المريض لانه انما يصح بطريق الوصية منه لورثته بان يتضوا عنه دينه وكذا يصح وان لم يتم
المريض الدين ورب الدين لان الجاهل لا يمنع صحة الوصية ولهذا قالوا انما يصح لانه لانه مال ولان المريض في هذا
الخطاب لورثته قام مقام الطالب الى جته اليه لغرض الزمة بقضا الدين من تركته وفيه يمنع الطالب
فيصح كمالو حصر الطالب بنفسه وانما يصح ليجر الطالب بلا كيد القبول لان قوله تكفلوا عني في هذه
الحالة لا يبرأ له المسامحة وما يبرأ له به كصحة الكفالة فصار كماله من النسخ فانه اذا قالت زوجه فيقال
زوجهتك لا يشترط القبول ويجوز الا من منها الحقيقة لا مشورة وفيما لافا قال المريض ذكر الاجنبي فغنى الاجنبي
دينه بالتماسه فقيل لا يجوز لان الاجنبي غير مطالب بقضاء دينه بدون الالتزام فلان المريض في حقه والصحيح
سواء وقيل يصح بهذا الضمان لان المريض قصده النظر لنفسه والاجنبي اذا قضى دينه بامر روجه به
في تركته فيصح هذا من المريض على ان جبر قايما مقام الطالب لتضييق عليه كونه على شرف الملك ومثل
ذلك لا يوجد الصحيح فيؤخذ فيه بالقياس ولا يصح الكفالة عن ميت مفلس اي لفأ مات المديون
مفلسا فكل من رضى لغيره لم يصح عنده حنيفة لم يرد وعندهما يصح لانه كفل بدين واجب فتصح كما في
حال حيوة وهذا لان الدين كان واجبا عليه في حيوة فلا ينفك لانه لايضا او لانه ابرأ او انفساخ سبب
الوجوب وبالموت لم يتحقق شئ من ذلك وكذا لو اؤذبه في الاخرة ولو تبرع انسان بقضاء جاز الفرج
عن الميت لو كان كالمصاحبة الاخر من المتبرع ولو كان بالدين كفيل يصح على كفالته ولو سقط الدين
بالموت سقط عن الكفيل لانه سقط الدين عن الاصيل لوجوب براءة الكفيل ولما كفل بدين سقط

منه رحمه الله
منه رحمه الله
منه رحمه الله

فلا يصح الكفالة بالدين ولا دين محال وهذا لان الدين في الحقيقة فعل ولهذا يوصف بالوجوب الذاتي
توصف بالوجوب وكان عليه في حيوة تملك طاعة له لغرضه وبعد ما مات لا يتصور ذلك منه
فيستحيل بقاءه والحق الدين بالمال في بعض الاحكام كوجوب الزكاة وغيرها لانه يؤا ليه في المال بواقعة
الايمان وقد عجز عنه بنفسه وخلفه ان كنفه ففات عاقبة الاستيفاء فسقط في حق احكام الدنيا ضرره
ولو كان به كفيل فخلفه باق وكذا لو كان له مال في نفسه لا الاول ما لا لانه لا يستوفى منه المال فيجب ابقاءه حتى
احكام الدنيا ولما تخرج به غير صحيح لان صحة تملك المال لا تتعلق بوجود الدين على ان صحة التبرع بناء على
ان الدين باق في حق صاحب الدين لانه سقط عن المديونية للضرورة فيستقدر بقدر الضرورة فيظهر في حق
من عليه دينه من لا يصح الكفالة بالتبرع عن الموكيل ورب المال ان لفا باع رجل لرجل ثوباً ثم ضمن التبرع
عن المشتري للآخر وباع المضارب مال المضارب ثم ضمن التبرع لرب المال لا يصح لان حق القبض للموكيل
والمضارب ولهذا يبطل موت الموكيل حتى لو مات الموكيل كان له ان يقبض التبرع وكذا لو ناه الموكيل عن قبض
التبرع حال حيوة الموكيل بغيره فلو صح الضمان لصار ما لنفسه وان لا يجوز خلافه لما نوه سماع الغنائم من جهة
الامام لفا ضمن التبرع عن المشتري حيث يصح ضمانه وخلافه لو كان له مال في نفسه الموكيل لانه لا يصح لان كل
واحد منهما سفير ومخير حتى لو ناه الامام عن قبض التبرع عن التبرع والرسول في باب البيع لفا باع وضمن
التبرع عن المشتري صح الضمان ولانها احسان في التبرع في البيع فاشترط الضمان عليها ابطال الحكم التبرع
كما هو على ما لا يتغير بغيره للموجع والمخير وكذا رجلان باعا عبداً من رجل صفقة واحدة فضمن احدهما
لصاحبه حصته من التبرع بغير الضمان لان الصفقة لو كانت متحدة فالشئ يجب لهما مشتركة فلو
صح ضمان احدهما لصاحبه بنفسه شايها يصيب ضمانا لنفسه وهو باطل وهذا لان ما من حر لو
الان موثقة بينهما فكان الضمان متنا ولا حراً مشتركة ضرورة ولو صح في نصيبه بغيره خاصة يؤول
الى قسمه الدين قبل القبض وهو باطل لان التسمية عبادة عن الاقرار والحيارة وهو ان يصير من كل واحد منهما
مفرزاً في حيزه على حدة ولا يتصور في العين اذ الفعل ليس يتدعى خلاصاً دون الدين لانه شرعي ولانه قبل
القبض فعل والفعل لا يحتمل التسمية وان باعها العبد صفقتين باا باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة ثم ضمن
احدهما لصاحبه من التبرع لان الصفقة لفا تعدت فما يجب بكل واحد منهما بعداً تكون له خاصة بلا شركة
الادى ان التبرع لو قبل نصيب احدهما وادى الاخر صح ولو قبل التبرع لفا تعدت فاحدهما مكن قبض نفسه فلو صح
الضمان من احدهما لا يصير ضمانا لنفسه بوجه من اشتري عبداً فضمن له رجل بالعبدة بطل الضمان لان العبدة اسم
مشتركة قد يقع على الصل التبرع لانه وثيقة بغيره كتاب العهد وهو ملك البائع وفيه ولا يلزم التسليم الى اجل
فا فاضم التبرع الى التبرع فقد ضمنه لا يمكنه الوفاء فلا يصح ضمانه وعلى العتد لانه اخذت من العهد والعقد
والعهد سواء وعلى حقوق العتد لانه ثمرات العقد وعلى الدرك وعلى خيار الشرط ففي الحديث عهد

عن النبي

عهد الرقوت ثلاثة ايام اي خيار الشرط فتقدر العمل بها قبل البيان فبطل الضمان للجها خلاف الدرك فانه ضمان
صحيح اتفق ان كان ضمان الدرك ضمان التبرع عند ضرورة الاحتياط هو الممنوع فيما بين الناس فكان الضمان معلقاً
وهو قادر على الوفاء بما التبرع فصح فان قيل ينبغي ان يصر في ما يصح الضمان به وهو الدرك تصحى للضمان قلت
فراغ الدرك اصل فلا يثبت الشغل بالسكن الاحتمال وقيل ضمان العتد عند يوسفت ومحمد بن ابي حنيفة ضمان الدرك
فلما كانت المسئلة على خلافه على هذا القول وان ضمن المخلص بطل ايضا عند يوسفت ومحمد بن ابي حنيفة ضمان الدرك
فخلص المبيع عن السحق وتسلم الى المشتري لا محالة وهو باطل لانه ضمنه لا يتقرر على الوفاء به ولو ضمنه فخلص
المبيع او لفا التبرع صح الضمان لانه ضمنه ما يمكنه الوفاء به وهو تسليم المبيع ان جاز السحق لفا التبرع ان لم يحل السحق
وهو عند ضمان المخلص عند ضمان التبرع ان التبرع ان يضمن الدين بوجه الاحتياط وهذا كما ذكره
ولا يصح الكفالة بالاكفالة حر كنفه او عبداً مكرراً ووجه كنفه وان للعبد ان يعجز نفسه في كل وقت
واذا عجز نفسه سقط مال الكفالة فلو صححت الكفالة به على هذا الوجه لما حصل المقصود وهو الاستيفاء لان المشتري
ان يقول في كل وقت اما عاجز ولا نهج يكون مخيراً بين ان يوفيه وبين ان لا يوفيه وقد كان له هذا الخيار قبل
الكفالة فلم يند الكفالة فانه ما ولو صححت مطلقاً لبطل معنى الضم لفرض شرط الايمان ولو لم يمتنع بين المختلفين
ولان ما على الكفيل تبع لما على الاصيل وجاز به هذا الطريق بتضمنه ترويج البيع على الاصل وبطل السعاية كبطل الكفالة
عنده حنيفة نعم فلا يصح كفالة احد عن غيره كالكفالة بغيره وعند يوسفت ومحمد بن ابي حنيفة كفالة بغيره
رجل يلف فاعطى المطلوب الكفيل ما ضمنه قبل ان يعطى الكفيل الطالب المال لا يسترد المطلوب وكذا المال الكفيل
لان ذلك صار حقاً للمطالب على احوال ان يوفيه الدين بنفسه فلم ينقطع هذا الاصل الى فليس له ان يبيع وانما ينقطع
بهذا الاصل باء الاصل بنفسه فاذا لوه بنفسه بغيره الكفيل ما اخذ وهذا كمن عجز زكوة ماله فوفى بها
الى الساعي او اشترى شيئا بطل الخيار بغير التبرع فبقي الخيار ثم اراد ان يتره قبل قبض البيع لا يمكنه ان يرفع
كان لغرض وهو ان يصير زكوة وتنا عند قبضه الحق وسقوط الخيار فبقي ذلك الاحتمال ليس له ان يسترد وكذا
ملكه بالتبص لان المطلوب دفع المال اليه على وجه الاقتضاء ما ان قال له ان لا امن ان تأخذ منك الطالب حقه فانا
اقضك المال قبل ان يوفيه خلافه فلو كان الرفع على الرسالة ما ان قال المطلوب لكفيل فله هذا المال فافهم
الى الطالب حيث لا يصير المحقق ملكاً للكفيل بل هو مائة في يده ولكن لا يكون المطلوب ان يسترد من يد الكفيل لانه
تعلق بالوفاء من الطالب فالمطلوب بالاسترداد لا يرد بطلان الكفيل فلا يتقرر عليه وان ربح الكفيل فيه فله ان
ملكه حين قبضه فالرفع حصل على ملكه فيطيق ولا يتصور به اما لفا قضى الكفيل الدين فله ان يتره لانه قبض ما هو
واجب له عليه فيملك من حين قبضه وكذا لو امكن الطالب بنفسه وبنت حقه الاسترداد لكان الكفالة مئة
كانت باءه استوجب الكفيل في ذمة الكفيل عنه مؤجل الى غاية القضاء ولهذا قلنا ان الكفيل عنه لفا هو
عينا عند الكفيل بغير الدين بوجه ولا رهن الا بالدين ولو ارب الكفيل الاصيل قبل ان يرد الى الطالب من الدين ووجه

او وصيه منه يبيع حتى لا يبيع على الاصيل بعد الا اذا كان تاخير المطالبة الى وقت الاداء الحكم الاجل فحكم
بالاستحالة كسائر الديون الموجبة اذ تعجز الديون الا ان فيه نفي حيث لما ماني بعده فلا يعمل مع الكفر فيما لا
يتعين لما سبق في البيع وان كانت الكفالة بكثر فقبضه الكفيل من المكفول عنه وباعه ونجح فيه فالزوج
لم في الحكم لما قرأه منكم وسنرى ان يرفد البيع على المالك ان المكفول عنه ولا يجبر عليه في الحكم وهذا عند ابي حنيفة
يعني وعند ما هو ولا يبرئ من الدين فضاء وهو رواية عن ابي حنيفة وعنه انه يتصرف به كما انه في ملكه
لان التبرار ملكا له بالقبض لا نه اخذ من المكفول عنه دينه الموجب فطلب له البيع لما لو قبضه صاحب الدين
دينه الموجب في بيعه ولم انه يمكن الكفيل مع الكفيل في بيعه فدينه عليه او يصرف به وهذا لان اقصاه قاصر
عن حال الشبهة لان المكفول عنه يسير من ان مضى بنفسه في بيعه من غير ما اعطاه ولا اله اقتضا
بني على قيام المطالبة دون جميع الدين فتمكنت الشبهة في الاقتضا فلان المالك قاصر ولو كان المالك صحيحا
من كل وجه لا يبرئ بالتصديق والره الا بالباو اسما فاذا كان صحيحا من وجه امرناه بالتصرف او بالره
على المالك لان الكفيل حجة استحقاقا لا ايجابا بوفاء على الشبهين خطهما فاما لما اعطاه على وجه الرسالة فتصرف
الوكيل وبيع لم يطل له البيع سواء كان غنا او ما يتعين لانه موضع والموضع لفرقة في الوديعة وبيع لم يطل
له البيع بوجه كان غنا عند ابي حنيفة ومحمد بن طاب لم عند ابي يوسف لم يطل للماعف ومنه كقول عن رجل بالغ
بالف باء فامر المكفول عنه الكفيل ان يبيع عليه حريرا ففصل الكفيل فالشراء للكفيل والبيع الذي ربحه
البائع عليه وبغير المسئلة ان المكفول عنه امر الكفيل ببيع العسة وبه حكمه كما في مسئلة اعراض عن بيع الكفيل
وقيل اياه والعسة فانما لعنه وهو محتج اكله لربوا وقد قال ام اذا بايعت بالعين وابعته او باب
البقرة للمع والظهر عليك عدوكم والمراد بانواع ادنا بالبقرة لا اشتغال بالزراعة والاقبال عليها وبالعنة ان
الحاج الى رجل يستوفى منه عشرة دراهم فلا يرغب المتوفى في الاقراض بل يصفه اصابته الفضل الذي له بالنال
بالقبض فعمله اسكر هذا الثوب وقيمة عشرة الى اجل السنة في السوق بعته فحصل له ربح درهمين وسعى عنه
لان المتوفى اعرض عن الترض الى بيع العين فافانته هذا اصفى الشرائع للكفيل ان الكفيل يبيع ويكيلا
عنه بالشراء بغير حرير وانما قال بعين على وجه كلمة فضاء لا كلمة فكيف ومعنى الضمان فضاء ان يقول المديون
ايضا من اسرنا ثوبا بالسعة في السوق ففرضه الدين فاه امكن ان سح الثوب عند ما انتحى فيها وقت
وان لم يكن ولكن لا بالخسران فذلك على غير هذا الضمان بالكلية ان الضمان انما يبيع به هو محتج على عيب
وضمان درهمين غير مضمون على احد فبطل ضمانه كمن يبيع ثوبا في هذا السوق على ان كل وضعه وخسران
يصيب فانما الضمان وقيل هو توكيد لانه خارج الكلفه مخرج الوكالة ولهذا ذكر في بعض النسخ بعين حريرا
مكان على كمن التوكيد لبيع الجاهل لانه لم يبرئ من الدين فضاء لا كلمة فكيف ومعنى الضمان فضاء ان يقول المديون
مكان فاشترى الكفيل والبيع الذي ربحه يبيع الثوب على الكفيل لانه الشراء ما وقع للكفيل لان الفضل كان الفضل على قيمته الثوب على

على الكفيل وان ضمن رجل عن رجل لرجل ما ذاب له عليه او بما قضى عليه او بما لزمه ثم غاب المطلوب فبهي طالب
على الكفيل ان له على المكفول عنه الدين درهم لم يقبل بئس على الكفيل حتى لحضر المكفول عنه فمضى عليه لان شرط وجوب المالك
على الكفيل القضاء بالاصل ولا يبرئ من الدين فضاء لا كلمة فكيف ومعنى الضمان فضاء ان يقول المديون
وكذا في لفظ الزوب والذوم لانه لم يبرئ من الدين فضاء لا كلمة فكيف ومعنى الضمان فضاء ان يقول المديون
الوصف كمن الكفيل به مال بعضه وهو العبارات وان كانت في حق ففقد اريد بها الاستقبال فاما في لفظ الاصل فبها
والمدعى لم يتوصل في دعواه ان العاقل قضى به بعد الكفالة وليس من ضرور كون الاصل على الاصيل ان يكون ذاب عليه
ولزمه بعد الكفالة ففسدت هذه الدعوى حتى لو قال الطالب اني قدمت المطلوب بعد الكفالة الى فلان العاقل اقامت
البينة عليه بالف درهم وقضى لي بثلثي عليه ففسدت كفيلا بذكر حتى لو ادعى الكفيل فاقام الطالب البينة
عليه بثلثي قضى العاقل على الكفيل والغائب بالالف لانه ثبت الوصف حتى لو اقر لزمه والكفالة باء وبغير سواء
الا انه لا يرجع لولا ان ثبت بغير امر ولو ضمن له ثمنه ما بايعه او اداناه واقرضه فغاب المطلوب فبهي طالب
على الكفيل ان له على المكفول عنه الدين درهم لم يقبل بئس على الكفيل حتى لحضر المكفول عنه فمضى عليه لان شرط وجوب المالك
على الكفيل القضاء بالاصل ولا يبرئ من الدين فضاء لا كلمة فكيف ومعنى الضمان فضاء ان يقول المديون
ولا يمكن القضاء به الا بالعوض على الغائب ففستص صفا ولو برهن رجل على رجل ان له على فلان الف الف
درهم وان يتركه لانه باء قضى العاقل على الكفيل والمكفول عنه ونبت امره مرجح الكفيل بما اوى
على المروان اوى الكفالة بغيره قضى العاقل على الكفيل والمكفول عنه الاصيل اما القضاء على الكفيل في الوجهين ففلا
المدعى دعوى مالا سبب الكفالة وقد اثبت دعواه بالحي اذ المكفول به مال مطلق فلاف ما سبق فمضى عليه بما
اوى واما القضاء على الاصيل في الفصل الاول اذ اوى الكفالة بغير امره فمضى على الاصيل في وجهين ففلا
ومعنا وضمانها بغيره القرض فادى العاقل على الكفيل والمكفول عنه بغيره فمضى على الاصيل في وجهين ففلا
بلا والله العاقل الى الغائب والا لا يكون معاوضة ولان امر الاصيل الكفيل بالكفالة اقرار بالمال فيبيع مفضيا عليه
ضروره ولولا كانت الكفالة بغير امره ففستص صفا ولو برهن رجل على رجل ان له على فلان الف الف
عنه لان صحته عند قيام الدين في ربح الكفيل وفي الكفالة باء لا يرجح الكفيل على المكفول عنه بالدين عنز فولا لانه ربح
انه ليس بكفيل اصلا ففستص صفا ولو برهن رجل على رجل ان له على فلان الف الف درهم ففستص صفا
ان يظلم غيره وعنده ما يرجح الكفيل عليه باء لان الشراء كونه في هذا الرعم صحت قضى عليه بالبينة فبطل ربحه
والكفالة وبهذا كمن اشتري ثوبا فاشترى عليه بالبينة لان الربح بالبيع على البائع وان ربحه صحت البيع
حال عدم ولاتية الربح لانه صار مكره باشرع في ربحه ولو قال كلفت عن فلان بثلثي عليه من المال وانه كان
عليه الف درهم وبه حقه على المال والكفالة قضى عليه وعلى الغائب لوعى الامر اول لانه لو كان باء
يرجع والا لا والفرق بين هذا وبين ما تقدم ان ذكر كلفت عن فلان بثلثي عليه من المال وانه كان باء
منه بثلثي الكفيل فلاف في لحيته فلاف حاجة الا القضاء على الاصيل واما قوله كلفت عن فلان بثلثي عليه من المال وانه كان باء

لوجوب من عليه لانه لم يقدر الارزاق كونه هذا ثم انكر المال على الاصيل كان القول له فصار تقديرا لكل مال كان عليه
ان كان له عليه شئ فاذا صار معلقا صار العوضا بالمال على الاصيل شرط وجوب المال على الكفيل فصار العوضا على
الكفيل معنفا شرطه وهو ان في هذا مثل الكفالة لانها شئ على وجوب الدين او على الكفيل على الكفول عنه او الدين والرجوع
عليه وانكر هو الامر والاداء او اقره له من وجه الاداء ودينه على المطلوب بذلك قضى عليه بالضم والاعفاء لانه لو
على الحاضر دينا لا يتوصل اليه الا بالمعاضاة الغائب بالعضف من وجهه كماله بالورثة مضافا تسليم ان اذا باع
رجلا دارا ففكر رجل الشئ عن البايع ما اذكره من ذكره فكذلك بالورثة تسليم للبيع حتى لو اقره على الكفيل على الشئ
ان الدار ملكه لا يسمع دعواه لان الكفالة اذا شرطت في البيع توقف جواز البيع على قبول الكفيل في المجلس وكذا اقبل
في المجلس حتى انكر البيع كان الكفيل في هذه الدعوى ساعيا في بعض ما اوجبه ومنه مسع في بعض ما اوجبه فشر
سعيه في الحيوة الدنيا وان لم يكن مشروطا في البيع فالمطلوب من هذه الكفالة تمام البيع واحكامه ما لا يرغب
المشتري في شئ من هذه الدار خوفا من الاحتياج الى الكفالة ان البايع ما كان وان يبيع جاز فاشترى هذه الدار
ولا تخف فان تخف ذكره فيما تترى فانما ضامن له فصار الكفيل مقرا ملك البايع فلا يبيع ودعواه لنفسه بعد ذلك
ولو كتبت شهادة على صك الشئ وضم على ذلك الصك ثم ادعى ان صك بعد ذلك ان الدار له يبيع ودعواه ولا يكون
كسنة الشهادة على الصك وحتمه تسليمه واقراره فان المبيع ملك البايع لانه لا تنافي بين الامرين من قبل ان يشهد
بوجوب البيع ولا يدل وجوده على صحته ونفاذه لا على ان المبيع كان يوجب في المالك بوجوب غيبه ولم ان يتوكل
انما كتبت شهادة في الاصل الى وانه اول ما فعل ان في هذا العقد خيرا حتى ارده او فسخا حتى اجبت والشهادة
لا تكون مشروطة في البيع ايضا خلافا لما روي في لو شهد بالبيع عند الفسخ وقضيه بشأه او لم يقض حتى ادعى
بعده لا يسمع دعواه لان الشهادة بالبيع على انسان اقراره لصحة البيع ما ساق الروايات لان العاقل يتصور
بتصرف الصحة والجواز فيصير دعوى المالك لنفسه بعد ذلك تناقضا والتناقض يمنع صحة الدعوى واما كسنة
الشهادة في الصك لا يتعلق بها حكم من الاحكام بل هو مجرد اخبار بالبيع ولو اضر ان فلانا باع هذا العبد ثم ادعاه
بعده لنفسه صح دعواه قال مشايخنا في اب المذكورة كتابة الشهادة محمول على ما اذا كتبت شهادة فلان البيع والشراء
او كتبت في البيع تشهدى او كتبت اقرارا بالبيع والشراء عندى اما ان كتبت في الشهادة ما يوجب صحة البيع
ونفاذه بان كان في صك البيع باع فلان كذا او يوعى ملكه او يبيع باع فلانا فدعواه وصحت تشهد بذكر فلان يبيع ودعواه
بعده ذلك ومتى كان في الصك باع فلان كذا واقراره باع ملكه والشاهد كتب تشهد بذكر يبيع ودعواه وقوله
وضم اشان الى عرف زمانهم فان الدار لو كتبت شهادة في صك الشئ ختم في حق من يكون ذلك علامة كتابته
ولم سبق ذلك العرف في زماننا ومنه حتى عن احوال ارجار من به نوابه او قسمته صح اعلم ان الرهن
والكفالة جازان في الراجح لانه من واجب محبس به ولا يلزم الاجل ونفع وجوب الزكوة ومطالب به اشهد المطالبة
فان شبه ساير الديون بخلاف الزكوة حيث لا يصح اخراجها وان كان ديننا واجبا مطالبيا فهو مضاف الى ان لا مال

الاموال الظاهرة لان الواجب عليه فعل هو عادة والمحل هو المال محل لافاقته العبادات ولهذا الاستيفاء من تركه منه
عليه بعد موته الاوصية بخلاف ساير الديون وهذا لان الدين وجوب على مال يملكه عن شئ آخر ولا يخرج وجوب
حقا للمطالبة بدلا عن الزكوة عن حرم الدين والمطالبة على نفع الاسلام فلان ديننا لا يوجب نفع الكمال
بالاجرة فكذلك بالراجح اما الواجب في الزكوة فتملك مال من غير ان يكون بدلا عن شئ آخر واما النواصب فان اريد
بها ما ينوب الان ان هي صحت الكفالة بها انما فانها لا يجوز ان يقضى القبيح بغيره مشترك بينه وبينه غير مشترك
خاصة فاني واحد منهم من الكفر والفسق شركته بامر الله في نصيب حصة الامم ديننا في ذمته فصح الكفالة بها
لانه كثر ما هو مضمون على الاصيل وكذا اوجه الى ان من يقيم مضمون صحة الضمان بها وكذا ما وطقت الامم على
الناس عند الحاجة الى تجز الجيش لقتال المسلمين وقوله لا يثبت المال عن المال او اخرج الى فدا اسارى المسلمين
فوطقت على الناس مالا لا جاز ذلك فهو واجب مضمون صحة الكفالة به وان اريد بها النواصب التي يطالب بها
الانسان بغير وجه كالجبايات في زماننا لان نفع الكفالة بها لان الكفالة لا تترام المطالبة بما على الاصيل شرعا ولا
على الاصيل شرعا فلا يصح الكفالة وقال بعضهم منهم فخر الاسلام على البر ووجه صحة الكفالة بها لانها في حق
توجب المطالبة فوق ساير الديون والعبة في باب الكفالة للمطالبة لانها شرعت لا تترام ولذا قلنا ان من قام ببيع
بهذه النواصب على المسلمين بالتقسط لو حر وان كان الاخذ في الاصل طالما ولذا قلنا ان من قضى ناسه عيبا بامر رجوع
عليه وان لم يشرط الرجوع بالوقضه من يبيع بامر وما القسم فقير به النواصب بعينها او حصتها منها والرواية
ما وجد هذا الجهمان جاز لان كل واحد مطالب بنصيبه محبوس وقيل هو الناسه الموطقة الراسه وهي المالكات
الديوانية في كل شهر وثلثه اشهر والمركب بالنواصب ما ينوب عن راتب بل يوجب احياها وكما ان يقع ويحتمل ان يقع
وقيل المركب بالتقسمة اوجه القسام ومنه في كل شهر على مائة درهم الى شهر في كل شهر على حاله قالوا للمقر له
عنه وان قال في كل شهر مائة درهم الى شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر في كل شهر
الرواية والفريق ان المقر اقر بالدين وهو سبب لوجوب المطالبة ثم لو عي نفسه حقا على المقر وهو ناضر المطالبة
الى شهر والمقر له شكر ذلك والقول للمقر في الشئ والصانع من ما اقر بالدين او لا دين عليه في الاصل وانما اقر بحكم
المطالبة بعد شهر والكفول له نوع عليه المطالبة لنفسه في الحال والناس ينكر ذلك والقول للمقر في الاصل في الدين
ان يجزى والا جاز في من العوارض لانه ان وجب فرضا او اطلاقا فظاهر وان وجب على كذا لانه ما لم يزل
ملكه عن البيع ناجر والعاقبة ما عليه ظاهر حاله لا يبر فيه بوزال ملكه ما ضره لاسد ما جرح ولذا لا يثبت له حل
الاشطوط وكان القول على الكفر العارض كلفه القول على حد المتعاقدين خيرا والشرط والمكفر في القول للمقر في الاصل
في الكفالة نوع وليس بجاز من حيث يثبت بلا شرط بان كثر من مؤجل في الاصل يثبت في حق الكفيل بلا شرط فوجب
ان يقر قوله في يانه وقال السافعي ان القول للمقر في الاصل لان الدين نوعان حال ومؤجل فاذا اقر بالمؤجل
فقد اقر بحد نوع الدين فيكون القول له في الكفالة فذكر في الدرر وان في لجه الحق انما قال وهو

عن العبد فاذا مات العبد سقط عنه تسليم نفسه الى محلي الباع وورث عنه في الكفيل لان براءة الاصيل موجب
براءة الكفيل كما لو كان المكفول نفسه حراً ومات وبهذا لان محلي الباع هو العبد كما لا يتصور التزام التسليم
ابتداءً بلا محلي لا يتصور بقاءه بعد فوات المحل وفي المسئلة الاولى انما الكفيل تسليم رقبته العبد عن ذل اليرلان المدعى زعم
ان ذل اليرلان صانعاً من الكفيل التزامه على ذل اليرلان غاصباً للعبد ووجب عليه ضمان القيمة حلفاً عن العبد فيجب على
البينة على ان العبد مكمل المدعى فلو ان ذل اليرلان غاصباً للعبد ووجب عليه ضمان القيمة حلفاً عن العبد فيجب على
الكفيل وكذا لان الكفالة تسقط لضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل كما كان الاصيل عطلاً للبايع فاذا اخلت المطالبة من عن
العبد الى ذمة في حق الاصيل تحولت في حق الكفيل ايضا كغيره من عبيد سيده نافع معتق فاذا اخلت سيده عنه
بما له ولو اخلت بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر وقال زفر بن يحيى يرجع كل واحد منهما على الآخر بما له من وجه الاول
ان لا يكون على العبد دين حتى يصح كفالته بالمال على المحل بما له من وجهين عليه دين يرجع امر المحل اياه بالكفالة ويصح
تصرف المحل فيه لو اخلت ذمة عن تعلق حق الغير لا يراه ان يملك ان يجعل مشفوقاً بالدين بان يقر عليه بالدين فكذلك
ان ياذن حتى يكفر عنه خلاف ما لا كان مديوناً له من ماله صاركه لا يرضى عنه حتى لا يملك شغله بالدين بالقرار عليه
فكذلك على كل امر بالكفالة واما كفالته عن العبد فتصح في كل حال سواء كان العبد مديوناً او لا لان الكفالة بائنة
سبب الرجوع واما تركه العبد في حال كونه عبداً كان الرق فاذا عتق زال امانه من عمل التسيب فيستحق الرجوع
عمله بالتسيب وليس ان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لا سيما ان لا يملك لصاحبها دين على الآخر فلا ينقلب
موجبه للرجوع من كسر بغير امر المالك ثم بلغه فاجازة فانه لا يرجع عليه لان الكفالة لزمت وتعدت بغير
امر غير موجبة للرجوع فلا ينقلب موجبة للرجوع كغيره مما اقر مديون عن سيده باذنه لطلب حق الغرماء فانه
حرف في رضى ماله مات فعلى الغير السعي لكونه فانه لا ينفذ تلك الكفالة ما دام سحر عند له صنفه له فاذ اسع
وعتق نفذت تلك الكفالة لانه لا يملك ان يملك عنه وكذا ان يملك لا يملك وعندهما هو مديون فنفذت كفالته كغير
دين مؤخرات وحل الجواب وطالب وارثه سجيلاً وعجلاً وارثه لا يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل خلاف ما زعم لان
الاصل انما يطرأ في حق الكفيل بغير موافقة لان في ذمة لا انتقال الحق الى التركة وحيث لا يقبل التاجير والا صلح
الاصيل في ان ذمة فانه لا يملك ان يملك بطلان حق غيره بغير رضاه رجل اشترى امته وقبضها وكفل
بشئها ورجل وندفاس تحت او وجرت حرة او مبررة او مملوكة او ثمة ولد انتع الكفيل الباع لانه طهره قبضه بغير
حق او المشتري لو كانت الكفالة بائنة بالامر ضمير له سلبية ما تفرقه ثم يرجع المشتري على الباع لانه مملوك ما تفرقه
الكفيل باءاً الصمان ولو نكح حرة ديناً عسى درهم نصيبه وبيع اسن الباع بما دفعه لا اشتريه لانه خالف امر
فكان متبرعاً وخالف الباع في الصلح من الرابح او الراسم لان حباه على الخط فلا يملك له على القبض الا في
خلاف البيع فانه يراه الراسم لا محالة ولو كفل حرة ونكحها بغير رجوع بالجيد على المشتري لان الكفيل لو اؤتم
خلافه يرجع بائناً لا بالقران لانه مملوك كما دلت في ذمة وان استحق اسن الباع والمشتري بالشرعية لان الكفالة

الكفالة لما بطلت من الامر لا دا والماء مورثاً دا انما يرجع بما تفرقه وان كفل بغيره ونكحها دا رجوع
بالشرعية لان الامر لم يتنازل الزاوي ولو استحق الباع ما كفل او المشتري بالشرعية لانه مشتري في الحدود
ورجع المشتري على الباع ولا يرجع الكفيل على الباع بالجيد لقيام مقامه وان هلك الامت قبل القبض وقدر
بامر رجوع المشتري على الباع ولا يرجع الكفيل على الباع لانه لم يطرأ بطلان الكفالة فلو ان الاصل كان كفالته حرة
فصار ملكاً للباع ولم يبق للكفيل عليه سبيرو صا رداؤه كذا المشتري وكان له حق الرجوع ثم يرجع الكفيل
على المشتري وكذا لو روي ردية وشروط وعيب قبل القبض او بعده بغيره او بغيره لانه لم يطرأ عدم وجوبه
وصح صلي الفصول مع الباع عن التفرق بالذمة لانه استقام فصح كالحلح عن الاصل له ببيع او ببيع بالشرعية
حسين ديناً لا يرجع لانه غير واجب عليه فلو كان تملك الدين من غير غرضه عليه الدين والماء مورثاً بغيره لانه ككفيل
في كل سائر الامور يرجع بما اؤتم والكفيل بالتزام وقد مر وانما يرجع انما ثبت قضاء الدين بغيره او بغيره
رب الدين فلو حرم رب الدين واخذ دينه لا يرجع على الامر لان حق الرجوع يثبت ضماناً للقضاء ولم يثبت وكذا لو
امر ببيع عبده من ربه وبيعه بدينه او بغيره ولو قال لرفع اليه القباض او ليقبضها على ان يضمن
لك فصرفه الامر في الدفع وكذب الطالب رجوع الما مورثاً لانه امر بالدفع مطلقاً وقول بعضهما مشروطاً فلهذا
قوله قضاء الحق حيث لا يرجع الما مورثاً لانه امر بدفع موصوف بصفة ان قضاء ولم يثبت الوصف او عدمه فانه
او عبداً ولو ان المورث المورث ان يرضى بباله الوصية وبيعه او بغيره من دينه على العبد فكل فعلت
وكذب غرضه واخذ واخذ حقه من المديون بعد ما حلف ضمن المديون الوصية لانه اقر بفعل مضمون وهذا
لان دفع الامانة الى غيره صاحبها سبب الضمان في الاصل وانما يخرج من ان يكون سبباً لكان الدفع باذن صاحبها
والاذن بجهة العضا فاذا لم يثبت العضا صار مضمناً لامة فمضمناً خلاف امر ببيعة بدينه او بغيره اى لولاه
رب العبد للغير ان يبيعة بدينه فقال بعت وسلمت وكذب رب الدين وحلف عليه فان المورث لا يرجع
على المديون لان البيع وقع للمورث وكبير البيع فلا يضمن به مالم يظهر بغيره قضاء الدين عن غرضه ولم يظهر
وكذا قضاء الدين لا يقع لنفس الرهن وانما يقع بالمعاقبة عند هلاك الرهن فكان المديون في الوصية والتسليم
عاملاً لصاحب العبد كما في فصل البيع الاصل ان الكفالة بالنفس ليست بمال وهو الكفالة بالمال وان كانت
مضافة فتمت له المال والمرضي فيما لا يتعلق به حق الورثة والغرماء كما تصح مريض ابراء عن القود او الكفالة
بالنفس عن ابنه حتى وكذا عن اجنب وعلى المريض ديون لان حق الغرماء والورثة يظهر في المال ولم
يوجد بخلاف الكفالة بالمال لان المستحق بمال المال فكان وصيته للوارث حتى لو كفل بنفس
رجل على ان يوافي به يوم كذا فان لم يواف به فعليه الف الذي عليه فاباه عن الكفالة لغيره في
مرضه برى عن النفس دون المال ادعى انه كفل بنفس غايب فشهد غريمه تقبل ان لم يكن المدعى
مشترياً كصورته لانه نفر كل نفر واحد منهم على رجل الف غير مشترك بينهم فشهد اشان منهم

لثالث على رجل ان كفله بنفس المطلوب يقبل لانه لا حق لهما في المهور به وانما يحصل لهما نفع التوصل
الى ملازمة افتقارها لابلها دهما وان كان الدين مشترك بينهما لا يقبل شهما دهما لان الشركة في
اصل المال ثابتة فطانت شهما دهما لانفسهما رجل قال لا خراذ فخرج الى فلان الف وهو سعي او اعطه
على ان ضامن ففعل قال لا مر مستقضى والتا بعض وكيل لانه امره برفع الف مصحون عليه
ولن يكون كذلك الا اذا كان مستقضى وكان الوكيل نائبا في القبض ولوراد عنه فالتا بعض مستقضى
والامر بكفيل لان الضمان عنه لا يصح الا بعد وجوب الضمان على الاصيل وكذا لو قال اقرضه الف
على ان ضامن لانه امره باقرضه اياه ولا يستدعي ضمانا على التا بعض وقد جعل ضمانه على نفسه
فيجب ضمانه عليه ولو قال اعطه الف لم يصح الا ان يكون خليطه لان مقدمه اخلط اغنت
عن اشتراط الضمان اذ الشركة وقعت على ان كل ما يترفع احدهما بامور صاحبه كان استقضا
فيضمن الآخر دون التا بعض ولو قال اوفع الى او اعطني ضمن ولو قال على ان فلانا ضامن وقبر
فهو كفيل ولو قال اعطه الف على ان ضامن فقال نعم اعطه الف على ان ضامن فالقرض على
التا بعض والآخر كفيل ولو قال هب له الف على ان ضامن او هب له الف على ان ضامن وقبر
فهو كفيل على الضامن اما المسئلة الاولى فلان قوله على ان ضامن يقتضي سببا ولا سبب هنا سوا
القرض او لا ضمان على الموهوب له ليحصل هذا كنيلا عنه فكانه قال اقرضه وا دفعه الى فلان
فهو وكيل بالقبض ثم هو هبة له مني واما الثانية فلان قوله هب لي لا يكتمل القرض فبقي قوله
على ان ضامن بلاما رضى موصوب العمل به والصدقة كما لبته في المسئلتين ولو قال هب
لفلان الف على ففعل لم يصح الامر لان الضمان غير مذكور والامر ان يرفع على التا بعض
لانه واحد وكذا الصدقة ولو قال قرض فلانا عن الف واعطه عن الف اعطاه اتبع
الامر لان قوله اقرض عن التملك يعوض فكانه قال اقرضني ثم كن وكيلي بنفسه او ما في رفته
والاعطاء يستعمل في القضاء يقال اعطى دينه اى قضاه وان قال اقرض فلانا الف ولم يقرض عن
لا يرجع على الامر اذا لم يكن خليطه ولا في عياله وقال ابو يوسف يرجع عليه لانه امره
بالقضاء والقضاء يتلوا الوجوب فكان امره بقضاء الدين طاهرا والظاهر ان الان
يا مرغى بقضاء دين الامر لا بقضاء دين المأمور فكانه قال اقرض عنه ولله صنفه ومحمدا به
يحتقر قضاء الدين عن نفسه ويحتقر قضاءه عن الامر فلا يثبت له الرجوع بالشك لقوله اوفع
اليه الاصل ان اسلام الطالب يبطل المهر اطلاق امتناع التسليم جاء من قبله لا سلامه
واسلام المطلوب كذلك عند ابو يوسف تحذر التسليم وعند محمد لا يبطله بل يرجع الى القيمة لان
الامتناع ما جاء من قبل صاحب الحق باسلام فصار كما مسلم اذا استنكر خراذ فانه

فانه يضمن القيمة كذا هنا والكفيل مطلوب في حق الطالب طالب في حق المطلوب بضمانه
اقرض من مخررا فاسلم المقرض او اسلم معا بطل المهر ولو اسلم المستقضى وحده فكذلك عند ابي
يوسف وعند محمد يتحول الى القيمة ولو كفله بضمانه لا يتحول عليه لعدم المعبر وان ادى المهر رجع على
الاصيل بقيمتها لان الاصيل مطلوب في حق الكفيل فاسلامه بوجوب القيمة فان اخذ الطالب القيمة من
الاصيل يرد الاصيل والكفيل ولو اسلم الاصيل ثم كنيله صار ما على كل واحد قيمته لانها مطلوبة في حق
المقرض ورجع الكفيل على الاصيل بالقيمة ان اخذ المقرض القيمة منه لان الكفيل ان كان طالبا في حق
الاصيل كونه اسلم بعدما صارت المخررة قيمة على الاصيل وان اسلم الكفيل فقط يتحول ما عليه قيمه
وبقي على الاصيل غير المخررة ولا يرجع الكفيل على الاصيل ان اخذ القيمة من الكفيل لان الكفيل طالب في حقه
وقد اسلم وحده قبله في المخررة بطل اصلا وان اسلم الكفيل ثم المستقضى او اسلم معا طولبا بقيمتها ولا
يرجع الكفيل على الاصيل لانه حين اسلم الكفيل كان حقه في عين المخررة فبطل ولو اسلم المستقضى
ثم الكفيل يتحول ما على الاصيل قيمه ويرى كنيله وبعبارة اخرى ان اسلم الكفيل ثم المقرض ثم المستقضى
بريا اما المستقضى فلا سلام الطالب قبله واما الكفيل فلان براه الاصيل يتبين براه الكفيل
بضمانه خالص بضمانيتين على خروجه ان كل واحد كفيل فاسلم او اسلم معا بريتا عن الكفالة و
يتحول ما عليها على القيمة لبقاء السبب وهو الخلع وتعدر تسليم عين المخررة فحول الى القيمة وان اسلمت
احدهما يتحول ما عليها قيمه وبقي ما على الاخرى خمر فان اوت المسلم القيمة لا يرجع على صاحبتها
لمطمان حقا في المهر باسلامها وان ارادت الكافرة جميع المهر يرجع على المسلم بقيمة ما اوت عنها
من المهر لان المسلم مطلوب في حقا فاسلامها بوجوب القيمة وان اسلمت معا ولم يسلم الزوج يتحول ما على
كل واحد قيمة الكفالة والاصالة جميعا لانها مطلوبة في حق الزوج وايتهما اوتت كل القيمة لا ترجع
على صاحبتها بشئ لانها طالبة في حق صاحبتها فيما كانت عنها واسلام الطالب يبطل المهر اطلاقا ولو باقيا
يتحول ما عليها قيمه فان اوت المسلم الثانية يرجع على صاحبتها باوت عنها لان حقا صار قيمه قبل الاسلام
الاسلام اسلامها باسلام صاحبتها فلا يبطل باسلامها بعد وان اوت الاولى فلا ترجع على صاحبتها
لانها طالبة وقد اسلمت الاولى وحدها في عين المخررة فبطل اصلا ولو اسلمت احديهما ثم الزوج ثم الاخرى
تتحول كل ما على الاولى قيمة لا سلامها قبل اسلام الزوج ولا ترجع على صاحبتها بشئ لما مر وتحول قيمته
ما على الاخرى اصالة وبطل حق الزوج فيما عليها كماله لا سلامه قبل اسلامها بضمانه صالحي نظر
عن دم لم عليها على خمر وكفل كل عن الاخرى في كل شيء فيما مر بل اتاوت عبد بين نصوين كما تباها تبا
واحدة على حرة فاسلم احدهما صار لكل قيمة ونقيت الكفاية وكذا لو كان العبد واحد فوات واسلم
احد ورثته وكذا لو كانت عبدة واحدة وكفل كل عن صاحبه فاسلم المولى او احدهما كالتبها المولى

ينتس

نظير كتابهما او كما يتبعهما على رطب فانقطع وقضى بقيمة على اخدها صار ما على الآخرة اذ لو بقي رطب
لنفقت الكتابة اقراضه رطباً فانقطع وقضى لصددها بقيمة حصته فعاد زمان الرطب فحقه بالقيمة لا في
الرطب لان القاضى نقل حقه من الرطب الى القيمة فلو قبضها اتبع شريكه كغيره بالرطب او بغيره وله ان
يشركه فيما اخذ من القيمة او بغيره لربع الدين وما بقي على الغريم من الرطب يكون بينهما نصفين كقول الرطب
وقضى بالقيمة على اصيله لانقطاعه وان بقي على الكفيل عن الرطب ولا يتحمل عنه لعدم المعسر وان اخذ
القيمة من الاصيل يرى الكفيل وان روى الرطب ربح على الاصيل والله اعلم **كتاب الحوالة**
هي اسم ينعى الاحالة يقال احلت زيدا بماله على رجل فاحل زيدا به على الرجل وانما يحل وزيد بحال
وحال والمال بحاله والرجل بحاله عليه ومحتال عليه وتقدير المحتال في النفا على محمول بالكسر وفي المفعول
بالفتح وقوله للمحتال المحتال له لغو لانه لا حاجة الى هذه الصلة ويقال للمحتال حوله كذا في المقرب
وهي في الشريعة نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وهي جائزة بالدينون قال علمه وممن
احيل علىه على فليست اى غنى فالامر بالاتباع دليل الجواز ولانه التزم ما قدر على تسليمه فيجوز دفعه الى جهة
وحصلت بالدينون لانها ينشأ عن النقل والنقل في الدين لا في العين لان هذا نقل شرعي
والدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة في زمان يؤخر النقل الشرعي في الثابت شرعاً اما في
العين محسوس فلا ينتقل بالنقل الشرعي بل يحتاج الى النقل المحسوس ويصح في الدين برضا المحتال اي
الدين والمحتال عليه اي الذي قبل الحوالة واما المحتال فلان حقه في الدين يستقل بالحوالة فلا بد من رضاه
بها لتفاوت في الذمم والمحتال عليه فلان الدين يلزمه فلا بد من التزاه واما رضا المحيل واما رضا المحيل
وهو الدينون فليس بشرط ذكرهم في الزيادات لانه لا ضرر له في التزام المحتال عليه الدين بل فيه نفع لانه دينه سقط
لانه ينصرف في حق نفسه والضرر بالرجوع عليه ولا يرجع عليه اذ لم يسب باعه وهذا لان المحيل كالمكفول عنه
ويصح الكفالة بلا رضا المكفول عنه فكذلك يصح الحوالة بلا رضا المحيل واذا تمت الحوالة يرى المحيل عن الدين
بقبول المحتال وقال زفر لا يبرأ المحيل كما في الكفالة لان المقصود بها التوثيق وذاتى ازدياد المطالبة
لما في الكفالة لا في سقوط ما كان له من المطالبة وليس ان الاحكام الشرعية تكون على وفق الكفاية
اللقوية ومعنى الكفالة الضم فيقتضى ان يكون موجهاً هم الزم الى الذمة وهذا لا يتحقق مع براءة ذمة المحيل
ومعنى الحوالة النقل وهذا لا يتحقق الا بغرض ذمة الاصيل لان الدين متى انتقل عن ذمة لا يبقى فيها
والاستيقاق يحصل باختيار من هو اهل من المحيل واحسن من القضاء ولا يقال لو انتقل الدين من
ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه لما اجب عليه القبول اذ هذا المحيل كما لو تبرع ان لا يقض دينه لانه يحتمل
عود المطالبة الى المحيل بالتوى فلم يكن متبرعاً فان قيل هو متبرع حال اداء الدين اذ لا بد من عليه في
الحال قطعاً وما ذكرت فهو من قصد الاحسان الى الغير من غير ان يقصد

ان يقصد دفع الضرر عن نفسه اصلاً وهو بهذا الاداء قصد دفع الضرر عن نفسه حيث استقطا
من نفسه المطالبة والمبسح حال اعتباره فلا يكون متبرعاً ولم يرجع المحتال على المحيل الا ان ينوى حقه
فاذا نوى على المحتال عليه عاد الدين الى ذمة المحيل وقال السافعي لا يعود الى ذمة المحيل وان نوى لان ذمة
برئت براه مطلقة لانها برئت بالحوالة وهي مطلقة فلا تعود الاسباب جديدة لان الساقط لا يعود
لما لو يرد بالاداء وليس ما روي عن عثمان رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً في المحتال عليه
اذا مات مفلساً قال يعود الدين الى ذمة المحيل وقال لا تؤدى على مال امرئ مسلم ولا ان الغرض من شريع
الحوالة التوصل الى سدين الحق من المحل الثاني لانفس الوجوب لان الزم لا يختلف في الوجوب لهما
تختلف في حق الايفاء فصارت السلاطة من المحل كالمشروط في العقد الاول لما انها المطلوب
فاذا لم يحصل المشروط عاد حقه في الاصل لما كان ولان البراءة حصلت بطريق الانتقال فاذا لم يسلم لمن
المحل الذي انتقل اليه يعود حقه الى المحل الذي انتقل عنه لما لو اشتد بالدين شيئاً وهكذا قبل التزم
فان حقه يعود في الدين لما كان فكذلك هنا والجامع انما سبب كتمان الفسخ حتى لو ترا ضياعاً فصح الحوالة
انفسى لما ان ذلك السبب كتمان الفسخ والتوى عندك حقيقه احداً من امان ان يحل المحتال عليه
الحوالة ويكلف على ذلك ولا ناسه للطالب على ذلك او يموت المحتال عليه مفلساً ولم يترك كفيلاً لارت
التوى ما يتحقق عنده العجز عن الوصول الى الحق وقد تحقق بكل واحد منها وقال لا هذا لان ووجه ثالث
وهو ان يحكم الحاكم بالفلسه حال حيوته وهذا بان على ان الافلاس لا يحقق حكمه عند لان المال
غادور بالي فقد يصح الرجل فقيراً ويغنى غنياً وبالعكس وعندهما يتحقق فانه يعتبر في حق ارجاء
من الجس كذا في حق غيره وان مات المحتال عليه مفلساً وترك كفيلاً كفل عنه بامره او بغيره
لا يعود الدين الى ذمة المحيل لانه ترك ذمة طالب بالدين لذمة موات التوى وان ترك رهناً
رهناً عنه بامره او بغيره منه وسلطه على البيع او لم يسلط يعود الدين الى المحيل لان عقد الرهن
لم يبق بعد موت المحتال عليه مفلساً لانه لما مات مفلساً لم يسق الدين والرهن بالدين ولا دين
محل واذا طالب المحتال عليه المحيل بثل مال الحوالة فقال المحيل احلت بدين لي عليك ضمن المحيل مثل
الدين ولا يقبل قوله لا يتحقق سبب رجوع المحتال عليه لانه قضى دينه بامره وهو سبب الرجوع ثم
المحيل يدعى ديناً على المحتال عليه وهو يتكبر والقول المنكر لان الاصل فداغ الذمم واذا قال المحيل
احلتك لتقبضه لي وكنت وكيلي في قبض مالي على فلان ولا تسألني كل على فقال المحتال لا بل احلته
بدين كان عليك فالقول للمحيل لان الفداغ اصل في الذمم والمحيل متمسك بالاصل والمحتال
بالعارض فلان اعتبار الاصل حق فان قيل اذ احواله فقد اقر بالدين لان الحوالة نقل الدين
من ذمة الى ذمة قلنا الحوالة تستعمل في نقل التصرف على طريق التوكيل ولهذا قال محمد اوصا

مال المضاربة دين على الناس وامتنع المصنف عن التقاضي يقال اجل رب المال على الغرماء اي وكما وليته في نقل
الديون فلم يمتحى في الحق على ان المحيل صار معتقفا بالدين بل لما كان محتملا كان القول قول من ابرم مع مبيته ووجب القول
بالادب وهو التوكيل الاصل ان الحوالة نوعان مقدرة على المحال علمية او بعد في مده بغضب او ودعة او غير
ذلك ومطلقة بان يرسل الحوالة او سكا ولا يقتضيهما دين او عين او يحيل على رجل ليس عليه دين ولا في يده عين له
والحوالة المقيدة ما تبطل بموت المحال عليه مفسدا بل تبطل بنزول ما قيده لحوالة ان كان لا الخلف اما اذا كان القول
الاخلف فلا تبطل لحوالة لان النوات الى خلف كلا قولت رجل حال طال به على مديونه ليعطيه من دينه او ودعته
او غصبه صحت لان الحوالة المقيدة يتضمن امرين جازين عند الاندراج وهو توكيل المحال بقبض الدين او
العين من المحال عليه وامر المحال عليه بتسليم ما عنده او عليه الى المحال فكذلك عند الاجتماع ولا يأخذ المحيل ذكر من
المحال عليه لتعلق حق المحال به كالمدين فانه لا يمكن الراهن مطالبة لتعلق حق المدين به وليس للمحال
عليه ان يدفعها الى المحيل لما ذكرنا فان وقع ضمن المحال لانه استمكن ما تعلق به من المحال فان مات المحيل وعليه
قبل ان يقبض المحال دين الحوالة فالدين الذي للمحيل على المحال عليه يقسم بين غرما المحيل والمحال اسوة الغرما
فيه وعنده فم كان ذلك للمحال على الخصوص لانه اخص به في حيوة فكذلك بعد ماته كالمدين في حق الموقفت
ولهذا لا يمكن المحيل ابطاله بالبراءة والهبة ولست ان الدين في ذمة المحال عليه على ملك المحيل قبل قبض
المحال لانه لو صار لوصار ملكا لكان فليكن الدين من غير من عليه الدين وهذا لو بطورين المحال ابطال
كان المحيل اخص به واذ ابقى على ملك المحيل صار بين غرما به بالخصوص لم كتم المحال به لان الاختصاص به
بملكه رفته او بدوا الدين على الغير لا يقبل التملك بوجه ما خلا في الرهن لانه ملكه بملكه بقبضه صار مستوفيا
من وجه فكان اخص به من سايد الغرماء واذ قسم الدين بين غرما المحيل لا يرجع المحال كخسة الغرماء على
المحال عليه لان الحوالة كانت مقيدة بدين كان عليه وقد استحق ذلك فبطلت الحوالة لقول ما قيدت به
ولو هلك الوديعة او استحق المخصوص او لوديعه بطلت الحوالة ما اذهكت الوديعة فلان المحال عليه التزم
الاداء من محل آخر فبطلت هلاكها وكذا لو استحق الوديعة واما اذا استحق المخصوص فلانه وصل الى
مالكه ووصول المخطوب الى مالكه لوجب براءة الغاصب عن الضمان ففات ما قيده لحوالة الى خلف فبطلت
حوالة وان هلك المخصوص لا تبطل الحوالة لانه فات الخلف وهو الضمان والخلف يقوم مقام الاصل
فلان المخصوص قائما بعينه فلا تبطل الحوالة بخلاف الوديعة لانها هلكت لا الخلف لان الوديعة اما
والحوالة لا يخرج من ان يكون امانة وهلاك الامانة لا يوجب الضمان على الامين في عيده لحوالة فات
صورته ومعنى مفسد الحوالة ولو احوال حوالة حطقة لا تتعلق حق المحال بالدين الذي للمحيل على المحال
عليه ولا بالوديعة او الغصب الذي عنده بل ذمة المحال عليه ويجب على المحال عليه اداء دين المحال من مال
نفسه والمحيل ان يقبض دينه ودعته وغصبه من المحال عليه فلا تبطل الحوالة بأخذه فلو مات المحيل

قسم دينه ووديعته وغصبه الذي قبل المحال عليه بين غرما دون المحال عليه بين غرما دون المحال
لان المحال بالحوالة صار غرما للمحال عليه ولم يبق غرما للمحيل بخلاف الحوالة المقيدة لان هناك لو لم يبق
ابتداء لشاركم انت لانه لحوالة تبطل بنزول القيد تبعه الدين على المحيل فمضى غريم المحيل وصار محلا
فاذا ادى المحال عليه دين الحوالة من مال نفسه يرجع على المحيل وصار غرما له في حصة غرمائه في اخذوا ولو كانت
لحوالة مقيدة بدين للمحيل على المحال عليه فبراءة المحال من المحال عليه عن دين الحوالة رجوع المحيل بدينه على المحال
عليه لان دينه بعد الحوالة باق على ملكه وانما لم يمكن قبضه لانه تعلق به حق المحال فاذا زال حقه بالبراءة
فلم ان يرجع ولو وهب المحال المحال عليه او ما تعلق المحال عليه لا يرجع المحيل على المحال بدينه
لان المحال على المحال عليه مكر التامين بالهبة والارث لانها من اسباب الملك بخلاف البراءة لانه استقاطا لا تملك
فلم يمكن المحال ما في ذمته بالبراءة وان لم يكن المحيل على المحال عليه دين فحق الهبة والارث يرجع المحال
عليه بالهبة على المحيل لانه مكر دين الحوالة بالهبة والارث ولو ملكه بالاداء يرجع اذ لم يكن للمحيل عليه
دين فكذلك اذا ملكه بالهبة والارث وفي البراءة لا يرجع لانه لا يمكن شيئا وان كانت الحوالة بلا امر المحيل
لا يرجع المحال على المحيل في الهبة والارث كما لا يرجع لو ملكه بالاداء ولو وهب المحال دين الحوالة للمحيل
او مات المحال فورثه المحيل يرجع على المحال عليه لو كانت الحوالة بلا امره لانه ملكه دينه وقام مقامه فيرجع
ولو كانت باسره لا يرجع المحيل على المحال عليه لانه لو يرجع المحيل على المحال عليه لرجع المحال على المحيل
لا كما باسره فلا يفيد الرجوع وهب الدين الكفيل باسره رجوع الاصيل وان كانت بلا امره لا يرجع
اعتبارا بما لو ملكه بالاداء ولو ادى المحال عليه دين الحوالة المقيدة بدين عليه في مرض المحيل ثم مات المحيل
وعليه دين المحال يكون اخص بما قبضه لان المحال عليه اداه من مال نفسه لانه مال المحيل له
الديون تقضي بامثالها وما على المحال عليه بينه وبين غرما المحيل لان ما عليه من تركته المحيل تقسم
بين غرما له والمحال عليه منهم ولو كانت الحوالة مقيدة بدينه او غصبه عن المحال عليه فوقع المحال
عليه الى المحال في مرض المحيل ثم مات صح لانه وافق امره ولم يسلم للمحال بغير امره المحيل يسعون المحال فبطلت لانه
منه حصصهم لانه عين مال المحيل وقد تعلق به حق الغرماء بموضعه فان حبس الموصع الوديعة واوى من
مال نفسه لم يكن متبرعا استحق ان يحصل مقصود الا حوالة اذ ماله دلالة على التوكيل بالسري
او بالاتفاق على عيال الموكلة او بقضاء الدين اذ انقضا وانفق او قضى من مال نفسه وعنده مال الموكلة
فانه لا يكون متبرعا كحسبنا ما تباحل بسره بيد الكتابة على رجل حوالة مطلقة بطلت لانه ادى
الكتابة فثبت مع المالك في فلا يظهر في حق صحة الحوالة والكتابة ولو كانت الحوالة مقيدة بدين او
غصب صحت ويكون توكيلا للمحال باءا بدل الكتابة من مال المالك التي عند او علم
واذا صحت الحوالة بدين المالك وعققت فانوى ما على المحال عليه او عنده قبل الاداء بطلت الحوالة

وعاد بدل الكتابة على الكاتب وبقي العتق لانه لا يحتمل النسخ وان احال سيده غريمه على مكاتب
ولم يقيد ببدل الكتابة لا يبيع لما عتق وان قيد ببدل الكتابة صحت وصار المكاتب وكيل عن السيد
بادا بدل الكتابة الى غريمه ولا يعتق ما لم يؤد فان مات سيد قبل دائه وعليه ديون فبدل الكتابة
بين غرضا السيد والمحتال من جملة ما متران المحتال لم يكن قبل القبض وان باع المكاتب من
سيد عدا ببدل الكتابة صح ووقع في القاصه بين الثمن وبين بدل الكتابة وعتق فان مات
العبد المبيع قبل القبض بطل البيع وعاد بدل الكتابة على المكاتب ولا يبطل العتق لما سركه الوكيل
العبد المبيع فاستحق لان بدل المستحق مملوك اذا كان مقبوضا وبدل الكتابة في يد العبد لانه في ذمته
فلم يفسد عنه فيعتق وان استحق العبد قبل التسليم الى المولى لم يعتق المكاتب لانه لم يملك ما
في ذمته لان ما في ذمته بدل المستحق فلا يملك قبل تسليم المستحق فلا يعتق واذا ابرأ السيد الكتابة
المكاتب بعد الحوالة عليه بدي وعتق ولا تبطل الحوالة عند ما خلا لزوج وكذلك اذا احال البايع
غريمه على الشترى بالثمن ثم الفسخ البيع هلك المبيع قبل القبض او بسبب هوس من كره وجه كاله بخيار روية
او شرط او عيب قبل القبض او بعده بقضا لا تبطل الحوالة عند ما خلا لزوج لانه ان الحوالة مفترقة
بالثمن وقد بطل الثمن وضار الواسخ العبد او وجد حرا ولو كانت قيدها بالثمن ولم يظواهر ان
الثمن لم يكن واجبا ليظهر بطلان الحوالة بفسخ الحال بالفسخ فلا يظهر ذلك في حق القديم المحتال
خلافا للاستحقاق والحرية لانه يظهر ان الثمن لم يكن واجبا اصلا فلم يفت ما قيد به والبايع اذا احال
غريمه على الشترى بالثمن بطل حتى حبس المبيع لاجل الثمن لسقوط مطالبة وكذا المرقن اذا احال
غريمه على الراهن بما عليه بطل حقه في حبس الرهن وان احال المشتري او المديون البايع
او الموقض على رجل لا يبطل حتى البايع والموقض في الحبس لان الرهن وثيقة لدين الموقض
ودينه باق فبقي حق الفسخ وقوله كالموقض راجع الى المستلثين لما ذكرنا رجل عن رجل على ان يبرئ
الطالب غريمه اخر او على ان يهب للكفيل او للاصيل او على ان يهب الطالب الدين للاصيل بطلت
الكفالة لانه شرط مخالف لقتضيه العقد عديمات في يد رجل فاقرا انه غضب من زير فعلية قيمته لزيد
فان برهن رجل ان العبد له قيمته لمن برهن ولا شيء لزيد على المقر لان ما اقر له صار مستحقا بالبينة
فان وهب المبرهن تكرر القيمة في حقه للمقر او مات فور ثا المقر او ورث مثلها او وصى بها او بتمثلها
ردھا على زيد لانه نعم ان ما اخذ المبرهن حتى المقر وان اخذ بغيره حتى فصار دينه عليه وما حصل
الى وصل بالارث او الوصية والدين مقدم على الارث والوصية وان وهب مالا اخر في حقه فلاحق فيه
للمقر لان الدين لا يتعلق بالمال في حقه احال بدنه فلهن لا يبيع ولو عكس بطل حقه لان ان يبرأ المرقن
لانه بالحوالة يرى عن الدين فلم يبق الرهن لان ضمان الرهن بالقبض وهو باق ورجع الراهن بقيته

بقية الرهن في تركه المحتال عليه ان لم يبرع لانه قضى دينه بامره فيرجع عليه وان كان متبرعا في الرهن
لا يرجع على احد لانه تبرع بقضا دين المحتال عليه رجل كفل بال عن رجل بامره فاحال الطالب غريمه على
الكفيل ليؤدي من دين كفالة صح وسقط مطالبة المحيل عن الكفيل لقيام المحتال مقام المحيل في المطالبة
فيستطاع عنه مطالبة المحيل وللطالب ان يطالب الاصيل لان سقوط المطالبة عن الكفيل لا يوجب سقوطها
عن الاصيل فلو ادعى الاصيل دينه بريا وبقيت الحوالة خلافا لزوج فلو ادعى الكفيل المال الى المحتال
رجع به على المحيل فقط لانه ادى دينه بامره ولو احال الطالب غريمه على الاصيل صح وسقط مطالبة عن رجل
والكفيل لان سقوط المطالبة عن الاصيل توجب سقوطها عن الكفيل ولو قضى المحيل دين المحتال بنفسه
صح لانه بالحوالة لم يبرأ عن الدين براءة تامة لاحتمال ان يعود اليه وطول الكفيل ولا يصح لزوال
المانع وكذا الوارث المحتال المحتال عليه عن الدين سقط دين الحوالة عن المحيل والمحتال عليه وعاد على
المحيل الاصيل والكفيل لزوال المانع وان احال غريمه على الاصيل والكفيل معا او بدا بالكفيل حتى اما
في الكفالة فلان براءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل فقد وجدت الحوالة والدين قائم فيحسب كذا في الاول لانها وجدت
والدين قائم وصح الحوالة على الكفيل متقدمة ثم سقطت مطلقة لبرائة عن دين الكفالة بالحوالة على الاصيل ورجع
على المحيل وادعى الاصيل ادى لانه ما قبل الحوالة بامر المحيل الا بالاصل وان بدا بالحوالة على الاصيل ثم على
الكفيل صحت حوالة الاصيل وادى الكفيل لانه صحت الحوالة على الاصيل بدي عن دين المحيل ويرى الكفيل
حكمه براءة الاصيل فقد وجدت الاصيل الحوالة على الكفيل متقدمة بالدين وكذا دين فلا يصح صالح المحتال
عليه المحتال على زيف صح والباي وكذا انه ممكن ما في ذمته الكفيل بخلاف الصالح على الدين كانه ابراء
عن الباقي لا معا وضد ما ديا عن الدار رجل له على آخر مائة نهرة ولمس عليه النهرة على آخر مائة جيا
فاحال من عليه النهرة رب دينه على مديونه بائة جيا وليا خذها مكان النهرة والمحتال غايب لم يصح
وان اجاز وان كان حاضرا وقيل يصح اسحسا لتغير اعتبار حوالة لعدم الجا دعوى المحيل وانتقال
النهرة جيا والكون الا بالصرف فصار كالمحتال بسبب الحوالة وبطل بافراق المحيل والمحتال لان الصرف
بما على فلان كان صرفا بين المحيل والمحتال بسبب الحوالة وبطل بافراق المحيل والمحتال لان الصرف
جري بينهما وان افترقا ادى المحتال عليه الجيا صح لان الحوالة ان بطلت بقي الامر بكلاهما ويدي
المحتال عليه عن دين المحيل للمفارقة ورجع المحيل على المحتال بالجيا ولقبضه بعد فساد الصرف
كما لو اقر بنفسه ثم رجع المحتال على المحيل بدينه وهي النهرة وكذا الوصية على جيا وعلى ان يضمن فلان
او يحيل على فلان ولا دين عليه رجل له على رجل مائة ورهم فكفل بها رجل واحال الكفيل الطالب
على رجل حوالة مطلقة بديال الحوالة اصبحت الى مال الطالب ومال الطالب في الحقيقة على الاصيل
فوجبته الحوالة براءة الاصيل ومن ضرور برآته برآه الكفيل وان شرط برآه الكفيل خاصة فهو كما شرط

لأن براءة الكفيل لا تجب براءة الاصيل وكذا ان صالح الكفيل او اجيب عن الالف على خمسة ان اطلق بريا
وان قيد براءة الكفيل خاصة فهو مال رجل قال له على آخر الف نقد بيت المال وعليه زيوف فأحال رب الزيوف
على الذي عليه الجبا وعان يعطيه الجبا داو على ان يعطيه الزيوف والجبا لم يطل اما الاول فلا يمكن تصحيحه
حواله لانه شرط انهاء الزيوف من الجبا وذلك لا يتصور ولا يمكن تصحيحه صرلا نه مصارف بينهما يدين على
المحال عليه والبيع بالدين على الغير باطل لانه تمليك الدين من غير من عليه الدين واما الثاني فلا نه صرف
بين المحيل والمحتمل عليه بشرط ان يكون القابض غير المحيل فبطل كالمو شرط البيع ان يحيل على المشتري غريبا ولو كان
الدارهم وهو عند المحتمل عليه او غصبا وفي فائمة صحت لانها صرف مضاف الى عين فصار لها لو اشترى بدراهم
في يد الغير فان ادى رجح على المحيل لانه ادى اليه حكم حواله فاسد ولو صالح المحيل المحتمل عليه من الجبا وعلى
زيوف على ان يحيل بها عليه صاحب الزيوف صح لانه حط من المحيل عن المحتمل عليه فلا يبطل بالشرط الـ
ريف وعليه جبا وفا حاله على ان يأخذ الزيف صح لان صاحب الجبا ادبأ المحيل على الجبا لكونه بشرط ان يحيل
بالباية على غريم ولو ابراه عن بعض الوزن صح تحيله باقى على غريمه صح فلان يصح هذا اولى وكذا التوصل
المحيل المحتمل من الجبا وعان الزيوف عان يحيل بها على فلان صار فان مات المحيل على عليه مفلسا رجح الزيف
الا المحيل لان المحتمل حط الجوا على المحيل وراهم وهو بين المحيل ونير فاحاله على ان يعطيه الدار نيرا وعلى
ان يعطيه من الدار نيرا التي عليه بطلت لانه صرف بين المحيل والمحتمل فلان بشر بالدين من غير من عليه
عليه الدين لان يكون الدار نير وهو عليه او غصبا وفي فائمة ما حات احوال غريمه على رجل على ان يعطيه
من مئ دارة الى والمحتمل عليه صحت الحواله لانه احوال بما يقدر على ايفائه لانه يمكن بيعها ولا يجبر على
البيع لعدم الوجوب قبل البيع ولو باع بحجر على الدار ولو احوال على ان يعطيه من مئ دار المحيل يصح
لانه لا يقدر على بيعها الا لفا امم بالبيع كفضل بيد الصرف واوى في مجلسه صح لانه وبن كساي الدينون
كل عبت عفا ربه الكفيل فان ابرها برك الكفيل قبل او بعده استقامت حتى كالمطابق كالمصيل ان
لم يقبل لانه في حقه فسخ الصرف لان القبض شرط في المجلس والابله يفوت فان كان مكان الكفالة حواله
فابدا المحيل المحتمل عليه صح قبل او لا وبطل الصرف ولو كانت كالمطابق بلا امر المحيل لا يبطل الصرف ما لم يقبل
رجل على آخر الف جبا وقال له اعطه بها بغير حجة صح لانه حط وكذا الوفاق ان قض غريمي هذا الف بغير حجة
باع بشرط ان يحيل على المشتري باليمن غديا له بطل لانه شرط لا يقتضيه العقد ولو باع بشرط ان يحتمل باليمن
صح لانه لو كان موجب العقد كالمطابق في العادة اما يكون على الاملا والاحسن قضاء فصار كشرط
الموت وكمن السفاح وهو قرض استقاده المقترض سقوط حط الطراني وقدنى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن قرض جر نفعا وصورة ان يدفع الى تاجر عشرة قرضا لدفعه الى صديقه ليستفيد به سقوط
حط الطراني فان لم يكن المنفعة مشروطة ولا كان فيه عرف ظاهر فلا بأس به وهو في معنى كالمطابق

سنة احوال الخطر المتوقع على المستوفى كتاب القضاء

هو عبارة عن الاحكام لغة قال وعليها مشروطة بان قضائها وعن الالتزام شرعية وهو مشروخ بالكس
قال الله وان احكم بينهم بما انزل الله والله فانه لم يقض وولى عليا ومعاذ والابحاج والمعتول
فنى القضاء بالحق اكلها والعدل وبه قامت السموات والارض ووقع الظلم من اهلها من اهلها
وصوما يدعو اليه عقل كل عاقل وانصاف المظلوم الملهوف والنهي عن المنكر والامر بالمعروف والنهي
بعث الرسل صلى الله عليه وآله وآله واولادهم والعلما واهله اهل الشريعة لان لكل واحد منها من باب
الولاية اذ كل واحد منها تنفذ القول على الغير ولا لكل واحد منها الزمام فالشهادة حكمة على القاضي والقضاء
مقدم على الحكم فيا يشترط لاهلية الشهادة بشرط لاهلية القضاء ومن صلح شاهدا صلح قاضيا والالا
والفاسق اهل للقضاء حتى لو قلنا يصح الا ان الاول لا لا يتقدم القاضي السابق لانه لا يؤمن عليه كقوله تعالى
بواسطه فسقمه لاني حكم السهماء فان الاول لا لا يقض القاضي بشهادة الفاسق ولو قضى نقد عونا ولو كان
القاضي عدلا ففسق ياخذ الرسوة او غيره لا لا يعزل ويستحق العزل في ظاهر المذهب وقال القاضي
في الدين اجمعوا انه اذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى وقال اذا اخذ القضاة بالرسوة لا يصح قضا
ولو قضى لا ينفذ قضاؤه وقال الشافعي لا يجوز قضا الفاسق لما لا يقبل شهادته عنه وعن علمائنا الثلاثة
في النواذر انه لا يجوز قضاؤه وقال بعض مشايخنا فاخذوا سبقا ابتداء لا يصح ولو قلد وهو عدل لم ينقل
بالفسق لان الكفيل اعتمد عدالة فلم يرض بقضاؤه بدونه وقيل لا يصلح القاضي مفسدا لان جبا على
الامانة والاحتراز عن الجبا وقيل يصلح لانه يتأطفيه كيلا ينتسب الى الخطا والمجتهد اجت من
غيره والاجتهاد بشرط ان يكون له قرض تقليد القضاء الجبا هو عونا خلافا للشافعي له قوله نعم القضاء
ثلاثة قاضيان في الدين وقاضيان في الجنة اما اللذان في النار فاجبا اهل الجبايد واما الذي في الجنة فالعالم العاقل
ولانه ما حور بالقضاء بالحق ولا امر بلا قدرة ولا قدرة بلا علم ولب ان المتخصص احوال الحق الى
وذا يحصل لو اعمل بغيره غير واكرهت محمول على اهل الدين ليعلم الجبا ولا يرجع الى العلم وينبغي للمقلدان كزار
للقضاء من هو اقدر عليه واولى به ولا يكون قضا عليه جبا را عني ذلك نه حليفه رسول الله صلى الله عليه وسلم
في القضاء وقال عليه السلام من قلده عني علما وفي رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة
المسلمين وعمل القضاء من اهم امور الدين واعمال المسلمين واصح في حد المجتهدين ان يكون قد حوى علم الكتاب
ووجه معانيه وعلم السطرقا ومتونها ووجه معانيها وان يكون مصيبا في القياس عالما بعرف الناس
على ما بينا في اصول الفقه وقيل ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليحكم من القياس فيما اختلف
فيه اذ يجوز له في معرفة والنصوص معدومة او صاحب فقه له معرفة بالحديث كيلا يشتغل بالقياس
في موضع النص وقيل وان يكون صاحب قضيعة يعرف بها عادات الناس لان القياس قد يترك بالف

التي ترى ان الاستصناع جوز عرفا بخلاف القياس وكره التغلغل في الخيف فيه وان امن منه لا يكون
الاصل ان القضا فريضه محكي وسنة متبعة قد باشع الصلابة والتابعون ومضى عليه الصالحون
ولكنه فرض كفاية لا نه ما فرض لعينه بل لغيت وهو يوجب قطع المنازعات بين العباد ورفع اسباب
العدو والفساد وهذا يحصل باقاة البعض فلا معنى للوجوب على الكل ولكنه انما يباح الدخول في
القضاء لمن يثق بنفسه ان يؤدي فرضه ويكن الدخول فيه كسري في العن عنه ولا ياتى على نفسه الخيف
فيه وقيل يكون الدخول فيه محيا بالقول عم التسليم من ابتلى بالقضاء فكما ذبح بغير سكين وقيل
قد اراد به بعض القضا وقال كيف يكون هذا ثم دعا في مجلسه عن يسوى شفع فجعل الخلاق حلق
بعض اشعار رفته اذا عطش فاصابة الموسى والقي راسه بين يديه وكان في بني اسرائيل من فرغ
نفسه للعبا وبعثت سنة فانه يبري له النبوة فاذا استعمل بالقضاء ليسوا من بنوته وقد تحرر
ابوصيفة عن تغلغله بعد ما حبس وضرب لاجله مرارا وقال البحر عتيق فكيف اعجب بالساح فقل
ابويوسف البحر عتيق والسفينة وبنق والملاح عالما فقال لانه بكر قاضيا والصحيح ان الدخول في
القضاء رخصة طمعا في اقامة العدل في الحديث عدل ساعة خير من عبادة سنة والامتناع عنه
غريزة لانه ما مور بالقضاء بالحق وربما يظن في الابتداء انه يقض بالحق ثم لا يقدر عليه في الانتهاء ولا انه
لا يمكنه القضا الا باعانة غيره ولعل عينه لا يعينه وان كان هو من اهل القضا دون غيره
يفترض عليه التغلغل صيانة لحقوق المسلمين وفعلا الظالم الظالمين والمحدث محمول على من كان
طالبا للقضاء وينبغي ان لا يطلب ولا يسأل له لقوله عدم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر
عليه نزل عليك مكر سدره الى بلهم الرشيد ويوفقه للصواب ولان من سأل القضا فقد اعتمد
على علمه وورعه وفطنته فصار فصار محبا فلا يلزم الرشيد ويكرم التوفيق ومن اكرم عليه فقد اعظم
بحمد الله وتوكل عليه ومن يتوكل على الله فهو حسبه فيلهم الرشيد ويوفقه للصواب ويكون تغلغل القضا
من السلطان الجايز كما يجوز من العادل فالصحة تتلوه من معويه بعد ما اظهر الخلاف مع على رضي الله عنه ولحق
كان مع على لوبته والتابعون تغلغله من الحجاج وكان جابرا قال حسن فيه لوجاه كل اه حسابا وجنبا
به لغلبناهم ولكن انما يجوز تغلغل القضا من السلطان الجايز اذا كان يمكنه من التصديق اما اذا كان لا يمكنه
فلا لان المقصود لا يحصل بالتغلغل منه ومن تغلغل القضا سأل ديوان القاضى الذي كان قبله وديوان
القاضى الخوايط التي فيها نسخ السجلات والصكوك والمحاضر ونصب الاوصياء والقيم في اموال الوقف
وتقرير النفقات وهذا لان القاضى يكتب نسختين احدهما يكون في يد الخضم والاخرى تكون في ديوان
القاضى لانه ربما يحتاج اليها لمع من المعاني وما في يد الخضم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ثم انما
الذي كتب عليه هذا القاضى المعزول هذه النسخ ان كان من بيت المال يجبر على الدفع لان ذلك انما

انما كان في يده لعلمه وقدره العمل لغيره فلما يتوكل في يده وكذا اذا كان من ماله او من مال الخصوم
في الصحيح لانه ما اخذ للتمول بل للتدين ولذا الخصوم تركوا ذلك في يده لعلمه وقد تحول العمل الى غيره ويجب
رجلين من ثقاته ليقبضا ديوانه يحض القاضى المعزول او امينه والواحد يكتفي والامان احوط
ويستل ان القاضى المعزول يشافئ شيئا فليمان فيها من نسخ السجلات يجمعان في خريطة وما كان من
نصب الاوصياء في اموال الثيامي يجمعان في خريطة وما كان من تقرير النفقات يجمعان في خريطة
وما كان من نسخهم الاوقاف يجمعان في خريطة وما كان من الصكوك يجمعان في خريطة لانه
بهذه النسخ كانت تحت تصرف القاضى المعزول فلا يشته عليه شيء من ذلك متى احتاج الى نسخ
منها فاما القاضى المقلد فمشته عليه لولم يجمع كل نوع في خريطة ولو احتاج الى نوع منها يحتاج الى
لعتن جميعها وانما يستل ان القاضى المعزول وان يكن قوله حجة كالتجته بواحد من الرعايا ليكشف
عليها ما اسكن عليها ومتى قبضا ذلك كتمان على ذلك احتراز عن الزيادة والنقصان ونظري في حاله
في حال المحبوسين لانه نصب ناظر للمسلمين فمن اقر بحق او اكر فقامت عليه بينة الزم اياه ولا يقبل
قول المعزول عليه الا ببينة لانه صار كواحد من الرعايا وشهادة القضا ليست بحج خصوصا لانه كانت على
فعل نفسه والام لم يحجر تحليلة حتى ينادي عليه اي يا موصاد يا ينادي كل يوم اذا جلس من كان يطلب
فلان بن فلان المحبوس الغلغل فيلحقه حتى يجمع بينه وبينه فان حضر ولا فمن رأي القاضى ان يطلقه
يا في ذلك كدك ايا ما فان حضر صم واحد منهم جمع بينه وبينه وان لم يحضر تأخى ذلك ايا ما على حبس
ماوى القاضى فان لم يحضر خضم اخدمهم كفلا بانفسهم واطلقتهم وينظر في الروايع وغلات الوقف فيعمل
على ما يقوم به البينة او الاقرار لانه كل ذلك حجة ولا يقبل قول القاضى المعزول كما مر الا ان يقف ذو
اليوان المعزول سلمها اليه لانه ثبت باقراره ان اليد كانت للقاضى فيصير اقرار القاضى لانه في يده
في الحال لان من في يده مال اذا اقر بذلك المال لانه مقبل اقراره الا اذا بدا ذو اليد بالاقرار لغيره
فيسلم الى المقر الا قبل سبق حقه ثم يحضر للقاضى المعزول قيمة ذلك العين او مثله باقراره ان اليد كانت
له فياخذ المعزول ويسلم الى الذي اقر القاضى له ويجلس في المسجد للقضا والمسجد الجامع او الى كات
مجلس القاضى سني ان لا يكون محفيا على الغرما واهل البلد والمسجد الجامع في كل بلد استمر الموضع
ولا ينبغي على احد وقال الشافعي يكن المجلس في المسجد لانه يحضر المشرك وهو نجس لقوله تعالى
انما المشركون نجس والحايض وهي ممنوعة عن الدخول في المسجد ولانه بين لذكر الله تعالى للخصومات
الصاورة ولست اقول عدم انما سب المساجد كذا كذا الله تعالى والحكم فيسوى منها فلان عباد الله كالصلوة
معهم فيها كالصلوة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الخصوم في معتكفه والخلف الراشدون كانوا
يجلسون في المسجد لفصل الخصومات وبنا سنة المشرك في اعتقادهم لانه على طاهر يده فيكون دخوله فيه

والا يرضى مسلم يجوز عن دخول المسجد بها فخرج القاضى اليها فينظر في خصوصتها
او يأتي الى باب المسجد في الوقف في دابة فانه يخرج القاضى لسماع الدعوى والشهادة من الشهود والاشارة
اليها كذا هنا او بعد من ينصلي بينا وبين خصمها ولو جلس في داره لا باس به ويأذن للناس في الدخول فيها
ويجلس معه من كان يجلس قبل ذلك لان الجلوس وحده في داره يورث التهمة ولا يقبل هويته لان هدايا ال مرأى
الاسم ذكره من حرمة من صلة الرحم او من اجرت عادة قبل القضاء لانه لا يصير كالمقتضاه بل باعتبار
المعتاد بينهما ولو كان للتقريب خصوصية لا يقبل هويته ايضا وكذا لو زاد المهر على المعتاد من الزيادة لانه
انما زاد لاجل الخصوصية القضا وكذا لو وقعت له خصوصية لا يقبل ايضا للتيم ولا يحضر عهده الا ان يكون عامة
لانه عم كان يقضي بين الناس ويحب الدعوة وكان يقول من لم يجب الدعوة فقد عصى ابا القاسم ولان
الدعوة لافا كانت عامة لا يكون القاضى مقصودا بخلاف ما لو كانت خاصة لان المقصود هو القاضى
حينئذ فيصير كالمقتضاه والصحيح ان المصنف لو علم ان القاضى لا يحضرها لا يتخيرها في خاصة وان
كان يحضرها في عامة وان كان بين المضيف وبين القاضى قرابة يوجب وان كانت الدعوة خاصة لان
اجابة دعوة صلة الرحم كذا ذكره كذا في بلاطاف وفكر الطي وان على قول به حنيفه وابو يوسف لا يجب
الدعوة الى صلة للتقريب وعلى قول محمد يوجب والدائم في الدعوة الى صلة الاجنبى او المتمدن الدعوة لاجله
قبر القضا ويشهد الجنازة ويعود للمريض لانها من حقوق المسلم على المسلم قال نعم للمسلم على المسلم
ستة حقوق وفكره منها هذين وحق المسلم لا يستقط عنه بتقصد القضا لكنه لا يطير مكنته في ذلك
المجلس وهذا اذا لم يكن المريض من التي صميت فان كان فلا ينبغي ان يعوده وليس بينهما اذا حضرا
جلوسا واقبالا لقوله عم اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليستق بينهما في المجلس والاشارة والنظر ليتيق
عن مسان اصددها واشارة وتلقين حجة وحيا فته والشك في وجهه والمرج معه او مع غيره
وتلقين الشاهد لان ذلك من قلب الآخر ويلحق به تيم الجبر فيما يذهب ويترك حقه حار جوه
ومع تلقين الشاهد ان يقول له تشهد بكذا وكذا لان فيه اعانة لاصد الخصم فيكون كتلقين الخصم
والاستحسنة ابو يوسف في غير موضع التهمة لان الشاهد قد يحضر فان لم يجلس القضا هيبة وللقاضى
وللقضا حشمة فكان تلقينه حقوق المسلمين وصيانة لها عن التعطيل كالاشخاص والتكفيل
فصل في الحبس واذا ثبت الحق عند القاضى وطلب صاحب الحق حبس غريم لم يجز
حبسه وامره بدفع ما عليه وهذا لما ثبت بالقران وان ثبت بالبينة حبسه كما ثبت لان حبس
جزا الظلم وبالمطالبة لقوله عم مطال الغنى ظلم ولما كان مقدرا لم يعرف كونه مطال في الحال فربما
فرغ طمع في الادمال فلا يستحب المال وفيما لا ثبت بالبينة يظهر مطله بانكاره فان اية حبسه في كل
من لزمه بدلا عن مال حصل في يده كالمثل والقرض او التهمة بعقد كالمهر المعجل والكفالة لثبوت امانة

امانة عاظة في هذين الموضوعين اما في الاول فلانه ظهرت قدرته بما دخلت في ملكه وزواله محتمل
واما في الثاني فلان التزامه باخياره دليل ساره اذا ظاهرا انه لا يلتزم الا ما يقدر على ادائه وامال القضا
طلست المرأة الوجه من المهر بعد ما دخل بها فالتقوى للزوج في عشرة لانه لا دالة على العدة ولا كونه
في غير ذلك ان الدعوى الفقرا لا ان يثبت غريمه ان له مالا فيحبس به رضى لانه لم يوجد ما به غناه والكل
في الادامى العسك فكون القول لمن عليه وعلى المدعى اثبات غناه وفكره انما في ان القول للمديون
في جميع ذلك لانه يتسك بالاصل وهو العسك ورب الدين يدعى امره ارضا وقيل ان كان الدين وجب
عما هو مال فالقول للمدعى وان كان الدين بدلا عما ليس بمال فالقول للمدعى وما يورثه من التولين
مسلطان احدهما ان المرافعة اذا وقعت على زوجها انه مؤسروا دعت نفقة المؤسرين وزعم الزوج انه
وعليه نفقة المؤسرين فالقول للزوج انه معسر لتسكه بالصل وثانها ان احد الشرعيين اذا اعتق العبد
المشرك وزعم انه معسر فالقول للمعتق فيها بان المسلتان يحالان القول الاول لان فيها التزاما اذا قراه
على النكاح والاعتاق امانة قدرته على النفقة والضمان لما في المهر والكفالة وكثر بحجها على القول الاول ان اخذ
ليس يدين مطلق بل هو مثل الاترى ان النفقة تستقط بالموت وضمان العتق كذا ذكره عن ابن حنيفة ثم فيما كان
القول للمدعى ان له مالا او ثبت ذلك بالبينة فيما كان القول للمديون انه لا مال له حبسه شهرين او ثلثة ثم يسأل
عنه فاجلس لظلمه ظلمه وانما يحسبه من يظهر ماله لو كان له مال فلا بد ان يكون المدة مدونة لتحضر هذه القضا
فقدر بشهرين او ثلثة لهذا وعن ابن حنيفة انه مقدر بشهر وعنه بسنة اشهر وعنه باربعة اشهر والصحيح ان التقدير
فيه معوض لا راء القاضى لان الحبس لا يجازى فاما ما يختلف فيه احوال الناس فان لم يظهر له مال خلى سبيله
اي بعد مضي المدة لقوله تع فنظروا له ميسرة فحبسه بعد مضي المدة يكون ظلم ولو قامت البينة على خلاسه قبل
حبسه لا يقبل عند الجمهور وقيل تقبل وان اقام الحبوس بيته على عشرة واقام رب الدين منه على يساره فبيته
اليسار اولى لا هنا بنت امر عارضا ولا حول بينه وبين غريمه وبهذا لا على الملازمة وسيجي في كتاب
الحج ان شاء الله تعالى وفكر في البى مع الصغير رجل قد عند القاضى خبره بدين فانه يحبس ثم يسأل عنه فان كان
مؤسرا ابو حبسه وان كان معسرا خلى سبيله قال فخر الاسلام معن المسئلة اذا كان اذا كان جادا فاقدر
عند القاضى فظلم للقاضى جوده عند غيبه ومما طلة او ظلمه مما طلة بعد ان اقر عند غيبه فحبسه يحبس
لما مر ويحبس الرجل للنفقة زوجته وكل دين نذر لانه ظالم بالاعتناع والحبس جزا الظالم ما خلا دين الولد على
ابويه وجده وجدة وان عدلوا القوم عم لاسا والدبولر وبهذا نوع عقوبة فلا يستحقه الولد على ابويه وحده
كما كرهه والعصا وحبس الاب في نفقة طفله لان النفقة حاقة الوقت فهو بالمنع قصدا لئلا لا يات
سائر الديون لا تستقط بتاخير الاداء والنفقة تستقط بغير الوقت **باب** **كتاب النفقة**
ويكتب القاضى الى القاضى في غير حدود واعلم ان كتاب القاضى لا يقبل في الحقوق كالدين

والنكاح بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس وادعى كتاب القاضي بذلك والطلاق بان ادعت طلاقا على زوجها
والشفعة والوكالة والوصية والوفاء والوراثه والقتل اذ كان موجه المال والنسب من المحرم والميت
والغصب والامانة المحرم والمضاربة المحرم لان كل ذلك بمنزلة الدين والدين يعرف بالوصف المقرر
ولا يحتاج فيه الى الاشارة والعقار لانه معروف بالتحديد ولا يحتاج فيه الى الاشارة ولا يحتاج في الاعيان
المنقولة كالثياب العبيد والامانة الى جاني الالاسان فيما يتقل عند الدعوى والشهادة واعني ان يوسف
انه يقبل في العبد دون الامانة فيقبل في الامانة دون الالاسان الباقي يغلب في العبيد دون الامانة وعنه
انه يقبل فيهما بشرط ان يكلف المدعي امامه البينة ان كان له عتق سابق وهو اليوم في يد فلان ويعترف
العبد غاية التعريف بصفته واسمه وسنه وقبيلته والدار التي حلب منها فاد اكتب وختم لي في بعدها
وورد الكتاب على المكتوب اليه احضر ذلك القاضي المدعي عليه والعبد ثم كل الكتاب فخط في العبد وفي
الكتاب فان وافق عليه الغلام ما في الكتاب ختم في عتق العبد من الرصاص ووقع الى المدعي من غير
ان يقضي له بالملك واخذ منه كفيلا وامره ان يذهب به الى القاضي الكاتب فاذا ذهب به امره القاضي الكاتب
باعتق البينة على ان تقرر العبد بعينه ملكه فاذا اعد قرض القاضي الكاتب به لم يكتب الى قاضي تلك
البلد ليبرك كنيده وعن محمد انه يقبل في جميع ما ينقل وعليه المتأخرون قال القاضي الاسمي في وعليه
الفتوى فان شهدوا على خصم حكم بالشهادة ولو جرحه وكذب حكم به وهو المدعى سحرا وان شهدوا على خصم
حكم بالشهادة ولو جرحه وكذب حكم به وهو المدعى حكم به المكتوب اليه وهو بالكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة
حقيقة فالما حصل سحر القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي الى القاضي لا يكون الا قبل الحكم وشرط
ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في معلوم الى المدعي لمعلوم الى المدعي على المدعي عليه والقبيل
يا به جواز العمل بكتاب الكتاب لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر بنفسه مجلس القاضي المكتوب اليه
وعتبر بلسانه ما في الكتاب لم يعمل به القاضي فكذا اذ اكتب اليه ولكن خزانة فيما يثبت مع الشهادة الى جهة
التسليم فقد يكون الشاهد المدعى على حقه في بلده وخصم في بلد اخر فيستعد عليه الجميع بينهما ولا يتمكن احد
ان يشهد على شهادتهما واكثر الناس يعجزون عن لواء الشهادة على الشهادة فاجب فيحتاج الى ان يشهدوا
بالكتاب الى مجلس كل اثنان ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه او يعلمهم به ان لم يقرأوا ولا شهادتهما بل علم
ثم يجتمع حضورهم وسلم اليهم لئلا يتوهم التفتير وهذا عند ابي حنيفة ومحمد لان من اصلها ان علم الشهود
بما في الكتاب والحكم بحضورهم شرط جواز القضاة بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت التحمل الى
وقت الاداء شرط عندها ولهذا يدفع اليهم كتاب اخر غير محتوم لكونهم معونة على حفظهم وقال
ابو يوسف اخر اس من ذلك ليس بشرط والشروط ان يشهدوا بهذا الكتاب وعنه ان لا يتم ليس بشرط
ايضا فسهل في ذلك حين ابتلى بالقضاة وليس للغير كالمعابة واخترت في السنة السرخسي قول ابو يوسف فان

فان وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبل الا بحضور الخصم لانه بمنزلة ادعاء الشهادة اذ الكاتب ينقل الى
الشهود بكتابه الى المكتوب اليه كان شاهدا فجمع ينقل شهادته الاصل بعبارته فكيف لا يسمع الشهادة على
الشهادة الا بحضور الخصم فكذلك لا يفتح الكتاب الا بحضور الخصم كلاف سماع القاضي الكاتب الشهادة لان النقل
ذو المنقل الى الحكم وهذا الحكم ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان الكتاب قد يورث
ويغتفل والخط يشبه الخط والى ان تم بنسبه لانه فلا يثبت الا بيمين ثالثة وهذا لان كتاب القاضي ملزم اذ يجب على
عامة القاضي ملزم اذ يجب على القاضي ان ينظر فيه ويعمل به والا الزام بلا يمينه ولا يلزم كتاب الاستيمان من اهل
الحرب فانه اذا جاء اليه يكون معتبرا بلا يمينه لانه ليس بغيره شيئا فان الامام بالحي امان شأ اعطاه الامان
وان شأ لم يعطه فلا يشترط اليمين ولا يلزم رسول القاضي الى المذمة ورسول المذمة الى القاضي فانه يكون معتبرا
بلا يمينه لان الامان بشهادة الشهود لا بالتزكية فان قيل ما يدين كتاب القاضي الى القاضي ويحتاج ان
يشهد على كتابه رجلين ليشهدا عند المكتوب اليه فلم يشهدا على شهادتهما الاصول حتى لا يحتاج الى الكتاب
قلنا في الشهادة يحتاج القاضي الى تعديل الشهود الاصول وقد يتعذر معرفة عدالة الاصول في تلك
البلد فلا يحصل المقصود وهنا تكتب عدالة الشهود الذين شهدوا وعنه فلا يحتاج على المكتوب اليه
الى التعديل ثانيا فان شهدوا ان كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه وعنده عليه وختمه فتح
القاضي وقراه على الخصم والزمه ما فيه لثبوت ما في الكتاب عنده وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو
يوسف اذا شهدوا ان كتابه وختمه قبل لي والصحيح انه انما يفتح الكتاب بعد ثبوت العدالة فربما يحتاج
الى زيادة الشهود واداء الشهادة انما يمكن بعد قيام الحكم وانما يقبل المكتوب اليه اذ كان الكتاب
على القضاء حتى لو مات او عزل ولم يبق اهل للقضاء قبل وصول الكتاب اليه لا يقبل لان الاصول ان
خبر الواحد لا يقبل وانما قبلت خبره باعتبار الولاية الشرعية فاذ لم يبق عاد الاصول الى الاصل وهذا
التقي قاضي قاضيا في عمل احدى او مصر ليس من عملها فقال احدكم ان خرف قد ثبت عندك كذا فاعلم ان لم
يقبل منه لان الخطاب والسماع واحد من غير القاضي حيث لم يكن في عمله وكذا لو مات المكتوب اليه
الا اذ اكتب الى فلان من فلان قاضي بلده كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لانه لما عرف الاول صحة
كتاب القاضي اليه فيجعل عنه تبعه شئ يثبت تبعه ولا يثبت قصدا ولو كتب ابتداء من فلان
بن فلان قاضي بلده كذا الى كل من يصل اليه كتابه هذا من قضاة المسلمين لا يكون عند ابي حنيفة ومحمد وعند
ابي يوسف يجوز توسع فيه لما ابتلى بالقضاة ولهم ان اعلام الكاتب والمكتوب اليه بشرط ولا يحصل
الاعلام بهذا ولو مات الخصم ينقل الكتاب على ورثته لقيام مقامه ولا يقبل كتاب القاضي في
احده والقصاص لانه لا ينفك عن شهادته كما مر فلا يقبل فيما يستقط بالشهادات **فصل**
ويصح قضا المداة في كل شئ الا في الحدود والقصاص كسرها ونحوها اذ حكم القضاة بشئ من حكم الشهاد

اذكل واحد منهما من باب الولاية وليس للقاضي ان يستخلف على القضا الا ان ينوئ اليه ذلك لانه انما يتصرف
عن تقليد وتفويض والخليفة فوض اليه القضا دون التقليد وقد رضى برأيه وعلمه وامانته دون غير ذلك يكون
مطلق التفويض اذ لا يستلزم وصار كالتوكيل بالبيع لا يمكن توكيل غيره لانه لا خلاف انما هو باقامة
الجمعة حلق صبيح يوم الاستخلاف عنه وان لم يكون بالكلية لانه لما فوض اليه اقامة الجمعة مع علمه ان
العوارض المانعة من اقامتها من المرض والحادث في الصلوة مع ضيق الوقت وغيره ما قد يعتريه
ولا يمكن انتظار الامام الاعظم لانها لا يمكن التاخير عن الوقت كان اذ ناله بالكلية لانه دلالة وهذا تأخير
سماع الخطبة الى وجوه الاذن من الامام الاعظم يمكن لانه غير موقت بوقت فلم يثبت الاذن بالاستخلاف
صريحاً ولا لانه فلا يمكن التفويض الى الغير فلو قضي له من المحض الاول او قضي له من الاول فاجاز الاول لانه في الوكالة
لان المخصوص حضوره الاول وقد وجدوا اذا فوض الخليفة اليه ذلك يمكن وصار القضا انما قاضي
من جهة الخليفة لانه جهة هذا القاضي حتى ان هذا القاضي لا يمكن عزله الا ان يقول له الخليفة ولي من
سبب واستبدل من شئت وصار كالتوكيل اذ قال للتوكيل عمل برأيك حتى توكيله على الموكل وصار
الكل وكيل الموكل فلو مات الموكل انخل الاول والكل ولو مات الاول لم ينخله وكذا ان عزله الاول ولو
رفع القاضي حكمه كما مضاه الا ان ياتي الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع بان يكون قولك دليل عليه اي
لا يبرر يعتد عليه وفي الجامع الصغير وما اختلف فيه الفقهاء ففقهه به انما جاء قاضي كلف يري غير
ذلك امضاه والاصل ان القاضي متى لاقى محلاً اجتهد فيه فغدر ولا ينقض باجتهاد آخر فقد صح عن عمر
رضي الله عنه انما كثر اشتغال القضا بالرداء فانضم اليه رجلان في سبي فقص لاصحابهما ثم قص عمر الحقيق
عليه فسأله عن حاله فقال قضا على فقال رضي الله عنه لو كنت انا مكانه لقتلت ذلك فقال المقتضي عليه
وما يمكن من القضا فقال عمر ليس قضا نص والرداء مثله وروي عن عمر رضي الله عنه انه قص في حادثة
بتصيته ثم قص فيها خلاف ذلك فقيل له في ذلك فقال نعم لما قضيت وتنهى لي نقضه ولان الاجتهاد انما كان في
والاول تاثيراً باتصال القضا فلا ينقض باجتهاد ولم يتاثير به لانه دون القضا حتى الشروع ويجب صيانه
ومن صيانه ان يلزم ولا يعترض عليه فلو قضى في مجتهديه في ليل لم يمسها لانه لا يمسها عند الخليفة
وان كان عامداً فيه روي ان اما وجه عدم المناد فظاهر واما وجه المناد فلانه ليس بخاتمين
ويحتمل ان يكون الحق في هذا وعند كل من ينفذ في الوجبين وعليه الفتوى كذا في المصنف وفي الصريح اذ افاض في
حل الاجتهاد وهو لا يري ذلك بل يري خلافه ينفذ عند الخليفة وعليه الفتوى ثم المجتهدين ان لا يكون في ذلك
او السنة المشهورة او الاجماع وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر في لغة البعض واذ اختلفوا والمعتبر
الاختلاف في الصدق الاول فلو قضا قاض شاهد وعين المدعي او ثبتت الحجة بنفس العقد او بوجوه من مثله
التسمية عمداً او بوجوب بيع الدرهم بالدرهمين لا ينفذ اطلاقاً ولا في لغة الكتاب لانه تعقل واستشهدوا بشهد

شهادتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فدخلوا امرتان ومثل هذا انما يذكر لقصر الحكم عليه ولانه قال في ذلك اذ في لائز
تأيدوا ولا يزيد على الاذني واما الثاني فلانه مخالف للحديث المشهور عن حديث العبدية واما الثالث فلانه مخالف لما انفق
عليه في الصدق الاول فكان قضا في مخالف الاجماع واما الرابع فلان الخلاف فيه محلي عن ابن عباس رضي وقدا تكررت عليه الخطا
رضوان الله عليهم فلا يعتبر خلافه لانه لم يرد عليه وكل شيء قضا به القاضي في الظاهر يتجزم فهو الباطن كذلك عند ابن
حنيفة وكذا اذا قضا باحلال وهذا اذا كان الدعوى سبب محين كالشراء وكه وقال ابو يوسف
ومحمد وزفر والشافعي لا يكون في الباطن كذلك ولقب المسئلة ان قضا القاضي في العقود كالبيع والشراء والملا
والاجارة والنكاح والعسوخ كالأمانة والعقود بطلاق وكه بشهادة الزور ينفذ ظاهره وباطنه عند ابن حنيفة
وعند الباقيين ينفذ ظاهره وباطنه واجمعوا ان في الاملاك المرسلة ينفذ ظاهره وباطنه وفي الهبة والصدقة
روايتان عن ابن حنيفة وايضا بالنفاذ ظاهره ان سأل المراه الى الرجل ويقول سلمني نفسك اليه فانه زوجك
وبالنفاذ باطنه ان يكره وطه ويكره التمكن فيما بينه وبين المتبع لهما من شهادته الزور حجة ظاهره وباطنه
فينفذ القضا بها ظاهره وباطنه لان القضا انما ينقد بتعدد الحجة وشهادته الزور باطله وباطنه فكيف تنفذ باطنه
فصار كما لو كان الشهود كمن راوا عبداً او محمداً في القذف والشبهة لم يعلم كالحكم والقاضي لا يعلم
فان قضا ينفذ ظاهره وباطنه لانه لو قضي بنكاح منكوبة الغير ومعتدة الغير بشهادة الزور فانه ينفذ ظاهره
لا باطنه اجاعا ولسان القضا اثره بعد سابق فيها والاعدم العقد امضا ضرورياً حتى انما لم يسلط
المنازعة بينهما من كل وجه او لم يثبت الحجة بينهما باطنه يكون تمهيداً الى زعته لا قطعاً فان قيل لو كان قضاؤه
متصفاً ان القضا سبباً فليست شرط الشهادة عند قوله قضيت قلنا قد قال سمس الالية السرخسي
وعنه انه لا ينفذ باطنه عند بقوله قضيت لا محض الشهادة وقيل بطلان النكاح بغير حضوره من جهة
انما ست معتقصة قضا في الباطن وما ست معتقصة صحة الغير ست بشرطه كالبس في قوله اعتق
عبدك عنه بالف خلافه ما اذا كان الشهود كمن راوا عبداً او محمداً في قذفه في قد في لان الوقوف على هذه الاشياء
يمكن فلم تصر شهادته هولا حجة من كل وجه فاعبرت حجة ظاهره والوقوف على حقيقة الصدق متعذر فبني
الاثر على كون الشهود صدقه عنده وقد وجدوا خلاف الامر كالمسئل لان الملك لا يبدل من سبب وليس
الاسباب باقوى من البعض التزاحم اسبابها اذا الملك تارة ست بالشراء وطور بالارث وعنه فلم يكن
اثبات السبب سابقاً على القضا بطريق الاقتضا وفي النكاح او الشراء يقدم النكاح او الشراء اقتضا
تصحيحي للقضا ولا يقضي القاضي على غايب ولغايب الا ان يحضر من مقامه كوكيله او وصيه او يكون
بيعا الى خذ وقال الشافعي يجوز القضا على الغايب بالبيينة لان البيينة قامت في اوائها مقبلة لان اوائها
وقت خذ المال على القاضي والمال خفية عليه حال عيبه والبيينة للبيان فاداسب الحال صح القضا بناء عليها
ولسنا مولى لم على رضي الله لا نقض لاحد الخصمين حتى يسمع كلامه الآخر ولان القضا يقطع المنازعة

ولما زعمنا عدم الانكار فلما يصح القضاء، وهذا لانه يحتمل ان يتكفر فينتبه وجه
القضاء لان احكامها مختلفة اذ حكم احدهما متعدد وحكم الآخر لا ولو انكرتم غاب فكذا خلاف لا يبريوسف اذ الشرط
وجه الانكار وقت القضاء، ومن يتعمق مقامه قد يكون باننا بته كالكو كبل وباننا به الشرع كالوصي من جهة
القاضي وقد يكون حكميا باننا كان ما يدعي على الغائب سببا لما يدعيه على الحاضر فان نصب الحاضر خصما
عنه وصار القضاء عليه كالتقاضي على الغائب كما لو وقع غيب في يد غيره انه اشترى ارضا من فلان الغائب
واقام البينة على ذلك اليد وقضيه ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا ينفذ الى انكاره لانه مقضي عليه وهذا
لان المدعي لا يتوصل الى اثبات حقه على حاضرا الا بانبائه على الغائب وهو كذا لو وقع في شفعة دار بشرائه
من الغائب او الكفالة بما راعى الغائب وان كان ما يدعيه على الغائب شرطا لما يدعيه على الحاضر فلا
معتبر به في جعله حاضرا عن الغائب ان كان الغائب يتصور بالشرط كمن قال له امراته ان يلق فلان امراته
فانت طالق فقامت زوجها الى فلان فلان طلق امراته ووقع الطلاق لا يقبل بسببه في الاصح لان فيه ضررا
على الغائب بخلاف ما لو لم يتضح ضررا لما لو علق طلاقها بدخول فلان الدار فانه يقبل لانه لا يتضح البطلان حق
الغائب ويقدر القاضي مال اليتيم ويكتب وكذا كذا في الصك وان اوصى الوصي والاب صحن والنفقة
ان القرض تبرع ابتداء معا وضعتا الى انه قطع الحكم عن العيس يبدل في ذمة المفسر لان الاستقراض
في العاديات فمن هو مفلس ولقد اخل محل الصدقة وزاد عليها في الثواب لزيادة الحاجة فانما هو معا وضعت
في حق القاضي لان البذل مما مود التوى باعتبار حكم القاضي ولتكنه من الاسترداد متى شاءا لما من الولاية وتبرعا
في حق الوصي والاب لانه يمكن من الاسترداد في ما جدد المستقرن ولا يجد شفعها يوما فقولنا على الشهادتين
وجد فلان كل بينة نصل ولا كل قاض بعدك وفي الخو برب القاضي ذل وصغار فكان اضرارا بالقضا
على هذا الاعتبار فلذلك لا يمكنه واذا اقرض القاضي كذب به ذكر مغلده في ديوانه لانه يحتاج الى الخط وهذا
يكت به الصك وكذا يمكن اقرض مال الغائب لانه نصب ناصرا لكل من عجز عن التصرف في مال نفسه بنفس
والغائب عاجز عن النظر لنفسه في الاقرض نظرا في حكم القاضي قاض قضى بما رأى قبل ان يقرر القاضي او في غيب
الذي هو قاضيه لغير خلاف لما لمسا ان العلم حاصله حسب حصوله في قضائه وفي مصرح ولله ان علم شرا
لا علم قضا فلا يصير موجبا الى بلفظ الشهادتين والعهد **باب**
واذا حكم رجلان حكما بينهما ورضيا بحكم صحيح لولا لايتهما على نفسها فصيح حكيمها ونفذ حكمه عليها وقد صح الحكم عن
اتباعه وصح عليه والصحي اياه فلا يصل فيه قوله وان ختمت شقاق بينهما فبعثوا حكما من اصله الى يه والركل
حكم الزوجين لا اختيار المقام او لا اختيار النفقة فلم يجر الحكم في حق الزوجين دل ذلك على جواز في سائر القضايا
وجوز ان يسمع البينة وتخص بالقرار والسكول في غير هذا وقوله لا يصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح في جواز استحقاقه
بالصلح يجوز الحكم فيه والا فلا ولا يجوز استيفاء الحد وللقصاص بالصلح فلا يجوز الحكم فيها قالوا الحكم في سائر

في سائر المجتهدات صحيح كالطلاق المضاف ونحوه ولكن لا يعنى به وجهتا بل يحتاج الى حكم
الحاكم كما في الحدود والقصاص كسلبا يتجسروا العوام فيه وان حكما في دم خطا فقتل بالدية على
العاقلة لم يندحكم لان حكم الحاكم انما ينفذ على من رضى بحكمه والعاقلة لم يرض بحكمه ولو حكم
على القتال بالدية في ماله لم يجوز لان هذا الحكم يحلف حكم الشرع اذ الدية على العاقلة في الخطا
في وجه القاضي ويقضى بالدية على العاقلة لان يكون القتال اذ بالقتل خطا فيقتل جواز حكمه
بالدية عليه لان ما يكسب له عتق لا يتجمل العاقلة بالحديث فكان موافقا للشرع فيقتل ولو اخطى
بأقرار احد الخصمين وبعدالة التهمة وصح على حكمها يقبل قوله لقيام الولاية به بعد وهو يمكن
استثناء الحكم فيمكن له قرار ولو اخطى بالحكم لا يقبل له بقضاء الولاية كالقاضي المعزول اذا قال
قضيت عليك بكذا وهذا اذا صلح الحكم قاصدا لانه كالقاضي فيما بينهما فيشرط اهلية القضاء وكذا
يصح حكم الكافر والعبد والذمي والمجذوم في القذف والنصب لعدم اهلية القضاء والتفقدان اهلية
الشهاداة ولو حكم الفاسق يجوز ونفذ حكمه فيما بينهما وان كان الاولي ان لا يحكم الفاسق كما مر في
المولى وضع رجوع كل واحد من الحكمين قبل حكمه عليه لانه يتحكم من جهته فيستوقف حكمه على رضاها
فان لم يرض الحكم ثبت باتفاقهما فينبغي ان لا يصح اخرج الا باتفاقهما قدس لم يرض احدهما بهذا
الحكم فلا يبقى الحكم كما لا يثبت ابتداء بلا رضاء واذا حكم لزمها وليس لكل واحد منهما ان يرجع عن
ذلك لان الحكم صدر عن ولاية عليهما كالقاضي اذ اقرضه ثم عزل لا يبطر قضاؤه واذا رفع حكمه الى
القاضي فوافق مذهبه احضاه اذ لا فائدة في نقضه سم في الزامه كذلك وان خالفه ابطله في بيت
هكذا وبين ما اذا رفع الى القاضي قضيه قاض اخر فانه لا يردده وان خالف رايه اذ كان ذلك في فصل
مجتهد فيه ووجهه ان الحكم لولاية على الحكمين وولاية على غيرهما والقاضي الذي رفع اليه حكمه غيرهما
فلا يكون حجة عليه فلان كالمصلح في حقه فلم ان يردده اذا خالف رايه واما القاضي فلم ولاية على كلاهما
فلان قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون له هذا القاضي ان يردده اذا صار في القضاء محدة بان يكون فضلا
مجتهدا فيه وبطل حكمه لا بويه وولده وزوجه حكم القاضي وهذا لانه لا يقبل شهادته لكونه للثمة قاضا
ان لا يكون له نصيب القضاء ولهم خلاف ما اذا حكم عليهم لانه يقبل شهادته عليهم لعدم التهمة فلذلك يصح القضاء
وان حكم رجلين فلا بد من اجتماعهما في لو حكم احدهما ولم حكم الآخر لم يكر ذلك حتى يحكم جميعا لانه احده
يحتاج فيه الى الرأي والرضا برأي المشي فيما يحتاج فيه الى الرأي لا يكون رضا برأي الواحد كما في البيع
ونحوه **باب** **المتفرقات** علو رجل وسفل كاضر فليس له حبس
السفر ان يتدفيه وتلك ولا ينقب كوة عندا به حيفه معناه بخير رضا صاحب العلو وكذا
يصنع فيه ماله يصدر بالعلو وعلى هذا الخلاف واذا اراد صاحب العلوان يبين في العلوية او يضح

عليه جزوعا او حدث كنيها قيل ما حكم عليها تنفسا لتول لم حنيفه لانه انما يمنع ما فيه ضرر فلا ضرر
لا ماله ضرر فيه فلا خلاف وقيل كل من يبيع مالا في غرة نظره في وقوع الشك في الضرر وهذا لان المهر
عند ما اطلاق لا يقره ياتي ملكه والمكسر مطلق للتصرف والخطري رضى الضرر فلا استكمال لم يكن
المنع والاصل عند الخطر لان تصرفه حصل في مجلس مشغول حتى يحترم للغير كحق المهر حتى والمستأجر
والاطلاق يعارض عدم الضرر فاذا اشكل وجب المنع وقوله قياس لانه لا يخلو عن نوع ضرر بالعلق
من توهمين بناء ونقصه فوجب منعه زايعة مستطيلة يتشعب بها رايعة مستطيلة وهي غير نافذة فليس
لاهل الزايعة الا ان يفتي ابا بامان حايط وراهم في الرابعة السفلى بل هو كهلها خصوصا لانها
بجميع اجرائها ملكا رايحا حتى لو بيع فيها دارا يكون لا يهلكه ولي حق الشفعة فاذا اراد واحد ان
يفتح بابا فعدا رايحا فطريقا في ملكه غيرهم ويكفي لنفسه حق الشفعة فيها فمنع من ذلك كخلاف
الناس لان حق المرور فيها للعامة ثم قيل المنع من المرور لان فتح الباب لا يمتنع من نقص
كل حايطه فاولى ان يتمكن من نقص بعضه والصحيح انه يمنع من الفتح لانه لا يمكنهم المنع عن المرور بعد
الفتح في كل ساعة حتى لو فتح الباب للاستغناء او للكرح لم يمنع ولانه لو فعل ذلك وتقدم العمد
ربما يدعى الشركة في الطريق في الزايعة السفلى ويستدل على ذلك بالباب المركب ويكون القول
له اذا لم يعرف كيف كان الحكم لئلا يفتقر كيب الباب بنفث لنفسه حقها فيمنع منه وان كان انت
الزايعة مستديرة قد لزم طرفها وهو الحظف المورور فارسه حكاة فله ان يفتح الباب في حايطه
في اي جانب شاء لانها تنفسه واصل وهو بمنزلة ساحة مشتركة في دار ولكل منهم حق المرور في
كلها ولهذا لو بيعت دار فيها كانت الشفعة لكل على السواء ففتح الباب بكل يدور لنفسه
حقا فلا يمنع ومن ادعى في دار وعوى والكراهة ذواليد ثم صالحه منها صح وهو مسئلة الصلح على الاعمال
وسيجي في الصلح ان شاء الله تعالى فان قيل المدعى مجهول فلا يصح الدعوى فلا يصح الصلح لان الصلح
عن الدعوى انما يصح اذا كانت صحيحة اما اذا كانت فاسدة فلا اذ الصلح انما يصح لاقضاء اليمين
انما يكون اذا توجهت اليمين واليمين انما توجه اذا صحت الدعوى قلت فلو علم ما اذا كان المدعى
مقدارا معلوما كالثلث وكفه حتى يصح الدعوى وان ادعى حيا فيها فيجوز على ما اذا ادعى اقرار صاحب
الدار حق فيها الا ترى انه لو ادعى على انسان شيئا لا يصح الدعوى ولولو عوى عليه انه اقر بشي يصح ولان
الصلح على معلوم عن مجهول حايث عند لانه جهالة في الساقط فلا يثبت له المزاغة فلا يوجب يؤثر في الفاسد
لما تروى من اذني دار في يدر جهالة وجهها في وقت وسلمها اليه في وقت كذا فسال القاضي البيهقي فقال
انه يجوز في الهبة فاشترتها منه ولقوى بعد الوقت الفل لوقى فيه الهبة وبرهن عليه يقبل ولو ادعى
وقتا قبل الوقت الذي لوقى فيه الهبة وبرهن عليه لا يقبل والنوع ان في الوجه الاول التوفيق ممكن حتى

هذا ممكن فلا يتحقق التناقض وهذا لانه يمكن ان يقول وهب لي منذ شهر ثم جدد الهبة
فاشترتها منه منذ اسبوع وفي الوجه الك التوفيق غير ممكن فيحقق التناقض اذ لا يمكن ان يقول
وهب لي منذ شهر ثم جدد الهبة فاشترتها منه منذ سنة وهذه المسئلة تول على ان التناقض انما يمنع
صحة الدعوى اذ لم يمكن التوفيق اما اذا امكن فلا توافد في القضية فوكفي رواية ان التوفيق من المدعى
شرط فان قيل ينبغي ان لا يقبل بيته في الوجه الاول الصالح لانه لوقى شرعا لانه لوقى شرعا ما ملكه
بالهبة قلت اذا جدد الهبة فقد فسختها اذ جدد ما عدا النكاح من العقود ففسخ له خلاص النكاح لانه كغيره
الفسخ فانفسخت الهبة في حق المدعى في حق المدعى عليه وتوقف الفسخ في حق المدعى على رضاه فاذا اقدم
على الشراء منه فقد رخص بذلك الفسخ فيما بينهما بشرط ان ياتيها اذ اشترى منه بعد ذلك فقد اشترى مالا يمكن
فسخه ولو لوقى الهبة ثم برهن على الشراء قبل ولم يقبل جرد الهبة فاشترتها لم يقبل الصلح اذ عوام
الهبة في وقت اقراره من ملك الواهب في ذلك الوقت ثم دعوى الشراء قبل ذلك يكون راجعا عن ذلك
فلان ما قصنا فلا يتمكن من اثباته بالبينة ومن قال لا حتى اشترت منه هذه لانه لا يرددهم وقال
الآخر ما اسررت ان اجمع البائع على تركه لخصوه وسعه ان يراها لان المشتري لما جدد الشراء كان
ججوه للبيع فسخا من جهة اذ الفسخ يثبت بالحجج المشاهدة بين الفسخ وهو دفع العقد من المهر
ومن الحجج وهو انكار العقد من الاصل فمحجج رايعة ولقد اوجبنا حيا على فسخ في حقها
فاذا جدد احداهما جعل ذلك فسخا في حقه ولكن لا يفسخ العقد بفسخ احدهما ما لم يقبل الآخر صريحا او
دلالة فاذا عزم البائع على تركه لخصوه فقد رخص في فسخ صاحبه والادعي الفسخ فان قيل كيف يثبت الفسخ
في حق البائع بحجج العزم على الفسخ وفسخ شيء من العقود لا يثبت بحجج الفسخ الا ترى ان من جدد الشراء
اذا عزم بقبضه فسخ العقد لا يفسخ العقد بحجج عزمه قلت قد اقررنا ذلك بقوله وهو احساك
الامة ونقلها وما اشبه ذلك فكل من الفسخ بغير اقرار به البينة لا يجوز البينة الا ترى ان من قال لا حتى
اجر ترك هذه الدابة يوما بكذا لتركها الى مكان كذا فاخذ المستاجر وفه بها او بكذا ان ذلك يكون بكذا
كذاها ومن اقرانه قبض من فلان عشرة دراهم ثم لوقى انما زوى او بنهجة صرق مع يمينه ولو كان
ستوقه لا يصرف لانا اسم الدارهم يقع على الجياد والزيوف والبهيمة دون الستوقه ولهذا يجوز التجوز
في الصرق والسلم بالنيون والبهيمة لا بالاستوقه والقبض لا يختص بالجياد فلا تناقض بين وعوه
الزيادة او البهيمة وبين الاقرار بقبض الدارهم فيقبل قوله ولو اقر بقبض الجياد او بقبض حقة
او بالاستئناس ثم ادعى انما زوى لم يصرف لانه ما قصنا في الاقل فظاهر وكذا في غير لان حقة
في الجياد فكلان الاقرار بقبض حقة مطلقا اقرارا بقبض الجياد والاستئناس عيانا عن
القبض بوصف العام فكلان عيانا عن قبض حقة ايضا والزيوف ما زيفه بيت المال والبهيمة

كلا يقبل التجار والمستوفى ما يغلب عليه الغش وفي معرب سته لو ومن قال لا خير لك على الف درهم
فقال المقدر لا شيء لي عليك ثم قال في مكانه بل عليك الف درهم فليس على المقر شيء لان المقدر اذا قال لا شيء
لي عليك فقد اقره بالمقدرة ويتفرق به الاقرار فكل اقرار بنفسه فاذا بطل بوجه الحق بالعدم فاذا قال
بعد ذلك لا عليك الف درهم فلهذا منه وعوى الالف فلا بد من الحق او تصديق خصم بخلاف ما لو قال المقر اشترى
وانكر المقدر ثم عاد الى التصديق فانه يصح لان المقدر لا يستبعد بابطال المقدم ثم لان الفسخ لا يتم الا بشراطينها
كما يبيع فاذا انكر المقدر ورواه لم يفسخ بفسخ حتى يسمع منه صا حبه فاذا رجع الى التصديق فقد رجع ولا
والا قرار بالشروط قائم فيعمل تصديقه وهنا بخلافه وذلك في الهداية ههنا لان احدا المتعاقدين لا يفسخ
بالفسخ كما يفسخ بالعقله نه حقا فبقى العقد فيعمل التصديق وهكذا قبله ولا ما اخذ استيفاء
التمتع من المشتري فان رضى البائع فيستبدل بفسخه والتوفيق بين كلاميه صعب ومن لدغ على آخر
مقال فقال المدعى عليه ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على الف وبرهن المدعى على القضا والالف
يقبل وقال زكريا يشك لان القضا استدعى سبق الوجوب كما في تسليم الواجب وقد انكره فكان مناقضا
ولسنا ان التوفيق بين الكلامين ممكن كما انه يمكن ان يقول لم يكن لك على شيء ولكن اذيتني بخصومتك
الباطلة فدفعت اليك ما تدعيه وفكاهة ذلك وغير الحق فقد يقض ويبرأ منه ولهذا يقال قضى بطل
وقد يصالح على شيء بالانكار فببب ثم يقض وكذا لو قال ليس لك على شيء قط لان التوفيق اظهر ان يقول
ليس لك على شيء في الحال لان قد قضيت حقا او لا نكر ابرأتني الا ترى انه لو صرح به يصح وهذا لان
ليس لشيء في الحال ولو قال ما كان لك على شيء قط ولا اعرفك لم تقبل بينته على القضا او على البراءة فتشكك
التوفيق اذ لا يتصور ان يكون بين اثنين خصوصية وصاحبة وابداء وقضا واقتضا ولا يعرف احدهما
صاحبه فيتعذر التوفيق فبطلت البينة وذلك الدور في هذه المسئلة ان بينته على القضا يقبل ايضا
لان الدور انما يبنى على رجل محتمل او امرأة محتجة فيوفيه بالشعب على باب واره فيا م بعض
وكلاهما ان يعطيه ما يرضيه فقد قضاه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فكان التوفيق ممكنا من ههنا
الوجه فتقبل بينته وقيل تقبل البينة على الابداء في هذا النص باتفاق الروايات لان الابداء يتحقق بلا
ومن لوى على رجل انه اشترى منه هذه الامة وانكر المدعى عليه البيع وقال لم ابيعها منك قط فبرهن
المشتري على الفسخ ثم وجد بها اصبعان ابرأ واراد ردها فبرهن البائع انه بدى اليه من كل عيب ولم تقبل
بينته البائع لان التوفيق بين الكلامين متعذرا بشرط البراءة عن العيب يصرف في العقد ببيع
عن اقتضا صفة التسليم الى غيرها وبغير العقد من وصف الى وصف بلا عقد حال واذا بطل التوفيق
طهر التناقض فيمنع صحة الدعوى ولا سمح البينة في حقوق العباد بلا دعوى وعن ابو يوسف انه يقبل اعتبار
بنصر الدين وليس ان الدين قد يقضى وان كان باطلا لما تم ولا كذا كرهنا ويظهر الصك بان شاء الله

اي كتب رجل اقراره بديونه في صك ثم كتب في آخره ومن قام بهذا الذكر الحق فهو وكيلي ان شاء الله
اي من اخبر بهذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله فله ذلك او كتب صك الشورى وكتب في اسفله
وما اوردك فلانا من ورك فعمل خلاص ذلك وتعليقه ان شاء الله تع بطل الذكر كلفه بطل الدين الذي
في ذكر الحق ويفسد الشورى والخلاص وقال ابو يوسف وحمد الدين لازم والشورى جائز وقوله ان شاء الله
ينصرف الى قوله ومن قام بهذا الذكر الحق وعلى الخلاص استحسانا والحق صلل ان الاستيفاء ينصرف
الى ما يليه عندهما لان الاصل في الكلام الاستبداد والصك يكتب للاستيفاء فصار ذلك دالا صريحا للاستيفاء
الى ما يليه وقصص عليه وعنده ينصرف الى جميع ما تقدم فيبطل الكلام لان كل ما كتب الصك كتب معطوفة
بعضها على بعض والكلمات المعطوفة بعضها على بعض اذ الحق في آخرها استيفاء ينصرف الى جميع ما تقدم
فانه لو قال على صوم وصلواتي وج ان شاء الله لم يلزمه شيء كذا هنا ولو ترك فوجه قالوا لا يلحق الاستيفاء
بالكل اذ الفرض في الصكوك كالسكوت في النطق فان قيل لا ذاك يكتب هذا ولا يصح التوكيد على هذا
الوجه لانه توكيد المجهول والمجهول لا يصلح وكذا قلنا الغرض من كتابته استقاطا ولا يامتناع
المديون عن استماع حصوه التوكيد فان التوكيد يحير رضا الخصم لا يلزم عن ذلك صيغة وعلى تقدير
الرضا نقضها يلزم التوكيد بلا رضا وانما يلزم بهذا لانه استقاط والاستقاطات تصح مع الجمال
وص في القضا بالمواريث مات نصراني في امارة مسلمة فقالت اسلمت بعد موته ولي
الميراث وقالت ورثته اسلمت قبل موته ولا ميراث بكر قال لقول المورثة وقال زكريا القول له لان الاسلام
حادث والاصل ان ميراث الكفار الى اقرب الاوقات واقرت الاوقات ما بعد الموت وليس ان
الاسلام ثابت في الحال والحال يدل على ما قبلها كما في مسألة الطاحونة اذا اختلف الموجد والمستاجر في جريان
الماء وانقطاعه فانه حكم الحال وستدل بها على الماخر وهذا ظاهر لغتكم للرفع وما ذكرتم فقبضت للامانة
للاستحقاق والظاهر يصلح للرفع للاستحقاق ولو سلمت المسلم وله امرأة نصرانية في مات بعد موته وقا
اسلمت قبل موته وقالت المورثة اسلمت بعد موته فالقول للمورثة ايضا لانها تدعى امرا حادثا والاصل
في كوارث ان يضاف في صحتها الاقرب الاوقات فالمرأة تنسك هنا بما تنسكوا به وهم تنسكوا هنا
بما به ملكت ثم غيراها في المسلمين تنسك بالظاهر كما ثبت الاستحقاق وهم تنسكوا به في المسلمين للرفع
والظاهر يكفي للرفع الاستحقاق كما ثبت الاستحقاق وهم تنسكوا به في المسلمين للرفع والظاهر يكفي للرفع
الاستحقاق فان قيل الماء اذ كان جاريا في مسألة الطاحونة يجعل الماء حجة لصاحب الطاحونة حتى تقضى
بالاجرة المستاجر فقد نسكتم بالمال لان ثبات استحقاق الاجر قلنا نعم انتفاء سبب الوجوب وهو
العقد واختلفنا في التاكيد والظاهر يصلح حجة للتاكيد ولما كان في مسألة الميراث اختلفنا في
وجوب السبب وهو التزجعية مع اتفاقنا في الدين عن الموت فلا يصلح الظاهر حجة ومن مات ولم يترك
رجل

اربعة آلاف درهم فقال الموصي لرجل هذا ابن الميت له وارث لم ينفق فاقض بقضيه بوضع اليه كذا اقرار
ما في يده حتى الوارث بطريق الخلافة فصار له الوارث حق الميراث وهو حي بطريق الاصل وهذا لان الموصي
زعم ان الموصي مات وان هذا خلفه في تركته وكونه موصيا له في دفع خصومه من امواله فكذا لا يدفع خصومه خلفه
كلاف ما لو اقر لرجل انه وكيل الموصي لقبض الوديعة او انه اشتراه منه حبسه لا يؤخذ بالدفع اليه لان صاحب
اليدين مقدر ان ملك الغايب وهو حي ويدفع في الوديعة يد الغايب فلا يلزم ابطال يده وملكه باقراره وفي تلقي
اقراره تنفيذ اقراره في ملك الغير بغير علمه وهذا زعم ان الميت لم يبق مالكا وان المال كان هو الوارث فلم يكن
في صحيحة اقراره تنفيذ اقراره في ملك الغير وهذا خلاف ما لو اقر المليون ان فلانا وكيل عن رب الدين
تقبض الدين حيث يؤم نقض الدين لان المليون لقبض من مال نفسه اذ الدين لا يتغير بامانها
فكان مقرا على نفسه فامر بالدفع اليه فلو قال الموصي خذ هذا ابن الميت ايضا وقال الاول ليس للميت ابن
غيري قضى بالمال كله لا اولا لان هذه شهادة على الاول بعد انقطاع يد عن المال فلا يقبل لاولي الاول ابنا موصيا
ميراث قسم بين الورثة او بين الغرما لا يؤخذ منهم كغيره وهذا سني احتياط به بعض القضاة وهو ظلم وقال
ابو يوسف ومحمد يؤخذ الكفيل من الغريم او الوارث والمسئول في الوارث ثبت الدين للغرما وقضى القاضي
بريونه واصح ان يكون على الميت حين عينت اوقامت البينة على الكوارث ولم يشهد الشهود وهم
لا يعلمون له وارثا غير فان القاضي في ذلك فان فعل ولم يظلم وارثا فحقه هل يأخذ كفيلا ام لا
لما ان القاضي نصب ناظر للغيب والموت قد يقع بعينه ويحتمل ان يكون للميت وارث غايب او
غريم غايب فيجب على القاضي احتياطا بكفيل ماله في الغرما ونا ديا عن الاتقان لافا وجوابا او التقط
لقط وسلم الابن واللقطة الى صاحبه بالعلاقة فانه يحتاجا بكفيل وصار هذا كما مر في تنقيح وروجا
غايبه له عند رجل وديعه والموصي خذ بالوديعة والزوجية فاقض بقضيه وباخذ منها كفيلا
ان حق القاضي معلوم وحق الغايب موهوم والموهوم يعارض المعلوم فلا يجوز التاخير والتعطيل
الى زمان التكفيل كمن اثبت الشيء من يده بالبينة فانه يقضي له في الشيء ولا يؤخذ منه كفيلا وان
توهم له مشتر آخر او قبله او اثبت الدين على العبد فانه يباع في يده ويأخذ دينه منه ولا يؤخذ
الكفيل منه وان توهم له وردين آخر ولا ان المكفول له مجهول فصار له لو كفله احد الغرما فانه لا يلزم
للميت خلافا للنقطة لان حق الزوج في الوديعة ثابت وهو معلوم واما الابن واللقطة فغيره وثبت
والاصح انه على الكلاء وقيل ان دفع بعلة النقطة واقرار النقطة العبد يمكن اجماعا لان الحق غير
ثابت لان العلة او قول العبد الوجوب لا يستحق في ذلك لان له ان يبيع فلان له ان يوصي الى زمان
التكفيل حتى لو ظهر التكفيل لا يتحقق بالبينة لان التاخير الى زمان التكفيل على الكلاء وقوله وهو ظلم اي
ميل عن اسواء السبل وفيه دليل على ان المحدث كفيلا ويصيب وعنه ان ابا حنيفة يرى عن مذهب ابي حنيفة

الا اعتزال دار في يد رجل قام الآخر بالبينة ان اياه مات وتكلم ميراثا بينه وبين اخيه فلان الغايب
ولا وارث له غيرهما فخذ له بالنصف وترك النصف الآخر في يد الذي يجر في يده ولا يستوفى منه بكفيل
وقال ابو يوسف ومحمد اذا جرحها ذو اليد اخوها القاضيه منه ويجعلها في يد ابيها حتى يقدم الغايب وان
لم يجد ترك النصف في يده حتى يقدم الآخر لان ابا حنيفة لا يرضون منه والمتواصين فيترك في يده
ان اليد ثابتة لا تنزع بلا ضرر ولا ضرر ولا ان القضاء وقعه للميت بالكل لان الوارث قال هذا
ميراث كل وارث الا اثبوت الميراث للموت واصح ان يكون ميراث الميت ثابت ولا يصح يده كما لو كان مقرا وبطل
حججه بقضاء القاضي والظاهر انه لا يحد فيها ليقبل لان الي وثه صارت معلومة للقاضي وكذا اليد جرحه
باعتبار رتبة الامر عليه وقد زال ولو كانت الدعوى في منقول فقبل يؤخذ منه اتفاقا لا احتياجا
المنقول لا يحفظ والنزع من يده ابلغ في الحفظ كميل يتلفه واما العقار فمحفوظ بنفسه الا ترى ان الوجه
يملك البيع على الكفيل الغايب في العروض دون العقار وكذا وصي الام والاخ والعلم يمكن فكن
على الصغير وقبل المنقول على الكلاء ايضا وقول ابي حنيفة في المنقول اخرج الى الحفظ والترك
في يده ابلغ في الحفظ لان المال في يد الضمين اشد حفظا وبالاتار صار ضامنا ولو وضع على يد غيره
كان احينا فيه وانا لا يؤخذ الكفيل له انشاء خصومه والقاضي نصب لقطح اخصوات كل رثاها
واذا حضر الغايب لا يحتاج الى اعادة البينة في الصحيح وسلم النصف اليه بذلك لان القضاء وقعه
للميت واحدا الورثة ينتصب خصما عن سايد الورثة فيما استحق للميت وعليه ريثا كان او عين
لان المقض له وعليه في الحقيقة الميت واحدا الورثة يصلح حليفه عنه في ذلك ولكنه في الاستيفاء عامل
لنفسه دون الميت فلا يصلح ان يبا عن غيره فلهذا لا يستوفي الا نصيب نفسه وصار كما لو قامت
البينة بدوين للميت فانه يقضي بالكل ولا يأخذ الا نصيب نفسه وفكر في الجامع الكفيل انما يكون قاضا على
جميع الورثة لافا كان المدعي في يد الوارث لاضر ولو كان البعض في يده ينفذ بقدره لان دعوى العين
لا تنوجه الا على ذي اليد فاما ينتصب احدا الورثة خصما عن الكل لافا كان المدعي في يده وهذا خلاف دعوى
الدين فان احدا الورثة ينتصب خصما عن الميت وعن باقر الورثة في دعوى الدين على الميت وان لم يكن
في يده شيء من الزكوة ومن قال له او ما املك في المساكين صدقة فهو على اموال الزكوة ولو اوصى بذلك ماله
فمضى كل سني والقياس فيها واحد وهو قول زفر لان اسم المال عام فيلزم التصديق بكل ماله كما في الوصية
ولما ان ابي اب العبد معتبر بابي البائع ثم اوجب الله فتح من الصدقة مضافه الى مال مطلق لتولية
خدمه امواله انصرف الى الفضولي كما في كل المال فكذلك اوجب العبد على نفسه بخلاف الوصية لانهما
احت الميراث لافا خلافة كالورثة والارث يجري في جميع الاشياء فكذلك الوصية وفي الحقيقة صما
شيئا لان ابي اب الصدقة انصرف الى الفضولي في حيوة والموال كذا فضولي بعد وفاته كالتفصيل

عنها بالموت والارض العشرة تدخل عند ابي يوسف لانها سبب الصدقة وهي العشرة وقال محمد لا تدخل
لانها سبب الموت وحاصل ان جهة الموت غالبية عند محمد لان سبب الارض النامية كما في الخراج وعند ابي
يوسف جهة الصدقة غالبية ولهذا تصرف الى مصارف الصدقات والارض الخراجية كما تدخل اعلى
لان الخراج مؤنة فيه معنى العقوبة وليس بها ثابته وفي رواية لو قال ما اهلك صدقة في المساكين
لقتل كل مال لان الملك اعظم من المال الا ترى انه يمكن غير المال كالتقصص والمقتضيات كشكاح والحر
والخصص لاجاب الشرع وهو مختص بلفظ المال في الكتاب السنة ولم يوجد المختص في لفظ الملك فتبقى عاما
والصحيح انها سواء لانها لا يتعمد الاستحسان واحدا ولا الظاهر ان يلتزم الصدقة بالناسل عن ابي
سواء كان بلفظ الملك او بلفظ المال بخلاف الوصية فانها لا تستغنى في حالة الاستغنى فينصرف الى الكل لان
الكل فاضل حينئذ نعم اذ لم يكن له مال سوا ما دخلت اليها اب امسك قوته فان اصاب شيئا تصدق
بمغرمه امسك لان صاحبه مقدمه ولم يمس مقدار قوته لان ذلك يخلط بقله العيال وكثرته وقيل ان كان
صاحب حرفه يمسك قوت يوم وان كان صاحب غلبه يمسك قوت شهر وان كان صاحب ضيعة يمسك قوت
سنة وان كان تاجرا يمسك مقدار ما يرجع اليه ماله اعتبارا بالتفاوت وصولهم الى المال رجل او صر اليه ولم يعلم
حتى باع شيئا من التركة فهو وصي ويبيع ما يوز ولا يصح بيع الوكيل حتى يعلم وعن ابي يوسف انه لا يصح في
الوصية ايضا حتى يعلم لان كل واحدة منهما انما اريد ان احدهما بعد الموت والاخرى قبله **ولما** ان الوصية
استخلاف لان الوصي ينصرف بعد انقطاع ولاية الموكل فلا يتوقف على العلم بتصرف الوارث اما الوكالة
فاثبات ولاية التصرف في ماله وليست باستخلاف لبقاء وكالة المنيب عنه فلا يصح بل علم من لم ينب له
الولاية كانت الوكالة باثبات الملك بالبيع والهبة ومن اعلم من الناس بالوكالة حتى تصرفه كان له العلم
بالوكالة اثبات حق الوكيل ليستوفيه ان شاء وليس لزام ليشترط بشرايط الالزام وعذله كما يصح ان يشترط
عدله او مستورين عند الجانيه وعندهما هذا الاول سواء يقبل فيه خبر العدل والفاسق والمستور
والعبد والحر وعلى هذا الخلاف السيد اذا اضرب بناية عبده فباعه او عتقه لا يصير مخيرا للغدا عذره
اذا اضرب عدل او مستورا خلافا لهما والسنخ اذا اضرب واحد غير عدل وسكت لا تبطل شفيعته
عذره والكر لفا سكتت بعدما اضربت بالخراج الولي والمسلم الذي لم يجر اذا اضرب بالشرايع وحجر المأذون
لما ان هذا من جنس المحاكمات فلا يتوقف على شرايط الشهادت كما كان اخبار بالتوكيل ولما ان
الجوهر للجنة شبه التوكيل من حيث ان المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الازامات كما فيه من ضرر يلزم
الاخر من حيث منعه عن التصرف فوجب ان يشترط احد شرط الشهادت وهو العدم او العدالة توفيرا
على التشبهين حفظا بخلاف التوكيل لان الالزام فيه بوجه وبخلاف الرسول فان عبارة كعبان المرسل فصا
كانه حضر فاض باع او امينه عبد الغنما واخذ المال فضاع واستحق العبد من يد المشتري لم يصح لان

لان امين القاضى بمنزلة القاضى لانه نائبه والقاضى بمنزلة الامام وكل واحد منهما لا يلحقه ضمان لانهم يتاجرون
لا امثال هذا في كل يوم مرارا والحوار فلو قلت يرجع الحقوق اليهم لتعاضدوا عن اقامتها حتى يصح مصالح
الناس ويرجع الشتر على الغنما لانه عقد لم يبعده عن العاقبة فيجوز من وقع العقد والبيع واقع
للمغرماء فكونوا العمد عليهم كما لو كان العاقبة صيبا نجوا او عبدا نجورا وقد توكلوا بالبيع عن غيبهما
فان الحقوق ترجع الى الموكل ولو لم ير القاضى الوصي بسببه للمغرماء فباعه لهم وقبض المال وخرج من
يده واستحق العبد ومات قبل القبض رجع الشتر على الوصي لان الوصي بالثلث من حقوق العقد وحقوق
العقد ترجع الى العاقدة والعاقدة هو الوصي نيابة عن الميت لانه وان نصبه القاضى فانما نصبه ليكون قايما
مقام الميت لا ليكون قايما مقام القاضى وحقوق العقد ترجع اليه لو باشر العبد بنفسه في حوته فكذا
يرجع الى من قام مقامه ثم يرجع الوصي على الغنما لانه باع لهم فكان عاهلا لهم ومن عمل ليفس عاهلا وكفه فيه
ضمانا يرجع على من وقع له العمل ولو ظهر للميت بعد هذا مال رجع الغريم فيه بدنه لان دينه لم يصل اليه
وقيل لا يرجع باعهم للموصي من الثلث لان الضمان وجب عليه بفعله لان قبض الوصي قبضه والا صح
انه يرجع لانه فسخ ذلك وهو مضطر فيه والوارث اذا احتاج الى بيع شيء من التركة وهو صغير
فباعه الوصي ثم استحق رجع المشتري بالثلث على الوصي والوصي على الوارث ولو باع امين القاضى
رجع المشتري على الوارث اذا كان اهلا وان لم يكن اهلا ينصب القاضى عنه من يقضى دينه **فصل**
القاضى اذا قال قضيت على هذا بالدم او بالقطر في سرقة فاقطعه او بالضرب في اكد فاضربه
وسكر ان تغر وقال محمد اخره لا يقبل قوله حتى يعان الحجة لان قول القاضى يحتمل الغلط والتدراك
لا يمكن وعلى قياس هذه الرواية لا يقبل كتاب القاضى الى القاضى عند محمد وكثير من مشايخ اخذوا
برواية محمد في هذا وقالوا لما احسن هذا في زماننا لان القضاة قد فسدهم افلا يقولون على نفوس
الناس وهم ما هم واموالهم الا في كتاب القاضى الى القاضى فانهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة
ولان الحبانة في ذلك قتل تنفع وجه ظاهر الرواية ان القاضى امير فيما فوض اليه ونحن امرنا
بطاعة اولي الامر وطاعته وتصديقه وقبول قوله فصار قوله كقول الولاية كقول الجماعة في ان
الاعتماد على قوله في كل باب ولذلك صار كتاب القاضى الى القاضى حجة لان اخباره كشهادته شاهدان
فيصح نقل ما يصح من الشاهدين على شهادتهما شاهدان وقال الشيخ الامام ابو منصور ان القاضى
عالم عادلا لا يجب قبول قوله لظاهر امره وعدم لئمة الخفاء والحبانة وان كان عادلا جاهلا بغيره
فان احدا تغيب وجب تصديقه واكره وان كان جاهلا فاستأوه لما فاسقا لا يقبل قوله الا ان
يعان سبب الحكم لئمة الخفاء والحبانة قال قاض مغرول لرجل اخذت منك الف درهم ووفعت
لزيد قضيت له عليه فقال ما خف عنه اخذته ظاهرا لقول القاضى وكذا قال قضيت بقطع
يدك

حق وقال فعلته ظمنا فالقاضي مصدق بكل حال اذ كان الماخوذ منه ماله والمقطوع يده مقدر انه فعل ذلك وهو
قاضي كان المقضي عليه ما اقرانه فعل ذلك في حال قضاؤه صار معتدفا بشبهه في الظاهر للقاضي لان فعل القاضي
على سبيل القضاة لا يوجب عليه الضمان كحال فعل القول قوله ولا يوجب على القاضي في ذلك يمين كانه ثبت انه فعل ذلك
في قضاؤه بتصادقها ولا يمين على القاضي كانه لو لم يمين لصاحبه وقضا الحزم كانه لو اقره ولو اقره القاطع
ولا يوجب القضاة القاضي لم يضمن ايضا لان قول القاضي حجة ومفعله صحيح كما لو كان معانيا ولو رجع المقطوع
يده والماخوذ ماله انه لم يكن قاضيا يومئذ وانما فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل فالقول قول القاضي
ايضا في الصحيح كانه متى عرف انه كان قاضيا صحت اصابته اخذ الى حالة القضاة لان حالة القضاة معروفة
وهي منافية للضمان خصوصا ان القاضي بالاضافة الى تلك الحالة منكر للضمان فكان القول له كما لو قال طلقت او اعتقت
وانا مجنون وجنونه كان معروفا ولو اقره القاطع والاخذ في هذا الفصل ان القاضي ضامن لانما اقره بسبب
الضمان وانما قبل قول القاضي في نفي الضمان عن نفسه كانه في ابطال الضمان عن غيره خلاف الاول لثبوت فعل
في قضاؤه بتصادقها ولو كان المال في يده الاخذ فيهما وقد اقره القاضي بما اقره القاضي والماخوذ منه ماله صدق القاضي
في انه فعل ذلك في قضاؤه اوله في فعله في غير قضاؤه اخذ المقضي عليه ذلك منه لانهم قضوا ان العيى كانت
في الاول وان وصوله الى اتم من جهة فيجب التسليم اليه اعاده كما كان الاول والقاضي بما قال يد يد اثبات
الاستحقاق للثاني وليس له هذه التولية في الحال كانه معدول بخلاف ما لو كان هالكه لان القاضي يتكبر وجوب
الضمان والقول قول المالك **فصل** الاصل ان القاضي اذا قضى لغيره في مجتهد فيه ينفذ على الكمال
ولم يجز له ابطاله وان قضى لمن يقبل منها وتلك الاصل مثل كان باطلا وليس للاخذ تنفيذه لاجتماع الامور على
ان قضاؤه لنفسه او لابنه باطل فكان تنفيذه الثاني محال لاجتماعه ولو وقع صورة القضاة للاجتهاد وفيه قضا
لنفسه لا ينفذ ويتوقف على ان مضاه كانه مجتهد فيه فان اعضاءه نفذوا في رجل مات والقاضي مريونه فشهد
رجلان لرجل ان الميت اوصى اليه بقضا بوصايته نفذ فان التوى دينة اليه برئ ولو عكس لا اى لقضا الدين
اولا ثم قضا بالوصاية لا ينفذ ولا يبرأ كانه يريد تصحيح اداءه فكان قضا لنفسه كالشهادته اى القاضي
صلح شاهد في الفصل الاول دون الله والبنوة اى لو اوصى رجل ابنه الميت قضاؤه وقضا الدين
الذى عليه برئته ومنه ونفذ قضاؤه ولو قضى الدين اوله ثم قضا له بالبنوة لم ينفذ ولو غاب رب
الدين فادعى رجله وكيله يقضى دينة واقام البيعة على ذلك فقضى بولائه ثم لوى الدين اليه لا ينفذ
ولا يبرأ كانه لو شهد به لا يقبل فان دفعه القاضى آخر فامضاه نفذ ولم يكن لاحد ان يده بعده لان قضا
الاشهاد في خلاصه فيه اذ لو كاله كالوصاية من حيث ان كل واحد منهما اقامه الغير مقام نفسه ولهذا لو
قال انت وكيلى بعد موته يكون ايضا وبكس لا ينفذ وان نفذ لوى الدين ثم قضى بالوكالة لا ينفذ وان نفذ
غيره لانه لم يصادف محل الاجتهاد ولانه قضاؤه لنفسه باطل لاجتماع كقضا عبده وصبي وكاف على مسلم فانه لا ينفذ

لا ينفذ ابد ونفذ قضا من وتاب ولا على السفيه كانه قضاها مختلف فيه ففي الاول خلاف النفاذ
وفي الثاني خلاف ملك مبد وكذا الوقض كانه مداته بشبهه دة عدلين يتوقف على التنفيذ كانه القضا مختلف
فيه كالشهادته وكذا الوقضت امراته بحد وقوه يتوقف على التنفيذ للاختلاف في نفس القضا
فان شريحي الجوز بها دتم في الحدود والقصاص ولو قضا بشبهه دة محدوده في قذف قد تاب
نفذه كانه ولو ابطاله نفذه الثالث قضا في مجتهد فيه كانه لو قضا له مائة بشبهه دة زوجها او كذا او
قصاص بشبهه دتم شهدا على رجل انه طلق امرأته للثا وقوطها من الزوج من الخلق بها حتى لا
يقع في الحرام ولم يخرجها من منزلها الذي يضاف اليها بالسكنه لانا مكوصه او مقدرة وجعل القاضي
معها امينة ونفقة الامينة في بيت المال لانها بالحيولة عامله بدمع ولما نفقة العدة مدة التزكية وكه
جب الزيادة على نفقة العدة ان طالت مسلم الشهود لانها ان كانت مطلقة فقد مضت عدتها
وان كانت منكوصة فهي بمنوعة عن الزوج كالمعنى من قبله ولا يفتى النفقة فان زكيت وفوق كانه
النفقة لانها اخذت نفقة العدة وقد ظر انما كانت معتدة وان لم تترك ترضع على الزوج ما اخذت
من النفقة مدة المسلم عن الشهود كانه ظر انما اخذت بخير حتى لا ينها اخذت حال كونه
ممنوعة عن الزوج كالمعنى من قبله وحلى بينه وبين امرأته كانه لم يثبت الطلاق ولو شهد بعق
انه توضح عند امينة حتى تظهر عدالة الشهود ولما النفقة مدة المسلم لانها وجبت بالملك وهو
قائم مالم يقضى بالحرية فان زكى رجوع عليها بالنفقة كانه تبين انها كانت حرة واخذت النفقة بغير
كما لو اكلت في بيته بلا اذن ثم ظهرت الحرية الاصلية رجوع عليها وان اكلت باذن لا يرجع كانه ابا ج
لها الاكل وكذا ان شهد انها لرجل توضع على يد عدله وينفق ذواليد لقيام الحكم فان زكيت
لم يرجع بالنفقة على احد عند اى صنفه اما على المدعى فلا نه انفق على امته بلا اذن واما على الامة
فكانه كما ظر عدالة تبين انها كانت مخصومة في يد المدعى عليه وجناية المخطوب على الغاصب
هدر عنده ولو كان المدعى عبدا او ابنة لم يوضع على يد عدل مدة التزكية لان الوضع في الامة انما كانت
تخيط الى مد الفرج حقا لئلا ولم يوصفها الا اذا كان متبها بالفساد ولا يؤجر عدل بالنفقة ولكن يؤخذ
كغير بنفسه وبالمدعى لان احضاره شرط **كتاب** **الشهادات**
في الاخبار بالشئ عن مشاهقة وعيان لا عن حمن وحسان واليه الاشارة المصطغوية ادارايت
مثل الشئ من شئ ولا دفعه والقياس يا باكون الشهادته حجة ملزمة كانه خبر محتمل للصدق والكذب
والتمثيل لا يكون حجة ملزمة ولكن تركنا القياس بالنصوص والاجماع ثم الشهادته قد ينضم الشهود
لواوها ولا يسعهم كتمانها اذ لا يابهم المدعى لتعويله ولا يا بالشهادته اذ لا دعوا وقوله مع كونه محتملا
الشهادته ومن يكترها فانه اثم قلبه فخص القلب وان كانت الجمل اثم لانه رئيس الاعضاء والمضغ التي

ان صلت صلح الجسد كله وان فسدت فسد الجسد كله فكانه قيل قد يكون الائم في صله وممكن اشرف شئ منه
ولان افعال القلوب اعظم من افعال ساير اجوارح فاصول الحسنات والسيئات الايمان والكفر وهما من افعال
القلوب فاذا جعلت ان الشهادة من ائام القلوب فبان انه من اعظم الذنوب وانما شرط طلب المدعى لاثبات
حقه فيشترط طلبه كافي ساير حقوق والشهادة في الحدود بخير فيها الشاهد بين السوء والاعلان بتزوجه
من حسنة اقامه حدود من حسنة السر والستر فحصل لقول ان الذين يحبون ان يشيع الفاحشة
في الدين امنوا اعظم باليم في الدنيا والاخرة وقال نعم للذي شهد عنده لو سترته بنوكي لكان خيرا لك
وتلخيصه نعم الذي يقول لعلمك لستما او قبلتها اليه طاهر على رجحان السوء لان الله يحب ان يشهد بالمال في السر
فيقول اخذ ولا يقول سرق احيى المسروق منه ودعا به لثب السوء وهذا لان القطع والضمان لا
يتم الا في شهادته بالسرقة ابطال حق العبد ونزك السوء وفي شهادته بالاختلاف عاين حق العبد
وما قطع السوء والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا يشترط فيها اربعة رجال لقوله تعالى لو اجابوا عظيم
باربعة شهداء ثم لم يأتوا عليه باربعة شهداء فاستشهدوا عليه من اربعة منكم وليس فيها معنى سوى ان السوء يجب
الستر على عباده ولا يرضى باثباته الفاحشة فان قيل في هذه النصوص بيان جواز العمل بهذا العهد وليس فيها بيان
نفى ذلك بدون العهد قلنا قلنا ويرى الشرع لمنع الزنا او النقصان او لغيرها وهذا التقديس يمنع الزيادة
فلو لم يمنع النقصان لم يبق لهذا التقدير فايده ولان ثبوت قضيتي ملقاة من جهة الشرع فيبقى لاما انما اليه
الشرع ولا يقبل فيها شهادتنا النساء الحديث الزهري مصنف السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفيتين
من بعده ان لا يشهدوا للنساء في الحدود والقصاص ولان فيها شبهة البدلية لقوله تعالى فاستشهدوا بشهدين
من رجالكم فان كانوا رجلين فرجلين وامرأتان شريعتنهما رجل وامرأتين عند عدم شهادته رجلين وهذه
آية البدلية فاذ لم ثبت البدلية بقبول شهادته كمن مع وجه الرجال فلا سماع على ايراث شبهة البدلية وحقيقة
البدلية تمنع القصاص فيما يستقطب بالشبهات كالحدود والقصاص كالشهادة على الشهادة فثبتت ايضا منع لان
الشبهة فيها كالحقيقة ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص بشرط شهادته رجلين لقوله تعالى فاستشهدوا
شهيدين من رجالكم ولا يقبل فيها شهادتنا النساء لما بينا من الحديث والمحقق وشرط الولد في طهر
والبكر في العيوب بالنساء في موضع لا يطالع عليه الرجال شهادته امرأه واصرة لقوله نعم شهادته
النساء جائزة فيما لا يستطع الرجال النظر اليه كاللف واللام اذا دخلتا على الجمع جعلناه للجمع لولا
لم يكن ثم موعود والكل ليس بمراد قطعا فير له الاقل ضرورة لبطالان العهد بواسطة الخشية وعند
النسائي بشرط الادب لان امرأتين قاتلتا معاً رجل واحد وعند منكر فيعبر امرأتان لانه سقط اعتبار
صفة الذكورة للعذر فبقى العهد معتبراً وليس ان صفة الذكورة انما سقطت لحذف النظر اذ النظر
الى العورة حرمة الا ان اعتبرنا نظر جنسها لان نظر المرأة الى عورة المرأة اخف لان شهوتها اقرب من نظر

من نظر الرجل الى عورتها فلما سقط اعتبار العدد لان نظر الواحد اخف من نظر الجماعة والثلاث
احوط لزيادة طمأنينة القلب ثم حكمنا في العولان من في الطلاق واما حكم البكر فان شهدت انها بكر
توجب في العنين ويفرق بعده لا كما تايدت بمويلان البكر ان اصله في النساء وكذا في ربه البيع اذا اشتراها
بشرط انها بكر وان قلنا انما ثبت حلف البائع لينضم بكواله الى قولين فالعيب ينبت بقوله في حلف البائع
بانه انما بكر لما يقول ان كان قبل القبض وان كان بعد القبض بانه قد سلمها ويكره واما شهادته على استسكان
الصبي فلا يقبل عند ابي حنيفة في حق الارث لانه صوت عند العولان وهو ما يطالع عليه الرجال ويقبل في حق
الصلو على ما لا يثبت من امور الدين وخبر المرأة الواحدة حجة في ذلك كسما حرمها على اهل بيته وعندها يقبل
في حق الارث ايضا لان الرجال لا يخبرون ذلك الموضع ليس بصوت فصار كسما وتبين على نفس الولد
وقد كثر في الايضاح والميزان يقبل شهادته رجل واحد على الولد ولا يجوز قبول شهادته امرأه واحدة
فانما ان يقبل شهادته رجل واحد من الحقوق بشرط شهادته رجلين او رجل وامرأتين سواء كان
الحق مأكلاً او غير مأكلاً كالتكاح والطلاق والعاق والايديع والوكالة والوصية والرجعة وقال الشافعي
لا يقبل شهادتنا النساء مع الرجال الا في الاموال وتوابعها كالاجل وبشرط الخيار لان الاصل فيها عدم القبول
ككونها حجة ضرورية اذ الحكم نقل اليها بشرط عدم الرجال كما نقل من الطهارة الى اليمين عند عدم الماء ولانه قد يكون
الحلل فيها هو شرط صحة الشهادة وهو العتق قال نعم انما ناقصات العقول الدين والضبط الغلبة النسبية
عليهن ولهذا تقدم الثنتان مقام الرجل الواحدة اذ ائمت اصددها ذكرتها الا حرم ما ينطق النص
والولاية ولهذا لا يطالع الامارة ولا يقبل في العتوبات ولا يقبل شهادته الاربع منهن وحدهن وائمتا
قبلنا في الاموال لهما وكثر وقع اسبابها ضرورة لانه يلحقهم الحجج باشهاد رجلين في كل حادثة
ولا ضرورة في التكاح لانه اقل وقوعا واعظم خطراً ولما روي ان عمر وعلياً رضي الله عنهما اجازا شهادته
النساء مع الرجال في التكاح والنفقة ولا كما حجة اصلية لضرورة والاصل فيها القبول لوجه ما بيني
عليه اهلية الشهادة وهو المعايير فيها يحصل العلم للشاهد والضبط وهو حسن السماع والفهم واللفظ
الوقت الاول فيه سعي والاول فيه حبس العلم للقاص ولذا يقبل اخبارها في الاحار ونقصان الضبط
لغلبة النساء الجبر بضم امرأه اخرى اليها والنقصان اذا اخبر صار كما لم يكن الا ان سبب النقصان
وهو ان ثبوت قائم فيورث شبهة وفيها شبهة البدلية ايضا فلا يقبل فيما سقط بالشبهات وهذه الحقوق
ثبتت مع الشبهات الا ان الذي انما سبب من النكاح الذي لا يثبت به المال فلان ثبت به المال به احو
وانما يقبل شهادته الاربع منهن على خلاف القياس لما مر من زيارته كسفنهن وكثر خروجهن وشرط الكفل
لنظر الشهادة لان النصوص وروى بهذه اللفظ وجواز الحكم بالشهادة بخلاف القياس فيقتصر
على مورد النص والنفي وله كونه اللفظ فنعديه لان فيها زيارته تأكيداً لان فيها معنى الحلف فانه

لو قال اشهد ان لا افعل كذا يكون بينا وفي البين معنى التاكيد اذا حالف مقوى بميمه على تحقق ما هو بهما من
 تحصيل فعل او تركه واذا كان كذلك كان الامتناع عن الكذب بهذه اللفظه اسد فلا يفتق بها غير ما حقه ولم
 يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال علم وانيق لم تقبل شهادته والعدالة لقوله تع من ترصون من الشهداء والمرضي
 هو العدل وقوله واشهدوا ذوي عدل منكم ولان الخبر يحتمل الصدق والكذب والحج خبر هو صدق بالعدالة
 يترجح جهة الصدق وجه الاندجار عن محضورات دينه اذ من ارتكب غير الكذب من المحضورات
 فقد يرتكب الكذب ايضا وهي شرط العمل بالشهادة ولا لا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق اهل الولاية
 والقضا والسلمة واكل مائة والشهادة عندنا وعند ابي يوسف ان الفاسق اذا كان وجيها
 في الناس وامرورا تقبل شهادته لانه لا يتمكن التهمة الكذب في شهادته فلو جاهدته كالتجسس اسحق
 لاداء الشهادة ولو لم يمتنع عن الكذب من غير منفعة لم والاصح ان شهادته لا تقبل لان قبول الشهادة لا كرام
 الشاهد قال عم اكبروا الشهود فان الله يحكي الحق لهم وفي حق الفاسق امرنا بخلافه قال عم اذا اقيمت القضا
 فالق بوجه كنهه ومن يكون معلن للفسق فلا مروءة له شرعا فليدفع لا تقبل شهادته الا ان القاضي لو قضى
 بشهادته يرحم عندها وقوله للفقير يرجع الى جميع ما تقدم حتى يشترط لفظ الشهادة والعدالة في شهادته النساء وغيرها
 في الصحيح لان النص وهو يفتقد الشهادة ولا ان فيها معنى الالزام لا اختصاصها بمجلس القضا واشترط الحرية
 والا سلام ولا ابدان يسأل عن الشهود في السر والعلانية في سائر الحقوق عند ابي يوسف ومحمد
 وعند ابي حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل عن الشاهدين حتى يطعن المشهود
 عليه فيها فان طعن فيها سأل عنها في السرور كما هي في العلانية الا في الحدود والقصاص فانه يسأل
 في السر ويذكر في العلانية فيها بالاجماع طعن الخصم او لم يطعن وعند ابي اسحاق في الكل طعن الخصم
 او لم يطعن ثم قيل او هذا اختلافا في عصر وزمان لانه اختلف في القرن الثالث الذين شهد النبي عليه
 بالخبر يقولونهم خير القرون الذين انا فيهم ثم الذين يلونهم ثم ينفس الكذب حتى يكلف الرجل قبل ان
 يستخلف ويشهد قبل ان يستشهد وهذا اختلف في القرن الرابع الذين شهد رسول الله عم بنفسه الكذب
 وقيل اختلاف حجة وبهذه ان القضا مبني على الحجج وشهادة العدول ما تلونا والعدالة قبل
 السؤال ثابته بالظاهر وهو يصلح للرفع لا الالزام وحاجتنا الى الزام الحكم وهذا لا يكون الا بحجة ملزمة وجوب
 التوفيق عن العدالة لا الزام الحكم ولم يورد المسلمون عدول بعضهم على بعض الا في الحدود وفي قذف ومثل
 عن عمر رضي الله عنه في ذلك من صاحب الشريعة اقرى من تعديل المذنب ولان العدالة ثابتة من حيث الظاهر
 نظر الى دينه وعقله لا بما يصفه عما هو مظهر دينه فاكتمل به الظاهر لا ثبات ما لم يكن اذا لم يكن
 ثم ما نزع اذا لم يكن الوصول الى القطع كخبرنا وهذا لان اقراره درجاته ان يعرف متوجرا عن المحضورات
 متصفا بالطاعات وهذا لا يدل على عسك بالصدق في الشهادة وارت الا ترى ان الملك اثبات بها هو اليد

اليد لصحة حجة لا سيقا الشفاعة او لم يكن المشتكى منازعا ولا ما فرقة قبل الطعن فصيح حجة وبعد الطعن
 في الشهادة ايضا فوجب التبرجج بالسؤال بخلاف الحدود والقصاص لان مباحها على الذرة في كل كذبة او كذبة
 ال سنان والعتوى على قولها في هذا الزمان ثم التزكية في السر ان يبعث المستور الى العدل فيها سب
 الشاهد وحليته ومصلاه ان مسجده الذي يصل فيه ويورثها العدل بل في كل في التزكية لا يظهر في رفع التعبد
 وتركه العلانية ان يجمع القاضي بين المذنب وبين الشهود في مجلس القضا فيسأل المذنب عن الشهود ويخصه
 الشهود اهلولا عدول مقبولوا الشهادة لا يذكروهم او يذكروهم وفيه نفي شبهة تعديل غيرهم وكانت التزكية في
 عند رسول الله وم واصح به علانية لان العدل كان لا يتوقى على الجرح ولا يما في من المدعي او من الشهود
 لانهم كانوا متقدين للحق ولا يتكلمون بكلامه بل لا يوجبهم وقوع الاكتمل بتركه السر في زماننا وتركه العلانية
 لانها بلا وقتة او المدعي والشهود يبقون لا يرجع بالاذن والاضراب ثم قيل لا بد ان يقول العدل هو
 عدل جازي الشهادة اذا العبد والمجروح اذا تاب قد يعدل والاصح ان يكتفى بقوله هو عدل لنبوت الحجة
 بالدار وتعديل الخصم لا يصح يعني في قول من رآه انه يسأل عن الشهود لا يصح تعديل المشهود عليه
 حتى يسأل عن غير المشهود وعن ابي يوسف ومحمد انه يصح تزكيته ومضى بشهادتها عند ابي حنيفة لان
 العدو في المذنب ليس بشرط عندنا وعند محمد بن زياد يثبت تزكيته اجزالي تزكيته لان العدو في المذنب شرط
 عنده وجب ظاهر الرواية انه في زعم المدعي وشهوده ان المدعي عليه ظالم وكذب في الحجج فلا يصح تركه
 لانه لما كان في سقا بالحجج كيف يعدل غيب لا لا شرط العدالة في المذنب وموضوعه المشكك اذا قال هم
 عدول الا انهم هم اخطأوا او شؤوا او قال هم عدول ولم ينه عليه فاقال صدقوا فيها شهدوا به على اوقال
 هم عدول فيما شهدوا به على اوقال شهدوا على بالحق اوقال عدول صدقتم فهد منه اقرار بالحق فيقضي الشك
 عليه باقراره لا بالشهادة وكفى الواحد للتزكية والرسالة والتجسس ان الواحد يصلح ان يكون حذركا
 ورسولا من القاضي الى المذنب متوجرا عن الشاهد عند ابي حنيفة وابي يوسف والامان افضل وعند محمد
 لم يكف الا اثنان لان الشهادة انما تصير شهادته بها فيشترط فيها العدو كى شروط الكوفا في المذنب
 في الحدود ولان اصول الطر بالشهادة وكذا له بالتزكية وقد شرطت العدالة في هذا الشرط فشرط فيه العدو
 ايضا اعتبارا لاحد الشواطين او الشواطين بالآخر ولهم انما ليست بشهادة حتى لا يشترط فيها
 لفظ الشهادة ومجلس القضا هكذا لا يشترط العدو وانما شرط العدو في الشهادة بالنص على
 خلاف القياس ان رجلا من جهة الصدق قد ظهر خبر الواحد العدل حتى كان خبر الواحد العدل حجة
 في الدبانات وكما لا بدت علم النفس خبر الواحد لا يثبت خبر العدو وما لم يبلغوا احد التواتر
 فيقتصر على موثوق النص وهذا في تزكية السرا ما في تزكية العلانية فالعدو شرط بالاجماع لان
 معنى الشهادة فيها ابيون فاما كتحقق مجلس القضا بخلاف تزكية السر والعبد والمكرانة او المجرور

فانكر ولا يثبت ان يقول المذنب
 عدول جازي الشهادة لان العدل
 لا يثبت خبر جازي الشهادة وقيل
 الاصل هو لا يثبت فبالدار
 فثبت بالدار

صالح من كفا في تركه التوكيد في تركه العلانية وقولوا ان تركه في تركه العلانية وقولوا ان تركه في تركه العلانية
وما يتجمل الشاهد على نوع بنت بنفسه بلا اشتراك في البيع والقرار وحكم الحكم والعصب والعسل فاذا سمع الشاهد
البيع والقرار وحكم الحكم ورأى العصب والقتل وسعه ان يشهد وان لم يشهد عليه لانه علم بما موجب بنفسه عيانا
وقا مطلق الاداء قال الله ان من شهد بالحق وهم يعلمون وقال عزم اذا علمت من الشكس فاشدوا كالفدية
ونقول ان شهدانه باع ولا يقول ان شهد في الشكس كادبا ولم سمع من وراء الحجاب لم يجوز له ان يشهد ولو شهد
وقسمه لكان لا يقبل لان الصوت رتبة الصوت فلا يجوز العلم الا اذا دخل السمع علم ان ليس فيه غش لم يخرج وقصد
على التبع وليس للبيت موضع غش فسمع اقرار من البيت ولا يراه وحج حلال ان يشهد على اقراره لخصول العلم
في هذه الصورة ونوع لا ثبت حكم بنفسه كاشها في عا الشهادتها فاذا سمع شاهد يشهد بشئ لم يجوز ان يشهد
على شهادته الا ان يشهد لانه تعرف على الاصيل من حيث زوال ولايته في سند قوله على الشهود عليه وان لانه
الولاية النابتة للغير ضرر عليه فلا بد من ان ياب والتخل منه وكذا لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته ولم سمع الشاهد
ان يشهد لانه لم يسمع وانما يتجمل وانما علم غش ولا يعمل شاهد وقاصي وراوا كخط ان لسوا اي الشاهد اذ ان
خطه تسمي له ان يشهد الا ان يذكر الشهادته وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه اقرار رجل بجل حكي من
الحقوق او شهادته في شهوده والرجل على رجل حكي من الحقوق وهو كذا يترك ولكن لا يترك ولا يغدره
حتى يترك وكذا الراوي اذا لم يترك لا يترك الراوي لان الشهادته او القضاء او الراوي لا يترك الا عن علم وعلم
هنا لان كخط شبه لخط فلعلم ان خط غش في كذا شبه خط ظن ان خطه قبل هذا قول ابي حنيفة وعندهما
يجزله ان يشهد لان الظاهر خط والعمل بالظاهر واجب وان وجب ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادته او اجب
قوم من يثق بهم ان يشهدا نحن وانت لا يجوز ان يشهدا عما دعي تذكر المجلس ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ
لم يعاينه الا النسب والموت والعصب والنكاح والدخول والولاية القاضي فانه يسمع ان يشهد بهذه الاشياء اذا
اذا اخبر بها من شق له استحقاق والقياس ان لا يجوز الشهادته بالتسامع في شئ لان المطلق للشهادة
العلم وهذا لما يحصل بالمعاينة او بالتواتر فصار كالبيع والمهبة وجب الاستحسان ان معاينه اسباب
هذه الامور مختصة بجمع خاص فاسبب النسب والولاية ولا كيف هذا القابل وسبب القضاء التقليد
ولا يعاين ذلك الا الزبير وجوه من كذا اص وكذا النكاح لا يخصص كل احد وكذا البيت لا يعاينه كل احد
والدخول لا يثق عليه احد الا بما حارته فاذا سمع من الناس ان فلانا ابن فلان الفلاني او ان فلانة زوجة
فلان وهو يدعى عليها او راى رجلا قضى لرجل وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان او سمع منهم يقولون
ان فلانا مات وسعه ان يشهد وان لم يعاين الولاية على فراشه او عقد النكاح او تقليد الامام اياه
القضاء او الموت يتعلق بها احكام سقى على ما اوردوه فلم يجوز الشهادته فيها بالتسامع لا دى الى الحج
او تعطيل تلك الاحكام بخلاف البيع والمهبة لانه لظهم يسمعه كل احد وانما يجوز ان يشهد بالتسامع اذا حصل

فصل

اذا حصل له العلم بالتواتر او بلا شهادته او باخبار من يثق به ويشترط ان يكون رجلا نكاحا او حرا
وامرأان لانه اقل بضاب يفيد العلم الذي سقى عليه الحكم في المعاملات وقيل يكتفى بالموت باخبار
واحد او واحد لان الناس يكرهون مشاهدتها تلك الحالة فلا يحض غالبا الا واحد او واحد كلف
النسب والنكاح وسنفي ان يطلق لواء الشهادته ولا يفسر حتى لو فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع
لم يقبل شهادته وهو الصحيح ولو راى انسانا جليسا مجلس القاضي ويدخل عليه فحضور وسعه ان يشهد
بكونه قاضيا وكذا لو راى رجلا وامرأة يسكنان بيتا واحدا ويشهد كل واحد منهما الى الآخر انبساطا
انه زوج حلال ان يشهد بالنكاح بينهما لما لوراي عيانا في يد غش على ما بظاهر الحال ومن شهدانه شهد
وفن فلان او صل على جنازة فهو معاينه حتى لو فسر للقاضي فحضورا مستثنا على هذه الاشياء
الحكم بول على انه لا يجوز ان يشهد بالتسامع في الولاية والوقف وعن ابي يوسف انه يكون في الولاية لان
الولاية كحكم النسب وعن حماد انه يجوز في الوقف لانه يبقى على قرا الا عصار وكذا الدهور ولما
ان الولاية سنى على العتق ولا بد من المعاينة فكذا فيما بين عليه واحا الوقف والصحيح انه يقبل الشهادته
بالتسامع على اصل الوقف لانه يبقى على القضاء التدوين دون شرايطه لان اصل الوقف يشترط ما يشترط
التي شرها الواقف فلا تشترط ان الشخ الامام طاهر الدين الموعى لانه لا بد من بيان الوجه بان يشهد
ان هذا وقف على المسجد او على المقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكر عا ذلك في شهادته لم يقبل شهادته وقسم
وتا وير قولهم لا يقبل الشهادته على شرايط الوقف ان اجد ما ذكره وان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم
ان يشهدوا انه سرقا من غلته فحضورا الى كذا ولو قالوا ذلك في شهادته لم يقبل شهادته في يد شئ سوى
العبد والامة وسعك ان يشهدانه لان الملك في الاشياء لا يعرف بطريق اليقين وانما يعرف بطريق
الظاهر واليد بلا مانع دليل الملك ظاهر ابره دليل معرفة الملك في حق الشاهد سوى اليد بلا مانع
لان اخص ما في الباب ان يعاين اسباب الملك من البيع والمهبة وكذا في البيع انما يفيد الملك
اذا كان المبيع ملكا للبايع وكذا الهبة وانما يعرف كونه المبيع والموهوب ملكا للبايع والواهب بيده
بلا مانع قالوا انما يجوز ان يشهد بالملك الذي اليد اذ وقع في قلبه انه ملكه فانا وقع في قلبه انه ملكه غير
لا يجوز ان يشهد بالملك لان الاصل اعتبا وعلم اليقين كوزان الشهادته لقوله عزم اذا علمت من الشكس
فاشهدوا الا قد غش عند اعوان ذلك ايضا انما يشهد به القلب وقال الشافعي دليل الملك اليد مع
التصرف وبه قال بعض مشايخنا لان اليد تسوق الى ملكه وامانة وضمان فينشرط انضمام التصرف للشهادة
على الملك ولست التصرف يسوع ايضا الى سابه كالوكيل والمضارب والى اصالة ولا يحسن لاعتبار هذه
الزيا وان الاصل ان لا يذول بها والاصل ان الاملاك تكون في ايدي الملاك والكيون في يد غشهم
عارض فوجها الى اصله وينبغي ان لا يقبل الشهادته بما استغنا والعلم به من معاينه البرحة لو بين
فوجها

تؤكد كذا في التسامع لان معاينة اليد في الامكان مطلق للشهادة بالملك لا موجب والقابض يلزمه القضاء
بالمكر بالشهادة في التسامع على اربعة اوجه اولى ان عاين المالك والمكر بان عرف المالك باسمه ونسبه ووجهه وعرف
المكر بوجهه ورايه في يده بلا منازعة ثم رآه في يداخر في الاول واعى المكر وسعه ان يشهد للاول بالمكر بان
على يده وان عاين المكر دون المالك بان عاين ملكا بوجهه ينسب الى فلان ابن فلان الغلاني وهو لم يورث بوجهه
ونسبه ثم جاء الذي ينسب اليه المكر ولحقه ملكية هذا المكر فله ان يشهد استحقاقا لان النسب
لست بالتسامع والمكر معروف وان لم يعاين المكر والمالك ولكن سمع من الناس قالوا فلان ابن فلان
في قرية كذا صيغة صوره هكذا وهو لم يعرف تلك الصيغة ولم يعاين يده عليها لا يحل ان يشهد بالمكر وان
عاين المالك دون المالك بان عرف الرجل معرفة تامة وسمع ان له في قرية كذا صيغة وهو لم يعرف تلك الصيغة بعينها
لا يسعه ان يشهد لان لم يحصل العلم بالجدوه وهو شرط للشهادة واما العبد والراثة فان كان يعرف انما
رقيقان حل للراثة ان يشهد لذي اليد لان الرقيق لا يكون في يد نفسه بل يكون في يد المستولى عليه وان كان يعرف
انما رقيقان الا انهما رقيقان صغيران لا يعبدان عن انفسهما فكذلك لانه لا يدليما فست يد المولى عليها حقيقة
وصار كالتحاب والدواب وان كان كبيرين او صغيرين يعبدان عن انفسهما فذكر مصرف الاستثناء لان لها
يد على انفسها حتى لا القوي انه حر الاصل كان القول فلا يثبت له في يد نفسه بل يثبت له في يد المولى عليها
بالمكر ولا يمكن ان يعتبر التصرف وهو الاستخدام مطلقا للشهادة لانه لا يصح دليلا على الملك فالمرء يستخدم الحر
ويخدمه طوعا على يخدم العبد سيده وعن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد انه يزله ان يشهد فيهما ايضا فقولوا
اليد دليلا على المكر في الكل الا انه ان من لقى عبدا او امة في يد غيره وهو اليد يدعي لنفسه فالقول لذي اليد
لان الظاهر شاهد بالمكر لقيام يده عليه **باب من يقبل شهادة من قبل**
الاصل ان الشهادة لا ترفع بالتمتع لقوله تعالى لا تشهدوا باليمين ولا باليمين انما صار حجة بفتح جاب الصدق فيه
وعند ظهور سبب التهمة لا يترجح جانب الصدق ثم يمكن التهمة ان يكون المني في الشاهد وهو العنق كانه
لما لم يترجح عن ارتكاب خطورة بين مع اعتقاده حرمه يتم بانه لا ينزجر عن شهادته الزور وقد يكون
لتمه الكذب في الشاهد مع قيام العدالة بربهم شرعي وهو في حق المحدث في القذف بعد التوبة فان التهمة
جعل عن عن الاتيان بأربعة شهادت ليس كذب وقد يكون المني في المشهود له باعتبار وصله بينه وبين الشاهد
بنزوحه او ولاد او ملكا وشركة فيتمسك التهمة الكذب في شهادته بل يعمل اليه ويؤثر على المشهود عليه ما عليه
عادة الناس وقد يكون المني في الشاهد وهو لا يتلج في عدالته وولايته وهو العي في شهادته الاعي
وقال مكر يقبل شهادته لان العي لا يتلج في الولاية والعدالة وباعتبارهما يجب قبول الشهادة وهذا قبلت
رواية الاعي قال زفر وهو رواية عن ابي حنيفة تقبل فيما يحري فيه التسامع لانه في السماع كالبصير وقال ابو يوسف
والشافعي لا تقبل الشهادة وهو بصير ثم اداه وهو اعني يقبل صحة تحملا لمعاينة وبعد صحة تحملا يحتاج الى كذا

لحفظ الاداء عند النسخ والاعني فيها كالبصير وتعريف المشهود له والمشهود عليه بذكر الاسم والنسب والاشارة
اليها بطريق يعلم انه مصيب في ذلك كذا في الاداء الشهادة الا انه ان البصير اذا شهد على ميت او غيب يقيم ذكر
الاسم والنسب مقام الاشارة وصحة الشهادة كذا هذا ولست ان في شهادته الاعي ثم يمكن التحرز عنها
بحسب المشهود وتقدم شهادته كشهادة الاب لولده وهذا لانه يحتاج في ادائه الشهادة الى التمييز بين المشهود
والمشهود عليه بالاشارة اليها والى المشهود به فيما يجب احصاءه وآله هذا التحيز والبصر وقد علم وانما
يتم الاعي بين الناس بالصوت وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بحسب الشهادة فتحرر خلاف ما ذكره لانه لا يمكن التحرز
عنها بحسب المشهود ثم لان المدعي وان استكثرت الشهادة يحتاج الى اقامة الاسم والنسب مقام الاشارة عند موت
المشهود عليه او عييته ولان النسب لتعريف الغيب دون الاشارة على ان الاشارة ثم يقع الى وكبير الغائب
او وصيه وهو في ذلك قائم مقامه وصار كالحرة والقصاص ولو عني بعد الاداء قبل القضاء لم تنفع القضاء
عند ابي حنيفة ومحمد لان قيام اهلها الشهادة شرط وقت القضاء وصار كالحرة من اوجز او منسك خلاف
ما لو ماتوا او غابوا لان بال موت ساقط حلية والشئ بانها تقرر والغيبة لا تفي في الاهلية وفي شهادته
المملوك والصبي خلافا لما كان فيها لان الشهادة من باب الولاية لانه قول ملزم عن الغير ابتداء وليس معنى الولاية
الا حداد الاصل والولاية المروءة على نفسه ولا ولاية لغيره لانها فرع على غيرها اولى الا ان يكون في الحر والبلوغ
ما يحل قبلها كالان التحمل بالمعاينة او السماع وهذا لا ينافيها وعندها لا واهما من اصل الشهادة وتقدم شهادته
من حد القذف وقاب وقاب الشافعي يقبل لقاب لقوله لا يحل الا للدين تاويلا والاستثناء من مقتضى كليات
عطف بعضها على بعض فيصرف الى جميع ما تقدم ولان الموجب لوقوع شهادته فسقط وقدر ترفع بالتوبة ولست
بمولته ولا تقبلوا له شهادته ابتداء ولا ترفع شهادته وتضمن حرمه واصل الحد لا يرفع بالتوبة فكذلك المني وهذا
لان فيه معنى الزجر لانه مولى قلبه كما ان الحد مولى بونه وقدر اياه بلسانه فحقوق باهوا رخصته لسانه جزا وقا
خلاف المحدث في غير القذف لان الزجر في النفس ولم يمتنع بالتوبة لولا التائب من الذنب كمن لا ذنب له وهذا
الحد والاسن انصرف الى ما يليه وهو قوله واو لعلهم ان سقوا كانه لا يستثنى لان ما قبل امر ونبي
فوصا الى الابد وهو جهل اسمية اخبار عن حال في يدهم فلم يحسن العطف فكانت مستأنفة فانصرف الاستثناء
الى هذه اليمين فحسب او هو استثناء منقطع بمعنى كمن لان النابين ليسوا من جنس الناستين فلهذا معناه ولكن
الدين تاويلا فان الله يخبر ذنبهم ويرحمهم فلان كونه ما مستندا غير متعلق بما قبله والنايت بالنسب جوارب عن
عن معتقوله هو التوقف في خبر الماسوع كذا قال في تبيينه في المني في هذا الزجر دون التوقف في تبيينه
ليس بسبب العنق بل لتمام الحد ولو لم يكن في حد احد الا في حد في حد لم تجز شهادته على اهل الذمة لان له شهادته
على حدسه فتقدمت له فان اسلم قبلت شهادته وعليه عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادته استغنى بها بالاسلام
ولم يجز له في هذه الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن له به زمانا كذا في الزجر فلما جازت شهادته على اهل
الاسلام

لاننا لم يكن ثابته رمان الحق والردفنا جازت شهادته على اهل الاسلام جازت شهادته على الكفار ضرورة
 خلاف العبد اذا احدثه القذف ثم عني حيث يقر شهادته لانه لا يشهد ولا للعبد اصلا في حال رقه فتوقف
 الرد على حروثنا فاذا حدث كان قد شهدا وانه بعد العتق من عام حرم وان ضرب سوطا في قوف لم يسم
 ضرب الباق جازت شهادته على اهل الاسلام واهل الذمة لان لشهادته من عام الحد والموجب بعد الاسلام
 ليس كدعواه بترتب عليه لشهادته وعن ابي حنيفة اذا ضرب السوط الاخير بعد الاسلام لا تقبل شهادته لانه حرم
 حرم ما يترتب عليه الرد فمسببه الرد لان الحكم يضاف الى الوصف الاخير وعنه اذا ضرب الاكثر بعد الاسلام
 لم يقبل شهادته وان كان ذلك قبل لان لا كثر حكم الكل فذكر في الميسر ولا تستقطب شهادته في العاقبة فمالم يهر
 يضرب تمام الحد لان اقام الحد مسقط للشهادة والحد لا يكون حاد بل يكون تدريجا والتفدي لا يستقط
 لا يستقط الشهادة وفي هذه المسئلة عن ابي حنيفة ثلاث روايات احدى هذه والثانية اذا اقيم عليه اكثر من الحد سقطت
 شهادته اقامة لا كثر مقام الكل والثالثة اذا ضرب سوط سقطت شهادته لانه من ضرورة اقامة ذلك
 القدر من الحكم بغيره وتره شهادته الولد لا بويه وجديه وعلمه واحدا الزوجين للآخر والسيد لعبد سواهما
 عليه دين او لا ومكاتبه والاصرف فيه قوله لا تقبل شهادته الولد والوالد لولده ولا المرأة لزوجها
 ولا الزوج لمراته ولا العبد لسيد ولا المولى لعبد ولا الاجير لمن استأجره والمملوك لبالا جيره التلميذ
 الخاص الذي يعد ضررا ستاده ضرر نفسه ونفعه لنفسه وهو معنى قوله لا شهادته للبايع باهر البيت
 وقيل الاجير مسانمه او مشاهير لانه يستوجب الاجر بما نفعه فاذا شهد في حق الاجارة فانه استأجره
 عليها ولان المنافع بين هؤلاء متصل فيصير شهادته لنفسه من وجه وقد حققناه من قبل وما لم يكن لغيره
 في الولد والوالد فهو كزوج شهادته في كل واحد منهما لصاحبه قياسا على شهادته في كل واحد منهما على صاحبه والنشأ في
 في احد الزوجين فهو كزوج شهادته في احدهما لصاحبه لانه لا بعقبة بينهما والزوجة قد يكون سببا للتفاد في العدة
 وقد يكون سببا للميل والائتلاف فصار نظير الاخوة ولهذا يجري القصاص والحبس بالدين بينهما ولا معتبر بينهما
 بالمنفعة الثابتة بينهما كما في الغريم اذا شهد بدينه انكس قلبه لا ولا لاي على المشهور وهو المال لكل
 واحد من الزوجين ولا يه على مال صاحبه عاقبة وبعد منفعة صاحبه منفعة وبعد الزوج غنيا بالامانة
 قيل في تأويل قوله تعالى في اي حال خديك وفي شهادته الشريك لشريك فيما هو من شركتهما
 لان شهادته لنفسه من وجه ولو شهد بما ليس من شركتهما تقبل لعدم التهمة وفي شهادته النجس والناكبة
 والمغنية ومن الشريعة في الله ولا يصار هم على العتق والمملوك المحدث في الردى من افعاله فاما اذا كان
 في كفو له لبن وفي غصانه تكسر ولم يشتر بشئ من الافعال الردية فهو عدل مقبول الشهادته وقد نفي النبي
 عن الصوتين الاحقين النايكة والمغنية ولعن النايكات والمغنيات ولم يرد به الله تنوح في مصيبتها وانما شرط
 الايمان لكونها ذلك ظاهرا فان من شرب الخمر سرا ولا يظهره كل لا يخرج من ان يكون عدلا وان كان شرب

شرب الخمر كسبوع وانما سقط عدالته اذا كان يظهر ذلك ويخرج سكران وتلعب به الصبيان لانه لا مردة كمثل
 ولا يحتج عن الكذب عاقبة وتره شهادته ما يلعب بالطيور لسد غفلته واصرا على نوع لعب وقد
 علمه العلم ما ان من دونه لا الرد مني ولان الغالب انه ينظر الى العورات في السطوح وغيرها ولما فسق
 في ما لا كان يمسك الحجام في بيته لكسبها ولا يطيرها فهو عدل مقبول الشهادته لان احساك الحجام في
 البيوت مباح الا ترى ان الناس يخرون يدويهم الى حاتم ولم يمنع من ذلك احد وتره شهادته من يغني لكفان
 لانه يصير على نوع فسق ويجهلهم على انكباب كسب ولا يمنع عاقبة عن الحيازة والكذب واذا كان لا يسمع
 غيت ولكن يسمع نفسه لانه الوحنه فلا باس به وتره شهادته من يات به بابا من الكبار الموجهة للحد
 لوجه تقاطيعه كلاف اعتقاده وفاديل قله ديانته فلعلم يترى على الشهادته زورا وتره شهادته من
 يدخل الحجام بلا ازار لان كشف العورة حرام قال النبي صلى الله عليه وسلم انظر والمنظور اليه وقبول الشهادته
 كرامة فلا يجوزها متى التقن والعقوبة ومن ياكل الربوا الا انه فاسق وشرطي الميسر ان يكون اكل
 اكل الربوا مسورا لانه لا انكس قلمه فكيف العفادى عن الاسباب المفسدة للعقد وكل وكل ربوا
 فلهذا لا يستقط عدالته اذا لم يكن مشهورا باكل الربوا مصل عليه او يتا مربيته وشططه لانه كسب
 وكذا من يفوته الصلوة لا يستقال بها فاما ما تجرح القبح بدون القمار فليس يفسق مانع للشهادة وان
 كان مكذوبا عندنا لان لاجتهاد فيه مساعا فخذ الشافعي هو مباح ومن يلعب بالنزه فهو مردود
 الشهادة في كل حال وتره شهادته من يبول على الطريق او ياكل على الطريق او يظهر سب السلف لان قوله
 الافعال تدل على قصور عقل ومردية ومن لم يمنع عنها لا يمنع عن الكذب عاقبة بخلاف من يكتف وتقبل
 شهادته وتلاخيه وعلمه وابويه رجا عا وام امراته وبنتها وزوج بنته وامراته ابنه لان الاحكام بينهما
 حتمية والايدي محتج وكل سوط لبعضهم في مال البعض فلا تحقق التهمة وتقبل شهادته اهل الهوى
 الا الحنا بيه وقال الشافعي لا تقبل شهادته اهل الهوى لانهم فسقة او فسق اعتقادا او غلظ من النسي
 تقاطيا ولا شهادته للفاسق ولست ان العاسق ان لا تقبل شهادته لانه التهمة الكذب والفسق من حيث
 الاعتقاد ولا يدل على ذلك لانه انما وقع في الردى للتحقق في الدين الا ترى ان منهم من يعظم الذنب حتى
 يجعل كفرا فيكون مستنعا عن الكذب كمن تناول المشك او مشوك التهمة عدوا معتقدا باحتة فانه لا يصير مردود
 الشهادة واما ما حكاه به فممن صنف من الروافض يشبهون الى ان الخطاب وهم يدعون شهادته الزور
 لموافقتهم على ما فهمهم وقيل يعقدون الشهادة على حلف عندهم انه حقي ويقولون المسلم لا يكلف
 كاذبا فيمكن تهمة الكذب في شهادته وتقبل شهادته اصل الذمة بعضهم على بعض وان اختلفت ملهم
 وقال ما كلفنا في شهادته لانه على اصول الكافة فاسق قال الله تعالى ان كان مؤمنا كفى فسقا وقا
 هم الفاسق ولان الفسق عيان لا يخبر به عن الخرج وسمى المسلم بكزوجه عن حد الدين تقاطيا والكا فم

١٥

فبعض الشهادتين معجزة فتبطل لغة التهمة وفي الغريبين للميت دين تقبل الشهادة وان لم يكن الموت معروفا
لانها لا تقبل على انفسها بشيئ ولاية القبول للمتهم فانتفت التهمة وثبت موت ربه الدين باقرارها
في حقها وقيل مع قبول امر القاضى باقرارها ما عليها اليه لا بد منها عن الدين بهذا الاداء استيفاء الدين
منها حتى عليها فيقبل فيه والبرهان على ما قلنا في قبولها وان شهد ان اباها الغائب وكله يقبض دينه بالكوفا
واعنى الوكيل او الكيل لا تقبل شهادته لانها ليس للقاضي ولا له نصب الوكيل عن الغائب فلم يثبت هذه الولاية
لميت شهادتها وقد عرفت التهمة في شهادتها لانها يشهد ان اباها ولا يحتمل انها تواضعوا من عيناها
للولي لا على اخذ المال ولا يقبل الشهادتين على الجرح المحرم على ما يتحقق منسوخ الشرع من غير ان يتحقق
اليجاب حتى من حقوق الشرع او حق من حقوق العباد ونحو ان يشهد وان شهد المدعى فسقته او زناه
او اكلمه الربا او شرب الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بالزور على اقرارهم انهم اجروا في ادلة هذه الشهادة
او على اقرارهم ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او على اقرارهم ان لا شهادته لهم على المدعى عليه في هذه الدعة
وانما لم تقبل لان البينة انما يقبل على ما يدعى حلت الحكم وتوسع القاضي الزام والعنف مما يدخل تحت الحكم وليس
في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان الشاهد بهذه الشهادة صار فاسقا لان فيها اشاعة
الفاحشة بلا ضرر ولا وجوب حرام بالنص والمشهور به لانت بشهادته الفاسق ولا يقال ان فيه ضررا
وهو كلف الظالم عن الظلم بالشهادة الكاذبة وقد قال في الضرر اخاك ظالما او مظلوما كانه لا ضرر ولا
لا هذه الشهادة على ملاء من الناس ويكفي كفه عن الظلم باخبار القاضي بذلك ستر الا اذا شهد واعلى
اقرار المدعى انهم فسقة او شهدوا بغيره وكفه لانهم ما شهدوا باقرارها الفاحشة وانما حكموا بالظهار الفاحشة
عن غيرهم فلا يصير اياهم سقيين فسقت المشهور به ولذا لا اقرار مما يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي
على الالزام لانه لا يرفع بالتوبة وكذا لو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى استأجر العترة لاداء الشهادة ولم
يقبل لانه لو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى استأجر العترة لاداء الشهادة لانه لا يشترط على حرم جوارا والكسبي
وان كانا معا زنا على الحرام وكفه لا خصم في اثباته اذ لا تعلق له بالآخر حتى لو اقام المدعى البينة ان المدعى استأجر العترة
وداعم لاقار الشهادتين على عظام العشرة من قال للذكر اني بينا تقبل لانه فخصم في ذلك ثم ثبتت الحرج بنا وعليه وكذا لو اقام
المدعى عليه البينة على اني صالح في الشهود على كذا من المال او وجعته البرم على ان لا يشهدوا عني بهذا الظاهر فاشهدوا عني
فعليهم ان يبرروا ذلك كما مال على تقبل بئس لانه فيه ضرر لا يصلح له حال حتى لو قال لم اعطهم المال لم تقبل
لان فيه الظهار الفاحشة بلا ضرر ولا لهذا قلنا لو اقام المدعى عليه البينة على جرحه في حق من حقوق
العباد او حق من حقوق الشرع بان اقام البينة انهم زنا او وضعا الزنا او شربوا الخمر او سرقوا
حتى كذا ولم سقوا دم العمدوا انهم عبيدا واحدهم عبدا وشريك المدعى والمدعى مال او قاذف واكتدوف
يدعيه او محذوف في القذف او على اقرار المدعى انه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل لانه لا حاجة الي احيا

هذه الحقوق وفيما اذا شهدوا انهم محذوف في قذف وليس فيه اشاعة الفاحشة لان الظاهر حصول التقاضي
وانما حكوا عن الظهار الفاحشة من الغير ومن شهد ولم يبرح حتى قال او حوت بعض شهادتين تقبل شهادته
ان كان عدلا وقوله او حوت اي احطت بدكر زنا كانت باطلة واحطت بنسيان ما كان يجب على ذكره
وانما وجب القبول اذ كان عدلا لانه قد يتلى بالغلط لهما في مجلس القضاء فوضي العذر فتقبلوا اقرارهم
في اوانه وهو عدل بان قام عن المجلس ثم عاد وقال او حوت بعض شهادتين لا تقبل ذلك منه لكان انه عفا الذي
او الدعا عليه باطحا في حطام الدنيا ثم قيل يقتضيه جميع ما شهد لان ما شهد به صار على المدعى عليه
فلا يبطل بقبوله او حوت وقيل يقتضيه باق حتى لو شهد بالالف ثم قال غلطت في حسماته بل هو حسماته يقض
عليه حسماته لان ما حدث بعد الشهادتين قبل القضاء ويجزى عنه عند الشهادتين ولو شهد بحسماته لم يقض
بالالف كذا هنا واليه مال شمس الائمة السرخسي وهذا اذ كان موضع شبهة كما بينا اما لو لم يكن فلا بأس
باعتقاده الكلفه مثنان يدعي لفظ الشهادتين وما جرى مجرى ذلك وان قام عن المجلس بعد ان يكون عدلا وعن
ابيه حنيفة وابيه يوسف انه يقبل قوله في غير المجلس اذ كان عدلا والظاهر هو ذلك وعلى هذا الوقوع
الغلط في ذكر بعض احكامه او في بعض النسخ ثم يذكر في ذلك يقبل لانه قد يتلى به في مجلس القاضى فيذكر
في مجلسه دليل تقطع واحتياط في لواء الشهادة **اختلاف الشهادة**
الاصل ان البينة على حقوق العباد ولا يقبل بدون الدعوى من مدعى لان حقوق الانسان يتوقف على مطالبة
او مطالبة من يقوم مقامه وان الاما على شروط الدعوى والشهادة لوجوه الدعوى فيما يوافقها وعدمها فيما ينافيها
وبين الشاهد لان التعاضد انما يكون بحجة ويحسمها في المشقة فلم يتفقا فيما شهد به لانت الحجة والموافقة لفظ
المطلقة في اللفظ والمعنى عند ابى حنيفة والمراد بانها لفظا تطابق لفظها على اى المعنى بطريق
الوضع لا بطريق التخصيص فان ادعى رجل على آخر مائة درهم فشهد شاهد بدر وآخر درهمين وآخر ثلثة وآخر
باربعة والآخر خمسة لم تقبل عند ابى حنيفة لعدم الموافقة لفظا وعند ابى يعقوب باربعة وكذا ان شهد احدهما
بالف والآخر بالعين لم تقبل عنده وعند ابى يعقوب على الالف لكان المدعى يدعى بالالفين وعلى هذا المائة والثلثة
والمائتان والثلثة والثلثان والثلثة لهما انهما اتفقا على الثلث وتقررا صديما بذيا فيهما
اتفقا عليه ببيت ولم يثبت ما تفص به احدهما في الف والالف وحسماته ولكن الشرط ان يدعى المدعى
الاكثر لانه لو ادعى الاقل فقد كذب شاهده في الزيادة بخلاف ما لو ادعى الاكثر لانه يدعى ما شهد به
صاحب الاقرو زيا في ولا يكون مكذبا وليس انهما اختلفا لفظا ومعنى فلا تقبل شهادتهما كما لو شهد
احدهما بالدرهم والآخر بالدينير وهذا لان لفظ الالفين غير لفظ الالف وما يدعيه بالالفين غير ما يدعيه
بالالف فلم يثبت واصد من اللفظين لانه ليس على كل واحد من اللفظين الاسماء في واحد فان قيل
الالف موجود في الالفين قلنا نعم لوان ثبت الالفان ثبت الالف في حسمه فاذ لم يثبت المختصين

كيف يثبت ما في ضمنه الا ترى انه لو شهد احد بما قاله مرة انت خليفه وشهد الاخر ان قال لما انت بديته
لاستثنى وان اتفق الخلف والا شهد احد بما بالالف والآخر بالف وخمسائة والمدعى يدعي الف وخمسائة فقبل
الشهادة على الاثر لان الشاهد من اتفق على الف لفظا ومن يثبت ما اتفقا عليه وهذا لانه ذكر الخمسائة على
سبيل العطف والمعطوف غير المعطوف عليه فلما كان كذا وكذا واحد ونظير الطلقة والطلقة والنصف
والمائة والمائة والخمسون بخلاف العشرة وخمسة عشر لانها صار كالكلمة واحدة باعتبار التركيب وليس بينهما فرق
الوطف فكان نظير الالف والالفين وان قال المدعى لم يكن الا الالف فشهدا بالالف وخمسائة باطله لان
المدعى كذب في الزيادة فلم يبين له الا شاهد واحد فلم يقض به وكذا اذا سكنت الالف ودعوى الالف لان التكذيب
ظاهر فلا بد من التوفيق ولم يوجد حتى لو وفق فقال كان اصل حتى الف وخمسائة كما شهد به ذلك الشاهد وكذا
استوفيت خمسمائة او ابراهة عنها ولا يعلم بذلك الشاهد قبلت له والالتكذيب بالتوفيق ولو شهد بالف وقاس
احدهما قضا خمسمائة تقبل شهادتهما بالف لانها اتفقا عليه ولم يسمع قوله انه قضاه لانه شهدا في حرة والا لان الشاهد
معه آخر وعن ابى يوسف انه يقضي بخمسمائة لانه مضمون شهادتهما شاهد القضا ان لا دين الا خمسمائة وينبغي
لشاهد اذا علم بذلك ان لا يشهد بالف حتى يقول المدعى انه قبض خمسمائة لئلا يكون اعانة على الظلم ولو شهد على رجل
بقرض الف درهم فشهد احداهما انه قد قضاه وقال المدعى لم يقضها جازت الشهادة على القرض لانها اتفقا على القرض
وقد تفقدا احدهما بالقضا فلم يثبت لان قول الواحد شرط الوأحد الحق وكذا الطحاوي عن اصحابنا انه لا يقضي الا على
وهو قول زفر لان زفر لم يثبت احد الشاهدين انه لا شيء له عليه من المال فلو قضا بالمال كان قضا بشهادته الواحد وانه
لا يكون ولان المدعى اكذب شاهد القضا ولسنا الاصل في هذا ان تكذيب المشهود له الشاهد فيما شهد به يكون
تفسيقا لانه اختيار فلم يكن متهما وتكذيب المشهود له فيما شهد عليه لا يكون تفسيقا لانه عن اضطرار فيكون متهما بانه اذا
ادعى على رجل الف درهم فشهد احد الشاهدين بالف والآخر بالف وخمسائة فشهدا بالالف وخمسائة باطله
لان المشهود له كذب الشاهد فيما شهد به فيكون تفسيقا ولو شهد الاثر بالف لم يثبت عليه بالمال لان الشاهد آخر فكذبها
المشهود عليه الذي هو مشهود له فيما شهد به فثبت عليه بالاشهاد لانه كذبها فيما شهد عليه ثم كذب في فيما شهد عليه وهو
القضا فلا يدرج في شهادته واذا اختلف الشاهدان في الزمان او المكان في البيع والشراء والطلاق والعاق والوصية
والوصية والرهن والدين والقروض والبراءة والكفارة والحوالة والعرف وميراثا اذا اختلفا في الجارية والغصب
والقتل والنكاح لا تقبل والاضرار المشهود به ان كان قول الكاشع وكونه في خلاف الشاهدين في غير المكان
والزمان لا يمنع قبول الشهادة لان القول فيما يعاد ويكرر وان كان المشهود به فعلا كالف وبطلان او قول لكن
العمل شرط صحة كالكفا فانه قول وحضور الشاهدين فهو شرط في خلافهما في الزمان والمكان يمنع
القبول لان الفجر في زمان او مكان غير العرف في زمان او مكان آخر فاطف المشهود به ثم قال ابو يوسف ومحمد لو ا
اختلف شاهدان في زمان او مكان لا تقبل شهادتهما وان كان قول الاثر واحد منهما ان كان الشاهدان

غيران وليس على قذف شاهدان وان كان احدهما انشا والاخر اخبارا فاما لا يتفقان لان الانشا ان
يقول زنيته او انت زاني والاخبار ان يقول قد فكتك الزنا والوصية وحدها يقول كذا ان سجد احد الانشا
والآخر قولان وكلما هما الاقرار ونبت عندهما فدفنه فيما شهد به ولو شهد شاهدان بانه قتل زيد يوم النحر
بكم وشهد اخر ان انه قتل يوم النحر بصروا وصنعوا عندكم يوم السبت والشهادتان لا يثبتان احداهما وحدها وبه
احدهما باول من الاخرى فثبتا ترافا فان سبقت احدهما وقضى بهما ثم حضرت الاخرى لم تقبل لان القضا بطلان وقضا
ببطلان الاثر في ضمنه لانه ما قضى بانه قتل بكم فقد قضا بانه لم يقتل في غير هذا او قتل شخص واحد لا يكون في موضعين
واذا شهد شاهدان على رجل انه شرب بقر واحلفا في لونهما يقطع عند ابى حنيفة خلافا لما قيل لخلاف في التوب
يقضي بجهان كالسوء والحجة والحق والصفة لان لو نين لا يثبتان كالبياض والسوء والصحيح
ان الخلاف في جميع الالوان لهما انها اختلفت في المشهور به فيمنع به القبول كما لو اختلفا في المشهور به في الزكوة
والانونة واختلفا في اللون في الغصب بل ان لان الثابت بالغصب ضمان لا يسقط بالشهادتين والثابت
فما حد يسقط بالشهادتين ولما اختلفا فيما ليس من صلب الشهادة والتوفيق كمن فتن قبل كذا
شهود الزنا في مكان الزنا في بيت واحد وهذا لان بيان لون البقرة ليس من صلب الشهادة ولذا لو سكتا عن
ذكر اللون تقبل شهادتهما والتوفيق بين لان اللونين قد يجتمعان بان يكون احدهما سقيما وبصوال الشاهد الآخر
على الشق الآخر وحمل الشهادة على السوء يقع في القياي من بعيد عالبا فلا يمكن الوقوف على قيام اللون بها
خلاف الغصب لان الغصب يقع في النجا رجها فثبت الشاهد من ان يقرب من الغاصب فيتا مل
جميع الوان المخصوص ولا يستعمل بالتوفيق بخلاف الزكوة ولا نونه لان الحيوان لا يشغل عليها ولا لا يمكن
معرفة ذلك الا بالتدبير منه وعند القرب لا يقع الاستنباه فلا يستعمل بالتوفيق فان قيل لا يشتغل بالتوفيق
بين كلمه الشاهدين احتيال على ابى بحد وحدها حال لوردة قلنا الشهادة من حج الشريعة والاصل
في حج الشريعة قبولها لاردها فسمعوا بالتوفيق صانه للحج عن التطليق لا ياب الحد ثم اذا وافقا وقبلنا
الشهادة فوجب الحد ضرورة لا قصد به رجل شهد لرجل انه اشترى عبدا فلان بالف وشهد اخر انه اشتراه
بالف وخمسائة لا تقبل الشهادة لانها لم يتفق على عقد واحد والشراء بالشراء غير الشراء بالف وخمسائة
والمتصور اثبات السبب وهو العقد ولذا اختلف المشهور به فقرر الحكم بقصور الحج عن كمال الورع على
ما يدعي المدعى وكذا الغافل المدعى حواسا ولا فرق بين ان يدعى المدعى اقول المالكين او اكثرهما وكذا
الكتب لان المتصور هو العقد اما الغافل المدعى هو العبد فقطاهر وكذا اذا كان هو المولى لان العتق لا يثبت
قبول الاداء فقبل صار بمنزلة الاشياء فكان المقصود اثبات النيب وهذا لان البذل في ابتداء العقد متبادل
بفكر الحج ثم يتفق العتق عند الاداء فقبل صار بمنزلة الاجان فكان المقصود اثبات العقد وكذا
العقد وكذا الخلع ولا عتاق على مال والصحة عن دم العمد اذا كان المدعى هو المراءة والعبد والغافل

هؤلاء لا يتصرفون اثبات المال فكان المقصود اثبات العقد وهو مختلف وان كان الدعوى من الجانب الآخر فهو كدعوى
 الدين لشبوت الطلاق والعقود والعقوبات قد اقرت ووجه والمولى فثبتت الدعوى في الدين فان ادعى الفاعل
 وخمسائة وشهد شاهد بالف وشاهد بالف وخمسائة وجب القضا بالف اجماعا وان القضي الفهين وشهد شاهد
 وشاهد آخر بالفين لم يحكم بشئ عند ابي حنيفة وعندهما حكم بالف كما هو في الرهن ان كان المدعى هو الراهن
 لا يقبل لانه حظه في الرهن فثبتت الشهادة عن الدعوى وان كان المسترهن فهو كدعوى الدين وفي الاجازة
 ان كان ذلك في اول المدعى فهو نظير البيع للحاجة الى اثبات العقد وان كان بعد مدعى المدعى هو المورث فهو كدعوى
 الدين اذ لا حاجة هنا الى اثبات العقد فاما النكاح فيصح باقتل المالكين عند ابي حنيفة سواء كان الدعوى من
 الزوج او من المرأة والمدعى يدعى الاقرار او الاكثر وقال ابو يوسف ومحمد لا يقضى بالنكاح ايضا لان المقصود
 من الجائزين اثبات السبب والنكاح بان غير النكاح بالف وخمسائة فثبتت الشهادة كافي للبيع وليس
 ان للمدعى النكاح تابع ومن حكم البيع ان لا يغير الاصل الاثر ان لا يبطل بغيره ولا يفسد بنفسه فكذا لا يثبت
 باختلافه اذ انتفاء ما هو الاصل وهو الملك والحرف وجب القضا به واذا وجب القضا به بقي المهر ملكا فهو
 منفردا فوجب القضا باقتل المقتادير كما في المال المنفرد وقيل الاختلاف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية فان
 كان المدعى هو الزوج لا يقبل اجماعا لان غرضهم قد يكون المال اما الزوج فلا يقصد الا العقد والاصح ان كان
 في الفصيلين لا مرد ولولوعى الغريم الا ان شهد احد الشاهدين على اقرار الطالب بالاستيفاء والاخر انه ابراه
 او حمله او اهلك او هب او تصدق لم يقبل لاختلافهما لفظا ومعنى الا اذا قال شاهد البراءة انه اقر انه برى اليه
 لا اله الا الله ولولوعى الابراء فشهد احدهما انه ابراه واخر انه وهب له او تصدق به عليه يقبل كل منهما يستكمل
 في البراءة ولولوعى الهبة فشهد احدهما بالهبة والاخر بالبراءة يقبل ولو شهد الآخر بالصدقة لا تقبل لان الصدقة
 اخرج المال الى القمع والهبة الى الجهد ولولوعى الايضا فشهد اياه او التحليل تقبل لان الايضا اثبات
 القبض والبراءة فقد شهد ببعض ما لوعى ولا يبرأ الا بصير لوكي كفيلا لان براءة كفيلا لا توجب براءة
 الا بصير ولو شهد بالهبة او الصدقة لا تقبل لانه ليس في الايضا هبة وصدقة ولولوعى انه ابراه او حمله فشهد
 على اقرار الطالب بالاستيفاء سئل الغريم عنه فان فسخ بالاستيفاء تقبل لانه وفق وان فسخ بغيره لا تقبل لانها
 شهد بالبراءة علم **فصل في الشهادتين على المورث** الاصل ان ملك المورث متى ثبت لم يقض
 لوارثه بلا جرح بان يقول الشاهد انه كان لاييه مات وترك ميراثا له الا ان يشهد بملك المورث او يراه او يوقم
 او يستعين وقت الموت ببيان اذ مات رجل فقام وارثه بينه وبين دارها كانت لاييه اعارها او اجراها او اودعها
 الذي هو في يده فانه ياخذها ولا يملك البيعة على ان مات وتركها ميراثا له وهذا على اصله يوسف فا هو
 لانه لا يثبت كره والاصل تقبل البيعة لانه لما سب هذه الشهادة يكون الدار ملكا للمورث يوم الموت متى الملك
 للمورث ضرورة لانه خلفه في اهلكه فصارت الشهادة بانها كانت ملكا للمورث بغيره الشهادة على الجح بانها كانت له

كانت اركانها على قولها لانها وان كان لا يشترط ان يكون الدار ملكا الذي اليد ثبت باسحباب الى ان لا يتم شهدوا
 انها كانت لاييه والاثبات باستحى بطلان بطلان الابناء ما كان على ما كان لا اثبات ما لم يكن ولا يقال ان الوارث يقوم
 مقام المورث فيما كان للمورث ككون الوارثه خلافة حتى يرد بالعيب ويبره عليه ويصير معزورا فيما كان المورث معزورا
 فيه لان الملك ثبت للمورث بوصف اليد حتى يثبت في حقه ما لم يثبت في حق مورثه من وجوب الاستبراء ويجزله
 اذ كان غنيا ما كان صدقة لمورثه خلافة من الجح الا انه يكتفى بالشهادة على قيام المورث وقت الموت عند ثبوت
 الانتقال ضرورا ولذا عايناه وقد وجدت الشهادة على اليد هذا لان يد المورث والمستاجر والمستطير كيد المورث والمورث
 والمعير مضاركة اقام البيعة ان اياه مات والوارث في يده ولو كان كذلك كانت البيعة مقبولة لانهم لا يشهدوا باليد
 له وقت الموت فقد شهدوا بالملك له وقت الموت لان الايدي المجهولة مقبولة عند الموت لانها لا تخلو من ان يكون
 يد ملك او غصب او امانة فان كانت يد ملك فظاهر وكذا ان كانت يد غصب لانها تصير يد ملك لان بالموت يتقرر عليه
 الضمان ويصير المصرون ملكا وان كانت يد امانة فتصير يد غصب بالتجبر فصارت يد ملك ايضا فصارت
 الشهادة بيد مطلقة عند الموت شها فاع بالملك عند الموت والملك الثابت عند الموت ينتقل الى الوارث
 ضرورا ولو شهد الرضحي انها كانت في يده منذ اشهر او سنة ثم وعى ابو يوسف انها تقبل لان الثابت بالبيعة
 كان ثبت باقرار الخصم ولو اقر المدعى عليه بذلك دفعت اليه المدعى وكذا لو شهد على اقرار المدعى عليه انها كانت
 في يده او شهد انها كانت ملكه تقبل وكذا لو شهد ان المدعى عليه اخذه من المدعى ولهما ان اخذه منها فقامت
 على شئ مجهول وهو اليد فبطلت وهذا لان اليد هي مال منقطة وكذا انها كانت يد ملك او يد وجبة او اجارة
 او غصب فلا يكف باعادتها مع قيام الشك والجهالة وهذا لانه ان وجب اعادتها من وجه فلا يجب اعادتها من وجه
 فلا يجب الاعادة بالشك فاما الملك فمعلوم غير مختلف ولا مجموع كذا لاخذ معلوم وموجب معلوم وهو
 انه كيف ما كان لقوله على اليد ما اخذت حتى ترقه خلافا لاقوالها جهالة المتقرب لا يمنع صحة الاقرار وكذا لو شهد
 على اقراره انها كانت في يد المدعى لان المشهود به الاقرار وهو معلوم على ان يد ذلك اليد ثابتة عيانا او يد المدعى ثابتة
 ثابتة بالشهادة وليس للخب كالحابنة **فصل في الاصل ان الشاهد اذا ابطر حقا وجب لعينه لا يمكن**
 من ابطاله الا بالشهادة او حوله ضمانا عليه الى غيره تقبل للثقة او للثقة فمن موثقا فشهد بالبراءة لغير المورث
 قبر الرو او بعده او موثقا فشهد بالبراءة لا يجوز ان لا نفسه مغنا ولا يدفعان عن النفس مغنا بخلاف
 المستقرض قبر الرو او بعده فشهد الرضمان او لمعصن المداولة والراصد المسجدين في بعض ما اوجباه والغائبين
 قبر الرو وان هلك تخور الضمان والمشتري شراء فاسدا بعد القبض لانه لا غصب والمشتري شراء صحيح ان
 اقال ولو يعيب بلا قضا كنبوت البيع كيد يرد في حقه الثالث وفي حقه فيما ليس من موجب العقد فهو يرد
 ابطال ذلك العقد فلا يقبل كما لو باع ثوبا ثم شهدا ولو لم يعيب بقضا او بخيار روية او شرط او عيب فشهد
 البطلان القبض تقبل لانه في حقه ومنه وكذا لو حبه للثمن بعد الفسخ تقبل لانه رهن في يده مضمونا بالثمن

فصار كالمرد متجن ولونما يقض عدا بانه ونما بيهام وجد مشتري الامة بما عيبا فلهما في عليه وجسما مشتركا
حتى يستروا العبد ثم شهد مع آخر الانسان بانه لا تقبل لان الامة مضمونة بغيرها لا بغيرها فصار كالبائع الذي يبيع العبد
ولو كان العبد مات قبل تقضى البيع نقض التام بغيره العبد لان احد الوصيين قائم فصح الفسخ فان حبسها بغيره العبد
ثم شهد مع آخر الانسان بانه لا تقبل لان الامة مضمونة بغيرها وهو في العبد فصار كالمرد هو له رجلان وله على رجلين الف
وهم فشهد الرجلان ابنة لا وارث له عيش وشهد آخر ان لا دين عليها الاخر الميت ووارثه ولا يعلم وارثا غيره فقص
بشرها وانه الغريمين للابن لانه لا تتم في شهادتهما فلو شهد الاخر او لا وقضيه ثم شهد الابن بعد قضاء الدين او
قبله لا يقبل لعمى المبالغة والتخويل وكذا لو كان مكان الدين عبد عصب لم يقبل شهادتهما قبل الرد لان الضمان
وجب عليها الا لا في ما يكونان الضمان فلا يقبل وبعد الرد يقبل لان البراءة تثبت فصار كالمالك صاحب
اذا لو ولو كان العبد فوقع في ايديها قبل الرد وبعده لانه غير مضمون على الموهوم شهدا ان فلانا مات وهذا
احوه لا يعلم وارث غير فقص به ثم شهد الآخر انه ابنة لا يعلم له وارثا غير لا يقبل للتناقض لقول الاخ لا يكون
وارثا مع الابن وصلى الابن ما قبض الاخ لا قدر اربعها بالاثلاث عليه بشرها ودها ولو لم يشهد الابن ولكن شهد
باخره تقبل لعدم التناقض لانه يرث مع الاول وقولها لا يعلم اي المال والاضمان لعدم الرجوع رجل مات عن عم
واثنين وعشرين فاعترف العم العبدين فشهدا ببنيته احدهما بعينها للميت اي انه اقربها في حيوة وصحة
لم يقبل عند ابنه حنيفه لان في قولها ابتداء بطلانها انها لان مقتضى البعض في حكم المالك عنده ولا شهادتها ولا خلافها
تقبل لانه حرمد يورث ولو شهدا ان السان اخذ الميت قبل القضاء الاولى او بعده او معا لا تقبل بالاجماع لان الو
قبلا لصارت عصب مع البنت فيخرج العم من الورثة فيبطل الحق ولو مات عن اخ لاب وام وتذكر دينا
على جبر فابدا الاخ غريم او وهب ما عليه او عيبا من تركته ثم شهد المدعيون مع آخره ان ابن الميت تقبل
لانه لا يقع فيه بغيره ضرر لعمه الدين وتوالمية بطلان الهبة بعوض لانه متم للرجوع في العوض ولو مات
عن ثلثة بنين وهار وعاب اثنتان منهم فادعى رجل على كل واحد من هذه الدار لابنات مات وتركها
ميراثا واخذ كل واحد من حقهم ثم ادعى ابني نصيبا وادعى باضرقة المدعى فيما عند المالك لاسيهم واقام البينة على
ماله فقص عليه بطلان احد الورثة ينصب خصما عن الكل فكان القضاء على احد الورثة قضاء على الكل فان
حضر الغائبان وانكر الارث وادعى المالك بحجة اخرى يعيد المدعى البينة لانها يمكن ان انتصاب الى حاضر
خصما عينهما وان اقر ابا الارث فالقضاء ماض عليهما ما مروا ان كان نصيبهما في يد اجنبى فقص بنصيب
الى حاضر فقط لان احد الورثة انما ينصب خصما عن الكل اذا كانت الحين في يده اذ لو عوى القيسر
انه تنوجه الى ذي اليد لان الوارث قام مقام الوارث والمورث لو كان حيا لا ينصب خصما للمدعى الى فيما
في يده فكذا الوارث مات ذمي عن مائة درهم فقام مسلم ذمي عن مائة عليه واقام مسلم وذمي
ذمين بمائة فلما الماية المنفردة وثلاثا للشريكين لان بيئته المسلم المنفردة حجة في حق شريك المسلم

المسلم وحجة لكل واحد من المسلمين لا تقبل في حق صاحبه فوقع التعارض بين المسلمين واحدهما
يدعى مائة والاخر خمسين فتقسم الثلاث ثم ما اصاب المسلم يكون بينه وبين شريكه نصيبين لانه اقربا
في الاستحقاق ولو اقام ذمي ذمين واقام مسلم وذمي ذمين فاما المنة المتروكة بينهم لكل فلان الذي
المنفردة اقام مالين حجة على المسلم الشريك فجعل في حق المسلم كانه المنفردة باقاة البيئته الا انه لا يدعى لنفسه
الاخرين فيقتضيه الحين وبقي خمسون قد تنازع فيه الذمي المنفردة والذمي الشريك وقد اقام كل واحد
ما يوجب على صاحبه فيقسم بينهما على قدر حقها وحق الذمي المنفردة مائة وحق الذمي الشريك خمسون فيقسم
لخمسون بينهما الثلاثا ثلثه للذمي المنفردة وثلثه للثلاثون وثلثه للذمي الشريك وذلك ستة
عشر وثلثان ثم ما اصاب الذمي الشريك ليضم الى ما اصاب شريكه المسلم نصيب ستة وستين وثلثين
فيقسم بينهما نصفان لتصادقهما على الشراكة فنصيب كل واحد ثلثه وثلثون وثلث وكذا لو اقام الشريكان
مسلمين واقام الذمي المنفردة ذمين قسم الثلاثا لان بيئته الشريكين حجة في حق المنفردة وبيئته المنفردة ليست
حجة في حق المسلم ولو اقام الذمي المنفردة مسلمين والشريكان ذمين او مسلمين فنصف المائة للمنفردة
والنصف لهما لان بيئته كل واحد حجة في حق الآخر والمنفردة يدعى الكل وهما يدعيانه ايضا ولو مات ذمي
عن ابنين وترك مائة درهم فاسلم احدهما فقام مسلم شاهدين ذمين بمائة اخذ الكل بنصيب
الذمي لان بيئته حجة في حقه دون المسلم شهدا بطلاق اتهما على ابنيهما او بعثتهما على سيد صا بالحق فان
ادعت روث الشهادتين وان جحدت قبلت لانهما شهدا للام بنفعه وهي زوال الملك عنها يشوبها مص
وهي سقوط المنفعة ولزوم الالاف وكل منفعة يشوبها مصفا فانما يبرح احدهما بالدعوى لان الانسان
لا يجد ما ينفعه ولا يدعى ما يضره ولو شهدا بان زوجه ابنيهما او ابناهما حرمت حرمة غليظة ثم تزوجها قبل
التزوج باخر او شهدا ان خلع امرأته على صداقها او اعققت احدهما فان ادعى الاب روث ولا يمكن بدله
للخلع بعقبت منه وحررتي وشهدا ابنا البائع فان ادعى لقت لانهما شهدا للاب بوجوب الفسخ على الشريك
وعققت لانه ملكا ظاهرا وقد اقر بعقته فتذاقره عليه وان جحد قبلت لانهما شهدا على الاب بزلول العبد
عن ملكه وببث الشري والصق لانه خصم في اثبات الشري لتعلق حقه وهو العقوبة قال ابن زوجت
او كلمني من علق عقوبة وشهدا بانهما شهدا بطلان زوجه روث هذه ثلثة حسابا اركيا
ان رجلان مع ابنة رجل ابنتها وشهدا عندهم الزوج النكاح ودعوى الاب ان زوجه
اياها ان كانت صفيحة لم تقبل اجمالا لانها شهدا لابيها وان كانت كبيرة فعند ابي يوسف لا تقبل
لان الاب منفعة بثوت صدقة عن الناس فتمكنت فيه النكاح والتمتة وعند محمد تقبل لانها شهدا
لاختها في كحقبة فكانت دعواه كذا ودعوى والثانية ان رجلا لوقا العبد ان كلمت فلانا فان كانت حرمت
كلمته وصدقة فلان وجحد المولى فشهدا بان فلان بكلم تقبل عند ابي يوسف خلافا ل محمد لما بينا واثالث

ان يشهد مولى الامانة زوجا طلعتا وهي جاحدة لا تقبل هذه الشها وان عند محمد لان فيها تحليصا عن جبال الوجود
فكانت شها وطلعتا وعند يوسف تقبل لانها شها وان عليها الامانة في يد رجل فقال لذي اليد بعتا من زيد
وقبضتم باعها متى بمانه دينار وقبضتها وجد البائع والمشتري الاول وشهدا بذي اليد بالبيع قصص
بالبيعين والثمنين لانها شهدا على ابهما فيقبضوا وان ادعى الاب لا يقبل وسلم الله المدعى بانذار ذي اليد ولا
سئل على المشتري اما على المشتري الاول فلان البيع لم يثبت منه لعدم قبول الشها وان اما على المشتري الثاني فلان لا يثبت
عليه شيئا وكذا ان كان الثمنان من جنس واحد ولقوى القبض ولم يدع ولم ينفذ حبسها لاستيفاء اللان ان كان
المدعى يدعى انه اشتراها من مشتري ذاك اليد بالغ درهم استحقا لانه ما اقر له بها الا على وجه يكون محبوسا بالثمن
والمدعى ان اقرانه لم يقبضوا اليد من المشتري الاول فحقا اقرانه محبوسه عنده بالثمن وليس له قبضها الا بعد نقوما
اقرانه متى نقروا ذلك في مجلس القضا متقارنه حق الاول فقد ظفر البائع بحبس حقه في مال مبرونه فباخذ حقه
منه ولا يبيع منه باعتبار سلمت له باقراره غير بايع منه حقيقة فان ثبت له حق الحبس عند اقرانه والجنس لان عند اقرانه
علما بها برهن ان فلانا وكله كحقه او اوصى الى لانه يدعى على الموكل عقدا وهو غايب وليس عنده
حاضر ملا يقبل بيته لانه لا يقبل الا على خصم حاضر فان حضر رجلا ولقوى ان لو كان قبله حقا وهو يكره ذلك
فقام البيعة على الوكالة تقبل لان الحاضر عن الغايب قالوا ودلت المسلم على جوان اقامته البيعة على المسخر
فان محمد قال فان احضر رجلا ولقوى ان لو كان عليه حقا ولم يقبل احضر رجلا للموكل عليه حق والصحيح ان القاضي
اذا علم انه مسخر لا يجوز اقامة البيعة عليه فان برهن على عظيم الموكل وهو يكره وكالة مقبل عليه لانه على خصم وكذا
على جميع عزمه لانه اقام البيعة على وكالة وصالة عامة ولقوى وكله بكل حق لا يقبل زيدا فهو خصم فقط ولو
وكل رجلا عند القاضي وعاب فان عرف القاضي الموكل باسمه ونسبه بالوكالة حتى اذا احضر الوكيل رجلا
ولقوى عليه حقا وهو يكره وكالة الوكيل جعل القاضي الوكيل خصم بلا بيعة لان علم القاضي بالوكالة يتفوق علم
بالخبر ان كان لا يعرف الموكل لا سمح من الوكيل البيعة ان فلان ابن فلان لانه لا خصم فلان ان يحضر الوكيل رجلا
ولقوى عليه حقا وبرهن ان الذي وكله فلان ابن فلان ولقوى مسلم انه وكيل فلان ابن فلان الذي بكل حق له
واحضوا مسلما واقام شاهدين دميمن لا تقبل لانه شها وان الكاف على المسلم قصدا ولقوى انه وصي ذمي وشهد
ذميان على مسلم تقبل لان المسلمين لا يحضرون موتهم ووصاياهم فلوم تقبل لصاغت حقوقهم خلاف الوكالة
لانها من المعاملات في حال الصحة وهم يحضرون على فاعلم المسلمين في المعاملات وكذا لو كان المحضو حيا
يقبل ويبت وكالة في حق المسلمين تبعان نسب ولد الملاءن ثابت في شها وان له ولا صولة وحرمة المناكحة
ووضع الزكاة والارث ولا نفقة من الطرفين كولد الزنا وكذا ولد ام ولد له ان نفاه المولى والا صرا ان الشبهة
ثبتت بطريق حقيقة لاحكم لولد الزنا المخلوق من عاتية ونسب الاحكام كولد القحان فان السبب موجه لانه ولد
على فاشبهه باعتباره الشبهة في رد الشها وان لا يخفى ان الترتيب بالتمتة بالحديث وحرمة المناكحة ووضع الزكاة لان الوكالت

لان الحركات والعبادات مما يكتسب فيها دون الارث والنفقة لان المال اذا حصل من وجه دون وجه فهو خد بل
احتياطا بايع احد التواقين وحرره مشتملة فشهد بالبائع تقبل لان شها وان معتق الانسان لم جائنة فشهدا
غيبا اولى فلولقوى نسب الولد الذي عنده بنت شها وبطل البيع والعق والقبض اضرة بوث النسب لان
شها وان الابن لا يكون حجة للاب ابنا ملا عنه من بطن كالحاوين لانه انما حجة لوتزوجت امها با تزوجت باني فحاش
احدا من الملا عنه فللام السدس وللحاوين الثلث والباقي يره عليهم لان النسب انقطع من الاب وكانوا اخوين
لام وكذا هذا في ولد الزنا شهدا بانه وارث الميت لم تقبل ما لم يثبت حجة الوراث والاصرا ان الشها فان بالجهول لا تقبل
لان القاضي لا يمكن من القضا به والشها وان بالارث بجهولة لان في اسباب الارث كثرة وحكم احكامها ولا يعلم
انه حاجب او محجب وكذا لو شهدا بانه ابن ابيه او اخوه او جده او مولاه منه بلا بيان وقا بان يقول في الاول
بانه وارث وفي الاخ اخوه لايه وامه ولا يه اولاده ووارثه لان هؤلاء لا يجوز ان يحكموا بحال وبعضهم صاحب فرض وبعضهم
عصبه وفي الجدا يوايه او ابواقة وفي الحد ام لومة ادام ايه وفي المولى معتقة او معتقة ووارثه لا يعلم ووارثه
وفي الشها فان بالدين وممكن العيشة بتبر بلا بيان السبب لان الحكم لا يختلف باختلاف اسبابه وكذا في الشها فان ابنته
او ابنته او اقامه ابوه لا يجازي الى قوله ووارثه لان هؤلاء لا يستطون بحال ولو شهدا بانه جد الميت او ابنته ووارثه وقضى
بنسبه وبالميراث لم برهن آخر انه ابوا الميت يجعل الميراث لك ولو شهدا عند القاضي ان قاضى بدها كذا قضى بانه وارث الميت
ولا وارث لم ينفذ قضى بانه اولاد لان الظاهر ان القاضي الاول قضى بولائه سبب معلوم وصح قضاؤه فلو برهن وبرهن
آخر بنسب كجه او يشاركه قبر وجب اوسا ركن حتى لو برهن الاول انه ابن الميت وبرهن الآخر ابنته فالارث
بينهما ولو برهن انه ابن الميت جعل لك السدس للظهور في هذا القدر والباقي للاول ولو ذكر الاول بانه
جد الميت وبرهن انه ابوا الميت فالارث لك ولو ذكر الاول انه ابوا الميت وبرهن الثاني انه ابن الميت
جعل لك خمسة اسداس الارث وللاول السدس ولو برهن الثاني انه ابوا الميت ايضا فالارث فالك لا نسب
ست بالبيعة ونسب الاول فلان اولى وهذا لان التعهد في الاب محال الا عند استواء الحجج جعل الميراث
مبهما ولا حسا وادعها والحجاب في المعتق كالحجاب في الاب لان الشخص الواحد لا يتصور ان يكون ابا لرجلين
لا يتصور ان يكون ابا لرجلين لا يتصور ان يكون معتق رجلين على الكمال وروبيته الاول على ابويه بعد القضا
لكه الا لو ابرهن الاول على ان القاضي قضى انه ابوا الميت وكان اولى وبطل النسب كنه للظهور خطأ القاضي القضا
اكد ولو برهن الاول على ابويه قبل القضا لكه اشتراك في الارث لا اجتماع الحجة والاب اصدقا في حقيقة حتى
لومات اصدقا تعين الآخر ابوا في الحكم في الولاء على هذه الوجوه وان كان الاول معتوقا او صغيرا لا يقدر
على البيان جعل القاضي ابوا لو كان ذكرا فان جاء اكد وبرهن انه ابوا الميت جعل لك سدس المال وان برهن
انه اخو الميت جعله محجبا بالاول وان كان الاول امراه جعله بيتا للميت وجعل لها جميع المال بالفرض والرفق
جاء آخره ولقوى انه اخو الميت يعطيه النصف وان ذكر اكد انه ابنته يعطيه الثلث الا صرا من صا رخصا

في حادثة روت شهادته في تلك الحادثة لقوله ثم لاشهادها والخم والوصية بغير خصال القبول الوصية بعد موت الموصي
قبل كونه لان الوصية خلافه كالوراثه نعم مقام الميراث بغير القبول حتى لو اوصى بالوصية بعد موت الموصي لا يصير
خصا وقبيلتها منها واما الوكيل بالخصوص لا يصير خصا مالم يصرح لان التوكيل استثناء فمالم يصرح لا يصير خصا
وعند يوسف يصير خصا بنفس التوكيل حتى لو وصى بالخصوص في دار ثم عزله قبل ان يصرح ثم سجد في تلك الدار لم يضر
عزله وعندنا ان يصرح عزله فميراثه بالكلية لا يقبل ما عدا ما صار خصا بقبول الوصية ولو وصى بغيره لم يضر له قبل ذلك
مخصص القاص في صفة في الفاعل فان شهد بذلك الاثبات روت لانه صار خصا وان شهد بما آثر لانه لا ياتي صم
في مال آخر وان لم يعلم القاص بوكالة وكلفه وانما بالبيعة ثم عزله وشهد بروت شهادته للموكل في
كل صفة عام وقت التوكيل لانه اذا اصاب الازنات الوكالة بغير صفة قبل ذلك ولا يكون ذلك الا بالخصوص فقد تحقت
الخصوصية في كل الحق الا اذا شهد حتى صار بعد تاييد الوكالة في قبيل لان تلك الوكالة لم يتناول التي لا يثبت
فان كانت الوكالة عامه بان يرضى ان وكل بالخصوص بكل صفة في هذا البلد في صم واحد من اهل البلد وان ثبت
الوكالة عليه فهو خص له وليس في صم او صار بعد الوكالة قبل العزل لان اللفظ عام فيناول الكل
استحسانا للعرف الا ان كان صم وخدمه بعد العزل فيقبول شهادته لانه لم يصير خصا فيه ولهذا لا يثبت على خصوصية
فيه ولو اثبتت بالبيعة ان فلانا وكلفه فلانا وكلفه فلانا في كل صفة في هذا البلد تقبل وصلا
خصمين وكذا الوصية لان الوكالة والوصية واحدة ولو برهن ان فلانا وكل بالخصوص في كل صفة في كل صفة في كل صفة
وذري صم زيدا وبرهن على وكالة صار خصا لكل صفة ولو عزله وشهد للموكل على واحد منهم لا يقبل فان برهن
على وكالة ولم يذكر في البيعة بينته الحق تقبل والقياس ان لا تقبل لان البيعة على المال انا تقبل من الخصم
وقبل القضا بالوكالة لم يثبت كونه خصا وجب القبول ان على اعتبار التزكية بسبب وكالة من وقت
اقامته البيعة فتبين ان اقامته البيعة على الحق كان من الخصم فان زكيت البينان قضى بالوكالة وعلى جميعها
وتقدم القضا بالوكالة لان القضا بالمال مرتبة على كونه وكيل فان زكيت بينته الوكالة فقط قضى بالوكالة
لا بالحق وان زكيت بينته الحق فقط لم يقض بشي لانه اذا لم يثبت وكالة لا يسمع البيعة على الحق لانه
لم يصير خصا بعد والبيعة على الحق لا تقبل الا من الخصم احضر غريبا او وارثا وبرهن ان الميراث او صلي
وعاب المحضر قبل التزكية فاحضر غريبا او وارثا آخر قضى عليه بالوصاية ولا يحتاج الى اعادة البيعة لانه
الذي احضر صار خصا عن يده الورثة والغريب وصار له الواقم البيعة على الوكيل فغلب الوكيل وحضر
الموكل تقضى على الموكل او اقام البيعة على الموكل فغلب الموكل وحضر الوكيل يقضى على الوكيل برهان اعادة البيعة
الاصل ان الشهادتين لا تضمت جر غم او دفع عزم او بعض قضا اخر عليه تروى للتمه وقدم العتق المخبر على
كل وصية لانه اقول لانه لا تقبل الفسخ وسائر الوصايا تقبل رجلا وتكون ثلثة اعباد قيمتهم سواء شهدوا شاهد
انه اوصى بهذا العبد لهذا الرجل وقضى بالعبد وشهد الوارثان بغير رجوع لوقت لانه تضمنه نقض قضا

قضا امضى عليها وان شهد لكما قبل القضا تقبل لانه لم تضمنه نقض القضا والعبد لكما ان ذكر الرجوع عن
الوصية الاولى ولا يثبت للاول لان الرجوع عن الارث بشهادتهما فتبطل وصيته لما لو ثبت ذلك عيانا وان لم يذكر
الرجوع فكل نصف عبده لان كل واحد منهما اثبت وصيته بالبيعة والوصاية بالواحدة اجتمعت لا تقبل الا من الثلث
فيجعل الثلث بينهما كما لو ثبت وصيتهما عيانا هذا لاشهاد لكما بعد اخر فان شهد بعين العبد الاول للثاني
بعد القضا وقدر الرجوع بروت شهادتهما على الرجوع لان فيه نقض القضا وتقبل شهادتهما بالوصية لكما لانه
لا يتضمن نقض القضا وان لم يذكر الرجوع لانه لم يتضمن نقض القضا والعبد فبما بينهما النصفين
هذا لاشهاد بالوصية لكما فان شهد بالعتق بعد القضا بالوصية للاول بالعبد او بالثلث لوقت
سواء شهد باعتاق عبدا او بذكر العبد وذكر الرجوع او لم يذكر التمه نقض القضا يكون العتق مقوما على
الوصية ولو شهد شاهدان بالوصية بالثلث للاول ثم شهد الوارثان بالوصية بالثلث لآخر بعد القضا للاول
ولم يذكر الرجوع تقبل لانه ليس فيه نقض القضا لانه ثبت وصيته لكل واحد بذكر الثلث ولهذا يتعارفان بكل الثلث
وان ذكر الرجوع تقبل على الوصية دون الرجوع لان في الرجوع نقض القضا وقسمته القاض وتسلم كقضائه
حتى لو لم يذكر الرجوع ولكن شهد بعد قسمته القاض المال بين الموصي وبين الورثة تروى لان فيه نقض قسمته
القاض وقسمته وقضاؤه ولو شهد شاهدان ان الميراث اوصى الى هذا الرجل وقضى به ثم شهد الغريبان او
الوارثان او الموصي لهما بالوصية الى رجل آخر وهو يدعي ذلك لا تقبل لان الاول ان تفرق بالتصرف فلو قبلت
الشهادتين لا ينفرد الاول فكان فيه نقض القضا وكذا ان اقر الوارث ان الميراث اوصى لثلث حاله او بغيره
العبد لفلان وقضى به ثم انه شهد مع رجل آخر انه اوصى بثلث حاله او بذكر العبد او بغيره لآخر لا تقبل لانهما
لو قبلت لبطل القضا الا ان كانا اثبات بالاقراء والاشهاد بالبيعة فكانا فوقه وكذا ان اقر الوارث بدين لرجل
على الميراث وقضى به ثم شهد مع رجل اخر بالدين على الميراث لرجل آخر ولم تنف التزكية بهما لا تقبل لانهما ثبت
لبطل القضا بالاقراءات حتى لو كان القضا للاول بشهادتهما وشاهدان بغير الشهادتين بالدين للثاني
لان بقبول لا يبطر القضا بالدين للاول ولهذا يتحققان وان كانت الشهادتان للثاني قبل القضا للاول
تقبل في الوجوه كلها الا ان اقر الوارث بالثلث او بالعبد او بالورث للاول وسلم الى الاول ما اقبل به
ثم شهد لكما لا تقبل لان فيه نقض تسليم نفسه وكذا لا تقبل شهادته لكما او اوصى التسليم للاول من القاض
لان فيه بعض تسليم القضا وتسليم قضاؤه **الشهادتان على الشهادتين** والشهادتان
على الشهادتين جائز في كل حق لا يستقط بالثبوت استحسانا والقياس ان لا يكون لشهادتين في الشهادة
فيما اذا اصابا ذاتا سمعتا الا لستة تمكن فيها زيادة ونقصان وجب الاستحسان ان الكس
كما جوب الهمان الاصل قد تعجز عن لواء الشهادة والموت والسفاه والغيبه فلو لم تقبل شهادتهما في النسخ لبطل
حقوق الناس ولما يجوز في درجات حتى يجوز الشهادتان على شهادتهما الفرد وعزم ونم صياها حقوقهم عن الاقواء

عن تعدد بلهم صح ونظر القاضي في حاله اي تعرف القاضي عدالة شهده الاصل من هو اهل التزكية وهذا عند
ابو يوسف وعند محمد لا تقبل الا لشهاده الابا بعدالة فاذ لم يعرفوها لم يقبلوا الشهادة فطاعتوا لابي يوسف ان
الواجب عليهم النفي عن التعديل في زعمهم فاذ اقبلوا في تعرف العدالة لم يوافقوا بانفسهم بشروط
وان ائكتهم لاصول الشهادة لم يغيروها في شهادتهم ومعنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادتنا على هذه الحالة
وما لنا اولا وانما جاء الغرض بشهادة على شهادتهم هذه الى اذ اما مع حضرتهم فلا تفتت الى شهادتهم
الغرض وان لم ينكروا هذا لان التحليل شرط وقد فات للتعارض بين الخبرين رجلان شهدا على شهادتهما رجلا
على فلانة بنت فلان الغلانية انما اذنت لفلان فلذا وقالا انما اخبرنا انما يعرفانها بعينها في ايامنا فحقا اي
الغرض ان لا نذكر اي هذه ام لا فالتا في يقول المدعي قد ثبت كل الحق على فلانة بنت فلان الغلانية بشهادتهما هذه
الشاهدين ثبات بشاهدين آخرين يشهدان ان هذه هي فلانة الغلانية حتى اجيز الشهادة وهذا لانهم نقلوا
كلام الاصول كما تحموا فصح النفي وقولهم لا نذكر في هذه ام لا لوجب جرحا في الشهادة لانهم لم يعرفوها
فقد عرفوا الاصول وانما لم يحكم بهذه الشهادة لان الشهادة لا تحققت على المعرفة بالنسبة والمدعي يدعي الحق
على القاضي فاحتمل ان يكون القاضي غير ما فوجب التوقف حتى يشهد شاهدان انما فلانة بعينها فذلك كما
كالشهود اذ تحموا الشهادة مع سماع المدعي من غير معرفة عينه وشهادته على المشتري يقال للمدعي هذا
شاهدين يشهدان ان هذه الارض المدعوية هذه المدعي عليه لبيع القضا وكذا اذا انكر المدعي
ان المدعي المذكور في الشهادة مدعيه فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان ان المدعي المذكور في الشهادة
مدعيه ما يدعيه وكذا ان القاضي في القاضي اذا اوردت بكتبة القاضي وفيه شهود بين يدي فلان ابن فلان ان فلان
على فلان كذا من المال وانكر ذلك الرجل ان يكون هو فلان بن فلان فلا يكون الكتاب في حقه حجة ما لم يشهد لرجل
ان فلان ابنا فلان وهذا لان كتاب القاضي لشهود الشهادة على الشهادة في الا ان القاضي بولاية وامانة
ينفرد بالتقريب وان قال فيهما ان في الشهادة على الشهادة وكذا في القاضي بنت فلان النسيبة
لم يميز حجة نصبا الى اخذها وفيه القليل الى حصة وهذا لان من التعريف وذلك يحصل بالنسبة العامة
والنسبة الى نبي يقيم عامه لانه لا يحصى عددهم فلا يحصل التعريف بخلاف النسبة الى الفرد لا خاصة وقيل
الفرعانية نسبة عامة والاز وجنديه خاصة وقيل السمقنديه والنجارية عامه وقيل لا السمقنديه
والى الحمد الكسبية والمصر عام ثم التعريف عند ابي حنيفة ومحمد وان كان يتم بذلك كذا في النفي فصح تمام
الدلالة اسم المدعي عام مقام مقام الجدل لا بدني **فصل** اقدار شهود زور شهر فقط اعلم ان شاهد
الزور بعد اجماع الفصل القضا بشهادته اولم يتصل لان ارتكب كسبا انصرض بها بالمسلمين قال عام ايها
الناس عدلت شهادته الزور بالشرك بالله ثم تلا قوله مع فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور
وسأله رجل عن الكياير فقال الاشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق وقول الزور

الزور وليس فيها حد فقد روي عن زرارة وبتكيد الا انهم اختلفوا في كيفية فقال ابو حنيفة تعدد في تشهير
فقط وقال يضرب ويحبس وهو قول الشافعي لا نروي عن عمر في الله عنه انه ضرب شا هذا الزور اربعين
سوطا وسج وجمعه ولسه ان شريكان يشهد ولا يضرب ويمسك الى سوقه ان كان سوقيا والى قوله ان كان
غير سوقى بعد العصر في اجمع ما كانوا يقولوا وجوب هذا شاهد زور فاحذروه وحذروه الناس وسدح
كان قاضيا في زمن الصحابة وحضر هذا الشير لا يخفى على الصحابة ولم يكن عليه احد منهم فخر في الاجماع فلما كان هذا امين
اصحى جابا جاع على الصحابة لا تقبل الشير لانه لا يري التقليد التابعي ولا في الضرب ان صلح زاجر في حق من لم يرا
لم يصلح زاجر في حق من باشر بل يصدره عن الرجوع فوجب التخفيف باعتباره وحديث عمر رضي الله عنه محمول
على التيسار بدليل التليغ الى الاربعين والتسليم فقد ذكره شمس الائمة السرخسي انه يشهد عندهما ايضا والتعزير
والحبس على قدر ما يراه القاضي في عزمهم وقد ذكره في التقييد وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك لانه لا يمكن
تميم الكذب في اقداره على نفسه اما لا يرق الى اثبات ذلك بالبيينة لانه نفي الشهادة والبيينة حجة الاثبات
دور الثاني **كتاب الرجوع على الشاهد** فذكره قول الشاهد شهدت بزور
وحكمه وجوب التعزير كما بينا والضمان مع التعزير ان رجوع بعد القضا وكان المشهود به مالا وقدر البغير
عوض وشروط جوازها ان يكون الرجوع عند القاضي فلا يرجع عن الشهادة الا عند القاضي لانه فصح لهما
او اها وقد اختلفت الشهادة في مجلس القضا فصح الرجوع باكتسب به الشهادة وهو مجلس القاضي
اي قاض كان كالقاضي في باب البيع يشترط الصحة ما يشترط الصحة البيع وهو قيام المعقود عليه ولان الرجوع على
الشهادة توبة عما ارتكب من قول الزور والتوبة بحسب الجرم كما قال اعم السراييل والعلانية بالعلانية
في ذلك كانت جرمية في مجلس القضا فلتكن توبة بالرجوع كذلك واذا لم يرجع في غير مجلس القضا
فلا يلو على المشهود عليه رجوعها واراد عيينا لا يملكه وكذا لا تقبل بيئته عليها لانه ادعى رجوعا باطلا حتى
لو بدعنه انه رجوع عند قاض كذا وصحته كمال تقبل لصحة السبب فان رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل
الحكم به لم يقض القاضي بشهادتهما لثبوت القضا قض بين كليهما والقاضي لا يقض بكلام متناقض وهذا
لانه عند ذلك لا يتجرح جانب الصدق على جانب الكذب وبدون رجوعان الصدق لا يصير حجة ولم يضمن لانهما
لم يتلفا شيئا لاسيما المشهود له ولا لاسيما المشهود عليه وان حكم بشهادتهما رجعا لم يقض الحكم لانه في لا يقض
بالكلام المتناقض لا يقض ما قصاه بالكلام المتناقض لان الكلام المتناقض لا يملك الدلالة على الصدق
وقد ظهر رجوع الاول بانصال النضا به وصحته المشهود عليه ما اتلفا بشهادتهما لا اقرارهما على الشهادة بسبب
الضمان وهذا الشهادة الباطلة والتناقض لا يمنع ثبوت حكم اقراره على نفسه وهذا لان التسبب اذ
بعد بالبيئتين المباشرة في ابي الضمان كلف البيرو وقد اقر بالتحدي في التسبب الذي كان منها
وقال الشافعي لا يضمن لانه لا اعتبار بالتسبب عذره المباشرة قلت لا يمكن ابي ب الشاهد

على النسخ وان حصل الاتفاق بقضائه لانه بقرينة الجاهل انما كان التمسك فان بعد ظهور عدالتها وجب عليه القضاء
بشرعها لو اختلفت مذهباً لم ويجز وبعزل ولو اوجبت الضمان عليه فيمنع الناس عن اقامته ولا يكون استيفاء
من المدعي لان الحكم ماض وتسلط المشهود على مال المشهود عليه بالقضاء وسببه شهادته والشهود فاضفا
الحكم الاصل السبب وانما يصح ان لا يقبض المدعي المال دليلاً لان تحقق النسخ ان عند تسليم المال اليه
المقتضى فاما ما ثبتت يده على حاله فلا يتحقق النسخ في حقه ولان الضمان مقدر بالمثروهما المتماثلين عليه وبما حين
الزماه ذلك بشهادتهما فاذا ضمنها قبحه فذكر قد استوفى منها عيناً بماله الدين ولا مما كان يدين اخذ الجاهل والتمسك
الدين وفي الاعيان ان ثبت الملك للمقتضى بالقضاء ولكن التمسك عليه يزعم ان ذلك باطل وان المال في يده ملكه فلا يكون
له ان يضمن الشاهد من شيئاً ما لم يخرج المال من يده بقضاء القاضي كذا في المبسوط وفي الزجج ومبسوط شيخ
الاسلام ان كان المشهود به عيناً فله التمسك عليه ان يضمن الشاهد بعد الرجوع قبض المشهود له العين او لم يقبض
لان الشهود ازالوا الملك عنه بشهادتهما عند اتصال النسخ بها حتى لا يتقدم تصرف المشهود عليه فلو ان العيّن
عن ملكها باخذ الضمان منها لا يتحقق الممانعة خلاف ما اذا كان المشهود به ديناً فان رجوع احدى ضمن النصف
والاصل ان القدر في هذا من بين لا يرجع من رجوع وقد بقي من يدين بشهادته نصف الحق وهذا لان شهادتهما
كل واحد منهما يقوم نصف الحق بمقتضى احدى على الشهادتين في الحق في النصف فوجب على الراجح ضمان حاله من بين
الجهة فيه وهو النصف ويجوز ان لا يلتزم الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى بقا بعض العلة كما يتبادر الجواب
لا يفتقر على بعض النصاب ويبقى مستقداً بقا بعض النصاب وان شهد بالمال ثلثة فخرج اقدمهم لم يضمن
الراجح شيئاً لانه من يبقى بشهادته كل الحق بهي وهذا لان الراجح وان دعى انه متلف بشهادته عليه فالتلف
مسحق عليه بشهادته في عينه واستحقاق ذلك عليه بالحق يضمن من الرجوع عليه بالضمان كمن غصب مالاً من
وانتفع به ثم استحق رجل في كل المال بالعين فلا ضمان للمتلصص عليه على المتلف اذا لم يضمنه المستحق شيئاً
وان رجوع آخر ضمن الراجحان نصف المال لانه بقي على الشهادتين من يبقى به نصف المال فان قيل ينبغي ان
يضمن الراجح الثاني فقط لان التلف اضعف اليه قلت التلف مصفاً الى الرجوع الا ان رجوع الاول
لم يزل له مانع وهو بقاءه من بقي فاذا رجوع الثاني ظهر ان التلف بهما وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأتان
رجع المال كله من بين على الشهادتين من يبقى به ثلثة ارباع المال فان رجعتا ضمننا نصف المال لبعث من يبقى به نصف
المال وان شهد رجل وعشر نسوة فخرج ثلثان فلا ضمان عليهن لبعث من يبقى بشهادته كل المال وهو رجل وامرأتان
فان رجعت اخرى ضمنوا ربعه لبعث من يبقى به ثلثة ارباع الحق اذا النصف بسبق بالرجوع والرجوع سبقت بالباقية وان رجع
الرجل والنساء فعليه سدس المال وعليهن خمسة اسداسه عند ايه حليفه وعندهما على الرجل والنساء النصف وعلى
النساء النصف لان النساء وان كثرن في الشهادته لم يضمن الا ما قام رجل واحد ولهذا لا يقبل شهادتهن الا بانضمام
رجل فلان الثابت بشهادته نصف المال وبشهادتهن نصف المال ولمس ان كل امرأتين في الشهادتين يقومان

يقومان مقام رجل واحد لما قال في نقصان عقل النساء عدلت شهادته اثنتين منهن بشهادته رجل
فقد نسوة كخمس من الرجال فصاركها لو شهد بذلك ستة رجال ثم رجوا فان الضمان عليهم يكون اسداساً
وان رجعت النسوة العشرة دون الرجل فعليه نصف المال اما عندهما فظاهر لان الثابت بشهادتهما وحقن
نصف المال وكذا عندنا لا يثبت من يبقى به نصف المال فصاركها لو شهد ستة رجال ثم رجوع خمسة وان شهد
رجلان وامرأة ثم رجوا فلا ضمان عليهما دون المرأة لان المرأة الواحدة ليست بشهادتين اذ المرأتان
كشاهد واحد فثبت الواحدة بعض الشاهد وكان التمسك مضافاً الى شهادتين رجلين دون المرأة فان شهد
شاهدان على امرأة او عليه بطرح بمهر مثلها ورجع لم يضمن وان زنا وعليه ضم الزيادة الاصل ان المشهور
اذا لم يكن مكالاً بان كان قصاصاً او مكالاً يصحبه الشهود عند خلافه للشافعي وان كان مكالاً فان كان ذلك
بعض يميناً فلا ضمان على الشاهد لان التمسك بعينه كمال التمسك وان كان بعوض لا يعدل فبقدر
العوض لا ضمان ويجب الضمان فيما وراءه وان كان الاتلاف بلا عوض اصلا يجب ضمان الكمل فاذا ثبتت
عندنا فنقول اذا رجع على امرأته ثلثاً او اقام على ذلك بينته وامرأة جاحصة مقتضى بالنكاح ثم رجعا
عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئاً سواء كان المسموع مثلاً او اكثر او اقل لانها وان اتفقتا البضع
عليها بعوض لا يعدل ولكن البضع لا يتقدم على المتلف وانما يتقدم على المتملك ضرورة التملك وهذا
لان الاتلاف مقدر بالمثروهما المتماثلين بين البضع والمال فاما عند دخول فيمكن الرجوع فقد صار
مستقوماً اظهاراً لا خطاً حتى تكون صوناً عن الابتدال ولا يمكن مجازاً فاعلم ان لا يضمن الا بعظم قدر
وخطه وفذلك محل خطه من خطر النفوس خصوصاً النفس وتعد المصلحة لا يوجد في طرف الا زالة
وان ادعت امرأة ثلثاً حاصلاً على رجل وامرأة عليه بيضة وقضى بالنكاح ثم رجعا الشاهدان فان كان
مهر مثلها من المسموع او اكثر لم يضمن لهما شيئاً او جبا المهر عليه بعوض يعدل او يدين عليه وهو البضع
لانه عند الدخول في ملك الزوج متقدم وقد بينا ان الاتلاف بعوض يعدل يوجب الضمان وان كان
مهر مثلها اقل من المسموع ضمن الزيادة للزوج لانها اتلفت على الزوج قدر الزيادة بلا عوض وان اوقعي نكاحاً
بمائه وقالت تزوجتني بالثمن ومهر مثلها ذلك فاقام شاهدين على مائه وقضى بذلك وقد دخل بها
ثم رجعا ضمن لهما تسع مائة عند ايه حليفه ونحوه عند ايه يوسف لم يضمن لهما شيئاً وهو بناء على ما مر
في كتاب النكاح ان الزوجين اذا اختلفا في المهر ومهر المثل كما تقول الدائيات فعندهما القول لهما
فلان يقتصر لهما عليه بالمال لا هذه الشهادة فيها اتلفتا عليها ستمائة بشهادتهما فضمن لهما ذلك
عند الرجوع وعند القول له في المهر فم يضمن عليها شيئاً وان شهد ابيسح شئ بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا
لم يضمن لهما شيئاً (وهذا ما افاوتنا وان كانا باق من القيمة ضمننا نقصان خصوصاً الزالة بلا عوض في حقه
ولا فرق بين ان يكون البيع بائناً وفيه خيار البائع فان قيل فالبيع بشرط الخيار للبائع كل رجل
علم

عن البيع وقد كان متمكنا من دفع الضرر عن نفسه بنفسه البيع في المدة فاذا لم يفعل فقد رضى بهذا
البيع فينبغي ان لا يضمن شيئا قلنا زوال المكن وان تأخر لا سقوط الجوارف السبب هو البيع المشهور به
ولقد استحق المشتري المبيع بزيادة وكان الاتفاق حاصل بشهادتها والباقي كان منكر الاصل البيع
فلا يمكن ان يتصرف بحكم الجوارف انكاره لانه اذا تصرف بحكم الجوارف يصير مقرا بالبيع ويظهر كذبه عند التماس
والعقل ينافي عن مثل فلذلك لا يعتبر كتمان من الفسخ في دفع الضمان عن الشاهدين وان شهد على رجل انه
طلق امرأته قبل الوطء ثم رجعا ضمنا نصف المهر لانها اكدت الزوج ما كان على سقوط فان المرأة
اذا ارتدت او قبلت ابني زوجها يسقط عنه المهر في كل حال الزنا وكذلك لان الطلاق قبل الدخول في معنى الفسخ
فكان ينبغي ان يسقط كل المهر وانما وجب نصف المهر ابتداء مع وجه المتعة فكان وجوب مضافا الى
شهادتها فيضمنه لانه وكذا ان شهد بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا بعد موته عزها لورثته نصف المهر
ولم تزل لان الحكم بالبيتة في حال الحيوة ولو شهد بعد موت الزوج انه طلقها في حيوة قبل الدخول
ثم رجعا لم يضمن للورثة لان الشهادة وقعت لهم وضمنا للمراة نصف المهر والميراث لان المهر كان
مؤكدًا ظاهر الموت حيث لا يسقط بالمسقط وكذا الميراث كان واجبا لها بموت الزوج فيها بهذه الشهادة
ابطالها لضمنا مؤكدا من المهر وانما تبا بالظاهر فيضمن لها ذلك وان شهد بالطلاق بعد الوطء
لم يضمن لان الميراث كد بالدخول لا بشهادتها وان شهد بانها اعتق عبده لم رجعا ضمنا قيمته لانها اتلفا
عليه بماله متقوما بلا عوض والوكلاء للمحقق لان العتق لا يتحول الى الشاهدين بهذا الضمان
لانما لا يعمل الفسخ فلا يتحول الولا ضرورة لان الولا لم يعتق وان شهد بعتق جرح ثم رجعا بعد
القتل ضمنا وبه ولم يقتضه وقال الشافعي يقتضيان كما يمكن لكل واحد قائل سببا بهذا الولي لان
الولي يمان على القتل والمكن يمنع عنه من جهة الشرع فلما منع السببية وهو الافضاء في الشهادة
اكثر وقد وجب القصاص على المكن فلما لم يجر هذا في اولي ولسنا ان القصاص جزءا مما سئل
القتل ولم يوجد منها القتل مما يشهد لانه لا يغير الولا فان قيل فقد مسلم ويكون جعل السبب المولد
بالعهد الكا من منزلة الباشنة وقد وجدوا الشاهدين المشهور عليه والتكمن من مباشرة
القتل بشهادتها اذ لو لا شهادتها لما حكم بالقتل ولو لم يكن بالقتل لما تكمن من قتله قلنا الشهادة
ليست بقتل حقيقة وانما يصير قتل بواسطة ليست في يد الشاهد وهو حكم القاضي واختيار
الولي قبل المشهور عليه والفعل الاختياري قاطع للنسبة الى المشهور كما في دلالة السارق وفتح اليهم
القصاص كذا في الكت لان المكن صا له للمكن فاضيف فعله اليه لان اختياره فاسد واختيار
المكن صحيح عما انه لم يقطع السبب بالكيفية وهو مانعة للقوة كذا في الدية لان المال ثبت مع الشهادة
وقوله في الهداية ولسنا ان القتل ما شئت لم توجد وكذا انبييا لان السبب ما يفيض اليه غالبا وهو

وهو لا يفيض لان القوة عن القصاص مندوب اليه قال الله تعالى وان تعفوا اعدب للفقير خلاص
على القتل كونه مباحا وبه يورث تارة والظاهر ان المكن لا يتعدى لانه لا يباع له قتله ويحكم ان يردع المكن عنه
او يدرسه العوف وان رجح شهده الفسخ ضمنوا لان الحكم اضعف الى ادائها وادبهم في مجلس القضاء
فكان التكليف مضافا اليهم فيضمنون وان قال شهده الفسخ كذب شهده الاصل او غلطوا في شهادتهم
اي قالوا ذلك بعد القضاء لم يضمنوا لانهم ما رجحوا عن شهادتهم وانما شهدوا على غيرهم بالرجوع ولم يثبت
ولم ينفذ الاقوال لان القضاء المنفصل لا يستغنى بقولهم كما لا يستغنى برجوعهم وان رجح شهده الاصل
بعد القضاء ولو قالوا لم يشهد شهده الفسخ على شهادتنا لم يضمنوا لانهم لم يوجد من جهتهم سبب موجب
للضمان لانهم سبب ال تلاف وهو لا شهادتها على شهادتهم ولا يقبل القضاء للفقير من بين الجدير فضا
كرجوع الشاهد خلافا لما قيل القضاء لانهم انكروا التحميل ولا يؤمنه وان قالوا شهدناهم وغلطناهم
لم يضمنوا عندنا به حنفية وابي يوسف لان القضاء لا يقع بشهادتهم وانما وقع بشهادتنا الفروع لانه انما
يقضي بما عاين من الحجة وهو شهادتنا في الفسخ وعند محمد ضمنوا لان الفروع تغلوا بشهادتنا الاصول
فكانهم حضروا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولورجوع الاصول والاصول والفروع جميعا
بضمن الفروع لا غير عندنا لان سبب الاتفاق الشهادة العامة في مجلس القاضي فوا وحسن الفروع
ففي الضمان عليهم عند الرجوع وعند محمد المشهور عليه بالخيار ان شأمن الفروع وان شأمن
الاصول لان القضاء وقع بشهادتنا الاصول والفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتنا في الفسخ
وقوع شهادتنا الاصول من حيث ان الفروع ناسون عنهم وقد تغلوا شهادتنا الاصول بامرهم فيخير
في تعيين الفروع في شهادتنا والمجتهان متغايران لان شهادتنا الاصول على اصل الحق وشهادتنا الفروع
على شهادتنا الاصول فلا يجمع بينهما في التخصيم بل يحل كل فريق كالمقر والمشهد عليه لئلا يركب
مع غاصب الغاصب فان المقتضى ان لا يضمن ايها الشاهد وان رجح المكون عن التوكية ضمنا عندنا به
حنفية لان الحكم ايضا في الشهادة والشهادة انما تغيرت بالعدالة والعدالة انما تثبت بالتركية فصارت
في معنى علة العلة كالدمى فانه سبب لم يفيض السهم في الولا فاسبب الوصول الى الدمى وذات سبب لرج
وذات سبب تراد في الالام وذات سبب الموت لم الموت اضمين الى الدمى الذي هو العلم الاول حتى يجب
عليه احكام القتل من القصاص والدية وعندنا لا يضمنون لانهم انما شهدوا على غير افسار كما لو
اشوا على المشهور عليه بان شهدوا باحصان ثم رجعوا لم يضمنوا عندنا احكاما لفرده
ان الجناية تتغلظ عنه فصارت كحقيقة العلم ولسنا ان الاحصان في معنى العلامة لان حكم الشرط ان
يمنع العقاب والعلامة ان يوجب الشرط والزنا اذا وجد لم يتوقف حكمه على احصان كذا بعده فانه اذا
زنا ثم احصن لا يرجع ولكن الاحصان لو ثبت كان موقفا حكم الزنا ثبتت انه علامة لا شرط فلم يتعلق

الوجوه والوجوب اذ الحكم لا ينفك عن الظاهر فلما لم يضمنوا حال وان شهدنا هذان باليمين اي قال انه
قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر او قال له مائة ان دخلت الدار فانت طالق وهي فتوى لها وشهد
اخران بوجوب الشرط ان الدخول ورجع الفديان بعد الحكم فالصانع على شهود اليمين دون الشرط وهو
قيمة العبد ونصف الميراث منهم شهوة العلة اذ التلف انما يحصل بالاعمال او بالتطليق وهم الذين انبتوا
تلك الكلمة وانما كان الشرط مانعا فعند وجوب الشرط اضيف التلف الى علة دون زوال المانع فلو رجع شهوة
الشرط وحدهم يضمنون عند البعض لان الشرط اذا سلم عن معارضة العلة صلب علم لان العلم لم يتغير علما
بذواتها فاستقام ان كلفها الشرط والصحيح ان شهوة الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيارات والي
ما لم يمسس الية السرحنى والاول فجزا الا سلام البزدوى ولو شهد بالتفويض واخر ان بانها
طلعت او اعتق فالتفويض كالشرط **فصل** الاصل ان ضمان الطريق يدخل في ضمان النفس
للتبعية ولا يدخل في ضمان طرف آخر لعدم ما شهد ثلثه بالتقوى وقضى بالتقوى فقطح الوجه به فلا شيء عليه
لانه لو اتلف كله لاجب عليه شيء فكذا اذا اتلف جزؤه اعتبر الجزاء بالكل فان رجع واحدا مضى التهمة
لبعض من يتيقن به الحق وهو اثنان فان قتل فوجع اخر غرم الرابع الاول ربع وفي اليد لان اليد قطعت بشهادة
وقد بقي من يقوم بنصف الحق فكان الثاني بشهادة والراجح ان نصف اليد فغرم ذلك ويكون على
كل واحد منها الربع الذي وجب على الرابع انه يدخل في ضمان النفس لان النفس تلفت بشهادة اثنين لا بشهادة
الاول او القتل حصل بعده فاقصرت شهادة على قوت اليد وبقي الاطلاق فصا الى شهادة الباقيين
وغرم الباقي نصف دية النفس ويرضى دية اليد فيه ما يبين فان رجع الثالث غرم نصف دية النفس وغرم الاول
نصف دية اليد لانه استوفيت بشهادة وتم ولم يبق من يقوم بشيء من الحق بقاء وصار كثلثه اجتمعوا على
قطعه برضا ثم قتل اثنان من يديه ولو قطع الولي يده فوجع واحد فقطح رجله فوجع آخر لم يكن للولي
ان يقتل لانه عقوبة فكان الامضاء من القضا فيه في الحدود وغرم الاول ربع دية اليد والى ربع دية
اليد ونصف دية الرجل ما قدر فان رجع آخر شركه في دية اليد وفي اليد عليهم يكون المثلان وفي دية الرجل
على الباقيين نصا وان مات من التطبيع لم يبرج الثالث بعد ضمان نصف دية بعض نصفي
بما الباقي فان رجع الآخر شركه في كل واحد والثلث ومن وجب عليه دية الطريق تضمن في سنتين
ومن وجب عليه دية النفس يضمن في ثلث سنتين فان قطع الولي يده فوجع واحد فقطح فوجع
آخر ثم وجد الثالث عبدا فدية اليد على الرابعين نصفين وفيه النفس على عاقلة الولي لانه لما ظهر ان الثالث
عبد تبين ان اليد تلفت بشهادة الرابعين والنفس بشهادة الثانية والعبد ليس من اهل الشهادة فقتلت
انه لا يجوز للمعاذ القضا على القتل فكان مخطيا في الامضاء والى لا يضمن بالخطا لانه عام لم يغيب
فوجب على العاقلة لان الولي استوفاه على زعم الاباحة بناء على قضا القاضي فصار كالمرد الى الصيد

الصيد ولا شيء على الرابعين اثبت من دية النفس لان الاستيفاء لم يحصل بشهادة واحدة لان شهادة الواحد
لا تأثر بها في القضا ولو قطع يده فوجع واحد ثم قطع رجله فوجع آخر ثم وجد الثالث عبدا فدية اليد
على الرابعين وفي دية الرجل على عاقلة الولي كما توفى مات منها فتنصف دية النفس عليها والنصف
على عاقلة الولي ولو قطع يده فوجع واحد ثم قتل فوجع اربعة الباقيين عبدا ضمن الاول نصف اليد لبعث
النصف بقاء الباقي ويضمن العاقلة وفيه النفس لانه استوفيت بخلاف القاضي ولو قطع رجله فوجع
واحد على شهادة شاهدين على شهادة ثلثه على اقرار المدعى عليه بالثبوت وشهادة اربعة الشاهدين
على شهادة الثلث وشهادة اربعة على شهادة واحد الثلث لم تضمن بشيء لانه بشهادة الاول والثاني شهادة واحد الا
الاوسطين لكن بشهادة واحدة استشهدوا بالاصول لعدم العدة فاذا شهد الثالث على شهادة اربعة
فقد اجتمع الاوسط والثالث على شهادة اربعة اصددهم فثبت شهادة واحد منهم لا غير فلا تضمن حتى يشهد آخر
على الحق او يشهد من الثلث سوى الذي يثبت شهادة لثبوتها وتما شهدوا على مورثهم ان ابهم او اخهم او كرم
او ابن عمهم المحض بالزنا رجم لانه لا تهم فيه ولا يعتبر تهمه استجبال الارث لانه ثبت ضمان والمعتبر تهمه متحققة لا متوهم
الا ترى ان شهادة الاخ يتقبل لانه وان توهم اربعة ولا يتعدون مقتلا في ذي رحم محرم لانه وجب عليه احياءه
بالنقطة فان رجم ولم يصيبوا مقتله فوجع واحد غرم ربع وفيه لان التلف حصل بشهادة اربعة وقد بقي من يقوم
بثلثه الارباع وورث الرابع لانه قتل الطريق السبب ومباشر القتل بغير حق فوجب الحرام لا الضحية
لا التسبب ولا جواز القتل المطلق وفما بالباقية لانه لا اتصال بالمال بالجرم فان اصاب مقتلا فوجع واحد وكذبوه
في الرجوع لم يغرر شيئا لانه اقدم باليد وهم رهوا فارتدوا لانه بردهم وورث لانه اقدم بالشركة في الارث
والحق لهم في الظاهر وان قالوا شهدت بباطل لا كماريت زناه كرايانه غرم ربع الدية لهم لانه اقرهم
بذلك وهم صدقوه فلزم حكم اقراره ولا يبرئ لانه زعم انه قتل بغير حق وصدق فيه ولا كذبوه في الشهادة وقطعوه
في الرجوع غرموا دية لانه رجع منهم وحدهم القذف وحرموا عن الارث وصدقوا الى اقرب الناس اليه
شهدوا على اربعة ان زنا بامرأة ابية ويحرم غير دخول بها واهم حية او حية وقولوا طاعت والائب
دعى لا يقبل لان هذه شهادة للاب مستقطعة كل المهر وان جحد يقبل لانه شهادة عليه بزر والملك وما قدر
من النفع مشوب بالضرر فترجحت المصدا بالرجوع وكذا اذا شهدوا انها مكرهه تقبل لوصي الاب
او جودا لانه جحد فلما مر وما لا القوي فلا تنقأ النفع لان نصف المهر ونقصة العدة واجبان حال الكراهة
رجم بعض الرجم فوجع شهوة الاحصان عبدا قبل ان يقتل دارا كدوفي القياس وهو قول ابي يوسف ومحمد
كلدانة لان ما لم يكن ليس بجرح وجب الاستحسان ان الاقامة كانت بطريق كذا فنجح الجرح وبعض الرجم
بمن الاوحد وحقيقة الجرح مسنوخة فصارت بشبهة ممنوعة لشبوت احصان في بعض الجملد اي لوقا حث
البينة على الزنا فان مر بالجرح فوجع بعض ثم قامت البينة على الاحصان لم يدرج لما مر وفي القياس يجرم

شهد بالبيع والنكاح وقبض الثمن والمهر ورجعاً ضمن القيمة ومرد المثل والعقد وقبض ثم بالقبض فرجعاً ضمن
 الثمن والمسمى أي إذا كان لرجل مائة فشهدنا صدقاً عليه أنه باعها من فلان خمسيناً وقبض الثمن
 والبايع يحيد والمشتري يدعى فقبض به ثم رجعاً ضمن قيمتها مائة للبايع لئلا يبيته لئلا قامت على البيع بمن مقبوض
 فالقبض لا يقبض بالثمن لأنه مقبوض لا طالب له ولعقد البيع جهالة قدره وجنس صحته لكم وإنما يقبض
 الشهود ما دخل تحت القضا بشهادتهم وإنما دخل تحت القضا زوال رقبته لانه عن ملكه فذلك ضمن قيمتها
 وكذا لو قلنا أوالة نكاحاً بالف ومرد مثلها خمسيناً فشهدنا بالنكاح وقبض المهر فقبض ثم رجعاً ضمن لها مهر
 المثل فدون المسمى لأن البضع مقبوض عند الوضو ولو شهد بالبيع أولاً فقبض له وبالتمسك ثم شهد بالقبض
 الثمن وقبض به ثم رجعاً عن الشهادتين ضمن الثمن خمسيناً لأنها بالشهادتين الأولى إذا لم يكن لها بدل وهو
 خير فلم يكن اتفاقاً فقبضت الشهادتين بالقبض بعد ذلك اتفاقاً للثمن فإذا رجعاً ضمن الثمن لأنها اتفقت
 ولو شهد بالنكاح بالف ولم يشهد بالقبض إلا الف حتى قبض بالنكاح ثم شهد بالقبض إلا الف وقبض به ثم
 رجعاً عن الشهادتين ضمن المسمى لها وهو الاتفاق لأن في الفصل الأول اتفقت عليها منافع البضع لا المسمى
 فرجعاً ضمن قيمة منافع البضع دون المسمى وفي الفصل الثاني اتفقت عليها المسمى كما في البيع ولو شهد
 رجلاً باع هذا العبد من فلان خمسيناً إلى سنة وقيمتها مائة والبايع يحيد ثم رجعاً بعد القضا فللبيع
 الخيار إذا شاء اختار الثمن خمسيناً إلى سنة على المشتري وإن شاء ضمن الشاهد قيمته العبد حال
 لأنها وإن أزالها حكمه بعوض فذلك العوض قبل حلول الأجل كما لعدم لانه لا تصير إليه ولو شهد بالبيع
 وقبض به ثم شهد أنه أخوه وقبض به ثم رجعاً عن الشهادتين ضمن خمسيناً لأن الشهادتين الأولى ليست باتفاق
 فتعلق حقه بالبدل وقد اتفقت البديل عليه فضمنه له حسب برأيه أحسن فشهد له أنه اشترى منه عبد بالف
 قيمته مائة فشهد فرجعاً ضمن قيمته صورته رجلاً بينهما اخذوا عطاء فادعى أحدهما على صاحبه مائة
 فأقام المدعى عليه البيعة أنه حاسبه أمس وأبراه عن كل قليل وكثير يدعيه قبله وقبض به ثم شهد المدعى
 المحر البراءة أنه اشترى من المدعى عليه البراءة العبد الذي في يده أول من أحسن بالف وقيمتها مائة وتجحد
 البايع والمشتري يدعى وقبض به ثم رجعاً عن الشهادتين بالبيع ضمن القيمة دون الثمن لأنه قبض بالبيع والتمسك
 غير مقبض به لانه قارن القضا به ما يمنع القضا به وهو البراءة فصارت كما لو شهد بالبيع وقبض الثمن لثمن
 نكاحها فقاتلت تزوجتني بلا شهود أو كنت معتدة الغير أو نجوسية أو أنا أضل من الرضاع فالقول له
 وعليها البيعة لأنها اتفقتا على أصل العقد والاتفاق على ما هو من شرطه
 لأن الشرط اتباع ثبوت الأصل ويسوغها العام معاً إذا قبض به لو كانت محلاً لانشائه وقت
 القضا لأن القضا حكم الانشاء ظاهراً نشأ وجد وحلف لم يسوغها العام معاً إن كانت صادقة لأن القاضي
 لم يقبض بشئ ولكن المرافعة أدعت الفرقة ولم يثبت فبقى ما كان على ما كان وفي كل موضع لا يسوغها العام

العام لا تترث حتى تصدقه قبل موته لا مكان الانشاء ولدت أمته فشهد لكل ابن فريق أنه ادعاه فشهد
 بنسبها فرجعاً في حيوة ضمن قيمتها ونقصان أمها لئلا فيها ذلك بشهادتها بان أخذ المولى ذلك وقت
 ولما وارت له غيرهما رجح كل فريق على من شهد به باضمن الأب في حصته من التركة لانه زعم أن الأب
 أخذ بخير حق فيكون دياً عليه فيقدم على كل من وكل فريق نصف قيمة أم صاحب المولى الذي لم يشهد
 لأن الموت بشرط القوت فإذا وجد حصص الشهادتين السابقة غير أن ما يصيب المشهود له سقط لانه
 يبرهنه عن نصيبه لأن كل ابن زاعم أن شأه صاقيان وإن رجعاً بعد موته ضمن كل فريق نصف
 قيمة من شهد له ونصف أمه للمولى الآخر لأن كل ابن ابن المشهود عن نصيبه وإن شهد بعد موته ولما
 أخ رجعاً بعد القضا ضمن كل فريق لابن لم يشهد له قيمة من شهد له وقيمتها مائة وما ورثه لأن رجوع
 كل فريق صحيح حتى من لم يشهد له وقد أقر أنه اتفق عليه بشهادته فيضمن وإن دلت حكم متعلق بالنسب
 والموت والنسب آخرها ابتداء فصارا متلفين ذلك بشهادتهما خلافاً لما تقدم لأن الموت آخرها
 فاضيف الحكم للموت دون الشهادتين ولا ضمان للاخ على أحد لأن لكل واحد فريق أن يقول لولا شهادتي لكانت
 محجوباً بشهادته الآخر وكذا لو شهد فريق بكلمة وهي صغير أن فكبراً وصدق كل فيما شهد له دون ما شهد
 لصاحبه أو كبيراً وصدقهما في كل ما شهد به ورجعاً في حيوة فإن رجعاً بعد موته لم يضمن لأحد شيئاً
 لأنها ينكران الصمان وإن شهدا بعد موته ثم رجعاً ضمن قيمة الولدين والامتين وجميع ما ورث
 الابان للاخ لانه لولا شهادتهما لكان جميع ذلك له فإذا رجعاً فقد أقام بذلك ولم يثبت عليه بشهادته
 غيرهما ومنه الأول استحق بشهادته الفريق الآخر والأصل أن الشاهد لا يضمن ما اتفق بشهادته
 لمن اتفق عليه وإنما يضمن بالرجوع إذا لم يكن المشهود مستحقاً على الشهود عليه لولا شهادته رجلاً
 فبعض رجلاً عن أم الميت أخو أبيه وأمه ووارثه لا وارث له فبعض واحد المال ثم بدهن أخوته
 الميت وأخذ من العم لم يدهن أخوته ابنه وأخذ من الاخ فوجدوا ضمن شهود الابن للاخ لأنهم
 اتلفوا عليه بشهادتهم ولا يضمن شهود العم والخال لأن ما اتلفه كل واحد من الفريقين مستحق
 على المشهود عليه بشهود الابن فلا يضمن في اتلفه إلى شهادتهم وكذا لو شهدوا معاً فقبض لأب
 ثم رجعاً ضمن شهود الابن للاخ كما بينا ما تفرقت أبا وتلفه الاثنان فشهدت ففرق الثلث
 معاً أو مرتباً بثلث ماله وصيه بأن أقام رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله وأقام آخر مثله وأقام الثالث
 مثله وقبض بينهم بالثلث اثلاثاً ورجعوا ضمن كل فريق للموصي له الآخرين ثلث الثلث لانه يقال لكل فريق
 لولا شهادتي لكان المال بين الطرفين الباقيين نصفين فتدفون ثلثاً فيضمن ولا ضمان للأب
 على الشهود لأن كل فريق يقول لولا شهادتي لكان الثلث مستحقاً بشهادة الباقيين فلا يمكن أن
 أن يعين واحداً لئلا يوافق ولو شهدا بالرجوع والوصية بعد القضا لكل واحد سلم الثلث لئلا يوافق

ضمن شهودها الباقي للاول نصف الثلث لانه لو لا شهادتهم لكان الثلث بين الثالث وبينه نصفين
فقد اتفقوا عليه نصف الثلث فيصنعوا ذلك وشهود الثالث لكل الثلث لانه لو شهادتهم لكان لكل
الثلث لثاني شهادته شهوده بالرجوع عن وصيته الاول وبالوصية الثانية فانما تلف الثلث عليه
بشهادته شهود الثالث فيصنعوا ذلك ولا ضمان للوارث لانه لا يمكن ان يعين واحدا للاتفاق ولو كان
مكان كل الف عبد يساويه وسند كل فريق لعبد وقضى به رجوع الاضمان للوارث وصحة الثاني
للاول نصف عبده والثالث لكل كلمة لا مزل ولم يقض لهما حتى شهدا للثالث قضي للثالث لانه قارن
القضا بالوصية للثالث والثالث ما ينقض القضا وهو قيام بيته عادله عن الرجوع عن وصيته اذ المسئلة
فيه والقضا بالنسبة مع ما ينفى فيه لا يتصور فان رجوعا ضمن فريقه للورثة لان القضا لم يتصل بشهادتها قال
والثاني فكان التلف مضاعفا اليهم فان طلب الكتاب تخمين الطريق الثالث اعاد البيعة كن بدعت
بدن فثبت المدعى عليه بالبيعة ابراه قبل القضا وقضى به ثم رجع شهوده الا بدين البيعة
مزي الدين مات وترك ثلثه الاى واحده بثلث ماله لرجل ووقع اليه فشهدا اننا ان رجع عن
الوصية وقضى به للورثة ثم شهدا هذان انه اوصى بالثلث لآخر وقضى به ثم رجعا عن الشهادة بين
ضمن الثلث مرتين للورثة وحمل الموصل الاول للاتفاق عليها ولو شهدا بالرجوع والوصية ثم رجعا
بعد القضا او شهدا بالرجوع وحده ولم يقض به حتى شهدا بالثلث لثانيهما لاول للوارث لانه
لم يعد الى ملك الوارث لقيام المانع وهو الوصية الثانية فصار ذلك اتفقا على الاول دون الوارث ولو
شهدا بهما معا وقضى للاخير لم رجعا عن الوصية الثانية دون الرجوع عن الاولى سببلا بنكسف وجه
الحكم ان يسألهما القاضي ارجعا عن الشهادة بالرجوع ام لا وانما وجب السؤال لانهما ارجعا عن
بعض الشهادة ثبت احوال الرجوع عن الباقي فان سكتا او شتا الرجوع ضمن الثلث للوارث لا اولى
بالاتفاق عليه فان رجعا بعده عن الشهادة بالرجوع عن الوصية الاولى ضمن الموصل الاول لثالث
آخر وسلم للوارث ما اذ منها لانهما اقد الموصل بالضممان ولقبحا ولاية الاستدلال من الوارث
فصرقا فيما لهما وان رجعا عن الشهادة بالرجوع حين سببلا ضمن الثلث للموصل الاول دون الوارث
لان القضا لهما لم يتصل برجوعهم لم يكن لهم حكم فلا يجب الضمان للوارث ولو رجعا اولاهن الرجوع
دون الوصية ضمن نصف الثلث للاول لانه لو لا شهادتهما بالرجوع لكان الثلث بين الاول والثاني
نصفين فانما اتفقا عليه نصف الثلث وان رجعا بعده عن الوصية ضمن الاول بقيته اي نصف الثلث
آخر لا قدرها بالاتفاق كل الثلث عليه فان ترك عبد من قيمته كل واحد الف وثلث ماله الف فشهد كل فريق
لرجل بعبد وصية وقضى لكل واحد بنصف عبده ورجعا لاضمان للوارث عليهم لان كل فريق يقول لوكلا
شهادتي لثالث كل الثلث بالآخر فلا يعين واحدا للاتفاق وصحة كل فريق للموصل لآخر نصف

نصف قيمة عبده لانه لو لا شهادته لستم كل العبد وان خرجا من ثلثه ضمن كل فريق للوارث قيمة العبد
الذي شهد به للاتفاق بغير عوض من كل واحد وان كان ثلث ماله الف وخمسة قضي لكل واحد بثلث
ارباع عبده لان الوصية انما ينفذ من الثلث فوجب قسم الثلث بينهما نصفين فنصيب كل واحد
سبع مائة وخمسون وذلك لثاني اربع عبده فان رجعا ضمن كل فريق خمسة مائة للورثة لانه اتفقا عليه
ارباع العبد ولكن ماتان وخمسون بعوض لانه يقول لو لا شهادتنا لكان كل العبد لآخر مستحقا فانما
عادلهم ربعه بشهادتنا فصار عوضا بقى مقدار خمسة مائة متلفا بغير عوض فنصيب ذلك وخمسة
مائة ففريق للموصل لآخر ما بين وخمسين قيمة ربع العبد لانهما بقدر ما عاد الى الوارث اتفقا على
الآخر ولو كان ثلثه الفين وقيمة احدى الفين وقيمة الآخر الف قضي لكل واحد بثلث عبده فان رجعا
ضمن فريق الا لفين الف للورثة لان الثلث وهو الف الا انه اخلف ثلث الف من العبد الاخر اذ
لو لا شهادته لاستحق الآخر كل عبده والآن استحق ثلثه فمستقط عنه بقدر ما اخلف وصحة ثلث الف
للموصل لآخر لانه بقدر ما اخلف الوارث من عبده صار مغفورا عليه وصحة فريق الف ثلث الف
للموصل بالعبد الرابع وهو ثلث عبده اذ لو لا شهادتها لستم لجميع العبد الذي قيمته الف فانما تلف
ثلثه عليه بشهادتها وتما فيضمان ذلك ولا شيء للورثة عليها لانها فوات ثلث الف من العبد المشهود به وحصل
ملك من العبد لآخر ولو كان كل واحد يساويه الف وثلث ماله الف وسند الفريق الكتاب بالوصية
والرجوع ضمن الفريق الكتاب من الموصل الاول قيمة عبده لاتفاقها عليه بالشهادة بالرجوع ولا شيء للورثة
على القول لان عين ما شهد به وصل اليه ولا على الكتاب لانها اذ خلا الاول في ملكه ولو خرجا من ثلثه وثلثه
الفان ضمن شهود الثاني قيمة عبده لانه لو لا شهادتهما بالرجوع لستم له وللورثة قيمة الكتاب لان ما حصل
بالشهادة بالرجوع لا يصلح بدلا لمصلحة جهة اخرى ولو كان ثلثه الف وخمسة مائة ضمن شهود الكتاب الاول قيمة
عبده لانهم اتفقوا عليه بالشهادة بالرجوع وللورثة نصف قيمة الثانية لانهم اتفقوا الكل واختلفوا في النصف
وفي مسائل الدعوى اذا تداولت الايدي باقاة الحج والاستحقاق فرجعوا عن كل شاهد من شهوده
قيمة ما اخرجاه من يده اذ لو لا شهادتهما لستم له ببيان رجل في يده عبده فشهدا هذان انه رجل
آخر وقضى به لم شهدا آخران على المتخلف بالعبد لرجل آخر انه لم وقضى به لم شهدا آخران على المتخلف لثاني
ان العبد لثالث الثلث وقضى لثالث ثم رجعا ضمن كل فريق المشهود عليه جميع قيمة العبد لان كل
فريق اتلف على المشهود عليه ملك في العبد وقد اقدوا بالرجوع انهم اتفقوا بغير حق فيضمنون
له عبدا في يورج لرجل اخر وهبه له وسلم اليه وبرهن عليه ولقوى آخر عليه ملكه وشهدا ان له بذلك
ولم يدرا تاريخ قضي بينهما نصفين لاستوثاقهما في الحجة فان رجعا الفريقان ضمن كل فريق للواحد
نصف قيمة ولا يضمن للموكل الاخر شي لان كل فريق اتلف بشهادته نصف العبد على الواحد

او صحت عبد هو ماله فشهد وارتاه بدين على الميت يساوية قبلت لان العبد يباع كملك بالدين
فتبطل الوصية ولا يعود شئ منه اليها فلا تنفذ وان قل الدين لا تقبل لانه لو ابيع شئ منه بطلت الوصية
لان بيع بعض العبد مع تنفيذ هذه الوصية غير ممكن لان هذه الوصية يمنع البيع فاذا كان في ذلك بعض
الوصية كتبها عاد اليها شئ منه فصارت متهمة في شهادتها فلم تقبل وان اوصيه به لرجل قبلت الشهادته على
الدين مطلقا قل الدين او كثر حلقوها عن القيمة لانه لو لم يستل كان تنفيذ الوصية في ثلث العبد
وسلم لما لثناه ولو است بيع العبد للدين وتنفيذ الوصية في الباقى بعض قض الدين فكان فيها ضرر
عليها لا نفع فتقبل رجع احد فرعى الاصلين واحد فرعى عن اصل عن الاصل والربع والثلث الثمن لان
الفرعين الاولين اثبتا كل المال والاخرين اثبتا النصف الا انه شاي في الكل فانفذ الا ولان باثبات
النصف واشترط الكل في اثبات النصف فصار النصف المشترك على اربعة فصار النصف الاخر على اربعة
ايضا وصار الكل ثمانية وثبتت بالاخرين سهمان بالمزاجية فلم يثبت احد الا ولين بقى اربعة وبقى باحد
الاخرين سهم وصار ان يثبت ثلثة وايضا على التناوت الا ولان اوجبا نصف نصف ما اوجب الاخران
فصار العزم عليها الثلثا ولو رجع احد فرعى اصلين واحد فرعى اصلين ضمنا ثنتين ونصف
ثمن بينهما كذا ذكر في الجي مع الكبير وذكر في كتاب الرجوع عن الشهادات انها يغنيان النصف
فقبل الا ول قول محمد والكل في قول ابو يوسف لم انه بقى من بقى به نصف الحق لان الحق ثبت بالاربع
وقد بقى الاثنان منهم فكان التالف هو النصف ومحمد يقول احد الباقيين بقى نصف الحق لانه لو
بقى به النصف لكان الثابت كل الحق واما الاخر فقد بقى ببقائه بعض الحق وهو دون النصف لانه
لو بقى النصف لكان الثابت كل الحق وحديثنا لا يجزى عن الراجعين شئ وليس كذلك فنقول ذلك
البعض ثمن ونصف ثمن لان هذا الباقي اما ان يكون كاحد من الاربعة من الاصول فيبقى به ربع الحق
او كاحد الذين شهدوا على شهادته اصر واحد فتبقى ثمن الحق ثم هو اقوى من احد الذين شهدوا بشهادته
على شهادته واحد لان القاضي لا يقضي بذلك وهذا لو لم يرجع صاحبه بعضه به وهو اضعف من
من احد الذين شهدوا بشهادته فان نفسه لان هذا ضروري وذلك اذ لا يبقى به ربع الحق في حال وثمة
في حال فجعل كانه بقى ثمن ونصف لان الثمن متيقن والشك في الثمن الاخر فيتنصف ويضم الى النصف
الذي بقى ببقائه الاخر فيكون خمسة اثمان ونصف فكان التالف ثنتين ونصف ثمن فيجزي عن الراجعين
بالسوية لانه ليس احدهما باولى من الاخر فيجب على كل واحد منهما ثمن وربع ثمن قال ابن سماعه كثر
عليها محمد بن الحسن هذه المسئلة وقال لست افيهم افيهم قلت انتم قلتم انما من بين يديه لم يصحنا
الى عتبة الباب ولو رجع فرعا اصلين وفرعا اربعة ضمنا الثلثا وعند محمد ايضا فان القضاء في
بشهادة الفروع من وجه ثم الذين شهدوا المجلس القضاء واشتروا هذا الحق وبشهادة الاصول من وجه

وجه فلم يثبتها في مال المالك للفروع ثم نظر الى الفروع وهو سواء فقال بالتصنيف وابو حنيفة وابو
نظر الى الاصول فحجلا الصنفان اثلاثا ثلثة عن فرعى اصلين وثلثين عن فرعى اربعة شهدا رجة باربعين
باربعين اربعة درهم على رجل وقضى بها فرجع واحد منهم عن مائة واخر عن مائتين واخر عن ثلث مائة
ضمنا فحسبوا الثلثا لانه بقى على ثلثا ثلثة شاهدان الذي لم يرجع والذي رجع عن مائة ونصف المائة تبقى
ببقائه الباقي وكان التالف حشرين شهدا الفروع بعقود لم يحكم به حتى كذبهم الاصول بطلت
شهادتهم لانهم ان صدقوا في التكذيب بطلت شهادتهم وان كذبوا لم يصح العمل منهم لانهم فسفوا فان حكم
الاصول والفروع لم يعق اما الاصول فلا نهم انكروا الاسماء واما الفروع فلا نهم ما اقرروا بعقود
واما حكموا اخبارا لغيره ولو ملك احد الاصلين واحد الفروعين معا عتق لان شاهد الفروع اقر
انه عتق على شاهد الاصل حين ملكه فصار كما هو الشرط ليعين اذا شهد على صاحبه بالا عتاق ففقد
اي حنيفة ليس في كل قيمة كما في تلك المسئلة وعندهما ان كان الاصيل معسرا سعى للفروع وان كان
موسرا لم وان ملكه اصيل ثم من فرعى عتق لانه اقر بالعتق على بايعه وان شترى لفا اقر بالعتق
على بايعه لينفذ اقراره عليه وبالعكس لا يعتق لانه لم يقر احد على صاحبه بالعتق شهد بقتل عبده رجلا
خطا واخران باعنا ففقد بهما معا او بالعتق اولا فوجوا ضمن سنوه القتل الفاقعة وسنوه العتق
عشرة الاف الف قيمته وتسعة الاف ثمان الدية لان الشاهد عند الرجوع انما يضمن ما وقع القضاء
بشهادته والقضاء بشهادته سنوه القتل وقضى بعد ذلك لانه كان موجب جناية العبد ان يصير رقبته
حر او المولى يتخلص عنه برفع الرقبة وسنوه القتل سنوه القتل والعتق والعتق والعتق والعتق
وجب باختياره الفدا فلا يكون ضمانه على سنوه القتل بل على سنوه العتاق وان كان يبيع به اختيار
الفدا فعند الرجوع يلزمهم تسعة الاف تمام الدية والعقوبة العبد لانهم استهلكوا عبده بالا عتاق
فان بعثته اولا وقضى به ثم شهدوا ان اذ قتله قبل العتق والمولى يعلم به ثم رجعوا ضمن سنوه القتل
قيمة وسنوه الحثانية عشرة الاف اما سنوه العتق فلان القاضي قضى بشهادتها بالا عتاق فله بالا عتاقا
وكيف يقضى بالا عتاقا والجناية لم تكن ظاهرة عند القاضي في ذلك الوقت فيضمان قيمة العبد لا عتاقا واما سنوه
القتل فلا نهم اتلفوا على المولى الدية لان القاضي انما قضى بالدية بشهادتهم لانهم شهدوا بجناية مملوكة
عند اقرارهم فكانوا شاهدين باختيار المولى الفدا عتاقا ما تقدم شهدا عليه بنكا حرها بالقيس او شرا
عبد بالقيس ومهر المزاوية العتاق وسنوه اقران بقبض العبد او طلى المرأة والطلاق بعده وقضا
معا او بالعقد اولا فوجوا فاقضى عليه ان شامتن شاهد العتق الفدا لانهم اوجبوا القين
انما بعوض والمبايع غير عوض فيضمان ما كان باغير عوض ثم يرجع على شاهدي الوطى والقبض
بالمئن وروى عن الاولين ما اخذ منها وان شامتن شاهدي الوطى والقبض القين لانهم كدروا

كل امرئ والمن ومنه من السقوط وان قضا بالوطى او لائم بالعقد ضمن كل فريق الغالان وجوب الزيادة
بالسمية والتسمية بسبب ستمور العقد فان كانت المرأة مريضة او مات المبيع قبل الخصومة فلا شيء على
ستمور العقد لانها شهدا على عقد منقضى الا ان يتاخر الحكم بشرا في ستمور العقد فيعبر عن الزيادة
سهدا في شوال بعقود غيره في رمضان فلو وقع في جملة ضمن القيمة وقت القضا لان الشهادتين انما تنصير
عامة عند القضا فيعتبر القيمة حسنة والعلم **كتاب الوكالة**
الوكالة لحفظ ومنه الوكيل في اسماء المبيع بعينه لا فقط ولهذا قلنا اذا قال وكلتك بما لي انك يملك
لحفظ فقط وقيل التركيب دال على معنى التفويض والاعتماد ومنه التوكيل يقال على الله توكلنا
اي فوضنا امورنا وسلمنا والتوكيل تفويض التصرف الى الغير وسمى التوكيل به لان الموكل وكل اليه
القيام باخذ اي فوضه اليه واعتمده عليه والوكيل القائم بافوض اليه فعيل بعينه لانه موكول
اليه الامور والوكالة بالكسر والفتح لغة ومعنى سرورته بالكتاب قال الله تعالى فاجعلوا احكامكم بورقكم فخر
الى المدينة اخبر الله تعالى عن اصحاب الكهف انهم وكلوا احدا منهم بشرا الطعام وما قضى الله تعالى
الامام الماصية بل انكار يكون شريعة لنا ما لم يظهرنا ستمور والسنة فقد وكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرام بشري الاصحية وبه عن الباقي واجماع الامة والمحققون فقد عجز الانسان عن حفظ ماله
عند حروجه الى السفر وقد عجز عن التصرف في ماله لقله هداية او كثرة اشغاله او كثرة ماله فحتاج
الى تفويض التصرف الى الغير بطريق الوكالة حتى يمكن توكيل ما كان التصرف من يعقل العقد وان كان صبييا
عاقلا او عبدا محجورا بكل ما يعقله بنفسه اعلم ان من شرط الوكالة ان يكون الموكل من يمكنه التصرف
لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقرر عليه من قبله ومن لا يتقرر على شيء كمن يتقرر عليه غيره وقيل
هذا على قول ابي يوسف ومحمد ما على قول ابي حنيفة فان شرط ان يكون التوكيل حاصلا بما يملكه الوكيل فانه
كون الموكل ماله للتصرف فليس بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي بشره المحر والخنزير وتوكيل
المحر لاكلال بيع الصيد وقيل المراد به ان يكون ماله للتصرف نظر الى اصل التصرف وان امتنع لعارض يمنع
الحج يجوز للمسلم في الاصل وان امتنع بعارض مني ويلزم الاحكام لان المطلوب من الاسباب احكامها
فاذا كان ممن لا يستلزم الحكم لا يصح توكيله كالصبي المحجور والجد المحجور ومن شرط ان يكون الوكيل
من يعقل العقد اي يوافق ان الشراء جالب للمبيع سالب للمثلين والمبيع على عكسه ويقصد اي يقصد
جباية السبب بثبوت الحكم وهذا لانه يقوم مقام الموكل في العبارة فلا بد وان يكون من اهل العبارة واهلية
العبارة تكون العقل لان المراد بالكلام ما يكون له صورة ومعنى فكل محدث يكون موجودا بصورة ومعناه
ومعنى الكلام لا يوجب العقل والتمييز فلو وكل البالغ او المأذون مثلها جاز لان الموكل يمكنه التصرف
والوكيل من اهل العبارة ولو وكل صبي لا يعقل او مجنون بطل التوكيل لانها ليس من اهل العبارة ولو

ولو وكل صبي محجورا يعقل البيع والشراء او عبدا محجورا جاز ولا يتعلق بهما الخنوق ويتعلق بموكليهما لان
الصبي العاقل له عبارة معتبرة شرعا حتى ينفذ تصرفه باذن الولي في ملك نفسه فكذلك ينفذ تصرفه في ملك
الغير بتوكيل المالك اياه بذلك وهذا لان اعتبارا بعبارة تتخص نفعه لاجل اعلان بان الانسان من الحيوان
يحصل له الحرية في التصرفات ويتفق على مطلق العيين وكذا العبد اهل للتصرف ما كان له ولقد اصبحت
طلاقة وقدره بالحدود وانما لا يملكه في حق المولى وفعا للصبر عنه والتوكيل ليس تصرفا في حق المولى
لا يلزم الوكيل لان في الزام العهد عليه ضورا بالصحة والصحة بعيد من المضار فلزم الموكل لانه لا يجوز
الزام العهد عليهما يتعلق باقضية الناس اليه وهو من انتفع بهذا التصرف وهو الموكل لكن العهد
تلزم العبد المحجور بعد العتق لان المانع حق المولى وقد زال بالعتق بخلاف الصبي لان المانع ثم حقه
وحقه لا يزول بالبلوغ وعن ابي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي محجور
او عبدا محجورا له خيار الفسخ لانه انما باشر هذا العقد على ظن ان حقوقه يتعلق بالعاقد فاذا ظهر
خلافه كغيره كالمواطع عيب بالبيع فان كان ما ذورين في التجار لزمها البعير ورجوعه على الامور
استحسان لانها ملكان التزام البعير في ذمتها بتصرفها لا تقسمها فكذلك الوكيل كالموكلة فلهذا يلزمها
العدا وما جاز ان يعقد بنفسه مستبدا به جاز ان يوكل به غيره كالبيع والسرى والاجارة والطلاق
والطلاق والخلع والصلح والاعانة والاستقانة والدية والصدقة والايادع وتعاقد الديون
والرهن والارتيقان او الاقراض والخصومة في سائر الحقوق فقد قال عبد الله بن جعفر كان
عليه لا يحضر خصومة ابدا وكان يقول ان الشيطان يحضرها وان لها فيها وكان اذا وقعت خصومة
في شيء من امواله وكل عقيل فلما كبر عقيل واسن وكل عبد الله بن جعفر ثم قال هو وكيل في نفسه
عليه فهو على ما قضى له فلو قال في صمى طمى في صغير احدته على ارضه ابيته بين ارض طمى وارضه
ولانه يملك ما شئت لخصومة بنفسه فيمكن تفويضها الى غيره ليقوم فيها مقامه وقد يحتاج الى ذلك
لقلة هداية اوليائه ونفسه عن اللود والخصام عند القضاة ولكام وعليه اجماع اهل الاسلام
ثم الشرط ان يكون التوكيل بمرضى الخصم طارعا لا يصح التوكيل عند ابي حنيفة الا برضا الخصم الا ان يكون
الموكل مريضا او غايبا مسير في ثلثة ايام فضا عدل ولا يصح التوكيل بغير رضا الخصم وهو قوله الشافعي
ثم قيل لولا في الصحة والصحة ان الحلاق في اللزوم فضله في صحة غير لازمة حتى لا يلزم الخصم
وبجواب كخصومة الوكيل اسم ان التوكيل حصريا هو خالص حق الموكل فيصح بلا رضا الخصم كما هو
كالوكيل بالقبض والايان والتفويض وهذا لانه وكلمة بالقبض او بالخصومة وكلامها حق الموكل
وليس ان قصد هذا التوكيل الاضرار بخصمه فيما هو مستحق عليه فلا يملكه الا برضا كالكو بالقرين
وهذا لان كخصوم الجواب مستحق عليه بدليل ان القاض يقطع عن اشتعاله وكيفية الجيب حقه والناس

يتفاوتون في الجواب فربما يكون استدفع المدعى من انكاره والظاهر ان الموكل انما يطلب بالتوكيل
ان يستعمل الوكيل بالجمل لدفع حق النظم عن الموكل في نفسه اضطرار بالخضم نعم هو توكيل بما هو خالص حقه
وكنى لما كان يتصرف بغيره من الوجه الذي قلنا ان يملكه بلارضاه كما حد شرعي العبد اذا كانت
كان لا آخر ان يفسح وان حصل تصرف المكاتب في ملكه لا ضرر يتصل بالنسبة كلاف التوكيل
بالقبض والايقان الحق معلوم بصفة فلا يتصل بهذا التوكيل ضرر بانه حر وكذا التقاضي له حرم معلوم
يمنع الوكيل عن ما هو حق ذلك احد فلا يتصرف بالخضم فما كان مخصصه فليس لها حرم معلوم يعرف ذلك من قولنا
جاوزه منع منه وبعضهم الخ من جهة في ان الاثبات فلهذا شرط رضا الخضم بخلاف حالة المرض والسرور
لان الجواب غير مستحق على المريض والمسافر وليس للخصم حق المطالبة باحضار الموكل لعنه فلا
يكون في التوكيل استعاط حق مستحق عليه والمريض اذا لم يملكه حضور بنفسه ويكنه بركوب الدابة
وللملح على ايدي الناس يلزم منه التوكيل بلارضاه الخضم وان كان لا يريده الركوب موصافه الاصح ولو
قال انما يريد السفر يلزم منه التوكيل بلارضاه خضمه طالبا كان الموكل او مطلقا لانه لو لم يكن يملكه الخروج
بانه نقطاع عن مصاحبه ولو كان المرافقة مخدوم لم تجز عداق بالبروز وحضور مجلس المحكم فليس
يلزم التوكيل والحقوق بالمريض لعنه عن الاداء ان كان له في هذا سلب استحقاقه التنازل
والتنازل واختار الفقهاء ان القاضي اذا علم من الخصم المحض في اموال الوكيل لا يملكه من ذلك فيقبل
التوكيل من الموكل فان علم من الموكل القصد للاضرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل
الا برضا صاحبه وهو اختيار بعض الامة الترخيص وبإيضاها واستيفائها الا لا يحدده والقصاص
والعفو ان غاب الموكل اعلم ان التوكيل بايضا الحقوق ابا دأنا واستيفاء الحقوق اي
بقبضها جاز في المارود والقصاص فان الوكالة لا يبقى باستيفائها مع غيبته الموكل عن المجلس
لانها تسقط بالشبهات ولا يستوفي بما يقوم مقام الغير في نوع شبهة وقال الشافعي يستوفي
القصاص في حال غيبته الموكل لانه حق العبد وليس له عفوته تسقط بالشبهات وشبهه العفو
ياتيه في حال غيبته الموكل جواز ان يكون الموكل قد عفا بنفسه والوكيل لا يسع به بل هو الظاهر ليد
العفو مندوب اليه قال الشافعي فمن تصرف به فهو كفارة له ولقد افكر ان الموكل حاضر يجوز للموكل
ان يستوفي لانه لا يمكن فيه شبهة العفو وقد عفا الموكل في ذلك قبل عدايته في الاستيفاء ولان قلبه
لا يحتمل ذلك خلافا للاستيفاء في غيبته الشهود لان رجوعهم نادر ويجوز التوكيل بالاثبات حد السرقة
والعنف والقصاص باقامة الشهود ولذا ثبت فللموكل استيفاءه وقال ابو يوسف لا يصح
التوكيل بالاثبات لحدوده والقصاص باقامة الشهود ايضا وقول محمد مضطرب ولا يظهره مع
ابن حنيفة وقيل هذا خلافا في حال غيبته الموكل فاما عند حضرته فوجاز ان اجامع لان كل كلمه يوجد

يوجد من الوكيل عند حضرة الموكل سمع الموكل اذا لم يكن فيه عندنا مع الوكيل كما في النكاح لا يفسد
ان الوكيل ينفذ البول عن الاصل ولا يدخل بالمال في هذا الباب ولا است بالشهادة على الشهادة وبكسب
القاضي الى القاضي وبشهادة السامح الرجال وبالشهادة من الاخرى التي هي بدل من العادة والاثبات المقصود
من الاثبات الاستيعاف فاذا لم يصح التوكيل بلا سبب فلا يصح التوكيل بلا ثبات ايضا ولما ان التوكيل
يتناول ما ليس بخدوة قصاص ولا ينافي اليه اخذ في خصوصية فصح التوكيل فيه لما في سائر الحقوق وهذا
لان وجوب الخدم مضاف الى الجناية وظهور مضاف الى الشهادة والخصوصية شرط محض لانها في الوجوب
والظهور اذا لم لا ينافي لا الشرط وعلى هذا الخلاف في التوكيل بالجواب من جانب من عليه اخذ والقصاص
وكلمه له حنيفه فيه امين لان التوكيل وقع هنا برفع دعوى القصاص واخذ به ورفعها بمت مع الشهادة
حتى سنت العفو عن القصاص بالشهادة على الشهادة غير ان اقر الوكيل لا يقبل علمه لان فيه شبهة
عدم المهرية والتوكيل بالاثبات حذرا من ان يشترط المحر لا يقع انا قاله لاحق لاحد فيه وانما يقيم البيعة على
وجه الحسب فاذا كان اجنب عنه لا يصح توكيده اياه والحقوق في كل عقد يضيف الوكيل الى نفسه كالبيع والشراء
والاجارة والصلح الى ربي مجرى البيع يتعلق بالوكيل ان لم يكن مجررا لغيره بالموكل كالقبض والتسليم والرجوع
عند الاستحقاق والخصوصية في العيب وقال الشافعي يتعلق بالموكل لان الحقوق كانت اصلها بل تعاليم الحكم
الحاصلة والوكيل ليس باصل في حق الحكم فلا يكون اصلا في الحقوق التي هي من تواج الحكم وصار كالرسول
والوكيل بالنكاح واخواته ولسان الوكيل اصل في العقد لان العقد يقوم بالكلام وصحة كلامه باعتقابه
كونه آدميا عاقلا فقتضيت يستدعي ان يكون الحاضر بالتصرف واقعا لغيره ان الموكل لما استتبا به في
تحصيل الحكم جعلناه نايبا في حق الحكم وراعيه الا صرح في حق الحقوق ولذا يستغنى عن اضافة
الحق للموكل ولو كان سفيرا لم نعلم لما استغنى عن ذلك كالرسول واذا كان اصيلا في الحقوق
فيسلم المبيع ويتقبض الثمن ويطالب بالثمن فلا يشترط ويتقبض المبيع ويصم في العيب لومته
ويجوز له ان يبيع لان الكل من الحقوق ثم فصل الحكم في باب النكاح ثم ينتقل منه الى الموكل
والصحيح ان الحكم يستلزم للموكل ابتداء خلافه عنه بلكا عنه اعتبار التوكيل السابق فالعبد يتب
ويصطاد فان المولى علف عن العبد في حق الملك ولهذا لو كان المشتري منقوطة الوكيل او حبيب له لا يفسد
النكاح ولا يفتق عليه والحقوق في كل عقد يضيف الوكيل الى موكله كالنكاح والمهر والصلح عن دم العبد
والعتق على مال والكتابة والصلح عن انكاره يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكبير الزوجه
بالمهر ولا يلزم وكبير المرأة تسليمها لان الوكيل فيها سفير محض حتى لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل
ولو اضافة الى نفسه وقع النكاح لم يفسد كالرسول وهذا لان الحكم لا يقبل النقص عن السبب
لان من قبيل الاستعاط اما غير النكاح فظاهر وكذا النكاح لانه يستقط ما كلفتها بعقد النكاح

ولان الاصل في الابضاع الحرة وكان الكساح استقاطا للحرة نظر الى الاصل وانما ثبت الملك لعلها خروا
ليتمكن من الوطئ ولهذا لا يظهر في حق الفسخ والتكبير من الغير فيها ورا ذلك فهو استقاطا حراما على الاصل
اذ الحرة تنافي الملك والساقطة تلاشي فلا يتصور ان يكون السبب صادرا من شخص على سبيل الصاله ولكم
واقعا لغيره فجلده سفيرا خلافا لبيع فان حكمه يتغير الفصل عن السبب لما في البيع بشرط الجواز
ان يصدر السبب حكمه يتغير الفصل عن السبب لما في البيع بشرط الجواز ان يصدر السبب من شخص اجماله
ويتبع الحكم لغيره وظاهره ولو وكل وكيل بان يحب عبد فلان ويتصدق عليه او يبيع اياه او يودعه او يرهنه
او يقرضه فهو سفير ايضا لان احكام هذه العقود انما يثبت بالتبض فلا يجوز ان يكون الوكيل صيدا فيه
لانه اجنبى عن الحق الذي يلاقيه التبض فكان سفيرا ومعه راعى الملك خلافا لبيع لانه يتعلق بالاجل
ويجوز ان يكون الوكيل بين الممتنعين تصرفات كالموكله بالسلعة او بالرهان او بالسياسة
فالحكم والحقوق كلها يتعلق بالموكل وكذا الوكالة بالشركة والمضاربة فاما التوكيل بالستر او بغيره فلا يصح
ولا يثبت الملك فيما استقرض للموكل فلا يرفع على سبيل الرسالة فيقول ارسنه اليك فلان ويستقرض
كذا فيست الملك للمستقرض وهذا لان المستقرض يلتزم بدول القرض في ذمته ولو قال بغيره شيئا من
ما لم يكن ان يكون له لا يصح فكذا لو اقال التزم الحصة في ذمته على ان يكون عوضه فطال التوكيل
بالاستقرار في قياس التوكيل بالنكاح فكان باطلا وما استقرض للتوكيل ولم ان يغيره من الامر ولو هلك
هلك من ماله والموكل لو طالب المشتري بالثمن لم يكن له ان يمنعه اياه لان حق التبض للتوكيل له الحق في بيع
الا عاقد والموكل كالا جنى عن حقوق العقد فان دفع المشتري الى الموكل صح ولم يكن للتوكيل ان يطالب
المشتري به ثانيا اذ الثمن المتبض من حق الموكل لانه يترك ملكه والحق قد وصل الى مستحقه ولو طالب
الوكيل المشتري لكان للمشتري ولاية المطالبة والاسترداد من الموكل ثم اذا استرد يرفع الى الوكيل ثم الوكيل يرفع
الى الموكل ولهذا لو كان للمشتري على الموكل دين نفع القاصه بالثمن ولو كان للمشتري عليه دين نفع القاصه
بدون الموكل دون الوكيل ولو كان الدين على الوكيل وحده يصير قضايا عليه ايضا عند حقيقته وتجزئها
انه يملك كل ابراهمه عندها ولكنه يضمه للموكل في فصل القاصه والابراء ولا يجوز الابراء عن الثمن في قول
ابن يوسف لانه تصرف في ملك الغير اذ الثمن ملك الموكل ولها ان الابراء استقاطا بحق التبض والتبض خاص
حق الوكيل حتى لا يمنعه الموكل عن ذلك **باب الوكالة بالبيع والشراء**
الاصول ان الجاهل لثلاثة انواع فاحسنه وهي جهالة الجنس كالتوكيل بشراء الثوب والداية والتوفيق وهي تمنع
صحة الوكالة وان بين الثمن لان الوكيل لا يقدر على الاساك ويسير وهي جهالة النوع كالتوكيل بشراء
الحمار والغنم والبقر والثوب الهوى والحوى فالحا لا تمنع صحة الوكالة وان لم يكن الثمن وقال بشر من
غناك بالبيع الوكالة لان التوكيل بالبيع والشراء هو الصريح الا ببيان وصف الحق

الحقوق عليه ولسنا انعم وكل حكم من حرام بشيء شاة للاصحية ومنه الوكالة على التوسع استغنى
صحيح فيها الجاهل البسيط اسحسا اذ في اشراط بيان الوصف بعض المخرج فاستقطا اعتبار وجهه
متوسط وهي من النوع والجنس كالتوكيل بشراء عبد او بشراء امه او دار فان بين الثمن او النوع ليج
ويجعل مخرجا جهالة النوع وان لم يكن الثمن او النوع لا يصح ويصح وجهه لانه يمنع الانتقال
اذا ثبت لهذا فنقول صح التوكيل بشراء ثوب هوى او موى او قدس او حمار او بغل وان لم يسم الثمن
لان هذه جهالة النوع فليست ببيسة ويمكن دركها بالنظر الى حال الموكل ثم اذا اشترى غنم فحقته او
بما يتغابن الناس فيه فندى الموكل لتعذر الاصران عن الغنم اليسير وان اشترى بغنم فاحسن
فندى الوكيل وصح التوكيل بشراء امه او دار ان سمي غنما فله قلب الجاهل اذ يمكن دركها بحال
الموكل وان لم يكن الثمن لا يصح لانه يشمل انواعا اما غير الدار وظاهره وكذا الدار لا يملكها باطلا
للجيران والبلدان والمواقع والحال اخلافا فاحسنا فان بين النوع كالتوكيل بالحيثي والمهندى والسندي
والمولود او بين نوع الدار والمحلج وان لم يكن العصف والحودة والرداء والسط لا يملكها جهالة مستدركة ولو كانت
اشترى بالثمن ثوبا او دوابا او شيئا او ما شئت او ما رايت او ادى شيئا حرك لوما يوجد او ما يتفق صح لان التعيم
دلالة التوفيق الى رايه وكذا لو قال اشترى بالف وبيع او اجل الف من مأكلا نضاعة لانه تنويص وكذا لفظ البقا
يدل على التعيم ويصير مستقرضا عنه الف ويصير البايع قابضالا من اولى حكم القرض ثم يصير قابضا لنفسه وكذا لو
اشترى به ولم يكن عليه فانه يبيع استحسانا لانه تنويص عام فكانه قال اشترى ما بدا لك وقال سلط على الشراء به
وكذا لو قال اذنت لك ان يشتريه لما بينا ولو وكله بشراء ثوب او دار او رقيق لا يصح وان بين الثمن
لان الجاهل فاحسنه والثوب يثبت ولا اجناسا شئت من الاطلس الاكسا والداية في اللغة اسم لما يدب
على وجه الارض وفي العرف يقع على البقر والغنم والحمار والرقيق ينظم الذكور والاناث والذكور والاناث
من بني آدم جنسان مختلفان وجهات الجنس من الاختار والامثال وبشبهة الثمن لا تنزل الجاهل اذ يجوز
بما سمى واحد من كل جنس ولا يعرف مراد الا من يراه لا يقدر المأمور على الامثال به باطلا وكذا لو قال
اشترى بهذا الف ست او اثوابا او ثلثة اثواب او ما ارى به او ما احتاج اليه او نضاعة في هو الجاهل لا يصح لجهالة
وفرقوا بين ثيابا واثوابا فالثوب الاول للجنس والثاني لكان الفرق شاة عن عرفهم ومن وقع الى آخر ذراعهم
وكلمه ان يشتري بها طعاما فانه يقع على البر وبقية والقياس ان يثبت له كل مطعم لا طلاق الاسم كما
لو حلف لا ياكل طعاما اذ هو اسم لما يطعم وجب الاستحسان ان الطعام متى ذكره مقرونا بالبيع
والشراء فانه يملكه البر وبقية ولهذا لو حلف لا يشتري طعاما لم يثبت الا بشراء البر وبقية ولا
عرف في الاصل ان كل فبيع على حقيقة وقيل ان كثرت الدراهم فحلف البر وان قلت فعلى الخبز وان
كانت بين الامرين فعلى الرقيق واذا لم يرفع اليه شيئا وقال اشترى حنطة لم يحرك على الامر لانه لم يثبت

المقدار وجهاته القدر في الكميات والموزونات كما ان الجلس من حيث ان الوكيل لا يقدر على تحصيل
 مقصود الامر بما سمي له وان اشترى الوكيل ثم اطلع على عيب فلورقه بالعيب بلا امر له من مادام المبيع
 في يده لان العقد بالعيب من حقوق العقد وهي اليه فان سلمه الى الامر لا يرد له الا بالامانة
 حكم الوكيل بالتسليم اليه ولانه لا يتمكن من رده الا بابطال حقيقة فيه للامر ولا سبيل الى ابطال يده الا برضا
 ولذا كان الوكيل خصما لمن يدعي في المبيع كالشفع وكونه قبل التسليم الى الموكل لا بعد التسليم اليه ويصح
 التوكيل بعقد الصرف والسلمة لا يمكن مباشرة بنفسه فملك تفويضه الى غيره لما عز والمرد التوكيل
 بالسلمة في شئ دون قبول السلم فان اذ كان يجوز لان هذا الوكيل سيج طعا ما في ذمة نفسه على ان
 يكون منه للخبر وهذا يجوز ويعتبر من رقة الوكيل في الصرف والتسلم دون الموكل لان المستحق
 قبض العاقد والعاقد هو الوكيل وان كان لا يتعلق به الحقوق كالقبض والعبد المحرور لان قبضه
 وتسليم صحيح وان لم يتوجه عليه المطالبة فحق صحة التقايب هو كوكيل تعلق به حقوق العقد
 حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض نظر العقد للافتراق لان قبض وان فارق الموكل
 لا يبطل لانه ليس بعاقد بخلاف الرسولين في الصرف والتسلم لان الرسالة حصلت في العقد لا في
 القبض وكلهم الرسول ينتقل الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلا يقع
 فاذا دفع الوكيل الشئ الى من ماله وقبض المبيع فلم يردج به على الموكل لان المبادلة الحكيمة
 حصلت بين الوكيل والموكل وصار الوكيل كالبائع والتوكيل كالمشتري منه حتى لو اختلفا
 في الثمن بقي العاقد ويرى الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المبيع للموكل من جهة الوكيل في صح
 عليه بالثمن ولان الحقوق لما كانت ترجع الى الوكيل وقد علم الموكل فكان راضيا بدفعه من
 ماله فكان امر به فيرجع به عليه ولم حبس المبيع حتى يستوفي الثمن سواء نقد الوكيل الثمن او لم ينقد
 وعند رد المبيع حتى المبيع لان يده كيد الموكل ولو سلم اليه لا يكون له حق حبس بالثمن كذا هنا ولنا
 ان الوكيل كالبائع والموكل كالمشتري فكان له حق الحبس كالبائع ولا يسقط بعد الحق فحقه الوقوع
 في يده لانه لا يمكن التحرز عنه فلو هو في يده بعد حبسه ضمن ضمان المبيع عند اية حيفه وحجرا ان يكون
 مضمونا بالثمن قلت قيمته او كثر لانه مع الموكل كالبائع مع المشتري فسقط كل الثمن بهلاكه وضمان
 الغصب عند رد فله ان صار غاصبا بحسب ما ليس له حبسه وضمان ادهن عند اية حيفه يوسف
 حتى لو كان فيه وفا بالثمن يسقط والارجح بالقبض على الموكل لانه مضمون بالحسب لا استيفا كما ادهن
 بخلاف المبيع لان المبيع يفسخ بهلاك المبيع ولا يفسخ اصر العقد فبالتسليم بين الوكيل وبايه
 فلا يكون نظير المبيع قلنا يفسخ البيع فيما بين الوكيل والموكل كما لو وقع الموكل بعيب وخص به الوكيل
 وان هلك المبيع في يده قبل حبسه بقدر الثمن على الموكل لانه الوكيل عا مل لا امر وقد علم الموكل فكان

فكان راضيا بدفعه من ماله فكان امر به فيرجع به عليه ولو حبس المبيع حتى يستوفي الثمن فيصير
 الامر بقبض الوكيل قايضا حتى ماله يفسخ منه فاذا هلك هلك من مال الامر ولو كبل ان يرجع
 عليه بخلاف ما اذا مضى منه لانه صار مستردا ولانه بالبيع تبين انه كان في القبض عا مل لنفسه
 لا لامر ولو وكله بشئ عشرة اذ طال له بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم من لحم يباع
 منه ثمن نصف درهم عند اية حيفه وعند ما يذمه العشرون وقول محمد مع اية حيفه في بعض
 النسخ لانه يوسف انه خالفه الى خبز فصار كمالا ولو وكله ببيع عبده بالف فباعه بالغين بخلاف ما لو
 اشترى ما يساوي عشرين رطلا بدرهم صير مشتريا لنفسه بالاجماع لانه خالفه الى شراء
 سائر مرتنا ول السمين وقد اشترى المهرول ولها ان المقصود هو المبيع لا الثمن وقد وكله
 بشئ عشرة اذ طال ولم يأت بشئ الزيادة فلم ينفذ عليه الزيادة بل ينفذ على الوكيل بخلاف
 تلك المسئلة لانه وافقه فيما هو له صك له وكله ببيع هذا العبد وقد باع هذا العبد ففسد عليه والثمن
 تابع فلا يصح الحالف فيه ولو وكله بشئ بشئ بعينه ليس له ان يشتريه لنفسه ولو اشترى لنفسه
 ففعل ماله بقبول الوكيل التزم ان ما يؤخذ من ثرائه لهذا العين فهو لامر وهو اعتمد عليه
 فلو وقع لنفسه لا فسخ في تعديرا لامر ولانه قصد عزل نفسه فيما يوافق امر لامر وعزله
 يكون الحالف لانا لو فاق فلما جعل قصده فلو كان الثمن مسمى فاشترى كذا في جنسه او لم يكن مسمى
 فاشترى بغير النقود او وكله وكيله بشئ فاشترى الله وهو عايب ثبت المكن للموكل الاول
 في هذه الوجوه لانه خالف امر امر فنفذ عليه ولو اشترى الوكيل الثاني بجهت الوكيل الاول
 نفذ على الموكل الاول لانه انما رضى برأى وكيله بالشئ وقد حضت رأيه فلم يكن في الفاء ولو وكله بشئ
 عبد بغير عينة فاشترى عبدا فهو للموكل الا ان يقول المشتري للموكل او يشتريه بمال الموكل او
 سفد من ماله فلهذا المسئلة على وجوه ان اصاب في العقد لي دراهم الا مر كان للامر وهو المراد بقوله
 او يشتريه بمال الموكل والدرهم وان لم يتعين ولكن الظاهر ان المسلم لا يضيف شئ اليه لنفسه
 الى دراهم الغير لانه مستنكر شرعا وعرفا وان اصابه الى دراهم نفسه فهو لنفسه جزي على العاقد
 وان اصابه الى دراهم مطلقه فان نواها للامر فهو لامر وان نواها لنفسه فهو لنفسه وان
 تكاذبا في اليه حكم النكاح اجماعا وان توافق على انه لم يفسد فيه فعند اية يوسف حكم النقود كما لو
 تكاذبا وعند محمد هو كوكيل ان يكون الانسان عا مل لنفسه والتوكيل بالسلمة في الطعام على
 هذه الوجوه وان امر رجلا بشئ عبد بالف فقال الامور اشتريت كذا عبدا وقال الامور لنفسك
 فالقول للامر وان دفع اليه الثمن فلما مور وهذه المسئلة على ما نية اوجه لانه اما ان يكون ما مور
 بشئ عبد بعينه او بغير عينة وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل

عشرة اذ طال بدرهم
 لانه الموكل منه عشرة

بالشراء او ميتا فلو كان ما مور بشرى عبد بعينه فان اخبر عن شرائه والعبد قائم حي فالقول للمور
اجماعا منقوله ان الثمن او غير منقوله لانه اخبر عن امر يملكه استيفاء والمخبر به في التحقيق
والشكوت يستغنى عن الاشهاد فيصدق كقولهم لطلعت راجعتك وهي في العدة وكذا يستغنى
فان القول له وهذا وقع التمسك عن الولد اذا اقر على وليته بالزواج حيث لا يثبت النكاح
عند ابيه حنيفه وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال مملوك عندك بعد الشراء وانك المملوك
فان كان الثمن غير منقوله فالقول للمور انه اخبر عما لا يملك استيفاء وعرضه الرجوع
بالثمن والامر منكر وان كان الثمن منقوله فالقول للمور مع يمينه ان الثمن كان امانة في يده
وقد ادعى الخروج عن امانة من الوجه الذي امر به فلو كان القول له وان كان العبد غير
بعينه فان كان حيا فقال المور اشتريته لك وقال المور بل هو عبدك فان كان منقوله فالقول
للمور انه اخبر عما لا يملك استيفاء وان لم يكن منقوله فالقول للمور حنيفه وعرضه الرجوع
للمور انه اخبر عما لا يملك استيفاء فصح لما في العين ولو ان الوكا لا تناول موضع التهمة
وهذا موضع التهمة فلا يقبل قوله وهو لانه امر بشري عبد بغير عينه وما مور بشري عبد
بغير عينه كما يملك الشراء للمور يملك الشراء لنفسه فلعنه لشرائه لنفسه فلما لم يحجبه احوال
بالشراء على المولك وفي هذا الباب الثمن على المولك باخباره المحتمل فلا يملك ذلك خلاف ما اذا كان
العبد ميتا لانه لا يملك الشراء لنفسه بمنزلة ذلك الثمن في حال غيبته خلاف حال حضرته وخلاف
ما لو كان الثمن منقوله لانه صرحه باعتباره الثمن لانه يدعى الخروج عن امانته فيتبعه حكم
البيع وكذا ثمن في يده وان كان العبد ميتا فان لم يكن الثمن منقوله فالقول للمور لانه اخبر
عما لا يملك استيفاء وعرضه الرجوع بالثمن والامر منكر وان كان الثمن منقوله فالقول للمور لانه امر
فيه ادعى الخروج عن امانة منقوله فيكون القول قوله ومن قال لا خريجه هذا العبد فلان
فباعه ثم انكر المشتري ان يكون فلان امره جاز فلان وقال ان امره فان فلان ياخذ لانه قوله
بخرجه لفلان اقراره بالوكالة فاذا انكره لانه مر بعده صار من قضا والمناقض له قوله لانه يكون
للمولك فان قال فلان لم امر به لم يكن له الا ان ياخذ لانه اقرار المشتري ارتد بوجهه الا ان سلمه
اليه واخذه الذي اشترى له صار بيعا للذي اخذه من المشتري ويكون العبد على المشتري لان
المشتري له كما جحد المور اول من بطل اقراره للمقد ولزم المشتري للمشتري فاذا سلمه واخذه
صار بيعا بالتعاظم كمن اشترى شيئا بغير امره حتى لزم المشتري فان طلب المشتري
فسلمه المشتري اليه فاخذه كان بيعا بالتعاظم وثبت بهذا ان بيع التعاظم كما يكون باخذ واعطاء
ينعقد بالتسليم على جهة البيع والتحكيم ان كان احدا بلا اعطاء الثمن لعاد الناس وان كانا التمسك

النفيس والخسيس من الاحوال فيه سواء الوجه التراضي وهو الاصل في الباب ولان العادة تجمع كقول
وان وكل بشرى عبد بن عيسى ولم يسم الثمن فاشترى احداهما لان التوكيل مطلق فيجوز على اطلاق
وقدك سقط للجمع بينهما في الشراء فوجب ان ينفذ على المولك اذا اشترى بجمعه او بقبضه ان يتحارب
الناس فيه وهذا الخلاف وان وكله بان يشترىها بالف وقيمتها سواء فاشترى احداهما
فخمسائة او اقل صح لان مطلقا مقابله لا يفسد بالعبدين وقيمتها سواء ولا ريب ان ينقسم بينهما
نصفين فصار لانه امر بشري لكل واحد منهما ثمة فقد وافق وان اشتراه باكثر من ثمة فخالف
لاخير وان اشتراه باكثر من ثمة فخالف الى شرف فلا يلزم الا مر قلت الزيادة او كثرت الا ان
يشترى الا حريته الثمن فمجانا يختصم لانه عرضة خصم العبد بالف وقد حصر فان قيل فلان
قد حقق والشراء لا يتوقف فكيف يكون كل المولك قلت العمل بالصريح اقوى من العمل بالادلة
والمولك صرح بالكتساب العبد بالف وانما عمل بالادلة اذا لم يعارضها الصريح فاذا
جا الصريح بطل العمل بالادلة وقال ابو يوسف ومحمد ان اشترى احدهما باكثر من خمسائة بايتغابن
الناس فيه وقد بى من الادلة ما يشري بثلث العبد باقية فهو جاز لان التوكيل حصل مطلقا بلا
تقييد بالخمسائة والمطلق عمل على المتعارفين وهو تحصيلها بشرط ان لا يلحق به غنا فاحتمل
فيما قبله ولكن لا يؤمن ان يبي من الادلة ما يشري بثلث الباقي ليحصل عرض الامور من له على اخير
الف فامره ان يشري هذا العبد بدين له عليه صح وان امره ان يشري به عبد بغير عينه فان
عبد اقول للمور حتى لو مات العبد عند المور مات من مال المور والامر على عليه فان
قبضه الامور فوله وهذا عند ابيه حنيفه وقال صولة لم لا امر في الوجهين وكذا اذا قال اسلم
مالي عليك الى فلان في كذا صح واذا قال لا من شئت فعلت كذا وكذا امره ان يصرف ما عليه
واصله ان التوكيل بالشراء اذا رضى الى دين على التوكيل لا يصح عند ابيه حنيفه اذ لم يكن البائع
او المبيع متعينا وعندهما يصح وان لم يكن البائع او المبيع متعينا لم ان الدراهم والدنانير
لا يتعينا في المعاصات عينا كانت او دينا واخذوا لو اشترى شيئا بدراهم على المشتري ثم
تصادق ان الدين لم يكن لم يطل الشراء ووجب حذر الدين واذا لم يتعين صار التقييد والاطلاق
سواء ولو وكله بان يشترى عبدا بالف ولم يسم الادلة بل اطلقه صح التوكيل ولزم الامور وان
لم يكن البائع او المبيع متعينا كذا هنا ولو ان هذا التوكيل صادق بالباطل والتوكيل
بالباطل باطل وهذا لان التوكيل صح صرح بتحكيم الدين من غير ان عليه الدين وهو لا يملك عليك
الدين من غير ان عليه الدين بنفسه من غير ان يملكه بقبضه فلا يملك الا خذبه ايضا واخذوا لا يصح
ان يشري شيئا بدين على غير المشتري والسقوط يتعين في الولايات حتى لو قيد الوكا بالدين منها

او بالعين من انتم استقط الدين او هلك العين عند الوكيل بطلت الوكالة وفي الصغر يكون امره بصرف
مما لا يمكنه الا بالتبضع قبل اذ الدين لا يمكنه الا بالتبضع فصار امره بالتبضع على ما كان عليه وهو باطل في الواقع
عليك من الدين من شئت والجامع ان كلاهما عليك ما هو غير ملوك خلافا لوجوب البايع او المبيع لمصب
وكيل عن الامر بتبضع الدين لانه معلوم فيصير البايع قابضا لرب الدين او لا ثم يصير قابضا لنفسه
لما لو وهب دينة على غيظ و وكل الموهوب له بتبضعه وكذا اذا كان المبيع متعينا لان في تعيين المبيع تعيين
للبايع فصار له تعيين البايع ومنه اجمع المبيع او البايع يكون البايع موهوبا ولا يجوز له ان يصير وكيله وهذا
مخلاف ما لو قال اطعم عني عشرة مساكين او قال اوزك ما لي فانه يجوز والعقد حقه معلوم واذ لم يصح
التوكيد فقد انشأ على المأمور فيه ملك من ماله الا اذا قبض المأمور منه فيصير بيعا بالتقاضي ومن وكل حلا
بشركة امة بالف دفعه اليه فاشترى منها فاشترى بها حصة منها وقال المأمور اشتريتها بالف فالتقاضي
للمأمور اذا كانت الامنة تساوي المالك لانه امين لقوى الخرج عن عهده الامانة ولا يريد ان يتنفسه من
الرجوع على المأمور بحصة المأمور ويكره القول للمكره فان كانت تساوي حصة المالك على ملك شرى
امنة تساوي حصة المأمور فيلزم الامنة المأمور وان لم يدفع الا الى المالك فالتقاضي لا امر ويلزم المأمور
واما لو كانت قيمة الامنة حصة المأمور فله ان يفتي وان كانت قيمتها المأمور انما يفتي لانها اختلفت في
مقدار ما يجب للوكيل على الموكل وهما في معنى البايع والمشتري وقد اختلفا في مقدار الثمن فوجب التماثل ثم
نفس العقد الذي جرى بينهما ويلزم الجارية المأمور له تعا من ماله الاخر ولو وكله بشري هذا العبد
ولم يسم له ثمن فاشترى فقال المأمور اشتريته بالف وصرف البايع المأمور وقال المأمور اشتريته بحصة
تعالى لانها اختلفت في مقدار الثمن فان قيل لم قلت انها في الثمن وقد نصت في المأمور الصغير ان التو
للمأمور محببة فلما اذا كان يتعامل بالثمن لان المأمور بمنزلة البايع وعين البايع به المحصورة بالتماثل
فكان ذلك عبارة عن التماثل وهو اختيار الشيخ ابي منصور وقيل في التماثل وهو اختيار
الشيخ ابي جعفر وانما فارت ما سبق حيث اوجب التماثل ثم هذه الامنة على المأمور ما اوجب
هذا والزمها المأمور البايع هنا حاضر يصرف المأمور فصار تقاضا كالتقاضي البايع فبطل
الاختلاف ولم ياب في اعتبار الاختلاف قلب تصديق البايع لغوا استوفى الثمن لانه صار
اجبيا بعد استيفائه وان لم يستوفه فذكر في حق الموكل لانه لم يجز بينهما عقد فلا يعتبر تصديقه فلما
الاول هو الصحيح ولو وكل عبدا بشري نفسه من سيده بالف درهم دفعه اليه فقال الرجل
لسيده اشتر به كعبه فاشترى وولاه لسيد له كعبه وولاه لسيد له كعبه وولاه لسيد له كعبه
ولم يبين ذلك كسبه فاشترى وولاه لسيد له كعبه وولاه لسيد له كعبه وولاه لسيد له كعبه
للعبد واصل ان بيع نفس العبد من العبد اعتراف ونشر العبد نفسه قبول الاعتراف ببدل وهذا

وهذا لانه تعذر اعتاقه بيعا حقيقة لان البيع يوجب الملك للمشتري والعبد ليس من اهل
فجاري الاعتراف لوجوه اربعة المالك فبطلت الاعتراف للعبد صار البايع معتقا ويلزم
الكلاء واذا اطلق الوكيل يقع العقد للوكيل عملا بحقيقة اذ مطلق الشئ للمعاوضة بخلاف ما لو
وكله غير العبد ان يشترى لانه يصير مشتريا للامر سواء اعلم الوكيل ان البايع انما اشترى له او لم
وهنا ما لم يعلم انه يشتري للعبد لا يصير مشتريا للعبد لان العقد بين من على عطاء واحد لانه في الحالين
شرا وفي الحالين المطالبة متوجهة على الوكيل فلا يحتاج الى البيان وهذا احد اعتراف معتق الكلاء
ولا مطالبة في حق الوكيل لانه سفير فلا يرجع الحقوق اليه وبما يرضى السيد باحدهما دون الاخر فلم
يستغن عن البيان رجل قال لعبد رجل اشترى نفسك من سيديك بالف درهم فقال العبد لسيدك بعني
نفسك فلان بالف ففعل فهو للامر وان قال العبد لسيدك بعني نفسي ولم يقل فلان فمحرر واصل
ان العبد صلي وكيل عن غيره بشري نفسه من مولاه لان جوان الشري باعتبار المالة والعبد
اجبة عن نفسه في حكم المالة ومكره المالة في التملك فيصح التوكيد لان البايع اذا اراد ان يحبس
العبد حية ياخذ الثمن لم يكن له ذلك لان العبد في يده نفسه والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالشري
حاضرا وجلس الشري لا يكون للبايع حق المجلس لانه بنفس العقد يصير مملوكا بين المبيع
والمشتري فصار قابضا بنفس الشري فصار كماله بعة لولا انشائها المودع او لنفسه
اوليغ والوهيعة حاضرة في مجلس البيع فانه لا يكون لرب الوهيعة حبسها بالثمن كذا هنا
اذا ثبت هذا فنقول اذا اضاف المشتري الى الموكل صلي قوله احتيا لا فوقع العقد للامر واذا
اضاف الشري الى نفسه بان قال بعني نفسي مني واخلى بان قال بعني نفسي ولم يقل فلان عتق
العبد اما الاول فلان الشري حينئذ قبول العتق لان بيع نفس العبد من العبد اعتراف
معنى وان كان بيعا لثمنه لم يصح للمالك لان المستحق على الوكيل الشري دون قبول العتق
فاقتصر على العبد لم يقع عن المستحق فان قيل العبد هنا وكيل بشري شري بعينه
لا يملك الشري لنفسه قلنا نعم ولكنه انما يحبس تصرف اخر وفي مثله ينفذ على الوكيل
واما الثاني فلان المطلق يصح لهذا فلهذا فلا يقع احتيا لا بالشك في نفسه وان وكله وكلا
بالبيع والشري لا يجوز ان يعقد مع من تراه سترها وانه عند ابي حنيفة وقال لا يجوز
بيعه منهم غير القيمة الا من عبده ومكاتبه لانه ليس للوكيل فيما يعقد مع هؤلاء ملك ولا حق
ملك لتباين الاحكام وانقطاع المنافع فحقه موهوم كحقه مع الاجنبه بخلاف العبد والمكاتب
لان كسب العبد لمولاه وله حق الملك في كسب المكاتب ويتقلب ذلك حقيقة بالعجز فتعذر
التمتع بالعقد معهما فلا يملك في ذلك كما لا يملك العقد مع نفسه ولما ان موضح النعمة مستثناة

فان زوج ابنته الكبير منه لم يجز عنده خلافا لها وهي كعقد الوكيل مع من يره شهادته له ولو امر
ان يزوجه فلانه وهي حرة فارتدت وطقت بدار الحرب ثم سببت فزوجها منه صح عنده خلافا لها بانها
ان الوكيل بالتكاح يمكن تزويج الامة خلافا لها ولو وكله ببيع عبده فباع نفسه صح عنده خلافا
لها فهم اعتبر العادة وبيع الاشتقاق غير محتاد ولا ينقص الثمن ويبقى الباقي معيبا
الا ان يبيع ما بقي فقبضان يختصا فحينئذ زال الضرر عنه وحصل مقصوده فيجوز وهذا لان بيع
المبيع النصف قد يقع وسيله لا امثال بان كما يجد من يشتريه جمل فحتاج الى ان يترك فاذ باع
الباقى فقبضان ينقض البيع الاول ظهوره وقوع وسيله ولا يلزم بيع وسيله فلم يجز وهو اعتبار مطلق الكفا
وذا يتناول المتفرق والمجتمع الا انه لو باع الكل باليمن الذي باع به النصف جاز فاذ باع
النصف باولى ان يكون كانه حصل له فكل الفر من الثمن وبقي بعض العبد على ملكه ولو قل
بغير خيار بشرط الثلث صح عنده لانه امر ببيع فاسد فاذ باع بالبيع الى ان يزوجها
البيع بالي ر شر اجاز وقدم ببيع لا يزوج ملكا الى شره الا برضاه فاذ باع ببيع يزيل ملكه
الى ثلثه ايام فقد خالف ولو وكله ببيع عبده بالف فباعه وعبده بضعه وقيمتها سواء له عنده
كانه صار مخالف وعندهما يكون وقدعت نظيت ولو وكله بشري عبدا فاشترى نفسه فاشترى
موقوف وان كان الشر لا يتوقف لانه انما لا يتوقف اذا وجدنا ذاعلى العاقد اما اذ لم يجد
نفاذ على العاقد فانه يتوقف كالعبد والصبي المحجور لولا ان اشترى شيئا لغيره فانه
يتوقف على اجازة المشتري لانه لم يجد نفاذ على العاقد فكذلك ان اشترى النصف الاول لم يجد
نفاذ على الوكيل لانه انما ينفذ عليه اذا كان فيه مخالف من كل وجه فقلنا بالتوقف فاذا اشترى
باقيه لم يملك الموكل لانه لو وافق امر من كل وجه فقلنا بالتوقف فاذا اشترى باقيه لم يملك الموكل وهذا
على اصلها ظاهر لانها يسويان بين جانب البيع والشري وشري البعض قد يقع وسيله الى امثاله
بان كان العبد بين جماعة فتشترى احده البعض لم يتكلف بشري الباقي ولا ينقص الشري
جمله فاذا اشترى الباقي فقبضان يره الامر ببيع ظهوره وسيله فينفذ على امر وان قضى
القاضي بانه لما مورق فذلك فلا ينقص مضاهيه وفرد ابو حنيفة بين البيع والشري فقال
في الشري يتحقق التهمة فلعله اشترى النصف لنفسه فلم يعلم ان الشري عيب اراد ان يحوط
على امره ولان العموم ساقط في جانب الشري فلم يستلحقا خلافا في جانب البيع وقد
حققنا من قبل ولو وكله بشري عبدا بغيره بالف فاشترى نصفه بغيره ثم باقيه بغيره
جاز على الموكل ان لم يخصم الى ان يملك ما مورق عند ذل لا ينفذ على الموكل بل صار حصة بالكلية
لانه لا يمكن تنفيذها على الموكل ولا توفيقه على الوكيل لان الشر لا يتوقف ولان ان شري النصف

النصف كتحمل الخلاف لجواز ان قصده شري النصف فقط وتحمل الوفاق لجواز ان يكون وسيله
الى الكل فينتج التوقف ولو امره ببيع عبده فباعه من رجل وسلم وقبض الثمن
اولم يقبضه حتى وجب المشتري به عيبا لا يحدث من له فخره بقضا ببيته او بابا يمين او باقرار
من المامور فلم يور ان يره على الامر وان كان عيبا لا يحدث من له فخره ببيته او بابا يمين
فكذلك وان رده باقرار لم يره على الامر واصل ان الوكيل بالبيع والشري هو الخصم في العيب
لانه من حقوق العقود فان كان العيب لا يحدث من له فخره كالشئ الزايدة او الاصلح الزايدة
او لا يحدث من له فخره هذه المدان لقائه القاضي بغير بئنه ولا يمين ولا اقرار لعلم يقينا بكونه عند
البايع ومعنى شرط البيعة والتكليف والاقارب ان يشتبه على القاضي ان هذا العيب قد علم لا علم
انه لا يحدث من له فخره من شهر مثلا ولكن لا يعرف تاريخ البيع فاحتاج الى هذه الحجة فيظهر
التاريخ او كان عيبا لا يعرفه الا انفسا او الالباء كالتلف في النج وخواه وقولهن وقول
الطبيب حجة في توجع الخصومة ولكن لا يثبت الرد بقولهن فيفتقر الى هذه الحجة للرد حتى
لوعاين القاضي تاريخ البيع والعيب ظاهره لا يحتاج الى شئ منها وهو فعلى الموكل
فلا يحتاج الوكيل الى الرد وخصومة فاما لو كان العيب مما يحدث من له فخره بالبيعة فهو
لازم للموكل لان البيعة حجة في حق الناس كافة مست بها تمام العيب عند الموكل فتقدر الرد
على الموكل وكذا ان ردها بالنكول لان الوكيل مضطر في النكول لانه لم يباشر احوال العبد
فلا يعرف بعيب ملك الغير والموكل هو الذي اوقعه فيه فليان الرد عليه ردا على الموكل وان
رده باقرار لم يملك الموكل لان الاقرار حجة قاصرة فيظهر في حق المقر دون غيره وهو
مضطر اليه لانه يمكنه السكوت والنكول ولكن لم يباشر صم الموكل فليزومه ان بيته او بئنه
فان قبل كبيع يكون للوكيل حق الخصومة مع الموكل وقد حصل الرد باقرار الوكيل وكان يباع
جديرا في حق الموكل قلت الرد ما حصل باقراره وانما حصل باقرار القاضي على كره منه
فلا يحتمل ان يكون عقدا مستورا العقد شرابطه وهو التراضي فحجج نفسي ولكن الشئ استند
الى دليل قاصر وهو الاقرار فعمل بهما فمن حيث الرد فصح لان الوكيل ان يباشر صم الموكل
ومن حيث انه استند الى دليل قاصر لم يملك الوكيل ان يقيم حجة على الموكل وان كان المشتري
رده بنفسه باقرار الوكيل بغير قضا والعيب مما يحتمل الحدوث لم يملك الوكيل ولا يكون له ان
يخاصم موكله بحال لان هذا منج بالتراضي فكان لم يحكم عقد جديري في حق غيرها والموكل
غيرها فضا في حق الموكل لان الوكيل اشترى من المشتري ولو اشترى منه لم يكن يخاصم الموكل
كذا هنا وان كان العيب لا يحدث من له فخره بغير قضا باقرار لم يملك الموكل بلا خصومة في رواية

لانها فعلها بانفسها عين ما فعل القاض لو تراها اليه لان الره حق متعين في هذا فانها عين الره
 صار تسليم الخضم او تسليم القاض سواء استسلم الشفعة وقضاء الدين والرجوع في الهبة وفي عاقبة
 الرواية ليس ان يحسم الموكل بل يبيع الموكل لان الره ثبت بالتراخي فصار كالبيع الجدي ولا يسلم انما فعلها
 عين ما فعلها وكيفية يكون ذلك مع التفات في الولاية وحكم الاصل في هذا المطالبة بوصف الشفعة
 وانما يصار الى الره بصورته العين فاذا انتقل الى الره لم يجر في حق غيرها وهذا لو امتنع الره وجب
 الرجوع بحصة العيب وفي تلك المسائل التي متعين لا يحتمل ان يفتى ومن قال ان الره لا يبيح عبده
 بنقد فبعته ببنته وقال انما هو امر متي ببيعه ولم يفتى شيئا فانقول لا امر لان الامر قد يكون مطلقا
 وقد يكون مقيدا ولا يبيح اصل الوجهين او امر متي من جهة فكان القول له لما لو انكر الامر
 اصلا والقول للمضارب اذا قال لرب المال امرتك بالنقد وقال المضارب بل دفعت مضاربة
 ولم تبين شيئا كان الاصل في المضاربة الاطلاق والعموم لا يترك ان لا يبيع ويبيع ويؤكل ولا يبيح
 المضاربة عند الاطلاق ونبت الاذن عاما فكان القول لمن يبيع بلا اصل خلافا لو كان الاطلاق
 والعموم فيها ليس باصطحة لا يبيع ولا يؤكل ولو قال له امرتك في مالي عليك بحفظه فقط ولو كان
 ربه المال يبيع المضاربة في نوع والمضارب يبيع في نوع آخر فالقول لرب المال بان العموم سقط
 بايقظها فاشبه مسئلة الوكالة ثم مطلق الامر بالبيع ينطبقه نقدا ونسيئة الى اجل كان عند ايه حنيفه
 مستند بل جعل متعارفا حتى لو باع غير متعارف بين التجار بان باع الى خمسين سنة جاز عنده خلافا
 لما باع الى ما تروى من امر رجل يبيع عبده فباعه واخذ بالثمن رهنا فضاع الرهن في يده او
 بئنه كنفه فتوى المال على الكفيل بان يرضخ الاموالي قاض يرضخ براه الاصيل بنفس الكفيل كما هو
 مذهب مالك فيحكم ببراءة الاصيل فيتوجه المال على الكفيل ولا ضمان عليه لان حتى الاستيفاء للموكل
 والرهن والوكالة لا يكونان الاستيفاء فيملكهما فاذا ضاع الرهن في يده فقد صار استيفاء وفلا
 مملوك له الا ان كان له لو استوفى الثمن حقيقة ثم هلك في يده كان الهلاك على الموكل خلافا لو قيل بقبض
 الدين اذا اخذ رهنا او كفيلة فان التوى لا يكون على ربه الرهن لان الامور بقبض الرهن يتصرف
 بحكم الامور وهذا يملك الموكل منعه عن قبض الدين والامر حصل بقبض الدين والرهن والكفيل
 ليس بقبض الدين في شيء فلا يكون الهلاك على الموكل والوكيل بالبيع لا يتصرف في حكم الامور بل في حكم
 الاصل لان الموكل بالبيع اصبر في حق الحقوق ولهذا لا يملك الموكل حصة من قبض الخمر فكلما
 له ولاية الارفاق واخذ الكفيل **باب الوكالة بالخصومة والقبض**
 الوكيل بالخصومة والتقاضى لا يملك القبض لاسم ان اصل الرواية ان الوكيل بالخصومة او التقاضى وكبير
 بالقبض خلافا لغيره لانه ان القبض غير الخصومة والتقاضى فلا يكون الوكيل بها وكيل اياه وهذا

وهذا كانه يحتاج لها اح الناس وللقبض من الناس ولست ان الوكيل بالشئ وكيل اياه
 ذلك الشئ عاتما كما يكون بالقبض اذ لخصومة قايمة ما لم يقبض ولكن الفتوى اليوم على قول آخر
 لظهور الحجة في الوكالة فلا كل من يؤمن في الخصومة والتقاضى مؤمن على المال والوكيل بقبض
 الدين يملك لخصومة عند ايه حنيفه حتى اذا اقام المدعى عليه البيعة ان ربه الرهن استوفى منه
 او ابراءه تقبل بيئته وقال لا يكون حضا وهو رواية عن ايه حنيفه والوكيل بقبض العين
 لا يملك لخصومة حتى من وكل وكيل بقبض عبده فباعه وعاب وقام ذوا اليد بيئته انه اشتراه من
 الذي وكله بالقبض لم تقبل بيئته في اثبات الشئ ويتسمع هذه البيعة لرفع الخصومة فيتوقف
 حتى يحضر الموكل وكذا اذا قامت الدية البيعة على الطلاق والعباد الالة على العتاق على
 الوكيل يتسلم من مكان الى مكان لا تقبل هذه البيعة على اثبات العتق والطلاق وتقبل في قصر
 يد الوكيل حتى يحضر الغائب استمنا والاصل ان التوكيل لا يقع باسديا عين حقه لم يكن وكيله
 في الخصومة لان التوكيل وقع بالقبض لا غير واذا وقع التوكيل بالتخليك كان وكيله بالخصومة لان التملك
 انشاء تصرف وحقوق العقد تتعلق بالعاقدة فكان خصما فيها فاذا ثبت هذا فقال ابو يوسف
 ومحمد الوكيل بقبض الدين وكبير باسديا حقه حكم وهذا الوقف لحد الشركين شيئا من
 الدين كان للآخران يشاركه فيه ومعنى التملك ساقط حتى كان له اخذه بلا قضاء ولا رضا لما
 في الوجهين والغصب ولا ينصب خصما كما في الوكيل بقبض العين وقال ابو حنيفة بقبض الدين
 وكيل بالتملك لان الديون تقبض باسديا لبايعها وهذا لان المقبوض ليس بملك للموكل بل هو
 بمرحقة الا ان الشئ جعل ذلك طريقا للاستيفاء فان نصيب خصما لو وكيل بالشئ او القسمة والره
 بالعيب والرجوع في الهبة والوكيل باخذ الدار بالشفعة ومثلت السبه بمثل اخذ الدار
 بالشفعة فانه خصم قبل القبض عنده كالوكيل بطلب الشفعة خصم قبل اللخذ واما الوكيل بالشئ
 فانما يصير خصما بعد مباشر الشئ واما الوكيل بقبض العين فانه ليس بوكيل بالمبادلة
 فصارا مينا محضا ورسله فلم يتعلق له حقوق بالقبض ولا ينصب خصما ولا يقبل البيعة
 عليه اصلا قيا ساقط لا يجب التوقف لا في مقامات غير خصم وفي الاستمنا توقف لا امر حتى
 يحضر الموكل فاذا حضر امره وابعاد البيعة على ما ادعوا لان البيعة قامت على شيئين على المبيع العتق
 والطلاق وعلى قصر يد الوكيل في حق زوال المملوك على الموكل اذا قامت البيعة لان خصم في حق
 قصر يد الوكيل قامت على الخصم فتسمع هذه البيعة في حق قصر يد الوكيل لم تسمع في حق زوال ملكه
 الموكل كما لو اقام البيعة على ان الموكل يخرج عن الوكالة فانها تقبل في قصر يده وان وكل وكيل بالخصومة
 فاقد الوكيل على موكله عند القاض من اقراره عليه ولا يصح اقراره عند غير القاض عند ايه حنيفه
 ومحمد

استحبنا ان لا يخرج من الوكالة وقال ابو يوسف يصح اقراره عليه وان اقر في غير مجلس القاضي وقت
اقراره الشافعي لا يصح في مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي وهو قول ابو يوسف وهو القياس ولا فرق
بين ان يكون الوكيل بالخصوص من المدعي فاقبض او الابرار او من المدعي عليه فاقبض عليه بالحيث لهم
انه وكله بالخصوص وهي اسم كلام جبري بين اثنين على سبيل المازعة والمستاجر والاقرار اسم الكلام
يجري على سبيل المسامحة والموافقة فكان ضدها اقراره والتوكيل بالسعي لا يتناول ضده وهذا لا يمكن
الوكيل بالخصوص المحبة والبيع والابراء والصلح ولو وكل بالخصوص واستثنى الاقرار به التوكيل ولو كانت
حقيقة لخصه بمجرى ما صح استثناء الاقرار بكونه لو استثنى الاقرار صريحا لا يمكن الاقرار بهذا اذا استثنى
استثناء دلالة والظاهر ان يكون مستثنى في توكيد الاقرار ولهذا لو وكل بالجلوب مطلقا ينصرف
الى جواب هو خصوصية اذ العادات تخرج بذلك ولهذا يجازي فيها الاهدى فالاهدى والوكالة
تقتيد بدلالة العرف ولهي ان التوكيل صحيح قطعا فيستدل بحجة توكيد ان الدار خلت التوكيل
ما هو مملوك له قطعا والمملوك له قطعا مطلق الجواب لا جواب مقيد وهو الانكار فانه اذا
عرف المدعي محققا لا يمكن الاقرار شرعا وتوكيده بالامكان لا يجوز شرعا والديانة تمنعه من ذلك
فجاءه على هذا المجاز كثر بالصححة قطعا وطريق المجاز موجود لان خصوصية جواب مقيد وبين
الجواب المقيد والجواب المطلق اتصالا لا شتر كما في الجواب ولو استثنى الاقرار فعن ابو يوسف
انه لا يصح لانه لا يمكن الاستثناء لان اصله ان صحة الاقرار باعتبار قيام مقام الموكل كانه
من الخصوصية فيصير نائبا بالوكالة حتى لا يصح استثناءه كما لو وكل بالبيع على ان لا يقبض
الوكيل الممنون او لا يسلم المبيع فان هذا الاستثناء باطل كذا هذا وفي ظاهر الرواية يصح الاستثناء
لان صحة اقرار الوكيل باعتبار ترك حقيقة اللفظ الى المجاز حمل على ما هو الاولي بالمسلم اذ
الخصوصية مازعة وهي حرام والتوكيل بالجرم حرام فحملناه على المجاز بظاهر حاله وهذا الاستثناء
بين ان مراده حقيقة الخصوصية لا الجواب الذي هو الجواب المجاز لان للتخصيص زيادة دلالة
على انه ما كان لانكار ولا يعتد لدلالة الحال عند التصريح بخلافه وعن محمد انه اذا وكل الطالب
واستثنى الاقرار جاز ولم يجز من المطلوب لان الطالب لا يجبر على انقصه فلم ان يوكلم دون
سوى والمطلوب جبر عليها فلا يمكن التوكيل بانه اضرار بالطالب وقال ابو يوسف الموكل
اقام الوكيل مقام نفسه مطلقا مقتضى ان يمكن ما كان الموكل مالكا والموكل ما كان بالوكالة
بنفسه في مجلس القضا وفي غير مجلس القضا فكذا الوكيل وقال التوكيل يتناول جوابا يسمى
خصوصية حقيقة بان انكر او جازا بان اقر والاقرار في مجلس القضا يسمى خصوصية مجاز لانه
خرج في معاملة الخصوصية فيسمى باسمه كما قال تعالى وجرا شبيهه شبيهه منها اولان الخصوصية سبب

هذا

سبب له فكان الحلاق اسم السبب على السبب اولان مجلس الحكم مجلس خصوصية فيما يجري
فيه يسمى خصوصية مجازا وانما يمكن الاقرار من حيث انه جواب الحكم لا من حيث انه اقرار ولو
المستثنى عليه فكل به او انما هو ائبانه بالمستثنى عليه فذا يختص مجلس القاضي ولكن اقرار
اقيمت البينة على اقراره في غير مجلس القضا يخرج الوكيل عن الوكالة حتى لا يؤمر بدفع المال
اليه لانه لا يمكن ان يبق وكيل المطلق لجواب لانه لا يمكن الاقرار لانه يصير من قضا في كل
فلو بقي وكيل المبيع وكيل الجواب مقيد وهو الاقرار وما وكله بجواب مقيد والمما وكله
بالجواب مطلقا وصار كالأب والوصي لقوله يصح اقرارهما على الصبي لا يلزم ان خصوصية في تلك
الحالة بعد ذلك رجل على رجل مال مكفل به رجل فوكل الطالب الكفيل بقض المال من المطلق
لا يكون وكيل في ذلك اذ لان الوكيل من يعمل بغيره ولو صحت هذا لصلا الوكيل عاملا لنفسه
في ابراء ذمته عن المطالبة اذ الكفيل مطالب من جهة صاحب المال فصار الكفيل بالوكالة
ساعيا فيما ينتفع به ببراءة نفسه عن المطالبة فبطلت الوكالة لعدم ركنها فان قيل المدين
اذا وكل المدين ببراءة نفسه عن الدين يصح رض عليه في الجامع وان كان المدين في ابراء
نفسه ساعيا في فكأن رقبته قلت انما صح لم لانه توكيد لانه توكيل كما في قوله طلق نفكرك ولا
قبول قوله من لو انتم وكالة اذ الوكيل يكون امينا ولو صحى ها لا يقبل قوله لكونه متما فيه حيث
يستفيد ببراءة فيستثنى لانتفاء لازما ونظرا وان الموكل اذا عتق عبده الماذون المدين
ضمن قيمته للفرما وطولب بجميع الدين كان الموكل كغيره من العبد فلو وكل الطالب الموكل
بقض المال من العبد كان باطلا لان الموكل جبر بصر عاملا في استقاء القيمة عن ذمته
ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم امر بتسليم الدين اليه لانه اقرار
على نفسه لان ما يتبصره خالص مال المدين او المدينون تقع بملكها وكذا ان لو عي الغريم
الايمان يؤمر بقضا الدين لان الوكالة ثبت فلم يثبت الايمان بخبر وعواه فلا يؤخر حقه ويتبع
رب الدين ويستخلصه ولا يستخلص الوكيل بالتمه ما يعلم ان الطالب قد استوفى الدين لان
النية لا تجرى في الايمان خلافا للوارث حيث كلف على العلم لان الحق ثبت للوارث فكان
الحلف بطريق الاصل دون النية ومن قال انه وكيل بقض الوصية فصدقه الموصع
لم يؤمر بالتسليم اليه لانه اقرار بحق قبض مال الغير فلا يصح فلو وقع انه مات ابوه وترك الوصية
ميراثا له وارثا له اخيه وصدقه الموصع امر بالدفع اليه لانه لم يبق مال له بعد موته فقد اتفقا
على انه مال الوارث فيؤمر بالدفع اليه لانه الفوارض وقاض صيرورة جبرية فقد اتفقا على انه اهل
الحكم فكان اقراره بالملك الخيد فلم يصرف في دعوى البيع عليه وان لو عي انه وكيل الغائب في قبض
دينه

كذلك اوسكت لان حتى رتب الدين لا يؤمر بالتسليم لانه لم يقر له بشئ ومجته الدعوى لا يؤمر
الغريم بالتسليم شئ فلو دفع المال اليه لا يسترد المدفوع سواء صدقه او كذبه او سكت لان حتى رتب
الدين تعلق بالمرفوع اما اذا صدقه فظاهر وكذا اذا لم يصدق لانه لا يصدق لانه لم يصدق لانه
يجز قبضه فطرح حق الاسترداد والالتزام لانه لو دفعه الى فضولي عن رجل الاجانة لم يكن له
الاسترداد فثبت الحق ولو دفع الغريم المال الى الوكيل ثم قام البيعة انه ليس بوكيل او قام
البيعة على اقراره ان الطالب ما وكله لا يقبل ولو اراد ان يستخلصه ذلك لا يخلف عليه لان
سكن ذلك يستغنى على دعوى صحيحة ولم يوجد كونه ساعيا في نقض ما اوجب للغايب فان اقام
الغريم البيعة ان الطالب بجحد الوكالة وقبض المال منه تقبل لانه يثبت لنفسه حق الرجوع
على الوكيل بناء على اثبات سبب انقطاع حق الطالب عن المدفوع وهو قبضه المال بنفسه
فانتصب لما مضى عن الغايب في اثبات السبب فثبت قبض الموكل فسقط يد الوكيل
ضرورية وجاز ان يثبت الشئ ضمنا وضروريا ولا يثبت مقصودا فان حضور الطالب وصورته
والوكالة بدي الغريم لانه ظهروا كان وكيله وقبض الوكيل قبض الموكل وقبض الموكل بدي
الغريم فكذلك وان جحد الوكالة ودفع الغريم اليه الدين ثانيا لانه لم يستل الاستيفاء حيث
انكر الطالب الوكالة والفول في ذلك قوله عييه فلم يصرف قبضه قبض الطالب فبقى الدين في
ذمة الغريم كما كان ويرجع المديون على الوكيل لو كان قايما في يده لان ذلك ملكه وانقطع حق الطالب
عنه حيث قبض الدين بنفسه وان كان حاله اولا في اقله او دفعه الى الطالب ضمنا
ان كذبه او سكت او صدقه وضمه عند الدفع اما في الاولين فلا لانه انما رضى بقبضه على الجحد
ان يكون وكيله فاذا لم يكن راضيا بقبضه فبضمه واما في الثالث وصورة التخصيص ان يقول
الغريم للوكيل خذ مني وكيل ولكن لا اذن ان يحضر الطالب ويجد وكالتك وخذ مني ثانيا ويخبر ذلك
دينا عليه باننا في بينه وبينك فثبت انك كيف عساه باخذ مني فقبض صح وصار كينلا فاذا حضر
الطالب جحد الوكالة واخذ دينه من المديون حلت الكفالة فخرج المديون عن الوكيل بحكم
الكفالة لان من زعم ان الطالب ضامن وما يقبضه مضمون عليه فكل هذا اضافة الضمان
الى ضمان القبض فصح لانه اضاف الضمان الى سبب الوجوب وهو القبض وان صدقه ولم يضمنه
فليس للغريم ان يضمن الوكيل لانه بتصرفه زعم ان الوكيل قبض بحق وان الطالب ظالمه
حت اخذ مني ثانيا فليس له ان الظلم غيري فان حضر الطالب وجحد الوكالة واراد ان يرجع
على الغريم على الطالب بوكيل القابض وبرهن او استخلف صح فان نكل بدي الغريم
وان حلف واخذ المال من الغريم ليس للغريم ان يضمن الوكيل لان الغريم اقر بوكالته

بوكالة حيث اقره الوكالة على الطالب ولكن يسترد المدفوع ان بنى لما ت فان لدعى الوكيل
حلاله او دفعه الى الطالب حلفه على ذلك فان مات الموكل وورثه غريمه او وجبه له وهو قائم
في يد الوكيل اخذه في الوجه كلها لانه ملكه وان كان حاله كذا في الاصله ولو انكر الغريم الوكالة
واقف بالدين فلو كبر ان كلفه بالعلم ان الطالب وكله بقبض دينه فان حلف روى وان نكل
قض عليه بالمال للوكيل وعن يده حنيفة انه لا يخلف لان حق التخليف بناء على ان خصم ولم يثبت بلا حجة
وجبه ظاهر الرواية انه قد ينكل فيكون في تخليفه فايده ولو اشترى من آخر عبدا وطعن
المشتري فيه بعيب فوكل رجلا بالخصوص مع البايع وغاب فقال البايع ان المشتري رضى بالعيب
فالبايع لا يقض بالره حتى يحضر المشتري فيجلب كلاف الدين والورق ان في مسك الدين التدارك
ممكن لو قبض بالتسليم ولم ينتظر عيب الغايب لانه من حضر الطالب احكم ان يستخلص في رضى
الوكيل في الظاهر حتى عند نقول اذ الغرض لم ينفذ باطلا لانه ما قبض الا بحجره التسليم فكان كالتقضاء
بالاملاك المرسلة وهنا غير ممكن لان القضاء بالنسخ ماضى على الصحة لان قضاء القاضي
في العقود والفسوخ ينفذ طاهرا وباطنا عند اية حنيفة ومتى نفذ القضاء بالنسخ طاهرا وباطنا
لا يكون للبايع ان يستخلص المشتري اذ احضر على الرضا لانه لا يدين في استخلاصه لان فايده ان
سكن فيظهر انه كان راضيا بالعيب وان حق النسخ لم يكن ثانيا للمتروك وان القاضي احظ في
قضاءه بالنسخ ولكن عند ظهور خطأ في القضاء بالنسخ لا يبطر قضاؤه بالنسخ حتى قالوا يجب
ان يتجدد جواب عند اية يوسف ومحمد في الفصلين ولا يؤخر القضاء بالره لان التدارك
ممكن عندهما في هذا في مسئلة الدين لان القضاء بالره لا ينفذ في الباطن عندهما كالتقضاء
بالتسليم وقيل الاصح عند اية يوسف ان يؤخر في الفصلين ان فصل الره بالعيب فصل
الدين لان من هذه ان القاضي لا يره المبيع على البايع اذ كان المشتري حاضرا واراد الره
عالم يستخلصه بالره ما رضى به هذا العيب وان لم يدع البايع فاذ كان المشتري غائبا لا يره عليه
ايضا حتى يستخلص صيانة للقضاء عن البطلان ونظر البايع والمديون وصار عنه روايتان
في رواية من قول محمد وفي رواية يوفى فيها اعتبار المنتظر رجل وضع الره على راسه
لينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عنده والعشرة بعثته استحقاقا والقياس
ان يكون متبرعا لانه حاله امر في عشرة عليه وجه الاستحسان ان الوكيل ياكل نقاق
وكبر بالشري لان الاتفاق لا يشترط بدون الشري لان معناه شري ما كاج اليه والوكيل بالشري
يملك النقود من مال نفسه فانه اولا وكله بشري الطعام وخوفه ولم يدفع اليه الثمن فاشترى
الوكيل ونقد عشرة من مال نفسه لانه لا يرجع به على الموكل وهذا لان الوكيل لا يمكنه ان يحل الدوام

مع نفسه وقد ينفق له في السوق شرائه يحتاج اليه في النفقة فيحتاج الى ان ينفق من مال نفسه
فلم يجعل متبرعا تحقيقا لغرض الاخر وقيل القياس والاحتياط في قضاء الدين لانه ليس فيه
معنى الشرى والاتفاق سندا فلم يكن متبرعا قياسا واستحسانا وقدمت المسلمة باقوالها في الحوالة
ولو وكل يخرجه نصف عبده فحر كله لم يعتق منه شئ عنده وعندهما يعتق كله ولو كان على العكس
يعتق نصفه عنده وعندهما يعتق كله والمسلتان مبيتان ولا يجري الاعتناق وعدة ولا امر
باعناق الكل كان ما فورا باعناق النصف ضرورة فلنفذها امر باعناق النصف لم يكن ما فورا
باعناق الكل فلو ثبت اعتق النصف لثبت ضمنا لاعتناق الكل وقد بطل المتعذر فبطل ما في الخبر
ضرورة وعندهما التوكيل باعناق النصف لكل واعتناق الكل سواء لانه لا يجري عندهما
فلهذا اعتق الكل عندهما فيها وللتوكيل باجارة الدار والارض ان يوجرها بالنفقة والكسب
والموزون وبالحجوان المعين وبالموصوف الموح من الثياب اما عند ابي حنيفة فظاهر لانه لا يورث
بالبيع وهما قفا ولا تخصيص التوكيل بالبيع بالنقد للمعرف ولا عرف هنا فان الاراضى توجر بغير
النقد لا تدرى انما تدفع مزارعة وهي اجارة تجرى من الخارج كذا ذكر في المبسوط وفي بعض المواضع
حقن الخلاف هنا في البيع ولو وكل بائنا جرح ارضه فاخذها مزارعة لم يكن عنده لانه لا يورث
جواز المزارعة ويجوز عندهما لانها يجوز انما ولو وكل الطالب رجلا بالصلح عن دم العمد فخاصه
على مال قليل صح عنده كالوكيل بالبيع خلافا لما في **فصل** واذا وكل وكيلين
فليس له صدهما ان يتصرف فيما وكل به وحده وهذا في نصف يحتاج فيه الى الرأى كالبائع في البيع
وتحويها لان الموكل رضي برائتها فاذا انصرف احدهما بطل رضاه اذ لا يملك اياها ما يملك
برائتها والبدل وان كان مقدارا ولكن تقدير الثمن يمنع النقصان دون الزيادة وربما يزول
الثمن عند اجتماعهما كذلك احدهما وهذا بنية او تخار الاخر مشتريا لا بما طر في اداء الثمن الا ان
يوكلاهما بالخصومة فلا حد لهما ان يجم دون صاحبه ولكنهما لا يقبضان الا معا وقال زفر بن يحيى
الا نفر له في الخصومة ايضا لانه يحتاج فيها الى الرأى وراي الاثنين لا يكون كراي الواحد فرضاه
برائتها لا يكون رضاه برائى احدهما في البيع والشرى وليس ان المعهود بين الناس هو الاخر
بالتكلم صيانة لمجلس القضاء عن السبب وتخيرا للمصوب اذ لا انسان سلب بالخط عند
كثرة الخط وفي الاجماع اخلال بالاستماع ولما وكلها بالخصومة مع علم بتعدد اجتماعها صار راضيا
بخصومتها احدها بالتكلم ولا يشترط حضرة صاحبه في خصوصية عند الجمهور وقيل يشترط ولا يقبض
احدهما لان اجتماعهما على القبض ممكن والموكل رضي بما نثرها لا بامانة احدهما وله في اجتماعهما
على القبض والحفظ فانما يتعدا جدهما عليه او بطلاق زوجته بغير بدل او بجثته عبده

عبده بغير بدل او بدو موهبه او قضا دين عليه لانها لا تحتاج الى الرأى وفي التعيين المحض
عبارة الواحد كعبارة العدل وكلا في مال وقال طلقها ان سئمتا او قال امها بايديكم لانه
فوض لا رايها اذ هو توكيل مقتصر على المجلس على انه علق الطلاق بفعلها فصار كما لو علمته بزوجها
ولو قال ان دخلت الدار فامرتة طالق لا تطلق ما لم يرض ولا وليس للتوكيل ان يوكل في ما وكل
به لان الموكل رضي برائى التوكيل والول والناس متفاوتون في الرأى فلا يكون رضاه برأى رضا
برأى غيره فكان في توكيل الغير مباحا شرعا غير مباحا مذهب الموكل فلا يجوز الا ان ياذن له الموكل لخصوص
رضاه او يقول لم اعمل برأى لانه فوض الى رايه مطلقا واجاز ما صرح وتوكيل الثاني من صنعه
فيدخر تحت الاجازة واذا جاز في هذا الوجه يكون التوكيل كميلا عن الموكل الاول حتى لا يمكن
التوكيل الاول عزله ولا ينقض بموته وينحل لان موته الاول فان وكل بغير اذن موكله
فبعد وكيله بغير اذن جاز عندنا استحسانا وعند زفر لا يجوز كما لو باعه في حال غيبته وقد لان حقوق العقد
تتعلق بالعقد والموكل بما رضي بان يتعلق الحقوق بالتوكيل الاول دون الثاني فلو جاز بيع الثاني لمخصر
للعقد حقوق العقد دون الاول وليس ان مقصود الموكل ان يكون تمام العقد برأى التوكيل
الاول ولو كان هو حاضر فتمام العقد يكون برأيه فكان مقصوده حاصلا على انه لو كان حاضرا
صار كانه باشر العقد كما لو زوج بنته البالغة بشرا فان رجل حضرها جعلها كاهنا باشر العقد حتى صح
الاب ان يكون سائدا هذا والحقوق ترجع الى الاول ذكره القاضي في الفتاوى في حيل الاصل والحقوق
ترجع الى الثاني وهو الصحيح كما لو باعه لجنبه فاجاز التوكيل فان يكون ويتعلق الحقوق بالمباشرة ان غط
في حال غيبته لم يجر لموت رايه الا ان يبطله فيميزه ولو قدر الاول الثمن لكانت فغيبته يجوز
في رواية كتاب الرهن لحصول المقصود بالرأى وهو تقدير الثمن بخلاف مالوكيل وكيلين وقدر
الثمن فباع احدهما بذلك الثمن حيث لم يميز وان حصل مقصود الموكل لان المقصود ثم اجتماع رايها
في الزيادة واختيار المشتري كما مر حيث فوض الرأى اليهما مع تقدير الثمن وفي رواية كتاب
الوكالة لا يجوز لان تقدير الثمن يمنع النقصان لا يمنع الزيادة وربما يذلل الاول على هذا التمسك
لو كان هو المباشرة للبيع واذا دفع العبد والمكاتب او الذمي بشئ وفيه صيغة حرة
مسلمة او باع لها او اشترى لم يميز يربو بالتصرف في مالها لانه لا ولاية له ولا ولايته لولاها وقد مر في
كتاب النكاح وكذا الحرة المستأمن والمرتدا ولما تنكح ردة لا يجوز بيع واحد منهم وكذا
شراؤه اذ كانت البنت صغيرة ولا تزويجها اما الحرة فلانه بعد من الذم الذي هو التزويج
ان سئمتا وتة على الذمي لا تقبل فاذا لم يكن للذم ولا يثبت ابنته الصغيرة المسلمة فالحرية
لحقها واما المرتدة ولايته على اولادها وامواله موقوفه بالاجماع لا يثبت على النظر وقد

باتفاق المسئلة لانه داع الى النظر وذاته الحال متروكة فوجب التوقف فيه فاذا سلم جعل كانه
لم يزل مسلما فنقد تصرفه واذا مات او قتل على ردة تقررت جهة انقطاع الولاية فيبطل
تصرفه بخلاف التصرفات في اكسابه فانها نافذة عندها لان تلك الولاية تبقي على الملك
والملك قائم مادام حيا بلا توقف **باب عزل الوكيل**
وتبطل الوكالة بعزل الوكيل ان علم به اعلم ان الموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة فان
كان الوكيل حاضرا وللخصم غايبا فانه ان يعزل الموكل عن الوكالة فيحضر الطالب
بالعزل يبطل حق نفسه اذ حضوره الوكيل حق الطالب لقيام مقام الطالب وحضوره
الطالب بنفسه فحقه فكذا حضوره من قام مقامه وان كان وكيل المطلوب فان كانت الوكالة
بغير التماس الطالب صح عزله وان كان بالتام لا يصح عزله حال غيبته الطالب لان بالتوكيل
ثبت نوع حق للطالب فبطل الوكيل هو ان يحضر مجلس الحكم ويخبره ويستحق عليه فلو صح
عزله يبطل هذا الحق اصله لانه لا يمكن الحضور مع الوكيل والمطلوب ربما يغيب قبل ان
يحضر الطالب فلا يمكن الحضور معه ايضا وصار كالوكالة المشروطة في عقد الرهن فان الرهن
لا يملك عزل الوكيل ما فيه من ابطال حق الموهن خلاف ماله اكان الطالب حاضرا فان حقه
لا يبطل اصلا لانه ان لم يمكن الحضور مع الوكيل يمكن الحضور مع المطلوب ويمكن ان يطلب منه
وكيل آخر بخلاف ما اذا كان التوكيل بغير التماس الطالب حيث يصح العزل حال غيبته
الطالب وان كان يبطل حق الطالب لانه رضى ببطلان حقه حيث يلتمس التوكيل مع علمه
ان الموكل ربما يغيب فلا يمكن الحضور معه فان يبلغه العزل فهو على وكالته وقال الشافعي
يبطل وان لم يبلغه الخبر لانه بالعزل يسقط حق نفسه لان نفوذ الوكالة لحق الموكل
والمرء ينفذ باستطاعته حق نفسه كالطلاق والعقاق وليس ان في العزل بغير علم
اضرار له لانه ربما يتصرف بناء على انه وكيل ثم يظهر انه غير وكيل فيلحقه عهده وضمان لانه لو
نقد من مال الموكل او اسلم المبيع يضمنه فيتضرر به ولان العزل خطاب ملزم للوكيل بان
يستمع من التصرف وحكم الخطاب لا يثبت في حق الخي طب ما لم يعلم به ككتاب الشريعة فلا
يثبت في حق الخي طب ما لم يعلم به فعلا للضرر عنه وسوى التوكيل بالوكالة والطلاق
ما ذكرنا وتبطل الوكالة بموت احدهما ان الموكل والوكيل وجنون احدهما صونا مطبعا
ولحق احدهما بدار الحرب مرتدا لان الوكالة عقد جائز غير لان لم ينعكس حكم الا بقاء
في شرط قيام الامر في كل ساعة وهذه العوارض يبطل احد فبطلت الوكالة ضرورا
وشرط ان يكون الجنون مطبعا ان مستوعبا من قولهم اطبق الخيم السماء ان استوعبها الا

لان كثير من الموت وقيل كالاغما وحد الجنون المطبق شهر عند ابي يوسف لانه يسقط به الصوم
عنه وعنه اكثر من يوم ومصلحة لانه يسقط به الصلوات الخمس عنه وعند محمد حول الكامل وهو
الصحيح لان استمراره حول مع اختلاف فصوله اياه استحقاقه لانه يسقط به جميع العبادات كالموت
كالصلوة والصوم والزكاة اما ما دون الحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون في معنى الموت
قالوا الحكم المذكور في حق الموكل مرتدا بدار الحرب قول ابي حنيفة لان تصرفات المرتد موهبة
موقوفة عنده فكذا وكالته فان اسلم نفسه وان قتل او لحق بدار الحرب بطلت الوكالة
واما عندهما فتصرفاته نافذة فلا يبطل الوكالة الا ان يموت او يقتل على ردة او يحكم بجوقه
كما مر في السير وان كان الموكل مراهقة فارتدت فالوكيل على وكالته حتى يموت او يلحق
بدار الحرب لانه لا اثر له في عقودها الا كما ليست سببا لهلاكها فان عاد الوكيل
سالم لم تعد الوكالة عند ابي يوسف لان قضاء القاضي بملحقة بمثلية القضاء بموته فلو كان
ابطال منه للوكالة وبعد ما تأكد بطلان الوكالة بالقضاء لا يعود الا بالحد يد الا ترى ان
الفقرة الواقعة بينه وبين زوجته والعقود في مدبر وام ولده لا يرتفع فكذا الوكالة
التي بطلت لا تعود وعادت عند محمد لان صحة الوكالة لحق الموكل وحقه قائم بعد ما
بدار الحرب ولكنه عجز عن التصرف بعارض على شرف الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن
فبقي الوكيل على وكالته فاما اذا ارتد الموكل ولحق بدار الحرب وقضى بملحقة فان عاد مسلما
لم يعد الوكيل على وكالته فابو يوسف سوى بينهما ومحمد فرق فقال الوكالة تعلقت
بمال الموكل وقد زال ملكه بردة وكالته وبطلت الوكالة على البتات فاما برده الوكيل
فلم يزل ملك الموكل فكان كل تصرف الوكيل باقيا ولكنه عجز عن التصرف بعارض فاذا زال
العارض صار كأن لم يكن وعن محمد انه سوى بينهما وقال يعقوب وكيل لا كان فيهما لان
الموكل لو عاد مسلما يعاد عليه ماله على قديم ملكه وقد تعلقت الوكالة بتقديم ملكه فيعود
الوكيل على وكالته وتبطل الوكالة بافراق الشريكين وعجز الموكل لو كان ملكا ثانيا وحججه لو كان
ما ذكرنا لان الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطلت بافراق العين والحج واذا كان التوكيل
بالتام او بقضاء الدين لا يبطل بالحج والعين لان وكالته تبقى في كل شيء يبقى مطالبا ومطالبا ولا يفرق
ولا فرق بين العلم وعدمه لان هذا عزل حكم والعزل والعلم شرط للعزل التصدي لا للعزل الحكمي
كما اذا عتق العبد الذي وكل ببيعته ويتصرفه بنفسه ان اوله وكل آخر شيء لم تصرفه بنفسه
فيما وكله بطلت الوكالة لغوات محله ويندرج تحت هذا اللفظ مالو وكله باعتاق عبده او
ملكه او تزويج امراته او بشي شيء او بطلاق او ببيع عبده فاعتق او طاب او قتر

او اشترى او طلق ثلثا او واحد ومضت عدتها او حالها او باع بنفسه وهذا لان ما فعل
ذلك الشيء بنفسه تعذر على الموكل ذلك الفعل فبطلت الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا طلقها
واحدة والعقد قائم بقيت الوكالة لانه اعلى تنفيذ ما وكل به ولو تزوجها بنفسه وابطالها لم يكن
للوكيل ان يزوجه منه لزوال حاجته كلاف ما لو تزوجها الموكل وابطالها حيث يكون له ان يزوجه
الموكل لان الحاجة قائمة فلو تزوج عليه بعيب بقضاء الموكل على وكيله في كراهة الرواية وعن
ابي يوسف انه ليس للوكيل ان يبيعه لانه لما اخذ بيعه بنفسه لا يعوده وكيل الا بتدبير الوكالة
وجبه الظاهر ان الوكالة اطلاق التصرف والعزل لم يوجد صريحا وانما امتنع بعارض
وقد زال كلاف ما لو وكله بالهبة فهو بنفسه ثم رجح لم يكن للوكيل ان يهب كراهة التوكيل
بالبيع للمحاجة والحاجة لم ينتقص لنفسه لان الله تعالى اختار فلم يكن دليله والى المحاجة
فاذا عاود اليه قديم ملكه فله ان يبيعه اما الواهب فمختار بالرجوع فبين برجوعه عدم حرج
الى الهبة اذ لو كان محتاجا لما رجع فيه فكان لا يبيعه على نقض الوكالة **فصل**
الاصل ان قبض الوكيل قبض امانة الا ان تقلب امضا الدين قصدا فكون مضمونا هكذا
التمن في يد الوكيل على امر ان كان الامر دفعه اليه قبل الشراء لانه امانة في يد الوكيل وعلى الوكيل
لوجه التمن اليه بعد الشراء لانه من اشترى وجب له على الموكل دين فاذا قبضه وقبض اقسا
للدين فيمكن عليه وكذا لو نقد المشتري الثمن للبايع وقد كان الامر دفعه اليه قبل شرائه فله
البايع لانه زيف فانه يمكن من مال الامور لانه لما نقد صار مقتضيا ثم قاضيا لما عرف ان الشراء
بالوكالة موجب دينين والقضاء وان انتقض بالرد لا يبطل الا اقتضا لانه لا يقبل الاستثناء
ما دام في يد المقتضى ولو كان ستوقا كان هلكا من مال الامر اذا رده البايع لانه حينئذ
حقه فلم يصير مقتضيا فبقي في يده امانة وكيل قال بعت وسلمت وقبضت الثمن وهلك
او دفعته الى امر صرف لانه اخبر عما هو مسلما عليه فقبل قوله فيه لانه مؤتمن مما جرت
فان لو اشترى المبيع بعيب عزم الوكيل الثمن للمشتري لانه اقر باستيفائه ولا يرجع
على الامر لان قوله معتبر في نفس الضمان لا في الايجاب على الغير وباع القاض المبيع
ويوفي البايع ما لوى الا المشتري وفضل لا مولاه بدل بكم ولو اقر له من قبض الامور الثمن
وانكر هلكه او دفعه اليه رجع الامور على الامر لان اقراره بسبب الوكيل اقرار بان
المقبوض واقع له ويد الوكيل بامانة ولو وكله بالبيع ولم يسله اليه فادعى الامور ان باع
وقبض الثمن وهلك عنده او دفعه الى المالك لم يصرف الوكيل على شيء من ذلك ويقال للمشتري
ان سئلت فانقد الثمن وخذ المبيع والا فاسخ البيع وارجع على الوكيل ما لقيت من الثمن

التمن وكل شركته ببيع اتمه بينهما فباع واقتد الامر بقبض البايع الثمن وكذبه البايع سقط حظ
الامر لانه اقرار المشتري برى عن كل الثمن وهو يمكن ابداه عن حظه فقط فمضت اقراره عليه
وسلم ما بقي للبايع وحلفه بانه ما قبض ما اودى الى امر وان اقر البايع ان الامر قبض الثمن وانكر
الامر سقط حظه وما بقي بينهما لان قوله مقبول في البراءة دون ابطال الشركة ولكل واحد حليف
صاحبه على ما لقي وكل مديون او عين ان يري دية او يحلف او يهب لم يفعل حتى لان التوكيل
حصرا بملك الموكل وكذا لو سأل ان يبريه فقال ذلك اليك فابدا نفسه جاز وكذا لو قال العبد اعتق
اوقات المرواة طلقني فقال ذلك اليك فطلقت نفسها او اعتق نفسه جاز كانه قال جعلت
اليك ما سئلتني ولو امر عبده ان يكتبه فطاب نفسه لم يصح لانه يؤدى الى التضاد لانه معاوضة
كلاف ما مر لا يخفى بالواحدة ولا يؤدى الى التضاد وتكليف عام الوديع بآية كراهة
بتكليف حتى لا يمكن التمكن من عين لانه من الفاظ الاابات ولو اوصى الى رجل فقال له ضع ثقتك
مالي حيث شئت لم وضعه في نفسه امر ببيع فباع بغيره فاسد لم يكن مخالفا لان الامر
مطلق وهو يفيد موجب الا ان يبيع باقرا ما امر به او يزيد في اجل امر به وكذا الامور بالشركة
ولو امر ببيع عبده بالف فباع به ووطر حيز غير عين لم يكن مخالفا لانه زاد في الشراء فكان
خلاف الى خبر وان كانت معينة كان مخالفا بحصتها دون ما بقي عندا به حينئذ لانه وكله
بالبيع وهو شري في حصة الحذر لان الحذر اذا كانت معينة كانت مبيعة فعنده يقسم العبد
على الثلث والحذر فيصنف الوكيل حصة الحذر لا غير وعندهما يصنف كل القيمة بناء على ما لقا
معيته كانت مبيعة فعنده على ان الوكيل يبيع العبد لانا ع نصفه بغير عنده وعندهما لا
فان قبل ان لا يملك عندهما اذا باع ببعض الثمن اما لانا باع بكمه فلا قلت نعم لانا كان
صحيحا لا ارتفاع ضرر التبعية يحصل المسمى وهلاك يحصل الفساد وان كان مكان الحذر
مبيته او ما بعين او بغير عين لم يكن مخالفا لانه لا قيمة لما زاد فلم يقابل به شيء من العبد
فبقي كالم بازا الا ان كان مكان العبد كبر في الجواب فيه كالجواب في العبد الا ان
هذا بالاتفاق لانه يملك ببيع بعضه اجماعا لانه لا ضرر في التفرق ولو امر ببيع عبده
من نفسه بالف فباعه الى العلى صحيح لانه امره باعتاقه فمع جهالة الاجل كلاف البيع
وعتق والقبض لسيده لان التوكيل حصرا بالاقتاف فخرج الحقوق الى امره ولم يملك
لما عرف دفعه الى رجل الف وامره ان يشترى به عبدا او يزيد من عنده لا خمسائة فاشترى
فاشترى ولقد علم انه لا خمسائة وانكر له مرعاها وقسم العبد اثنان لثلاثه لانه بالف وثلاثه
للوكيل خمسائة لانها لو اطلق لم يثبت قول كل واحد على صاحبه وثبت حق نفسه صحيح

ابداً الوكيل بالبيع وحطه واقالته وتاخير وقبول الكوالة وصحن للموكل لانه عاقد لنفسه في
حق من عاقده ولهذا كانت الحقوق ترجع اليه فيصح هذه الاشياء منه كما لما كان لا يصر
للموكل لانه في حق الموكل عاقد للموكل وقال ابو يوسف لا يصح شيء من ذلك لانه تصرف
بغير ملك ولا امر فلا يصح كالا عتاق فان اقران الامر قبضه او غضب او استقرض
منه بعد البيع لا يصح لانه كوفعل بنفسه لا يصح فكذلك اذا اقر على موكله وبرى المشتري
لانه اقر باستيفاء صحيح ولو اقر ان غضبه او استقرض من قبل البيع برب المشتري وصح
الوكيل لانه ما اقر بالاقتضاء سبق القرض فكان كالابداً وكذا لو اقر بالمقاصة باجر
او مهر او جناية قبل البيع او بعده لان القبض بالمقاصة ليس من مقتضيات العقد فتدبر
عن ما اشترى وتكبد وان لم يفسد البيع لا يستيفاء الثمن لان للبايع حق حبس
المبيع لاستيفاء الثمن وطول الوكيل في التعلق بالحقوق به فلو كان الوكيل مفسد انقذه
احد ان شاؤ ورجع به على الوكيل كغير الرهن وان لم يفسد بيع برضا الموكل عند ابيه حينئذ
وعندهما لا يشترط رضاءه وفي فرع الحق على الحر فان فضل فهو للموكل لانه بول ملكه وان
نقص فعلى الوكيل وكبر اشتري عبداً ومات في يده واستحق ضمن المشتري ان شاء
لانه غاصب بالقبض ورجع المشتري على بايعه بضمنه وروى عن ابن ابي عمير ان نقره من ماله وان كان
العبد ابتاع ملكه المشتري بضمان القيمة وان شاحن المشتري البايع لانه غاصب بالتسليم
بالسليم ولا يضمن الامر لعدم القبض منه ولو توقعى كان الامر هو الذي اشترى
وكل وكيل لا يتبعضه ضمن المشتري الا ما رايه من البايع فلما امره بالقبض فلا
الوكيل بالقبض نائب حتى صح نفيه عن القبض فاستقل فعليه اليه بخلاف الوكيل بالشراء لانه
اصبر في القبض حتى لا يصح نفيه فلا يصير الامر بايعه باع ووكيل رجلا بعض عنه فلما
قبضت وهكذا وروى عنه البايع وانكر البايع صدق لانه مستطاع عليه فان وجد المشتري
بالعبد عيابه على البايع لانه الحكم وليس عليه شيء من ضمان الثمن لانه لا سفد اقرار الوكيل
عليه ولا يضمن الوكيل لانه امين باتفاقهم وبيع العبد فيه فان فضل فلا امر وان نقص
فلا شيء والوصي كالوكيل بعد بلوغ الصغير اذا باع الوصي واقر بتبعض الثمن وان
ضاع عنده او افق على الورثة لم يكره الورثة وانكروا البيع واقر او انكروا قبض
الثمن فالقول للوصي لانه مستطاع على البيع وقبض الثمن فان وجد المشتري بالعبد البيع
عيابه على الوصي وصحن له الوصي الثمن لا توارده بالقبض ولا يرجع بالثمن او
الورثة لان قوله لا تبقر حقه من يبيع العبد حقه اقرار امين القاضي ببيع التركة وقبض

وقبض الثمن وانما الغريم وكذب الغريم الكحل او الاثنا فالقول للاميين ويبرأ المشتري
فان وجد المشتري به عيباً فالغريم حقه في عيبه الامر ان اقر بعض الاميين الثمن لانه لما اقر
بالبيع وقبض الثمن صار مقرباً بالبيع فوقع لانه ما يبيع الا لاجله وقد تعذر لحاق العيب على
العاقلة لانه كالتفويض فيلزم على من يعهد عليه نفعه ولا يكون الغريم الا وحدهما الغريم اقرار
اثبت دينه على الميت لان الاميين مصدق في حق براءه لنفسه لا في الزام الضمان على الغير ولو اقر
القاضي واشهر شاهدان على انه من فلان وسلم ووقع الثمن الى الغريم وانكر هو ثم عزله
او مات واثبت الغريم الثمن دينه عند التماس اقرار الغريم التماس الاول لان قول القاضي حجة
في حق الكحل بطر توكيل الكفيل او عكسه لانه اشتراط الامانة في موضع الضمان او اشتراط الضمان
في موضع الامانة وكلهما باطلان كاشتراط الضمان على الموصى والمستعير والمضارب
وقد مرّت المسئلة وبطل احتيال الوكيل اي لو اقر ببيع التركة للاحرار بان حال المشتري الامر
بالثمن على الوكيل وقبض التركة كان باطلاً لانها لو ضحت لضمن الوكيل الثمن فيؤدي الاما ذكرنا
خلافاً لصح الوكيل مع الموكل على امة بعينها للموكل فانه يكون وكذا اذا قبض الوكيل للاحرار الثمن
على المشتري متبرعاً صحيح وبطل ببيع بضمنه بضمنه له على مشتريه وكذا الوصي او قرض على ان يكون
الثمن له بطل لانه قلبك الدين من غير من عليه الدين وكذا ان حال الوكيل للاحرار بضمنه المشتري
لم يكن حوله لان الكوالة نقل الدين من دمة الدفعة فيقتضى قيام الدين في دمة الوكيل لنقل
الى المشتري ولا دين في دمة الوكيل ولكن يصح وكالته لان حق المطالبة بالثمن للوكيل كجم
العقد في اذ ان يوكّل امر به فحمل على الوكيل تصحى لتصفهها وبطل في موضع من القبض
بعد بيعه لان اليد ثابتة له عند البيع فلا يملك ابطاله وبطل في الوكيل عن التسليم ببيع
الى المشتري حتى قبض الثمن منه لان الثمن وقع على المشتري فبطل وقال ابو يوسف يصح
لان الحقوق تابعة للعقد والبايع لا ينفك عن المبيع خلافاً لما لو قال لا يبيع الا بحضور فلا
او حتى يشهد او حتى يقبض الثمن فانه يصح لان البيع حقه فصحة تنفيذه ولو باع بيته
ثم قال لا يقبض منه الا بيته او محضه فلا يصح لان التوكيل جري في القبض فلا يملك الاعلى
الوصف المأمور به ولو قال بعه هذا بعه هذا او بنقد او من فلان بعد حقه لو باعه في
اليوم او بالنية او من عينه لا يكون لان السعيد مفيد ولو قال بعه في السوق لا يقيد به
حتى لو باعه في داره جاز لانه غير مفيد وعنده من لا يكون لانه خالف امره ببيعة فباع
وقبضه من بيت امره في يده لم يضر لانه ثبت له حق القبض ليسلم ولا امر ان يشره
منه او من مشريه ولو قبضه قبل بيعه وقد خافه عن قبضه فمات قبل البيع او بعده ضمن القيمة

لانه لم يكن الحق القبض قبل البيع فصار عاصبا بالقبض فلا ينفي الضمان بالبيع ولو سلم برك من
من ضمانه لانه صار مضمونا في يد المشتري بالتمتع فلم يبق ضمان القيمة رضي الوكيل بالشراء بالبيع
عليه دون الامر ولا امر لغيره وان شارب من وان شارب الزم المثل وان هلك قبل الزم المثل وان هلك
لان يده كبره ورجع بحقه العيب على المأمور وكذا ان تعيب عند المأمور وان الزم الامر فوجد
الوكيل عيبا كان عند البائع لم يبره على البائع لانه جعله باعنه من الموكل ثم هو الموكل عليه
بغير قضا والره بغير قضا، فبيع جديد في حق الثالث فلا يبره على بايعه وكل على موكله
لانه لا يفيد لانه لو وقع عليه حكم بهذا العيب لزمه الموكل عليه ايضا لانه اشتراه منه قال جني
امرا ماتي بيده فظلمها فمؤتملك في بابه لان العا للمعسر والتفويض حصل بالكناية ولو قال
ظلمها فقد جعلته اليك وعكسه فهو عليك في رجعيه لان التفويض في صريح الطلاق ولو قال
فانها او عكسه فهو توكيل في بابه ورجعيه ولو قال ظلمها وقد جعلت امرها بيدك فهو توكيل
ومتلك ولو قال لشخص ان اشتري بهذا المبلغ منصرف الى ما يشتره ذلك الشخص المعروف ولو قال
خذ هذا الثوب بضاعة فهو توكيل ببيعته غير ولو قال خذ هذا المبلغ مضاربة فيفسد
بجهالة حصه الربح ولو فعل المضارب شيئا اجر المثل وكذا لو قال اشتر لي بهذا المبلغ امة على
ان اعطيك درهمها فاشترى في الامر وجب مبر المثل فساد الاجارة بجهالة قدر العمل ولو قال
خذ المبلغ مضاربة في ثوب واحد يشترى وسبع وسن حصته من الربح صح لان لفظ المضاربة
يدل على التفويض ولكنه لا يشترى الا ثوبا واحدا لانه قيد به ولو قال خذ هذا المبلغ بضاعة
او مضاربة بكذا واشترى به سبعا او بواحد لان لفظ المضاربة والبضاعة يدل على التفويض
وسمي في المضاربة دون البضاعة لان الغرض من المضاربة الاسترباح وهو يكون
بالبيع والشراء بخلاف البضاعة فانه قد يكون غرضه الانتفاع بالعين فلا يملك البيع
ولو قال اشتر لي هذا المبلغ الى الذي فقال له آخر اريد ان ابعت الى زيد الف درهم معك
خذ هذا المبلغ بضاعة فهو رسالة لان المقصود تدل على انه اراد ان يرسل الى زيد بغيره الى
زيد ولو قال اني اريد المبلغ الى الذي لشراء الطيالة فقال خذ هذا المبلغ بضاعة فهو
بضاعة في الطيالة خاصة لان المقصود تدل على التقييد ولو قال خذ المبلغ بضاعة
في الثياب الى الراي فاشترى به ثيابا الى الذي فخلها بالماء الا حصه فهو متطوع بخلاف الوكيل
بشراء الطعام في المصرف فانه لا يكون متطوعا استحيانا او احله المثل بالماء والعارف
العرف ولو اشترى بالبعض وحمل الثياب بالبعض صح ولا يفسد الا ان ينهه الامر
او يموت قبل ان يسري لانه انزل بموته وان خاف هلاكها رفع الامر الى القاضي فيأمر

فيأمر القاضي بالانظر من النفع والبيع والمضارب نظير ولكن لا يعمل فيه بعد شرائه ولا
يغزل بموته وان علم متعلق حقه بالبيع النفع متعين في الوكالات والشركات والمضاربة
بعد التسليم له هولا، لكونها انا به وقبل التسليم لا تعين والموكل من انشأ في التوكيل فان كان
المشار اليه من طلاق جنس المسمى ولم يعلم الوكيل بحال المشار اليه متعلق الوكالة بالمسمى نيا
للمغور عن الوكيل وان علم الوكيل بالمشار اليه متعلق بالمشار اليه وكحل التسمية بخلافه مجاز
عن المدعي او الذم وان تناصا اصلا واختلا وضعه وعلم الموكل بحال المشار اليه فكذلك
متعلق الوكالة بالمشار اليه وان لم يعلم بحال متعلق الوكالة بالمسمى حال بقاء الذم في يده
الوكيل الى وقت الشراء حرقا لا اخر اشترى بالف درهم في هذا الكيس امه ووقع الكيس
واشترى امه بالف درهم جبارا فاذ في الكيس فلوس اذ يوت او رضاص او سقوق او
دنانير او جبارا اقر من الف درهم او اكثر ولا شيء فيه ولم يعلم او علم ولم يعلم كل واحد منهما بعلم
الاخر في الامر وان علم وعلم كل واحد منهما بعلم الاخر فلا امر ولو كان جنس ثمانية فاشترى
جنس ثمانية ويبيع ثمانية الى الف درهم فالما حصل ان التوكيل لا متعلق بالمشار اليه الا
بعلوم اربعة علمها بحال الدراهم وعلم كل واحد منهما صاحبه لان دفع الغرور عن التوكيل
واجب والقدر على الاحتال شرط صحة التوكيل وهذا يحصل الا بهذه العلوم الاربعة
اما علم الوكيل ولانه لم يعلم بحال الدراهم يعتمد على التسمية فعند ظهور خلافه لولزمه شراؤه
دون الامر لتضرره الوكيل واما علم الموكل ولانه لم يعلم كان مره ما سمع فلو اشترى
الوكيل بغير ما سمع لا يحصل مقصود الامر واما علم الموكل بعلم الوكيل ولانه لم يعلم الموكل
بعلم الوكيل الى ان يعلم انه اشترى بالجبارا بيا على التسمية فدفعه بالشراء بالما دون الوكيل
لما كان عالما بحال الدراهم فاشترى بالمشار اليه فيصير الى الف واما علم الوكيل بعلم الموكل
فلانه اذ لم يعلم قبول ان كان الموكل عالما فراه المشار اليه وان لم يكن عالما فراه المسمى
فتره فعند هذه العلوم الاربعة يقع الوكالة على الجار لان مطلق اسم الدراهم
يتناول الجار وهو دفع امه ليشترى به امه فملك لم يبع وكالته وان جهل لان الدراهم
يتعين في الوكالة بعد النقد ولو ظهر بعد اهلاكها كانت ستوقف لا تبطل الوكالة
لانها ليست من جنس الدراهم فتعلقت الوكالة بالمسمى ولو وزن الف درهم بين
يديه وراه وقال اشترى امة بهذا المبلغ والفلوس والمائة الدنانير تعلق بالمشار اليه
لانها علم الى وعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه ويجوز ذكر الدنانير مجازا عن المدعي فذكر
الفلوس مجازا عن الذم وان لم يدفع اليه الامور حتى هلك او صرفها الى امره حاجته
نفسه

لثابت فلا تنون نقال دعوى باطله او صحيحة وجميعها دعوى لفتح الوالا غير كفتوى وقت
والدعوى في الحرب ان تقول الناس بالغلان واما قوله بع دعواهم فيها سبى انك اللهم فمها
الزعا وحقيقتها في جميع المواقف ان تدعوا الى نفسك او الى نفسك والدعوى بالفتح وهي المدعى
وهو المادى وبالكسر في النسب والمدعى من مقصد الحاب الحق على غيره ولا حجة لذكرها
اصافه الشئ لنفسه وسرط جوازها مجلس القضاء فدعوى في غير مجلس القضاء تصح
حتى لا يصح حتى على المدعى عليه جوابه وحكمها وجوب لجواب على المدعى عليه ومعرفة
الفرق بين المدعى والمدعى عليه من اهم ما يحتاج الى معرفته في هذا الكتاب وقوله لذكر
اي لا يجبر على الخصومة او اتركها والمدعى عليه خلافه اي يجبر على الخصومة لفتاى كذا حد صحيح
وقيل المدعى من كذا يستحق الا حجة كالحجج والمدعى عليه من يكون مستحقا بقوله بلا حجة
كفى اليوفانه اذا قال هو لى كان مستحقا له عالم بثبت الغير استحقاقه وقيل المدعى
من يمتنع غير الظاهر والمدعى عليه من يمتنع بالظاهر كما اقول لوقى دينا بوجه من الوجه
على آخر وانكره فالبيته على المدعى لدعواه امر عارض وهو شغل فتمت بحقه والمدعى عليه
هو المنكر لمتسكه بالاصل وهو بقاء ذمته فان اقر بالدين وقال قد قضيت اياه كان
هو المدعى لان القضاء يعترض على الوجوب فهو الذى يدعى امر عارض الان وكذا
اذا دعى المبدأ او التاجيل فهو المدعى لان الابد اعترض لذمته بعد شغلها باتفاقها فهو
الذى يدعى امر عارض فعليه البيته وعلى الآخر اليمين وقال محمد في الاصل المدعى عليه
هو المنكر والآخر هو المدعى وهذا صحيح ولكن البيان في معرفته والفرج بالثقة
عند اذنا من اصحابنا اذ الاعتبار للمحكى دون الصور والمباينة فانه قد يوجد كلام
من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معناه كالمودع لو القى بقرعة فانه
يدعى انه صورة وهو منكر لوجوب الضمان معناه ولهذا يلحقه التاخر لوقوع الدعوى
لانه لا يلزم له ولا ضمان ولا يلزمه على انه لو ان اليمين ابدت يكون على النفي فان قيل
المودع يدعى انه يمتنع باليمين ثابت اذ انه لم يكن ثابتا وهو يدعى المودع
بما هو ثابت وهو عدم الترو فان كان ثابتا وهو يدعى فلكان سغى ان يكون المودع مودعا
والمودع مدعى عليه قلت المودع يدعى فرائغ ذمته عن الضمان وهو اصل والمودع
يدعى شغل ذمته وان لم يكن ثابتا ولهذا يقبل بيته اذ اقامها اعتبارا للصورة ويجبر
على الخصومة وحلف اعتبارا للمعنى ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنبه
وقدره له ان لم يدعى نفيان صحيحة وفاسدة فالصحيحة ما يتعلق بها احكامها

لثابت وكالته لا تنال لتعين قبل النقد ولو قال خذ هذا المالى الدراهم التي في هذا الكيس مضى
بالنصف بالنفس وضع وهي زيف ان علما وعلم كل واحد يعلم الاخر فالضار به بها وان لم
توجد العلوم فمن الجاني فلو اشترى بالنقد الزبون ووضعه بايعه صحيح والزبون رأس المال
وان ابرج بالجياد على الامروان هلك الزبون قبل الشراء بطل المضاربة ولو كان في الكيس
ستون واكثر ففسدت المضاربة لان قبض الستون لا يصح عن الدراهم وبقي وكيل لا فلو اشترى
به اخر مثله ولو كان في الكيس خمسمائة جيا وفاضت امة تساوى الغالب فنصفها للمضار
ونصفها للامروا لان قبض رأس المال شرط صحة المضاربة ولم يوجد الا في النصف
رجل قال لغيره بعني هذا الشئ بهذه الدراهم فباعه وقبض فاذا هو زبون فان علم
بها وقت البيع صح قبضه وان لم يدركه ويكفي علم البائع لان الحق له فاذا علم به ووضعه
يجوز وان لم يعلم بقوله صحيح بالجياد ولو كان ستون شرط رصا بها لانه ليس من جنس
الدراهم فلما قبضه بطل عن الدراهم فلما استبدلها بغيرها فلا يصح الا بالتراض ولو قال
بع عبدي هذا عبدا وبكره واشترى له عبدا وعشرة الثواب هروية او اجرة وارى هذه
بعبدا وبعته الثواب هروية صحيح التوكيد من ثمنه واجر مثله في الاجازة حتى لو اشترى
الوكيل بعبدا بعبدا او اجر الدار بعبدا بعبدا وقيمة من ثمنه العبد ومن اجر الدار
واخر بغيره يسير صحيح ولا يصح بغيره فاحش نقدا قولك ان الوكيل لي ببيع بغير قبض
فاحش عندهما اما عنده فكذا لو اوكلم بالشراء وان وكله بالبيع يملك بغيره فاحش
والصحيح انه قول الكل لان نقدا ببيع معاينة فلكان وكل واحد بايعا من وجه مشتركا
من وجه وان باعه بعبدا بغيره او اجر الدار بعبدا بغيره لا يصح لان الجوان لا يجب
دينا في الذمة في معاينة مال بالخل في معاينة مال بالبس بالخل والاعتاق
على مال والصالح على مع العبد والسيارة وكذا الوبايع العبد او اجر الدار بغيره غير عمن
او عشرة الثواب هروية بغيره وبين الصفة والاصل صحيح وينقد من ثمنه العبد
ومن ثمنه اجر الدار والوكيل بالشراء لفا اشترى من يعتق على الامر بقدرته اقول
نقد على امر لان الامر مطلق وكليص رفقة القريب عن ذل الرق يصح مقصده
كلا سترام فلا يتقيد المطلق بالشك فلو اطلقها او استخدمها او ابيعها لا ينفذ
على الامر وينفذ على المأمور لوجوه المقيد **كتاب الدعوى**
يقال لدعى زيد على عمرو مائة فزيد المدعى وعمرو المدعى عليه والمال المدعى والمدعى عليه
خطا والمصدر الاقوعا افتعال من دعى والدعوى على فعل اسم منه والفعل الثابت

وهو احضار الخصم وجوب حضور المطالب بالجاب وجوب الجواب واليمين اذا انكر واثبات
بالبينة ولزوم احضار المدعى وانما سئل ما يتعلق بها الاحكام التي بينها وفساد الدعوى
معيّن اما ان لا يكون ملزوم شيئا على الخصم لانه لو سئل عن دعوى عليه او كيد له او يكون المدعى
مجهول لا ينفك لان ما بين الدعوى والالزام بواسطة اقامة الحجة والالزام لا يتحقق في المجهول لان
القاضي لا يتمكن من القضا بالمجهول بينة المدعى ولا ينكول المدعى عليه فان كان المدعى عينا في
يد المدعى عليه كلف احضاره ليسير اليها بالدعوى كما في الشهادة والاستحلاف لان الاعلان فيه
ما يمكن من طرق خارج المنقولات بالاشارة لانه لا يبلغ اسباب التعريف حتى قالوا في المنقولات
بالاشارة لانه لا يتعذر نقلها كالرجوع وكونها حضور الحاكم عندها او بعث امينا وان لم
يكن حاضرا ذكر قيمتها ليصير المدعى معلوما لان الاعيان متفاوتة والشرط ان يكون
الدعوى في معلوم وقد تعذرت مشاهدتها عندها فوجب ان تذكر قيمتها ليصير معلوما
وقال النقيب ابو الليث يترط مع بيان القيمة ذكر الزكورة والا نوتة وقال القاضي
في الدين وصاحب الذخيرة وان كان العين عايبا ولقوله في يد المدعى عليه وانكر
ان يبين المدعى قيمته وصفته سمع وعواه وتقبل بينة وان لم يبين القيمة فقال غضب
من عيني كذا ولا تورد ان هالك او قائم ولا اوردكم كانت قيمته ذكره في عاكة الكشاف
سمع وعواه لان الاتان ربما لا يعرف قيمة مال فلو كلف بيان القيمة لتضربه ولو كان
المدعى غائرا ذكر حروفه لتعذر التعريف بالاشارة لانه لا ينقل فيصير الى التحديد
العقار يعرف به وبذكر حروفه لانه رجة فان ذكر ثلثه من الحروف يكتفي بها عندنا خلافا
لوقد سئل ان التعريف لم يتم ولسان الاكثر حكم الكل بخلاف ما اذا غلط في الاربعة
لانه كلف به المدعى ولا كذلك تركها وتطبيق لفه الوقعي شري سئل بمن منقوه فان
الشهادة تقبل عليه فان سكتوا عن جنس الثمن ولو ذكروا ذلك واختلفوا لم تقبل
ولما يترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة وان ذكر ثلثه من الحروف قبلت
شهادتهم عندنا خلافا لما مره فكذا سما اصبحت حروفه وانسابهم ولا بد من ذكر الحد
لان تمام التعريف به على ما عرف فان كان الرجل مشهورا يكتفي بذكره وفي الدار لا بد من
التحديد وان كانت مشهورة عندنا بغيره وعندنا لا يشترط لان الشهادة حثيثة
عنه ولسان قدره لا يصير معلوما بالتحديد فكذا انه في يد المدعى عليه لانه انما
يصير خصما يكون في يده فاذا لم يكن في يده فلا خصوصية بينهما ولا يثبت اليدين العقار
بتصادق المدعى والمدعى عليه انه في يده برفقت بالبينة او علم القاضي في الصحيح فربما

قد يكون العقار في يد غيرهما وقد تواضعا ذلك خلاف المنقول لان اليد فيه معان وفكر
انه يطالب به لان المطالبة حق المدعى فيشترط طلبه لانه كتمان يكون رهونا في يده او محبوسا
بالحق في يده وانما يزول هذا الاحتمال بالمطالبة فلهذا قالوا قل في المنقول يجب ان يقول في يده
بغير حق وان كان وفيه في الزمة ذكر انه يطالبه لما قلنا ولا بد من تعريفه بالوصف لان الذي
يعرف به وادخل تحت الدعوى سأل المدعى عليه عما ليتضح وجه الحكم بالبينة خلاف الحكم بالاقرار
فان اقرضه عليه بها والحلاف لفظ القضا توسع لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على القضا
ولان الحكم من القاضي الزام للمرجع على موجب ما اقر به بخلاف البينة لانه انما يصير حجة بانصاف
القضا بها وان انكر طلب القاضي من المدعى البينة على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة
البينة وبهذا يدارس رسول الله عليه السلام حيث قال للمدعى انك بينة فقال له فقال له كعب بن
سالم ورتب اليمين على عدم البينة فلا بد من السؤال عن البينة ليتبين من الاستحلاف
فان احضر البينة قضى عليه بها لانه نور وعواه بالبينة في فعله من البيان كما هو كماله
واضح يظهر بها الحق من الباطل وقيل في فعله من البيان اذ بها يقع الفصل بين
الصادق والخاذب وان عجز عن اقامة البينة استخلف القاضي اذ التمس المدعى
ذلك لما روي واما شرط طلبه لان اليمين حق المدعى قبل المدعى عليه اذ الاضافة تحرق
اللقم المكتسبة للاختصاص تنصيص على ان اليمين حق المدعى والفقه فيه ان المدعى
يرغم ان اتوى بالكاره حقه فشرع الاستحلاف حتى لو كان الامر كما نرى يكون اتوا بجملة
اتوا فاليمين الفاجر تدع الديار بلا وقع والا يبال للمدعى عليه الثواب بذكر اسم الله تعالى على سبيل
التعظيم صادقا ولا يتضرر به بوجه **باب** **اليمين** واذا اقام
المدعى البينة حاضرا في المصرو طلب اليمين لم يستخلف عن اية حنيئة وقال ابو يوسف
يستخلف لعموم قوله عدم البينة على المدعى في اليمين على من انكر ولا بغير حنيئة انه عم قال
المدعى الكريهة قال لا فقال كعب بن عجرة فاما جعله يمين للخصم عند عدم الشهادة فلا يكون له عند
وجه الشهادة قالوا كانت البينة حاضرة في المجلس ومحمد مع اية حنيئة في رواية
ومع اية يوسف في رواية ولا يمين به اليمين على المدعى وعندنا الشافعي اذ لم يكن
للمدعى بينة اصلا وحلف القاضي المدعى عليه فنكحل ترو اليمين على المدعى فاذا حلف
قضى به والا لان الظاهر شاهد للمدعى بكونه فحسب يمينه كالمدعى عليه وكذا اذا اقام
المدعى شاهدا وادعوا عجز عن اقامة شاهد اخر فانه يره اليمين عليه ان حلف فحلف
بالقوة وان نكل يعرض له بشي لانه عم قضى بشاهدين يمين وعندنا يستخلف المدعى عليه

فقط ويقض عليه بالنكول لقوله في البيضة المدعى واليمين على من انكر ومطلق التتبع
اشتمال مشاركة كل واحد منهما في صاحبه فبدل على ان حبس الايمان على المدعى عليه ولا
يمين فجاب المدعى لولا الاصل لا استغراق الجنس فمن جعل بعض الايمان حجة للمدعى
فقد خالف النص وحديث الشاهد واليمين غريب ومارويناه مشهور بلفظه لا حجة
بالقبول حجة هار في حيز التواتر فلا يعارضه على ان يحكي بن قدره ولا يقبل بيته ذك
اليد في الملك المطلق وبينة الخارج اولى وقال الشافعي بيته ذي اليد اولى من بيته
الخارج فيقتضيه بيته ذي اليد كيدها باليد لا كما وليد الملك ولا كذا لوت زعماني
دابة وكل واحد منهما يدعي انا دابة نجت في ملكه واقاما البيضة يقتضيه بيته ذي اليد
ولو برهان على نكاح امرأة والمدة في يد احدتهما لا تقبل بيته الخارج ولو لو على كل
واحد انا احبته وتربها او اعتقها او استولدها يقتضيه بيته ذي اليد ولو كانت
البيئات شرعت للاثبات لا كما وان كانت في التحقيق حيث منتهى نظرنا ولكن لما
لم يكن لنا علم بذلك ولا حكم عندنا بنيت باسبابها احداث البيضة حكم الاثبات كالعلم
الشرعية فانما امارات في حق الشرع وفي حقا لما حكم الاثبات كالعلم الشرعية فانها
ولهذا وجب الضمان على الشهود عند الدخول لان الحكم على الشهود ايجابا وبينة
الخارج اكثر خارجا انما لا يثبت بيته يستحق على ذي اليد الملك الثابت له بظاهره
وفواليد لا يستحق على الخارج بيته شيئا لانه لا يمكن للخارج بوجه فطانت اولى بالقبول
لان البيئات للاثبات فيبطل التخرج اولا من حيث النبوة فان استويا فحينئذ باليد
لما في النتائج فانما استويا في الاثبات فان كل واحد من البنين اولوية الملك لصاحبه
وكذا اليد لا تدل على العتاق والتدبير والاستيلاء والعهدة فاستوقت البيئات في الاثبات
فتخرج بيته ذي اليد ليدونه وذلك الخارج هو المدعى والبيضة بيته المدعى بالخبر اذ
الخبر يدل على ان جنس البيئات في جانب المدعيين قضيتة لحوق الاستغراق فلا
يبقى بيته في جانب المدعى عليه اذ ليس وراء الجنس شيء ولا تدل على المدعى عليه عن اليمين
قضى المدعى بالمال على المدعى عليه بسبب النكول عندنا وعند الشافعي لا يقضيه به بل يرد
اليمين على المدعى فان حلف المدعى اخذ المال وان ابي انقطعت المنازعة بينهما لان
النكول يحتمل ختم ان يكون تورعا عن اليمين الكاذبة ويحتمل ان يكون برعاعا عن اليمين
الصادقة كما فعله عثمان رضي الله عنه فقال خشيت ان يوافق القدر يمين فيقال انه
حلف كما ذابا فاصيب باليمين الكاذبة ويحتمل ان يكون لا شبهة الحال والتمهل لا يكون

لا يكون حجة وبمين المدعى دليل الظهور كما كانت يمين المدعى عليه فصورنا اليها ولنا
ان اليمين واجبة عليه كقولهم واليمين على من انكر وسرك هذا الواجب للنكول دليل
على انه باذل او مقتراد ولو لم يكن كذلك لاقدم على اليمين تقضيا عن عدم الواجب
وهو فعل الضرر عن نفسه بدل المدعى والشرع الزم التورع عن اليمين الكاذبة
دون الترفع عن اليمين الصادقة فتخرج هذا الجانب في نكوله ويسمى للقاضي
ان نقول له ان اعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت واثبتت عليك
بما ادعى وهذا الاثبات لا اعلام لكم اذ هو مجتهد فيه فكان مظهره لثبته فاذا كرر العرض
عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول والتقدير بالثلاث في كل من اليمين لاريم في كل
من ابي يوسف ومحمد والجمهور على انه للاحتياط حتى لو قضى بالنكول حث نقد قضائه
في الصحيح ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء وهل يشترط القضاء على فون
النكول فيه اختلاف ثم النكول قد يكون حقيقيا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان
يسكت وحكمه حكم الاول اذ اعلم القاضي انه لم يكن من طرش والاخر في الصحيح
ثم عند ابي يوسف ومحمد يختلف في النكاح بان ادعى رجل على امرأة وهي عليه نكاحا
والاخر ينكر والرجعة تطلب لو عت عليه او هو عليها بعد الصلة انه راجعها في العدة
وانكر الاخر والنفي بان ادعى المولى عليها او هي عليه بعد المدة انه فاته في المدة وانكر الاخر
والاستيلاء بان ادعت امته على سيدها انها ولدت منه فهذا الولد او ولد اقدم
وانكر ولا يثبت من الجانب الاخر اذ لو وقع المولى بنبت الاستيلاء باقراره
ولا يعتنر اكارها والرق بان ادعى على جحر انه عبده او ادعى الجهرول عليه انه
عبده وانكر الاخر والنسب بان ادعى على مجهول النسب انه ابنه او هو يدعى
عليه والاخر ينكر والعلة بان ادعى على معروف انه معتقه ومولاه او ادعى
المعروف ذلك عليه او كان وكلمه ولا المولات والاخر ينكر وعند ابي حنيفة لا
يستخلف في هذه الاشياء ولا يستخلف في الحدود واللعان عندهم وصورة اللعان
ان يدعى المرأة عليه القذف بالزنا ووجوب اللعان وهو ينكر لها ان هذه
حقوق نسب مع الشبهات فيجوز فيها الاستخلاف كالاموال وعكسها الحدود
وهذا لان فاذن لخلق ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار لان اللعان واجب
فتكره دليل على انه باذل او مقتر ولا يمكن ان يجعل باذلا بدليل ان النكول معتبر
من الماذون والمكاتب وهما الاملاك البذل فبعد مقتر ضرورة والاقرار

يجري في هذه الاشياء كسنة اقرار فيه شبهة لانه سكوت في نفسه والسكوت محتمل
ولا يكون حجة فيما يسقط بالشبهات والتلعان هذا الزواج فاسميه حذ القزول
ان النكول بول وابطاحه هذه حقوق لا يجري فيها البذل فلا يقضى فيها بالنكول
كما تقصص في النفس وعكسه الاموال وهذا لاننا حملناه على الاقرار ككذبه في
الاسفار ولو جعلناه بدلا لقطعنا الخصومة بلانكذيب فلان هذا الولي صيانة للمسلم
عن ان يظن به اكذب والسكوت لا يجري في هذه الاشياء فان المرأة لو قالت لا نكاح
بين وبينك ولكنه بذلت لك نفسي لا يعقل بذلها وكذا لو قال لست بابن لفلان
ولا مولاه بل انا حر الاصل ولكن هذا يوزن بالدعوى فانكحت له ان يدعي
وكذا لو قال انا حر الاصل ابدل نفسي ليشترى لا يعمل بذله اصلا بخلاف المال فانه
لو قال هذا المال ليس له ولكنه الجته وابدله له لخلص من خصومته صح بذله
فانما يصل ان كل محمل يقدر الاجته بالاذن ابتداء يقضى عليه بالنكول وماله فلا وانما
اعتبر النكول في العبد لما ذون والمطاط وان كان النكول بذلا لانه بدل لفروغ
دفع لخصومة فلا يجد بدله من قبله كما انه كالتضيافة اليسيرة فان سئل لو كان
بذلا لما جرى في الدين لان محله الاعيان لا الربيون اذ البذل والاعطاء لا يجريان في
الاوصاف والدين وصفت في الذمة فليس البذل هنا ترك المنع كان المدعى
ياخذ منه بما يشاء عي انه ياخذه حق نفسه ولا حاجة له وامر المال هين بخلاف النكاح
وكنه فان قيل هذا التعليق مخالف للحديث المشهور وهو قوله عم واليمين
على من انكر قلبا حصى منه كدونه والتلعان فجاز تخصيص هذه الصور
بالتعاس قال القاضي في الدين في الجا مع الصغير والفتوى على قولها
وسئل سفي القاضي ان ينظر حال المدعى عليه فان رآه متعنتا كيف وجاز
بقوله وان كان مظلوما لا كيف اخذ بقوله ويستخلف في السرقة فان نكل ولا
يقطع لانه في السرقة يدعي المال والحد واليجاب لذلك ياحمه الشبهة واليجاب
المال ياحمه الشبهة فيثبت به كما يثبت بشها ورجل وامرأتين فانه لا يقطع
ويحتمل المال واذا ادعت المرأة طلاقا قبل الدخول استخلف الزوج فان نكل ضمن
نصف المهر عندهم لان الاستخلاف يجري في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان المقصود
المال وكذا في النكاح اذ ادعت الصداق والتفقه لانه دعوى المال فيثبت
بنكوله المال النكاح وكذا في النسب لو ادعت حاكلا لث والحق في التقييد والتفقه

والتفقه واحتجاج الرجوع في المحبة لان المقصود هو الارث اذا قال المدعى عليه
انه اخو المدعى عليه لابي وان اباها مات وترك مالا في يد هذا المدعى عليه وكفانته
اذا ادعى حجر ابا ان قال هذا الصغير الذي التقطته اخي وله ولاية الحج عليه
وانكر ذو اليد والتفقه اذا قال المدعى وهو من انه اخو المدعى عليه فان فرض له
عليه التفقه وانكر المدعى عليه ان يكون هذا المدعى اخاه وبطلان حق الرجوع بان
اراد الواهب الرجوع في المحبة فقال الموهوب له انا اخوك فانه يستخلف المدعى
عليه عما يدعى من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما لوقعي من المال او الحق
لان النسب وانما يستخلف في النسب المحقق عندها اذ كان نسباً ثبت باقراره بانه ان
اقرار الرجل يصح بالاب والابن والنزوح والمولى واقرار المرأة يصح بالاب والزوجة
والمولى ولا يصح بالابن لان فيه تخمير النسب على الغير فكل اقرار على الغير
فلا يصح ولو ادعى رجل انه ابوه او ابنه ولم يدع مالا بسببه يستخلف عليه ماله لواقته
ثبت فيستخلف لرجاء النكول الذي هو اقراره وان ادعى انه اخوه او عمه او ماله
ذلك لا يستخلف المدعى عليه لانه لو اقر به ثبت لان فيه تخمير النسب على الغير ومن
ادعى على غيب قصاصا فجد استخلف لهما عا فان نكل فيها ذون النفس اقتص منه
وان نكل في النفس لم يقتص بعيل ولا دية ويجب حتى يقر وكيف وهذا عند ابي
حنيفة وعندهما يلزم الدية فيها ولا يعض بالقصاص لان العصاص فيها ذون
النفس عقوبة تور بالشبهات ولا يثبت بالنكول كالقصاص في النفس وهذا
لان النكول وان كان اقرارا عندها فيه شبهة لانه ان منعه عن اليقين تورعاً عن
عن اليقين الصا وانه لا يكون اقرارا بل يكون بدلا واذا ادعت القويبة الدية
بخلاف ما اذا اقام على ذلك رجلا وامرأتين او الشها وادعت الشها فانه لا يقضى
بشي الاصل ان المال مشرووع فيه اذا اضيف التعذر الى من عليه اعتبارا بالخطأ
واذا اضيف الى الولي لاجب المال وهذا اضيف التعذر الى من عليه حيث لم
يصرح بالقرار فاسميه خطأ ونم اضيف الى الولي الذي اقام تلك البينة فلم يجب
المال ونظير اذا اقر بالخطأ والولي يدعي وبكسه لاجب المال وله ان
الطرف محل البذل فيستوفى بالنكول كما ان هذا لان الاطراف تسلك بها مسلك
الاموال لا كما خلفت وقاية للنفس كما ان فيجري فيه البذل بخلاف النفس التي
انه لو قال اقطع يدي فقطع لا يضر شيئا وهذا اعمال للبذل وانما لم يزل لعدم الفائدة

والمال كذلك اذا لم يتضمن اتلافه تبعا حتى اذا كان مفيدا بان وقع في يده اكلمه فقال لا آخر اقطع
يدى حلال قطعه ولو قطعه لا يجزى عليه شيء والبذل هنا مفيد لانه يصير به متورعا عن اليمين
الصادقة ويندفع خصومة عنه فصار كقطع السن الوجع واما الكلام في المعنى فيها يتولا
ان النكول دليل في شبه فلا يصح للشهود وجب المال اعتبارا بالخطا وهو قول ان النفس ليست
محملة للبذل فلا يصح اتلافها بالنكول الذي هو بذل الاتي انا مقصود وسائر نعم الدنيا يتبعها
ومن قال لا آخر اقلته فنفسه لم يهدر فعلمه واذا امتنع القوم واليمين حق مستحق فحسب به كما في
القسمه اذا امتنع واحد من اليمين يحبس حتى يكلف لان اليمين فيها مسخة تعظيما لامر
الدم لانها ملكة معن صالحة للتعظيم واذا قال المدعي انه شهده حضور في المصدر وطلب
حلفه لم يكلف عندنا حنيفة وقربناه ولكن يقال خصم اعطى كفيلا بنفسك ثلثه ايام كيلا
تغيب فيبطل حق المدعي وكذا ان يكون الكفيل ثقة معروفا في الدار حتى يصرف اية التكفير
وهو الاستيناق واخذ الكفيل بعد اقامة البينة قياس واستحسان وقيل اقامتها يجوز
الدعوى استثنى عندنا اذ فيه نظر انه للمدعي حتى لا يغيب فيمكن من اقامة البينة عليه ويمكن
القاضي من القضاء عليه فيحصل احيا حتى المدعي وليس للتكفير كثير ضرر بالمدعي عليه
لانه ان لم يكن من قصده الاختلاف لا يتضرر وان كان من قصده الاحتياك كان ظالما فلا ينظر
له فيكفر احتياكا اذ الكفالة يعتد الوجوب والحضور مستحق عليه بحج الدعوى ولهذا جاز
اعطاء الخصم بطلب المدعي وحال بينه وبين استغاله فيصير التكفير باحضاره
والقدر سلكه ايام مروى عن ابي حنيفة وهو الصحيح وعن ابي يوسف انه يقرر
بما بين مجلس القاضي ولا فرق في الظاهر بين الحامل والوجيب والتكفير من المال لا يحيط
وعن محمد انه ان كان معروفا والظاهر منه حاله انه لا يخفى نفسه بذلك القدر لا يجبر على
اعطاء الكفيل وكذا لو كان المدعي حفيضا لا يخفى الحرام بعينه بذلك القدر لا يجبر على
اعطاء الكفيل ولا بد للتكفل من قول له شهده حضور في المصدر حتى لو قال المدعي لا بينه
في اوشهوه كعب لا يكفر لانه لا يدين فيه فان ابى ان يعطيه كفيلا لانه اذا
دار معه حيث سار حتى لا يغيب ولو كان غريبا لزم مقدار مجلس القاضي وكذا لا
يكفر الا الاخر المجلس لان في اخر المجلس اخذ الكفيل والملازمة زيا واما على هذا
اضرا بالفرق لمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا القدر ظاهر اوله ان يطلب
وكيلا خصوصا حتى لو عاب الاصيل بتم البينة على الوكيل فتعفى عليه وان اعطاه
وكيلا لانه ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل واذا اعطاه كفيلا بنفس الوكيل ان

له ان يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل لو كان المدعي دينيا لان الدين يستوفى من
ذمة الاصيل دون الوكيل فلو اخذ كفيلا بالمال له ان يطلب كفيلا بنفس الاصيل لان الاصيل
من الاصيل قد يكون ايسر وان كان المدعي متوقفا له ان يطالبه مع ذلك كفيلا بالعين
ليحضرها ولا يخبر المدعي عليه وان كان المدعي رعا عارا لا يحتاج الى ذلك لانه لا قبل
المعصب وصح ان يكون الواحد كفيلا بالنفس وكفيلا بالخصومة لان الواحد يقوم
بهما فلو اقر وغاب قضى لان ذاك قضا اعانه ولو اقرمت البينة فلم تترك مغاب
المشهود عليه فكيف لا يقضى عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لان له حق الجرح في الشهود
وعن ابي يوسف انه يقضى به اخذ لخصا في **فصل في كيفية اليمين**
والاستحلاف واليمين بالله بعد دون غير لقوله نعم لا تخلفوا اياكم ولا بالطور
فمن كان منكم حالفا فيحلف بالله او ليذر ولا يحلف بالطلاق والعناق لما
روينا وقيل في زماننا ان الحلف على ما في القاض ان حلف بالطلاق لقوله تعالى
الناس باليمين بالله تع وكثرة الاحتجاج بحلف بالطلاق ويخلط بذلك
او صافه كقوله نعم قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن
الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا
المال الذي اوعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وله ان يذير في التخليط على انه وله
ان ينقص منه الا انه يخطا فلا يذكر بلفظ الواو كيلا يشكر عليه اليمين اذ المستحق يمين
واحدة وان شاء القاضي لم يخلط فيقول قل والله او والله وهو كذا ان المقصود
منه النكول واحوال الناس فيه شتى فمنهم من تمتنع اذا غلظ عليه اليمين وتجاوز
اذا لم يغلظ ولا يغلظ على الرجل المعروف بالصلاح ويغلظ على غيره وقيل يغلظ
في الخطير من المال دون التكفير ويحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على
موسى وم والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى وم والمجوسي بالله الذي خلق
النار فيغلظ على كل واحد بما تعتقد يغلظ اليمين به ليكون رادعا عن الاقدام
على اليمين الكاذبة وعن ابي حنيفة انه لا يحلف احد الا بالله خالصا تقاديا على
تشريك الغير معه في التعظيم فذكر الحنفية انه لا يحلف غير اليهود والنصرانية
الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لما في ذكر ان في اليمين تعظم النار لان اليمين
يشعره ولا ينبغي ان يعظم النار بخلاف التوراة والانجيل لان كتب الله واجب التعظيم
ولا يحلف الوثني الا بالله اذ الكفر كلهم مع اختلاف كلهم بقرون بالله تعالى

قال الله تعالى ولان سألتم من خلقهم ليقول الله ولان سألتم من خلق السموات
والارض ليقول الله ولا يجفون في بيوت عباده تسم لان فيه تعظيمها والقاضي
ممنوع عن ان يحضرها ولا يجب تعظيم اليمن على المسلم بزمان ولا مكان ولا
الشافعي ان كانت اليمن في قسامة او لعان او في مال عظيم يبلغ عشرين مثقالا
لا يختص بالمكان فبين الركن والعمام في مكة وعند منبر النبوة في المدينة ومجد
الحامع في غيرها والمسجد ان لم يكن ثم جامع وبالمزمان بعد العصر يوم الجمعة
اطلاق قوله نعم واليمين على من انكر والتحصين بالمكان والزمان زيادة عليه ولا
في تكليف التام في حضوره في جابنا وهو مدفوع بالصحة وفي التخليط بالزمان
تاخير حتى المدعى في اليمن لا ذلك الزمان ولان اليمن سبب لقطع الخصومة فلا يفتى
بها في البيعة وسنرى ان كل من عصى الله ما يبيعه ما يقع في وقته وما
عليك رده وما يوجب بآيت منكم الان في دعوى البيع والنكاح والغصب والطلاق
والاضرار الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقتي علم كالببيع والنكاح
والغصب والطلاق فان اليمن يكون على المصلح لا على السبب عند الحنفية
وعند محمد والشافعي انه ابتاع من قهر عبده بالبيع في حلف بالله ما يبيعه ما يقع
ولا حلف بالله ما بعته فله علم باع ثم اقال وفي دعوى النكاح حلف بالله ما
يبيعه ما يقع في حال ولا حلف بالله ما بعته فله علم نكح فله علم نكح او ابانها
وفي دعوى الغصب حلف بالله ما يجب عليك رده ولا حلف بالله ما غصب
فله علم غصب ثم رجع وفي دعوى الطلاق حلف بالله ما يجب بآيت منكم الساعة ولا حلف
بالله ما طلقها فله علم طلقها ثم رجعها او نكحها فحلف على ان يصر في هذه الوجه لانه
لو حلف على السبب ينصرف المدعى عليه وهذا لانه لو حلف على ان يصر
السبب كالببيع ونحوه يكون كاذبا ولو لم يحلف يجب تسليم العبد العايد الى
ملكه بالاقالة لانه لو ادعى المحض الطاردي لم يقبل قوله واذا حلف على ان يصر فقد
وفي المدعى والمدعى عليه حقهما على ان مقصود المدعى من دعوى البيع ونحوه بثوت
الحكم ومنه امكن انما حقهما كان اولي من اياهما حقهما حتى احدهما وانما حقهما الآخر
وعند الجوسق حلف في جميع على السبب لان اليمن يستوفي تحت المدعى فوجب ان
يكون مطابقا لدعواه والمدعى هو السبب لا لغيره كما ذكرنا ان يقول المدعى عليه
لما عرض القاضي عليه اليمن اياها القاضي قد سيع الا ان شيئا ثم تقايله فحينئذ حلف

عصم سب
او مكن باليه
او بالبيع

يخلف للقاضي على المصلح عنه انه ينظر القاضي الى انكار المدعى عليه ان انكر السبب
كالببيع ونحوه حلف على السبب وان انكر السبب حلف على المصلح عليه كغير القضاة
وقال محمد الاسلام يفتي في راي القاضي ثم التخليص على المصلح هو الاصل عندهما
اذا كان سببا يرتفع برافع الا اذا كان فيه ترك النظر للمدعى فحينئذ حلف على السبب
اجماعا وفلكي بان تدعى مبتوتة نفقة والزوجه ممن لا يراها او ادعى نفقة بالجوار
والمشتري ممن لا يراها بان كان شافعي او لو حلف على المصلح لانه ما لها عليك النفقة
او ما هو مستحق للمنفقة بصرف في بيعة في معتقده ميعوت النظر في حق المدعى وان
كان سببا لا يرتفع برافع فالتخليص على السبب اجماعا كالعبد المسلم اذا ادعى العتق
على مولاه وجدا لمولى حلف على السبب بالله ما اعتقه لانه لا ضرر ولا فساد في التخليص
على المصلح اذا كان ان يعوده رقيقا بعد العتق بخلاف الامة والعبد الكافر فانه
حلف فيها على المصلح اي ما يوجب او ما هو حرج في الحال لانه يمكن كسر الرق
على الامة بالردة والعتق والسبي على العبد الكافر ينقض العتق والعتق ولا يترك
على العبد المسلم وعلى العلم في الارث ان لو ورث رجل عبدا فادعى رجله له ولا يبيعه
للمدعى وار لو استخلف في الوارث على دعواه حلف بالله ما يعلم ان هذا عبده وعلى
العتق في الشري والعتق ان لو وهب رجل عبدا فقبضه او اشترى رجل من
رجل عبدا في رجل ورثه ان العبد عبده ولا يبيعه وار لو استخلف في المدعى عليه
يحلف على البتات واصلة ان التخليص في الشرع على نوعين على البتات وعلى
العلم فكلاهما مشروعي فانه علم حلف اليهم في القسامة بالله ما قتلتم ولا علمت له قاتلا
وهذا لان التخليص انما يصح على مبلغ علم من يستحق فاما ان يكلف كماله فيمنع منه
شرعا فيسقط حقه او يفعل فيصير اطلاق الباطل في المشتري او الموهوب له ما لم يمسس
شرعا وضرر وهذا ايضا علم بان ملكه ينصحه بخليفه على البتات كوجود المطلق له فان ابي
فقد نكل عما هو مطلق له فصار باذلا واما الوارث فلا علم له باصنع مورثه طاهر فلو
حلفناه على البتات لا تمتنع عن اليمن مع كونه صادقا فيها فيستضرر فطوبى
بالعلم ان كان له فاذ لم يفعل مع الامكان صار باذلا والصف ابطان التخليص على فعل
نفسه يكون على البتات وعلى فعل الغير يكون على العلم فان قيل لا يستقيم هذا ولو
ادعى عليه رجل باق عتق بابعه والمدعى عليه ينكر الا باق فانه يحلف على البتات
وان كان الا باق فحلف عتق قلنا المدعى يدعى عليه تسليم غير التسليم عن العيب وهو ينكر

واه فعله وصار الخليف على فعل الغير يكون على العلم الا اذا كان سببا يتصل به فيجوز
كله على البتات على هذا فصل الرد بالعب لان ذلكما يتصل به اذا سلم العبد سلبا
واجب على البائع رجل اذ على رجل مالا فانكنا سحلف فافتدى يمينه بال او صالح
عن يمينه على مال فهو جائز لما روى عن عثمان رضي الله عنه انه اذ على عليه اربعون درهما
فاعطى شيئا وافتدى يمينه ولم يحلف وعن حذيفة انه افتدى يمينه بماله ولا له لو حلف
يقع في القبر والقال والناس بين مصروق ومكروب فاذا افتدى يمينه فقد صان
عرضه وهو حسن قالهم زبوا عن اعراضكم بامواكم وليس للمدعي ان يستحلف بعد ذلك

باب التحالف

ابدا لانه استقطا خصومة باحد الميراثين **باب التحالف** اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن او المبيع بان ادعى المشتري ثمن او ادعى البائع اكثر
منه او اعترف البائع بقدر من المبيع ولقوى المشتري اكثر منه او اختلف الزوجان في المهر فادعى
الزوج انه تزوجها بالثمن وقالت تزوجت بالنين فانها اقام البيينة فحلف لانه يمينه
نور دعواه بالحج فيبقى في الحب الآخر بحجة الدعوى والبيينة اقوى منها لانه لا تلزم على
التاخذ الحكم والدعوى لا تلزم وان اقام البيينة فالبيينة المنيعة للزينة او لا لان البينة
شرعت للانبات وفي الزينة لا معارضة ولو كان الا حلفا في الثمن والمبيع جميعا
بان ادعى البائع اكثر مما يدعيه المشتري من الثمن ولقوى المشتري اكثر مما تقدم البائع
من المبيع في حالة واحدة فبيينة البائع او لا في الثمن لانه لا كواثباتا وبيينة المشتري او لا
في المبيع لانها اكثر اثباتا وان لم يكن لكل واحد منها يمينه قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن
الذي ادعاه البائع والا فتحن البيع وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من
المبيع والا فتحن البيع لان الغرض قطع الخصومة وقد امكن برضا احدهما بما يرضى
الاخر عليه فحي ان لا يجزى التاخذ باليمين حتى يسأل كل واحد عما يختاره فان لم يرضيا
استحلف التاخذ كل واحد منهما على دعوى الآخر واصلم ان التاخذ في قبر القبطى
قيام السلطة على وفق القياس لان البائع يدعي على المشتري زينة والثمن والمشتري
ينكر والمشتري يدعي على البائع وجوب تسليم المبيع ما ادعاه الثمن والبائع ينكره فكل
كل واحد منهما منكرا وتحليف المنكر موافق للقياس اما التاخذ في قبر القبطى فعلى
خلاف القياس عند ابي حنيفة وابي يوسف لان المبيع سلم للمشتري فلا يكون مدعيا
على البائع شيئا فبقي دعوى البائع على المشتري زينة والثمن وهو ينكر واما يثبت
التاخذ بعد القبطى بقوله ثم اذا اختلف المتبايعان والسلطة قايمة بينهما

تخالفا وترادا ويبدأ يمين المشتري في الصحيح وهو المردى عن بركة حنيفة وابي يوسف
وهو قول محمد وزفر لانه اقواهما ان لا يراه الطالب او لا بالثمن فكون هو البادي بالانكاح
فيبدأ يمينه ولان اليمين انما شرعت لتأدية النكول حتى لا يستحلف فيما لا يستوفى بالنكول
ونكول المشتري تعجيد فائدة وهو تسليم الثمن ويكون البائع تناخر فائدة لان تسليم
المبيع حتى يستوفى الثمن فكلما تقدم ما يتحقق فائدة بالنكول او لا وعن ابي يوسف انه
يبدأ يمين البائع لقوله ثم اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البائع خصه بالذكر
فكان ينبغي ان يكتفى بيمينه فانما تقرر عن اى من ذلك فلا يفتى حرم عن اى من التقديم
وقيل يقرر عن بينهما وقيل يبدأ يمين الزميع في النكاح عند ابي حنيفة ومحمد بخلاف
لما في النكول كما في المشتري وقد ذكرنا في النكاح ان تقرر بينهما في البداء وهذا اذا كان
سبع عشرين دين فان كان بيع عين بعين او عن بعتن بعتن هذا التاخذ يمين ايتها
لاستواءهما في تأدية النكول وصيغة التاخذ ان يحلف المشتري بالله ما اشتراه
بالنفس وحلف البائع بالله ما باعه بالنفس كذا ذكر في الاصل وفكر في الزيادة وحلف
البائع بالله ما باعه بالنفس وقدم باعه بالنفس ويحلف المشتري بالله ما باعه ما اشتراه
بالنفس ولقد اشتراه بالنفس فيضم الانبات الى النفي للتأكيد والاحتياط بانه
انه لو حلف المشتري بالله ما اشتراه بالنفس ربما يحلف ويكون تارة في يمينه فلعلم ان
بالنفس وتسمى ان تفسط حق البائع في الزيادة وكذا البائع لو حلف بالله ما باعه ما
ربما يحلف لانه باعه بالنفس وعورهم ويكون صادقا في يمينه انه لم يبع بالنفس ورهم
فيبطل حق المدعى والاصح الافتصاح على النفي لان الايمان وصفت للنفي كما روي
من حديث القسامة ولا عيب بذكر الوهم لان البائع لو كان باعه بالنفس وتسماته
لا مدعى البيع بالنفس لانه يعلم ان المشتري قد حلف على دعواه لا يبالى من الحلف لانه
لا يحلف في يمينه وكذا المشتري لو كان اشترى بالنفس وعورهم لا مدعى البيع بالنفس
لانه يعلم ان البائع لا يبالى من الحلف على ان لا يثبت في يمينه فان حلفا فصح التاخذ
البيع بينهما ان طالبا او طلب احدهما وقيل يفسخ بنفس التاخذ والصحيح هو الاول
لانها ما حلفا لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فبقي بيعا بيمين مجهول فيفسخ التاخذ
قطعا للمنازعة بينهما فلانها لو حلفا لم يثبت البطل للتعارض بين قولها فبقي
بيعا بلا بدل وهو فاسد ولا بد من الفسخ في البيع الى سد ولا يفسخ النكاح لان
ان التاخذ في بطلان الشبهة وذلك لاختلاف النكاح اذا حلفا بيمين وفي البيع عدم

التسمية تفسد كما بينا وانما لكل عن اليقين لزم دعوى الآخر لانه صار مقرا بما يدعيه خصمه
او باذلاله ثم اذا بينح النكاح حكمه المثل فان كان مثلهما قال الزوج او اقل قضيه بقوله الشبهة
الظاهره وان كان مثل ما قالته او اكثر قضيه بقولها وان كان بينهما بان كان اكثر مما قاله واقل
مما قالته قضيه بمهر المثل لانه لم يثبت الزيادة عما مهر المثل ولا حط عنه للثالث فقد ذكرنا في الف
او كما تم الحكم وهذا قول اكثر حتى وعند الرازي حكيم مهر المثل ثم لما وقد شرحناه في كتاب
النكاح وتولوا في الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الامة فهو كما مر
الا ان يثبت الامة اذا كانت مهر المثل فان لها قيمتها دون غيرها لان عينها لا يملك الا بالتراضي
ولم يوجد وان اختلفا في اصل البيع او في الاجل او في شرط الخيار او في قبض بعض الثمن
او في مكان دفع المسلم فيه لم يبي لهما والتول لم يكر العتد الاجل وشرط الخيار والقبض
اما في الاول فليس له بالانكار وتقدر بالآخر في البيع واما في غيرهما فلا ينها
اتفقا على المعقود عليه والمعقود به واختلفا في امر زائد ولا يبي لهما كما لو اختلفا
في كفا والابراختلاف الاختلاف في وصف الثمن وجنس حيث يتخالفان فيها لما في
القدر لان الاختلاف في الصفة فيما هو عين اختلاف في المعقود به فيجوز التي تليق
بينهما وعند زفر اذا اختلف البائع والمشتري في ثمن الاجل وابانة او اختلف العاقد
في السلم في قدر الاجل في النص او جب الثمن عند اختلاف المتبايعين
ولم يفعل فيجب الثمن في الاجل في الوصف قلت علق وجوب الثمن بان اختلاف
المتبايعين وهو اسم مشتق من البيع فيتعلق وجوب الثمن بان اختلافهما في حيث
به البيع والبيع يست بالمبيع والثمن كذا بالاجل فانه قال اذا اختلف المتبايعان في المبيع
اجم في الثمن في لهما قال في السلم الاجل يوجب نقصان في الثمن فكان ذلك اختلافا في
وصف الثمن قلت الاجل ليس بوصف للميز بدل ان الاجل يرضى والتمس وجه
مستحق ولو كان وصفا لم يتبعه ولان اصل الثمن حق البائع والاجل حق المشتري
ولو كان وصفا للميز لكان تابعا للاصل وحق البائع فان هلك المبيع لم اختلفا
في الثمن لم يبي لهما عند ابي حنيفة وابي يوسف والقول للمشتري وعند محمد والشافعي
يبي لهما وينسخ البيع على قيمة الهاكك وعلى هذا اذا خرج المبيع عن ملكه او غير
وصار حال لا يقدر على دفعه بالعيب فما قوله ثم اذا اختلف المتبايعان في الثمن
وتنا دا وهذا النص مطلق ولان يقيد بحال قيام السلعة بقدرية التردد اذا اختلف
به تنا والعوض لا تنا والعقد لانه لا يتصور ذلك فنقول النص معلول بعلة

بعلة ان كل واحد منهما يدعي عقدا غير العقد الذي يدعيه صاحبه والآخر ينكر او البيع
يختلف باختلاف الثمن فعندنا الى حال الهلاك ويكون التردد للقيمة لان قيمة الشيء
يقوم مقامه ويندفع الزيادة عن المشتري لو نكل البائع فكان الثمن مفيدا للاثري
انما لو اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة يبي لهما بان تدعي احدهما الدوا هضم
والآخر الدنا نير ويلزم المشتري بقا القيمة وكما قوله ثم اذا اختلف المتبايعان في السلعة
قائمة بعينها كما في تنا دا وقوله والسلعة قائمة مذكور على وجه الشرط والمطلق
يحمل على المقيد اذا ورد في حادثة واحدة في حكم واحد والي لهما بعد القبض على خلاف
القياس فلا ينعقد الى حال هلاك السلعة لان حال هلاك السلعة ليس في معنى حال
قيام السلعة لان عند قيامها ينفع الضرر عن كل واحد منهما بالتي لهما فانه يفسخ
العقد فيعده كل واحد منهما الى راس ماله بعينه وبعد هلاكها لا يحصل ذلك والعقد
بعد هلاك السلعة لا يفسخ بالاقالة والره بالعيب فكذا بالتي لهما اذا اختلف
لا يبره الا على ما ورد عليه العقد ولا يفسخ لقوله ان كل واحد منهما يدعي عقدا لانه لا
يبال بالاختلاف في السبب بعد حصول المقصود وهو سلامة المبيع للمشتري
حيث سلمه وهلك على ملكه سواء كان الامر على ما زعم هو او البائع فلما ذكر السبب
وصار بغيره اختلفا في الوعد والعين بلا سبب فيكون الثمن على منكر اللف
الزائد وهذا بخلاف ما لو اختلفا في جنس الثمن لان البائع يدعي عليه الدنا نير
والمشتري يدعي الشرا بالورا هم والبائع ينكر وانكاره صحيح لان المبيع لا يسلم للميز
للمشتري لا ينعن ولم يتفقا على ثمن وهذا اتفاق على الالف وهو يكتفي للصحة والتمس
المعرب ما يوجب العقد وقاية دفع زيادة الثمن ليست من موجبات بطلان
موجبات نكول البائع وهذا اذا كان الثمن دينا فان كان متاعا يبي لهما بعد
هلاك احد البولين اذ كل واحد منهما مبيع فكان البيع قايما سقا البطل الآخر
فيمكن فسخه واذا فسخ يبره مثل الهاكك ان كان متليا وقيمة ان لم يكن متليا وان اشترى
عبدين صفقة واحدة وقبضهما ثم مات احدهما واختلفا في الثمن فقال المشتري
اشتريتهما بالو درهم وقال البائع اشتريتهما بالفي درهم لم يبي لهما عند ابي حنيفة
الا ان يرضا البائع ان يترك حصه الهاكك وفي الجاه مع الصغير القول قول المشتري
مع يمينه عند ابي حنيفة الا ان يثبت البائع ان يأخذ احمى ولا شيء له وقال ابو يوسف
يبي لهما في الجاه ويفسخ العقد في الجاه والقول للمشتري في حصه الهاكك من الثمن

مع يمينه وقال محمد بن يحيى ان عليهما ويرى الحق وقيمة الهاكك وعسا هذا الخلاف لو اشترى
عبد ابا علي نصف بعد القبض ثم اختلفت البايع الاول مع المشتري الاول في عمن العبد
فبعد له حينئذ يتي الى القول للمشتري مع يمينه وعندنا به يوسف بن يحيى ان في النصف
الذي بقي على ملك المشتري ان يرضى بايعة بقول هذا النص وعند محمد بن يحيى ان في الكل واذا
اختلفت البايع والمشتري على البايع نصف قيمة العبد ويرى النصف الذي على ملكه ان يرضى بالبيع
وان ابا العيب الشركة بوقته هذا النص ايضا فمحمد بن علي اصله فان كلاك جميع
المبيع عند لا يبيع التي على هناك البعض او لا وابو يوسف يقول لو كان الكل قابلا
لثبت التي على في الكل ولو فات الكل لثبت التي على في الكل فاذا فات البعض
وبقي البعض بقي التي على في الباقي ونحو ذلك في الباقي اعتبار البعض بالكل
وهذا لان الحكم لا يزيد على العلم وعدم التي على للملك فليقدر بقدره وابو حنيفة يقول
التي على بعد القبض ثبت بالسنة على خلاف القياس القياس عند قيام السلطة وفيه
اسم لجميع المبيع فاذا اهلك بعضه فقد فات الشرط فذاك الحكم الذي تعلق به غير معقول
ولان التي على في القايما انما يجب بحضرة وهو مجهول يعرف بالحز والظن ولم يقع الشئ بها
فمن ادعى المشتري ذلك او البايع فليكن كاذبين على التأويل ان يرضى ان يترك حصة
الهاكك اي لا ياخذ من عمن الهاكك شيئا اصلا ويجعل الهاكك كانه لم يكن وكان العقد
لم يكن الا على القايمة يتي الى ان هذا يخرج بعض المشايخ وسنصرف الاستسناا عندهم
الى التي على وقالوا المراد بقوله في البايع الصغير ياخذ الحق ولا شئ له اي لا ياخذ من
عمن الهاكك شيئا اصلا وقال بعض المشايخ ياخذ من عمن الهاكك بقدر ما اقرب
المشتري واما لا ياخذ الزيادة وعسا قول هو لا ينصرف الاستسناا الى عمن المشتري
لالا التي على معنى انها لا يتي الى ان ويكون القول قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البايع
ان ياخذ الحق ولا يايضه في الهاكك فحينئذ لا يملك المشتري لان المشتري انما يملك لو كان
ملكه ما يدعيه البايع فاذا اخذ البايع الحق صلى عن جميع ما لقواه سقط دعوى البايع
ولا حاجة الى كليف المشتري ثم تفسير التي على عسا قول محمد ان يملك المشتري بالثمة ما
اشترى بها بالعين فان بكل قضه عليه وان حلف ولم يتفقا على شئ فاقه على احد المشايخ
او كلاهما يبيع العقد بينهما ويا مراءى في المشتري به الباقي وقيمة الهاكك وتبين
عسا قول ابو يوسف عند البعض ان يتي الى على القايمة بحضرة من الخبز دون الهاكك لان
التي على للخبز والسبب لا يتي على الهاكك وهذا لا نقول لان المشتري لو طوى بالثمة ما كان

ما اشترى القايمة بالعين يكون صادقا لان من اشترى شيئا بالعين ورهه ثم حلف
انه ما اشترى احداهما بالعين صادقا وان كان كذلك فلا يمنع عن الحلف على القايمة
بهذا التأويل فلا يفيده التأويل والصحيح ان يملك المشتري او لا بالثمة ما اشترى بها بالعين
فان لكل لزوم دعوى البايع وان حلف بحلف بالثمة ما اشترى بها بالعين فان لكل لزوم
دعوى المشتري فان حلف يميني ان العقد القايمة وسقط حصة القايمة من العمن ويلزم
المشتري حصة الهاكك ويعتبر قيمتها في الا تقام يوم القبض فان استوى يلزمه نصف
العمن الذي اقر به المشتري وان اختلفت القيمتان يوم القبض سقط حصة القايمة بقدر
قيمتها ويلزم حصة الهاكك بقدر قيمته وان اختلفت في قيمة الهاكك يوم القبض فليكن
المشتري يوم القبض كانت حصة ثمة وقيمة القايمة العا وقال البايع على عكسه فالقول
للبايع مع يمينه لان البايع بدعواه سبق ما كان واجبا والمشتري بدعواه سقط ما كان
واجبا فكان البايع ممتكالا بالاصل فوجب اعتبار قوله واما ما اقام البيعة فليكن
وان اقام البيعة فليكن البايع او لم على قايمة ما ذكر في بيع الاصل في رجل اشترى عبدا
وقبضه ثم يره احداهما بالعيب وقد هلك الآخر عند المشتري سقط عنه من ماله
ويجب عليه عمن ما هلك عنده اذ لم يؤخر العمن وينقسم الثمن على قدر قيمتهما فان اختلفا
في قيمة الهاكك فالقول للبايع مع يمينه لانها اتفقا على وجوب كل العمن ثم المشتري
بدعواه ان قيمة الهاكك كانت اقل يدعي زيا في السقوط من العمن والبايع ينكر فيكون
القول للملك مع يمينه وان اقام البيعة فليكن البايع او لا ايضا لان البيعة شرعت
للا ثبات والبايع يدعي زيا في قيمة الهاكك المشتري يدعي زيا في قيمة القايمة فوجب
ان تقبل بيعة لان ثمة الزيادة قلت الذي وقع الاختلاف فيه فصدر قيمة الهاكك
والاصلا في قيمة القايمة ثبت صحت الاختلاف في قيمة الهاكك وبينه البايع قامت
عسا ما وقع الاختلاف فيه فصلا فكانت احق بالاختيار والغلبة فيه ان في البيعة
تعتبر الدعوى من حيث الظاهر لا من حيث الباطن لا يتفون الا على الظاهر فاعتبر على
ذلك في حقه والبايع يدعي ظاهرا فليكن يقبل بيعة ثم صارت بيعة او لا لان بيعة يثبت
زيا في دمة المشتري وفي الامان يعتبر حقيقة لانها متوجهة على احد العاقلين وما
يعرفان حقيقة الحال فبي الا مر على حقيقة والبايع منكر حقيقة فكان القول قوله
مع يمينه ومن اشترى امه بالدين درهم وقبضها ثم تباها لا البيع حال قيام الامه ثم اختلفا
في مقدار الثمن بعد الا قاله فقال المشتري كان الثمن درهم وقال البايع لا ابركان حصة

فان قيل

لان الظاهر انهما كانا لغرض الامتعة والاولة فالقول للزوج مع يمينه والرقيق والمنزل
والعقار والمواشي والنقود كالغرض لان المرأة وما في يدها في يد الزوج وكان الاول
كلها في يد الزوج واذا تنازع انسان في شئ وهو في يد احدهما كان القول قول قوله كذا هنا
خلاف ما يخص بها لان لها ظاهرا اخر اظهر من اليد ويكفي استعمال فجلت القول قولها كقولها
اختلفا في ثوب احدهما لا يتسم والاخر متعلق بكما لا يابس اولى وهذا اذا كانا حين
فان مات احدهما واختلف ورثتهما في شئ فالحجاب في غير المشكل عما مات واما في البيع
للرجال والنساء فقولهم انهما كانا لان اليد للي لا للميت وهذا الذي ذكرنا قول ابي حنيفة
وعند ابي يوسف يدفع الى المرأة من المشكل ما يجزيه منها والباقي للزوج مع يمينه لان
الظاهر انهما لا ينفذ الا مع جهازها مثلها فصارت اولى بذلك القدر والباقي للرجل لقول
يده على يدك لانه قوام عليها والطلاق والموت سواء وقال محمد ما صلح له ولم يصلح لها فلها
وما صلح لها فله ولورثته بقيامهم معاً فصار الخلاف منهم كما خلاف من في غير المشكل
والطلاق والموت سواء وقال مالك والنساء في زفر هو بينهما لا يستوائهما في الدعوى
في اليد وقال ابن ابي ليلى الكل للرجل ولها ثياب برءا وقال الحسن البصري الكل لها وله ثياب
برء وان كان احدهما مملوكا فالمتاع للمولى وقال ابو يوسف ومحمد الماذون والمطاب كالحى لان
لها يد معتبة في كسومات خذوا خذوا لمن والمطاب في شئ هو في ايديهما يقض بينهما لا يستوي
خلاف ما لو كانا حراً فانه يقض به للمولى في يد واحدة وان مات احدهما فالقول للمولى منها حراً
كان او عبداً لانه لا يركب في بيع بل ما عارض هكذا ذكر في الحدودية والمال الصغير
للمصدر الشريد وصدر الاسلام وخمس الآية للولاي والفاضل في الدين خان وذكر في حديث
السرخس في جامع الصغير ووقع في بعض النسخ للمولى منها وهو سهو وفي رواية محمد والزهرا
للمولى منها بالبراءة في ثيابها ومات بالف وهذا الوصف وقسمته جسمانية وقال
البايع بعث بالعين حلف المشتري في حصة الالف اي في ثلثي الامة لان الاختلاف في الثلثين
وقع بعد هلاك المعقود عليه ومات في ثلثي الامة ليس المعقود عليه في احد الجانبين وهو الوصف
وبعكس حلف المشتري اي لو قضي البايع انه باع الامة بالف وهذا الوصف واو على المشتري
انه اشتراها بالعين وهلك الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يبي لاني
شئ من الامة اما في الثلثين فظاهر واما في الثلث فلان المشتري لا يطلب يمين البايع
لان في زعمه ان البيع في قدر الثلث بيع العوض بالدرهم وهلاك العوض في بيع بالدرهم يمتنع
التماثل بخلاف المسئلة اولى لان في زعم المشتري ثم ان البيع في قدر الثلث بيع العوض وحده

العوض وهلاك احد العوضين لا يمنع التماثل وكذا لو كان مكان الوصف مكمل او موزون
بعينه عبد قطع عند البايع فقال البايع قطعه المشتري قبل البيع وفي عليه نصف القيمة
وكل الثمن وقال المشتري قطعه البايع بعد البيع وفي الخيار ان شئت اخذته بنصف
الثمن ولا سئت تركته ولا بينته لهما لان كل واحد منهما مدعى ملكه فالبايع
يدعى على المشتري نصف القيمة ولزوم العقد بجميع الثمن والمشتري ينكر وهو يدعى على البايع
دخول اليد في البيع وبرائة نفسه عن نصف الثمن لقطع البايع يد العبد بعد البيع وبوت
الخيار والبايع ينكر وان حلفا اخذه المشتري بكل ثمنه او تركه لانه لما حلف لم يظهر اليه
فصار كأنه تلف باقية سماً وثمة ولم يكن المشتري بين الاخذ بكل الثمن وبين التارك كذا هنا
وان برهنا فاليمين لمشتري لانه اكثر اثباتا لان المدعى من جانبه اكثر اطماعاً من ان اتفقا
ان قاطعه بايعه او مشتريه او اجبه ادعاه البايع قبل البيع والمشتري بعده فالقول واليمين
لمشتريه اما الاول فلانه يضيف الحادث الى اقرب الاوقات واما الثاني فلان يمينه البايع قائم
على معنى النفي لانها تنفي دخول اليد في البيع وبينه المشتري قامت على الاثبات صورة
ومعنى لانها ثبتت دخول اليد في البيع اشترى عبداً من صفقة او صفعتين احدهما
بالف حال والاخر مؤجل الى سنة فاحدهما بعيب فقال المشتري ثمن المردود حله
وقال البايع موجب القول للبايع لانه اتفقا على انفساخ البيع في المردود وسقوط
ثمنه فبقي اخطاها في عن الاخر فيكون القول للبايع لان المشتري يدعى عليه التأجيل
وهو ينكر والطلول في الديون اصل والتأجيل عارض فلان القول للمتكدر العارض ولم يثبت
لانه اختلفا في الاجل وكذا لو اشترى اهما بمائة في صفقة وقبضها ومات احدهما في
يده وفي الاخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبايع لانها اتفقا في وجوب
كل الثمن وتالده ثم المشتري بدعواه ان قيمة المالك اقل من قيمة المردود يدعى سقوط زيادته
ينكرها البايع فكون القول للبايع ولم يبي لانه اختلفا في قيمة المبيع لا بوجوب خلافه
في العقد ولو كان ثمن احدهما دراهم وعن الاخر دينار وقبضها البايع واختلفا في
ثمن الباقي بعد رد احدهما بالبيع فقال المشتري ثمنه دراهم فرد الدينار وقال البايع
على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه لانه ان ماتا لانه المملك الثمن ولا يبي لانه حلفا فالحمد
وان كانا قايمين بثنى لهما لهما اختلفا في ثمن الباقي وكذا ان اختلفا في الصفقة
فادعى البايع اتحا الثمن واو على المشتري تعدد الثمن فالقول للمشتري لانها اتفقا على
انها معقود عليها وان لكل واحد منهما ثمن البايع يدعى عليه في كل عبء صنم يبع اليه

والمشتري ينكر اخلافا في موت المبيع عند احدهما فاقام البائع البيعة ان المبيع بمات عند المشتري
بعد القبض واقام المشتري البيعة انه مات في يد البائع قبل القبض فالبيعة بايعة لان المشتري
ينكر القبض فيكون القول له والبائع يثبت بالبيعة فكانت البيعة له وان وقتا فلا فليس بوقت
والقول من الموت ان لولوقى كل واحد منها القتل على صاحبه بان اقام البائع البيعة ان المشتري
قتل وصار قابضا وعليه الخن واقام المشتري ان البائع قتل وهو في يده وانسخ البيع فبيعت
البائع اوله لانه ثبت القبض وان اقام المشتري ان البائع قتل بعد البيع بيوم واقام البائع
بيعة ان المشتري قتل بعد البيع بيومين فالبيعة للمشتري للسبق وان اتفقا على قبض
المشتري المبيع واقام المشتري ان البائع قتل خطأ بعد ما قبضه ولي عليه القصة واقام
البائع ان المشتري قتل بعد ما قبضه مني فالبيعة للمشتري لان بيعة البائع ببيت ما ثبت
بتصا دقها وهو تارك الخن بالقبض فكان وجهها وعدمها بمنزلة وبيعت المشتري
مست امرا حادنا وهو ضمان القصة على البائع اشترى امتير او امته فولدت فقلت
احدهما الاخرى في يد البائع اخذ ما بين سكر الخن او تنكر لان الجناية في غفها فصارت
قائمة مقام شخصيه وهذا لان هذه الجناية معتبة وان كانت مملوكتين لما ذكرنا وادفقت
القاتل مقام المقتول خلافا في موت احدهما وشري الحمار والشعير واكل الحمار الشعير حيث
ياخذ حصته من الخن لان فعلم صار باع امته وقتا ايضا فقال البائع هو لزيد امرني ببيعها
وقال زيد بعتها منك بمائة دينار وقبضتها وبعثتك ملكك فبيعت للمشتري لاتفاقيها على
نفاذ البيع بالملك وبالكالة وبالحالة لان البائع يدعي الامر بالبيع والمقتول ينكر والمقتول
يدعي عليه الخن وهو ينكر وان حلفا فان جهلت انها للمقتول وكذبها المشتري ضمن المقتول
قيمته للمقتول لانه امتنع الره ببيعهم وسلمه فسقط عليه الضمان ولا يلزم اي وان كانت
مروضة انها للمقتول لا يضمن المقتول للمقتول لانه تغذر الره بدلوها او البيع ويقال للمقتول
ان ثبت فخذ الخن الذي في يد الكبير وان ثبت فدفع ولو كانتا او اعتنتا او برها
او اولدها ثم تحالفا ضمن المقتول قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن في
الوجه كلها وتبطل الكفاية بغيرها عن الاداء ويعتق موت المقتول لو كانت ام ولده
لا انها ملكه بزعيم المقتول ولا يعتق موت المقتول لعدم السب منه بخلاف التدبير لاحتمال
التوكيد وانما مات لو كانت مذبذبة بزعيم كل واحد منها وبوقع الكوة لو كانت محروقة
كل واحد منها ولو كانت وديعة وامرني ببيعها وماتت ضمن قيمتها بكل حال لانه اعترف
بالتعدي وهو تسليم الوديعة لا الخير والوقوع في الموت لم يثبت الاصر ان هلاك المبيع

المبيع لا بدل ينتقض البيع عند اخلافا كما ذكرنا وبذلك وخير المشتري للتخيير وباع نصف العبد
ان حر النصف الباقى قبل القبض بطريقه لو كان موسرا عند ابي يوسف ومحمد لان يسار المحتق عندهما
منع السعاية وكل يمكن ايجاب القيمة على البائع لان السع في ضمانه لا يكون مضمونا عليه بالقيمة فلم
تغور ايجاب الضمان والسعاية انتقض البيع ضرورة وعن ابي حنيفة روايتان في رواية جاب
الضمان بنفسه لا عتاق اذ كان موسرا ولما كانت ان تحول الى السعاية فعلى هذه الرواية ينتقض
البيع كما قلنا وفي رواية الواجب احدهما ويختار بينهما شافعي فعلى هذه الرواية ينتقض البيع ان
اختار الضمان وان اختار السعاية لا ينتقض ولو كان معسرا لا ينتقض البيع لوجوب السعاية
في النصف المبيع فبقي المعقود عليه بدله وهو السعاية وانه متى بطل البيع والسعاية غير واجبة
للمشتري سعي البائع في اصح الروايتين عند ابي حنيفة كان العتاق فاعتق نصفه وعندهما
لا سعاية للبائع على العبد كان كماله فاعتق نصفه ومتى تخير المبيع بفعل البائع او بقوله في يد
خير المشتري لفوت الرضا وبعد قبضه او بقول المشتري او بفعله لا وان دعوه احد العاقدين
الاتفاقا على صاحبه سمح الا ان تدعي لنفسه حقا لا في الدعوى لا سمح الا من ضمن وكضم من
تدعي لنفسه حقا او جرح على رجل ان ياعه هذا العبد بمائة دينار وقال المشتري ما اشتريت
الا نصفه الخمسة درهم فالقول للمشتري في النصف الذي انكر البيع فيه اصلا او تحالفا
في النصف الاخر محلف المشتري في التصفين عينا واحدا بالله ما اشتريت بمائة دينار
فان نكل لزمه البيع بمائة دينار وان حلف لم يثبت البيع في احد النصفين فيحلف بايعة
بالله ما بعث نصفه بمائة دينار فان نكل لزمه البيع بثمانية وان حلف ثم انكأ في النصف
سمح البيع بينهما ان طلبا او طلب احدهما لمات وان قال البائع بعكته وحررتة والمسئلة
بحالها حلف على الخري والعتق منه واحدا لان الدعوى اذ اجتمعت يمينين واحدا
لان المقصود كصحة فان حلف عتق نصفه على بايعة بزعيم حيث اضاف عتقه الى
من زعمه مالكا فان نكل ثبت الشري بمائة دينار ولا عتاق فيعتق العبد عليه ولا
سعاية له على العبد لانه عتق كله باعتاقه ولولو عتق شريه لا عتاق على البائع والمسئلة
بحالها حلف المشتري ما اشتريت كله بمائة دينار فان نكل عتق بلا سعاية وان حلف
عتق نصفه بزعيم لان في زعمه انه ملك المشتري ومنه شهد بالاعتاق على البائع فقد اقر
بعتقه حيث اضاف الاعتاق الى من زعمه مالكا فمقداره وعتق عليه ثم حلف بايعة
على العتق فان نكل بطل ببيع لو كان موسرا وبقي لو كان معسرا وخير مشتريه كصحة
التخيير باعتاق البائع فان بعض البيع فسماعه نصف العبد لبائعه وان افض فلا وان حلف

بندفع الخصومة لان حاجته الى دفع الخصومة عن نفسه وانما يدفع الخصومة عنه اذا ثبت انه
يده ليست يدمم خصومه وقد حصل ذلك لانه اثبت ببينة انه ليس خصم لهذا المدعى فانما يعلم
ان مودعه ليس هذا المدعى او الشهادة يعرفون الموضع بوجه خلاف ما لو قال لا تعرفه
اصلا كما ان مقتضى ذي الديات ان ليس خصم لهذا المدعى وانه البينة كما في هذا
المقصود ثم ان تضر المدعى بان لم يقد على اتباع خصمه فذلك الضرر يلحقه من قبل نفسه حيث
منى خصمه فذلك الضرر او من قبل شهوده بان جعلوا خصمه لا من جهة ذي اليد وكن نسلم ان
المعرفة بالوجه لا يكون معرفة تامة ولكن ليس على ذي اليد تعريف خصم المدعى وانما عليه ان يثبت
انه ليس خصمه وهذه المسألة تحسم كتاب الدعوى لان خمسة من العلماء فيها قول وهو خمس مسائل
لابينا وان قال انتعت من الغائب فهو خصم لان بزعمه ان يده يدمم خصمه صار معتبرا فكونه خصما
وان قال المدعى غيبته من اوسرقة او سرق من لا يدفع الخصومة وان قام ذو اليد البينة على
الوديعة لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لانه فلا يدفع وعواه باحالة الملك الى غيبته لانه
لم يدع الملك عليه وانما ادعى عليه الفعل بخلاف دعوى الملك المطلق لانه صار خصما فيه يوجه
لا يصح دعوى الملك على غيره ذي اليد ويصح دعوى الفعل وقال محمد بن دفع في قوله سرق من لا يده
الفعل عليه بل يثبت دعوى الفعل على الجاهل وهي باطله فالتحتم بالعدم بمعنى دعوى الملك ولما
ان هذا بمنزلة تعيين ذي اليد للسرقة ولو عين لم يندفع كذا هذا وذكر الفقيه تدعى
فان علا والظاهر انه الذي في يده وانما ابيه والجد فيترك منزله تعيينه ولو قال غصب من تدفع
لانه لا اصدفه ولا يحترز عن كشفه فلو قضى عليه ثم حضر الغائب واقام البينة على الملك فثبت ان لم يصير
مقتضيا عليه وانما قضى على ذي اليد فقط وان لدعى العبد ان عاق عليه يقضى بالعتق كدعوى الفعل
فلو قضى عليه ثم حضر الغائب فادعى ان يفتت اليه لنفا والقضاء عليها ولو لدعى العبد انه ملك فلان
الغائب وانما اعتق لا يقبل ببينة لا قرار العبد بانه ليس خصم وجعل بينا بكفيل استيثارا لا اصل
فيه عدم الملك فقبلت البينة في حق ازالة اليد احتياطا لا من الحجة ولو لدعى العبد انه حر
لا اصل في القول للعبد لانه انكر اليد اصلا ولا اصل فيه عدم اليد فان اقام ذو اليد البينة على الملك
وايداعه بغيره لانه الاصل من التبدل وقد ثبت انه يقول وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل خلاف
الاداء لان ايداعه في الدمي لا يفتقر الى الملك كذا في الخبر الصغير يوجب اما الدار مملوكة لا محالة
ولان ايداعه ملكه وان برهن على الملك واكاداعه وبرهن العبد على حره لا اصل فيه بينهما
بكفيل ولو لدعى شرا من فلان وقال ذو اليد اودعه عنده فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير
بينة لتصادفها على ان اصل الملك فيه لفلان فالظاهر ان وصوله الى ذي اليد من جهة فلم تكن

فلم تكن يده بخصومة بل يد نيابة والدعوى انما تصح على من يكون له يد ملك الا ان يقيم المدعى
البينة ان فلانا وكله بقبضه لانه يثبت بحجة ان احد باسماكه فان طلب المدعى منه على ما لدعى
من ايداعه خلف على البينات ولو قال ذو اليد اودعني وكيفية بصدق البينة كان الواجب ان يثبت
بقوله ولو ادعى ان اشتراه من ذي اليد وقبضه يندفع الخصومة بدعوى الوصول من الغير كما ان
موجب العقدين يثبت بالتبني فبقي خصما بيده فصار كدعوى الملك المطلق ولهذا لا يشترط بيان النحن
ولو لم يدع القبض لا سنع الخصومة بلاحاله الى الغير لان موجب العقد لم يثبت فبقي خصما بدعوى
الفعل عليه ولو لدعى انه ملكه فصدقه ثم لدعى انه وديعة فلان ان برهن دفعت الخصومة وكما يكون
بنا مضاجرا ان المدعى اجمع من الغائب او رهنه ثم ادعى الغائب من ذي اليد وان لم يبرهن
دفع اليه وكذا لو عكس بان يد اقل هو وديعة فلان ثم اقر المدعى فانه يدفع الى المدعى كان
حقه ثابت وحق الغائب موقوف وان ادعى رجل على ذي اليد شرا منه ولو لدعى ذو
اليد الوديعة من فلان لم يقبل ببينة ذو اليد على كونه وديعة لانه يدعي عليه فعلا فلا بد
من ان يكون خصما باحالة اليد الى عين فان حضر الغائب قبل ان يقضى بشهود المدعى دفع
اليه ان لقاها لانه اقرار ذي اليد صحيح ولا ضرر فيه على المدعى لانه يقضى له بتلك البينة انه
ملكه وان برهن المقر انه كان ملكا له يقضى له وبطلت ببينة المشتري لانه ظهر انما قامت
على غير خصم الا ان يعيد المشتري البينة على المقر قبل القضاء لم يرضى له لانه خارج والمقر
صاحب اليد ولو لدعى اثنان و برهن كل واحد منهما انه اودعه الذي في يده فلم يقضى حتى
اقر به كل واحد منهما لانه ملكه فاحد فان زكيت البينات قضى لهما وظهر ان الاقرار كان باطلا
ولا يقبل ببينة احدهما على الآخر بعد لانه صار مقتضيا عليه في النصف الا ان يستأنف من
لم يقر ان قبل القضاء لانه لو اعادة البينة فقد ابرأ ذو اليد عن الخصومة ورضى بما اقر
واستأنف الخصومة مع المقر فاجتمع ببينة في بيع فذو اليد ببينة لا يرجع لولا ولو لدعى
عبداني يدرج وقدمه الى القاضي فلما قاما من عند القاضي باع ذو اليد من آخر وسلم اليه وقدم
من المشتري فادعى باعاه الى القاضي لتقيم البينة فان علم القاضي با صبح او اقر المدعي با صبح
المدعى عليه او برهن على اقراره ببيع الخصومة وان برهن على البيع لم يندفع الخصومة ولا تلتفت
القاضي الى بينة لانه يريد ان يبرهن نفسه عن خصومة بعد ما صار خصما بيده ويقضى عليه عديات
في يد شخص او ابن فادعى ان كان له واقام ذو اليد ببينة ان فلانا اقرهم او اقرهم او اقرهم او
ما نسب ذلك على يده يندفع الخصومة لانه يدعى القصة في حقه لتعذر عينه بالموت
او الا باق لان من زعم ان ذا اليد غاص او موهج الغائب وقد وجبت الضمان عليه

او الا باق فالمدعى وان اثبت ان غيبه او دعه فلا يظهر بهذا انه ليس بموحد الغائب
فلا ينبغي الضمان عنه فان قضى بالقيمة وحضر الغائب وصدره رجع عليه في الوصية والرجاء
والرهن لانه عامر كله في الغصب والحارثية لانه انما يحسن بفعل ما يشاء لنفسه ولو كان العبد
قائما فذهب عينه واخذ ارضها واقام البيعة ان فلانا او دعه فلا خصوصية في العبد ولا
في الارش لان يده في العبد يحفظ كما في الارش يبع فاذا اندفعت لخصومة في الارش
يندفع في المبيع ولو كان المدعى له وولدت وماتت فاقام المدعى ببيته انها امة ولدت
في ملكه واقام ذواليد فلانا او دعه عما اياه قبل ان تلد فان القاضي يقضى بقيمة الامة للمدعى ولو
الولد لان الاصل هو الامة والدعوى فيما بعد هلاكها دعوى القيمة والقيمة دين في ذمة
من ماتت في يده والولد بعد الانفصال ليس بسبع محض فقد يكون الولد لانا والامة
لاخر ولذا اتفق الوصية بالحل خلاف الارش لانه بيع محض اذ لا يتصور ان يكون العبد لانا
وعينه او ارش عينه لاخر فلما تعذر القضاء في الاصل تعذر في التبعية لان الحكم في البيع
ثبت بقوة في الاصل امة في يدرجل قتلها عبيد فدفع بها واقام رجل البيعة ان الامة
كانت له واقام ذواليد على الوصية قيل للمدعى ان طلبت العبد فلا خصوصية لانا العبد
قام تمام الامة فلانها قائمه واقام ذواليد البيعة على الايداع تندفع لخصومة عنه كذا
بها وان طلبت القيمة ملك لخصومة لانا في ذمة فلان يدفع كما في اتمامه كذا
لان ذواليد غائب في حقه والغائب اذا اخذ الضمان من لانا فلما لم يكن خيارا
شا اجازته وان شاره دار في يدرجل او عاها آخر ملكا مطلقا او شرا منه سند
او شفعه فلما قال ذواليد كانت له ولكن بعثها من فلان او وهبها له وسلمها فلم ودعينا
لا سند دفع لخصومة لانه باقراره انها ملكه اقد يكونه خصما لم اراد اخر لرج نفسه عن لخصومة
بصرف بصره اصدته فيما وقع فيه الدعوى فلا سمح الا اذا صدقة المدعى فيما يقول
او علم القاضي بذلك فحينئذ سند دفع لخصومة فان لم يكن شيء من ذلك ولكن اقام ذو
اليد بيعة على البيع لا يقبل لانه لو قبل وقضى به يكون قضاء على الغائب فان قضى عليه
فحضر الغائب فاقام بيعة على شرائه من ذواليد لا تقبل لانه صار مقضيا عليه
ويقبل على المالك المطلق لانه لم يدع على المالك من ذواليد ولو برهن الغائب قبل القضاء
للمدعى على المالك المطلق صار هو موعود المدعى كمن رضى اقام البيعة فان برهن الغائب
على المشتري من ذواليد من ذواليد بغير تقبل في ابطال بيعة كذا لا يثبت ان بيعة
المدعى قامت على غير الخصم ويقال للمدعى اعد الشهادة على المقر ان ثبتت كذا البيعة

البيعة الاولى قد بطلت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم ادفع اليه ام لا وقال
ذواليد دفع الى فلان فلا خصوصية لان اقران الخصم عنه شاهد واحد لا يدرى حتى لو
لقد ارادوا اقام شاهدان فاما من عند القاضي لانه باخر لم يصنع شيئا من ذلك فمدعى
ما يثبت ان الشاهد الواحد لا يوجب الاستحقاق لاشهادان قبل القضاء لو اقام
شاهدين وعكلا ولم يقصن بينهما ونبهته لان بعض ما وصفا فهو خصم لا سند دفع لخصومة
عنه وان علم القاضي او اقر المدعى لانه استوجب القضاء بالشهادة فصار المحل مستحقا
ولا سند تصرفاته او في رجل دارا في يدرجل انا داره واقام ذواليد ان فلان اسكنها
اباه فندفع على اربعة اوجه ان شئنا على اسكن فلان وتسليم او على اسكنه وطابت
في يد الساكن يومئذ والآن في يد الساكن سند دفع وان قالوا كانت يوفى في يدك
لا تقبل اتم الاول فلانها شئنا على اسكن صحيح لان الاسكن الصحيح ان يكون في تسليم
وتسليم وكذا ان كان التبعين الموجه عقيب العقدي ايضا في اليه وكذا ان كانت كذا حكم
الحال لمعرفة القاضي اصل مقرر واقام الرابع فاسكن فاسد واثبت الموقوف
باب دعوى الرجل او على ثنائي عينا في يد
آخر كذا واحد يزعم ان له واقا ما البيعة قضى بزمينها وفي احد قوله الشافعي تنها تدر
البيعتان وفي قول يفتي بينهما ويقضى لمن حرجت فزعته لانا القاضي يفتي بكتب
احد الغريقين لاسيما ان يكون كل المدعى لكل واحد منهما في حالة واحدة وتتمه الكتب
يمنع العبد بالشبهة فيفتنه اوله وتعذر غير الصادق من الخاوب فتمها تدر
او تعين احدهما بالقرعة لما روي ان رجلين تنازعا في امة بين يدي رسول الله
واقام كل واحد منهما بينة انها امة فاقبض رسول الله بينهما وقال اللهم تقض انت
تقضى بين عبداؤك بالحق ثم قضى بالذي حرجت فزعته ولان استعمال القرعة لتعيين
المسحق اصل في الشرع كما في قسمة المال المشترك ولما حديث يميم بن حذافه
الطائفة ان رجلين تنازعا في عيين بين يدي رسول الله واقام البيعة ففتن به
رسول الله بينهما نصيبين وما روي من استعمال القرعة فقد كان في وقت كانت
الهارم مباحا ثم انتسخ ذلك بحرمه القمار لان تعيين المسحق كذا الاستحقاق
فلما ان تعلق الاستحقاق بخروج القرعة يكون قمارا فكذا تعيين المسحق بخروج
القرعة يكون قمارا بخلاف قسمة المال المشترك فلما خصم وكذا به تعيين بغير قرعة
وانما يقتضى لتطبيب القلوب ونفي تهمة الكيل عن نفسه فلا يكون ذلك في معنى القمار

مطل شئنة القوم

لا منها استويا في سبب الاستحقاق والمذني قابل للاشتراك فيستويان في الاستحقاق كالوعيين في
الزكاة وهذا لان البيئات حج السبع فحب العمل بها ما لم يكن وقد امكن ههنا ان قد يتوالى يدان لشخصين
على عين واحد في وقتين في عتد كل واحد منهما سببا لخلق له ادا التماس وهو معاينة اليد على
شئ واحد او اعتد احدهما سبب الملك للشراء وكونه والاخر اليد فصحى الشهادتان فيعمل بها بالتصنيف
لان المحل يقبل وان اذعي كل واحد منهما كذا صح امراته وبرهنا مستطاع ولم يتقن هو احد من البيتين
لان العمل تغذيه به لانه لا يحتمل الاشتراك ورجوع الى تصديق المراءاة لا حد لانه لا يحكم بالانكاح
بتصادق الزوجين وهذا اذا لم يوقت البيتان فان وقتا فاسبقهما له اوله فافهم من زيادة
البيات ولا نه لا معارض له في ذلك الزمان مقتضى به مع ذلك الزمان ويلزم من ذلك بطلان
نكاحه الآخر وبطلان شهادته بعد ذلك وان اقرت لاحدهما بعد اقامة البيته في امراته تصدقها
عليه وان اقام امرأته البيته فتص به لان البيته اقوى من الاول لانه ملزمه ولو اذعي امرأته
على امراته كذا حاجت فاقام البيته فتص به لانه لم يلق على امراته اقام البيته على امراته
لا يحكم لان الشئ لا ينقض بملكه بل هو موجود ولا يصلح القضاء اياه ول دون اثباته الا ان
يوقت شهودا كذا سببا لظهور الخطا في الاول وكذا الفالحات المراءاة في يد الزوجين وكذا
فأهركا يقبل بيته الى ارجح الاعلى وجه السبق لما مر عبد في يد رجل ليدعي رجلان كل واحد
منهما انه اشترى العبد من صاحب اليد ونقد الثمن ولم يوقت واحد من البيتين وقتا
فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن الذي بين شهودا ورجوع
على البايع بنصف الثمن وان شاء تركه واحد كل الثمن لان البيتين فاما على امره حادث
ولم يعرف سبق احدهما فيجعل كذا وقعا معاً فحكم بينهما بالتعذر اثبات موجب الشئ لكل واحد
منهما على الكمال وخير المشتريان في ذلك لانه ماضى بالعبد لا يسلم كل المبيع فاذا لم يسلم احدهما
رضاه بتزك الصفقة عليه فيخير كل واحد منهما فاقبل قد يتقن الثاني بكذا البيتين
لان البيعين على عتد واحد من رجلين من كل واحد منهما بل لا يتصور في وقت واحد
فينبغي ان تطل البيتان قلب الشهود شهدوا بنفس البيع كصحة وان لم يشهدوا بوقوع
البيعين معاً ويتصور بيعان في وقتين من واحد ليعين واحدة وكل واحد منهما اعتمد
سببا لخلق له الشهادة فيجب العمل بها حسب المكان ولان البيعين يتصور وقوعهما في
وقت واحد من وكيلين بان وكل رجلين كل واحد منهما على ان يقر بان يبيعا وانه فباع
كل واحد منهما معاً من رجل فانيكز وعقد الوكيل كعقد الموكل فثبت انه لا يستحق ووقف
البيعين في زمان واحد من رجل واحد فان قضى الثاني بينهما فقال احدهما لا اختار لم يكن

لم يكن كاحدهما ان ياخذ جميعه لان الثاني قضى بالمبيع بينهما ضمن فضاؤه فصح العقد
في حق كل واحد منهما في النصف فلا يبعد الا يتجدد العقد فان قيل المنع انما يكون ان لو
كان البيع موحدا قلنا ان كان موحدا فظاهر وان لم يكن فلا يمكن من الاخذ وهذا
لان استحقاق كل واحد منهما للملك ثابت بنظر الا بيته وانما لا يظهر في النصف لوجه بيته
صاحبه فلان دليل استحقاق الكل قايما فيفسخ نظر الى الدليل وهذا خلاص ما لو قال
ذلك قبل ختم الثاني يكون للآخر ان ياخذ الجميع لانه ثبت شراؤه في الكل وانما كان الفضاء في
النصف لمزاحمة صاحبه معه فاذا زالت المزاحمة يقتضيه بالكل وهذا كالتفصيل اذا سلم
احدهما قبل قضاء الثاني قضى لآخر جميع الدار ولو كان تسليمه بعد التقاض لهما بالدار لم يكن
للآخر الا نصف الدار ولو كان كل واحد من البيتين تاريخا فاولا قول مناه لانه ثبت شراؤه
في وقت لا يبايع الآخر فيه فاستحقا من ذلك الوقت فتبين ان الآخر اشترى ما من غير المالك
فلان شراؤه باطلا ولو وقت احدهما وقتا ولم يوقت الاخرى قضيه لصاحب الوقت كانه
ثبت له الملك في ذلك الوقت والى ذلك لم يوقت ست ملكه في حاله لان شراؤه حادث فيضاً وحده
الا قرب الوالات مات لم يثبت التاريخ فلان شراؤه الوقت ثابتا فلان اوله ولو لم يكن لو احدهما
تاريخ والعبد في يد احدهما فلولي اليد لهما استويا في الالابات فلا يتقضى اليدان بانه بالكل
وبيته الحاجج اذ الفوعيا مطلقا اما الفوقيا الملك سبب فها سيات
ولا يمكن من القبض ولم يسبق شراؤه لان القبض باء على العقد الثابت بالبيته ظاهر
جملا لفعل المسلم على الصلاح على الغصب وقبضه اقترن بعقد آخر لان كل واحد منهما حادث
حادث فحكم بوقوعهما معا فيستقيم عقد صاحب القبض صرنا وكذا لو فكر في آخر وقتا لم ينتج
به لان القبض لولا فجد لم يتقضى بالشك ووقت الآخر كحتم فلا يتقضى اليدان بانه بيعة
الا ان يشهدوا ان شراؤه كان قبل شراؤه اليد فحي يكون الى رجوع اوله لان تقدم عقده ثبت
بيعين من شهوده وتقدم الآخر بنوعه ولانه ولا عبثا للكل لانه في معايله الصحيح ولو اذعي
احدهما شراؤه والاخر هبة وقبضا ومعناه من واحد واقاما بيته ولا تاريخ فوعيا فالشئ اوله
لانه عقد ضمان يوجب الملك في العوضين والهيئة تبرع يوجب الاستحقاق من جانب واحد
والبيات تترجح بكثره الاثبات ولان الشئ يوجب الملك بنفسه والهيئة لا توجب له الملك
الا بالقبض فلان الملك المدعى سابقا فيه فلان اوله وكذا لو وقع على حدهما الشئ والاخر الصدقة
مع القبض فالشئ اوله لما بينا ولو اقام احدهما البيته على الهيئة والقبض والاخر على الصدقة
والقبض قضى بها بينهما نصفين في التبرع والا فمقتضى الى القبض ولا تترجح الهيئة على الصدقة

على الهبة باعتبار معنى اللزوم لان اثر اللزوم يظهر في ابطال حق الرجوع فكذلك يظهر في بطلان الحال
والتبرع صحيحا ما يقع معن قائم في الحال لا معن يرجع الى المال ولان الهبة قد تكون لازمة بان وقعت
لذو رحم محرم والصدقة قد لا تكون لازمة بان وقعت لغني فاستويا وهذا فيما لا يحتمل القسم ظاهر
وكذا فيما يحتمل القسم لان كل واحد منهما اثبت استحقاقه في الكل الا انه لا يلزم ان يصح سائر البعض
فكان الشيوخ طاريا وهذا لا يبطل الهبة والصدقة ولو وقع في رجل الشري من ذي اليد
وادعت اموالنا ان ذا اليد يزوجهما عليه استويا متقضى لكل واحد منهما بالنصف وهذا هو
عند ابي يوسف وقال جلد الشري اولا فيقتضى له لصاحب الشري والمراة على الزوج الغنم كانه
البيات حج الشري في العهر بها ما لم يكن وأمكن العمل بها بالبيتين بان جعل الشري
سابقا فانه لو تزوج غني عبد الغير صح الشريمة ويجب القيمة عند عقد تسليم عييه
وليس بان كل واحد منهما ثبتت الملكية لنفسه فيحقق المساواة بينهما في الاستحقاق لما في
دعوى الشرايين فالسبب الشري مبادله مال بمال موجب للضمان في العوضين والتكاح
مبادله مال باليس بمال غير موجب للضمان في النكوة فكان الشري اقوى قلبا
التي لا يحق اقوى لان الملكية في الصداق يثبت نفس العقد متأكدا حتى لا يبطل بالهلاك
قبل التسليم بخلاف المك في الشري ويجوز التصرف في الصداق قبل القبض بخلاف المشترك
وفيما قال محمد انبات تاريخ لم يهد به الشهود والتاريخ بين العقدين لا يثبت الا
نحو فاذا قضيا بينهما نصفين فقد استحق على المرأاة نصف الصداق فيرجع بقية نصفه
على الزوج واستحق على الشري نصف المبيع فيرجع نصف الثمن ان كان نفقه وان لو في
احدهما رها وقبضا والاخر هبة وقبضا وبرها فالرهن اولا استحسانا وفي الثاني
الته اولا لان الهبة توجب ملك العين والرهن لا يوجب فكان السبب الموجب لملك
العين اقوى وجبه الاستحسان ان الرهن عقد ضمان والهبة عقد تبرع وعقد الضمان
اقوى من عقد التبرع وهذا لانه يست اليد ليس المرهون والدين والهبة لا يثبت الا
بكرة واصلا فصارت الشري من الهبة بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبرع انهما والباع اقوى
من الرهن لان البيع عقد ضمان يثبت الملكية صراحة ومعنى والرهن يثبت عينا الهلاك معن
لا صراحة وكذا الهبة بشرط العوض ورجع السابق ان وقت في ملكه وشرا او ارثا علم
ان الرهين اولا فوعيا عيا وبرها فلا يجوز ان يدعيها ملكا مطلقا او ارثا او شرا
وكل قسم ثلثه اقسام لانه ان يكون المدعي في يد ثالث او في يدها وكل وجه على اربعة اقسام
لانه اما ان يورثا او ارثا تاريخا واحدا او ورثا وتاريخا احدهما سبق او ارثا واحدا دون

دون الآخر وجعله ذلك سنة وتلقون فضلا اما لوالا فوعيا ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم
يورثا او ارثا تاريخا واحدا وبرها متقضى بينهما نصفين لا استوائهما في الحجة وان ارثا وتاريخا احدهما
اسبق يقضى للاسبق لانه اثبت الملك لنفسه في زمان كان زعمه فيه فيقتضى بالملك ثم لا يقضى بعده
لغيره الا اذا تلقى الملك منه ومن يبا زعمه لا يتلقى الملك منه فلا يقضى له وان ارثا واحدا ولم يورثا
فقد ارثا حقيقه لا عبة بالتاريخ ويتقضى بينهما نصفين لان توقفت احدهما لا بد لغيره تقدم ملكه
يجوز ان يكون الآخر اقدم منه ويحتمل ان يكون متاخر عنه فحدهم متاخر رعايته الاصلين وعند ابي
يوسف الذي ارثا لانه اثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت ينفيا ومن لم يوقت يثبت للحال ينفيا
وفي ثبوت في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه وعند محمد يقضى لمن اطلق لان دعوى الملك
المطلق من الاصل ودعوى المورث يقتصر على وقت التاريخ ولهذا يرجح الباعه بعضهم على
بعض واستحق الزايد المتصلة والمنفصلة فكان المطلق اسبق تاريخا فكان اولا هذا
اذا كان المدعي في يد ثالث فان كان في يدها فكذا الجواب لانه لم يتبرع احد منهما باليد ولم
يخطأ حاله عن حال الآخر باليد وان كان في يد احدهما فان ارثا تاريخا واحدا اولم يورثا
فولم يرجح لان بيته اكثر اثباتا وان ارثا وتاريخا احدهما سبق فهو اسبق تاريخا كما في
محمد انه رجع عن هذا القول وقال لا يقبل بيته ذي اليد على الوقت ولا على غير لان البيتين
قامتا على مطلق الملك ولم يتوصفا لجهة الملك في استوية التقديم والتاخر فيقتضى التاريخ ولما ان البيته
مع التاريخ يتقضى معن الدفوع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت فثبوت بعده لغني لا
يكون الا بالتسليم بالتسليم منه فصارت بيته ذي اليد بذلك التاريخ متقضى ودفوع بيته التاريخ على
انها لا تقضى الا بعد اثبات التسليم من قبله وبينته على الدفوع مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في
يديهما فصاحب الوقت اولا اولا عندهما وعنده يكون بينهما وان ارثا واحدا ولم يورث
الاخر فعند ابي يوسف يقضى للمورث لان بيته اقدم من المطلق كالمورث في رجل اشترى من
واحد وارث بيته احدهما دون صاحبه كان صاحب التاريخ اولا وعند ابي حنيفة ومحمد
يتقضى التاريخ ولا عبة للوقت لان بيته ذي اليد لا يقبل اولا كانت متقضى معن الدفوع وهذا
وقوع الاصل مع معن الدفوع لوقوع البيع وجوب التسليم من جهة جواز ان شهدها تاريخا لو
وقعتا الحان اقدم فاذا وقع البيع في شخصه معن الدفوع فلا يقبل مع انك قد اصابك وان
ادعي كل واحد منهما الارث من ابيه فان كان العين في يد ثالث ولم يورثا او ارثا تاريخا واحدا
فموسنها نصان لا استوائهما في الحجة وان ارثا واحدا اسبق تاريخا فكذا سبقها تاريخا عند
ابي حنيفة وابي يوسف وكان ابو يوسف يقول اولا يقضى بينهما نصفين في الارث والملك

المطلق ثم رجع الى ما قلنا وقال محمد في رواية ابو حنيفة وقال في رواية ابي
سلمان لا عيب بالتاريخ في الارث فيقتضيه بينهما نصفين وان سبق تاريخ احدهما لهما
سواء كان الملك لا يفسد ابتداء بل يورثهما لم يجز انهما في أنفسهما ولا تاريخ الملك المورث
فصار كما لو حضر المورثان وبرهما على الملك المطلق حتى لو كان للملك المورث تاريخ بعض
لا يفسد ما وان ارضى احدهما ولم يورث الآخر فبقي بينهما نصفين اجماعا لا لوقوعها تلقى
الملك من رجلين فلا عيب بالتاريخ وقيل يقتضيه المورث عند ابيه يوسف ولو كان العيين
في ايديهما فكذلك لو لم يكن في يد احدهما ولم يورثا وارثا تاريخيا واحدا يفتى
للماريخ وان ارضى تاريخ احدهما سبق فلا سبقها تاريخيا وعندنا في ربح لانه لا عيب للتاريخ
للتاريخ هنا وان ارضى احدهما ولم يورث الآخر فبقي للماريخ اجماعا وقيل عند ابيه يوسف
للمورث وان ادعى الشري من واحد لم يورثا وارثا تاريخيا واحدا فهو بينهما نصفان
لا ستوانهما في الحجة وان ارضى احدهما سبق تاريخا يقتضيه لا سبقها تاريخيا اتفاقا بخلاف
مالوا ادعى الشري من رجلين لا يورثا ان الملك لا يبيعها ولا تاريخ للملك البايعين فتاريخ
لملكه لا يعتد به وصار كما لو حضر اوقاما البيعة على الملك بل تاريخ فمكون بينهما اما فقد
اتفقا على ان الملك كان لرجل وانما اختلفا في التلقى منه وهذا الرجل ثبت التلقى لنفسه
في وقت لا يانعه فيه صاحب مقتضى له ثم لا يقتضي به لغيره بعده الا اذا تلقى منه وهو لا يتلقى
منه وان ارضى احدهما ولم يورث الآخر فهو للمورث اتفاقا لانه ثبت شراؤه لنفسه في زمان
لا يانعه فيه غيبه فيقتضيه له حتى يبين شراؤه عليه بخلاف مالوا ادعى الشري من
رجلين ووقت احدهما ولم يورث الآخر فانه يقتضيه بينهما نصفين لان كل واحد منهما
ثم خصم عن بايعه في اثبات الملك له وتوقيت احدهما لا يدل على سبق ملك بايعه فلعلم ملك
البايع الآخر سبق فلهذا قضينا بينهما وهذا اتفاق على ان الملك لا يبيع واحد في حقه كل
واحد منها الا اثبات سبب الا سبب اليه الا اثبات الملك للبايع وسبب الملك في حق من
وقت شهوده سبق فكان هو بالمدة حتى احتوان كان العيين في ايديهما فهو بينهما الا لولا
ارضى تاريخ احدهما سبق فحينئذ يقتضيه لا سبقها تاريخيا وان كان في يد احدهما فهو للمورث
اليه سواء ارضى او لم يورث الآخر اذ ارضى تاريخ احدهما سبق فيقتضيه للماريخ ولو
ادعى احدهما الشري من رجل والآخر البيعة والتبعض من غيبه والتالي الميراث
من ابيه والرابع الصدقة والتبعض من آخر فبقي بينهم ارباعا غلبت عليهم الميراث
هو الا فصار كما لو حضر واحد من هؤلاء الملك المطلق ونم يقتضيه بينهم ارباعا كذا هنا

هنا وان اقام تاريخ وفد البديعة واحد منها بيعة على النجاشي فذو اليد اولى وعوى النجاشي اولى
الملك فيتمتع صاحب اليد باليد وهذا لان يد ذي اليد لا تدل على اولى الملك فهو ثبت بيعة ليس
بثابت له بظاهره فوجب قبول بيعة ثم ترجح بينه بخلاف الملك المطلق لان بيعة لا يثبت الا ما هو ثابت
بظاهره واما عيسى بن ابيان الطريق عندنا في النجاشي تباير البيعتين ليقضى الفاضل بكون احدهما
اذ لا تصور النجاشي وابنه من واثنتين فيقتضيه بالذي اليد فصار ترك لهما تباير البيعتين وصار كأنهما لم يقيما
البيعة ولو لم يقيما البيعة يقتضيه لذي اليد فصار ترك لهما تباير البيعتين وصار كأنهما لم يقيما البيعة
ولو لم يقيما البيعة حتى علف وذو اليد للماريخ كذا هنا وهذا ليس بصحيح فقد ذكر في خارجين اقام كل واحد
منها البيعة على النجاشي انه يقتضيه بينهما نصفين ولو كان الطريق ما قال لكان يترك في يد ذي اليد فعلم ان
القضا الذي اليد قضا استحق في حقه لا يعلف وذو اليد للماريخ كذا في الذخيرة ولو اقام الماريخ البيعة انه
عبد اشتراه من فلان وانه ولد في ملكه واما ذو اليد البيعة انه عبده اشتراه من فلان آخر وانه ولد
في ملكه بايعه فبقي به لذي اليد لان كل واحد منهما خصم في اثبات تاريخ بايعه في هو خصم في اثبات ملك بايعه ولو
حضر البايعان واما البيعة على النجاشي كان ذو اليد اولى فكذا مثل ولو اقام احدهما البيعة على الملك
والآخر على النجاشي فصاحب النجاشي اولى ايها لان بيعة كانت قامت على اولى الملك صريحا
فلا ثبت للآخر الا بالتلقى منه والآخر لم يتلق منه واوليته ثبتت فلا ولا عيب بها مع الصريح وكذا
لو كان الدعوى بين خارجين فبيعة النجاشي اولى لما بينا ولو وقع النجاشي لذي اليد اقام ثالث
البيعة على النجاشي يقتضيه لان يعيد ذو اليد البيعة على النجاشي لان بيعة ذي اليد قامت على هذا
الدعوى وانما قامت على الاول فلم يصير الثالث مقتضا بتلك القضية وكذا لو وقع ذو اليد للماريخ
الملك المطلق وبرهما وقضى على ذي اليد بالملك ثم ان ذا اليد المتقضى عليهم لو اقام البيعة على النجاشي
يقتضيه يستقضى به القضا الاول لانه غير له لصرك بخلاف الاجتهاد يستقضى به اجتهاد به كذا هنا
وهذا لانه ظهر ان قضى للمدعى عطلق الملك مع بيعة بيعة ذي اليد انما ثبت عنه والقضا للمدعى
في هذه الحالة باطل مستقضى قضاؤه كما لو ظهر خلافه وكل سبب في الملك لا يكره فموضع النجاشي لانه
دعوى اولى الملك فلهذا لا ينجح في الباب التي لا تسج الامع واحد لا ينجح في الباب القطعية
وغرل القطن وحلب اللبن وانى ذلجين والكبد والمرعوى وجر الصوف وان كان سببا يكره
لا يكون في موضع النجاشي فيقتضيه للماريخ بمنزلة الملك المطلق وهو من ليل والبنا والغرس
وزراعة الخنط والجوب فان استكمل رجع الى اهل كعب لانهم يعرفون وقال الله تعالى فاسألوا اهل
الذكر ان كنتم لا تعلمون فان استكمل عليهم فبقي للماريخ لان القضا بيعة كذا يبيع هو الا صدر وانما
عدونا عن الاصل خبر النجاشي وهو ما روي ان رجلا لقي ناقة في يد رجل فاقام البيعة انها

ناقبة بنتها واقام ذواليد البيهنا ناقبة بنتها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده فاذا لم يعلم
 يرجع الاصل فاذا ثبت هذا فنقول اذا اقام الفرج البيهنا ان هذا النوع من البيع واقام ذواليد البيهنا
 على من ذلك فان كان يعلم ان مثل هذا البيع لا يصح الا مع واحد فلو كان يعلم ان كان يعلم ان البيع
 مع واحد فلو كان يعلم ان البيع مع اثنين فلو كان يعلم ان البيع مع اثنين فلو كان يعلم ان البيع مع اثنين
 مع او مرتين فلو كان يعلم ان البيع مع اثنين فلو كان يعلم ان البيع مع اثنين فلو كان يعلم ان البيع مع اثنين
 حتى من غير فانه يقتضي به لذي اليد ان يكون الحق لا يكون الا مع واحد وكذا المردى فلو كان هذا
 في معنى النجاس فان قيل كيف يكون الحق في معنى النجاس وهو ليس بسبب لاوليه الملك فان النجاس
 على وجه الشك فان ملكا قبل الحق فلو كان كوصف الشاة ولم يكن ملكا مقصودا
 الا بعد الحق ولهذا يكون بيعة وماتت رعا فيه مال مقصودا واذا تنازعنا في فصل
 سيف واقام كل واحد البيهنا انه سيف ضرب فانه يسأل اهل العلم بذلك من الصياغة فانه قل
 لا يضرب الا مع واحد يقتضي به لذي اليد وان قالوا يضرب مثل من اسكن عليهم
 فلم يعرفوا يقتضي به المدعى وان كانت الدعوى في غزل بين امرأتين يقتضي به المدعى هو في
 يدها لان القطع لا بعد الا مع واحد فان هذا في معنى النجاس سبب لاوليه الملك
 في الدابة والغزل سبب لاوليه الملك في المعول واذا كانت الارض والتخل في يد رجل فاقام
 اخ البيهنا انه ارضه وخله وانه غير من هذا التخل فيها واقام ذواليد البيهنا على من ذلك
 يقتضي به المدعى وكذا الكرم والسج لان اصل المنازعة في ملك الارض فالتخل في الارض
 حتى يدخر في بيع الارض بلا ذكر وليس لواحد منها في الارض معنى النجاس وان كانت
 الدعوى في حنطة فاقام كل واحد منها البيهنا انها حنطة ذرعها في ارضه يقتضي به المدعى
 لان الذرع قد يكون غيبا فان الحنطة قد تدرع في الارض ثم يعر بل التراب فيمنع الحنطة
 منها ثم يدرع ثانية فلم يكن في معنى النجاس وكذا كل ما يزرع مما يكال او يوزن واذا تنازعا
 في جبن فاقام الفرج وفذواليد كل واحد منهما انه جبن صنعه في ملكه فلو كان لذي اليد ان
 الجبن لا يصنع الا مع واحد وهو سبب لاوليه الملك في النجاس وكذا اذا اقام كل واحد منهما البيهنا
 ان اللبن حلب في يده وملكه فلو كان لذي اليد الدعوى وقعت في اولى الملك فلو كان لذي
 البدوان اقام الفرج البيهنا على الملك ذواليد بيهنا على الشري من ذواليد فلو كان لذي اليد ان لو
 اولى الملك فذواليد يدعى استعمال الملك من جهته ولا يتك في هذا فصار كما لو اقر ذواليد بالملك
 لذي اليد ثم لدعى انه اشتراه منه واقام البيهنا ولو اقام الفرج البيهنا ان فلانا القاض فلو كان
 الام بيها في الشهود الخالة واقام ذواليد البيهنا على النجاس فلو كان حنيفه وابي يوسف

يوسف يقتضي الفرج لان القضا قد صح فاهرا فلا يستقص ما لم يظهر خطاوه متعين لم يظهر
 لان سنها في الشهود علم انها لم يحتمل ان انا اشتراها من ذواليد ولكنهم تركوا هذه الزيادة
 فصار كما لو شهدوا انه قضاه ولم يزدوا على ذلك وعند محمد يقتضي بها لذي اليد لان شهود
 الخارج اثبتوا الملك للخارج سبب الظهور وهو القضا بشهادة الشهود الخالة فلا يرد عليه
 وصار كما لو شهدوا على اقرار القاض بانه قضاه بشهادة الشهود دار فمدرج لوقوع جابع
 انه اشتراها من ذواليد واقام ذواليد البيهنا اشتراها من الخارج واقام البيهنا ولا تاتي معها
 تهاذا البيهنا سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا وترك الدار في يد ذواليد بغير قضا
 وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يقتضي بالبيهنتين يقتضي بها لذي اليد ان ذكروا
 القبض لان البيهنا في البيع يجب العمل بالمكن لانها اشانت العقد والقبض فيجب
 كان ذواليد باعها وسلمها ثم ارجع باعها وسلمها وان لم يذكر القبض يقتضي لذي اليد لانها
 ما اثبتا القبض بالشهادة وقد ثبت القبض عيانا وهو دلالة السبق فلو كان ذواليد
 مشتركا لهما من الخارج او لا وقد قبضها ثم باعها من الخارج فيؤيد بتسليمها اليه ولا ينكر حجة
 لاننا لو جعلنا شراء الخارج او لا لم يصح بيعه لان البيع قبل القبض لا يصح وان كان في العقار عند
 محمد ولان اسم القبض حتى يصح فنقول اذا زيار على ما كانت البيهنة فلا يكون ولها ان
 البيهنتين تعارضتا والتنازع محقق بين موصيتيها فتعين التنازع لولا ان يمكن ان يجعل
 كل واحد منهما بايعا ومشتريا في ساعة واحدة ولا دلالة على السبق ولا رجحان لا حرجا على الاخر
 ولا ان الاقدام على الشراء اقدار من بالملك للبايع فصار كما لو اقام البيهنة على اقرار
 صاحبه بالملك ولو كان كذلك تهاذا اقراران ثم لو شهد البيهتان على نقد الحن مع القاض
 عند هلاله لالم يقتض بالعتدين عند حيا بقية قبض مضمون الحن من كل جانب يجب على
 كل واحد منهما رد المقبوض ان كان قايما وان كان حالكا تقع القاض وان لم يشهدوا على
 نقد الحن فالقصاص من مذهب محمد لوجوب الحن عنه ثم ذكر في الهداية ولو شهد الفريقات
 بالبيع والقبض تهاذا اقرارا لبايع غير ممكن عند محمد لوجوب كل واحد من البيهتين وهذا
 بخلاف ما ذكرنا اولا من المبسوط والجامع الكبير وغيرهما وهذا لا اقام يوقت فان وقت البيهات
 وقتين فان كان وقت الخارج سابقا ولم يشهد الشهود بالقبض فلو كان لذي اليد عند ابي
 حنيفة وابي يوسف لان شراها ثبت سابقا ثم اشترى منه ذواليد قبل التسليم وبيع العقار قبل
 القبض جازين عندهما وعند محمد يقتضي بها للخارج لان البيع لا يوجب بيع العقار قبل القبض وان
 شهدوا بالقبض يقتضي بها لذي اليد عندهم لان البيع باعها من بايعه بعد القبض فلو كان

بيع المبيع بعد القبض وان وقت ذاك اليد سابقا فقبضه بالخارج سواء استندوا بالقبض او لم
استندوا فيجب لان ذاك اليد اشترى او لا على ما استند به من قبضه ثم باع من الخارج ولم يسلم اليه او
سلم اليه ثم عاد الى ذاك اليد بوجه آخر فيؤمر بالتسليم اليه وان في يد يدره من غير علمه او علمه ان باعها
من كسر بالف وبرهن بكسرها انها باعها من غير علمه او علمه ان باعها من غير علمه او علمه ان باعها
بين المدعين ولا يقض نشئ من التمسك لانه قد خسر القضا بالبيع لهما في الخارج ولم يتخذ
القضا بالملك وعند محمد يقض بها بينهما ولكل واحد نصف النصف على صاحب لانه لم يسلم لكل واحد
نصف المبيع ولو وقعت امرأة شرا الدار من غير علمه او علمه ولو وقع ان اشترى اهما منها بالف وهو
وورثهم واريد وهو ذاك اليد يدعي انها له اشترى من غير علمه او علمه او اقاموا البيعة فقبض لذي اليد
تعارض بيني عن فبقيت بيته بلا معارضه عند محمد يقض بالدار لذي اليد بالف عليه في البيع
ويقض لهما على البيع بالف لان ذاك اليد والمرأة ادعيا التلقين من ابي ارجح فموجب كانه في يده ولا ترجح
بما هو عليه وعدالة حتى لو اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فما سوا وعند
الاوزاعي يقض لكثرهما عدلا فان القلب الى قول اكثر اميد وعند ما كثر يقض باعد البينتين
لان الشبهة وانما صارت حجة بالعدالة فالعدل في كونه حجة اقوى فكان اولى ولسا ان الترجح
لا يقع كذا في العلل حتى لا يترجح القياس بقباس آخر ولا الحديث كحديث آخر وسها في كل
شاهدين على ثمانية فلا يصح للترجح والعدالة ليست بذي حد فلا تقع الترجح بها وقط
وجه حايط حتى لو كان حصص بين هارين واقعة في كل واحد من صاحب الدارين في القسط
لا احدما واختلف في حايط وجهه الى احدما فهو بينهما عند ابي حنيفة لا استواءهما في
الدعوى واليد وعندهما يقض به لمن اليه القسط وجهه الى حايط بذكر ان الطاهر والشافعي
العادة مشتركة فقد تقوم الشاهد من ذكرها بوجه حايط لا من الناس
دار في يد رجل نصفها واقعة في كلها وبرهان على ذلك فعند ابي حنيفة يقسم الدارين
المدعين على النازعة ارباعا ربعا لمدعي النصف والثلث ارباعا لمدعي الثلث لان مدعي النصف
لان نازعة فيما وراء النصف فيسلم النصف لمدعي الكل بل امانة زعة واستوت مازعتما في
النصف الآخر فيتنصف بينهما فيجعل الدار على اربعة اقسام حساب له نصف ونصف
نصف واقل اربعة وعند تقسيم بينهما اثنان على طريق العول فيضرب صاحب الكل بكل
حصة سهمين اذ الدار حطت سهمين الى جانب النصف وصاحب النصف بسهمين فيقسم
بينهما اثنان ثلثا لمدعي الكل ثلثا لمدعي النصف وهذه المسئلة نظاير واضل
فمن نظايرها الموصلة بكل المال ونصفه عند اجازة الورثة والموصلة بعين مع الموصلة

له نصف ذلك اذ لم يكن للبيت مال سواء ومن اضدادها العبد المادون المشترك اذا ادان احد
المولين مائة درهم واجبن مائة وسبع مائة والتقسيم بين المولى والمدن والاجنب عند ابي حنيفة بطريق
العول اثنان وعندهما بطريق النازعة ارباعا وكذا المدبر اذا قتل رجلا خطأ وفقاعين آخر وغرم
المولى قيمته لهما وسيجي في كتاب الديات نظايرها واضدادها على الاستيفاء مع الاصول ان سالت في
ولو كانت الدار في ايديها وبرهانها فالدار كلها لصاحب البيع نصفها على وجه النصف ونصفا على
وجه النصف لان دعوى مدعي النصف منصرفه الى ما في يده لتكوين يده بما حقه في حقه لا حقه للموكلين
على الصحة واجب فمدعي النصف لا يدعي شيئا في يد صاحب الجميع لان مدعاه النصف وهو في
يده فسلم النصف لمدعي الجميع بلا مانع فبقى في يده على طريق النصف اذ لا قضا بلا دعوى واجتمع
بينه الخراج وبينه ذاك اليد في يد صاحب النصف فبينه الخراج اولى بالقبول ولو كانت
الدار في يد ثلثة فادعي الكل ملكتها والبيت لثلاثها والنضر نصفها وفي يد كل واحد ثلثها واقاموا
البيعة فسمت بينهم بطريق النازعة عند ابي حنيفة وجه ذلك انما تجعل الدار على ستة اقسام الى الثلثين
والنصف واقل من خمسة في يد كل واحد سهمان ثم يجمع بين دعوى الكل والبيت على ما في يد النضر
فالكل مدعي كل واحد والبيت يدعي نصفه لانه يقول حتى في الثلثين وسلم الى الثلث وبقى الثلث
آخر نصف في يد الكل من نصفه في يد النضر فالنصف للكل مل بالنزاع وذا سهم والنصف
الاخر بينهما النصف فمضرب خرج النصف وهو اثنان في ستة فصار اثنان عشر ثم يجمع بين دعوى
الكل من النضر على ما يدلي به وهو اربعة فالكل مل يدعي كل واحد النضر ربعه لانه يقول حتى في
النصف ستة والثلث في يده وقد بقي سوس الدار سهمان سهم في يد البيت وسهم في يد الكل
فسمت ثلثة للكل مل وتنازعان في سهم فانكسر وصعب اصل الحساب فصارت الدار اربعة وعشرين
في يد كل واحد ثمانية فخرج بين دعوى الكل والبيت على الثمانية التي في يد النضر فاربعة سملت للكل مل
بلانزاع والاخرى بينهما نصفان لا استواءهما في النزاع فحصل للكل مل ستة والبيت سهمان ثم
يجمع بين دعوى الكل والنضر في يده سهمين فسمت ستة للكل مل واستوت مازعتما في سهمين
فصار لكل واحد سهم فحصل للكل مل سبعة والنضر سهم ثم يجمع بين دعوى النضر والبيت على ما في
الكل مل فالبيت يدعي نصف ما في يده والنضر يدعي ربع ما في يده وفي المال سعة فساخذ البيت
اربعة والنضر سهمين وبقى في يد الكل مل سهمان فحصل للنضر ما في يد البيت سهم وما في يد الكل مل
سهمان وفا الثلثة من الدار وحصل للكل مل ما في يد النضر ستة وما في يد البيت سبع وما في يده سهمان
فجميع خمسة عشر ووجه خمسة اثنان الدار وحصل للبيت ما في يد النضر سهمان وما في يد الكل مل اربعة
وذا ستة ربع الدار وعندهما تقسم بطريق العول فخرج بين دعوى الكل والبيت على ما في يد
النضر

فالكمال يدعى كماله والليث يدعى نصفه فياخذ اقل عدله نصفه وهذا الثاني فنضرب الكمال بكم سهمين
والليث بنصفه سهم فعالت لثلاثة ثم يجمع بين دعوى الكمال والنظر على ما في يد الليث فالكمال يدعى كماله والنظر
ربعه ومخرج الربع اربعة فيضرب هذا بربعه سهم وهذا بكم اربعة فعالت ما في يده خمسة ثم يجمع بين دعوى
الليث والنظر على ما في يد الكمال فالليث يدعى نصف ما في يده والنظر يدعى ربع ما في يده والنصف
والربع كرجان من اربعة فيجمع ما في يده اربعة وفي المال سبعة فنصفه سهمان لليث وربعه سهم للنظر
ويبقى الربع للكمال فانكسر حساب الدار على ثلثه واربعه وخمسة فوجدناه متباينة فنضرب الثلث في الاربعه
فصار ثلثه عشر في خمسة فصار ستمين ثم ضربنا هاهنا في اصل السله لثلاثة لان الدار في ايديهم
الان فصار مائة وثمانين في يد كل واحد منهم ستون في يد النظر ثلث ذلك لليث عشرون وثلثاه
للكمال اربعون وما في يد الليث خمسة اثنان عشر للنظر واربعه اثنان في سهم ثمانية واربعون للكمال وما في
يد الكمال نصفه لليث ثلثون وربعه للنظر في عشرة وبقى الربع في يد مخرج ما حصل للكمال مائة وثلثه وجميع
ما حصل لليث خمسون وجميع ما حصل للنظر سبعة وعشرون ولو كانت في ايديهم والسله كما لها
قسمت بينهم على طريق المازعة عنده وبهذا اتى مخرج الى صاحب كل واحد ونصفه واقله ستة لليث
يدعى اربعة والنظر يدعى ثلثه ولا مانع لهما في سهمين في الكمال والنظر لا يدعى الا ثلثه فكل سهم
عن مازعته وما زعة الكمال والليث فيه على السواء فيكون بينهما فانكسر بالنصف فنضرب مخرج
مخرج النصف في ستة فصار ثلثه عشر فالليث لا يدعى اكثر من ثمانية والنظر لا يدعى اكثر من ستة فلم
للكمال اربعة وسهمان بين الكمال والليث لكل واحد منهما سهم وبقيت ستة استوت مازعتهما
فكان لكل واحد سهمان منها فاصاب الكمال سبعة من اثنى عشر واصاب الليث ثلث من اثنى
عشر واصاب النظر سهمان وعندهما ينقسم بطريق العول فيضرب الكمال بالكل ستة والليث
بالثلثين اربعة والنظر بالنصف ثلثه فصار الكل ثلثه عشر للكمال ستة والليث اربعة والنظر
ثلثه ولو تنازعا في دابة واقام كل واحد منهما البينة اثبت عنده وقتا قضى لمن وافق وقته
سهما لهما في الظاهر وان اسلك ذلك في الكمال لما سقط التوقيت صار كأنهما لم يذكر تاريخا
فيقضى بينهما لا ستوانهما وان خالف من الدابة الوقتين بطلت البينات لظهور كذب الفريقين
فيترك في يد من كانت في يده عبد في يدرج اقام رجلان عليه البينة احدهما بغصب واهل بوعه
فوسمها لا ستوانهما في الاستحقاق دار وعبد في يدرج برهن رجل واحد منها انما لا شرها
من ذي اليد بهذا العبد الذي في يده وسلم العبد اليه فحضر بالدار لهما لا ستوانهما في الحجة وخير المالك
فان امضيا في الدار والعبد بينهما لم يسم لكل واحد منهما الا نصف المحوض فيرجع كل واحد
العوض فان لم يسمي العقد فبعد وقيمة بينهما ان يضمن المدعى عليه كلف واحد نصف قيمة العبد

سنة ستمى كل واحد تسليم كل العبد اليه وقد سلم كل واحد نصف العبد فيضمن لكل واحد نصف قيمته
تكميل الحق وكذا لو كانت الدار في ايديهما او المعنى لا يتفاوت ولو كانت الدار في يد احدهما يتقضى
بالدار لان ملكه من قبضه يدل على ان شراها سبق فكلان القضا له احق والعبد للآخر لانه لم يسلم
شي من الدار فيرجع كل العوض وان اراد الشرا يقضى لا يستقيم تاريخا والدار في يد اي كانت لان
تقدم شراها يبطل شرا الآخر وقبضه ايضا فكلان مالو لوقعا الشرا من رجلين ووقت احدهما ان
فانه يتقضى بينهما لان في الباعين يقدم بيع احدهما يبطل بيع الآخر وفي البايع الواحد بيعه الاول
يبطل البيع الثاني فيقضى بالاول وان اراد في احدهما دون الآخر والدار في يد المدعى عليه مفض للموخر
بالدار وبالعبد للآخر لان الشرا حاد فبعض الى اقرب الاوقات وبها هو ما قبل الدعوى
فكلان شرا الموخر سابقا وان كان لاحدهما تاريخ والآخر قبض معاين او مشهود به فهذا اولى
لان الشرا يتأكد بالقبض لا بالتاريخ والقبض المعاين احق من المشهود به فليس كغيره كالمعاين
ولو كانت الدار في ايديهما في رخص احدهما والخلق الآخر قبض بالدار بينهما لان الموخر في رخصا في يده
تاريخ وقبض معاين وليس للآخر في ذلك شيء فصار هو اولى بما في يده ولصاحبه فيما في يده
قبض معاين وليس للآخر فيه الا ان يتبين ان التاريخ وكان صاحب القبض اولى فقضى بالدار
والعبد بينهما وكذا لو اذ عيارا او ملكا مطلقا في رخص احدهما والخلق الآخر قبض بينهما فظاهر
الدواية وقد مرت السله بتاسيمها رجل اشترى دارا بعبد وسلم العبد والدار في غير البايع في المثلث
ليقبض الدار وطلب تسليمها فقال ذواليدوي انتم انتم الدار من المشتري او وجهها او اوعا
او اوقع اولي او غصب كل رجع بالعبد على البايع لانه سلم له المبيع وهو الدار لانه ما وصلت اليه
جدره لوصور بجهة البيع فينبغي ان يسلم العبد للبايع ولو رجع ذواليدوي في الدار رجع المشتري بعبد
لاننا من قبضه ولو كان مكان الدار لم تكن عند المشتري او ابق وختم ذواليدوي ان كان غصبها
منه رجع المشتري على البايع بعبد لانه استحقا قيمة الامة كما استحقا الامة حتى لو ظهرت الامة يسلم
للمشتري ويسلم العبد له ايضا لانه سلمت له بالضمان لا بالبيع فلو حاصم المشتري ذواليدوي تسليم
الدار فلم يقد على الوصول اليه وفسخ البيع للعج ثم وصلت الدار اليه بالبيعة وبما ذكرنا في البيع
ما من ويسلم العبد والدار لان الفسخ يسحق بيع الدار بطلب موجب للفسخ وهو العج عن التسليم
فينفذ فسخه ظاهرا وباطنا فلا يعود البيع وان زال العج كما لو فسخ البيع بالغيب ثم يزول الغيب رجل
اشترى دارا بعبد وتنا بصفاء ستمى نصف الدار خير من شرا الدار في النصف الآخر لتزوي الصفقة
عليه ولا خيار للمشتري العبد وان لم يسلم الا نصف العبد لان ما في يده منه حيث وليس له على
صاحبه ولا من مائة كل الدار وليس له الا النصف فقد رخص بالشرا في العبد ولو استحق نصف الدار

ونصف العبد خير لو جرد علة في رقبته البديلين وهو عيب الشكر لا بفعله فان زال عيب الشكر عن
احد البديلين بوصول ذلك النصف اليه بجهة او ارت او نحوها بطل ضياعه وبيع الاخر على حيانه من
رجل على رجل انه فقا عين عبد له على بيعه لا يسمع قبل العبد لان القضاء بالارش بدون ملك الاصل
متغير وملك الاصل لم يثبت بعد كونه عايبا حتى لو حضر العبد والكركي في الارش لم دون المدعي
خلاف الكيت والصغير والدابة والاقار حيث يفتخ فيها اما الاقرار وصورة ان يقر المدعي عليه
انه فقا عين العبد وهو ملك المدعي والعبد غايب فانه يفتخ بارش العين المدعي وكان اقراره حجة في حقه
فقط بخلاف البينة لانها حجة متطرية واما الدابة فصورتها ان يدعي انه فقا عين بدون له عايب فانه يقتضي
له عليه ببيع القيمة فلا بد له ان يفتخ فلا يكون قضا عليه على الغايب بخلاف العبد لانه في يد نفسه واما
يقتض ببيع القيمة لان العين من الادوية مخونة بنصف الدية وبنصف القيمة ومن الفرس والحمار والغنم
والبعير وما يركب او يعمل ببيع القيمة ومن الشاة بما يقتض والصغير كالدابة لانه لا يعبر عن
نفسه وكذا الكيت لانه لا بد له ان يفتخ والدابة في يده سمت له الارش لان اليد في الحال لا يد على
الملك المطلق فيما مضى لكن الدابة لانه ان يرهن اتماله وكانت له يوم الفقا في سحتي الا ان يعيد المدعي
الاول البينة ان الدابة له وانه فقا عينها وهو يومئذ لم يفتخ يكون بينة او كذا لانه خارج والدعوى وانه
كانت في الارش ولكنه تبع لنفسه الناس احوار الا في الشبهة والحدود والقصاص والعقل
سند روى عن جماعة من اصحابنا رضي الله عنهم اجمعين ادعى على شخص مجهول الحال انه عبد فأنكر وقال
ان اخر الاصل في قول كذا الاصل في الادوية لانه ولد احم وحدها خراجه والدار في الارش حرار
فان اثبت المدعي بالبينة ان النصف له حكمه ليقام المبدل به في النصف وتوقف الحكم في النصف
فلما حكم فيه برفق ولا حرجه اما الدية فلا بد له ان يفتخ في ما كان والعصا لا بد من مقتضيه واما العتق
فلما لم يفتخ برفق النصف تعذر القضاء بالعتق لانه لا يفتخ في موقوفه وحكمه حكم العبد في
الشبهة والحدود وغيره كذا لانه يفتخ برفق فان قتل رجلا خطأ ستر له القتل اعبده هو ام حر
فان قال عبد خير سيد بين دفع النصف او الفداء بنصف الدية وان قال حر كذا نفي عليه كذا يفتخ
وجوب الدية على العاقلة وان فقيت عليه قصص المولى بنصف ارشته ويوقف نصفه لان ارش
العين يملكه بملك الرقبة وقد ثبت ملك النصف فيسحق نصف الارش ادعى بكتبتا هو في يد
سعد وزيد وبرهن انه وكل واحد منهما بدين انه لم يفتخ لغيره ونصفه لهما لان كل واحد منهما
خارج فيما في يد صاحبه وشارك بغيره في احد منهما في سحتي جميع ما في يد صاحبه فبكر مع سعد
برهنه على ما في يد زيد فيفتخ بغيره لانه خارجا عن ايدائه في يد كذا في ولولوقعي بكر الغصب في العتق
على سعد فبكره لزيد وما بين بكر فاما اصلان بكر ثلثة ارباع البيت لان النصف الذي في يد سعد

سعد فبينة سعد فيه غير مقبولة وبينة زيد وبكر فيه مقبولة لان مستويان لان كل واحد يدعي ملكا مطلقا
لان بكره يدعي الغصب عليه فيفتخ بذلك النصف بين زيد وبكر نصفين واما النصف الذي في يد زيد
فبينة غير مقبولة وكذا بينة سعد لان بينة بكر ترجحت لانها تثبت عصب كل البيت بالحق وهو لم يفتخ
علمه وكل شئ يصل اليه من البيت يحسب اليه بكره الاصلان في رجبين لافان زلفه عين ولوقعي احداهما
الغصب على صاحبه وبرهنه فاقا في يفتخ بينة مدعي الغصب وكذا يفتخ بينة المدعي عليه الغصب
سندنا ولولوقعي بكر الغصب على سعد وسعد عليه ولوقعي زيد ملكا مطلقا فبكره ونصفه لهما
للتعارض في دعوى الغصب فبكره على الكس ولولوقعي بكر على سعد وسعد على زيد ولوقعي زيد
مطلقا فبكره لزيد وما بين بكره لزيد وما بين بكره لزيد وما بين بكره لزيد وما بين بكره لزيد
كل البيت ولم يعارضه بغيره بل وقعي الغصب على زيد فصار بكره احق بهذا النصف ومطرد سعد
بين بكره وسعد نصف لان مستواهما فكل واحد منهما يدعي الغصب على صاحبه فكل واحد منهما
نصفان فلهذا قضى بكر ثلثة ارباع البيت ولولوقعي بكر على سعد وسعد على زيد ولوقعي بكر فلهذا
الذي في يد سعد ولغير النصف الذي في يد زيد ولولوقعي الغصب على بكره هو على سعد فلهذا
الذي في يد سعد وما في يد زيد بين بكره وسعد مستواهما فكل واحد منهما يثبت الغصب على صاحبه
فصل الركب والركب احق من اخذ اليهم واكرم حتى لو تنازعوا في
دابة او قيس واحد هار كبا والآخر لاسه والآخر متعلق بلها او بكره فالركب او اللابس او لم يركبه
والبيد لانه يتصرف في الملك وكذا لو كان احد هار كبا في السرج والآخر في ريفه فالركب اوله لان
العاقبة حوت بان الملكا يسكنون في السرج وغيرهم لو يملك في مالوكا لركبين حيث يكون
بينهما مستواهما تصرفا ولو تنازعوا في باط واحد هار كبا في السرج عليه والآخر متعلق به فمسيرهما لا على طريق
التصا لان القيس ليس بيد عليهما حتى يصير غاصبا باط الغير فبكره القيس عليه عكس الركوب
على الدابة فانه يصير غاصبا لركوبه بغير الاذن كذا اهل وجده واصال من الخبر ان لو تنازع
في بعير عليه حمارا فصار احق لانه المتصرف ولولا كان حايطة لرجل عليه جردوع
او متصرفا لانه لا حرج عليه وهو لو تنازعوا في حايطة كل واحد يدعي ان حايطة له فالحايطة صاحب
الجذوع والاصال والحداد لسن شئ لان صاحب الجذوع مستعمل الحايطة با وضع له في رطوبه
وضع الجذوع عليه لان الحايطة للتشيع معادها الجذوع بكونه وصاحب المراتب تعلق
لا صاحب استعماله لان الحايطة لم يوضع لحداد عليه فصار كدابة تنازع فيها رجلان
سلكا حمارا والآخر كركوب متعلق او مخلاة معلقة فصار الحمار اوله كذا حنا والاصال طرفا
الاصال رسع والاصال ملازمه ولا ول هو المرام ونف بين ان يكون الاصل في لبيت الحايطة المتنازع

فمنه متداخلة في النصف لبيت الحايطة الذي لا تنازع فيه وان كان الحايطة من خشب بان يكون
ساجدها احداهما مركبة في الاخرى وبهذا هي الرواية وحديثها هو ظاهر صاحبها لان الظاهر انه هو الذي
بناه مع حايطة فداخله النصف للبيت لا يتصور ان لا يتصور بنا الحايطين معا فكان اوله وقوله المداخلة
ليس شي يدل على ان لا اعتبار للجزء من اصله وكذا التوارك لانه لم يكن استعماله وضاع في
اليمين لهما وانما بين للتسقيف والتسقيف لا يمكن على المداخلة والبوارى صار معدوما حقا
حتى لو تنازعا في حايطة ولا حدهما هو لوى وليس للآخر عليه شي فهو بينهما ولا يخص به صاحب المداخلة
ولو كان لكل واحد منهما عليه حدهما عليه حدهما ولا يتصور ان لا يتصور بنا الحايطين معا فكان اوله وقوله المداخلة
حتى لو كان لا حدهما عليه عشر خشبات والآخر ثلث خشبات فهو بينهما نصفان لان لكل واحد
منهما عليه حدهما مقصودا بين الحايطة حدهما فلا يعتبر التفاوت بعد ذلك في القلة والكثرة بعد تمام
النصاب اذ الثلث اقل الجمع كما لو تنازعا في دابة ولا حدهما عليه خمسون مثالا والآخر عليه مائة من
كانت بينهما نصفين ولو كان لا حدهما عليه عشر خشبات والآخر خشبة فلكل واحد منهما حصة خشبة
في كتاب الدعوى والقياس ان تقضى بينهما نصفان وهو رواية عن ابي حنيفة لانه لا يعتبر بالكثرة في نفس
الجمعة فيستويان في ذلك في كتاب الاقراء ان الحايطة ان كل واحد صاحب عشر خشبات لا موضع لخشب فانه لهما
لان لصاحب العشر عليه حدهما مقصودا بين الحايطة حدهما وليس لصاحب الخشب الواحد مثله لكانت
الحايطة لا بين لا حدهما عليه واحد فكان الظاهر ان صاحب العشر ان لا يرفع خشبة يرفع
الحق الوضع لان استحقاق صاحب الخشب باعتبار الظاهر هو ليس كاستحقاق يده وجوب رواية
كتاب الدعوى ان الاستحقاق باعتبار وضع الخشب فينبط لكل واحد منهما الملك فيما تحت خشبة لوجه
سبب الاستحقاق في ذلك الموضوع فاما ما بين الخشبات فلم يذكر في الكتاب انه لا سهم تقضى قال بعضهم
تقضى بالكل بينهما على احد عشرهما عشرة لصاحب الخشبات وسهم لصاحب الخشب اعتبارا كما في
خشبها بما هو تحت كل خشبة من الحايطة واكثرهم على انه تقضى بالكل لصاحب عشر خشبات لان الحايطة بين
لوضع عشر خشبات لوضع خشبة الا موضع لخشب الواحد لضرورة استعمال صاحبها اذ يده على
ذلك التقدير ان تقضى بها سواء لوى الخشبات بالضرورة اذ انما بت بالضرورة لا يعد موضعها وقيل
يقضى بما بين الخشبات بينهما نصفين كان كل واحد منهما مستعمل الحايطة ان احدهما اكثر استعمالا
ولا ترجح بغير العلة ولو كان لا حدهما عليه حدهما والآخر خصال فهو لصاحب الخشبات لان له
استعمالا وتصرفا ولصاحب الاصل يدا والتصرف اقوى لان المقصود باليد وقال الطحاوي صاحب
الاتصال او لا لان الحايطين صاروا في حكم حايطة واحد بان اتصال مداخلة اللبانات وبعضها لا يتنازع
ومن ضرورة النصف لبعض النصف بكم او به الخشبات في الاستحقاق عليه نوب في يد رجل وطرفه في

في يد آخر تنازع عا فيه فهو بينهما نصفان لان كل واحد منهما اثبت يده على هذا النوب لان يدا حدهما ثبت
في اكثر ويد الآخر ثبت في اقله والزيادة من جنس الحجة فلا يوجب ترجيحا وزيادة في الاستحقاق كما لو اقام رجل
المدعين شاهدين واقام الآخر اربعة اصبغ في يد رجل هو يعبر عن نفسه اي يعقل فحوى ما جرى على
لسانه فقال انا حر فالتقول قوله انه في يد نفسه فكان هو صاحب اليد وكان المدعى حارجا والتقول قول
صاحب اليد وهذا لان الاصل ان يكون لكل ان يدا على نفسه ابانة لحن الكرامة اذ كونه في يد غيره دليل
الا بانه ومع قيام يده على نفسه لا يثبت يد الغير عليه للثبوت بين اليدين الا لانه استقطا اعتبار يد شرعا
في يعبر يد الغير عليه وسقطا اعتباره قد يكون لعدم اهلية بان كان صغيرا لا يعبر عن نفسه اي
لا يعتبر بالتقول وقد يكون بشي الرق عليه لان الرق عبارة عن عجز حكمي واليد عبارة عن القدرة
وبينهما تنازع فاذا ثبت الضعف انتفت القدرة ولو قال انا عبد لفلان لغير ذل اليد هو نفسه
وقال الولي في يده انه عبد لفلان في يده لانه تحت اقر على نفسه بالرق فقد استقطا اعتبار يده
فكان صاحب اليد عليه معتبة شرعا فكان القول لذي اليد لانه لا يقطع يده الا بحجة ومنها دة
ليست بحجة فالتسوية كيف يصح اقرار الصغير بالرق لغيره وهو من المضائق والصغير يعرب
من المبادر ويعد من المضائق فليست بشي يده لذي اليد لا باقراره اندفع الجاحض فان كان لا يعبر
عن نفسه فهو عبد للذي في يده لانه لا يدا على نفسه فكان يد صاحب اليد حجة بانه عليه شرعا فيكون
القول قوله انه ملكه وهو معتزلة النوب والبهيمة فلو كبر ولحق على الحرة لا يقبل قوله لانه ظهر الرق عليه في
صاه فلا يتقضى الا ما انما ثبت بلا حجة عشرة آيات من دار في يد رجل وسيتفر يد آخر تنازع
في الساحة فالساحة بينهما نصفان لانها سواء في استعمال الساحة لان استعمال الساحة بالمروء
وبها حق المروء سيان ولعمر ور صاحب التعليل اكثر بان كان ولا جاحرا حان ان التبرع كما في
بكتة ما هو من جنس العلة وصار كالطريق يستولى فيه صاحب الدار والمنزل والبيت ارض
اذا غابا رجلا ان يدعي كل واحد منهما انما في يده لم يقضى انما في يد احدهما الا بالبينة كان اليدين مقصود
يستحق الا ان اباها حجة مقصودا الى ملكه ولو لوقعا الى الملك لا تقضى لا حدهما بلا بيته كذاها وكان
اليد غير من هديها الشعر احصاها وما غاب عن علم القاضي فالبينة بيته ولا نه جاز ان يكون
في يد غيره ما لوقعه لهما او لا حدهما باليد بطر يد صاحب اليد بلا حجة وان لا يجوز فان اقام احدهما البينة
جعلته في يده لانه نور وعواه بالحجة وجعل الآخر حارجا وان اقام البينة فحدهما باليد لهما اعتبارا لليد بالملك
وان ثبت احدهما كل الرض لرب وهو فيها اوبى او حفر فيها في يده لان من ضرورته الاستعمال انما
اليد لا كركوب في الدواب واللسان في الثياب لغيره وارا اننا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
يقبله وينبغي ان يسأل المدعى ايدي الملك بهذا السبب الذي شهد به الشهود ام يدعيه بسبب آخر

ان قال ادعيه سبب ثم هذا السبب قبل ثمة فان شهوده ويفضله بالملك بهذا السبب وان قال
ادعيه سبب آخر وقال لا ادعيه بهذا السبب قبل ثمة فان شهوده ولا يفرض بالملك الاصل ان الشهود
اذا شهدوا اكثر من الدعوى صار المدعى مكذبا لهم فبطلت شهادتهم وان شهدوا اقل ما ادعى المدعى
تقبل والملك المطلق ان يدين المقيد لانه ثبت من الاصل والملك سبب يقتصر على اونه ما يمكن لارت
السبب من لحوادث الاثر ان القضا بالملك المطلق يوجب استحقاق الزوايد والعنفا يملك
سبب لا يوجب استحقاق شئ من الزوايد الا تبايع قضيه بدار فاقوا انها ملك لفلان لا حق فيها
وصدقة المقر له في المقر ولا يضمن المقر وان كان في مجلس القضا لا يحتمل ان باع منه قبل القضا بشرط
لن يار ثم غضب المقرض عليه الدار منه فوافق مضر المدة مجلس القضا ولو قال مال كانت ساقط ولكنها
لفلان وصدق المقر بقتضا القضا ويرد الدار على المقرض عليه ولا شئ على المقر له ان المقر والمقر
تصادفان الشهود زور وان القضا باطل وان اقراره باطل حصل في ملكه لغيره ولو قال المقر
بعدهما قال المقر ما لي شدة قطعه المقر ولكن استزجيا منه في المقر وضمن المقر قيمتها المقرض عليه لان
اقراره صحيح اذا القاضيه قضيه بالدار فلان مغاير ما هو مملوك له وقوله مال كانت له قطه ضمن بطلان اقراره
والرجوع عنه وقد كذب المقر في ذلك فلم يبطر اقراره في حق المقر ويجب على المقر قيمه الدار المقرض
عليه لان وزعم المقر الدار ملكا المقرض عليه وان القاضيه اخطأ في قضائه بالدار وقد عجن عن ثمة
باقاره فيضمن قيمتها ولو قال قبل القضا في لفلان وصدق المقر لم يقض له لان قوله لفلان يحتمل النفي
من الاصل فيكون كذا بالشهود فلا يجوز القضا ويحتمل انها لفلان لانه ملكها منه بعد الشهادته فلا
يكون كذا با فيجوز ولا تقضي بالسكوت لان قوله متصلا بعقبتها من بعد الشهادته ولا لانه بهذا البيان استغنى
احتمال انه ليس له من الاصل وانما شرط الاضالة لانه سان معترقا ذوا اليد لرجل بدار فقال المقر
مال كانت له قطه ولكنها لفلان موصولا وصدق المقر انها موضوعة المقر له لان الاول والاك سعيان
والثالث يدعي كذا مزاحمه ولو موصوكة لا ان لو قال المقر ما كان شدة قطه وسكت ثم قال لفلان فانيها
للمقر له ولا لفلان اذ قد اقراره بالسكوت ادعى دارا رثا عن ابيه فشهد ان اياه مات فيها وانما كان
داره مات فيها اولى نزل ابيه ما فيها او ما وهو جالس على هذا الفل شئ او قاعد او نائم لا تقبل لانها
لم يثبت بالملك ولا باليد الدالة عليه ولو شهد انه ساكن في هذه الدار ولا بس هذا الشوب او هذا الذي تم
او ركب هذه الدابة او حامل هذا الشوب تقبل لانها شهدا على اليد المتصرفه في يد بدار بدها
بكر انما ارنا من ابيه وبرهن اخذ يد انا له ولز يد انا عن ابيها فذوا اليد بدها فبدها لا خذ وثله
ارباعا بكر لان الاصح لا يدعى الا اليه من قسم النصف بكر وثله اياها في النصف سواء وان صدق
ذوا اليد ان لو على اخوه بعد ما برهنها فكذا لانه ثبت لهما الا استحقاق ارباعا باقراره وان كان قبله لكل

فالملك بكر سواء كان الاصح حاضرا او غائبا لان ذوا اليد باقراره انما ميراث انتصب خصما عن جميع الورث
وصار صاحب اليد فثبت بينه وبينه اربع اولى دار ثلثه مات احد من فبرهن رجل ان اخا الميت وقضيه
ثم ادعى اخا له ابن الميت وكذب الميت وصدق الشرطيان فلا سبيل له على حافه يركب في قبره اقام البيعة
لانه مكذب له ولم يجز والدعوى لا يستحق شيئا فان اراد ان يدخل مع الشرطيين في نصيبها باقرارهما لم يكن
له ذلك لان القاضيه جعل نصيب الميت في اخيه بقضائه فها وان اقربا بانه ابن الميت فانما اقربا بنصيب
الميت وليس في يد اياه شئ من نصيب الميت فلا سبيل له عليها قبل القسمة وبعد القسمة نقضا او بغير
يدخله بن في نصيبها لان القسمة في غير المتطلبات مبادله حتى وان بعض مال الميت في ايديها عوضا عما
كان لهما في لو اخذ الاصح بلا حكم فانه يدخل في نصيبها قبل القسمة لانها اقربا لان الاصح غضب منها الثلث
شايحا اذ الفعل حتى انما يدعى على البعض المعين من الجمل فبقى الباقي مشترك في كل واحد ولو كان
مثليا كالكسب والموزون لا يثبت كمالها باقراره محض مات وترك ثلثه عند قبضتهم سواء وكلا مال غيرهم
برهن زبانه اوصى له بهذا العبد واق الوارث بكر غير موصية وانكر الا قول قضيه لانه لفلان البيعة تحت
مطلقة ولا شئ بكر لان الاقرار حصل على وجه الوصية وكل الثلث صار مستحقا لغيره الا ان يصل اليه
شئ او وصية او ارث فانه يدفعه الى المقر له لعوده محل الوصية فلو ارث الوارث العبد المقرض
به بالذي اقر به وصية عن الوارث فتمت المقر له المقر له ان زعم المقر اياه بالشرى وقد فوت المقر فقدم
قيمتها فلو اعتقه المقر له قبل ان يقضى به للمدعى فكذا لانه ملكه ظاهر الاقرار يوجب الحق بنفسه فالحق
يطلب نقضا ان كان الملك في المقر له المقر له ثانيا فلهذا فلهذا عتقه فلو قضى لصاحب البيعة ضمن الحق
لوارث فبعت لانه وجب رقه وقد عجن ولو اعتقه بعد القضا لا يخذل ستمت ق الحلق ولو ترك عبدا وحده
فاق الوارث انه اوصى به له هذا واجرت بعد موته واقام رجل البيعة ان له على الميت العا وقيمة العبد
الف وبيع فيه او جعل يدينه وصل العبد الى الوارث بشر او كونه سلمه ولا يؤمن بالتسليم الى المقر لان من
زعم ان الدين باطل فليس للمقر بيعه بالدين ولكن له كفاية البيع بطريق كلفظ لان القاضيه ولا يذ
لفظ او لم يكن للتركة حافظا في حال غيبة الوارث وهذا ما حكم بالدين قطع يد الموصي له ويد
الوارث منقطعة وليس للتركة حافظ فاشبه ذلك غيبة الوارث واذا نفذ البيع بطل حق الموصي له
عن العبد وانتقل الى الخن ولو مات الخديم بورثه فقد الوارث فان اصاب ذلك لفلان بعينه
فالوصي له الحق به لا انتقال حق الموصي له الى الخن الا ان المستشهد له اخذه بغير حق فاذا وصل
اليه سلم اليه وان اصاب مالا آخر فالوصي له الحق به ايضا لان من زعم الوارث ان المستشهد له
اخذ ان هو حق الموصي له فصار ذلك حينا عليه فاذا مات الخن غريم الحق بتركة من الوارث
وكذا لو لم يرثه ولكن اوصى له به او بما لا آخر لتقدم الدين على الوصية ام ولد قتلت سيدها عمدا يعق

بالسعاية ويقتل قصاصا لا لافا بنى ولد هكاه سقط نصيبه فلو اقر احد الورثة وهم ثلثة انه
كان لافا بن من الميت مات بعد قتله لم يعد فان كذبه فلا شيء للمقر عليه كانه اقر سقوط القوم
واوعدى انقلاب نصيبه ماله فلا يسمع عليها وان صدقته جعلت قيمتها بينها وبين المقر على ستة وعشرين
لما لم يخط عنها ويسعى للمقر في الباقى والمكرين ثلثا القيمة لكل حال وهذا لان الحكم في حقها لا يتخير باقرار
المقر وكان لافا ثلثان ثم في زعم المقر والام ان القسمة ارباع ارباع ربع مسئلة بن الميت فلو مقسوم بين
والبنين الثلثة لافا السدس والباقي للاخوة الثلاثة فجعلنا ذكر اربع على ستة لما جئنا الى السدس
فقسمنا لافا وبقيت خمسة من ثلثة لا يستقيم فمصر بثلثة في ستة فمصر ثمانية عشر ولما اصاب
نصيب لافا بن الميت ثمانية عشر صار نصيب كل ابن ثمانية عشر والكل اثنان وسبعون الا ان المكرين
اخذوا ثمانية وعشرين حصة لان حصة في النصف ستة وثلثين وحصة اخذ الثلثين ثمانية واربعين فقد
اخذوا سدس ازيدا بغير حق وهو اثنان عشر فنوى ذكر في المقر والامة ونصيب المقر من الاب ثمانية
عشر ومن الاخوة خمسة ونصيبها ثلثة فكون ستة وعشرين فيجعل الثلث الباقي على ستة وعشرين
سلاثة اسهم لافا سقطت وستة في ثلثة وعشرين للمقر ولو كانوا اربعة فمات احدهم بعد قتله فاقرا احد
الثلثة انما ام الميت الثلثة وهذا ابن الميت الثلثة وكذبه لم يسمع وان صدقته وكذبه الظلام فنصف السدس
بين الام والمقر على ثمانية عشر ولما ثلثة على مائة وان صدقاه فنصف السدس من قيمتها يقسم
بينها وبين الظلام على ستة عشر ولما سهم ويسعى للمقر في ربع قيمتها كانه نصيبه باثني عشر اولى والاربع
ارثا واذا عاوارث ذي الابدان وبرهن كل واحد منها على ان اثار ابيه مات وتركها وميت
ميراثا لم يثبت ذوا اليد قبل التفاضل فكيف اليتيمان قضى بينهما لان سبب الاستحقاق قائم لهما فبقى
الوارث خارجا مع ولورثت ببيت احدى وقضى بها بطلت ببيت الاخر لان البنتين قاتتا
معافى لنقض لاصدا بتحقق ثبوت الاخر الا ان يعيدها عليه فيقضى فلو برهن الاجنبى في حقه
والوارث بعد موته فكيف استوفى وقضى بينهما نصفين وبالعكس قضى الاجنبى لان استحقاقه
لا يمنع بده فبقى الاجنبى خارجا ولو اقام كل واحد شاهدين بعد موته قضى الاجنبى لانها اقر
على ثبوتها والكمية ولو اقام كل واحد شاهدا بعد موته استوفى والله اعلم
دعوى النسب الاصل ان دعوى الاستيلاء
اول من دعوى الترخى لافا اسبق ودعوى الاستيلاء ان يكون العلوق في ملك المدعى ودعوى
التخريص لا يكون العلوق في ملك المدعى باع اتمه فولدت كل من ستة اشهر منذ بيعت
فاوعاه البايع فمعاين البايع وان ام ولده ونسخ البيع ويرى العنق والقياس ان لا يثبت
النسب من البايع اذ لم يصرفه المشتري وبه اخذت في النسب في كل البايع ما قضى في كل

كله متاع في بعض مايم وهو البيع اذ الاقدام على البيع اعتراف منه بجوازه والتناقص يبطل الدعوى
ولا سب بدون الدعوى وصار لافا لولق على البايع الولد وكذبه المشتري فانه لم يثبت النسب ولما
انه امكن اثبات النسب فيثبت وهذا لا يثبتنا حصول العلوق في ملكه لما ولدته كل من ستة اشهر
وهذا يترك منزله البينة الحادثة في اثبات النسب منها والظاهر عدم الزامها وامر النسب على كل حال فقد
يظن المقر ان العلوق ليس منه ثم يظهر له انه منه فكان عذرا له في اسقاط التناقص كعبد كاتبه سيده ثم برهن
ان مولاه كان حرة قبل الكتابة فانه يقبل وبطلت الكتابة فلم يعتبر التناقص لحقها لا عقاق وامر العلوق
اضى والعذر فيه اقوى واذا صححت الدعوى استندت الى وقت العلوق فيظهر ان باع ام ولده
منسحب البيع لا متناع جواز بيع ام الولد ويرى العنق لان سلعة العنق مبنية على سلامة المبيع بخلاف
اب البايع كانه لم يقصد على ملكه وكان له حق التملك على ولد وقد زال ذلك بالبيع وان اوعاه المشتري
مع دعوى البايع او بعده فدعوى البايع او كذا لافا اسبق استنادها الى وقت العلوق وهذا لان
دعوى البايع ودعوى الاستيلاء لا اصل العلوق في ملكه ودعوى المشتري ودعوى الترخى او التملك
اصل العلوق لم يكن في ملكه ودعوى الاستيلاء اقوى لاستنادها الى وقت العلوق واقتضا
دعوى الترخى على الحال فدعوى البايع سابقة معن فكانت اوله وكذا ان مات الام فاوعاه البايع
وقد ولدته كل من ستة اشهر ثبت نسب الولد واخذه البايع لان الولد هو الاصل في النسب هنا
لستفيد الحرة منه الا ترى القول عدم اعتقها ولدا والنايت لها حق الحرة ولم حقيقة الحرة والحقيقة اقوى
من الحق فيستحق الا ولها ولا يصح فولدت البايع ويرى العنق كانه عندا حصة كانه نظر ان باع ام ولده
وهو غير مستوفى عند في البيع والغصب فملك عند المشتري غير معصونه واستقض البايع في حق
كل الثمن وعندهما يبرهن حصه الولد ولا يبرهن حصه الام لانها متقومة عندها فيضمنها وان مات
الولد فاوعاه البايع وقد ولدته كل من ستة اشهر لم يثبت نسب لافا استغناء بالموت عن
النسب ولم يهرام ولد لان الاستيلاء وفرع النسب فلو ثبت لكان اصلا وهذا لا يجوز بخلاف
بيعه فانه اقا باع عبدا يولد عنه ثم باعه المشتري من آخر ثم اوعاه البايع الاول انه ابنه فهو
ابنه وبطل البيعان وقال زعمه كانه يصح ودعوى كانه من اقصى ولما ان اتصال العلوق بملكه
لا يبينه والبيع كمن النقص ماله من حق الدعوى لا ينقض البيع لاجله وكذا لو كانت الولد اورهنه او
آجعه او كانت الام اورهنه او زوجه اتم كالب الدعوى لانها تحتمل النقص فيبطل البيع ويصح الدعوى
بخلاف الا عتاق على ما سياتى وبخلاف اذ اوعاه المشتري او الام لوعاه البايع حيث لا يثبت
من البايع لان الثابت من المشتري لا يحتمل النقص كاعتاقه العتق من الموت حتى لو حلت امه
في ملك رجل فباعها فولدت له ولد المشتري لا قد من ستة اشهر من باعها فادعى البايع الولد وقد اعتق

المشترى الام فوابنه ويجزم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا يصير ام ولده ولو كان المشتري اعترف
الولد لا يصح دعوة الام في حق الولد ولا في حق الام والفرق ان المقصود بالدعوة الولد لانه المقصود
في بيان النسب والام تنج ولتدلي بنب الولد اليه بلا واسطه والام تنب اليه بواسطه الولد فاذا اعترف
المشتري الولد فقد جاز الولد ما يمنع الدعوة وهو الاعتراف لان اعتراف المشتري صحيح ظاهر ولو كانت
دعوته في الولد يبطل اعتناقه والعنف بعد وقوعه وصحة كتمان البطلان فلم يصح الدعوة في حق الولد
كسبلا يبطل حق المشتري فلا يصح في حق الام ايضا لانها تنج لان نعم البائع هناك استلحق النسب
وانه لا يحتمل النقص ايضا ولكن الثابت للمشتري حقيقة الاعتراف فسط لحق لضعفه بما لم يقم
لثبوتها واذا اعتق المشتري الام ما يمنع صحة الدعوة فمنع دعوة الولد وان لم يصح في حق الام لانه
امتناع الحكم في البيع لا يوجب امتناع في الاصل وليس من ضرورة ثبوت نسب الولد وحرية
صيرورة الام ام ولده كولد المخلوق فانه حر الاصل ثابت النسب من المستولد وام لبت بام ولده
بل هو امه لولا تمازجها في المستولد بالنكاح فانه اذا استولاه الفير بنكاح بنت نسبه ولا
يصير ام ولده والتدبير مثل الاعتراف لانه لا يحتمل النقص وقد ثبت به بعض انا للمرية كما امتناع
التملك من الفير وفيما اذا اعتق الام به عليه حصته من الثمن عندها وعنده يرد كل النج في الصحيح
كما في فصل الموت كذا ذكر في البداية وقد كره في المبسوط به حصته من الثمن لاحصتها بالاتفاق ووفق
الموت والعنف وجب ان القاضي كذب البائع فيما زعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطلان نعم
ولم يوجد التكذيب في فصل الموت فيواخذ به في حصتها ايضا ولو ولدته اكثر من سنتين
من وقت البيع بعت دعوة البائع لانه لم يوجد اتصال العلوق بملكه وهو الاصل في الباب لانه
اذا صدقة المشتري فثبت النسب منه ويحل على البائع استولاهما حكم النكاح حمل الامه على الصلابة
وبقي الولد عبد للمشتري ولا يصير الام ام ولد البائع كما لو لوقاه اجنبى اخر لان بتصادقها ان الولد
من البائع لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البائع لا يدعي ذكره كيف يدعي والولد لا يبقى في البطن
لاكثر من سنتين فكان صادقا بعد زوال ملك البائع واذا لم يثبت العلوق في ملك البائع لا يثبت
حقيقة العنق للولد ولا في العنق للامه ولا يظهر بطلان البيع ودعوة البائع هنا دعوة عكر وغير
الملك ليس باصل لها ولو ولدته اكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا قبل من سنتين لم يقبل
دعوة البائع الا بتصديق المشتري لانه احتمال ان العلوق لم يكن في ملكه فلم يوجد الشاهد فلا بد من
تصديقه فان صدقة ثبت النسب ويبطل البيع ويكون الولد حرا والام ام ولدها تصادقا
واحتال ان يكون العلوق لم يكن في ملكه فلم يوجد الشاهد فلا بد من تصديقه فان صدقة ثبت النسب
ويبطل البيع ويكون الولد حرا في المذموم لانه لا يثبت النسب للمشتري ان اذ باع امه فولدت عند

عند المشتري فعاد البائع بعثها منك فندشروا الولد من وقال المشتري بعثها منك فندشروا الولد من
والولد ليس منك فالتقول للمشتري بالاتفاق لان البائع يرد على انتقاض البيع والمشتري يكره ان اقاما البينة
فالبينة للمشتري ايضا عند ابيه يوسف لانه اثبت زيا واما في الشرع وعند محمد البينة للبائع لانه يثبت
نسب الولد واستيلاء الامه وانتقاض البيع فلان كثر اشياء باع احد التوأمين وادعى الآخر ثبت
نسبها ولو كان اعترقه مشريه بطل عتقه الاصل ان التوأمين ولدان بين وكلاهما اقدم من ستة اشهر
والعلوق على العلوق يتخذ لانه اذا جعلت لبنته بام فم رجمها واذا كان الام مركزا فادعى
نسب احد التوأمين يثبت نسبها منه لانه لا ينفصلان نسب فمن ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت
نسب الآخر فاذا كان في يده غلامان توأمين ولد اعنوه وكان علوقها عنده ايضا باع احدهما
فما عتقه المشتري ثم ادعى البائع الغلام الذي عبده انه ابنه فها الباه ويبطل عتق المشتري لان
دعوى البائع صحيحة في الولد الذي عنده لمصادفة العلوق والدعوى ملكه مثبت نسب ولما ثبت
نسبه ثبت نسب الآخر لانها خلقا من واحد وبطل عتق المشتري ضرورة لان الذي عنده ظهر لانه
حر الاصل فمتضى ان يكون الآخر حرا الاصل فانه لا يتحيز ان يكون احدهما حرا الاصل والآخر مضافا
خلقا من ماء واحد فلان هذا انتقض الاعتراف بامرفقة ويحتمل لانه باصل الملقة بخلاف
ما لو كان الولد واحدا لان العتق يبطل بمقصود اذ الحقت ودعوى البائع وان لا يجوز وهذا
ثبت للحرية في الذي عنده ثم يتعدى الى الآخر حتى وتبعها فيستغنى عن قيام الام الولاية فقد افادها
اصل العلوق في ملكه فان لم يكن اصل العلوق في ملكه والمسلم كالحا ثبت نسب الولد من البائع
ايضا لان التوأمين لا ينفصلان نسب وقد ثبت نسب الذي عنده لمصادفة الدعوى ملكه فيثبت
نسب الآخر ضرورة ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يبطل عتق المشتري في الذي عنده
ولا ينقض بيعه لانه هذه دعوى حربية لا دعوى استيلاء ولا فتق ودعوى الاستيلاء اتم الصا
العلوق بملكه من مدعيه فاذا كانت دعوى حربية مستصرة على حله ولا يثبت وصار كان البائع عتقا
فيعتق من في ملكه فليس من ضرورة حريته احد التوأمين يعتق عارض حريته الاخر فكذا لا يعتق
الذي عند المشتري عليه ولو ولدته توأمين فباع احد الولدين ثم ادعى البائع الولدين وكذا به
صار ام ولدا بالقيم وثبت نسبها وعتق الذي في يد البائع ولا يعتق الذي يبيع كما فيه من البطلان
ملكه الظاهر خلاف النسب لانه لا يتضرر به فرق بينه وبين البائع لولا ان هو المدعي كما مر وجب
الفرق ان سبب دعوى البائع ثابته في حق المشتري وهو العلوق في ملكه فاذا صار احدهما حرا
بدليل هو حجة على المشتري تعديلا الذي اعترقه المشتري فبطل عتقه لعنف فوقه وهذا حجة
الاب حق التملك وهو ثابت في حق البائع دون المشتري فحجبه في حق المشتري كحريته مبتداهم الحجة

في حق واحد التوأمين ينفر عن الآخر في التحريم المبدأ وكذا لو باع الام مع احدهما ثم ادعى الاب صحت
دعوى عبد الله يوسف ونسبته اليها والولد الثاني حكم بالقيمة والولد المبيع مع امه بقيا على ملك المشتري
وعند محمد لا يصح لتخلف ملكها ولا يوجب يوسف ان الولد اصل يدلين صحة الدعوى بعد موثقها في يد
رجل قال الذي ينفرد به هو ابن عبد فلان الغائب ثم قال هو ابنه لا يكون ابنه ابتداء وان وجد العبدان
ككون ابنه وهذا عندنا بغير حنيفة وقال اذا وجد العبدان يكون ابنه فوابن المولى واذا صدقه ولم يرد تصديقه
ولا تكذيبه لم يصح دعوى المتزعم عنهم وعلى هذا الخلاف اذا قال هو ابن فلان فلان ولد علي فانه لم يصح
او عاه لنفسه ونف المولى ان يكون رجلا ينفرد به ولد في ملكه وهو يبيع ولا يامن المشتري ان ينفرد
البائع يوما مطلب حيلة تنفع له من انتقاض البيع بالدعوى فالحيلة في ذلك عندنا بغير حنيفة ان يطلب
من البائع حتى يقر البائع انه ابن عبد الغائب فان بعد هذا الاصل لا يصح دعوى البائع صدق
العبد فيما قال او كذبه او لم يدرانه كذبه او صدقه والحيلة على قول الكل ان يقر البائع ان هذا ابن فلان الميت
حتى لا يتأتى منه تكذيبا فيكون محرجا على قول الكل لها ان الاقرار بطل بالحجج فصار كما لم يكن
الاقرار وهذا لان الاقرار بما يحتمل النقص محقق بما يحتمل النقص والنيب وان كان لا يحتمل النقص فلا
يترد بالرد الا انه ان الاقرار لا يبطله ما يحتمل النقص وكذا الهزل وبطلان الاقرار بذلك فصلا
ممن اشترى عبدا ثم ادان البائع قد اعتقه فكذب البائع ثم يقول المشتري انا اعتقه فان الولا يتحول
اليه لانه لم يترا أصلا بخلاف ما لو صدقه العبد فانه لا يصح دعوى البائع لان بالتصديق يثبت نسب
الولد من العبد فمنع ذلك صحة دعوى البائع وخلاف ما اذا لم يرد تصديقه ولا تكذيبه لانه ثبت
للعبد حق التصديق فلا يصح دعوى المولى بهذا كقول الملا عنه لا يصح دعوى غيره نسب لقيام
حق الدعوى في حق الملاءن على اعتبار ان يكذب نفسه وله ان هذا اقرار بما يحتمل النقص وهو
النسب فلا يبطل بغيره المتزعم الا انه ان المشتري اذا اقر ان البائع اعتق ملكا بانه وكذب البائع
فانه لا يبطل وكذا وكذا يعق عن التزواذ لم يبطل امتنع بذلك دعوى المتزعم عن رجل ينسب
صغير فروت شهادته ثم ادعاه الشاهد انه ابنه فانه لا يصح وهذا لانه تعلق به حق المتزعم حتى لو صدقه
بعد التكذيب يثبت النسب منه ولذا تعلق به حق الولد فصار الحكم فيه كما لو لم يصدقه ولم يكذب مسل
الولا قيد على هذا الخلاف ذكره في كتاب الولا وبعد التسليم فالنسب بالنسب الى الولا لان الولا
اذا ثبت حقيقة كتمل الانتقاض بدليل ان المعتقة اذا ارتدت ولحقته بدار الحرب ثم سببه اعتقه
فولاهما من اعتقها ثانيا وبطلان الاول والنسب اذا ثبت حقيقة لا يحتمل الانتقاض ولا ريبا في
ولان الولا يبطل باقتراض الاعوان بغير الولا من قوم الام الى قوم الاب وقد اعترض على الولا في
ما هو اقوى وهو دعوى المشتري يبطل دعوى به خلا فالنسب لما مر في ولد الملا عنه فانه لا

لا يثبت نسب من غير الملاءن لاحتمال ثبوت من الملاءن ولو كان ولو كان حجة في يد مسلم ونصراني
فقال النصراني هو ابني وقال المسلم هو عبدي فهو حر ابن النصراني اذا راعيا جعوا ولو كانت دعوى
البيوتة فالمسلم اوله والفرق انهما في دعوى النسب استويا فترجح المسلم بالا سلام لان النقص من المسلم بالنسب
قضا باسلام وفيما نحن بصدده لا تعارض بين الدعوتين اعني دعوى الرق ودعوى النسب
لان يجوز ان يكون عبدا لو احدى وابنا لاخر حتى يثبت التبريح بالا سلام الا ترى ان التبريح في الاسلام
واجب فالنسب نظر للصغير ونظر للصبي في هذا او فكله بطلان شرف الحرية حاله وشرف الاسلام
مما لا يملك اكتساب الاسلام بنفسه لوضوحه والليل للوهبة وسطوع كراهة الربوبية في
كل شيء الى الله تعالى انه واحد وفي عكسه الحكم بالا سلام تنكاحا به وحرمانه عن شرف الحرية لانه لا يملك اكتساب
الحرية بنفسه امرانا ادعت صبيانا انه ابن لا تصدق الا ان ياتي بامرة او شهادته بالوكالة قالوا المراد امر
لما زوجوا وانما لم يصح ما فيه من الزام النسب على الزوج والرد الى الزام لا بد من الحجج والحجج ثمانية
الاولى وهذا لان سببه في النسب قائم وهو النكاح ولكن الحجة الثانية اثبات الولا والنكاح
يوجب الولا والى الحجة اثبات الولا وتعيين الولد الزام عليه وشهادته القابلة يمكن لذلك
عليه السلام قدس سره ان القابلة على الولا ولو كانت تدعى النسب في ذلك على الرجل من غير نكاح فمما لا يثبت
معناه فلا بد من حجة تامة عندنا بغير حنيفة وهي شهادة رجلين او رجل وامرأتين ولو كانت لا تدعى
الزنا على احد بان لم يكن منكوبة ولا معتوبة يثبت النسب منها بقولها بلا حجة لان فيه الزنا على نفسها
دون غيره فان كان لما زوج فصدقه فبها بيا شهادة امرأتين لان الله يعلم النسب فاعترف به
فاغنى ذلك عن الحجج ومن المباح من اجري المسلم على اطلاقها وقولها وان لم يكن ذات زوج علمنا
باطلاق ما ذكر محمد صبي في يد زوجين زعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعمت المرأة انه ابنها
غيرها وزعمت المرأة انه ابنها من غير فبها لان كل واحد منهما اقرب نسب الولد منه ولتوقفي
ما يخرج من يد صاحبه وكذب صاحبه في اخراجه من يد صاحبه ثابتة في الولد على سواء صح او اخطا
للولد بنبات النسب او الظاهر انه بينهما القيام ايديهما او لقيام الفرائض بينهما ولم يصح دعوى كل
واحد منهما الاخراج من يد صاحبه كشوب في يد رجلين كل واحد منهما هو بين وبين آخر لم يصدق واحد منهما
في اطلاق حق صاحبه ويكون بينهما الا انه يدخل المقول في نصيب المقر ثم ان يصبر ما حصل المقر بينه وبين
المقر نصفا لان المحل نصيب المقر وهذا لا يدخل في النسب كما يحتمل المشتري ومن اشترى امه فوطها
فولدت منه ولدا فاستحقها رجل غنم الاب المولى قيمة الولد يوم كان صام ان جاء المشتري والولد في
فيه ان ولدا المفور حر بالقيمة والمفور من يشرى امه او تمكلا سبب من اسباب الملك كالحب والوق
والصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبين انهما ملك الغنم وينتفع امرأته على ما صح ثم يظهر بالبين

انما قالوا في هذه المسائل حر بالقيمة روى ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما في النكاح وعن علي رضي الله عنه في الشراء
وذا يحضر من الصبية فكل محل الاجماع ولان النظر من البائنين واجب اذا المورور بين امرع على سبب صحيح
في الشرع فاستوجب النظر والامام ملك المستحق والولد مستحق عن ملكه فاستوجب النظر ايضا فوجب
للمرء حق النظر لان المكان وما ابا ان يحرى حق المستحق في معنى المملوك وحي حق المورور في صورته فكل حق المستحق
في حق عبداني حق المستحق ولهذا قال محمد اذا تزوج العبد امرأة عن رجل انها حرة فولدت ثم ظهر انها
انما قالوا حر بالقيمة لان الصبية اجماعا على ان ولد المورور حر بالقيمة بلا فصل من اب واب وقال ابو حنيفة
وابو يوسف ان مولود من رقيقين فكيف يكون خرا والمفصول عنهم في الاب والامام اوجب القيمة
يوم الخصومة لان الولد من زوايد الغصب وزوايد الغصب انما تضمن بالمنع كولد المخصوصة والمنع
انما يتحقق بعد الطلب فيعتبر القيمة يوم الطلب وهو يوم الخصومة فان كان المشتري باع الامامة
من رجل آخر واستولوا المشتري انما استحق رجل وجعل النكاح في الولد خرا بالقيمة يرجع المشتري
انما على البائع ان يضمن ويضمن الولد وترجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن ولا يرجع
عليه قيمة الولد عند ابيه حنيفة لان البائع الاول ضمن للمشتري الاول سلامة اولاده دون سلامة
اولاد المشتري من لان ضمان السلامة انما يست بالبيع والبيع انما يصف في الاصل الا الاول وعندها
يرجع قيمة الولد ايضا لان المشتري انما يرجع على البائع بقيمة الولد لانه ضمن له سلامة الولد في ضمن
البيع ولم يسلم وهذا يقتضيه رجوع المشتري الاول على البائع الاول ضمن له سلامة الولد ولم يسلم
لهما اخذ منه قيمة الولد فان مات الولد ايضا كالب لان الولد حدث في يده بلا صفة وفيه مثل
هذا انما يجب الضمان بالمنع يكون بعد الطلب فاذا اهلك قبل الطلب لم يوجد سبب ضمانه فلا يجزم
لما لو اهلك ولد المخصوصة عند الغاصب فانه لا يضمن قيمته وكذا لو تركه فانه لا يضمن الارث ليس
بعوض عن الولد فم يضر الولد سالما بسلامة الارث فلم يضر شيئا والمالك لا يبيع لان الولد حر
الاصل في حقه فما ترك يكون ميراثا لبيه فان قيل الولد وان كان حرا الاصل في حق المستولد
فمورق في حق المستحق فلم يكن جانب اعتبار المستولد احق فقلت الولد لو كان حيا فالمستحق
بمحل من ماله وكان كله للولد فاذا كان الولد احرى به في حياته فليكن الوالد احرى به بعد وفاته
لان خلفه فان قيل وجب ان يكون الارث مشتركا بينهما نظر الجانيين لانه حر في حق الاب
رقيق في حق المستحق فقلت احرى الاصل في حق المستحق ايضا وانما قررنا الفرق في حقه لمزواة
القضا بالقيمة والثابت بالضرورة يقتدر بقدرها ولو قلنا كالب عن مريم قيمة لمحقق المنع وكذا لو
قتله غيبا فاخذ منه لانه سلم له الولد اذا كذب به بل الحر شرعا فصار الولد سالما بسلامته
مغرم قيمة المستحق ويضمن المستأجر لانه لا يملك الغيب وقد سقط له الثمن فيجب

فيجب العتق ولا يرجع المستولد بالعقد على التاج وقال الشافعي يرجع بالعقد لما يرجع بقيمة الولد
وعن الامام ولنا انما ضمنه مقابل المالا ذلك استوفاهما بالوطى فلا يستوجب الرجوع على الغير خلا في ما ذكر
ذكر لان البائع ضمن سلامة المبيع والا ولا للمشتري فخرج اذا لم يسلم له **فصل**
امه بن اسير ولدت ولدين في بطنين فقال احدهما الا صغرا ليه والا كبرى شريكه ثبت الا صغرا
من مدعى الا صغرا والامام ولد صدق شريكه اولا وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها ولا يضمن
شيئا من قيمته قيمة الولد والا كبرى ان صدق لشركتها على ذلك والا فان بدا شريكه فقلت
الا كبرى ان شريكه والا صغرا ليه ان صدق شريكه فلا كبر منه ويحيى ام ولده ونبت نسب الا صغرا
من مدعى الا صغرا والقياس ان لا يصح لانه ادعى ولدا ام ولد الغير ولكن استحبنا وقلت بانه
يصح لانه حين القوي نسب الا صغرا لم يكن امومية الولد لانه افسار في معنى المورور فالولد في ملكها
لست اشترى منها شيئا فاذا وقع الولد احدهما والاخر امه معاشرت دعوى مدعى الولد لانه دعوى استيلاء
وطلت دعوى الاخر لانه دعوى كبري والاخر اول الا انها اسبق لما ت وصارت ام ولده لان نصيب
المستولد لما صار له ولد صار نصيب الاخر ام ولده ايضا ضمن نصف عقرها ونصف قيمتها وان ولد
لا قل من ستة اشهر منذ اشتريا والمسلم على ما صححت دعوى لانه كبريها ودعوى كبريها لان حريتها في قيمتها
شريكه زعم انه ولد بنه وهو حر فكيف يضمن له شيئا من قيمته ولا عقلي لان الوطى قبل ملكه شريكه لا خالما
ولدت لا قرن من ستة اشهر كان العلق حاصل الا في ملكه شريكه واما البنت الام فهي بنت مدعيها وهي حرة
لان هذه دعوى كبري ولا عقلي لانه يدعى وطى ايتها ولا يطهر ولا يقدم شيئا من قيمتها عند ابيه حنيفة خلا فاما
ولو ولدت لا قرن من ستة اشهر شيئا ولدت البنت بنتا فادعى احد الكبري والاخر الا صغرا معاشرتها
ونبت نسب كل واحد فان قلت لجد خطأ واخذ قيمتها فكذلك كبري لا يضمن قيمتها مدعى الكبري شيئا
من قيمته الكبري لان ام ولد وقيمة كبريها احد الامامة وان ولدت الكبري لا قل من ستة اشهر فدعوى
مدعى الا صغرا او لا لانه دعوى استيلاء والكبري ام ولده ولكه ام ولده في حلالا قال ابن سنيلا
في ملكه عبدة يد رجل اقام رجل البيعة انه عبدة ولد في ملكه من امته هذه من عبده هذا واقام
آخر البيعة انه عبدة ولد في ملكه من امته هذه من عبده هذا قضى بالعبد لهما لهما والنسب ثبت
من العبدتين ولا تميز عند ابيه حنيفة وعندهما يثبت من العبدتين ولا يثبت من الامتين وكذا
قاله في الحرين والحرين لهما ان ولدا واحدا من امرأتين مستحرم لهما ان الحاجة
الى اثبات احكام النسب منها ولا استقاله في ذلك كله سيما في تباها فوطئها احداهما فولدت فادعى
احدهما لهما ملكته لهما لما كانت قبل هذه الدعوى وصار نصيب ام ولده لهما لهما ان شأت
عجت نفسها فاما كل ام ولده ويضمن كبريها نصف قيمتها والنصف عقرها وان شأت مضت

على الكتاب واخذت عقر ثامنه واذا اوت عنت والاولا لها عند ايه حيفه وقالا صار كل ايام ولده ومكانه
له بكل البذل ويغرم لشريكه نصف قيمتها والا حصل ان الاستيلاء لا تجزى عندهما فحب تكليفهما ما امس وقد امس
بفتح الكتاب بالانها قابله للفتح وعنده يجرى فيقتصر امواله على نصيبه لان المكتبة لا تقبل النقل من
ملك لا ملك اذا اذ على التقيط رجلا فبراحدها انه ابنه والآخر انه ابنته وهو خنثى فان يقول من مبالا انهما
فمولد في الابن وان كان يقول من مبالا الجارية فمولد في الابن وان كان يقول من مبالا انها
عند ايه حيفه وقالا يتضح باكثرها بولا وسنشرح في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى امراته زوجها
فاعتدت ونكحت وولدت في الزوج اول حيا فالولد من الاول كيف كان عند ايه حيفه لان الولد
للغواش والغواش للزوج الاول لان النكاح قائم صحيح ونكاح الثاني فاسد والرجحان للصحيح وقيل
ابو يوسف ان كان من وقت نكاح الثاني وقت الولادة اقل من ستة اشهر فالولد للاول وان كان
اكثر من ستة اشهر فمومن الثاني وقال محمد ان كان وقت ابتداء وطى الزوج الثاني وقت الولادة اقل من
سنتين فالولد من الاول لا حياه له من وطى الاول وان كان اكثر من سنتين فهو من الثاني
لتيقنا انه ليس من الاول لمجملناه من الثاني

الاقراء

الكلام في تعيين وفي بيان كونه حجة وكيف يكون اقراره ومن يكون اقراره وما يكون
اقراره وما يكون ومن يقره وقالا استثناء وكفه قالا اقراره عن ثبوت حجة للغير على نفسه
وليس باثبات الحق وحكمه ظهور المقر به كاثبوتها ابتداء الا انه لا يصح اقراره بالطلاق والعقار مع
الملكه ولهذا قالوا لو اقر بغير مال والمقر يعلم انه لا يقره لا يقره لغيره اخذه عن كونه فيما
بينه وبين الله تعالى ان يسلم بطيب من نفسه فيكون قسما مبنيا منه على سبيل المنة والمنة المملوكية
للمولى بلا تصديق ومقول ولكن يطل برده والمقوله اذا اقره ثم رده لا يقره رده وان لم يقره
ما قره لوقوعه وليلا على صدق الحجر به قال الله تعالى على ان يقره بغيره اي شاهدة
بالحق وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قره اقراره على نفسه بالزنا والفسادية
ما قره ما قال في حديث العفيف اعدا انيس الى امراته هذا فان اعترفت فارجهما فلما جعل اقراره
حجة في احد هذه التور بالشهادات فلان يكون حجة في غيرها اولى وعليه اجماع الامم ولانه ان كان مقورا
بين الصدق والكذب في الاصل ولكنه ظهر رجحان الصدق على الكذب لوجه الدواعي الى الصدق والاصح
عن الكذب لان عقله هو بينه تحلله على الصدق وبين جرائه عن الكذب ونفس الامارة بالسوء بما
تحمله على الكذب في حق الخير امان في حق نفسه فلا فساد عقله وعينه وطبعه ودواعي الى الصدق
زواج عن الكذب فلان صدقها ظاهرا والصدق يجب قبوله والعلم به وان حجة قاصرة بخلاف البينة
لانهما يصير حجة بانتضا واللتا في وكيفية عامة فتعدى الاكل اما الاقرار فلا يقتصر الى القضاة ولا ولاية

ولاية على نفسه دون غيره مقتصر عليه حتى لو اقر مجهول الاصل بالرق لرجل جاز ذكره على نفسه وما لم يصدق
على الاولاه وامهاتهم ومدبريه ومكاتبه لانه قد ثبت حق الحرية او استحاق الحرية لمولا فلا يصح عليهم اقرار
اقرار البالغ العاقل بحق صح فجهله لان ما اقره كشيء وحق ومال او معلوما فان شرط الحرب لم يصح اقراره مطلقا
اذا العبد المجهول لا يصح اقراره بالمال وان كان يصح بالحد والقصاص لان اقراره عند موجبات تعلق الدين برقبته
لان وفاته ضعفته بالرق فانضحت اليها ماله الرقبة وهي ممكنة الموت فلا يصح اقراره عليه بخلاف اقراره بالحد
والقصاص لانه مبني على اصل الحرية فيها لا منها من خواص الآدمية وهو فيما مبني على الحرية ولهذا لا يصح اقرار المولى
على العبد بالحد والقصاص بخلاف العبد المأذون فانه لو اقر بدين لرجل او بعتبة او عارية او غصب
يصح لانه على تارة في حق الاقرار ان كان المولى لواء اذن له فقدره بتعلق الدين برقبته فلان مسلطا عليه من جهة
والعقد والبيع لان الصبي والمجنون لا يتعلق باقرارهما حكم وهما اذن وقوته حجة ملزمة لظهور الصديق فيهم
وظهوره لصدوره عن العقل لانه خلق مائلا على الحق الى سن زاجر عن القبح والصدق حسن والكذب قبيح فاذا لم يكن
المترعا فلا فسادات دليل صدقه فلا يكون حجة والصبي لقصور عقله حتى لا يكون ملاصحا اقراره او غصب او
وديعة او عارية او جراحة او صدا او طلاق او عتاق او كتابه الا اذ كان الصبي ما ذون في التبرع فان اقراره
جائز بدين لرجل او بديعة او عارية او مضاربة او غصب لانه الحق بلا ذن بالبالغ لولا ان الذن على علم
ولا يصح اقراره بالمرور والكنية والكفالة لا لها غير داخله تحت الاذن اذ التي في مبادلة المال بالمال والكنية
مبادلة المال بالمال ليس بمال والكنية تبرع من وجه فلم يكن تجاها مطلقا والكنية والمغنى عليه المجنون لا تهما
لباس من اهل العفة والتميز وحما سلطان لعمه الا اقراره واقرار السكران جائز بالحق كمالا بالحد وفي الصلة
والرهة بمنزلة سائر التصرفات تنفذ من السكران على سفوف التصاحي ولا يصح اقراره بالمعلوم يصح بالمال
لان الحق قد يذمه مجنون بان اتفق على اذ يدرى قيمته او يحرم حرة لا يعلم ارضه لان الواجب في الاحاسنة
ان نشطر حرة فلا يعلم في مال موجهه او سبق عليه باقية حرة لا يحيط له عمله لان الاقرار اخبار عن ثبوت الحق
وقد اضر هذه الصفة فيثبت بخلاف الجاهل في المقر به اذ اذ كانت متعاضدة بان قال هذا العبد لو اقره
ان سن لان المجهول لا يصح استحقاق وان لم يكن بان اقراره غصب هذا العبد من هذا ومن هذا فان لا يصح
هذا الاقرار عند خمس الائمة السرخسية لانه اقرار للمجهول وانه لا يفيد لان يذمه الجبر على البيان ولا يجبر على
البيان وقيل يصح وهو لا يفيد ولا يفيد في وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول ثابت لانها
اتفقا على اخذه فلها حق الاخذ ويمنع لرب المجهول لان الاجمال وقع من جهة وبين الجمل على الجمل
وصار لهما اعتق احد عبديه فان لم يبين جبر القضاة على البيان ايضا لا الحق الى المستحق فان قال
على سني او حق لزمه ان يبين مال قيمه لانه وصفه بالوجوب في ذمته لان على الايجاب ولا لزام ومالا قيمة
له لا يتصور بالوجوب في الذمة وفكر في الحيط والمستزاد ولو قال الرجل فلان عليه حق ثم قال مفصولا

سنة
الاقراء

خلاف ما لو اقر بالدرهم السوف فصدقه في الاقرار بالدرهم دون وصف السواد فانه لا يلزم السوف نفع
في الدرهم لا يمكنه ان يتطبع بلا غش لكن السوف اكثر غشا والاصل في الدين عارض حتى لا يثبت بلا شرط والقول
لنكر العارض ويستلزم المتعلق على الاقرار بالمتعلق على ما جيل وهو ينكر ان جيل واليمين
على المنكر وان قال له على ما به درهم فالكل درهم فان قال على ما به ونوب لثوب لزم نوب والمخرج في تفسير المائة
اليه والقياس مائة درهم كذا هو قول الشافعي لانه عطف منكر على ميم في الفصلين والعطف لم يوضع للبيان
فثبتت المائة ميم ميمها ولسان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الناس استعملوا انكر الدرهم واكتفوا
بذلك مائة وهذا فيما يكثر استعماله عند كثر الوجوب كبره اسبابه في ذاني المنكرات كالمكيلة والموزونة
لانها ثبتت ديناً في الزم سلماً وقرضاً ونكاحاً وكذا في جميع المعاملات بخلاف النشاب وماله يكال ولا يوزن فانه
لا يكثر وجوبها في الزمة لان النشاب لا يثبت الا في السلم والنكاح فانه لا يكثر فبقى على الحقيقة ولو قال مائة
ونوبان فهو كقوله مائة ونوب بخلاف قوله مائة ونلته انوار حيث يكون الكل نوباً لانه ذكره عن ميم ميم
اعني مائة ونلته واعتقها تفسيراً في غير النكاح استوياني في النكاح الى التفسير ولا يقال لا يصلح ميم المائة
للمائة لانها لما اقرت بالثمن صار لحد واحد ومن اقر بغيره فوجه لزم التمسك والقوصة وفست في الاصل
بقوله غصبت غزاة قوصة وهذا لانه اقر بغصبت التمسك بوصف كونه موصوفاً وغصبت السوف بوصف كونه
موصوفاً لا يكون بدون غصبت الطرف وكذا الطعام في السمين والبر في الجواني وهذا خلاف ما لو قال غصبت
من قوصة لان من لا يتبادر الخاية فكون اقراراً بان مبتدأ الغصبت من القوصة ومن اقر بداهة في اصطبل
لزم الداه فقط وعلى قياس قول محمد يلزم مائة لانه لا اصطبل غير موصوفاً بالغصبت عندها خلافه ومسلم
الطعام في البيت ومن اقر بغصبت في قومه فله حلقه والفقه لان اسم الحاتم يشملها ومن اقر بسيف لزم مدية
النصر والخبر ولما يدل ان الاسم يشمل الكل ومن اقر بحل لزم العدوان والكسوة لان الاسم ينطلق عنهما ومن
اقر بغصبت نوب في نوب لزم ما به وان اقر بغصبت في غصبة انوار لزم نوب والا صلوات من
قال كذا في كذا فان كان كذا ما يكون وعاء الاول وظرف الزم نوب في منير ونوب في نوب وطعام في جواني
او سمينه وكذا في كذا في الطرف حقيقة فقد اخبر عن المعرف وهو موصوفاً والفعل في المظروف فعرف في
الطرف وهذا لانه اخبار عن نقله ونقل المظروف لا يتصور حال كونه موصوفاً لا يستلزم فصار اقراراً به
بغصبتا ضرورية وان كان كذا ما لا يكون ظرفاً لا اول كقوله غصبت درهم في درهم لم يلزم اكله لان الدرهم
لا يصلح ظرفاً للدرهم فكان المراد به الضرب والدرهم في الدرهم ضرباً يكون واحداً وان كان الثلثة مما يحتمل
ان يكون ظرفاً وان لا يكون ظرفاً يحتمل على الظرف عند محمد كانه حقيقة للظرف وحسن حمل على الحقيقة حمل عليه
لما في قوله غصبت نوباً في غصبة انوار فانه يلزم عند محمد احد عشر نوباً لان الغصبة قد يكون وعاءاً للثوب
الواحد لانه قد يضاف الثوب النعس الى غصبة من النشاب فصار كقوله غصبت في جواني وعند ابى يوسف

ابى يوسف وهو قول ابى حنيفة لم يلزم الا نوب واحداً لان الثوب لان يضاف في غصبة الثوب عادة فصار سائر
ان محل المخصص غصبة الثوب كما قال غصبت الكاف على حمار فانه اقرار بغصبت الكاف فقط فذكر الحمار
ليبين ان محل غصبت الثوب من محل لا يكون مقتضياً غصبت المحل وكان الغصبة لا تكون وعاءاً والوعاء غير المحل
والثوب لافاف في ثياب فكل ثوب يكون موصوفاً في حماره فكون الوعاء الثوب الذي هو ظاهر فلا يتحقق
كون الغصبة وعاءاً للثوب الواحد ولو قال غصبت على خمسة وعين الضرب والحسب لزم خمسة لان انكر
الضرب في ثياب الاجراء لا تكفي المال وقال الحسن يلزم خمسة عشر لان كل من ضرب خمسة في خمسة ولو قال
اروت خمسة لزم غصبة لان اللفظ يحتمل ان يرد في خمسة في عبادي قيل مع عبادي ولو قال لم علي
من درهم الى غصبة او قال مائة درهم الى غصبة لزم تسعة عداية حنيفة فيلزم الا يتبادر وما بعده يستلزم
الخاية الثانية وقالا يلزم الغصبة فتدخل الخاتين وقالا لزم ثوبه فيلزم ثمانية ولا تدخل الخاتين ولو قال لم
من واري ما بين هذا الى هذا الى ايطم ما بينهما وليس له من الى يطمين بشأ وقد مرت المسائل مع الدلائل
في التلخيص **فصل في الاقرار بالحل والحمل** ومن اقر بحمل او حملين سبباً صالحاً في جميع الاقرار
والا لا يحسم انه اذا اقر بحملة او حملين صالحاً لرجل صالح اقراره ولزم لان له وجهاً صحيحاً بان اقر رجل
بالحل لرجل صالحاً وانه بان هذا الحمل لفلان واذا اقر لفلان مائة درهم فقد اعلى ثلثه اوجه احدها
ان يبين سبباً صالحاً بان قال وصلى فلان او حات ابويه فوريه او استمكتمه فله اقرار صحيح ولزم اكله
لان بين سبباً صالحاً الوعينة حكم وجوب المال عليه فكذا الوعينة باقراره لولا اقراره من اهل الحل لفلان
الجنين اهل لكل المال بالوصية والارث ثم ان جات به حيا في من يعلم انه كان قابلاً وقت اقراره لزم بان
وضعه لاقرب من ستة اشهر مذات الموت والموصي وان وضعه لاكثر من ستة اشهر لم يستحق شيئاً الا
ان يكون المرأة معتدة في لواء ولدت لا قبل من سنين حتى حكم بنبوت الشب كان ذلك حالاً بوجهه في
البطن حين مات المورث والموصي فلان ولدته ميتة فالمال موهوبه على ورثة الموصي والمورث لانه اقرار في
الحقيقة للمورث والموصي لولا التركة متبناه على مكل الميت مالم يعرف له وارثه او له الموصي له ولو ولدته
ولدين حين فالمال بينهما فان كان احدهما ذكراً والآخر أنثى ففي الوصية تقسم بينهما نصيبين وفي الميراث تقسم
بينهما الثلثة من حصة الابنين ولما يبين ان يبين سبباً صالحاً بان يقول اقرضتني الف درهم اياك في
شيء بالي درهم فله اقرار باطل ولا يلزم شيء او المبايعه او الاقرار من لا يتصور من الجنين اما حقيقة فظاهر
واما حالاً فلا لانه لا يملك احد على الجنين حتى يصير تعرفه كعرفه فان قيل قد ارجع عن الاقرار والرجوع
عن الاقرار لا يصلح وان كان موصوفاً قلت لا بد من بيان سبب محتمل لرجوعه فيقيد منه وثانها
ان يبين الاقرار فانه لم يصح عند ابى حنيفة وعند محمد يصح لان اقراره من اهل الحل وقد اصرحت
لوجمل الارث والوصية والفقه ولو حمل على الاقرار والمبايعه فحمل على السبب الصالح تصحى

1

2

ككلمة العاقل واعماله لا اقرار الذي يؤمن بالحق ولا يوسع ان ينادى اقرارا احتمل الجواز والعناد وقد تعذر حكم
على الجواز فحكم بالعناد وقد اكد ان الجواز وجهين الوصية والارث والجمع بينهما متعذر وليس احدهما ان يعتبر
سببا باولى من الآخر فتعذر الحكم على الجواز فتعبدت النفس الى ان يشتري عبدا بالثمن ثم يبيع من البايع مع عبدا آخر
بالثمن وخصما وقيمتها سواء فان البيع يفسد في الذي اشتراه من البايع وان احتل الجواز لان الجواز حينئذ ان
يصرف اليه مثل الثمن او اكثر والجمع متعذر ولا رجحان لحددها على الآخر في حكم بالعناد وضروة خلاف ما لو اقرت
بحد لان طريق التصحيح منعين بالوصية لما حلت **باب استثناء ما يقع**
ومن اقر بشرط الجواز لزم ان الجواز شرط اي لفا اقر بشرط رجل يدين على انه في ملكي ان لم يزل
جائز لوجه الصيغة المذكورة وبشرط الجواز ان الاقرار اخبار ولا مدخل للجواز في الاخبار لان الخبر ان كان
صدقا فهو واجب العمل به اخباره او لم يجز وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا يتغير باختاره وعدم اختياره
واما ما قيل من ان شرط الجواز في العقود يتغير من الجواز بين قسمين وامضانه ومن اقر بشئ وقال ان ساء الله
متصلا باقراره لم يلزمه الا في التعليق بنية انه يبيع ابطال عند محمد فبطر هذا العقار له الحكم وعندنا يوجب
تعليق بشرطه بوقف عليه فكان اعدا من الاصل وان الاقرار اخبار والاحبار لا يحمل التعليق بالشرط
لان ان كان صدقا لا يصير كذا لغوات الشرط وان كان كذبا لا يصير صدقا بوجه الشرط وانما يلحق بالاجاب لانه
يتبين ان ليس بالبايع ما لم يوجد الشرط وكان ينبغي ان يجب المال في شرط الجواز لان التعليق يدخل على
اصل السبب فيمنع كونه الكلفم اقرارا وكذا يدخل على حكم السبب في اقرار الجواز بقى حكم الاقرار بناء على السبب
خلاف ما لو قال فلان على مائة درهم اذ امنت ولما جاء رأس الشهر اولوا افطر الناس لان هذا ليس من باب
التعليق بالشرط بل هو تاجيل الدين الى غاية حتى لو انكرا لم يمتد له الا جركه المال فانه لا يكون له الجواز
وكذا يجب رأس الشهر والفطر ولذا قالوا لم يرد به دخول وقت الفطرة حقيقة الفطر حتى لو غنى به حقيقة
فقد الفطر ينبغي ان لا يبيع اقراره ويستثنى جاز من انما متصرف في نفسه يتفرق ان الاستثناء يجوز اذا كان
المستثنى مما ينسب المستثنى منه من حيث الحقيقة واما الاستثناء متصلا بغير مستغرق اي لا يكون استثناء الكل
من الكل بانه لفا اقر رجل ان فلان عليه الف درهم لثمة مائة وخمسين درهما مع الاستثناء وعليه
حسوك درهمان لان الاستثناء حكم بالماضي بعد الثبوت لفا يبق بعد المستثنى شئ يحل الكلفم عبارة عنه
والباقي من المستثنى حسوك فكان مترا به هذه العبارة ولكن لا بد من اتصال الاستثناء بالبيان بغير فيصح
بشرط الوصول الى عرف في اصول الفقه فان كان الاستثناء مفصلا كان رجوعا عن الاقرار بعد صحته
فبطر وسواء استثنى قبل اقراره او بعد اقراره يوسف وهو قول مالك والشافعية ان لا يبيع استثناء الاكثر
وقدمت في الطلاق وهذا اذا لم يكن مستغنيا فان كان مستغنيا فلا استثناء باطلا وان قال له الف
درهم فان الالف لزم عليه لانه لم يبق بعد الاستثناء شئ ليعبر الكلفم عبارة عنه فلان رجوعا

رجوعا عن الاقرار الاستثناء والرجوع باطلا وان كان موصولا لانه انما يبيع موصولا ما يكون فيه معنى البيان الاول
كلام ولا يبطال ليس من البيان في شئ ولو قال له على الف درهم اقرارا فلا استثناء جائز ويظهر من حيث
قيمة الدينار وبهذا عندنا جديفة وابي يوسف والقياس ان لا يبيع هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر وعنه
هذا الخلاف لو قاله الافلس او لا كلفه او استثنى شئ ما يكال او ما يوزن او يعد ولو قال الاشياء او ثوبا
او عصا من العروص بطل الاستثناء عذرا وقال الشافعي يبيع ويطرح قدر قيمة المستثنى لمجرد ذكره في الاستثناء
استخرج بعض ما تناوله صدر الكلفم على معنى انه لو قال الاستثناء لكان له اخلاص الصدرة وهذا لا يتصور في
خلاف جنس الكلفم مع الشافعي بناء على الخلاف في كيفية عمل الاستثناء يبيع الحكم بطريق المعارضة اي
انما استثنى بثبوت الحكم في المستثنى لدليل معارض كدليله في صورة العام فتغير قوله فلان على عشاء الا واما
فانه ليس على عدم لزوم الدرهم للدليل المعارض الاول كلفه لانه يصير بالاستثناء لانه لم يتكلم به الا
اهل اللغة اطلقوا على الاستثناء انما من النفي انبات ومنه انبات نفي وهذا الجواز منهم ان الاستثناء
حكمي يعارض به حكم الصدور ولان كلمة الشهادة توحيد بالافتقار ولو لم يكن الاستثناء حكم الصدور لكان هذا
نقيا للشركة لا توحيد فان ثبت هذا الاصل ففعل العمل بالدليل المعارض واجب بحسب الاحاطة وقد كان
هذا الجواز من حيث المالية وعندنا الاستثناء يبيع الحكم بغير المستثنى فبصرف الحكم بغير المستثنى
وكيف كان كلفه في القدر المستثنى من ان يكون ايا بالتولية فلف في الف سنة الاحد عشر عاما وامتناع ثبوت
الحكم لقيام الدليل للمعارض يكون في الايجاب لا في الاخبار وقد قال اهل اللغة فاطبة ان الاستثناء استخرج
وتكلم بالباقي بعد السبب فيجمع من القولين وتقول انه استخرج وتكلم بالباقي بوصفه وانبات ونفي
ما سارته والحسن انبات في حكم التوحيد اشارة والنفي قصور لانه يقتصر اذ الكفار يقولون به الا
انهم يشركون معه غير قال الله تعالى وان سألتم من خلق السماوات والارض ليقولن الله فاذنبت
بهذا الاصل فنقول انما يبيع استثناء الثوب او نحوه اذا تناوله صدر الكلام ولم يكن الصدور متناولا للثوب
فلم يكن استثناء بركلهما مبتدأ لبيان انه ليس عليه شئ من الثوب وعدم وجوب الثوب عليه لا ينافي
وجوب الالف عليه والقياس كذلك فيما اذا استثنى شيئا او موزونا او معدوما من خلاف جنس
لان الصدور لم يتناول ولكن ابا حنيفة وابي يوسف استثنى وقالوا المقدرات جنس واحد معنى وانما
اجناسا صورة لانها سبقت في الزمة مما اما الدينار فظاهر ولا غنى لان الكيفية والوزن يبيع بايعا
عن باوصافهما حتى لو عينا تعلق العقد بايعا فلما ولو وصفا ولم يعنهما صار حكمهما حكم الدينار ولهذا
سواء الجيد والسوى فهما فليثبت في حكم الثبوت في الزمة كجنس واحد معنى والاستثناء استخرج وتكلم
بالباقي معنى لا صورة لانه كلفه الف صورة والعبارات التي لا تتفاوت كالمقدرات في ذكر ما الثوب
او الشاة فليس من جنس المقدرات معنى حتى لا يصلح لنا قوله استثناء استخرج صورة ولا معنى

في البراءة العيب ما يجوز عنه اصل الفطرية والبر قد يكون له باء اصل الخلقه فكان نوعا وليس بطلاق العقد
مقتضى في نوع دون نوع فلم يكن في هذا تغيير موجب كلفه فيصح موصولا ومفصولا وعن ابي حنيفة انه يصرف
في الزيوف اذا وصل الى ان التقرض يتم بالتبعض فان شبه الغصب فيصح دعوى الزيادة وحسب ظاهر الرواية ان
متماثلين الناس كما يصح فذلك يكون في الجبا دعاء فانصرف مطلقا اليها ولو قال لفلان على الف درهم زيوف
ولم يذكر البيع والتقرض فيلزم صرف الجبا اذا وصل الى ان صحة الجبا انما يصير مستحقة لمقتضى عقد التجارة فاذا لم
يصح في كلامه بجهة التجارة لا يصير مستحقا لكونه مستحقا عليه وفيه خلاف ايضا لان مطلق الاقرار بالدين
ينصرف الى الالتزام بطريق التجارة لكونه مستحقا له لا الاستملاك المحرم فصار له لو بين سبب التجارة ثم
ادعى الزيادة وعند فخر يبطل اقراره لافاقال المتولي جيا ولا نه اقراره بالزيوف فبطل وتوعد عليه الجبا
وهو يكره لسا انها تصادق على الاصل وان اقب بالمال غصبا او مديونة ثم قال من زيوف او بهوجه صدق وحل
ام فصلا لا ليس للغصب والوديعة موجب في الجبا ودون الزيوف والغاصب يغصب ما يجد والمودع يودع
ما عاين الى الحفظ فلم يكن قوله من زيوف يغيب اول كلامه بوجه بيان النوع فيصح موصولا ومفصولا ولقد ازل
لوجازا والمقصود او الوديعة بالحبس كان القول لان الاخلال متى وقع في المقبوض كان القول للقبض
ضميا كان او امينا وعن ابي يوسف انه اذا قال غصبت الف ثم قال هو زيوف لم يصرف او انصرف الى التوضيح
لان المستقرض والمفصوب مضمونان بالتبعض ولو قال في الوديعة والغصب الا انما ستوقم او رصاصا فانه
وصد صدق وان فصره يصرف لان المستوقم ليست من جنس الدراهم ولهذا يجوز التجوز باء في العرف والتسلم
ولكن لا سم بتا ولها مجازا فلان من جنس بيان تغيير فيصح موصولا ومفصولا بخلاف الزيوف لانها درهم
حقيقة فلا يكون تغييرا وان قال لفلان على الف درهم من فني متاع وقال اقرضني فلان الف درهم او قال
او دعني او قال غصبت الف درهم ثم قال انما لي بقص كذا صدق وان وصروا الا ان لا استأنا للمقدار فيصح
موصولا بخلاف الزيادة لانه وصف واللفظ يتناول المقدار دون الاوصاف والاستثناء تعرف لفظ فيصح في الملقط
لا في غيره ولو كان الفضل لزوم انقطاع الكلام فهو اصله لا يمكن الاحتراز عنه ومن اقر غصبا نوب وجا
بنوب موجب فالقول ولو كان الغصب لا يقتضي السلامة رجل قال اقرضت منك الف مديونة فملك وقال
صاحب المال لا بل اخذتها غصبا ضمن المتكلم انه اقرضت الغصان وهو الاخذ لافاخذ مال الغير بسبب الضمان
لقوله على اليد ما اخذت حتى ترد ثم نوعي ما وجب البراءة عنه وهو الاذن بالاخذ والآخر يكره فلان القول
قوله مع يمينه ووجب الضمان على المقر باقراره الا ان ينكح لضم عن اليمين وان قال اعطيتك الف درهم وديعة
فملك وقال صاحب المال بل اخذته غصبا لم يضمن للمقر انه اقرضت بسبب الضمان بل اقرضت عطا وهو فعل المقر
فلا يكون سبب الضمان على المقر الا ان يدعي عليه سبب الضمان وهو الغصب فلان القول لمنكح مع اليمين
الا ان ينكح المقر عن اليمين فيجوز ان يضمن المال والتبعض في هذا لا خذ والرفع لك عطا فان قيل اعطاه

اعطاه او الرفع اليه لا يكون الا بقبضه فكان مقرا بالتبعض قلنا قد يكون بالتخليع والوضع بين يديه وان اقتضى
ذلك فالمقتضى ثابت ضرورة فلا ضرورة ولا يظهر في العقار وسبب الضمان لان الثابت ضرورة عدم في عين موضعها
وهذا خلاف ما لو قال اخذتها منك مديونة وقال لا بل اخذتها قرضا حيث يكون القول للمقر وان اقرضت فلا يضمن
على ان الاخذ كان بالاذن الا ان المقر يدعي عليه سبب الضمان والمقر يكره وكان القول للمقر رجل قال اخذ الف
كان مديونة عند فلان فاخذته منه فقال فلان كذبت وحي لا فان فلان ياخذ منه لان المقر اقرضه لفلان واقر
بالاخذ منه والسبيل في الاخذ هو على الماخذه منه وان قال اقرضت او اقرضت بعين هذا فلان فركبه ورد على او
قال اقرضت او اقرضت بعين هذا فلان فركبه وحي لا فان فلان كذبت وحي لا فان فلان ياخذ منه لان المقر اقرضه لفلان واقر
عنه ابي حنيفة وقال القول للمقر اخذ منه الدابة والثوب وعلى هذا الخلاف لو قال اسكنت فلانا بيتي هذا ثم اخذته
ولو عي ذلك ان البيت له فالقول للمقر وعلى الاخر البيعة عن وعنهما القول لمن يكره مع يمينه ولو قال حاط فلانة
ثوبه هذا بنصف درهم قبضه وقال فلان الثوب ثوبه فهو على هذا الخلاف في الصحيح وجه قولها وهو انما
لان المقر باليد لفلان ثم نوعي عليه الاستحقاق وجب عليه الرد لما في الوديعة ولسه ان الاقرار به عاين
والاجارة لا يكون اقرارا باليد المستعبد والمستاجر قصدا ان اليد فيها بسبب ضرورة استيفاء المنفعة فلا يظهر في
حق الاستحقاق على المقر لان الثابت ضرورة عدم فيها واما ما لا يدعى قابلية اليد قصدا فكان لا اقرار
بالوديعة اقرارا باليد للمقر مطلقا فيظهر في حق الاستحقاق على المقر لان في الاجارة والاعارة والاستئجار
اقرارا بدين ثابت من جهة فلان القول قوله في كسيفيته بخلاف الوديعة فانه قال ثم كان مديونة وقد يكون بلا
ما من همت البيع والعت في داره شأ حتى لو اقال لفا قال او دعته فهو على هذا الخلاف وفكر القم في
القول انه قال في مسلم الوديعة فاخذتها منه لزم جرأوه وجرأ الاخذ هو وصا قال فله على فافترقا
لا فترقا في الوضع وهذا ليس بشئ لانه ذكر الاخذ في موضع الطرف الآخر في كتاب الاقرار ايضا وهذا
خلاف ما لو قال اقتبضت من فلان الف درهم كان له عليه واقضته الف ثم اخذته منه وانكر المقر فالقول للمقر
لان الوديون تقبض باثباتا بقبض مضمون فلان مقرا بتبعض مال الغير وهو سبب الضمان ثم نوعي عليه
عنه وهو المصاحف والآخرة يكره في القول للمقر وهذا المقبوض عين ما قبض في الاجارة وكذا فوضي
القول ولو اقرضت فلانا زرع هذه الارض او بنا هذه الدار او غرس هذا الكم فذلك كله في يد المقر
المقر انما لو قال المقر ذلك لانه استغنى برك ففعلت او فعلت باجر فالقول للمقر لظهوره في
ولم يربطه في يد المقر من قبل واما ان يقرضه ففعله فيه فالاصل على اليد لان العمل قد يكون من المعين
والاجير والعين في يد صاحبها وصار كما لو قال خاط لي كذا ففعلت ففعلت هذا بنصف درهم ولم يقل
قبضته منه وقال خيط لي فان كمل القول للمقر لانه ما اقرضت اليد ليجوز ان يخط الخياط
لجواز ان يخط الخياط ليجوز ان يخط الخياط في دار رب الثوب فلا يثبت يد الخياط عليه فلا يملكه وان علم



باب آثار المرض وإذا أقبل المرض في مرض مريض يديون وعليه

ديون في صحة مريض في مرضه باسباب معلومة تقدم دين الصحة والديون الموقوفة الاسباب على ما اقدت
في مرضه وقال الشافعي دين المرض وهو دين الصحة يستويان كانهما استويا في سبب الوجوب وفي حكم فيستويان في
الوجوب وهذا لان محل الوجوب الذمة وهي في المالين سواء وسبب الوجوب في المالين الاقارب وصحة لصدره
عن غفره دين لانها لا يدعون الى الصدق ويخرجون عن الكذب وهذا المخرج لا يختلف بين الصحة والمرض بل يفرق
يزداد ويحذف الصدق لان المرض سبب التورع عن المعاصي والى ما بهما جاز في الماضي فلا ضمان عن الكذب
في هذه الحالة اكثر وكان حقه قبول الاقارب فيه او في اثار استويا وجوبا استويا استيفا كما لو اشترى شيئا بمائة
الشبهة او بدينار او بدينار على الدين وهو مخرجها وليس ان المرض يخرج عن الاقارب بالدين ما لم يفرغ عن دين
الصحة فلا يبرأ من الدين الثابت باقارب المخرج بالدين الثابت بلا حاج لان الثابت بتصرف المخرج غير ثابت في قدر
ما ثبت للمخرج عليه كعبد ما دون اقد بالدين ثم اقد بالدين بعد المخرج فانما في الدين اجماع الاول وهذا لان سبب المرض
يلحقه المخرج لتعلق حق الورثة وانما ما بالما حتى لا يجوز تبرعه سني اذا كان الدين مجبضا وفيما لو عيى الثلث
او المكنى عليه دين لتعلق حق الورثة بالمعولم يتعلق حق الغرما بما لا حاجي عن التبرع لان الدين لا يحج
عن التبرع بالمعولم قيام اهلية فيستدل بقيام المخرج على قيام التعلق بما له ولما ثبت التعلق صار محجورا عن
تصرف سطر حتم كمن رهن ماله او اوجه ثم اقره بغيره فانه لا ينفذ في حق المرتين والمستاجر والاقرار
سطر فلم ينفذ في حتمه كالبته خلاف النكاح لان من المخرج الاصلية وهو مخرج المخرج وحتمه انما ثبت في ما فضل
عن حواجه الاصلية فان قيل لا تنفذ وهو لا يحتاج قلنا النكاح في الوضع من المخرج الاصلية والعبرة
بالوضع لا بالمال وخلاف المباحية على القيمة لان حق الغرما يتعلق بالمالية لا بالصورة وما وصل اليه بالمالية
مال يتعلق به حق الغرما فلم يكن في تفرقه ابطال سني من حتمه بل فيه كونه حتم من محل المحل بعدد وللمبدل حكم
المبدل فان قيل ينبغي ان لا يصح اقراره في حال الصحة لو كان عليه دين لامت ان الدين يتعلق بالمال قلنا
لم يتعلق الدين في حال الصحة بالمال لقدرة على الاكتساب فيحقق التبرع فلم يقع المخرج الى تعلق حق الغرما
بماله والمرضى عاج عن الاكتساب فتعين ما به حق الغرما ولا في حال الصحة كما في التفرقات بخلاف
حالة المرض فنبت التعلق ثم منفع المخرج وكذا ذكره هنا ولانه حال طهر فيه ان الموت وسببه فالتحت
حالة الموت فيتعلق حق الغرما بما له كلفه حالة الموت حقيقة ولا يلزم انه لفاقت المرض بدين ثم بدين فانها
استويا والمخرج ثبت ثلثه من اكله لان المخرج انما يثبت عند الموت ثم يستدل الاول المرض فيصير ان جميع
جميعا بعد المخرج استويا لانها وجد معا في حالتها واصلا لان الكمال المخرج والتقديم والمخير لا يكون في الحالة
الواحدة واذا استويا الاقارب ان فسوي بين موصيها بخلاف حالة الصحة والمرضى لان حالة الصحة حالة الاطلاق
وحالة المرض حالة المخرج فلم يستويا فلا سوي بين موصيها وانما تقدم الموقوفه الاسباب لانه لا يمكن فيها التبرع

اذ للعالمين لا مرد له فصار كالدين الثابت بالبيضة في مرضه فذكر مثل بدل مال ملككم او استمكتكم وعلم بوجوبه
بغير اقراره او تزوج امرأته مخرجها وهذا الدين من الصحة لا تقدم احداهما على الاخر لامت ولو اقر
بعد في يده لا حرج عليه دين الصحة لم يصح في حق غرما الصحة لان حتمه يتعلق به فكان اقراره مسطرا لذكر التعلق
فلا يصح ولا يجوز للمريض ان يفرغ دين بعض الغرما دون البعض خلافا للشافعي لان حق الكل في التعلق بالمال
اعتبار الموت سواء كان اياها البعض على البعض اطلاقا لحق الباقيين فلا يجوز وغرما الصحة والمرضى في ذلك
سواء يتعلق حق الكل بالمعولم ولو استقرض في مرضه الموت والموت وقبض او اشترى شيئا بمائة فتم قصص
القرض او نقد من ما اشترى فان ذلك يجوز على الغرما اذا علم بيضة لان هذا ليس بايثار ولا بابطال للحق لانه
حصر مشرا نقد وحق الغرما متعلق بغير التركة لا بالصورة فاذا حصل مثل حتم لم يعد ذلك تنفيا فاذا
قضيت الديون المتقدمة وقضت سني بصرف الما اقره في حال المرض لانه اقراره بما له لحق غرما الصحة
فاذا لم يبق حتم ظهرت صحة لزوال المانع وان لم يكن عليه ديون في صحة جاز اقراره لانه لا ينافي الا اطلاقا في
الغير ولو كان المتولد اول من الورثة لتأخر الورثة الارث عن الدين والوصية بالنص وقال عيسى بن ابي عمير اذا
اقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته ولان حق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ عن حاجته وقضا
الدين من المخرج الاصلية الا ترى انه يقدم التجهيز والتكفين على حق الورثة ولا يجوز اقرار المريض لو ارث
بدين او عين الا ان يصرفه في بنية الورثة عند ما وقال الشافعي يجوز اعتبار احواله الصحة وهذا لان الاقرار
اخبار عن حق لازم عليه وحال المريض اولى على الصدق لانه حال تدارك الحقوق فلا يجوز ان يستحب المخرج
الاقرار به فصار كالاقرار بوارث آخر لؤكل واحد من الاقارب اضرار بالوارث الموقوف وكان الاقرار
باستئذان موصيه موقوفه للوارث وليس قوله دم ولا وصية لوارث ولا اقراره بالدين ولا انه ان بعض
ورثته بشئ من ماله بعد تعلق حق الكل بالمعولم في حال الوارث لم يثنى من ماله وهذا لان حاله المرض حاله
الاستغناء عن ماله لظهور اثار الموت فيه والظاهر ان الاقرار لا يحتاج الى مال لانها احواله عند اقباله على
الآخرة فيظهر عند استغناء حق اقربائه وانما منع من التبرع على واره اصله فلم يظهر تعلق حق الغير
به كما حج عن التبرع بالمعولم يصح اقراره للوارث لانه لا يوجب ابطال حق الباقيين ولا يلزم انه يصح اقراره
للاجنب ولما ثبت التعلق للوارث في حق وارث آخر تمت للوارث في حق الاجنب حتى لا يصح تبرع
المريض بما له على الثلث لحي الوارث لان هذا التعلق لم يظهر في حق الاجنب لانه لو ظهر في حقه لا يحج عن
الاقرار في المرض ولو اقر عن الاقرار للاجنب في المرض لا يمنع الاجنب عن المعاملة والمبايعه في الصحة
فيختص مصالحه بخلاف الوارث لان المبايعه معه فائدة بالنسبة الى الجانب ولم يظهر في حق الاقرار بوارث
آخر لان الاقرار بالسب من حواجه كماله بضيع ما واه فليان مقدما على حق ورثته وهذا المخرج لحق الورثة
فاذا صدقوه فقد ابطلوا حتمه فنقد اقراره في اوجازا وصية ان سئل الوارث لانه لم يصر

ع
موصية لوارث ولا اقراره

فيما بينه وبين مهرها وحاصلها الصحيح به قلت لا تامة في اقراره لوجوب قدر مهر المهر حكم صحة النكاح كما
باقراره الا ترى ان عند المنازعة جعل القول قولها الى قدر مهرها وكذا لو اقر لها زيادة على مهرها بطلت الزيادة
لان وجهه باعتبار اقراره وبموتهم في حقها لانها من ورثته وكذا لو اقرت بتبني مهرها في مرضها من زوجها لم يصرف
لان اقراره باستيفاء الدين من وارثها واقرار المهرين باستيفاء الدين من وارثه باطل وان اقر المهرين بدين كاجبة
صح وان احاط بماله والقياس ان لا يصح اقراره الا في الثلث لان السرة قصر تصرفه على الثلث وتعلق بالثلثين
حق الورثة ولذا لو تبرع بجميع ماله لم ينفذ الا في الثلث فكذلك اقراره وجب ان لا ينفذ الا فيه وكذا تركه القياس بان
ابن عمر فانه قال اذا اقر الرجل بدين مرضه بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط بذلك ماله ولا يملك اقراره في الثلث
لان تامة التهمة في الثلث عن اقراره في ذلك القدر وتبين ان ذلك ليس من حمله ماله فصيح في ذلك ما بقي لانه الثلث بعد الدين
لان ذلك يصح حتى ياتي الاقرار على الكمال ولو اقر لاجنبى ثم قال هو ان يثبت نسبه منه وبطل اقراره وان اقر لاجنبية
ثم كلفها لم يبطل اقراره لاجنبية عند فريضة هذا الاقرار ايهما التهمة وليس اقراره وليس بينهما سبب التهمة
فلا يبطل سبب يحدث بعده بخلاف المثلثة الاولى لان دعوة النسب يستند الى زمان العلوق فيظهر ان النبوة تامة
زمان الاقرار فلا يصح اما الزوجية فتقتصر على زمان التزويج فلا يظهر ان اقراره كان لزوجته وعلا فان ما لو وهب
لها هبة او وصى لها بوصية ثم تزوجها فانها تبطل لان ذلك يملك بعد الموت وهي وارثه ومن طلق زوجته في مرضه
ثلثا ثم اقر لها بدين فلها الاقرب من الدين ومن ميراثها منه لقيام التهمة ببقاء الدعوى وباب الاقرار كان منسدا لبقاء
الزوجية فربما اقدم على الطلاق يصح اقراره كما زيارته على ارثها ولا تامة في اقلها فيثبت **فصل**
ومن اقر بغيره ليس له نسب معروف ويولد مثله لظلم ابنه وصداقه الظالم ثبت نسبه منه وان كان وبطلان النسب
يلزم حاصه فلا مانع من صحة اقراره به بشرط ان لا يكون له نسب معروف لان ذلك يمنع نبوت نسبه من الغير
وان يولد مثله مثله كما يكون مكذا باظهاره وان يصرف الظالم لان المثلث في غلام يعبر عن نفسه فلا بد من تصديقه
لان في يد نفسه اما الفان صغير لا يعبر عن نفسه فلا يعبر بتصديقه ولا ينعى المرض من صحة هذه الدعوة
النسب من احوال الاصلية فصار كالتطاحم به المثلث وشاكر الورثة في الميراث لانه لما ثبت نسبه منه ما
كالوارث المعروف فيشركهم فيه ويجوز اقرار الرجل بالولد والوالدين بالشروط التي بناها الزوج والمولى
لان موجب الاقرار ثبت فيما بينهما بتصادقهما وليس فيه تحمير النسب على الغير والشروط ان يكون المراد لهما
خالية عن النكاح الغير وعدة وان لا يكون تحت المقر اختها ولا اربع سواها ولا فرق بين ولا الاعلى
قال سفل في الميراث لا يكتفى ولا جمة الغير ويقتصر اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى لما ت في جانب
فاما اذا اقر بالولد فلا يقبل لان فيه تحمير النسب على الزوج او النسب منه قال السجوا وعوم لانا هم الا ان
يصدق لان الحق لم او يشهد بالولادة قابله في هذا المقبول وقد فصلنا اقرار المرأة في كتاب
الدعوى ولا بد من تصديق هؤلاء لانهم ايدي انفسهم فيوقوف نقاد الاقرار على تصديقهم ويصح التصديق في

في النسب بعد موت المقرين النسب بعد الموت وان اقر بغيره مات فصدقة بعد موته يصح حتى يكون
لما المهر والمهر الارث وان اقرت بغيره رجل وماتت فصدقة الزوج لم يصح تصديقه عند ابراهيم لا تخاف
ماتت زال النكاح بطلانها حتى كونه ان يتزوج اختها واربعها سواها ولا يحل ان يغسلها فبطل اقرارها
فلا يصح التصديق بغيره بطلان الاقرار وعندنا يصح تصديقه بعد موته وعليه مهرها وله ميراثها لان الاقرار
بالنكاح لا يبطل بالموت بدليل جازية قلنا عليا في النكاح حتى يبقى بعد موته ما ملكه من ماله لا انقضا العدة
ولذا صرحنا ان نفسه فاعتبر تصديقه بخلاف جانبها لا يملك ماله ولا يصح التصديق على اعتبار
الارث لانه معدوم زمان الاقرار والتصديق لولا استندال زمان الاقرار وتلك الحالة ليست بحالة حرة
الارث فلا يمكن اعتبار التصديق باعتبار سجدت وان اقر باخر او عجم او جذا او ابن ابى لا يقبل اقراره في
النسب لان فيه حمل النسب على الغير فان الله لوقعي ارثا او نفقة او حضنة فغيرها فان كان المقر وارث
معروف قديم او بعيد فمواحق بطلان من الميراث ولو اقر باخر ولم يمت او خالة فالارث للميراث والحالة لانه
لم يثبت نسبه فلا يملك الميراث المعروف ولا يكون له الثلث بالوصية لانه ما اوصيه وصيه وانما اوصيه
ارثا وان لم يكن له وارث استحق الميراث ميراثه لان له ولا يملك على ماله وقد جردت ماله الى ان لم ان يوصى بغيره
فستحق كل المال وان لم يثبت نسبه منه وهذا ليس بوصية حقيقة حتى لو اقر باخر ثم اوصى بغيره كل ماله
فلم يوص له ثلث المال ولو كان الاول وصية لاسرنا نصفين كنه في معنى الوصية حتى لو اقر في مرضه باخر فمقر
وصدقه الثلث ثم انكر المقر ورثته ثم اوصى بغيره ماله الاخر ومات ولا يملكه فكل ماله لبيت المال لان الرجوع
صحيح عند الرجوع عن الوصية لعدم نبوت النسب فيبطل اقراره ومن مات ابوه فاقدر باخر لم يثبت
نسب اخيه لم يثبت لما مر وشاكره في الارث لان مقتضى اقراره سياتي حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه
شركة في الميراث وله فيه ولاية فيست ماله فيه ولا يملك ماله ولا ولاية له فيه كمن اشترى عبدا واقتران البيع
كان اعتقه نقدا اقراره بالعقود ولا يعتبر في حق الرجوع بالبيع فلو اقرت باخر وجمعه اخوه
اعطى نصف ما وجده وعند ما كان ثلث ما وجده ولو اقرت باخر وانكر اخوه اعطى ثلث ما وجده وعند
خمس ما وجده ولو اقر ابن وبنت باخر وكذا ابن وبنت تقسم نصيب المقرين بينهما اخصا وعند
ارباعا ومن مات وترك ابنتين وله على رجل الثلث رجل الف درهم فاقتر احد الابنتين ان اباه قبض منه نصفه
وكذا ابن الاخر فخلاشي للمقر والمكذب نفسه لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان قبض
الميت انما يكون قبض عن مفعول حتى يصير دينا فستقاصا فاذا كذب اخوه استغرق الدين اخوه
نصيبه عند ما خلاصا للثلاث فصح كانه اقر بالدين وهو مقدم على الارث فلما لم يقض جميع الدين لا يكون له
من الميراث شيء ولا رجوع المقر على اخيه نصف ما قبض وان تصادقا على ان المقبوض مشترك بينهما
لان لو رجوع على اخيه لرجوع اخوه على الغريم فيرجع الغريم على المقر وذلك لا يتقاص المتقاص في

في ذلك القدر ونقاء بناء على الميت والدين مقدم على الارث فيقول الى الدور وان اقر احداهما ان الميت كان قبض كل
الالف وكذب الآخر وقد قدر ذلك الميت الى آخر واقتناه رجح الكذب على الغريم بنصفه بعد ان كلف الكذب بالعلم
ان الميت قبض الكل فان لكل يد الغريم عن كل الدين كلف الا وكذا ان الغريم هناك يدعي البراءة عن الخمسة وقد
حصل البراءة عن خمسة باقرار المصدق فلا يخلو الكذب حتى الغريم وهذا الغريم يدعي البراءة عن الالف وقد روى
عن خمسة ويدعي الغريم عن الالف المتر بنصف الالف الذي اخذه من تركته ابيه لان من زعم ان الميت قبض كل
الالف وصار ذلك دينا عليه وبطلت المخاصة فيما قبض الالف الكذب وبقيت خمسة دينا على الميت والدين
مقدم على الارث وان مات وترك ثلثه بين ولدين على اقرارهما الالف درهم فاقرب في حقه بقبضه وصورة الابن
الغريم واخيه وكذا الثالث من ثلثه ثلثه وثلث المصدق وعزم ثلث المصدق لان اقراره بالالف سينفذ اقراره بالثلث
للواريث وهو وصية قضت في حق من صدقه واجازة في حق من كذبه وان ترك الميت الف آخر واقسموا بينهم
اننا ثلث للمكذب وبقي الثلث للمصدق والغريم في اخذ الابن الغريم ثلثا حكم دينه بتصادفهما ان قدر
الثلث صادف بيا على الميت لبطان القاص فيه حيث اخذ المكذب من الغريم قدر الثلث والدين مقدم على
الارث بقي ثلث آخر يقسم بينهما نصفين ولو اقر في مرضه انه باع عبد في حصة من ابنة فلان وقبض ثلثه وانفقه
في حاجته وسلم العبد اليه ثم اوصاه اليه ثم مات وصدقه الابن المتكذب واخيه وكذا الثالث بطل في ثلث المكذب عند
ابيه صنفه وصح في ثلثه وخبر لتفرق الصنفه عليه وهذا لا يمتنع في اسناد البيع الاحال الصنفه فيجوز كانه
ان ساء البيع في المرض فان امضى احد ثلثه ورجح ثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من التركة
لتصادفهما ان ذلك القدر صار دينا على الميت باستحقاق ثلث العبد عليه والدين مقدم على الارث وان فسخ
صار العبد بينهما اننا اقراره ورجح المتكذب لكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن مال آخر ان مات
الميت مال آخر لتصادفهما على ميرورته ذلك ببناء على الميت وعندنا لا يستفيض البيع في ثمن من العبد ولكن يفرج
ثلث الثمن الى المكذب لان اقرار المريض باستيفاء الثمن لم يثبت في حق المكذب **المترقات**
ان صلا ان الكلام لقا وجد نقا على المتكلم بنصفه عليه وان تغذر تنفيذه يتوقف على الغير ان امكن والنسب
لا يحتمل الشك لان الخلق الولد من ماء الرجلين ومنع وفيما التوقيعا لآب احدهما حقيقة ولكن
العدم رجح ان احدهما على الآخر اصنف اليها في حق الاحكام والتدبير ولا ستيلا ويحتمل ان الشك في
احد سدى طرفة يعبر عن نفسه هو ابن وابنه واصل وعكس او ابنت بثلث نسبة من الموصوفه شريكه
او كذبه كما قال هو ابن ثبت نسبة منه لعدم المانع من النقاد وقيام الوكيفية عليه وبطل آخر كلامه لان
النسب لا يحتمل الشك وما بطل آخر كلامه استوى تصديقه وتكذيبه وكذا الفا قال هو اساء وكذا الفا
عكس كانه ذكر في آخر كلامه ما يغير اوله فيجعل الكل كلفا واحدا لما في الشرط وصار كانه قال انما ثبت
النسب منه ولا يثبت من الآخر وكذا الوهم على السكوت وبدانفسه وهذا ظاهر ولو بدا بشريكه وقال شريكه

شريكه ابني وابنتك وابنتك بثلث من شريكه وان كذب شريكه سبب من احد عند اب حنيفه وعندهما
ثبت من المقر واصلا انه لقا او بسبب ولادته من عبده وكذب العبد ثم لقا في نفسه لا يصح عنده
خلافهما وقد روت وكذا ان كان يعبر عن نفسه واقرب بالرفق لان قول الرقيق لا يعتبر وان
يقرب فلا بد من تصديقه فان صدقها او صدق المقر ثبت النسب من المقر اما اذا صدق المقر فظاهر
فكذا ان صدقها لان اقراره سابق فالتحق التصديق بالاقرار وان صدق شريكه توقف على تصديقه
لان نسب الميت من الميت لا يثبت الا بتصادفها لماث ولم يسع ولم يصح المقران ثبت نسبة منه و
وصدقه شريكه لتصادفهما على انه حر الا صدق وصار كعبد لفقاه احد سيديا انه ابنه ثم شهد باعقاف
شريكه قبل ان يدعيه وصدقه صاحبه فانه لا ضمان ولا سعيه فيه وان كذب شريكه في النسب لنفسه
صار كعبد ورجح احد سيديا وحكم فوط قال احد سيديا انه هوام ولدى وقال له حر كنت اعترتها
قبل ان يدعي صما ان المستول لا نصف قيمتها شريكه لان اقراره باميه الولد قد صار متملكا لنصيب
صاحبه بال ضمان وان قال حررت انا وانت اوانت وانا او حررت انا او قال يام ولدى وام ولدى
او ام ولدى وام ولدى او ام ولدى او قال وبرت انا وانت اوانت وانا او حررت انا فان صدقه
شريكه في جنه او ام ولدى او مد به لها وان كذب شريكه في كانه حررتا او استولها او برها
احدهما وقد عرف حقا اقرت بدين ولها زوج فكذا يفرج زوجها صح في حق الزوج عند اب حنيفه حتى
يكس ويلزم كالدين الثابت بالحايثه بالاستملاك او الشراء او بالبيعه وعندنا لا يصرف في حق
الزوج فلا يكس ولا يلزم لان فيه من الرجوع عن غثياها واقاربها كما يصح فيما يرجع الى بطلان
حق الزوج نحو النسب اقرت بالرفق ولها زوج واولة ومن الزوج وكذب زوجها صح في حقا
دون حقه وخيار العتق والولد لان تعلق ولد بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند اب يوسف
لان حكم برها وولد الرقيقه رقيق وقال محمد حر لانه زوجها بشرط حرية اوله وها منها فلا يصرف
على ابطال هذا الحق فلو اقرت قبل شهرين فها مدته وان اقرت بعد مضي شهرين فارتبة
والا صلا متى امكنه تدارك ما حاف فوته باقرار الغير ولم يتدارك بطل حقه لان فوات حقه
مضاف الى تفصيل حتى وان لم يكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فانه اذا اقرت بعد شهر
امكن للزوج التدارك في زوج بعده فلم يضر بطل حقه وان اقرت بعد شهرين لا يمكن التدارك
وكذا الطلاق والعدة حتى لو طلقها ثنتين ثم اقرت بكل لثالثه ولو اقرت قبل الطلاق بدين
بثنتين ولو وصفت من عدتها جفتان ثم اقرت بكل الرجعة ولو وصفت حبيضة ثم اقرت
بدين بحبيضة ولا صلا ان التدارك وعدمه ولو قال لها طلقني تشكين اذ قاله جنت طلعت
ثنتين ان ثبت او قال لفا جأ راس الشرفا انت طالق ان ثبت فاقوت ووقع الرجعة كانه
التدارك

ليس فيه خلاف الوكيل بطلبين كما كان التدارك بالعزل وان جنى عليها فارش الامة للمقر لا حق
للزوج في اطرافها وان جنت خيرة المقر بين الدفع والغدا لا تضر للمزيج في ذلك فانه لا يكون للمدفع
اليه ان يقبضها من يد الزوج كما لم يكن ذلك المقر مجهول النسب اذ احرر عبده ثم اقبل بالرق لا نسا وصدقه
المقر صح في حقه حتى صار رقيقا ولا يصح في الطال العتق حتى بقي معتقه فان مات المعتق فارثه لوثة
لا تملك في ذمتهم فان لم يكن له ورثة ولم يترك له المقر وقد المقر فان مات المقر ثم المعتق فارثه لعهده
المقر لانه مات انتقل الولاء اليهم بخلاف ما لو كان حيلا لا يستحق له وقد اقر ان الحق للمقر ولو اضر
المعتق سعى في جانيته لا تملك له ان يملكه وان جنى عليه يجب ارض العبد لان الظاهر لا
يصلح للامام مات عن ثلثة اعبدي فمير كل واحد ثلثي ثمة كما مال له غيرهم وترك ابنته وارث له عينا
فقال ابن اعني ابي مرضه هذا وهذا وهذا عتق كل واحد وسعى في ثلثيه لان الحق كلف
الجميع كالجميع بلفظ الجمع لفا ذكر في آخر ما ينبغي له وهو صولة وقد ذكر في آخر ما ينبغي له وهو كل
العتق للاول الا ان لا يواظب عليه بسلام كل الرقبه للاول فانه قال اعني ابي هو الذي مرضه
وتم يعتق من كل واحد ثلثه بى نا ويسعى في ثلثه قيمته كذا هذا ولو مات واحد سعى كل واحد من
الباقيين في ثلثه اربعة لان اصل المال من كان مشترك في ذهاب على الشركة وما بقي يبقى
على الشركة وحق الوارث في ستة وحق الباقيين في سهمين فيعتق من كل واحد سهمين من
اربعة ويسعى في الباقي وان مات اثنان سعى الباقي في ستة اسبابه لان حقه في سهم
وحق الوارث في ستة ولو سكت بين كل واحد عتق كل واحد لان الثلث ولا من احم له ونصف
اخره لانه اقر ان الثلث بينهما نصفا الا ان الرجوع عن الاول لا يصح وثلث الثالث كذا قراره
ان الثلث بينهم الثلاثة ولا يتعين موت الاول حكم الباقيين لا تملك كلفه بلا سعيه فان
مات الاول وسط عتق من الثلث ثمانية وسبعون درهما واربعة اسباع درهم من قيمته ويسعى
في الباقي لان جملة مال الميت خمسة مائة وخمسون درهما وكل العبد الثالث لا تملك باق وثلثه قيمته
ثلثه وثلث العبد الاول وقيمة ما تبا وسدس الثالث وقيمة خمسون لا تملك لوارث
انك ابلغت ثلثه الاول بالقرار وانك ابلغت سدس الثالث بالقرار فطابقا باين تقدير وحق
العبد الباقي سهم وحق الوارث في ستة فيقسم خمسا مائة وخمسون على سبعة
سبعة للعبد الباقي وهو ثمانية وسبعون واربعة اسباع درهم ويسعى للوارث
الى تمام قيمته عظاما ثلثا واحدا وعشرون درهما وثلثه اسباع درهم فان مات الاخر
سعى الاول في نصف قيمته لان اقراره لثالث لم يصح في حق الاول فاجعله كانه حي
ولدت انة ثلثه اولاد في بطون لم يلقوا قس المواريث سب الكبر هم ثبت نسبة فقط وعند زفر

زفر ثبت نسب الكل من لان الدعوى مستند الى وقت علق الاول فصيلا ام ولد من
ذلك الوقت فكل من الاخران ولده ام ولد من ثبت نسبها منه او الم بينهما ولسنا
ان السكوت في موضع الى جهة الى البيان بيان والتزام النسب البيان عند زفر وليد واجب
بشرعا فصار السكوت عند لزوم البيان لو كان النسب ثابتا يقينا صلا ام ولد على الصلة
حتى لا يصير تاركا للغرض ولو قال احدهم ولدي ومات قبل بيان عتق كل ثلث
كل عند ابي حنيفة وعند ابي يعقوب ثلث الاكبر ونصف الاوسط وكل الا صغرة وهذا
بناء على اصل وهو انه متى تعذر اعمال النسب صار الكل لهم مجازا عن الاعناق اصل
من هذا هذا ابن وقد تعذر اعماله في النسب لان النسب في المجهول لا يثبت فصار صوة
المجهول كدعوى من هو اكبر سنا منه فكل من قال احدهم حروا حكم فيه هذا وعند ابي
يونس العتق على اعتبار العلوق ان امكن ولا ينفو بيان لو اراد به الاكبر عتقوا
ولو اراد به الاوسط عتق الاوسط والا صغرة عتقوا الا صغرة عتق الا صغرة
وحده فالاكبر يعتق في حال ولا يعتق في حالين فمعتق ثلثه والاوسط يعتق
في حالين ويرق في حال واحوال الا صابة حالة واحدة على رواية الجامع فيعتق
نصفه والا صغرة يعتق بكل حال لا ليس له حالة الى ان لمعتق كله وعن ابي
يوسف في رواية جعل احوال الاكرمان حالة واحدة الى حوال الا صابة فاعتق
نصف الاكبر ولو كان له عبيد وله ابن ولا ابنه ابان ولدا في بطنين وكلهم
يصلح ولدا له فقال مولاهم احدصم ولدي ومات بلا بيان عتق كل واحد
ربعة عند ابي حنيفة كانه قال احدصم حروا وعند ابي يعقوب ربع الاول لا تملك يعتق
اذا عني احد الثلثة الباقيين وثلث الثاني لا تملك يعتق في حالين اذا عناه او اباه ولا يعتق
في حالين وهذا لفا عني الا صغرين غير ان احوال الا صابة حالة واحدة
واحوال الاكرمان احوال وثلثة اربعة كل واحد من الا صغرين لان احدهما
حرب كل حال والاخر يعتق في ثلثه احوال ويرق في حالة فحصل عتق ونصف
بينهما ولو كانا تحت ابان كان له عبيد وله ابان ولكل ابن يعتق من
كل واحد خمسة عند ابي حنيفة وعند ابي حنيفة الاصل وربع كل واحد من
ابنيه لا تملك يعتق في حالين لفا عناه او اباه ويرق في ثلثه احوال وثلثه
كل الا صغرة لان احدهما حرب كل حال سواء عناه او اباه وحده والاخر يعتق ان
عناه او اباه او جده ويرق ان عني عم او ابن له واحوال العتق حالة واحدة

ان السكوت في موضع الى جهة الى البيان بيان والتزام النسب البيان عند زفر وليد واجب

فعتق في حال ورق في حالين فعتق ثلثه وصار لها عتق وثلث بينهما لكل واحد منها ثلثاه ولو طاب
لكل اصغر ابن بان كانوا سبعة بان كان جدوله ابان ولجد ابن ابان ولكل ابن ابن ابان فقال احدهم
ولدي ثم مات فعتق من كل واحد سبعة كما لو صرح بالعتاق وعدهما يعتق سبع الاول ويسمى ستة اشباع
قيمة لانه يعتق في حال ويرق في ستة احوال وسدس كل واحد من ابنيه لانه يعتق ان عناه او اباه ويرق
في خمسة احوال اعني احد الباقين واحوال الاصابه وخمس كل واحد من ابنيه لانه يعتق ان عناه او اباه
او جده ويرق في اربعة احوال ان عن احد الباقين كان عتق في حال ورق في اربعة احوال وخمس اثنان كل
اصغر لانه احد حار بيتين والآخر يعتق في اربعة احوال ويرق في ثلثه احوال ان عن الآخر او اباه او جده
فيعتق منه الربع لا عتاق احوال الا صابة فحصل عتق وربع بينهما نصفان كل واحد خمسة اثنان رجلين
عن ثلثه بنين وثلثه آلاف درهم فاقسموا واخذ كل واحد منها منهم النافذ ربع رجل على ابيهم ثلثه آلاف
درهم فصدقه الكبر في الكبر والوسط في الاغنياء والا صغر في الالف اخذ من الكبر الثلث ومن الوسط
خمس اسداس الالف ومن الا صغر ثلث الالف وهذا عتق لابي يوسف وقال محمد في الاصغر والاكبر كل ذكر
وفي الا وسط ياخذ الالف لان زعم الا صغر ان المدعى اذعي ثلثه الالف الفائق والغير غير حق
فاذا اخذ من الاكبر الف فقد اخذ ثلث الالف حق والثلثين غير حق والا وسط يقول انه دعواه الكبر
المدعى في الا لغير حق وفي الا الف غير حق فاذا اخذ الالف من الاكبر فقد اخذ ثلثها حق وثلثها غير
حق فزعم الا صغر انه بقي من دعواه ثلثه الالف وزعم الا وسط انه بقي من دعواه الف وثلث نقدا وفا
على ثلثه الالف فياخذ من واحد نصف ما اتفقا عليه وهذا ثلث الالف فبقى من اقرار الا وسط ثلث الالف
وفي يده ذلك فلم ان ياخذ ذلك فلم يبق في يده شيء ولا به يوسف ان الكل اتفقا على الالف فياخذ المقر من يد
كل واحد منهم ثلث الالف ومنه اخذ وصل اليه كل ما اقر به الا صغر ثم اتفق الا وسط والاكبر على الف آخر
فياخذ من كل واحد منهما نصفه فبقى في يد الا وسط سدس الالف فلوله وفي يده الاكبر سدس الالف فياخذ
منه لانه مقران الدين مستغرق ولا وارث له دار بين زيد ووسط فاقدر زيد انها بينهما وبين دار فلان دار
سعدانها بينهما ذر وعمر واربعا فعند ابي يوسف وهي رواية عن ابي حنيفة لذران باقر الربع من يده
سعد ويضم الى ما في يد زيد فيكون ذلك بينهما نصفين وعند محمد وهو رواية عن ابي حنيفة ياخذ من سعد
خمس ما في يده ويضم الى ما في يد زيد ويكون بينهما نصفين لمحمدان دار اقر له فمن جمه سعدان يقول لو كونه
زيد فيك لكان لك مما في يدك سهم ولعم سهم فاذا صدق زيد فيك خاصة فخذ دفع مؤنتك على فبقى في
سهم ولعم سهم وقد لك نصف سهم فدا سهمان ونصف فضضناه ازا حه لكسر فصارت خمسة
كل الدار عشرة اسهم في يد كل واحد منهما خمسة فياخذ من سهمان سعد ويضم الى ما في يد زيد فصار ستة
لكل واحد منها ثلثه وبقى في يد سعد سهمان ولعم سهمان ولا به يوسف ان سعد اقر ان الاربعين

بين اربعة وذرار اربعهم ولو كان كل الدار في يده دفع اليه ربعا فاذا كان في يده نصفه دفع اليه ربع
ما في يده فصار كل الدار ثمانية فياخذ من سهمان سعد وضم الى اربعة في يد زيد فصار خمسة وفي يد كل واحد
عشر اثنين وبقى في يد سعد ثلثه لا يستقيم ايضا اثنين فاضرب اثنين وهو مخرج الكسر في اصل الحساب
وقد انما ثلثه كل الدار فصار ستة عشر في يد كل واحد ثمانية فياخذ من ربع ما في يد سعد وهو سهمان ونصف
الى ما في يد زيد فصار عشرة خمس لزيد وخمس لذر وبقى في يد سعد ستة ثلثه لذر وثلثه لعم وليس في يد
رجلين في الف درهم اقر واحد لثالث بنصفه وكذب شريكه فلثالث ثلث ما في يده لانه اقر ان حقه نصف
حقه ونصف حق شريكه الا انه لم يظهر في حق الشريك لانه لم يظهر في حقه ولو قال الكيس بنى وبينك نصفين
فله نصف ما في يده لانه اقر ان يدي في الاسحق ولو قال احد جال نصفه وله نصفه وقال الاخر لولته في
ثلثاه وصدق الاول اخذ من اثنان نصف ما في يده وضم الى الاول وقاسم نصفين لانه اقر بالثلث وقال
محمد ياخذ خمس ما في يده ويضم الى ما في يده ويقسمان نصفين لانه اقر بالثلث شايحا وصدق شريكه وتكمل
عنه نصفه فانكسر بالنصف فصارت ستة بالتضعيف وهي فرع مسئلة الدار الذي ذكرنا اننا ولو لم يبق
الكل اخذ المقر من كل واحد ما اقر به عند ابي يوسف وعند محمد ياخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده
ومن الاخر خمس ما في يده كس في ايدى ثلثه اقر احد من لشريكه ثلثه اربعة ولم الربع والآخر اقر ان ثلثه
اسداس له السدس والمقر يدرى الكل اخذ من كل واحد ما اقر به وجهه ان يجعل كل ثلث اثني عشر فجميع
سته وثلثه في يده سلم له وياخذ ثلثه اربعة ما في يده اربعة وهو تسعة وخمس اسداس ما في يده
الاخر وربع عشرة وعند محمد ياخذ من المقر ثلثه اربعة خمس ما في يده ومن الاخر ثلثه اربعة خمس ما في يده
ووجهه ان يجعل الكيس على اثني عشر طابقا لاربع والسدس في يد كل واحد اربعة فاقدر ثلثه اربعة
يقول حق في ثلثه وحق في ثلثه الا ان ثلثه في يد المقر خمسة الاسداس وقد سلم لك وزيادة وايضا سلم
لك ما في يدك وهو اربعة بقر حق في سهمين وحق في ثلثه فيقسم ما في يده على خمسة لك خمس ما في يدك
ويبقى الاخر حقك عشرة من اثني عشر وقد سلم لك اربعة في يدك بقر حق في ستة ثلثه في يد شريكه لانه
قد قدرت لك خمسة الاسداس شايحا ومعه ان يكون لك ما في يد شريكه ثلثه وثلث الا انه لم يصدقني
الا في ثلثه حيث اقر لك بثلثه اربعة شايحا فبقى لك ثلثه وله سهمان فيقسم ما في يده بيننا على خمسة لك
ثلثه اربعة خمس ما في يده كس في يد رجل في الف درهم اقر ان نصفه لطلان مع دفع اليه بقضائه اقر ان
نصفه لغيره فالباقى بينهما وقال زفر مدفع اليه كله ما في يده لانه يعرض عنه لانه اقر انما سلم باقراره
فانصف اليه لانه لا يجوز ان يصحح بالاقرار لانه لا يقدر بالغير لا يوجب الضمان ولا بالرفع
لانه فهو الاخر فان وافق اليه بغير قضائه لانه دفعه باختياره فكانت الثلث ولو
كان مكانه اقر ان هو يبيع فعند ابي يوسف كذا وكذا وعند محمد كذا وكذا

ضد فان قال بعد دفعه النصف بخير قصا الكيس بين وبين الاول والثاني والثالث ولثا ما في يده
وان دفع بعضا فلم يصف ما في يده لانه اقر ان حقه مخرجه والمدفع كالمالك ولو دفع النصف الى الاول
بلا قضاء والثالث الا انما بقضا ثم اقر ان حقه مخرجه بالبيع وتكاذبا اي كذبه الاول والثاني في الثالث
وكذبه الثالث بالاولين اخذ ما بين يده وصح ثلث السدس لانه الثلث الذي دفع الى الثاني بقضا كالتوا
والنصف الذي دفع الى الاول بخير قصا كالتوا في يده لانه مصرون عليه وفي يده السدس حقيقة فكان ثلثه
في يده فيقسم الثلثان بينهما اثلا فاصيب كل واحد سدس وثلث سدس فان صدق الاول بالثلث وكذبه
الثاني بها اخذ الثلث نصف ما في يده الى ما في يده الاول ثم يتسما نصفين عند ابي يوسف لانه اقر
بالمساواة والمدفع الى الاول غير محقق تصديقه وكذا الى الثاني للقصا وعند محمد ياخذ الثالث ثلث ما في
يده ويضمه الى ما في يده الاول ويتسما نصفين لانه اقر بالمدفع شيئا وقد تحمل الاول عنه النصف
فكان حق المترضع حقه قال ليخمس اخذت من النافعية والنافعها وهككت الوهية وهذه
المقصوبة وقال رب المال هككت المصيبة قال لقول رب المال ويغرم المقر العكس لانه اقرب سبب الضمان
وفي الاخذ من القرض ما يبريه فلا يصدق الا بحجة وهي البينة او تصديق المدعي عليه ولو قال ابو عتيق
اننا وعصبة ابننا والمسلمين لها فالقول للمقر ولا شيء عليه لانه انكر سبب الضمان ومن انكر سبب
الضمان فالقول له وهذا اذا لم ينفذ الخير وهو لا يدعي وفعل الغير ليس بسبب الضمان عليه فاما انكر
مدعي عليه الضمان وهو ينكر وكان القول له اكثرى واكثرى الى المطالبين فساقتهم الى ابعدها فنفتت
احديهما واختلفا لما من فالقول للمالك ان التفتت به لانه خالفتهما لانه سبب الضمان وهو محمل
على دابة الغير فيضحي اقله بالف معين ومعيه او مضاره فقال ليس له معيعة عندك ولكن لي عليك
الف ثمن يبيع او قد صرحا بشي كانه اقله بيمين وقد ادعى دينه لانه اقر بصدقه المقر بعد ذلك ولو قال
اقرضتك بعينه لانه ان ياخذ تصادقهما ان الاله المعين كان المقر لانه المقر يدعي التمك من بلا قرض
والمقر يكره القرض فبقى الحكم للمقر لما كان ولو اقر بالقرض او غضب ولو دفع ثمنه او بالعكس
او قال ثمن عبد ولو دفع ثمنه لانه لزمهما تغايرهما على وجوب الف وقال زلفه بلفظه لانه رد ما اقر به
فارتد وما لم يقر به لم يثبت قال لي عليك الف فقال الحق او الصدق او التعيين او انكر ان حقا او صدقا
او تعينا او كرايا قال الحق الحق او الصدق الصدق او التعيين التعيين او حقا او صدقا
صدقا او تعينا بيمين احقرن بها البر بان قال البر الحق او الحق البر الى آخره فهو اقر لانه
ما يوصف به الدعوى فصلي جوابا واستعمل في التصديق عرفا فكان قال ادعيت الحق
الى آخره ولو قال الحق حق او الصدق صدق او التعيين يتعين لا يكون اقرارا لانه كلفهم تمام خلاف
ما تقدم لانه لا يصلح ابتداء وكذا لفظ البر منه ابان قال البر بل او قال مكررا غير منضم الى الحق

الحق او التعيين او الصدق بان قال البر البر او بل بذكر لا يكون اقرارا لانه لا يوصف به الدعوى
ولكن هو الى انه قال عليك بالطاعة وان لا توفين بالدعوى الباطلة وكذا لفظ الصلح منه
او مقدرنا بالحق او الصدق لا يكون اقرارا لانه محكم في انه لا يصلح جوابا ووصفه للمبرم فنتي دخل
الصلح جبا العنا وقال لامة با سارقم يا ذانية يا آتية وهذه السارقة فعلت كذا او باع
فوجد المشتري بها هذه العيوب لا تراه باقرا لانه عين الاخير لنا وقصد المئذون اعلام المئذون
واحصاؤه لا تحقيق الوصف الذي ناداه به ولهذا القول لا مراة ياكف لا يفرض بينهما ولا حصر
سلمه بخلاف قوله هذه سارقة وهذه السارقة وهذه ذانية او آتية او مجنونة لانه اخبار وهو تحقيق
الوصف وكذا في الوصف يا طالق او هذه المطلقة فعلت كذا او باحرا لانه يتكهن من ابيات هذا
الوصف شرعا فيجعل كل قسم كجاء بالكون هو صا دقا فيما تكلم به ونظم يمكن من اثبات تلك الوصف
فيها فكان اذا او شتم لا تحقيقا ووصفا شتم رجلا كل واحد على صاحبه بعنف عبده وتقابضا
صح وعنف عبده وتقابضا صح وعنف كل واحد على من يبره بيمينه لا تغايرهما على العساك لانه
كل واحد منهما يبره عم انه باع مملوكا محر وكذا الوصف باضا واعتق كل واحد ما اشتري ثم اقرضها
البيع فالعنف ماض وصح كل واحد للاخر قيمته ما اشتريه وكذا الوصف بالتدبير وعنف كل واحد
بموت بايعه لانه حق للبرية ملحق بيمينتهما وصح كل واحد لصاحبه قيمة ما اشتريه لما بينا ولو
شتم كل واحد منهما على الآخر ان ما في يده لفلان وصدقه فلان ثم تناحرا جاز ويهر كل واحد
ما اشتريه لا المقوله ولا يجب القيمة لانه يبيع مال الغير جائز فلم يتغفل على الفساد ولو شتم كل واحد
منهما على صاحبه انه كانت مملوكه ثم تناحرا باضا فان انكر المملوك ان اولوعيا ولا بينه لهما وطف انكر
صح البيع للغير عن الاله والى من وجب الاله اليه وجهال من ستوفي بدل اكنابه كخرج الكتاب
عن حد الفاقة وان تكلموا اثباتا بالبينة بطل البيع ولو شتم احدهما بالتدبير والآخر بالكتابة
او على لغير محكم كل مالوا انضم اليه مله ولا غنم لانه احدهما يدعي الجواز والآخر يدعي
الفساد فخرج الجواز على الفساد باع امة شرافا سدا وطلبت فسخ فاقدر المشتري
او بد من انه باعها او هبها من غايب ثم اقرها باياه فلا تقبل لانه حق الاسترداد والبيان
ثابت وهو يرد بقذا خر ليج نفسه عن الخضوع فلا يقدر عليه وله اخذها فان حذر
الغايب وصدق المشتري اخذها من البايع وكذا الوكيل يبيع عبد لفا اقر
بيعه من غايب وانكر الامر واراد اخذه فانه يؤث به العيب الى الموكل فلو حضر
الغايب وصدق الوكيل يؤثر الموكل به العيب الذي حضر وكذا الله
الشفيع ان لو اشترى دارا ولها شفيع فاراد اخذها فقال المشتري بعثنا من فلان

او وهبها او وهبها وانكر الشفع لم يقبل قول المشتري لما مر في البيع الفاسد وكذا مولى المأمور سور لقا
اشتره مسلم في المالك القديم القديم لياخذه فقال المشتري ولهبته لفلان وقبضه او قبضه عندي وكذا
المالك له اخذه ولو جاز ذلك الغائب وصدق دفع اليه ولا يبطل حقه بتصديقه برب يأخذ المولى
القديم منه ان يشأ بقيته ولو قال المشتري في دفع البايع اذا اراد له استرد له بعثنا فاعتق
المشتري او هبنا او استولك يا اخذه كما لو كان صادقا يبطل حق البايع عنها ولو كان كاذبا
ثبت هذه المعايير من قبله فتعذر له استرد له بكل حال فان صدقه الغائب سلم له لذلك
وان صدقه في البيع وانكر الاعتاق والتدبير ولا يستلهمه في امته وان كذب منها يعتق
منجرا في العتق وموت المقر في التدبير ولا يستلهمه المشتري اذ يتعلق عتقها
بموت وان كان كاذبا المشتري اخذها كما لو انكر الغائب بفسخ الكتاب فلم يقرب ما تلحق حقه قطعا
فان اخذها البايع وباعها او اعتقها او هبها ثم حضر الغائب وصدق في الكتاب فوت
الامة وبطل تصرفات البايع لا بالتصرف في ذلك اقرار السابق فتبين انما صادفت ملك
الغير عبد في يد رجل لقي رجله فتم وليه خطا فثبت بالبينة فواليدانه وهبته زيد
عنده وفعت لخصومة وان لم يتم بينه وبين خصما وخطب بدفعه او فداؤه فان فداؤه فهو مستطوع ولا يرجع
الغائب لصدوره بغير لقنه وان وقع وحضر الغائب وكذبه فالدفع ماض وان صدقه
خبره لا نه طهرانه المالك حجي ما دون فاقوى اخر عليه وينا يحيط برقبته فقال
المولى بعتة وهو هبته لا يلتفت الى قوله ويقض بالدين ان اقام البينة ويباع فلو حضر
الغائب وصدقته لا تنقص لان البيع صدر عن وكليه ولو اخطأ رب الدين الاستحالة
ذلك وللغائب اخذ العبد او مولى المأمور بشره انه معينه بالف شرها بالف وخمسائة وقال
المأمور والبايع بالف فالتقول للمشتري بعد النقد ويكلف لانه يدعي عليه الامر المتكلم وهو
وقبل نقد الثمن القول للبايع لا ولاية التملك له وليس للمشتري ان يكلف البايع على ما لو دعي
لان فائدة النكول ولو اقر لا يرجع لا خلاصا رت لا اقراره الاول ولم ان كلف الامر على
الحكم لانه يدعي عليه ما لو اقر به يلزمه لكنه فعل الغير فان حلف في الامر بتصادقها والثن
عليه وان نكل في المشتري ولو اقر بالما وخمسائة لا البايع ان صدقه وكذا لو اقر في شرها
بانه دينار لانه لو اقر لا يرد اخذها المشتري بما لانه ما يدعيه البايع بملكه المشتري
وما اقره يدعيه ولو اقر بشره اخيه بالف والمسألة لما قال قول المأمور والبايع وعتق وكلف
البايع والمأمور ان طلب المشتري العبد وان طلب قيمة حلف المأمور فان نكل عن قيمة المشتري
لاستملكه والثن للبايع وفصح من القيمة قدر الثمن استحقاقه وان لو يغير من الما ان كبر

يجبر عليه وان لم يسم غنا فالتقول للمأمور ان اقر البايع بالا ستغيا التوافها على وقوع العقد
للامر ثم المشتري يدعي الزمان وهو ينكر وعتق العبد لانه لما لم يكن الثمن مسمى لم يكن
مخا فاقا اقر ان هذا العبد كان لفلان ثم بهن ان اشتراه منه قبله لانه ملكه في الما حن
يوكره ما له عاه المشتري ولو قال هذا العبد كل بشرية منك متصلا وبرهن عليه يقبل
وقال زفلا يقبل لانه اقر بملكه في الحال ثم لقي المشتري منه قبل هذا الزمان وهو ناض
ولنا ان هذا بيان تغيير فصيح بشرط الوصل وهذا هو قول هذا العبد لفلان حقيقة قيام
الملك في الحال ويحتمل ان مر لوه كان كك ولكنه خلاف الظاهر فلم يقبل منه لا بحجة وكذا لو قال هذا
العبد لفلان اشتريته منه اس بكذا ووصل حجي استحقاقا وقبل منه البينة لما مر ولو قال
هذا العبد لفلان ثم بهن ان اشتراه منه قبل الال فتدركه يقبل للناقض ولو قال هو له الحق
لي فيه لا يصح ودعي المشتري لا ببايع بعد اقراره لان قوله كحل حجي لا يحسن اقراره عن كصوت
فلا تقبل البينة الا على حادث بعده ولو قال جميع ما يدعي لفلان حجي لا نه عام وليس لمجمل ثم لو قال
ان هذا العبد الذي في يدي ملكته بعد الاقرار فالتقول لانه يحتمل حرونة بعد الاقرار به
ثابتة في الحال فلا ينزل يده بالاك سند بعثت عبد ففوت لثمة ثم وكل لصدورها ببينة
فباعه من صاحبه الذي سند منه حجي لان اقراره لم يصح في حق المولى وعتق باقرار
المشتري ولا يصح عليه عندا به حبيته وعقد لزعم البايع انه بري ويحسن الثمن كما لو اقر به
وقال ابو يوسف الثمن على المشتري حاله لان الوكيل لا يملك الا باله عنه وان باعه من غيره
صح فان صدقه قبل نقد الثمن سقط الثمن وصح الوكيل للامر عندهما وان صدقه بعد
نقد الثمن لم يستحق الثمن لتعلق حق الامر به فلم يعتبر بتصديقه فيه وصح الوكيل للمشتري
بمنز ما قبض لانه اقراره فنبضه بغير حق لقي عبد اعلى ذي اليد انه ملكه فشهد واحدا ان
فلا اليد اقراره ملك المدعي وشهد آخر ان ذا اليد اقراره اشتراه من المدعي يقبل ويضمن
بالعبد للمدعي لا تقاها على الاقرار بالملك له وببيع الحكم اذ الاقرار بالشراء اقرار بالملك له
وكذا لو شهد واحد بالا ستغيا او باقراره ان المدعي وهبه له وشهد آخر باقراره انه يصدق
عليه وهو يقول اقر به بال قال يقبل لا تقاها على المشهود به وكذا لو شهد واحد بالا قرار
بالشراء بانه دينار وشهد آخر بالا قرار بالشراء باله درهمه لانه اقرار بالملك له وكذا لو
شهد واحد بانه اقر ان المدعي اقصه او وهبه له وشهد آخر انه اقر انه ملكه وغضب
منه او رهن يقبل لما بينا ولو شهدا أحدهما انه دفعه اليه لا تقبل لانه لا يدل على
انه ملكه الواقع ولو اقر فواليدانه كان للمدعي ولو دعي انه وهبه فشهد واحد بالبينة

وأخذ بالصدقته لان القضا يتبع بالملك سب وقد اختلف فيه ولو شهد واحد بالية
 وآخر بالغير او التخلي يقبل لا تفاهما معنى ولولو على الشري منه فشهد واحد المدعى
 اقراره باع منه وقبض الثمن وسند آخر انه اقراره باع منه بالف وقبض الثمن يقبل لان
 الثمن منقضي حتى يحتاج الى البيان لكونه مقبوضا ولما المتقضى بالملك ولا اختلاف فيه ولا ان حمل
 فمحل الموافقة ولو شهد واحد اقراره باع بالف درهم وقبض وسند آخر انه اقراره باع بثلث
 بمائة دينار وقبض لا يقبل لان البيع بائة غير البيع بالف ولا يحتمل الموافقة بخلاف الطلاق تصرف
 المريض فيما استقضى كالدية وكذا في الحال حتى يثبت الملك للمريض لا تصرف في حاله
 ملكه لم ينقض ان اتيه اليه وفي غير ذلك عاق يتوقف مريض اقراره بعبد فقال ليس
 بل لعلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد لاجنبى عندنا خلافا لفرع وعزم الوارث بعتة ورفع
 حط وهذا ان تصرف المريض وقع صحيحا وبنت الملك له اقراره بعبد فاذا مات المريض
 وجب بعض اقراره ووجب على المولى الاول له العبد وقد عجز عن رفعه بملك لاجنبى فيخرج
 القيمة ورفع حصته لا يرضى لنفسه وكذا لو اقر الوارث آخر سلم العبد لثلاثة
 اما تلقاه من جهة المولى الاول لا من جهة المريض ووجب على الاول قيمته وصار
 ميراثا وللأول واكتفى منها نصيب ولو كان على الميت دين كيط باله مغرم كل القيمة ولا يقطع حصه
 احدا من الذين تقدم على الارث ولو وهب له عبد او هب الوارث لوارث آخر بعد ما قبض ثم مات
 ولا مال له عليه سلم العبد لثلاثة وعزم الاول قيمته ورفع حط فقط وصدقه انما اليه لان من زعم
 الثاني هنا ان القيمة واجبة لانه وجهه الى فلزم له رفعه وقد عجز فعليه قيمة ولو من ذك نصيب فلزم
 تسليمه ولو اقر بعتة الميت اخذه منه ويكفي ميراثا لتسا دقها انه وصار اليه من المريض فان
 مات العبد في يداك فللورثة نصيب انما لا يقبض ما لم يكن له اقرار ولا لثلاثة اقراره وايتها
 ضمن لا يبرح على صاحبه بشئ اما الاول فلانه اقراره قبض انما كان بحق ولها الثاني فلانه
 ضمن بنفسه نفسه وهو القبض ولو قال انما العبد له ولو اقر ما يقول سلم العبد وعزم الوارث
 قيمته لانه اقراره لنفسه ورفع خطها وان اقراره بعبد موته او وهب او باع فهو كما
 لو اقر قبل الموت لنساء الملك المريض يجوز عن ايصال النفع الى وارثه له دين على وارثه وبكيفية
 او بعكسه او قبضه او احتال به اطلق او ابراء او اجمع وهو اصير لهما اما الاول لان فظاهر وكذا
 الثالث وهو ان كبر الكثير والمريض على غير ما هو المظنة فقبض فانه يجوز اقراره الوارث وان
 كانت بشرط براءة غير فان لا وارثا له يصح وان كان اجنبيا يصح من الثلث لانه تبرع على
 الاجنبى وكذا الرابع واما في سبغ فلا يتضمن براءة الوارث ولو كان الاجنبى كقبضه من ثلثه

لثلاثة لان براءة موجب براءة الاصيل الذي هو وارث ولو اقر ببيعة احد ما عده بطل وان كان من
 غير جنس وبني لان قد اقر في حقيقته اقراره باستيفاء الدين اما لو كان من جنس حقه فلا ان
 رب الدين طفل فقبض حقه من مال المديون وكذا ان كان من خلاف جنسه كوان ان يموت
 محمدا لمعه بقة فيصحن ويصير قضا صا بعلية من الدين كما تبعد في مرضه باله وهو
 فحتمه ولا مال له عليه ثم اقر بقبض كتابته صح من الثلث لان اقراره يبدل العتق بقبض
 العتق فصار كات العتق ولا يعتبر من الثلث اقراره في مرضه بقبض دين صحته وعليه دين
 صدق لانه مسلط على الاستيفاء كغيره فبيعه غريمي شئ يصح قضا صا بان كان مثله صبا ووصفا
 وقسم بين غرمانه لان اقراره صح في حق الاستيفاء دون اثبات الحق له وان كان لا يصح قضا صا لرداه
 الوصية لا يصح لتعذر اعتبار الاستيفاء الا لغيره حقه شرا او صليا وفيه وفاء بان كانت قيمته
 مثل الدين وصدقه غريم وان كذب الغريم واراد اخذه بطل اقرار المريض ولم يكن لغريم اخذه
 ويؤخذ منه الدين الذي عليه لانه لم يصر مستوفيا وزعم حقه في حقه مريض اقر بقبض
 ارش جنايه عليه او على غيره صح مريضه اقرت باستيفاء ماله ان كان قبل الطلاق لا يصح لانه اقرار
 للوارث وان كان بعد الطلاق والعدة صح لانه صار اجنبيا عنها ولو كانت في العدة ودين الصحة
 محبط لا يصح لان النكاح في قاييم من وجه وان لم يكن محبطا يتقضى الدين اولا ثم اقر من المهر والارث
 قالوا هذا قول ابي حنيفة وعندنا يصح في الكل اصله لفا طلقها سواء كانا ثم اقر لها
 بدين او وصى ولو اقر بقبض قيمته غيره من غاصبه بعد اباقة والغصب والقضا في الصحة
 صدق لانه اقراره باستيفاء دين الصحة ولو كان في المرض لا صدق لانه دين المرض ولو كان المهر
 الغصب في الصحة والقضا في المرض لا صدق لانه دين المرض ولو كان الغصب في الصحة
 والقضا في المرض ولم يعد من اباقة صح لان الضمان يستند له وقت الغصب وان عا وجيز
 الغاصب بين دفع القيمة له وروا العبد ولو اقر المريض بقبض من عبد باعه في مرضه بضعف
 قيمته بان باعه بالثمن وقيمة الف لم يصح اقراره ويؤمر المشرع بتليمه لافين من اخرى او روى العبد
 عن ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يصح فيما زل على القيمة ويجوز في القيمة وان اقر بقبض من
 عبد باعه في صحة صدق بخلاف ما لو قال المريض لرجل بعثك هذا العبد الذي في يدي وقبضت
 الثمن وصدقه حيث لم يصدق لانه ثبت كونه مملوكا لم يتعلق حق الغرما به لان ان يموت العبد
 قبل رض البائع لم كان الاقرار في حال المرض فانه لم يلزم شئ لانه لما مات قبله لم يتعلق حق الغرما
 به وان كان اقر المريض بشئ دار في يده بالف من ابنه ومن اجنبى وبنيه ثلثه ولم ينفذ المشرع
 وصدقه وكذا ان كان بطل اقراره والوارث بين البنين على الميراث لكل واحد ثلث واخذ

الشيء نصيب كل من المصدق ثلث الثمن وكان ثلث الثمن بينه وبين الاجنبي انضافا
لتصادقها على ذلك وهو الاصل المصدق من ان ترك مالا اخر ماله حظ الاجنبي من
الدين لان من زعم ان الدين قائم والدين مقدم على الارث وكذا ان ينفى الاجنبي شركة
الا بن بطل اقراره عند ابيه صنفه وابنه يوسف وعند محمد بن يحيى في حق الاجنبي وان صدق الا بن
المقر الاجنبي وكذب الاب بان قال نعم الاجنبي نصف الدار ولكنه ما بعث قال اقرار باطل
عندها والا صدق اقرار المريض بال مشترك لوارثه ولا جنبي لوارثه وبما في الشركة او كذب
الاجنبي في الشركة لا يصح عند هؤلاء الا قبل مال مشترك بينهما فلم يثبت غير مشترك وعند محمد بن يحيى
لان الامتناع يكون بقدر ما يقع ولو اقر مريض بمائة درهم لم يرد له مائة مائة سواها
وقد استوفت مائة ومات بعد العدة وترك اخا وصريها واربعين درهمها كلها لانا
صارت اجنبية والدين مقدم على الارث وان مات قبل مائة مائة درهم من الاربعين
لان الدين بينهما والتمت باقية لساق العدة ولومات في العدة عنها وعن اخيه وسنتين درهمها ووجه
بذلك للموصية الثلث عشرون ولها عشرون مائة مائة مسترض الف باع
من مفرضة عبد بالف مؤجل محل الاجل في مرض المسترض بقية الحق له لزمه لان ما يقع وهو
الاصل فان مات المسترض فالحق من اسوة بمانه فيما عليه من الثمن لان القرض صار مقضيا
في المرض لان دين المسترض اخرهما وهو من المبيع وهو مال المريض فصار المريض قاضيا
دين بعض العرفاء مؤثرا على سائر العرفاء حال استغراق ماله بديون العرفاء فلم يكن ولو قدر
المبيع فالمشترى الحق بما عليه من الثمن لان المريض صار مستوفيا دينه وصار المسترض قاضيا
ثمن المبيع والمريض لا يمنع عن اقتضا دينه اقرضاه النائم وجب له على اصددها حصة ما يتبع
المخاصمة بها وصح لشريكه ان يقتضى شيئا من الدين المشترك ولو تاجر قرضه لانه قضى وما اقتضى
او مع مورثه كحضور الشهود فاذا مورث في مرضه بثلثه ضمن لانه لو لم يقرض لكان الضمان
واجبا بالموت محلا فلا تيمم فيه ولو اقر بثلثه استملك ثم قال بعده صاعا او رد شيئا فيقبل
للمناقضة ولو لوقى الملك او والده او له ثم لوقى الاستملاك لا يضمن لانه يردى او لا فكان
انما اقرار الوارث مطابق اقرار سيده بالف ولا جنبي بالف فمرض وفي يده الف فقتض من
كتابه وهي الف ومات وله مال لم يغيرها عتق لوجه الشرط وثلث الف للسيد وثلث
للاجنبي لان الديون استوت فيقتسم بالحصص ولو قضى من دين سيده قال الف كله للاجنبي
لانه مات عاجزا فستقط دين المولى وكذا لو كان له ولد ولد في كفايته قال اجنبي الحق بثلث الف
ولو اقرضه اجنبي الف ومرض فاقرضه سيده الف فقتض سيده الف القرض ومات سلم

سلم لسيده لان الاقرار من اعان حكمي فكان كاسترداد العارية بخلاف الدين ولو اقرض
بقتضى دين الصحة من سيده وعليه دين الصحة ومات عاجزا بطل لانه لما مات
عاجزا اظهر حق المولى في رقبته وكسبه وصار بمنزلة الوارث وان ترك الف او اقرض سلم
للاجنبي لان دينه اقوى ولو اقرضه مرضه لسيده بقرض الف ولا جنبي بالف قرض او بدابة
وتعكس الغني بذكر يدين الاجنبي لانه اقوى ثم بالكتابة في البداية بالقرض ابطال لانه يموت
عاجزا فيبطل دين المولى فان بقي شيء فليسيده ان لم يكن له وارث وان كان له وارث لم ينجح
شيئا من الدين لان الاقرار للوارث باطل وكذا لو اقرضه سيده بعد مائة دينار في يده واقض
للاجنبي بالف ومات بذكر يدين الاجنبي لانه اقوى ثم يدين الكفاية وما بقي منه فله المولى
ولو اقرضه مكاتبه الف ومات وترك الف وولدا حرا بذكر يدين الكفاية لانه لو يدين بالدين
يموت عاجزا فيبطل الدين ولو اقرضه في مرضه بالف ولولده بالف وله ولدان حرا وترك
الغني فيما لسيده الف من دينه والف من اكتبه لانه لما ترك وفا حكم بحريته فكونه الا بن
وارثا فلا يصح الاقرار ولو كان اقل من الغني بذكر يدين الا بن لانا متى بدانا بدينه ثم بالكتابة
يموت عاجزا لانه لا يدين به ولو قال لفلان على الف بل الفان وجب عليه الفان وقال في ذلك
الف لانه اقر بالف ثم رجوع عنه واقض بالغني فصح الاقراران ولم يصح الرجوع ولسان ان معناه
بمعنى ذلك الف الف اخرهما الف على كماله يقول سن ستون مائة سبعون مائة يدين
عقبنا من بكر الف درهم وكنا ثلثه النفس وهو يدعى انه الفاص لالف لزمه كله وعند
زفر لزمه ثلثه لانه اضاف الاقرار لنفسه ولا عنه فله حصته ولسان ان هذه
الصيغة مستعملها لواحدا ايضا قال الله مع قال انا خلقنا والظاهر ان لا يستعمل
بيان فعله وبيان ما عليه دون فعله وما عليه فكان اقرارا على نفسه ظاهرا
فلم يصدق في صرفه لا ينعى ولو قال ما عندني ارث عن ابني ولهذا هو اخي وانكر المقر
بنوه المقر وقال انا ابن الميت او قال الرجل ماتت اخيتك وهي زوجه وتزكيت هذا
المال ميواتي بيني وبينك فقال كلمة لا نكحك بن وجه في المسئلة ولا نصف المال
للمقر لانه ما اقرضه الا بنصف ما فيه يده وعند زفر المال كله للمقر لانه طهره ابن الميت
بتصادقهما ولم يطره بنوه المقر وفي المسئلة انية ياخذ الاخر كل المال عند ابيه صنفه ومحمد
وعند ابيه يوسف نصف المال لان المال في يد المقر ولم يقرض الا بالنصف وهو يدعى
الزيادة فلا يستحق الا بحجة ولما ان التوبة سبب لا سخرق الا صله والزوجة سبب طاري
فاذا اقر سبب اصله ولو قضى لنفسه حقا طاريا لم يصرف الا بنية فاما في النسب فهي سواء

ولان الزوجية سقطت بالموت فكان هذا اقرار سبب منقطع فلا توى بينهما ولو قال غضبت هذا
العبد من ذا او ضا وكل واحد منهما يدعيه واستخلفاه فحلف لهما ثم اقر لوان بطل على ان ياخذ
العبد ويكون بينهما لهما ذلك عند محمد وهو قول ابو يوسف او لا لا اذا اقر كل واحد منهما فقد اثبت
لا حدهما حق الا اصطلاح لان احدهما ما كان له واليمين لا تنقطع الا قرا بغير معنى لهما حق الاصطلاح
وقال ابو يوسف آخر لم يكن لهما ذلك لانها كانتا محبرين بين الاصطلاح والاستخلاف ثم لو
اصطلاح لم يكن لهما ان يستخلفا لان الخبر بين الامرين لهما احدا واحدا كان مبطل حقه في الآخر
ولو قال لفلان على عبد قضى عليه قيمته عبد وسطا عند ابو يوسف لانه اقرار بالدين لان على
يستعمل في الدين والعبد يكون ديناً في الذمة الا في نكاحه وخلع وصلى عن دم مملوك ثم عبد
وسطا وقيمته وقال محمد القول قوله في قيمته لانه الجمل ولو قال لفلان شرك في هذا العبد
فعند ابو يوسف لانه نصفه لان الشراك لغة في الشراكة قال وسار كنا قريباً في تامة وفي
انك لهما شرك العنان اي شركه العنان والشركة تقتضي المساواة وقال محمد للمقر ان يبين
ما شاركه بههم ولو قال دفع الى فلان الف درهم او نقد في الف درهم ولم اقبضه ووصل لم
يصدق عند ابو يوسف لانه رجوع اذ الدفع والتفد لا يكون الا بالقبض وقال محمد يصدق لانها
يذكر ان مجازاً اقره مريض من الموت بالف درهم بعينه انه لقطه عنده وكذبت الورثة بصدق قوله
سنة بعد الموت لان حكم اللقطة التعريف ثم الامسك لربها او التصديق فاما مات بطل الامر
بالتعريف والامسك لانه لا يصح الوصية بها فبعض الامر بالصدقة وهي تبرع صحيحة في الثلث
وقال محمد كلما ميراث لما لم يصدقوه في ذلك لانه قوله لقطه كقول ليس ولو قال ذلك لا يبطل
الارث ولا تصدق بشئ منه كذا هنا ولو قال له على الف درهم او على هذا الجدار فحمله الف
عند حنيفة خلافاً لهما وهو كقول عبد بن اوصان خرو قد مر ولو قال له على الف درهم
فيما قد علمت فعد ملزم ولو قال فيما اعلم لا يكون ملزماً وقال ابو يوسف هذا الاول سواء لانه لا يثبت
العلم ولما انه يذكر للشك عرفاً بخلاف الاول لان قد لا تكيد فقد اكد علمه بما اخبر به فلان
ذلك تأكيد لا قرار لا شك ولو قال له على الف ولا لك لا يلزم شئ للاول ولا للثاني عند ابي
يوسف وعند محمد الف الاول ولا شئ للثاني لان مثله يذكر للتأكيد بقوله ان فعلت
كذا ولا فعلت حجة فيكون تأكيد الاول وقال ابو يوسف هو كقول لفلان او فلان على الف
درهم لانه ذكر للتخيير في الطلب وللتكليف في الاخبار كقولك اركب هذه الدابة والآن
هذه الدابة وانزل ههنا والآن ههنا قالت لغير ذاك البعد هو بغيره لو استولوا لكانت بغيره
وقال ذواليد بدلت امن ثم لذي اليد عند حنيفة ومحمد لهما اقرت بالدين ثم اراوت

ارادت اخراج نفسها من يد ذى اليد ولا يقبل قولها وعند ابي يوسف القول قولها
لانها ادعت شعبة من شعب الحق فصار كما لو وقعت حرية الاصل ولو كان لها
ابن فقال انا ابن فلان وامى ام ولده وقال فلان هو ابني وقال ذواليد انت عبدك
وامك امتي فان القول لذي اليد عند وعنده حنيفة لانه اقر بالدين حيث اقر بانفساله
من الامة فكان اقراره يده وقال القول للفعل لانه لوقى انه انعلق خراوا واقر
الرجل بانه ورهم واشهدنا هدين ثم اشهد في موضع آخرنا هدين آخرين
بماة درهم واقراوا اكثر فعليه المالان عند حنيفة لانها اقراران مختلفان فكان الثاني
غير الاول لان المنكر اذا اعيد منكراً في الثاني غير الاول وقال عليه مال واحد لان
الاقرار اخبار عن شئ ثابت والسني يخبر عنه شئ بعد آخرى فكان الثاني هو
الاول بذكره العاقل كما لو اخذ المجلس وكما لو شهد على كل اقرارنا هداوا حداً قلنا
المجلس الواحد دلالة لا تخاف لانه يجمع الكليات واذا تواضع رجلان في التبر
فخصم الشهود على ان يتبايعا تلجيه بشئ خلاف البايع ان يعصب منه ثم قال البايع
في مجلس آخر بعثك بالمت وقال الآخر قبلت صح البيع عند حنيفة لانه ان يقرب بالبنا
على المواضعة في بيع العقد فسادا غير موجب للملك ولما اتصل به القبض
وتخذ السلم على اربعة اوجه اما ان يتفقا على الاعراض او على البنا او على ان لا يضرهما
شئ او يخلفا بان يدعى احدهما البنا والآخر الاعراض عند حنيفة يكون في الكل
لان ان يتفقا على البنا وعندهما يفسد في الكل لان ان يتفقا على الاعراض ولا يصل
انه جعل صحة الاعراض او لان العقد في الظاهر جودهما اعتبر العادة وهو
تحقيق المواضعة ما لم يكن ولو اتوا ضافاً في التسرع على البيع بالف وعقد علمانية
بالغيث على ان الزيادة سعة وتصادقاً على ذلك فالحنان عنده وعندهما
الف كما مر واقع علم **كتاب** **الصلح**
هو اسم بعين المصالحته وهو خلاف المنيصته واصل من الصلاح وهو
استقامة الحال وفي الشريعة عبارة عن عقد يرفع النزاع ويركنه
الاجاب والقبول بشرطه ان يكون البذل اي المصالح عليه
ما لا معلوما ان اجتمع الى قبضه والا لا بشرط معلومته فان من لفعلى
حقاً في دار واوعى المدعى عليه قبله حقاً في حانوته فتصالحا على
ان يترك كل واحد منهما وعواه قبل صاحبه صح وان لم يبين كل واحد منهما

صحة بطل

مقدار حقه لان جهالة الساقط لا تنفي الى المنازعة وحكمه وقوع البراءة عن دعوى
 المدعي وجوازها يثبت بقوله تعالى والصلح خير عرفة بالالف واللف فيقتضي
 ان يكون كل صلح خيرا وكل خير مندوح وقوله عليه السلام الصلح جائز بين
 المسلمين الا صلحا حرم كالا او اصل حراما وانفق الا جاز على جواز ولا سبب
 لدفع التنازع المحذور قال الله تعالى ولا تنازعوا فكا من دعوا وهو على ثلثة
 اضرب صلح مع اقرار وصلح مع سكوت وهو ان لا يقر المدعي عليه ولا ينكر
 وصلح مع انكار وكل ذلك جائز كما بينا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الثالث
 والثالث للاستثنا في الحديث وهذا بجزء الصفة لان المدعي ان كان محتفيا
 كان اخذ المال حلالا قبل الصلح وحرم بالصلح وان كان مبطلا فقد كان اخذ المال
 على الدعوى الباطلة حراما عليه قبل الصلح وحل بالصلح وهذا خلاف الصلح على الاقرار
 لان بدل الصلح ما كان حراما على الاخذ وان كان من خلاف جنس حقه بناء على
 اصله ان رب الدين اذا ظفر على مال المديون له ان يأخذه وان كان خلاف جنس
 حقه وليس اطلاق ما تلوا له هو قطع مستقل بذاته فلا يربط بسببه وهو
 محل بالالف واللف فينصرف الى الجنس فان قلت سبغى ان يعرف
 الى المعهود السابق لاث التمسك اذا اعيد معرقا كان الثاني عين
 الاول قلت هو خرج من خارج التعليل لما سبق ذكره كانه قال
 صالحا لان الصلح خير والعلة لا تقتيد بحل الحكم الذي عطل فيه بل ايما وجه
 وجدت العلة تبعها حكمها وهذا لا لو حمل على جنس يدخل فيه المعهود وغيره
 ولو حمل على المعهود يقتصر عليه فكان حمله على الجنس اولى
 واحت واول ما روي وهو مجموع تناول الصلح عن الاقرار
 والاعذار والسكوت فالتقييد بحالة الاقرار يكون زيادة على النص
 وتاويل آخر ان يحل حراما لعينه مثل ان يصالح على خدر او خنزير
 او يخدم حلالا لعينه يجوز ان يصالح احدا امرأته على ان لا يطأ الاخره
 او يصالح امرأته على ان لا يطأ امته وهذا النوع من الصلح باطل عندنا
 وحمله على هذا احت كانه المرام المطلق ما هو حرام لعينه
 والحلال المطلق هو حلال لعينه وما ذكرنا غير محتمل لوف الصلح مع الاقرار
 لا يجوز عن ذلك فالصلح يقع على بعض الحق في العادة فما زالوا على الماخوف

الصلح

الصلح

الماخوف الى تمام الحق كان حلالا للمدعي اذ قبل الصلح وحرم بالصلح وكان حراما على المدعي عليه
 منعه قبل الصلح وقد حل بالصلح والان هذا صلح وقع بعد دعوى صحيحة ولهذا استدل المدعي للمدعي
 عليه فحوز لان المدعي باخذ عوضا عن حقه البات في زعمه وهو مشروع والمدعي عليه يعطيه
 قطعا المنازعة صيانة لعرضه وبذلك المال لمثل هذا الغرض مشروع لان المال خلق صيانة للافس
 عن المبالك او المفساد ولا اجاز لا عطا ولا اذنا على غرضها والصلح ليس بالاهداف كان صلحا
 فان قبل المدعي عليه اما ان لا المال المدعي به خصوصه المدعي عن نفسه والمدعي انما باخذ ليكلف
 عن الخصوصية معه بغير حجة وخصوصه بغير حجة ظلم منه شرعا واذا كان ليكلف هو الخصوصية الظلم
 رشوة وهي حرام لقوله عليه لعن الله الراش والمريش والراش قد اجمع الرسوم لدفع الظلم
 لو جازوا ما حرم ان لو دفع الرشوة ليظلم غير على انه انما يكون رشوة له الفصل بالجهل الذي
 يدفع الدافع الله وهو باخذ بجهل لا اعتبار بحقه فلا يكون رشوة ولا يصل ان الصلح بحسب
 على اقرب العقول الله فان وقع الصلح على ما يستغنى عنه لوصف معناه وهو ملك المنفعة
 بعوض والعبرة في العقود للمعا يشترط التوقيت فيها وبطلان التوقيت وبطلان الصلح او محله
 المنفعة حتى لو ادعى دارا ثم صالح عنها على سكنى دارا وخدعة بعد سنة او كوبر هذه الدار الى غلام
 او لبس هذا الثوب ثم اثم ملك المدعي او المدعي عليه او محله المنفعة قبل الاستيفاء بطل الصلح
 قياسا وهو قول محمد بن عبد الله بن قيس على راس الدعوى ولو كان بعد استيفاء بعضه بطل بقدر ما
 بقى ورجح في دعواه بقدره لانه اجابة وهي تبطل بطل واحد من هذه الاشياء وقال ابو يوسف رحمه الله
 ان ما بال المدعي عليه لا يبطل الصلح والمدعي يستوفيه وان باءت المدعي فذلك في خلة العبد وسكنى
 الدار والولد يقوم معامه وبطلان كوبر الدار واللبس الثوب لان الصلح لعطع المنازعة وفي
 ابطال الصلح بمنزلة ابطال المنازعة منها والناس يتفاوتون في الكوبر واللبس فلا يقوم
 الولد فيه معام المورث للضرر الذي يلحق المالك بفقون المعقود عليه فبطلان وقوعه فان قتل
 العبد اضعف او المدعي بطل الصلح كما بطل الاجاز عند محمد بن عبد الله بن قيس وعنده الى يوسف رحمه الله لا يبطل
 وبوضوح القابل قيمته ولشأن ما عدا غيره المدعي ان سارضى بخدمته وان شاء بعض الصلح
 لانه فان اختلف بدلا والخير للمنفعة وتوقف المدعي عليه او باءت بطلان الصلح ولو اسما حرم
 المالك لم يحرر عبد محمد بن عبد الله بن قيس كالمسافر وعنده الى يوسف رحمه الله يجوز وان وقع عراك بين باقر له عتيد
 بينا لوجه معناه وهو مبالك المالك المالك لا يرضى فبطلان السفعة وبطلان العيب والروية فيه
 والشرط وبفسد جهالة البطلان كان محتاج الى قبضه لان جهالة تنفي عن الذراع فلا بد من اعلانه على
 وجهه ببقائه فيه منازعة منها دون جهالة المصلح عنه لانه بسقط ونشرط العذر على تسليم البدر

الصلح التوسط
 بين الراش والمريش
 من رست فلانا
 اصلحت

الصلح

فان كان الصلح عن اقله واستحق بعض المصالح عند رجوع المدعى عليه حصه ذلك العوض ولو
استحق المصالح عليه ما قبله رجوع المصالح عنه ولو استحق بعضه رجوع حصته لانه مباح له كالبيع وحكم
لاستحقاقه في البيع هذا والصلح عن السكوت ولا نكاره حق المدعى عليه لاخذ العين ووطع الخصم ولا
حق المدعى بمقتضى البيع لان المالك لا يملك عند قبوله كل واحد منعه ولا يجوز ان يخلط حكم المصالح والاولاد
بالنسبة الى شخصين فالاولى في حق العاقلين بين حديد في حق غيرهما ومن اسماهم في حق الاقربى
فما عطف من الفتن بدل ملك الرقبة في حق الباع وهو فدية في حق المثل في حق العبد وهذه الاركان
واضح وكذلك السكوت لانه محله الاقله والحق في عدا العبد والاول يكون عوضا على الثاني لا فلا يكون
عوضا بالسكوت فان صلح بغيره واراد انكار او سكوت لم يحجب فيها الشفعة لانه يزعم انه يستحق الدار المسكونة
له على نفسه هذا الصلح ويدفع المالك لقطع خصومه المدعى عن نفسه لانه يشترها وزعم المدعى ان له
واراد صلح عنها باقله لانه اعترف بالملك للمدعى واما استيفاء الصلح فكانت قبله ماله
ولو صلح عليها بانكار او سكوت او اقله بحسب الشفعة في جميع ذلك لان المدعى باخذها عوضا حقه
في زعمه معاملة بغيره ولو رجع الصلح عن انكار او سكوت واستحق المتيقن فيه زعم المدعى بدل الصلح
على المدعى عليه وخصام المدعى مع المتيقن لان ما قبله عوض في زعم المدعى وبالاستحقاق فادى العوض
فله زعم العوض وهذا لان المدعى زعم انه باع الدار منه بالقدم والبدل فاذا استحققت الدار فقد استحق
المسيح زعم المدعى واستحقاق المبيع يثبت للمشتري والارادة الرجوع على الباع بالعوض والمدعى عليه
زعم ان ما اعطاه اعطاه بداع العين ووجه الخصومة وبالاستحقاق طار انه لا يمن عليه ولا
خصومة معه في العوض في يد غير مشتريه على غرضه فيستحقه وان استحق بعضه بقصد رجوع
المدعى بالخصومة في ذلك القدر لانه لو استحق كما يبره جميع العوض فاذا استحق بعضه بقصد
احصاء للعوض بالكل وان كان الصلح عن انكار واستحق البدل رجوع الى الدعوى في كل او
بعد للمتيقن اذا استحق بعض البدل لان المبدأ في الصلح على انكار هو الدعوى فاذا استحق
البدل رجوعا للمبدأ وهو الدعوى وهذا بخلاف ما يطالب المتيقن منه شيئا بالمدعى فاستحق ذلك
المسيح فانه يرجع بالمدعى الى الدعوى لان الاقله على البيع منه بالمدعى اقله منه يكون المدعى حقا
والذلك الصلح لانه قد دفع له حصه المدعى ولو صلح بدل الصلح قبل التسليم فالجواب فيه
كالجواب في الاستحقاق في فصل الاقله ولا نكار وان رجع حقه ولزم منه اي حجب به لا فصل
على دراهم ووقعها الدم استحق بعض الدار لم يبره شئ من العوض فله دعواه في دين
ما استحق وهذا الصلح منه على زعم المدعى وهو ممكن من ان يقول اما كان حقه طلق ولو استحق
كل الدار من يد المدعى عليه لان يرجع بدل زعمه لو رجع الاستحقاق على المدعى سقين ولان هذا الصلح

بكر

الصلح منه على زعم المدعى وفي زعم المدعى انه ليدل الدارهم عوضا عن الدار فاذا استحق كان عليه
المقبوض من البدل كالمسيح لانه استحق ومدة البيع وان سئل ينفى ان لا يصح الصلح ان
من الحقوق ما لا يصح الصلح عنه كحق الشفعة فلما اقله على الصلح مشعرا انه يدعى حقا في
عين الدار او الصلح عن حق الشفعة لا يجوز والدليل دار السلام واشتهار الرضا كان علما بان الصلح
عن الشفعة باطل وقد قدم على الصلح تبين ان ذلك الحق هو حق الصلح عنه ولو رجع دارا
وصالحه على قطعة منها لم ينع الصلح وهو على دعواه الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعى
كان استيفاء بعض الحق واستقاطا لبعضه واستقاطا لآخر على اعيان بل هو مخصوص بالدار
والجمله جواز ان يرد على ذلك الصلح دهما ليلكون مستوفيا بعض حقه لخذ العوض عن بعض
او يتحقق به وذكر الدار عن دعوى الباع لان ابرار دعوى العين حايده فذكر الصلح حايده
دعوى المالك لانه في معنى البيع ما جاز بيعه جاز صلحه والمنازع بان له في دار سكنه سنة وصيه
من الدار لم يحن او اقره وصالحه الولد على شئ جاز لانه حاز لخذ العوض عنها بالهبة فكذا
بالصلح ومن حايده وهذا اللفظ تناول العود والخطا والنفس وما دونها العود ولو كان في
له من اعيانه شئ اي ما عطف له من اعيانه شئ وفي كل بطريق الصلح كذا وان عباس رضي الله عنهما ودار
الصلح ودم العود جاز بحسب المهر فكل جهالة تجب في المهر تتحمل هنا وما منع فيه التسمية منع وصيه
في الصلح لشاكلها في المعنى من حيث ان المالك بحسبهما ابتداء في مقابله ما وعنده ساكن التسمية سقط
الفوق ووجب بدل النفس وهو الدية فخوان صلح على ثوب كما يجب من المصلحة الكاح الا انها تفرق
من وجه وهو انه لا يروى بها على خمر بحسب المثل ولو صلح من دم العود على خمر لم يجب من لان وجوب
المهر في الكاح من ضرر العود لانه لم يشرع الا بالمال فاذا لم يكن المبيع مالا لغت التسمية لصلها وصار
كانه يروى بها ولم يسم جهرا وعنده بحسب المثل ووجوب المصلحة للمسيح من ضرر العود الصلح فانه لو عفا
ولم يسم مالا لا يجب من ولو صلح الشفع من الشفعة التي حصلت له على شئ على ان سلم الدار
للمشتري بطل الصلح وبطل الشفعة لانه سطر بالعرض والسكوت فحق منه ومن الصلح عن ضم
العدو والساسة الموضعين واحد له الثابت للشفع حق ان يملك وقبله الملك الا حق في المجد وكذا
الاساس في القصاص حق ان يقيم القتل فقبل ان يقيم القتل لا يظهر حق في المجد وقصده الفرق ان
حق الشفعة حق ان يملك محلا هو ملك للغير وقبله الملك الا حق في المجد بوجه ما كان صلحا الا حق
نايته في المجد فلا يصح فاما في باب القصاص فالمجد صار مملوكا في حق اقامة القتل في اقامته القتل
انصف يكونه حقا في حق الاعتراض عنه ولا نكار لفا قطع من انسان ثم قطع من آخر بحسب القصاص
لكن كما وجب للدار ولو ظهر انه لا استحقاق في المجد لما وجب للدار لان المجد لفا صار مستحقا للخصم
لا يصير مستحقا للخصم بغيره بعد لاننا نقول بان المجد صار مملوكا على اطلاقه واما ما صار مملوكا

قوله وكذا الوصاح على جملته في الهمزة
الاجرة والاصالة الحسنة انما هي في
الهمزة اذ كان الدين معاملة ما

[illegible][illegible]

والفرع الثاني

بالعصا الى القيمة وتحتلوا بالادان العبد من صلبين واعقبه لهما وهو مفسر فصالح لا يرفع
المعنى على التزم قيمة نصيبه فالفضل باطل اتفاقا لان القيمة في العقب منصوص عليها والاعلم
من اعتققت من بعد شرك من غير ثمة تقوم عليه نصيبه شركة وتقدر الشرع لا يكون دون تقدير القاص فلا
يحوز الزيادة عليه بخلاف ما مر لانها غير منصوص عليها فلم يبق فيها دلالة التقدير فان قيل لو سلم
على طعام موصوف في الزمة الى اهل الكوز ولو كان ما يقع عليه الصلح بدلا عن العبد لجاز لان الطعام
الموصوف بمقابل العبد يكون ثمنه ومقابل القيمة يكون مبيعا خلت اما لا يجوز لان العبد المستعمل
لا يوصف على انه مال لا يوصف على انه يكون في حكم الدين والدين بالدين حر لم يله المجر الصلح على
طعام موصوف لان الطعام بدل عن القيمة ولهذا الوصلح على طعام موصوف في الزمة حال لا يوصف
في المجلس جاز ولو كان بدلا عن القيمة لما جاز لانه بيع ما ليس عند الانسان باب
البيع بالصلح والوكالة نه ومن وكل رجلا بالصلح عنه وصالح صح وتزم الدار الموكل
والزعم الموكل وهذا اذا كان الصلح عروم العبد او على بعض ما يدينه من الدين انما اسقاط بعض
فكان الموكل فيه سفرا فلا ضمان عليه كالموكل بالنكاح الا ان يضمن الموكل بدل الصلح لانه جسد
يضمن موفرا بالضمان لا بالصلح باب او وكل بالصلح عنه فكل ما كان مضمونا له البيع فتكون المطالبة بالمال
الموكل دون الموكل لان الحقوق فيه ترجع الى الموكل وان صالح عنه بعد بيعه لم يبرح وهو على وجهه ان
صالح ما لم يضمنه ثم الصلح لان الحاصل للمدعي عليه الدين والساقط لثبته ويصح ان يستوفى العقب
والمدعي عليه فدية وقيل لا يكون اصيل في الضمان لانه الاضاف الضمان الى نفسه كالزوج اذ اضاف له لثمة
مع رجل اخره وضمن ذلك لا يضمنه فان بدل الخلع يكون عليه وكان اصيل في الضمان وهو متبرعا
على المدعي عليه اسقاط الخصومة عنه كما لو تبرع بعض الدين عنه بخلاف ما لو كان بامر والوكيل
بهذا المصالح شئ من المدعي واما ما لو كان في يد المدعي لان تصحيح الصلح بطريق اسقاط والمستوفى
يكون مثله شيئا لا يثبت له شئ ولا فرق بين ان يكون للمدعي عليه مقر او منكرا لانه يصير متبرعا عليه ولم
يهدد العقد قصارا كما لو تبرع نقضا الدين بخلاف ما لو كان المدعي عنه والمدعي عليه مقر فانه يصدر
شرا بنفسه ان كان غير لزم لان العقب يبرح شراف من المالك وان كان في يد المدعي فاما شر الدين
من صاحبه لا يجوز ان يصدر ملك الدين من غير علمه الدين وكذا ان اضاف الصلح الى ماله بان
قال صليحتك على الف هذا او عدي هذا والعقد واقع مع الفضولي وتزم ونصه لسلام المالك لانه
لما اضاف الى الصلح الى ماله نفسه بعد التزم التسليم من ماله وتم العقد بقوله وكذا ان اطلق بان
قال على الف ونقد لان التسليم الى المدعي بغير سلفة العقب المدعي فاداسلم له العقب وهو
مقصود من هذا العقد صح العقد ولو قال صليحتك على الف فالصلح موقوف بان ايجاز للمدعي

لو كان العبد موصوف في الزمة الى اهل الكوز ولو كان ما يقع عليه الصلح بدلا عن العبد لجاز لان الطعام الموصوف بمقابل العبد يكون ثمنه ومقابل القيمة يكون مبيعا خلت اما لا يجوز لان العبد المستعمل لا يوصف على انه مال لا يوصف على انه يكون في حكم الدين والدين بالدين حر لم يله المجر الصلح على طعام موصوف لان الطعام بدل عن القيمة ولهذا الوصلح على طعام موصوف في الزمة حال لا يوصف في المجلس جاز ولو كان بدلا عن القيمة لما جاز لانه بيع ما ليس عند الانسان

لو كان العبد موصوف في الزمة الى اهل الكوز ولو كان ما يقع عليه الصلح بدلا عن العبد لجاز لان الطعام الموصوف بمقابل العبد يكون ثمنه ومقابل القيمة يكون مبيعا خلت اما لا يجوز لان العبد المستعمل لا يوصف على انه مال لا يوصف على انه يكون في حكم الدين والدين بالدين حر لم يله المجر الصلح على طعام موصوف لان الطعام بدل عن القيمة ولهذا الوصلح على طعام موصوف في الزمة حال لا يوصف في المجلس جاز ولو كان بدلا عن القيمة لما جاز لانه بيع ما ليس عند الانسان

المدعي عليه صح ونصه لالف وان رد بطل لان اصل العقد المدعي عليه لان الشئ وهو دفعه لخصومة
له واما يصير الفضولي اصيل في هذا العقد لانه الاضاف الضمان الى نفسه فاذا لم يصف في عاقلة جمة
المطلوب موقوف على ايجازته وقيل سقط على المصالح كما لو قال صليحتك على الف
والف او على العقد العبد ولم ينسبه الى نفسه ثم يقوله لانه لا عينه للتسليم فقد شرط له تسليم العقب
وصار العقد تاما بقبوله ولو استحوذ هذا العبد او وجده عينا فرفقه او وجده حرا او مديرا او مكافا
فلا سبيل له على المصالح ولكن رجح في دعوى لان المصالح لم يضمن للمدعي شئ واما التزم الاقرار من
محل يضمنه فان سلم حلك المحل لم يملك الصلح وان اسحق لم يرجح عليه لانه لم يدرم شئ سوا
ما عتق ولو صالحه على درهم مساة وصمها له ودفعها اليه واسحقف او وجدها زيفا او ستوفه
فان رجح على الدار صالحه دون المطلوب لان المصالح التزم المال بالعقد وصار وثقة فدية
جسد صمها وهذا الواقع غير التسليم بغير علمه وبالرجوع من اسباب انتقض القبض لاصل العقد
فيكون الحكم الدار كان قبل القبض وهو المطالبة بتسليم الجياك نسبت للرجوع باب
الصلح في الدين كل شئ وقع عليه الصلح وهو مسحق بقدر المداين لم يملك على المعاوضة
واما يملك على انه اسبغى بعض حقه واسقط باقيد له اذا كان بدل الصلح من جسد المسحق
المدعي على المدعي عليه نقد من الدين جرت عنها كان الصلح اسقطا لبعض حقه واسقاطا للبعض
للمعاوضة على اذ كان له على الف درهم وصالحه على خمسة مائة او كان له على الف جياك من
جارية وصالحه على خمسة مائة زوف فانه يجوز وكذا ان اردت عن بعض حقه وهذا لان نصه في العاقل
السالم نفق ما يمكن ولا يمكن تصحيح معاوضة لما فيه من الرتوا محل اسقاطا للبعض في المله
راوى ولللعوض والصفحة المسألة الثانية ان عين هذه الخمسة كانت مسحقة بذلك العقد الدار
مدعي الدين عليه ولو صالحه على الف موقبل جاز وهو باخر لانه لا يمكن جعل معاوضة لان س الدار
بالدرهم نسبة لا يجوز فلا بد من حله على التاخير ولو كان عليه الف درهم ومائة دينار فصالحه على
مائة درهم حاكم او الى شهر صح الصلح واعتبر خطا للدائنين كما وبقيت الدار وتاجيل البعض
للمعاوضة لان معنى اسقاط لازم في الصلح فاذا امكن له بحول خطا واسقاطا لم يضمن معاوضة
وان صالحه عن الدرهم وعشرة دراهم على الف درهم على ان ينفذ خمسية و البات
الى اهلهم نقد خمسمائة في المجلس صح عقد الى يوسف لانه لان المقبوض كحل في الصرف وعبر
وعقد محمد لانه لا يبرح لان العقد في الدارين صرف وقد صار الماحل س طلة الصرف فاقصد
ولو صالحه الف على دنانير موقبل الى شهر بطل لان الدار غير مسحقة بقدر المداينة فلا يمكن
حمله على ماخر حقه فمحل على المعاوضة وسع الدارهم بالدنانير نسا لاربع فلذا بطل الصلح

لو كان العبد موصوف في الزمة الى اهل الكوز ولو كان ما يقع عليه الصلح بدلا عن العبد لجاز لان الطعام الموصوف بمقابل العبد يكون ثمنه ومقابل القيمة يكون مبيعا خلت اما لا يجوز لان العبد المستعمل لا يوصف على انه مال لا يوصف على انه يكون في حكم الدين والدين بالدين حر لم يله المجر الصلح على طعام موصوف لان الطعام بدل عن القيمة ولهذا الوصلح على طعام موصوف في الزمة حال لا يوصف في المجلس جاز ولو كان بدلا عن القيمة لما جاز لانه بيع ما ليس عند الانسان

لو كان العبد موصوف في الزمة الى اهل الكوز ولو كان ما يقع عليه الصلح بدلا عن العبد لجاز لان الطعام الموصوف بمقابل العبد يكون ثمنه ومقابل القيمة يكون مبيعا خلت اما لا يجوز لان العبد المستعمل لا يوصف على انه مال لا يوصف على انه يكون في حكم الدين والدين بالدين حر لم يله المجر الصلح على طعام موصوف لان الطعام بدل عن القيمة ولهذا الوصلح على طعام موصوف في الزمة حال لا يوصف في المجلس جاز ولو كان بدلا عن القيمة لما جاز لانه بيع ما ليس عند الانسان

لو كان العبد موصوف في الزمة الى اهل الكوز ولو كان ما يقع عليه الصلح بدلا عن العبد لجاز لان الطعام الموصوف بمقابل العبد يكون ثمنه ومقابل القيمة يكون مبيعا خلت اما لا يجوز لان العبد المستعمل لا يوصف على انه مال لا يوصف على انه يكون في حكم الدين والدين بالدين حر لم يله المجر الصلح على طعام موصوف لان الطعام بدل عن القيمة ولهذا الوصلح على طعام موصوف في الزمة حال لا يوصف في المجلس جاز ولو كان بدلا عن القيمة لما جاز لانه بيع ما ليس عند الانسان

لو كان العبد موصوف في الزمة الى اهل الكوز ولو كان ما يقع عليه الصلح بدلا عن العبد لجاز لان الطعام الموصوف بمقابل العبد يكون ثمنه ومقابل القيمة يكون مبيعا خلت اما لا يجوز لان العبد المستعمل لا يوصف على انه مال لا يوصف على انه يكون في حكم الدين والدين بالدين حر لم يله المجر الصلح على طعام موصوف لان الطعام بدل عن القيمة ولهذا الوصلح على طعام موصوف في الزمة حال لا يوصف في المجلس جاز ولو كان بدلا عن القيمة لما جاز لانه بيع ما ليس عند الانسان

157

اصطلاحی

عالم السلام اليه

البكر

مجلس علمیه عالی

الشمعة

لَا تَمْلِكُ قَبْضًا فِيمَانِ

عاصم ابن النعمان على

مولم خنده ارض نصیبه خدا ملا

الآن اظهر له ان يكون بيده السهم هكذا يقول

ارض العنق والدين اما حصه
 الدين فلكونه بملك الدين
 عمن عليه الدين وهو
 مالكو الدين وان يكونوا
 حصه الدين ولان الصلح
 بالفسد حصه الدين
 بفسد حصه الدين الف
 لا حاكم الصلحه وهذه
 المسله تدور على
 يوسف ومحمد رضى الله
 عنهما اذ الاسلام حصه
 وزيت فالإسلام
 حصه الزيت وفسد
 حصه السعيد ومن
 افسد الكل فداها
 كلفه الله

السلطنة حيث ثبتت بالنسبة لانه لم تعرف تقديمه كما قبل الصلح ولو اشتكى منه بعد من سكن
ثم اسحق اصر على تقض السبا لان الزعم على السرا اقر له لانه لا ملك له وانما ملكها بالعقد
وقد اسعفت ولو سارع لانه في ساجته لم يحرك اثنين منهم صلح ولا شرا لان الثالث على دعوى
فيجب صاحب اليد تسليم الساجه وبطل حق المثمن لانه بالسرا اقر له لا ملك له فانقطعت
حصوله كتاب المضار به في مفاعيل مضرة بالرض
لما سار فيها ومنه فوكرها وتفرق في الارض ينتفون من فضل الله به بالضر السفر
للحق وقى الشرع عيان عن عقد على الشركة بالعلم والعلو والخائبة بالعلم والمرد
الشركة في البيع وهو يسحق بالمال والعلو والعلو والعلو والعلو والعلو والعلو والعلو والعلو
لوسط البيع كل لدر المال كان مضاعف ولو سطر كل المضار كان مضاعف في مشروعه بالتقوى
ان الضرر في الارض قد يكون بالرفه وقد يكون بالرفه ولا فضل فيه فهو عليها ولا يفرق العلم
تجاوز زمانه عليها ولعل على شرعيتها فانه نعت عليهم والناس بها شر ونها ولو لم يكن مشروعه لمعهم
عنها والهاج رقة ومساس الحاجة اليها فان لم يكن غنيا بالمال غنيا بالحقان فيه وقد
يكون مهندا بالحقان ولا مالكة ويحتاجان الى الشركة على هذا الوجه للمستعين هذا باهتد اذلك
وفايما هذا المنتظم مصلحة المصلح الذي لها وكنها بالحق والقبول وحكمها بالواقع
ووكاله وسكره وانها وغصب فله حكم تنس عليها في كل حكم منها في وقت
فيعول وبالله العون في المضار او لا يعين لانه تقض المال بافقه ماله لا اعاد حبه المبالغة
والوثيقه كمالا المقصود على سوم الشرا لانه مضه بدلا وتحلاف الرهن لانه قبضه وثيقه و
عند الشروع في العمل وكل لانه تنصرف فيه له بامر في بيع ما يحقه من العمل على المال
كالوكيل والاربع فهو شرك له في البيع لانه يحصل المال والعلو واشتركا فيه فاذا افسدت فهو
لغيره استوجب المثل لان المضار عامل للمالك في ماله فصار ما شرط له من البيع كالرجل احيى
على عمله ولا حالك فهو فاصب ضامن لتعديته على ما شرطه وان ارض بعد كالمستبضع اى
المضار لهما اشركى جازى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم اعاد للمالك فانه الاثر لا عازلة والمستبضع
متاع وعقد مالك لرجل من لانهها كالاخذ في لانهها وشرطها ان يكون راس المال من لانهها
فلا يصح للمالك الذي يبيع الشركة كما مر منه ولو دفع الله عرضا وقال له بقة واعلم مضاره
في ثمنه ببيع بدراهم ودانته وتصفه فصح لانه لم يصف المضارته الى العرض وانما اضاف الى
ثمنه واليمن مما يبيع المضار به ولا اضاف الى زمان في المستقبل يجوز لانه وكاكة او ودعه او
لجان فليس من حركه ما يبيع مضارته الى المستقبل وان يكون راس المال عينا لا دينا

دين ولو امتنع بالدين لا امتنع بالدين في كل التركات وفيه ضربين بالورثة وذكر الكرض في القسمين انهما
لا يجوز استحقاقا وتجاوز قياسا وهذا صريح في عدم عمل على عمن في ظهوره لانه لا يملكه العبد كل
الحق عند الى حصة لعله له وعمل الى يوسف لعله له العبد وقدم المحر لو كان عبدا وقدم محمد لعله له العبد
وتام ارشد من الدرهم وقدم من نظره في النكاح وان صالح عمن محو على العبد واستولها واستحقها بالعلم
بالسنة باخذها وعينها وقدم ولدها ورجع المدعى الى دعوى التيقاض الصلح فان اثبت الدين بالسنة
او سكر المدعى عليه عمن الدين رجع عليه بحقه وهو المدعى وقدم الولد لانه لما ثبت الحق ظهر له معاوضه
مطهر لهما كما معاوضه وكذا لو صلح عمن على لقة واستولها لانه لما ثبت الحق ظهر له معاوضه او
بالسنة رجع عليه بقدم لعله لان الصلح لا سطر بالاسحقاق في بيع الموصى لفسلم البذل وقد عمن استحق
لسلم بدل الصلح وهي لعله فصح فيها وفي الدين يظهر انفس سطر الصلح بالاسحقاق في بيع الموصى
ولو صلح عمن لقة على لقة واستول كل واحد لقة التي في يد واستحققت التي لقهها المدعى رجع في دعوى
فاذا اثبت بالسنة او بالتكول رجع بقيمة المدعى لعهدها لكان الاستيلاء وقدم الولد لانه ظهر له
الصلح كان معاوضه فكان غلته واسلقة الولد وان استحققت المدعى رجع المدعى عليه على المدعى بقدم
لعله الى دفعها الى المدعى فقط لانه انتقض الصلح وظهر لعهده المدعى لعهده عمن فاسد رجع عليه رجعها
وقد تعذر رجعها بالاستيلاء لانه رجع بناء على طاهر الملك ففرم القيمة ولا رجع على المدعى بما ضمن من قيمه
الولد لانه دعم انها وصليت الدم من الميراث في كان منكرا لوجب القنان عليه ولو وقع الصلح ان سلم
المدعى عليه لارة الى المدعى واحد منه لارة واستول كل واحد لارة وكل واحد مغور لانه معاوضه
الحاسن لان كل واحد لارة فكل واحد لارة رجع كل واحد عند الاستحقاق على صاحبه بما ضمن من قيمه
الولد وقدم لارة لتعذر رجعها بالاستيلاء ولو كان المدعى دارا لصلح عمن وارثي كل واحد منها بناء
فالولد كالألقة والسبا كالألقة في التزم السلقة والحكم في مجموع كل واحد منها على صاحبه بقبضه بناء عند
براسحقاق كما مر في الولد حتر مشتركة وزوجها م رجع ولم يجرى انها حتر اولقة فاستولها فاحسنت
وعمر العقر وقدم الولد لم رجع بالدين على المولى بما ضمن لانه لم يفرق فان استولها المشترا بنفسه
قبل العنق بم اعنقها وروصها فولد كاستحقاق عمن للمسحق عمن ولعل لان الوطيات المتكررة
بنا ويل الملك لاوجب الا عمن او هكذا كلف النكاح الفاسد وقدم الولد من لغرضه فيها ويرجع على الباع
لعهده الولد برأول دون اكنا لانه استولها بالنكاح وهو انما ضمن السلقة للغة بالبيع لان النكاح اختلفا
في ساجته يدعى كل واحد منها له وفي يد لم يقض لاهلها ملك ولا ليد لا بينة لان دعوى كل واحد معاوضه
بدعوى برافه فان سلمها لاهلها لصاحب بقبضه فبني برافه وسكن حاسق العبد او وصلا
سطر الصلح وبقي كل واحد منها الى دعوى وليس له من سطر سطر نأر صاحبه ولا ان يمنع من السلطنة

الصلح على لقة على لقة واستول كل واحد لقة التي في يد واستحققت التي لقهها المدعى رجع في دعوى
فاذا اثبت بالسنة او بالتكول رجع بقيمة المدعى لعهدها لكان الاستيلاء وقدم الولد لانه ظهر له
الصلح كان معاوضه فكان غلته واسلقة الولد وان استحققت المدعى رجع المدعى عليه على المدعى بقدم
لعله الى دفعها الى المدعى فقط لانه انتقض الصلح وظهر لعهده المدعى لعهده عمن فاسد رجع عليه رجعها
وقد تعذر رجعها بالاستيلاء لانه رجع بناء على طاهر الملك ففرم القيمة ولا رجع على المدعى بما ضمن من قيمه
الولد لانه دعم انها وصليت الدم من الميراث في كان منكرا لوجب القنان عليه ولو وقع الصلح ان سلم
المدعى عليه لارة الى المدعى واحد منه لارة واستول كل واحد لارة وكل واحد مغور لانه معاوضه
الحاسن لان كل واحد لارة فكل واحد لارة رجع كل واحد عند الاستحقاق على صاحبه بما ضمن من قيمه
الولد وقدم لارة لتعذر رجعها بالاستيلاء ولو كان المدعى دارا لصلح عمن وارثي كل واحد منها بناء
فالولد كالألقة والسبا كالألقة في التزم السلقة والحكم في مجموع كل واحد منها على صاحبه بقبضه بناء عند
براسحقاق كما مر في الولد حتر مشتركة وزوجها م رجع ولم يجرى انها حتر اولقة فاستولها فاحسنت
وعمر العقر وقدم الولد لم رجع بالدين على المولى بما ضمن لانه لم يفرق فان استولها المشترا بنفسه
قبل العنق بم اعنقها وروصها فولد كاستحقاق عمن للمسحق عمن ولعل لان الوطيات المتكررة
بنا ويل الملك لاوجب الا عمن او هكذا كلف النكاح الفاسد وقدم الولد من لغرضه فيها ويرجع على الباع
لعهده الولد برأول دون اكنا لانه استولها بالنكاح وهو انما ضمن السلقة للغة بالبيع لان النكاح اختلفا
في ساجته يدعى كل واحد منها له وفي يد لم يقض لاهلها ملك ولا ليد لا بينة لان دعوى كل واحد معاوضه
بدعوى برافه فان سلمها لاهلها لصاحب بقبضه فبني برافه وسكن حاسق العبد او وصلا
سطر الصلح وبقي كل واحد منها الى دعوى وليس له من سطر سطر نأر صاحبه ولا ان يمنع من السلطنة

الصلح على لقة على لقة واستول كل واحد لقة التي في يد واستحققت التي لقهها المدعى رجع في دعوى
فاذا اثبت بالسنة او بالتكول رجع بقيمة المدعى لعهدها لكان الاستيلاء وقدم الولد لانه ظهر له
الصلح كان معاوضه فكان غلته واسلقة الولد وان استحققت المدعى رجع المدعى عليه على المدعى بقدم
لعله الى دفعها الى المدعى فقط لانه انتقض الصلح وظهر لعهده المدعى لعهده عمن فاسد رجع عليه رجعها
وقد تعذر رجعها بالاستيلاء لانه رجع بناء على طاهر الملك ففرم القيمة ولا رجع على المدعى بما ضمن من قيمه
الولد لانه دعم انها وصليت الدم من الميراث في كان منكرا لوجب القنان عليه ولو وقع الصلح ان سلم
المدعى عليه لارة الى المدعى واحد منه لارة واستول كل واحد لارة وكل واحد مغور لانه معاوضه
الحاسن لان كل واحد لارة فكل واحد لارة رجع كل واحد عند الاستحقاق على صاحبه بما ضمن من قيمه
الولد وقدم لارة لتعذر رجعها بالاستيلاء ولو كان المدعى دارا لصلح عمن وارثي كل واحد منها بناء
فالولد كالألقة والسبا كالألقة في التزم السلقة والحكم في مجموع كل واحد منها على صاحبه بقبضه بناء عند
براسحقاق كما مر في الولد حتر مشتركة وزوجها م رجع ولم يجرى انها حتر اولقة فاستولها فاحسنت
وعمر العقر وقدم الولد لم رجع بالدين على المولى بما ضمن لانه لم يفرق فان استولها المشترا بنفسه
قبل العنق بم اعنقها وروصها فولد كاستحقاق عمن للمسحق عمن ولعل لان الوطيات المتكررة
بنا ويل الملك لاوجب الا عمن او هكذا كلف النكاح الفاسد وقدم الولد من لغرضه فيها ويرجع على الباع
لعهده الولد برأول دون اكنا لانه استولها بالنكاح وهو انما ضمن السلقة للغة بالبيع لان النكاح اختلفا
في ساجته يدعى كل واحد منها له وفي يد لم يقض لاهلها ملك ولا ليد لا بينة لان دعوى كل واحد معاوضه
بدعوى برافه فان سلمها لاهلها لصاحب بقبضه فبني برافه وسكن حاسق العبد او وصلا
سطر الصلح وبقي كل واحد منها الى دعوى وليس له من سطر سطر نأر صاحبه ولا ان يمنع من السلطنة

لان المضاربة من ابتدائها لا تصور ان يكون امينا فيما عليه من الدين لان الدين مضمون على
 المدون ولو كان له دين على الشيء فكل ما اقتضى بالي على فله من مضاربه حاز لانه لا يوافق
 المضاربة الى زمان الغنى وفي تلك الحالة حاز الدين عينا وهو يعلم ان يكون راس المال
 بخلاف ما لو قال اعلم بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف حيث لا يصح المضاربة بها معا
 لما مر ولو اسماى به وباع فحجب ذلك للمشترى والدين في ذمته بحاله عند ان يصفه بعد له عدم
 صحة التوكيل عند موقع السر الامور وعند ما يكون حشيرة بالآخر لصحة التوكيل عند ما حاز
 في الوكالة مضاربة بعد ذلك بالعوض فلا يصح وان يكون الدين بينهما مشاعا لا يستحق
 لعدم ما دراهم مسماه لان هذا يقطع الشركة في الدين لجوالة ان لا يحصل من الدين الا قدر ما شرط له ولها
 لم يمس الشركة في الدين لا يحمي المضاربة لانها جوزت بخلاف القياس بالنقص بطريق الشركة في الدين
 فاداسرط للمضاربة ما يقطع الشركة لم يكن في معنى ما ورد به النص من ان لا يقيضه القياس فان
 شرط له عشرة فله عشرة لانه لم يرض بالعمل محايانا ولا سبيلا الى المسعى المشروط للفساد مضاربه
 الى العمل المشروط وورد في الدين لرب المال لانه تمام ملكه وكذا الحكم في كل مضاربة لم يصح والى الجواز بالبر
 الفقد المشروط عند ان يوصف حلا والمحمد به الله لما مر في الشركة وحجب بغيره وان لم يرض في المضاربة
 الفاسد في رواته اصله لان الواجب لغيره وبرهنة تجب بتسليم المنفعة او العمل وقد وجد في ذلك
 وعن ان يوصف بعد الله انه لهما لم يرض فلا الهة له لان المضاربة الفاسدة لا يكون اولى من الصحة فاذا
 لم يستحق سائر المضاربة الصالحة عند عدم الدين في الفاسد اولى والمال في المضاربة الفاسدة
 غير مضمون بالهالك اعتبارا بالمضاربة الصالحة ولا به عين المستوفى المضاربة ليعلم انه لا يكون مضمونا
 عليه كاجير الوعد وكل شرط يوجب جهالة في الدين ففسد المضاربة لان الدين هو المقصود عليه وجهاله
 المقصود عليه توصف فساد العقد وذلك بحوزان شرط المضاربة ان يسكن في الدار سنة لانه جعل
 نصف الدين عوضا عما رضى الدار فصار حصة العمل محبولة فلم يصح بغير ذلك في الشرط والاعمال
 لا يفسدها ويطلب الشرط كاشراط الوضعية على المضاربة لان الوضعية جزء من المال فلا يجوز
 ان يلزم غير راس المال الا ان هذا شرط لا يرد لم يوصف قط الشركة في الدين ولا جهالة فيه ولا يفسد المضاربة
 لانها لا تفقد بالشرط الفاسد كالموكله ولكن صحيتها سوقف على القبض فلا يطل بالشرط كالمبيع وان
 يكون للمالك مستأما الى المضاربة لا يرد للمالك فيه لان المال رايانه في يد ولا يتم الا بالتسليم اليه كالودعه
 وهذا بخلاف الشركة فان يدر المال قائم في عقد الشركة وقد صححت لان المضاربة انعقدت على راس
 المال من اهل الحائنين والعمل الحائنين فحجب لم يخلص اليد للمضاربة ليعلم ان العمل فيه
 والشركة انعقدت على العمل الحائنين فحجب شرطنا استفايد راس المال عنه لم ينعقد الشركة اصلا

اصلا لا يفسد شرط الشركة وهو شرط العمل عليه فان شرط ان يعمل المال مع المضاربة يفسد
 المضاربة لان هذا شرط يمنع من تسليم المال الى المضاربة والتعليق بين المال والمضاربة شرط صحة العقد
 فما دام كان مفصلا صراحة وسواء كان المال عاودا او غير عاود كالاب والوصي اذا دعي
 مال الصغر مضاربة وشرط العمل للصغير ان الصغير له ان كان مالكا كان يده على المال بحسب الملك
 كالكبير متقاربه يمنع كونه مستقيا الى المضاربة وكذا اصد المسعاه وضمن او له سريكي العنان له اذ دفع
 بالامضاربة وشرط عمل سريكي مع المضاربة لان للشريك فيه ملكا فمع صحة الدفع مع قيامه بالمالك
 وادام لم يكن العاود مالكا وشرط ان يتصرف في المال مع المضاربة فان كان العاود من ليس باهل
 للمضاربة في ذلك المال بشرط عمله يفسد العقد كالمأذون بيد من ماله مضاربة بشرط عمله مع المضاربة لان
 يفسد الصفة ثابته له في هذا الباب ومنه يد نفسه من راس المال ملكه فبما رجع الى النص في مكان تمام
 يده ما نفع الصغر المضاربة وان كان العاود ممن يجوز ان يأخذ ماله مضاربة لم يفسد المضاربة كالأوصي
 او اذ دعي مال الصغر مضاربة وشرط ان يعمل بالفسد مع المضاربة بشرط من الدين فهو جائز لانه مالو
 لهذا فانه مضاربة بانفسه ما ينصف الدين وكذا الفاسد طاعما مع المضاربة بشرط من الدين لان كل
 مال يجوز ان يكون المرقة مضاربا وطع حاز ان يكون مضاربا مع غيره وهذا ان تصرف في الدين او الوصي
 وامن للصغير حكما بطريق النيابة وصار دفعه كدفع الصغر بشرطه كشرطه فله شرطه بالتخلية من العمل
 لانه راس المال وقد تحققت وان يكون راس المال معاودا عند العقد ليعلم ان اشرافه وان يكون بصيرة
 المضاربة من الدين هو موافق لما مر فان وجدت هذه الشروط صحة العقد وانفسدت وانقلب الجاه واقفا
 صحت المضاربة مطلقا حاز للمضاربة ان يمنع نقد ونسيئة ونقش ونكول ويسافر ويضع ويبيع
 لان عرضه حصول الدين ولا يتصل ذلك الا بان يملك جميع انواع العارات لانه قد يورث في نوع منها
 دون نوع فوجب له ان يكون سبيلا من جميع اصناف الثروة لا يحصل غرضه ولا يرضاه ولا يبيع من نوع
 التجاره لان الناحر لا يجد بدا منها او غير ان يوصف بعد الله انه ليس له ان يسافر وعنده حصة من
 ان دفع المال اليه في المصدر وهو اهل ذلك المصدر فليس له ان يسافر به لان فيه يوصف المال على
 التوى بلا ضرر ومن دفع المال اليه في غير مصر فله ان يسافر به لان الطاهر والفاك ان الانسان
 يرضى الى وطنه ولا يستدعي القرية مع امكان الرضوخ فلما اعطاه مع علمه انه عربي في هذا الموضع
 كان ذلك منه دليل الرضا بالمسافة بالمال عند رجوعه الى وطنه وهذه الظاهر ان المضاربة مع
 الضرر في الرضوخ وان يكون بالمسافة ولان مقصود تحصيل الدين وفلانها يحصل بالسفر عاكفة
 فكله مطلق عقد المضاربة ولان للموضع ان يسافر مال الوصيه مع عدم تمكنه من التصرف في المضاربة
 اولى له لانه على التصرف فيه والآدمج عبدا ولا الهة من مال المضاربة وعراي يوسف بعد الله انه يرضى له

وفي الايضاح لو
 دفع المولى ما لا
 اذعه المأذون
 مضاربة جاز
 الوصية

فان المأذون
 العاقد لم يكن
 اهل لان
 خذ ذلك المال
 مضاربة لانه يورث
 الجوز فان لم يورث
 يمكن من اهل المضاربة
 حاله

دفع المولى ما لا
 اذعه المأذون
 مضاربة جاز
 الوصية

انه من انساب الله يستفيد منه المهر وسقوط النفقة عن مال المضارب وتبطل له البيع والقانون والعقد
 لا يصح من المالك بالتجارة فلا يملكه وان كان انسابا كالكتابة والمعاينة على ضعف قيمته والاضراب
 لان ما كان له من المال او يقول له اعمل بذلك المهر يحل بعضه ما كان له من المهر وهو لم يرض به وان الشئ
 المستقيم مثله لا يستولاهما النوع كالمالك لا يملك له بغيره وهذا خلاف المستفاد والمخالف لانها
 سلطان من اعيان والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة وهما يتصرفان بحكم المالكية لا بحكم النيابة
 ملك المنفعة والمخاطبة صار حرايدا والمضارب يعمل بطريق النيابة ولا بد من التمسك به عليه والموقوف
 المطلوب المهر وصار كالمالك فانه لا يملك ان يملكه غيره الا اذ قيل له اعمل بذلك المهر لا يملك له بغيره
 التجارة على ملكه هذا اللفظ كالمهر والصدق وهذا لان العقد منتظم صنوف القارة وما هو من صنوف القارة
 وليس هو من صنوفها ولا يحصل له الغرض وهو البيع لان المفهوم من حكم القرض حصوله بمثل المصروف
 فيه زكوة بشرط او غير ذلك من صفات التجارة وكذا السرقة والخطا ما كان فيه فداخلا تحت
 هذا القول وان خص له من المال التصرف به بل لا يملكه او سلبه بعينه ما سقيده ولم يحل له تجاوز ذلك
 لانه انما ملك التصرف في ماله مستقيد ما فوض اليه وهذا التقييد مفيد لان القارة تختلف باختلاف
 من يملكه ولا يمتنع وكذا ليس له ان يبيع بضاعته الى من يخرجها من تلك البلدة لانه لا يملك له التصرف بنفسه
 في هذا المالك غير هذا البلدة فلا يملك له استيعاب غيره ايضا وان يفرج الى غير ذلك البلد واشترى من
 وكان فكل له ولرأيه وعليه وفي بيعته انه تصرف في مال غيره بغير اذن فيضمن وان لم يشتره به
 البلد المالك عينه من المالك لانه لا يملك له اذن في الوفاق يكون امينا كما كان وصح المالك
 مضاربة على حاله لان المالك يوافق في بيعه بالعقد السابق وكذا اذا اشترى به بعضه في المصروف بوضعه
 كان المصروف والمشتري في المصروف المضاربة واعلم ان اصل الصمان والبيع نفيس في المصروف والاشرا
 يقر الصمان لان الصمان الواسع بالاشرا على عرضه انزال الاختلاف الى البلد الذي عينه هذا
 خلاف ما لو قال اعمل في شئ من شئ الكوفة حيث لا يبيع البعده ولعله لم يعمل به في غير السوق بالكوفة
 استحقاقا لان اصل المضاربة على المصروف المضاربة فيه طامع في بيعه ويحب الصمان على
 المضاربة حتى يتكره وان لم يقد لا يبيع الشرط ولا يضمن المضارب يتكره في شرط العمل بالكوفة فانه لم يرب
 المال وهو صيانته ما كان عر خطا الطريق ولان المصروف يختلف باختلاف البلد وكذا النقود تختلف باختلاف
 البلد ولذا فاقيل في تقييد تصرفه بالسوق لان مقصود بيع الكوفة لا عين السوق والبلد الواحد كالبقرة
 الواحد وكان القصيص ينفوا الا ان اصرح بالنيابة ان قال اعمل في السوق ولا يبيع في غير السوق
 فلو عمل في غير بعضه لانه صرح بالخروج من المصروف وهو ملك الحجر وما ينفد البعده ولا يعاظ منه
 البكر المالك مضاربة على ان يعمل بالكوفة او يعمل بالكوفة مجزوا او مرفوعا او فاعله به بالكوفة او قال

١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

حتى تركه

اوله
بالكوفة

او قال اعمل البكر مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا ينفذ لفظان دعت البكر مضاربة واعلم بالكوفة
 او قال اعمل بالكوفة والاضراب لغير المال من ذكره عصب المضاربة ما لا يمكن التلطف به انما يمكن
 جعله مبنيا على ما قبله اعمل مبنيا عليه كلمة اللفظ السنية وان استعاض بها بغيره لا ينع على ما قبله
 ويحل مبتدأ الجملة اللفظ من لا يفرق وحسبنا يكون الذي لا يفرق وكان له ان يعمل بالكوفة وغيرهما
 ولو قال خذ مضاربة على ان تشترى به الطعام او قال واشترى به الطعام او قال لتشتري به الطعام او قال
 خذ مضاربة بالنصف في الطعام فهذا كما مفيد من عقبة البعده ولو قال على ان تشترى به الطعام او قال
 خذ البعده وليس له ان يشترى به غيره لان هذا التقييد مفيد لفاوت الناس في الفضا والقضا
 ولو قال على ان تشترى به من اهل الكوفة او دفع اليه مضاربة في الصرف على ان تشترى به من الصيارف
 وينبغي منهم مباح بالكوفة من اجل ليس له اهل الكوفة او غير الصيارف حاز لان مقصود من مضاربة
 العمل بالكوفة عرفا ووجده في التمسك بالنوع وكذا ان وقت المضاربة وفيما عينه بعد من حتى
 سطر العقد مضاربة لان البعده بالربط في العقد كالتقييد بالمكان في وقت ما وقت وكذا الشركة مفيد
 بالوقت حتى لو قال واشترى اليوم هو من المصروف اليوم هو منها واشترى بعد اليوم هو منها
 حاصه وبالمكان حتى لو قال اعمل البكر مضاربة لصاحب لفرج الى نيسابور ولا تجاوز مجازا وبيعك ضمن
 حصه بركة وليس للمضارب ان يشترى به بغير اذن المالك بقرارة او يمين لان المضاربة اقل من التصرف
 الذي يحصل به الربح وهذا انما يكون لشرا ما يملكه بغيره فاما ما لا يملكه بغيره فلا يحصل به الربح ولا يملكه الا
 ولا يحقق هذا معنى يعنى على المالك لعقده ولهذا لا يدخل في المضاربة شرا ما لا يملكه بالقبض كما اذا
 اشترى حمارا او خنزيرا او مقيتة او دابة او مكتبا او ام ولد او اشترى ثوبا بيمينته او دم لانها لا يملكه بالقبض
 ولم يدخل تحت هذه الا في خلافه والواسع في ثوبا او عبدا المحر او خيرا فانه يكون على المضاربة لانه ملكه بالقبض
 ويمكنه بعد مضمونه يحقق مقصود العقد وكذا لم يحل له ان يشترى به بغير اذن المالك ان كان في المالك ربح
 لانه يعنى عليه ببيعته وبفقدان صيبته المالك عند ويعنى عند ما يفتح التصرف فلا يحصل المقصود
 وهو البيع للاسترباح وان فعل اي اشترى من يعنى على المالك او من يعنى عليه صار مسترعا
 لنفسه دون المضاربة لان الشراقة وحده فلا على المشتري سفد عليه كالمالك بالشراقة اذا كان هذا
 لان المضارب هو المالك في حق البائع لان حقوق العقد ترجع الى المالك فحصلت سفد عليه لما قدر
 نفاه على المالك دعوا للضرر في البائع وضمن ان نقد الثمن في مال المضاربة وان لم يظهر المالك ربح
 حاز له من يمينه على ان لا يملك له لفرجه ليعنى عليه فلا يبيع من التصرف بقدرته على بيعه فمع
 الشرا على المضاربة فان زادت قيمته بعد الشرا حتى ظهر الربح عتق حقه منه لانه ملك بعض قربه ولم
 يعنى له مال شيئا لانه لا يملكه عند المالك لا يضمنه منه وصار كالموقوف من غير مال اسيرت



مضاربة الى الكفاية وان ضمن الثاني ربح على الاول بالاضمان لان التزم له سلاله المقبوض عن الصمان
 فاداهم سلم ربح عليه بالحقة من الصمان كوضع العاصب ولا تفرور من جهة من ضمن العقد ربح
 عليه بالحقة من الصمان ورضع المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا لان الضمان استقر على الاول
 مسبقا للملك له ويطيب الربح لكنا لان استحقاق العمل والاضمان على الاطبيب الاول لان استحقاق
 راس المال والملكية راس المال حصل باذا الضمان مستند فلا يتخلو عن نوحه حيث يكون ثابتا ووجهه
 وجه فان ربح الله رب المال مضاربة بالنصف والفضل له ان يدفعه الى غيره ودفعه بالنصف ووجهه
 الكفاية فان كان المال على ان يارزق الله تعالى هو سائر النصفان فلرب المال النصف والمضارب
 الاول والنصف والمضارب الكفاية الثلث لا يدفعه الى الكفاية مضاربة حيث كان باذن راس المال الاول
 المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى واربضه جميع الربح فكان له نصف جميع الربح ولا يكون للمضارب
 الاول ان يرضى ما وكل لغيره بل ما ارضى الله تعالى وهو ثلث الربح ينصرف الى نصيبه خاصة فيسقط للعدول
 ويطلب لها ذلك لان عمل الكفاية وقع له فكن استاجرا على اخطائه ثوب يدبرهم فاستحقاق الخطا من
 خبيطة نصف ربحهم ولو قال له على ان يارزق الله تعالى فهو بينهما نصفان فللمضارب الكفاية الثلث والباقي
 من المضارب الاول ورب المال نصفان لان المال فاشترط لنفسه نصف جميع الربح واربضه نصف
 ما حصل الاول من الربح فاستحق الكفاية ما شرط له وما اذلك جميع ما حصل للمضارب الاول ورب المال
 شرط لنفسه نصف ذلك فلهذا كان السلك بينهما ولو قال له فاربضه جميع الربح فلهذا كان نصفان وقد ربح
 الى جميعه بالنصف فللثاني النصف والباقي بين الاول ورب المال لان الاول شرط لكنا نصف الربح
 وهو ما دون فيه وجهه رب المال فاستحقه ورب المال شرط لنفسه نصف ربح الاول ولم يربح الاول
 الا النصف فكان بينهما ولو قال على ان يارزق الله تعالى في نصفه او قال فما كان في فضل من ربحه
 نصفان وقد دفع الى المضاربة بالنصف فلو رب المال النصف والمضارب الكفاية النصف والباقي للمضارب
 الاول لان المال شرط لنفسه نصف جميع الربح فاربضه شرط الاول النصف لكنا ان نصيبه يكون
 لكنا بالشرط والاول لان جعل ما كان له لكنا وهو كحل استاجرا على الخط له ثوبا بدلهم فاستاجر
 رابضه رطل الاخر لخط له بدلهم فانه لا يسلم للاول شيء حيث عقد على جميع حقه فان شرط للمضارب الكفاية
 ثلث الربح ولرب المال النصف والمضارب الكفاية النصف وضمن المضارب الاول لكنا سدس الربح
 في فاكه لان شرط للثاني ثوبا بدلهم فانه لا يسلم للاول شيء حيث عقد على جميع حقه فان شرط للمضارب الكفاية
 لان التزم السلم فاداهم سلم ربح عليه وهو كحل استاجرا على الخط له ثوبا بدلهم فاستاجر رابضه رطل
 الاخر لخط له بدلهم نصف فانه ضمن له رطل الاخر ولله غنم بالنسبة والفروضة العقود فوجب للضمان
 وان شرط المضاربة ثلث الربح لرب المال وثلثه لرب المال بشرط ان يعمل القبط مع المضاربة

فاستاجر
 في

المضاربة وثلثه للمضارب صح لان اشترط العمل على العقد المانع الفسخ والتسليم لان العقد
 يداعقته وهو مقفول يده عن المال خصوصاً اذا كان ما فوضوا واشترط العمل على ما دون له الا
 من ان ليس للمولى له يستقر ما اودعه العقد به المودع وان كان محجورا عليه وكحور
 المولى من عبد المالك ومن واهلهم يمنع التخليد المانع الفسخ ولا يترك اشترط العمل على المال
 لان منع التخليد ولا يصح المضاربة كان ثلث الربح للمضارب لان المشروط له هذا العمل و
 الثقلان لرب المال ان لم يكن على العقد من لان ما شرط للعقد هو لسيده وان كان عليه فهو للمضارب
 لان لما شرط العمل بالعقد صار الثلث من محاسب العقد هذا اذا كان العاقبة هو المولى ولو عقد
 العقد المالك من عقد المضاربة مع ائنه وشرط العمل على المولى لا يصح ان لم يكن عليه دين اني
 هذا بشرط العمل على المالك وان كان على العقد من صح عبد الى حقه بعد له لان المولى كالارض
 عند فسخه في العزل والقسمه وتبطل المضاربة بموت المالك او المضارب لانها
 توكيل وموت الموكل او الوكيل تبطل الوكالة ولا يؤثر الوكيل والموت للمالك موتاً بدله
 الحرب لان كالموت في قسم ما من ورثه ويعي مدبر وام وللا وقبل الحقة توقف
 مضاربة عند ان حقه بعد له على العاقبة بالاسلام او البطالة بالموت او القتل لان عند لو
 بعد رب المال سعة يكون موقفاً وكذا المضارب لان تصدق له ولو كان المضارب مع المرتد
 والمضاربة على حالها عند من لان عند امان توقف تصرفاته لمكان الوقف في املاكه ولا ملك له
 معناه مال المضاربة وله عيان صحته ولا توقف في ذلك للمالك فبقية المضاربة فان عمل
 رب المال المضارب ولم يعلم بعلمه حتى لو اشتكى وباع فتصرفه جائز لانه وكيل وجهته فتعزل
 بعلمه بعلمه لان العزل الوكيل بالعزل القصد في توقفه عليه لان العزل منى ولا يصح كالمستقل
 بالامر لا يؤثر فيها انتهى الا بعد العلم بالخيار او امر الشرح ونواصيه وان علم بعلمه والمالك عرض
 فلم ان سقها ولا منع العمل عن فلك لان حقه ثبت في الربح واما يظهر بالقسمه وقسمه الربح
 فتنفق الى ان ينقض برش المال وفرا بالبيع ثم لا يجوز له شتيه ثمنها شيئا الا ان العمل ان العمل
 ضرورة ليعلم راس المال فلما صار نقد ازالت المضاربة فعلم العزل علم ولو كان مال المضاربة وحسن
 راس المال لم يحركه تصرفه لانه لا ضرر وق وان لم يكن من جنس راس المال بان كان دراهم
 ورأس المال دراهم او بالعكس لانه سعة بها جنس راس المال استحسانا والقياس لانه يجوز تصرفه
 لثبوتنا المجانسة بينهما من حيث التسمية فصار كان راس المال فلان في نفسه الاستحسان لانه
 الواجب على المضارب له ربح مثل راس المال ودالاً ان سعة ما في يده جنس راس المال
 وصار كالعروض وعلمه موت رب المال وحقوقه بعد الرقة في بيع الغروض ونحوها فلو اقرقا

احتراز عن الموت
 فانه عزل شخصي

لم
 نقتل اوصافه
 ذهب او ربح
 بعد ذلك ان شئ

وما كان فيه فلا يصح وكذا فيه ان المراد ما بعد ملكه لا يصح وكذا فيه وصار من هذا الاصح
سط العمل عليه اسدا وكذا ان الشرط هو التحلية وقد حكفت ويراد بضاع توكيل بالتصرف والتصرف
حق المضارب وصح التوكيل به كما لو وكل احدينا ولما صلي وكذا لم يكن لغيره ان يملك ابل انتقل
عمله الى المضارب وصار كان المضارب هو عمل نفسه ولم ينتقض المضاربة بخلاف ما لو شرط
عمله للمالك لان ما منع التحلية التي هي شرط صحة المضاربة ولو دفع المضارب للمالك مضاربه
لا يصح المضاربة الناسية ولا تعد المضاربة التي عمدنا ويكون الرجوع عنها ما شرطه المضارب لا في
وكان ردها له تنفس المضاربة لا في دفع المال الى المضارب لما شرطه ان المضاربة معتد شره
على المال وعمل المضارب ولا مال للمضارب هنا فتكونها يوقا الى قلب الموضوع فاداهم به الناسية
في عمل المضارب بالمر المضارب فلا يملك المضاربة لا في فان سافر المضارب فطعامه وشرايه و
كسونه وركوبه كبر او شرايه ما المضاربة وان عمل المضارب في المصدر او في قريته لم يفسد بفساد
المال وكذا الدوا لا يكون في المال من اصل ان السفعة اما حبس بالاحتباس كالمال في تستوفى السفعة
باحتمالها من الزرع والقاض يمتنع كلفاته في ما يملك المال لكونه محبوسا بالمصالح العامة و
المضارب في مصدر ساكن بالسكنه يرضى للمضاربة فلم يكن نفقته في المال فاما اذا سافر فصار
محبوسا بالعمل المضاربة فوجدت السفعة في مالها لا العمل بالاحتباس به وهذا بخلاف المصدر لانه يعمل
سدا وكان البدل والعبالة لا محالة ولا تنقضي بالانقاف في مال نفسه اما المضارب فليسحق الرجوع
والرجوع قد حصل وقد حصل فاجبنا السفعة في مال المضارب كيلا تنقضي بالانقاف في مال نفسه بخلاف
المضاربة العاصدة لانه لا يصح ولا اسوجب السفعة وبخلاف البضاعة لانه متبرع بالعمل ولا يحسب له السفعة
وبخلاف الشريك لان المضارب هو الشريك العاقل ينفق على نفسه في مال الشريك لا في مال نفسه في
يد بعد ما قدم مصدر ربحه في المضاربة لان الاستحقاق قد تم ولو كان حروصه دون السفر لمكان حيث
يغزو ثم يروح الى منزله فهو كالشوقي في المصدر لان العمل بالسوق يتجوز في المصدر يبيتون في منازلهم وان
كان بحسب الاستقامت بغيره في مال المضاربة ان حروصه مدصار المضاربة مدنا حصارا كالحرج للسفر
والسفيرة ما صرف الى الحاحه الراتبه وهو ما ذكرنا من الطعام والشرب والكسوة ومن ذلك غشيل ثيابه بلعق
اصبر بخلافه وعلف ولته بكها والارض في موضع محاج اليد كالحج او ليرة الحرام والخلأق فان فصل البصر
الحام والخلأق ما لا يحاج العمى عموم اوقات والسفيرة ما لا بد للسان منه في عموم اوقات فليس له الاكتم
والصالح كالحام والنفق فلت اياها وجبناه في مال المضاربة لانه في صنيع التجار عامهم يحلقون في رؤسهم
وينظفون ثيابهم وابدانهم عرا وساخ ونقصون شواربهم ليزولوا رغبه الناس في المبايعه معهم فان الانسان
من كان طويلا الشف ورجا اشيا يفتقر المفا ليس والصالح اليك فيقل معايلوم ومنه كان نظيف الثياب

هذا هو المقصود
بما ذكرناه من
الاحتساب في
المضاربة

اقتدار

نظيف الثياب في أطراف يفتقر المفا ليس والصالح اليك فيقل معايلوم ومنه كان نظيف الثياب
مدا الاعصار واما ان يطول في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاوز اعتبارا للمعقول مما من
التجار واما الدوا في مالها طاهر الروم وروى الحسن بن علي حقيقه ردها ان الدوا في مال المضارب
لانه لا يصلح بدنه وتكلمه من العمل مضارب كالفنفة وقد طاهر الروم ان الحاحه الى السفعة معلوم ووجهها حلال
الدوا لانه يعارض المضارب وقد عرض وقد لا يرض ولا يكون حرجه السفعة الا ان لم ينفق الحرة على الزرع
ودوا حلاله ما لربا فان ربح المضارب يقدري المال ما لنفق من راس المال اى الذي انفق المضارب في
راس المال يردعه للمالك او لا ثم يقسم الربح ان في ان قسمه الربح اما شرعت بعد تسليم راس المال
فان باع المتاع من واحد وقد انفق على نفسه وعلى المال حب ما لنفق على المتاع من الحرج والحب
ما لنفق على نفسه لان المراد ان كل مونه تعارف القار الحاقها براس المال في بيع المالكه فللمضارب لغير
يضم ذلك الى راس المال ويضم المتاع من ربحه على الكفلايان وكل مونه تم تعارفوا الحاقها براس المال
فليس للمضارب ان يجمعها الى راس المال وقد تعارفوا القار الحاقها بالمتاع براس المال
ولم تعارفوا الحاقها بالمتاع على انفسهم براس المال ولان كل ما يزيد عن البيع كالصنع ونحوه
او في قيمته كالجمل لان القيمة تختلف باختلاف الاكلان فيلحق به والاولى بوجوب زيادته القيمة دون الكا
وتو اسدى كحل راس المال وهو الف ثيابا واستقرض مائة الجمل فحماها الى مصر راج على الف وانه
عند ان حقيقه ردها له اما ما احت عليه بذلك فان باعها بالثمن كانت عشرة اسم من ذلك حصة المضارب
على شرطها وسمه المضارب خاتمة لانه استوفى نفسه والكراية ما كة خاتمة لان المامورا بالاستقرار في
بصير مستوفى نفسه فكانت حصة ذلك من الثمن له حاقه وقبل ما مع الثياب من ربحه على المالك
والثمن كما على المضارب لانه متطوع بالكرال لانه فعل بغير اذن وصار كما سكر الرضى وهو الايض لمعها
لكونه متطوعا فان كان مع المضارب الف فاشداه بمتاعا وحمل ماله وقصصه بانه وقد قبل له العمل
براكل وهو متطوع لانه استدلى على المضارب بعد استغراق راس المال فلم يفسد على المالك لاهالم
بصره بالامر مضارب فبشرها وكذا ان زله المضارب من ماله في ثمن ما اشترى مال المضارب فهو متطوع منه
وبيعه الزلعة عليه ما كة دون مال المضاربة لانه لو لم يملك المضارب لصار مستند بغيره المالك بغير
رضاه وهو لا يملكه ببيعته من ربحه على الثمن دون الزيادة وان صنع ذلك المتاع لغيره هو شريك مازله
الصنيع منه ولم يضمن المتاع لانه خلط ما كة مال المضارب او الصنيع عين مال قائم فلو بيع المتاع كان
حصة ثمنه الصنيع للمضارب وما حص الثوب لا يفيض على المضاربة حتى لها كانت قيمة المتاع عند مصبوغ
الفا ومصبوغا الفا واثنين كان لراف المضارب وما يناديهم للمضارب بديل ما كة وهو الصنيع بخلاف
العصارة والحمل لانه ليس للمضارب عين مال قائم في المتاع حتى يكون بعض الثمن بازائه وكان جميع الثمن

المضاربة الا ترى ان العاصب لو ضيق لم يفسد ما لم يوفى فله مضاربة فكل واحد اصابه ركبا بالصنيع لم
يضمن المصارع الا قوله اعد فيه براسك اى له ولانته الخطوط والشرط ولا فلك لكان لرب المال ان يضمن
والخصيص بالحرمة لان السور نقصان عندى حصة بعد له فاما ما سار الاول فمثل الحصة فصار
وله اكل مع المضاربة بالنصف فاشتهى المضاربة براء وباعه بالبين ثم اشترى بالالفين بعد ولم يفسد
الا عين من مضاربة الفان في يد يقيم المال الفان وحسابه والمضاربة بحسابه ويكون ربع العبد المضاربة
وتلغى ارباع المضاربة لان المضاربة لما باع اربعة الفين ظهر الربح بقدر الف فملك المضاربة نصفه وهو
خمساهم فاد اشترى بالالفين بعد اصابه ربع العبد المضاربة وبلائه ارباعه لرب المال واذا اهلك الثمن
كان ما يخص الربح على المضاربة وما يخص ثلثه للرباع على رب المال والربح الذى صار له مضاربة محجج
المضاربة لانه صار مضمونا على المضاربة وما كان المضاربة يكون لانه ينفقها فاه وربع ثلثه ارباع العبد على
المضاربة لان ضمان رب المال لانه المضاربة وصار راس المال العين وخمساهم لان رب المال دفع ربع الفان
ورفع الفان وخمساهم ولا يبيع العبد من لحد الا الفين لانه اشترى العبد بالالفين فان باع العبد بربطه لاف
صار ربع الثمن وهو الف للمضاربة لانه بدل ملكه وثلثه ارباعه وهى ثلثه آلاف للمضاربة برفع راس المال
وذلك البان وخمساهم وربع خمساهم ربع من المضاربة ورب المال وان كان معه الف فاحسب ربع
المال عندا خمساهم بربع المضاربة بالف بضع المضاربة بربعه بخمساهم وان اشترى المضاربة عند
الف وباعه رب المال بالف فالتين باعته رب المال فربها بالف وباعه ان سعى المصلحة
بمع الشاهد كما عسى بالخصف ولهد الاساع الماخو صلا حركه لشبهه الخط فاد اشترى رب المال
عندا خمساهم فباعه بالف المضاربة فاما اسمى المضاربة لرب المال لانه وكذا ربع الانسان بغيره
باطل ولكن لما كان حق المضاربة كحق النسخ عندنا خلافا لفرصه ليدى بغيره بغيره بغيره
السع فاعبر اقل الفين من المصلحة لما بينت على الاحتياط وفى المصلحة الثانية وقع العبد لرب المال
ولم يبع المضاربة منه الا قدر مائة فوجب اعتبار هذه المائة وفيما وقع لرب المال لم يبع الربح لما من
العبد بطلان العقد الكس وقد تم تقبيل من البيع وان كان معه الف فاشتهى عندا خمسة البان فقتل
العبد لا خطأ لرب الدف او الفدان فان دفع العبد انتهت المضاربة لان العبد بالرفع زال عن ملكها ابدا
بدل وكذا ان فدا يخرج العبد المضاربة لما حصة المضاربة فلان بغير ملك فبها الفدان فصار كالمقسم
واما حصة رب المال فلان انما سلم له ضمان الفدان وان لم يمس حكم المضاربة ولان القضاء بانقسام الفدان عليها
يتضمن قسمة العبد بينهما لان الخطاب بالفدان بوجوب سلفة ما فدى للفكلى ولا سلفة لربا القسمة بخلاف
ما مر لان كل الثمن ثم على المضاربة لانه العاقد وان كان لحد حق الرضوخ على رب المال بالف وخمساهم ولا
حاصه الى القسمة ولان العبد بالمجانبة صار كالمال ليرجى ملكها لحد الموجب بربصلى هو الدف وبالفدان اصابه

الف
البرقعة ابنه وريد
مناجى الشيخ من
الباب فاختة
تقرر
فانما هو من حصة الربح
فانما هو من حصة الربح
فانما هو من حصة الربح
فانما هو من حصة الربح

بقية

صار كما هو اسماه والنفذ اعلمها ارباعا ربعة على المضاربة وثلثه ارباعه على رب المال لان العدا عونه
المالك فصار ربعه وقد كان الملك سها لرباعا لانه اصابه المال عينا وهذا مقدار الربح وهو الف
بينهما والف لرب المال براس ما كرم العبد لهما على المضاربة بخلاف المالك ثلثة ايام والمضاربة يوم والمضاربة
منقطع لى فدان فان فدان لهما نصيبه وربع بربصلى لان كل واحد منهما مال كالمضاربة فصار كالعبد
المشرك وان كان مع المضاربة الف فاحسب ربعه فاحسب ربعه فاحسب ربعه فاحسب ربعه فاحسب ربعه فاحسب ربعه
لفر واحد دفع اليه الفان ثم هلك قبل الدفع الى البان لم يضره على رب المال ثم ورأس المال حصة
ما دفع فربح بين هذا وبين الوكيل بشرائه بعد بعينه بالف فمدفوع اليه فاشتهى فملك الف فدان لانه
البان لم يضره على الموكل من محب وان فرق ان المال في يد المضاربة لانه من المضاربة على اربعة
ولا يستيف ان يكون بقبض مضمون ولو خسر قبضة على الاستيفاء اصابه ضامنا وهو مضارب وضاياط
فحله مضاربة تاسعا على جهة ضمان دون الاستيفاء فاذا هلك كان الهلاك على رب المال بخلاف الوكيل لانه
لكن جعله مستوفيا لان الضمان لا يملك الوكيل الا ان العاصب له ان يملك بيع المضمون حاصره
لفا هلك العبد بغير العاصب بعد اصابه وكيلا بقبض فاذا اشترى العبد بالف وجب للبائع على الوكيل
الثمن ووجب للوكيل على الموكل مثله فاذا اسوى حقه الموكل حله قبضة على جهة الاستيفاء لا على
حده لانه فاد استوفاه مرة لم يبق الحق اصلا فاذا هلك المضمون كان الهلاك عليه لا محالة
الوكيل هذه الصور بربح مرة وفيما لفا اشترى ثم دفع اليه الموكل الثمن فملك الاربع بربح الموكل
لانه سله حق الرضوخ بنفس الشرا لانه بالشرا وجب له الثمن على الموكل فحل مستوفيا بالقبض
وصح ملا ربح لى المدفوع اليه قبل الشرا فاما نه ودم وهو راسم على اربعة بكون لانه لم يوجد بعد الشرا
ما يوجب له بكون مضمونا فلم يضر مستوفيا فاذا هلك بربح عليه مرة ثم لا ربح لوفوع الاستيفاء لما مر
فانما الاختلاف في مضاربة مع الفان فقال لرب المال دفعته الى الفان وربح الفان
وقال رب المال دفعته اليك العين مضاربة فالقول للمضاربة وكان له حصة بعد اصابه بغيره او لا
القول لرب المال وهو قول روى بعد له ان المضاربة بدعى الربح والشركة فيه ورب المال ينكر
والقول للمالك بربح وقال القول للمضاربة وهو قول ابو يوسف ومحمد لانه لا حصة له لان حاصله
اصلا فله مقدار المضمون والقابض لحق معرفة مقدار المضمون الا ان القول قول العاصب
في مقدار المضمون فلان بعد قول الامين اولى ولهذا كان القول له لو انكر القبض اصلا فله ان
مقداره واما اختلف رب المال والمضاربة براس المال والربح فقال رب المال راس المال البان
وشرطت لى ثلث الربح وقال المضاربة راس المال الف وشرطت لى النصف فالقول للمضاربة في قدر
راس المال كما مر من اختلاف القول لرب المال فيما شرط له من الربح لانه يستفاد بشرطه وهو عند الشرط

وهذا القبض
حكم للامانة

عن واحد اصره النما فقد صر ونصف نصف هذا الى هذا ونصف هذا الى هذا فيقوم فكل من سبق
للقاض له لا يقضي بالكل للاول حتى يحلف الثاني ليعطيه له نصف الحكم وهذا الخلاف قالوا ان القاض
وانه يقضي بالالف للمقلد لان الاقل له حصة موصية بنفسه لا تتوقف على القضا فحين اقربه للاول في الحلف
له يومر بالسليم الله ولما التول فاما يصدر حجة بالقضا بان الله مقرر الوفاة والحين فكل للاول في الحلف
الحق له ولا يقضي له ولو مضى القاض للاول حين بطلت ان لا يكون له ذلك لا بعد قضا وحته لو حلفه
بعد بطل بكون الف منها ويقيم الف الف منها لان تقديم العمن القاض ان يقع باختيار القاض
لان للقاض له سدا يما شا للعقد الحين منها وعدم الرضمان لادها او بالقرعة تطسما لقلبها ونفها
لتمه اليد وكل واحد منها لا يصلح لابطال حق او اجاب حق فلم يكن القضا للاول في بطلان الحق
ووضع الحصار للمسا في العقد وقال لو مضى بكونه للاول بعد قضا لان القضا وقع في حال العقد
فان العلم امر قال بان المدعي عليه من بطلان القاض نقضه للاول ولا يشر بحليفه لكان لان
القول اقر له لا يحلف لكان لان بكونه لا يفيد بعد ما صار للاول ويستغنى له حلفه عند محمد لله والهذا
عليك هذا العقد والقيمة هو كذا وكذا ولا اقل منه وعقد الى يوسف لله الله لا حلفه من ان المودع
لما اقربا لودعه لعلهم يتم قال لا بل اودع عني فلهم ودفع الى الاول بقضا ضمن عند محمد لله والذا
لروم الحفظ عمن غرضه للتلف باقر له وعقد الى يوسف لله الله لا ضمن لان الدفع باكره القاض وقد
مره الاقله فان له في كل واحد منها الودعه في هذا العين فاقربه الله ما ودفعه اليه بعد ان يوصف
تالس للالف لم يحلفه لان حين اقربه اليه الضمان لان الاتفاق على الف انما حصل بدفع العقد
الى المقلد والدفع حصل بالقضا فلا يكون موجبا عليه الضمان فاذا انكر الاستغنى وعقد محمد لله
لحلفه لان حين اقربه له الضمان لان بعد الودعه التزم الحفظ والتم الضمان بترك الحفظ
في اوجه الانسان بعد سلطه على الف فصار تارك الحفظ والوجه عليه بالعقد ضمن في الاول
سارقا على العروة فاد انكر استغنى حوا ودفع عينا محجورا وبيعة بدفعها العقد الى عبد محجور
لفرضاع عند الكا فلم لم ضمن الاول بعد عتقه ان سلطه على التلافة وشرط عليه الضمان حصه
السلطه وشرط له الضمان في حق المولى والضمن الكا لان مودع المودع لا يضمن عند الحصف
له الم بكن كذا الحاج الكبير له في اسلام وشمس الله الرحمة وغيرها وذكره الحصر ناقل الحاج
الكبير وللم ضمن الكا في الحال لان لم سلطه ولم يرض بقضه ضمن بغيره وهو مودع بافكاه
في الوقت وعقد الى يوسف لله الله لان ضمها شاة في الحال لان المحجور المودع ضمن للاول عند
ودفعه الى عمن بغير اذن المالك اتلاف وكذا اجبض الكا سبب الضمان وعقد محمد لله لله

هذا هو الحق في العقد

ليس له ان ضمن الاول فالحق انهم مع الى حصف في ادراج العقد المحجور ولا ضمن الكا انفا
فالم يضمن واحد منها لان لو ضمنه لكان له مودع على الاول لان استغنى وصير ذلك ضمن
المودع قبل العقد وهو القول به ولو اودع رجل عند عبد محجور وبيعة فادع هذا العقد عند
عبد محجور اخر لم اودع الكا عند الثالث في ذلك عند المالك فلا ضمان على المالك وان عتق
لان مودع المودع وهو غير ضام عندك ويضم الاول بعد عتقه واما في الحال لان استغنى
بدفعه الى المالك ومودع المودع ضمن عندك لفلان وعقد الى يوسف لله الله لم ضمن
لي المالك شاة في الحال لان الاول ضمن يسلم ما عمن بغير اذن المالك كذا وكذا والمالك حص
ما عمن بغير اذن وعقد محمد لله الله لاصمان على الاول فالحق انهم مع الى حصف في ادراج العقد
المحجور وللم ضمن الكا او التاك في الحال لفعلاهم غير تسليط المالك ولو قال المودع
لرسا لودعه فوضه بعض ودعتك كم مات المودع فقال صاحبها لم اقبض شاة من سانه لان
ودعتك فوضه يقول المودع لان قوله نافذ عليه كانه اقر بنفسه فعليه سانه فان قال قبضت فانه
وقال الولد تسعاه والصور للمالك مع بحينه لان ينكر الزكاي وكذا الوافر المالك حيوته وبعد
موته يقبض البعض كذا الفارقه يقال استغنى منه لث
واعارنيه واستغنى آياه على حذف الجار وهي مشتقة من التقاور وهو التناوب وكانه
تعمل للغير نوبة من انتفاع بملك على ان يوفى النوبة اليه بالاستغنى من شاة وهذا كانت
اعان في المكيل والمورون قرضا لان لا انتفع بها الا باستهلاك العين فلا يعود النوبة اليه
في عتقه لكون اعان حقيقة وانما يعود النوبة اليه في المثل وما ملكه انسان انتفاع به
على ان يكون حشا مضمونا عليه يكون قرضا وسرعينها بالكتاب لانها اعانة بمنفعة والمير
لهسان وكلاهما منصوصان واودع ما نفوا العولدي بقوله بك ومنفون الماعون فقد
جاء التفريق من العولدي ولما كان المنع مذموما كان لا عطا محجورا والسنه فقد
استعار رسول الله علمه في عام صفوة واتباع الله وهي ملك المنفعة لا عوض وقال
السلوة والكرفي رهما الله هي اباحة الانتفاع لا تملك المنفعة ولهذا انعقد بلفظه لا راحة ولا
لسرط اعالم مقدرة المنفعة ببيان المدة والمنفعة لا تنصرف مع لوقه لا بدكر المدة والجهالة من
صحة التملك ولا تمنع صحة رباحه وسلطه اعان بالتم ولو كانت ملكا لما طلت بالتم كالبنة
والرجان ولا تملك المنفعة الاعان من غير ومن ذلك شيئا بنية عوض مملك عليه من غير عوض
من غير عوض كما هو مودع وله ولنا انما تنفع عن التملك لانها من العتية وهي العتية في التملك
من غير عوض فاعارنيه في المنفعة كذا وكذا ولهذا انعقد بلفظ التملك بان يقول ملكك منفعة

ان ابا بكر رضي الله عنه تجلبها ارضا فلم تقبضها حتى حضر الموت فقال لها اكل لم تقبضها واما ما في المولى
وتعال اعطاك الله ووصيك الله معي ولما بالاربع والاربعون اضعاف الى ما يطعم عنه من ارض
ملكك العين بعد عوض ووان يكون بالهبة بخلاف ما لو قال اعطيتك هذه الارض فانه يكون عارية لان
عنها لا يطعم وكان معناه اعطيتك ما يحصل منها وكان يملكها بنفسه لارض دون عندها ولما كان
فلان الدائم للملك وكان معناه ملكه ملكك هذا الثوب كل الاثرى لان الملك سار لا يورث من لفظ
الحمل والملك وكذا الملك يورث ملكك بغير بدل وكسوتك هذا الثوب معناه لانه لتملك العين واللبس
او كسوتهم والكفان لاشاى الا تملك الثوب وقال كسا بزرع فلان ثوبا الى ملك منه واما بالسلس فلقوله
علمه من احمد عمرى في المثل وكذا الوار جعلت هذه الدار لك عمرى لما بيننا واما بالسابع والاربعون
على الدار الاكابر وهو تصرف منفعتها لاني عيناها فكون عارية الا ان يريد الهبة لانه قد ذكر للملك
على حمل بزرع ولما كان عارية اي ملك فاذ انما في ما كمل لفظه وفيه تشديد عليه فيعقبه نيتهم واما
بالتام فلان قوله ولدي لك هبة يحكم في الهبة وقوله تسكنها مشور وتبينة على المقصود انه ملك الدار
للسكناء وهذا معلوم وان لم يذكره ولا سفير به حكم التملك بمنزلة قوله هذا الطعام لك تاكلم وهذا الثوب
لك تلبسه وهذا الخلاف قوله ولدي لك هبة سكنى او سكنى هبة فانه عارية لان اصله من التملك لفظا
وكونه لفظا كالمع ما يغير حكم اوله واول كلامه محتمل فذلك الغير تنغير به حكم اول الكلام كما في الاستسنا
والتعليق بالشرط ثم قوله ولدي لك ظاهر في تملك الرقبة ولكن محتمل تملك المنفعة الا ان العلم
مرحاطا واجبه فقال لمن هذا فقال رافع بن خديج لي استاجرته فقال علمه الاستسناج منه واما لو
حلف الاسكن دار فلان فانه محتمل بالانصاف والاعان ثبت ان الم ملك محتمل تملك المنفعة وكان اول
كلامه محتمل تملك السكنى وقوله سكنى محتمل في ملكك المنفعة لانه لا محتمل تملك الرقبة ولان خرج تفسير
لاول الكلام ميتة به حكم اول الكلام وصار المحكم قاضيا على المحتمل فكانه والى سكنى دارى فكون
عاريه وكذا الوار ولدي لك عمرى سكنى او سكنى صدقة او صدقة عارية او عارية هبة
فهذا كلام عارية لما سنا واما القبض فلا بد منه لثبوت الملك حتى لا يثبت الملك في الهبة بالحق قبل
القبض عندنا وقال مالك رحمه الله ثبت لانه عند تملك فلا توقف ثبوت الملك به على القبض كالسابع
والصدق على هذا الخلاف ولما حوله علمه لا يجوز الهبة لا مقبوضة والمراد في الملك اذا جازى ثابت
على القبض بالاتفاق ولان الهبة تبرع والاعوذ لزم بزم المتبرع به ولو ثبت للملك محتمل العقد
بوجه المطالبة عليه بالسلم فوصى الى ايجاب التسليم على المتبرع به وهو لم تبرع به واجاز به لم تبرع
به مخالف موضوع التبرعات بخلاف المنافع والاعمال لان الملك يبيع على وجه الايجاب التسليم لانه
لا يفسد اذ فائدة الملك التمكن من التصرف فاذ لا يكون له كان سبيلا من قبضه وهذا خلاف الرقبة

في قوله اعطاك الله
في قوله وصيك الله
في قوله معي
في قوله ولما بالاربع
في قوله والاربعون
في قوله اضعاف
في قوله الى ما يطعم
في قوله عنه من ارض
في قوله ملكك العين
في قوله بعد عوض
في قوله ووان يكون
في قوله بالهبة
في قوله بخلاف
في قوله ما لو قال
في قوله اعطيتك
في قوله هذه الارض
في قوله فانه يكون
في قوله عارية لان
في قوله عنها لا يطعم
في قوله وكان معناه
في قوله اعطيتك ما
في قوله يحصل منها
في قوله وكان يملكها
في قوله بنفسه لارض
في قوله دون عندها
في قوله ولما كان
في قوله فلان الدائم
في قوله للملك وكان
في قوله معناه ملكه
في قوله ملكك هذا
في قوله الثوب كل
في قوله الاثرى لان
في قوله الملك سار
في قوله لا يورث من
في قوله لفظ
في قوله الحمل والملك
في قوله وكذا الملك
في قوله يورث ملكك
في قوله بغير بدل
في قوله وكسوتك هذا
في قوله الثوب معناه
في قوله لانه لتملك
في قوله العين واللبس
في قوله او كسوتهم
في قوله والكفان لاشاى
في قوله الا تملك
في قوله الثوب وقال
في قوله كسا بزرع
في قوله فلان ثوبا
في قوله الى ملك منه
في قوله واما بالسلس
في قوله فلقوله
في قوله علمه من احمد
في قوله عمرى في المثل
في قوله وكذا الوار
في قوله جعلت هذه
في قوله الدار لك عمرى
في قوله لما بيننا
في قوله واما بالسابع
في قوله والاربعون
في قوله على الدار الاكابر
في قوله وهو تصرف
في قوله منفعتها لاني
في قوله عيناها فكون
في قوله عارية الا ان
في قوله يريد الهبة
في قوله لانه قد ذكر
في قوله للملك
في قوله على حمل بزرع
في قوله ولما كان
في قوله عارية اي ملك
في قوله فاذ انما في
في قوله ما كمل لفظه
في قوله وفيه تشديد
في قوله عليه فيعقبه
في قوله نيتهم واما
في قوله بالتام فلان
في قوله قوله ولدي
في قوله لك هبة يحكم
في قوله في الهبة
في قوله وقوله تسكنها
في قوله مشور وتبينة
في قوله على المقصود
في قوله انه ملك الدار
في قوله للسكناء وهذا
في قوله معلوم وان لم
في قوله ذكره ولا سفير
في قوله به حكم التملك
في قوله بمنزلة قوله
في قوله هذا الطعام
في قوله لك تاكلم وهذا
في قوله الثوب لك
في قوله تلبسه وهذا
في قوله الخلاف
في قوله قوله ولدي
في قوله لك هبة سكنى
في قوله او سكنى هبة
في قوله فانه عارية لان
في قوله اصله من التملك
في قوله لفظا وكونه
في قوله لفظا كالمع
في قوله ما يغير حكم
في قوله اوله واول كلامه
في قوله محتمل فذلك
في قوله الغير تنغير
في قوله به حكم اول
في قوله الكلام كما في
في قوله الاستسنا والتعليق
في قوله بالشرط ثم
في قوله قوله ولدي
في قوله لك ظاهر في
في قوله تملك الرقبة
في قوله ولكن محتمل
في قوله تملك المنفعة
في قوله الا ان العلم
في قوله مرحاطا واجبه
في قوله فقال لمن
في قوله هذا فقال رافع
في قوله بن خديج لي
في قوله استاجرته فقال
في قوله علمه الاستسناج
في قوله منه واما لو
في قوله حلف الاسكن دار
في قوله فلان فانه
في قوله محتمل بالانصاف
في قوله والاعان ثبت
في قوله ان الم ملك
في قوله محتمل تملك
في قوله المنفعة وكان
في قوله اول كلامه
في قوله محتمل تملك
في قوله السكنى وقوله
في قوله سكنى محتمل
في قوله في ملكك
في قوله المنفعة لانه
في قوله لا محتمل تملك
في قوله الرقبة ولان
في قوله خرج تفسير
في قوله لاول الكلام
في قوله ميتة به حكم
في قوله اول الكلام
في قوله وصار المحكم
في قوله قاضيا على
في قوله المحتمل فكانه
في قوله والى سكنى
في قوله دارى فكون
في قوله عارياه وكذا
في قوله الوار ولدي
في قوله لك عمرى سكنى
في قوله او سكنى صدقة
في قوله او صدقة عارية
في قوله او عارية هبة
في قوله فهذا كلام
في قوله عارية لما سنا
في قوله واما القبض
في قوله فلا بد منه
في قوله لثبوت الملك
في قوله حتى لا يثبت
في قوله الملك في الهبة
في قوله بالحق قبل
في قوله القبض عندنا
في قوله وقال مالك
في قوله رحمه الله ثبت
في قوله لانه عند تملك
في قوله فلا توقف
في قوله ثبوت الملك
في قوله به على القبض
في قوله كالسابع والصدق
في قوله على هذا
في قوله الخلاف ولما
في قوله حوله علمه لا
في قوله يجوز الهبة
في قوله لا مقبوضة
في قوله والمراد في
في قوله الملك اذا جازى
في قوله ثابت على
في قوله القبض بالاتفاق
في قوله ولان الهبة
في قوله تبرع والاعوذ
في قوله لزم بزم المتبرع
في قوله به ولو ثبت
في قوله للملك محتمل
في قوله العقد بوجه
في قوله المطالبة عليه
في قوله بالسلم فوصى
في قوله الى ايجاب التسليم
في قوله على المتبرع
في قوله به وهو لم
في قوله تبرع به واجاز
في قوله به لم تبرع
في قوله به مخالف
في قوله موضوع التبرعات
في قوله بخلاف المنافع
في قوله والاعمال لان
في قوله الملك يبيع
في قوله على وجه
في قوله الايجاب التسليم
في قوله لانه لا يفسد
في قوله اذ فائدة
في قوله الملك التمكن
في قوله من التصرف
في قوله فاذ لا يكون
في قوله له كان سبيلا
في قوله من قبضه
في قوله وهذا خلاف
في قوله الرقبة

في قوله اعطاك الله
في قوله وصيك الله
في قوله معي
في قوله ولما بالاربع
في قوله والاربعون
في قوله اضعاف
في قوله الى ما يطعم
في قوله عنه من ارض
في قوله ملكك العين
في قوله بعد عوض
في قوله ووان يكون
في قوله بالهبة
في قوله بخلاف
في قوله ما لو قال
في قوله اعطيتك
في قوله هذه الارض
في قوله فانه يكون
في قوله عارية لان
في قوله عنها لا يطعم
في قوله وكان معناه
في قوله اعطيتك ما
في قوله يحصل منها
في قوله وكان يملكها
في قوله بنفسه لارض
في قوله دون عندها
في قوله ولما كان
في قوله فلان الدائم
في قوله للملك وكان
في قوله معناه ملكه
في قوله ملكك هذا
في قوله الثوب كل
في قوله الاثرى لان
في قوله الملك سار
في قوله لا يورث من
في قوله لفظ
في قوله الحمل والملك
في قوله وكذا الملك
في قوله يورث ملكك
في قوله بغير بدل
في قوله وكسوتك هذا
في قوله الثوب معناه
في قوله لانه لتملك
في قوله العين واللبس
في قوله او كسوتهم
في قوله والكفان لاشاى
في قوله الا تملك
في قوله الثوب وقال
في قوله كسا بزرع
في قوله فلان ثوبا
في قوله الى ملك منه
في قوله واما بالسلس
في قوله فلقوله
في قوله علمه من احمد
في قوله عمرى في المثل
في قوله وكذا الوار
في قوله جعلت هذه
في قوله الدار لك عمرى
في قوله لما بيننا
في قوله واما بالسابع
في قوله والاربعون
في قوله على الدار الاكابر
في قوله وهو تصرف
في قوله منفعتها لاني
في قوله عيناها فكون
في قوله عارية الا ان
في قوله يريد الهبة
في قوله لانه قد ذكر
في قوله للملك
في قوله على حمل بزرع
في قوله ولما كان
في قوله عارية اي ملك
في قوله فاذ انما في
في قوله ما كمل لفظه
في قوله وفيه تشديد
في قوله عليه فيعقبه
في قوله نيتهم واما
في قوله بالتام فلان
في قوله قوله ولدي
في قوله لك هبة يحكم
في قوله في الهبة
في قوله وقوله تسكنها
في قوله مشور وتبينة
في قوله على المقصود
في قوله انه ملك الدار
في قوله للسكناء وهذا
في قوله معلوم وان لم
في قوله ذكره ولا سفير
في قوله به حكم التملك
في قوله بمنزلة قوله
في قوله هذا الطعام
في قوله لك تاكلم وهذا
في قوله الثوب لك
في قوله تلبسه وهذا
في قوله الخلاف
في قوله قوله ولدي
في قوله لك هبة سكنى
في قوله او سكنى هبة
في قوله فانه عارية لان
في قوله اصله من التملك
في قوله لفظا وكونه
في قوله لفظا كالمع
في قوله ما يغير حكم
في قوله اوله واول كلامه
في قوله محتمل فذلك
في قوله الغير تنغير
في قوله به حكم اول
في قوله الكلام كما في
في قوله الاستسنا والتعليق
في قوله بالشرط ثم
في قوله قوله ولدي
في قوله لك ظاهر في
في قوله تملك الرقبة
في قوله ولكن محتمل
في قوله تملك المنفعة
في قوله الا ان العلم
في قوله مرحاطا واجبه
في قوله فقال لمن
في قوله هذا فقال رافع
في قوله بن خديج لي
في قوله استاجرته فقال
في قوله علمه الاستسناج
في قوله منه واما لو
في قوله حلف الاسكن دار
في قوله فلان فانه
في قوله محتمل بالانصاف
في قوله والاعان ثبت
في قوله ان الم ملك
في قوله محتمل تملك
في قوله المنفعة وكان
في قوله اول كلامه
في قوله محتمل تملك
في قوله السكنى وقوله
في قوله سكنى محتمل
في قوله في ملكك
في قوله المنفعة لانه
في قوله لا محتمل تملك
في قوله الرقبة ولان
في قوله خرج تفسير
في قوله لاول الكلام
في قوله ميتة به حكم
في قوله اول الكلام
في قوله وصار المحكم
في قوله قاضيا على
في قوله المحتمل فكانه
في قوله والى سكنى
في قوله دارى فكون
في قوله عارياه وكذا
في قوله الوار ولدي
في قوله لك عمرى سكنى
في قوله او سكنى صدقة
في قوله او صدقة عارية
في قوله او عارية هبة
في قوله فهذا كلام
في قوله عارية لما سنا
في قوله واما القبض
في قوله فلا بد منه
في قوله لثبوت الملك
في قوله حتى لا يثبت
في قوله الملك في الهبة
في قوله بالحق قبل
في قوله القبض عندنا
في قوله وقال مالك
في قوله رحمه الله ثبت
في قوله لانه عند تملك
في قوله فلا توقف
في قوله ثبوت الملك
في قوله به على القبض
في قوله كالسابع والصدق
في قوله على هذا
في قوله الخلاف ولما
في قوله حوله علمه لا
في قوله يجوز الهبة
في قوله لا مقبوضة
في قوله والمراد في
في قوله الملك اذا جازى
في قوله ثابت على
في قوله القبض بالاتفاق
في قوله ولان الهبة
في قوله تبرع والاعوذ
في قوله لزم بزم المتبرع
في قوله به ولو ثبت
في قوله للملك محتمل
في قوله العقد بوجه
في قوله المطالبة عليه
في قوله بالسلم فوصى
في قوله الى ايجاب التسليم
في قوله على المتبرع
في قوله به وهو لم
في قوله تبرع به واجاز
في قوله به لم تبرع
في قوله به مخالف
في قوله موضوع التبرعات
في قوله بخلاف المنافع
في قوله والاعمال لان
في قوله الملك يبيع
في قوله على وجه
في قوله الايجاب التسليم
في قوله لانه لا يفسد
في قوله اذ فائدة
في قوله الملك التمكن
في قوله من التصرف
في قوله فاذ لا يكون
في قوله له كان سبيلا
في قوله من قبضه
في قوله وهذا خلاف
في قوله الرقبة

الوصية ان الملك يستند بعد الموت ولا المطالبة على الموصى ولا الزلم لعدم الهبة الموزع حسنة
والولد لم يملك ما بعدت الوصية فانه لا يخرج حقه عن الوصية فلم يكن القول بثبوت الملك ايجاب شي على
المتبرع وان قبض الموصوف له في المجلس بغير اذن الوهاب جازا استحسانا وان قبض بعد الموت
لم يحز الا ان ياذن له الوهاب في القبض والقياس لم يجوز في الوصية لان القبض بغير اذن الوهاب
والنصر في ملك العبد لارض الا اذنه وقد استحسن ان القبض منها بمنزلة القبول في البيع من حيث توقف
الملك عليها فكما ان براحا من تملك تسليطا على القبول فلا تملك تسليطا على القبض من منزلة الذي
وتوابعه عن القبض لارض في المجلس بخلاف ما اذا قبض بعد الافراق لانا لما اتفقنا التسليط على
القبض الحاقا له بالقبول والعقد يتقيد بالمجلس فكذا ما ان من منزلة وتوابعه عن القبض لارض في المجلس
وفي عمر المجلس ان لا اعتبر للدلالة بمقابل القدر فكذا تقدير الصدقة والقض والرهن والبيع الفاسد
لانها كالهبة في الافتقار الى القبض وتصح الهبة في يجوز حقسوم ومشاع لا تقسم وفيما تقسم لارض
وقال السامع رحمه الله لارض ان يكون مرفعا عن الملك الوهاب وحقوقه وبما لا تقسم ما لا يحل
القسم اي السبق مسبقا بعد القسم لارض العبد والهدو ودية ودية او السبق متفقا بعد القسم وحس
براسع الذي كان قبل القسم كالبيت الصغير والحمام الصغير والثور الصغير ونحوه بالمعسوم ان
سعى مسبقا في الحائز قبل القسم ونحوها ان الهبة عند ملك تنص في الشارع كالسبع وهذا
لان السامع محل لما هو موصى به هذا العقد وهو الملك فكون محلا لهذا العقد في محل الصف
التي تكون محلا لحكم العقد وقد وجدوا ان السبق لا ينفذ الى القبض بخلاف الهبة لان البيع الفاسد
لا يوجب الملك لانا القبض فهو موصى به الشارع كما يوصيه في غير الشارع صلح راس مال السلم وبدل الهبة
ولان الهبة عقد تبرع فكون بمنزلة القرض والوصية والشيوع لا يمنع القبض فانه لو دفع الفرض الى
رجل على ان يكون نصفه قرضا عليه ويعاير في النصف بغير بشكته فانه يجوز ولكن مع ان القبض شرط
لوجوع الملك في القرض ثم الشترط القسم والوصية وهي تبرع بعد الموت فكذا التبرع في الحقيقة والقبض
بصورة الشارع كما يتصور في المفز فان المعية بالقبض التسليم بناء على تسليم وتخليه من المالك وهذا
لتحقق فيه بان وهب البعض وسلم الكل وصار البعض مملوكا بتسليم الكل فمروا وصار الكل مملوكا
الذي لا يملك القسم ولما ان الخلفا الداشد من رضي الله عنهم وغيرهم شرطوا القسم ولان شرط القبض
منصوص عليه فمروا على اكل الحيات كشرط استقبال الفداء في الصلوة لما كان منصوبا عليه
لشرط الكفاية فيه من لوان استقبال الحطيم لارض صلواته من ارض البيت بالسنة وهذا لان الثابت من وجه
دون وجه لا يكون تابا مطلقا وبدون الاطلاق لا يثبت الكفاية القبض من الشيوع تابا من وجه
دون وجه لان القبض عبارة عن الحيوان وهو ان يصير الشيء في حيز القابض والشارع في حيز من وجه

وهو الهبة

دون وجه لانه في يد من وجده في يد غيره وجده فتملك الحيان بالقسمة لان القسمة تخرج من المصلحة المتفق عليها
 لم يقطع الا تصير محوزة على الحقيقة في يد المتأخير وذلك غير موقوف فتمت تمام الحيان لما صوله لان باللفظ
 عند محوز له وطريق الحكم فادلم بتحقيق الحيان في حق ملك الفيد وحصة الايصر محوزا للأخير صارت الحيان
 باقصة فلا تنقض لافك الملك ولان اشد اطر اصل القبض لمعنى وذلك المعنى موقوف على القسمة وهو لم
 الايصر عقد التبرع سببا لوجوب الضمان للمبتدع عليه على المتبرع في غير ما تبرع به لانه لو ملك قبل القبض
 لطلبه بالتسليم اليه فكذا لو ملك قبل القسمة لطلبه بالقسمة فصد عقد التبرع موصا ضمان المعاسمة عليه
 وهو خلاف موضوع التبرع بخلاف ما لا القسم لان القبض لا يتصور فيه الا اقصا فيكتفي به ان لو اعتبرنا
 انما لم يفسد باب الهبة اصلا وصما كمال القسمة بتصور تسليم فوفقه فلا يكفي بالقاص منه ولانه لا استوجب
 حق لطلبه بالقسمة فلا يلزم مؤنة القسمة فان قيل يستوجب المهايأة خلف المهايأة قسمة المنفعة
 وعقد البيع لا في العين فلم يكن ذلك ضمانا في عين ما تبرع به والقبض ليس بشرط للتوصية والبيع الهبة
 والقبض في البيع الفاسد والصرف والسلم غير منصوص عليه وقوله عليه يد ايد لبيان التعيين الا ان
 التعيين في الثمنين يكون بالقبض ولان القبض شرط لبقا الصرف والسلم على الصفة لاسرط لابتدا
 والبقاء اسلم من الابتدا ولانها عقود ضمان فمحوز له يتعلق بها ضمان المقاسمة والقبض تبرع ابتدا وعقد
 ضمان انها لكونه مضمونا بالمشك فلا يغفل عن تغلق به ضمان المقاسمة ثم يشهد بالتبرع شرطنا في القبض
 ويشهد بعقد الضمان الا شرط فيه القسمة على التبيين ولان شرط القبض فيه غير منصوص عليه
 وجوه على احوال الجاهات ولو ذهب بصيبي الدار او من شيء تحت القسمة لشرك لم يجر عندهم لان الحكم
 معلق بالقبض والقبض الكامل لا يتصور في الشاع وان قيل الفسار في الهبة من غير السرير
 ما عسار انه يوصل الى اجاب الضمان على المتبرع فلما ان عدم تلك العا وعد وصلا العلم لا يرى
 على القبض لا يتم في الجز الشاع فقبض الشريك لا يتم باعتبار الاقنة الهبة واما يتم به وبغير وهو
 كان ملوكا له وما يشترط لاتمام العقد قايما يعقد ثابتا فيما تناوله العقد دون غيره فان ذهب شفا
 مشاعا فسدت الهبة لما قلنا فان قسم وسلمه صح لان التمام بالقبض والشروع زال عند القبض
 ولو ذهب وقبضه بواو دمنه في سمس لا يصح وان اضرها واستلمها وكذا التمن في اللبن لان العقد
 مصاف الى المعلوم فلفا ولهدا الواو استخرج الفاصد ملكه والعقد لا يطر لعدم المحل لا سقلب
 حابر الوصو المحل بل يفسد بعد وصول المحل الى القيد بخلاف الشاع لانه محمل لانه محصور وقت
 العقد ويصور القبض فيه لكن لا على سبيل الكا والاعتبار لا اعتبار في سمس بالدهن المتقار
 عن سمس الروا وتقبل اللبن في الصرع والصوف على ظهر الغنم والزروع والفلا في الارض والشر على
 الخيل من له الشاع لان عدم الجولة لاتصال المصوب بالليس محسوب من ملك الروا هب مع امكان

منه في اربعة اقسام
الصفحة ولكنهم
اذ اباك الدمن
لادوسك لاشترط

امكان الفصل ودرامع القبض كالشاع ولم اكانت العن الموهوتة في يد الموهوب له ودرية او عاربه او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضا لان القبض في باب الهبة غير مضمون فنعبر فيه اصل القبض واصل القبض موصوف هنا فباب قبض الهبة بخلاف ما اذا باع الورقة ممن في يد ان السبع يمس قبضا مضمونا وقبض الموضع قبض لمانه ولا يورع قبض الفنان بل يحاج الى تحديد القبض ودان ان يروح الى موضع فسد العن ويحضر وقت تمكن فيه وقبضا وكذا لو كانت مضمونة في يد بالعمه او المثلث كالمقبوض على رسوم السبع والمقبوض فوهب له روح وبنت الملك كحق العقد لوصف العقد اصل القبض وزايك بخلاف ما لو كان مضمونا بغيره كالموهون والمبيع فانه يحاج فيها الى تحديد القبض واهو هبة لراي لطفه ملكا لطفه بالعقد لانه في قبض لهاب فينورع قبض الهبة ولا فرق بينهما اذا كان في يد اولي يد موصوفة لان يد الموضع بمنزلة يد الموضع حكما فيمكن ان يجعل قابضا لولد باليد التي هي قامة مقام يده فان قيل قد قلتم لها وعب الورقة جاز ولو كانت يد كيد الموضع لم تكن قابضا لنفسه بحكم يده قلنا اليد للموضع حقيقة باعتبار هذه الحقيقة بحكم قابضا لنفسه وعبه فامنت مقام يد الموضع ما ولم يهون في يد الحفظ عاملا في الموضع ورا قبل التملك هذه الهبة فاما بعد ذلك فهو عاقل لنفسه ولور من عبه من رجل وسلمه ثم وهبه لابنه الصغير لم يجر وكذا الوغصب عبه عاصبه فوهبه لابنه الصغير لانه ليس في يد الراي من المفسور منه حقيقة وحكم الكونه مضمونا على المرزوق والغصب والضمان اما يكون بتفويت اليد ولو باعده بيعا فاسدا وسلمه ثم وهبه لابنه الصغير لم يجر لانه خرج عن ملكه فقد وهبها لملكه فلا يجوز ولان اليد لغيره حقيقة وحكمها حيث كان في ضمان الغير والصدق في هذا كالهبة وكذا الهبة هبة للطفل لانه شيء وهو في عياله اوابوم ميت ولا وصي له حارب الهبة وقبض لانه بمنزلة قبض لهاب لو كان حيا وكذا اكل من يقول كالعلم والارح لانه يتحقق نفعه وان وهب له لحنه هبة تمت قبض وليته وهو لهاب او الجد اب لهاب بعد ابية او وصيتهما لان لولا الية عليه وقد تحض النصف نفعه وكذا اذا كان في حوزة اواضه فقبضهما له حان لان من يؤوله مما يتحضر من نفعه لليتيم خلفه وليته الاسرى ادا حق بحفظه وتربيته وهذا من ضروريات الحفظ فيكون حكم الحفظ وهذا لان الحفظ لا يحصل الا بضر والية في الكسب لانه لا ينفى عاقله لا بقوت وطبوس ولا بد ان يكون لسبيل من التفصيل في حقه فصار ذلك من ضروراته الاسرى لانه لو اراد لحنه لفران يبرعه من له لم يكن له ذلك ولان يسلمه في تعليم الاعمار والخلف بعد علمه لاصل عند عدم الاصل وان قبض الصبي الهبة بنفسه حاز ان كان عاقل لانه في النافع المحض الحق البالغ وبحوزة قبض زوج الصغير بعد الزفاف وان كانت الولاية عليها للاب دون الزوج لانه اقام الزوج مقام نفسه في حفظها وحفظ ما لها بعد الزفاف وقبض الهبة من باب الحفظ

一、

٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١

२७५५

[illegible][illegible]

موجب العقد
زبيلات

صحت الله افسد ملكه غنم وتلو وهب ولا امتناعها واستمرها ثم استحق المباع صحت الهبة في الدلالة
 بالاشفاق ظهر ان يد في المتاع كان يد عصب فصار كالمشترى الدار والمتاع ثم وهب له الدار
 او اودعه الدار والمتاع ثم وهب له الدار فانه رجع وتلو وهب ارضا وزراعا وسلمها فاستحق الرجع بطلت
 الهبة في الرجع لان النزاع مع الرجع حكم لا تصالح كنه واحد فاد استحق لهما صار كانه استحق العوض
 الشايع فاما كونه القسمه بسطل الهبة في البلية وتلو وهب زراعا او مخرقة ارض او وهب ارضا وونه
 او مخرقة شجرة او شجرة ارضه لارجع الله متصلة به انتصار خلقه وكان بمنزلة المشايع الذي تحتل القسمه فلا
 يتم بطلان لا فله والحيان والله اعلم باب الرجوع في الهبة
 واد اوهب هبة الهبة فيما الرجوع فيها وقال الشافعي وهب له ارضه لارجع فيها بقوله علم لارجع الوهاب
 في هبته الا ان الله لما ثبت لولده في رولاه لا يحل الوهاب ان يرجع في هبته فقد نفى الرجوع او حرمه والرجوع
 لا ادر علم عا ارتكاب المحرم شرعا ولانه عقد تحليك فوجب له الرجوع كالباع وبطلان الرجوع بطل
 المقصود بالملك والعقد لا ينعقد موصيا ما يشارك المقصود به وانما ثبت حق الرجوع فيما من الوالد
 والولد لان لفره علم لم يتم لان الولد كسبه او بعضه فلم يتم الملك ولنا قولنا علم الوهاب لحق
 بهبته ما لم يثبت منها اى لم يقوض والمراد حق الرجوع بعد التسليم لانها لا تكون هبة حصة قبل
 التسليم واصا فتنا الى الوهاب باعتبار انها كانت له كرجل يقول اكلنا خيرة فلان الجواز وان كان اشترا
 منه ولانه قد سئل الحق الى وصول العوض اليه وذلك حق الرجوع بعد التسليم ولانه استحق الوهاب
 لغلبه من حق الموهوب له والاعتق الحقان وحق الوهاب اخلت الابد تمام الهبة بالقبض للاحق
 للموهوب له قبل القبض ولان فوات المقصود بالعقد فثبت للعقد والاية الفسخ وفعلا لفسخ
 التام من زوال الملك الخالي عن المقصود كالمشترى الذي اوجبه بالمشترى عيبا ومدا لارجع المقصود بالهبة
 للعابس العوض والمكافاة عادة وهذا يقال الا ياتي قروض وقد تابت بالشرع قال علمه شيوخنا
 تحابوا والمعروف كالمشروط والتعاقد يقتضي وجوب الفعل من الحابسين والمراد ما رواه ان الشفوع
 بالرجوع من غير قضا ولا رضا الا الوالد لاحتاج الى ذلك فانه تفرد بالاخذ حاجته وسمى ذلك رجوعا
 باعتبار الطاهر وان لم يكن رجوعا في الحكم او المراد لا يحل الرجوع ويانه مرقه كقولنا علم للاحق لرجوع
 من ماله واليوم الزمان بين شبعان وجاه الى جنبه طاع اى لا يطيع ذلك بالديانة والمروءة وان
 كان حائزا في الحكم له لم يكن عليه حق الرجوع وهكذا نقول لا يطيع بالمرقة الرجوع ويكره الا الى
 الى قوله علم العادة هبته كالعائدة في قية وهذا التشبيه في معنى الرجوع استقبال ولا استنقاذ لاني
 حرم الرجوع كما عزم الشافعي وهب له الا الى انه قال في رولاه كالمشترى في يوم في قية وفعلا
 العقب يرجع بالقبض بالبحر وبه نقول انه مستحق وانما يطلحق الرجوع من ان يسعه لاهد ما قبض

هذا هو الحق في الرجوع
 في الهبة بعد التسليم
 لانها لا تكون هبة
 حصة قبل التسليم
 واصا فتنا الى الوهاب
 باعتبار انها كانت له
 كرجل يقول اكلنا خيرة
 فلان الجواز وان كان
 اشترا منه ولانه قد
 سئل الحق الى وصول
 العوض اليه وذلك حق
 الرجوع بعد التسليم
 ولانه استحق الوهاب
 لغلبه من حق الموهوب
 له والاعتق الحقان
 وحق الوهاب اخلت
 الابد تمام الهبة
 بالقبض للاحق
 للموهوب له قبل
 القبض ولان فوات
 المقصود بالعقد
 فثبت للعقد والاية
 الفسخ وفعلا لفسخ
 التام من زوال
 الملك الخالي عن
 المقصود كالمشترى
 الذي اوجبه بالمشترى
 عيبا ومدا لارجع
 المقصود بالهبة
 للعابس العوض
 والمكافاة عادة
 وهذا يقال الا ياتي
 قروض وقد تابت
 بالشرع قال علمه
 شيوخنا تحابوا
 والمعروف كالمشروط
 والتعاقد يقتضي
 وجوب الفعل من
 الحابسين والمراد
 ما رواه ان الشفوع
 بالرجوع من غير
 قضا ولا رضا الا
 الوالد لاحتاج الى
 ذلك فانه تفرد
 بالاخذ حاجته وسمى
 ذلك رجوعا باعتبار
 الطاهر وان لم يكن
 رجوعا في الحكم
 او المراد لا يحل
 الرجوع ويانه مرقه
 كقولنا علم للاحق
 لرجوع من ماله
 واليوم الزمان
 بين شبعان وجاه
 الى جنبه طاع اى
 لا يطيع ذلك
 بالديانة والمروءة
 وان كان حائزا
 في الحكم له لم
 يكن عليه حق
 الرجوع وهكذا
 نقول لا يطيع
 بالمرقة الرجوع
 ويكره الا الى
 الى قوله علم
 العادة هبته
 كالعائدة في قية
 وهذا التشبيه
 في معنى الرجوع
 استقبال ولا
 استنقاذ لاني
 حرم الرجوع
 كما عزم
 الشافعي وهب
 له الا الى انه
 قال في رولاه
 كالمشترى في
 يوم في قية
 وفعلا العقب
 يرجع بالقبض
 بالبحر وبه
 نقول انه
 مستحق وانما
 يطلحق
 الرجوع من
 ان يسعه
 لاهد ما
 قبض

قبض العوض لما روينا وان حق الرجوع في الهبة كان بخلاف مقصود وقد علم ذلك
 بوصول العوض اليه وهو كالمشترى في جرد المبيع عيبا فيزول العيب قبل ان يرد
 عوضه لجنه من الموهوب له متبرعا فقبض الوهاب العوض بطلحق الرجوع لان التقويض
 ترجع لغرض وهو اسقاط حق الرجوع للاول في تبرعه من ماله كماله من الموهوب له
 كبذل الخلع والقبض عدم العمل فانه لما كان بذرا ما لا اسقاط حق رجوع من الهبة كماله
 ممن عليه الحق فاد افا الموهوب له للوهاب خذ هذا عوض ممتلك او ثوبا او بدلا عنها
 او مقابلا لها او مكانا فقبضه الوهاب سقط حق الرجوع لان الشرط في التقويض ان ياتي
 بلفظ يعلم الوهاب انه يعطيه جزا صنيعة وقد حصل ذلك بعد الالفاظ وانما في الحكم عا حرام
 المقصود فاد احصل ذلك فالعبار ان فيه سواء ولو وهب للوهاب شيئا ولم يقل هذا عوض
 ممتلك او ما شاكله فلو اوجب ان يرجع في هبته لانه لما لم يصف تملك الى هبته كان فعل هبته
 مبتداه لا تقوضا فلا كذا ولا حرجا ان يرجع ولان سقوط حق الرجوع لحصول مقصود
 الوهاب وانما يعلم ذلك لان يبين له انه عوض ويرضى به فاما بدونه فلا لان الملك المطلق
 حصل لا اشترا ويحتمل الجواز فلا يطلحق الرجوع بالشك وان استحق نصف الهبة رجع
 نصف العوض اعسار الجوز بالكل وهذا لانه استحق نصف الموهوب رجع بالعوض
 لانه لم يبق له من الهبة شيء وكان له الرجوع في العوض فاذا استحق نصف الهبة لم يسلم
 له ما يقابل نصفه من رجع بنصفه وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان يرضى
 حق العوض ثم يرجع في الهبة وقال رحمه الله استحق نصف العوض له لم يرجع في نصف
 الهبة اعسار الجوز بالكل واعتبارا للعوض بالهبة فانه لو استحق نصف الهبة لكان يرجع في نصف
 العوض فكذا اذا استحق نصف العوض له لم يرجع في نصف الهبة وهذا لان كل واحد منهما صار
 مقابلا لآخر كسب العوض بالعوض فاد استحق نصف الهبة لم يكون مستحق علمه لم يرجع على
 صاحبه بنصف ما عا لم ولنا ان المستحق حرج وان يكون عوضا وصار كان لم يكن وما في
 رجوع عوضا عن الكل ابتداء ولو عوضه ابتداء هذا النصف لم يرجع في شيء من الهبة فكذا ههنا وانما تكرر
 الخلف في رصا الوهاب به وكان تايده في اتيان الخيار له فان سار وما في رجع لانه انما يرضى
 سقوط حقه في الرجوع ليس له كل العوض ولم يسلم وان شاكه سلك ما في ولم يرجع شيء وجا
 الفرق بين استحقاق نصف الهبة ونصف العوض ان المعوض فاملكه العوض الاجر ايقبته
 حكم المعامل في حقه فاد استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض محضا للمقابل فاما الوهاب
 فمكلا ابتداء من غير له مقابل شيء فلم يعتبر في حقه حكم المقابل ثم تايده العوض في اسقاط حقه في الرجوع

على انفسها كالمهر والعيب بعد القبض ولو كانت الهبة فبذلك الموهوب له او العسقة قبل ان يعطى
 به القاضى للموهوب فقد ما صنع الموهوب له ان لا يبرح ملكه الا بالقضاء ولو منع بعد الرجوع قبل
 العضا فملكه ضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا ملكه في يد العضا لم يضر لان اصله بضمه لمن
 موصيا صمان المقبوض عليه وهذا هو عليه واستدل به الشيخ معتبره باصله لان عنقه بعد العضا
 وقد طلب منه الوصل لان المنة بعد الطلب بوجه الضمان في الامانات والافاضة بالعضا او الرضا يكون
 نسخا وبطلان موقوف الملك القديم على الشرط موقوف الوهاب لان القبض انما يعتبر في اسفار الملك
 لا في عود الملك القديم ويصح في الشارع لما بينا في رد الموقوف من الرجوع بغير قضاء لله الهبة المستقلة
 لعود الملك القديم لضمها بعد عود احد اركانها الثالث وثبت ان عود الهبة وقع جائزا موصيا حق
 الفسخ وكان بالفسخ مستوفيا جازا بانه فيظهر على الاطلاق لان استيفاء الحق لا يتوقف على القضا
 بخلاف الرد بالعيب بعد القبض لو كان بعد وصاخانه بعد عود احد اركانها في حق الدائم لان المسمى
 لا حق له في الفسخ وانما حقه في صفه السلامه فلو لم يكن سلمه او فاقا الشرط كان له ان لا يرضى ففسخ
 حق الفسخ ضرورة موقوف لزوم موصي الفسخ في حق الثالث على القضا انما ان تلفت العين الموهوبة
 فما استحقها فحقه وضمن الموهوب له لم يرض على الوهاب شيئا انما اعتقد ببيع فلا يستحق فيه السلامه
 بخلاف المعاوضات وهو غير عام له في القبض فلا يرضى بخلاف الموضع له اهلكته او دعه في يد
 فاستحقها فحقه وضمنه فانه يرضى على الموضع لان الموضع عام للموضع في الحفظ والغور وبسبب الرجوع
 في ضمن المعاوضات لانه التبرعات والهبة بشرط العوض بان يرضى بعد الوصل على ان يبرح الموهوب له عود
 له مقبلة ابتداء بطلان الشيوخ وعدم القبض ولو ذهب لاسباب فطما بشرط العوض لم يحرر عود ان صفه
 والى بوسعهم ما لم يبرح انتدوا وهو لا يملك التبرع بما له وصار عود محمد له لانه يرضى عنه بيع انما
 حتى لو كان ناضحا العقد وصار حكم البيع مبرور بالعيب وضياع الروية وحجب به الشفعة في العقار وما
 رددوا الشارع نعم الله بعد بيعها ابتداء وانما حقه بثلث الملك بخر العقد ولا سطر الشيوخ لان هذا
 التصرف معاوضة معناه وان كان تبرعا لفظا فكان بيعا كقولهم وهبت هذا لك كذا او ملكك هذا كذا
 وهذا لان شرط العوض ينافى التبرعات ويحقق بالمعاوضات والعبرة في العقود بالمعاين لا بالاقا
 الا ان كان الكفاية بشرط بطلان حوالته والحوالة بشرط مطالبة المصل كفاية وان لم يرضى بطلان بشرط
 يكون نكاحا ولو ذهب عبد لنفسه كان اعتاقا ولو ذهب لمن عليه كان ابرا اما للفظ واحد واصلي
 العقود لا اختلاف المعنى والمقصود وثبت ان ما اشتمل على جهتين يجب الحج بينهما فاما ان توفير على الشئ
 حظه كما اتاها لما اشتملت على معنى البيع والفسخ جمعنا بينهما وقد يمكن هنا الحج بينهما بان اعتبر هبة ابتداء
 اعسار اللفظ وبيعانها اعتبار المعنى كالهبة في المرفق هبة ابتداء اعتبار اللفظ حجه بطلان عدم القبض

فان كان الموهوب له قد ابرأ الموهوب له من العيب بعد القبض ولو كانت الهبة فبذلك الموهوب له او العسقة قبل ان يعطى به القاضى للموهوب فقد ما صنع الموهوب له ان لا يبرح ملكه الا بالقضاء ولو منع بعد الرجوع قبل العضا فملكه ضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا ملكه في يد العضا لم يضر لان اصله بضمه لمن موصيا صمان المقبوض عليه وهذا هو عليه واستدل به الشيخ معتبره باصله لان عنقه بعد العضا وقد طلب منه الوصل لان المنة بعد الطلب بوجه الضمان في الامانات والافاضة بالعضا او الرضا يكون نسخا وبطلان موقوف الملك القديم على الشرط موقوف الوهاب لان القبض انما يعتبر في اسفار الملك لا في عود الملك القديم ويصح في الشارع لما بينا في رد الموقوف من الرجوع بغير قضاء لله الهبة المستقلة لعود الملك القديم لضمها بعد عود احد اركانها الثالث وثبت ان عود الهبة وقع جائزا موصيا حق الفسخ وكان بالفسخ مستوفيا جازا بانه فيظهر على الاطلاق لان استيفاء الحق لا يتوقف على القضا بخلاف الرد بالعيب بعد القبض لو كان بعد وصاخانه بعد عود احد اركانها في حق الدائم لان المسمى لا حق له في الفسخ وانما حقه في صفه السلامه فلو لم يكن سلمه او فاقا الشرط كان له ان لا يرضى ففسخ حق الفسخ ضرورة موقوف لزوم موصي الفسخ في حق الثالث على القضا انما ان تلفت العين الموهوبة فما استحقها فحقه وضمن الموهوب له لم يرض على الوهاب شيئا انما اعتقد ببيع فلا يستحق فيه السلامه بخلاف المعاوضات وهو غير عام له في القبض فلا يرضى بخلاف الموضع له اهلكته او دعه في يد فاستحقها فحقه وضمنه فانه يرضى على الموضع لان الموضع عام للموضع في الحفظ والغور وبسبب الرجوع في ضمن المعاوضات لانه التبرعات والهبة بشرط العوض بان يرضى بعد الوصل على ان يبرح الموهوب له عود له مقبلة ابتداء بطلان الشيوخ وعدم القبض ولو ذهب لاسباب فطما بشرط العوض لم يحرر عود ان صفه والى بوسعهم ما لم يبرح انتدوا وهو لا يملك التبرع بما له وصار عود محمد له لانه يرضى عنه بيع انما حتى لو كان ناضحا العقد وصار حكم البيع مبرور بالعيب وضياع الروية وحجب به الشفعة في العقار وما رددوا الشارع نعم الله بعد بيعها ابتداء وانما حقه بثلث الملك بخر العقد ولا سطر الشيوخ لان هذا التصرف معاوضة معناه وان كان تبرعا لفظا فكان بيعا كقولهم وهبت هذا لك كذا او ملكك هذا كذا وهذا لان شرط العوض ينافى التبرعات ويحقق بالمعاوضات والعبرة في العقود بالمعاين لا بالاقا الا ان كان الكفاية بشرط بطلان حوالته والحوالة بشرط مطالبة المصل كفاية وان لم يرضى بطلان بشرط يكون نكاحا ولو ذهب عبد لنفسه كان اعتاقا ولو ذهب لمن عليه كان ابرا اما للفظ واحد واصلي العقود لا اختلاف المعنى والمقصود وثبت ان ما اشتمل على جهتين يجب الحج بينهما فاما ان توفير على الشئ حظه كما اتاها لما اشتملت على معنى البيع والفسخ جمعنا بينهما وقد يمكن هنا الحج بينهما بان اعتبر هبة ابتداء اعتبار اللفظ وبيعانها اعتبار المعنى كالهبة في المرفق هبة ابتداء اعتبار اللفظ حجه بطلان عدم القبض

الردن

المعنى والشيوخ وصية انما اعسار المعنى حجة اعتبر من السلف وهذا لان اللفظ والمعنى لا يدر من
 اعيان الالهة انقدر الحج للمنافاة كما فيها ذكرنا من المسائل فوجب اعسار المعنى وسقط اعسار اللفظ
 بوجه المعنى عليه والامنافاة مهمنا فان قيل قد حقت المناقاة ههنا لان قضيتة البيع التزوم
 ورسد الملك عليه بلا وصل وحكم الهبة على عكسه وتنافي اللزومين مستلزم لتلك المناقاة فيحقق
 المناقاة من البيع والهبة ضرورة فثبت البيع قد يكون عذر لازم كالسهم بالخيار وعذر لا يرد الملك عليه
 كماله البيع العاسد لوقوفه على وجود القبض ولم يكن التزوم والترتب لوازنه ضرورة والهبة قد يقع
 لارادة كهبه القرب وعقد وعقدت رسل الملك عليها بلا فصل كما لو كانت الهبة في يد الموهوب له ولم يكن عدم
 اللزوم وعدم الترتب من لوازمها ضرورة على ان المستحيل الحج بين المسافين في حادثة واحدة واما اذا
 جعلنا معاينة ابتداء وبيعانها فلا وهذا لا يفسد العقد من نفسه لانه لا يمكن فيه تحقيق البيع ولا الهبة
 لانه لا يحتمل معنى البيع بوجه قباله العقد لا يفسد ما كان لنفسه لانه لا يملك فيه تحقيق البيع ولا الهبة لانه
 لا يحتمل معنى البيع بوجه غير ما لا فكيف يملك بنفسه ففسخ لا يستلزم اللفظ والعقد والهدية
 وعبرها ومن وهب لاهلها صحت الهبة في القربة والولد وبطلان الاستسنا اعلم ان استسنا
 ما في المظن ينقسم ثلثه لقسام في قسم يجوز التصرف وبطلان الاستسنا كالهبة والنكاح والحج والصل
 عزم العود لان الاستسنا لا يعمل في المحل الذي يعمل فيه العقد فاذا لم يرض عقد الهبة على ما في
 المظن لكونه وصفا على ما في البيع لم يكن محلا للاستسنا وكان هذا شرط فاسدا والهبة وحيثما
 لا سطر بالسر وط العاسد بل العقد يرضى والشرط يبطل لان الملك في الهبة معاق بفعله حجه وهو
 القبض والفعل الحسني لا سطر بالسر وط العاسد واسما الشرط الفاسد بخره العقود الشرعية للم
 الحيات لا توجد في العود لها ولا يمكن له فعل عدا وفي قسم لا يجوز له التصرف كالسهم والرحان
 والرحن لان هذه العقود تبطل بالسر وط على ما عرفت وكذا الاستسنا المحل وفي قسم يجوز التصرف
 ولا استسنا جميعا كالأوصية لان احوالها المحل بالوصية حاز وكذا الاستسنا وولوا علق طلة بطنها
 وهبها جازت الهبة في التمسك ولو تبرع ما في بطنها ثم وهب براق لم يجر الفرق ان المبرور لا يبرح ملك
 المبرور والموهوب متصل باليس الموهوب في ملك الوهاب فصار كهبته الماشع فيما انقسم او كهبته شئ هو
 مشفوع بملك الوهاب فلم يجر فاما الاعتاق فيبرل ملك المعتق فاذا وهب له بعد اعتاق المحن
 والموهوب غير متصل باليس الموهوب في ملك الوهاب فهو كما لو وهب انفسا وفيها ابن الوهاب لفت
 وسلمها الى الموهوب له فان الهبة تنقسم كذا معنا ومشتبه الاعتاق بالاستسنا في الهداية من حبلان الهبة
 يرضى في القربة كماله فصل الاستسنا ونفي التشبيه في فصل التبرع من حيث ان الهبة لا يرضى في القربة
 لان تبرع الولد مانع ولم يكن نظيره الاستسنا وان وهب لولد لفته على ان يرضى عليها وعلى ان يعقها

او كما ان يستولدها او وهب له دارا او تصديق عليه يدار على ان يورثه شيئا منها او نفقة شيئا
 منها واليهما خاتمة والشرط باطل لما سطره الشرط فلما العبد موجب العقد ولا يجوز له الهبة فلا انبأ الا
 سطر بالشرط الفاسد وانما ان الله عليه لعاز العبد وادب الشرط المعبر والعمرى تملك بطريق الهبة
 بشرط الرق عليه من مات المعز لان معنى العمرى ان تقول ملكك هذه الدار مادمت حيا او عمرى فاذا مت
 فمضى لي كالحاق البيع اليه علمه مني عرس وشرط ولان الشرط الفاسد ومعنى الوهب على ما مر في الدعوى فعول
 في المعاوضات للبرعات ومن لم يعل الفاعل فيهم فعلى ارجاءه هو لكن او انت منه بل ان اوفى
 له اذنت الى النصف فلك نصفه او انت على من النصف الباقى فهو باطل لان ملكك الدين ملكك
 منه معنى الاستقاط وادب الدين اسقاط فيه معنى التملك وصار كل واحد منهما على وجه واسطاطا
 مع وجه وهذا لان الدين ما كان بالنظر الى المال حتى وصفت فيه الزكوة ووصف بالنظر الى الحال حتى لا يحث
 لو حلف ان لا ياكل لده وللهذا يرتد بالورث وهو آية الملك وتتم بلا قبول وهي لمان الاستقاط والعلق بالشرط
 مشروع في الاستقاطات المحضة دون ما فيه معنى التملك وصحة العمرى للمعز حال حيوته ولورثته وورث
 ولو كان وارثا لكان رضى او جيبس فهو باطل عند ابي حنيفة ومحمد ومالك خلافا لابي يوسف له لعل
 ان الشرط في الهبة ان كان يمنع ثبوت الملك للحاكم منع صحة الهبة وان كان لا يمنع صحة الهبة وسطر
 الشرط ثم تغير العمرى ان يقول جعلت هذه الدار لك عمرى فاذا مت فمضى لي على فيصم الهبة لان هذا
 الشرط لا يمنع لعل الملك وتغير الجيبس لم يغير في جيبس عند ابي حنيفة فان منع في كل وتغير الرضى
 ان يقول هذه الدار لاخرى موتا وهي من المرافقة لان كل واحد منهما يورث موت صاحبه كما يقول اراقتك
 وثراقتك موتى فان منع في كل وان منع في كل فبطل لان هذا الشرط يمنع ثبوت الملك للحاكم
 وعرض انه علم لعاز العمرى ورث الرضى والى يوسف بعد له ما قال الله عليه لعاز العمرى والرقى
 ولان قوله داني لى تملك صحه وقوله جيبس وموتى او رضى شرط فاسد لانه شرط رقة الملك عليه
 بعد الموت لان معناه ملكتك داني هذه وهو محبوس عندك فان منع في كل او اراقتك موتى ليعود
 الى ملكون بموت العمرى فصار لا حلا فيهم رضى الى تغير الرضى مع اتفاقهم انهما من المرافقة فحل
 او يوسف بعد له هذا اللفظ على انه يملك الحاكم والزوج الى الوهاب فمضى ملكون كالعمرى فقال
 المرافقة في نفس الملك على ما مرنا وكان هذا التعلق للملك بالخطر وهو موت الملك قبا وطا طار
 فالحال به هبة عند ما يكون عارته لانه اطلق له الانتفاع ولا رضى في الصدقة وان كانت كالهبة من
 حيث انها الرضى الا ان قبض والارضى في مشاع كتحمل القسمة لانه تابع كالهبة الا ان ولاية الرضى في الهبة
 لعدم حصول التصرف وثنا المطلوب بالصدق قبل التوليد وقد حصل فلا رضى وتورث في كل على
 او وهب لنفقه لارضى اختيار اللفظة المسماة الاولى والمعنى في الثانية وحق الرضى حق ضعيف

حق ضعيف فادام مع السكر في ولاية الرضى فلا رضى العسل ومن يدان ان تصديق ماله او ملكه تصديق
 جنس ما يجب الزكوة فيه وقد مر في كتاب الفضا ومن يدان ان تصديق ماله او ملكه تصديق
 عبد الى يوسف بعد له لقوله علمه شروا بين او الحكم حتى في القبا ولو كنت ففضل الا فضل
 وعبد محمد بعد له ان يسوي بينهما على سبيل الشر للمذكور من خط لاسان اساعا للذبح
 الهبة في المرفق ليراقب له الهبة بعد عرض مشروط تبرع ابتداء وانتهى وانما العوض في بطلان حتى الرضى
 المرفق وصحة تقبيل الثلث مرفق وهب عبد الصبح فتمت ثلثاه على ان يعقده عبد الهبة
 ما به وتقبضا وما قد افاك له غير ولم يجر الورثة فالهبة هو له يورث على الورثة ثلث العبد الموهوب او
 كما وافق عبد الله لانه جاني باقن وثلاث مائة فاذر الثلث سلم للورثة العبد العوض وثلث
 الهبة وقمتها ما بينان وللموهوب له ثلثا الهبة وقمتها ما بينان الا ان ما به بعض قسم الوصية ما به تقام
 الثلث والثلثان ولو وهب المرفق دارا قيمتها ثلثا الهبة على ان يعقده عبد اقيمة ما به وتقبضا للشفع
 ان ياكلها ثلثها بعد ان الهبة بشرط العوض مع عند التقاض فكان للشفع ان ياكلها ثلثها
 العبد فان ما قد ولى الورثة لافان خيرا الشفع كالموهوب له اى من الشفع ثلث الدار او كل
 الدار وافق عبدك ولو لم يكن العوض مشروطا لا ياكل بالشفع لما مر ولو وهب المرفق كونه ثلثها
 ثلثها على ان يعقده الصبح كونه ثلثها ولى ما به وتقبضا ومات ولم يجر الورثة رضى كونه الهبة وافق عبدك
 نفسه او رضى نصف الكر وافق نصف كونه لانه لورث الثلث يكون الثلثان في مقابل كونه وهو يورثه
 ان يورث نصف الكر وما خذ نصف كونه يحصل للورثة ما يتاردهم وخمسون قيمة نصف الكر الهبة وخمسون
 قيمة نصف الكر العوض وحصل للموهوب له نصف الكر الهبة قيمة مائة وخمسة ولكن خمسون في ذلك
 بعض يقر له وهو نصف الكر العوض وما به تغير عوض فاستقام الثلث والثلثان ولو لم بشرط
 العوض ان يشار اليه وافق العوض فان شار ثلثها والارضى لثلاثه لانه لا يورث الى الوهاب لانه
 هبة ابتداء وانتهى والدار الموهوب لهما الاجابة على من منع
 معلومة تاجر معلوم وشرعها بالكتاب على الله تعالى ان تاجر في ما يبيح وشرعها وثلثها من
 حقه تقوم الدليل على صحة والسنة بعد ما علم اعطوا الرضى قبل ان يقره فالا امر اعطاه
 المجر حليل صحة العقد وقال من استاجر بعدا فله ثلثها لجره والاعاج مرفقة والقياس يابى حولهها
 لان العقد يورث على المعلوم وهو المنفعة التي توجد في ملك الرضا والمعلوم ليس محل للعقد لانه
 ليس بشئ مستحيل وصحة ما به معقود عليه ولانه لا بد من ملك المعقود عليه بعد الوضوح
 لا يعمل العقد والمعلوم الوصف بانه مملوك ولا يمكن جعل العقد مضافا الى رمان الوضوح
 لان المعاوضات لا تكمل الا صافه كالمسح وما جوزها لاجلها لاجلها البها والفقر محتاج الى

زكيات

حق المصروف عليه في حكم المضاف الى وقت الحوادث وهو معنى قولنا ان عقد الزمان في حكم
عقود متفرقة بتجدد العقود على حسب حدوث المنافع وانما اقتنا السبب مقام السبب ضروري
لصحة العقد ليرتبط الاحكام بالقبول مسددا بقدرها والاصح ان في ملك البذل نفس العقد بل في
حق البذل كالعقد المضاف الى وقت الحوادث فلا يستلزم ملكه قبله وهذا اعلى مما قاله الا فيكون
قلب الحقيقة وما ذكرناه غير له معنى بل ليدل على ان اقامة السبب مقام السبب ليدل على
الشرع كما قام السبب مقام المشقة والبيع مقام كمال العمل وهو ثم جراح الطائر وجوزة السلم
باعتبار ان المسلم فيه لغير حكم الثمن ولهذا شرط قبض راس الماركة في المجلس كيد التكون وسادس
ولو كان له حكم العين الموصوفة لما وصفت قبض راس الماركة في المجلس كما لو باع حنطة بعينها بدينار
فاد استوفى المنفعة من الماركة في الزمان لان التسوية قد تحققت وكذلك الحال في العقد
لان امتناع المالك بنفس العقد لتحقيق المساواة واد ايجل او شرط العمل بعد اطلاق المساواة
التي يسهل حاله وقد اختلفوا في بيان المضاف بشرط بيعه بل هو وان الشرط باطل لان امتناع سوره
الملكية البذل ثم ليس بمصلحة العقد بل بالضرورة بالاضافة الى وفيه المنفعة المستقلة والمستقلة الى
وقت التكون موصوفا قبل ذلك الوقت ولا يتغير هذا المعنى بالشرط ولذا قبض المتاجر البذل عليه
بل هو وان لم يسكنها لانه لما يمكن تسليمه عن المنفعة لما مر فتم تسليم المحل الذي يمكن من اسعاده
فما هو لو كانت بل هو في الزمان ولم بشرط البيع ولم يعض المدة حتى صرح بانها لم
يصح عند الى يوسف بعد له لانه صرف دين سيجب في عقد محدد له كحرر ان الهرف بالدين
لا يتعلق بعينه بل بمثلها واد اعلق بمثلها والصرف بوجه حال اصدار كانها شرط العمل اقتضاء
وان يعصبها غاصب من لا يسهل بل هو لغو الممكن له هو العمل المستلزم للمكته والمكنه
مع العصبية وهو سبب العقد ذكر في المحيط باقلا عما والى الفضل لوعصب الدار المتنازع
من المتاجر المصنف الزمان ولكن سبب الزمان عن المساح ما كانت الدار في يد الغاصب وذكر
العاصم في الدين في العاقل لانه لا يسهل بل هو ولكن سبب الزمان ما واد اعلق في يد الغاصب وذكر
في الهداية ان العقد ينفسح وان وعد العصب في بعض المدة سقط بطلان السقوط بقدر السقوط
ومن استاجر دارا او ارضاء مملوكة فله ريب الدار والارض ان يطالبه باجر كل يوم ومن استاجر
لغير الى ملكه فلما كان ان يطالبه باجر كل يوم وليس بالقصار والخياط ان يطالبه بالاجرة فرفع
من العمل ولا يملك ان الزمان معاوضة والملكية المنافع تمتنع بثبوته فان العقد فكذا الملكية بل هو
ان يسهل بوثان العقد له حصص المعاوضة المساواة وله لم يجب بل هو نفس العقد لا يجب ان يرفع
قبل وجوبه ثم قال ابو حنيفة بعد له اوله وهو قول ربه بعد له لا يجب ان يرفع بل هو استيفاء

جميع المنفعة سواء كان الزمان مفعول على المدة كحالة الدار والارض او على قطع المباد
كحالة كذا الدار الى ملك او على العمل كحالة القصار والخياط والصباغ ثم رجع عن هذا وقال
ان وعد الزمان على المدة او على قطع المسافة يجب ايضا بل هو حصص ما استوفى من المنافع لانه
كان لما استوفى حصص معلومة من الزمان في الدار كما يجب ايضا بل هو في وقت وفي قطع المسافة لحالها
من حله من حله وفي الزمان الذي ساعد على العمل وسفله اثره العين حتى كان للعقد ان يفسد
فان لا يجب ان يرفع الا بعد ايفاء العمل كذا وان كان حصص ما استوفى من العمل معلوما لان يكون
عمل العامل في بيت المتاجر في يكون الحولب فيه كالحولب في الكرا كذا ذكره الحامص الصفه
له في الزمان والمستهلك وغيرهما وذكره الزمان وكذا الحال في بيت المساجر فلا يستوفى بل هو
فلا يرفع في وقت قوله الاول ان الموقوف عليه شيء واحد وهو حصة المنافع المدة فالتم تسليم كالا
لحم تسليم من الزمان كذا السع فانه لا يتوزع ويوجب تسليم المسع على تسليم الثمن بل له حق
جمله المسع فانه سمي بالثمن وكما لو كان الموقوف عليه العمل ووجه قوله الثاني ان الملك في الزمان
ووجوب التسليم انما يترتب على العقد لضرورة تحقيق المساواة واد استوفى المنفعة والعقد في
حق المنفعة ساعد ساعد تسليما فاقباله من الزمان وكان ينبغي ان يجب تسليمه شيئا ولو خطي
خطوه او سكن ساعد الا اننا سكبنا ودرنا يوم ووجه لان لا يرفع عنه ويحتاج
الى ان تسليم الزمان كل ساعده وفيه من الخرج ما لا يخفى وتبع بعض العمل غير موصوفا لانه لا يسهل بل هو
خيط بعضه وفسخ بعضه فكذا لا يستوجب بل هو قبل الفروع والعمل والمبيع في حكم المبرور من
حيث انه محبوس بالثمن والموقوف لا يستحق تسليمه الا بعد قضاء كل الدين وكذا البيع وهكذا في
كل لجان للهدية فيها حق الزمان ومن استاجر خبزا والخبز له في بيته فقير لم يدين بل هو
لم يسحق بل هو في تحريم الخبز والتفوز لانه في ثبات الخبز فليس كواحد يحسنه على وجه لا يقطع
فلو اقرض او سوط من قبل الزمان لا يرفع بل هو فان اقرضه ثم اقرضه فاما الزمان لانه لا يرفع
من التفوز فاد اوفى عمل فسخ التسليم لقيام يده على الخبز بواسطة قيامها على خبز له واد املكه
فقد هلك ما صار ملكا الى المتاجر فلا يملك خلافه فاما الزمان فانه لا يرفع بل هو لان العمل لم يوصوفا لانه غير
يسعه بل هو التسليم ولا ضمان عليه بالهلاك عند اهلاكه اعد الى حصة له لانه لم يملك
بضمونه او اعد لها فلا يملك بعد التسليم وذكر العدوي في شرحه ان على قولهما يجب الزمان لانه
له مسمى والعين في ذلك لانه عند مضمونه عند مام له صاحب الدين الخياط ان شاخضه
وقفا مثل حقيقه لانه مضمون عليه فلا يرفع بل هو حقيقه التسليم ولا يرفع بل هو ان شاخضه فمه
خير ويصير العمل سمي الله وحسب الزمان ولا ضمان عليه في البيع والخطبة لان ذلك يضره ملكا

فلو صور الصانع عليه ومن استأجر طيخا ليطعم له الطعام للوليمة فالغرف عليه اي
 لغرف المرقمة في القصور الى القضاة عليه وان استأجر ليطعم قدر خاص واخر له المرقمة في القصور
 ليس عليه كذا في الارض والمسطح والمرح في الحبيس الغرف وان استأجر ليطعم له لسانا
 في ملكه فليس عليه ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له
 ضرب الدين في ملك المتأجر وان ضربه في ملك نفسه فلا يجب له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له
 وعندهما بالعدل عليه بعد التشريح كذا في رطب الرد وسببهما ان الشرع في تمام العمل غرا فيه
 يقع من الغش عن الفساد وصار كآخر الخبر في التور واليه ان العمل قد تم بالاقامة ولا اسفاه به يمكن
 والتشريح عمل لا يرد عليه ولم يلزمه فلا يلزمه كالقيل ومكان الى مكان بخلاف اقامته لا ينها
 من تمام العمل لان الدين قبلها طين مستشعر وكل صانع لعمله اثر قائم في العين كالصانع والقصار
 فاما ان يحبس العين في سبب في الرطب عند اتمامه فلا يلزمه ان المحصور عليه وقع في يد
 المتأجر باعسار اتصاله ملكه وفي ايدي قبضه كمن استأجر رطل كبر ورامع بديره في ارض المسحوق
 فانه يصير قاضيا وليس ان المحصور عليه حقيقة وان كان هو العمل ولكن في حيث لا اعتبار
 المحصور عليه وصف له في هو قائم في الثوب فيما حق الحبس لا استيفاء البذل كذا في العين
 والتمسك من حبسه الا الحبس العين يمكن له حبس العين ضرور وقوعه في يد غيره ضاه فلا
 يبطل حقيقة في الحبس كذا في العين له افض الى المسحوق بعد رضا الساع ولو حبسه في ضاه
 فلا ضمان عليه عند ان حبسه له لانه لما لم يرضى له بالحبس عندنا في العين في يد ربه كما
 كانت قبل الحبس ولا اجر له لانه تمكك المحصور عليه قبل التسليم وهذا المحصور عليه قبل التسليم
 بوجوب سقوط البذل كالمسحوق العين له ملكه في يد الساع وعندهما العين كاستصمونه من الحبس
 بالعقد وكذا بعد الحبس ولما جبه الخسار ان ساعته فمتممة غير معمول ولا اجر له لانه لم يرض العمل
 ملها ولا اسحق لغيره وان ساعته فمتممة معمول ولا اجر له لان المسحوق صار ملها الله بعد الوصول الى الله
 الله وصار كالمسحوق لانه ليس له حقيقة وكل صانع لعمله اثر في العين وليس له ان يحبس العين
 كالجار والملاح لان ملك العين للمسحوق عليها والعمل الذي هو محصور عليه حقيقة ولا اثر
 واضمحلت وليس له اثر في العين في تقوم الا اثر مقلم العمل ولا يكون له ولا اجر له في حرمه
 برأى لاهله انسان فانه حبسه للمجمل ولا اثر له لانه لا يحبس العمل ولكنه لما راع عنا كان على
 شغل لملك صار معمول له ليعين عليه فملك حبس العبد كانه باعه منه فاما هذا فلم
 يوجد احدا العين ولا وصف قائم بالعين فلا يملك الحبس ولما لا يقصر بالنسبة
 او بياض البيض فالحق الحبس لان الساع الذي حدث في الثوب غير مضاف الى عمل ظهر

اسم عرض

فان قيل انما يملك العمل
 فان قيل انما يملك العمل
 فان قيل انما يملك العمل

وظهر الساع الذي كان في الرطل وقيل له حق الحبس لان ذلك البياض صار كالملاك باستئجار
 بالارواح منع الخيل احدا لا نصفه البياض من حيث المعنى فلو كان له حق الحبس كذا في الخطاطه
 واد اشترط على الصانع ان يعمله بنفسه بان يقول له لتخيطه بنفسك او بيدك وليس له ان يستعمل غيره
 لان المحصور عليه عمله في محل معين فليس عليه ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له
 يقول اسأجره ليطعم في هذا الثوب بدينهم فهذا قبل اطلاق العمل غرا وان كان المذكور حياطة
 لفظا فاما ان يستأجره من غيره لان المستأجر عليه عمله في ذمته ولكن ايقاع بنفسه وبالاستعانة بغيره
 كما في الدين ومن استأجره ليطعم في هذا الثوب بدينهم فهذا قبل اطلاق العمل غرا وان كان المذكور حياطة
 يقع في الرطل محاسبه ومعنى المسحوق ان يكونوا معا ومن هذا لان الرطل مقابل مجملهم فاذا وقع بعض المحصور
 عليه دون البعض اسحق بقدر ما اوفى وبطل ما لم يوف وان استأجره ليطعم في هذا الثوب بدينهم
 بالبرص فذهب فوطه فلانا ميتا او لم يجد فلانا او وجع ولكن لم يرض الله فوطه ولا اجر له وعندهما رطله
 له الرطل وان استأجره ليطعم في هذا الثوب بدينهم فهذا قبل اطلاق العمل غرا وان كان المذكور حياطة
 فلا اجر له عند ان حبسه له لانه لما لم يرضى له بالحبس عندنا في العين في يد ربه كما
 قولنا يوسف مع محمد ربه بالبرص وغيره ذكر في حق حبسه له لانه لما لم يرضى له بالحبس عندنا في العين في يد ربه كما
 البصر وعندهما رطله فوطه فلانا ميتا او لم يجد فلانا او وجع ولكن لم يرض الله فوطه ولا اجر له وعندهما رطله
 اذ بعض المحصور عليه دون البعض فليس عليه ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له
 لما جبه الخسار ان ساعته فمتممة غير معمول ولا اجر له لانه لم يرض العمل
 ملها ولا اسحق لغيره وان ساعته فمتممة معمول ولا اجر له لان المسحوق صار ملها الله بعد الوصول الى الله
 الله وصار كالمسحوق لانه ليس له حقيقة وكل صانع لعمله اثر في العين وليس له ان يحبس العين
 كالجار والملاح لان ملك العين للمسحوق عليها والعمل الذي هو محصور عليه حقيقة ولا اثر
 واضمحلت وليس له اثر في العين في تقوم الا اثر مقلم العمل ولا يكون له ولا اجر له في حرمه
 برأى لاهله انسان فانه حبسه للمجمل ولا اثر له لانه لا يحبس العمل ولكنه لما راع عنا كان على
 شغل لملك صار معمول له ليعين عليه فملك حبس العبد كانه باعه منه فاما هذا فلم
 يوجد احدا العين ولا وصف قائم بالعين فلا يملك الحبس ولما لا يقصر بالنسبة
 او بياض البيض فالحق الحبس لان الساع الذي حدث في الثوب غير مضاف الى عمل ظهر

اسم عرض

فانه باهشور السلا

في الاستحسان

توضيح وشبه في الطريق خلاف ما ارادوا ان المالك له فيه نصا لان بعد الاذن فعلا كفعلا المالك وان
استأجرها او استعارها الى الجير فجاوزها الى القادسية ثم ردها الى الجير منفقة فهو ضمان
فيل هذا الاستحسان او استعارها الى الجير فلا يجابا فاما الاستحسان او استعارها
فالجير واجابا واذا ردها الى الجير ونفقت فلا ضمان عليه وهذا لان الاستحسان والاستعار هما
واذا جاوز الجير فلم ينفق العقد واذا عاك الى الجير عاكوا العقد والى المستأجر والمستأجر ما مور
بالحفظ معصية برهان ولا عاك له لا يمكنها السبقا المنفعة لا بالحفظ فمات العقد سق برهان بالحفظ
واذا عاك الى الوفاق ولا مور بالحفظ قائم بعد صار محتلا للمالك ويدل ما مور به الامر وكان الرد
الى ما مور كالرد الى المور وهذا هو الطريق في الموضع هذا خلاف عاك الى الوفاق على ما سبق
في الورقة فاما الاستحسان او استعاره واجابا والعقد انتهى بالوصول الى الجير والى المور
العقد انتهى المور بالحفظ لان المور بالحفظ ثابت نصا وانما ثبت معصية برهان ولا عاك مرفوع بالرفع
الرفع ولا عاك واذا عاك الى الجير عاك والمور بالحفظ ليس بعام فلا يصح محتلا للمالك فلا يجوز
اعتنا بخلاف الموضع لان المور بالحفظ في الورقة ثبت قصد وهو مطلق فثبتا وان كان ما قبل
الخلاف وما بعد واذا عاك الى الوفاق عاك والمور بالحفظ قائم وصار محتلا للمور وقيل لان
موضان في الوفاق والفرق ان الموضع ما مور بالحفظ قصد اونها جهة المالك وهذا المور مطلق
فثبتا وان كان ما قبل عاك الى الوفاق فقد قصد الرد الى المور ما مور بالحفظ جهة المالك فيعرف ان
الضمان لهما المالك فالمراسم او المستعير بالحفظ قصد اونها وانما امرها بالاستحسان والاستعار
فكان لهما والله الحفظ ضروري لا تنافي واذا جاوز الجير صار فاصبا للرداء ورجل في ضمانه والى
الامر اعرض الضمان لان المالك او عاك هو ما مور بالحفظ جهة المالك ولم يورد هذا الوجه وقيل
لاول اوجه ومن اكد ان حمارا بصره فخرج السرح واوكفه باوكفه لا يوكفه بمثل الجير فمعهما
للعقد الى خلاف الجنس وان اوكفه باوكفه يوكفه بمثل الجير ضمن كذا اعمه عند ان جسد المور
له المالك ومعهما ضمن الزناك لعدم الاذن في قدر الزناك وهذا لان المالك والسرح جنس واحد لكون
كل واحد منهما اداة للركوب وكان المور بهذا اذنا بذكر دلالة الا انه اذا كان انقل منه لكون اذنا
سلك الزناك وكذا ان الخلاف في الكاف ثابت صورة ومعنى لا خلافا فيهما هيبة وما يقية فيضم القيمة
له اعطيت كما ارجح الحد مكان الخطه وان ترجع السرح واسرجه بسرح يسرح بمثل الجير لم يصح
لان للسرح مخالف معنى والعمد للمعا لا اذ كان زائدا عليه في الوزن في ضمن الزناك وان كان لا يصح
مما الجير ضمن كل العمدة لان بعد ان لا للمالك يمكن ابدل الخطه بالحدود وان اسماح رولا الجير له
متاعا وعين له الطريق فاخذ طريقه مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه لانه هكذا المتاع وان بلغ

موضع منه وبين
الكوفة خمسة عشر
ميلا كذا في المور

فلا يراد الميراث وهذا الميراث يمكن بين الطرفين تفاوت لان عند علم التفاوت لا يصح الميراث
لان لا ينفذ لانه كان يراد ضمن الميراث الميراث وان كان طريقا لا يسلكه الناس فملك ضمن الميراث
القيس فصار مخالفا وان بلغ الميراث الميراث سلم بطل جانب الخلاف لان جنس الطرق واحد
فان حمله الميراث يحمل الناس ضمن الميراث لان الميراث مختلف فقد عرضة للتلف حتى ان المور
ان سافر بالورقة في البر دون الميراث وكان التفاوت فاحشا بين الميراث والبر في الخطه واذا قبله ما
الاخط فمعه القيس والميراث الميراث الخلاف وله اسس الخلاف وجب الضمان وان بلغ
فلا يراد الميراث لان المعصية وحصله وبالسلب ارتفع التفاوت معناه وان يقع صور ومن استمر
ارضاء ليردها بترافز عمار طبعه ضمن ما نقصها لان الرطاب اعظم ضررا بالارض من البر لا يتقار
عمر وقها فيها وكثير الحاجة الى سقيها وكان خلافا الى سري ضمن ما نقصها ولا اجبر عليه لانه
صار عاصيا حاد استغل الميراث بجنس الميراث جنس الميراث ومن دفع الى خياط ثوبا وامر به ان يحيطه
فقصا ليردهم فحاطه قبا واقر بالخلاف فلو ان الثوب الخياط ليردها منه فمعه ثوبه وترك القبا عليه
واعطاه الميراث فحاطه لا حاور به الميراث قسلا اذ القبا القروطي الذي هو وطاق واحد وان سدا
القبا يشبه القمص لان بعض الناس يستعملونه اسعيا القمص وكان موقعا في هذه مخالفا
وهو فان سار صدى به عاصيا رجه الموافقة وان سار كره بالعصا رجه المخالفة وقيل هو مجر على
اطلاقه لان اطلاقه في الكتاب القبا قل ذلك على ان الحكم في الطر والبر واحد ووجد التعارض بينهما في
المنفعة من جهة جمع الميراث والبر وسر العون ولكل واحد كان وقيل هو خريف في رواية الحسن ع
حسفه لانه انما الاختيار ليرت الثوب والخياط ضامن قيمة ثوبه لان القبا جنس آخر عن جنس القمص
وكان مخالفا كل وجه وكان عاصيا كل وجه وحكم الغاصب كل وجه هذا اقله طاهر الرواية ان
الخياط موافق في وجهه ومخالف في وجهه فحجة مخالفة في خياطة القمص في حيث الطول والقصر
الخلاف فطاهر وان الوفاق فلا القبا يشبه القمص الا ان الميراث لثوبه وسقط فيصير بمنزلة القمص
اسعيا وان مال الى الخلاف فمعه قيمة وكان الثوب الخياط وان مال الى الوفاق لهذا الثوب واعطاه
الميراث دون الميراث لان جهة الموافقة قاصرة وامر الميراث بالقيمة المخصصة فادام يمكن على
ذلك الصفة وهذا الميراث الا ان الميراث قبيضا مخالفا لما وصفه لم يجب الميراث لثوبه وصف
بما الميراث منها الحق والى الجوز به الميراث كما هو الحكم في الزناك الفاسدة وكذا طاهر سار وقيل
بالقبا قيل ضمن من غير خلاف خيار للتفاوت في المنفعة وقيل بخير وهو الميراث لثوبه الموافقة في
اصل منفعة اللبس والستر وصار كمن دفع الى رجل ثوبا ليصير له طشتا فصر له كوزا فانه يحرم
من ان يضمه مثل ثوبه وبين ان يخله ويعطيه له مثل ما عمل فكذا في السراويل يحرم له ثوبه كذا

وان شئت اخذ القين

الضمان الذي ليس بالبر
وهو انما رجه بغيره

باب جارة الفاسدة وتفسد برأيه بالشرط من ان يستاجر
 رجل ما عدا ان انقطع الماء والبر عليه لان هذا الشرط مخالف لموجب العقد فموجب العقد ان
 لا يجب له ان لا يمكن حراستها المتعقبة عليه وكل شرط مخالف لموجب العقد فهو فاسد للعقد
 لان الرأيه تنسب على المضايقة والمحاكمة مفقود بالشرط كالباع لان اشتراطه يكون سببا للمنازعة
 الا ان كان المكاح لما بني على المعاصحة والمساخمة لا يفيد بالشرط والتوجه في الرأيه العاسدة بل
 المسد لا يحاور به المعصية الى التوجه بل هو المسد ومن المعصية وما كان قدوة السلوك فيها الله يحكم له
 المسد بالعالم لان المنافع متعقبة عندها فاذا قلنا ان حجاب المعصية للفساد كحجب المصداق للعمه كما في
 الايمان ولف ان المساق غير متعقبة بنفسها لان النجوم تستدعي سبق الاصرار والابيع كيف
 يحزر وما صار متعقبة شرعا بالعقد لضرورة حاجاته للعاس لله ولا يمكن لما كان نفوق المنافع
 بالعقد فاذا فسد العقد يبيح ان لا يجب شيء لان الرأيه العاسدة ملحقه بالرأيه الصحيحة لكونها
 تبعا لها والبيع ثبت بحسب ثبوت شرط وهذا لان العاسد مشروع باصلا دون وصفه في معنى
 من الصحيح حرج فالحقناه فاذا الفنى الفاسد بالصحة معصية للرأيه العاسدة ما كان له
 في الصحيح عادة وهو لعل المثل الا انه كان المعصية اقرب بحسب المعصية لا تقايم على هذا القرار فلم يظهر
 النجوم بما رزعا ذكره وانقص لعل المثل لفساد التسمية بحسب لعل المثل لفساد التسمية
 تحل او المسع المعين لان العين متعقبة في نفعه فلا احتياج الى اعتبار العقد لظهور القيمة والموجب
 برأيه فيها القيمة فان حلت التسمية نقل عنها اليها ولا الا وان لعل دارا كل شهر بدينهم صح العقد
 في شهر واحد وفسد في بقية الشهور لان يستعمل كل الشهر لانه لا يمكن ان يفي العقد على جملة الشهور لجهالة
 والا على ما بين الاصل والكل لعدم اولوته بعضها على البعض فحقن الرأيه في هذا المعنى قوله ان
 كلمة كل اذا دخلت على الابع في منتهاه برأيه اذناه فاذا تم الشهر او اوفى فلكل واحد منهما ان يفسد
 الرأيه لانها العقد الصحيح ولو سلم جمل الشهور جار لان المدة صارت معلومة فارتفع المانع والحل
 فان سكن ساعده من الشهر التام صح العقد فيه ولم يكن للمعجر ان يخرج به الى المرفق الا بعد ذلك
 كل شهر سكن في اولى لان الرأيه منها بالعقد يتم بالسكن في الشهر التام وهذا هو القياس وقد ما كان الله
 بعض المساحرين في طاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار في اليل الا اولى من الشهر الاخر وهو ما لان
 ذلك راس الشهر في اعتبار الاول نوع حرج وان استاجر دارا سنة بعشرون ربح صح وان لم يسم
 قسط كل شهر من ربح لان المدة معلومة الا ان لم يرهان شهر واحد صح وان لم يسم قسط كل يوم فغير
 انقضاء المدة مباح وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استاجرها لان الاوقات كلها حكم بالرأيه
 سوا ذلك فمما سئل الرأيه الذي لعبت السبب حكمه برأيه والايان بان حلف لا يكلم فلان شهر

[illegible][illegible]

هذا احترازا على ما كان
 نفعا للامام و
 الافا والبلطاج لانه
 كان المفسد اول الامم
 باصا لا يكون الاستجار
 بالاصاحه بانه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

۱۳۹
 الطیور
 ۴۱
 و رکلو فرو رکتدن
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰

نصب العشرة على انما صنفه
 المشهود له وحده الخ الخ
 على مذهب اهل التوفيق
 مولانا الملا الاثواب
 جرت الاثواب ويصير
 اليوم على الطريقة

الملك فيصل اعظم

بعضه وحسب الرافعة على كذا بانه وان اسما من ارضه وشرط عليه ان يثبتها او يكره انما هما
او تسرقها فهو فاسد ولو استاجر ارضا على ان يسقيها او يكرهها فهو جائز وان السرق طاعة
كان مقتضى العقد فلا يفسد ولا يفسد ثم شرط السقي والكره مما يقتضيه العقد لان الزرع
الساقي لهما والالتصاف وهو لم يزرع في الارض فلو كان يزرعها من بين موضع يخرج من الارض بالكره
من المدة سنة واحدة بشرط مخالف مقتضى العقد والحد العاقل من جهة منفعة افعى السقي لاول
فلان زرع الارض يسع به خاصة وانما على الساقى فلان منعه الكراب من زرع سقى بعد ان مضى
من ارضه حتى لو كانت المدة ثلاث سنين بحيث لا يسع منفعة العقد وكذا لو كانت الارض في
ذلك يحتاج الى تكرار الكراب لخروج الربح لا يكون هذا الشرط مفيدا للعقد لانه يكون مقتضى
العقد في افعى الارض على شرط عليه لم يزرعها فاما بعد العقد فاقبقت منفعة بعد ان مضى المدة لها
لما لم يسق فلا يفسد العقد وانما شرط كراهي الزرع فلا يفسد شرط لا يقتضيه العقد لانه مما يمكن
من الانتفاع وذلك مستحق على المورث بشرط ان لا يتعارض مع مقتضى العقد وليس المراد تكرار
الزراعة الحد او في السقي فان اسير اكره الحد او في السقي ان لا يسع اش الى العام البتة فكان
المتاح من السقي به خاصة دون غيره وهو واجب على المتاح بدون الشرط فاذا شرط على
المتاح بعد شرط ما يقتضيه العقد فلا يفسد العقد وانما المراد بها الزرع في الارض فاسم الزرع على
الاطلاق لا سائر الحد او لان منعه كراهي السقي الى العام اكن قد شرط عليه المورث على الاحتضار
منفعة ففسد وان لم يزرع في الارض فاسم الزرع او لم يزرع في الارض فاسم الزرع او لم يزرع في الارض
وان لم يزرع في الارض فاسم الزرع او لم يزرع في الارض فاسم الزرع او لم يزرع في الارض فاسم الزرع
بحوز لان المنافع كالاعيان عند ومبادله العين بالعين بحسب او بخلاف حصة عند
المساواة ولهذا يصح ارضان بديل دون ولو لم يكن في حكم العين لكان بيع الدين بالدين وكذا السكن
بالخزنة يصح ولم يحد بديلين وكذا الاقوال بحسب ونسأ ما حكم ان ابن سماعة كتب الى محمد
رحمه الله وقال لي لا يجوز ارضان سكني ولا سكني ولا سكني محمد رحمه الله في جوابه انك اطلب الفكرة فاضا
الحقيقة وجالفت الحقائق وكانت منك زكرا فاعلمت ان ارضان سكني ولا سكني ولا سكني فاق
بقومى نسأ بانه ان الموقوف عليه ما حدث من المنفعة وداعر موضوعه في الخا فاد ارض الحسن
كان كبا له الشئ بحسب نسأ والحسن بالقرين بحكم النسا عندنا خلا واما ارض الحسن لان
النسأ في الحسن المختلف ليس محرم كما لو سلم قوتها في مواني ولا اياها حوزنا براضه خلاف
القياس لمساكن الحاجة اليها والحاجة اعمس عند اهل الجنس واما تمس عند اهل خلاف الجنس
والكمالات باب الفضول والاعانة فاشترعت لا ابتغاء الفضول ومن استاجر ارضا ولم يزرعها

بزرعها او ذكر انه بزرعها ولكن لم يذكر اي شئ بزرعها فالاعانة فاسد لها لاول فلان الارض مستاجر
للزراعة وللبناء والغرس فاما من بين شياخ ذلك لم يصح الموقوف عليه معلوما وانما الساقى
انواع الاراعات وبعضها بزرع الارض فاما من بين شياخ ذلك لم يصح الموقوف عليه معلوما فان
ربح نوعا من هذه الاراعات ومنه ارض في المسح وتطلب العقد جابر اسكسانا والقياس لم يحجب له
الميل وهو قول رافعه لانه استوفى الموقوف عليه حكم عقد فاسد وما وقع فاسدا لاسلطانا
ولنا ان الموقوف عليه صار معلوما من جهة ارضه من جهة الفسار وهو كالمبيع الى المصداق
القياس له اسقط ارضه من اوان المصداق وكما سقطا الخيار الزليدي في المدة فانه سئل جابرا
اسكسانا حلا فالجواب رافعه له ومن استاجر حارا الى ملك بدينار ولم يزرع في الارض فاسد
لنفاذ المحل فان حمله عليه ما حمل القياس على مثله منقوع الطريق لم يضمن لان العبد المستاجر
لانه في هذا المستاجر وان كانت ارضه فاسدة لان حكم القياس هو بزرع المحل وان لم يزرع في الارض
فاسد المستاجر اسكسانا في القياس بحسب المثل لما مر فان تشا قبل المحل فاسد المستاجر في المدة
لاولى تقتضي ارضه دفعا للفسار ولو تعلل المستاجر وضمن الجب لانه صار غاصبا للغير
فكان هذا الاتفاق للمنافع بطرق العصب الاستيفاء للمنافع المملوكة بالعقد فلم يحجب عليه بزرعها
عند الساقى بقوله لا يسقط ارضه لانهما ملحقه بالعين عند ومن المبيع لا يسقط بجباية المشتري
على ما ذكره للبياع وانما كان الطعام مشتركا بين بطلين واستاجر ارضهما صاحبه او صار صاحبه للآخر
لصحة منه الى مكان كذا ارض الطعام كما ولا ارضه لا المسح ولا ارضه المثل وقال الساقى هذا يجوز
وله المبيع لان الارض مع مبيع في الشايع كس العين خصوصا على اصل لان المنفعة كالعين عند
وصار كما استاجر دارا مشتركة منه ومن غيره ليضع فيها الطعام او عيدا مشتركا لحيطة الثبات لهما
ولنا ان العقد ورضع على ما احتمل الوصف مبطل ولا يشترط كاحاة فالمنفعة له وهذا لان الموقوف
عليه حمل النصف الشايع وحمل النصف الشايع غير متصور لان الحمل فعل حسبي لا يتحقق في الشايع
خلاف السع لانه رافعه سري وهو محتمل وانما لم يسقط الجب لانه لا يملكه فاسد المستاجر في الطعام
لا وهو مشترك فيه فمكون عاملا لنفسه فلا يتحقق تسليم الموقوف عليه لان كونه عاملا لنفسه منع تسليم
عمله الى الغير بدون التسليم لا الجب لانه غايه لانه عاملا للغير ايضا لكن جعل عاملا لنفسه اولى
لان ارضه لانه انسان يعمل لنفسه ما فيه من تملك المنافع المعروفة ولانه لو كان عاملا لنفسه الجب
لا يزرع ولو كان عاملا للغير جابرا بالشكر والاعان المحل لما كان مشتركا وصلة بغيره للمحل
مشتركا لان وجوع المحل مشترك كما حال لانه عرض وهو لا يتجزأ بخلاف الدار المشتركة لان الموقوف عليه
هو المنافع ويحقق تسليمها بلا وضع الطعام بخلاف العبد لان الموقوف عليه ثم ملك صاحبه

هذا هو الوجه في صحة العقد
فيما ذكره الساقى من ان
المتاح من السقي به خاصة
دون غيره وهو واجب على
المتاح بدون الشرط فاذا
شرط على المتاح بعد شرط
ما يقتضيه العقد فلا يفسد
العقد وانما المراد بها
الزراعة في الارض فاسم
الزراعة على الاطلاق لا
سائر الحد او لان منعه
كراهي السقي الى العام
اكن قد شرط عليه المورث
على الاحتضار منفعة
فسد وان لم يزرع في
الارض فاسم الزرع او لم
يزرع في الارض فاسم
الزرع او لم يزرع في
الارض فاسم الزرع او لم
يزرع في الارض فاسم
الزرع او لم يزرع في
الارض فاسم الزرع

هذا هو الوجه في صحة
العقد فيما ذكره الساقى
من ان المتاح من السقي
به خاصة دون غيره
وهو واجب على المتاح
بدون الشرط فاذا
شرط على المتاح بعد
شرط ما يقتضيه
العقد فلا يفسد العقد
وانما المراد بها
الزراعة في الارض
فاسم الزراعة على
الاطلاق لا سائر
الحد او لان منعه
كراهي السقي الى
العام اكن قد شرط
عليه المورث على
الاحتضار منفعة
فسد وان لم يزرع
في الارض فاسم
الزرع او لم يزرع
في الارض فاسم
الزرع او لم يزرع
في الارض فاسم
الزرع او لم يزرع
في الارض فاسم
الزرع

فليس الجارة وتنفذ برهان موت هذا العاقل من ان عدم اداء النفع
 وفكر الساع بعد له لا يفسد موتها ولا موت لهما لان المسامحة كالاعيان العامة عند موت
 العقد على العين لا يبطل موت هذا العاقل من فلكل العقد على المنفعة وتسا ان العقد بعد
 ساعه فسادا فحينئذ من المنفعة فاذا مات الموصي فالمسامحة المنفعة التي تحدث على ملكه وقد
 مات فلكل موت بطلان امانة لقوله المعصوم عليه لان رقبته الدار بعد الى الولد والمنفعة
 على ملك صاحب الرقبه واذا مات المستاجر ولو بقي العقد بعد موتها ما يقع على ان خلفه الولد والمنفعة
 المجرى لا يورث له الوراثه خلافا فلا يصور انما يقع وممن يكون مظهر المورث في الوقت الاول
 وخلفه الولد في وقت الكون والمنفعة الموصيه في حيوت المستاجر لا يقع لثبوته والتي تحدث
 بعد موته لم تكن مما لو كان له خلفه الولد فيها فالملك السببي الوجه وانما ثبت استيفاء المورث بعين
 بطلان العقد فيه كعقد النكاح برفع موت الزوج لان وارثه لا خلفه فيه وان عقدها الغير انفسه
 بموته كالكول والوصي والموقوف لبقا المستحق عليه والمستحق وانما مات هذا
 المسامحة من اهل الموصي بطلان امانة في نفسه ونقيضه امانة في نصيبه حتى لو كان له
 بعد في نصيبه حتى انما لان امانة المشاع ولو كان الشبه في مقدارنا للعقد من حق العقد فاذا
 طرأ عليه افسد وتسا ان شرط العقد بشرط عند العقد لا عند اتمامه ونفسه خيار الشرط والعيب
 والعذر لا الاول ففيه خلاف فان شرط الخيار في برهان به عند ما وقعت اول المدة ثم سقط
 الخيار وعند الشافعي بعد له لا به لان شرط الخيار في البيع ثبت بالنقض بخلاف العباس والرهان
 ليست في معناه فلا يجوز شرط الخيار فيها وهذا لان شرط الخيار للفسخ والبرهان ان سلف فسخ المعقود
 عليه في مدة الخيار وظاهر من انفسه له وكل المعصوم عليه بالفسخ مستحق بالخيار والاعذار المستاجر
 على المعصوم عليه على التكاليف لو كان الخيار له ولا يقدّر الموصي على التسليم ارضا على التكاليف لو كان
 الخيار له بخلاف البيع وتسا انما بعد مصادف لا يحق الفسخ فيه في المجلس ومحمد في الفسخ لا اقله
 يجوز شرط الخيار فيه كالسهم وهذا لان شرط الخيار انما ثبت في البيع لرفع الغبن بالترقي فيه لظهور
 نفع نفعه والشرع ابدى الخيار ثم دفعنا هذه الحاجة وبرهان في هذا كالمسألة انما يقع نفعه وربما
 يغبن فيها فشرع الخيار فيها دفعا للفرور ومنع المروم بخلاف الصخر والسم لان شرط الخيار
 بممنع تمام الفسخ المستحق بالعقد لا القبض انما يتم لها كان بناء على الملك والخيار على الملك
 وقوله بعض المعصوم عليه في برهان لا يمنع الرقبة خيار العيب فكذا لا يمنع الرقبة خيار الشرط بخلاف
 البيع وهذا لان تسليم الكرامة على غير شرط وهي غير ممكن فلا شرط للضرورة وهذا الخبر
 المسامحة على الفسخ لا سلم الموصي بعد من بعض المدة لان الخيار لو ثبت انما ثبت بفسق الصفقة

هذا هو الوجه في بطلان العقد
 عند موت الموصي
 لان العقد على العين
 لا يبطل بموت الموصي
 بل بموت العاقل
 فانما ثبت موت العاقل
 من انفسه لا من غيره

هذا هو الوجه في بطلان العقد
 عند موت الموصي
 لان العقد على العين
 لا يبطل بموت الموصي
 بل بموت العاقل

الصفقة في المعصوم عليه والعقد كما وقع وقع مفسوقا فانه بعد ساعه فسادا على ما سبق وصار
 الجزء من المنفعة مستحقا لعقد آخر وما ملكه يعقد من فسخ التسليم في هذا العقد لا يورث الا في ٢
 وعند الشافعي بعد له المسامحة حتى البيع فمات لان المنافع عند الاعيان فاذا مات بعض ما
 يؤوله العقد قبل القبض فحينئذ لا يورث الصفقة كما لو اشترى شئ من فملكه قبل القبض
 ولما كان قابلا للامتناع حتى لو استاجر ولما وجد بها عيبا يسكن فاما ولاية الفسخ لان المعقود عليه
 في هذا الباب المتعلق وهي توجد مضافا فيها وجود العيب بكونه جازما قبل القبض فيوجب الخيار
 كما لا حد من العقد بالبيع قبل القبض ثم المستاجر له استوفى المنفعة مع العيب فلا خيار فقد
 رضى بالعيب فلم يرد جميع الدار كما في البيع وان فعل الموصي ما لا يريه العيب فلا خيار للمستاجر للز
 الفسخ في الرقبة فبيع العقد والعقد يتجدد ساعه فسادا فلم يورث العيب في العقد لاني فسقط
 الخيار بخلاف ما لا يفسد حايطة من الدار وذا لا يضر بالسكن لان المعقود عليه منفعه السكن
 فاذا لم يمكن الخلل فيها لاسيما الخيار ولما كانت فسخه حلالا فان امانة نفسه بالاعذار عند
 وعند الشافعي بعد له لا تفسخ بالاعذار وانما تفسخ بالعيب لان المنافع كالاعيان الموصيه عند
 العقد عليها كالعقد على العين فكذا لا يفسد البيع بالعيوب فكذا لا يفسد وانما ان العقد
 في امانة كالعيب الحاصل قبل القبض في البيع وهذا لان المعقود عليه هو المنافع لا الفسخ فمؤخره
 برانا لا يفسد وانما تفسخ بالعيب الحاصل قبل القبض ففسخ بالعذر الحاصل قبل القبض
 والجامع بينهما انما هو ان العقد لا يفسد في موطن العقد الا بضره فلو لم يفسد لم يثبت له حصة
 دفعا لذلك الضرر ولقد افسد العذر عندنا الاما في لمن استاجر انسانا ليقام ضربه لو وضع
 فمكن الوضع او ليقدر له عليه فانه لا يفسد منه او ماتت ولو لم يكن ذلك عذرا وبقينا العقد كان
 ضررا لبقينا من العذر لم يحدث في العين المستاجر ما يمنع من انتفاع بها كحزب الدار المستاجر واطاع
 الما عن الضيعة او الرضى وقد اختلفت اهلنا في هذه المسألة فثبت نفع العقد بانهدام الدار
 واطاع الما عن الرضى والقطاع السرور والرضى لقوله المعقود عليه هو منفعه السكن وهو
 قبل القبض فصار كذا العقد المستاجر وقيل لا يفسد العقد وهو الرضى لان المنفعة قد فاتت
 عاوه بصور عودها فثبت ان العقد المستاجر لا يفسد انفسا العقد ونقض في امانة وان
 برهان في الرضى لا يفسد بالقطاع الما ودر ذلك مشام في هذا بعد له انه لو استاجر بيتا فانهدم
 فساد الموصي وادى المستاجر ان يسكنه في بنية الما وليس للموصي منه التسليم وكذا ليس للمستاجر
 له من بيعه من القبض فثبت ان العقد لم يفسد ولكنه يفسد وان امانة الموصي مسكن بعد
 اهدام البناء ياتي فيه السكن بنصب الفسقاط في العقد لهذا ولكن لا يبرر على المستاجر لعدم

هذا هو الوجه في بطلان العقد
 عند موت الموصي

تلكه من اساع على الوجه الذي قصد بالاستيجار ولو انقطع ما الرحي والبيت ما شفع به لغرض
 الطحن فعليه من الحق حصته لان شئ من الحق عليه فاذا استوفى لوفته حصته ومن اساجر
 وكان له السوق كتحريمه فافلس عند العذر وله من الحق حصته لان استباحه لا انتفاع به وهو
 سفير باقيا العقد بعد ما افلس ضرر لم يلزمه بنفس العقد وكذا لو لم يكن او دار ثم افلس وله
 من عيان او بيان او اقرار ولا مال له سواء ولا يقدر على قضائه الا ان يضمن ما اضمن فهدا عذر نفسه
 الاجابة لان ابقا العقد ضرر لم يلزمه بالعقد وهو الجبس الى سقوط حق المتاجر عن العين
 فان قيل سئل ان لا يحسب القاضى له القاي كما حق المتاجر بل يتاخر الجبس الى ان يسقط
 الرضا قلت العاقل لا يصدق في ان لا وفاله الا ان يضمن المتاجر فكذلك هذا عذر لا يحقق
 مع من يرضاه نفس العذر او يحتاج فيه الى الفسخ لم يذكر محمد رحمه الله هذا نصا في من الكتب ما سار له
 الكتب متعارضة بعضها اشترى الى ان يسقط نفس العذر وبه لا يرضى المتاجر وفي عاقبتها اشترى
 الى ان يحتاج فيه الى الفسخ وعليه عامه انما هو الفسخ ثم ائتمن الى الفسخ على ما عليه اشار له عامه
 الكتب هل سفير صاحب العذر بالفسخ او يحتاج فيه الى قضا القاضى او رضا العاقل لا ذكره الربا كذا
 انه لسرط القضا او الرضا واثارة الجاهم الصغير وفي الرضا الى انه لا شرط القضا ولا الرضا ثم عامه
 المتاجر الذين سوطوا النقص فغفلوا في ذلك وقال بعضهم ما ذكره الربا ولا يجوز حمل على عذر كما انما
 كما ان الحق الموصوفين وهو يتبعه انه لا وفاله الا ان يضمن فانه لا يملك له وفاء من المتاجر فبحسب
 فيه الى القضا ليرول الاشتباه بالقضا ويظهر العذر وما ذكره الجاهم الصغير والاصل محمول على
 ما لا كان العذر واثارة الاشتباه فيه فلا يحتاج الى القضا ومنهم من قال في المسار وان كان قد ذكر
 في الجاهم الصغير وفي الرضا ليرول العذر بمنزلة العيب الحاصل قبل القبض للاحتجاج به الوجه الذي سبق
 وفي العيب قبل القبض الاحتجاج في بيع العقد الى العضا او الرضا كما في بيع العين وقد ذكره الربا كذا
 وهو الرضا ليرول هذا افضل مما يند فيه متوقف على القضا او الرضا كما لو وجع في الهبة وطرف القضا ان
 يسع الموصوفين الدرك او الافاد باع وهو لا يقدر على التسليم لتعلق حق المتاجر بالمشي الى رفع الرضا
 العاقل وطلب منه تسع البيع او تسليم الدرك اليه فالقاضي يضمن البيع فينفذ التسع ويقض الرضا
 وانما لا يسقط القاضى الرضا قصدا لانه لو نقضها قصدا لا لا يسقط التسع فلو ان النقص ابطالا
 حق المتاجر قصدا لانه لا يجوز وقيل بفسخها ثم بيعها ومن اساجر وله ليسا فاعلم ان
 ان يقدر فهدا عذر لانه لا يمكن استيفاء الحق عليه لان الرضا لم يضر وهو ثقت السفر فثبت له حق
 الفسخ وهو هذا العذر عن نفسه ولان عذر عليه السفر بذلك اسبابه او لغيره مقصود
 فربما يكون مقصود الحج او طلب الغريم او القان فذهب وقتا او ضرر غيره او حصل ذلك القان هنا

منه
 اذا
 ٤

سنا ولو اراد المتاجر ان لا يقدر على التسليم لعذر لانه لا يمكنه ايضا الحق عليه فغير التزم ضرر بان يقم
 عنه مقام نفسه في الخرج مع دولته فيبيع غلاله او يبيعه مع دولته وان فرض الموصوفين على سائر المتاجر
 بعد عذر او لغيره الرضا لانه لا يمكنه ان يرضى رولا يبيع الدابة ورضى الكرخي ان عذر الرضا لم يضر
 حروصه او باختياره وغيره لا يقوم مقامه الا بقدر دفع عنه عذر الرضا بخلاف ان الرضا لم يقدر
 لانه لا يمكنه الخرج فاذا ترك باختياره فعليه ان يقم عنه مقامه ومن اجر عبد انما باعه فليس له عذر لانه
 لا يلزم له العذر بالمضي على موجب العقد وانما كفوفه لا استباح وهو لم يرضى ولو نقضنا الرضا به لما
 سلمت لعنه ابد او لطلب حوله الناس وان لم يستاجر الخياط عدلا ما كفيته معه فافلس وترك العمل
 وقام ع السوق فهو عذر لانه عذر المضي في موجب العقد لان تجارتها تنقطع بالافلاس فيسقط الرضا عنه
 عليه فمسئله حول الفسخ وهو للمفرقة عن نفسه فان قيل الخياط يتوصل الى الخياطه بالمخيط والمطر
 والاعرج عن التساهل وكلف يتحقق افلاسه قلت ما ويل المسألة في خياطه لم يضر نفسه في ثيابه فم
 يسع الشاب كما هو عرف أهل الكوفة لا الخياط الذي يعمل للناس على انه الخياط الذي يعمل للناس فم
 عر ذلك بان يظهر خيانتة عند الناس فيحتاجون في معاملته وتسليم العمل له وان اراد ترك الخياطه ولم
 يعد له العذر فهو ليس له عذر لانه لا يمكنه ان يقدر الغلام الخياطه في حاجته من الدكان وهو يعرضه
 في حاجته لغيره من الدكان بخلاف ما لو اسناجر وكانا يبيع فيه الطعام فهدا له لم يقدر سوق لصياقه
 فهدا عذر لان القان هو المولى في الحق فهدا عذر له والعلم بالامر من نفسه متقدر فهدا عذر او مستلما
 العمل بالامر من ممكن لان العامل شخصان ومن اسناجر عذر له في المصير من سافر فهو عذر لانه
 لا يمكنه ان يسافر بالعذر لان خدمه السفر اشرف من خدمه الحضر والحج السفر لاستكراهه العذر يقدر
 عذر مستحق بالعذر فافهم في عطيل مصاح السفر وكان عذرا او كذا الجواب انما الاستاخار للخدمة مطلقا
 لان المساجر لا يملك له سافر وان كان العقد مطلقا لما مر بخلاف ما لو لم يعقار ثم سافر لعدم
 العذر لان المتاجر يمكن من استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو اراد المتاجر السفر فهو عذر لما فيه من
 المنع من السفر وفيه صدق عطيل مصاح السفر او الزام الرضا به لا يمكن وهو ضيق من راتدها ولعلم
 باب المتفرقات ومول ساجر كذا او كان ما استعان بها

فاحرف الحصاد فاحرق شئ في ارض غيره لم يضمن له هذا تسيب وليس بمباشره والضمان بطرف
 السبب لعدم التعلق في التسيب الا ان يضمن من حفر بئر او دله فوقع فيها انسان فهلك لا يضمن الخافر
 لانه غير متقدر ولو رمى بها في ملكه فاصاب بها او لا فهلك يضمن لانه مباشر فلم يتوقف على التعلق
 وهذا لان المباشر علم ولا سطر حكمها بعذر فاما التسيب فليس يعلم ولا يترتب صفته العذر ولا يلقى
 بالعلم ولا صرف الخصايع هنا مباح وليس بتعلق فلا يضاف السلف اليه قال سمي رحمه الله العذر من هذه

فلو ما يكون السهمون
 المعنى هذه الاجارة
 اذا جازة المستاجر

حصار الزرع مع حبيبه
 وحبيبه وهي الزرع
 المحصور واربعها
 مائة الارض من
 اصول النخل
 كذا في الخرب

هذا الاكاس الرياح هانك من اوقد النار ثم تغيرت لانه لا يصنع له في نفعه الرياح فاما اذا كانت
الرياح مضطربة فينفذ من لافن لان خوف النار اليوم الريح فيعلم النار لا تنطفئ ارضه ولكن الريح
يرد بها الى لرض الجبل فيفسد كانه القاهله ارضهم حيث اوطى في اقعده حائونه من طريق
عليه العلم بالنصف فهو حايذ استخسانا لان هذا اثره التقبل والست باجان وهذا ان تفسر له
السبل لم تكن صمان العلم عليها وان كان لهما يتولى القبول من الناس لجاهه ورضه شوي الدول
لخداقته ولقد وجدنا سبيلا الى الحكم بحولده وهو متعارف وصبا القول بحسنه وان كان العباس
يا بابه انما استاجر بنصف ما خرج من علمه وهو محمول ومن استاجر جلا الحكم عليه مجلا واليبين الى
مكر حار وله الحمد المعتكدة والعباس الجوز وهو قول الشافعي بعد له ان الحمد متعارف ومحمول
بعضه الى المتنازعه ولكن ان الجهاك نزول بالعرف الى المعتكدة وكذا انه لم يزل الوطأ والذئور
وان ساعد الجاهل الحمد فهو لعت ان المتنازعه انفي الجهاك وان استاجر جلا الحكم عليه بعد له
مع الزلا فكل منه في الطريق حايذ لم يزل يرد عوضا فكل حلا فالعصر اعياب السلف بعد له ان
استحق عليه حله قدر معين في جميع الطرق فله ان يستوفيه وكذا غير الزلا من المكمل والمورون
وصار بعد اكره من مثل ما قدر مع الراوية الى الراوية فانه جايز بالاعاف لتقابل الناس فان قيل
حظون العود بصف الى المعيار والمعاك اهلهم باكلون ولا يردون بدله وشرون الما ورون
بدله قلنا العرف مشترك فله ان يرد مقتا عند البعض كقولنا فلا تترك العمل بالاطلاق
بما فيه ترو وروا لوصر المتاجر وموجبه الراجح بخلافه لاولهم من غيري فانه يجوز لان
الراجح للملك المنفعة والمتاجر في حق المنفعة قائم مقام المور فان لقمه تاكثرا اساجره ولم
يزد في البيت شيئا لا يطيب له الزلا لانه لم يمتحن وعقد السلف بعد رطب لانه ملكها ومضاه
مدخله ضمانه ولو استاجر المشتري الباي لحفظ المبيع قبل القبض حسد لان الحفظ وادع عليه
بالرجوع وصح استحقاقه لتعلم علمه الحياطة لان الاصل وروى على علم معلوم غير مستحق عليه
والمرين والعاصد كالباع اي ان اساجر الرهن المرين او المالك العاصد لحفظ الراجح
لان الحفظ مستحق عليها وان اساجرهما لتعلم علمه يجوز لما لم يرد وكذا لايستاجر له وله
لصنهما فاساجر وقبضها وجنعا لهما ولا حصة حصت الملك فالراجح على الوكيل انه يهمل في
الحقوق ورجع الوكيل بالراجح لانه في القبض يابى على الموطنة حق ملك المنفعة فصار قابضا
له حكما ولا يرد له لو خاصه فيئنا الحكم له بها فان شرط الوكيل تعجيل الرجوع وقبض الدلة ومضت الدلة
ولم يطلبها لانه منه رجع الوكيل بالراجح لانه لانه صار قابضا بقبضه فاهم يظهر المنع ولو طلبها
فان حصة تجل الراجح به على الزلا لانه لما حبس الدلة من الزلا ولم يرد حق الجليس خرجت يد الوكيل

ان
هذا هو الوجه في
الرياح مضطربة
فانما اذا كانت
الرياح مضطربة
فانما اذا كانت
الرياح مضطربة

الجامع

من لم تكون يذنية فلم يصر الموكل قابضا حكما ولم يصر المنافع حادثة في يد الموكل حكما
فلم يحس الاصر على الموكل استاجر حلاله وله المالك من الركن الى الكوفة فلما بلغها
الكوفة قال لهما اكثرنا الى الكوفة خايبا واثيبا وراك نرض الى كره واثيبا واثيبا جعلها القاه
موقوفه لهما على ائنها لغيرهما ومنع كل واحد منهما من الذهاب الى الموضع الذي يدعى لما
فيه من ابطار يد لراض وامرا بالنفقة عليها صيانة لحي المالك وهذا هو اقام كل واحد منهما
عنده على ما ادعاه لانه ثبت كونها امينين بالحقه وليدعها ووقع ما انفقا اليها لان الاعاف
بامر العاقل كالالاتاق باذن صاحبها فان طلب كل واحد منهما الكس الذي دفع الى صاحب الدابة
لم يدفع لان فيه قضا على الغايب ولكن جعل النقص في ايدهما موقوفا الى لانه بهما ان رتباه مات
وللعاقل لم لا يسمع خصوصتهما ولا يامر بالسبع والنفقة لان فيه قضا على الغايب بوجه وفه حفظ
ما كان العاقل متمسك الى اي جانب شا ولو كان المتاجر اكثرنا الدابة من الكوفة الى بغداد بعشر
درهم وقال المور حبل الى القصر بعشر درهم وبرهنا فعند الرجوع بعد له وهو قول السلف بعد له
او لا يصح بها الى بغداد بمئة درهم لان المدعي يدعي الى القصر بمئة درهم من نصف طريق الكوفة
الى بغداد ورب الدابة يدعي الى القصر بعشر درهم فقيل بغير الدابة في اثبات زيادة الحمد ثم ان
رب الدابة انكر لهما ما ورا القصر الى بغداد والمتاجر اثبت ذلك من القصر الى بغداد بمئة
فقيل بغيره فصدح بمئة درهم وقال اوصف بعد له لانه هو قولها بقضه بمئة المتاجر الى بغداد
بعشر درهم لانها انصاعا على انه لم يجر بينهما الاعتد وادعوا للاختلاف وقع في زيادة المسافة والمتاجر
مدرك الذي ثبت الزلا في فعله بمئة درهم المضافة الى ودة في المستقبل رجع عندنا وعند
الشافعي بعد له لانه لان المنفعة عند كالعين فاشبه مع العين ولكن ان مطلقها
رجع مضافا لانه بعد افعالي بحسب ما حذر من المنفعة وصار هذه المسألة بناء على ما تقدمنا
من اصر في اول الكتاب وحسب ما رجع مضافا اربعة عشر اربعة عشر وقسمها والمرارعة والمعاملة
المضاربة والوكالة والكفالة والمراعاة والرصد والفضا والاعان والطلاق والعتاق والوفد
وما لا رجع مضافا عشرة السبع والاعان البيع وقسمة والقسمة والسرقة واللبه والسطح والرجعة
والصلح وما لا رجع الا من ارجع الدين كتاب

الكتاب المذكور مدني الحار ورجعه عندنا المالك ومدة الركن على الجمع ومنه كتب الكتاب
انه جمع الحروف وضم بعضها الى بعض وكتب السبقا خربز والكتبة الطائفة من الجليس
فسمي هذا العقد الذي جرى بين المولى وعبد كنانة لانه لا يخلو عن كتبه الوثيقة عاكه وركنها الراجح
والعقول وحكمها صبر ونة العبد لخص نفسه وحصل من نفسه مستين حتى لا يقع له عليه وعلى الكساة

هذا هو الوجه في
الرياح مضطربة
فانما اذا كانت
الرياح مضطربة

سبل وسرط جولة قيام الرق في الحذر وتوكانت حلوكة ولو صفد العقول ما كان حار او موطن
او مقيم وملا او حال جعلت عليه كذا توقيه فحوما او الفهم كذا او الفهم كذا تقيت حرو ورافض
صحة ولا حب حطشته اعلم ان الكتابه حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم
فكاسونهم لم علمهم فمهم خيرا وهذا ليس له احباب بانقاف العقول وواكر وادوم فاعلموا انهم اطلب
العلم مولد كذا كذا تقيت حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم
ان هذا المذهب والندية متعلقه بهذا الشرط وواكر بعض صاحبنا لم يدر قد يكون لسان الاباحه
والطول كعولته وواكر احلتم فاصطادوا وقولته لم علمهم فمهم خيرا مذكور على وافي العالي لان
المولى اما كذا تقيت حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم فاعلموا انهم اطلب
هذا الشرط والمراه بالخير لم لا يضر بالمسلمين بعد العلق وان كان يضرهم فالافضل له لا
يكانيه ولو فاعلمهم وقيل خير الله وواكر امانه وصلاطه ولا فرق بين العبد والرب والكيه الطيفه
او اكان لعقل السبع والشر ان قوله مما ملكت ايمانكم سبط الطر وواكر الساعه بعد الاصح كيان
الصغير لانه ليس باهل له ولسا انه كان عاقلا كان في فعل القبول وواكر او جلا لاجل القبول
صار معك ككبره وان التصرف يافع محض في حقه وصار كقبول الله فان كان عبدا اصغرا
لا يعقل لم يحرك لان الكتابه لا السعده لانا الاحباب والقبول لانا عقد معاوضه والذي لا يعقل ليس
ميا هذا القبول وان كان لا يعقل وكذا تقيت حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم فاعلموا انهم اطلب
البدل اما ان تصور عقد حقه عقد لا عقد باطل ويرة المالك على صاحبه لانه اراء باعتبار سبب
باطل وتكون كسر المالك احوالا وموجلا ومفحا وواكر الساعه بعد الاصح كيان
واكر ايمان لانه بعد سدر لا بعد على اواره لانه كان مملوكا لا قدر على شيء وفي زمان سدر
سبا القدر على الكسب عما كثر والعجز الطالبي بطل الكتابه فلان محض انفقها اولى فكل
السلم الحار حش حاتم لعولته لانه عقد حاتم لعولته لانه عقد حاتم لعولته لانه عقد حاتم لعولته
للملك وودام وولد القدر وهو اقل في عقد حاتم لعولته لانه عقد حاتم لعولته لانه عقد حاتم لعولته
والصحيح فلا يزل على النص بالبراي ولان البدل في الكتابه معقود كالتقيد في السبع حاتم لعولته
لاستبدال الله القبط والقدر في تسليم الممن المست بشرط لصحة الشرا وان من اشترى بديل
للس عبد يجوز فكذا القدر على تسليم بدل الكتابه لانه شرط حاتم لعولته لانه عقد حاتم لعولته
فيه معقود عليه والقدر على تسليم المعقود عليه شرط فان من باع سببا ليس عند العجز
فمنظنا لاصطفي السلم لست القدر على التسليم بالمعقود في المد ولان الكتابه عقد ارفاق
فالطاهر انه لا يضييق على عبده ولا يملكه ما لم يعلم قدرته عليه الا انه لا يملكه الاصل لكونه متفضلا

قبله

متفضلا في اخر المطالبه كما كان في اصل العقد بخلاف السلم لانه منعه على المتفاديه والمالكه
فالطاهر انه الاصل عند فوجبه المطالبه نحو وفي الحاشي كما امتنع عن مره اخرى في الرق للمعجز
عزله البدل في زمان الوصوب وانما شرط قبول المملوك لان المالك يدرهم بشرط التزم ولا يفتق
الا بالاد اكمل البدل لعولته عليه المكاتب عبيد فاعلمهم ولان هذا العوضين لم يدخل في
ملك المالك فلا يخرج العوض الا من عجز ملك وفيه ايجاد في الصلاه صلى الله عليه وسلم في ريدان ثابت مثل
قولنا وواكر على صلى الله عليه وسلم بقدر ما لا يكون وواكر ابن مسعود صلى الله عليه وسلم في ريدان
ومما زاد ذلك يكون المولى عموما غريبا وواكر ابن عباس صلى الله عليه وسلم نفس العقد ويكون المولى عام
عموما غريبا وانما الصفة في قول زيد بن ابي ربينا وعولته عليه ايمان عبده كوتب على مائة دينار فادها الا
عسر دنانير فهو عبده وتعلق المكاتب ادا المالك سوا قال له المولى ان له بيت الى افا قام حر
او لم يقبل واصر على قوله كذا تقيت حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم فاعلموا انهم اطلب
به كذا السبع ولو قال لعبد جعلت عليه الفاء توقيه الى نحو اولا الفهم كذا وواكر ادا وادونه
فاسد حر وان تجرت فانه رفق حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم فاعلموا انهم اطلب
عندنا فجعل وصور ذكرها كعدمها في قوله قد جعلت عليك الف درهم وهو بظاهره ضربته ضربته الجدر غلته
وقوله لانه اذ تقيت حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم فاعلموا انهم اطلب
بشرط البيع كما لرب المالك بضاعة وبشرطه المضار اقراض وقد وجد معنى الكتابه هنا لان معنى
الكتابه سنة وعكاه هذا وعند اطلاق يصح فعند التفسير اولى ولو قال له اذ تقيت حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم فاعلموا انهم اطلب
ما به فانت حر فمكاتبه في رولته الى سليمان لان التقيت حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم فاعلموا انهم اطلب
للتخفيف وواكر انا يكون عند الوصوب وفي رولته الى حفص لان يكون مكاتبه بل يكون اذ تقيت حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم فاعلموا انهم اطلب
علق بالاد ارمي ولا حب حطشته من البدل وعقد الشافعي به حط حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم فاعلموا انهم اطلب
من ما كره الداي انا كرم وعلم على صلى الله عليه وسلم موقوفه عليه ومرفوعا الى رسول الله عليه وسلم انه قرأ هذه الآية
واكر مرفوع الكتابه ولسا انها عقد معاوضه والحب الخط في ساير المعاضات فكذا فيها
وهذا لان الكتابه سبب لوصوب ما كره الكتابه على العبد فلا يكون سببا بعينه الاستحقاق لخط الداي
رضاء الوصوب كالسبع والبر للندب كالامر بالكتابه وعمر الكليه المراد بالايضا دفع الصلحه اليهم رولته
حاضر في الصلاه صلى الله عليه وسلم والطاهر لان لا يتايد على الملك وذات التصد وعلمهم لان الخط
لا يكون مملوكا وواكر اوصى الكتابه خرج المكاتب حاتم لعولته والذين يتفقون الكتابه ما يملكه ايمانكم فاعلموا انهم اطلب
المكاتب وهدد الامنة المولى من الخرق للصفر ولو شرط عليه لم لا يخرج كان الشرط باطلا لان ذلك
نفسه لغرض هذه المالكه ومقصود المولى من اثبات هذه المالكه لم يمكن له اذ البدل بالكتب بالتكسب

بالتكسب

[illegible]

عليه

فانت

والاسكان الا ان حجر المكاتب تضمن القايض نصيب صاحبه ان كان موسرا وسع العبد
 في نصف مائة ان كان فقيرا وعندهما بقى كما وصفت نصيب صاحبه ان كان موسرا وسع المكاتب
 في نصف مائة ان كان فقيرا وسع العبد الى يوسف بن عبد الله وعند محمد بن عبد الله نصف مائة نصيب
 ومن بدل الكتاب في اليسار وسع القيسار وسع في ذلك احد بين رجلين كاناها فوطها الصلحا
 فولدت ولدا فادعاه فوطها ليرف مولد ولدا فادعاه فوطها في ام ولد للاول وضمن نصف قيمتها
 ونصف عقرها للآخر وضمن ثلث عقرها وقيمة ولدها وتكون ابنة وابنها دفعه العقر الى المخاض
 وسد اول الا حنفه رده الله وهدمها امي ام ولد للاول وامى مكاتبه كلها له وعليه نصف قيمتها
 عند ابي يوسف وقد محمد ردها الله عليه لاقول نصف القيمة ومع نصف ما يقع من بدل الكتاب والنفقة
 نسب الولد للآخر من الرافق ولا يكون الولد له بالقيمة ويعزم العقر لها وهذا للاختلاف بينه على الرضا
 في تقييها استيلاء المخاضه فعلى تقييها وعنهما البحرى واستيلاء الفتنة لا البحرى لجماعا و
 استيلاء المذنب البحرى لجماعا فادعاه فوطها هذا فنقول انه اذا دعى احد من الولد الاول وهو حرة
 لانه استولها ولده نصفها ملك وهو مكلف لصحة الاستيلاء وصار نصيبه له ولله ولم يملك نصيبه
 وفي نصيب الرافق مكاتبه عبد الله حنفه رده الله وقال لا يملك نصيب صاحبه وصار كلها له ولله لان
 تكميل الاستيلاء واجب وان كان الا ان لا استول له فمشرى نصيبه كلها له ولله المستول لا مكان
 التكميل لانها قابلة للنقل وقد امكن ههنا لان الكتابه تحتمل الفسخ والاستيلاء لا التحتمل فزحنا
 الاستيلاء وكملناه ونفسنا الكتابه في حق المالك وهي لا تضرب به والكتابه تنفس فيما لا يضرب
 وسبق الكتابه فمأوره خلاف فالواستول من يد مشتركة فانه لا اكمل ويقتصر على نصيب المستول
 لانه لا يمكن تكميلها لصدده مانع للنقل من ملك الى ملك وان قيل هذا قلتم بفسخ الكتابه
 ضمنا لصحة البيع فما اذناغ المكاتب كما قلتم بانفساخ الكتابه ضمنا لصحة الاستيلاء قلنا
 يجوز ابطال الكتابه لانه المشتري لا يرضى بمكاتبه فمكاتبه وتضرب مو بطلانه والكتابه لا تنفس فيما
 مضى به المكاتبه ولا له الاستيلاء بقبل البحرى او ادعى في محل النقل النقل كالمذنب بين اثنين
 او استولها الصلحا وان تقييها يقتصر الاستيلاء على نصيب المستول والكتابه عقد لازم كالذم
 ولا يقبل النقل من ملك الى ملك يقتصر الاستيلاء على نصيبه كماله المذنب المشترك لا لو صار كلها
 ام ولله لا نقل الملك البيع قيام الكتابه لا السبيل الى الفسخ لانها عقد لازم والكتابه كانه
 فاذا جاءت بولد لغيره وادعاه ليرافق فقلنا على نسب ولده نصفها ملك له نصيبه دعوته ونسب
 منه فادعاه حرة المكاتبه بعد ذلك جعلت الكتابه كان لم يكن وتبين انه ليرافق كلها له ولله الاول لان
 القسطنطيني لكامل الاستيلاء موجود والمانع من التكميل الكتابه فادعاه حرة المكاتبه عبد الله المقتضى على

الحساب
 من بدل الكتابه في اليسار وسع القيسار وسع في ذلك احد بين رجلين كاناها فوطها الصلحا
 فولدت ولدا فادعاه فوطها ليرف مولد ولدا فادعاه فوطها في ام ولد للاول وضمن نصف قيمتها
 ونصف عقرها للآخر وضمن ثلث عقرها وقيمة ولدها وتكون ابنة وابنها دفعه العقر الى المخاض

في تقييها استيلاء المخاضه فعلى تقييها وعنهما البحرى واستيلاء الفتنة لا البحرى لجماعا و
 استيلاء المذنب البحرى لجماعا فادعاه فوطها هذا فنقول انه اذا دعى احد من الولد الاول وهو حرة
 لانه استولها ولده نصفها ملك وهو مكلف لصحة الاستيلاء وصار نصيبه له ولله ولم يملك نصيبه

علم من وصوفه كالتع لسطر الخبار للماع او اسقط الخبار سبب الملك من وقت وصوفه فضم
 للآخر نصف قيمتها لانه ملك نصيبه لكامل الاستيلاء ونصف عقرها لوطه له مشتركة ونصف سببها
 عقرها وقيمة الولد والولد ليرافق للآخر وهو حر بالقيمة لان الرافق من له المهور لانه وطيبها على ظن ان نصفها
 على حكم ملك وظاهر البحرى وبطلان الكتابه ان لا يملك له ولله المهور ثابت بالنسب منه حرة القيمة ولكن وطى
 لم ولد الغد حنفه فانه كل العقر واليهما دفعه العقر الى المخاضه جاز لان العقر حنفها حرة تمام الكتابه
 الاختصاصها بنفسها وادعاه حرة الى المولى لانه ظهر اختصاصه وهذا كما قول له حنفه رده الله
 على ام ولد للاول والاصح دعوى الرافق وعليه جميع العقر للاول لانه لما دعى الرافق الولد صار كلها ام ولد
 فيجوز للاستيلاء لانه يمكن بفسخ الكتابه لما حرر او اصابها كلها ام ولد فوطى الكتابه صار ام ولد لغيره
 فلا نسب نسب الولد منه ولا يكون حرة عليه بالقيمة ولزوم كل العقر لان الوطى لا يخلو عن الضمان الجواب او
 الحد الزهر ونقد الزهر الحد للثبته بحسب العقر وتقييها الكتابه عند ما اصابها كلها مكاتبه المستول
 بنصف بدل الكتابه والجمهور على انها مكاتبه له بكل بدل الكتابه لان الانفصاح ضرورى فلم يظهر
 ولا الفرض وهو حكم التملك في العقر الاول كما كان والمكاتبه على ثقل العقر لاختصاصها بنفسها
 وادعاه منافعها ولو عجزت ورقت في الرافق تزول الى المولى لظهور اختصاصه ثم قال ابو يوسف رده الله
 رده الاول لشركه نصف قيمتها مكاتبه لانه تملك نصيب سببها المكاتبه مضمين قيمته مكاتبه موسرا كان او
 محسرا لانه ضمان المالك ولا يختلف باليسار ولا عسار وقال محمد رده الله ضمن الاقل ونصف قيمتها
 نصف ما يقع من بدل الكتابه لان حق الشريك له نصف القيمة على اصدار البحرى لانه ارض نصف بدل
 الكتابه على اعتبار الرافق او من ارضه متفق بحسب الاقل وان لم يطاها الكتاب ولكن ذرها عجز بطل
 السد عندهم لا عند ما قلنا المستول ملكا قبل العجز ولا عند ولده بالبحرى ظهر ان كلها ام ولد للاول
 وان لم يكن له فيها ملك لما حرر والمالك سوطه رده الله التذم بخلاف ثبوت النسب لان المالك حرة حيث الظاهر
 كاف لثبوت النسب واستحقاق الولد بالفرق او فاما الذم فلا يثبت بالشبهات ولله الولد من له
 مدبرها فاستحققت بطل التذم ولو استولها فاستحققت لم يطل النسب وكان الولد حرة القيمة وكذا
 ههنا وهي ام ولد للاول لانه ملك نصيبه بطلان الاستيلاء لا مكان التكميل وضمن لشركه نصف قيمتها
 لانه تملك نصفها بالاستيلاء ونصف عقرها لوطيه له مشتركة منها والولد للاول رده الله دعوته على ما مر
 قوله وان ذرها الاول او استولها او اعقها صح في حظه اى صار نصيبه مدبرا او لم ولد او فعتقا
 ونصيبها ساكت مكاتب على حاكمه عند ابي حنفه رده الله لانه الاول وان كانت فلتلذذ المدبر عند البحرى وكذا
 استيلاء المخاضه عند ما حرر المكاتبه مانعة من التكميل فيجوز الاستيلاء ضرورة والضمان والاستيلاء لانه
 نصيب الساكت لم ينفذ وعند ما صار كلها مدبرة او ام ولد للمدبر او المستول لعدم البحرى وضمن نصيب

في تقييها استيلاء المخاضه فعلى تقييها وعنهما البحرى واستيلاء الفتنة لا البحرى لجماعا و
 استيلاء المذنب البحرى لجماعا فادعاه فوطها هذا فنقول انه اذا دعى احد من الولد الاول وهو حرة
 لانه استولها ولده نصفها ملك وهو مكلف لصحة الاستيلاء وصار نصيبه له ولله ولم يملك نصيبه

في تقييها استيلاء المخاضه فعلى تقييها وعنهما البحرى واستيلاء الفتنة لا البحرى لجماعا و
 استيلاء المذنب البحرى لجماعا فادعاه فوطها هذا فنقول انه اذا دعى احد من الولد الاول وهو حرة
 لانه استولها ولده نصفها ملك وهو مكلف لصحة الاستيلاء وصار نصيبه له ولله ولم يملك نصيبه

قصة من اخطار وشرط الخمار واهلها المتدعي عليه الدفع اي ان اقرضه عليه الحكم وادعى الدفع سنة
 حاضر فانه تمهل بلام ايام واهلها المدعون للقضا فانه لا اقرضه وسأل ان تمهل بلام ايام
 للخصم المالك او ليس عنده بلك الى حكم ولم يكن به بلك فمتنعاع او انه ولم يجلس به قال
 لفلان المكاتب يتيم مرقع مولاه عبد غير سلطان برضاه فهو حاد لان الكفاية تحتل الفسخ بالرضاه
 بلا عذر ففقد العذر اولى وان لم يرض به العبد فلا بد من القضا بالفسخ لان عقد الان لم تام فلا بد
 من الفضا او الرضا كما هو بالعبد بعد القبض وفي بعض الروايات سهر المولى بالفسخ ولا
 لسر طرضاه كما اراه وصدا المشايخ عساقل العوض فانه سهر المشايخ بالفسخ واهلها المكاتب
 على ان يعطى الرق لان الكفاية عند انفسخت وقاية يده من الاكساب لسيده لان ظهر له كسب
 عبه وان فاق المكاتب له ما لم يسع الكفاية مرقعه فاعليه ماله حكم بعقده لاخر حر من
 لغير احيوته وقاية هو حر لثب لورثته وتعتق او اراه وهو قول علي وابن مسعود رضي الله عنهما
 وبه اشد علما وبناهم له وادى ريد بن ياسر يسمي الكفاية بموته وموت عبدا وانكر فلو اراه
 وهو قول السلفي لصد له انه ان العقد لو بقي لبق يخلص العتق بالاداء وقد تعذر اسائه
 فسطر وهذا لان الاخلوا ما ان ثبت العتق قبل الموت او بعد مقتصر او مستند الاوجه الى
 ساول لعدم شرطه وهو براه والشي لا سبق شرطه ولا الى انك لان الميت ليس بحال لثبوت العتق
 لما فيه من اعدائه قوم المالكية وذا الصور في الميت ولا الى السالم لان ما تقدر اثباته في الحيا تقدر
 اسنائه صوره الى الله ستم يستند ولان في اسنائه الى حيا حيوته اثبات العتق قبل وهو
 شرطه وهو براه وهذا بخلاف ما افاد المولى فانه ينفى العقد بعد موته وتعتق بالاداء الى ورثته
 وصار المولى معتق له لان الميت يحور له يكون معتقا ولا يحور له يكون معتقا الا يرى انه لو كان
 لعبد انت حر بعد موته كان صحا ولو كان بعد موته لفقوا ولما انما عقد معاوضة لا يفسخ
 موت احد العاقدين وهو المولى فلا يفسخ بموته لانه هو العبد كالبس وهذا لان قضيه المعاوضة
 المياولة بين العاقدين فاذا اذ انما العقد بعد موت المولى لحاجته اليه لم يفسخ الى مقتضاه
 وهو شرط الحرية بل اولى لان الذي استحق المولى قبله ليس بالرقم حتى لو عجز نفسه عما او البذل
 سطر والى الذي استحق المكاتب قبل المولى لازم من لوار له لم يسطر ليس له ذلك فاقا لم يسطر
 حقه بموته محق للمكاتب وانه ان لم اولى ان لا يسطر لان الموت انفي للمالكية منه للمالكية لان
 المالكية عبارة عن القدرية والمقهورية والمالكية عبارة عن القادرية والقاهرة وهذا الوصف يكون
 مملوكا والوصف يكون مالكا والموت انفي للقادرية والقاهرة منه للمقهورية والمقهورية فاذا
 حاربا العقد مع اولى المتأخرين الا اني الحاجتين فلان سعة العقد مع اولى المتأخرين لا علم

وهو الواء فكذلك يجوز
 ابقاء العقد بعد موت
 المكاتب ليعمل
 مقصوده

في

سنة ١٢٠٠

لا على الحاجين اولى ولعلهم ولما ما ذكر من انه قد سفلوا ابره يعتق بعد الموت عبد البعض بان
 تقدر حيا قابلا للعتق كما تقدر المولى حيا وما لكا ومعتق في فصل المولى ولما قد رنا المولى بعد
 موته حيا وما لكا المولى فما يحتاج الى قضا منه وسفيدة وصنفه واهلها المولى على انه يعتق في اخر
 جرمه ابره احيوته لانه لان سفلوا ابره موجود قبل الموت فاستند لاه الله ويجعل ابره خلفه كما اراه
 نفسه وان فصل لاه ابره احيوته ولا سفلوا ابره احيوته في النصف فاستند لاه الله ولكن
 فعمل الزايب يضاف الى المنوب وطله لاه ابره احيوته الا اني لم يرضى صدا احياته قبل ان يصب
 سم اصاب صار ملكا له وفورث عنه والميت ليس باصل للملك ولكن لما هو السبب والمكاتب
 يجب بعد تمام السبب ونماجه بالاصابة وهو ليس باصل له ثبت للمكاتب وجن لاه كان وهو لفر
 جرمه ابره احيوته فكذلك انما كان السبب منعقدا وهو عقد الكفاية والعقود موقوف على ابره
 ولا ابره جاز بعد الموت والحكم وهو وقوع العتق مما يمكن اثباته من جن الموت كما للمكاتب ككنا
 بعقده في اخر جرمه ابره احيوته وانما ان عام التكرار للوجود منه في اخر جرمه ابره احيوته مقام
 التخليه من المالك ومن المولى وهو براه المستحق عليه وان ترك ولدا ولده كسائه ولم يترك
 مرقا الى الا لا ينفى بغير الكفاية سعة في كسائه ابره على نجومه فاذا اولى حكم يعتق بابه قبل موته
 وعقود الولد لان الولد دخل في كفايته وكسائه ككسائه بخلافه في مرقا وصار لاه او كذا ابيه
 وجعل كانه مرقع وخا ولو كاتبت امته على ابره الحيا واداء فولدت في ملك الخمار وطابت
 وبقي الولد في خزان وعقد الكفاية عند ان خنفسه وادى يوسف رضي الله عنه ولد له مرقا وادى
 لاه سعة الولد على نجوم لاه وادى اولى عتقت لاه في اخر جرمه ابره احيوته وعقود ولد مرقا وهذا
 اسحسان وعقد محمد رضي الله سطر الكفاية وراه لاه ان المولى وهو القياس لان الولد انما
 يقوم مقامها لاه كان ولدا المكاتبه وهو لم يصر ولدا المكاتبه لانه ان في انقاء العقد فابن
 بان يجير المولى ويقوم الولد مقامها فسعة وشقنا العقد في حق لاه بنفاده في حق الولد لم يستند
 الى وصف العقد وان ترك ولدا مشركي قبل له لانه ان توصي بغير الكفاية حاله لاه وادى
 الرق عند ان خنفسه رضي الله عنه ولما اوصيه على نجومه لانه كاتبت عليه فليس على نجومه كالمولود
 المولود في الكفاية وهذا لان صار بمنزلة من طر المولى باعتقاده كاعتق المكاتب بخلاف سائر
 اكساب المكاتب عانة لا ملك اعاقه وله ان لاه لم يثبت شرط في العقد فيثبت في حق دخل
 تحت العقد والمشتكى لم يطل تحت العقد لانه لم يصف اليه العقد ولم يشر حكمه الله لكونه منفصلا
 وقت الكفاية عنه وكان سفلوا يباع بعد موته لقول المتبوع ولكن لاه لم يطل صار كانه مات
 عرقا بخلاف الولد المولود في الكفاية لانه سري الله حكمه لكونه منفصلا وقت الكفاية لانه ما وقع فيدخل

والفقهاء ان الولد المولود
 وهو عام لانه ياتي بالام
 والامام رضي الله عنه في خلاف

به

[illegible]

افق بكسر الهمزة
المكاتبه

[illegible]

لعدم الغرور برعته
الافاحجرت في
صبيها والولاد بالقيمة
وان ولدت لاكثر
من سنة اشهر
ع

کتاب

یصلیٰ

الرقبوه أو اتلفوا عضوه ثم

عن وذكر انهم خير فخلط لانه لا يطق رسول الله عليه يامر لصد التكم بكلمه الشرك وفيه نزل قوله
 لا امن اكره عليه مطلق الايمان والآن حرم الكفر الاثمة السقوط وفيه شك الظاهر في قوله العبد ضرب
 جنابه لكنه دون القتل لان ذلك هتك صورة وهذا هتك صورة ومعنى موصية الرخصه وبقى الكفر عنه
 عزمه لبقا الحرمه نفسها التام في الكفر فان صدر عنه قتل ولم يظهر الكفر كان ثابا لانه لما بقيت له
 صار باذاته العبد ومن الله متمسكا بالعزمه وكان شهيدا واذا العبد قد تخلص بالافضل صيانه للاعلى
 الا ان خيريه بن عدي رضي الله عنه لما امتنع عن قتل سباهه على الله عليه افضل الشهاده وقال هو الذي
 في الجنة وقصته لم يشركن لصدوه وباعوه من اجل ما جعلوا باقون على ان يذكر آثرهم في خير ويست
 محبا ومحببا اليهم وذكر رسول الله عليه خير حتى قتلوه فان قتل كما استثنى حاكم القضاة
 في المسئله استثنى حاكم الاكره ثانيا فلتساعه استثنى من الحرمه وكان ابا حبه فلم يكن رخصه وثنا حاز
 الغضب من الغضب في المسئله والادب من اسفاهه اسفاه الحرمه وكان رخصه وذكره الكشاف
 من كونه شرط مبتدا وصف حرام لان حوله من شرح والى عليه كانه قيل من كفر بالله فعليه
 غضب الامن اكره ولكن من شرح بالكفر صدر فاعلمه غضب الله وان اكره على الكفر او السبيل
 او حبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكره باخره فاعلمه او على عضو من اعضاءه لان
 الاكره بهذه الامور ليس باكره في سب الحرمه ان حرمته تكشف في الكفر وحرمته لا تكشف به
 او في وان اكره على الاف ما لم يكره على نفسه او على عضو من اعضاءه رخصه له ولكن لا
 حرمه النفس فوق حرمه المال واستغفار له بجعله وقاية له ولكن لصد ما لا يغيره وانما ظلم وعصم صاحبه
 فيه باقية في حرمه في نفسه لبقا دليلا فالرخصه والاستباح بغير مع قيام المحرم فاذا صدر حتى قتل
 فقد صدر نفسه لدفع الظلم والاقامه حق محرم فصار ثابا شهيدا وان اكره عليه بالحبس او بالفساد
 لسعه ذلك لانه لا يوجد الا جأوا لصاحب المال لم يضمن المكره لان المكره يصلح الله ولا يترك في هذا
 القيل وكان المكره لصد المكره وان اكره على قتل غيره بقتل في قصص ولم يسعه ان يقتل
 عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان اثما لان ذلك الرخصه خوف التلف والمكره والمكره عليه
 ولكن سوا فسق طاهر في حق تناول دم المكره عليه للمعارض والقصاص على المكره لان كان عمدا عند
 احصائه ومحمد صم بالله وذاكر رخصه الله بحسب على المكره دون المكره لان القصاص بحسب العاقل
 والعاقل هو المكره حقيقه لان القتل فعل محسوب وهو قد تحقق في المكره والعيان يشهد لهذا ومن
 انكر فقد انكر الحسن وكما يحق منه القتل لصد فعله الا انه اسقط حكمه في نفسه ولا يفي الى غير شرعا
 كما في الاكره على الاف ما لا يغيره فانه سقط حكمه وهو رخصه الى غيره وهو ساقط حكمه
 فعلم ان قوله الشرع حكمه عليه يدل انما انتم القتل وانما القتل على من باشر القتل وذاكر السبيل

عليه

وقوله مطلق
 بالامان

يكره ما يصلح
 اليه

هذا هو المكره
 المكره المكره
 المكره المكره
 المكره المكره

لهذا حجب القصاص عليها لانه على المكره لما قاله وقد راعى المكره لمحصل التمسك الى القتل
 منه حيث صدر عنه فانه كان حاملا له على القتل والتسبب التام بغير حمله المباشرة في حق وجوب
 القصاص عنده وهذا حكم بوجوب القصاص على شهود القصاص لاجتماع هذه الامور القصاص
 سري لحكمة والوجوب والقتل غالبا يقع باكره من المتقلبين والباكر فلو لم يوجب القصاص لصداده في الزجر
 موضع يكون الحاح الى اجابه الزم وذاكر ابو يوسف رخصه لاجتماع القصاص على واحد منهما لان القتل
 في مقصود اعلى المكره من وجبه انتم انتم القتل وحينما الى المكره من وجبه من حيث انه حمل المكره عليه
 وصار مدفوعا الى القتل بموجب طبعه والآن المكره قابل حقيقه الاحكام والمكره بالعكس ممكنه الشهاده
 في الجنابه ولا حجب القصاص وانما ان المكره ملجأ الى هذا الفعل فصدقه للملجأ مما يصلح له يكون
 الذلة والادب من التمسك من الضمان كماله اذ لا مال فان الضمان بحسب على المكره ورخصه المكره الله حتى
 لا يكون عليه من حكم المكره والمكره يصلح ان يكون الله للمكره في القتل بان يخذل مع الضيف
 فيقتل به غيره وتفسد الجأ انه صار محمولا على ذلك الفعل بالتهديد بالقتل لانه جليل على حرمه
 نفسه وايتارها على حرمه غير مفسد لاختياره فيلحق بالآله انه لا اختيار لها ونسب الفعل الى من
 اصد لاختياره وحمل على هذا الفعل لا الى الآله ولا يكون على المكره قصاص ولا وجبه ولا كفارة الا ان
 الى قوله تعالى من اصاب من نسيب الفعل الى اللعين وهو ما كان باشره صوره ولكنه كان يامر به
 وامر اكره ولا يصلح له نكاح الآله في حق الا ان لان القتل من حيث انه وجب الماتم جنابه على من القاتل
 لانه اما اكرهه لاختياره على دينه ولو اضيف اليه لصار جنابه على من المكره وفنه بطلان ما ذكره في الفعل
 من حيث كونه جنابه على الدين مقصودا على المكره ومن حيث لا خلاف منقول الى المكره لانه يصلح له
 فنه كما في الاكره على الاعتاق بسبب الفعل الى المكره من حيث لا خلاف حتى حجب الضمان على المكره
 ومن حيث لا خلاف على مقصودا على المكره فيكون الولاء عصار كما لو اكره محمولا على وجه شاه
 القدر فانه لصد الآله من حيث لا خلاف ولم يصر له من حيث الآله في الاكره وان اكره على ان
 يطلق امر له او يفتق عنه ففعل وقع الطلاق والعتق عندنا خلافا للشافعي رخصه لان اضراره
 لغو عند كصد فاد المحنون وقد حققناه في الطلاق والولاء للمعنى ورجح على المكره بقتله العبد لانه
 في التكلم بالعق لا يمكن له جعل الآله للمكره لان التكلم بلسان الغير لا يمكن فيق تكلمه مقصودا عليه
 فصدقه معتق والولاء لمن اعاق وهو لان الاكره الملجأ وان كان مفيدا لاختياره ولكن لا يخرج
 ان يكون مخاطبا ففما يمكن بسننه الى المكره وهو لا خلاف جعل المكره الآله مضاف الله تحقفا
 للاختيار الصحيح على الاختيار الفاسد وجعل الفاسد معدوما في مقابلته فصار عدم الاختيار
 وهذا لا يمكن بسننه الى المكره في مضافا الى المكره بما ذكره من اضرار الفاسد لانه صالح لذلك الا ان

ايتار الحيوة على حرمه

ان هذا العذر لا يختار صالح الخطاب وليد لم يضمنه مؤسرا كان او معسرا لان ضمان المداين فلا
 يختلف بالفساد ولا عسار ولا اسعانة على العبد لان السعامة على العبد اما تجب للقرض الى الجارية
 او للعنف حق الفدية ولم يوجد واحد منها لان العتق بفدية وحجة فالكه ولا حق للعبد ما كان خلاف
 المرض اذا عتق عبدا وعليه ومن لان السعامة بحسب الحق الغنى او بخلافه من اهل العتق
 الموهوبين وهو معسر فانه يجب السعامة حتى المدين ولا يبرح المكرم على العبد بالضمان لان الضمان
 وجب عليه بالاداء فلا يبرح على عيني وترجع بنصف مهر المراه ان لم يطأها والمهر مسمى وان لم يكن
 مسمى برجع بالمتعة لان المكرم قتر عليه ما كان على شرف السقوط بارتدادها وتقييد ابن زوجها
 فصا كان له فذلك المعدل وما كانه واللفظ بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر ياكل بالداخل فلا يجب الضمان
 في حق المداين ملك النكاح وان لم يمس بها فلا يضمن بالماي ولو اكره على ان يوطأ فلا يطلاق له
 التي لم يدخل بها او يفتق عبدا ففعل الوكيل والوكيل جابر استحيانا ونقد صرف الوكيل و
 العاس لم لا يصح الوكاك مع المراه لان المراه لم يوطأ ففعل الوكيل لا يبرح المراه لان المراه ينفقان
 الرضا والوكاكة مطل بالزنا فكذا مع المراه وجب الاستحسان للمراه بوجوب فساق العقد والوكاكة المطل
 بالشروط الفاسدة لانها لا اسقاطا فله الموطأ لفسط حقه بالفرض الله فادالم مطلق بعد صرف
 الوكيل ثم يبرح المكرم على المكرم بغير العبد ويصرف المهر استحيانا والعاس لم لا يبرح عليه لان المراه
 وجب على الوكيل وزوال الملك لا يثبت به اذ الوكيل قد فعل وعلا الفعل فلا يضاف المداين اليه كما اذا
 سدد شاعدا ان فلانا وقل يفتق عبدا فاعفاه الوكيل ثم رجع فانها الاضمان وجه الاستحسان
 ان يبرح المكرم زوال ملكها انا المراه الوكيل فكان الزوال مقصودا ففصح فصحت والضمان على الوكيل لان
 لم يوطأ منه المراه ولو اكره بوعيد تلف على ان يفتق بنصف عبدا واعتق كمال وهو مختار ولا يبرح على
 المكرم عند ان حسمه به الله لان الاعتاق يفتق عبدا وما اتي بغير ما اكره عليه فلا يصح المداين منه منسوبا
 الى المكرم الا انما ان عندنا لو امر بخل الان يفتق بنصف عبدا واعتق كما كان باطلا وعندنا المكرم ضامن
 بغير العبد لان الاعتاق يفتق عبدا وما اكره على اعتاق النصف المراه على اعتاق الكل ولو اكره على ان
 يعتق كمال واعتق بنصفه ضمن بنصف قيمته عبدا وغناهما ضمن الكل لان اعتناق النصف كاعتناق
 الكل عندنا وان اكره اتي ببعض ما اكره عليه فكان حكم المراه ثابتا فيما اتي به والنذر لا يفتق فيه
 المراه من لو اكره بوعيد تلف على ان يوطأ ففصح على نفسه صدقة او صوقا او حجا او شيئا يتقرر الى الله
 ففعل بغيره ذلك وكذا ان المراه على النكاح يفتق بنصفه المراه لان النذر ما لا يحقه الفسخ لان من يقول
 الدر من وهي ما لا يحتمل الفسخ وما لا يبرح منه الفسخ بعد وقوعه لا يبرح منه المراه من حيث منعه الفسخ
 كالعنف وهذا لان المراه في قول الرضا وان لم يوطأ المراه وان لم يوطأ المراه حق ثبوت الفسخ فالا حتمل

يؤثر فيه المراه
 ولا يؤثر فيه
 الخلف

لا يحتمل الفسخ الا في هذه المراه ولا يؤثر فيه المراه ولا يبرح على المكرم بما يبرح من خلك لان اوص
 عليه حكما مطالب بغير المراه ولا يظهر اثره في الدنيا حتى حسم المراه ولو اوصيا عليه الضمان لاخل الحاكم
 وجبته فمكون زادا على ما اوصيه وهذا لا يجوز وكذا لو اكرهه على ان يوطأ لغيره ففعله كان خطا
 والا يبرح به كغيره لان الظاهر من اسباب التحريم كالاطلاق بمعنى فيه الجدة والنذر والمراه والوطوع
 وكذا الرجعة لانها استدلقة للنكاح فكانت ملحقه به وكذا لا يبرح المراه في الجاه وطلاق المراه فالا كره
 لا يبرح كل واحد منهما وكذا في الفسخ لان الفسخ يبرح به المراه لان المراه لا يبرح منه المراه ولا يبرح
 الزوج طلاقا ويمن فلا يؤثر فيه المراه وهذا لان المراه لا يبرح منه المراه ولا يبرح منه المراه ولا يبرح
 كان تمكينا على الخلع والمراه يبرح منه المراه لانها المراه طابقه بازار ما سلم لها من البيوتية وان
 اكرهه على الزنا وصعب عليه الخلع بعد ان حسمه به الله لان يكرهه السلطان وعندهما اللجب الخلع وقدر
 في الحدود وان اكرهه على الزنا لم يبرح منه المراه لان الزنا يتعلق بالاعتقالات الا ان المراه لو نوى ان
 يكره به كافر او ان لم يتكلم به ولم يوطأ المراه والى على عدم تغير الاعتقالات فلم يحكم بالزنا فلم يبرح منه
 فان دالك المراه قد نكح منك وقال هو قد اظهرت ذلك وقيل مطلقا بالايان والقول لا يستحسانا لان
 حنك للمفوقه بخلاف ما لو اكره النصراني على الاسلام فانه يصير مسلما لانه وجب له الركنين وركن
 اكل اكله من وجها جانبا الوصية لعتياطا واما الزنا فمعتد محض الاعتقاد ومدوخ الشك اعتقاد
 الكفر فلا نسب بالشك لعتياطا ورجحنا جانب اسلامه في الحالين لانه يعلم ولا يفتق وهذا ايمان الحكم لافما
 منه ومن الله تعالى انه لم يعتد فليس يبرح على الاسلام حتى اسلم ثم رجع عن الاسلام لا يقتل لان
 لما مكنت الشهادة اعتدنا اسلامه ورجحنا انما القيد لاختار عدم الزنا ولو اكره المراه على اكله
 الكفر خطر بها في قول كفت بالله ان اضرع لمرأته كذا ولو اكره ففعلت ذلك فما مضى بان
 منه امراته حكما ولم يبرح منها ومن الله تعالى لان اضرع لمرأته اتي بغير ما اكره عليه فصارت خلك طاعا
 ومن اقربا الكفر مما مضى طاعا فاعفاه الله به كذا لا يبرح منه القاض لان خلاف الظاهر وهو
 منه ومن الله تعالى انما يبرح ما حتم لفظه كذا مننا ولو اكره خطبا الى الاضمار مما مضى وما اكره من الخبر
 اكره من الاضمار كما طلب منه فقد اقره بالكفر حقيقة لانه بعد ما خطب هذا يابا ففعلت من المراه مما اكره
 به فادالم بفعله وانما الكفر كان منه لم يبرح من اكره حكمه الشك طاعا ففتق منه في العضاء ومنها
 ومن الله تعالى ولو اكره لم يخطر سالي شيء ولكنه كفت بالله كذا فاستقبله وقيل مطلقا بالايان لم يبرح منه
 لمراته لانه فعل ما فعل مخطرا حكمها وهو مخصص من خلك لكان قلبه مطمئنا بالايان وعلى هذا اذا
 اكره على الصلوة للصليب اي لم يبرح منه الصليب وسبب محرم عليه ففعله واد خطبا الى الصلوة لله تعالى
 وسبب بغيره ونويته به ولكن ما نكح منه في الحكم ولم يبرح منها ومن الله تعالى ولو صلى للصليب

والله نعم وان عدم العبد الا اذا كان فعلا سلق به حكم لسقوط الشبهات كالحق وروحه والقصاص
فكعدم العبد في ذلك شبهة في حق الله والمجنون في حق الله والجنون في حق الله والجنون في حق الله
الحجر ووطع الطريق والقصاص من العبد ولا يصح عقوق الله والمجنون في حق الله والجنون في حق الله
وعاقبها لما في الطلاق والعاق في الاستوفان على اطلاق الولى ولا سند له مباشرة الولى لانها من
المضار فلا يوقل له لهما ولا وقوف للمولى على مصلحة الطلاق لان خبايا العلم بتباين اطلاقها وتنافر
طباعها لا يصلح الصغير حد السهر ولا علم للمولى بذلك بخلاف ما في العقوق لا مكان وقوفه على المصلحة
ولو اختلف مولاها في الغير فممنوع اصاب الحق المتلف عليه في المحل المعصوم وهذا المسمى له لا يخفى الا ان
ما يقدره الاولاد موصلا للضمان وان عدم القصد من الله والمجنون لا يرى له الخياط المايك بعد اقرار
له بالفسخ في ضمن صاحب الخياط وان عدم القصد من صاحبه في سقوطه فاما العبد فاقراره باقت
في حق نفسه لقيام اهليته لكونه مكلفا غير نافذ في حق من رعا له حتى يتبين وهذا الذي تفكر في حقه
لا يخرج عن تعلق الدين برفقته او كسبه وكلامه السليم فلا يستحق باقراره لان اقراره لا انسان لا يقبل على
علم الابولانية والاولانية للعبد على المولى فان اقراره لزمه بعد الحرية لتحقيق اهليته بالعقل والبلوغ
وامسا المانع ولم يلزمه في الحال لتحقيق المانع وان اقر على نفسه تحدا وقصاص لزمه في الحال لانه
خسقة على اصل الحرية في حق الحدود والقصاص لانها من خواص الانسانية وهو ليس بمملوك من حيث
انه لم يمت وان كان مملوكا من حيث انه ما زال هذا الا بصلح اقراره المولى عليه بها والرافع على الصلح
الحرية فيها ما سلف اقراره فيها لانه اقراره بقوله حق المولى ضمنه فان قيل قوله علم المملوك
العبد والمخاض شيئا لا يطلاق بنفسه لانه لا يملك اقراره بالحدود والقصاص فذلك المسمى على
اصل الحرية فهما يكتسبان هذا اقراره بالحرية اقراره بالعبد ولان قوله بل لا انسان على نفسه يصح بقبض
ان يصح ولا تعالى لانه خضع عنه اقراره بالمال لان النقص لم يتناول اقراره بالمال بل اقراره في حق الغير
والصواب ولا اقراره على نفسه فان قيل محله النقص على الحدود فالتعارض فذلك العمل
مراعى على غير هذه القصور دفعا للتعارض وسند طلاقه لما روينا ونقول عليه كل طلاق واقع الا
طلاق الصريح والمعتق ولانه يخص بالانسانية وكان كالحرة فيه باب الحجر للنفس
حاشا او صفة لله لا الحجر على الحر العاقل البالغ السفيه ونصه في ما كان من كان مبتدرا
مقبلا شلوا ما كان لا غرض فيه ولا مصلحة اعلم له الحجر عبد الى حصة الله على الحر العاقل
السابع لا يجوز بسبب السفة والذنن والفسق والغفلة وتعد ما يجوز في غير الفسق وهذا السلف
له الله بحكمه بالكلية واما الله المحض عند هذه تصرفات الله مع الهزل والكره كالبيع والرهان والهبة
والصدقة وما احتلما الفقه وكل تصرف الاحتلما الفصح كالطلاق والعاق والسكك لا يجوز الحجر

في العبد وان كان في حال الحرية لا يملك اقراره بالحدود والقصاص

ان يصح ولا تعالى لانه خضع عنه اقراره بالمال لان النقص لم يتناول اقراره بالمال بل اقراره في حق الغير

له

الحجر لجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة بالحدود والقصاص والسففة هو العمل بالشر
خلاف موجب السرة وانباغ النعوى وترك ما يدل على الحجج والسففة على كونه التبدل والاسراف في
النفقة وان يتصرف تصرفا لا لغرض او لغرض لا يقبل العقل واهل الديانة غرضامثل
دفع المال الى المغنين والتقابين وشدة الحماة الطيبة بمن غالى والغنى في التجارة من
غير تحذير واصل المسامحة في الصرف والبر والعسان مشروخ الا ان الاسراف حرام كالاسراف
في الطعام والشراب قال الله والدين لها انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا واما الكلام في الحج
على السفينة والمنع من التصرف في ماله فلم يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره
فكح عليه نظره لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره
وسواء تحقق التدبير واعتبر بمنع المال فان منع المال عنه بطريق النظر فذلك الحجر
التصرف وهذا لان منع المال غير مقصود لعينه بل لا يمتد بغيره ولا يحصل هذا المقصود في
مطلق التصرف لانه يغيره لغيره ويبقى بغيره فاحش ويا امر المولى بالتسليم اليه ذلك انه حر
مخاطب وكان خطا في التصرف في ماله كالمشيد وهذا لان الحرية امانة المالكية والخطا
لان اقراره على التصرفات لانه دليل اعتبار عقلا وشهود دليل القدرة على التصرف فانه كلام
علمه واعتبار الكلام بالخير والكره بل الخطاب في ابطار ولا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره
المجانين والبهائم ولا يكون فيه نظر بل الضرر فيه اعظم من ضرر التدبير لان الانسان اما باين سائر
الحيوانات باعتباره قوله في التصرفات ولا تكلم الا على دفعه لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره
روي عنه انه يجوز الحجر على المفقطة الما جن الذي يعلم الناس الخيل والمتطير الجاهل
المكالي المفسس لان فيه دفع ضرر العامة والمفقطة الما جن نفد على الناس منهم والمتطير
الجاهل نفد ابدانهم والمكالي المفسس تلف اموالهم فانه اذ امانته وابتدع الطريق وليس
له اقرى ولا يمكنه شر الفاعل ولا الاستيحا او مير قى الى اتلاف اموال الناس فذلك المسمى بالاول
ولا اعتبار بمنع المال باطل لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره
الحجر بمنع المالك التصرف فيه ويجوز تصرف غيره فيه غير معقول لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره لانه لا يمتد بغيره
له ع التدبير ولا احتلما المقاييس وان الدلالة على المال نعمة زائدة واطلاق اللسان في
الصرفات نعمه عليه فلا تقاس باطار العقل على النعمتين على انهما ما وكذا ابا الله الله ما
كان عاجزا عن النظر لنفسه ليجتنب الى خيرة غيره وليا له وصار مولى عليه ضرره والمولى عليه
لانك التصرف في السفينة قادر على النظر لنفسه بحكم عقله وان كان يقدر على عقله
بهول ومنع المالك عنه مفيد لان التدبير اما يكون في الهبات والصدقات غالبها ولا يمتد بغيره

عليه

في ابا يوسف ومحمد
السابع رحمه الله

او الجبل الباطلة

البصريات

ولا ولد له شيء لان حاجته مفقودة على حق غير ما له فلو اعتقها ولو لم يكن معها ولا
فقال هل ام ولد له كانت كمن لم ولد له لا يقدر على بيعها فان ماتت سقطت في كل قيمتها من
المرض او اكل لافته وليس معها ولد له ام ولد له كان معها ولد فثبتت نسبت
الولد لغيره الساهل لهما في اطلاق حق الفدية فكذا في دفع حكم الحجبة في تصرفه بخلاف ما لو لم يكن معها
ولد وانما الساهل لهما فلو لم يكن الحق العيني بغيره اقول له بحقيقة الحرية ولا يقدر على بيعها بعد
ذلك وتسعى في قيمتها بعد موته كما لو اعتقها وان يزوج له امرأة جارية كاحد هذه الفط الميسرة في
الهدية خارجا عنها ولو لم يكن الميسرة يعرف بالمال لانه لا يؤثر فيه الزهر فلا يؤثر فيه السفرة فان
سعى لها ما جاز منه فقل له من قبلها ووطأ الفضل لان التزوج وحولها في اصلية ومضرة في النكاح
وصوبه فقل له من المثل فاما الزكوة على ذلك فلا ضرورة فيه وهو الذي لم تسميته والآن في هذا
من الزكوة فلا بأس الزكوة كالمريض لانه تزوج له امرأة كثر وصادق مثلها بامر من المسمى فقل له من قبلها
ولو طلقها فخلد الا دخول بها وجب لها نصف المهر في ما له لان التسمية صحيحة في فقل له من المثل
وتنصف المفروض بالطلاق قبل الدخول حكم ثابت بالنقص وكذا لو تزوج باربع نسوة او تزوج
كل يوم واحدة ثم طلقها لما قلنا ونخرج الزكوة من ما في السفينة ونفق على اولاد وزوجه ومن لم
عليه نفقة من فوائ ارحامه لان بعضها يجب حق الشرح وبعضها يجب حق العبد والسفينة لا تطل
واحد منها الا ان العاض يدفع قدر الزكوة اليه ليعرفها الى المساكن لان الواجب عليه ايضا وهو
عبان عن فعله وعيابه ولا يحصل ذلك لا يثبت ولكن يثبت امينا معه ليدفعها الى المساكن
مخضرة امينة لئلا يصرفها في غير مصارف الزكوة وفي النفقة يدفعها الى امينة ليعرفها الى مستحقها
لانه لا حاجة فيها الى يثبته لانها ليست بعبد ولو طلق بالبدل او نذر زكوة او صدقة او طاهر
لغيره لانه مال مال وتكون حصة وثمان بالاصوم لانها مما يجب نفقا ولو جوزنا له الكفارة بالمال
يتوسل به الصداق الى ان لا ينفق عليه بخلاف ما يجب ابتداء بغيره ولو اراد حجة الاسلام لم
يمنع منها لان الحج فرض عليه لانه كان يثبت طيقا والسفينة كالمضطر في الفرائض لانه يارهم شرعا
من غير ضيق من حصة ولا يتوسل به التدبير فيه ولا يثبت القاص السفينة الله بل يسلمها الى نفقه
من الحاجة بنفقة عليه في طريق الحج كذا تنفقة في شهرت نفسه ثم يقول ضاع منه فاعطوني حبة
وهذا لان حاله الحاضر كان بالبدل يدولية بنفق عليه منه بحسب حاجته فكذا في حاله حاضره
سفر الحج يعطى المال امينا بنفق عليه منه بحسب حاجته ولو اراد عمره واهله لم يمنع منها اكساها
وزد العائس لا يعطى لها نفقة السفر لان العمة عندنا تطوع وفصار في الواراد الحج والحق تطوعا
لعدم حاجته لاسلام وصلا لاسكان ان العلماء اختلفوا في من فيه العمة ولا يمنع منها احيانا

لصاها ولا يمنع من اقله لانه لم يمنع من انشا السفرة لا اكل واحد من النكاح فلان لا يمنع من
الحج منها في سفر والنفقة تقدر في السفر الواحد او في ولو اراد ان يستوفى بدنه لم يمنع منه لان
العائس يارهم هلاك وتجريم الشاة عندنا ولكن البدن فيه افضل وقد اختلف العلماء في ذلك
وكان انهم يقولون الحرية لا بد منه وهي بقوم او ضرر وهو اذا ساق البدن فقد قصد به التفرغ عن موضع
الخلاف واخذ بالاحتياط في امر الدين وادار له يكون فعلا اقرب الى فعل رسول الله عليه السلام ولا يمنع
عنه فان اوصى بوصا في القرى والواجب الحية صار في ذلك في ثلثه ماله لان الحج عليه لمعنى النظر كذا
تختلف ما في سنة كذا على الناس ووافها نفقة جميع ما له في حال حيوته لا فيما ينقد من الثلث بعد موته وهذا
لان اوان وصوبها بعد موته وبعد ما وقع الاستغناء للمال في امر دينه فاذا حصلت وصاياه على وجه
يكون سببا للثوب الجزيل في لفرته او لاكتساب الثنا الحسن بعد موته كان النظر في تنفيذها وقد
ذكر في المسبوط فروعا اكثر من هذا فمن راعها فليطلب ثمة واما الحج بسبب النفس فعندنا لا يحجر على
العاسق ان كان مصلحا للماله والنفق مصلح والطال سوا وراك الشافعي رحمه الله يحجر عليه
كراه السفينة لان الحج على السفينة بطريق الزهر والعقوبة عندنا والفاسق مستحق للعقوبة وهذا
لم يجعل العاسق اهلا للملاية والشهاد وعندهما بطريق النظر صيانة لماله له ولا نظر فلهذا لان
فيه اطلاق ارميته والحاقه بالبهائم مع عدم الصيانة لماله والفاسق عندنا اهلا للملاية والاعارة
والقضا فيكون اهلا للتصرف في ما له ضرر وقد غلق الدخول بايئاس ريشه وادله لانكر في
موضع اثبات والرشدة المال من ربه فلا يكون الرشدة الدين مراد لانه لا يكون حلقا بغيره
واما الحج بسبب الخلف ومولاه لا يكون مفدا ولكنه سليم القلب لا يتنقل الى التصرفات الربحية
ويغيب في التجار لت ولا يصبر عنها فان القاض يحجر على هذا المخفل عندهما وهو قول الشافعي
بعد الله لمشاركته السفينة في انلاف المال فحجز طراله في الفلح والحق الفلح او
الحاربه الحليم وان سطر له من البلوغ فما كان يدلف فاقول قوله واحكامه احكام الباقين لانه
لو لا توقف عليه اراحته ما فسد فيه قولها كما يقبل قول المرء في الحيض والسكنى لا يحكم
سلوع العالم والجارية اهلا للمياله حرم عشرة سنة عندنا في يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله وهو
رواه عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتاوى وعنده في حنيفة رحمه الله ثمان عشرة سنة للفلح وسبع عشرة
سنة للحاربه وعن ابي حنيفة رحمه الله في الفلح تسعة عشر سنة في الفلح يطفق في التاسع عشر
ويتم ثمان عشرة ولا يكون فيه اطلاق الروية وقيل بل فيه اطلاق الروية لانه ذكر في بعض النسخ
حيه تسعة عشر سنة وكذا في لا تقربوا ما لا اسم من النكاح في سلب الشاة و
اشد الصعوبة ثمان عشرة سنة كذا ما ذكر ابن عباس والنفقة وقيل لانه ثمان وعشرين سنة وقيل خمس

وعشر من سنة واول ما قالوا ثمانية عشر سنة فوجب له ان يعلق الحكم عليه للاحتياط ولانه مشتق
به عن الزيادة اسرع اذ كان في الغلام فنقصناه حوبا سنة لانه على العصور الاربع وربما
نوافق فصلها من اجابها ولما ان العاكى الفاكهة ان العلامات تظهر في هذه السنة فجلنا
المدة علامة في حق مريم لم يظهر له العالم وهذا اوالم يوجد علامات البلوغ في هذا المدة فجلنا
في العالم او الحيض في الاحتلام والجلد في الحارة فان وجدت لاصلا هذه العلامات حكم بالبلوغ
ولا اصل له البلوغ يكون بالاثر او حقيقة ولكن الجدل والاصال ان يكونان الا مع الاثر وكذا الحفر
لا يكون الا من قبله ولا يكون بعد الاثر انما هو على البلوغ وهذا لان البلوغ عند
عمر بلوغ الانسان كالحار وذلك بحال القوم والقوم حشر السباب والآلاف باستعمال الجوارح
وارباع المولود وذلك لا يتحقق على الكمال الا عند الاحتلام فان قبل البلوغ امكان استعمال سائر
الجوارح ثابت دون امكان استعمال هذه الا انه فمافرض له وهو اقتضا الشهور على الكمال وان كمالها
بالاثر والاصل الصن الذي يمكن له سلع الغلام فيه اثنا عشر سنة وفي حق الجارية تسع سنين
واما الكمال في المحر سبب الذين في موضعين احدهما من كثرة الدون لا خيف ان ينجى ماله
بطريق الاثر وطلب الغرام في العاض له بحجر عليه فعند ان حشفه بعد الله الحجر عليه العاض له
في الحجر اهله افعاله والحاقه بالهائم فلا يجوز له رفع صدره خالص وعندهما الحجر عليه ومنعه من السجود
والاثر له لا يضر الغرام نظر اليه كما يحجر على الكيفية نظر الم وهذا لان الزمان ياتي ماله فهو حقيم
وانما يمنع من السجود اذ كان باقلا من المثل بالاسم من المثل فلا يثبت حق الغرام فلا يمنع عنه
لان المنع لحقيم والكانه لا يمنع على المدون ماله في قوله حشفه بعد الله الغرام والعروض فيه سوار
لانه نوع محرم والان مع المال على الملاحة بغير كفاه ليس تجاز عن تراخي فكلون باطلا لقوله تعالى لا ياكلوا
اموالكم حكم بالباطل لان يكون تجاز عن تراخي فكلون باطلا لقوله تعالى لا ياكلوا
منه ونفقه لا تطيب بيع العاض ماله عليه فلا يفسد له بفعلة ولكن بحسبه ابداه ببيعته في سنة
ايضا لحق الغرام ووجوب الظلم الذي يتحقق بالامتناع من قضاء الدين مع تمكنه منه والابيض مما له
امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غراميه بالخصص لم يثبت فعلا رضي الله فانه ركنية الدين فباع رسول
الله عليه حاكم وقسم ثمنه بين غراميه بالخصص ولان بيع المال لقضاء الدين من ثمنه متحقق عليه
بل لانه تجلس له امتنع منه وهو ما يحرم فيه النية ولا اصل له من امتنع عن ايفاء حق متحقق
عليه وهو ما يحرم فيه النية نأب القاض مناه كالدعي له اسلم عبدا على ان يبيعه باعده العاض
عليه وكالعنين بعد مئة الملة الا ان لم يفارق له لانه نأب القاض مناه في الفرق بينهما و
كالمجبور بثلث خوف القلعة موطوم فلا يجعل كالمستحق ثم الفرض عليه في اهله قوله موق

في حق مريم لم يظهر له العالم وهذا اوالم يوجد علامات البلوغ في هذا المدة فجلنا في العالم او الحيض في الاحتلام والجلد في الحارة فان وجدت لاصلا هذه العلامات حكم بالبلوغ ولا اصل له البلوغ يكون بالاثر او حقيقة ولكن الجدل والاصال ان يكونان الا مع الاثر وكذا الحفر لا يكون الا من قبله ولا يكون بعد الاثر انما هو على البلوغ وهذا لان البلوغ عند عمر بلوغ الانسان كالحار وذلك بحال القوم والقوم حشر السباب والآلاف باستعمال الجوارح وارباع المولود وذلك لا يتحقق على الكمال الا عند الاحتلام فان قبل البلوغ امكان استعمال سائر الجوارح ثابت دون امكان استعمال هذه الا انه فمافرض له وهو اقتضا الشهور على الكمال وان كمالها بالاثر والاصل الصن الذي يمكن له سلع الغلام فيه اثنا عشر سنة وفي حق الجارية تسع سنين واما الكمال في المحر سبب الذين في موضعين احدهما من كثرة الدون لا خيف ان ينجى ماله بطريق الاثر وطلب الغرام في العاض له بحجر عليه فعند ان حشفه بعد الله الحجر عليه العاض له في الحجر اهله افعاله والحاقه بالهائم فلا يجوز له رفع صدره خالص وعندهما الحجر عليه ومنعه من السجود والاثر له لا يضر الغرام نظر اليه كما يحجر على الكيفية نظر الم وهذا لان الزمان ياتي ماله فهو حقيم وانما يمنع من السجود اذ كان باقلا من المثل بالاسم من المثل فلا يثبت حق الغرام فلا يمنع عنه لان المنع لحقيم والكانه لا يمنع على المدون ماله في قوله حشفه بعد الله الغرام والعروض فيه سوار لانه نوع محرم والان مع المال على الملاحة بغير كفاه ليس تجاز عن تراخي فكلون باطلا لقوله تعالى لا ياكلوا اموالكم حكم بالباطل لان يكون تجاز عن تراخي فكلون باطلا لقوله تعالى لا ياكلوا منه ونفقه لا تطيب بيع العاض ماله عليه فلا يفسد له بفعلة ولكن بحسبه ابداه ببيعته في سنة ايضا لحق الغرام ووجوب الظلم الذي يتحقق بالامتناع من قضاء الدين مع تمكنه منه والابيض مما له امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غراميه بالخصص لم يثبت فعلا رضي الله فانه ركنية الدين فباع رسول الله عليه حاكم وقسم ثمنه بين غراميه بالخصص ولان بيع المال لقضاء الدين من ثمنه متحقق عليه بل لانه تجلس له امتنع منه وهو ما يحرم فيه النية ولا اصل له من امتنع عن ايفاء حق متحقق عليه وهو ما يحرم فيه النية نأب القاض مناه كالدعي له اسلم عبدا على ان يبيعه باعده العاض عليه وكالعنين بعد مئة الملة الا ان لم يفارق له لانه نأب القاض مناه في الفرق بينهما و كالمجبور بثلث خوف القلعة موطوم فلا يجعل كالمستحق ثم الفرض عليه في اهله قوله موق

موق الصبر وحسبه والاشتداد ثبوت الاثر على ثبوت افعاله وبيع المال ليس بطريق متعين
لقضاء الدين فقد يمكن من قضا الدين بالاستيفاء والاستيفاء من الناس بخلاف الجارية
لعتن الطريق بالتعرف لما يتحقق بحجر عاصم بالعرف واقفا الصبر الذي على الشكر واخر له القيد
المسلم ملك فمتحقق عليه بعينه منسوب العاض فيه مناه والحبس ليس للجلد السبع بل لقضاء الدين
بختان من طريق القضاء اي طريقا ولو كان للعاض من ماله لما اشتغل بحسبه لانه الحبس من طريق
يه وبألفاظه يتعز به وتأخير حقيم ملامعة المصير الذي دون الحاجة فاتفق العلماء على حبسه في الدين
ولذلك على انه ليس للقاض ولا يبيع ماله في حقه وان كان حقه دراهم وماله دراهم فبقي العاض في
لهم احصاء لان الفرق حق الرضا بل ارضاه وكان للقاض له تعيينه وان كان حقه دراهم وله ونايز او
بعكسه باعها للقاض في حقه استحسننا عندنا حشفه بعد الله والقياس ان ليس للعاض ان يباشر
هذه المصارف لان هذا الطريق غير متعين لما هو متحقق عليه وهو قضا الدين فصار كالقروض
وقد امر احسان ان الدراهم والذنان جنسان صورة وجنس واحد معنى ولهذا انضم اليه ان الفرق في
حكم الزكاة ولو كان ماله من جنس الدين صورة كان للقاض له يقضيه حقه فكذلك كان ماله من جنس
الدين معنى فان قيل فله هذا معنى لانه لم يزل الدين ولا يرضه غير قضا كما لو طر بحسبه
وبالارهاق ليس له ذلك فليس له احسان صورة وجنس واحد حكما فليعدم المجانسة صورة السوف
رب الدين باطل لان فيه معنى المساواة وهو وجود المجانسة معنى للقاض له يقضيه حقه بخلاف
العروض والفقار لان الناس في الاعيان اغراضا ولا يجوز للقاض له يسطر لغراميه على وجه الحق الضرب
بها النقود موصولة والغرض في اعيانها بغير مالهتها وبهذا القاض في البيع بالدين بالنقود في العروض
حكم بالعار عند لان ذلك اسرع لقضاء الدين وارفق بالمدون لان الاول بعد التلاوة وتعلق الغرض
بعينه ثم وثم وترك عليه وشتت من ثياب بدنه وساع الباطن لوجوه الكفاية بالوصد وقيل في سنان
ليلا بقوله في بيته فلو ما محسورا الا غسلا ثيابا فان اقتره حاكم الحجر باقلا لزمه ذلك بعد قضا الدين
عندهما لان حق الاولين يتعلق بهذا المال فلا يمكن ابطال حقيم بالاقلا لزمه ذلك بخلاف الاستدلال
لانه فعل حسنة والحج لا يصح في الفعل الحسن لانه لا مرق له ولو استغفرا ما لا يفر بعد الحج فذا قد لزم فيه
لان الحج ايا كان نصيبه محققا فحق الغرام وحقيم يتعلق بالمال التام في يد لانه هذا المال لغرمه
وقت الحج ويتفق على على المدونة المحر وعلا زوجه وولد الصغار وفواي لرحامه ماله عندهما
لان حاجته من صلبه مقدرة على حق الغرام ولهذا الزوجه لانه كانت في مقداره من مثلها اسوة للفرما
لانه مقداره من المثل من حوله اصلية وان لم تعرف للمفلس ماله وطلب غراميه حشفه وهو يقول
لانا حبسه الحاكم في كل دين الزوجه بعقد كالمهر والكفاية وقد مر هذا الفصل بوجهه في كتاب

بتقريبه

الرضا وان اقام السنة ان لا مال له حتى سبيلا لوصول النقرة الى الميسرة بالنقص ولو فرض
في الحبس بغيره ان كان له خاكم يقوم به وان لم يكن له خاكم ليلا يملك فيه ولا يملك
المحتجز فيه من اشتغال محرفته في الصبح ليترك قلبه فيقفه حينئذ خلاف ما لو كانت له امة فيه
موضع يمكنه وطبها حيث لا يمنع منه لانه فضا الصلح الشهوتين فيمقش على الرضا ولا يحول
بله ومن غير ما به خروجه من الحبس بل لم يزل موضوع لقوله عليه صاحب الحق بولسان والمراد
باليد الملائمة وباللسان التقاض ولا يمنعونه من السفر والتصرف لتمكن من اكتساب منفعة على
وضاد دونهم وما يخلو من فضل كسبه ويقسم بينهم بالخصص استواء حقوقهم في القوم وهذا عند
حسنة الله والارادة فلسه العاضه حاله من الرضا لان الرضا بالافلاس عند ما يصح
سلبت العشرة فحب النقرة الى الميسرة وعند التحقيق القضاء بالافلاس لان المال غار ورأى
وان وقوف الشهود على عشرة من حيث الظاهر فيصلح لدفع الحبس عن المدونة لا ابطال حق الرضا
في الملازمة الا ان يقوموا البينة على اليسار لان بينه اليسار ترجح على سنة الاعسار لانها تقوم
على اثبات سنة الاعسار على النقص وان قالوا انه كثير العيال فتيق الحال فسنه اليسار اكثر اسبابا
لان اصله هو العشرة والبيئات شرف للاثبات مما كان اثباتا كان اولى ونفس الملازمة
ان يدور معه اينما دار ولا تجلس المدونة في موضع لانه حبس وهو غير مستحق ولو دخل المدونة
حارة الحاجة لا تتبعه بل تجلس على باب حارة الى لم يخرج لانه انسان لا بد له من موضع خلوة
ولو افتار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فالحجاء الى الطالب لان ما يؤثر الطالب اشد
على المدونة طامرا فيكون افضى الى قضاء الدين الا ان اعلم القاضي انه تعالى عليه في الملازمة بان
منعه من دخوله فطرح او تنبذ في الدخول في حبسه دفعا للضرر عنه ولو كان الدين لرجل على
لعله لا يلازمها لان فيها خلوة بالاجنبية ولكن يتبعها بيمينه تلازمها لصلح المقصود ومن افلس
وعند احتياج لرجل يمينه ابتاع منه فصاحب المتاع اسوة للمفرا فيه ومار الساعده له بحسب العلف
على المشاي بطلب الباع ويكون للبائع خيار الفسخ لان المشتري عجز تسليم لصدور العقد
وهو الثمن فيثبت حق الفسخ للبائع كما لو عجز البائع عن تسليم المبيع بالاباق ونحوه والباقي عندهما
انه عقد معاوضة فمقتضى الاول وصار كالمسلم فانه اذا انقطع المسلم فيه ثبت خيار الفسخ لرجل
المسلم كذا منا وتنا ان حق الفسخ بالعجز عن تسليم المبيع وهو شرط وصوره حاك السبع
لا يترك على ثبوت حق الفسخ بالعجز عن تسليم المبيع وهو شرط وصوره حاك السبع
عن تسليم ما هو المستحق بالعقد فثبت حق الفسخ باعتبار المشتري عجز تسليمه في موضع غير مستحق
بالعقد ولا ثبت حق الفسخ باعتبار ان المستحق بالعقد في الذمة وهو عجز تسليم

سلم العين وتقبض العين فتمتع منها بما كره الا عند العذر كما في السلم لحرمة الاستبدال
واعطى العين حكم الدين وصار العين مستحقا بالعقد كالتن فكان العجز عن العين عجزا عن تسليم
شئ هو مستحق بالعقد فيكون كالعجز عن تسليم المبيع كذا المادون
منه ان لا يعلم لغيره وكذا الحجر البائت بالرق شرعا ورفع المانع من التصرف حكما واثبات اليد للعبد
في كسبه بمنزلة الكتابه لانها لازمة لانها بعوض وهذا لا يكون الا في الخلق والعوض كالمالك المستقل
بالبيع مع المستفاد بالسبع وهذا لانه اصل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف في كلام فقهاء شرعا
لصدور عزمه ومحل التصرف فيه صاحبه لا التزم الحقوق وهما الايفوتان بالرق وصلاحية الذمة
للا تزم من كرامات البشر وبالرق لا يحجج من ان يكون بشرا الا ان خفته ضعف بالرق فلا يصح المال
فيها الا شاعلا مالا يثمة الرقبة وهي حق المولى في عجز التصرف بحق المولى كذا ابطال حق الرضا
خاذا فن المولى فله اسقط حقه فعلا العبد منصرفا بالمال كية برصته واهليته لغيره وللهذا
يرجع بالحكمة من العقد على المولى كالمالك لا يصير التصرف وحكمه ولو كان ثانيا لرجل كالمالك
ولهذا لا يتوقف بل من له لواء العبد يوما او شهرا كان مازونا ابد الى لم يحجج عليه عذرا لان
ما سقطا لا يتوقف كالطلاق والعتاق وتنجيل الدين تاخير للطالب لا اسقاطا ولهذا سوت
وعند رده له تنوق لانه انابه كالمالك ولا يخصص حتى لو اذن له في نوع فهو مازون في جميع
ما رواج وعند رده والشايع بهما الله لا يكون مازونا في ذلك النوع وعلى هذا الخلاف اذا اذن
لعبد في شرا البروق لا اشتري عيم يكون مازونا في جميع القارلة عندنا انما انه يتصرف للمولى
باذنه فلا يملك التصرف ما اذن له فيه كالمالك ولو كسر والمضارب والشريك وهذا لان الرق يوجب
لحجج العبد وفان والرق بعد الرق كما كان قبا فيكون تصرفه بطرق النيابة عن المولى لانه
لستفاد الولاء من جهته وهو المقصود بالتصرف وهو المالك يحصل للمولى للعبد لانه بالرق
خرج عن ان يكون املا المالك ولهذا المالك حجج المالك ولو كان كالمالك لم يملك حجج
وتنا ان لا اذن كل الحجج عنه كما بينا واسقاط الحق والعبد بعد الرق يتصرف لنفسه انكار
الحجج عنه كالمالك فلا يصح تخصيص المولى فيما وقع الفسخ عنه قياسا على الكتابه وهذا لان تصرف
العبد بلا اذن محله هو ملكه والمتصرف في ملكه لا يكون باي باع غير ويبيانه ان اول التصرف بعد
ما اذن الشرا لانه لا يملك شيئا يبيعه وبالشرا لزم الثمن في ذمته وهي سمولية ولهذا المالك المولى
الشرا يمين محبة في ذمة عهده ولو كانت مملوكة للمولى للملك ولم يصرف العبد في ذمة المولى في محله
نايبا عن المولى فيكون اصيلا في التصرف بخلاف لو كسر لانه تصرف في ذمة غيره اولى ذمة غيره لانه
سلب للمالك بالسرا حق الرجوع عليه ولم يكن للمالك هذا لو كسر هذه الولاء وانما استفادها

في حكمه

او المصروف باهله نفسه

عبدان حصة لغيره واما لا يملك ملكه من كسبه وسعد عتقه في عبيد ويعوم قيمته لان سبب
 سبب ملك الكسب ملك الرقبة لان ملك الرقبة على ملك الفرج وهو ملك لرقبته في ملك اعناق
 العبد المالكون ووطئ الملاكونه وهذه امان كمال ملك لان ملك الوطئ المالك لرقبته وتعلق حق
 الفرج في الرقبة استنفاد لا يمنع ملك المولى لرقبته بخلاف الولد لان اعني عبد ام الركة وهي مفعلة
 كلها بالدين حصة لاسف لان الملك لا ينتقل الى الولد عند استنفاد الميت عنه بطريق وهذا
 تقدم الاقرب والاقرب لان الصوف الى الاقرب انفسه له ومنه كان على الميت من عدم حق
 الفرج على الولد لان النظر تعيين فيه لان قضاء الدين فرض عليه وهو حاله فيه ومن رتبة
 والمولى لا يملك كسبه عبيد باعتبار النظر للعبد بل لانه ليس باهل للملك مع ملك رقبته وهذا
 المحي فام بعد ثبوت برادق وبعد تمام الدين ايضا فملك الكسبه وان العبد تصرف
 لنفسه وقضيت ان يعطى الكسبه وانما وقع للمولى على سبيل الخلاف عنه فكان شرطه
 فراغه من حاجة العبد ولهذا لا يمنع من الاتفاق على عبيد لولا اكتساب ولا اعاق على
 نفسه ورضه فاضد على حاجته على سببه والمجرب به الدين فمفعول بحاجته ولا يخلف للمولى
 فيه لقول شرطه كالاقتضاء للملك في الركة او كان على المسد من محيط فان
 قبل المولى كسبه تلقى الملك في العبد بحجة الخلاف والعبد ليس باهل للملك المال وشرط
 الخلاف تصور اصل فملك العبد ليس باهل للملك مستقر لكنه اهل للملك ينتقل الى غيره
 اذا فرغ من حاجته وهذا لان العبد من حيث انه له من الحر ومن حصة مال مملوك
 كالبهيمه ولو كان حراما مطلقا للملك المال ملكا مستقرا ولو كان مملوكا مطلقا كالبهيمه
 لم يملك اصلا فعلمنا ان ملكه ملكا مستقرا لا بالبهيمه ولا يعرف بوقوف الملك وعنده
 عرف نقله العلق وعنده لانه فرغ من حاجته عند ما انفسه فتمت له الفرج لتعلق حقهم به وكذا
 لو كان له هذا انى وهو محمول النفس لا ثبت نسبته منه عتقه وعنده ما سبب العلق
 وهم قيمته للفرج الاطراف حقهم وكذا لو قتل عبد عبد المالك المدون في قيمته في
 لانه من لانه لا يملك فلو قتل عبد راضع فكان عليه ضمان جنايته وعندها عليه قيمته
 للمالك لانه ملكه وهو اطلاق كسبه عبيد ولكن فيه حق الفرج وضم حقهم للمالك وان لم يكن
 الدين فحيط امانه ورفعتهم عن عتقه عند ما انفسه فطاهر وكذا عند في قوله الرافعي
 قوله الاول لا يملك ولا يصح اعناق له لان الدين متعلق بكسبه وفي حق المتعلق لافرق بين
 العلق والكسبه كما في الرهن فجد قوله الرافعي لم يملك الرقبة وهو الفرج وبعضه فارج وبعضه مفعول
 ولا يجوز لغيره ملك في الركة لان شرط عدم الملك في الركة لم يوجد ولا يجوز لغيره ملك لان

او امانة كمال
 ملكه في الرقة
 تامة

وليس بالملك

لان البعض ليس باولى من البعض فليس الملك في الركة والاصل ان استوفى الركة
 بالدين يمنع ملك الولد في الركة فان كان الدين غير محيط بالركة مع قول في حصة الاول
 كذلك وفي قوله الرافعي ملك الولد حصة الركة وسبب يقر من له سا الفرج ولم يعط بغيره من سبب
 لا بعد القمه اعلم لم العبد المالك من المدون اذ اباغ متاعه ومولاه يمثل قيمته جاز لانه غير منهم
 في حلك فانه ليس في تصرفه اطلاق حق الفرج من تعلق حقهم به بخلاف مال اباغ المريض
 مسامح وارثه يمثل قيمته فانه لا يجوز عتق الركة حصة لغيره لان جوعه متعلق
 بعين ملكه في كان لاجلهم استخلاص العين اذ اقامته الى الفرج او لوارثه بعض الولد اسكلا
 في نفسه واما القمه الى الرافعي ليس له ذلك وهذا المنع لحق الفرج وحقهم في المالكه دون العين
 في كان للمولى ليرسك لخص الكسبه لنفسه بقضاء الدين في موضع آخر وليس في البيع بمثل القمه
 اطلاق حقهم من من المالكه فجور وان باعد من المولى بنقصان ثم جبر فاحشا كالالفين
 او سبب اعني حصة لغيره لانه حصة من حقه بخلاف الفرج اذ جازي لانه عند ان حصة لغيره
 لانه لا تملكه فيه وقال ابو يوسف ومحمد رخصها لانه ان باعد من المولى جازي لانه حصة لغيره
 او سبب لولكن بخير المولى من لم ير له الفين ومن لم ينقص لان في المحاباه اطلاق حق
 الفرج من من المالكه وفقد لغيره من والعبد في ذلك منهم في حق المولى وهذا اندفع الضر عنهم
 وهذا خلاف السبع من الراضع بالفين السير حيث يجوز ولا هو المشتري ما زال الفين وهذا
 بومر المولى ما زال الفين عندها لان الفين السيد داير من الوصوه والعدم لدخوله بغيرهم
 المعومين مما عتقناه موصوفا في حق المولى للثمنه ومعدو ما في حق الراضع لعدم ما عملا
 بالثمنين وبخلاف مال اباغ من الراضع بالفين الفاحش حيث لا يجوز عندهما اصلا ومن
 المولى يجوز وتومر بازاله الفين لان المحاباه من العبد المالكه لانه عند ما الا امان المولى
 والمولى اذن له في ذلك في السبع من نفسه بدلا له لا اذن له عليه ولم يكن له في السبع بغيره فاحش
 من الراضع فافترقا وهذا الذي ذكرنا قول بعض الشافعي وقيل الصحيح ان قوله كقولها لان
 المولى بسبيل من يحل كسبه لنفسه بالقمه دون السبع ولان يكون له ذلك بالبيع او في حله
 العبد في تصرفه مع مولاه كالمريض المدون في تصرفه مع الراضع وبعبارة صحيح مطلقا في
 ان باع المولى من العبد متاعا مثله بمعه او اقله جازي لانه اذن له المولى لانه عتقه لانه
 كان عليه ومن ولا تملك هذا السبع ولا عند ما علان جواز السبع ليعتد الفان وقد وصلت
 فانه يحرم من كسب العبد الى ملك المولى ما كان المولى ممنوعا عنه قبل ذلك لحق الفرج او
 دخل في كسبه العبد فام لم يكن متعلق به حق الفرج فان سلم البيع اليه قبل قبض الثمن لطل

صونه او كان على الفرج
 في الرقة او بالدين
 الفرج بالدين فليقتل
 ان يسلم من الركة
 في حصة الركة

الملك المثل

الصلح ما أمكن ولا استحوذ الا بالادون موجب له حمل عليه والعلما بالظاهر وهو الصلح في
 المعاملات وجعل للصيرورة بالناس والقاس لشرط عدالة المتخير ان الحجج خبر العدل في
 الاستحسان لا لشرط الضرورة والبالوى واذا ثبتت ما ذروا صحت تصرفه ولو ختمه الدين
 فليس في كسبه فان لم يكن في الكسب فالتمس رقبته حتى يحضره لانه لم يصدق على مولاه
 وليس من صيرته لانه في الرقبة والمدة المأذون بها رقبته فان حضر مولاه واقربا الاذن في
 الدين لان الادون في القارة رضا مع رقبته المأذون بالدين وان قال هو محجور والقول له الصلح بالصلح
 فصل وانما اصل للصيرورة ولد بالحق فهو في البيع والشرا كالعبد المأذون له ان كان لغير البيع
 والشرا حتى يصدق به وما كان السامع به لغيره لا يصدق به ولا يجوز عليه شرعا الصلح
 وهو عام مع الادون في بيعه كماله العقل والادون في بيعه في هذا التصرف في ملكه
 الولي وملكه كماله العقل والادون في بيعه في هذا التصرف في ملكه
 مالا كحضانة وصار كالطلاق والعاقبة فانها لا ينفذ منه الا الاذن بخلاف الصوم والصلح
 والوصية واختياره لغيره من الادون على الصلح لان الولي لا يتولاها ولا يكون موليا عليه فيها فصحتها
 من غير الصلح والشرا فالولي يتولاها فلا يصدق منه ضرورة وعلى هذا المصداق وان كان يعلم صحة اسلامه
 ونسب ان التصرف المشروع صدر من مضاف الى محله واليه شرعية موجب القول بفساد كالعبد
 المأذون ولا يخفى في مدعيه التصرف والمحلية وكذلك في الرقبة لان الرقبة للتصرف بالكلية
 تميز وبيان الامر تفتن وهذان والكلام فيه حسب الولاية صونا للكلام عن المرافعة
 مسددا للحجج لعدم قدايته في التصرفات الدالة باذن الولي يستدل على ثبوت هدايته في
 التصرفات لان الظاهر انه لا يخلو له في تعرف هدايته فيها وبقا لولاية الولي لغيره في بيعه
 طريق النيل والصلابة فيسوي المصلحة بطريقين مباشر الولي وبمباشرة الصلح وبمكنته في
 حججه لاختياره لغيره من الادون الى غيرهما ومن جعلناه وليا باعتبار اصله اصيل لم يجعل
 فيه موليا عليه ومن جعلناه موليا عليه باعتبار قصور اصيله لم يجعل له وليا فيه فالحاصل
 ان الصلح مستحق للنظر مصلون في الضرر والتصرفات تملك انواع ضار محض كالطلاق والعاقبة
 والهبة والصدقة فلا يملك الصلح فلا يملك الصلح وان اصل له الولي وتنازع محض كقول الهبة
 والصدقة فملك بغير اذنه وادون من النفع والضرر كالبيع والشرا والوصية والصلح فملك
 بالادون ولا يملك بغيره لان الصلح العاقل شبه البالغ من حيث انه عاقل محض ويشبه
 الطفل الذي لا عقل له من حيث انه لم يوجه عليه الخطاب في عقله قصور ولغيره علمه واليه
 ما جعلناه بالبالغ في النافع المحض وبالطفل في الضار المحض وفيما هو وادون منها بالطفل

الرقبة حتى يصدق به

في بيعه

في بيعه

بالطفل عبد عدم الادون وبالبالغ عبد الادون لمجان جهه البيع على الضرر بالادون ولكن
 عبد الادون يكون منعقد او قوفا على اياه الولي لان له منه منفعة يصدر منه يد الى حصول
 المالك عارفا ما يوافق المعاملات مختارا غير الحيوان حتى لو بلغ فاجان ينفذ عندنا خلافا
 لغيره لانه لا يوقف على اياه وله وقد صار وليا بنفسه ووليته اياه ثم وصي اياه بم الجذ
 اب اياه بم وصيته بم الولي او القاض او وصي القاض فاما اياه او وصي اياه فلا يصح منها اياه
 لانه النجان وكذا ان امير الشرط ومن لم يول القضاة في ذلك باطل لانه لا ولاية له ولا
 علمه في التصرف في نفسه واطاله وهذا لان امير الشرط فوض اليه لغير خاص لا لتقليد القضاء
 فلا يلي التصرف على الناس والشرط له تعقله البيع سالب للمبيع والشرا جاكس له ويعرف
 الغبن للسهم الغبن العاقل لا النفس العبدان لان كل صبي اذا اذن البيع والشرا اقلقهما
 والتشبيه بالعبد المأذون لانه ان ما ثبتت في العبد من الاحكام ثبتت في حقه ان المأذون فكل المحر
 لما مر وهذا في الصلح اظهر لكونه اهلا للملك المستقر والعبد ليس باهله والمأذون يتصرف باهله
 نفسه عبد اكان او صبيها فلا يصدق تصرف الصبي بنوع دون نوع ويصدق ما ذوقا بالسكوت
 ولا يملك بزوج عله وكذا بغيره وله ان يخلو لعبد في النجان كالعبد غير اياه والحد لا يفتل
 طرفي عقد المعاوضة لان حقوق العقد ترجع الى العاقد فيصير الواحد مستطابا ومطالبا
 مستما ومتسلما وهو محال وكذا اياه والحد قياسي وهو قول زفره الله ونحوه استحسانا
 لان اياه كمال السفينة قام مقام شخصين ورأيه مقام راين يجعل كانه باع منه وهو باع
 ثم تحمل الحقوق بحق اياه لانه الحكم العقد نيابة عنه حتى لا يبلغ الصغر كانت العبد على
 الصغر وما اياه باع حاكمه لانه مبلغ الصغر كانت العبد على اياه فاذا كان العبد
 بطريق التحمل لا الحكم العقد لا يفتل الى الاستحالة اشهر ما طفل اياه باع حاكمه منه بغير
 صغ وكفنه لم يقول بفساد منه او اشترى له لان كلامه قام مقام كلامين وان نفس القول
 لا بعد واما بعد الرضا ولهدا منعقد بالتعاطي بلا اجاب وقبول وود وصلة ولا الرضا
 ولو وكل رطلا بان بيع عبد من اياه الصغر او لشرا عبد له ففعل لا يصح لعدم كمال السفينة
 فلا يمكن الحاقه بالاب فيقضى على اصل القاس لانه اذا كان اياه حاضرا وقبله فانه يجوز وكونه
 العبد من جانب اياه على اياه ومن جانب اياه على الوكيل ان تصرف اياه بنفسه مباح و
 للصغر فصح لانه في باب النظر يجعل اياه متصرفا للصغر كحفظ النظر ولو وكل رجلا
 بيع ما له وله فباع من موكلا اياه ما له طفليه ما له اياه او اذن لهما فيه او لعبد هما
 او جعل لهما ولدا وكلا او وصيا صغ ولولاهن لهما او لعبد هما وصيتهما متبايعا لم يجر لانها

الشريعة بالسكون والحق
 خيار الجند والفقير
 كغيره في البيع والشرا
 وفيه حب الشرا والبيع
 البلية في بيعه والشرا
 الشريعة في بيعه والشرا

في بيعه

زاد اياه

حاق

استفادوا ولله الشرف منه وهو لا يملك ذلك بنفسه فكذلك الصبيان تحلفوا بالوفا بالاب لان
لو فعل ذلك بنفسه صح فكذلك اهلها فعلوا بدينه وصح بيع الوصي ماله من الصنع او شراؤه منه بشرط نفع
ظاهر وهو لو لم يبيع ماله ماله في حرمين بدينهم وتسل ماله ماله في انفا بثمانمائة ومائة اعدا في صنفه
وصدقه وعنده مما لا يحسد لما مر من الاستحالة وان ان الوصي محتار بالاب ولو كلفه قاعد الشفقة
عند حقيقته النظر الحق بالاب ورواى رضى عن اب يوسف الى قول ابى جعفر رحمه الله وصح ان يقرن مير
على نفسه بدين او يملكه بدين من كسبه وكذا امور روت في طاهر الروايات وقر الى صنفه صدقه الله انه لا يصح
اقر له فيما ورثه عن ابيه لان صدقه اقر له في كسبه لم يحسد الى ذلك في الحارثية والاصح في الموروث
عن ابيه وصداها طاهر انه بانضمامه الى الوصي الحق بالاب وكذا واحد من المالكين ملكا مخرج حاشية
فصح اقر له فيهما ولا يصح اقر له الوصي عليه لانه ليس من ضروريات النكاح لما اقر له فمن ضرورياتها
حتى لا يتنفع الناس من المبايعه معه خوفا من تولى اموالهم ولا في الفصل الى الاصح في الصنع والعبد
بدون العلم ولا كان في ضمنه بالبيع او الشرا فيه روايتان والمعتمد الذي يعقد البيع والشرا
عن له الصنع بصدقه ما كان بالاب والوصي والحارثية بالبيع والعلم وحكمه حكم الصنع ولو لم يملك
اب او وصي لمقتضى التصديق والمعتمد وهي خلت رحم محمد من الصغير او المعنوع لا يصدق عليه ما رواه
بعد على الاب والوصي لانه لا يظفر في هذا فصح باب اصد له الدين المحط بالتركه من
الدين لانه يحل في المالك الفارغ من حاجة المست اذا كان عليه دين كان عتقا لا يحاجة وغيره
المحط لا يمنع من الدين اسحقنا لان تركه لا يخلو عن قليل الدين فلو استغنى باعسان بمسح
الدين فحظر الدين كان ودين العبد لا يمنع من الدين في العبد وان كان المالك حاشية المست من
العبد من حوله العبد وبدأ بدين العبد من العبد لان حاجة العبد مقدمه على حاجة سيده
في ماليته ودينه حاجته وصاحب الدين على العبد اهل ملك العبد سقط الدين لان المولى
لا يستوجب على عده دين من عليه الف دينار وركب عبد ايسا بالي الف والاهل له
غيره وانين ولا يصد لابنين على العبد خمس مائة ثوب العبد ويقض من ثمنه دين العبد ولا
والاستوطنة من دين الابن لان دين الميت مستغرق للتركه فممنع من الدين بصدقه الى
دين المست لانه ما لم يست لكونه ملكا ولو كان دين السيد جسمانية والمساكين بالاصحاب
سدا او سقط نصف دينه لملكه شل الدين نصف العبد ثوب العبد ويقض ما يقر من دين الابن
او اولا وحكم ما يتا وخمسونه لانه من العبد ثم يقض من المست خمس مائة فيسقط من العبد ما ساق
وخمسونه فيقسم بين الابنين اثلاثا لثناه لثالب الدين ارثا وثلاثة للاخر لانه يقض بنصف نصيبه
ودين العبد يجعل ذلك كالعالم في ملك او كالمضروب الى حاجة اهلها وان لم يكن للابن من

ومن على العبد ولكن المستأوصى له على العبد ومن حقه
 ومن المستأوصى له بقدر الوصية لان الدين على الميت تستغرق فلا يمنع الميراث فلا يمنع
 الوصية لانها تحت الميراث فملك الموصى له ثلث العبد وسقط ثلث دينه وبذلك يدينه من نفسه
 وما فضل ع من دينه ينقسم بين الموصى له والورثة نصفين الاستواء الحقين ولو كان دين
 سلك الفلاسقط من دين الموصى له لان الدين تستغرق من الوصية فباع العبد ونقص
 دين الموصى له او الام من الميت صحح وهب عبدك لوط له على العبد ومن سلمه سقط
 دينه ثم للورثة عاين برجع في هيبته في ظلم الرواها لان العبد حاكم صور ونقص وسقوط الدين
 زاي في حقه النقص فلا يمنع الرضوع كزياتي الشيفر ورواها الحسن ع ابي جعفر له الله والماله
 ع ابي يوسف وهشام ع محمد ع الله الرضوع وهو القاس لان سقوط الدين عنه زاي في الغنى
 والرياء المنصلي تمنع الرضوع فاذا رضى الوهاب عاكر الدين غدا في يوسف خلافا لما عاكره
 له ان الدين سقط والساوط لا تقوى ولا في يوسف له الله ان الدين ما سقط باسقاطه وانما
 سقط بملك الرقبة فاذا انقض الملك اسقط سقوطا كمالا لو صالح على دين على عرض
 وسقط الدين ثم هلك العرض فملك العوض بطل الصلح وعاك الدين وكذا الواب العبد
 الحاني وهو العلم بالحناء وصارضا من اقمته على نفسه السبع لغوا الجنابة وبطل القهتان
 حرقت وهب عبدك لغرم العبد وسلمه الله سقط دينه فاذا مات ولم يحرم الورثة سقط اليه
 في الدين ونقص ثلث الدين عبدان يوسف له الله ما عاكر الواب عاكر العبد وقبل
 الموصى له بعد الموت سقط ثلث دينه وباع لهيب الورثة وهو ثلثا العبد ثلث دينه وسلم
 ثلث العبد للموصى له ولا رضى عليه الورثة لقسمه العبيد الجرحى وبرؤ الخراج بعضهم بعد
 القسمة وان القسمه لا سطر كذا عاكر في الهبة لا سلم للمو هو ب له ثلث العبد الا ان
 يسقط دينه لان المعاكلة تغتبه وقت القسمة لا بعد هيا وفي الوصية محقق المعاكلة
 وقت القسمة لان نصيب الكل كان شغولا بالدين الا انه زال الشغل عن نصيب الموصى له
 بعد القسمه وفي الهبة ان تقع القسمه من الورثة ومن الموصى له بعد الموت فتغتب المعاكلة
 في هذه الحاله وفي هذه الحاله ملك الورثة شغولا بالدين وملك الموصى له فارغ من الدين
 ولهذا كان لهم حق الرضوع سلمه ما في دين وهو الثلث وارقا وجوا في ثلث الثلث عاكر الدين
 بقدر فلم يسلم لهم فلكم يرجعون ثلث ما في ماله الثلث هكذا الى ان يفسد الهبة في الكل
 معاك للمو هو ب له ان شيئا ان يسلم لثلث العبد بالهبة فاشق طريقتك ولا اسقط الهبة
 في الكل على ما سنا ولا يصل ان اجاز العبد للتجارة فله ان يتجارة حتى لو حقه من السب

[illegible]

التجارة سلع بوسع كسبه وساعان فيه والعبد وكذلك حق المستاجر ان يحكم عقده
 ببيع للمستاجر يحكم ببيع مراعى احكام الوكايله منها ما يرجع بالعملة على المستاجر وبطائمه
 بالنسبة الى اصل عهده شرا للتجارة فالتجارة حقيقة من طولب العبد بحقوقه انما العاقد يرضع
 على المساجر ما ادرك وكذا يرضع قبل الاصل لانه في حق المساجر كالتوكيل بالشرا او كونه مديرا وان
 لم يكن للعبد كسب والمستاجر قد ساع العبد بدين الفها لان الدين ظاهر في حق المولى ولو لم يكن له
 بعد اسما لاصلا ملكه ويرجع ما فدا على المستاجر لانه مضطر في ذلك وصار كانه قد ساع بهام وما
 فضل من العزم على المستاجر وتقبضه منصوب العاقد لا العبد لانه صار محجورا بالسع
 ولا العزم ان العبد لم يجر منها قال مات المستاجر ولم يبق العبد ولم يبق من العبد الى المولى
 فمستحق له تركته ثمينة والعزم بفاضل بينه ولو لم يكن ان يجر في الحرة والتجارة عزم بعد على سلك
 لانه حال المستاجر ولا سفل عليه فيقبح لولا ان وساع به ويؤخذ بالفضل بعد عهده ولو لم يكن سلك
 بشرا من نفسه فاشهر في الحقيقة من سباع به ويؤخذ سلكه بالفضل لان العبد منها كالتوكيل
 بالشرا لانه مضاف الى المولى لا الى نفسه ولذا لم يرد ما ذواته التجارة بخلاف ما سبق
 مديرا دون لغيره رجل بشر الفة بنقد صح وطولب المديرا بالنسبة لانه العاقد قد ساع عبده الموهوب
 وبذلك طرفه المقطوع بدنه واحدا مع الموهوب والمدفوع وضرب بينهما الى الساع ببيع المدير على التوكيل
 بغيره بمن الموهوب لانه بدل كسبه شغل بالدين فلا يسلم لولا ان لم يرضع عن الدين ويرجع سلك
 بمن المدفوع على تركه لانه بدل ملكه له المدير يحس لصلته كان ملكا للمولى وقد قضى به من
 بغيره ببيع عليه ولو قبل المدير خطأ أحب قيمته ونصرف الى العزم لان حق العزم كان سلفا
 بمرسته وقد اسع سعة مانع ولا مانع في بدله فيصرف اليه ولو كان المامور حرا وقيل خطأ فدينه
 بغيره ولا يرضع ورثته على تركه لانه افضل عهده كسبه في رجل يرضع وافر سيقه سباع به لان
 بغيره سلك ويرجع لقيمة العبد لافا ببيع وبالفدا لافا فدا على المكفول عنه لانه يرضع منه وما
 نفسه بامر مدير مد بغيره قطع بغيره عبدا ورضع به ويؤخذ بغيره لغيره المولى اعني المدير
 بغيره شرا لانه لم يشف حق الفها لان حقهم كان في استسقاء المدير وهو باق لولا ان المدير
 لم يرضع العبد الموهوب لدينه لغيره لانه كسبه وقد يعلق به دينه ولا حق للمولى فيه وليس
 له لغيره العبد المدفوع لفضا دينه لانه بدل ملك المولى وكان للمولى والفقهاء الحق بالصدقة
 والوكيل في المولى خلا ولا يرضع له لانه ان هذا من الحقيقة بسبب التجارة فلا ينقص الا ما عند
 مال التجار وخلف هذا كسبه فيسحق بدنه كمالا المستفاد بالتجارة ولو كان على العبد
 المالك من الف حاكم والف موقبل صاعدا القاض بالدين ورضع الف الى صاحب الدين الحاكم

المهر

هذا هو الحق في المستاجر ان يحكم ببيع مراعى احكام الوكايله منها ما يرجع بالعملة على المستاجر وبطائمه بالنسبة الى اصل عهده شرا للتجارة فالتجارة حقيقة من طولب العبد بحقوقه انما العاقد يرضع على المساجر ما ادرك وكذا يرضع قبل الاصل لانه في حق المساجر كالتوكيل بالشرا او كونه مديرا وان لم يكن للعبد كسب والمستاجر قد ساع العبد بدين الفها لان الدين ظاهر في حق المولى ولو لم يكن له بعد اسما لاصلا ملكه ويرجع ما فدا على المستاجر لانه مضطر في ذلك وصار كانه قد ساع بهام وما فضل من العزم على المستاجر وتقبضه منصوب العاقد لا العبد لانه صار محجورا بالسع ولا العزم ان العبد لم يجر منها قال مات المستاجر ولم يبق العبد ولم يبق من العبد الى المولى فمستحق له تركته ثمينة والعزم بفاضل بينه ولو لم يكن ان يجر في الحرة والتجارة عزم بعد على سلك لانه حال المستاجر ولا سفل عليه فيقبح لولا ان وساع به ويؤخذ بالفضل بعد عهده ولو لم يكن سلك بشرا من نفسه فاشهر في الحقيقة من سباع به ويؤخذ سلكه بالفضل لان العبد منها كالتوكيل بالشرا لانه مضاف الى المولى لا الى نفسه ولذا لم يرد ما ذواته التجارة بخلاف ما سبق مديرا دون لغيره رجل بشر الفة بنقد صح وطولب المديرا بالنسبة لانه العاقد قد ساع عبده الموهوب وبذلك طرفه المقطوع بدنه واحدا مع الموهوب والمدفوع وضرب بينهما الى الساع ببيع المدير على التوكيل بغيره بمن الموهوب لانه بدل كسبه شغل بالدين فلا يسلم لولا ان لم يرضع عن الدين ويرجع سلك بمن المدفوع على تركه لانه بدل ملكه له المدير يحس لصلته كان ملكا للمولى وقد قضى به من بغيره ببيع عليه ولو قبل المدير خطأ أحب قيمته ونصرف الى العزم لان حق العزم كان سلفا بمرسته وقد اسع سعة مانع ولا مانع في بدله فيصرف اليه ولو كان المامور حرا وقيل خطأ فدينه بغيره ولا يرضع ورثته على تركه لانه افضل عهده كسبه في رجل يرضع وافر سيقه سباع به لان بغيره سلك ويرجع لقيمة العبد لافا ببيع وبالفدا لافا فدا على المكفول عنه لانه يرضع منه وما نفسه بامر مدير مد بغيره قطع بغيره عبدا ورضع به ويؤخذ بغيره لغيره المولى اعني المدير بغيره شرا لانه لم يشف حق الفها لان حقهم كان في استسقاء المدير وهو باق لولا ان المدير لم يرضع العبد الموهوب لدينه لغيره لانه كسبه وقد يعلق به دينه ولا حق للمولى فيه وليس له لغيره العبد المدفوع لفضا دينه لانه بدل ملك المولى وكان للمولى والفقهاء الحق بالصدقة والوكيل في المولى خلا ولا يرضع له لانه ان هذا من الحقيقة بسبب التجارة فلا ينقص الا ما عند مال التجار وخلف هذا كسبه فيسحق بدنه كمالا المستفاد بالتجارة ولو كان على العبد المالك من الف حاكم والف موقبل صاعدا القاض بالدين ورضع الف الى صاحب الدين الحاكم

هذا هو الحق في المستاجر ان يحكم ببيع مراعى احكام الوكايله منها ما يرجع بالعملة على المستاجر وبطائمه بالنسبة الى اصل عهده شرا للتجارة فالتجارة حقيقة من طولب العبد بحقوقه انما العاقد يرضع على المساجر ما ادرك وكذا يرضع قبل الاصل لانه في حق المساجر كالتوكيل بالشرا او كونه مديرا وان لم يكن للعبد كسب والمستاجر قد ساع العبد بدين الفها لان الدين ظاهر في حق المولى ولو لم يكن له بعد اسما لاصلا ملكه ويرجع ما فدا على المستاجر لانه مضطر في ذلك وصار كانه قد ساع بهام وما فضل من العزم على المستاجر وتقبضه منصوب العاقد لا العبد لانه صار محجورا بالسع ولا العزم ان العبد لم يجر منها قال مات المستاجر ولم يبق العبد ولم يبق من العبد الى المولى فمستحق له تركته ثمينة والعزم بفاضل بينه ولو لم يكن ان يجر في الحرة والتجارة عزم بعد على سلك لانه حال المستاجر ولا سفل عليه فيقبح لولا ان وساع به ويؤخذ بالفضل بعد عهده ولو لم يكن سلك بشرا من نفسه فاشهر في الحقيقة من سباع به ويؤخذ سلكه بالفضل لان العبد منها كالتوكيل بالشرا لانه مضاف الى المولى لا الى نفسه ولذا لم يرد ما ذواته التجارة بخلاف ما سبق مديرا دون لغيره رجل بشر الفة بنقد صح وطولب المديرا بالنسبة لانه العاقد قد ساع عبده الموهوب وبذلك طرفه المقطوع بدنه واحدا مع الموهوب والمدفوع وضرب بينهما الى الساع ببيع المدير على التوكيل بغيره بمن الموهوب لانه بدل كسبه شغل بالدين فلا يسلم لولا ان لم يرضع عن الدين ويرجع سلك بمن المدفوع على تركه لانه بدل ملكه له المدير يحس لصلته كان ملكا للمولى وقد قضى به من بغيره ببيع عليه ولو قبل المدير خطأ أحب قيمته ونصرف الى العزم لان حق العزم كان سلفا بمرسته وقد اسع سعة مانع ولا مانع في بدله فيصرف اليه ولو كان المامور حرا وقيل خطأ فدينه بغيره ولا يرضع ورثته على تركه لانه افضل عهده كسبه في رجل يرضع وافر سيقه سباع به لان بغيره سلك ويرجع لقيمة العبد لافا ببيع وبالفدا لافا فدا على المكفول عنه لانه يرضع منه وما نفسه بامر مدير مد بغيره قطع بغيره عبدا ورضع به ويؤخذ بغيره لغيره المولى اعني المدير بغيره شرا لانه لم يشف حق الفها لان حقهم كان في استسقاء المدير وهو باق لولا ان المدير لم يرضع العبد الموهوب لدينه لغيره لانه كسبه وقد يعلق به دينه ولا حق للمولى فيه وليس له لغيره العبد المدفوع لفضا دينه لانه بدل ملك المولى وكان للمولى والفقهاء الحق بالصدقة والوكيل في المولى خلا ولا يرضع له لانه ان هذا من الحقيقة بسبب التجارة فلا ينقص الا ما عند مال التجار وخلف هذا كسبه فيسحق بدنه كمالا المستفاد بالتجارة ولو كان على العبد المالك من الف حاكم والف موقبل صاعدا القاض بالدين ورضع الف الى صاحب الدين الحاكم

الحال ورضع الف الى المولى فادخل الدين الاخر اخطاه المولى ذلك وهذا عندنا وما كان زفر
 بعد له يرضع اليه في الحال لان الدين يتحول الى الثمن وصار كالتوكيل الى التركة وثم يتحول الدين
 الموصلة كذا قلنا ولت ان الدين في الذمة ولم يتحول الى الثمن فانه لو عكس كان كل الدين
 على العبد ورضع من اجل ولا يطالب به في الحال كما
 موه في الفقه اهد الشئ طالما وقهر اعداك غصبت على الرضا الشئ وغصبت منه وعصبت اياه
 واعدك للمعصوب غصبت تسميه بالمصدر وفي الشريعة لغيره ما يقوم بغيره من المالك على
 وصه بغيره ان كان في ذلك او يقصر بغيره ان لم يكن في ذلك كان استخدا لم عبد الغير والحر
 على ايد الغير عصب لانه لا اسما له والحر لا يتبذر التصرف عليه وذلك بوجه قصره المالك
 عنه وان جلس على ساط الفير او فدا شئ لم يكن عاصبا لانه لم يرضع منه النقل والقول والنسب
 فعل المالك ومديريه انما فعله في الاستعمال فلم يكن العاصب في ذلك وشروطه لم تكون لما هو
 ما لا تقتضيه وحكمه المائمه والمغرم عند العلم وان كان بدو العلم بان يظن ان الماخوذ ما
 او اسدى عن غناه ظمرا استحقاقه فاليعزم لان الضمان اما حبس جبر الحقيقة بغيره وحقه فراعى
 وان كان الاخر معذورا والحر لا يرضع منه وجوب المائمه لان المائمه مد فروع العباد حاكم الخطا
 لعوله عليه رضى عن ائمة الخطا والنسيان والمراد المائمه وقد ذاك السع ليس عليكم جناح فيما
 اخطاتم به ولكن ما تعذر قلوبكم وتجب على العاصب رد عينه على المالك لعوله عليه على اليد
 ما اضرته حتى يرضى وما كان عليه لا يحل الاخذ به بخلافه لا يجبر لاجب جادا فان اذله فليرضه
 عليه والرواية في المصالح ارجح جادا الى لا يرضع بغيره ولكن يرضع او ذاك الفيط على الفية هو
 لاجب في مذهب السرة جاك في اذ ذاك الفيط على الفية وفي المسوط لاجب ولا جادا ومعناه
 ظاهر وما كان عليه من وصديقه ماله فورا حتى به ومن ضرره كونه اذق العين وجوب الرد
 على الماخوذ ولانه فوت عليه يد الاخذ واليد صاحب المالك في ماله مقصود بهما توصل
 الى الضرر من انتفاع وتحصيل ثمرات الملك فعليه تسريح فعله دفع الضرر وانتم وجوهه
 عنه الله وهو الموصي براضع على ما قالوا وروا القصة خلا عنه لانه قاصرة والكمالي في
 الصور والمخنة وقيل الموصي براضع الفية وروا العين مخلص ولذا لو ارضع الضمان حكر
 حرام العين بغيره حتى لو ملكته بعد الحب الضمان ولو لا ان الموصي براضع القيمة لما صح لراء
 لان المراء اع العين لا يرضع ولو كفل بالمعصوب بغيره ولو لم يكن الضمان ولصاحب الكان كفاك بالعم
 والواحد الرضا في المكان الذي غصبه لان قيمه الاشياء مختلف باختلاف المكان فان غصب
 طعاما فاطعمه المالك به غير له يعلم ان في الضمان عندنا الوصول عن ماله الى يده وعند السلف

هذا هو الحق في المستاجر ان يحكم ببيع مراعى احكام الوكايله منها ما يرجع بالعملة على المستاجر وبطائمه بالنسبة الى اصل عهده شرا للتجارة فالتجارة حقيقة من طولب العبد بحقوقه انما العاقد يرضع على المساجر ما ادرك وكذا يرضع قبل الاصل لانه في حق المساجر كالتوكيل بالشرا او كونه مديرا وان لم يكن للعبد كسب والمستاجر قد ساع العبد بدين الفها لان الدين ظاهر في حق المولى ولو لم يكن له بعد اسما لاصلا ملكه ويرجع ما فدا على المستاجر لانه مضطر في ذلك وصار كانه قد ساع بهام وما فضل من العزم على المستاجر وتقبضه منصوب العاقد لا العبد لانه صار محجورا بالسع ولا العزم ان العبد لم يجر منها قال مات المستاجر ولم يبق العبد ولم يبق من العبد الى المولى فمستحق له تركته ثمينة والعزم بفاضل بينه ولو لم يكن ان يجر في الحرة والتجارة عزم بعد على سلك لانه حال المستاجر ولا سفل عليه فيقبح لولا ان وساع به ويؤخذ بالفضل بعد عهده ولو لم يكن سلك بشرا من نفسه فاشهر في الحقيقة من سباع به ويؤخذ سلكه بالفضل لان العبد منها كالتوكيل بالشرا لانه مضاف الى المولى لا الى نفسه ولذا لم يرد ما ذواته التجارة بخلاف ما سبق مديرا دون لغيره رجل بشر الفة بنقد صح وطولب المديرا بالنسبة لانه العاقد قد ساع عبده الموهوب وبذلك طرفه المقطوع بدنه واحدا مع الموهوب والمدفوع وضرب بينهما الى الساع ببيع المدير على التوكيل بغيره بمن الموهوب لانه بدل كسبه شغل بالدين فلا يسلم لولا ان لم يرضع عن الدين ويرجع سلك بمن المدفوع على تركه لانه بدل ملكه له المدير يحس لصلته كان ملكا للمولى وقد قضى به من بغيره ببيع عليه ولو قبل المدير خطأ أحب قيمته ونصرف الى العزم لان حق العزم كان سلفا بمرسته وقد اسع سعة مانع ولا مانع في بدله فيصرف اليه ولو كان المامور حرا وقيل خطأ فدينه بغيره ولا يرضع ورثته على تركه لانه افضل عهده كسبه في رجل يرضع وافر سيقه سباع به لان بغيره سلك ويرجع لقيمة العبد لافا ببيع وبالفدا لافا فدا على المكفول عنه لانه يرضع منه وما نفسه بامر مدير مد بغيره قطع بغيره عبدا ورضع به ويؤخذ بغيره لغيره المولى اعني المدير بغيره شرا لانه لم يشف حق الفها لان حقهم كان في استسقاء المدير وهو باق لولا ان المدير لم يرضع العبد الموهوب لدينه لغيره لانه كسبه وقد يعلق به دينه ولا حق للمولى فيه وليس له لغيره العبد المدفوع لفضا دينه لانه بدل ملك المولى وكان للمولى والفقهاء الحق بالصدقة والوكيل في المولى خلا ولا يرضع له لانه ان هذا من الحقيقة بسبب التجارة فلا ينقص الا ما عند مال التجار وخلف هذا كسبه فيسحق بدنه كمالا المستفاد بالتجارة ولو كان على العبد المالك من الف حاكم والف موقبل صاعدا القاض بالدين ورضع الف الى صاحب الدين الحاكم

رحمه الله لا اله الا الله ليس باوفا ما مورده لان غرور الانسان يرغب في اكل ما في الغرور لا العيب في
 اكل ما في نفسه ولو علم بان ملكه لما اكله فليس هذه العلة مخالفة للديانة الصوفية بطاعتها
 والغرور انما وقع جهله وكفى به عارا فكيف يصح عذرا في تبيد اقامة الفرض فان عجز عن عهده
 هلاكه من فعله او فقهه فعليه مثله ان كان حشيا كالملكيل والموزون فعليه ان يفتن
 اعتدلى عليكم فاعيدوا عليه مثله واعتدلى عليكم وسمي الفاعل الكا اعتدلا طريق المقام
 كقولك لا حرام سببه مثله والمجاز لا يكون سببه لان الواجب ضمان الجبر والحبر انما
 يحقق ما حرام للمثل لان حق المتحقق مرعى في الصورة والمعنى وفيه اعتبارهما وكان اقدر
 من القيمة التي فيها مراعاة المعنى وهو الما ليه فحيث لم يقدّر على مثله بالانقطاع عن اكله
 فعليه فممنه يوم الخصومة عند ابي حنيفة رحمه الله واما يوسف رحمه الله يوم الغصب واما محمد رحمه الله
 يوم الانقطاع لان الغصب اوجب المثل خلفا عن العين واما يصر الى القيمة للعجز عن المثل
 وذلك بالانقطاع عن اكله الناس معصية فممنه يوم الانقطاع ولا يي يوسف رحمه الله ان المثل لما
 انقطع الحق بالامس له في صور اعتبار القيمة والخلف اما بحسب السبب الذي بحسب المثل
 وهو الغصب فممنه يوم الغصب ولا يي حنيفة رحمه الله ان المثل نوعان كامل وهو المثل
 صبر ومعنى وهو المثل في ضمان الفرد وله حتى صار بمنزلة المثل وقاصده وهو المثل معناه وهو
 القيمة والناصر لا يكون مشروعا مع اتمام المثل لان خلفه عن المثل الكامل ولا انقطاع عن اكله
 بالانقطاع ولكن بالخصومة والرضا وهذا الوجه الى محي اوانه كان له لم يطالبه بالمثل فعليه
 فممنه يوم الخصومة والقضا بخلافه اذا كان المضمون مما لا مثله لانه غير مطالب باوفا المثل
 بل فهو مطالب باوفا القيمة باصل السبب معصية فممنه عند ذلك وان كان المضمون مما لا مثله
 كما احدثنا المتفاوتة كالتي في الدولة فعليه فممنه يوم خصيه واما كذا رحمه الله فممنه
 صوره من حلس وكذا لما لونا ولسا ما زواي ع شرع من كسر عصا من له وعليه فممنه وهو
 المثل بالمثل المذكور في النقص ولان قيمة الشيء في ذلك الشيء والمعنى هو المثل والصورة
 فاذا قدر بهما عسا از الصورة للتفاوت فيها اعتدنا المعنى وفعا للضرر بالقدر الممكن والعدد
 المتقارب كالحور والسفوف والفلس كما لم يدر في محب المثل عندنا لان احوالها المتفاوتة
 وعبد ربه لله عليه القيمة لانه لا يملك ما مثالا حقا وبه ولهذا لا يحرم التوافها وفي التخلوط
 بالشيء القيمة لانه لا مثله فان ادى هلاكه حبسه الحاكم حتى تعلم انه لو كان باقيا لاطهر
 بم قضي عليه ببدله لان الحق متعلق بالعين وللناس اغراض في اعيان ولا ينقل قولهم في
 الهلاك حتى يحصل له غلبة الظن بخصه ملة او باقاة يتنة وهذا كما راعى في افلاس وعليه

فهر

افاء

وعلمه من جناس فانه محبس الى ان يعلم ما تدعيه من افلاس وملك التلوم موكول الى راي القاضي
 لان نصب المتقاضير بالبر لا يكون واذا علم الهلاك سقط عنه ماله وملكه وهو العبد
 وهذه المسألة تدل على ان الموصى به لا يرث ولو يرضى المالك انه مات عند الفاضل فثبت
 العاصب بممنه الفاضل حتى عند محمد رحمه الله لان وصو الفاضل بالغصب ثابت ظاهر او ايا
 الوفا عارض والسلم لمن مدعى خلاف الظاهر واما يوسف رحمه الله فممنه المالك لصق له حاصل
 له لا فاضل الفاضل وفيه يثبت اثباته والغصب مما ينقل ويحول لانه ازالة المالك بالاسات
 السد عليه ولا يمكن بحقيقة الا فاضل ينقل لانه العقار الذي لا يستطيع نقله ويحول فلو عصى عفا
 وهلك في يد من غلب السيد على الارض فبقيت تحت المالك او فاضل وار افاضه متباينة سماوية
 او حاشية سيد فذهب بالبناء لم يضمن عند ابي حنيفة واما يوسف رحمه الله واما محمد رحمه الله والساغف
 لهم له وهو محول الى يوسف ولا يضمن لانه استبد عليه على وصة فممنه يوسف رحمه الله فممنه
 مساهمة المالك في المنقول وهذا لان المعنى بمتصرفه وود بحسب منه ان اسكنها باصله و
 امسعه او زرعا لنفسه واما بحقيقة يد انقطع ماله المالك عنها فممنه لان اجتماع الدين على
 اكمال الصورة في محل واحد في حاكم واحدة واما السفت ماله المالك فثبتت يد ثبت الوضمان
 في الضمان ولما تضمن العقار بالخصوص في الودعه ولف ان الغصب لا يصور في العقار
 فلا يجب ضمان الغصب وهذا لان الغصب ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطل لان الواجب
 ضمان من غير معصية التمسك ازالة المالك ايا يكون بالنقل والحويل كما في المنقول
 وذلك لا يصور في العقار واما صور من ماله المالك فممنه المالك تصرفه في المالك لانه المحل
 فلا يجب ضمان المحل كما لو بقى المالك في الموضع حتى بلغت مواشيه ولا يصح ان يحول الودعه
 محمد له الغصب ولا يكون موجبا للضمان في العقار عند ابي حنيفة واما يوسف رحمه الله ولسا سلم
 والضمان عند ترك الحفظ الملتزم وبالحصول تارك له كذا في هذا الا ناع دار الرجل والرجل
 المسمى في شأنه لم يضمن الساع عند ابي حنيفة رحمه الله وهو قول ابي يوسف رحمه الله فممنه
 لهم فممنه المسمى اياها بما عترف بالغصب وكذا في المثل كذا ذكره في المسمى في الحاف
 الصغير وذكره في المسمى في المسوط فان كان غاصب الدار باعها وسلمها لم يضمن
 بذلك وليس لرب الدار منه فاحول في حق المسمى باطل لان المسمى صار كالغاصب المسمى
 حيث الظاهر ولا ينقل قول الباع بعد ذلك في ابطاله ثم الاضمان على الغاصب المالك في قول ابي
 حنيفة واما يوسف رحمه الله فممنه في نفسه بالغصب فان السع والاسلم عصى والعصا الموصى
 للضمان عند ابي حنيفة في العقار وذكره محمد رحمه الله في كتاب الرجع عن الشها كذا فيهم في الشها

صفة الودعة في العقار
 حفظ هذا البيت في كتاب
 الرجع عن الشها كذا فيهم

فان ذكر لا يكون غصبا
 للمواشي

ابي حنيفة المثل ان حنيفة
 دارا في يده من ارضها
 فاصفها بما عاها واعرها
 المسمى في ارضه المسمى
 بالغصب ولله بالشرى
 على غيب الضمان ام لا
 فيما عليه المالح الصلح
 في الاصل

يداد الانسان موصيه العاقبه ثم رجعوا فممنوا فممنوا المشهور عليه فقيل ذلك قول محمد بن عبد الله ان
 تسلطهم الفدر على الدار بالشهاك كسلط الفاضل الغير على الدار بالسبع والسلم اليه فقبل
 بل سقوا لهم والقرى من الفصلين هما ان الصمان الواجب بالشهاك صمان ابلان في حال الاطراف
 الملك على المشهور عليه ولا حصل سهاكهم حتى لو اقام السهم على الملك نفسه لا ينقل عينه والعقار
 يضمن بالانلاف وصنا ابلان الملك لم يحصل بالسبع والتسليم بل بعجز المالك عن اثبات ملكه بالسنة
 الا انك انه لو اقام السنة على انها ملكه قضيه له بها فلهذا لا يكون الفاضل ضامنا وما تقصر بهما وكنا
 صمنه عندهم وذلك بان هدم سنا او انهدم بسكناه لان من تلف لما انهدم بفعله والعقار لهم
 بالانلاف لان الانلاف يحقق فيه كماله انقل ترابا لانه فعله العين مجاز ان لا يضمن بالفصل
 ولهم بالانلاف كالحرق وان استقص بالانلافه بفهم النقصان لان انلاف البعض والعقار فهم
 بالانلاف في اخذ الفاضل راس مال اى البذره والنفق وما غرم من النقصان وتصدق بالفضل
 وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد بن عبد الله يوسف رحمه الله لا يصدق في صورة ان لا يضمن
 ارضا وزرع فيها كثر بر واخرجه اربعة اكرار ونقصتها البر اربعة ماسلع قيمة كره لحقه المولى بها
 سلع كذا واحذ منه ضمان النقصان فانه تصدق بكر لان زرع كرا وحقيقه مؤنه كره وضمن قدر قيمه
 كره ففضل الخارج عن راس مال بكر متصدق به لان زرع مالم يضمن وكره ان يوسف رحمه الله لا يصدق
 به لان المسمى بمنزله مالم يضمن وهو قد ضمن وانما ذلك الفاضل المضمون المنقول في يد
 العاصب بفعله او بفعله ضمنه لما امر له العصب بما استقل وهذا لان العين دخلت في ضمانه
 بالفصل لانه السبب للضمان وعند العجز عن دفع حجب القيمة على قول من جعل الموجب اصل
 رد العين او سقر القيمة بذلك السبب على قول من جعل الموجب اصل القيمة ولهذا اعتبر قيمته
 يوم العصب وان نقص في يد ضمن النقصان لان دخل في ضمانه بالعصب محسوس اذ لم يملك
 بعد اذ عينه حصة ضمنه ولا يضمن ما نقص من السعر لان الدات لم يفرع عما كان عليه
 وتغير السعر يرجع الى رغبات الناس دون فوت الجريء بخلاف المبيعة فان السعر اذ اتمرت
 في يد الباع لا يضمن في مقابلته ولكن يتغير المشتري من لم يملكها بغيره انما كان الثمن او تركها لانه ضمان
 عقد والعقد يرد على الراعيان لا على الاوصاف انما ضمان العصب يتعلق بالفعول والفعول
 جلي الدات بجميع الاجزاء والاصاف وكانت مضمونه وهذا في غير الروايات اذ الروايات محمولة على العصب
 حنطه فعفنت عن فعله او انما قضيه فمشم في يوم فصاحبه بالحنطه لا سيما اذ ذلك بعينه ولا يشترط
 له غرم وان شارب كره وصمنه فمشم تفادى عاى الروايات وكره ان يضمن له لانه ضمنه النقصان
 وان عصبه اذ استغنى الى اجمع واخذ غلته فنقصته الغلته ضمن النقصان لما امر وتصدق

فان

ويصدق بالغلته عند ابي حنيفة ومحمد بن عبد الله يوسف رحمه الله لا يصدق في صورة ان لا يضمن
 له ابلان المستقر المستقر وانما ان الغلته للعاصب عندنا خلاف للساقف رحمه الله لان المتابع
 لا يضمن بر ابلان العقد والعاقبة هو الفاضل وهو الدار جعل ضامنا العبد بعقده والاف كان هو الدار
 بدلها ويومر له تصدق بها لانها مستغنى له لسبب خبيث وهو التصرف في مال الغير والحكم
 عند مضاف الى سنده فلا بد من ثبوت الخبيث فيها حكم ذلك السبب سبب خبيثها التصديق بغير الملك
 ثبت بها بالاستدلال لكن الاستدلال ثابت من وجهين وهذا بطريقه الفاضل في الفايته ولا نزول
 به الخبيث ولا ابي يوسف رحمه الله ان هذا راجح حصوله ضمانه وملكه في طيبه كما لم يبيع ابلان القصب
 بعد القبض ابلان الصمان ولان المضمون دخل في ضمان الفاضل واما الملك فلا يملكه من
 وجهين العبد ابلان صمن بطريق الاستدلال فان مات العبد في يد العاصب وضمن قيمته له لم يستغنى
 ملك الغلته ضمان القيمة لانها ملكه والخبيث لحق المالك والتصديق بها لم يكن جتما عليه وهذا
 لم يملك الغلته الى المالك مع العبد كان للمالك ان تقاها ولها وان كان غنيا وان كان العاصب
 باع المضمون واهله ضمنه فاستهلكه وما العبد عند المالك فمشم للمالك المشتري قيمته بوجه المسمى
 على العاصب بالتمتع بطول السبع واستدلال القيمة منه لم لا يستعين بالغلته في ابلان الثمن لان الخبيث
 في الغلته ما كان لحق المشتري ولا نزول بالوصول الى ملكه بخلاف الاول وان الخبيث لحق المالك
 وهو الوصول الغلته الى ملكه الا ان يكون عند العاصب ما يوقى به الثمن خلافا من ان يوصى بالغلته
 حنطه لانه يحاج الى نفق وقتيه ويخلص نفسه من الحبس وله له تصرفه الى حلقه نفسه لان
 حاجته حقة على حق العوا ولو اصاب بعد ذلك ما لا تصدق به ثم ان كان غنيا وقت الاستدلال
 وان كان فقرا فلا شيء عليه ومن غصب الفاضل واشترى به لقمه مباعها بالثمن ثم اشترى بالاقم اكرهت له
 لعم مباعها لانه الاى فانه تصدق بكل الربح وهو الفان وهذا عندنا وانما ان الموقع
 ابلان الفاضل ابلان الصفة في الوديع او المضمون ورجح تصدق به عند ابي حنيفة ومحمد بن عبد الله
 وعند ابي يوسف رحمه الله لا تصدق به وقد قدرنا الدلائل انما وجوها في الوديع اوضح لان الملك
 لا يستند الى ما قبل التصديق لعدم سبب الضمان فلم يلاق التصديق ملكه وهذا واضح مما استقر
 بالاشارة اليه كالتوضيح بخلافه لان العقد يتعلق به حتى لو ملك قبل القبض بطول السبع فاستغنى
 الرقبة واليد في المبيع بملك خبيث متصدق به لاقها لا تشترى كالدراهم والدراهم فقد ذكرنا
 الجامع الصغير ابلان المشتري بها فانه تصدق بالربح فطامر منه العبدان يدل على انه ارا به
 ابلان اشار اليها ونقد منها وكان الكرخي يقول انما على اربعة اوجه لها ان اشار اليها ونقد
 منها او اشار اليها ونقد غيرها او اطلق اطلاقا ونقد منها او اشار الى غنىها ونقد منها

اكرهت له
 الخبيث
 اكرهت له
 اكرهت له
 اكرهت له

وفي كل ذلك بطبيعة الا ان شمر اليها وسعد فيها لان الاسان لا تفقد التضمن فيستوى وصورها
 وعندها الا ان ساكد بالتقدم منها وان شاعنا لا يطيب كل حال ان تناول من المشتمل
 على ان يضمن بعد الصمان لا يطيب له الرجى كل حال وهو المختار لا اطراف الجولب في الجاعيم
 والمضانه وقاصدا انه من استفاد بالحلم ملكا طريق الحقيقة او الشبهه ثبت الخبث ولا يثبت
 في الدلائل الا الشبهه لانه اذا اشار لم يضمن برز في حكم جولة العقد لمعرفه النقد والقدار ولا يثبت
 استفاد من سلاله المشتمل ولا اشار ولم ينفذ استفاد بالاشارة جولة العقد لمعرفه النقد والمقدار
 ولا يثبت ولم يثبت استفاد بها سلاله المشتمل فاقا ان يضمن عينا عوضا فلا يثبت ان لا يثبت الا
 الشبهه وعلا سبوت الوصوه في الشبهه واستوت في الخبث وان اشرك بالالف لفته تساوي
 العين فوصفها او طعنا فاكلم تنصرو ليشع عندهم لان الرجى لا يثبت الا عند التماثل الجنس
 لان الرجى فضل والفضل لا يكون بعد المساواة والمساواة اما تحقق عند القياس والتجانس
 على المساواة فلا فضل ولا ان الخبث يعرف في التصديق في التضمن اذ من انسان لا يضمن بالالف
 ملك نفسه ولا يمكن التصديق منها الا بواسطة التضمن فسقط هذا القول فيما سلف
 بعلم الفاضل ولا يثبت العين المفصولة بعلم الفاضل في زوال اسمها وعظم منافعها
 زال ملك المفصولة عنه عنها وملكها الفاضل وضمنها ولا يثبت له الانتفاع بها حتى يوصيها
 كمن عصب شاه فديها وشواها او طبخها او حنطه فطبخها او زرعها او نواة فزرعها او حنطها
 فحنطها سيفا او صفا فعلم آتية وهذا حكم عندنا واما الساقع بعد له السقطه حق المالك وهو
 روادع الى يوسف بعد له عمره ان لا يثبت له الدقيق لا يضمنه النفسان عند ذلك لانه يضمنه الى
 الربوا وعند الساقع بعد له لضمته وعمر الى يوسف بعد له انه يرضى ملكه عنه لكنه ساقع يضمنه له
 حنطه مثل حنطه فان مات الفاضل بالمفصولة عنه لعقوبه وسائر القوم لان زوال ملكه وملك
 سيبه يرضى به ولو زال ملكه بسبب من راضى به كالبيع لا ينقطع حقه الا ان يرضى به بغير رضاه
 بان قبض المستعمل في البيع بغير هذا البيع فيها اولى لان الانقطاع حقه للشايع بعد له الاعيم
 باقية فسقط على ملكه ويتيقن على صفته لان المالك صاحب اصله والفاضل صاحب صفته
 والصفه عامه بالاصل تابعه للموصوف فتخرج صاحب المصلح على صاحب الشئ وهذا لان الاصل
 حنطه فزقت لبرائها وتفرق الاجزاء لا يوجب انقطاع حق المالك كالمقطع في الثوب والرجى
 والسلم والتاريخ في الشاه لان فعله عدوله فلا يضمن سببا للملك فلفا فعلم والتحقق بالعدم
 وصار كان الحنطة وقعت في الطاحونه وصارت خبثا فانه يكون للمالك ولست انه اسند ملك
 الحنطه وصار عينا اخرى فيسمى خبثا فتكون المستملك مضمونا عليه بمثل والمحصل له لانه كسبه الكاسب

والسبيل الى
 التضمن

ما رآه في
 ارباب ارضها
 بانه

في كل ذلك بطبيعة الا ان شمر اليها وسعد فيها لان الاسان لا تفقد التضمن فيستوى وصورها

والمالك كسبه وان كان في محل مملوك للفقدان الحكم يضاف الى القاع الا الى
 المحل وهذا لانه تبذل الاسم والهيبة والمقصود وكل موصوف من الخواص يعرف بصورته
 ومعناه فتبذل الاسم والهيبة طيلة على المعاصر صورة وتبذل المقصود وتبذل على المعاصر
 معنى واما سبب المعاصر منها ومذنبات تكون اول من يملكها ضروري ان السالط
 لا يملكه لم يكن سبب واما اصله لاول فعلم صار صامنا مثله والدقيق حلت فعلم
 يكون ملكا له والحنطة قائمة بداتها كل حصه والعين حالكم حصه فصار في الصفه لاصح
 في الوصوه ويرجع الى الحال والرحمان في الدلائل حتى في الحال لانها تابعة لذلك فعلم
 اما صار محظورا من حسب نفوت بدالها لكره المحل لامن حيث احدث الصفه ومن
 حيث انه محظور لا يوجب الملك والذبح لا يثبت اسم العين بغير شاه مذبوحه وشاه حية
 والسلم والتاريخ لا يثبت الا بغيره فكل المقصود فلا يكون ذلك
 اسند الى العين بمصوب مملوكه لصاحبها وهذا الوصوه شامل للفصول المذكورة وتفرغ عليه
 عن سبب القياس وهو قول رافد والحسن ورواه عن ابي حنيفة رضيهم الله تعالى عنهما
 هذا الدقيق وسبق به قبل ان يوصي الفهمان لان ملك حدث بكسبه والمالك المطبق
 للتصرف ولها الوصوه او باعده مع رضى الاستحسان وهو قولنا للسلم لم يسمع به ما
 لم يورد الصمان بالقرض او بقضا القاضي او بقضه القاضي عليه بالفهمان لان السلي علم
 كان في صافه رضى ولا يرضى فقدم المصاحبه فخذ منها بقية فحلت ملكها ولا
 يضمنها فقال انها تجزئ انها تجزئ بغير حق فقال لا يرضى كان شاه اخى ولو كانت
 اعز منها لم ينفق على بها وسائر ضيقه مما يرضى منها لقراره فقال عليه اطعمها
 برأسا الى وامر به بالتصدق بها بيان منه ان الفاضل قد ملكها لان مال الغير يحفظ
 عليه عينه ولا يمكن وثمنه بعد البيع لانه قد رضى عليه حفظ عينه وانه لا يباح التنازل
 للمفصولة قبل ارضاء ولا يثبت انتفاع به قبل ان يرضى به كان فتحا لبايضا و
 اموال الناس بالباطل ويحرم قبل ارضاء حسيما المالك العدوله وتفاكره وحبته ثبوت
 ملكه بحجته في حنطه كالمقبوض بالسلم الفاسد والذبح الذي يباح له التنازل لان
 حق المالك صار فوقي بالبدل ومحقق بينهما مبالغة بالترضى وكذا اذا ابرك لانه حقه
 سقط بالبركة وكذا اذا ابرك بالتقضا او ضمنه المالك او ضمنه الحاكم بوصوه الرضا عنه
 لان الحاكم لا يضمنه الا بعد طلبه فكان راضيا به ثم عد الى يوسف بعد له فماذا اخذ
 حنطه فزرعها او نواة فزرعها سباح لا انتفاع قبل ارضاء الفهمان بوضوح لا يملكه وكل

بالنسبة الى الكسبه
 ارضت به فله

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing various names and phrases.

والتجزئة

منه من انما يسلط الله عليه من انوار الحق من نور الحق
من لا عالم و بنى مصفا غير الحق

اعلم ان كانت قبة السج
 الخلق اكرم من قبة
 السج العالم المذكور
 فله لان المونة ورف
 من قبة الخلق
 ومن العالم دون
 العالم واراد قبة
 الخلق منكم السلام

فضل

لقد السوفوق خلطه من با بطيب لبار

يظهر في حق الكسب دون الاولاد لان الملك ثبت شرطا للقضاء بالقيمة والولد غير مضمون عليه
 بالقيمة وبعد الانفصال ليس يقع فلا يشترط هذا الحكم فيه بخلاف الكسب لانه بدل المنفعة فيكون
 تبعا محضا وثبوت الحكم في التبعية ثبوت في المتبوع سواء ثبت في المتبوع مقصودا لسببه او شرطا
 لغيره ولان ملك الكسب اسرع نفوذا من ملك الولد بل لملك الفاضل لها اثر المخصوص
 بملكه لا يجوز ولو اولاد لا يملك والمالك الناقص يملك لنفسه البيع ولا يملك للفقير والمكانة تملك
 البيع ولا يملك العتق لنقصان ملكه وزوال الفاضل لانه منصفه كانت او منصفه كولد المضمون
 فيها فانها ونحوه البستان المخصوص فان هلك في يد الفاضل لا ضمن الا ان يتعدى فيها او
 يطلبها فالكفا فيمنعها اياه وقاك الساع في هذه زوال المخصوص مضمون مضمون مضمون كاس
 كالسمن او منفصل كالولد ولو كانا حدثا عرسل مضمون عليه بالتقاضي فتكون مضمونه
 كطبيعة المخرج من الحرم مولد في يد هذا لان ضمان المصل اما ان يثبت يثبت عليه
 وهذه اليد ثابتة بعينها على الزناى كحدوثها في تلك اليد فتصير مضمونة ضرورة ولما
 ان الرواد ليس مضمونة فلا يكون مضمونه بضمان الفاضل لانه لا يكون بدونه استحقاق الحكم
 للاسبب وهذا لان الفاضل ثابت الدعا على مال الغير لنفسه على وجه يفتقر الى المالك وذا
 لم يوصد الولد لانه لا يراه في يد او بازاله تمكنه من اضراره فممكن في يد ولم يكن الولد
 في يد المالك قط ولم يزل تمكنه من اضراره في دار الفاضل فممكن منه الفاضل منه فلا يكون
 مضمونا عليه حتى لو منع الولد بعد طلبه بضمنه لتحقيق النفوت بقصد يد عنه بالمنع وكذا
 اذا تعدى فيه بان التلف او خسر او اكل او باعده وسلمه ضمن لوصو التقاضي منه على ارضه كما
 لو باع الودعه وسلمها او تلفها واذا اهلك ولذا الظبي قبل تحميمه من الرق الى الحرم لا يضمن لعدم
 المنع ولا ما ضمنه اذا اهلك بعد لان الحق في صيد الحرم للشرع والشع يطالبه به المصل مع
 ولان الى ما فيه موصد المنع منه بعد الطلب وهو سبب لضمانه ولان الضمان في صيد الحرم
 ضمان الدافع عن الصيدية لانه الحرم آمن صيدا وذا في تنفره ونفوقه عن ايدينا فاثبات اليد
 عليه يكون الدافع المعنى الصيدية حكما وقد تحقق ذلك في الولد باثبات اليد عليه فاما الاموال
 فمحمولة بالادنى حاما بحسب الضمان فيها تنفوس لادنى الا باثبات اليد عليها ولو باع الفاضل
 المصل والزناى وسلمه والرباى متصلا فان كان قايما اضر صاحبه وان كان هالكا فهو بالخيار
 لشرائه ضمن للعاصب فممنه يوم الفاضل وان ساق من المصير فممنه يوم المصير وليس
 لنزهن الساع وممنه زناى بالسع والتسليم على الى حسنة له الله وقاله ان يضمن الساع بالسع
 والتسليم قيمة زناى لان الرباى كانت له مضمون بالسع والسلام كالزناى المنفصل وله

هو

في الموضع المذكور

التقوت

امانة

وله انه لا يمكن ضمان الزناى مع المصل لان ضمان المصل واجب بالفصل ولا يصح له الجاه
 بالسلم لان اسباب الدابة فتجمل ولا يمكن ضمانها بدون المصل لانها تبع المصل ولا يصح
 المصل ضمان العصب فامتنع الضمان ضرورة وانقصت الجارية بالولاد ضمنه العاصب
 لان الجارية دخلت في ضمانه كجوزها والجوز معتبرا بالكل فان كان في قعره الولد وفاته جبر النقصان
 بالولد وسقط ضمانه عن العاصب وقاك ربحه والشايع بهما الله لا يجبر النقصان بالولد لان الغاية
 ملكه والولد ملكه وملكه لا يكون جابرا لملكه لان الضمان تجبر ما فاف عليه وصار كولد الظبي المخرج
 الحرم فان نقصان المصل بالولد لا يجبر بالولد وكما لو هلك الولد قبل الرق او هلك المصل وبالولد
 رفا وكما لو جرح صوف شاة غير فبنت كفا او قطع شجر غير فبنت كفا مكانه او ضحى عبد
 غريم او علمه الجرحه فاسقط ضمانهما وازدادت قيمته فانه يضمن النقصان ولا يجبر مع ان
 سبب الزناى والنقصان متحد وكنت ان سبب الزناى والنقصان واحد وهو الولد
 لهما او جرح فولدت حرة ومما يلة المصل وحدوث فالية الولد لانه وان كان موصو اقبل
 المصل فصار علمه بكن ما لا حجة ثم محرمه وبعثته واما صار ما لا مقصودا بالانفصال واما التحريم
 الرباى والنقصان امتنع ظهور النقصان فامتنع الضمان كالباع فانه يملك المبيع ثم ملكه وتجر
 اليمن في ملكه فلا يبعد نقصان حقه لو شهد شاهدان عليه سب من يملك قيمته ثم يباع ثم يضمن
 شيا وصار كولد العصب لانه سمينه فصاحبه من زوله ثم سمنت او سقطت سمنتها فبنت مكانها
 لغريم او قطع يدها واخذ الفاضل ارشها فزواها مع المصل فانه يضمن النقصان القطع
 وولد الظبي ممنوع ولين سلم فهذا الولد لا يملك لم يكن طفا عر الجارية لانه مضمون
 فلم يجر له موصى به ضمان غير بخلاف سلسا وقاله ان ثبت المصل وبالولد وفاته يضمنه مع روافع
 الى حسنة له الله فلم يحد سبب الزناى والنقصان ولا لظافات الولد قبل الرق فلا يضمنه طوله
 المصل رقبه وكذا الابن رقبه خلفه مادام رقبه الولد الذي هو خلفه عن النقصان لا يبرأ ولا يخرجه لا يبرأ
 رباى في الماله لانها اما تحقق برغبة عاقبة الناس وهي ليست برغبة عند العاقبة وانما هي
 رغبة بعض الجهال نظمت ان الخصة كالحرم ولم يحد السبب في بلغة المسائل لان سبب النقصان
 القطع والجرح وسبب الزناى النما وسبب النقصان العلم وسبب الزناى الغريم وقوله
 ان ملكه لا يجبر ملكه فلتا نحن نبيع لمنع ظهور النقصان فلا يحتاج الى الجبر ومن غصب لعة
 مربي بها فبنت عند الفاضل موصو بها فبنت بالولاد ضمن الفاضل قيمتها يوم علق ولا
 ضمان عليه في الحرة وهذا عند الى حسنة له الله وما لا لا ضمن في الرقة ايضا لان النقصان الجرح
 لان الرق يدرج مع الجرح ولكنها معينة بسبب الجرح وذلك لوجوب ضمان النقصان عليه

ضمان النقصان او الجرح اذا خرج
 من ارضه من ارضه من ارضه
 ضمان النقصان او الجرح اذا خرج
 من ارضه من ارضه من ارضه

انه يبرأ برقه الولد
 في رواية لا يجبر
 لان الولاد في الغالب
 ليست بسبب طوت

المصل
 المصل
 المصل

وكن يرحم بفقها الجليل

وصلا كما بعد الرشد حركته في المالك وهو الولادة ولا سطره حكم الرق ولا يصح الفاضل
كما لو حثت عند الفاضل ثم ردها فهلكت أو زنت عند الفاضل ثم ردها فخلدت فواتج
ذلك فانه لم يصح الفاضل لانقصان عيب الزنا وكذا المبيعة اذا سلمها الى المشتري وهي حية
ولم يعلم المسمى بالجمل فماتت في الولادة لم يردع المشتري على البيع بالثمن بالاتفاق فله
ان الرده لم يصح فلا بد من هذا لان الرده اما يصح لو كان مثل الرضفان تحقق الرده سلك الرصفه
خرج من الصمان وترى الاورق ووجد وهي حية ليس بها سبب يفضي الى التلف والرد وصح
حامل قد انقضى سبب الهلاك في حقها وكان الرق حين وجدته قد سلمت في الولادة طهر
ان الرده وصح معها وان انقضى سبب الهلاك ظهر لزوال الرده لم يصح وكانها هلكت عند الفاضل
كما لو حثت عند الفاضل ثم ردها ثم قتلت تلك الحنايه عند المالك او فقت تلك الحنايه
بان كاس الحنايه خطأ فانه يرد على الفاضل بقمعتها كانه لم يرد بها اصلها كذا هذا
الحق لانها لم تقم بالفرض ولا اخذ ليعتد عند الرضفان الاخذ وقصد الشرا قبل مجموع
ولن يتم فالوجه على البيع تسليم المبيع الى المشتري على الوجه الذي تناوله العقد وهو ان
منقوض وقد وجد ذلك والتردد يمنع من صحة الرده لان الرده عليه ليرد كانه قد وجد
ولا يمنع صحة القبض والتسليم المستند الى الزنا وجب جلا لا هو لا غير جاري ولا يثبته وهذا
بحسار سوط لا ثمر له فلم يكن الهلاك فضا في السبب الذي كان عند الفاضل كذا في
عان الهلاك لم يكن بالسبب الذي كان عند الفاضل بل لضعف الطبيعة عرقه آثار الحثي
المقاوله وذا لا يحصل ما قول الحثي عند الفاضل فهي غير موضوعة لما كان بعد لها الحثي فوجب
انفصال الولد وانفصال الولد وجب لآم الولادة مما حثت به يكون فضا في السبب الاول
والمساع لا تضمن بالفضب ولا تلاف عندنا الا ان نقض باستعماله فغرم العصفان وصورة
عصف المساع لم يفسد عبدا ونحسك شهرا ولا يستعمل بم رقه على سبيل وصورة الاول المساع
لم يستعمل العبد سواهم رقه على سبيل وعند الشافعي رده له بضمها وجب له المالك سوا عطلها
او استعملها وما كان فالك له لانه ان سكن بالدار يجب له المثل وان عطلها لاسه عليه للشافعي
لعله ان المساع له مال منقوضه مضمونه بالقصور فكذلك بالفصوب كالاجيان وهذا لان المالك
اسم لما هو غير فاعل خلقه بالخلق والمنافع بهذه الصفة ولهذا تهل صدق والمشرع هو
لا يتق بالمال الا لى لولا لولا في التجار وهي مملوكة فالسك والمادون او السرك ملك لربها
والملك مملوكة ما كان باليس بال وراجيان اما كانت اموالا باعتبارها متعلق بمالكه للمنافع
وهذا ينقل بالية العين لفاقد لا يتقاع به فاذا كانت لاجيان لهو لا باعتبارها منافعها فلا ان

محدث

الرد

فلان يكون المساع هو الاستعمال او في مضمونه ان يقوم عيان عن العرق والمنافع عن عند
الاساس وهذا يبدل كون الاجيان لاجلها الا ان اتمها تقوم لاجيان فاستحقاق له لا تكون منقوضه
نفسها ولا ان اعتياض المالك المنفعة مع شرعا ويراعياض عما ليس بمقوم لا يجوز كالحجر صبة
سمسم ولبا ما روى لم عمر وعلمار صلي الله عنهما حكما ولما انفرد انه حر باليه وادبها على المفرد
رحا الجارية مع عقرها ولم يوصا فتمت الخلل مع علمها ان المفرد كان ستخدمها مع طلب المسمى
بجميع حقه ولو كان ذلك واجبا له لما جلت لهما السكوت عيبانه واما ان المنافع حدثت على ملك
الفاضل فلا تكون مضمونه عليه لان الانسان لا يضمن طرفة فله وهذا لانها حدثت بفساد وكسبه
وفي ذلك والكسب للفاضل لقوله علم كل الناس الحق بكسبه ولتنسب لها حاد وثبات ملك المالك
فلا يصور عصبها واسرها لا كما يجب عليه ضمان العصب ولا استهلاك لانها اجراض لا تنسب وما
الاسبق لاصور عصبه والافضل لان الاف الشئ او غصبه انما يرضى في حال بقائه واذا لم يكن للمنافع
ما قد اسحق اطلاقها وغصبها ولانها ان يرد عليها اطلاق قبل الرضفان او في حال الرضفان او بعد
الرضفان لا يجوز الاول لان الاف العدم تحاك ولا كما لانها اقرار على الرضفان رفقها واذا
قاربه منقوضه وولا تلاف ابطال الرضفان لا يمنع من الرضفان لانها بعد رفقها في ملك
الحال ولا يصور اطلاق المردوم ولتن تصور عصبها ولا تمكن فعيها لانها لو صارت مضمونه على
الفاضل فاما ان يضمن بالمنافع وهو باطل ولم يثقل به الرضفان لان الحثي المبني على تقطيع الرضفان
ونور راجح واصل لا يضمن منفعة لعل الحثي بالفرق او بالاجيان وهو باطل ايضا لانها لا تملك
لرعيان لان المنافع اجراض لا تنسب وقتن والعين تنسب اوقانا وبين ما ينسب وبين ما لا ينسب معا
عظيم وصمان العدم وله منسب على الممانم بالنفس والرجاع وهذا لا يضمن الجيد بالرضفان والنقد بالدين
وقال الشافعي انما ثبت بالقبول وهي صيانة الشئ وقرخان للحاجة وذا لا يتصور فيها وكلف يكون
منقوضه والنقوم السابق الوضوء والرضفان لا يتصور فيما لا ينسب زفانين واما بقت حكم النقوم
للمنفعة شرعا عند مروه العقد عليها باعتبار اقامة الدين فقام المنفعة للضرور والحاجة وبطلت
المقاييس لان للرضا اثر في الحاجات لاصول والفضل جميعا فالملك يجب الشرط مقابل لا غير فاك
وتحور مع عدم صفة الفناوف شئ من ذلك لا يثبت بالعدول وكل قياس لا يقوم الا بوصف
به يقع العرق من الرضفان والفرع فهو باطل الا ان ما تنقص باستعماله مضمون عليه الله الملك بعض
لغير العين ففسد في عصبه ما لا يقوم واما التلف المسمى خمر الدمى او خمر من صفتها
فان تلفها لم يفسد في حق الشافعي رده له لا يضمنها الذي ايضا وعلى هذا الخلاف لعل المرفوعا
دمى على دمى ولو باعها ذمي فزمت فعدنا يصح البيع وعند الاصم كانه انما للسام منقوض

وان ذكر الاستعمال والرضفان
انما يتق بالمال الا لى لولا لولا في التجار وهي مملوكة فالسك والمادون او السرك ملك لربها
والملك مملوكة ما كان باليس بال وراجيان اما كانت اموالا باعتبارها متعلق بمالكه للمنافع
وهذا ينقل بالية العين لفاقد لا يتقاع به فاذا كانت لاجيان لهو لا باعتبارها منافعها فلا ان

وذلك انما يصفه عندنا في القول للمالك في حقها لان الطاهر شاهد له ولو لم نقل الفاص
براول راد عندنا في القول له ان كان وصي اليريد على خمس مائة في يد فان ظهر وقته زائدة
ولما لم يكن له من مال غيره ولا غيره فاذ العتار فله الفقد فله الفاصد انما يختل في الفاص
الفصح والربع العاقل وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه
قوله الضمان وانما يستند الملك في المضمون الى وقت الضمان فمما من العاصب والمفوض منه
في حق غيرهما فيضصر على وقت الضمان انما اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي منع من الاقصر
والحق المسعوق بالعين تطرد نفقات العين الا اذا فات العين الى بدل في يسر الى بدل
رجل اسير من امة وقبضها فقلت عند المسمى في غير اخطا سم ابقنا او ماتت فاستحققت بغيره
المسحق بالخيار لم يشأ فحق السام وان ساء ضمير المسمى فان ضمير السام بعد البيع لانه
ملكها مادام الضمان في وقت الفصح فثبت ان باع ملك نفسه وسلمت القيمة للمشتري لان القيمة
قبل الجنان وقت الفصح فقد وصرت الجنانية بعد ما صار الفصح للمشتري ولا يستحق الاول الفصح
لنفاق الجنان برفقتها وقد طرد الحق بقول الحق في ان عاود من الاباق ترفع او تفقد وان
ضمير المسمى بطر السام لان استحقاقه فتمد لرافقه في المسمى كاستحقاقه عيناها وتوقع المسحق
العمدة الى اوليا الجنان ثم رجع على المسمى بغيره لان العمدة الاولى استحققت عليه بسبب كان
في ضمان المسمى ورجع المسمى على المسمى على الاستحقاق المسبب وان كانت الحاربه عامه
في ضمان المسمى لغيرها المستحق ورجع الى اوليا الجنان او فاق المسحق بالاقبل على السام
او المسمى لانه رجع الزايد بخلاف رجع على السام رجع المسمى ما ضمن لان الجنان واجر
حصلت في ضمانه وان رجع على المسمى لاربع المسمى على السام لان الجنان حصلت في ذلك ولو
جئت عند السام مبلغ وضمن المسحق السام بغيره وسلم الضمان للمسحق ولكن السام بغيره
فمما لكان لاوليا الجنان لانه ملكها مادام الضمان في وقت الفصح فثبت ان باع ملكه وعلوب
الحامه برفقتها فادامها وسلمها صار متلفا فضمن القيمة ولم يصر مختارا للنفذ لان ملكه انا هالم يكن
ظاهرا ووسا السام فلم يصر منه الاضمار وان ضمن المسمى المسمى ولفذ القيمة دفعها الى اوليا
الجنان ورجع على السام بغيره لان المسمى لان ملك القيمة فثبتت عليه بسبب كان في
ضمان السام واليه كالبيع لانه رجع لغيره على الارض ولو كان مكان الهمنة غصب ليراد في رجع
جنت عند الثاني ضمن انما شأ ان كل واحد منهما عاصب ورجع الضمان الى اوليا الجنان ورجع
نه على مضمته خاصة والموقع رجع لانه عاقل للموقع رجع عليه بالحقة من الضمان بسببه الموقع
لا رة الغصب على عكسه لان عاصب العاصب للس عاقل للعاصب ولا رجع عليه والعاصب

والعاصب صار مالكا مادام الضمان رجع على عاصبه بالحقة وضمن جنانه كانت يد عاصبه
ولو عاود من الاباق في في الموضع الموضع لان قوله الضمان عليه وفي الغصب العاصب
لان قوله الضمان على الكس والمملكة المضمون انما يكون لمن كان قوله الضمان عليه الا انما كانت
خالفه ثم محرم من الاول وضمن الاول فثبتت عليه لانه ملكه فترده فلا رجوع له على الثاني او عاود
من الاباق من رجع من الاول على الثاني مسطر حتى يصوحه لغيره على المصلح والمهر من المتناحر
كما لو رجع في هذا الكون انما يضمن في حق العين والمستعير كالمقرب لانه قبض نفسه ولو رجع عند
الاول ان ضمنه المستحق رجع الضمان الى اوليا الجنان ورجع به عليه ورجع الاول على الكس في الغصب
بغيره وله وان ضمن المسحق الكس دفع اليه قيمته وله وان رجعها الى اوليا الجنان ثم رجع على
الاول رجع اليه لانه لو رجع الجنان في يد الاول غصب عدا قيمته الف فصار في يده يساوي العين
فقلت رطلا خطا ثم ان رطلا خطا فله العاصب فله الملك لم يضمن العاصب الفاحا لا يدفعه
الى ولي الجنان ثم رجع عليه بغيره لان لما رجع رجع العاصب على عاقل قاتل العبد بالية رجع في
ملاي سنين لانه طهر لغيره القدر ورجع على عبيد ولم يضر في يده لانه رجع الفين ولفذ الفين لانه رجع
الفاقا الفين ورجع الى اوليا الجنان ورجع على عاصبه بالف لان الربا كاس لانه في يد العاصب
ملايهم وكلا دفع ثلثي رجع ثلثي رجع من رجع كالكيل بالمال بامو للمكفول عنه ولو قبل
عاصبه فكما امر الا انه رجع على عاقلته لانه ضمنه لان العاقل لا تفقد عنه غصب عدا فاق
على مالكه لانه رجع على عاصبه عدا الى يوسف لانه عمل للمالك وكان لانه عليه وعبد محرم
رجع له رجع لانه ضمان الحق بسبب فوجد عند العاصب رجع عليه به كالدفع والقداء الجنان ولو
عصبت عبدا او وده فاق في يده واختار المالك بغيره الموضع ملكه عاصبه لان قوله الضمان عليه
فسد اعنانه ورجع الموضع على العاصب قبله الضمان بنفسه كالكيل بالشر او المسمى فانه
رجع على الموكل بالعين بغيره ولو عاود العبد في الاباق الى يد الموضع للموقع ان حبسه استغنا
الضمان فلو هلك في ذلك قبل حقه بملك لانه وكذا طر فيه وان هلك بعد بملك بالقيمة كالمسمى لانه
هلك في يد الموكل بملك حبه من الموكل فانه بملك لانه وان هلك بعد حبه بملك بالقيمة بملك بالقيمة
في هذا الموضع لان العين لانه في يده وانما رجع في يد الموكل فله الضمان لانه ان
كانت غصبا في كماله بالضمون وان كاس ووجهه فدر صاته مضمونه بالمحرم فبطل الكفالة بها
مكركا في قول امام السنن وقد ماتت او بقت ضمن انما شأ او لامة لمن عليه قوله الضمان بخلافه
يخرج انسان بفضاضة الاصل جنت كانت لغيره الاصل لانه لا شيء على المتبرع وكان او في رجع لانه
لما الكفيل فطالب فكان موقعا بغيره لانه الاصل وقيمة الطالب القيمة للاصيل وابرقه كاد

انما يصفه عندنا في القول للمالك في حقها لان الطاهر شاهد له ولو لم نقل الفاص
براول راد عندنا في القول له ان كان وصي اليريد على خمس مائة في يد فان ظهر وقته زائدة
ولما لم يكن له من مال غيره ولا غيره فاذ العتار فله الفقد فله الفاصد انما يختل في الفاص
الفصح والربع العاقل وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه
قوله الضمان وانما يستند الملك في المضمون الى وقت الضمان فمما من العاصب والمفوض منه
في حق غيرهما فيضصر على وقت الضمان انما اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي منع من الاقصر
والحق المسعوق بالعين تطرد نفقات العين الا اذا فات العين الى بدل في يسر الى بدل
رجل اسير من امة وقبضها فقلت عند المسمى في غير اخطا سم ابقنا او ماتت فاستحققت بغيره
المسحق بالخيار لم يشأ فحق السام وان ساء ضمير المسمى فان ضمير السام بعد البيع لانه
ملكها مادام الضمان في وقت الفصح فثبت ان باع ملك نفسه وسلمت القيمة للمشتري لان القيمة
قبل الجنان وقت الفصح فقد وصرت الجنانية بعد ما صار الفصح للمشتري ولا يستحق الاول الفصح
لنفاق الجنان برفقتها وقد طرد الحق بقول الحق في ان عاود من الاباق ترفع او تفقد وان
ضمير المسمى بطر السام لان استحقاقه فتمد لرافقه في المسمى كاستحقاقه عيناها وتوقع المسحق
العمدة الى اوليا الجنان ثم رجع على المسمى بغيره لان العمدة الاولى استحققت عليه بسبب كان
في ضمان المسمى ورجع المسمى على المسمى على الاستحقاق المسبب وان كانت الحاربه عامه
في ضمان المسمى لغيرها المستحق ورجع الى اوليا الجنان او فاق المسحق بالاقبل على السام
او المسمى لانه رجع الزايد بخلاف رجع على السام رجع المسمى ما ضمن لان الجنان واجر
حصلت في ضمانه وان رجع على المسمى لاربع المسمى على السام لان الجنان حصلت في ذلك ولو
جئت عند السام مبلغ وضمن المسحق السام بغيره وسلم الضمان للمسحق ولكن السام بغيره
فمما لكان لاوليا الجنان لانه ملكها مادام الضمان في وقت الفصح فثبت ان باع ملكه وعلوب
الحامه برفقتها فادامها وسلمها صار متلفا فضمن القيمة ولم يصر مختارا للنفذ لان ملكه انا هالم يكن
ظاهرا ووسا السام فلم يصر منه الاضمار وان ضمن المسمى المسمى ولفذ القيمة دفعها الى اوليا
الجنان ورجع على السام بغيره لان المسمى لان ملك القيمة فثبتت عليه بسبب كان في
ضمان السام واليه كالبيع لانه رجع لغيره على الارض ولو كان مكان الهمنة غصب ليراد في رجع
جنت عند الثاني ضمن انما شأ ان كل واحد منهما عاصب ورجع الضمان الى اوليا الجنان ورجع
نه على مضمته خاصة والموقع رجع لانه عاقل للموقع رجع عليه بالحقة من الضمان بسببه الموقع
لا رة الغصب على عكسه لان عاصب العاصب للس عاقل للعاصب ولا رجع عليه والعاصب

انما يصفه عندنا في القول للمالك في حقها لان الطاهر شاهد له ولو لم نقل الفاص
براول راد عندنا في القول له ان كان وصي اليريد على خمس مائة في يد فان ظهر وقته زائدة
ولما لم يكن له من مال غيره ولا غيره فاذ العتار فله الفقد فله الفاصد انما يختل في الفاص
الفصح والربع العاقل وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه وان شاقضه
قوله الضمان وانما يستند الملك في المضمون الى وقت الضمان فمما من العاصب والمفوض منه
في حق غيرهما فيضصر على وقت الضمان انما اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي منع من الاقصر
والحق المسعوق بالعين تطرد نفقات العين الا اذا فات العين الى بدل في يسر الى بدل
رجل اسير من امة وقبضها فقلت عند المسمى في غير اخطا سم ابقنا او ماتت فاستحققت بغيره
المسحق بالخيار لم يشأ فحق السام وان ساء ضمير المسمى فان ضمير السام بعد البيع لانه
ملكها مادام الضمان في وقت الفصح فثبت ان باع ملك نفسه وسلمت القيمة للمشتري لان القيمة
قبل الجنان وقت الفصح فقد وصرت الجنانية بعد ما صار الفصح للمشتري ولا يستحق الاول الفصح
لنفاق الجنان برفقتها وقد طرد الحق بقول الحق في ان عاود من الاباق ترفع او تفقد وان
ضمير المسمى بطر السام لان استحقاقه فتمد لرافقه في المسمى كاستحقاقه عيناها وتوقع المسحق
العمدة الى اوليا الجنان ثم رجع على المسمى بغيره لان العمدة الاولى استحققت عليه بسبب كان
في ضمان المسمى ورجع المسمى على المسمى على الاستحقاق المسبب وان كانت الحاربه عامه
في ضمان المسمى لغيرها المستحق ورجع الى اوليا الجنان او فاق المسحق بالاقبل على السام
او المسمى لانه رجع الزايد بخلاف رجع على السام رجع المسمى ما ضمن لان الجنان واجر
حصلت في ضمانه وان رجع على المسمى لاربع المسمى على السام لان الجنان حصلت في ذلك ولو
جئت عند السام مبلغ وضمن المسحق السام بغيره وسلم الضمان للمسحق ولكن السام بغيره
فمما لكان لاوليا الجنان لانه ملكها مادام الضمان في وقت الفصح فثبت ان باع ملكه وعلوب
الحامه برفقتها فادامها وسلمها صار متلفا فضمن القيمة ولم يصر مختارا للنفذ لان ملكه انا هالم يكن
ظاهرا ووسا السام فلم يصر منه الاضمار وان ضمن المسمى المسمى ولفذ القيمة دفعها الى اوليا
الجنان ورجع على السام بغيره لان المسمى لان ملك القيمة فثبتت عليه بسبب كان في
ضمان السام واليه كالبيع لانه رجع لغيره على الارض ولو كان مكان الهمنة غصب ليراد في رجع
جنت عند الثاني ضمن انما شأ ان كل واحد منهما عاصب ورجع الضمان الى اوليا الجنان ورجع
نه على مضمته خاصة والموقع رجع لانه عاقل للموقع رجع عليه بالحقة من الضمان بسببه الموقع
لا رة الغصب على عكسه لان عاصب العاصب للس عاقل للعاصب ولا رجع عليه والعاصب

سأله الشراعيان اريد اوكلا او برهن قضيه ما أعلم انه لا يعلم الشفع الى العاصه فادعى الشراعي
وطلب الشفعه سال العاصه المدعى عليه فان اورد ملكه الذي لشفع به وادخله اوقافه السنه لان الد
ظاهر محتمل حمل له يكون بذلك وعده ملك والمحمد الاصل لم يكون حجة للالزام على الغير وما اورد
والشافع لهم الله اسحق الشفعه نظام الملك باعتبار الدخلا كالحاج الى اوقافه السنه وهو رواد
عمر الى يوسف بعد له لان الد ولد الملك الا ان اورد الى شاع في يد انسان حل له لئلا يسد الملك
بناء على الد ويسف لن يسأل العاصه المدعى قبل لن تثبت المدعى عليه موضع الد المدعى عليه
وطوره ان يدعى فيها حقا وصار كما لو ادعى رقبته ونتم شرط القدر لان الدعوى اما يصح
بعد اعلام المدعى والعاصه بذكر الحدود فاذا اتين حكم سأل عن السبب الذي يدعى الشفعه الصلاف
اسبابها فلا بد من انسان ليظهر لن حاجه سببا فعل من سبب لم لا فان واكرا شفعتها بذكرى
تلاصقها وتن حدودها ايضا ثم دعوى لان فان حجر الشفع عن اوقافه السنه استخلف المشي
بالله ما تعلم انه ما لك للد الذي يطلب الشفعه معناه بطلب الشفعه لانه حق وهذا لان ادعى عليه
لم اورد به بل منه واذا اكر يستخلف واما يحلف على العلم لانه لا يتخلاف على طه فلا غرض فان حكم
او اقام الشفع منه سبب ملكه الد الذي شفعتها وبنت الحول فيقول يسأل العاصه المدعى عليه
صل اسمي اسم لا فان اكر الشراعي بالشفع اعم السنه لان الشفعه لا يجب الا بعد السنه وسواء يكون
بالحج فان حجر اوقافه السنه استخلف المشي بالله ما اشر به هذه الد او والله ما استخلف
بذلك الد الشفعه في الوجه الذي ذكره فالاول على السبب والثاني على الحاصل ودم مرتبانه في الوجه
وانما يحلف على الثبات لانه يحلف على فعل نفسه وعلى ما يد له اصاله وعدمه ونزله عليه يحلف على
السات وتحرر المنازعه في الشفعه وان لم تحضر الشفعه الثمن الى مجلس العاصه فاذا قضى
العاصه بالشفعه لنفقه بحضور الثمن وهذا ظاهر وادعى له اصاله وعمر محمد له الد انه لا يقض حتى يحضر
الشفع اليمن وهو رواد الحسن عمر ارجيفه بعد له لئلا يكون الشفعه قبل سنه فاني ذكر
المشي ورواها علم الاثني على ما امر به ولم يجد الطاهر لن الثمن قبل القضا غير واجب عليه
علا حب احضار وهذا لان احضار للتسليم ولا يجب تسليمه قبل القضا والاقاضه العاصه
له بالشفعه قبل احضار الثمن فله المشي ان حبس الد عنه حتى يستوفي اليمن لانها لا را
مرو له الباع والمشي ويوفد القضا ايضا بعد محمد له لانه وفيه في حصل محتمل منه فنقد
عليه اليمن فيجب منه فله اقر الد اليمن بعد ما قال له دفع الثمن الد لا ينظر سفعته عبد محمد
بعد له لتلاصقها بالقضا وللشفع لن يحاكم الباع له اكان المبيع في ذلك لان الباع بعد مستحقا
عليه الد وكانت الحصوه ثابتة قبل كماله والسمع القاضه البيه حتى تحضر المشي في نفسه

عام

فيفسخ البيع بمشركه منه ويقضى بالشفعة على البائع ويجعل العبد عليه لان الملك للمسلمين والبد
للبيع والشفعة ترد اسحقا قها جميعا والفاصل بينهما للشفيع فليس شرط حضورهما ولان العبد
بد البيع وجب انفساخ البيع من البائع والمشتري وذا لانهم لا يحضرون المشتري فليس شرط حضورهما
لذلك خلافا لما اذا كانت الدار قد قبضت حثلا لفسخ البيع لان حكم العقد في حق البائع
والمشتري بالتسليم الى المشتري فصار هو كاخيه ثم قصه هذا الفسخ المذكور في بيعه في حق البائع
الى المشتري لانه لا يرد بالشفعة فان باخذ القبض المستحق بالعقد في حق المشتري وواجب
انفساخ البيع كما لو هلك المبيع قبل القبض الا ان يرد في اصل البيع لان قول البائع للمشتري بعث
اجاب للمبيع وقوله منك لصاحبه العبد فاما اذا افسخ البيع بالشفعة صار كان فذلك البيع انفساخ
الشفيع بعد ان كان مضاعفا الى المشتري مستقص البيع في حق من اضافه العبد لانه سبب في اصل العبد
كما ان ارضى بهما على انسان فقدم عليه غيره فاصابه فان رضى في نفسه لم يتبدل ولكن لا رضى والوجه
على الاول قد انقطع بتخلل هذا التاخير وان يكون مقصودا بالرضى فكذا هنا تحولت الشفعة
العبد كان العقد من ابتدا وقع معه وشارك الشافع بعد له العبد على المشتري بكل طرفة ارضاها
من بد البائع او من بد المشتري لان عند حقوق العقد ترجع الى المالك والوكيل بالشراخصم للشفيع
عالم يستلم لان الرضا بالشفعة من حقوق العقد وحقوق العبد ترجع الى العاقد والعاقد هو الوكيل
الا ان يستلم الدلالة الى الموكل ويكون الموكل هو الخصم لانه لا يرد للموكل ولا ملك وهذا لان الوكيل
كالبيع من الموكل يستلمه الى الموكل كنسليم البائع الى المشتري فبصرف الخصومة معه وان فصل
لو كان موكلا بالبائع والموكل كالمشتري لشرط حضورهما كما شرطت قلنا انه نائب عن الموكل وكان
حضوره كحضور الموكل في الخصومة قبل التسليم بخلاف البائع مع المشتري فانه لا يكتفى بحضور البائع
حيث يحضر المشتري لان البائع ليس بنائب عن المشتري وكذا اذا كان البائع وكلا الغائب فليس
لزم باخذها منه لانه اذا كانت في ذلك عاقد وكذا اذا كان البائع وصيا لميت مما يجوز دفعه على ما سيجي
في موضعه لرسالة له وللشفيع الرضا بخلاف الرتبة والعيب وان شرط المشتري البرة عنه على من
ارضاها منه لان الرضا بالشفعة بمنزلة الشرا التحول الى الصفقة العبد فيثبت فيه الخيار ان كلمة الشرا ولا
يسقط بشرط البرة عن المشتري والبرية لان المشتري ليس بنائب عن الشافع فلا يعل شرطه ورويته
في حقه فها في الاختلاف وان تنازع الشافع والمشتري في الثمن والدلالة مقتبوضة
والمن منقوض والقول للمشتري لان الشافع يدعي حق الرضا عند نقد الاقل والمشتري ينكر
العول للمنكر مع منعه والتمس الفان لانه لا ينقض هذا والتخالف في غير مورد النقص انما يكون
لها ادعى كل واحد على الرضا فها والمشتري فها الادعى على الشافع فها لان المدعى هو الذي

سواء

لو ترك تركه والمختص هذه الصفه السفلى لا المشى ولو اقاما السنه والسنه للشعب عند
 الى حنفه ومحمد بنهما الله وقال ابو يوسف والشافعي ومهما لهما السنه من المشى لا يثبت
 رباك الثمن والمشتري الزاكي والبند من اولى بالعمل كما لو اختلفت الباع والمشتري او
 الوكيل بالشرا مع الموكل في عقد البيع او المشتري مع العدة ومع المالك القديم في عقد
 الماسور واواما السنه وان سنه الباع والوكيل والمشتري مع العدة او في ما فيها اشارة الربا
 ولها انه لا خلاف بين المسلمين في حق الشفع الا ان لا يثبت له لو اشترى من مدينه بالف درهم
 بالفين كان للشفع له باخذها بهما مشا خلافا لبايع مع المشتري لان العمل بالبيعته من
 غير ممكن بالعقد لا يتصور الا باففساخ الاول في حقها فصرنا الى الدرجه بالربا ومنا
 الصم لا يظفر في حق الشفع واقلن اعصار الشفع في حق فلا يصار الى الترخيص واما الوكيل
 مع الموكل لها اختلاف في عقد البيع بين سماعه ومحمد بنهما الله ان السيد عند الموكل وتبين
 فلان الوكيل مع الموكل كالباع مع المشتري وودنا العدة فيه واما المالك القديم مع المشتري
 من العدة فيعده في السيد الكثير ان البيعه بثلث المالك القديم قلنا ان نمنع وتبين سلطنا
 فبذلك العمل بالبيعته غير ممكن في حق المالك القديم لان السراكت لا يصح الا باففساخ
 الاول وصرنا الى الدرجه بالربا ولا ان سنه الشفع على مده وسنه المشتري غير ملزمه والبيعتان
 للارام فترجح المزمع في البيعتين وهذا لاننا اقبلت سنه الشفع وجب على المشتري تسليم
 الدله شاه او اولى واذا قبلت سنه المشتري لا يحسن على الشفع شيء ولكنه تختار من لم يخذ او
 ترك وودنا في سنه الباع مع المشتري وسنه الوكيل مع الموكل لان كل واحد منهما ما كونه
 مرجحنا بالربا وفي حله المشتري مع العدة نقول على هذه الطريقه السنه بثلث المالك القديم
 لهما مده وسنه المشتري غير ملزمه ولو اشترى المشتري ثمننا وادعى الباع اقل منه ولم يرض
 الباع الممن لغيرها الشفع ساقا الباع وكان ذلك خطأ مع المشتري وذلك لان الثمن ان كان
 كما قال الباع فطاهر وان كان اكثر كما قال المشتري مع خطا الممن مع المشتري والخطا للمشتري
 خطا الشفع لما تبين له بالدله ولو ادعى الباع اكثر قالوا وتراها وايضا نقول ان
 الثمن ما يقوله بغير فخذها الشفع بذلك لان النكول عنده لا قوله مما لا يحبه صاحبه وان جلفا
 فمع العلة العقد منها واصد بها الشفع ما قال الباع لان فسخ البيع لاوجب بطلان حق الشفع
 كما لو رجع عليه بغير بقضا قاض وان كان قبض الثمن لغيرها بقول المشتري ان شاء ولم يثبت
 ان قول الباع لان حكم البيع في حق الباع بطلان وصول الثمن اليه فصار موكا حبه لغير فلا
 حول له بعد في بيان عقد الممن ونقلا الاصل من الشفع والمشتري فيكون القول للمشتري

فعدنا انه لا تنافي
 بينهما في حق
 الشفع كما ان
 السراكت تابان
 فله ان ياخذ بآيتهما
 سارح

للمشتري وان كان بعد الممر غير طاهر فقال الباع بعد الدله بالف ومبضه الممر لغيرها
 الشفع بالف لانه لغيره الممن في حالي له والاية البيان فتبين الحكم عليه وان كان قبض الثمن
 وهو الف لغيرها الشفع بقول المشتري لانه لما اقر باستيفاء الثمن او اخرج من بين يديه لم يقد
 ميانه وقد خرج من بين يديه فما لو خذ به المفقود واذا جاز الباع عن المشتري
 بعض الممر سقط ذلك عن الشفع خلافا للشافعي ومحمد بنهما الله وان خطا كل الممن لم يسقط عن
 الشفع وانما ما مر في النوع ان خطا البعض لا يوجب بطلان العقد عندنا ونخرج المحبوط
 عن ان يكون مناصفة الممن ما بقي من اخذها الشفع بذلك وعندنا لا يلحق ولو كان الشفع
 لغيرها بالف بم خطا الباع عن المشتري تسع مده فانه يخطو ذلك عن الشفع ايضا حتى
 يرجع بذلك العدة على المشتري لانه ظهر لانه لغيره من فوق حقه خلافا لخطا الكل لانه لا
 يلحق باخذ العدة منه في بصر العقد بل الثمن وان راى المشتري الباع في الثمن لم يلزم الربا
 الشفع لانه اسحق لغيرها بالثمن الاول قبل الزاكي والمشتري لا يملك اسطار الحق بالابتله
 فلا يملك بغيره ايضا ونظير الزاكي اذا جازها العقد بالثمن الاول لم يلزم الشفع كان
 له ان ياخذها بالثمن الاول ومن اشتري حاد اربعه ارضها الشفع بغيره العرض عندنا واما
 لصل المدينه ياخذها بغيره الدله دفعه لغيره المشتري بوصول ثمنه اليه وليس الشفع
 يتملك مثل ما تمكك به المشتري والممثل نوعان كمال وهو الممثل صورة وصفه وقاصده وهو
 الممثل وصفه فان اشترى بها مكملا او مفزونا لغيرها بغيره قدرته على المثل الكامل لانها من
 ذولت الاشياء وان اشترى بها بعض لغيرها بغيره العرض المجمع والمثل الكامل لانه من
 ذولت القيم وليس كان شيء الشيء بالقيمة فهو في حاله البقا فصار كما لو استحق احد العددين
 وتقدم قيمة العرض وقت الشرا الا وقت المرد وان باع عقدا بغيره لغيره كل شفع كل
 واحد منهما بغيره لانه من ذولت القيم والعقد في المسفار من ذولت الاشياء وادابا باع
 وادابا من موطر وللشفع الخنا وله شرا لغيرها حاك وان شرا بغيره بغيره لغيره
 باخذها وليس له ان ياخذها في الحاك ثمن موطر وحاك رفر والشافعي وما لكرههم لغيره ذلك
 لان للشفع حق باخذ الممر الباع بثلث المشتري بصفه كما لو اشترى بالف زبوف لغيره
 صفه للدله فعال من موطر ومن حاك وليس ان الباع له شرط الا يقضيه العقد
 ولا شرط مما بين الشفع والباع او المشتري ولا شرط في حق الشفع كالحيار والرضاء في
 حق المشتري لا يكون رضاء في حق الشفع لتفاوت الناس في الملك ولا لصل ليس بوصف
 للممن لان الثمن للباع والمرد حق المشتري على الباع فكيف يكون صفه للممن وصار

اذ لو اختلف الباع والمشتري في
 ذولت القيم كما في الخطا والشفعي كان
 مدين خذ الشفع مثله بالقيمة

او حفر شجر البستان غير فعل اي في الشريعة لا يخذها ككل الثمن ان شاء وقال الساجي بعد له
 في قولنا باخذ بحقه وانما ان الثمن بمقابل اصله وفي الاوصاف عندنا ان قولنا
 الوصف في يد البائع لا يسقط سائر الثمن وعندنا تسقط ثم البناء وصف وتبع ولهذا دخل في بيع
 المرفوع غير ذكر وهذا لان قولنا البناء لا يرضى كقولنا الوصف بالموصوف فادوات البناء قد كانت
 ما يتبعه ووصف ولا يسقط من الثمن ولهذا كان له في بيعها من كل الثمن في هذه الصور
 اختلاف ما لا يفرق نصف الارض فان للشئ في باخذ الباقي حصته من الثمن ان شاء لان العاقبة
 هناك اصل وليس الوصف وان شاء ترك لانه لا يملك الدار كما وان يقض المسمى في البناء
 فللشئ في باخذ الارض حصته من الثمن لا اقسام على قيمته من الارض وقيمة البناء وقت العقد لان
 شا وان شاء ترك لانه لا يملك الدار كما وان يقض المسمى في البناء
 ثم بان سائر ما ليس للشئ في باخذ النقص لانه منقول وانما كان باخذ قبل النقص بغير
 التسعة وقد زالت التسعة ومن اشاع ارضا وحلا وتمرا فللشئ في باخذ الارض والحل
 والتمر ككل الثمن في شأ وقضى المسمى ان المرفوع ذكر في البيع لان المرفوع لا يدخل في بيع الارض
 والحل في غير ذكر وهذا استحسان والعاس لانه لا يملك الدار ولا يملك الارض ولهذا
 لا يدخل في البيع من غير ذكر وصار كالمحتاج في الدار وهو لا يحسن ان يتبع ما دام متصلا بمعط
 له حكم النقص وللشئ في هذا النقص وكذا حق الفدا ما كان تبعا له وكذا ان ابتاعها وليس
 في الفدا عرقا فخر في المسمى في البيع لانه لا يملك الدار لانه مبيع تبعا لباقي البيع كما عرفت
 فلا يفرق فان جاز المسمى في بيع المسمى في البيع لانه لا يملك الدار لانه مبيع تبعا لباقي البيع كما عرفت
 للعقار وهو لا يرضى بالانفصال وان جاز المسمى في البيع لانه لا يملك الدار لانه مبيع تبعا لباقي البيع كما عرفت
 من الثمن لانه دخل في البيع قصدا فكان له تسقط من الثمن بقسطه بقولته وان جاز في
 الفصل الثاني باخذ الارض والحل ككل الثمن لانه انما كان من الثمن بعد القبض
 والداران الحادثة بعد القبض لاحتها من الثمن لانه لم يرض عليها العقد ولا القبض للداران
 مشبه بالعقد فقواتها لا يوجب سقوط من الثمن باخذها من الثمن بعد القبض
 وتحت الشفعة في العقار وان كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق
 ان فلكل يوصف هو ما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق
 يجب لدفع ضرر موثر في المقتضى لا يتحقق فيه هذا المعنى لانه لا يدخل بالارض مؤثر
 المقتضى نفسه وقال مالك بعد له لا شفعة في الارض لان النقص في الدار والعقار ولنا
 قوله عليه السلام في كل شيء عقار او ربح وغير ذلك من المعومات التي رونا ولان الشفعة

انما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق
 ان فلكل يوصف هو ما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق

انما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق
 ان فلكل يوصف هو ما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق

الشفعة اما وجبت لدفع ضرر التباين باعتبار انفسا ملكه بملكه وهذا المعنى موصوف مما قسم
 وفيما لا يقسم بشرطه لم يكون العوض مالا يمكن مراعاة شرط الشئ فيه وهو التملك كملكه ملكا
 به المسمى في صورته ومعناه الاصول كحاضر ولا شفعة في العوض والشفقة وما كان ملكا له
 بسبب في الصفه ايضا لا يملك كالعقار ولنا قوله عليه السلام لا شفعة في العوض والشفقة وما كان ملكا له
 اما شرع بمخلاف القياس في العقار لدفع ضرر المولى على الدوام وما نقله في قولنا فالتاخر في بيع
 لا يرد لان الملك في المنقول لا يرد كحاضر ولا شفعة في العوض والشفقة وما كان ملكا له
 بخلاف المنقول فلا الحق به ولا شفعة في بائنه فخر في المسمى في البيع لانه لا يملك الدار لانه مبيع تبعا لباقي البيع كما عرفت
 لتحقق بالشفقة وتتحقق في الشفعة في السفل وان لم يكن طريق العلو في السفل لانه الحق
 بالعقار ما له من حق الفلذ والمسلم والدمى والدكر والاشي والصفه والكبير والحجر والمملوك ان كان
 ما دونها او مكاتبها والباقي والعاد في حق الشفعة سواء لان النصوص لا تفصل ولا تهم اسنوا
 في قولنا لا استحقاق وفي دفع ضرر التباين بسوء الحول فليست في الاستحقاق ولا شفعة في
 دار جعلت فيها وان قولنا يوصفها ما كان ولجرت ويدخل في بيعه عرق وعرق في البيع
 ان الشفعة عندنا تقتضي ما وجد مال يملك مطلقا انما ثبتت بخلاف القياس بالاثارة معاوضة
 مال ما يقتصر عليها فلا شفعة في دار ترفع الرطل عليها لان البيع ليس مال كان المملوك صدقا
 من له الموهوب وتورقه لمرأة على ولد على الترتيب على الزوج الف درهم فلا شفعة في شيء منها
 عند الشفعة بعد الله وتعمل ما قسم الدار على مهر فتلها والفرهم فالصادف بحسب فيها
 الشفعة اعتبارا للبعض بالكل ذلك ان البيع نوع النكاح هذا لان العقد حصل بلفظ النكاح
 ولو كان اصلا كان هذا النكاح في بيع مفيد البيع ولما حاز من سائر البيع ولا شفعة في الارض
 فكذلك البيع وهذا لان الشفعة اما شرع في المعاوضة المالاية المقصودة في ارضاء المصارح
 من مال المضاربة ورر المالك شفيعا بغيره وفي المالك ربح فانه لا يباذرها بالشفقة في حقه الربح
 لان الشفعة لم يجب فيها موصوف لان المضاربة وكذا في البيع وكل من بيع له لا يجب له الشفعة
 فيه فلا يجب في البيع ايضا او مستاجر ما دار او غيره او تحال المالك بها او صاحب بها عرق العود
 او تعلق عليها عبا او عند الساقية بعد الله حيث فيها الشفعة لان هذه الاعراض متقومة عند الم
 المقوم حكم شرعي والشرع جعل هذه الماشا عضمونه هذه الاعراض وضمان السعي قيمة وكذا السعي
 الا ان ان السعي جعل المرفوع في البيع وكذا المناق عند الم متقومة كالايمان واذا جعل الدار عوضا
 عن البيع او هووم ويزيد على الشفعة لانه لا يباذرها بغيره كما لو لم يباذرها بغيره
 لا عوض فيها اصلا وقوله اما ساني فما او جعل شفعة من دار مرفوعة او مرفوعة او مرفوعة

انما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق
 ان فلكل يوصف هو ما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق

انما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق
 ان فلكل يوصف هو ما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق

انما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق
 ان فلكل يوصف هو ما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق

انما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق
 ان فلكل يوصف هو ما كان في المسمى كالحمام والرضى والبيز والذئب والطريق

فما عدا ان حصة المذنب وعندها لا سقط حقه في الاستدراج ولا يجب فيها الشفعة وقد مر
في النوع وللتسليم ان ما مر المشتري به من النسيان لا يراه المشتري في البيع الصحيح يكون
له حق القبض واذا نسيه في البيع الفاسد فلان يكون له حق القبض اولى ولا ينافي ان حق
البيع اما السقط للبنا وحيث انهم ظهر حقه وحيث ظهر حقه تبين ان الشفعة لا تظهر
حقه له الم يتعلق بحق الغير وقد يعلق حق الغير وصار كالبيع وان اقرها المشتري
مسجدا في هذا الاختلاف وتسل سقط حقه لهما وان سقطت حصة المشتري في البيع
بعد فلهما ان ياحثها بالشفعة لان لا يولى ملكا بعد ملكه جاريا بملكه للمدعي فان
سلبها الى المشتري فهو شفيعها لان الملك له ثم ان سلم البيع قبل الحكم بالشفعة لم يطل
كما لو باعها بخلاف ما لو سلم بعد الحكم لان بقا ملكه في الدار الى شفيعها بعد الحكم بالشفعة
لكن شرط تنفي الما حقه بالشفعة على ملكه فان سقطت حصة المشتري في البيع على طلب
الشفعة ثم استردوها السبع من المشتري قبل الحكم بالشفعة لم يطل الشفعة لانه انقطع ملكه عن
الدار الى شفيعها قبل الحكم بالشفعة له وان استردوها بعد الحكم بالشفعة بقيت المشفوعة
على ملكه فاشترى ولا شفعة في قسمته الى اقسام الشركاء العقار فلا شفعة لجانهم بالقسم لان القسم
شمل على المأثولة والمباحلة الا ان المشتري المتخبر عنها بالشفعة اما شرعية في المباحلة
المطلقة ولا تقدر لها ومن اسما وان سلم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار روية
او شرط او عيب يقض افاض فلا شفعة للشفيع لانه يسقط حقه في كل وجه يعود الى عدم ملكه البيع
ولا يجوز للشفيع الشفعة لان الشفعة في انشاء العقد ولا فرق في هذا بين القبض وعلمه وان
ردها يعيب بغير رضا او تقايلا البيع للشفيع الشفعة خلافا لفرقة لانه لان العود انفس
بالرود بالغيب ولا قاله لان الاعتبار بقصد المتصرف وهما قصد الفسخ ولما ان الرد
بغير رضا او لا فانه يبرأ من البيع المبتدأ لانه تم رضاهما في كل وجه منهما ما لم يتقوم وللشفيع
المعاوضه لانه اعرانها وقصد الفسخ وهما ولا يبرأ على انفسهما وكان فسخا في حقهما ولا ورايه
لها على غيرهما فكان بيحا جديدا في حق الثالث والشفيع ثالثا فتجوز فيه حق الشفعة وقرره
الرود بالغيب بعد القبض لان قبل القبض فسخ في كل وجه وان كان بغير رضا لعدم تمام الملك
وهذا انشدها الراد في غير ذلك يحتاج الى رضا صاحبه او قضا قاض وفي الحامع الصفه ولا شفعة
في قسمه ولا خيار روية بخلافه ومعناه ولا شفعة لسبب الرد بخيار الرد كما نسا وقد
روى ان نصيب الخيار عطف على الشفعة ومعناه انه لا يست خيار الرد في القسم وهو غير اسير
على بل الصبي المخصوص عليه في كمال القسم ان خيار الرد في خيار الشرط في القسم طارا
الشفيع الذي لا يملكه في البيع المخصوص عليه في كمال القسم ان خيار الرد في خيار الشرط في القسم طارا

الآخر

في البيع المخصوص عليه في كمال القسم ان خيار الرد في خيار الشرط في القسم طارا

في البيع المخصوص عليه في كمال القسم ان خيار الرد في خيار الشرط في القسم طارا

الشفيع الذي لا يملكه في البيع المخصوص عليه في كمال القسم ان خيار الرد في خيار الشرط في القسم طارا

الشفيع الذي لا يملكه في البيع المخصوص عليه في كمال القسم ان خيار الرد في خيار الشرط في القسم طارا

في القسم لانهما يتبينان لخلل في الرضا فيما يتعلق بزوجه بالرضا ووجود ذلك في القسم
وصحح سمس براد السرخس بعد البيع الروايد بالنصب ايضا وقال لا يست خيار الرد في
القسم سواء كانا القسم بغير رضا او بغير رضا واما القسم بغير رضا فلهما
ما يطل به الشفعة وتطل الشفعة بركن اهل الطلوع
اي طلب الموائيد وطلب التفرج لوركن الشفع طلب الموائيد حين علم بالبيع وهو يقدرا على
ذلك بان لم يخذل حقه او لم يكن في الصلوة بطلت شفيعته لانهما يتطلعا بالاعراض ورواها
سب حاله لا اختيار حقه بالاختلاف وكذا لو طلب الموائيد ولم تشهد على الصلوة المتبايعين ولا عند
العقار لما مر ومن صالح مع شفيعته على عوض بطلت الشفعة ورواها العوض لانه اسقط حقه
مختارا وروى بجوارحه ولكنه طم في غير مخرج وهو المال فانه لا يستحق المال الا بمقتضى ملكه
وحق الشفعة للسبب بملكه لانه حق الملك ولا حق في المحل قبل التملك ولا يصح الاعتياض فيه
لانه يكون رشوة ولانه مد حق الشفعة بخلاف القياس لدفع الضرر فلا يظهر ثبوته في حق
الاعتياض ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشرط فبالفاسد وهو شرط المال فيه اولى بسلامه انه
لو قال الشفع اسقطت شفيعته فما اشترى على ان تستقط شفيعتك فيما اشترى فانه يسقط
شفيعته وان لم تسقط المشتري شفيعته فما اشترى الشفع فعلم ان اسقاط الشفعة لا يسقط بالشرط
الجائز اذا لم يمتدح ان يكون طارا للاسقاط واسقاط الشفعة بالعوض المالى شرط فاسد لانه
غير ملائم لانه اعتياض عن حقه الحق في المحل وهو حرام ورشوة وله الم يتعلق بطل الشرط وهو
مراسقات وكذا لو باع شفيعته من السبع او من المشتري بال مال لان البيع تملكه بال مال وحق الشفعة
لاحتل المملكه فصار كذا لانه عيان عن اسقاط مجازا لسبع الزوج زوجته من نفسها وهذا خلافا لاعتياض
عن ملك النكاح بالطلاق وعن القصاص بالصلح وعن اسقاط الرق بالعقيق لان ذلك كما ملكه منفر
في المحل لملك النكاح وملك العبد وطاهر وكذا القصاص لانه ملك المحل في حق العقل وهذا
يمكن من استنباطه بلا وضو وضو وكان اعراضا عن ملكه في المحل فصح وقد اكد لوقا لم يجز
لفنارني بالفاو قال العنين لامرانه لانه ان ترك الفسخ بالفاو حاصرات بطل خيارها ولم
ثبت العوض واحلف الروايد في الكفالة بالنفس لفا اسقطها بعوض في رواد الكفالة باطلا لانه لا اعتياض في الراد
والعوض باطل كانه الشفعة وهو لا يصح في رواد الكفالة لا بطل ولا يجب الما كوقيل هذا
روايد في الشفعة لا يصح الاعتياض ولا اسقط الشفعة وتسل في الكفالة خاضه والفرق ان
الشفعة تطل بالاعراض بخلاف الكفالة ورواها الشفيع بعد البيع قبل العضا بالشفعة بطلت
شفيعته ولم يكن لوارده حق الرضا بالشفعة وقال اساقع ردها لورده عنه وان كان بعد قضاء مودته في ان
كان الشفيع الذي لا يملكه في البيع المخصوص عليه في كمال القسم ان خيار الرد في خيار الشرط في القسم طارا

في البيع المخصوص عليه في كمال القسم ان خيار الرد في خيار الشرط في القسم طارا

في البيع المخصوص عليه في كمال القسم ان خيار الرد في خيار الشرط في القسم طارا

في البيع المخصوص عليه في كمال القسم ان خيار الرد في خيار الشرط في القسم طارا

العاض فلي نقلا من وقضه لاسطر الشفعة له ان هذا حق معتبر في الشرع ومورد عنه
كالقصاص وحق الرد والعيب ولما انما يحق حق التملك وهو ولاء التملك ورا الاستيفاء
موقف صاحب الولاء فكيف يورث عنه بخلاف القصاص لان من عليه القصاص صار كالمالك
لمن له القصاص حتى يصح بيعه واعتياض عنه والعين المملوك في بعد موقف المالك فاما الدليل فلم
يقصر مملوكه للشفعة وبهذا لم يصح بيعه واعتياض ولا يملكها الا بملك العاض او لصا العاقد من الجوار
عمر حق الرد والعيب في باب حصار الشرط فهما نظيران وان ما ثبت في لاسطر شفخته لان
المستحق باق ويحوز المستحق عليه لم يفسد سبب الاستحقاق بخلاف موت الشفع فان السبب
الذي كان باخذه الشفع بطل بموته وهو ملكه وقيام السبب الى وقت لا شرط وبهذا النوع
ملكه ولد ان باخذ الشفع لم يكن له ان باخذ الشفع فكذا اذا زال بموته والثابت للمولود جوار
او سر كذا حدث بعد البيع فلا يستحق به الشفع ولم يفسد في من المشتري ووصيته لان حق الشفع
مقدم على حق المشتري فيكون فقدما على من تلقاه من قبل وهو الغريم والموصي له وان ما عها
العاض او الوصي في من الميت وللشفعة ان تطلب البيع واخذها بالشفعة كما لو باعها للمشتري
في حوته وهذا لان سعة تضمن ابطال حقه فلا يكون سبيل منه وكذا الوصي المشتري فيها
بوصيته اذها الشفع وبطلت الوصية كما لو تبرع بها في حوته بالهبة واذا باع الشفع داره التي
يشفع بها بعد شرائها المشتري قبل لم يقض له بالشفعة وهو يعلم بالشر او لا بطلت شفخته لان
لا استحقاق بالجولة او التركة وقد زال قبل التملك بخلاف ما لو باع الشفع داره على انه الخمار
بعد شرائها المشتري فانه يكون على شفخته لان الملك لم يزل في سبب وهو الاتصال بملكه ولو
سلك الشفعة الشفعة بعد البيع وهو لا يعلم بالشر فليس له جاز سوا كان المشتري حاضرا
او غائبا لانه اسقاط فلا يوقف على العلم كالطلاق ولا يبرأ الدين ولهذا لا يرد بالوجه ولا
الوقوف على قبول المشتري ونعم به فان باع بغير اذن شايعا فلم الشفع سائق لانه كحوز
ان يحق اشد هذا القدر فاولي له في وكذا لو باعه مقسوما وملك لا يلي المبيعة لان
الجوار قائم وان كان مما يلي الدار المبيعة بطلت الشفعة لزوال الجوار واذا كان السفلى
لرجل وعلوه لغيره بطلت دار بينهما فالشفعة لهما لانهما جار له فان اهدمت قبل
اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفلى عبد الله بن يوسف بعد الله لعاصم والسحق به الشفعة
وهو براض ولا شفعة لصاحب العلو لزوال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد بن عبد الله
الشفعة لهما لان حقه قائم ايضا فانه بين العلو والشفعة السفلى سفلى ولي له في
السفلى نفسه كم بينه عليه العلو ومنع صاحب السفلى من الانتفاع به حتى يقطعه حقه وعلى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وعلى هذا الخلاف اذا انهدم العلو ثم باع صاحب السفلة سفلاً فلا شفعة لصاحب العلو
عبدان يوسف خلافاً لمحمد بنهما الله ولا شفعة للبائع فيما باع وكيلاً كان او اصيلاً لان ارضه
بالشفعة يكون سعيه في نقض ما تم به وهو الملك واليد المشتري وسعى الانسان في نقض ما تم
به موقوف ولا بد لو رد له حق الشفعة لامتنع من تسليمها الى المشتري بعد التزم ولكن بالقد
لكن حق الشفعة مقدّم وكذا لا شفعة لمن يبيع له وهو الموكّل لان تمام البيع به فانه لو لا وكيل
لما جاز بيعه وكذا الوسط البائع الخيار لثالث وهو شفعي واما جاز البيع فلا شفعة له لان تمام
البيع باجازه وكان كالسابع وكذا من ضمن الدرك على السابع وهو شفعي فلا شفعة له لانه تقدر
للسبع وكان كالسابع ومن التاع دار او اشيع له او اجاز له الشفعة لان الشفعة اما تنبطل
بإظهار السبع الرابع عن الدلة لا بإظهار الرغبة فيها والقبول اظهر الرغبة في المشتري فلا يكون
ابطالاً للشفعة وانما يبلغ الشفعة انها سعت بالف درهم فسلمت ثم علم انها سعت ما قبل او بحفظه
او شفعه فيها الف او اكثر فتسلم ما طر له الشفعة وبما وصل فيه ان الغرض في الشفعة
مختلف باحلاف مدار الامر وحسنه والمشتري ما داسلم على بعض الوصوم ثم تبين خلافه سعت
الشفعة بحالها لان التسليم لم يوصد على الوصو الذي لا سعة بيبانه لها الف درهم لانه سعت
بالف درهم وسلم الشفعة ثم علم انها بيعت ما اكثر فالتسليم صحيح لانه انما سلمت لا لتكثار الكرم فاذا
كان اكثر لم يكن كذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها بيعت ما قبل او بحفظه او شفعه فيها الف
او اكثر فهو على شفعة لان تسليمه عند كثر الثمن لا يدل على تسليمه عند القليل وكذا التسليم في
لهر الجنس لان يكون تسليمه في ارضه مراً سئل عليه لها ارضها وتعد رعليه مراً وكذا اكل
مكمل او موزون او عدل في مقابلة بخلاف ما اذا علم انها بيعت بغرض قيمته الف او اكثر فانه
سلم لانها ما قد قيمته وكل الشئ درهم او دينار ولو علم انها بيعت بدينار فقيمته الف او اكثر
صح التسليم وطلت الشفعة وان كان لا قبل فهو على شفعة وفاق رفره الله له الشفعة
الوصف لان الدلائل والديان جنسان مختلفان بدليل حل التفاضل وثنا انهما كالجنس
المحدود في حق التمسك وكما في الثمن ولهذا قيمته الزكوة وقد مر في باب البيع الفاسد ولو
اخبر ان المسمى زيد وسلم الشفعة ثم علم انه عمر فهو على شفعة لتفاوت الناس في الجوار
والرضا يجوز له هذا لا يكون رضا يجوز له ولو تبين له المشتري زيد وعمر فله باخذ نصيب عمر
لان التسليم لم يوصد في حقه ولو بلغه شرائ نصف الدار فسلمت ثم تبين انه اشترى الجميع فلا شفعة
ولو اظهر شرائ الكل وسلمت ثم ظهر شرائ النصف فلا شفعة له وهذا هو المشهور بين الرواة والفقهاء
انه لا سلم في النصف فقد نحى عن شرائ الشريك فاذا عين له لا شريك في حقه فاما ما سلم الكل

وكان قال سلمت اياك ان العنق الف دور

والمعزوز

وكان حق في اضراركم
والا اولى العدل ان ترضوا ما اضركم

الدرر البقية يسكنون وكرارادهم
 بعده الا انهم قد سكنوا
 وشرطوا على الربيع ان يشتريه
 ويضمن لم يكت له شفقه لان
 السح كان بضاعة وان
 المشتري قد دفع له
 بضاعة فلا تطلب السح
 بان يضمن هو الدرر
 ومن ثم السح قد تم
 له اخذ الشفعة
 بانه

غفر اذا اذ الشفعة انما
 بيعت بالف درهم
 وسلم الشفعة
 انما بيعت بعبد
 فحقه العا ولا تكثر
 ان يملكه يبيى لانه

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء

ان البيع اخذ النصف بحق سابق على البينة فكان الشروع مقارنا للبينة مستطلا
 البينة بخلاف رجوع الواجب في النصف بخلاف ما اذا قضت البينة في السلمين لمحو الورثة
 ان وقعت البينة في المرض حيث لا سطر البينة في الباء لانه شلوع طارئ رجل سمد
 بالذلة لاجل قوت سمداته ثم اشترىها الشاهد ولها سقمه مسبقها احق من المقر لان
 المقر له انما اخذ حكم اقله المقر وهو المشتري والشفيع مقدم عليه فكذلك على من يقوم مقامه
 فان لم يكن لها شفيع ولكن المشتري اشترىها رجل امه بذلك فالدار للامور والمقر له
 لان المقر له ملك الدلة فكيف يملك المقر له من حرمته فان اشترىها لغيره والبيع عائد للمقر له
 ان يخذل الدار فاذا اشترى من المقر له ثانيا قبل ان يحضر الشفيع وان حضر الشفيع هو المخار
 ان سافله بالشر الاول وان شأه بالشر الثاني ولو اشترى الدلة بغيره في الدار
 اسماء الشاهد من ذلك الرجل بخير الشفيع فان اشترىها بالبيع الاول بطل البيع الثاني ورجع
 الشاهد بالثمن على بايعه عبد اسير فاستقر رجل من العدة واقرانه كان ملك زيد فهو يكتسب
 المعروف باخذ ثمنه ولا يضمن المقر له شيئا لانه ملك العدة والعدة ملك بالاستيلاء
 فلم يكن غاصبا بزعيم المقر له بخلاف ما تقدم وان تركه اخذ زيد ثمنه ان شأه ولو قال دثر صار
 مدبرا الاقرار بالتدبر ولا سبيل لستد المعروف عليه لمكان التدبر واخذ زيد مدبرا ان
 صدقه وان كذبه نفى مدبرا موقوفا لعقوبة مكنونه وغلته موقوفة شفي عليه منها لان نفقته في
 مال المولى وهذا مال المولى فلو عاد المقر له الى تصديقه فالارش له وهذا خلاف الشر الناسد
 حانه لو اشترى عبد اسير فاسدا ثم اقرانه عبد فلا بد من ان صدقه فله في التدبر اخذ مدبرا
 وان صدقه في الملك دون التدبر لصد عبدان فله ان كذبه في التدبر لا اخذ لاصلا لان المقر له
 زعم ان العبد ملك المقر له من سره من العدة ونفذ التدبر باقران كانه دثر بنفسه ومعه ما
 زعم المقر له بان العبد ملك المقر له زعم انه ملكي وشراؤه باطل وامره بالتدبر لم يقدح في عبد
 فخاله عبد ابعت وارجنب عرند لمحق بدار الحرب وجا قبل الحكم بلحاقه له الشفعة
 لان الرقة عارض فاذا زالت قبل التاكيد صارت كأن لم تكن فان قضى بالخافه وقسم ما بين
 ورثته لاشفعه له وكان الشفعة لورثته لانه بالقضا حكم مكنونه من وقت الرقة وكان ملك
 الورثة مما بقا على البيع وان سعت الدار بعد طلق بدار الحرب ولا سفعه له وان عاكره لما
 لان الحق لم يثبت لاصلا فكانت مارة وفانم سعت دار جوارم فاذا ورثته كنائنه فاهم
 الشفعة لانه حكم بحرته في كفر جهوته فثبت جوارمهم قبل البيع حق الشفعة لا بطل البيع
 البيع من كل وجه لانه من البيع فلا يملك بغير رضاه ولا تجوز له الاثمنة ستم سقط حق

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء

حق الشفعة ولا يجوز الا بالبيع او بما ملو معناه والبيع هو ما الى تقديم الملك فلا يكون سعا
 وعنده البيع على من سلم الدار له ولم يرد تصديق الباع والمشتري ان البيع كان كمينه
 او كان منه خمار للباع او للمشتري وصح العقد لا يصدقان في حق الشفعة وله الشفعة
 اسماء دار الف وبيع نصفها بحسين وبنار الشفعة بفض بيعه واخذ الكل ولا يأخذ
 السقم احد النصفين بالبيع من اول بحسامة والنصف من الباع الكس بحسن وبنار المافيه
 مع السقم وصار كما لو وهب المشتري بيتا فمعتنا من الدار فليس للشفيع ان يخذل الباقي
 محظه من الثمن بل سقم الشفعة واما اذا اشترى الثمن لم شأه اسير فاستقر رجل من العدة
 للمامور فعلى وجه الشراء للامور رجوع المامور على ثمنه قيمة العبد لان الامر صار مستقضا
 العبد من المامور والشفيع ياخذ الدلة بقيمة العبد واران متصليان لرجلين نقايضا فالشفعة
 للجارين ولا شفعة لهما لان كل واحد منهما يشتحق الشفعة فيما اشترى من الجوار وقد زال
 بالبيع ولو كان كل واحد من الدارين مشتركا بينهما فباع كل واحد منهما حظه من الدلة لم يحظ
 صاحبه من الدلة بل اشترى الشفعة لهما دون الجبر لان كل واحد من النصف الذي اشترى
 سقم بالنصف لغير الشفيع والشريك والمشتري مقدم على الجار ولو اقام المشتري منه انه اشترى البناء
 او لا يملك من الارض بغير البناء فقام الشفعة منه انه اشترى لهما معا فالعين بصفقة
 ولم يورثا فالسنة للمشتري عند ابي يوسف لانه اكثر انيا ما وعده محمد بن عبد الله للشفيع
 لانها من حقه خصم وكسل الشفعة فعال له المشتري وحده سلم موكل الشفعة عند محمد بن عبد الله
 بعض الشفعة فاذا حضر الموكل فلم يخلصه لان الحق ما يتظاهرها فلا سطر بالاختيار
 وماك ابو يوسف لصدقه لا يصفى بالشفعة حتى يحضر الموكل ويكلف لانه لو امر بالسلم الى
 الوكيل لا يحتج الى نقض هذا القضا لجولة ان يحضر الموكل ويكلف فاحتياط في
 الساخر باع وارثين صفقة واحدة وشفيعها واحدة ان يخالها او يترك وعند محمد بن عبد الله
 له ان يخالها دون الارض لان تفرق المكان كيف فرق الصفقة فليس ان فيه تفرق
 الصفقة وفيه خسر على طرف فصارنا كالدلة الواحدة ولا فرق بين الدارين المصلاصقين
 او المتفرقين في مصر واحدة او في مصرين كذا في المسبوط وبراءة وانه اعلم بالهوار
 الكا القسم على جمع النصف الشاع في فقيين و
 حوارها بالكتاب ماك اسدي وبنهم ان الما قسمة منهم كها شرب وكلم شرب يوم معلوم
 والسة فقد باشرها البيع صل الله عليه وسلم في الغنائم والمولديت واهجاع مربعة وكنها
 الفعل الذي يصعده من اقرار كالكيل والوزن والعد والدرع في الكيل والوزن والعد والدرع

هذا هو الحق في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء
 انما هو في البيع والشراء

والانكر هنا والامتناع لهم ولا يفيد البينة وانما ذكر في حكم القسمة انه قسمها باقرارهم لتذكر
بالنظر فيه ان حكم القسمة مقتصر عليهم غير متعد الى غيرهم حتى لا يكون ذلك قضا على من
هم غير ولا على مالك لها ولو ان الميت لم يصبه مفضيا عليه بقسمة الفاض ومولاهم للمص
تجده عليه فلا بد لهم من اقامة البينة لتثبت بها القضا على الميت وهذا لان الركة قبل القسمة
مبقاة على حكم ملك الميت بل لان حقيقة بينة في الزوايد التي تحدث حتى تقضى منها دون
وتنفذ وصاها وبالقسمه ينقطع حق الميت عن الركة حتى لا يثبت حقه فيما يحدث بعد ذلك في
الزوايد وكان هذا قضا على الميت بقطع حقه فلا بد من البينة ويصير بعضهم حرم عينا
وبعض خصما عنه وان كان مفرا فان فصل كلف يجعل خصما عنه والمفرا اصله خصما
فليس المالم يعتبر ان عليه محول كالعدم كما لو ادعى رجل ونا على ميت وقدم وارثا
من ورثته الى الفاض فاقول لا ولد له بحقه فالار الطالب لم يقم السنة عند الفاض على حقه
لتكون حقه في جميع طر الميت ويحكم بجمع الورثة فان الفاض بقوله من حكمه لم يدرينه في جميع
مال الميت لان المدعى يحتاج الى اثبات الذين في حقه وفي حق غيرهم ولذا الوصي اذا اقر بالدين
تقبل السنة عليه مع اقراره بطلان اقراره بخلاف المنقول لانه بعض التولي والتلف فكأن
القسمه للخصم والحفظ له فاما العقار فيجوز ان يفتن بنفسه لا يخفى عليه التلف فلم يكن نعمته
الحفظ بل كان قسمه مضافا على الميت بقطع حقه عنه ولان في العروض ما يخله كل واحد
منهم بعد القسم يصير مضمونا عليه بالقبض وفيه نظر للميت وذا لا يوجد في العقار لانه لا يصير
مضمونا على من اراد منه عند ابي حنيفة لانه لا يرضى ان يرضى عنده ولما
السراة والى عن ابي حنيفة لانه لا يرضى عن روادى الاصول ان الفاض لا يقسم بينهم سوى بين
الشرا والارث والفرق على الظاهر ان قضاة بالقسمة في المشتكى لا تتضمن قطع حق الباع
لان بعد البيع والتسليم لا يقع البيع على حكم ملك الباع وان لم يقسم فلا يكون القسم مضافا على
الغير بخلاف الارث وان ادعى المالك ولم يدره وكيف انتقل اليهم قسمة بينهم لان القضا بالقسمة
هنا يقتصر عليهم ولا يتعلق الى غيرهم اقله بقوا باصل المالك لغيرهم وطلبه روادى كتاب القسمة
وفي الجامع الصغير ارض او عاها رجليه واقاما السنة انها لا بد لها ولا اولا القسمة لم يقسمها حتى
تتأهلها لهما لانه ان يكون لغيرهما ثم حصل بهذا اقول ان حنيفة لانه خاصه وقيل هو قول
الكل وهو راجع لان القسم ضريان بحق الملك كميلا للمنفعة وبحق اليد تقيما للحفظ واسمع
راول منها لعدم الملك وكذا الكتاب للاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه واذا حضر وارثان واقاما
السنة على الموقف وعدد الورثة والدار في ادهم ومعهم وارث غايب او صغير قسم الفاض بطلب

ما ذكره النجاشي اسيا وكما به وامرقت بايد وكبر شريك غايب است ان حاضرا وان ذكره
ارسم حوش غارت كذا واجابت وهدد وارثه حقه شريك غايب بكبير واجاب نعم

بطلب الحاضرين ونصب وكذا بقبض نصيب الغائب او وصيا بقبض نصب الفاض لان قضا وقاعدته
في هذا النصيب بطر الفاض والغايب ولا بد من اقامة السنة على اصل الميراث في هذه الصور
عند المضامين اولى لان في هذه القسمه مضافا على الغايب والصغير بقوله وعندهما تقسمها بينهم
ما قدر لهم ولعل حتى الغايب والصغير وتثبت ان قسمها بينهم ما قدر الكبار الحضور وان الغايب
او الصغير على حقه وان كانوا مشركين لم يقسم مع غيبه اصلهم وان اقاموا البينة على الشرا
حتى يحضر الغايب والفرق ان ملك الولد في كل خلافة حتى يرد بالقبض على باع المورث في
عليه ما لغيره ويصير مفعول ورثته المورث حتى لو وطح له اشتراها مورثه فولدت واسكت
رجع الولد على باع مورثه منها وقمة الولد المفعول وجهته فانتصب اصلهم خصما عن الميت
في دين وراضع في نصيبه نصيبه قضا بحضرة المتقاضيين اما الملك الثابت بالشرا الكلي
واصله منهم فملك جديد نسب باشره في نصيبه ولهذا لا يرقى بالغير على باع مائة فلا يصيب
الحاضر خصما عن الغايب والالم محول الحاضر خصما عن الغايب كانت السنة في حق الغايب قائمة
بلا خصم فلا تقبل وان كان العقار في يد الولد الغايب او شيء منه لم يقسم وكذا اذا كان
في يد مورثه وكذا اذا كان في يد الصغير او شيء منه لم يقسم باقرار الحضور لان في هذه القسمه
مضافا على الغايب او الصغير باخره شيء مما كان في يد عن يده في غير خصم حاضر عنهما والمورث
احسن ولا يكون خصما عما استحق عليه ولا يحرم للقبض ان يقضى على الغايب بحضور امينه
ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة السنة وعدمها في الصحيح وان حضر وارث واحد لم يقسم
وان اقام السنة لانه ليس معه خصم والحائض ان كان خصما عن نفسه فليس له خصم عن الميت
وعن الغايب وان كان خصما عنها فليس له خصم عن نفسه لتقوم السنة عليه كحلاو ما
لو كان الحاضر اثنين من الورثة على ما سلفا ولو كان الحاضر صغيرا وكبير انصب الفاض عن
الصغير وصا وقسم اذا اقامت السنة لان للقاض ولا يرد نصب الوصي عن الصغير ثم وصي الصغير
فان مقامه مكانه بالغ حاضرا وكذا اذا حضر ولد كبير وموطني له بالثلث في الدار وطلبها القسمه
واقاما السنة على الميراث والوصية فان الدار تقسم لان من حضر من الورثة تنتصب خصما عن الميت
وعن سائر الورثة والموطني له عن نفسه نصيبه فيما تقسم وفيما لا تقسم واذا كان واحد من كل
الركا ينتفع بنصيبه قسم بطلب اصلهم لان في القسمه كميلا للمنفعة فكانت حقا لارثها فاحتملها
اذا طلب اصلهم وان كان اصلهم ينتفع بنصيبه لارثهم ويصرف به في نصيبه فان طلب
صاحب الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذا ذكره الخصاص وهذا لان الراول يطلب
من الفاض ان يخصه بالانتفاع بملكه ويمنع غيرهم من انتفاع بملكه وهذا منه طلب الانتفاع لا التمتع

الجلس واما المعاونة في القصة ووالا لاسم على القصة كما في لابل والغنم وهذا القسم الروسي في

الصلوات الدارين لا تكون سميلا للمنفعة بل تكون بصوتها لها ولهدا الروح روح لفره على دار لم يصح التسمية

كما لو روجها على ثوب ولو وكل رجلا بشرا دار لم يصح البوكيل كما لو وكل بشرا ثوب بخلاف الدار
 الاول اذا اخلعت سوتها لان قسمه كل بيت على حلة تحتل سناح البيوت فحتل سناح الدار
 ولا يحصل منه القسم والدار ان اذ كانتا في مصرين لا يجوزان في القسم عند ما كانا موحدين
 كذا روي عنهما وعن محمد بن عبد الله انه يقسم لكل عام في الارضين ثم على ثلاثة فصول عند الدور
 والبيوت في المنازل في الدور عند لا تقسم قسمه واصل الا برضا الشراكا سواء كان متباينة او متلازمة
 والسوق تقسم قسم واحد سواء كان متباينة او متلازمة لانها لا تتفاوت في معنى السكنى ولها دور
 باخر واصل في كل محلة والمنازل المتلازمة كالسوق تقسم قسم واحد والمتباينة كاللور لا تقسم
 قسم واحد لان المنزل موقوف للسيد ودون الدار فالتحقت المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة و
 باللور اذا كانت متباينة وقال في الوصول كلها بنظر العاصم الى اعدار الوصول فيحذف القسم على
 ذلك وان كان سدا او ضيقة او دارا او حائطا تقسم كل واحدة على حدة بالاصح لاحد او الحسن
 فدل دليل على ان الدار والحائط جنسان وقد ذكره اجازات لاصل ان اصاب منافع الدار
 بالحائط لا يجوز وهذا دليل على انها جنس واحد فقبل في المسار وان كان وقيل بها مختلفان
 جنسا ورواية واصل والفساد شبيهة لشبهتهما المجانسة باعتبار ارجاء منفعتها وهو السكنى كذا ذكره في
 الهداية وهو كل لانه يورث الى اعيان سنده الشبهة والشبهة هي المعتمد دون النازل عنها وقد
 قال شمس ملاحم الخواري ان يكون في المسار روايان او يكون في مشكلات فهذا الكتاب في السوط
 في كفيته القسمة وينبغي للقاسم ان يتصور ما يقسمه على قسطين يمكنه
 حفظه ويقلد كما يستقر على سهام القسمة ويرى ان يعزله او يقطعها بالقسمة عن غيره ويذكره لغيره
 قدره ويقوم البناء فيما يحاج اليه في الارض ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون
 لنصيب بعضهم نصيب لا يتعلق بتحقق معنى التمسك ولا فواز على الكمال ويلقب بصبا بالاول
 والى بلده بالثاني والثالث على هذا في كتب السامية ويخرج القرعة فمن خرج اسمه او اخاه السهم
 بالاول ومن خرج ما ساقه السهم الثاني والاصل ان ينظر في ذلك الى اهل ولا نصيبا حتى اذا كان لا يقل
 ثلثا جعلها اطلاقا وان كان سديا جعلها اسديا لا يمكن القسمة وتشرح ذلك ارض من حاكم
 مسكة لاصحاب عشرهم والارض خمسة والارض سهم فادوا فسمتها قسمت على قدر سهامهم عشرة
 وخمسة واصل وكيفية ذلك ان يحول الارض على سهامهم بعد ان شربوا وغدلت ثم يجعلون اوق
 سهامهم على عدد سهامهم ويقع منهم فاول بندقة تخرج توضع على طرف من اطراف السهام وهو اول
 السهام ثم يطر الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشر اعطاه ذلك السهم وتمسك به
 فتمسك بالسهم الذي وصفت البندقة عليه ليكون سهام صاحبها على الاتصال ثم تخرج بين البقية كذلك

في القسمة
 في القسمة

عدد
 ٢

كذلك فاول سدرة حرج يوضع على طرف من اطراف الستة الباقية ثم يطر الى البندقة لمن هي فان
 كانت لصاحب الحجة اعطاه العاشر ذلك السهم واربعة اسهم متصلة بذلك السهم وسبق السهم الواحد
 لصاحبه وان كانت لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وصفت عليه البندقة ويكون الحجة
 الباقية لصاحب الحجة وتعتبر البندقة ان يكتب العاشر اسما الشريك في بطاقة ثم يطوى على
 بطاقة بعينها ويجعلها في قطعة من طين ثم يدلكها بين كف يده حتى تصير مستديرة تكون شبه البندقة
 كذلك الدجيم البرهانيه والعتاوي الظهير وقوله ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه بان يراعى
 فان لم يعمل اوله يمكن حاز فان حصل في الاوراق لعلق لا يستحقاق يخرج القرعة فيكون في
 معنى القمار وان كان حرام فليس هذا معنى القمار في القمار اصل الاستحقاق يتعلق بالمستعمل
 فيه ومنها اصل الاستحقاق لكل واحد منهم لا يتعلق بخروج القرعة حتى لو عتق القاسم لكل واحد منهم
 نصيبا مع عدم اذعان جاز لانه في معنى القضا فلكل الزام الا انهم في ذلك فاستعمل القرعة لطبيبة
 قلوب الشراكا وازاحه محمد الميلى عن نفسه وروى حازن الاخرى ان يونس عليه استعمال القرعة في مثل
 هذا مع اصحاب السفينة كما قال في فبايهم فكان من المرحضين ومدا انهم عالم ابدوا المعصوم
 ولكن لوالف نفسه في المار ما ينسب الى الايلقي بالانبياء فاستعمل القرعة لذلك وكذا ذكره اعلم
 استعمال القرعة مع الاخبار في ضم مريم الى نبيه وقد كان علم انه لهق بها منهم لان خالها كانت
 عنده ولكنه استعمل القرعة تطيبا لقلوبهم قال السدي اذ يلقون اقلادهم اثم يكفونهم وكان
 رسول الله عليه اذ اساء فراقه من نسائه مع انه لا حق لهن في القسم حالة السفرة تطيبا لقلوبهن
 ولا يدخل الدرام في القسم الا برضاهم وصورته دار من جماعة فارادوا قسمتها وادوا لخاصين
 فضلها فادوا ارضا السركا ان يكون عوض البناء وادوا لغيره ان يكون عوضه وادوا لارض
 فانه يحول عوض البناء لارض ولا يكلف الا ان وقع البناء في نصيبه ان يرقب ارضا البناء من الدرام
 الا اذا عذر في المعاضة وذلك لان القسم من حقوق الملك المشترك والسرقة منهم في الدار لاد الدرام
 ولا يجوز قسمه باللس عشره ولان ارضاها يصل الى عتق الدار وادوا لغيره في دقته وادوا لغيره في ذلك
 عليه وادوا لارض وبنات فغن ان يونس لهد لله انه يقسم كل ذلك باعسا والقمة لانه لا يمكن اعتبار
 له الا بالنعوم لان بعدل النساء لا يمكن بالمباحة فيحاج الى النعوم ضرورة وعمر الى حصة لهد لله
 انه يقسم الارض بالمساحة ارضى لارض المسوحة ثم يفرق من وقع البناء في نصيبه او من كان نصيبه
 اجود درهم على الارض من مساوئه ثم يدخل الدرام في القسمة ضرورة كالارض لللس لاد القسمة في
 المال كله ولاد القسمة في الصداق ضرورة ثبوت الولاد في التزوج وعمر محمد لله اذ يرق على سرة
 بمقام النساء مساوئه والعرض وادوا لغيره في فضل وفضل يحق للسوة بان لا يقع العرضة بقيمة النساء

البندقة
 البطاقة قطعة من
 القطن ص ٢

الارض ما رايه الصغير

فحسد بر والعوضه وراهم لان الضرورة في هذا القدر فلا تترك بر اصل وهو المساحة الابغذها فان
تقسم بينهم بر الاصلهم مسيل او طريق في ملك لا يفرق لم يشترط في القسمة وان امكن صرف الطريق في المسيل
عنه ليس لان يستطرق وتيسر في نصيب الا لا مكان تحقيق معنى القسمة وهو قطع الشركة
وتكسر المنفعة بالضرورة وان لم يمكن فسخت القسمة لان المعصور وهو ما ذكرنا لم يحصل فقسمة و
يستأنف على وجه يمكن لكل واحد منهما ان يجعل لنفسه مسيلا وطريقا وصاحبا انه ان امكن صرف
الطريق والمسيل فلا يخلو من ان يكون ذكر الحقوق او لم يذكر وان لم يذكر الحقوق او ذكر الحقوق
لا يدخل الحقوق ولا يفسخ القسمة وان لم يمكن فان ذكر الحقوق يدخل الحقوق ولا يفسخ القسمة
وان لم يذكر الحقوق لا يدخل الحقوق ويفسخ القسمة وصورة دارين رطلين وفيها ضفة فيها
بيت وباب البيت في الضفة ومسيل فاطم البيت على ظهر الضفة فاقسمها واصار الضفة لهما
ووطعه من المساحة واصاب البيت لهما ووطعه من المساحة ولم يذكر وطريقا ولا مسيلا على وجه
البيت فقدر ان يفتح بابا فيها اصحابه من المساحة ويستيل مائة في ذلك فادان بمائة الضفة على حاكم
ويستيل مائة على مائة كان وليس له ذلك سواء شرط كل واحد منهما ان له ما اصابه بكل حق له اولم
يشترط ذلك فكل خلاف السع فانه لو باع البيت وذكر في السع الحقوق والمرافق دخل الطريق ومسيل
المساوي وان لم يذكر الحقوق والمرافق لم يدخل والفريق ان المقصود بالبيع الاجاب الملك وقصد
المسألة ان يمكن من الاستفاد وذا انتم بالطريق والمسيل الا ان ذلك خارج عن المحذور فلا يدخل في
السع مطلق لسمه البيت الا بذكر الحقوق والمرافق فاما المقصود بالقسمة فتميز هذا الملك عن
الارض وان يخص كل واحد منهما من الاستفاد بنصيبه على وجه لا يشارك الا في فقه واما انتم هذا المقصود
ادالم يدخل الطريق والمسيل لتتميز نصيب لهما على الارض في كل وجه فلهذا لا يدخل في الحقوق
والمرافق ولو لم يكن لم يفتح للطريق ولا مسيل فان كانا ذكرنا في القسمة ان لكل منهما ما اصابه بكل
حق سواء جازت القسمة وكان طريق في الضفة ومسيل ما به على سطحه كما كان قبل القسمة
وان لم يذكر الحقوق والمرافق فالقسمة فاسد بخلاف السع فانه يكون صحيحا وان لم يذكر الحقوق
والمرافق لان المقصود بالسع ملك العين وهذا المقصود يتم للشركي وان تقدر عليه بالاستفاد
لعدم الطريق والمسيل له لكن استثنى في هذا صغير او ارضا صغيرة فانه يجوز وان كان الاستفاد
فاما في القسمة فالمقصود انصافا لكل واحد منهما الى الاستفاد بنصيبه فاذا لم يكن له مفتاح الى الطريق
ولا مسيل ما في هذه قسمة وقعت على القدر فلا يجوز الا ان يذكر الحقوق والمرافق فاستدل به
على انها وصدا اذ خال الطريق والمسيل ليصح القسمة لعلها ان القسمة لا يصح بدونها في هذا
الوصف بخلاف ما سبق وهذا لان المحذور في القسمة المعادلة في المنفعة فادالم يكن له طريق ولا مسيل

فقد

فيما

مسيل لا يحصل معنى المعادلة في المنفعة فلا يصح القسمة كما لو استاجر فهدا صغيرا او ارضا صغيرة
لا يصح للراعي لم يحرف لولا ما هو المقصود وهو المنفعة فان قيل فلهذا يستفاد ان يدخل
الطريق والمسيل وان لم يذكر الحقوق والمرافق لم يصح القسمة كما لو استاجر رطل ارضا دخل
الشركة والطريق وان لم يذكر الحقوق والمرافق لم يحصل المنفعة فلهذا استأنف موضع الشركة
والطريق ليس هما تناوله ارجاء ولكن وسيلة الى الاستفاد بالاستفاد وبما يجب ان لا يمكن المساجرة
من الاستفاد ففي احوال الشركة والطريق يوفر المنفعة عليهما فاما قلنا فموضع الطريق والمسيل
داخل في القسمة وموضع القسمة اختصاص كل واحد منهما بما هو نصيبه فلو اتيتنا لاجل ما حاق في
نفسه بغير ضرورة الا في الحواشي الحاق الضرر به دون رضاه وطلب الرضا اشتراط الحقوق والمرافق
فلهذا لا يدخل في ذلك الحقوق وذكر الحاكم السبعة في المختصر انها مدخل في غير ذلك ومع هذا لا
يحتاج الى الفرق ولو اضطررنا في رفع الطريق فمفهم في القسمة فكل بعض الشركاء رفع طريقا فبينا ان
بعضهم لا يرفع طريقا حاكم فقه وان كان يستعمل رطل واحد منهم طريق يملك في نصيبه فسمه بينهم لغير
طريق يرفع فاختتم الحقوق لافراد بالكلية وهو المقصود وان كان لا يستعمل ذلك رفع طريقا من
جماعتهم ليعقوب كعمل المنفعة فاما في الطريق ولو اختلفوا في مقدار الطريق أي في سعته وضيقه
جعل الطريق بينهم على عرض باب الدار وطوله لان باب الدار طريق متفق عليه والمختلف فيه هو
الى المسقف عليه ولانه لا الكفة بذلك في المدخل وكذا في السلوك والطريق على سهامهم كما كان قبل
القسمة لان القسمة في غير الطريق لافيه ولو شرطوا ان يكون الطريق بينهما انلا انا جاز وان كان اصل
الدار نصيبين لجوار القسمة بالرافعي على التفاضل سفلى له علو وسفل مجزئ لاعلولة وعلو
مجزئ لاسفل له قووم كل واحد على حدة وقسم بالقمة والاعتدال فلهذا عند محمد رطل الله لان السفل
يصلح لما يصلح له العلو كما في البئر والبر والاب والاصطبل وغير ذلك وصار كالجنسين فلا يمكن التفاضل
الا بالقمة وقال ابو حنيفة وابو يوسف لهما الله تقسم بالذرع لان الشركة في المذرع والقسمة بالذرع هي
الاصح فلا عدل عند ما امكن والاعتدال الدسوة في السكة لانه المرافق يتم احدها فاما انتم
في كسفة القسمة بالذرع فقال ابو حنيفة رطل الله ذراع من سفل بذراعين من علو وقال ابو يوسف رطل الله
ذراع من ذراع ثم قيل ان انا حنيفة رطل الله اصاب بنا على ما شاهد من عاكى لاهل الكوفة في
تفضيل السفل على العلو وروى يوسف اصاب بنا على ما شاهد من عاكى لاهل الكوفة في التسمية
من العلو والسفل في منفعة السكة وتجدد رطل الله شاهد اختلاف العادات والبلدان في ذلك
فقال ابو حنيفة بالقمة وقيل هو اختلاف محمد وبرهان فوجه قول ابو حنيفة رطل الله ان منفعة
السفل ضعف منفعة العلو لانهما يقع بعد فوات العلو ومنفعة السكة لا تقع بعد فناء السفل والسفل

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

فيما

احدهما للبدن مقدما وقمته ستانه واذا اضر الثلثين من مؤخرها وقمته ستانه
وهي ميراث بينهما او سائرهم اسحق نصف ما في يد صاحب المقدم متساويا فاعدا الى حصة محمد لله
لا سطر القسمة ولكن ان سارح صاحب المقدم على صاحب المؤخر ربع ما في يد وقمته ذلك
ما به وحسب درهما وان شئت انقض القسمة وفيها لعيب التشقيص وقار او يوسف لله بعض
القسمة وما في يد ابراهيم يكون منها نصفين وقول محمد لله مضطرب ويرجع انه مع ابي حنيفة
بعد الله الى يوسف بعد الله ان اسحقا في نصف ما في يد صاحب المقدم شاعا طهر لهما شرك
الثاني الدار والدار المسركة من ملانه اذا انقسمها انسان منهم كانت باطله وصار كما لو اسحق
ربع الدار شاعا وهذا لان اسحقا في وان كان من نصف صاحب المقدم خاصة في يوقى
الى الشروع في الكل معقوف معنى القسمة وهو انفراد لانه اذا اخذ المستحق نصف ما في يد صاحب
المقدم ربع حصه ولكن في يد صاحب المؤخر يكون ولكن بمزله فالو اسحق حرو شاع في
الكل بخلاف المعتن لان ما ورا المستحق بقي ففرز الله لهما ليس لهما ثلث فم نصيب شاع
ولها ان معنى القسمة المبرور ولا فز وهذا المعنى لا يفتى باستحقاق بعض شاع
من نصيب لهما وهذا لان ما من بالاسحقاق لا يمنع ابتداء القسمة فانه لو كان مؤخر
الدار من الشريكين ولها شرك بالثاني النصف المقدم نصفه فاقسم على ان ياحد لهما
ما لهما من النصف المقدم وهو النصف وربع المؤخر واخذ لفر ما في يد وهو ثلث اربع والنصف
المؤخر يكون لكل واحد منهما ثلثه اثنان جميع الدار لان حقها بعد نصيب الثالث ثلثه اربع
جميع الدار يجوز ولا يمنع ابتداء القسمة لا يمنع تقاضا بالطرفين الا وان وصار كما اسحقا في ثلث
معين من المقدم بخلاف ما اذا اسحق حرو شاع في جميع الدار لان معنى انفراد والمحسن
لم يحقق ولهذا لو كان اسحقا في ولكن ظاهره ان لم يجر القسمة منها ابتداء فكذا لا يقع لانه لو
نصبت القسمة لضر الثالث بترقي نصيبه في النصيبين والاخر هذا بالمستحق موضح
الفرق وانما يرجع صاحب المقدم على شريك ربع ما في يد او اختار امضا القسمة لانه لو
اسحق كل المعلوم لرجع على شريك نصف ما في يد فاذا اسحق عليه نصفه يرجع عليه نصف
نصف ما في يد وهو الربع اعسار البعض بالكل والحاصل ان حصة الدار الف وباسا درهم
وباسحقا في نصف المقدم بين ان المشترك بينهما تسعاهم حق لكل واحد منهما في اربعه
وحسب والى ربع في صاحب المقدم لساوا في ثلثاه وما في يد صاحب المؤخر لساوا في ثلثاه
ويرجع عليه ربع ما في يد ويحمد بانه يحصل حصه يسلم لكل واحد منهما ما لساوا في اربعه وحسب
ولو باع صاحب المقدم نصف ما في يد واستحق النصف الباقي يرجع عند ابي حنيفة لله على

منه في يد صاحب المقدم
وهو النصف المقدم
وهو النصف المقدم
وهو النصف المقدم

على صاحبه ربع ما في يد وسقط حسان في نقض القسمة بالسبع ونعتين حقه في الرجوع بعض
المسحق وهو ما في يد صاحب المؤخر وعند ابي يوسف بعد الله ما في يد صاحبه من الدار بينهما
نصفان ونصف نصف في يد باع لشرهما ويطه يد صاحب المؤخر بينهما نصفان وقول محمد مضطرب لانه
كما لو ولو وقع القسمة ثم ظهر **دس** في البركة رقب القسمة قلنا كان الدين او كسرا او اقالا
الدين محيطا بالبركة فلان الورثة لا يكونون البركة ولا اسعد نصيبهم منها والقسمة نصف حكم الملك
وانما اقل الدين فلان حتى لا يستيف امعان بالبركة شايبا معا ولا يجوز البصر في حكمه
والله لا يسلم للمولود من البركة الا بعد رضا الدين فله قسمة قبل او انما الا اذ ائتم بالبركة
ما في يد الدين ورا ما قسم لان المانع من القسمة ممان حتى الغريم فاذا وصل اليه حقه من محله
المانع من نفوذ القسمة ولو ابرأه الغريم بعد القسمة او اذاه الورثة في مالهم والدين محيط او غير
محيط حازت القسمة لروا المانع بوصول حق الغريم اليه او سقوط حقه بالابرا ولو ابرأ
لهذا المتناهي من وضا على المتكامل لانه اذا ادعت من رها او غيرهما الورثة ادعى وضا على
المسحق وعول واذا اقام السنة له ان سقض القسمة ولم يكن قسمته ابرأ من الدين لان القسمة
تصادف الصورة بحق الغريم تتعلق بالمعنى دون الصورة الا ان الورثة حق الايفاض
محال لانه لا يستيف البركة لانفسهم ولم يكن حصة ورثة الاقدام على القسمة عدم الدين فعقد
وعول ويتنقذ ولو ادعى عينا باي سبب كان لم يسمع لوجود الساقض او الاقدام على القسمة
او ارضه بان المقسوم مشترك واذا صار له بعض الدار بالقسمة فباع حظه ونسب فيه المسمى
بهم وجده عسا ورجع على بائعه بصفان العيب حيث لم يملك لانه بسبب الزنا لم يرجع البائع
على شريكه ما غرم قبل من قول ابي حنيفة بعد الله وعندنا ما رجع كما اها باع امته ثم باعها المسمى
منه اخر واسئلها المسمى كالكاتب اسحقها رطل فاحلها واحل قمته الولد رجع على البائع
بالبين ولعمري الولد والبائع رجع على بائعه بالثلث لا غير عند وعندنا ما رجع عليه بالبين وقسمه
الولد او اقسام الورثة لغير امر العاقبة وبعضهم غايب فالقسمة موقوفه على اتمام الغائب
فان مات الغائب قبل ان يجرى واذا وارثه صحت اسحقا سانا وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله ولم يصب قناسا وهو قول محمد لله لانها بوقفت على اثارته فلا ينفذ ما حان وارثه
كالمسح ولها ان القسمة الاولى لو طلت لا عاودوها بالتراضي وقد تراخوا على هذه القسمة فصار
كانهم اعدوها فصار **في المداية** البينة هي الحالة الظاهر للمتهدي في اللثة والنهايوت فاعل
منها وهو ان تنواضعوا على امر فتراضوا به وحقيقتهم ان كلا منهم مرضى بحالته واختارها واما
المداية بابل الهم الغافلقة وهي جانب اسحقا سانا لما روى انه علمه قسمة في غرة بدر كل

بالاستحقاق بين
ان القسمة كانت
في يد المقتول
بالقسمة العائدة
مملوك فسقط البيع
فيه كالمقتول
بالش العائد
يكون مصوبا بالقسمة
فلهذا اضمن ما باع
منه القسمة لانه
منه القسمة لانه
منه القسمة لانه

منه في يد صاحب المقدم
وهو النصف المقدم
وهو النصف المقدم
وهو النصف المقدم

مهاون

بغير بين بلانه نفر وكالوا ثلثا وبن في الركوب ولان لا عيان خلقت للاشباع بها وهو
 مسكن لملكها فانه كان الملك مشبه كالحال حق الاشباع مشترك وقد يكون المحل يحال لا يحمل
 القسمه عنها ولا يحمل الاشباع على الاشراك في زمان واحد فالحاج الى التباين وهو قسمه المنافع
 فكل واحد كالمقسمه في الاعيان ولهذا يجري فيه جبر القاضيه كما يجري في القسمه الا ان القسمه ان يكون
 مندرج استكمال المنفعه لانها جمع المنافع في زمان واحد وقد اجمع على التعاقب ولهذا لو طلب
 لعدد الشراكين القسمه ورفض المباديه بقسم القاضيه لانها المبلغ ولو وقع المباديه فيما يحتمل القسمه
 كالدار والارض ونحوهما لم يطلب لصلها القسمه بقسم وسط المباديه لان القسمه المبلغ في
 استكمال المنفعه من المباديه ولا يطلب التباين موت لصلها ولا موتها لانها لو اضعفت الاحتياج
 الحاكم الى اعادته في الحال فلا معنى للنقص بم الاستيناف وهو على وجوه تكون في الدار والارض
 او الدارين وروى العبد المملوك او العبد في وفي الدار والارض او الدارين من حسب المنفعه
 او من حسب الاستغلال فلو تباين في غلبه دار او دارين او حلقه عبيد او عبيد او سلكه دار او
 دارين يصح اتفاقا ولو تباين في غلبه عبيد او غلبه دار او اتفاقا ولو تباين في غلبه عبيد او
 غلبه غلبين او ركوب غلبين او غلبين الا يصح عبيد الى حشفه بعد حله لهما هذه ثلثا عشره
 في سنن الاصح ايعاوه مستند يصح اتفاقا وروى اربعة خلاف ذلك في غلبه العبد ان المباديه
 في تجوز خدمتها اعتبارا بالدارين بخلاف غلبه عبيد لان الاعتدال لا يمكن مراعاته في
 عبيد واحد لان خلاف الاياتي الا في زمانين فحينئذ من اشباع لصلها مع من يرضى فتقوم اسباب
 التغير في حق لصلها غير انا اهدى هذا التفاوت في الغلبه ومن الخدمه لان العبد يخدم نشاطه
 فلا يحقه التعب عان وروى الكسب الحق التعب على والتعب سبب التغير ولان الظاهر
 هو التسامح في الخدمه والاستقصاء في الاستغلال فلا اتفاقا وان كانا اعتبارا بالتفاوت عند
 اختلاف الزمان فلان تعتبر عند اختلاف المحل او في العبدان لا يستويان على في تحمل التعب
 بل سوا وان وعبد التفاوت في تحمل التعب فان الاعتدال والتباين في الخدمه تجوز لعدم
 امكان قسمتها ولا ضرورة في الغلبه لان يمكن قسمتها لان الغلبه غير مال بخلاف الدارين لان الظاهر
 عدم التغير في العقار ولهما في ركوب الغلبه والغلبين وعلى الغلبين ان القاضيه بقسم الخمول
 منها جبر امكدا منافعها وبذلك بخلاف غلبه الغلبه لكونها وركب ان الركوب يتفاوت بتفاوت
 الركوب وانهم من خادق واضرب فلا تحقق التصويه فلا يجبر القاضيه عليه وتكلم العلم حكم
 الركوب لانها بدله ولو تباين في دار واحد على ان سكن هذا طائفة وهذا طائفة او هذا
 علوها وهذا اسفلها يجوز لان القسمه على هذا المثال يجوز فكذا المباديه التي هي قسمه المنفعه

قدم

فكداي بدل خدمتها

قوله من حلقه وحلها

المنفعه وانها لو على هذا الوصف افراز لا مبادله حتى لا يفتقر الى بيان الوقت وكل واحد منها
 ان يستغل ما اصابه بالمباديه سواء سطره في كل في العبد او لم يشترط لانا اذا اختلفت فيه قسمه المنافع
 فكل واحد منها على ملكه فملك المملوك من غير عوض وبغير عوض ولو تباين في عبيد واحد على
 ان يخدم هذا ابوا وهذا ابوا حار وكذا هذا في البيت الصغير لان المباديه قد يكون في الزمان
 وقد يكون في المكان والى ابوا في الزمان متعين وهذا ولو اختلفت في التباين من حيث الزمان
 والمكان في محل حكمها بما يجرها العاضه بان سقفا على شيء لان الاول اكمل لانه ينفع جميع
 الدار وكله لان كل واحد منها سفع في زمان واحد فاد الضلعت للجهه فلا بد من الاتفاق
 فان اختلفت من حيث الزمان يفرق في البدان فيبدا للثمنه ولو تباين في عبيد من حلقه الخدمه
 حار لهما عندهما وطاير لهما يجوز ان قسمه الرقيق ولما عند فلان الخدمه هي القيام بالحواله
 والعاونه وكل يفتقر خلاف اعيان الرقيق لاهما تتفاوت تفاوتنا فاحشا على عامر ولو
 بها سافهما على ان يفرق كل عبيد على من باخل مع استحسانا للتسامح في اطعام المملوك
 بخلاف شرط الكسوف للتضايق فيها ولو تباين في دارين على ان سكن كل واحد منهما دارا
 حار ويحجر القاضيه عليه لهما بعدد ما فلان قسمه الدارين على هذا المثال يصح فكذا المباديه وكذا
 عند لان التفاوت يفتقر في المنافع ويجوز ان يرضى ويجري فيه خبر العاضه ويعتبر انما اذا كان
 المتقاربه بخلاف القسمه لانه بكثر العاونه في اعيانها فالخفف بالاجناس المختلفه وصار
 مبادله وجر الى حشفه بعد لصلها لانه لا يجوز الدارين مع احد المجر اجسادا بالقسمه وكذا بالرضى لانه
 يصير مع السكنى بالسكنى بخلاف قسمه رقتها بالرضى لان مع لصلها بالارضى حار والتباين
 في الاستغلال يجوز في الدار والارض في طاهر الروايه وروى العبد الواحد والداره الواحد لا يجوز
 والفرق لم يفسد من سوا قبل ان في الاستيناف والاعتدال ثابت في الحال والظاهر عدم
 التغير في العقار والتغير في الحيوان فيضوت المعادله وتوزارت القيا في الدار والارض في
 نوبه لصلها عليها في نوبه لرضى لكان تحقيقا للتعديل بخلاف ما لو كان الدارين في المسامحه
 فاستعمل لصلها في نوبه زياي لان التباين وقع في المنافع ويجب مراعاة المعادله فيها والتفاوت
 في الغلبه لا يتبين خوف المعادله في المنافع فان البيتين مدسئويان بمختلفان في
 ابدل عند العقد والتفاوت ما لو تباين في الاستغلال في الدارين وغضلت غلبه لصلها حيث لا
 يسر كان فيه لان معنى افراز راجح في الدارين لا اتحاد زمان الاستيناف فان كل واحد منهما يهد
 الى الغلبه في الوقت الذي يصل اليه صاحبه وفي الدار والارض تتعاقب الوضوح فاعتبر قرضا
 كانه اقرض نصيبه من غلبه هذا الشهر على ان يستوفي من نصيبه في الشهر الساني ويجعل كل واحد

فان كان الاشباع
 من غير عدم
 لاهلها على الارض
 اما لو تباين زمانا
 يكون يوما لهذا او يوما
 لهذا فلا بد من اتفاق
 نوبه احد على الآخر
 فلا يكون على الاخر
 منها في الاستغلال
 فلا يكون على الاخر

قوله من حلقه وحلها

اعل

في الاشباع
 من غير عدم
 لاهلها على الارض
 اما لو تباين زمانا
 يكون يوما لهذا او يوما
 لهذا فلا بد من اتفاق
 نوبه احد على الآخر
 فلا يكون على الاخر
 منها في الاستغلال
 فلا يكون على الاخر

قوله

المزارعة هي في اللغة معاولة من الزراعة وهي الشريعة عقود على الزرع ببعض الخراج وهي
واسم عند ابن حنفية لصدقه حايض عندهما لانه عليه دفع تحصيل جدير الى اهلها معاولة وارضها
مزارعة على نصف ما يخرج من ثمر وزرع وبذلك عمل الصواب والسابع والصلح الى يومنا هذا
بالتكثير ولان العقود ماسة على الحاجة الناس وبالناس حاجة اليها فان الشخص قد يكون
له ارض ولا يشتد الى الزراعة وقد يكون مهتدا ولا يكون له ارض فمست الحاجة الى الخلق
لستظم مصلحةهما وحصل مقصودهما من البيع كما في المضاربة فانه يكون العمل فنها من اهلها
والمالك في الاثر وما يحصل من الربح بناء على العمل والمالك بينهما الحاجة الى ذلك بخلاف دفع
الغنم والدرج ودور القرم معا بنصف الاول والاخرى فان تلك الزوايد تنول من العين
ولا اثر لعمل الداعي والمحافظة فيها واما يحصل الزناك بالعرف والسنة والحيوان ثباتها
باختيان فلم يتحقق شره مع انه ليس في ذلك العقد عرف ظاهر فاما معاولة المزارع
بأشهر في محصيل الخراج والعرف ظاهر في حاجة البلد ان فافترقا وان حدث رافع من
خدم ان الله علمه هي علم الخائين وهي مزارعة المراض على الثلث او الربع من الخبير
وموالاتي لمعالجة الخبار وهي ملاصق الرضوخ لانهما وان تضمنت معنى الشركة بمعنى
مراض فيها الغلب لا يملك اسمها الا تصح بدون ذكر المدة وهي لازمة من جانب من لا بد من
قبلا وكذا من الجانب المراض بعد التقا البذر في المراض والمعاولة لازمة من الجانبين في الحاك ولا
شروط التوقيت في الشركة والمضاربة ولا يتعلق بها التزام ولم يوجد شرط الاجاز لان المراض
مجهولة مقدار ومدة وهي وجودها خط وكل واحد من المعنيين يمنع من الرجاء ولانه استعجار
بعض ما يخرج من عمار كان في معنى تغير الطمان وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فقر
الطمان ولا يصح الاستئذان بالمضاربة لان معنى الشركة ثم الغلبة هي بدون ذكر
المدة ومعاولة الله علم مع اهل خير كان على سبيل المصلحة فانه لو اضر الكل حاز فانه

الانسان
٥

واحد و
اكون من الارض
استخرجها
من الارض
مطلع جوهري
الحار و
مطلع مركب
الارض
الذي انزل
في الارض
نفسه او
نفسه او

وما كان بعد العسم فهو على كل واحد منها المأمر ولو سطر الحصار في الزرع على سطر الارض
لم يحركها الا الله لا عرف منه ولو اراد فصل القصيل او جذ الثمر لسرا او التقاط الزبيب
فهو عليها الا الله اذا التقط على القطع فكانها انهما العقد وصار كالحصار بعد التمام
وان كان البذر في سطر الارض وسط ثلث الخارج لنفسه وثلثه للمزارع وثلثه للعبد فاذن
مذون للمزارع ولم يشترط العمل على العبد فالمشروط للعبد يكون كرس البذر عند ان
يصله على قول من يحرم المزارعة لان المولى لا يملك كسب عبد المأذون المذون عند وصار
شرطه للعبد غير عمل كشرطه للائحة بغير عمل فلا يستحقه بل سعة لرس البذر بملك البذر لا
بالشرط وقالوا هو للمزارع لان مولا يملك كسبه فصار شرطه للعبد بغير عمل شرط المولا
ولو ما كان ان تزرعه في رجب فلكل النصف ونحو ثلثه فعند ان يفسد به لسه صر السطر الاول
وفسد السطر الثاني وتقدرها في السطران وقدر الوصيان ولو ما كان سطر الارض وفقد سطر الارض
بالنصف وما كان المزارع لابل شرطه بالنصف الخارج وزاوية عشية اقفره وكان ذلك قبل العمل
فالمقول لرس الارض على قياس قول ان يفسد على قول من يفسد المزارعة لان القول لم يفسد
العمل عند كماله السلم وتقدرها القول للمزارع لان كان لزوم العمل وان افسد باحد طرفي
من العمل والقول لرس الارض عند من لانه انكار من المزارع لانه لا يخرج من العمل لا يمكن له
بأن انه لزوم العمل عليه ولو وقع ارضه الى رطلين على ان يزرعها سطرهما على ان لا يفسد
ثلث الخارج وللآخر تسعين ففسد المزارع في الكل عند لان المزارع على
ان يكون لاهلها قمران مستامة من الخارج ففسد المزارع في الكل عند لان المزارع على ان يفسد
الارض بغير كسبه من الخارج ففسد المزارع في الكل عند لان المزارع على ان يفسد
وتقدرها جاز في حق صاحب الثلث وفسد في حق من شرطه تسعون ففسد المزارع في الخارج

لما عرف كتاب المساقاة في مفاعيل السقي وهي المعاملة في
براشجار بعض الخارج منها ما كان او حصة من الساقاة في شجر من الثمرات اعطاء الساقاة
وقالوا انهم لا يسمون جزار الثمرات اعطاء الساقاة في كل كلام في المزارعة وشرط تسمية الشجر
مساقاة شرط جري معين بقطع السكة وواك الساقاة وواك الساقاة في كل كلام في المزارعة
بحوز المزارعة لا يتبع للمعاملة ووسط التسوية عند مالك لم يكون باصل ضعف السقي لان به المالك
بحقق التسوية والمعاملة اما عند لاهل السقات كلها على المعاملة لانهم في قولهم في
نعم ان بصل في هذا المضاربة والمعاملة اشبه بالمضاربة من المزارعة فان في المعاملة السكة وعمره
في الزيادة خول باصل وهو الخيل كما في المضاربة السكة في الزرع دون راس المال وفي المزارعة السكة
في الزيادة خول باصل وهو الخيل كما في المضاربة السكة في الزرع دون راس المال وفي المزارعة السكة

في المزارعة لا يتبع للمعاملة
في المضاربة السكة في الزرع دون راس المال

في المزارعة لا يتبع للمعاملة
في المضاربة السكة في الزرع دون راس المال

المزارعة لو سطر في الفضل دون اصل البذر بان سطر ارفع البذر من راس الخارج لم يحرك
العقد محوزا المعاملة مقصور او لم يحوز المزارعة الاتبع في ضمن المعاملة ومذرع العقد
في السنة تبعوا وان كان لاهل مقصورا كما لو وقف في المنقول تبعوا لوقف العفاير وبيع الثمر
تبعوا لبيع الارض ولو وقع محلا او شجرا او كرونا فمعاملة بالنصف ولم يذكر مدة معلومة لم يحوزها
لانه استجار للعامل وفي هذا الاصل الحق عليه معلوما الا ببيان المدة فاذا لم يبين لم يحرك
العقد كما في المزارعة وفي الماسحسان او الم بيتين المدة يجوز ويقع على اول ثمر يخرج في
اول السنة لان الادراك الثمر وقت معلوما عاقبة والمابت عاقبة كالمابت شرطا وصارت
المدة معلومة وان تقدم او اواخر مدلك يسير لا يقع بسببه فمزارعة عاقبة وقد تنقنا بان العقد
تناول اول ثمر وفيما وراء ذلك سلك فلا يثبت الا باليقين حتى لا يفسد المخرج الثمر في تلك السنة
انقضت المعاملة لان العقد لم يتناول الا ذلك القدر من المدة فكانها انقضاء على ذلك خلاف
المزارعة فان افسد المدة ثم مجهولة لجهالة اولها لان ما يزرع في الخريف يدرى في اخر الربيع وما
يزرع في الربيع يدرى في اخر الصيف وما يزرع في الصيف يدرى في اخر الخريف ويجها لة وقت
اسد عمل المزارعة صير وقت انتهاء مجهولا وهذا وجهها مفضية الى المزارعة فلهذا يجوز
العقد الا ببيان المدة ولو وقع اليه رطبة قدر انتهى جزارها على ان يقوم عليها ويسقيها حتى
يخرج بزرها على ان ما يزرع السكة في ذلك المزرع وهو منها نصفان ولم يسمي رطبا وهو جاز
اسحسانا لان الادراك البز ووقتا معلوما عند المزارعين والبز انما يحصل بعد العمل العامل
فاشترط المناصفة فيه فيكون صحا والرطبة لصاحبها ولو وقع الله غرسا قد علق في
مزارع ولم يبلغ الثمر معلوما على ان يقوم عليه ويسقيه فخرج وهو منها نصفان وهي حاسل
الا ان يبين المدة لان الشجر يتفاوت في ذلك يتفاوت مزارعي بالقوة والضعف وان سدا
حين معلوم صار مقدر الحق عليه من عمل العامل معلوما فيحوز وان لم يبين المدة لم يحرك
ولو وقع الله اصول رطبة على ان يقوم عليها ويسقيها حتى يذهب اصولها تبعها على ان
الخارج منها فهو فاسد وكذا النخل والشجر لانه ليس لانقطاعها نهاية معلومة عاقبة وجهها
المدة في المعاملة ففسد المعاملة وكذا لو وقع اليه اصول رطبة نابتة في مزارع معاملة ولم يسم
الوقت وهو فاسد لان الرطبة ليست لها غاية نهى اليها ثمرة ولكنها تنمو فافتركت في
مزارع بخلاف الثمار بان لها غاية نهى اليها فادركت بعد ذلك بعد ولو وقع محلا
او شجرا او كرونا فمعاملة اشهر معلومة لعلم انها لا تنمو حتى في كل المدة بعد المعاملة لان المقصود
بالمعاملة الشكة في الخارج وهذا الشرط يمنع ما هو المقصود فيكون ففسد للعقد وان

السطر المزارعة
بيان المدة اريسان
مده الانتفاء و
الابتداء لانه

وينقطع

هذه صورة قول
في المدة او اطلق
في الرطبة تسقيها

في المزارعة لا يتبع للمعاملة
في المضاربة السكة في الزرع دون راس المال

وان استرطامه فليس له الثمرة تلك المدة وقد استخرجها حاشا لاننا لا نعلم بفوات موجب
العقد بهذا الشرط وانما هو مسمى ملك وهذا التوهم متحقق في كل معاملة ومزارعة بان يصطلم
البرج او المزارعة سماوية وان خرج الثمرة في تلك المدة فهو منها على ما شرط له العقد وان
ما خرج في تلك المدة فله العامل بعينه فليس العقد لانه يتبين انهما سميان في المخرج الثمار فيها
ولو كان ذلك معلوما عند ابتداء العقد لكان العقد فاسدا عكسا لما يتبين من انهما يتخللان
فالرغم لم يخرج اصلا لانه باحدث من لاقه لا يتبين ان الثمار لا يخرج في المدة المذكورة فلم يسن
المفسد في العقد صحى او خرجت الشركة في الخارج ولا خارج فلم يكن لولا هذا منها على صاحبه
شئ ونصق المساقاة في الحقل والسجور والكرم ووصول البادحان وبارك الساعى لولا هذا لكان
المعاملة الا في الحقل والكرم لان حواشيها لا اثر واما وروا الاثر في الحقل والكرم وهو ما فعله
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جازها للمحاجة وهي نعم الكرم واهل خيبر يقولون في التجار
والبرطام ايضا لان المصلحة في النصوص العلل خصوصاً على اصلا فانه يقول به والشرط
اقامة الدليل على ان هذا المصلحة معلول في الحال وعندنا وان كان المصلحة في النصوص العلل
ولكن لا بد من اقامة الدليل على ان هذا النص في الحال معلول فلا يستقيم منه دعوى قصر حكم
المعاملة على العمل والكرم باعتبار وروا في ثمرتها وليس لرب الكرم ان يخرج العامل الآمن
عذر وكذا ليس للمعاملة لغيره ترك العمل بغير عذر بخلاف ما لو دفع البذر والمزارع مزارعة لان في
القبول في المزارع ابداف فلكم فله المزارعة به ومنها لا يحاج رسا لكرم في ابقاء العقد الى ابداف
شئ في ماله بغير العقد الجائدين ولا انفرجه واصل منها بفسخه لا بعذر كسابر المزارع فان
دفع خلافة ثمرة مساقاة والثمر يزيد بالعمل جائز وان كانت قد انتهت لم يجر وكذا على هذا الاجل
دفع البرج وهو بقل جاز وان استقصى وادرك لم يجر لان الشركة بعقد المعاملة انما يصح وما احدث
يعمل العامل او يزور او يعلم ولا اثر للعمل بعد ادراك فلو جوزناه لكان استحقاقا بلا عمل فلكم
خلاف موضوع المعاملة بخلاف ما قبل التامى للمحاجة الى العمل واصل فاسد المساقاة
فله العامل بعينه لانه في معنى المصلحة كالمزارعة فاسدت ونظير المساقاة بالموت التي
مزارع اساجر العامل بعض الخارج ولو استخرج به لزم بطلت المصلحة بموت اصلا
ايتها فان فكذلك استاجر بعض الخارج وان مات رب مزارع والخارج بغير انقضاء المعاملة
حسنا وكان البذر من ورثة رب مزارع ومن العامل بغيره في مزارع اسكان لا يفسد
وللمعاملة لم تقوم عليه كما كان يقوم حتى تدرك الثمرة وان كره فلكم ورثة رب مزارع لان في اسقاط
العقد بموت رب مزارع اصرارنا العامل واصل لا لما كان مستحقا لم يعقد المعاملة وهو ترك الثمار

انما هو مسمى ملك وهذا التوهم متحقق في كل معاملة ومزارعة بان يصطلم

المعاملة لا يحاج الى وقت مزارع وان اصرارنا العامل واصل لا لما كان مستحقا لم يعقد المعاملة وهو ترك الثمار
عليه ولما جاز بعض المزارع لدفع الثمرة عنها لان يحجر ابقاها لدفع الثمرة الى وان تارك
العامل انا هذا نصف البذر فلكم لان ابقا العقد لدفع الثمرة عنه فما صار من المزارع المزارع
اسقط العقد بموت رب مزارع الا انه لا ملك الحاق الثمرة بقرينة رب مزارع عند الخيار بورثة
ان شأوا واصرخوا البذر وقسموه على الشرط وان شأوا انفقوا على البذر حتى يبلغ ويرجعوا
نصف نفقته في حصة العامل في الثمرة كما مر في المزارعة وان ما مال العامل فلو رثته ان يقوموا نصف حصة
عليه وان كرهه رب مزارع لزم فامون مقامه ومنه نظر للجائدين فان ماتت الورثة لم يكن
نصيبه لغيره فلو رب مزارع الجيارات الثلاث التي يتباينها ولو ماتت فالخيار في القيام عليه
او يتركه الى ورثة العامل لعدم مقام العامل وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب
مزارع فكذلك ان يكون لورثته بعد موته وليس بعد اتمام باب توريث الخيار بل مزارع خلافة الوارث
المورث فلهما الحق في مستحق له وهو ترك الثمار على مزارع الى وقت مزارع فان الى
ورثة العامل لم يقوموا عليه كان الخيار في ذلك لورثة المزارع على ما وصفتنا ولو لم يمت واصل
منها ولكن انقضت على المعاملة والخارج ليس فيه او لا يورث شيئا والخيار فيه الى العامل
فان شأنا عمل على ما كان يعمل به سلب الثمرة ولكن سلبها على ما شرط لان في مزارع الجدار
ملك مزارع اصرارها او الضرر مدفوع وقد مر نظم في الزرع الا ان يتيك العامل اذرا
اخيار المالك فعليه ثم لم يعرض نصف مزارع لان استيجار مزارع صحى فان ثمر الثمرة في
في ارض ثم استاجر مزارع ملة معلومة حاز ولو استاجر بها الى وقت مزارع وحصل له المثل
لها الشجر ولا يحجز اسديحان حتى لو امشى في ثمارها على رؤس مزارع الى وقت مزارع
لا يحجب عليه اجر ولا اظهر هذا الفرق بينه عليه فرق اضر وهو له العمل هيكل عليها
بحسب ملكها في الزرع لان رب مزارع لما استوصى به على العامل لا يفسد عليه
العمل في نصيبه بعد انتماء المدة وهذا العمل على العامل في الكل لانه لا يستوجب العمل
عليه اجر بعد انتماء المدة كما كان لا يستوجب عليه حكم عمل انقضاء المدة فلكم العمل كما
على العامل الى وقت مزارع كما قبل انتماء المدة ونفسه بالعدا كما مر في مزارع مزارع
ومر ووجه العذر فيها ومن حملتها لم تكون العامل سارقا معروفا بالسرقة يخاف عليه سرقة
الثمر والسقف قبل المزارع لانه لم يزرع مزارع خسر ثم لم يلقه بفسخ به ومنها مرض العامل
له ان يضعف العمل لان الزام استيجار مزارع جاز الحاق خسر به لم يكن التزم بعقد
المعاملة واصل كان عليه في ابقاء العقد ضرر موقوف فالتمه بصير ذلك عذرا له في فسخ المعاملة
وهو قوله وان كان
المبايع غير مقبوض
وهي المقبوضة
فصار العذر في
الاجارة لا في
البقي الماخو

ولم يشأوا اعطوه
البسر وقصار
البسر كله منهم
فصل في الاستسكان
بما لا يورث
رب مزارع
بما لا يورث
بما لا يورث
بما لا يورث

اساجر مزارع

وهو قوله وان كان
المبايع غير مقبوض
وهي المقبوضة
فصار العذر في
الاجارة لا في
البقي الماخو

الاستسكان
بما لا يورث
رب مزارع
بما لا يورث
بما لا يورث

ولو اراد العامل نذكر ذلك العمل على كونه عذرا فيدروا ان كانا وانا وبل يصير في العمل شرط العمل
 يكون عذرا من جهة لانه يقدّر عليه استيفاء الحق عليه وانما اراد على ان يعمل ارضا ايضا
 بنين مسماة على ان لغزها بخلاف شجر او كرم على ان فالفرع لانه لا يخل او شجر او كرم
 وهو منها نصفان وعلى ان الارض منها نصفان فهذا كمال فاسد لا شراطينا الشكره فيها كان
 حاصل قبل الشكره لا يعلم وهو الارض فان غرسها فاحترق شجرها جميع الثمر والفرس لم يزل
 وللغرس قيمه غير رسمه واجرم مثا فاعمل لانه استباح لارضه بستانا بالان يفسد على
 ان يكون لفرع نصف البستان الذي يظهر بغيره وبالا لانه يكون في معنى قفيل الطمان المنه عنه
 فكون فاسدا ثم الغراس عمن كان قائم كانت للعامل وقد عذر رخصها عليه للاتصال بالارض
 صاير فمما مع لفرع مثل عملها على لانه لا ينفى عن عمل عوضا ولم يسلم له ذلك مستوجب لفرع المثل
 ولانه يكون سريانا نصف الغراس من نصف الارض والغراس مجهوله فلا يجوز والوجه الاول
 رخصه وان نزع لفرع على ان نزع المرأة ارضه بالنصف بذرها او على ان يعمل الزرع في كرمها
 او في ارضها بذرها او على فعلها في نخل او بذر وفعلها في ارضها او فعلها في ارضه ويزرع
 حرم المثل في هذه المسائل في ثلاث النطاق وفي ثلاث اقسام فاسد منها في المزارع والاسان
 في المعامله الاولى والنطاق حازر والمراد به فاسد لاسر اطراد العقدين في الارض لكن النطاق
 لا سطر بالسروط العاسده والمراد به سطر بهائم على قول محمد رحمه الله التسميه فاسده ولها
 حرم مثلها لان الزرع بذل منفعة الارض مقابل نصف الخاج ومنفعة بضعها متوزع منفعة
 الارض عليها باعتبار القمه كما هو المقابل ونصف الخاج مجهول لصله ولا فائده لانه لا يخل
 بحرج وكما يحج وكان ما يقابل البضع من منفعة الارض مجهولا ايضا جباله فاحشه وصل هذه
 الجباله منع صهي التسميه لانه لها حرم مثلها كما لو ترونها على ثوب وعند ان يوسف رحمه الله
 التسميه صحتها وصداقها لفرع مثل نصف الارض لان لا انقسام من البضع ونصف الخاج
 باعتبار التسميه لا باعتبار القمه لانه لا يمكن القسمة باعتبار قيمتها الجباله لانه مما يتوزع
 نصفين لان الشئ من قول معلوم ومجهول انقسم عليها نصفه لوصف الاضافه اليها على
 الصراحي الاوصي مثلث فانه لفرع ولكن لا فائده لانه لا يخل فلهذا نصف الملك فهنا ايضا يكون الصداق
 منفعة نصف الارض والمنفعة ما لا يتقوم في حكم الصداق فنصحه التسميه وبما تسلم نصف
 منفعة الارض اليها وقد عجز عن ذلك لقسا المزارعه فكون لها لفرع مثل نصف الارض وان
 طلقها قبل الدخول بها فلها نصف المسمي وهو ربع لفرع مثل الارض عند ان يوسف وعبد محمد
 لها المنفعة لفساد التسميه فان زرعت المرأة لارض رعا فام حث شها او لم يحج وكل الخاج

تفصيله
 في المسائل
 في الارض
 في المزارع
 في النطاق

تفصيله

الخاج لها لانه نأبذرها وان يروحها على ان حفت الله كرمها ماله بالنصف فالمسلم على
 الخلاف لان الزوج الدم العمل بماله بضعها ونصف الخاج ولو يروحها على ان يعمل في ارضها
 ويروحها ماله بالنصف فالمسلم على الخلاف لاننا شرطت عمل الزوج مقابل بضعها ونصف
 الخاج واجمعوا على حرم المثل لانه كان العمل منها في نخل او كان بذر وفعلها في ارضها او كان
 فعلها في ارضه ويزرع لان الزوج سطر لها نصف الخاج مقابل بضعها وعملها في مزارع والماله
 وسطر لها نصف الخاج مقابل بضعها ومنفعة الارض في النكاح ونصف الخاج مجهول جباله
 فاحشه ولم يصح تسميته وكان لها حرم مثلها بالنكاح والى اصله لانه في كل المشروط مقابل
 البضع بعض الخاج فالتسميه فاسده عند من كان المشروط منفعة الارض او منفعة
 العامل بماله البضع ففي صهي التسميه لصله كما بينا كتاب **الزنا**
 في جمع ويحكم في اسم ما يدعى كالزيج والذبح مصدر فيح اذا قطع برا وواج والذكاة الدم
 اسم من قول الذبيحه بركبه اذ ذبحها وفي شرط لحي الذبيحه لقوله تعالى الا اذا ذكيتم وصمكم ما بعد
 الا مسنا بالخالف ما قبله ولان المذكور يتمز الدم الفرس من اللحم الطاهر وفي كرم اوصي حل الذبيحه
 بوصطها ربا وان لم تكن ما كحل اللحم لانها تنفع في الطهارة قال عليه فكاة مزارع تفسر
 اي طهارتها وفي على نوعين اختيان من حاكم الفداء معتبر في محل مخصوص وهو ما بين المية وهي المخرجه من الفداء
 والكحيين واضطر الى حاكم عدم الفداء وهو الجرح في اتي موضع كان من البدن والثاني كالبدر
 عر الاول تصور عنده في المعنى المطلوب من الذكوة وهو انهار الدم ولهذا توقف المصير الى النكاح على
 تقدير المصدر ان الاول وهو لانه البدنية وشرطها ان يكون الذبح على ما التوحيد اعتقادا او دينا
 وان يكون حلالا لاجل الحرم في حق الصيد كحل في صحت المسمي لانه على ما التوحيد اعتقادا
 والكسان لانه يدعى التوحيد ولا يصل فيه قوله تعالى الا اذا ذكيتم وقوله وطعام الذين اولوا
 النكاح حل لكم والمراد به طعام يلحقه الذكوة من جهتهم لانه خضع لاهل الكتاب بالذكر وفيما
 يلحقه الذكوة يستوي الكسان والمجوس كالمسلم وغيره فيدخل فيه الكنائس لغيره والدم
 والعري والنفل لاطلاق النص والمنقول من كتابي وغير كتابي محل صيد وفي حقه لان الولد
 يتبع خير ابيه وينا وقد مر في النكاح وعبد الساجد لاهل تقليبا للمحرم وكحل ارضا
 كان يعقل التسميه اي علم ان حل الذبيحه فعلق بها والذبح اي شرائط الذبح من فري برا وطرح
 وكوه ويضبط اي يقدر على فري برا وطرح وتحسن القيام به وان كان صبيئا او مجنون او
 امرأة او افرس او اقلق لاهل كان لا يعقل التسميه والذبحه ولا يضبط لاهل لان التسميه
 على الذبيحه شرط لما ياتي بعده وذا بالقصد وصهي القصد ما ذكرنا ولا يكل ذبيحه المجوس لوله

ارتق

العمل
 في الارض
 في المزارع
 في النطاق
 في التسميه

لقوله علم في المحوسب سنواهم سنة اهل الكتاب غير باكي لسانهم ولا اكل ذبايحهم ولا
 مشرك للنسب له مع النوصد اعتقادا او دعوى واليوناني لانه لا يعتقد المسلم ولا يكره لانه لا يعلم
 لانه ترك ما كان عليه وما اسفل اليه لا يفر عليه بخلاف الكتابي اذا تحول الى غير دينه لانه
 يفر عليه عندنا على ما اعتقد فيعتبر عكسا هو عليه عند الدخ لا قبله حتى لو نجس يهودي
 او نصراني لم يحل صيده ولا ذبحته من له ما لو كان محوسبا في الاصل وان تور وحنوسي
 او نصراني لو كل صيده وذبحته كما لو كان عليه في الاصل ولا يحل ما وجبه المحرم من الصيد
 سواء وحده الحلال او في الحرم لان قتله لا يبيد حرام لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم والذبح
 فعل مشروع ولم يكن ذكوه وكذا الحلال ما فرج في الحرم من الصيد سواء كان الذاب حلالا او حراما
 لقوله علم لا يفر صيدها والدخ القوي والتغني فاول بالقرم وهذا الخلاف ما اوضحه غير الصيد
 او وجبه في الحرم غير الصيد لانه فعل مشروع اذ الحرم لا يؤمن الشاة وكذا ذبحها لا يحرم على المحرم
 وهذا لان الاصل حل الدخ والحرم ثبت بالنص وهو مخصوص بالصيد فلا يعدل ولا
 يحل ذبحه تارك التسمية عمدا وان تركها ناسيا حل وماك السامع لانه يحل ذبحه الوهم
 وماك فالك بعد الله لا يحل في الوهم والمسلم والكتاني في ترك التسمية سواء وعلى هذا
 الخلاف او اسرك التسمية عند ارسال البانك والكلب وعند الرمي وقول السامع
 بعد الله مخالفت للاجماع فان كان قبل الصلوة على الحرمه لانه التسمية عامدا وانما
 اضلوا عمدا او تركها ناسيا فليقل وان جباس رضي الله عنها بفصله بين الناس والعالم
 كما هو مذهبنا وابن عمر يحرمها وهذا ماك ابو يوسف والمتابع ان من ترك التسمية عمدا
 لا يصح منه الاجتهاد ولو وضع قاض بجواز صفة لا ينفذ قضاؤه لانه مخالفت للاجماع وكفى
 باجماع حجة عليه لقوله علم المسلم يدخ على اسم الله تعالى او لم يسم رواد البروتين
 غائب ورواه يونس ولان التسمية ليست بشرط لو كانت شرط للحل لما سقطت
 بعد النسيان كالطهارة في باب القتل وكما يشهدون في النكاح وكقطع الخلقوم والارواح
 ولئن كانت شرط فاما اقم مقامها كمال الناس واليه اشار الله عليه حين سئل
 عن من فرغ التسمية ناسيا فقال لو كان تسمية الله في قلب كل امرئ موصوفت
 حوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ومطلق النهي يقتضي التحريم وقوله علم لهما
 ارسلت كلبلك المعلم وذكر اسم الله تعالى عليه فكل وان شارب كلبلك كلت فكل لا تاكل
 فاكل انما سميت على كلبلك ولم تسم على كلبل غيرك فقلت الحرمه بانه لم يسم على كلب غير
 فهو دليل الحرمه لانه لم يسم على كلب نفسه وبطاهر ما ذكرنا حتى ما لك لا افصل

الحرج
 في ترك التسمية
 عند ارسال البانك
 والكلب وعند الرمي
 وقول السامع
 بعد الله

وصل فيه فتقيد الحرمه كماله القدر ذلك على النص فبحر في النسخ ولكن نقول
 في اعسار ذلك صرح عظيم لانه انسان محبول على النسيان وهو مدفوع بالنص والدليل
 السمع غير محتمل على طاهره لان ذبى الناس مصلفة في الصدر الاول ولم يجر احوال
 منهم بطاهر النص ولوا رديه طاهره لجزت المجابة بينهم وظهر من افعالهم في الخلفين
 وارباع الخلاف بينهم فان فصل الناس مخصوص من النص فنخص العام بالقياس
 قلت الناس للنسب مخصوص منه لانه ذكر بقدر المقام المية مقام الذكر وان فصل
 فليس المية مقام الذكر من حق العام ايضا قلت اقامة المية مقام التسمية في حق الناس
 بالحديث وهو موجد ورمي بحق للنظر والتخفيف لا يدل على اقامتها مقامها في حق
 العام وهو غير معذور ولان الناس لا يملكون ان يكون حرره امنه او لم يكن وان كان
 حرره ان يكون مخصوصا وجه يلزم ازالة العام بطريق الاول وان لم يكن مراما يلزم
 ازالة العام صوبا للنص عن السقطيل فان فصل النص مجلي فانه لا يلزم انه اراد
 حاك الدخ او حال الطم او حال المراكل وبراقتحاج بالجملة لا يصح قلت الصح السلف على
 ان المراد به حاك الدخ لا سائر احوال فلا يكون مجبلا ثم التسمية في ذكوه من اختيار تشترط
 عند الدخ وهي على المذبح ومن الصيد عند ارسال الرمي وهي على الآلة لان التكليف
 بحسب الوسم والمقدور له في الاول الدخ وفي الثاني الرمي وارسال دون برصاه فتشترط
 عند فعله تدار عليه حتى لا يقع شاة وسمي ثم تركها ووج شاة اخرى وترك التسمية
 عليها لا يحل ولو رمى بها الى صيده وسمي فاصاب صيدا اخر او اخذ سكنا وسمي ثم تركه
 وادس سكنا اخر او ارسل كلبه الى صيده وسمي فترك الكلب فكل الصيد واخذ من حل
 ولو وج تلك الشاة ثم دح لحي بعد ما وطن ان تلك التسمية تكفيه لا حل ولو سمي على
 سهم رمى بغير صيد الا لو كل ويكره ان يذكر مع اسم الله تعالى شيئا غير لقوله عند الدخ
 اللهم يقبل مني ولا بأس من قبل التسمية وقبل لم يقع للدخ وهذا على ثلاثة اوجه
 اولها انه لا يذكر موصولا لا معطوفا معكم ولا يحرم الدخ كحوان يقول اسم الله محمد رسول الله
 او يقول اللهم تقبل مني فخلاله لان السرکه لم يوجد ولم يكن الدخ واقواله لكنه لم يوصو
 صوره والقران طاهره او ذلك متصور بصورة الحرمه معكم وبأس ان يذكر موصولا على سبيل
 العطف والشركة يحول بقوله يقول باسم الله واسم فلان او باسم الله وبقوله محمد رسول الله الله
 بحر محمد فحرم الذبى لانه اهل به لغير الله وقد قال النبي وما اهل به لغير الله وماك علمه
 موطنان لا اذكر فيهما عند العطاس وعند الدخ وبالنسب ان يقول موصولا عنه صورة

الله
 في ترك التسمية
 عند ارسال البانك
 والكلب وعند الرمي
 وقول السامع
 بعد الله

فان قيل ذكر اسم الله تعالى
 لانه يكون تالفا
 انما قالوا في الصيد المذكور
 فكل من شاة بها احتياط
 فلا يلزم لها باجبه بالسك
 حارة

ومعه بان يقول من السمسم وحيث ان يفتح الذبحة او يولد وهذا لا بأس به لان علمه
 كان يقول بعد الدعاء اللهم تقبل هذه عرلة محمد من مهادك بالوصدانه ولي بالبلع
 والسرط هو الذكر الخالص المحرم لقول ابن جبريل رحمه الله تعالى في التسمية عند الدعاء فلو قال
 عبد الله اللهم اغفر لي الحلال لانه سوان ودعا ولو قال الحمد لله او سبحان الله او الله اكبر
 برب السمسم حل لان السرط ذكر الله تعالى على سبيل العظم وقد حصل ولو عطس
 وقال الحمد لله برب السمسم على العطاس وخرج لم يخل في لاصح لان المأخوذة ذكر الله تعالى
 وهو برب السمسم الحمد على نعمته ون التسمية وتأذوا لانه سنة عند الدعاء وهو قوله بسم الله
 الذي فنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى واذكروا اسم الله عليه باصواف والدع من الخلق
 واللبه وفي الجامع الصغرى لا بأس بالدع في الخلق كما اسفل ووسطه واعلاه ووصل فيه
 قوله علم الدكاه ما بين اللب والحنين وما بينهما هو الخلق كما لان المقصود من الدعاء
 الدم المسفوح من المذبح وانه ما يكون منه بالقطر وهذا لانه يفتح العروق والمجرى من
 حكم الكلى واصل العروق التي تقطع في الكلى اربعة الخلقوم والمرئ والورجان لهوله
 افرار وادراج مما شئت وهي عروق الخلق في المذبح فيتناول الكلى لان هذه العروق
 معروفة فانصرف بها لان الخلق على الجنس لتغذ صرغها الى المعروف وقيل في جمع صرغ
 الى الثلاث مساوي الورد من والمرئ بطريق التغليب وبارك في ذلك لانه يقطع الخلقوم
 اقتضا لغيره قطع هذه الثلاث بدون قطعه والباقي اقتضا كالباب نصا وظاهرا حجة
 على الشافعي حيث يقول يقطع الخلقوم والمرئ محل وان لم يقطع المرئ لانه لا يقطع
 وطم الخلقوم والمرئ وكما لك حيث شرط الكلى وعندنا ان قطعها حل وان قطع الثلاث
 منها اى ثلاث كان عند ان حشفه بعد له كحل وهو قول ابو يوسف بعد له اولا وعندنا انه شرط
 قطع الخلقوم والمرئ واصل الورد من وعمر محمد بعد له انه لا بد من قطع الكلى واصل
 مرارعة وهو رواية عن ابن حشفه بعد له ان الكلى واصل صفة لورور واصل بقطعه
 الكلى واصل منها لغيره عسا الكلى وكل منها ولما ان مرارعة لم يعلق بقطع هذه
 مرارعة عنهما ليجتمع طم الكلى بل اغيرها وهو اسالة الدماء المسفوحة على سبيل الشريعة
 وهذا المعنى يحصل بقطع مرارعة فوجب لزوم فقام الطل كما كان في كسر مرارعة كما يفار
 عن رواية السعد بن الا ان ابا حنيفة بعد له يقول لها قطع اى الثلاث يحصل هذا المعنى فلا
 حاجة الى اسناده من وهكذا قال ابو يوسف في رواية وسرط الخلقوم في رواه لانه اعظم
 وكان اصلا فلا بد منه والخلقوم والمرئ واجدا الورد من في رواه لان الخلقوم يحرق النفس

بسم

المرئ

قطع ص

وعنه انه بشرط
 قطع الخلقوم

النفس والمرئ يحرك الطعام والماء فلا يورث لصلها من باب يرض والورد من يحرق النفس
 فينوب لصلها من باب يرض وفي الجامع الصغرى اقطع نصف الخلقوم ونصف الورد
 والمرئ الحلال لان الخلق متعلق بالكل او اكثر وليس للنصف حكم الكل في موضع
 من احتياط وان قطع مرارعة في الورد والخلقوم قبل ان يموت اكل ولم يخل خلافه وقد
 بنا الخلاف واما حكم سقا مرارعة صاحب الدماء حيث قال لان مرارعة نافذة وكانت لم تقطع
 بشا احصاها الحائض الحرة لانه لما كان الرحم الحائض النحرى كان للنصف الباقي
 حكم مرارعة وبحور الدم بالظفر والقرن والعظم والسن اذ كان منوعا عنه لا يكون باكل
 باس الا لانه يكره هذا النزح وقال الشافعي رحمه الله المدح حيث له قوله عليه كل ما نهر
 الدم واقرى مرارعة ما خلا الظفر والسن فانها من الدم الحائضه والآن الدكوة فعل مشروع
 وهذا غير مشروع فلا يكون دكوة كما لو دح بغير المنزوع ونساقوله عليه انه لم يكره
 وكل والمرارعة ما رواه عن المرئ فان الحائضه تسفلون في ذلك سندهم وظفره قبل النزح
 ولان المنزوع آله مجذبة يحصل بها تسهيل الدم الفرس فصار كالخمر والحدب كالحار
 غير المنزوع لانه تعقل بالثقل فيكون في معنى المنخفضة فاما ما ذكره لان آله النزح غير الدراج
 وطفح ومنه منه ولان فيه ريبك لغيب على الحيوان وقد امرنا بالاصحان في الدم
 فاعلمه ولما دعتهم فاحبوا الذبحة وبحور الدم بالليظة والمرئ وكل شئ انهر الدم
 اقرى مرارعة الا السن والظفر العامين فان المذبح بها حية لما بينا وقد نص
 محمد في الجامع الصغرى على انها ميتة لانه وصدف نصا واما محمد فانه نصا محتاطا في ذلك
 ومقول في الحلال لا بأس وفي الحرم يكره او لم يكره وتسحب ان يخذ الذراع شفرت له قوله
 ان الله كتب الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فاخبروا القتل وادركتم فاحسوا الذبحة
 وليخذ لصلكم شفرتة وليخرج ويحش وتكره ان تضجوها ثم يخذ الشفرة لانه علمه راي رجلا
 اصبح ساه وهو تحت شفرتة وقال لقدا ردت ان تضجوها موتات هذا جازد بها قبل ان
 تضجوها وكره النخ وهو ان يسلخ بالسكين الفخاع ويؤكل ويحش والنجاء عرق بعض
 عظم الرقبه لانه علمه نهى ان يقطع الشاة لادحش وتكره ما ذكرنا وقيل ان يخذ
 رأسه حتى يظهر فذبحه وقيل ان يلبس غنقة قبل ان يسكن في مرض طراب وكل ذلك
 مكروه لانه يغذي الخمول فلا ضرورة وقد نهينا عنه وكلم قطع الراس لان فيه ريبك
 بعدد والحاصل ان ما فيه ريبك لم لا يحتاج الدم في الدكوة مكروه ولكن ان يجر ما يرد دمه
 من رجله الى المذبح وان ينجح قبل ان يجره اى يسكن في مرض طراب ويكف الالم فلا تكن النخ

ليظة القصب تشتره
 لانه

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page's content.

وبقرا محو ش الفنى
 اذا اشتروا الاصل لما
 وكروا انه لم تقمرا شرا
 ولما الا حبيسة ومته
 محو عنها بالافعل
 فعلم ان لم نفعل
 لم سعلت بلنا المحل
 حكم الهامة بكوه لانه
 حين اسراهم للتفهم
 فكانه وعده في كوه الحلف
 فاما اذا وجب القيد
 ما شرا ملاكف ان
 يشرك فيها لانها ليست
 للوجوب من الاعمال
 لاء الفصل
 الكوناني

وحيلة المضرك
ادار والتجيد

اليها فليلا فليلا فادارة موضع أعلم ذلك المكان ثم يشد العين الصحيحة وتقر العلف
 الى الشاه فليلا فليلا حتى اطاراه من مكان أعلم ان ذلك المكان ثم تقدر فاسن الرويه
 برأول والباسه من المسافه فان كانت المسافه بينهما الثلث فقد ذهب الثلث وبقي الثلثان
 وان كانت نصفها فقد ذهب النصف والجرب ان كانت سميته يجوز لان الجرب في الجلد
 ولا خلاف في اللحم وان كانت محجفا لا يجوز لسرانه الجرب الى اللحم وانما الهتما فقد كان
 انولوسف يقول اولاً لا يجوز ان يضي بها وان كانت تغلف ثم رجع وقال يجوز ان كانت
 تغلف لانه وقع عند من لا يدرك ان الهتما التي ليست لها اسنان ثم علم بعد ان الهتما
 مكسورة بعض الاسنان فادراكا تبتعدت فالباب في اسنان اكثر من الداهب ولا ذلك
 الجمع الخوار على كذا في المبسوط والسكاوي التي لا اذن لها خلقة لا يجوز لان قطع
 اكثر من اذن لما منع الجواز بعد الاذن اولى وهذا الذي ذكرنا ان كانت هذه العيوب
 فاعمد عند الشراء فلو اشتراها سليمة ثم تعيبت بعيب مانع لم كان غيباً فعليه غنيها
 لان الواهب في حقه بصفه الكفاي فلا يباين بالناقص وان كان فقيرا بجربها فعليه لانه
 لا واجب عليه في حقه بل ثبت الحق في التعيين بالشرا فاختار في العين على ان يصفه كانت
 ولا يجب عليه ضمان نقصانه كما في نصاب الزكوة لان الحقيقين يسقطان بهلاك المال
 بعد الوضوب وعمر هذا الاصل قالوا لو مات المشرى للمضحية عنده او سرق فعليه بدلها
 ان كان موسرا ولا يسه عليه ان كان فقيرا ولو ضلقت او سرق فاشترى لغيره ثم
 وجد الاولى فلم ان يضي بها شيئا ان كان موسرا وان كان فقيرا فعليه ان يضي بها
 ولو اشبعها للدم فاضطربت فأنكسر رجلها فزكها جاز اسحسان والقياس لم لا يجوز
 وهو قول رفر والسابع لهما الله لان تادى الواهب المضحية بالاضحاج وهي معيبة
 عند الرصحة بها ولنا ان هذا مما لا استطاع الامتناع عنه فقد سلب السكين من
 له نصيب عينها وهذه من مقتدات الدم والحقيقة به وكذا لو تعيبت في هذه الحاكه
 ما غفلت فاخذت من فروع وكذا بعد فروع عند محمد لله لحصوله لمقتدات الدم خلافا
 الى يوسف لله لله ولا حكمه برأول والبقر والغنم لان اراقه غرقت قربة بخلاف القياس
 في هذه السلامه فلا تتعدى عنها وجاز الشئ في الكل واخذ من الضان له اكان عظميا كمن
 لو اغتسل بالثنيان لا يمكن التمسك من بقوله علم فحجوا بالثنيان ولا تضجوا بالجدعان
 وقال علم نعمت برصحه الخلع من الضان ولا خلاف ان الخلع من المعز لا يجوز واخذ من
 الضان الذي اتى عليه اكثر الخول عند اكثر وذكر في المبسوط انه لم يبعثه اشهر فهو خلع

جلع بعد ذلك والشيء منه فاتم له سنة وطعن في الثانيه وكذا في المعروض من البقر الذي طعن
 في الخول الثالث عند جمهور الفقهاء ومن يرأول الذي لم يحن سنين وطعن في السادس
 ويدخل في البقر الجاحوس لانه نوع منه والمنولدين الوضعية واليهما تتبع اراقه لان جانبها مرجح
 على جانبها فان كانت مرام اهلية بان نراظ على الشاة جازت التفقيه بالولد وان كانت
 وحشية لم يجوز لانه يتبعها في الرق والملك فكذا في التفقيه وان اشترى سبعه بقره ليضجوا
 بها فمات احد السبعه وقالت الورثة وهم كبار او يحونها عنه وعنكم جاز اسحسان والقياس
 ان لا يجوز وهو رولته عن ابي يوسف لان نصيب المست صار ميراثا والنفقة تقر بطريق الاطلاق
 فلا يصح من الولد شرع الميت كالاغتيا وعالم الميت وله الميراث نصيبه لم يجرى نصيبه الميراث
 وجبه اسحسان ان الورثة يقومون مقام المورث بعد موته والتمتع من الوارث عن موته
 بالقرب الماليه صحيح كالتصدق واما لا يجوز للاعتاق لما فيه من الزام الوارث على الميت وذا
 غير موجود في النكاح واما الشرط لم يكون قصد الكل القرية انفقته لجهات او صلقت
 بان الاصل هذا الشرا فلهذا جزا الصيدا او المتعة فانه يجوز عندنا حلا والوفد لا يحار المقصود
 وهو القرية وقد وجد لان الورثة لما اقر نواصرا ذلك قربة ايضا لان تفقيه الميراث عن غير
 مشروعة بصفه القربة فالعلم علمه كان نصيبه بكسشن لهما عن ربه ورفعه اقمه ولو
 فحكمها الباقرين غير اذن الورثة لا يجوز لهم لانه لم يقع بعضها قربة لعدم برأول منهم فلم يقع
 الكل حربه ضرر عدم التجهي وان كان سرك الشاة نصدا ليا او صلا ليريد اللحم لم يجر
 واحد منهم لان ذلك القدر لم يضر قربة لان النصرا في اللحم اهلها وكذا قصد اللحم في القرية
 ولا اراقه لا تجزى قربة فمطل الكفر وكذا لو كان منهم صبي وضحه عنه ابوه او كان احد السركاء
 ام ولد وضحه عنها سواها جاز لان الصبي اهل للقرية وكذا ام الولد وبأكل من لحمه برأضية
 ونظم برأغنيا والفقرا ويدخر لقوله علم كمنه ميت لم يجر لحمه الاضاحي فكلوا منها واخرجوا
 ومنه حاز اكاه وهو غني فاولى ان يؤكل غنيا لغيره وسحب ان لا ينقص الصدقة من الثلث
 لان الجهات ثلاثة اكل وبراخر وبرا طعام لها الاولان فلما رونا ولما الثالث فلم يملكها
 واطعموا القاع والمقتري السائل والمتبرع للمسكين فانقسم عليها ابدانا وتصدقوا على الجاهل
 لانه جزؤها او تموت منه آله تستعمل في البيت كالجرب والقبائل والنظر لانه يجوز الانتفاع
 بالحمم وكذا الجلد والباس بان الشئ في ثقتنغ بعينه في البيت مع بقائه اسحسان وذلك
 مثل ما ذكرنا من الجراب والغبال لانه لو دفعه وانتفع به في بيته جاز فكذا اذا اشترى به ما انتفع
 في سنة ملبلبل حكم المبدل ولا الشئ في ما لا انتفع به الا بداره استملكه كالحل والميراث والميراث

لانه لو اعنفه غنم الميت
 بدمه على الميت النصف
 جاز فيه فيكون الزام
 على الميت فان وصل
 بلف يكون الزام فان
 الميت ليس اهل لارام
 فتقرب يظهر لانه

سوا كان التعلق عليه مسلما او
 ذبحا كذا في الزكوة لا يمانه اكان
 الذبح الاضحية وصدق
 خلاف الاضحية وصدق
 لان ذبحها في الغنم وصدق
 على الذبح والضرب
 وانما ذبحها في الضرب
 المونة اليه كما انفق

من التذوق لا يمانه

لا يشترط كماله
 في القيمة بل يكفي
 ما لا يشترط كماله
 في القيمة بل يكفي

ونحوها اعتبارا بالبيع بالدرهم او بالاسع لانها ترفع على قصد التحويل والكمية منزلة الجلاء
 في القبح وترباع الجلاء او الكم بالدرهم او بالاسع من انما يستدل به تصديق ثمنه لان
 مع التحويل سقطت ربحه فاذا تمولها بالسع انقلب القدر الى بذله فوجب التصديق
 فان قيل سعيه ان لا يجوز سعيه لقوله عليه من باع حلا ربحه فلا ربحه له قلت
 هذا انما يرد عليه السع لا البيع في انما يرد عليه الملك والقدر على التسليم ولا يعطى له
 الجرار من ربحه لقوله عليه تصديق الجلاء وخطها ولا تقطع الجرار منها والى
 عندها من السع ايضا لانه في معناه ولكن ان تجزئها بغيره وينفع به قبل ان يذبحها
 او يذبحها لانه اعتد بها للقرية كسعيها فلا يفسد ان يضر شيئا منها الى حادثة
 لانه في معنى الرجوع عن الصدقة بخلاف ما بعد البيع لان القرية اقيمت بالذبح ولا تنقاع
 بعد اقامه القرية فطلق كما اكل ولا فضل ان يذبح ارضيته بيد ان كان حسن الذبح
 لان برأوى في القرية لم يذبح بنفسه وان كان لا يحسنه فالأفضل له يستعين به
 ولكن سعيه في شراها بنفسه لقوله عليه لغا طمعه قومي فاشترى ارضيته فانه يفسد
 لكن باول قطيع من ذبحها كل ذبيحة ولو امر المسلم كتابيا ان يذبح ارضيته جاز لان ما حصل
 الذبح والقرية اقيمت بانابته ونيته وكان لان هذا من عمل القرية وفعل ليس بقرية ولو امر
 بحوسبها بذبح ارضيته لم يجز لانه ليس من اهل الذبح وكان هذا الفساد لا تقرها ولا غلط
 لعل ان يذبح كل واحد منها ارضيته صاحبه صح عنها ولا ضمان عليها استحسانا والقياس
 ان يضمن وانما ان من دفع ارضيته غيره بعد اذنه لا يحل له ذلك وهو صانع لثمنها
 ولا يجزى من ربحه في القياس ومتوفون لغيره لا يمتنع في ذبح شاة غيره فيكون ضامنا
 لمن دفع شاة القصاب والصححة لا تناقض الا بنية المذبح ولم يصرحت فعلم الغير
 بعد اذنه وفيه استحسان بخلاف الاضحية لانه لا يذبحها الا بنية المذبح فصار سعيها
 بطلان فذبح كل واحد منها ارضيته صاحبه صح عنها ولا ضمان عليها استحسانا والقياس
 ان يضمن وانما ان من دفع ارضيته غيره بعد اذنه لا يحل له ذلك وهو صانع لثمنها
 ولا يجزى من ربحه في القياس ومتوفون لغيره لا يمتنع في ذبح شاة غيره فيكون ضامنا
 لمن دفع شاة القصاب والصححة لا تناقض الا بنية المذبح ولم يصرحت فعلم الغير
 بعد اذنه وفيه استحسان بخلاف الاضحية لانه لا يذبحها الا بنية المذبح فصار سعيها

ان ذلك يفتوت
 بعض الوقت وري
 يعترض له عارض
 فيخرج عن اقامتها
 في ايام الخدم

قوله اي لا يرد معتبر بان الله تعالى وانه قد ان وصح
 في المال للصححة النقلة من مكان الى مكان لان الحق في الحقيقة في الذبيحة
 والمال لا يلاقي حادثة الحق قبل الاقامة كما ان المال خلوا عن حق الله تعالى
 وانعدم المالك عن النقلة اصله لا حال الركوة كما عرفت راجعا

ووضع القدر على الكائن ووضع الخطب بكنه فجاز واوقد النار في الخطب فطبخ او
 جعل المالك الخطب في الذوق وروط عليه الدابة فجاز وساقها وطحنها او رط المالك
 جرة واولاها الى نفسه في آخر واعانه على رفع الحجر وانكسر فيها منها او حصل المالك حمله
 على دابته فسقط تحالها وحمل عليها تعطبت الاضحية في ذلك الصور كلها اسما ان لا يجوز
 لادب ولاله انما استعدا فنقول له اغلط مدح كل واحد منها ارضيته صاحبه جاز عنها
 استحسانا وما خذ كل واحد منها مبلوغة صاحبه ولا ربحه لانه وكما دلالة وان كان
 قد اكلا ثم علم ان ذلك كحل واحد منها صاحبه ونحوها لانه لو اطعم كل واحد منها صاحبه
 لحم ارضيته حار ذلك غنيثا كان او فقيرا فكذا ان يحلها له علم وان تشاك فكل واحد
 منها يضمن صاحبه قيمة لحمه لان ارضيته لما وقعت لصاحبها كان اللحم لم يمتدق تلك
 القيمة لانهما بدل من اللحم فصار كما لو باع ارضيته فانه يحسب عليه ان تصدق بالثمن
 ومن اذبح لحم ارضيته على كان الحكم ما ذكرنا ولو عصبته شاه فصح بها ضمن قيمتها وطار
 عن ارضيته عندنا وعقد ربحه لم يجر عن ارضيته لانه حين فصح بها لم يكن مالها وتلك التي
 ملكها عندنا الضمان مستند الى العصب السابق فكانت الضحية وارضيتها على
 بخلاف ما اذا اذبح شاه فصح بها لانه يضمنها بالذبح فلم يستل المالك الا بعد الذبح وكما
 الضحية وارضيتها على ملك الغير فصل في ارضية السكران في الاضحية كالاكمه ان زيادة
 ودم المتعة والقرن لا يلاها الواجب دون الصدق ولها اكل وان يوكم غنيا
 ولا يضمن بتفويته الا اذا اعتاض بمسند يضمن ويحب التصديق بقمته لان الشرح حمم
 التحويل فاذا اعتاض ضمن ودم الخبز لا تناقض بالاراقة كدم الحلق ولا اضرار وصر الصيد
 وحسب عليه الصدق ولا يحل اكله وان يوكم غنيا ويضمن بتفويته وان غاب لا يضمن
 لا يضمن لعل وهو لربل شاه او يذبحه فقبضها وعقبتها لا يضمنه او جزا صبيلا او
 لصا او عتيقا وقولها للذئوع وللمواهب لم يرضع فيها عبد الى حشفة ومحرر وغزال
 يرضع في الرأى انه ليس له لربل يرضع لانه لما حمله له من ابطل ملك نفسه والتحق بالمشرك
 والوقف وقصه طاهر الروايات ان احاد العبد معتبر بالكتاب لا به وذا الامنع رجوع الواهب
 كماله الركوة كذا هذا وكذا لو رضع الموضوع له لشئ من يرضع الذي لم يرضع فيه رضع فيها
 حلقا لان يوسف لان الذبح يعصان والوصان لا يمنع الرضع وارضيه لم يبطل ما حصل
 من القرية لان القرية حصلت بالاراقة ثم ان كان ذبحها للذئوع او للفرلن او للمتعة او
 للاصحمة لا يملك من شئ لان الواهب عليه ضمان الاراقة دون الصدق ومردودها فلا يملكه

ما اذا اذبح
 الموضوع له
 ارضيته

كان للذبح
 الموضوع له

عليه السلام ان حشفة ربه الله لم تقعد على موضع الذهب والفضة وكذا اختلاف اهل
قول في ذلك في الشيوخ او في المساجد وحلقه المرقع او حول المصحف عند قبا او مفضفا
وكذا اختلاف في الجاه والكتاب في التفرقة اذ كان معضضا وكذا الترتيب اذ كان فكتانية
برهيب او فضة على هذا اختلاف وكذا الاختلاف اذ كان في فصل السكين فضة
او في قبضة السيف ما لم يوصف له الله ان اقله السكين موضع الفضة بكم ولا فلا
وهذا الاختلاف فيما يخلص فاما التقوية لذلك الاختلاف فلا بأس به بالاجماع لانه اذا كانت
محتملا لخلص بكون مستهلكا فيسحق لونا مفرقا **والصحيح** ان يوسف ربه الله بعموم ما ورد في
النهي **ولان** من استعمل ان كان مستعمل لا كل جرم ومنه فتيان كما اذا استعمل موضع الذهب
والفضة **والا** في حشفة ربه الله ان لا استعمل في فصل الحجر والداي يلاقه الفضو وبأسوة تتبع
في الاستعمال ولا سالي به كالجثة المكفوفة بالحجر والعلم في الثوب ومصار الذهب في الفص
والعاقبة المعاملة بالذهب وصار كمن شرب من لقيت فيه لصبغه خاتم فضة وتقبل قول
الكافر في الخلق والحكمة في لو كان له لغير مجوسى او خاوم مجوسى فزارسما ليشترى له حرما
واشترى لهما وذاك اسرته من هو كى او نصران او مسلم وسعه اكله وان كان غير ذلك لم
يسعه ان ياكله اى ان كان في ربه غير الكيان والمسلم واصلا ان خبر الكافر في المعاملات
مقبول بالاجماع لصدور عن عقل وحسن مانع من الكذب ومساس الحاجة الى قبوله كالمعاملات
وكونه من اهل الشهادى في الجلم وتقبل في الهدية وبما رضى قول العبد والجارية والصبغ لان
الهدايا ابا تبعت على ايدى هؤلاء عادة فلم يوجب قبول قولهم لخرج الناس والعبد يحتاج الى
التجارة في الاسواق ولا مصارا البعيدة ولا يمكنه استحضر الشهود الى تلك المواضع فلم
يصل قوله في الاصل لخرج الناس في المعاملة مع العبد وخرج الجامع الصغير اذ ما لم يطر
يشترى الكل مولاي معة يسعه ان ياخذها لانه لما قبل قولها في اهلها غيرهما وكذا انقل
في اهلها ورضى ان علسا رضى قبل لفة معة وذاك لها اذ رغبه انتقام مشغولة خفاك
بل مشغولة واخبرته ان لها زوجها فترضا وقبل قولها وتقبل في المعاملات قول العاسى
ولا تقبل في الدنانير الا العدل والفرق في المعاملات يكثر ووصفها والخلق لا يوجد
في كل موضع ولا الزام فيها فيقبل قول الوالد فيها عدا لا كان او فاسقا حر اكان او عبدا
وكذا اكان او امة فيلما كان او كافر او خالف المخرج والضرورة لها الدنانير فلا يلزم وقوعها
فيجب وقوع المعاملات والخبر ملزم فيها ولا ينقل ما قول المسلم العدل لان الفاسق
مماهم لانه يركب الكنا من محارم يركب الكذب والكافر لا يلزم الحليم وهو ساج لما يهدم

فيما كان في ربه الله

قول

فيما

فيما كان في ربه الله

سليم الدين وليس له ان يهدم المسلم خلاف المعاملات ان الكافر لا يمكنه المعيشة في دارنا
الا بالمعاملة ولا يهدم على المعاملة الا بعد قبول غير فيها فيقبل قوله ضرورى ولا يقبل قول
المسورة الدنانير في طاهر الرواية والحق ان الحسن ع الى حشفة لانه تقبل قوله فيها وهو
بما نأكل في حوله العضاضا بطاهر العدل عندنا والحق ان المستور كالفاسق لا يكون حسن حجة
حس بطاهر عدل الله وتقبل فيها قول العبد والرفقة اذ كان عدلين لان في امور الدين خير
المملوك والمرء كخبر الحر والذكر لانه لا يترجم نفسه بم تقبل منه الى غير فلا يكون هذا باب
الولاية على الغير والقبول لرحمان الصدق وبالعدل يترجم الصدق **فمن المعاملات** لو كان
المصارى في الرسالات في الهدايا وراض في الحار لى **ومن الدنانير** ان يضاربها
المساخنة لاهل الضيق مسلم مرضى لم يتوضاه ويستم ليرتجى جانب الصدق في خبر لظهور الله
لان كان المحرم واسقا او متورا يتجمل فان كان ابرار الله انه صادق فيهم ولم يتوضاه لان
اكثر الدنانير مما بنى على الاحتياط كالنقش وان اراقه ثم يتجمل كان احوط كوضع العدل سقط
في اهل الكذب شرعا لانها عيان عن ارجار عن المعاصى والكذب فيها فكان من حرامه
ملاحة للاحتياط بالارافة بخلاف التجرى فانه وان كان طيلا لكنه ظنه وكان اراقه الماء
شبه احوط ولو كان ابرار الله كاذب يتوضاه ولا يسم ليرجى جانب الكذب بالتحريم **فان قيل**
يسعى ان يتجمل ايضا احتياط المتعاض بين خبر الفاسق والتحاى كماله في صور الحرام
من الوصى ومن التمس لتعاض الا انه **قلت** النص حكم بالتوقف في بناء الفاسق
وبما امر بالسهم فعامل بخبره ووجه فكان خلاف النص ولما ثبت الوقف في خبر في اهل
الطمان للمساخنة الحاجة الى ضم النعيم الله **وقيل** هذا جواب الحكم فاما في الاحتياط مسهم
بعد الوضوء لما قلنا وان اضرب نجاسة الما ذمتى اوصيه لا يعمل بخبره ويتوضا لان ما اضربا
به لا يلهى ما اضرب غيرهما مقصودا فيصير باب الزام وليس لهما ولا لاية الزام **ومن الخلل**
والحرمة اهل لم يكن منه زوال الملك حجة لاهل روى امره فلم يخل بها حجة غاب عنها فاضى
خبر انها قد ارتدت عن الاسلام والخبر ثقة عندنا وهو حر او مملوك وسعه ان يصدقه وينزع
اربع اسواها لانه اضرب بما رضى وهو جل نكاح مراعى وهذا القربى بين الله ولو لم يترك
مسلم لحما فاضى مسلم ثقة لانه ذمتى مجوسى يستغنى له ان لا ياكل لانه اضرب بحكمة الدين ومولاه
وصنى فيتم المحنة بخبر الوالد ولسع الدين مملوكة له متقوضة لان نقض الملك فيه لا يجوز لقول
الوالد وصية لا كل تنفصل عن زوال الملك كالنقض النجس ومن ينجى الى ولية او
طعام فوجدته لعبا او غنا فلا بأس بان تقعد وما كل وماك او حشفة ربه الله ان يهدم

فيما كان في ربه الله

الفاسق الفتن السباع ونفيم الكفاية وكلاهما مملوكون وبكسرهما غير مملوكون واليسار
لداة الهى و كان يسمى ربه الله مولاه الفداء بين الخبيث منصوص مملوون بانا
مملوون منصوص بانا الله

هذا هو الحق
الذي لا يبدل
في كل زمان
ومكان
والله اعلم
بما لا تعلمون

هدامه وهذا لان اصابه الدعوة منه فاعلم من لم يحب الدعوة فقد عصى ابا القاسم فاعلم
او ادعى احدكم فليجبه فان كان مفطر افليا كل وزان كان ضاماً فليدفع ولا تتركها للبدعة التي
اقترنت بها الاماني ان الصلوة على الميت لا يجوز تركها وان حضر بها نباحة النساء وكذا التمسيع
الجنان لا يجوز تركه بنباحة اهل البيت وشق جيوبهم فان قدر على المنع منعهم وان لم يقدروا
يصبر وهذا اذا كان الغنا واللعب في ذلك المنزل لا على المايد فان كان على المايد فلا ينبغي
ان تغفل لمولاهما ولا تغفل بعد الذكر الى مع القوم الظالمين وهذا اذا كان التصلح خائلاً
الذكر لا يشين الدين يعوقه فاما اذا كان مقتداً في شأنا اليه فلا ينبغي ان يغفل عن كونه
عنهم ان لم يقدروا على النهي والتغيير لان فكل يشين الدين وراعت بعد البعض المحاصرين
راة ساكتاً يصنع ولكن يدينه تكون فيه فتحة باب المعصية على المسلمين والمحكمة على جفنه
بعد الله في اول احواله ولم يكن يومئذ معتداً في شأنا الله وهذا اذا لم يعلم ذلك حتى حضر
فاما اذا علم بذلك قبل الحضور فانه ينبغي ان لا يحضر لان حق الدعوة لم يلزمه منه ان لا يحضر
منه تخلاف بالاهل يجمع عليه لانه قد لزمه وذلك المصلحة ان الملاهي كجاءا حرم حتى التفت
لفضرب القضيبة وكذا قول الى جفنه بعد الله انتلي لان الابتلاء بالمحرم يكون فوفاً ان ينعى
رضي الله ان صوت الدهور والغنائم في القلب كما نبئت النبا بآلها وواك
مشايعنا اسماع العزلة بالخان معصية والتالي والسامع اثمان ورواى الصدر السديد في
كرامه الوافعات عن رسول الله علم انه قال استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق
والسلا ذرها والكفر **الفصل الثاني في اللبس** الاحل للرجال لبس الحرير والديباغ ولو في الحرب
واحل للنساء الاثدر اربعة اصابع وما كان بعض الناس يحل له حال ايضاً الله علمه صل وعلمه
فدفع حرير في حديث كثر فيه انه علم خرج اليه وعليه قباء وسياح **وليس** ان الله علم
هي عن لبس الحرير والديباغ وما كان انما يلبسه من الاخر اقل له في الرضه ورواى المحالف
مسحوح ما روينا وما كان بعض الفقهاء يحررون عليه من العموم النهي **والجزم** اصحابنا بحديث علي
وان موسى وعبد الله بن عمر ومخبة بن العام رضي الله عنهم ان الله علم خرج وباحل يديه حرير
والاصح في حديثه فقال هذه حريران على ذكره رايه جل لانا هم الا ان القليل عفو وهو قدر
اربع اصابع كالأعلام والكفوف بالحرير الله علم نهى عن لبس الحرير الاموضع اصبعين او ثلاثة
او اربعة بربر اعلام وعنه علم انه كان يلبس خبته مكفوفة بالحرير ومن الناس من حرم ذلك موقوف
لعموم النهي ولا بأس بلبس الديباغ والحرير في الحرب عندنا لان الحاجة ماسة اليه فانه يوق
الحد بقوة وتكون رغبته في قلوب لا يعدا لكونه احيى فيهم بريقه ولعانه وقد صرح الله علمه في
لعموم النهي في

هذا هو الحق
الذي لا يبدل
في كل زمان
ومكان
والله اعلم
بما لا تعلمون

هذا هو الحق
الذي لا يبدل
في كل زمان
ومكان
والله اعلم
بما لا تعلمون

انه علم رخص في لبس الحرير والديباغ في الحرب وما كان اوصفه صم يكرم لانه افضل منه ارونا
من النهي والمحرم الاحل الا عند الضرورة وقد اندفعت الضرورة بالمخلوط وهو الذي لم يمتد حرير وستر
غيره فان قلنا بالاحص ارفع الخلق الى الله ذلك المخلوط له قوة الغناه واستنوا في
ان يمتد من الاول الى الاخير في باب الحرير والديباغ في المخلوط وصل يوقد الله والنوم عليه
بعد ان جفنه بعد الله والاكبر في ذكر القديس والقاضي ابو عامر قول الى يوسف مع محمد والفقيه
ابو الليث مع ان جفنه وكذا خلاف في ستر الحرير وتعليقه على الابواب تصا ما رواى عن عوف
النهى وما كان سعد بن ابى وقاص لان اتى على حمة القضا الصبي الى من اتى على مرفق الحرير
وعن علي رضي الله عنه انه اتى بدابة على سحره حرير فقال هذا لهم في الدنيا وليس في الآخرة
بالقوي والافراش مثل اللبس وهو عاود لا كاسته والتشبه بهم حريرهم قال عمر بن الخطاب
مرا عايج ذلك ما رواى انه علم جلس على مرفقة حرير ورواى عن ابن عباس انه كان على بساطه
مرفقة حرير وعمر بن الخطاب انه علم جلس على مرفقة حرير وكذا عمر الحسن ان القليل
من اللبس حلال وهو اعلام وكذا القليل من اللبس ولا ينبغي ان يلبس من اللبس
ترغباً في ما هو في الرضه المقصود فان قلنا بالجلوس على كرسى القضا الاحل ولا يحل ان يلبس
وقد قلنا القليل منه وهو لبس الخاتم ذلك اما اطلقنا القليل الا يكون غرضاً من الغرض
مقصود ايق حريراً كالحذر وهذا لان الحرير لباس اهل الجنة قال الله تعالى وليا شهم فيها حرير
اطلاق القليل منه وهو العلم والقليل من اللبس وهو الاقتراش يكون غرضاً من الغرض
الكمال فاما الفضه فلا يكون لباساً في الدار الرضه وانما يكون منها الكراسي ونحوها فاما اطلاقها
لصار عينها مطلقاً وعين الشئ الاصل غرضاً وصل لبس ما سلك حرير والحمة فطن او حرير
في الحرب وغيره لان الصالح رضي الله عنهم كانوا يلبسون الحرير والخيش بالحرير ولانه باللبس يصير
ثوباً وهو بالحمية والسلاي حصاف كونه ثوباً الى آخره الامرين وهو الحمة وضعت حكمة في رايحة
والحرير قال ابو يوسف بعد الله اكبر ثوب القز يكون بين الفرو والظبان ولا ان يحشو القز
باساً لان الثوب اذا كان بين الثوبين فهو ملبوس ولبس الحرير لا يجوز لرجال فاما الخش
فليس يلبس فلا يكره وما كان الحمة حريراً وسلك غير حرير كالقطعة لا بأس به في الحرير ضروري
دفع السلاي وما كان في غير لان الاعتبار بالحمة والضرورة ولا يجوز لرجال الخش بالذهب لارونا
ولا بالفضه لانه في معناه الاباحات والمنطقة وحيلة السيف من الفضه فقد كان الله علمه
خاتمة فضة فضة منه ونقش خاتمة محمد رسول الله وما كان بعض الناس لا بأس بالذهب
لما رواى البراء بن عازب انه لبس خاتمة ذهب وقال كساينه رسول الله علمه وقال في اللبس ما سلك

هذا هو الحق
الذي لا يبدل
في كل زمان
ومكان
والله اعلم
بما لا تعلمون

هذا هو الحق
الذي لا يبدل
في كل زمان
ومكان
والله اعلم
بما لا تعلمون

هذا هو الحق
الذي لا يبدل
في كل زمان
ومكان
والله اعلم
بما لا تعلمون

الله ورسوله ولان الله عز وجل استعمل الفضة والذهب سوأحدا حل الفضة بقلته
ولكونه موصوفا وصول كالعالم في التوب فكذلك لا يفرق بين ما رواه عن علي بن ابي طالب
والى غيره من رصم انه علم ما في ذلك من ان اصل من التوب هو ما رواه عن علي بن ابي طالب
وقد روي بالفضة لانها من جنس واحد وفي الذهب على حكم التوب وما رواه عن علي بن ابي طالب
ما رواه ان يكون فضة مكرها بالذهب او يكون حذوبا وانما العبرة بالجلقة واليهما النسبة
في الحكم والشرع وقولهم الخاتم بها ولا يعتبر بالفضة حتى يجوز له ان يكون حرج وجعل الفضة
الى باطن كنهه لانه علمه جعل كذلك بخلاف النسيان حيث يجوز له ان يجعل الفضة الى ظاهر
الكف لان التزين ليس بمباح وفي الجامع الصغير لا يفتي في ان يلبس بالفضة وهذا من على
ان الحكم بالحجر واليشب والحديد والفضة حرام ولا يلبس به ولا يلبس على رجل خاتم
صفر فقال ما لي اجد منك رجلا لربنا من امرى به ولا يلبس على رجل خاتم حديد فقال
ما لي اجد منك رجلا لعل النار فامر منى به وعن ابن عمر ان رجلا جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم
وعلمه حاتم وذهب فاعرض عنه فقام ثم عاد وعليه خاتم حديد فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا شر
منه هذه حلية اصل النار ومن الناس من اطلق اليشب واليه ما يسمى بالفضة السحرية
فانه قال في رده انه لا بأس به كالعقيق فانه علمه كان يحكم بالعقيق وقال في حقه ما يعقوب
فانه مباح ولا بأس به لانه ليس له نقل الحجر ونسب انه يتخذ منه لربنا من امرى به ولا يلبس
الذي هو منصوص معلول بالنص وانما يفتي في القاض والسلطان لم يفتيها الى الختم
فاما علمه فالا فضل تركه لعدم الحاجة اليه ولا بأس به بما رواه الذهب يجعل في حجر الفضة
اي في ثقبه لانه مفيت جعل بغير الفضة كالعالم في التوب ومن يترك ثقبه يشبهها بالفضة
لانا الذهب وهذا عند ابي حنيفة وابن يوسف وقال محمد بن عيسى لا بأس بالذهب ايضا
وهو رواه عن ابي حنيفة واني يوسف اصبه محمد بن عيسى ما رواه عن محمد بن اسعد
انه اصبه انتم يوم الكلاب فاختارنا فارق فانتن فامر النبي صلى الله عليه وسلم بان يتخذ
انعام ذهب ولا ان الذهب والفضة استورا في حرمه لا استعمال واخر حل بالفضة
وجب ان يحل بالذهب ولا يلبس به لانه استعمال الذهب والفضة حرام في حرمه
الضرور وقد روي بالاذني وهو الفضة علمه حل ما لا يفرق فيه وما الحديث فذلك
في لائف وما لا يفرق على الاتفاق ايضا لانتن اذ خيف ذلك ولا يخلو الفضة في ذلك فاما
تضييق لسان في حال هذا القدر وما قاله في القياس بطل بالختم فانه حل بالفضة لانه
فمن الذهب ويكنى بالباس الذهب والحرير المذكور من الصبيان لان النص جعل لبسها حراما

هذا هو الذي
يروي في
الجامع الصغير

هذا هو الذي
يروي في
الجامع الصغير

هذا هو الذي
يروي في
الجامع الصغير

هذا هو الذي
يروي في
الجامع الصغير

هذا هو الذي
يروي في
الجامع الصغير

حراما كشر الحول ما كان حراما كان سقيها الصبر حراما ولا بأس بحرقه الوضوء والمخاط
وفي الجامع الصغير ترك الحرق الذي يحل لمسح بها العرق لانه لا بد منه وتشته نرى الامام
ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ولا احد من الصحابة والتابعين وما يفتي به من باطون الرواية
والصحيح انه لا بأس لان المسلمين قد استعملوا في عادة البلل من قبل الفضة والحرق لرفع
الرافى وما رايه المسلمون حراما وهو عند الله حرام وقد جاء في الحديث انه علمه كان مسح وضوء
بالحرق في بعض الاوقات وقاصدا ان من فعل شيئا من ذلك تكبرا فهو مكره ومن فعل ذلك
لحاجة وضرورة لم يكن ذلك ونظير الترم في الجلوس والانتكاس فان فعل تكبرا او فحوا بكم وان فعل
لحاجة وضرورة فلا بأس بان يربط في اصبعه او ضامة الخيط للحاجة ويستعمل الترم وهو
مرعى على العرب قال لا تنفعك اليوم ان يمتك بكثرة ما توضع وتغفل الترم وتراى له
عليه لم يلبس الصابون بذلك ولا لانه لو لم يكن ما لم يكن يكون عيبا وقد تعلق به عرض صحيح
وهو التذكر عند النسيان فلا يكون عيبا **الفصل الثالث في النظر والمس والوطن**
اعلم ان مسائل النظر اربعة اقسام نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة والمرأة الى
الرجل والرجل الى المرأة فانظر الرجل الى المرأة فاربعة فصول نظر الرجل الى زوجته
ومملوكته والى خواتم محاربه والى اهل الغير والى الحرم لا يفتي فيه فبدان بالفصل الاخر
ولا يجوز له نظر الرجل الى الحرة لاجنبية الا الى وجهها وكيفية بقولته لا لاسد من يفتي
الا ما ظهر منها قال علي وابن عباس رضي الله عنهما التحل والخاتم اى موضعها وهو الوجه
والكف وكذا المرأة بالنزبه المذكورة موضعها اطلاق الاسم الحالى على التحل فيها ولا يفتي
باحتاج الى ابدان وجهها في المعاماة والرجل والى ابدان كفتها في الرضا وعطاء ومواضع
الضرور مستثناة عن قواعد الشرع وهذا تنصيص على انه لا يباح النظر الى قدمها وراى
الحسن عليه حنيفة انه يباح النظر الى قدمها ايضا وهكذا ذكره الرطبي قال لانها محتاج الى
اذا قدمها اذا مشى حافية او متنقلا وربما لا يجد الحفة في كل وقت وعمران بن يوسف انه
باح النظر الى خراجها ايضا لانها في الحبر والظن وغسل الثياب يضطر الى ابدان رجليها
وهذا لا يملكه يكتن النظر شيئا فان كان يعلم انه ان نظر اشهر لم يحل النظر الى شيء منها
يعوله علمه من نظر الى حاسن لاجنبية عرسه في عينيه لانه يوم القيامة وكذا لا
باح النظر اذا شغل في مرآتها او كان اكبر ربه ذلك اضيقا ولا يحل له ان يمس وجهها
ولا كفها وان كان يامن الشوق لقوله علمه من شيء كف لانه ليس منها بسبيل فوضعه
في كف حرمه يوم القيامة في فصل بين الخلايق ولان حكم المس اخلاطه في قلبه

هذا هو الذي
يروي في
الجامع الصغير

هذا هو الذي
يروي في
الجامع الصغير

بالدريه وقال الله عمنك الخمار ياد فاع ان تشبهين بالحرير ولا تحل له ان ينظر الى ظاهرها وبطنها
 كما في حق ذوات الخمار وكان محدث من تحتها الى الراي في هذه النظم الى ان ينظر الى ما بين شترها الى
 لكنها ولا تأس بالنظر الى ما ولا ذلك لما روي عن ابن عباس في حديث طويل ومن اراد
 ان يشترى حاربه فليتنظر اليها الا الى موضع الميزر وكتب انه لا ضرر في النظر والظفر كما في
 حق الخمار بل اولى لقول القوم في الخمار وكما في الشهوة في رايها والملازمة والمكانة ولم يولد
 كاللغة لوصف الحاجة وقدم الرفق فيمن والتمسعة كالمكانة عند اني حشفة هذه النظم
 وتحت الخلود والمسافر بها كما في ذوات الخمار وقد بعض ما بينا ليس له من الخمار في
 راي كابر وانزال لان معنى العورة وان علم بالسنة في معنى الشهوة باق وتراعى انه لا بأس بذلك
 راي من الشهوة على نفسه وعليها لان المولى قد سعتها في حاجته من بلد الى بلد ولا يحرمها
 ليسافر معه وهي تحتاج الى من يركبها ونزلها الا اني ان لفة المرأة قد تغمر رجل يذهب
 وتخلو به ولا يمنع احد من ذلك وكل ما يباح النظر اليه منها بباح مشه منها في الامن الشهوة
 على نفسه وعليها كذا في المسبوط وذكر في المختصر ولا بأس بان يمشي ذلك الرجل الى البشري
 وان حاف له يشتم ويذكر في الجامع الصغير بل يرد شر اجارته فلا بأس بان يمشي ما بين يديه
 وصدرها وذراعيها وسطحها الى ذلك كالمشوق والخاصة انه ساج النظر في هذه الحالة الى النظر
 شعرها وصدرها وساقها وان اشتم في المفردة ولا يباح المشي اذا انتهى او كان الكبرياء في
 ذلك لان احده النظر لعلم قدر الماله ومقدار المالكه يصير معلوما بالنظر بدون المشي
 غير حاكم الشرايح النظر والمشي بشرط عدم الشهوة واما بلغت المرأة لم تقرب في ازار
 واحد والمراد بالازار الذي ليس في السرة والركبة وتلك محدودة الله اذ بلغت موضعا
 يباح وتشتهى لان ظاهرها وبطنها عورة والمشتهاه كالبافه فلا تقرب في ازار واحد
 والخص في النظر الى راي جنبه كالفحل لقول عائشة رضي الله عنها الخصال فتم فلا يباح ما كان
 حرما قبله ولا ان الخص في الرضام مثل الشراكات والتمارين كالفحل وقطع تلك الرأفة
 كقطع عضوا في معنى الفتنة اليقوت فاحصه قد نجح وقيل هو اشد الناس جماعا انه
 انه لا تقرب بالانزال وكذا المحبوب لا يقرب في غير ذلك فان كان مجبورا قد جفها في بعض حص
 بعض مثلنا الاختلاط بالنساء لوقوع الرأف من الفتنة وقد اكره الله او التابيعين غير اولى
 برأيه من التحل فقل هو المجهول الذي جف ما ودمر ان لا يحل له ذلك لعموم النصوص
 وكذا المحسن في الروي من الافعال لانه كغيره من الرجال بل هو في الفتاوى ويخرج عن النساء
 فاما ما كان في اعضائه ليس في لسانه فكذلك ولا يشتمى النساء ولا يكون محتثا في الروي

وكذلك

الروى من الافعال بعد رخص بعض ما كان ترك مثام مع النساء وهو اهل تاول حوله
 او التابيعين وقيل المراد به رايه الذي لا يدرك ما يصنع بالنساء انما منه بطنه وتراعى ان يقول
 انه من التشام وقوله للمؤمنين انفسوا امر ابصارهم يحكم فناخذ بالحكم ونقول كل من كان من
 الرجال ولا يحل لها ان تبدل موضع الرينة الباطنة بين يديه ولا يحل له ان ينظر اليها الا ان
 يكون صغرا محسنا لا بأس بذلك لقوله تعالى او الطفل الذي لم ينظر واما عورات النساء
 والعبد فما سطر الى سترته كالحرم اخصه معناه انه لا يحل له ان ينظر الا الى وجهها وكفها
 عندنا وماك فالك والشافعي يراها لغيره نظرا اليها كنظر الرجل الى ذوات محاربه لقوله تعالى او
 ما ملكت ايمانكم ولا يجوز ان يحل على امرأه ان ينظر في قوله او نسايتن ولانه لا سطر
 ان للامعة ان تنظر الى سترتها كما للاجنبيات ولان منها سببا محرما للنكاح فكان يحرمه
 المحرم واما الحاجة النظر لحاجة الدخول من غير استئذان واحتشام وهذا محقق فها من العبد
 وسيدته ولتب ان ليس بينهما زوجة ومحرمية وحصة المناكحة على شرف الزوال
 وكانت في حقه وكانت في حقه كمنكوبة الغير وهذا لان الحصة الموبدة تقلل الشهوة
 فاما الملك فلا يقلل الشهوة بل يحل على رفع الاحتشام والبلوى غير محقق لان العبد
 لا يباح له ان يمسك اليد لا يقلل اليد فقد قيل من لقد عبد الخدمة طاف البيت
 فهو كسخران والمراد بالنص برفاقا سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير لا فرق بين سرة
 النور فانهما في رفاق دون الذكور والمراد بقوله او ما ملكت ايمانكم والموضع موضع
 اشكال لان حال المرأة تقرب من حال الرجال حتى تسافر غير محرم فاشكل انه هل ساج لها
 التلشف من يدي احبها ولم ينزل هذا الاشكال بقوله او نسايتن لان مطابق هذا اللفظ
 تناول الحارير دون رايها ويقتل عرقه بغير رايها لقوله علم قال لولي سرة اغزل عنها
 ان شئت ولا يغزل عروضة لراياذنها لئيم عليه عز العزل الحق لراياذنها ولانه
 تحل بلغة الوقاع للموطوعة وما تفتاوتان في استحقاتها فالحكم حق فيه حتى تحترق الحجب
 والفتنة لا للامعة فلماذا لا تنقض حق الحق الا باذنها ويستبد به السيد ولو كانت المرأة
 منكوبة فقد قررنا في النكاح الفصل الثاني في الاستبراء وغيره ومن يشهد له فانه
 لا تقربها ولا لمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فوجها شهوة حتى تستبرأ بها ولا يصلح في صوب
 من استبرأ لقوله في سببا او طائس الا لا توطأ الجبال حتى يضع حملها ولا الخياش
 حتى تستبرأ من حيضه والحديث وان ورث في المسببة لكن السبب جلد وملك واليد
 لانه الموصوف من المنصوص عليه وهذا لان الاستبراء حقيقة للفرق عن راي الدم لئلا



هذا هو الذي
 ذكره في
 حقه

موضع على ثلاث
 مراحل من
 مكة كانت به
 دفعة للشي علم

القول بالفتنة

وذكر الطحاوي ان هذا قول الـ حنفية ومحمد بن الحسن وقال ابو يوسف بن الحسن بالله بالباس بالفضل
 والمعانفة لان العلم علم عائق جعفر حين قدم من الحبشة وقيل ما بين عشرين وثلثين
 عند فتح خيبر فقال لا ادرى بها اذا اشتد بفتح خيبر ام بعد يوم جعفر وعائق زيد بن حارثة
 وكان له علم يعلمون ذلك وكان السراير يقتلون اطراف الله علم والى
 حديث السراير الله عنه قال قلنا يا رسول الله اني نرى بعضنا لبعض قال لا اقلنا الا نرى
 بعضنا لبعض فقال لا اقلنا ايها في بعضنا بعضا قال نعم وتعالى عن العلم العلم الذي
 علم الحكامه وهي المضاجعة والمعانفة وعن الحكامه وهي التقييل وما روى محمد بن علي
 ما قيل الحكم والشهيد او منصور الماتر لاني بعد له وقت من الرضا في هذا الموضع من
 المعانفة ما كان على وجه الشهوة في ما على وجه البر والكرامة فيما كان في
 علمها غير الا ان كان عليه قميص او حبة فلا بأس به بالهاع وهو صحيح ورضي
 بعض المتأخرين تقييل هذا العالم او المتزوج على سبيل التبرك وعرفنيان به في سنة فاك
 تقييل هذا العالم سنة وتقييل بل غير لا يرضى فيه فاك الصدر الشهيد هو المختار واما فعلم
 الجهاد في تقييل بغيره لا في غير غير فهو مكره فلا يرضى فيه ولا يفعلون في تقييل الارض
 من العلم فحرم الفاعل والراضي به انما لانه شبه عبادة النبي وذكر الصدر الشهيد
 انه لا كفر بهذا السحر لانه يريد به التقيه دون العبادة وقال شمس الله السرخسي بعد له السحر
 بعد الله تعالى على وجه التعظيم كفر ولا بأس بالمصالح لما روي في سنة قلعة متوارثة
 في البيعة وغير ذلك وقال علم من صاف في اياه المسلم وصلى يد تناقض في قوله وقال علم
 ما من صلبين يتقيان فيتصافحان الا غفر لهما قبل ان ينفردا ولا القيام لتعظيم الغير
 فعن الساج ان القاسم الحكم بعد له انه اذا دخل عليه احد من اغنياء يقوم له ويعظمه والفقير
 للفقير وطلبة العلم فيقبل له في ذلك فقال لان اغنياء يتوقعون من التعظيم فلو كانت
 تعظيمهم لتعظيموا او لا يطعم الفقير وطلبة العلم في ذلك وانما يطعمون من جواب السلام
 والثناء معهم في العلم ونحوه فلا يضر من ترك القيام الفصح الحاشي في البيع و
 راضح كاد وراجان وغيرهما ويكسب العذرة وهي جميع الاراضي ولا بأس ببيع السرقين
 وقال الشافعي بعد له لا يجوز بيع السرقين ايضا لانه نجس العين فلم يكن مما لا فله بغيره
 كالعذر وجلد الميتة قبل الذبح ونسب انه ما يجوز بيعه وهذا لان المالك ما يمنع به منقول
 وقد شتمت المسألة السرقين ولا تنفعوا به فانهم يلقون في الاراضى لاستكثار البيع من غير ذلك
 من رضى السلف بخلاف العذرة لان العادة في الاراضى ما لم توصد واما منع بها مخلوطة

هذا الحديث في
 بيع السرقين
 وهو صحيح
 في البيع

مخلوطة بها وراوى غالب علمها بالقاهرة في الاراضى والمخلوطة ما لم تنقسم بحوزة السباع
 في البيع وهو ان حصة بعد له انه لا بأس بالاشتغال بالعزلة الخالصه ومن علم باقية انها
 لرجل من اهل بيته سعيها وقال وكلمة صاحبها يبيعها فانه يبيعها ان يتاحها ويطاها لان
 خبر الواحد في المعاملات مقبول وان كان فاسقا او كافرا او عبدا لما مر وقد اخرج صحيح
 الامتارح له مقبول وكذا لو كان اشترتها منه او وهبها له او تصدق بها على ما قلنا وهذا اذا
 كان ثمنه وان كان غير ثمنه واكثر رايه انه صادق فكذلك لان في المعاملات لا يمكن اعتبار
 العدالة في كل خبر صحيح والضرورة وان كان اكبر لانه كاذب لم يسمع له ان تعرض لثمنه
 لان اكبر الراي كالنقش فاك اليه علم لو اربعة من عبيد ضع يدك على صدرك واستغفرتك
 فما جئت في صدرك فذعه وان افتاك الناس به وكذا لو لم يعلم انها للفلان ولكن اضرم ضو الد
 انها للفلان ولنه وكلم سعيها او وهبها له او اشترها منه لان اقراره بالملك للغير حجة في حق
 المقر شرعا فهدا في حق السامع بمنزلة ما لو علم ملك الغير بان عاينه في يده وان كان المخبر
 صدقه عما لغيره وكذا ان كان غير ثمنه واكثر رايه انه صادق فغير صدقه رضاء وان كان اكبر
 رايه انه كاذب لم يقبل ذلك منه ولم يشتريه وان لم يخبر صاحب اليد بشئ ان كان عرفها
 للاول لم يشترها حتى يعلم انتقالها الى ملكه لان اليد الاول دليل ملكه وان كان يعرف
 ذلك له ان يشترها وان كان فو الد فاسقا لان اليد دليل الملك شرعا والفاقد والعذر
 في هذا الدليل سوا حتى لا انا نعمة غير فالقول له وتحمل لمن رآه في يده ان يشترها بالملك ولا
 معتبر بأكبر الراي عند وصور الدليل الظاهر كما لا يخفى بالقياس عند وصور النص لان يكون
 حتم لا يملك مثل ذلك العين في سحت له ان يذبح عنه واليشتريه وذلك كذرة رضاء يد
 فقر لا يملك شيئا او راي كفاية يد جاهل ولم يكن في آياته فهو رضاء لذلك فيمنع كل احد
 انه سارق لذلك العين فكان التفرع عن شرابه افضل ومع ذلك لو اشترها بغير علمه لم يكون
 سقة حرم ذلك لانه اقتدر دليله عيا وان كان اللان اناه تجدد او امته لم يسمع له ان يشترها
 ويقبلها به بسأله لانه عالم انها لغيره واليد في حق المملوك ليس عطفون للتصديق وصور
 الدوق المنفعة للملك والمانع من التصديق ما لم يوصد الارض فان ارضي ان يوصد ارض له
 وهو ثمنه ولا بأس بالشرا منه والقبول وان كان غير ثمنه فان كان اكبر لانه انه صادق
 فاك صدقه وان كان اكبر رايه انه كاذب او لم يكن له لاني لم يشترها لان الخارج عن التصرف
 ظاهر فلا يكون له ان تصرف معه بحجج خبيث ما لم يزوج جانب الصدوق فيه نوع دليله فلم
 يوصد ولو ان لغيره غاب عنها زوجها فاضربها مسلم ثمة ان زوجها طلقها ثلاثا او مات عنها

دفن الجرح ولحقها
 بعد قوله الدلالة
 وشرك منه عادة
 من عروجه الى
 صاحب المال

بالذات والمصلحة او المصلحة
 لان يد المملوك ليس
 عطفون للتصديق

او كان عمره فاناها بكتاب عز وجلها بالطلاق ولا يدرى ان كانت كتابا ام لا الا ان اكبر رايها انه
حق فلا باس بان تعتد وتزوج لان النكاح طائفي ولا منازع وكذا لو كانت لرجل طلقة
زوجه ومضت عدلي فلا باس بان تزوجهما او وقع في قلبه انها صادقة وكذا لو كانت المطلقة
بلانا مضت عدلي وتزوجت باخر وحصل ثم طلقت ومضت عدلي فلا باس بان تزوجهما
النوع الاول اذا كانت ثقه او وقع في قلبه انها صادقة وكذا لو كانت كنت لفة لفلان عاقبة
وهي ثقه او وقع في قلبه انها صادقة لان النكاح طائفي ولو اضربها ان اصل النكاح كان
فاسدا او كان النوع حين تزوجهما ثرا او اضارضا لم يقبل قوله ولم سعيها ان يزوج
حتى تشهد بذلك رطله او رطل وامر انان وكذا لو اضرع خبر انك تزوجهما وهي حرة او
لغفل رضا لم يزوج باخذها واربع سواها حتى تشهد بذلك عدلان لانه اضرب نفسها بمقدار
ولا ادم على النكاح لان ثبته على صحته وانما زفسي ثبته المنازع بالظاهر بخلاف ما لو
كاسا المنكوبة صغيرة فاخير الزوج انها ارتضعت حرة او اضرع فانه يقبل قول الواحدة
لان العاط طائفي فلم يثبت المنازع والحاصل اننا لم نقبل خبر الواحدة في موضع المنازعة
لما جئنا الى الزام وقبلنا في موضع الميالة لعدله ولو كانت جارية صغيرة لا تعتبر نفسها
في مدخل مدعي انها له فلما كبرت لقيها رطل في بلاد اخرى فالت انا حر اصل لم يسعه ان يزوجها
لوصف المنازع وهو زوال الدخلاف ولو كانت اعيتقة واذاع المسلم خيرا واخذ ثمنها وعلمه
ومن يكره لرب الدين ان يخذ منه وان كان البايعه لغيره انما فلا باس به والفرق ان ساع المسلم
الحوياطل غير منعقد لما رانه لا يقيمه الخوف في حق المسلمين فلم ينعقد البيع ولا لم ينعقد البيع
لم يحب الثمن فلم يملك فلم يزوج فضاوم فاسع الذي الخوف في حق الانما له في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى بالاحتكار في اقوات الاممين واليهام لهما كان ذلك في بلاد اخرى
باصا وكذا التلق فاما لكان لا يضر فلا باس به الاحتكار حبس الطعام للعدا افتكار
من حكر لفاطمة ونقص وحكر بالشه لاسنبدنه وجلسه عفيفه ولا يصل في كراهه
احتكار قوله علم الجالب مرزوق والمحتكر ملعون وقوله علم من احتكر على الناس الطعام
رماه الله بالحدام ولا فلاس في رواه احتكر الطعام اربعين يوما يطلب الفحط فعلمه
لعنه الله والملائكة والناس لعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا فالهذف الفحل والعدا
الفرض وان حق العام قد يعلق فما جلب الى المصرا المحتكر نريد اطار حريمه ونضيق
بغير علمه فحكم لهما كان يضرهم بان كان البلاد صغيرا بخلاف ما لهما لم يضر بان كان البلاد
كبرا لانه حبس حكمه ولم يضر فغيره وكذا التلق على هذا التفصيل وقوله التلق ان يخرج من البلاد

ند

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

انما هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

البلاد الى القافل التي جأت بالطعام واستراها خارج البلاد وهو يرد حبسها ويمنع عنها
ولم يترك حتى يدخل القافل البلاد ولا يصل في كراهه حبسها علمه علمه الحبس وعلمه الحبس
الركبان والواحد الى الملبتين المثلثة سحر البلاد على التجار فان لبس فهو كره ومنه الحبس
لانه تحذرهم ثم لا يحكار المنهي في بلادها التي هي قوت الناس واليهام كالبشر والشعير والغنم
والتمرد والتبني والفتي قول الى حشفه ومحمد ربهما الله وعليه العيون وواكر اولوسف ربهما الله
ما اضر بالعام حبسه فهو احتكار وان كان خبيا او فضه او ثوبا فاحتكر القدر ايةا وطوان
لم يكن معروفوا فاحتكر القدر المعتك الفالبكم المدة او قصرت البكر احتكارا لعدم
وان طالت يكون احتكارا احكر وصا لوصف القدر والفاصل له يكون يوما لما رونا وقيل الشهر
لانه كثر اجل وما دونه قليل اجل لما مر في الزمان والسلم وتقع التفاوت في الما ثم من لم يسطر
الوقت وبين لم يسطر القحط نفوق بالله وقيل المدد العقوبة في الدنيا لان الجناية لا تظهر عند
قصور المدد ولا عاقب واما امتدنت المدد ظهرت الجنايم معاقب فاما في حكم الما ثم فلا يسطر
مرامد له فاما وان قلت المدد لحقق القدر والحاصل ان النكاح في الطعام غير محرم ومن
احكر غلاما ضيعته او واجلبه حر بلادا فليس محتمرا الا الاول فلان ذلك حاله حقه لا
حق الاضدنه فلم يكن في حكم الحبس فبطل احتكامه ولان لا يزوج فاما ان لا يبيع واما الكا فالكا
حول الى حشفه ربهما الله لان حق العام اما يتعلق فيما جبيع في المصرا فحلب الى فناها فاما
في غير ذلك فلا وواكر اولوسف بكر لاطلاق ما رونا وقال محمد ربهما الله كل ثقبه فحلب منها
الى المصرا العاق وهو مكره فنا المصرا محرم احتكارا فبه لتعلق حق العاق به والايضا
للسلطان لم يسق على الناس لقوله علم لا تشعروا فان الله هو المسق القابض الباسط
الرازق ورواى انه اجلا قال رسول الله علم الا تشعروا رسول الله قال بل او عوف قال لا تشعروا
ما رسول الله فقال بل الله يحفض ويرفع واني لارجوان القى الله وليس الاضد منكم غدا
مظلمه وانا ان الثمن حق البايه فالبه قد يردم والايضا لا يرام ان تتعرض لحقه الا اذا تعلق
ومع ضير العاقه فان بيع قفرا بماية وثمنه في محبين فممنع منه وفعا للضرر عن المسلمين وقاكر
مالك بعد الله بل به التسعير علم الغلا نظر للعاقه وان ارفع ان القاض هذا الما ثم المحتكر
يسع ما فضل ع قوته وقوت لهما على اعتبار السعة في قوته وقوت لهما وبيناه عن الاحتكار
ويخرج عنه فان رفع الله منق لهما وهو فصر تحت عاقده وعظه وهما فان رفع الله من
لهمان حبسه وعثره على ما يبال حتى يمنع عن سوء علم لانه ارتكب ما لا يحل وليس به حد
مقدر فيقول فان كان ارباب الطعام يتكلمون على المسلمين وتعتدون عن القمه تعديا

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

هذا هو الصحيح
في الاحتكار
في بلاد اخرى
في حقه فملك الثمن
وهو قضاوم ويسمى
بالاحتكار في اقوات
الاممين واليهام لهما
كان ذلك في بلاد
اخرى باصا وكذا التلق
فاما لكان لا يضر
فلا باس به الاحتكار
حبس الطعام للعدا
افتكار من حكر لفاطمة
ونقص وحكر بالشه
لاسنبدنه وجلسه
عفيفه ولا يصل في
كراهه احتكار قوله
علم الجالب مرزوق
والمحتكر ملعون
وقوله علم من
احتكر على الناس
الطعام رماه الله
بالحدام ولا فلاس
في رواه احتكر
الطعام اربعين
يوما يطلب الفحط
فعلمه لعنه الله
والملائكة والناس
لعين لا يقبل الله
منه صرفا ولا عدلا
فالهذف الفحل
والعدا الفض
وان حق العام
قد يعلق فما جلب
الى المصرا المحتكر
نريد اطار حريمه
ونضيق بغير علمه
فحكم لهما كان
يضرهم بان كان
البلاد صغيرا
بخلاف ما لهما لم
يضر بان كان
البلاد كبرا لانه
حبس حكمه ولم
يضر فغيره وكذا
التلق على هذا
التفصيل وقوله
التلق ان يخرج
من البلاد

محدثا بها وما علمه كل فحذت بدعه وكل بدعه ضلالة وكل ضلالة في النار ولا بد من
 الكفار فكأن كالأصناف بالنار وما علمه لا تعدوا نوازل الله وآله القيد هو سنة
 المسلمين في السفها والدقار والعبيد اصدرا اعراسا قديم والتم على موالهم والآس
 بالحقنة للتداعي واصلها ان استعفا الدوا حايض فاعلم تدادوا فان الله تعالى ما خلق
 داء الا وضع له دواء الا اليسام والدم وقد تولدت به السنة وانعقد عليه الاصاغ ولا
 نرف من الرضا والنساء ولا يجوز استعمال المحرم في الحقنة كالحذر ونحوها لان التداعي
 بالمحرم محرم والمذهب عند اهل السنة والجماعة ان التوكل بالمعصية بعد كسب اسباب
 ثم التوكل بغيره على خالف اسباب دون اسباب والآس بان تسافر اللفظة اثم الولد
 لا محرم لان الله عز وجل المحرم لعاقبة الرضا فيما يرضى الى النظر والمتى لما عرو والآس
 بالسفر مع المحرم للمحرار فكذا المرفقة مع الرضا بغير علم الولد لانه بان امتنع بغيره ليدخل
 وطبها لا انكاح ولا التحل الوطى لا باحد الملكين فالواحد له رضاءهم لغيره لاهل الصلاح
 فاما رضاءنا ولا لغيره اهل الفساد والآس برزق القاضيه وهذا على فرضيها ان
 تكون شرطا ومعاقلة كعقد الرضا او يكون كفارة ومؤنة كالنفقة كما الاول فحرم لان
 العضاء اعظم الطاعات فاذا بطل الاستيجاز على الطاعات فعلى هذه الحق ولهدا لا
 سفد حكم القاضيه بالتشوق وان كان لا ينزل بالنسب والجور ولا تشا عذرا خلافا للمعقولة
 ولما السان فلا بأس به لان الله علمه بعث عتبات بين السيد الى مكة وفرض له وبعث
 عليا الى اليمن وفرض له وفرض لمعاذ رضي الله عنهم ايضا وكان ابو بكر وعمر كما يخلد
 كفايتها وعلى ذلك اصاغ المسلمين ولأنه محبوس بحقوق المسلمين والحبس من اسباب
 النفقة كما في النكاح والعدة والعصية والمضارب اذا سافر بها المضاربة تكون نفقة في
 مالهم وهو ما بين المالك وهذا اذا كان مالك بيتا الما حلالا جمع بحق فان كان حراما جمع
 ساطل لم يحل لغيره لان سبيل الحرام وهو هذا الغصب قد علم على اهلهم وليس ذلك ما
 عاقبة المسلمين وانفقوا ان القاضيه له اكان محتاجا فالأفضل له ان لا يصب عليه ان يخذ
 رزقه وكفاته لانه لا يتوصل الى اقامه ما عليه الا بذلك لانه لا يستفاد بالكسب ففعله
 او اقامه ما عليه فلما كان القضا فرضا عليه افترض عليه ما لا يتوصل اليه الا به ولذا كان غنيته
 معا بعضه ففعله حلال لان الغنى لا يقوم للنفقة الدائره مع الشغل والكسب بتركه افضل
 رفقا ببيت المالك وارضح ان افضله افضل صيانة الحكم عن ان يكون عند الغنى او نظرا
 لمن يولى بعده من المحتاجين لان الرزق اذا انقطع زمانا تغذرت اعادته لانزل

هذا هو الحق لا بد من الكفار فكأن كالأصناف بالنار وما علمه لا تعدوا نوازل الله وآله القيد هو سنة المسلمين في السفها والدقار والعبيد اصدرا اعراسا قديم والتم على موالهم والآس بالحقنة للتداعي واصلها ان استعفا الدوا حايض فاعلم تدادوا فان الله تعالى ما خلق داء الا وضع له دواء الا اليسام والدم وقد تولدت به السنة وانعقد عليه الاصاغ ولا نرف من الرضا والنساء ولا يجوز استعمال المحرم في الحقنة كالحذر ونحوها لان التداعي بالمحرم محرم والمذهب عند اهل السنة والجماعة ان التوكل بالمعصية بعد كسب اسباب ثم التوكل بغيره على خالف اسباب دون اسباب والآس بان تسافر اللفظة اثم الولد لا محرم لان الله عز وجل المحرم لعاقبة الرضا فيما يرضى الى النظر والمتى لما عرو والآس بالسفر مع المحرم للمحرار فكذا المرفقة مع الرضا بغير علم الولد لانه بان امتنع بغيره ليدخل وطبها لا انكاح ولا التحل الوطى لا باحد الملكين فالواحد له رضاءهم لغيره لاهل الصلاح فاما رضاءنا ولا لغيره اهل الفساد والآس برزق القاضيه وهذا على فرضيها ان تكون شرطا ومعاقلة كعقد الرضا او يكون كفارة ومؤنة كالنفقة كما الاول فحرم لان العضاء اعظم الطاعات فاذا بطل الاستيجاز على الطاعات فعلى هذه الحق ولهدا لا سفد حكم القاضيه بالتشوق وان كان لا ينزل بالنسب والجور ولا تشا عذرا خلافا للمعقولة ولما السان فلا بأس به لان الله علمه بعث عتبات بين السيد الى مكة وفرض له وبعث عليا الى اليمن وفرض له وفرض لمعاذ رضي الله عنهم ايضا وكان ابو بكر وعمر كما يخلد كفايتها وعلى ذلك اصاغ المسلمين ولأنه محبوس بحقوق المسلمين والحبس من اسباب النفقة كما في النكاح والعدة والعصية والمضارب اذا سافر بها المضاربة تكون نفقة في مالهم وهو ما بين المالك وهذا اذا كان مالك بيتا الما حلالا جمع بحق فان كان حراما جمع ساطل لم يحل لغيره لان سبيل الحرام وهو هذا الغصب قد علم على اهلهم وليس ذلك ما عاقبة المسلمين وانفقوا ان القاضيه له اكان محتاجا فالأفضل له ان لا يصب عليه ان يخذ رزقه وكفاته لانه لا يتوصل الى اقامه ما عليه الا بذلك لانه لا يستفاد بالكسب ففعله او اقامه ما عليه فلما كان القضا فرضا عليه افترض عليه ما لا يتوصل اليه الا به ولذا كان غنيته معا بعضه ففعله حلال لان الغنى لا يقوم للنفقة الدائره مع الشغل والكسب بتركه افضل رفقا ببيت المالك وارضح ان افضله افضل صيانة الحكم عن ان يكون عند الغنى او نظرا لمن يولى بعده من المحتاجين لان الرزق اذا انقطع زمانا تغذرت اعادته لانزل

ما كقط

من منزلة محتاج اليه وتسميته رزقا بل على انه مقدرا لكفائه في كل زمان وقد جرى
 الرسم باعطائه في اول السنة لان الخرج يوزع في اول السنة ويوزع منه ومن رضاءنا
 يوزع الخرج في اخر السنة والمأجور من الخرج حرج السنة الماضية في الصبح وعلمه
 الفتوى فان لغير الرزق في اول السنة ثم يحرك قبل من السنة يعلل بحجبه رزق ما يقع
 من السنة فاك بعضهم بحجبه رزق وماك بعضهم على ما س من قول الى حشفه والى يوسف الله
 لا يرضى الرزق على ما س من قول محمد بن عبد الله بن عبد الله وقاسوهما على نفقة الزوجه المستحل
 فمات لغيره قبل من السنة لم يرضع عندهما خلافا لمحمد والصحاح انه يجب الرزق ومن
 كان في يده لقط لا ان له فانه يجوز قبوله وقضيه اليه والصدقة له واصلها ان التقرف
 على الصغار بل انه انواع نوع مباب الولد لا ملك الا من يورثه كالاكاح والشر او سيع لوال
 القنية كالنقدين ويحكمها لقيامه مقامه بائنة الشرع ونوع اخر ما كان من رضاءها الصغار
 وهو شرعا لا ليد للصغار منه ويبيعه واصلها الصغار وذلك فانه ممن يعوله وينفق عليه
 كالاربع والعيم وولام والمثلث لهما كان في حجرهم ورضاهم له حولا ولان ملك الولي هذا
 النوع اولى الا انه لا يشترط في حق الولي قيام الحجر والنوع الثالث ما يورثه محض
 لقبول البينة والصدقة والقضيه فانه كما ملك الرزق والعيم والمثلث والصدقة بنفسه
 له اكان لعقل لانه لما كان نفعا محضا اشبهه بالنفاق عليه فملك بالولادة والحجر
 والعقل فكثيرا لطريق الوصول نظرا له ويجوز للام ان يورثها لهما اكان في حجرها ولا
 يجوز للعيم والمثلث والنفق ان يورث تلك الا ان كانا منافع بعد عوض بالاستحلام فللمن
 تلك اثنان منافع بعوض بالا اجهة اولى ولا كذلك العيم والمثلث وتورث الصبي
 لم يحرك لانه مشوب بالضرر الا ان كان في حق الولي لانه تحض نفعا عنده فحسب المسمى ومدر
 نظره في العبد المحجور ورضاهم عنه وان كان الصغير في عيال عمه فاجرة له الله
 صح لانه من الحفظ وهذا عند ابن يوسف بعد له وقال محمد بن عبد الله المحور لان الحفظ
 هذا الى العيم كتابا احياء الموات الموات ارض تغذر زرعها
 لا يقطع الماء عنه او لغيره الماء عليه وما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة حتى يهبط الماء
 الاسماع به تشبيهها بالحيولة لافادات ويطول الانتفاع ويشترط عند محمد بن عبد الله ان يكون
 مملوكا مسلم او ذميا مع انقطاع الرزق فاق بها لان الميسته على الاطلاق تنصرف
 الى الكامل وحكامه بان لا يكون مملوكا لانه اذا كان مملوكا لم يملك ارضه متى لا يكون
 مواتا لانه ان عرف ملكه فهو له وان لم يعرف ملكه فهو لخاصة المسلمين ولو ظهر له ملكه

القنية صغار للنسب لا لغيره

هذا هو الحق لا بد من الكفار فكأن كالأصناف بالنار وما علمه لا تعدوا نوازل الله وآله القيد هو سنة المسلمين في السفها والدقار والعبيد اصدرا اعراسا قديم والتم على موالهم والآس بالحقنة للتداعي واصلها ان استعفا الدوا حايض فاعلم تدادوا فان الله تعالى ما خلق داء الا وضع له دواء الا اليسام والدم وقد تولدت به السنة وانعقد عليه الاصاغ ولا نرف من الرضا والنساء ولا يجوز استعمال المحرم في الحقنة كالحذر ونحوها لان التداعي بالمحرم محرم والمذهب عند اهل السنة والجماعة ان التوكل بالمعصية بعد كسب اسباب ثم التوكل بغيره على خالف اسباب دون اسباب والآس بان تسافر اللفظة اثم الولد لا محرم لان الله عز وجل المحرم لعاقبة الرضا فيما يرضى الى النظر والمتى لما عرو والآس بالسفر مع المحرم للمحرار فكذا المرفقة مع الرضا بغير علم الولد لانه بان امتنع بغيره ليدخل وطبها لا انكاح ولا التحل الوطى لا باحد الملكين فالواحد له رضاءهم لغيره لاهل الصلاح فاما رضاءنا ولا لغيره اهل الفساد والآس برزق القاضيه وهذا على فرضيها ان تكون شرطا ومعاقلة كعقد الرضا او يكون كفارة ومؤنة كالنفقة كما الاول فحرم لان العضاء اعظم الطاعات فاذا بطل الاستيجاز على الطاعات فعلى هذه الحق ولهدا لا سفد حكم القاضيه بالتشوق وان كان لا ينزل بالنسب والجور ولا تشا عذرا خلافا للمعقولة ولما السان فلا بأس به لان الله علمه بعث عتبات بين السيد الى مكة وفرض له وبعث عليا الى اليمن وفرض له وفرض لمعاذ رضي الله عنهم ايضا وكان ابو بكر وعمر كما يخلد كفايتها وعلى ذلك اصاغ المسلمين ولأنه محبوس بحقوق المسلمين والحبس من اسباب النفقة كما في النكاح والعدة والعصية والمضارب اذا سافر بها المضاربة تكون نفقة في مالهم وهو ما بين المالك وهذا اذا كان مالك بيتا الما حلالا جمع بحق فان كان حراما جمع ساطل لم يحل لغيره لان سبيل الحرام وهو هذا الغصب قد علم على اهلهم وليس ذلك ما عاقبة المسلمين وانفقوا ان القاضيه له اكان محتاجا فالأفضل له ان لا يصب عليه ان يخذ رزقه وكفاته لانه لا يتوصل الى اقامه ما عليه الا بذلك لانه لا يستفاد بالكسب ففعله او اقامه ما عليه فلما كان القضا فرضا عليه افترض عليه ما لا يتوصل اليه الا به ولذا كان غنيته معا بعضه ففعله حلال لان الغنى لا يقوم للنفقة الدائره مع الشغل والكسب بتركه افضل رفقا ببيت المالك وارضح ان افضله افضل صيانة الحكم عن ان يكون عند الغنى او نظرا لمن يولى بعده من المحتاجين لان الرزق اذا انقطع زمانا تغذرت اعادته لانزل

عليه وصح من الدار نقصانها وذكر العبد والى فما كان منها عاريا اي قد تم خرابه كانه
 خرب في عهد عا ولا ما كان لعا ولا ما كان له او كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مال
 بعينه وهو بعيد من القرية بحيث لا يوقف انسان من اقصى القاصر فصاح لم سمع الصوت
 منه وهو موات وما قال القاضى محمد الدين واصل ما قيل فيه ان يوقف الرطل على طرف عمود
 القرية فينادى على صوته فالى اى موضع يتنالى اليه صوته يكون فنيا القرية لان اهل
 القرية يحضرون الى ذلك الموضع لرعى المولود او غيره وما ورا ذلك يكون من المراكب اذا
 لم يعرف لها مال كذا البودع القرية على ما قال شرطه ابو يوسف لان الطاهر ان ارقاق
 اهلها عنه لا يسقط اذا كان قريبا وعند محمد رده الله بغير ارتفاق اهل القرية عنها حقيقة
 وان كان قريبا من القرية فالخاص ان عندنا ابو يوسف رده الله بغير الحكم على القرية والبعد
 وعند محمد رده الله بدار على حقيقة الارتفاق وشمس بغير السرخس اهلها فاضاه ولو كان
 يجرى له من اعيانه باذن المالك وان اعيانه بغير ارضه لم يملك عندنا لا يحسنه رده الله
 وقال المالك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن في ذلك وملكها من اعيانها حيث عا من اعيانها
 الرضا عنه وهي له ولان جراح سبقت من الله فكان الحق كما لو اضر صيدا او خطبا
 او حشيشا او وجد معدنا او ركا زانه موضع الاحق فيه الا حد وانه قوله عليه السلام للمرء
 ما اطاقته نفس امارته وقروها ما يحول على انه ارض لقوم مخصوص الا انه نصت لشرع
 كما مر في قوله عليه من قتل قتيلا فله سلبه ولان قوله بغير ارضي كانت في المال المسكين
 ثم صار في المال المسكين الجفاف الخيل والركاب وما يكون هذه الصفه المختص
 له بغيره منه بغيره ان المالك كالتناع وتجب فيه العشرة لانه يجوز ان يوظف الخراج
 على المسلم الا اذا استفاه بما الخراج لانه لا يكون ابقا الخراج باعتبار الماء ولو اصابها
 سم بركها فزرعها غيري والساني الحق بها عند البعض لان المالك استغلاها دون
 رقتها فادركها صار الساني ارضي بها وارضى له بغيره لان المالك لا يملكها
 بالارض لانه علم ما في له واللام للملك وملكه لا يزول بتركه ومن اصاب ارضه بغيره
 لاطار ارضها بغيره من اربعة نفر على النعاقب فعن محمد بن طريق الماول في
 براض الدار بعد لان الدار فصل ابطال حقه لانه ثبتت لغيره وملكه الذي بالارض
 كما ملك المسلم لان النقص لا يفصل ولان بغيره سبب الملك وهو كالمسلم في سائر اسباب
 الملك الا ان اياك ما كالكافر بالاستيلاء وكذا الكافر ملك بالاسلم بالاستيلاء وكذا
 فته ومن حفر ارضا ولم يعمرها ثلاث سنين اقلها المرام ووضعتها الى غير لان المرام انما

انقطاع

في

اما دفعها الى الماول لم يعمرها فحصل للمسلم من منفعة القشر والخرق فاذا لم يحصل
 بدفعه الى غيره لم يحصل المقصود ولان القجر ليس باحياء في القشر لانه لا احياء
 ان جعلها صالحا للزراعه والقجر للاعلام مشق من الحجر المنع فان من اعلم في موضع من المواضع
 علامه وكان من غير احياء ذلك الموضع يقع غير مملوك كما كان واما ترك ثلاث سنين
 لقول عمر رضي الله عنه ليس للحجر بعد ثلاث سنين حق ولانه اذا اعلم محتاج الى ان يصل الى
 وطنه وتهيئ اسبانه ثم يرحل الى ذلك الموضع فيجيبه فحصل له المرام للرجوع الى وطنه سنة
 لان دار الاسلام وارضها الى اقصاها تقطع في سنة فلعلمها بما يحجر في ارضه طرف دار
 الاسلام وبذلك في الطرف بغير دار الاسلام ولا صلاح اموره في وطنه سنة ولا رجوعه الى
 ذلك الموضع سنة فلا يمنع ان يستغل باحياء ذلك الموضع غيره الى ثلاث سنين ولكن
 سطر له رجع وقد مضى هذه المدة الطاهرة قد بدله وانه لا يبريد الرجوع اليها بمجرد لغيره
 اعيانها وهذا طريق الديانة فاما في الحكم لاهل اعيانها انسان قبل مضى هذه المدة هي
 له لتخفيف بغيره منه دون الماول وصار كما الاستيلاء فانه يكون ولكنه لو فعل به العقد ثم
 الحجر قد يكون موضع المارحار عليه ومعد يكون بغير الحجر بان غير حولها اقصانا يا بسة
 او نقي المراض وارضى ما فيها من الشوك او حصدا ما فيها من الحشيش او الشوك وجعل حولها
 وجعل التراب عليها من عمر ان يتم المساة لمنع الناس الدخول او حفر بغير ذراعا او
 ذراعتين فالعلم من حفر بغير اقل ذراعا فهو منقح ولو كورها او ضرب عليها المساه
 او شق لها نهرا او اصابها كذا في المسوط وحركة الهدانه ولو كورها وسقاها فعمر محمد رده الله
 انه احياء ولو فعل احد ما يكون تحجيرا ولو حفر انهارها ولم يفسد بها يكون تحجيرا وان سقاها
 مع حفر انهارها كان احياء لوصف الفعلين وان حوطها وبشمتها بحيث يقصم الماء يكون
 احياء لانه مرجح البناء وكذا اذا بذرها ولا يجوز احياء ما قرب من العام ويترك مرجح لاهل
 القرية ومطرحا لخصايدهم لتحقيق حاجتهم اليها حقيقة عند محمد رده الله او طرد اعدا الى
 يوسف رده الله وصار كالهدى والطريق وعلى هذا قالوا لا يجوز للمالك ان يقطع ما لا غنى للمسلمين ارضه
 عنه كالمسح ولا بار التي يستحق الناس منها ما ذكرنا ومن حفر بغير ارض موات باذن المرام
 عنه او باذنه وبغير ارضه عندها فاحرقها لان حفر البئر احياء فان كانت للعطن وهي التي
 يخرج الماعن بها باليد محرمها ارضه من حفرها فاحولها الى العمل خراجها عطف لما شئته هذا
 ولان حافر البئر لا يمكن من الاستيلاء بغيره الا باحولها فانه محتاج الى ان تقض على شفير البئر
 ليستفيق الماء الى ان ينفذ على شفير البئر فانه ثبت عليه التملك والى ان ينفذ حوضا محتج فيه

هذا استدلال بان ما حفره المسلم من ارضه

الارض

هذا استدلال بان ما حفره المسلم من ارضه

ليس والعين وهذا لا يحتاج الى المسئلة على حافتي النهر لحي الماء في النهر في المحتسب
 بشئ وقع في النهر لا يمكن المسئلة في وسط النهر وكذا المحتاج الى موضع يقع عليه الطين
 عند الكوي لما في النقل الى اسفل من الجرح ما لا يخفى وكذا ان استحقاق الحرم
 فيها بالنص كحل في القياس فله الحق ما ليس في معناها من كل وجه والنهر ليس في
 معناها لان الحاجة تم في تحقق في كماله وهذا الحاجة حوصلة باعتبار الكبر وقد
 محتاج الى ذلك وقد لا يحتاج ولا ينافي لا يتناقض بالقياس بدون الحرم وهذا يتناقض لان الحق
 في ذلك بعض الحرم في نقل الطين او المسئلة في وسط النهر فاذا نفاذ باصله القياس
 الا ان من منى قصر في حفاضة لا يستحق لذلك حرم او كانه محتاج الى ذلك لان الكفاية
 فيه لعدم ورفه النص فثبتت في اصلها ان صاحب النهر يستحق الحرم فقد المنازعة
 الظاهر شاهدا وعنده لما لا يستحق للنهر حرم ما فاعلم شاهد لصاحب النهر
 بذكره ان الله في قوله هذا المسئلة على اسبيل الاستدانة القوله الذي اليد عند
 دعة وصاحب النهر مستعمل في النهر لا سيما في الماء في النهر والقا الطين عليه
 ولا استعمال يد فاعتبارا في بده جعل القوله كمالا لوتنازعا في مصرع باب
 وان الحكم انما لا يرضى صورة الاستواء بها كحل والنهر ومقتضى لصلحيتها
 للغرس والذراعة والظاهر شاهد على يد ما هو بمنزلة كمالا لوتنازعا في مصرع باب
 ليس في يدها والمصرع لا يعلق على باب اصلها يتفق على يد ما هو بمنزلة كمالا لوتنازعا
 فيه والقضا في موضع النزاع قضا تركه ولا تنازعة فيما استمسك الما انما المنازعة
 فيما رواه ما يصلح للغرس على ان كانه صاحب النهر بمسلك ما ليس به فصاحب
 الارض يدفع الما بالحرم عن ارضه فقد استوى في استعمال الحرم ويرجع صاحب
 الارض في الوجه الذي قدرنا ولكن ليس لان عدمه لان لصاحب النهر حق استمسك
 الما في نهره فله يكون لصاحب الارض ان يطل حقه بمثل كمالا لوتنازعا في مصرع باب
 جذوه لا يكون لصاحب الحياطة ان يهدم الحياطة وان كان حمله كمالا لوتنازعا في مصرع باب
 صاحب الحرم وفي الحاجة الضعيف نهر لرجل الما جنبه مستاة وارض لرجل خلف
 المستاة تلتزقها وليس المستاة في يدا صدها بان لم يكن له مدها عليه غرس ولا طين
 ملو لصاحب النهر فاعلم صاحب الارض المستاة ولا عاها صاحب النهر ايضا
 في لصاحب الارض عند ان حينه وقال لصاحب النهر حرم الما عليه طينه وفي
 ذلك فيكشف بهذا اللفظ موضع الكحل فوهو ان يكون الحرم مولا لرجل لا فاصل
 بينهما وان لا يكون الحرم مشغول بحق لصدها ان كان لا صدها عليه ذلك فصاحب
 الشغل اولى به بالاجاز لان صاحب يد وتحت الكحل في تظهر في موضعها لارضها ان
 اذا كان على المستاة المجاد وله يدرى من غرسها فقد لا يحتاج لارضها لارب
 النهر وقسايتها ان وله ولا يدرى من غرسها فقد لا يحتاج لارضها لارب

معنى هذا ان الارض لا تملك النهر

سئل عن رجل
 اشترى دارا
 فيها بئر
 فاشترى
 دارا اخرى
 فيها بئر
 فاشترى
 دارا اخرى
 فيها بئر

هذا هو العايدة
 في ايراد قوله
 الصغير

النهر والقا الطين قبل هو على الكحل فوهو على النهر لارب النهر في الماء في النهر في المحتسب
 ولم يرا ان مزملة صاحب النهر فيقول ليس ان كانه عند ولا شبه ان لا يمنع ان لا يمنع
 فيه ضرر قال الفقيه ابو جعفر اذ يقول في الحرم ويقولها في القا الطين
 ثم عن ابن سفيان ان حرمه حقله نصف بطن النهر من كل جانب وعمر محمد حقدار
 بطن النهر من كل جانب وهذا ارفق بالناس **فصل في مسيل النهر**
الفصل الاول في المياه وآثارها لرجل نهر او بئر او قناة فليس له
 ان يمنع شيئا من الشفة والشفة الشرب لربه والمياه اعلم ان المياه انواع
 الاولى ما لا يجاد وكل واحد من الناس فيها حق الشفة وسبق لارضه حتى ان من
 اراد ان يكرى منها نهر الى ارضه لا يمنع من ذلك لانه لا تنافي بين المصالح لا تنافي بين
 والقمر والمواد الطرق العامة فانه هذا الماء ليس له بده حق على الخصوص فانه في
 الموضع غير داخل تحت قس اجد لانه قهر الما بمن قهر غير فله بمنزلة تنافيه على الارض
 وجه شأنا لاصل فيه قوله الما من شركا في ثلث في الماء والكحل والنار الما فله بباد
 حوجه ابا جاد اسبق في مكانه فيبقى على له بادة حتى يحرقها اذله وجعله في وعاضار
 احق به وجاز يبعه كالصيد يصي حمله كمالا لوتنازعا في مصرع باب
 من غير ان يثبت اصله بملكه صاحبه بكونه في ارضه فانه قطعه غير واخره ملكه وصار
 اخضره واقتا النار فحق اثبات الشرك فيها لا تنافي بضوؤها ولا صطلها بها
 وليس لمن او قد رها ان بمن غير من لا يقتباس منها فاما في الدلالة ما ذكره في كمالا لوتنازعا
 في مصرع باب لا يجوز لا صدها لاربانه والثالث ما لا يربى العظام كيجوز
 نهر ترمد وخوا لزرر وسيكون نهر التركة ورجل يغير حرم التعريف نهر بغيره و
 الغرائب نهر الكوفة فللناس فيه حق الشفة على الاطلاق وسبق لارضه بان اجبا
 واصل ارضه صاحبه وكره منه نهر ليس فيها الزكاة لا يضر العامة ولا يكون النهر في ملك احد
 لكونها صاحبة في الاصل فقهر الما يدفع قهر غير وتزكاة يضر العامة فله يكون له فله
 دفعا للتصديق عنهم وذلك في اذ يميل الما هذا الجانب لا انكسر صفة فيغرق القر
 ولا ارضي وعلى هذا اذا نصب الدوى عليه فشق النهر للدوى كشق للشية والسالك
 اذا دخل الما في الما من تحت الشفة ثابت لما روينا فانه تناول الشرير والشرير
 خضع منه الشرير في الشرير ولا الهبى وكحوصا لم توضح للارز والمياه لا يملك
 بغيره اذ كان لظلمه اذا انكسر في ارضه ولا الهبى وكحوصا لم توضح للارز والمياه لا يملك
 لا يمكن ان يستصحب الما من وطنه لذهابه وايضا في محتاج اذ الما من لا يار والمياه التي
 يكون على طريقه لقف وماتة في الموضع من ذلك حرم تين وتزكاة رجل ان سبق بذلك لارضها
 اصاء فلا الهه النهر منعت عنها ارضهم اولى بضر لانه حق خاضع له ولا ضرورة فيه وفي اماصة
 ذلك بطله منفع الشرير والرابع الما المجرد في لا وانه وهو حمله كمالا لوتنازعا في مصرع باب

سئل عن رجل اشترى
 دارا فيها بئر
 فاشترى دارا اخرى
 فيها بئر

صفة النهر وانما المسئلة

بمثل هذا النهر وحق اهل الاعلى واهل الاسفل في ذلك على السواء وكما استوفوا
في الفهم يستوفون في الغرم وهو مونة الكرى وكذا ان مونة الكرى على من يتفرج
بالنهر يسق لارضه فكما جاء في الكرى ارض رجل فليس له في كرى ما في منفعة سق
ناراض فله يلزم من مونة الكرى من منفعة في اسفل النهر من حيث اهر افضل
الماء فيه وصاحب الجبل لا يلزم من مونة الكرى في مونة الكرى في مونة الكرى
الا من ان من لا حق تسيل ما سطحه على سطح جاره لا يلزم من مونة الكرى في مونة الكرى
بهذا الحق ان هو يمكن من رفع الضرر عن نفسه بدونه كرى اسفل النهر بان يسد مونة
النهر من اعلاه اذا استغنى عن الماء وزعم بعض مشايخنا ان الكرى اذا انتهى
الى قوه ارض من النهر فليس عليه شيء من المونة ولا هو ان عليه مونة الكرى
انما ان يجاوز حد ارضه كما اشار اليه في الاصل لان رايا في اتخاذ القوه من اعلاه
اسفل فهو منفعة بالكى منفعة سق لارض ما يجاوز ارضه واذا جاء وز الكرى ارض
زير وسقطت عنه مونة الكرى هل له ان يفتح الماء لارضه قبل ان يذرك
لان الكرى قد انتهى في حقه حيث سقطت عنه مونة وقيل ليس له ذلك بل يبرع
لشركاؤه من الكرى بغيا لا يختصا به باله تفادى بالماء دون شركاؤه وللجوز عن
هذا الخلاف جرى الراس ان يؤخذ في الكرى من اسفل النهر او ترك
بعض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله وليس على اهل الشفة
من الكرى شيء لانهم لا يخصصون ومونة الكرى لا تسحق قوم لا يخصصون ولا لهم
اتباع والمونة على الاصول دون اتباع **الفصل الثالث**
في الدعوى في الشرب والاختلاف فيه والتصرف فيه وتصوره
في دعوى الشرب يعني ارض استحقاقا والقياس ان لا يصح لان
شرط الدعوى اعلام المدعى في الدعوى والشهادة والشرب محمول
جهالة لا تقبل لالاعلام وجه الاستحسان ان الشرب قد تملك يعني لارض
ارثا ووصية وقد يبيع لارض بدون الشرب فيبيع له الشرب
وحده وهو مرغوب فيه منتهى فيعده في الدعوى واذا كاه لرجل
ارض ولرجل فيها نهر يجري فاراد من لارض لارض لارض لارض لارض
لم يكن له ذلك وترك على حاله لانه موضع النهر في يد ربي النهر لانه
يستعمله باجره ما في فعدله ختله القواف قوله في انه ملكه فاه لم يكن
في يده ولم يكن جارا فغلب البينة ان هذا النهر له فان جابيتية قضى له لاثباته
بالحق ملكا وان لم يكن له بينة على اصل النهر وجابيتية ان قد كان مجرا
في هذا النهر يسوق الى ارضه حتى يسقيها منه قضى له ايضا لانهم شهدوا
حق ملكه في هذا النهر وهو المجرى وعلى هذا المصنف في نهر على سطح

هذا النهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض

هذا النهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض

سجدة

او الميناب او المنس في دارين فحكم لا ختله فيهما نظير في الشرب
واذا كاه نهر بين قوم ايم عليه ارضون واختصوا في الشرب فالشرب بينهم على
قدرا ارضهم لانه المقصود بالشرب سق لارض والحاجة لذلك تختلف ثقله
لاراضه وكثرتها والظاهرة من كل واحد منهم من الشرب بقدر ارضه وبقدر حاجته
وهذا بخلاف الطريق اذا احتصم فيه الشركا فانهم يتوون في ملك رقبته
الطريق ولا يعتنى في ذلك سعة الدار وضيقتها لانه المقصود من الطريق وهو
في الدار الواسعة والدار الضيقة بضعة واحدة بخلاف الشرب فان كاه لاهل
له يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ان يسكر النهر على الاسفل ولكنه يشرب
بحصه لانه في السكر قطع منفعة الماء عن اسفل في بعض المدة ولانه في السكر
احدا من في وسط النهر ورقبة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركا
بدون اذن الشركا فان ارضوا على ان لا يعلو يسكر النهر حتى يشرب بحصته
او اصطلحوا على ان يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز لانه المانع حقهم وقد يرضى
ولكن ان يمكن من ان يسكر بلوح او باب فليس له ان يسكر بالطين والتراب
لانه يتركب النهر عادة وفيه اضرار بالشركا لانه يضر ارضهم على ذلك وليس
لاصدمه ان يكرى عنه نهر او ينصب عليه دحي ما لا يرضى اصحابه لان فيه كسر
ضقة النهر المشتركة وشغل ملك مشترك بالبناء لانه يكون دحي لا يفيض بالنهر
ولا بالماء وكون موضعها في ارض صاحبها فانه يجوز لانه ما حذره في خالص تحريره
ملكه وبسبب الرمي لا ينتقص الماء بل ينتفع صاحب الرمي بالمائع بقا الماء
بحاله ومنع الضرر بالنهر كسر ضقة وبالماء ان يتخلى عن سفينه الدركاه في
المائع عليه والدالية والسانية بمنزله الرمي ولا يتخذ عليه حبرا ولا قنطرة
لارضاه بمنزله طريق خاص بين قوم واجسدا اسم لما توضع وترفع مما يخدم
الخشب والمواد والقنطرة ما يتخذ من حجر والحجر يكون موضوعا وله برفع قنطرة
اذا كان نهر خاص لرجل ماخذ من نهر خاص بين قوم فاراد ان يقنطر عليه وسق
جبهه له ذلك لانه يتصرف في خالص ملكه وان كان يقنطر استوفى فانه فاراد
ان يقنطر ذلك لعله او غنى على كاه لا يزيد ذلك في اخذ الماء فله ذلك لانه برفع
بناء هو خالص ملكه وان كاه يزيد في اخذ الماء منع منه لحق الشركا فان لارض لارض
في النهر منع من ذلك لانه يكسر ضقة النهر ويزيد على قدر حقه في اخذ الماء اما
في الموضع الذي لا يكون القسمة بالكوى فظاهر وكذا في الموضع الذي يكون القسمة
بالكوى لانه اذا وسق من النهر تحتبس الماء في ذلك الموضع فيدخل في كوة الكرى ما يدخل
اصلا يوسق في النهر وكذا في الدركاه ان يوسق الكوى عز من النهر فيجعلها في اربعة
ادخول في النهر الى اسفله فليس له ذلك لانه الماء تحتبس في ذلك الموضع فيز

هذا النهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض

اهل لاه

هذا النهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض

هذا النهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض

هذا النهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض

هذا النهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض
والنهر هو الذي
يكون في الارض

دخول الماء ولو اراد ان يتقل كواه او يرفعها يكون له ذلك في الاصل لان قسمة الماء
 في الاصل باعتبار سعة الكوة وضيقها من غير اعتبار التسقيط والترقيع هو العاقل
 فانما يمنع من توسيع الكوة ولا يمنع من ان يستقبلها او يرفعها لانه ليس فيه
 بغير ما وقعت القسمة عليه ولو وقعت القسمة بالكوى فاراد احد من القسمة بالاهام
 ليس له ذلك لانه لا اصل له ما وجد قدما يتك على حاله ولا يغيره الا في شئ لا يوجب له
 وكواكه لكل منهم كوى مستامة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم ان يزيده ولا يغيره
 باهله لانه الماء في هذا النهر الخاص قد وقع في المقاسم والشركة في هذا النهر
 خاصة فليس لبعض الشركاء ان يزيده فيما يتوزع على مقدار حق سواء اخصه في ذلك
 الشركة او لم يخصص وكذا كانت في النهر الاعظم فله في ملكه كوة او كويتين ولا يضره ذلك
 باهل النهر فله ذلك لانه الماء في النهر الاعظم لم يدخل في المقاسم بعد فهو على اصل
 الاحكام كما كان في زيادة كوة او كويتين في خالص ملكه لانه كوة اقوى من شق النهر ابتداء من
 سر الاعظم وهو غير ممنوع عنه فهذا مثله وليس لاصل الشركة في النهر ان يغير
 شقه الى ارض اخرى لم يكن لها في ذلك النهر شرب فيها حصص لانه اذا فعل ذلك
 تقادم العهد الذي لهذه الارض شربا من هذا النهر مع الاول واستدل على ذلك بالنهر
 المعد لاجل الماء فيه من ذلك النهر الى هذه الارض ولذا لو اراد ان يسوق شقه في ارضه حتى
 ينتهي الى هذه الارض اخرى فليس له ذلك لانه يتوزع فوق حقه فالارض لا ولي تنشف
 بعض الماء قبل ان ينتهي الى هذه الارض الاخرى وهذا الطريق بين قوم فارادوا
 ان ينفق فيه بابا الى ارض اخرى وسلكه تلك الدار غير ساكن هذه الدار التي خرجت
 في هذا الطريق فهو ممنوع من ذلك لانه اذا كان ساكن الدار واحد حيث
 لا يمنع لانه الماء لا يزداد ولا حق المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجرار
 احد بين رجلين له خمس كوى من النهر الاعظم واحدا لرجلين ارضه في اعلى
 هذا النهر والآخر لرضه في اسفل النهر فقال صاحب الاعلى اني ارد ان اسد بعض
 هذه الكوى لانه ما للنهر يكتفي فيفيض في ارضي وتبقى ثمة فليس له ذلك لانه يقصد
 لارضه ليرش به بسد بعض لانه بقدر ذلك ينقص من حصته وليس له احد الشريكين
 ان يتصرف في المشترك على وجه الحق الفرض بشركه وكذا لو قال اجعل لي
 نصف الشهر ولك نصف فحقا كان في حصته سد من ماله الى وانتهى
 حصته كلها فليس له ذلك لانه القسمة قد تمت بينهما من الكوى فله يكون
 لاهل النهر يطالب بقسمة لرضي ولا تنافى بالماء في القسمة الاولى لكل واحد منها حصة
 له فيما يطالب هذا فانه تراضيها على ذلك فلها ما تراضيها عليه فانه اقام على هذا
 التراضى زمانا ثم بدا لصاحب الاسفل ان ينقص فله ذلك لانه كل واحد منهما
 شريك لصاحبه نصيب من النهر وللمعبر ان يرجع متى شاء وكذا لو رتب احد

الكوى
 فتحته

حوته لانهم خلفاء في ذلك وهذا لا يمكن ان يجعل ما تراضيها عليه مبادلة
 فانه بيع الشرب بالشرب او اجارة الشرب بالشرب باطل لانه بيع الجنس بالجنس
 نساء او ما لا يغدر ليس بموجوه في اليوم فصار كبسمة القوي بالثوي نساء ولاه
 معا وضه الماء ما معلوم لا يجوز له الشرب والغير فله لا يجوز معا وضه
 الشرب بالشرب اولى والشرب ما تورد وتوصي باله تنفاه بعينه لانه قد ملك
 بالارث ما لا يملك سائر اسباب الملك كالقصاص والدين والحجر فانها يملك
 بالارث فكذا الشرب والوصية اخذ الميراث تحتلف البيع والهبة
 والصدقة والوصية بذلك حيث لا يجوز للغير ان يملكه او لعدم الملك فيه
 للحال او لانه ليس بما لا يتقوم حتى لو ائلف شرب انسان به سق ارضه من شرب
 غيره لا يضمن على رواية الاصل وان اخبار محمد لا مسلم انه يضمن ولا بطلت
 العقوبة فالوصية بالباطل باطلة ولو تزوج امرأة على شرب بغير ارض فالشرب
 جائز وليس لها من الشرب شيء لانه الشرب بدون ارض لا يحتمل الماء
 بعقد المعاوضة ولانه ليس بما لا يتقوم حتى لا يضمن بعقد وله بغيره
 مهر المثل لانه مجهول جهاله متفاحه فلم يصح تسميته وكذا لو اختلفت
 امرأتان من زوجهما على شرب بغير لرض مع الخلع وعليها ليرتق المهر الذي
 احدث لانهما اطاعت الزوج بهذه التسمية ما هو مرغوب فيه فتصبي
 غارة له بهذه التسمية والغرة في الخلع يلزمها رد ما قبضت كما لو اختلفت
 بما في بينهما من المتاع وليس في بينهما شيء والصالح من الدعوى على الشرب
 باطل لانه لا يملك شيء من العقوبة وما له يملك شيء من العقوبة فالصالح عليه باطل
 صاحب الدعوى على دعواه ولو مات صاحب الشرب وعليه ديون لم
 يبع شربه بدون الارض في دينه لانه ان يكون معه ارض فيباع مع لرض لان
 في حال حوته لا يجوز منه بيع الشرب بدون الارض فكذا بعد حوته بماله
 ما اذا يصنع هذا الشرب قبل يتخذ حوضا ويجمع فيه ذلك الماء في كل نوبة يبيع
 الماء الذي جمعه في الجوز ثمن معلوم فيقضي به الدائن ولا يضره ان ينظر الى الارض
 لا شرب لم يضمن ذلك الشرب الى الارض ويبيعها برضا صاحبها ثم ينظر الى قيمة الارض
 بدون الشرب وحق الشرب فيصرف تغا وتعا بينهما من الثمن الى قضائين الميت
 وان لم يحدد ذلك اشترى على تركه هذا الميت ارضا بغير شرب ثم ضم هذا الشرب
 اليها واعطاها فهو من الثمن ثمن الارض المستأجرة والمفاضل للغرماء واذا
 سعى الرجل لرضه او محجرها وملاها ماء فسال من يابها في ارض رجل فخرقت
 او نزلت ارض جاره من هذا الماء لم يكن عليه ضمانها لانه سبب غير متعقد فله
 يضمن وهذا لان كونه الفعل على الشرب انما يعرف باله ثلثه ثم له ولاش

الشرب لا يضر
 العاقل عن الدعوى

محترق الارض
 محترق الارض
 المحترق لا يضمن
 ومنه قول عمر

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان احكامها كما في كتاب
 البيرة والشراب والخبز والخبز والخبز والخبز

اللازم لتعلم اجتماع الحائز لارضه وانما صار لارضه جان ذات نزل بالشرب و
 لاجتناب وصرافا تغا في يكون وقد لا يكون فله يضاف الى فعله لانه لولا فعله
 لما حصل هذا النفس فصار فعلا في هذا الاثر سببا محضا والميت انما يضم
 اذا تعدي كحاف البئر وواضح الحرج كتاب **الاشربة**
 هي جميع شراب وهو كل ما يشرب من المايعات واربدها في هذا الكتاب ما حرم
 منها وكان مسكرا وسمى هذا الكتاب **بما لاه** فيه بيان احكامها كما في كتاب
 البيرة والخبز وما فيه بيان احكامها لانه كل ما حله لاربعه لحدها
 الحرج وهي النبيذ ما الغلب له اغلا واشتد وقذف بالزبد وقال
 بعضهم كل خير لقوله عليه السلام في حرم الخمر هاتين الشئتين والشار
 الى العنب والخمر وقوله عليه السلام في حرم الخمر هاتين الشئتين والشار
 والحنطة والعسل ولا اله الا الله ما حرم العقل وكل ما يشرب من الخمر والعقل
 لاسم النبيذ ما الغلب له اغلا واشتد وقذف بالزبد وقال
 اسمع الله في غير في غير في غير في غير في غير في غير في غير في غير
 وقد اريدت الحقيقة ففعل الجاز في حرم الخمر لانه الحائز العقل وهو
 انه في حرم الخمر العقل فذا لا يدل على ان كل ما حرم العقل في حرم الخمر
 الذي يكون احد شقيه ابيض ولا اسود يسمى ابلق ولا يسمى الثوب الذي
 فيه لون السول والبيض بهذا الاسم وكذا النجم في حرم الخمر يقال النجم
 في حرم الخمر لا يدل على ان كل ما يظهر في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر
 وهذا الاسم لا ينطبق على غير وانه كاه المعنى موجودا وهو كشيء يبيد والحديث
 لا اول طعن فيه في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر
 كخمره اربعة فهو سفاح واولي وشاهد عدل واكثره بالبيان الحكم وهو
 الحرة لبيان الحقيقة لانه في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر
 في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر
 بالزبد لان هذا الاسم انما ثبت لكونه مسكرا مخمرا للعقل وذا باعتبار صفة
 لا اشتد له اذ هو الموت في ايقاع الجذوة والصدع ذكر الله باعتبار
 اللذة المطربة والمقوة المسكرة فيها فاما بالغليان والقذف بالزبد في حرم الخمر
 ويصفو ولا تاني في احوال صفة المسكر ولا ان القذف بالزبد والغليان
 من اثار الحلة وما دام في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر
 ثبت اسم الخمر لانه اسكن وقذف بالزبد ويمن للصفا في حرم الخمر في حرم الخمر
 حكمه لانه كان تابعا للعصير في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان احكامها كما في كتاب
 البيرة والشراب والخبز والخبز والخبز والخبز
 هذا هو الكتاب الذي فيه بيان احكامها كما في كتاب
 البيرة والشراب والخبز والخبز والخبز والخبز

الحرج مقطوع بها كالحند والكافار المبتذل وحرمة البيع والنجاسة فينباط بالنها
 لما في النقصان من شبهة الدم وله يصح اثباتها بالشبهة وقيل يوضح في حرمة
 الشرب بحججه لا اشتد له لصيغها ثم ان عينيها حرام قبل ان يفي محلول
 بالسكر وله هو قوف عليه ومن الناس من انكر حرمة عينيها وزعم ان السكر
 حرام اذ به يحصل ايقاع الجذوة والبغضاء والصدع عن ذكر الله وفكر باطل
 مخالف للكتاب والسنة واجماع الامة فكان كفره وهذا لانه لا يعل
 سماها رجسا وهو اسم للحرام المصنوع عينا به شبهة وجاءت السنة غير النسخ
 عليه متواترة انه حرم الخمر لعينها ولاه قليلها يدعوا الى كثيرها وهو من خواص
 الخمر فانه يزاد لشاربها اللذة بالاستكثار منها بخلاف غيرها من شراب فيها
 من الغلظة ما لا يدعوا قليلها الى كثيرها فقد قيل ما من طعام وشراب الا ولده
 في الاستدراك تزد على اللذة في انبتها لا الخمر ولهذا يزداد حرمه على شربها لاف
 اصحاب منها شيئا ولذا كان قليلها داءا الى الكثير كان محرما
 لا يري الزما لما حرم حرم داءه ايضا وقد كثر حرم الخمر لوجوه فانه صدر عنه
 بانما وقرن بعباده للاضيام ومنه قوله عليه السلام في حرم الخمر وجعلها رجسا
 وجعلها من عمل الشيطان ولا يات منه الا الشر والحيث واخرى للاجتناب وجعل
 للاجتناب من الفلح وذا كان للاجتناب فلا حكاية لارتكاب خبيثة
 وخسارا وقوله في حرم الخمر من اكثر ما ينهى به كاه قال قد نزل عليكم ما
 فيه من انواع الصوارف والموانع وهو وقوف التعارك والنجاسة
 والصدع عن ذكر الله وعن الصلوة في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر
 ام انتم على ما كنتم عليه كان لم توعظوا ولم تنزهوا وفي عيني محلوله عندنا حتى
 لم يتعد حكمها الى سائر المسكرات والاشربة جعلها معلولة بالمخامرة فعدي
 حكمها الى غيرها من المسكرات حتى اوجب الحرج بشرب قطرة من الباذر
 قياسا على الخمر وهذا مخالف للسنة المشهورة فانه عا قال حرم الخمر
 لعينها والسكر من كل شراب ولا اله الا الله لتعده لاسم والتعده لله حكام ورواه
 ولا اله الا الله مع اخذه بالمعاني في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر
 والدم لانه سميت رجسا بالنص القطعي وبكفر في حرم الخمر في حرم الخمر في حرم الخمر
 بالكتاب والسنة المتواترة واجماع الامة وسقط تقويمها في حق المسلم
 حتى لا يضم حرمها ونجاستها ولا يوجب بيعها لان صاحب الشرع من نجسها فقد
 اهانها فينبطل تقويمها ضرورة لا تقويمها ببيع عز عنها والبيع يبيح على التتبع
 وكذا الضمان ولم يوصد ولا يصفوا في سقوط ما يبيحها والصحح انها مال
 حرام في الشئ والفضة فيها ومن كان له على مسلم دين فاوفاه ممن حرم محل

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان احكامها كما في كتاب
 البيرة والشراب والخبز والخبز والخبز والخبز
 هذا هو الكتاب الذي فيه بيان احكامها كما في كتاب
 البيرة والشراب والخبز والخبز والخبز والخبز

لا اذله ولا للمدونة ان يورده لانه ثمن بيع غني منعقد وهي غصب في يده او
 امانة على حسب ما اختلفوا فيه كما في بيع المينة ولو كان الدين على ذي يورده
 من ثمن الحذر والمسلم الطالب يتوفيه لانها ما لم يتقوم في حق الكافر و
 بيعها جائز عنده وقد مر في الكراهية ويجوز لانها ما كان رجا
 تخس العين واجب الاجتناب حرم لانها في ضرورة وتحد شارها ولزم اسكر
 منها لقوله علم من شرب الخمر فاجلده وعليه اجماع الصواب وهو ثمانية جلده
 عندنا وعند الشافعي ثم اربعون وقد مر في الحذر ولا يوشد الطمخ فيها لانه
 الطمخ في الشرع للمنع من تبوت الحرمة لا لابطالها بعد تبوتها وهذا لانه الطمخ
 اثره في ازالة صفة الاسكار وبعد ما صار خمر لا يورثها في قتل له بحرقه مالم
 يسكر منه لانه الحد بالقليل مخصوص بالخمير وهذا مطبوخ وقال ثمن لانه
 السر خمر به حد من شره من قليل الكافة او كثيرا ويجوز تخليلها عند باخلة فاق
 للشافعي به وسابها البطلان في العصيان طمخ حتى ذهب اقل من ثلثيه فهو
 المطبوخ اذ في طمخه ونسجه البياض ومنها المنصف وهو الذي طمخ حتى
 ذهب نصفه وبيع نصفه وحكم حكم الباذق وكذا في الحرام عندنا لافراغله و
 اشتد وقذف بالزنا او اشتد على لاختلاف وقال لا وزاعي موباح وهو
 قول بعض اصحاب الطواهي وبعض المعتزلة لانه مشروب طيب وليس بخمر
 فكان حله لا كما مثلت وكنا انه في معنى الخمر لانه رقيق ملامط يدمعو
 قليلا الاكثيرة ويجمع الفساق على شره كما يجمعون على شر الخمر فكان
 حراما كالخمر بحله في المثلث لانه غليظ وثالثها السكينة اي لان من
 ما الرطب اذ صار سكرا وهو حرام وقال شريك بن عبد الله هو حله لقوله تعالى
 ومن ثمرات الخيل ولا عناب تتخذ فحمه سكر او رزقا حسنا ذكره في موضع
 المنة وهي لا يتحقق بالمخمر فاجب اباحته وكنا اجماع الصحابة على ذلك
 وقال علم الخمر هاتين الشجرتين والنقص محمول على ما قبل التخمير
 وقبل هو ال على التخمير علم وجه التبرج لانه يتحدون سكر وتذوقون رزقا
 حسنا ولا يعرفون نفع الزبيب الا في التي حرمنا الزبيب ان اشتد و
 غله وهو حرام عندنا خله فاللا وزاعي على ما مر من حرمته هذه الثلاثة دون
 الخمر لان حرمته الخمر قطعية وحرمته الله بضمير من لا جتهل حتى جازع
 غني الخمر من هذه الاشياء وضمير متلفها عندنا حنيفه به ولا يكره متلفها و
 لانما تفضل الخمر فانه لا يصح بيعها ولا يضمن متلفها وقال لا يجوز بيعها
 ولا يضمن متلفها كالخمر لانها حرام كالخمر ولو كانت امواله متقومة ولم يجر
 دليل قطعي لسقوط تقويم الخمر في الحرام عندنا بحكم قيمتها لا ببيعها لان

او ص

لانه المسلم ممنوع عن التصرف في الحرام فلا يكون مأمورا باعطاء المثلث و
 ان لو سلف به انه يجوز بيعه اذا كان الزاهب بالطرح الكثر من النصف دون
 الثلثين ولا ينتفع بها بوجوه من الوجوه ايضا وتحد شارب قطره من الخمر
 ولا يجد شارب هذه الحيلة مالم يسكر ونجاسة الخمر غليظة ونجاستها خفيفة
 في رواية وغليظة في رواية وفي الحامض الصغرى وما سوى ذلك من الاشياء
 فله باسرها وهذا الجواب على هذا العموم نص على ان ما يتحد من
 الحنطة والشعير والقسل والذرة حله عندنا حنيفه رحمه الله
 حتى لا يجب الحد وان سكر منه عندنا والسكر ان منه لافراغ الطمخ امراته
 لم يقع عندنا حنيفه به بمنزلة طمخ لانه نام والمخ عليه ومن ذهب
 عنه بالبيع ولبن الرماك وعند محمد هو حرام وتحد شاربه اذا سكر منه
 ويقع طمخه لافرا سكر منه بمنزلة السكر ان من شره المحرم وعنه ان
 يتبع كل نبذ يفسد عند ابياته فله باسرها وكل نبذ يفسد عند ابياته على طمخ
 التمر فله خمر فيه اربعة التي من ما الزبيب والتمر انما حلا ولم يسي
 معتقا فهو بحيث يفسد عند ابياته فله باسرها ولذا صار معتقا
 باه غله واشتد وقذف بالزنا فهو نزول جوده على طول التمر
 فله خمر فيه به كان يقول ابو يوسف به في شره في المطبوخ من
 ما الزبيب والتمر انما صار معتقا لا محل شره وان كان بحيث يفسد
 لافرا تدر عشرة ايام فله باسرها ثم رجع الى قولنا ان حنيفه به
 فالحاصل ان ابا يوسف كان يقول او لا مثل قولنا محمد ان كل شيء
 حرام لكنه وجد شرطه ان لا يفسد بعد ما سلف عشرة ايام فها تان ميلتان
 احدهما ان كل مسكر حرام عند محمد وابي يوسف به اولاهم رجع ابو يوسف
 الى قولنا ان حنيفه به والثاني ان لا يفسد بعد ما سلف عشرة ايام فها تان ميلتان
 لافرا غله واشتد حرام عندنا وابي يوسف كذا ولكن بشرط ان يقع بعد
 عشرة ايام ولا يفسد لانه محض ثم رجع الى قوله وتبيد التمر والزبيب
 لافرا طمخ كل واحد منهما اذ في طمخه حله وان اشتد لافرا شره ما
 يغلب على ظنه انه لا يسكر من غير له وله طمخ عندنا حنيفه وابي يوسف
 رهما لله وعند محمد به والشافعي به حرام والكلام فيه كاللزام في المثلث
 العني وتذكره لشرائه انه تعالى له ليس بالخطيئة حديث زيار قال سقاه ابن
 ابن محمد به شره ما كدت اهتدي الى من ياتي اهل بيته فغدت عليه
 من الغد فاجبت به بذلك فقال ما زناك على محبة وزبيب وابن عمر كان يعرفوا
 بالزهد والفق بين الصحابة فله يظن ان كان يستحق غير ما له يشرب او يشرب

وهو ان
 سكر من
 الخمر

ابن
 عمر

ما كان حراما وهذا يفيد ان المتخذ من العجوة والزبيب حلاله وانه استند
 وصار كماله الذي سقاه كانه شتدا لا يولى الا قوله ما كدت الا اهل
 وفيه رقة لقول اصحاب الظواهر ان لا يحل شرب الخليلين وان كان حلالا
 لانه عن ابن عمر بن الخطاب بن النعمان بن النعمان بن النعمان بن النعمان
 كانه في زمانه الجذب فله غنيا الجوع بين النعمانين وبين النعمانين
 والبن والسجى والذرة حلاله وانه لم يطعم عندا في حنيقه ولم يوفها وانه
 اذا كان من غير لهو وطرب لقوله عن الحسن بن هانئ الشريفي وانه اشار الى الكرمية
 والحل فخص القوم بها اذا لم يدر بهما الحكم ويكون ما رواها صاحبها بالنظر
 العامة ثم في ظاهر الرواية لا بأس بالشرب منه مطبوخا او غير مطبوخ
 وفي النوار عن محمد بن ابي شريك ان شرب النبي من بعد ما استند للحل حلال
 ظاهر الرواية ان القيل والشعير والذرة حلالا للتناول متغيرا
 كانه او غير متغير فكذا ما يتجدد منها من الاشربة لانه هذا في معنى الطعام و
 للتغذية في الطعام لا يؤثر في الحكة وكذا نفيس الشدة لا توجب الحكة
 فقد يكون ذلك في بعض الادوية كالبلخ وفي بعض الاشربة كالبنز و
 روى في حديثه فهو شارب فيما يعم به الملوك فيمنع ولا حرج من شرب
 مما يتخذ من القيل والبن والسجى والذرة والفانيد والشكر والثوب
 والكثير وغير ذلك سكر او لا يسكر لانه النضر وروى بالحد في الحمر وهذا
 ليس في حنثها فلو وجب الحد فيه لكان بطريق القياس وهذا لا
 يجوز ولان الحد شرع للزجر عن ارتكاب سببه ودعا الطبع الى هذه
 الاشربة لا يكون كدعا القبح الى المتخذ من الزبيب والقيث والتمر فله شرع فيه
 الزلل كذا في المبسوط لشمس الائمة القمري حقه وذكر في الهداء وبسوط
 شيخ الاسلام لا سبب في اصابه انه محد لان الفتاوى يجمعون في
 زماننا على شربه كما يجمعون على سائر شره وكذا المتخذ من لبن البان لانه استند
 فهو على هذا وقيل على قول ابي حنيفة لا يحل لبن الدومة كالحل لانه متولد
 منه والصحيح انه محل لان كراهته لم ينفذ من قطع مادة الجهاد او لا حرج
 فله يتعدى حكم اللبن والمثلث العسقي حلاله وان غله واستند ومن
 من الغلطان انه الذي ذهب ثلثاه بالطبخ وفي ثلثه وهذا عند ابي حنيفة
 وانه لو سقاهما وقال محمد وما لك والشايع لم يقله وكثير حرام
 واسئل ابو حفص الكبي عن فقال لا يحل شربه فقيل له حاله ما حلت
 واما يوسف لم فقال له بها حلاله لله استعمل والثامن في زماننا يشربون
 للنجور والتلوي فعلم ان الحكم في هذا المقصد ان يتقوا فاما في الدلالة

استند
 ٥

ظهر ان الفهم من هذا ان المتخذ من الزبيب والبن حلالا للتناول متغيرا كانه او غير متغير فكذا ما يتجدد منها من الاشربة لانه هذا في معنى الطعام و للتغذية في الطعام لا يؤثر في الحكة وكذا نفيس الشدة لا توجب الحكة فقد يكون ذلك في بعض الادوية كالبلخ وفي بعض الاشربة كالبنز و روى في حديثه فهو شارب فيما يعم به الملوك فيمنع ولا حرج من شرب مما يتخذ من القيل والبن والسجى والذرة والفانيد والشكر والثوب والكثير وغير ذلك سكر او لا يسكر لانه النضر وروى بالحد في الحمر وهذا ليس في حنثها فلو وجب الحد فيه لكان بطريق القياس وهذا لا يجوز ولان الحد شرع للزجر عن ارتكاب سببه ودعا الطبع الى هذه الاشربة لا يكون كدعا القبح الى المتخذ من الزبيب والقيث والتمر فله شرع فيه الزلل كذا في المبسوط لشمس الائمة القمري حقه وذكر في الهداء وبسوط شيخ الاسلام لا سبب في اصابه انه محد لان الفتاوى يجمعون في زماننا على شربه كما يجمعون على سائر شره وكذا المتخذ من لبن البان لانه استند فهو على هذا وقيل على قول ابي حنيفة لا يحل لبن الدومة كالحل لانه متولد منه والصحيح انه محل لان كراهته لم ينفذ من قطع مادة الجهاد او لا حرج فله يتعدى حكم اللبن والمثلث العسقي حلاله وان غله واستند ومن من الغلطان انه الذي ذهب ثلثاه بالطبخ وفي ثلثه وهذا عند ابي حنيفة وانه لو سقاهما وقال محمد وما لك والشايع لم يقله وكثير حرام واسئل ابو حفص الكبي عن فقال لا يحل شربه فقيل له حاله ما حلت واما يوسف لم فقال له بها حلاله لله استعمل والثامن في زماننا يشربون للنجور والتلوي فعلم ان الحكم في هذا المقصد ان يتقوا فاما في الدلالة

التلوي فله محل بالانفاق وعن محمد بن قيس قولها وعن ابي بكر بن
 انه توقف فيه فقال لا احرمه ولا ابيح احكاما بقوله عليه السلام
 وفي رواه ما اسكر كثيره فقليل حرام وفي رواية ما اسكر لكثره منه فالحكمة
 منه حرام ولان الكثير من هذه الاشربة ما اسكر كثير من الحمر في حق الحرة
 وجوب الحد فكذا القليل وهذا لان القليل منه لو كان مباحا لما
 وجب الحد وان سكر منه لانه للسكر انما حصل بشرب الحلال والكراه
 ح فاعتبار جانب الحلال يمنع وجوب الحد عليه ولذا اجمع المصنفين
 للحد والمستقط لم تدرج المقطع على الموجب واما قوله عن حرمت الحمر
 لعينها والسكر من كل شراب فخص السكر بالتحريم في غير الحمر لانه العطف
 يقتضي المغايرة والمكر هو القدر الاخي وهو حرام عندنا واما
 حرم القليل من الحمر لان القليل يدعو الى الكثير للذة واللطف في كان
 القليل سببا للفساد كالسكر فكان حراما وهذه الاشربة غليظة لا
 قليلها الا كثرها فكاة قليلها مباحا ووصف الشدة والسكر منها حرام
 وقد طعن ابراهيم النخعي في الاخبار ولان الخلاف في ذلك مشهور
 الصحابة ولم يحج بها احد فلو كانت صحيحة لاحتجوا بها ولانها لما تعارضت
 بنسك القياس وهو شاهد لنا او تحمل على القدر الاخر فهو
 المكر حقيقة او على انه ابتداء ليكون طعاما لهم عن الحمر فلما وقع الغطام الماح
 ذلك والآل يصب عليه لما بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ حرم يرفم
 بطبخ طمحه حكمه حكم المثلث لانه صلب الما يزيد ضعفه بخلاف ما اقراب
 الما على العصير بمطبخ حقه ذهب ثلثا الكل لانه الما يذهب اوله لانه
 الطفا او يذهب منها فله يكون الذاهب يلقى الغيب جزما ولو طمخ
 الغيب كما هو في بعض الكتب ما في طمحه كذا روى الحسن بن ابي
 حنيفة روى في روى ابو يوسف انه لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ و
 هو من صفة لانه العصر فيه قائم بانه تغيب فيستوى اعتبار الطبخ فيه
 بعد العصر وقبله وكوضع في الطبخ بين الغيب والتمر وبين الغيب
 والزبيب لا يحل ما لم يذهب بالطبخ ثلثاه لان التمر ان كان يكتفي فيه بالوك
 طمخه فعصى الغيب لا يحل بالطبخ ما لم يذهب منه ثلثاه فيعتبي
 جانب الغيب احتياطا تغلبا للموجب للحمة وكذا اذا جمع بين عصي
 الغيب ونقيع التمر لما يتنا وتوطع نقيع التمر ونقيع الزبيب له في طمحه
 انقع فيه تمر او زبيب فان كان ما انقع شيئا يسيرا لا يتخذ النسيج منه فيه
 مثله فهو غير معتبي ولا بأس بشربه ولم يكره ان يتخذ النبيذ من مثله لم يحل

وهذا الذي يعارضه
 بسبب الذي
 يستدركه وصح

وهو الخبيث الجيد
 وهو الذي يوسف
 لانه انما يوسف
 لانه الله تعالى
 يستعمله وهن
 يشرب طرا حنة
 صلا حنيفة
 وانه يوسف
 طمخه بعضه اشبه
 وبعضه لا يشرب

شرب ماء مطهر قبل ان يشتد لانه في منع نفيع ومطبوخ وكوصف المطبوخ قدح من النعيق لم يحل شربه اذا اشتد وتغلب الموجب للحرقه على الموجب للحل فهذا مثله ولا يحذر في شرب شيء من ذلك ما يسكر لانه يثبت الحرمة للأحياء وفي احد محال للدر ولا إسقاط وكوطح الحذر وغيره بعد الاستدلال في ذهب تلباه لم يحل لان الحرمة تخفت فلا تزول بالطبخ ولا بأس بالاشتداد في الويا والحنتم والمزقت والنقي لقولهم كنت نهيتكم عن ثلاث عن زيار القنود فزوروها فقد لقن لمحذر في زيار في قاسمكوب ما بدالك وتزورها فانما نهيتكم ليتسرع به موسر على خبركم وعن النبيذ في الدنا والحنتم والمزقت فاشربوا في كل ظرف فان الطرف لا تحل شيئا ولا تحرمه ولا تشربوا شكري في الحديث دليل جواز نسخ السنه بالنه فقد لقن في هذه الاشياء لثلاثه بعد ما كان نهى عنها وبالفرض يتسرع حكم الذي وانما يتسرع فيه بعد تطهيره فانه كاف الوعاء غسقا فغسل ثلاثا فيطهر كما لو تجسس الطرف بالبول والدم فانه يطهر بالغسل ثلاثا وانه كان جديدا لا يطهر عند مجرد لشرب الحرقه وعند ابن يوسف يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة كما شرب في الطهارات فيما لا ينصرف وقد عند ابن يوسف عملا مائة بعد اخرى حتى يفرغ الماء صافيا غير متغير بحكم بطهارته وحل تحليل الحذر والحل الحاصل من الحذر حل سواء صارت خله بنفسها او بسبب طرح فيها وقال الشافعي التحليل حرام ان كان بالقائه في الحذر من حله او حل فلا يحل ذلك التحل فولا واجلا وانه كاه التحليل يعني القائه فيه باه كان بالنقل من الظل الى الشمس او بايقار النار بالقرب منه فله قولان في اباة تناول ذلك التحل ان النص اوجب له جتناب وفي التحليل اقرب اب عنها على وجه القول وهو ضد المأمور به بخلاف التحل لانه لا يبال في له جتناب عنها معناه ولو كان التحليل حراما فله بكونه مؤثرا في التحل كذبح الشاة في غير ذبحها ولو كان التحليل حراما فله بكونه مؤثرا في التحل كذبح الشاة في غير ذبحها كالحذر تحلل في التحلل فحل والدوايتان كالحذر في فعلها وقولهم نعم لا دام التحل ولم ينصل وقولهم خير خلك خلكم ولا التحليل اصلاح الجوهر فاسد فكان حله لا كذبح الجلد وهذا لانه ازاله لصفه لا سطار والحذر والنبات صفة الصلح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشقوق والتغذي بحل به ولا صلح ببلع بالاجزاء الدباع وكذا الصالح للمصالح جبال كما لو تحلل بنفسه

شرب ماء مطهر قبل ان يشتد لانه في منع نفيع ومطبوخ وكوصف المطبوخ قدح من النعيق لم يحل شربه اذا اشتد وتغلب الموجب للحرقه على الموجب للحل فهذا مثله ولا يحذر في شرب شيء من ذلك ما يسكر لانه يثبت الحرمة للأحياء وفي احد محال للدر ولا إسقاط وكوطح الحذر وغيره بعد الاستدلال في ذهب تلباه لم يحل لان الحرمة تخفت فلا تزول بالطبخ ولا بأس بالاشتداد في الويا والحنتم والمزقت والنقي لقولهم كنت نهيتكم عن ثلاث عن زيار القنود فزوروها فقد لقن لمحذر في زيار في قاسمكوب ما بدالك وتزورها فانما نهيتكم ليتسرع به موسر على خبركم وعن النبيذ في الدنا والحنتم والمزقت فاشربوا في كل ظرف فان الطرف لا تحل شيئا ولا تحرمه ولا تشربوا شكري في الحديث دليل جواز نسخ السنه بالنه فقد لقن في هذه الاشياء لثلاثه بعد ما كان نهى عنها وبالفرض يتسرع حكم الذي وانما يتسرع فيه بعد تطهيره فانه كاف الوعاء غسقا فغسل ثلاثا فيطهر كما لو تجسس الطرف بالبول والدم فانه يطهر بالغسل ثلاثا وانه كان جديدا لا يطهر عند مجرد لشرب الحرقه وعند ابن يوسف يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة كما شرب في الطهارات فيما لا ينصرف وقد عند ابن يوسف عملا مائة بعد اخرى حتى يفرغ الماء صافيا غير متغير بحكم بطهارته وحل تحليل الحذر والحل الحاصل من الحذر حل سواء صارت خله بنفسها او بسبب طرح فيها وقال الشافعي التحليل حرام ان كان بالقائه في الحذر من حله او حل فلا يحل ذلك التحل فولا واجلا وانه كاه التحليل يعني القائه فيه باه كان بالنقل من الظل الى الشمس او بايقار النار بالقرب منه فله قولان في اباة تناول ذلك التحل ان النص اوجب له جتناب وفي التحليل اقرب اب عنها على وجه القول وهو ضد المأمور به بخلاف التحل لانه لا يبال في له جتناب عنها معناه ولو كان التحليل حراما فله بكونه مؤثرا في التحل كذبح الشاة في غير ذبحها ولو كان التحليل حراما فله بكونه مؤثرا في التحل كذبح الشاة في غير ذبحها كالحذر تحلل في التحلل فحل والدوايتان كالحذر في فعلها وقولهم نعم لا دام التحل ولم ينصل وقولهم خير خلك خلكم ولا التحليل اصلاح الجوهر فاسد فكان حله لا كذبح الجلد وهذا لانه ازاله لصفه لا سطار والحذر والنبات صفة الصلح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشقوق والتغذي بحل به ولا صلح ببلع بالاجزاء الدباع وكذا الصالح للمصالح جبال كما لو تحلل بنفسه

بفسم ولا اقرب اب لا يطال صفة الحذر فكانه نظير لاقرب اب للمرافه فانه قيل في بحسن العين فحرم التصرف فيها قياسا على الميتة والبول والدم قلت المتكلم فذا تما ذات العصي وهو طاهر قبل التحذر والنجاسة باعتبار الشدة وما هي ايها بل من وصفها وهو يقبل الزوال كالصبي في الصبي واما قوله لا يتجزأ والتحذرا فلا يغناه لا يستعملوا الحذر استعمال التحل لانه لا تضعوها على الموايد كما نوضع التحل واذا صارت الحذر حلة بطهران ما يوازها من لانا، شعا للخل فاما اعلاه وهو الله اتقص عنه الحذر قبل ضرورة حلة قبل بطهران بعا وقيل لا يطهر لانه غير باس لانه غسل اعلاه بالخل فيخلل من ساعة فيطهر وكذا اذا صب منه الحذر ثم خل بطهران في الحاله كذا قال في وكذا شرب دروي الحذر ولا احتشاط به ولا تنفاه لان دروي كل شيء ممن لم يصفه ولا تنفاه بالحرام فلذا بدروته وهذا لان في الدروري اجزاء الحذر ولو وقع قطع من حرقه في الماء بحر شربه ولا تنفاه به فالدروري اولها والاحتشاط فله في يصنع بعض النساء لانه يزرع في يرق الشعر وقد مر عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تنهى النساء عن ذلك اشدة الهوى وكذا لا يجوز ان يداوى به حرقا في بدنه او يداوى به دروي لانه نوع انتفاه بالحذر ولا تنفاه بالحذر حرقا شرعا من كل وجه وكذا لا يحل ان يسقى زحيا او صبيا للنداء في لانه الله لم يجعله رجس شفا ولا يثم على من شفا لانه الصبي يعني مخاطب وله في حتمه على الخطاب وكذا لا يستعمل الدروري لانه نوع انتفاه بالحذر واقرب اب على قصد القول وقيل لا يحل الى الدروري اما لافا قيدت الى الحذر فله باس كما لا يحل الميتة الى الطيب ولو قيد الطيب الى الميتة يجوز وكذا الفارة لا يحل الى الميتة ولكن الميتة تحل الى الفارة كحله يصيب حاملة للميتة ببله ضرورة ولو لم يلق الدروري في الحذر فله باس لانه يصيب حلة فطبع الحذر يصيب حلة اذ تركت كذا في كذا غلب عليها التحل اولى ان يصيب حلة ولكن يباح حله التحل اليه لا عكس لما فيها ولا يحذر شرب الدروري انه لا يسكر وقال الشافعي حراما محد لانه الحذر يحب بشرب قطرة من الحذر وفي الدروري قطرات من الحذر ولنا انه وجوب الحذر للزجر وشرى الزاجر فيما يميل اليه الطباع والطباع لا يميل الى شرب الدروري بل من تعذر شرب الحذر تعاف الدروري وقيل لا بدعوا له كثر بخلاف الحذر فصار كغبي الحذر من شربة ولا صدقها به بالشكر ولا الغالب على الدروري الشغل ولو كاه الغالب هو الماء لم يحذر شربه فكذا لو كاه الغالب نفع الغيب وبكره الاحتشاه بالحذر واقتطاعها في التحليل لانه انتفاه بالحذر هو حرام ولا حذر عليه لانه متعلق بالشرب بالحديث ولم يوجد ولا في الدروري والطلع لا يميل اليه ولو جعل الحذر حرقا ثم طبخه في له وكل له بها نجست بها

شرب ماء مطهر قبل ان يشتد لانه في منع نفيع ومطبوخ وكوصف المطبوخ قدح من النعيق لم يحل شربه اذا اشتد وتغلب الموجب للحرقه على الموجب للحل فهذا مثله ولا يحذر في شرب شيء من ذلك ما يسكر لانه يثبت الحرمة للأحياء وفي احد محال للدر ولا إسقاط وكوطح الحذر وغيره بعد الاستدلال في ذهب تلباه لم يحل لان الحرمة تخفت فلا تزول بالطبخ ولا بأس بالاشتداد في الويا والحنتم والمزقت والنقي لقولهم كنت نهيتكم عن ثلاث عن زيار القنود فزوروها فقد لقن لمحذر في زيار في قاسمكوب ما بدالك وتزورها فانما نهيتكم ليتسرع به موسر على خبركم وعن النبيذ في الدنا والحنتم والمزقت فاشربوا في كل ظرف فان الطرف لا تحل شيئا ولا تحرمه ولا تشربوا شكري في الحديث دليل جواز نسخ السنه بالنه فقد لقن في هذه الاشياء لثلاثه بعد ما كان نهى عنها وبالفرض يتسرع حكم الذي وانما يتسرع فيه بعد تطهيره فانه كاف الوعاء غسقا فغسل ثلاثا فيطهر كما لو تجسس الطرف بالبول والدم فانه يطهر بالغسل ثلاثا وانه كان جديدا لا يطهر عند مجرد لشرب الحرقه وعند ابن يوسف يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة كما شرب في الطهارات فيما لا ينصرف وقد عند ابن يوسف عملا مائة بعد اخرى حتى يفرغ الماء صافيا غير متغير بحكم بطهارته وحل تحليل الحذر والحل الحاصل من الحذر حل سواء صارت خله بنفسها او بسبب طرح فيها وقال الشافعي التحليل حرام ان كان بالقائه في الحذر من حله او حل فلا يحل ذلك التحل فولا واجلا وانه كاه التحليل يعني القائه فيه باه كان بالنقل من الظل الى الشمس او بايقار النار بالقرب منه فله قولان في اباة تناول ذلك التحل ان النص اوجب له جتناب وفي التحليل اقرب اب عنها على وجه القول وهو ضد المأمور به بخلاف التحل لانه لا يبال في له جتناب عنها معناه ولو كان التحليل حراما فله بكونه مؤثرا في التحل كذبح الشاة في غير ذبحها ولو كان التحليل حراما فله بكونه مؤثرا في التحل كذبح الشاة في غير ذبحها كالحذر تحلل في التحلل فحل والدوايتان كالحذر في فعلها وقولهم نعم لا دام التحل ولم ينصل وقولهم خير خلك خلكم ولا التحليل اصلاح الجوهر فاسد فكان حله لا كذبح الجلد وهذا لانه ازاله لصفه لا سطار والحذر والنبات صفة الصلح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشقوق والتغذي بحل به ولا صلح ببلع بالاجزاء الدباع وكذا الصالح للمصالح جبال كما لو تحلل بنفسه

بفسم ولا اقرب اب لا يطال صفة الحذر فكانه نظير لاقرب اب للمرافه فانه قيل في بحسن العين فحرم التصرف فيها قياسا على الميتة والبول والدم قلت المتكلم فذا تما ذات العصي وهو طاهر قبل التحذر والنجاسة باعتبار الشدة وما هي ايها بل من وصفها وهو يقبل الزوال كالصبي في الصبي واما قوله لا يتجزأ والتحذرا فلا يغناه لا يستعملوا الحذر استعمال التحل لانه لا تضعوها على الموايد كما نوضع التحل واذا صارت الحذر حلة بطهران ما يوازها من لانا، شعا للخل فاما اعلاه وهو الله اتقص عنه الحذر قبل ضرورة حلة قبل بطهران بعا وقيل لا يطهر لانه غير باس لانه غسل اعلاه بالخل فيخلل من ساعة فيطهر وكذا اذا صب منه الحذر ثم خل بطهران في الحاله كذا قال في وكذا شرب دروي الحذر ولا احتشاط به ولا تنفاه لان دروي كل شيء ممن لم يصفه ولا تنفاه بالحرام فلذا بدروته وهذا لان في الدروري اجزاء الحذر ولو وقع قطع من حرقه في الماء بحر شربه ولا تنفاه به فالدروري اولها والاحتشاط فله في يصنع بعض النساء لانه يزرع في يرق الشعر وقد مر عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تنهى النساء عن ذلك اشدة الهوى وكذا لا يجوز ان يداوى به حرقا في بدنه او يداوى به دروي لانه نوع انتفاه بالحذر ولا تنفاه بالحذر حرقا شرعا من كل وجه وكذا لا يحل ان يسقى زحيا او صبيا للنداء في لانه الله لم يجعله رجس شفا ولا يثم على من شفا لانه الصبي يعني مخاطب وله في حتمه على الخطاب وكذا لا يستعمل الدروري لانه نوع انتفاه بالحذر واقرب اب على قصد القول وقيل لا يحل الى الدروري اما لافا قيدت الى الحذر فله باس كما لا يحل الميتة الى الطيب ولو قيد الطيب الى الميتة يجوز وكذا الفارة لا يحل الى الميتة ولكن الميتة تحل الى الفارة كحله يصيب حاملة للميتة ببله ضرورة ولو لم يلق الدروري في الحذر فله باس لانه يصيب حلة فطبع الحذر يصيب حلة اذ تركت كذا في كذا غلب عليها التحل اولى ان يصيب حلة ولكن يباح حله التحل اليه لا عكس لما فيها ولا يحذر شرب الدروري انه لا يسكر وقال الشافعي حراما محد لانه الحذر يحب بشرب قطرة من الحذر وفي الدروري قطرات من الحذر ولنا انه وجوب الحذر للزجر وشرى الزاجر فيما يميل اليه الطباع والطباع لا يميل الى شرب الدروري بل من تعذر شرب الحذر تعاف الدروري وقيل لا بدعوا له كثر بخلاف الحذر فصار كغبي الحذر من شربة ولا صدقها به بالشكر ولا الغالب على الدروري الشغل ولو كاه الغالب هو الماء لم يحذر شربه فكذا لو كاه الغالب نفع الغيب وبكره الاحتشاه بالحذر واقتطاعها في التحليل لانه انتفاه بالحذر هو حرام ولا حذر عليه لانه متعلق بالشرب بالحديث ولم يوجد ولا في الدروري والطلع لا يميل اليه ولو جعل الحذر حرقا ثم طبخه في له وكل له بها نجست بها

بفسم ولا اقرب اب لا يطال صفة الحذر فكانه نظير لاقرب اب للمرافه فانه قيل في بحسن العين فحرم التصرف فيها قياسا على الميتة والبول والدم قلت المتكلم فذا تما ذات العصي وهو طاهر قبل التحذر والنجاسة باعتبار الشدة وما هي ايها بل من وصفها وهو يقبل الزوال كالصبي في الصبي واما قوله لا يتجزأ والتحذرا فلا يغناه لا يستعملوا الحذر استعمال التحل لانه لا تضعوها على الموايد كما نوضع التحل واذا صارت الحذر حلة بطهران ما يوازها من لانا، شعا للخل فاما اعلاه وهو الله اتقص عنه الحذر قبل ضرورة حلة قبل بطهران بعا وقيل لا يطهر لانه غير باس لانه غسل اعلاه بالخل فيخلل من ساعة فيطهر وكذا اذا صب منه الحذر ثم خل بطهران في الحاله كذا قال في وكذا شرب دروي الحذر ولا احتشاط به ولا تنفاه لان دروي كل شيء ممن لم يصفه ولا تنفاه بالحرام فلذا بدروته وهذا لان في الدروري اجزاء الحذر ولو وقع قطع من حرقه في الماء بحر شربه ولا تنفاه به فالدروري اولها والاحتشاط فله في يصنع بعض النساء لانه يزرع في يرق الشعر وقد مر عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تنهى النساء عن ذلك اشدة الهوى وكذا لا يجوز ان يداوى به حرقا في بدنه او يداوى به دروي لانه نوع انتفاه بالحذر ولا تنفاه بالحذر حرقا شرعا من كل وجه وكذا لا يحل ان يسقى زحيا او صبيا للنداء في لانه الله لم يجعله رجس شفا ولا يثم على من شفا لانه الصبي يعني مخاطب وله في حتمه على الخطاب وكذا لا يستعمل الدروري لانه نوع انتفاه بالحذر واقرب اب على قصد القول وقيل لا يحل الى الدروري اما لافا قيدت الى الحذر فله باس كما لا يحل الميتة الى الطيب ولو قيد الطيب الى الميتة يجوز وكذا الفارة لا يحل الى الميتة ولكن الميتة تحل الى الفارة كحله يصيب حاملة للميتة ببله ضرورة ولو لم يلق الدروري في الحذر فله باس لانه يصيب حلة فطبع الحذر يصيب حلة اذ تركت كذا في كذا غلب عليها التحل اولى ان يصيب حلة ولكن يباح حله التحل اليه لا عكس لما فيها ولا يحذر شرب الدروري انه لا يسكر وقال الشافعي حراما محد لانه الحذر يحب بشرب قطرة من الحذر وفي الدروري قطرات من الحذر ولنا انه وجوب الحذر للزجر وشرى الزاجر فيما يميل اليه الطباع والطباع لا يميل الى شرب الدروري بل من تعذر شرب الحذر تعاف الدروري وقيل لا بدعوا له كثر بخلاف الحذر فصار كغبي الحذر من شربة ولا صدقها به بالشكر ولا الغالب على الدروري الشغل ولو كاه الغالب هو الماء لم يحذر شربه فكذا لو كاه الغالب نفع الغيب وبكره الاحتشاه بالحذر واقتطاعها في التحليل لانه انتفاه بالحذر هو حرام ولا حذر عليه لانه متعلق بالشرب بالحديث ولم يوجد ولا في الدروري والطلع لا يميل اليه ولو جعل الحذر حرقا ثم طبخه في له وكل له بها نجست بها

الحل في الطهر في الحز لا يحلها ولا يغني الحكم التائب فيها كالحال طهرها في غير المرقه

وله حد فيه ما لم يسكن منه لانه مطبوخ ولانه الغالب عليها في الحز والمغني به
 في حكم الحد ولو عجن الدقيق بالحز وحسن كره الحله لانه الدقيق نجس
 بالحز والعين النجس لا يظهر بالحز فله حكم الحله كمن الميتة وانفجرت
 طاهر عند اذ صنفه رجه مائة كانت او جامدة وعند السنافر رجه رطل الحز جامدة
 او مائة وعند ما كانت جامدة في طاهرة وبوكل لانه اغسلت وان كانت مائة
 في نجاسة لانها في وعاء نجس بالموت فينجس طاهره اذ كان جامدا وكلمه
 اذ كان مائعا كالحال وقع في وعاء نجس بعد الحز والسف في رجه رطل الحز كونه
 لما عرف من مذهبه في العظم والعصب والبراء التي لا حيوة فيها وله اذ وعاء
 ليس نجس لانه عصب والحز من عصب الميتة طاهر والبيضة التي يخرج من
 رجا مبيته اذ كانت جامدة فطاهرة وان كانت مائة فنجس الاظفار في كاله في
 حلال في طهر العصب لانه اذ ذهب بغليانه بالنار وقذفه بالزبد كحل
 حله لم يكن ويعني ذهاب ثلثي مائة لانه الثلث المائة حلال عشرة رطل
 من عصب صبت في قدر ثم طهر فذهب رطل بالزبد فانه يطهر المائة حتى يبقى
 ثلثه رطل في حلال لانه ما اخذ من الزبد انقص من اصل العصب فيفسط
 اعتباره في الحساب فظهر ان المائة تسع رطل فانما يصيب ثلثها لانه
 طهر حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه رطل في حلال واصل لانه العصب اذ صبت عليه ثلثه
 ما قبل الطهر ثم طهر بماء اذ كان الماء اشرك ذهابا بالرقعة ولطافته يطهر المائة بعد
 ما ذهب حلال ما صبت فيه من الماء حتى يذهب ثلثه لان الماء يذهب اوله في
 العصب فله من ذهاب ثلثي العصب وان كانا يذهبان معا فيلحق الحلال حتى
 يذهب ثلثاها ويبقى الثلث فحله لانه ذهاب الثلث ما وعصبه والثلث
 المائة ما وعصبه فصار كالحال صبت الماء فيه بعد ما ذهب من العصب بالطرخ
 ثلثه بياض عشرة رطل من عصب وعشرون رطلا من الماء في الوجم
 الاول وهو ما لانه اذا كان الماء اسرع ذهابا يطهر حتى يبقى تسع الكل و
 هو مائة وثلث لانه ثلث العصب وثلث الوجم المائى وهو ما لانه اذا كانا يذهبان
 معا يطهر حتى يذهب ثلثا الكل والقليل يدفعه ووقايت سواء حصل
 قبل ان يصيب محرمه لانه شراك الكل في المقصود وهو التعليل بالمقليل
 الطهر المائة من رعا القليل الى الكثير ولو طهر عنه النار فغلي حتى
 ذهب الثلثان حل لانه ان النار واصل لانه العصب لانه طهر فذهب
 بعضه ثم اريق بعضه في طهر المائة حتى يذهب الثلثان فليسبيل فيه انه يذهب
 ثلث الكل فتصير في مائة ما انصبت منه ثم تقسم على مائة بعد

وعصه

الحل في الطهر في الحز لا يحلها ولا يغني الحكم التائب فيها كالحال طهرها في غير المرقه

بعد ما ذهب بالطرخ قبل ان ينصب منه شي فخرج من القسيمة فهو حلال
 حلال عشرة رطل في عصب طهر حتى ذهب رطل ثم اريق منه ثلثا رطل
 تاخذ ثلث العصب كله ثلثه وثلثا وتضرب فيما بقي بعد ما انصب منه وهو
 ستة يكون عشرين ثم تقسم العشرين على مائة بعد ما ذهب بالطرخ منه
 قبل ان ينصب منه شي وذلك تسعة وثلثا فاقسمت عشرين على تسعة لكل
 جزء رطل اثنان وتسعة فعرفنا ان حله مائة مائة رطلان وثلثا
 رطل وهذا لانه الرطل الذي ذهب بالطرخ ليس يذهب حقيقة بل هو قاييم
 ولكن تدخل اجزائه في اجزاء الباقى ولهذا يخلط الباقى ويراجع اجزاء الرطل
 الى اجزاء البقية وهو تسعة رطل فيكون مع كل رطل تسع رطل فاقرا
 انصبت منه ثلثه لانه رطلان فقلنا نصبت ثلثه لانه رطلان وثلثه اذ تساع رطل فيكون
 الباقى ستة رطلان وستة تساع رطل ولو كان هكذا حقيقة ليس ان يطهر
 حتى يبقى رطلان وتسع رطل كذا هنا ووجه لغيره وهو ان الذي ذهب
 بالطرخ ذاهب من الحرام لانه انما يطهر لانه ذاهب حرام ويبقى حله في ثلثا
 عشرة لانه حرام وهو ستة رطلان وثلثا رطل وثلثه حله ل
 وهو ثلثه لانه رطلان وثلثا رطل والذاهب بالطرخ وهو رطل ذاهب
 من الحرام والباقي تسعة رطلان والحله فيها مائة لانه رطلان
 وثلث رطل والحرام خمسة رطلان وثلثا رطل فكذا اريق ثلثه في هذا
 من الحله الحرام جميعا لانه لا تعلق للذاهب حراما بالحله
 او بالحرام فكان الذاهب حراما على السواء فذهب من الحله لانه وهو
 رطل وتسع رطل فيبقى ثلثه رطلان وتسع رطل وانه رطلان زيادة
 لا تكشف فاحله كل رطل تسعة حاجتنا الى حساب لانه ثلث وثلث
 ثلث فصارت لطل الحله لانه ثلث رطلان وثلث رطلان وهو عشرة
 فبقية عشرون وهو رطلان وتسع رطل كتاب
 الصيدل الصيد لغى الاصطبار وقد سمي المصيد صيدا تسمية بالمصدر
 ولا اصطبار حيا لغى الحيز في غنى الحرام لقوله تعالى ولا تأكلوا مما
 فاصطادوا ولا ذوات ذوات الاصطبار وقوله وحرم عليكم صيد البر ما
 وحرم حرم وقوله عا المصيد لمن اخذ وانه حرام وانه نوع الكسب
 وامناع ما هو مخلوق لذلك فكان حيا كالاصطبار فحرمنا للمكلف
 من اقامة الكالف وما يحويه الكتاب فصله لانه في الصيد بالحز
 كالكلاب والتهود والصقور والبزاة والثان الاصطبار بالذي
 فصل في الحولر بحز الاصطبار بالكلب المعلم والهد والباركي وسائر

ويعلم على لا يخفى خلافا للحديث

الجوارح المعلمة كالشاهين والباشق والصقرو في الجامع الصغرى وكل شئ
علمته من ذى ناب من السباع اودى مخيل من الطير فعلم فله يس
بصيده وما سوى هذا فلا يصح فيه الا انه نذر ذكوة فتذكر برده الفذ كلب
غنى معلم صيد فله من فيه هذا قوله ان تترك ذكوة اعلم ان حله التناول
بالاصطبل مختص بشرائط منها ان يكون الصياد من اهل الذكوة وهو ان يعقل
الذبح والتسمية حتى لا ياكل صيد الصبي والمجنون لانه يعقل الذبح وانه يكون له
له ان يعلم دعوى واعتقلا كالمسلم اودى دعوى الاعتقلا كالكناز كما هو
الدماغ وانه يكون ما يصار معلم وانه يكون جارحا لقول الله وما علمتم من الجوارح
حكيمين تعلمون من علمكم الله اى وصيد ما علمتم من الجوارح وهو عطف على العلم
اي اصله كالمطبات وصيد ما علمتم وفي معنى الجوارح قولنا لهدمها ان
يكون جارحا حقيقة بناء او تخيل فيكون من الجوارح معنى الجرحه والثاني الكواسب
الاسرع ويعلم ما جرحته بالنهار اى كسبه ويمكن جعلها فيشتي طان
بنوة من الكواسب التي تجرح ليعمل بالجرح يتيقن والمخلط معلم المكلب
ومؤثر بها ثم في كل امر طرب جارحة بهيمة كانت او طائرا ومعنى قوله حكيمين
معلمين اياها الصيد تعلمون من تورقون من لطلب الصيد وتعلمون من
حالتهم ثابته او استثناف ما علمكم الله من علم التكليب والسيار كلها
جوارح وعن ابن عباس انه استثنى من ذلك الاسد والذئب لانها لا تعلم ولا
يعلمه لغنىها اما الاسد فيعلق ممتة واما الذئب فلخصاسته والحق بعضهم
الحداء بها لخصاسته واما الخنزير فله يحد له صطليكه لانه يحس العين فكان
به تنفاره به محترما وتعلم الكلب انه يترك لاكل ثله مرات
وتعلم البازي انه يرجع ويجيب لفراده عوته كذا روى عن ابن عباس رضي الله
عنه وانه يذبح الكلب كحتم الضرب فيمكن ان يضرب حتى يدع لاكل ويدبر
البازي له كحتم الضرب فتعذر تحقيق هذا الشرط فيه فاقم مقامه
ما دله عليه وهو انه عند الدعاء وانه الكلب الوقت وعلة علمه ان
ما في ما تحالف طبعه واجابته صاحبه لفراده غير مخالف لطبعه فله يكون
ذلك علة علمه بل علة علمه تترك لاكل مع حاجته اليه لان من اس
للتناول وطبع الكلب والسيار والتعليم بتدليل الطبع بالنقل الى غيره
ليصير كالبابا جهلا كانه انما يترك لاكل لانه لا يعلم لطلبه ما هو مقصود
في طبعه بضده والبازي متغير بطبعه فاجابته صاحبه لفراده خلة في طبعه
فكون ذلك علة علمه دون تركه لاكل ولكن هذا الفرق لا يتناق في الفهم
فانه متغير كالبازي والحكم فيه وفي الكلب سواء فالمعتمد هو الاول

كانه

التوحيد

جاجة

بعد

الاصطبل مختص بشرائط منها ان يكون الصياد من اهل الذكوة وهو ان يعقل الذبح وانه يكون له

هو الاول وشرط تركه لاكل ثله وانه عند ذكوة يوسف ومحمد رويها
وهو رواية عن ابن حنيفة لانه المعلم يحس الكلب الصياد على صاحبه وتركه
لاكل كحتم الضرب قد يكون للشيخ وقد يكون للمساك على صاحبه وتركه لاكل مرات
اعلم ان معلم يحس الكلب على صاحبه وانما قدر بالثلاث لانه حسن الخيال لا
يرى الا قول صاحب جوى عيب في الثالثة هذا فراق بينه وبينك وتقدر بخره لخير
وامر حال المتدبر والمجرب وقال عوف بن مالك بن ابي نجران لانه ثالثة فله ثالثة
فليجرح وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لانه ثالثة فله ثالثة فليجرح
الى غنىها وانه الكلب يكون امانة على المعلم لا القليل والكثير انما ينبت بالجرح
الملك ثالثة فقد روي واما ابو حنيفة رحمه فلم يوقت فيه وقتا ولكنه فوض
للمر اجتهاد صاحبه فان كان الكلب رايه ان صار معلم فليس معلم لانه نصب المقادير
له يكون بالراى لانه لا يدخل للمقبول ومعرفة فيفوض الى راي المبتلي به لما هو من
اصله في جنس هذه المسألة وعلى الرواية التي قدر ابو حنيفة بالثلاث
لوكل الصيد الثالث عنده وعندهما لا ياكل الثالث لانه انما حكم بكونه معلما
حين تركه لاكل من الثالث فكان له الثالث صيد كلب غنى معلم فحرم كالتصرف
المباشر في سكوت المولى فانه لا ينفذ الا يحصل الاذن والى الحكم بكونه معلما
عند احساك الثالث على صاحبه وقد اسلم على صاحبه بعد لرسالة صاحبه
فكان صيد كلب معلم فحله التناول من كاله ابو حنيفة في ما ذكره لانه لا يفر
اعلم فله يكون يغنى علم الجرحه وراى بعد مباشرة وسكوت سيده وانه يرسله وان
يسمى عنده حتى لا يرسل كلبه المعلم او بازته وذكر اسم الله معا عند ارساله فاخذ
الصيد وجرحه فانت حل الكلب ولا اصل قوله لعله لحدق بن حاتم لفر الرسلت
كلبك المعلم وذكر اسم الله عليه فكل وانه اكل منه فله تاكل وانه يشاره كل كلب
لفر فله تاكل فانه انما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غنى وانه التذكير انما
يكون موجبة للحمل لانه حصلت من روي فله بد من جعل لاله الصيد نايت
عن روي للحصول الحكم بفعله وانه يكون لارا لارسال واشترط كونه فيهما
معلما لتحقيق لارسال فمركب من روي الذي واصل السكين فله بد من التسمية
عنده فوتره قوله بقا فكلوا اما احسكن عليكم وافر كروا اسم الله عليه ولا امر للوجوب
وله وجوب عند كل ذلك ان المراد عند ارساله وتكون التسمية
نا سيما حل لما مر في الذباج وانه بد من الجرحه في ظاهر الرواية لتحقيق
الذكوة لا اضطرار لري وهو الجرحه في اتم موضع كان من البدن وقد مر من
قيل وعن ابن يوسف رحمه الله انه يشترط فاوالت الجرحه بالكا سب
وانه يحس على صاحبه حتى لو اكل منه الكلب او الفهد حرم الكلب وقال

فاذا لم يرض

وقوله بانه ثالثة

ما كحتم

الاصطبل مختص بشرائط منها ان يكون الصياد من اهل الذكوة وهو ان يعقل الذبح وانه يكون له

مالك رحمه الله عليه لا يحرم اعتبارا باللبازي فانه لو اكل منه البازي له حرم ولو لم ياكل
 شيئا فكلوا احما لمسكن عليكم وحين اكل منه يدين انه احسكه على نفسه له
 على صاحبه واليه اشار النبي ع في قوله صلى الله عليه وسلم لو اكل من اكل منه فلا تاكل فاما
 احسكه على نفسه وكان القياس في البازي كذلك وهو احد قول الشافعي
 ولكن اتركناه باثر ابن عباس ولان البازي لا يمكن تعليمه بترك الاكل لانه لا يحتمل
 الضرب فالكيف بالايجاب لافاداه تحله فالكلب ولو صار صيحا ولم ياكل
 منها ثم اكل من صيد لا يוכל هذا الصيد لان علمه في العلم فيه تركه لا كل فكان
 اكله عليه الجحيم ولا ياصيد بعده حتى يصيب معلما عنده باجتهاد الكلاب
 وعندها يتركه لا كل ثلثا كما مر في من بداء واما الصيغ التي اظهرها
 من قبل فما اكل منها فله مظهر الحرم فيه لعدم المحللة وما ليست بحرم
 ما كان في المفارقة بعد حرم اتفاقا وما هو محرم في بيته محرم عنده و
 رها له تحريمها انا حكمنا بالكل في الصيغ الماخوذة واكله من هذا الصيد
 محتمل قد يكون لفرط الجوع من كونه معلما وقد يكون لا احسكه على نفسه ولو في غي
 معلوم وما صار محكوما له يجوز ابطاله بالشك وله بقا قوله قد حكمنا
 بكونه جاهله حتى مرنا هذا الصيد الذي اكل منه والذي اذله بعد ما لم يص
 معلما لانت انا حكمنا بذلك بتوقع اجتهاد من بقاء الاحتمال والاجتهاد
 دليل يصير للعمل في المستقبل وليس بدليل في نقض ما مضى بالاجتهاد
 والكل في الصيغ المحرزة حكمه انضى بالاجتهاد في غي الجحيم لبقائه
 صيدا من وجه بواستطاعته عدم له جواز حرم احتياطا وانه انما يجهل في البازي
 لانه هذه حرم في الكلب ولا ينسب اصلها ومحتمل ان ينسب قايقتها
 بالترك زمانا كالحياض ونحوها في له حرمي ولما وصي الحكم بكونه جاهله
 في الحال تبيّن انه لا يمكن معلما وانه لما تركه لا كل للشيع حتى لم يتركه حين
 كان جايعا وهذا الاكل وانه كان محتمل ولكن تعين انه لكونه غي معلما بدليل
 شرعي حيث مررنا واول هذا الصيد وتبدل الاجتهاد قبل حصول
 المقصود لانه المقصود انما بالكل فصار كنبه الاجتهاد القاض قبل القضاء
 ولو فرض صغر صاحب فكلت حيثما علمه حيث احسكه على صاحبه ما يرد صاحب
 ما صار عالما فكل بجحد كالكلب لفا اكل من الصيد ولو شر الكلب
 من دم الصيد اكل لانه دليل على علمه حيث احسكه على صاحبه ما يرد صاحب
 وتناول ما لا يرد ولو اذ صاحب الكلب الصيد منه واخذ قطعة والفا
 اليه فاكلها يد كل ما يرد لانه قد احسكه على صاحبه حيث وقو التسليم اليه
 فصار كالمال التي اليه طعمه الا وكذا لفا اذ الرجل الصيد من الكلب

كصلى

ثم وثب عليه الكلب فاخذ منه واكل لما تبين وصار كما لو افرس شاة تحله
 بالوفاء ذلك قبل ان يحرمه المالك لبقا صيد الصيدية باعتبار عدم له حرم
 وان من الكلب من الصيد قطعة في اتباعه اياه فاكلها ثم اتبعه فاخذ
 وقتله ولم ياكل منه لم يحل اكله لانه لما اكل القطعة التي يمكن منها تعلم
 انه غي معلم وانه احسكه لنفسه لا للاسما على صاحبه وانما تركه لا كل مما
 يرد لانه شيع بتناوله تلك القطعة وانه التي تلك القطعة واتبع الصيد
 فاخذ وقتله ولم ياكل منه حتى اذله صاحبه ثم عاك فاكل تلك القطعة
 لو كل الصيد لانه احسكه الصيد على صاحبه حيث لم ياكل منه مع حاجته
 وتناوله تلك القطعة بعد وصول الصيد اليه يد صاحبه كتناول
 قطعة القاها اليه صاحبه بل ذلك دليل حذاقته حيث تناول
 ما تعلم ان صاحبه لا يرغب فيه فهو كما لو شرع عزه وانه اذ ركن المرسى الصيد
 حيا وجب عليه ان يتركه وانه تركه تركه حيث مات حرم اكله وكذا البازي
 والسهم وهذا لانه تركه ذكوة لاختياره القدرة عليها وهذا لا يمكن حرمه
 اما لفا وقع في يده ولم يمكن من حرم وفيه من الحيوة فوق ما يكون في المذبوح
 لم يוכל في طاهر الدواب وعن ابن حنيفة وابي يوسف انها لم يحل وهو قول
 الشافعي في لانه ذكوة لا يضطر ان يترك عن ذكوة لاختياره وما لم يقدر على
 الاصل له سقط حكم البدل وهنا لم يقدر على الاصل فصار كالميت لفا وورد
 الما وبينه وبين الما استنبط او عد وجه الظاهر انه ذكوة لا اضطر لفا
 بعين لفا لم تقع في يده حيا وهذا قد وقع في يده حيا فسقط اعتبار
 ذكوة لا اضطر لفا فيه وصار كشاة سقطت ولم يمكن من حرمه حتى
 مات تحله في ما لو وقع فيه من الحيوة مثل ما يقع في المذبوح لانه ميت
 حكما ولذا لو وقع في الماء وهو بهذه الحال لم يحرم كما لو وقع وهو حيا
 ولذا ان ميتا حكما له ذكوة محلة للذبح وقال بعض المشايخ
 ان لم يمكن لنقد لانه لم يוכל له التقصير من قبل حيث لم يحل آله الذكوة مع
 نفسه وانه لم يمكن لضيق الوقت لم يוכל عندنا وقال الحسن
 بن زياد ومحمد بن حنبل لم يحل استحسانا وهو قول الشافعي لم يرد
 على الاصل لضيق الوقت فبقيت ذكوة لا اضطر لرطوبة المحل وبالله احسان
 اذ للقاضي محمد بن الدين خان ولنا انه بالوقوف عليه لم يبق صيدا فلم يعتبر
 حكم ذكوة لا اضطر لفا فيه وهذا لفا كان يتوقع بقاءه حيا مع الجرح الذي
 جرحه الكلب اما لفا مشق بطنه ولحق ما فيه ثم وقع في يد صاحبه
 حيا فانت حل تناوله لانه لا يستقر فيه فعل الذكوة قبل وقوعه في يده وانه

لحقه

فيه اضطراب المدح فلا يعتد به في شاة فاضطربت ووقعت
 في المابعد قطع لاوداج والحلقوه لم يحرم بذلك كذا هذا وقيل هذا قول ابن كوف
 ومحمد حافا ما عند ابن حنيفة به فله محل وهو القياس لانه وقع في يده حيا فله
 محل بدونه ذكوة للاختيار كالميتة هذا الذي ذكرنا في اثر التذكية فلو كان
 حل عند ابن حنيفة لانه ان كانت فيه حيوة مستقرة فالذكوة وقعت موقعا
 بالاجزاء وانه لم يكن فيه حيوة مستقرة فعند ابن حنيفة به ذكوة الذم وقد ورد
 وعند صاحب بلذم في ذكوة الميتة والذئبة والموقوذة والذي يفرق بينه وبين
 وفيه حيوة خفية او بينة كذا في الفتوى وعليه الفتوى لقوله تعالى لا تأكلوا مما
 سئلنا به فصل ولله المفصولة تسهيل الدم الفجر بفعل الذكوة وقد حصل
 وعند ابن كوف به انه كان كالحية لا يعيش مثله له محل لانه لم يكن موة عضفا
 الى الذم وعند محمد به انه كان يعيش فوق ما يعيش المذبوح محل ولا لانه لا يعيش
 في الحيوة هذا الفرق الذي واخذه فان ادركه ولم ياخذه فان كان في وقت لو اخذه
 يمكن ذكوه حرم لانه في حكم المقتدر عليه وان كان له يمكن ذكوه حل
 لعدم ثبوت اليد والتمسك من الذم وان لم يدركه فذكاه حل لما بينا ولو
 لرسول عليه صيد كشي وسمى ذكوة واحدة حالة لا رسال فقتل
 الكل حل بالتسمية الواحدة لان الذم يقع بالرسالة على ما نحن عليه في التسمية
 التسمية عند الفعل واحد فكيف تسمية واحدة تخلف ما لو ظهر المشايين
 بتسمية واحدة لان التسمية يصبى مذبوحا بفعل ذم فلا بد من تسمية اخرى حتى
 لو اخرج احد بها فوق الاخرى فذبحها مرة واحدة حلتا بتسمية واحدة ومن
 لرسول فقتل فقتل الفهد حتى استمكن من الصيد ثم وثب عليه فقتل لكل لانه
 به تحقيق ما قصده بالرسالة فله ينقطع فور لا رسال وكذا الكل
 لفرافعل ذلك فهو بمنزلة الفهد وقال شيخنا في السرخسي ما قاله
 شيخ الفهد خصال ينبغي لكل عاقل ان يخذلك منه منها ان يكون للصيد
 حتى يستمكن منه وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل ان لا يجاهر بالجله في
 في عذوه ولكن يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من غير اتعاب نفسه
 ومنها ان لا يتعلم بالضرب ولكن بضرب الكلب بين يديه اذا كان في
 الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يتعاطى بغيره كما قيل للسعيد
 من وعظ بغيره ومنها ان لا يتناول الخبيث وانما يطلب من صاحبه
 اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان يتناول الطيب ومنها ان لا يثب
 لانه نا او حيا فانه يمكن من الصيد ولا تتركه ونقول انه اقبل نفسه فيما عمل
 لغيره وهكذا ينبغي لكل عاقل وان اخذ الكلب صيدا فقتله ثم اخذ

بقرطنة شقة
 من باب طلب
 محرم

رندار واستخف
 ن

اخذ لغيره فقتله وقد لرسول صاحب به جميعا لانه رساله فذم المسلم فما
 باخذه في وجه لرساله وهو محرم على صاحبه بكونه حيا له وهو كما لو رمى سهمها
 الى صيد فاصابه واصاب لغيره ولو قتل له ذكوة حية عليه طويلا ثم حرم
 صيد اخر فاذنه لم يوكل الميت لانه فور رساله انقطع حيث حرم على اول
 طويلا فقتل فانت ارسال صاحبه في حق الصيد الميت وهو شرط الحكم
 وكولرسول بانه المعلن على صيد فوقع على شيء ثم اتبع الصيد فاخذه و
 قتله اكل له ذكوة لا يبارك ان يقع على شيء وينظر الى صيده ليتبين
 من اخذه وهذا الفرق ان يمكن ان يمانا طويلا للامتناع كما في الخشوم و
 انما يمكن ساعة للكيس كحمار في الفهد والكلب وكولرسول البازي المعلن
 صيدا فقتله ولم يدر لرسول ان يمانا طويلا لانه باخذه لا يثبت بدون لرسول
 وقد وقع الشك في رساله وان حنقه الكلب ولم يجز او صيد من تحت
 لم يوكل لما سنا ان الجرح شرط في ظاهر الرواية وهذا ليس لانه لاكل
 بالكسر لانه المعنى هو الجرح الذي هو سبب لانهار الدم ولم يوكل
 ذلك بالكسر فصارت الخنق وحكي ابن كوف عن ابن حنيفة
 رحمه الله عليه ان اذا كسر عضوا فقتله حل لانه الكسر جراحة باطنه في
 كالجرح الظاهرة وكولرسول المسلم الكلب على صيد فشاركه كلب
 غني فعلم او كلب لم يذكر اسم الله عليه عمدا او كلب نجوي لم يوكل لما
 رونا في حديث عدي ولله الصيد صار ما خور ابا الكليل ولاصل انه
 حتى ليجتمع موجب لكل وجوب الحرمة تغلب موجب الحرمة لقوله عليه السلام
 ما اجتمع الحلال والحرام في شيء الا غلب الحرام الحلال وله الحرام
 واجب الترك والكله جائز الترك فكافة لاحتمال في الترك وكولرسول الصيد
 عليه الشاة ولم يجز معه وما تب يخرج لاول كره الكلب لوجوه المصادرة
 في اخذ وعدها في الجرح ثم قيل كراهة تنزيه وقيل كراهة حرمة
 وهو اختيار شيخنا لانه الكلابي وكولرسول الصيد على الكلب نجوي حتى اخذه
 فله باسمه ما كاله لانه فعل المجوي ليس من جنس فعل الكلب فلم يثبت المشاركة
 فكافة الصيد ما خور ابا الكلب الذي لرسول المسلم فكان حله لانه ما فعل
 الكلب الذي لم يرسله صاحبه من جنس فعل الكلب الذي لرسول فيحقق
 به المصادرة ويجتمع في الصيد الموجب للحل والموجب للحرمة وكولرسول
 الكلب البس على الاول ولكنه اشتد على لانه حتى اشتد على
 الصيد فاخذه وقيل حل لانه فعله لم يؤثر في الصيد وانما اثر في الكلب
 لرسول لانه اذا دابة طلبا فله يضاف لاخذ الى فعله وكولرسول نجوي فقتل في الكلب

فقتل الاشداد
 هذا مع الاشداد
 فقتل في الكلب
 اشتد فقتل في الكلب

تذكيته حتى مات حرم وفقدت وجوهها ولاختلاف فيها في الفصل الاول
 فله محتاج الى الامانة وكذا وقع السهم بالصيد فقامل حتى غاب
 عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه حل استحسننا والقياس انه لا يحمل
 وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى لان ما بسبب لحي وكننا انه عليه
 من بالزواج على حمار وحش عقي فتبار اوصياء اليه فقال عليه
 فسياتي صاحبه فجاء رجل فقال هذه ربي وانا في طلبها وقد جعلتها
 لك فاحر اليه من اباكم فقتلها بين الرفاق وله لحي ارض عن حملي
 له لا اصطليها لبا نكوة في المشاجرة الى لحي فله بد من التولي في الجاه
 له لم يفتد عن طلبه للضرون وان فعل عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يحمل
 لانه عي كره الكلب الصيد لافا بـ عن الراي وقال لعل هو لم يرض
 قتله وله ترك الطلب مما يستطاع الامتناع عنه والتايب بالضرورة
 له يبعد وموضعها وما وينا حتى على مالك في قوله اما تولى عنه لحي ام
 حل وله ايات ليلة لا يحمل وكذا قول ابن عباس كل ما اخصمت
 ودق ما اخصمت لانه لا صا ان يرميه فيموت بين يديه ولانما لا يتولى
 عنه انه لموت لانه لا يرضى لحي ارض عن حملي فله بد من التولي في الجاه
 لم يفتد عن طلبه فله حرم لما بينا انه لا يستطاع الامتناع عنه فهو عفو
 وكو وجده جرحه لحي سوى جراح سهم لا يحمل له ظهر لموت بيا
 لصدحها موجب للحل والآخر موجب للحرم فيغلب الموجب للحرم
 مع انه الموهوم في هذا كالمحقق لما روينا والحواري في لسان
 الكلب في هذا كالجواب في الذي في جميع ما ذكرنا وكذا راي صيد
 فوق في الماء او على سطح او جلد فتري منه الى الارض حرر لانه
 المتروكة وانه تعالى ذكرها في هذه المحرمات وله احتمال الموت يعني
 الذي اذا لما قبله وكذا السقوط من عمل لحي في القول مع لحي
 لحي او وقع ربي في الماء فله ناكل فانك لا تدري ان الما قتل او ستمك
 وكو وقع على لحي ارض ابتد اكل لانه لا يستطاع الامتناع عنه فله
 عفو بخلاف الوقوف في الماء والتري من الجبل لانه يستطاع الامتناع
 منه فصار الاصل لحي سبب الحل والحركة لحي الصمعا وامكن التزعمها
 هو سبب الحرمة تزعم جهة الحرمة احتياطا وان كان مما لا يمكن التزعمها
 عنه حرمة وجوده محرم عدمه فيما يمكن التزعم عنه لحي ارض عن حملي
 او جايظ او لحي ارض عن حملي ارض او ماء وهو على جلد فتري من
 موضع الى موضع حتى تدرى الى الارض او ماء فوق على رمح منصوبة او

التام على الكلف
 على المشقة
 قتل

جرح

او قبصة او على حرف اجرة لاحتمال القتل لحي هذه الاشياء و
 محتا لا يمكن لاحتمال زعمه لحي ارض كاسا او على ما هو في جهه
 كجبل او ظهر بيت او لبنة موضوعة او صخرة فاستقر عليها
 له في الموضع الذي وقع به لحي ارض وذكر في المنتهى انه لحي ارض
 الصيد على صخرة فانشق بطنه فأت لم يوكل وليس هذا بخلاف
 الرواية في الصخر بل مراده بما ذكر في المنتهى اصابه حل الصخر
 فانشق بطنه بذلك وهذا سبب لموت سوى الذكاة ومزارع بما ذكره لامل
 انه لم يصبه من لحي ارض لانه لا يصيبه من لحي ارض ولو وقع عليها وذكره عفو لانه لا
 استطاع ان يتنأى عنه وانه كان الطي ما يافاه كانت الجراح لم
 تنفس في الماء اكل وان انخست له يوكل كما لو وقع غي المائي في الماء
 وله يوكل ما اصابه المعراض بعد ضيق لحي ارض فيه ما اصابه المعراض بحدة فكل
 وما اصاب تعرضه فله تاكل وله يوكل ما اصابه البندقة فأت بها
 له الذكاة اسم لما هو قاتل جراحه بكونه الموت بانها الدم فاما ما هو
 قاتل دقا فله بكونه الموت فيه بانها الدم فكانت موقوفة وهي حرام
 بالنص والبندقة تقتل بالندق والكسر لا بالجرح وكذا لحي ارض
 كذا لحي ارض له لحي ارض بكونه الموت بانها الدم فاما ما هو
 خفيفا وبه حدة حل له الموت بالجرح لحي ارض ذلك لحي ارض وان
 كان الجرح خفيفا وجعله طويلا كالسهم وبه حدة حل لان الجرح ولو
 رماه متى وقع حديد ولم يتضرع بضعاً حرم له القتل بالندق وكذا لحي ارض
 فابان راسه او قطع اذنيه لان العروق قد تنقطع بفعل الجرح كما تنقطع
 بالقطع ولعل مات قبل قطع اذنيه وواجب فله حمل بالسك ولو رماه بجم
 او بعود حتى قبل حرم له قتله ثقله لحي ارض لحي ارض لحي ارض
 بضعا في حل لانه كالسيف والرمح وله صل في هذه المسألة ان الموت
 لحي ارض لحي ارض قطعاً حل للصيد وان اضيف الى النفل قطعاً
 حرم وان وقع المشرك ولم يدر انه مات بالثقل او بالجرح حرم لحي ارض
 وان رماه بسيف او سكين فاصابه بحدة فحرم حل وان اصابه بغير
 السكين او بغير السيف حرم لانه القتل بالندق والحد يد وغني
 فيه سواء واما فخره فأت بالجرح ان كان الجرح حديداً حديداً
 وان لم يكن حديداً فكذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراح صغرى
 او كبرى له الدم قد يكتسب في العروق لضيق المنفذ او لغلظ الدم
 وعند بعضهم شق طين دما ليقول ع ما لهن الدم واقرى لحي ارض

المعاضد السهم لحي ارض
 بغيره
 لحي ارض لحي ارض
 لحي ارض لحي ارض
 لحي ارض لحي ارض

القتل

طا

لوح

الرواية في بعض النسخين

فكل شرط للانهار والمشر وط لا يوجد عند عدم الشرط وعند بعض
 ان كانت الحواشي كبرية حلة بلا لانه عدم خروج الدم لعدم فله يكون
 مضرا وان كانت صغيرة لا يحل لانه عدم خروج الدم لضيق المنفذ له لعدم
 الدم ولو ذك شاة ولم يسيل الدم منها وقد يكون ذلك لفر الكلب القنار
 فقال ابو القاسم الصغار لا يحل لعدم معنى الذكوة وهو تسبيل
 الدم وقال ابو بكي الاسكافي يحل لوجود فعل الذكوة قال
 الذكوة ما بين اللبنة والخبس وان اصاب السهم ظلف الصيد او قد
 فقلل حل ان لهما لانه هو المقصود وهو تسبيل الدم قد حصل ولا لانه
 لانه تسبيل الدم لخصه بالحصول وان رى صيدا فقطع عضو منه ومات
 اكل الصيد لما بيننا وله لوكل العضو لقوله ما بين من الحي فحيث
 وهذا اذا ايمان شيئا في المياة منه حيا بدونه علة كاليد والرجل والفخذ
 وثلاثة مما يلي القوائم وله فلي من نصف الراس ولو قد نصفين او
 قطعه امله ما وله كئ مما يلي الحجز او قطع راسه او نصف راسه او اكثر منه
 حل الميان والمياة منه اذ لا يتوهم بقاؤه حيا بعد هذا فكان قتله وهذا
 عندنا وعند الشافعي رحمه الله حل المياة والمياة منه في الوجه كلها لافا مات
 الصيد لان الفعل وقع ذكوة فظن ان ذكوة في الكل كما في ذكوة اختيار
 لنا ما روينا وقد ذكرنا في مطلقا فانظر ولا الحي حقيقة وحكما لكونه حيا
 من كل وجه وفي النوع له ولو المياة منه هي حقيقة لوجود الحيوة فيه
 وحكما لانه يتوهم حيوة بدونه هذه لانه شاة وقد اعتبر الشرع في ذكوة في
 الما وفيه حيوة بهذه الصفة كرم اما في النوع الثاني فالبيان منه حيوة
 له حكما فانه لا يتوهم بقاؤه الحيوة منه بعد هذا الجرح حتى لو وقع في الما
 حيوة بهذه الصفة او تروى من جيل او وسط له حرر والحديث وان شاول
 السمك وما بين منه ميت لانه ميتة حلة بالحدث قوله للفعل
 وقع ذكوة قلنا حكم الذكوة انما يظهر في المحل عند خروج الروح
 ابرز طرف منه والمياة في حي لم يقع الفعل ذكوة فمما خرج منه الروح وصار
 ذكوة لم يظهر في الجرح المنفصل لانه ظهر حكم الذكوة في الجرح اعلى سبيل
 التبعية وقد بطلت بالانفصال فالخاتمة المياة من الحي حقيقة
 وحكما حرام والمياة من الحي حلال حكما حلال وذكوان في في
 المياة منه حيوة بقدر ما يكون في المذبح فانه حيوة حلال حكما لما شاول
 ضرب عنق شاة فابان راسها لوجود قطعه له وادرج وكره لانه بلغ الفاع
 وانه ضرب من قبل القفا ومات قبل قطعه له وادرج حرم وانه في حيا

الدم

حله

330
 حيا حتى قطعه له وادرج حل وقد مر في الدمارح ولو ضرب صيد فقطع
 اورجله ولم يمته ان كان يتوهم لالتيام ولان دمارح حل اكله ان مات لان
 هذا جرح وليس بابانة فكان كسائر اجزائه وانه كانه لا يتوهم اتصاله بعلة بانه
 في متعلقا بجذبه حل ما سواه لا هو لوجوده لا بابانة في غير ولا اعتبار للمعنى
 لا للصورة ولا لوكل صيد الحيواني والوثني والمزبد لانه هو لا ليسوا من اهل
 الذكوة اختيارا فلذا اضطررنا لاختلاف الملتاة لانه من اهل الذكوة اختيارا فلذا
 اضطررنا ومن رى صيدا فاصابه ولم يخنه ولم يخرج من جرحه لا خنار فراه
 لفر فقلل فهو للب لانه صيد بعد وقال عليه السلام الصيد لمن
 لاذ ولوكل لانه الصيد حكم بذكوة لا اضطررنا وان كان له ولو الخنار
 فراه الب فقلل فهو لله ولو لم يوكل لاحتمال حوته بالب وهو
 ليس بذكوة لانه لم يبق صيدا فله حل بذكوة لا اضطررنا للقدرة على ذكوة لا
 وهذا لانه كان الذي لا اول محال يتوهم منه الصيد حتى يكون الموت
 مضافا الى الذي للب فان كان الذي لا اول محال له يتوهم منه الصيد
 مان في منه من الحيوة بقدر ما يقع في المذبح كما لو ايمان راسه محل العلمنا
 بان الموت لم يضاف الى الذي الب فكان وجوده وعلمه من ذكوة
 وانه كان الذي لا اول محال لا يعيش منه الصيد غير انه في فيه من
 الحيوة اكثر مما يكون في المذبح بان كان يعيش يوما او دونه فقلل الى
 لو شاة لا يحرم بالزينة الشاة لانه لا يعتبر بهذا القدر من الحيوة عنده
 وعند محمد رحمه الله يحرم لانه لهذا القدر من الحيوة غير عند لما عرف
 من مذهبه فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان لا اول محال
 سلم منه الصيد سواء قلل محل وصغر الب لله ولو قيمته غير ما نقصت جراحته
 لانه لا اول ملك باله خذ مع حيث الخنار فهو قد اتلف صيدا محمولا كما
 له منفق صاحب جرحته فله يضمه كله لانه قيمة المتلف تعتبر يوم له له ف
 كما لو قتل عبدا من بضائه وهذا لانه علم ان القتل حصل بالب بان كان
 الذي لا اول محال يجوز ان سلم الصيد منه والب محاله سلم الصيد
 منه لكون القتل كله مضافا الى الب وان علم ان الموت حصل
 من الجرح او لم يدر ضمن الب ما جرحته لانه جرح حيواتا محمولا كالفى نقصته
 وقد نقصه فضمن ما نقصه ثم نقص نصف قيمته مجرد جرحه جرحا
 الموت بالجرحين فكان متلفا نصفه وهو مملوك غير فضمن نصف
 قيمته مجرد جرحه بالجرحين لانه لا اول لم يكن بضمنه وقد ضمن الب كمن
 فله يضمه ثانيا ثم يضم نصف قيمة لحمه ذكيا لانه بالذي لا اول صان

اختار الجرحه او نقصته

الحي

فانما طرأ عليه عند القاض حسمه لانه جزا الظلم وقدمى بيانه في كتاب الغضا
 وانه اطلب المرتهن الداهن بالدين ام المرتهن باحضار الرهن لانه قبض الرهن
 قبض استيفاء فلو امر بقضا الدين قبل احضار الرهن ربما ملك الداهن بعد ذلك او
 يكون هالكاً قبل ذلك فيصير مستوفياً منه من بين فلكا خضعت امر الراهن تسليم
 دينه اوله ليتعين حقه كما تعين حق الراهن تحقيقاً للنسوة كما في تسليم المبيع
 ولا تخفى كحضر المبيع ثم سلم المخر اوله وكذا انه طال به بالدين في غيب بدار الرهن ولا حرج
 ولا حرج لانه لا مانع كلها مكافاة للعقد فيما له حمل ولا حرج لانه لا مانع من فيه بيا
 مكانه لا ينافي في السلم باله جاز فمضى باحضاره وانه كان له حمل وحرجه باخره
 ولا يكلف المرتهن على احضار الرهن لانه المرتهن عاجز عن احضار والتسليم في
 واجب عليه في بلده بحرفه العقد وانه هذا نقل والواجب عليه التسليم بحرفه
 التخلية لا النقل من مكانه الاحكام لانه العين امانة ولكن للراهن ان يحلف باسما
 هلك ولو سلب الراهن العدة او المرتهن على بيع الرهن فباعه بنقد او نسيئة
 ص له سلطه على البيع مطلقاً فلو طالب المرتهن بالدين له تكلف المرتهن احضار
 الرهن بل يؤمر بعضا الدين لانه المرتهن عاجز عن احضار الرهن لحصول البيع
 باجر الراهن وتسليمه وهلك كـ المخر عند العدة او المشتري او المرتهن
 قبل قبض الدين او بعد على المرتهن لقيام التمسك بالرهن وهلك الرهن كان على
 المرتهن فكذا هلكه ولو قبضه يكلف احضاره للمحال حكم الرهن الى الثمن
 له للبدل حكم المبدل والمتعلق بقبض المخر البايع لانه العاقد في حقه الحقوق
 اليه وكما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل الدين تكلف احضاره لا يتأخر قد حصل
 لانه لا ضرر له في الاحضار وفيه فراخ قلب الراهن عن توهيم الله له ولكنه لا تسلم الا
 ان قبض جميع الدين ولو قبل رجل العدة الموهبة خطأ وجبت قيمته على عاقلة
 القائل في ثلث سنين لا يجبر الراهن على قضا الدين حتى نحض كل القيمة لانه
 القيمة خلف عن الرهن فله بد من احضار كلها كما له بد من احضار كل الرهن و
 ما صار العدة ويتا بتسليم من جهة الراهن كحله في البيع لانه صار ديناً بتسليم
 فافتي قا ولو كان الرهن على يد عدل وامراه لودعه عنه ففعله العدة ثم
 حاء المرتهن يطلب دينه لا يكلف المرتهن احضار الرهن وامر الراهن بتسليم الدين
 لانه الراهن لا يرض ببدل المرتهن فله بد من احضار ما ليس في يده لا يرى ان المرتهن لو اقره
 من العدة بكونه غاصباً ضامناً وكيف يلزمه احضار رثي لو اقره بصبي غاصباً ولو
 اودعه العدة كـ عند من في عياله وغائب وطلب المرتهن دينه وقال
 الموهبة اعني فله ولا ادرى لمن هو او اعدله غاب بالدم ولم يدر ان هو له
 تكلف المرتهن احضار الرهن ويجبر الراهن على قضا الدين لانه المرتهن عاجز عن التسليم

كتاب
الرهن

كيفية
المرتهن
الراهن

المرتهن
الراهن

عن التسليم وانه انك الموهبة لا بداع وقال هو مالى لا ملك المرتهن قبض الدين لانه
 بالحجر توى الرهن فثبت الاستيفاء فلا يملك قبض الدين حتى ثبت كونه رهناً ولو كان
 الرهن في يد المرتهن ليس عليه اية ملكة من بيعه حتى يقبضه الدين لانه حكم الرهن الجبس
 الدائم لانه يقبض الدين في قضاؤه الدين قبل تسليم رهنه اليه لانه رال المانع
 من التسليم اليه لوصول الحق الى محقق فلو قضاؤه بعض الدين فله ان يجبس
 كل الرهن حتى يستوفى ما في قلام كفى لانه الرهن محبوس بالدين فيبقى ما في يده
 منه حتى يجبس للبايع فلو هلك قبل التسليم استقر الراهن ما قضاؤه لصبي ورثة مرتباً
 عنده هلك الرهن بقبضه السابق فكاه الما استيفاء بعد استيفاء فينتقض
 الاستيفاء الما تنافى ديا عن الدوا وكذا لو تناحنا الرهن ولم يرد الرهن على وجه
 الفسخ على الراهن له حسمه ما يقبض الدين او يبرئ لانه الرهن لا يفسخ محققاً
 بالمناقضة بالقول حتى لا يكون للراهن حق اخذ بقى رضا المرتهن بعد المناقضة
 كما قبل المناقضة فصار وجه هذه المناقضة وعدها بمنى لا يفسخ مضموناً ما في
 القبض والدين اذ الرهن انما يثبت بالعقد والقبض فيبقى ما في القبض ولو رده
 له على وجه الفسخ بل على وجه العادة لا يبطل الرهن ايضاً ولو هلك في يده بسفط
 الدين لفا كان به وفاء بالدين لبقاء الرهن وليس للمرتهن ان ينتفع بالرهن التخاذل
 وسكنى ولتسا لانه ياذن المالك لانه المالك لا حق الجبس دون الاستيفاء
 وهذا لانه لا تنافى يكون بالعين وهو فيما يرجع الى الصوة امانة وليس له ان يبيع
 له بتسليم من الراهن لانه عقد الرهن له يقتضى البيع فله ملكه له بئوكا من
 قبل المالك وليس له ان يبيع او يعي لانه لما يملك لا تنافى بنفسه لا يملك تسليمه
 عليه فانه فعل كان مستعداً ولم يبطل عقد الرهن بالتقدي ولكن من ان يحفظ
 الرهن بنفسه وزوجه وولد وخادم الذم في عياله ومعناه ان يكون الولد
 في عياله ايضاً لانه عينه امانة عنده والحفظ يكون هو له فملكه الدفع اليهم كما
 في الوديعة وانه حلف بغير من في عياله او دعه ضمن وهل يضمن المخر فهو على
 الحلف في الذم من في الوديعة وكذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان القصد
 بجميع قيمته لانه الزيادة على قدر الدين امانة واما ما استضمن بالتقدي
 ولو رهنه خاتماً فله في ضمنه فهو ضامن لانه ما دون في الحفظ غنى ما دون
 في له استعمال وهذا التمسك واستعماله قصداً ضامناً واليمين والسرى في
 ذلك سواء لانه الناس مختلفون في تحمله ولو جعله في بقية له صانع كان رضا
 بما فيه لانه لا يلبس لذلك علة فكاه من باب الحفظ دون له استعمال وكذا الطليقة
 ان ليس له استعمالاً ضمناً وانه وضعه على عاتقه لم يضمن ولو رهنه سفين او
 ثلثه في غلبه لم يضمن في المثل ضم في السفين لانه العلة قد جرت في سفين

كتاب
الرهن

كيفية
المرتهن
الراهن

المرتهن
الراهن

خام

لم

والدين سواء
فان كانت
الرهنة

في الحرب ولم تجر بغير الله وانه ليس جازما فوق ترجع الى العادة فانه كان الله
 ممن يتحمل بلبس جازم ضمن وان كان له يتحمل بذلك فهذا حفظ وليس بلبس فله
 يضم واحدة بيت لحفظ فيه الرهن واحدة لكاف على المزين واحدة رابعة و
 نفقة الرهن على الراهن ولا صلة له ما يرجع الى البقاء فهو على الراهن سواء كان في
 الرهن فضل او لم يكن لانه العين بقيت على ملكه ولا عينا فعه مملوكا فكونه ابقاؤه عليه
 لانه مؤنة ملكه كما في الودعة وذلك كمثل النفقة في ما كلفه وحشده وله الراعي لانه
 محتاج اليه لعلف الحيوان فهو كالطعام والشراب ومن هذا الجنس كسوم
 الرقيق والحق طيب ولدا الرهن وسعة البستان وتلفه نخلة وجذيرة والقيام
 بمصلحه وما يرجع الى حفظه فهو على المزين وذلك مثل لجر الحافظ لانه الحفظ
 واجب عليه وله مساهة حق فيكون بدله عليه وكذا الرهن الذي يحفظ فيه الرهن
 في الروايات المشهورة لانه الحفظ على المزين ولا يباي الحفظ له في ذلك
 وانه ذلك يكون على المزين وهذا لانه الحفظ عامل لنفسه لانه يقصد به ابقاء الرهن
 وعن ابي يوسف به انه كرا الماوى على الراهن لانه يبنى له النفقة لكونه اسعيا في
 تبيته وما يزرعه لرق العين فهو على المزين وذلك كمثل الاذن لانه يدركه شيئا
 كانت ثابته على المحل واحتاج الى اعادة بدله شيئا لانه على المالك فكانت من
 مؤنة الرق فكونه عليه وهذا لانه كانت قيمة الرهن الكافي لقيمة المزين بقدر المضمون
 وعلى الراهن بقدر الامانة لانه في قدر الامانة يبنى له الموضع وهذا كمثل البيت
 فانه يجب الكل على المزين وانه كان في قيمة الرهن فضل لانه ذلك انما الرهن بسبب
 الجبس وحسن الجبس في الكل ثابت فاما الجعل فاما لانه لاجل الضمان فيتقدر
 بقدر المضمون وسدادة الجروح والقروح ومعالجة الامراض والقضاء من الجناية
 بنفسه بقدر الامانة والضمان لانها لا صلة له وبالاصله ينتفع المزين في المضمون
 والراهن في الامانة واخراج على الراهن خاصة لانه من مؤنة الملك فكونه عليه
 كالنفقة والعشر فيما يخدم باضه الامانة لانه العشر متعلق بالعين فكونه متعلما على
 حق المزين ولا يتطهر الرهن في الباقية بخلاف ما افاد الحق بعض الرهن شيئا
 لانه تعلق العشر بالخارج لا يخدم عن ملكه ولذا يجوز بيعه ولا اداء من محل الرهن
 لا استحقاق وكل ما وجب على الراهن فله على المزين يعني لانه هو متطوع لانه
 قضى دين غيره يعني ائمه وما اتفقوا عليه من ما يجب على الراهن من القاض
 رجع عليه لانه للقاضي وله اية عامة فكاة صاحبه ائمه وعن ابي حنيفة رضاه
 لفر اكا في الراهن غاييا فانفق المزين بقضاء القاض رجع عليه وانه كان حاضر
 لم يرجع وقال ابو يوسف به يرجع في الوجهين وهذا فرع لعله فهم
 في الجرح في الجرح في ابي حنيفة رضي الله عنه انما القاض حال حضوره يصبي
 في الجرح في الجرح في ابي حنيفة رضي الله عنه انما القاض حال حضوره يصبي

والدين سواء
فان كانت
الرهنة
الدين سواء
فان كانت
الرهنة
الدين سواء
فان كانت
الرهنة

يصبي بحجر عليه وله ملك حجره بخلاف حال غيبته وعندهما ملك الحجر عليه
 بالبحر اذ رهاه وله رهاه به وما له بحره
 وله يجوز رهن المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم وقال الشافعي
 يجوز له ان يوجب الرهن استحقاق البيع في الدين والمشاع يجوز بيعه فحوز
 رهنه كالمقسوم ولنا ان موجب الرهن ثبوت بدله شيئا للمزين وبد
 له شيئا في الجرح الشايع لا يتحقق لانه اليد حقيقة لا يثبت الا على جرح
 معين فانه قل كيف يتحقق هذا والشيء له يمنع له شيئا حقيقة
 فانه من كانه له على غيرة عشرة دفع اليه المدينون ليسا فيه عشرون رها
 ليستوفي حقه منه يصبي حقه في حقه من النصف شايعا ولا لم يمنع
 للشيء حقيقة له شيئا فكيف يمنع ثبوت بدله شيئا قلنا
 موجب حقيقة لا شيئا ملك عين المستوفى والشيء له يمنع الملك
 وموجب الرهن بدله شيئا فقط وظلا لا يتحقق في الجرح الشايع وله ان
 موجب عقد الرهن دوام يد المزين عليه من وقت العقد الى وقت الف
 لقوله تع فرهاة مقبوضة فهذا يقتضي ان لا يكون مرهونا لانه حاله يكون
 مقبوضا فيه وله ان المقبوض بالرهن صيانة حق المزين عن التوى بالحجر
 او اضحار الراهن ليتسارع الى قضاء الدين وانما يحصل هذا المقصود
 بدوام يد المزين عليه وتغني به استحقاق دوام اليد لا وجود يد المزين حيا
 وباله عانة من الراهن او الغصب لا يفوت الاستحقاق فلهذا لا ينظر
 به الرهن وذلك لا يتحقق مع الشيء لانه يحتاج الى المهاياة مع المالك في
 له مساهة فينفخ المالك به يوما بحكم الملك وحفظ المزين يوما بحكم الرهن
 فهو بمنزلة قوله رهنك يوما ويوما لا وان لا يجوز لانه يفوت استحقاق اليد
 للمزين في نوبة الراهن فداقن بالعقد ما منع موجب فله بيع العقد
 ولهذا سؤينا في الرهن بين ما يحتمل القسمة وبين ما لا يحتمل القسمة كالأرض
 البية حيث يجوز فيما لا يحتمل القسمة لانه المانع في البية غرامة القسمة وهي
 ثمة تقسم له فيما لا تقسم وموجب البية الملك والمشاع يقبله والقبض
 شرط تمام ذلك العقد في راعى وجوده في كل محل بحسب الاحكام و
 موجب الرهن ثبوت بدله شيئا والمشاع له يقبله وانه كان له يحتمل
 القسمة ولذا لم يجوز رهن المشاع من الشريك ايضا لانه موجب العقد
 له تحقق فيما اضيف اليه العقد سواء كان العقد مع الشريك او مع غيره
 وعلى الوجه الذي يسكن يوما بحكم الملك ويوما بحكم الرهن فصار كانه رهن
 يوما ويوما لا والشيء الطارئ بانه رهن

والدين سواء
فان كانت
الرهنة
الدين سواء
فان كانت
الرهنة
الدين سواء
فان كانت
الرهنة

النصف

وهذه المراتب كالمقارن في انه مبطل للرهن في الصحيح حتى قالوا في العدل
 ان اسقط على بيع الرهن كيف شأ فباع نصفه بطل الرهن في النصف الباق
 وعن ابن يوسف رحمه الله ان الشيوخ الطائري لا يمنع بقاء حكم الرهن كما لا يمنع
 بقاء الهبة لانه البقاء اسهل من البطلان لا يرى ان يصير الرهن رهنين في بناء ذمة
 غنى الرهن من بيعه ابتداء الرهن وله بمنع بقاء حتى ان ائلف المرهون انسان
 او بيع المرهون بمن يكو القيمة او الرهن رهنا في رهنه من عليه والابتداء عقد
 الرهن مضافا الى دين في الذمة لا يجوز ولا اوله — اه الكلام وقع في محل
 الرهن وما يرجع الى المحل فالبقاء له ابتداء سواء كان محرجته في النكاح فانه قبل
 لفرادونه — ابنته من مكانه جاز ولا يبطل لموت له بواه تزوجت
 مكانتها ابتداء يجوز قلنا لانه المكتاتب لا يملك بسبب من اسباب الملك
 فلذا بالوراثة وفيما اذا تزوجت مكانتها انما له يجوز لانه الملك ثابت لها
 من وجه وفكاح المملوكة من وجه او من كل وجه لا يجوز تحللها في الهبة لانه المشاع
 محل حكم الهبة فانه حكمها الملك والمشاع يقبل ذلك والقبض انما يعتني
 في له ابتداء لنفع الغرامة على ما سئل وله حاجة الى اعتبار هذا المانع في حالة البقاء
 لا يرى ان الواهب لو رجع في بعض الهبة بقيت الهبة في الباق وله يجوز فتح
 العقد في بعض الرهن وله رهن ضمن على النخل ذوة النخل وله زرع
 في الارض ذوة الارض وله رهن النخل في الارض ذوة الارض المرهونة متصل
 بما ليس بمرهونة خلفة فكانت بمنزلة المشاع وكذا لو رهن له رهن ذوة النخل او
 ذوة الزرع او النخل ذوة القدر ولا يصل ان المرهونة لولا كان متصله
 بما ليس بمرهونة لم يجر الرهن كرهن المشاع اذ لا يمكن قبض المرهونة وحده
 ودوى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان رهن الارض بذوة له تخارجه لانه اسم الشجر
 يقع على الثابت على الارض ولهذا اسم بعد القطع جذعا له شجر او ثمانية استثنى
 لا تخارجهما من الارض فكان عقدا الرهن متنا ولا سوى ذلك الموضع من الارض
 وهو معين معلوم تحله في مالورهن الدار ذوة البناء حيث لا يصح
 لانه البناء اسم للبناء دون مكانه من الارض فصار — اهنا جرح له رهن ومضى
 ملك الراهن ولو رهن النخل بمواضعها جاز لانه رهن بقعة معينة ومجاورة
 لغرض له تمنع صحة الرهن ولو كان في ذلك ثم دخل في الرهن لانه تابع للمرهونة
 لا تصال به فلما شرع في العقد وله صحة لم لا بعد دخوله الثمرة في القدر
 فيدخل تبعها نصيبا للعقد تحله في مالها باق النخل حيث لا يدخل ثمرة له
 بيع النخل ذوة الثمرة صحة فلم يكن بحاجة الى احوال الثمرة في بيعي
 تسمية ولو كان في الدار ابي حنيفة رحمه الله او كشي من الباب والحبوب وغنى

فيه

وغنى ذلك ما يمنع به لم يتم الرهن في سرح لانه الدار مشغولة بما فيها فيمنع
 من التسليم ولو رهنها وما فيها وخيل بين ذلك وهو خارج عنها في الرهن
 لانه الكل في هذه فتم القبض في الكل فانه قبل هذا دخل المتاع في الرهن وانما
 يسمى بصحة العقد كالمشرك في الثمن لانه لا يخل لانه هذه التبعة ليست
 بل ذمة لانه لا يخل بخازانه يدخل في الرهن فاما المتاع فليس تابع لوجه ما فله
 يدخل غنى تسمية وكذا يدخل الزرع والارطبة في رهن الارض وله يدخل في البيع
 لما سئل في الفقرة والفرق — رهنك هذه الدار وهذه الرض او رهن
 القرية فاطلق القول — وما يخص شئنا دخل البناء والغرض لانهما مدونة في
 البيع على سبيل التبع وان لم يفتقر صحة البيع الى دخولها فله في دخوله الرهن
 وصحة مفتقرة الى دخولها اوله ولو رهن الدار بما فيها جاز ولو انقص بعضه نظر
 الى الباق فانه كان يجوز ابتداء الرهن عليه وحده في رهنا حصته ولا يبطل حكم
 له المستحق ما تدخل في الرهن فكان الرهن ولرهن الباق ويمنع التسليم كونه
 الراهن او متاعه في الدار المرهونة وكذا متاعه في الوعاء المرهونة ومنع تسليم
 الدابة المرهونة المحل عليها فله يتم حتى يلقى المحل لانها مشغولة بالحل كسفل الدار
 بالمتاع ولو رهن المحل ذوة الدابة ودفعها اليه كان رهنا تائما في المحل لانه
 الرهن ليس بمشغول بغيره وله متاع له فصار كما لو رهن متاعا في دار
 او وعاء ذوة الدار والوعاء ولو رهن سرجا على دابة او جاما في راسها فدفع اليه الدابة
 مع السرج والجام لم يكن رهن حتى ينزع من الدابة ثم يملك لانه من نواع
 الدابة فصار كثره النخل واليدى قالوا لو رهن دابة عليها سرج او جام دخل
 ذلك في الرهن من غنى ذكر ولا يجوز رهن الحمار والمدير والمكاتب وام الولد
 لانه موجب الرهن بوث بدله استيفاء ولا استيفاء من هذه له عناية لا يتصور قيام
 المانع في هؤلاء ولا يقع الرهن بالامانة كالأوداع والعولري والمضاربات
 ومالك الشريك لانه موجب بوث بدله استيفاء للرهن فكان قبض الرهن مضمونا
 فله بد من ضمانه بان يقع القبض مضمونا وتحقق استيفاء الدين عنه وكذا
 اودع رجلا وصيغة فقال — ضاعت اوردت وله في المودعة له منه له
 او كان المودع ساكنا او نقول له ليرى له يجوز الصلح عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رهنه بوثا على الدابة تقع مجرد دعوى الرهن عند
 وعنده متى طالعين فهو بالصلح اقتدى عن النبي صلى الله عليه وسلم فمالوحد
 له يداع وهو يدعى الرهن لانه لا استيفاء له وهو يقر باله يداع ولم يدع الرهن
 او الهبة فاطلحا يجوز الصلح لانه الصلح شائع المدي وله فيه الرهن بالهبة
 المضمونة يغنيها كالمبيع في الدار او المدي

لا يرى انما اهلك البيع

لم يضمن المبيع سئاً ولكنه سقط الثمن وهو حق المبيع فله بيعه المهر به ولو هلك
 بهلك بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل في قبض باذنه فاما لا عيانه المضمونه بنفسها
 وهو ان يكون مضموناً بالمثل عند الهلكه اذ كان مثلياً او بالقيمة ان لم يكن
 مثلياً كالمنصوب والمهر ويدل الخلع والصره عن عدم الجرد فيه الرهن
 بها لانه الضمان متقرر فانه اذ كان قائماً وجب تسليمه وان كان هالكاً لم يجب
 قيمته فكأنه رهن بما هو مضمون فصح والرهن بالدرك باطل ونحو الكفالة
 بالدرك والفرق انه الرهن مشدوع للاستيفاء وله استيفاء قبل الوجوب
 لانه الواجب هو الذي يستوفى وضمان الدرك هو ضمان الثمن عند استحقاق
 المبيع فله يجب قبل الاستحقاق وله بيعه مضافاً الى حال وجوب الدين لانه لا
 معاوضة فله تحتل له ضافه لانه اضافته للملك الى التزام في المستقبل لا يجوز
 احتساب الكفالة فمستدوعه لا التزام للمطالبة لا لالتزام اصل الدين والتمتع لا يملك
 بيعه مضافاً الى زامه لا استيفاءه كالتزام الصدقات والوصايا بالثمن ولهذا لو
 كفله بما ذاب له على فله يجوز ولورهن ماله عند رجل مما يذوب له عليه يجوز و
 نفسه الرهن بالدرك ان يبيع رجل سلعة وقبض ثمنها وسلمها وخاف المشتري
 لا استحقاق فاخذ بالثمن من المبيع رهنه قبل الدرك فانه باطل حتى له ملكه جس
 الرهن حل الدرك او لم يحل ولهذا هلك الرهن عنده كانه امانه حل الدرك
 او لم يحل لانه عقد حيث وقع باطله بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقر
 رهنته هذا التفرض في الفرض فقبض الرهن وهلك في يد قبل ان يقرضه
 الغا فانه يملك مضموناً على المهرين حتى يجب على المهرين تسليمه لانه لا الرهن
 بعد الهلكه لانه الموعود جعله كالموجود باعتبار الحاجة فكأن الرهن حاصله بعد
 القرض حكماً لهذا الظاهر الكلف لا يجري في الوعد فكأنه مضمون الى الوجه غالباً
 بخلاف الرهن بالدرك لانه الدرك له بكونه موجوداً غالباً لهذا الظاهر ان المسلم
 يبيع ماله نفسه وله ان يقبض بحقه الرهن الذي يبيع على اعتبار وجوده فاعطى
 له حكمه كالمقبوض على سبب الشراء مضمونه على القايض لانه مقبوض بحقه الشراء
 فجعل كالمقبوض حقيقة في الحجاب الضمان غني عن المقبوض على سبب الشراء
 مضمون بالقيمة بالعه ما بلغت له بالمستمن من الثمن والمقبوض على سبب الرهن مضمون بما حيا
 له بالقيمة لانه ضمان الرهن ضمان استيفاء الدين وليس بضمان جسد الدرك فيستدرك
 بالدين ضرورة وضمان المبيع ضمان جسد الدرك بالاعتدال ليس للمبيع على المشتري
 شيء قبل البيع فيجوز مضموناً بالقيمة عند نقد الحجاب المستمع كضمان الغنيم
 ولا يضر لغير الناحية التي هي من الحكر والخير لانه الدين غني وجب ولا
 يجوز له ان يبيع الرهن غنيمه او ثمن غنيمه حتى يبيعه فيكون له المملوك

٤٨

ولو هلك الرهن

بغير مضمونه في نفسه فانه لو هلك لا حرج على الرهن بخصاص في نفسه
 او فيما دونها لانه لا استيفاء غني يمكن وان كانت الحناية خطاً جاز الرهن
 لانه الواجب هو له رهن واستيفاء الارش يمكن من الرهن وله يجوز الرهن
 بالشفعة لانه المبيع غني مضمونه على المشتري لانه لو هلك لم يلزم المشتري
 وكذا لا يبيع الرهن بالعبد الحافي والعبد الملبس لانه غني مضمونه على المولى فانه
 لو هلك لم يجب عليه شيء ولا يجوز للمسلم ان يرهن خيراً او يرهن بها من
 مسلم او ذمي لانه الرهن ايقاع ولا يرهنها استيفاء والمسلم له يمكنه ايقاع الدين في
 الخبز وله الاستيفاء لانه الرهن لانه كانه ذمياً والمهرين من المملوك فالحق مضمونه
 على المسلم للذي ياول من قيمتها ومن الدين كما يضمنها بالخصب
 وان كان المرتهن ذمياً لا يضمنها للمسلم كما لا يضمنها بالخصب منه ولو اقر
 ذلك فما بين اهل الذمة فهو صحيح لانه ما لا يضمن في حقه ورضن المبيته او الم
 له يبيع من ذمي وغيره لانه ليس بملكه في حق احد وجه ثم عذر وظهر
 وبدل صرح عن انكار وانه استحق او وجد حراً او غنياً او تملكه فالنظر
 دين لانه الدين وجب ظاهراً وهو كاف لانه كذا من الدين الموعود وكذا
 لفرقت عبد اخطأ ورهن بغيره رهنه ثم تبين ان كان حراً لانه حصل
 دين مضمونه طاهراً وهذا كله على ظاهر الرواية وعن ابي يوسف به خلافه
 ونحو الرهن برأس ماله المسلم وبمن الصرف وقال في رهنه يبيع لانه لو
 لصار متوفياً به وهو استبداله لعدم المجانسة ولا استبداله به لانه يجوز ولنا
 انه رهن برهن مضمونه في نفسه وانما يصح متوفياً باعتبار ما يملكه والمجانسة
 ثابتة من حيث المالبة فيحقق الاستيفاء وقد قررناه من قبل فلو هلك
 الرهن ثم صرف ورأس ماله المسلم في مجلس العقد ثم الصرف والمسلم
 وصار المرتهن متوفياً للحق القبض حكماً وانه افتى قاض هلك الرهن بطله
 لانه القبض فايك حقيقة وحكماً اما حقيقة فطاهراً وكذا حكماً لانه بكونه باله
 فله يثبت قبله ويصح الرهن بالمسلم فيه بلائها والرفق روايتاً فيه فانه هلك
 الرهن بالمسلم فيه صار متوفياً للمسلم فيه لما عرفت وتوفى سخطا المسلم وبالمسلم
 فيه رهن بكونه ذلك رهن برأس المال حتى يحبس لانه يملكه فصار كالمقبوض
 لانه اهلكه ورهن حيث يكون رهنه بغيره لانه لا يملك حكم المبدل
 ولو هلك الرهن بعد الفسخ يملك بالاطعام المبيع فيه لا برأس المال لانه
 مرهونه بالاطعام حقيقة وانما ظهر اثره في رأس المال في الحبس لانه
 بدل وقام مقامه فمأهلك يملك باله صله لم يبيع عبداً وسلمه واخذ بالمهر
 رهنه ثم تقايله البيع لم يحبس لانه لا يملك باله التبريد ولو هلك المهرين

فاذا

ملك بالتميز لما سنا وكذا لو اشترى عبدا شيئا فاسدا ولحقى ثمنه للمشتري ان يحس
 المبيع ليستوفي ثمنه فلو هلك المشتري في يد المشتري بملك بغيره ويجوز
 له بـ الرهن بدنه عليه عبدا لا ينفك الصغي لان هذا ايداع ائتمار العين
 الرهن امانة وهو سبيل من ايداع ماله على وجه لا يكون مضمونا على المودع
 فله ان يكون سبيلا من له ايداع على وجه لا يكون مضمونا على المودع او على المودع
 اشد حفظا من المودع لما لحقه من قدر سقوط الدين عند الهالك وله
 ضرر لحق المودع عند الهالك والوصي بمن له بـ في هذا لما بينا وعن
 ابن يوسف وزفر بهما انه لا يجوز ذلك خيرا وهو القياس لانه يقضي دينه من
 مال اليتيم فله يجوز كما لو قضاه قصدا وانما ان الله بـ والوصي ان يوصي
 مال الصغي وهذا النوع للصغي من له ايداع لما بينا في حقيقة ائتمار
 لانه لصراح ذلك العين من ملك للصغي بقي عوض يدخل في ملكه بمقابله
 في الحال فله تنفذ منهما وهنا لا يخرج العين من ملكه بل فيه نصيب
 حافظ لما لا تاجر مع بقائه ملكه فافتقار له ايداع الرهن نصيب الميراث مستوفيا
 دينه لانه هلك عنده ويصير له بـ او الوصي خوفا وبضمنه للصبي لانه في
 دينه بماله وكذا لو سلك الميراث على سبيل ان يترك بالبيع والما ذكره مال
 الصغي وفي الحقيقة هذه المصلحة تنبع على البيع فانه له بـ او الوصي
 لاف ايداع مال الصغي من غير نفسه بمثل ما علم من الدين جاز ويصير للميراث
 قصاصا بدنه وبضمنه للصبي عندها وعند ابن يوسف رجع لا يصح للميراث
 قصاصا بدنه وكذلك وكيل المبيع بالبيع فاما كان من اصله انه لا يملك قضاة
 نفسه بماله الصبي بطريق الرهن وعندها لما ملك بطريق البيع ملك بطريق
 الرهن ايضا لانه الرهن نطبي البيع من حيث انه نصيب قاضيا دينه عند
 هلك الرهن ضامنا مثله للصبي ولذا رهن له بـ من نفسه او من ابن له
 صغي وعبد له تاجر لادن عليه متاع الصغي جاز لانه له بـ لو فو ر شفق
 وكما ان ولاته نزل من له شخصين وقامت عبارة مقام عبارة في هذا
 العقد كما في بيع مال الصغي من نفسه فتولى طرفي العقد ولولته
 الوصي من نفسه باه كانه له على الصبي دين لو من هذين ان من صغي الوصي
 وعبد الوصي او رهن عينا من اليتيم بحق اليتيم عليه لم يحل لانه وكيل حقيقة
 وحقوق العقد ترجع اليه والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن كما لا يتولى
 في البيع ولا يمكن ان يلحق بالاب لفصول شفقته وولته وكونه خيرا ورجع
 الوصي من ابنه الصغي وعبد التاجر الذي ليس عليه دين بمن له الرهن
 من نفسه فله فهو كما لو رهن من نفسه بخلافه في ابنه الكبير وعبد المديونة لانه

احفظ

البيع فكلما
 بطريق

في كسبه بمن له له حصة وهم اخن با نسب منه وهذا بخلاف الوكيل بالبيع
 فانه لا يبيع عمولا لانه في البيع منهم وفي حق الرهن له كونه منها لا ائتمار الرهن
 ولصد وهو ان مضمونه بالاف من قيمة ومن الدين سوارهنه عند هوله او عند
 اجتنابه فله تنفذ التهمة نفذ تصرف معهم وان استنداه الوصي لليتيم في كسبه
 وطعانه فله من متاعا لليتيم جاز لانه ان يقض هذا الدين من مال
 اليتيم فانه استنداه حاجته فلا رهن به ايضا وكذا لو ائتمار لليتيم فله من
 ائتمار من له الرهن وثمنه له استيفاء فملكه من ملك حقيقة له بقاء وله استيفاء
 وله ولي له التجارة تسمى المال اليتيم فحتاج للمال الرهن وله رهنه وله رهن
 له بـ متاع ابنه الصغي عند رجل فادركه الولد ومات له بـ لم يكن
 للولادة يترى الرهن حتى يقض الدين لانه تصرف ليرى من له بـ في حال
 قيام ولاته وهو في ذلك قايما للولادة لو كانه بالغ فانه كان له بـ رهنه
 لنفسه فقضاها له بن يرجع به في مال له لانه لا يتوصل الى عين ماله الا بقضاء
 الدين فكان مضطرا لمعبي الرهن لاف ائتمار الرهن وكذا لاف ائتمار الرهن
 قبل ان يقتله لانه بـ صار قاضيا دينه عند الهالك بماله فله ان يرجع عليه
 ولو رهن له بـ متاعا لولده الصغي بماله اذن لنفسه وللصغي جاز لانه
 حتى ملك ان رهن بدنه كل واحد منهما على له نفله فكذا يدينها فانه هلك الرهن
 ضمن من حصته من ذلك للولدة به ملك الرهن صار قاضيا دينه ومن الصغي
 بماله الصغي فنضم للصغي حصته من ذلك والوصي في ذلك كانه بـ بعد
 حوته وكذا الجدا بـ له بـ لم يكن له بـ او وصي له بـ لقيام مقام له بـ
 في التصرف بحكم الولاية ولو رهن الوصي متاعا لليتيم في دين استنداه عليه
 وقبضه الميراث ثم استعاره الوصي من الميراث لحاجة اليتيم فضاغ في يد
 الوصي فقد خرج من الرهن وهلك من مال اليتيم لانه الوصي فيما يتصرف
 لليتيم قدام مقامه ان لو كان بالغاً ولو كان بالغاً فله من متاعه بنفسه
 ثم استعان من الميراث فملك في يد له يسقط الدين له عند هلك الرهن
 ويصير الميراث مستوفيا وله يمكن ان يجعله رتب الدين مستوفيا دينه باعتبار
 يد المديونة ولذا لم يسقط بهلك رهنه الميراث على الوصي بالدين كما كان يرجع
 به قبل الرهن ويرجع به الوصي على الصبي لانه غني متعدي في هذه الاستعانة
 لانه استعان لحاجة اليتيم وله هذه الولاية ولو استعاره لحاجة نفسه فله
 للصبي لانه متعدي لانه ليس له ولاية له استعانة في حاجة نفسه ولو
 رهن الوصي مال اليتيم من غصبه واستعمله لحاجة نفسه حتى
 هلك عنده فالوصي ضامن لقيمة لانه بال غصب صار جانيا في حق الميراث

مفتوقا ليدل المستحق في حق الصبي بالاشتغال في حله نفسه فقط
منه الدين لفرادى والفضل لليتيم ان كانت القيمة اكثر من الدين وان كانت
قيمتها اقل من الدين لقي قدر القيمة الى الميراث وله في الزيادة من مال اليتيم لانه
المضمون عليه قدر القيمة فقط وان كانت قيمته مثل الدين له في الميراث
وله يرجع على اليتيم لانه وجب لليتيم عليه مثل ما وجب له على اليتيم فوق القابل
وان لم يحل الدين فالقيمة رهن لقيامها مقام الرهن فالحال لاجل كاه الجواب
على هذا التفصيل الذي مر فلو عصب واستعمل الحاجة الصبي حتى هلك
في دين يضمنه الحق الميراث ولا يضمنه الحق الصبي لانه استعمل الحاجة التي ليس
بتعد وكذا لاخذ لفرادى وله في الاخذ مال اليتيم حتى لو اقر له على الدين او الوصي يضمن
مال الصغير له يلزمه في لفرادى لا يتصور عصبه لانه له في الاخذ فالحال كاه
يد يضمنه الميراث يأخذه بدينه ان حله ويرجع الوصي على الصغير لانه
عنى مستعد لكونه عاملا له وان لم يحل لكونه رهن عند الميراث فالحال الدين
لقد دبر منه ويرجع الوصي على اليتيم بذلك لما مر ويجوز رهن الدراهم والديان
والمكيل والموزون لانها محل لا يستيفها فكانت محله للدين فانه رهن
بجنسها هلكت بمثلها من الدين وان اختلفا في الجودة لفرادى عين الجودة في
الاموال الروية عند المقابلة بجنسها وهذا عند ابن حنيفة رحمه الله عند
يصير مستوفيا للاحقة باعتبار الوزن دونه للجوده وعندهما حال الهلاك
حاله لا يستيفها للاحالة ولا يستيفها انما يكون بالوزن وعندهما حال الهلاك كاحاله لا يستيفها
لفرادى تقضي الى الضرر ببيان لفرادى رهن مدهن فضة وزعشرة بحشرة وهلك
فان كانت قيمته مثل وزنه عشرة سقط الدين بالان تفاق لانه بالوزن والقيمة
وقا بالدين فله ديوانه بوجه ولا ضرر فصار كقالب قيمته عشرة وكذا ان كانت
قيمتها اكثر من وزنه يسقط الدين بالان تفاق اما عنده فله فيعتبر الوزن وهو
مثل الدين واما عندها فله بالوزن والقيمة وقا بالدين وزيان الجودة اما ان
كانت قيمته اقل من وزنه فكذلك عنده باعتبار الوزن وبالوزن وقا
بالدين وعندهما يضمن الميراث قيمته من خله وجنب لانه لو صار مستوفيا كالميراث
باعتبار الوزن بطل الحق الميراث في الجودة فيبخره ولو صار مستوفيا من دينه
نما انه اعتبار القيمة لصاد مستوفيا ثمانية بعشر من حيث الوزن فيكون بوجه
فهذه الضرورة عدلنا الى المضمين بخلاف الجنس ووجب للقوا
بنقض لا يستيفها وان كان بان يضمن ويجعل كانه لم يهلك وله ان ضامه الرهن فالحال
لا يستيفها ولا يستيفها بكونه بالوزن وفي الوزن وقا بالدين فالحال مستوفيا
كل الجاهل وهذا لانه اعني بغيره الجاهل بالدين صحه كالميراث وقد وقع

بوجه الميراث المستوفى

لغيره الميراث المستوفى

بوجه الميراث المستوفى

وفى الاستيفاء بالاجماع لانه من جنس حقه وقد قبض على وجه له كسفا ولذا
بحسب المقتضى ونقضه بالضمان غير ممكن لانه الضمان لا بد له من مطالبة
ومطالبة ولا يمكن حقيقته في الشخص الواحد ولا لانه لانه لا يضمن ملك نفسه
فحق تعذر المضمين عليه تعذر النقص ولانه انما ينفذ استيفاءه لفرادى رهن واذا تعذر النقص
به وقد رضى به لانه حتى قبض الرهن من عليه بان يصيب مستوفيا بالهلك فقل في الاستيفاء
رضي بوقوعه استيفاء بدون صفة الجوة فصار كما لو استوفى الزنوف مكان
الحياكي وهو عالم به وقبل هذه المسئلة فرج ما استوفى الزنوف
مكان الحياكي وهو لا يعلم به وهلك الزنوف عنده في علمه بالزيادة فانه سقط
دينه وله في علمه في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف يضمن
مثل ما قبض وبأخذ مثل حقه وقول محمد اولا كقول ابو حنيفة وكذا الكفر
ابن يوسف كذا ذكره عيسى ابن ابي ابي ان هذه مسألة لا بد من الجواب في حنيفة
في تلك المسئلة في المشهور ووجه ابن يوسف في هذه المسئلة والفرق لمحمد بن قيس
الزنوف ثم يستوفى حقا من عينها والزيادة لا تمنع صحة الاستيفاء فتم الاستيفاء
ولزم بالهلك وفي باب الرهن ما اخذه يستوفى عنه بالدين بل يستوفى من محله
لفرادى بد من نقض القبض وقد امكن نقضه باو الضمان عنده وان انكسر
وقيمته مثل وزنه عشرة فعنده حنيفة وابن يوسف لهما الراهن بالخيار ان
شا افتكم ناقصا بكل الدين وان شا ضمن الميراث قيمته من جنس او من خله وجنب
لانه لا يمكن فيه الربوا ويكون الضمان رهن عند الميراث فالحال المستوفى
ونصير المضمون الى الرهن ملكا للميراث بالضمان ولا يجبي الراهن على
الفكاك لانه ان ذهب ثمن الدين بذهاب الجوة يصيب قاضيا دينه على
ان نفره والجودة لاقية لما عنده نفره ولو الرضا الفكاك بحقه دينه من غير
مذهب ثمن من الدين مع النقص حقيقته يتضرر الراهن لقواش حتى في
الجودة حتى ناه على الوجه الذي بينا وعند محمد ان شا افتكم ناقصا بكل الدين
وان شا جعله بالدين فيصير ملكا للميراث بدينه وليس للراهن ان يضمن قيمته
لانه مضمون بالدين بالاجماع لو هلك فكذا لفرادى انكسر اعتبار كاله لانه كسار كاله الله
وهذا لانه لما تعذر الفكاك محانا لما بينا صار في بيع المالك فيعني بالمالك
الحقيق ولا يفسد القبض صار مضمونا بالدين بالاجماع على وجه يتفر الضمان
بالهلك فله كجوز ان يكون مضمونا بالقيمة لانه العين الواحدة لا يجوز ان يكون مضمونا
ضمانا مختلفين فكذا طريق صبي وزنه مضمونا بالدين ان يجعل مضمونا بالقيمة
بقدر الدين لانه عقد استيفاء وسقوط الدين في الاستيفاء الحق باعتراف
محله مضمونا بالقيمة عليه ببيع المقاصد في ماله وبين ما عليه في الاستيفاء

بوجه الميراث المستوفى

بوجه الميراث المستوفى

بوجه الميراث المستوفى

بوجه الميراث المستوفى

الحكم وجعل مضمونا بالدين في حال قيام يوقى الاغلة في الزرع وان حكم
جاء في مروي في الشرع فمضى الى التضمين بالقيمة لانه لا يوقى الاغلة في
لا يقال حكم الدرهم المثل وانه كانت قيمته اقل من وزنه ثمانية ضم قيمته
جيد من خله في جنس تحزرا عن الربوا او ربحا من جنس وتكون رهنا
عنده وهذا لا يتناقض اما عندها فله حاله لا تكسار حالة التضمين بالقيمة
بكل حال واما عند محمد فله يقتضي حاله لا تكسار بحاله الملك وعند
في هذا الوجه لو هلك يضمن المدين قيمته ولا يصح استوفيا لمكان الربوا او للضرر
فكذا لا انكسر وانه كانت قيمته اكثر من وزنه اثني عشر فعند ابو حنيفة
مع ان شاء افتك بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته من خله في جنس بالغه
ما بلغت وتكون رهنا عنده لانه الواجب عنده في حاله لا تكسار ضمان القيمة
والعبي للوزن عنده لا للجودة والرداة في هذا الباب فانه كان باعتبار
الوزن كل مضمونا كان كل مضمونا وانه كان بعضه في بعضه وجميعه في بعضه
ففيقته الجوده لانها تابعة للدرات ومتى صار الدرات مضمونا استحالة الخسار
الوصف اما لانه لا يتبع لا مخالف الاصل وعند ابو يوسف يضمن خسران
قيمه ويكون خسران المكسور ملكا بالضاة وسدس المكسور يقدر حتى
لا يتعد الدرهم شايعا لانه الشيوخ الطائفة في ظاهر الرواية كالشيوخ المعادة
للمد وعن ابو يوسف يضمن خسران المكسور رهنا عنده بالدين لانه من اصل
ويكون مع قيمة خسران المكسور رهنا عنده بالدين لانه من اصل
ابو يوسف يضمن خسران المكسور الضمان والوزن والجودة ويجعل زيادة القيمة الدين
كزيادة الوزن كان وزنه اثنا عشر لانه الجودة متقومة في ذاتها ولهذا اعتبر
عند المقابلة بخلاف جنسها وفي تصرف المريض حتى لو بارى ابرق فضه وزنه
ماء وقيمه مائة لصياغته بمائة يعتبر الثلث كما لو تبرع بالعين وفي تصرف
له بـ والوصي والغصب وانما لم ينعى لها عند المقابلة بخسرها لانه الشرع
جعل المباداة في الذوات شرط الجواز العقد سمع لانه الجودة هدد
وعند محمد رهنا انقص باله تكسار من قيمته درهم او رهنا بخير الراعي على
الفكاك بقضا جميع الدين وانه انقص اكثر من مائة كخيار الراعي فانه شايعة
بدينه وانه شاء افتك ناقضا بجميع الدين لانه من اصل الضمان في الوزن ومن مائة
في الجودة والصنعة لانه الجودة والصنعة تابعة للوزن والحكم في الرهن
على انه صالح هو المضمونة لانه عقد ضمان واستيفاء وصفة لانه مائة في المرونة تكون
بالغة فيجعل له صل بمقابل له صل والبتبع بمقابل التبع لانه يفضل في الرهن
وغيره فيصرف الى الجودة مائة ولو كان وزنه ثمانية وهلك سقط من دينه

المكسور
الضمان
الدين

الضمان
الدين

مروية تمامه قلت قيمته او ثلث او ساوت عند ابو حنيفة رهنا لانه
العين للوزن عنده وكذا عندها ان كانت قيمته مثل وزنه وانه انقصت او زلت
فكانت سبعة او تسعة او عشرة ضم قيمته من خله فانه كانت اثني عشر
ضم قيمته اسداسه وانه انكسر ان كانت قيمته ثمانية فعند ابو حنيفة لان ما زاد على
وانه يوسف رهنا افتك بكل الدين او ضمنه قيمته من جنس على ما سبق
وعند محمد رهنا ان شاء افتك بجميع الدين وان شاء تركه على المدين ثمانية
من الدين اعتبارا لحاله لا انكسار بحاله الملك وانه كانت قيمته اقل من وزنه
سبعة او اثني عشر او عشرة ان شاء الرهن افتك بكل الدين وان شاء ضمنه
قيمه من خله في جنس بالغه وكذا ان كانت اثني عشر عنده وعند
يوسف يضمن قيمته خسران اسداسه او يفتك بكل الدين وكذا عند محمد
رهنا ان نقص اكثر من مائة ولا يجبر الراعي على الفكاك بكل الدين وان
كان وزنه اكثر من دينه خسران وهذا استوفى دينه ثلثية والثلث
اما قلت قيمته او اكثر وكذا عندها ان كانت مثل وزنه او اكثر او ساوت
كانت اقل فانه كانت اقل من الدين او مثل عشرة ضم قيمته من خله في
انه كانت اكثر من اثني عشر ضم قيمته خسران اسداسه كما هو وان انكسر ان شاء
افتك بكل الدين وان شاء ضمنه قيمته بثلث او اكثر عنده وكذا
عند ابو يوسف رهنا ان كانت قيمته مثل وزنه وعند محمد رهنا ان شاء افتك
بكل الدين وان شاء تركه ثلثية بدينه واخذت ثلثه وانه كانت اكثر
عشرين فعند ابو يوسف رهنا ان شاء افتك بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة
نصف المدهن لانه قيمة نصفه سلمه قدر الدين وعند محمد رهنا ان نقص قدر
خسران راهاه باله تكسار بخير على الفكاك بكل الدين وانه انقص اكثر من ذلك
يخسر ان شاء افتك بكل الدين وان شاء تركه ثلثية المدهن بدينه واذا كانت
وانه كانت قيمته اثني عشر ان شاء افتك بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة
خسران اسداسه عندها وانه كانت قيمته مثل الدين عشرة او اقل من
الدين تسعة ليرش افتك بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة جميعه من خله في
جنس عندها فصارت له ثمانية وستة وعشرين فصلا لانه القسم الاول
وهو ان يكون وزنه مثل الدين ستة فصول لانه ان كانت قيمته مثل وزنه
او اقل او اكثر ثلثية بقدر هلكه وثلثية بقدر انكساره والقسم الثاني
وهو ان يكون وزنه ثمانية عشرة فصول لانه اما ان كانت قيمته اقل من
وزنه سبعة او مثل وزنه او اكثر من وزنه تسعة او عشرة او اثني عشر
والقسم الثالث وهو ان يكون وزنه ثمانية عشر او اكثر ايضا لانه

340

لان ما زاد على

امانة

4

اعتبارا لحاله

الضمان

الدين

او اكثر من وزنه

اما ان كانت قيمته مثل وزنه او اقل من وزنه واكثر من الدين او اقل من وزنه
مثل الدين او اقل من وزنه واقل من الدين فخير بغيره والله وحده يقدر
لا نكسار والتقسيم له ولو بقصود المذكور في الهدية فقط رهن كراحيلا
يساوي ما في رهنه بناية وهلك سقط دينه بنصف الكريال اتفاق له في وفاء الدين
وان فسد بانه اصابه ما فاسد يضمن المرتهن مثل نصف المقبوض يعني
جيدا اما عند ان يفسد رهنه فطاهر وكذا عند ان يفسد رهنه غنبا كجودة
هنا لانها قوبلت بخلافه في الجنس وهو الدرهم بخلافه في ماله وعند محمد
ان شاء الراهن افترق بكل الدين وانه يشاء ترك نصفه بدنه واذا انصف
اعتبار الحال الفساد بحال الله له وانه رهن نصف كجودة قيمته بانه يملك
ردي قيمته مائة وهلك سقط نصف الدين عند ان يفسد رهنه لا يعتد الكيل
وبالدين واما بنصف الدين كله وعندهما يضمن المرتهن مثل المقبوض له في
جعله مستوفيا بقدر الكيل ضررا بالراهن بابطال حصته في الجودة وفي
جعله مستوفيا بقدر قيمته لو افترضنا ان التضمن بالمثل ونكون رهننا
قاما حقا لا اولي وانه فسد بالمال افترق بكل الدين او ضمنه مثل المقبوض
اما عند محمد رهنه فله اعتبار حال الفساد بحال الله له واما عندنا فله حال
الفساد حال التضمن ومن باع عبدا على ان يرهقه المشتري بالثمن شيئا
بعينه جازا استحسانا والقياس ان لا يجوز وعلى هذا القياس ولا تحساة ان لا يباع
على ان يعطيه كفيلا محييا حاضيا في المجلس فقبل وبه القياس ان يصفق
وقد نرى البيع عنه ولا شرط لا يقتضيه العقد لان ما يقتضيه العقد يجب
بالعقد بدونه الشرط كالتسليم المبيع على البائع تسليم الثمن على المشتري وفيه
منفعة لاصد العاقدين وقد مر ان مثل يفسد العقد وجب له التحساة ان شرط
له ثم للمبيع له المقصود بالكفالة والرهن التوثيق بالثمن فاشترطها في
اشترط زيادة وصف الجودة في الثمن فاما كانه الكفيل حاضرا في المجلس
والرهن محييا اعتنى بالبيع وهو ملزم ففسخنا العقد وانه لم يكن الرهن
وله الكفيل محييا او كانه الكفيل غائبا حتى افترقا اعتنى ناعين الشرط
ففسد له في ماله من الكفالة والرهن للجهالة ولو كانه غائبا ففسد في المجلس
وقبل مع فانه ان المشتري ان يرهقه ما يبيع عليه وقال في
رهنه بجبي له في رهنه عقد لا يرهق فقصي الوفاء مستحقا كالعقد في
الرهن لانه سلط على البيع كان بجبي عليه وله ملك الراهن عن رهنه
ولكن ان عقد الرهن زمني من جانب الراهن كحارس وله جبي على التبي
وانما صالحا من حقوقه كونه رهنه ولم يرهق بعد والوعد بالرهن لا يكون فوق

خلاص الوكيل بالبيع مقصودا به

فوق الرهن ولو رهنه لا يلزم ما لم يسلم فله ان لا يصيب لازما بالوعد اولي وكذا ان لا يشتر
ان يرهقه فله ان يرهقه العقد لانه رهنه بالبيع كانه بهذا الشرط فبدونه لا يكون رهنه
ولقد لم يرهقه رهنه كانه ان يفسد او يرهق يترك الرهن له ان يرهقه المشتري
الثلث حاله او يدفع قيمة الرهن رهنه الحاصل المقصود لانه رهنه
انما يثبت على المبيع وهو القيمة لانه الصون امانة ومن اشترى شيئا بدره
فقال المشتري للبايع امسك هذا الثوب حتى اعطيتك الثمن فالثوب
رهن لانه هذا كله يورث معنى الرهن وهو الجنس الذي لا وقت للتفكاك في
الجبي في العقود للمعاضاة فانه من قال لرجل ملكك عبدي هذا يالف
درهم يكون بيعا والكفالة بشرط براءة له صيد حواله والحوالة بشرط مطالبة
له صيد كفالته وعند ان يفسد رهنه رهنه له يكون رهنه باطل يكون
وهيئة لانه قوله احسبك بحمل الرهن وحمل له يداع ولا يداع اقل
له من فثبت تحله في مالوقال امسك بما لك او احسبك بدنيك حيث
نكون رهننا باله جازي جهة الرهن حيث قابل بالدين قلنا حتى مده الى
غاية لا عطا فقد تعين جهة الرهن ايضا حيث انك تحكم الرهن
فصل ومن رهن عبدا يالف ففقد حصته احرها له
يكن له ان يرهقه حتى يورث بانه الدين كالباع وحصته كل واحد حصته لانه قسم الدين
على قيمته بانه لانه رهن عبدين قيمة كل واحد منهما يالف يورث خمسة
عن احرها فليس له قبضه له الصنفه متحدة وقصد المرتهن اشجار الراهن
ليتسارع القضاء الدين فلو يرهق الراهن بالفرق باخر ما يحتاج اليه يتكاسل
في قضاء البائة فله بحصول المقصود ولهذا انفق المشتري بعض الثمن
لانه ان ماخذ بعض المبيع له ملك ذلك فكذا هنا والكاية ان كل واحد من
المبيع والمرهونة محبوس بكل الدين والفرق فكونه محبوسا بكل جزء من الرهن
لمكونه حاله له على قضائهما فانه يملك واحد شيئا من المال الذي
رهقه بانه قال رهنك هذين العبدين كل واحد منهما خمسمائة وسلمهما اليه
في خمسمائة وقال اقبض هذا العبد ولله ان يرهقه باخذ ذلك العبد له
ان يقبضه في رواية الزيادة انت وفي رواية له صل لم يكن له ذلك له الصنفه
متحدة له اتحاد الموجب والعاقد وعند اتحادها لا يتفرق الصنفه بتفرق
التسمية كما في البيع ووجه رواية الزيادة انت وهو ان البيع له تفرق
بتفرق التسمية عند اتحاد العاقدين والرهن يتفرق ولهذا لو قيل للمشتري
البيع في احدىها دونه لانه لا يرهق ولو قيل المرتهن العقد في احدىها عند تفرق
التسمية صح وانما افترقا لانه ضم الدين الى الرهن متعارف في احدى متعارف

وصيه من مالها على يد
الامانة من الامانة
اي ثوبا او خمارا
المبيع هذا ولو
الحواشي والثلث مام
البراسي رهنه الله
دول في المبيع الصفد
من ثوبا وقبضه
اعطى الباع وقال
امسك حتى اعطيتك
لثمنه

في الرهن فلو تفرق البيع بتفرق التسمية كان للمشتري ان يقبل في احداهما فتقبل
الحيد فيتضرر به الباقي ولو تفرق الرهن بتفرق التسمية لا يتضرر به الراهن وله
في البيع ان يجمع بينهما لو تفرقت الصفقة تصير الثانية شرطا في الاولى وهو
شرط فاسد والبيع بنفسه اما الرهن فله بفسد بالشرط الفاسد لانه يترى
كالهبة فانه رهن عينا واحدة عند رجلين بدلين لكل واحد منهما عليه جاز سواء
كانا شرطين فيه او لا وجميعها رهن عند كل واحد منهما لانه الرهن اضيف لكل
العين في صفقة واحدة وله شيوع في المحل باعتبار تعدد المستحق وموجبه
صيرورة محبوسا بالدين وهذا مما لا يقبل الوصف بالتحري فصار
محبوسا بدلين كل واحد منهما وكان استحقاق الجنس لما استحقاقا واحدا
من غير انقسام بينهما محله في الهبة من اثنين عند ابن حنيفة فانه هناك
له من انقسام الحكم وهو الملك بينهما لا تسجيل اثبات لكل واحد منهما على الكمال
في محل واحد فدخل فيه الشيوع ضروري فيما نحن فيه له حاجة الى هذا لانه
العين الواحدة يجوز ان يكون محبوسا بحق كل واحد منهما على الكمال لانه
تضابق في استحقاق الجنس لا يرى ان الرهن الواحد ينقسم على امر الدين
ليكون محبوسا كله بكماله وبكلا من منته فكذا ههنا يكون العين محبوسا كحكما
وحق كل واحد منهما فله يدخل فيه الشيوع فانه تباين صار لكل واحد منهما
في نوبة كالعقد في حق الآخر والمضومة على كل واحد حصته لانه لا اهلاك
صار كل واحد منهما متوفيا بقدر حصته لانه لا ستيقافا مما يقبل الوصف
بالتحري فانه قضى دين لصدقا فالكل رهن عند الآخر لما مره جميع العين
رهن عند كل واحد منهما من غير تفرق وعلى هذا جسد البيع لانه اشترى
رجله من رجل فاكى لصدقا حصته لم يكن له ان يعتص شيئا وكان للبايع ان
يحبس الحق حتى يستوفي ما على الآخر وان رهن رجلاه بدلين عليها رجلاه ههنا
واحد فهو جائز والرهن رهن بكل الدين والمرتبة ان يملكه حتى يستوفي
جميع الدين لانه قبض المرتبة حصل في الكل من في شيوع وتفرق امله كما
له لوجب شيوعا في الرهن فانه يجوز ان يكون ملك الغير وهو يدين الغير كما لو
استعار فذهن وان رهن ثلثه عيدا عند رجل بدلين على كل واحد منهما
فانه مات ذهب من دين كل واحد منهما بالحصص من العبد وتراجعا
فيما بينهما حتى لو كان على رجل الف وخمسة وعلم اخر الف وعلى اخر خمسين
فذهنوه عيدا بينهم اثلثة ثا قيمة الفاه فملك صار متوفيا من كل واحد
تلك على لانه الموهبة مضمونة باقل من قيمته ومن الدين والرهن ههنا
اقل منه من ثلثه لانه في قيمة العبد الفاه فيصير متوفيا من الدين

الدين بقدر قيمة العبد ومن الفاه والغارة من ثلثه لانه في قدر ثلثيها
فصير متوفيا من صاحب الف وخمسة الف درهم ومن صاحب الف الف درهم
واسته واستين وثلثين ومن صاحب الخمسة ثلثاه وثلثين وثلثا
وسبق على كل واحد ثلث دينه ثم اذله عليه الف وخمسة يضمن لكل واحد
من صاحبيه ثلثاه وثلثه وثلثين وثلثا لانه صار قاضيا من دينه الفاه
ثلثه من نصيبه وذلك ثلثاه وثلثه وثلثه وثلثه من نصيب
من عليه الف وثلثه من نصيب من عليه خمسة فيضمن لما قدر له ما قضي من
دينه من نصيبها والذم عليه الف يضمن لكل واحد من صاحبيه ما تدين و
وعشرين **رسمها وتشييع** **رسمها** لانه صار قاضيا من دينه ستة وستين
وثلثين ثلثها من نصيبه مائة واثنان وعشرون وتسعة وثلثها من
نصيب من عليه الف وخمسة وثلثها من نصيب من عليه خمسة فيضم
لصاحبه مقدار ما قضي من دينه من نصيبها والذم عليه خمسة صار
قاضيا من دينه ثلثاه وثلثه وثلثين وثلثا ثلثه من نصيبه وذلك ما
واحد عشر وتسع وثلثه من نصيب من عليه هين وثلثه من نصيب
من عليه الف وخمسة فيضمن لصاحبه مقدار ما قضي من نصيبها **رسمها**
نوع المقاصة بينهم تقاصوا ولم تقاصوا له تحاوا الجنس فن عليه خمسة **رسمها**
على من عليه الف وخمسة ثلثاه وثلثه وثلثين وثلثا وهو قد استوجب
عليه مائة واحد عشر وتسع المقاصة بهذا القدر ويرجع من عليه
خمسة عليه مائة وهو مائة واثنان وعشرون وتسعة وكذا من عليه
خمسة استوجب على من عليه الف مائتين واثنين وعشرين وتسعين
هو قد استوجب الرجوع عليه مائة واحد عشر وتسع وكذا من عليه
الف استوجب الرجوع على من عليه الف وخمسة ثلثاه وثلثه و
ثلثين وثلث وهو استوجب الرجوع على مائتين واثنين وعشرين
وتسعين فيقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بالفضل وهو مائة واحد
عشر وتسع رجل في يده عداد عاه رجلاه كل واحد منهما نقول لذي
اليد قدر هتني بالف درهم وقبضته خنك واقاما البينة على ما هو عيا في
القباس لا يقضي لصدقا منها شيء لانه لا يخلوا ما يقضي برهن واحد منهما جميعا
او يقضي لكل واحد منهما برهن على حدة او يقضي له حدهما بعينه له وجه
الى له **رسمها** لانه لا يدر عيا ههنا الف كل واحد منهما يدعي رهنا على الآخر
وله وجه الى **رسمها** لانه لا يخلوا ما لا يقضي لكل واحد منهما يملكه او لكل
واحد منهما ينصفه له يجوز ان لا يسما لانه يكون العبد الواحد لانه

وذلك

فيقعه المقاصة بهذا
القدر ويرجع عليه
ما يدين وهو مائة
واحد عشر وتسع

لهذا وكله رهنا في حالة واحدة وله الى التمسك لانه لو روى الى الشيوع وله وجه
 الى الثالث لعدم لاوله فتعين التمسك وليس هذا كالرهن من رجلين
 لانه هناك العقد من جانب الراهن واحد وممنها كل واحد بيمينته ثبت
 عند المهر والرهن من رجلين بعقدين مختلفين او تسميتين متفرقتين
 له يجوز وفيه استحسانه بقضيه بينهما رهنا واحدا كانها لرهنتها معا لانه في جعل
 التمسك صار كانها وقعا في حالة واحدة فصار كأنه رهنتها كما لو رغبنا في
 الملك شرا من واقاما اليه فانه يجعل في الحكم باع منها جملته حتى يقضى بينهما
 نصفين والمأخوذ هو القياس لقوة كايضا وضعف وجه الاستحسان
 لانه في ذلك عمل على خلاف ما قامت عليه لبيته لانه كل واحد منهما اثبت لنفسه
 حبسا هو طريق المصلحة من الاستيفاء ولو جعلنا كالرهن من اثنين لقضينا
 لكل واحد منهما حبس هو طريق المصلحة من الاستيفاء والحكم بخلافه في الحكم
 باطل ولا فرق باطله فلو هلك هلك امانة لانه الباطل له حكم لو كانت
 اراهن والعبد في ايديهما واقام كل واحد منهما اليه على ما وصفتنا في باطل
 في القياس وهو قولنا اي نصف لهما وفيه استحسانه بقضيه لكل
 واحد منهما بنصف رهنا يبيع حكمه وهو قولنا اي نصف ومحمد
 صاحب وجه القياس انه الجبس لله استيفاء حكمه بقصد الرهن فلو كان القضاء
 قضا بقصد الرهن له محالة والقضا بقصد الرهن على سبيل الشيوع باطل
 فكذا القضاء بحكم وجه الاستحسان انه المقصود بقصد الرهن ابيات
 لا اختصاص وهو لو كان من سائر الغرام دون الجبس وكل واحد منهما ثبت
 لنفسه اختصاص بالعين حتى يباع في دينه وهذا مما يحتمل الشك فيقف
 لكل واحد منهما بالنصف فاما في حال الحيوة فالمقصود هو الجبس
 وذا ما لا يحتمل الشك في العين له الشارع لا يدوم حبسه وهو نظري ما
 لولاه في رجلة نكاح امرأة بعد موتها واقام كل واحد منهما اليه تقضى
 لكل واحد منهما بنصف ميراث الزوج بخلاف حال الحيوة وكذا لو رعت
 لثان نكاح رجل بعد موتة واقامتا اليه يقضى لكل واحدة منهما بالميراث
 ميراث النساء بخلاف حال الحيوة لانه الميراث هو المقصود بعد الموت
 وهو ما لا يحتمل الشيوع والشك بخلاف حال الحيوة لانه المقصود
 منه الكل وهو لا يقبل الا التمسك بالتمسك بالرهن
 يوضع على يد العبد ولو انفق على وضع الرهن على يد العبد مع وقال ابن ابي
 ليلى له بعه لانه العبد نايب عن الراهن لا عن المرتهن ولهذا الوجه ضمانه هلك
 في دينه ثم انما يحتمل رجل يبيع الرهن دون المرتهن والرهن له يتم قبض الداه

لذلك

على

الراهن من ان التمسك عليه فلذا يقبض العبد - قول صاحب المداينة وقال مالك
 له يجوز لانه يد العبد يد المالك ولهذا يرجع العبد عليه عند التحقق فان علم
 القبض من غير اشتراط القبض عند مالك وقد ذكرنا في اول كتاب الرهن
 وقال مالك يلزم بنفس العقد وهو نقض على عدم اشتراط فكان له قولين
 اشتراطه وانما ان قبض العبد كقبض المرتهن فيتم به الرهن وهذا ان
 اليد في باب الرهن على الصورة بداماة وعلى المبيع مضمونة فكانت يده
 على الصورة يد المالك في الحفظ وعلى المبيع وهو المالك يد المرتهن لانه يده ضمان
 والمضمونة هو المالك فترك العبد عن لهما تخفيفا لغيرهما وانما لا يرجع بالظاهر
 على المرتهن عند التحقق لانه الضمان لجهة بسبب العين وهو في حق العين نايب
 عن الراهن كالموعد وليس للمرتهن وله للراهن ان يأخذه منه لتعلق حقها جميعا
 به اما الراهن فليصير ما لم يحفظا بيده واما المرتهن كما تعلق له بنفسه
 فله يملك احدهما لبطال حق لا يفر فلو هلك في يده هلك في ضمان المرتهن لانه
 في حق المالك يد المرتهن والمضمون هو المالك ولو دفع العبد الى الراهن
 او الى المرتهن ضمن لانه موعد الراهن في حق العين وموعد المرتهن في حق المالك
 وكل واحد منهما لجنبه عن المهر والموعد يضم بالدفع الى الجنب وله اخذ العبد
 قيمة الرهن بعد ما دفع الى احدهما وقد اتفق المدفوع اليه او تلف في يده لا يرد
 العبد انه يجعل القيمة رهنا في يده لانه القيمة واجبة عليه فلو جعلها
 رهنا يصير فاضيا وحققيا وبينهما تضاد ولكن لما انة باخذها منه وبجملته
 رهنا عنده او عند عدل له وان تعذر اجتماعهما رفع لهما لانه لا يرد القاض
 لينفذ القاض ذلك كما فعل ذلك ثم قبض الراهن دين المرتهن وقد ضم العبد فاضا
 القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة للعبد لانه وصل الرهن الى الراهن
 والدين الى المرتهن فاخذت القيمة بوجه الى اجتماع البدل والمبدل في
 ملكه وان كان العبد ضم القيمة بالدفع الى المرتهن اخذ الراهن القيمة منه
 لانه الرهن لو كان قايما في يده اخذ منه لولا ان الدين فكذا باخذ القيمة الى
 يده وليس فيه جمع بين البدل والمبدل ولذا وكل الراهن المرتهن او
 العبد او غنيهما ببيع الرهن ان حاربه مع لانه وكل بيع ما لم يفسد وهذا
 لانه الرهن شرع ويقيم لحياته لا سنيها وبالنوكل يصير جانب الاستيفاء
 او ثبوت فكانه لا يجوز ان يفر منه لتعلق الوكالة بالشرط لكنها اسقاط وله سقاطات
 تقبل العلق وهذا لانه كان ممنوعا عن التصرف في هذا العين لحق المالك
 فقام وكله فقد استطاعت ولو وكل يبيع صغيرا له بفعل فباعه بعد بلوغه
 له بعه عند ابي حنيفة مبرر وقاله بعه لانه قد رغبه وقتئذ في ان يبعه

معه

الدين

والعبد ان يسلم الرهن
 امرته وانما في عيانه
 امرته وانما في عيانه
 امرته وانما في عيانه

لغو لعدم اهلية المأمور فانه شرطت الوكالة في عقد الرهن فليس للغير ان
الوكيل وانه غرضه لم يتغير لانها لما شرطت في عقد الرهن صار من اوق
صاف الرهن وصقوة فيلزم كاصيله له حكم البيع له فيعاقب حكمه له صلا والاع
له زيم فلذا ما هو متبع له وله تعلق به حق المرئيين وفي الغزل ابطال حقه
فلكونه اضر لرايه فله يجوز كالكوكيل بالخصوص من المدي على التام المدي فانه
لذا الرهن الموكل عزله بغير محضر من الخصم لم يضر ذلك دفع الضرر عنه
له تعلق به حق المدي وكوكله بالبيع مطلقا حتى ملك البيع بالمقد والنسبه
ثم منها عن البيع منه لم يعمل منه له المفسد ابطال من وجه ولولاه
ابطال الوكالة بالغزل لم يملك فلذا له ملك المفسد وكذا له اعزله المرئيين
له ينزل لانه لم يوكله وانما وكله غنى وانه مات الداهن لم ينزل لانه المرئيين
احق بالرهن بعد موت الداهن كما كان في حيوة وكذا للعقد ان سعه
لحق المرئيين والكوكيل ان سعه بعد موت الداهن بغير محضر من ربه الرابع
كما سعه في حال حيوة بغير محضر منه له لما ثبت وكالته بعد حوته لم
يشترط حصة ورثة ورضاهم وانه مات المرئيين فالوكيل على وكالته
له الكوكيل من صايله زما تبع للرهن لم ينزل بموت الداهن وله الموت
المرئيين وله بموته كما له بطل الرهن بموته لعدم موته وانه مات الكوكيل
انقضت الوكالة وله بقاء وله وصية حقا له الكوكيل لم يرض برأي غيره
فلم يقيم غيره حقا فله بد من بطلانها وعن ابي يوسف رحمه الله اوصى الكوكيل
ملك سعه له الوكالة له زيم فله بطل بموته وله لم يطل بتمام وصية حقا
كالضارب لانه مات بعد ما صار راس الماله غرضه فانه يقوم وصية
مقامه في بيع العروض له بها نصي له زيم بعد ما صار راس الماله اعبانا فلما
المضارب له وله الكوكيل في حيوة بخارانه يقوم وصية مقامه بعد موته
كاله ب مال الصفي والكوكيل ليس له حق الكوكيل في حيوة فله يقوم غير
مقامه بعد حياه الوكالة حق على الكوكيل فله موت عنه له الوكالة انما
يجري فيما له فيما عليه فوجب القول بطلانها في المضاربة له بها
من المضارب وليس للمرئيين ان سعه لا يرضى الداهن وليس للداهن
ان سعه لا يرضى المرئيين له ذلك واحد وحق لما عرفه ملك له ابطا بدونه
رضاه فانه حل له حل وانه الكوكيل الذي في يده الرهن ان سعه والداهن
غائب يجي الكوكيل على بيعه لما عرفه من الوجهين في لزوم وكيفية الجبار
انه يحبس القاض اياما ليس فانه لا يبعد الحبس اياما فالقاضي بيع عليه وهذا
على اصلها فاحد واما على اصله فينبغي ان يكون كذلك عند البعض له بعض جهة

في بيع البيع حصة الدين هنا وبسره سعه مال المدونة عنده لقضاء الدين
وله بنفسه البيع بهذا الجبار له اجبار بحق فصار كالجبار وكذلك رجله ف
بينها خصوصية فوكيل المدي عليه رجله بخصوصية بطلب المدي فغالب الموكل
وانه الكوكيل ان خاصته فله يكون الكوكيل ان يمتنع منه وتلك الضرر بالمدي فانه يجبر على الخصوص
لانه فيه ابطال حقه بخلافه في الكوكيل بالبيع فانه لا يجبر لو امتنع عن البيع لان المدي انما
له الكوكيل بالبيع لانه امتنع عن البيع له يضر به الموكل لانه يتمكن من البيع سبيل الخصم اعطاء
واما العدل لانه امتنع عن البيع فينضرب المرئيين لانه يتمكن من البيع على وكيله في حقه
بنفسه هذا لانه التسليط على البيع من وطا في عقد الرهن فانه كان
بعد تمام العقد ذكر شمس له سهم السهم في هذه في طاهر الوكالة له يجبر العدل
على البيع له رضا المرئيين بالرهن قد تم بدونه وهو كوكيل مستأنف ليس في
ضمن عقد له زيم وعن ابي يوسف رحمه الله الكوكيل على البيع بعد الرهن يلحق
باصطالع العقد ويصبي كالمسند وطا في قال سعه له سلامه خوامر زيم
وفي من سله لم يردون رحمه هذه الدواية اوصى له في محرابه اطلق الجواب
في الجاه للصفي وفي له صل ولم يفصل بين ان يكون البيع مستند وطا في عقد
الرهن او غير مستند وطا في طاهر ما اطلق بذلك على انه يجي على بيعه في الما بين
وله العقد له ولما انه لم يوجد فالثاني قد وجدت وجاز ان يكون معلوله
بكل واحدة من العلقين ولذا باع العدل الرهن فقد خرج من الرهن له في الما بين
صار ملكا للمثري وصار الثمن هو الرهن وانه كان غبي فقبوض لقباض مقام
ما كان مغبوضا ولذا انوى كانه من مال المرئيين له بقا عقد الرهن في الما بين
قاما مقام المبيع ثم المرفوع لو هلك لسقط الدين كذا هنا وكذا ان اقتل
العبد وغرم القاتل قيمته له الواجب في نفسه وانه كان بدله عن المدي
له بطل على دية الحر ولكن المالك انما استخف سبب الما بين فاحذر حكم حاة
المال في حق المستحق فيبيع عقد الرهن وكذا لو قتله عبد قد فقه له قام
مقام له ولما وجد ما وانه باع العدل الرهن واو في المرئيين الرهن ثم
لا يستحق الرهن فضمن العدل قيمة الرهن فهو بالخيار ان شاء ضمن المرئيين
قيمته وانه شاء ضمن المرئيين المثل الذي اعطاه وليس له ان يضم غيره
حاصله ان المرفوعة المبيع لولا الحق فانه كالكافي المستحق بالخيار ان شاء
الرهن قيمته له غاصب في حقه بالخذ وانه شاء ضمن العدل له بالبيع
والسليم وله خذ صار غاصبا فيضم قيمته لانه عجز عن تسليم عينه
فانه ضمن الراهن نقد البيع والرهن والقض له ملكه بادا الضمان فطرد
انه اقره سعه ملك نفسه وانه ضمن العدل والعدل بالخيار ان شاء رجع

فانه يجبر على الخصوص
لان المدي انما
سبيل الخصم اعطاء
على وكيله في حقه

الرهن
فانه قال في الحاشية
على بيع الرهن
وامر سعه
والرهن على
محب على سعه
في الما بين
العقد على
الرهن على البيع

الركان العن الاوى والى السرى

الركان

الرهن
المرئيين

على الراهن بالقيمة لانه وكيل فيرجع عليه بالحقة من الدين فينفذ
 وهو لا يقتضاه استيفاء المدين التزم بدنه ولا يرجع المدين عليه بشئ
 دينه وانه شاء العدل يرجع على المدين بالتمتع لانه لما استحق ظهره المدين
 احدا التزم بغير حق وقد ملك العدل العبد حين فسخ قيمته ونفذ بيعه
 عليه فصار التمتع وانما دفع اليه على ظن انه ملك الراهن فلما تبين انه ملك
 لا يكن راجعا اليه فله ان يرجع عليه ولا يرجع بطلان قضا فيرجع المدين على
 الراهن هذا لانه اذا كان في يد المشتري فلا يحق
 ان يارده منه لانه وجد عين ماله ومن وجد عين ماله فهو الحق في التمسك
 ان يرجع على العدل بالتمتع لانه العاقد وحقوق العقد تتعلق بالعاقد
 وهذا من حقوق البيع لانه وجب بواحدة اذ لم يرض وهو ان يسلم له
 المبيع فكل ما يسلم يرجع عليه من العدل ان شاء يرجع على الراهن بالتمتع
 لانه هذه عهده لحقته في عقد بائنه بوكالة فوجب عليه تحليفه
 ولا يرجع عليه بغير قبض المدين وسلم المقبوض لانه شاء يرجع على المدين
 لانه لما انتقض العقد بطل التمتع وانما اداه اليه على ظن انه مملوك
 للراهن فاذا لم يبق ثمن يجب نقض قبض المدين ضرورة ولا يرجع عليه و
 انتقض قبضه عاده في الدين على الراهن كما كان فيرجع على الراهن
 وكلم سلم التمتع الى المدين يرجع عليه لانه في البيع عام للراهن
 وانما يرجع عليه لانه قبض فاما قبض في الضمان على الموكك وذكر في الهاء
 ولو ان المشتري سلم التمتع الى المدين لم يرجع على العدل لانه في البيع عام
 للراهن وانما يرجع عليه لانه قبض ولم يقبض في الضمان على الموكك والمراة
 بالموكك المدين وسماه موكك لانه في البيع وقوله بالضمان التمتع او بالموكك
 الراهن وبالفرض الدن ولو كان التوكيل بالبيع بعد عقد الرهن ولم يشترط
 في العقد فهو وكيل للراهن ولحق العدل من العهدة يرجع على الراهن
 قبض المدين التمتع لانه لانه التوكيل لانه كان بعد العقد لم يتعلق به حق
 المدين فله يرجع عليه كما في الوكالة المفردة عن الرهن باه وكل انسانا
 ان يبيع شئاً ويقض دينه من ثمنه ففعل ثم لحقه عهدة لم يرجع على العاقد
 بخلاف الوكالة المشروطة في العقد لانه يتعلق بها حق المدين فكان البيع
 واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزم الضمان وهذا يؤيد قول من له
 يرى جنى هذا الوكيل على البيع وانه مانع العبد المرهونة في يد المدين
 من استحقاقه رجل فلا يحق اختياره شئاً ضمن الراهن وان شاء ضمن المدين
 لانه كل واحد منهما غاصب في كل واحد منهما استحقاق بالبينه فانه ضمن الراهن

بدنه

136
4

هذا هو الحق في البيع
 ان يبيع شئاً ويقض دينه من ثمنه
 ففعل ثم لحقه عهدة لم يرجع على العاقد
 بخلاف الوكالة المشروطة في العقد
 لانه يتعلق بها حق المدين فكان البيع
 واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان
 يلزم الضمان وهذا يؤيد قول من له
 يرى جنى هذا الوكيل على البيع وانه
 مانع العبد المرهونة في يد المدين
 من استحقاقه رجل فلا يحق اختياره
 شئاً ضمن الراهن وان شاء ضمن المدين
 لانه كل واحد منهما غاصب في كل واحد
 منهما استحقاق بالبينه فانه ضمن الراهن

في الجاهل بالدين ان يملكه بالضمان من وقت وجوب
 الضمان وهو القبط وغصبه كان قبل الرهن ملكه من يومئذ في الرهن فاذا
 لانه ظهر ان رهن ملك نفسه فصار المدين متوفيا دينه بملكه كالرهن
 وان ضمن المدين قيمته يرجع المدين على الراهن بقيمة الرهن لانه مخرج من
 جهته فانه رهنه على انه ملك وفي قبض المدين منفعة للراهن من وجه
 لانه يستفده براه الذمة عنده ملك الرهن والمقدور يرجع على العاقد
 بالحقة من الضمان كما يرجع المدين على المورع والمورع على المورع
 ويرجع بالدين عليه لانه انتقض اقتضاه فعاده كما كان قال ابو
 خازم هذا غلط لانه لما يرجع بضمان القيمة على الراهن استقر الضمان عليه
 والمالك في المضمون يقع لمن استقر عليه الضمان فاذا استقر المالك للراهن
 تبين ان رهن ملك نفسه فصار كما لو قبض المستحق الراهن ابتداء والجواب
 عنه ان المدين يرجع بالضمان على الراهن بسبب الغرر والغرر انما
 يحصل بالتسليم الى المدين فاما يملك المدين من هذا الوقت وعند
 الرهن سابق عليه فله كونه راها ملك نفسه فاما المستحق فاما يضمن
 الراهن باعتبار قبضه السابق لا بتسليمه فملكه من ذلك الوقت
 وعند الرهن كان بعد ولان الراهن انما يتلوه الملك في الرهن من جهة
 المدين فالمرئى بملكه اولا ثم ينقل اليه كما في الوكيل بالسداد كانه
 اشتراه من المشتري ثم باع من الراهن وهذا لانه المدين غاصب في حق
 المستحق فافترض بملك المضمون ضرورة ولكن لما كان قبل الضمان على
 الراهن ينقل اليه من جهة المدين والمرئى بملكه من وقت القبض لانه
 بالقبض صار غاصبا فملكه الراهن بعده من جهته فكون ملك الراهن متاخرا
 عن عقد الرهن **باب التصرف في الرهن**
 والجناء عليه وخيائته على غيره ولا باع الراهن الرهن بغير إذن المدين
 فالبيع موقوف وعن ابي يوسف ربه ان نافر كما لا اعتاق لانه تصرف في خالص
 ملكه وكذا انه يتعلق حق المدين به فيتوقف على اجازته وان تصرف الراهن
 في ملكه كالوصية يتوقف نفاذها فيما له على الثلث على اجازة الورثة
 لتعلق حقه به فانه اجازة المدين جاز له المانع من المفاو حقه وقد زال
 بالاجازة وانه قضاء الراهن دينه جاز ايضا لانه المقتضى لفاك البيع هو
 وهو التصرف الصار عن له في الحد وعدم المانع للمانع وقد زال
 ولذا نفذ البيع باجازه المدين ينقل حقه الى التمتع في الصبح وعزاه
 يوسف لطلب المدين لشرطه عند اجازته التمتع بكونه رهنه فهو رهن

هذا هو الحق في البيع
 ان يبيع شئاً ويقض دينه من ثمنه
 ففعل ثم لحقه عهدة لم يرجع على العاقد
 بخلاف الوكالة المشروطة في العقد
 لانه يتعلق بها حق المدين فكان البيع
 واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان
 يلزم الضمان وهذا يؤيد قول من له
 يرى جنى هذا الوكيل على البيع وانه
 مانع العبد المرهونة في يد المدين
 من استحقاقه رجل فلا يحق اختياره
 شئاً ضمن الراهن وان شاء ضمن المدين
 لانه كل واحد منهما غاصب في كل واحد
 منهما استحقاق بالبينه فانه ضمن الراهن

هذا هو الحق في البيع
 ان يبيع شئاً ويقض دينه من ثمنه
 ففعل ثم لحقه عهدة لم يرجع على العاقد
 بخلاف الوكالة المشروطة في العقد
 لانه يتعلق بها حق المدين فكان البيع
 واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان
 يلزم الضمان وهذا يؤيد قول من له
 يرى جنى هذا الوكيل على البيع وانه
 مانع العبد المرهونة في يد المدين
 من استحقاقه رجل فلا يحق اختياره
 شئاً ضمن الراهن وان شاء ضمن المدين
 لانه كل واحد منهما غاصب في كل واحد
 منهما استحقاق بالبينه فانه ضمن الراهن

وله له كونه رهنا لانه لا يملكه
مستعلقا بالبدل فاما انما شرط فقد سقط حقه عن الموهبة والتمن ليس
بمى هو فله تعلق حقه وجه الظاهر ان خروج عن الرهن بالبيع
والبيع اوجب الزوال الى البدل فيتعلق حقه بالبدل سواء شرط ام لا
كما لو استهلكه انشاء فانه يتعلق حقه بالقيمة وهذا لانه حقه متعلق بالمال
وهذا باق لبقاء البدل مقام البدل لا ترى ان العبد المدون له
برضا الغريم يتقبل حقه الى البدل لرضائهم بالانقضاء لا بالسقوط امله
فكذا هذا وانه لم تجز المرتهن البيع وفسخه انفسخ في رواية ابن سميعة
عن محمد بن حماد عن ابي عبد الله الرازي عن الرهن له سبد للمشتري عليه له ملك
له جازة فملك لنفسه كمالا كما في رواية ابن سميعة بنسبه واليه
اشارة في الجارية الكيس لانه التوقف مع المقتضى للتفاد انما كان لصيانة
حقه وحقه بصيانة بالتفاد هذا التوقف موقوف ولا في موقوفات شاة
المشتري صبي حقه يفتك الراهن الرهن فيسلمه لا البيع له المانع على شرف
الزوال وانه شاة دفع له حقه المقتضى لنفسه القاضى العقد بحكم الجواز
عن التسليم ووله في الفسخ لا القاضى له البيع وصادرا كما في ابن ابي عمير
المشتري قبل القبض فانه المشتري بالخيار ان شاء صبر حقه يرجع له
وان شاء دفع له حقه القاضى ليفسخ العقد بحكم الجواز عن التسليم فان
باعه الراهن من رجل ثم باعه سعادا ثانيا من غير قبضه ان يحبس المرتهن
فالت موقوف ايضا على اجازة لانه لا يملك موقوف والموقوف
له يمنع بوقف البيع حازه البيع له ولو اجازة وجاز البيع له
ان اجازة ولو باع الراهن ثم لم يرد رهن او وحب من غير اجازة المرتهن
له جازة او الرهن او الهبة دونه البيع نفذ البيع السابق وله صد
ان تصرف الراهن في الرهن لفا كان يبطل حق المرتهن له تنفيذ اجازة
المرتهن ولهذا اجازة المرتهن تصرفه بنظر فيه فانه كانه تصرفا بصله حقا
للمرتهن سند باجازه المرتهن التصرف الذي لحقه له جازة وانه كان
تصرفا له بصله حقا للمرتهن فيما له جازة يبطل حق المرتهن والتفاد
من جهة الراهن فنفذ السابق من تصرفات الراهن وانه كان
المرتهن اجازة الله حق فقامت هذا مقول المرتهن ذو حظ من البيع
التي لا تملك حقه الا الفسخ فانه الفسخ يصيب رهنا عنده وبكوة المرتهن
اخص بمنه من الزمان فاما ان الرهن فصح تعيينه لتعلق الفائدة به ولا في
للمرتهن في هذه العقود كونه بدل في الهبة والرهن والبدل في الجازة

لانه حقه
يفضاه

اجازة اسقاطا لحقه فزال المانع من التفاد فنفذ البيع السابق كما لو باع
المستاجر من اثنين فاجاز المبتاع بالبيع له تنفيذ له ولانه لا في الفسخ
فكانت له جازة اسقاطا فلو اعترف الراهن عبد الرهن نفذ عتقه مورا
كان او مورا وقال الشافعي رده له تنفيذ لانه كانه غير لانه
نصرف يله في حق المرتهن بالانقضاء فانه حقه كانه البيع له الاول له البيع
اسرع تفاد من العتق حقه نفذ بيع المكاتب دونه العتق فقام تنفيذ اذا
بيع الراهن رعاية لحق المرتهن فله له تنفيذ اعتاقه او لا بحسب ما
له اكان المقتضى مورا حيث نفذ على بعض اقواله لانه حق المرتهن احسن استداره
باجازة الضمان عليه وتخله في اعتاق المستاجر لانه جازة ينفذ بعد العتق
له انحر قبيل له جازة اما انحر فله قبيل الرهن فافترا وكذا انه
مخاطب اعترف ملك نفسه فله بلفوا عتاقه بعدم لانه المرتهن كالمشتري
لهذا اعترف المبيع قبل القبض وكاعتاق لا يبق والمقصود وهذا
له ان موجب الرهن ثبوت بدله سيفا للمرتهن او حق البيع بالدين على
اختله في له صلين وثي من فله له نفاذ ملك العين فيسقط العين على ملك الراهن
وله عتاق يعتمد ملك العين دونه البدل فانه في تنفيذ ابطال
حق المرتهن فله تنفيذ كانه البيع قلنا المالك للراهن حقيقة المالك في
المالك للمرتهن حق ففضله الحقيقة تستدعي التفاد وفضيلة الحق عند
عدم التفاد فله جازة الجانب الحقيقة على الحق لانه اقوى على انه اذا بطل
حقه ضرر بطله ملك الرقبة له ان يبطل اصله بالاعتاق فصادرا كاعتاق
العبد المشتري بدلا لانه ملك الرقبة اقوى من حق المرتهن لانه ملك
البدل والرقبة ولهذا ملك البدل فقط فقام منه له فوك له عتاق فله له منه
له في اوله ولهذا اذا اعترف عبد الهبة بعه وبطل الاجارة ضمنا لنص
عليه صاحب له سر له في طرقة وعدم تفاد البيع والهبة لعدم القدرة
على التسليم لانه مائة من التسليم والبيع كما يفتقر الى الملك فنفذ الى
القدرة على التسليم ولهذا لا ينفذ بيع الا يبق والمستاجر ولا عتاق له
ينفذ اليها بدليل تفاد اعتاق له يبق وله يقال لانه لا اوصى المريض بربية
عبد له انشاء وله ما له غيره ثم مات واعترف الولد بهذا العبد
له عتق لحق الموصي لانه يفتق عندها في الحال وعنده يخرج الى الحرية بالسعاية
وله انفذ له عتاق عندنا بطل الرهن لنوات محله ثم بعد ذلك اذ
كان الراهن مورا والدين حاله طويل باذن له بفضته فتمت له فائدة

الملك

في تضييق القيمة مع حلول الدين لانه لو ضمت قيمته وهو من الموقوفه لكان
فقد استيفاء فلم يكن في التضييق وان بقى استيفاء ليجوز حقه فائدة له لانه
الدين من خله في جنس القيمة وآه كانه الدين موجه لوجهه فتمت القيمة وتكون
رهنها حكاية العبد حتى يحل الدين لانه ضرورة وان صار ملك له انه تقدي لا
حق المرهن فحسب الضمان ويكون رهنها قايما مقام دفعه للضرر عن
المرهن فالحال الدين اقضاء حقه لو كان من جنس حقه وبقا الفضل وان كان
المعتق حجة استيعا العبد للمرهن في اقل من قيمته من الدين فبقي به الدين لانه
كان محله في جنس حقه لانه لما تقدر الوصول لاحقه من جهة المعتق وجب الرجوع
الى من ينفع بالعق وهو العبد لانه صاحب محل الملف والمجازة حكم
الشروط ومنه تعذر تضييق صاحب السبب بضم صاحب الشرط كالحاف
مع الواقع ثم يرجع العبد بما سعى سيده اذ اسر له سعى في دين عليه بالزام الشرع
مضطرا ومن فقه دين غيره وهو مضطرب فيه يرجع عليه بما تجوز عنه كخلاف
المستسعى في اعتناق احد الشريكين لانه يردى ضمانا عليه لانه اصل في الضمان ولم
يقض ضمانا عن غيره وهذا لانه انما سعى لتحصل العتق عنده ولتكميله عندها
وهنا تسعى في ضمانه على غيره بعد تمام اعتناقه فصار كمن اذعن وقد حققناه
في كتاب القاتق ثم ابو حنيفة رحمه الله اوجب السعاية في العبد المشترك
لذا اعتنف احد الشريكين في حاله اليسار وله خيار وفي العبد الموهوب
في حاله له عسار رخص له التنازل للمدين مجر الحن والنايت للشريك
حقه الملك فوجب السعاية هنا في حالة واحدة وثمة في الحالين انهما
لا يخطا رتبته ولم يسع المشتري للبايع اذ اعتنف المشتري قبل قبض
وهو مفلس عندهم في الظاهر وعن ابى يوسف رحمه الله تسع في قيمته
للبايع ثم يرجع بها على المشتري كالموهوب لانه اعتنف الراهن وجب
الظاهرة عن البايع في الحبس قبل القبض ضعيف حتى يبطل حقه
في الحبس بالعادة من المشتري وله ملك في له حرة ولم يتعلق له استيفاء
بهذا المحل وانما ثبت له حق الحبس بسببه في محل له وحق المرهن
قوى حتى لا يبطل حقه بالعادة من الراهن لتكثيرة من له سببه وله
استيفاء في هذا المحل في الحال وسقط حقيقته بالملك فلو اوبى
السعاية فيها لسوينا بين القوي والضعيف وهذا امر ياباه العقول
ولو قال المولى لعبد قد رهنك عند فلان والعهدة ثم اعتنف المولى
وهو معبد لخدمته السعاية عندنا وقال ذفر له لانه قوله
المولى غير مقبول في التزام السعاية عليه كما لو اقره بعد عتاف

كلمة

نحسب

كذلك

لا عتاف ولنا انه اقر بتعلق الحق في وقت ملكه التعلق فيه له الولاية باعتبار
الملك والملك قائم فلم يغيث بكتب العبد كخلفه ما لو اقر بعد العتق لانه اقر في حال
انقطاع الولاية فلا يقبل ولو دبر الراهن مع تدبيره بالاتفاق اما عندنا
فله التدبير لوجب حق العتق لانه لم يمتنع حقيقة العتق لحق المرهن فاذا
حق العتق اولى واما عند الشافعي رحمه الله فله التدبير لانه لا يمنع البيع
فله يكون يبطله لحق المرهن ولو كانت امة فاستولدها حرة له سبيله بالاتفاف
اما عندنا فظاهر واما عنده فكذلك لانه سبيله دلهما نفذ حتى الملك لله
في ام ولده عنده فله سند كحقيقة الملك للراهن فيها اولا وفي اصحابنا
خرجنا من الرهن لبطله المحلية لانه استيفاء الدين له بهما فانه كان الراهن
موسرا ضمن قيمتهما ويكون رهنها حكاية ان كان الدين موجه له حاله فقامت
في اعتناق الراهن وآه كانه الراهن حرة اقل المرهن انه يستسعى المدير
وام الولد في كل الدين لانه كسبهما مملوك المولى فقد قدر الراهن على الدين
بكسبهما ولو كان قادرا على ذلك بماله لفر امر بقضاء الدين منه فكذلك اذ كان
قاررا عليه بكسبهما محله في المعتق حيث في له ثلث من الدين ومن القيمة له كسب
المعتق خالص حقه فله محس على اذ يقض به دين غيره ولكن قد سلمت له ماله
رقيقته وكان مشغولا عن المرهن فلزمه السعاية في ذلك لانه لا يدرى لاحتباسه
عنده كما يجب السعاية على معتق البعض للشريك الساكن لانه كان
المعتق معبرا اوله بزره عليه وحق المرهن بقدر الدين فله بلزمة الزيادة وكسب
المملوك لما كان للمالك كانه حكم حكم المالك فيما يلزمه من قضاء الدين والراهن
كان مجبرا على قضاء كل الدين بملكه فهو مكرر واحد من المدير وام الولد بالسعاية
في كل الدين ايضا وله ترجعاه بما يوديان على المولى بعد يساره لانها يوديان
من كسبهما فيكون واقعا من ملك المولى محله في المعتق فانه يرجع له لانه
يقع من ملك المعتق وهو مضطرب فيه بحكم الشرع فيرجع وقيل لانه كان الدين
موجه له لم يسع المدير له في تقدير قيمته له الدين الموجه للحبس فضاء
وانما يجب له عوض الرهن المبدى المرهن فيتعذر وجوب العوض بقدر
ما فوض من المعوض فاما اذا كان الدين حلالا فالقضاء واجب من مال
الراهن وكسبه ملكه فيستوى الكل حرة ولو اعتنق الراهن المدير وقد قضى
عليه بالسعاية او لم يقض لم يسع له في تقدير قيمته لانه كسبه بعد العتق ملكه
فكان له دائر كسب مملوك لا فصار كما لو اعتنقه وما اذاه قبل العتق له به
على المولى لانه اذاه من ملك المولى اقر على العبد بدنه ان يستهلكه وهو
يكره سعى في قيمته لم يعتق لانه على ما لزمه فيصير بغيره بغيره ولو

المرن غير ان يدره

او اكثر فملك عند المرتهن بطل المال عن الراهن له لا سنيقا قد تم بهلك
الرهن وانتم الراهن للمعنى قد رما سقط عنه بهلك الرهن من الدين لا يصاد
قاضيا دينه بهذا المقدار من مال ومن فقه دينه بمال الغني يضم له مثله ذلك
المال له الموجب للرجوع هو قضا الدين ودية القبض نفه له قبضه برفاه
وكذا انه اصابه عيب ذهب من الدين بحته ووجب مثله لرب الثوب على
الراهن له صاد قاضيا هذا المقدار من الدين بماله والحزن معنى بالكل
وان كانت قيمته اقل من الدين ذهب بقدر القيمة وعلى الراهن بقية دينه
للمرتهن لانه لم يفرغ له سنيقا بالزيادة على قيمته وعلى الراهن لرب الثوب
ما صار له شويكا لما حتر ولو كانت قيمته مثل الدين فادله المعنى انه يملكه حبرا
بغني رضا الراهن ليس المرتهن انه يمتنع لافقضة دينه له المعنى ان حق القضا
لما فيه من تخليص ملكه ولما يرجع على الراهن بالهوى فلم يكن منى على كحل
ما لافا بمرج اجنه بقضا الدين فليرب الدين انه لا يقبل منه له سنيقا له
له سنيقا في تخليص ملكه او فزعه ذمته وكوهلك ثوب العار عند الراهن
قبل ان يرضه او بعد ما افتهك فله ضامه عليه لانه حفظ العين في المال بذاذن
المالك وبالله كـ قبل الرهن او بعد الفكاك لم يصير قاضيا شيئا من دينه
بما لبته والضامه انما يتعلق باعتبار استيفاء الدين منه ولم يتوف وان
اختلف الراهن والمعنى وقد هلك الرهن فقال المالك هلك في يد المرتهن
وقال المستعني هلك قبل ان ارضه او بعد ما فكتك فالقول للراهن
مع يمينه له الضامه انما يجب على المستعني بانفا الدين منه وهو سكره بقاء
فانه قبل قد صار مضمونا عليه بالرهن وهو يدعى سقوط الضمان بالافكاك
فله قبل قوله في ذلك له حجة كالغاصب يدعى من المخصوص قلنا
الرهن وانه كانه اثبات يده سنيقا ولكن حقيقة لا سنيقا بالملك فحما
لانكر الهلكه في يد المرتهن فقد انكره بانفا حقيقة والضمان منشأه فكاك منكر الضمان
ولو اختلفا في حقدل ما امره بالرهن فالقول للمعنى له لانه مستغنى
من جهته ولو انكر اصله كانه القول لم فكذا لافا انكر وصفه ولو رهنه المستعني
بدن موعود وهو انه يرضه ليرضه كذا فملك في يد المرتهن قبل ان يراض والمعنى
والقيمة سواء الكى القرض المسع عشرة وقيمة الثوب عشرة ضمن المرتهن
للراهن القدر الموعود وهو عشرة له الدين الموعود كالدبر المتحقق و
يرجع المعنى على الراهن بمثله له سنيقا هذا القدر لم ياله الدين باستيفاء
من المرتهن كسلة مثله بقاءه ذمته عنه ولو كانت العار بعد افاعته المعنى
جاءت عتقه لقيام ملكه في العبد بعد الدين كما حذر في اشراف الراهن ولله

يعنى ادا هلك
الرهن

او يرجع بالدين على الراهن ان شاء لانه دينه ثابت في ذمته وان شاء يرجع على ربه
العبد بقيمة لانه حق المرتهن يتعلق بما لبته برضا المعنى وقد استملكه باعناق
فضمن قيمته وكونه القيمة رهنا في يده حتى يقبض دينه من الراهن ثم يرها
على المعنى لانه استرد له القيمة كاسترد له العين ولو استعار عيدا او دابة
ليرضه فاستخدم العبد وركب الدابة قبل ان يرضهها ثم رهنها بماله مثل
قيمتها ثم فقه المالك ولم يقبضها حتى هلكا عند المرتهن فله ضامه على الراهن لانه
قد برى عن الضمان حين رهنها فانه كان امينا خالف ثم عاد الى الوفاق فبرى
عن الضمان فانه قبل البس ان المستعني لو اخاف مجاوزة المكاه لم يبر عن
الضمان مالم تصل العين الى المالك وهذا معنى قد خالف فكيف يراض الضمان
قبل وصول المال الى صاحبه قلنا ان المستعني يرضه ببالع
الى المكاه المشروط لا يصير له العين على المالك لاحقيقه وله حكما كحل
المودع فانه يده كيد المالك قبل المعود الى الوفاق يصير له عليه حكما وما نحن
بصدده نطبي سله الوديعة لانه تسليمه الى المرتهن يرجع الى تحقيق مقصود
المعنى حتى لو هلك بعد ذلك يصير دينه مفضيا فيستوجب المعنى الرجوع
على الراهن بمثله فكاك ذلك بمنى له الرض عليه حكما فلهذا برى من الضمان و
لو افترس الراهن وقبضه ثم استخدم العبد او ركب الدابة فهو ضامن له استعماله
ملكه الغني بغني امره فانه لم يعط في الخدمة والركوب ثم عطي بعد
ذلك من غني صنعه فله ضامه عليه لانه بعد الفكاك بمنى له المودع
له بمنى له المستعني فقد انتهت له ستغاره بالفكاك والمودع لو اخالف
ثم ترك الكحل في يده من الضمان والمعنى اذا المره استرد له المودع
بعد ما مات المستعني له ملك ذلك مالم يرض دين الغريم وهو المرتهن كما في حال
حيوة المستعني كذا في الجاحه الكبي لشمس له في السرخس وكومان مستعني الرض
منلسا في رهنه ولم يرض الرهن له برضا المعنى له ملكه قائم فانه ليرى المعنى
البيع وان المرتهن به وفاسو يله رضاه لانه حقه في له سنيقا وقد سلم
وانه لم يكن فيه وفاسو رضاه لانه في الجبس منفعة فقد منح المعنى
الى الرهن فقبض دينه او سنيقا السعير فلو مات المعنى منلسا
وعليه دين دونه المستعني امره رهنه بقضا دينه ورضه رهنه لنصل كافر
حق الاحقة وانه عجز لقشرة فالرهن بحاله كما لو كان حيا ولورنه المعنى
اضده انه قضوا دينه له منهم بمنى له المودع فانه طلب غرضا المعنى وورنه
بيعه ان كان فيه وفاباعوه وله كاحد وشرط رضا الغرامة لم يفرغ منهم
فضل وانه كانه

لان المعنى في الرهن فانه
لانه رعا سقط ودين
المرتهن لو رهنه
او سنيقا في
امداد او سنيقا
فله سنيقا
لان المعنى في الرهن
او سنيقا في
المرتهن لو رهنه
او سنيقا في
امداد او سنيقا
فله سنيقا

صالح
والمرسل
الرهن

لوما المبيع والميتعي وجباية الراهن والمرهن على الرهن مضمونة اما له وله
تعلق من المرهن وتعلق من الغير بالمالك تحل المالك كالاخيه في حق الضمان
لاولى اذ تعلق من الورثة بمالك المريض بمنع نفوذ تصرفه فيما زل على الثلث
وكذا الورثة اذا ابلغوا العبد الموصى بخدمته ضمنوا قيمته ليشترى بها عبيد
يقيم مقامه واحا التمس له العين ملك المالك وقد تعدى عليه المرهن فضمن
لما له ولستقط من دينه بقدر الضمان اذا اكا الضمان بصفة الدين وجباية الرهن
على الراهن والمرهن وعلى الماهدر وهذا عند ابن حنيفة له وقاله جبايته على المرهن
حنيفة والمره بالجباية على النفس ما وجب المالك ما كانت الجباية خطا في النفس
او فيما دونها اما الاول وهو باله تفادى فله بها جباية المملوك على المالك فما
وجب الماله هدر تحله في الجباية الموجه للقصاص له المستحق بهادوم والموت
منه كاجنه لمر وهذا تحله في جباية المقتضوب على المقتضوب منه فانها
تعتبر عند ابن حنيفة رهن مع اذ المقتضوب مضمون على الغاصب كما ان المرهن
مضمون على المرهن لانه الملك عند هذه الضمان ثبت للغاصب مستند اذ يكون
الكفن عليه فبين اذ العبد حرم على غيب ماله فاعتبرت فاما ضمانة الرهن وانه تقرر
على المرهن فله نوجب المالك في العين والذات لو مات كاه الكفن على الراهن
فله يتبين به اذ جبايته كانت على غيب ماله فلهذا كانت هدر اذ الماهدر اذ
المرهون من حيث انه مضمون المالمية كالمقتضوب ومن حيث اذ عينه امانه
كالرهينة فباعتبار اذ كاه ماله من وجه يجعل جبايته على المالك هدر او باعتبار
انه كالمقتضوب يجعل جبايته على الضمان هدر واحا التمس له اذ هذه
جباية حصلت على غيب ماله وله صل في جبايته في لعم اذ تعتبر لفا كان
في اعتبارها فائدة وفي اعتبارها هنا فائدة له في وجوب اعتبار الجباية
الدفع والارهن عرض صحيح في تملك العبد وانه سقط دينه وجب له اعتبار
المرهن شاء المرهن والراهن ابطال الرهن ورفعه بالجباية لا المرهن
فان قبل المرهن صار عبيد ملك وبطل الرهن وانه قال المرهن لا اطلب
الجباية فهو رهن على حاله وهو نظير المقتضوب فانه جبايته على الغاصب
يعتبر عندهما وعنده له يعتبر وانه امانى اعتبرنا حكم هذه الجباية للمرهن كاه
على المرهن التطهير الجباية لانها حصلت في ضمان فاما اوجبت الضمان له
واوجبتا عليه التطهير والقيلص لم يكن في اعتبارها فائدة وله يمكن اعتبار
جبايته لمنفعة ثبوت الملك في العبد فانه لا يكون له باختيار الراهن والمرهن
له المختار ذلك خصوصاً لانه يمكن عليه من الفداء كما ان اخيه على مال المرهن
فانها له تعتبر باله تفادى لكانت قيمته والدين سواء لانه فائدة في اعتبارها

انما الماهدر هو الذي يهدر
بغير قصد ولا اختيار

وجباية المملوك على
المالك

لان الوكيل خير
من الدائن
حماره

لان الرهن الماهدر هو الذي يهدر بغير قصد ولا اختيار

350 لانه لا يملك العبد وهو الفايده وانه كانت القيمة اكثر من الدين فغن ابن حنيفة
معه انها تعتبر بقدر ماله لانه ذلك الفصل ليس في ضمانه فصار بمنزلة عبد الوصي
لذا حتى على المستوفى فانها تعتبر وعنه انها لا تعتبر له الفصل وانه لم يكن مضموناً
فحكم الرهن فيه بابت وهو الجبس بالدين فصار بمنزلة المضمون وحنيفة الرهن
على ابن الراهن او على ابن المرهن كالجباية على الاخيه في الضمان له المعنى الذي
تندى اهدار موجب الجباية وقوعها من المملوك على المالك او كوة العبد الجا
في ضمانه وقد فقدنا في حق ابن فكانت الجباية عليه وعلى اخيه سواء فذرع بها
او يفدى رهن عبيد قيمته الف بالف فقتله عبيد قيمته مائة ودفعه او تراجع
سعر العبد حتى صار يساوى ماله فله بكل الدين كله فالرهن رهن ولو رهن عبيداً
يساوى الف بالالف الا اجمل فيقص سعره المائة فقتله حرم غم قيمته مائة اجم
حل له اجم ماخذ المرهن مائة كحقه وله يرجع بتسعة على الراهن ولو ادى الراهن
المرهن بسعة لمر اجم لا حل فلما حل باعه بمائة فانه يقبض المائة قضائاً ورجع
على الراهن بتسعة فخره فصول لربعة فالفصل الثالث والرابع
على انه تفادى وله صلة اذ التقصاة من حيث السعولة لوجب سقوط الدين عندنا
حتى لو رهن عبيداً قيمته الف فيقص في السعر حتى صار يساوى ماله لم يسقط شئ
من الدين وعند زفره يسقط تسعة من التقصاة المائة حتى السعر كما لو
انتقصت الماله بتخى في البدة وهذا هو الضمان الثابت بالرهن باعتبار
المالية دونه العين فانه ضمانه لا استيفاء والمالية تنتقص بتقصا السعر كما تنقص
بتقصا العيب ولكن اذ نقصا السعر عبادة عن ففور رغبات الناس
فيه وذا غير يعتبر في ثمن العقود ولهذا ثبت الجباية لمرته بتقصا السعر
وله يسقط شئ من الرهن ولو انتقص سعر المقتضوب لا يضم الغاصب شياً
تحله في تقصاة البدة لانه يد الرهن يد الاستيفاء وبفوات حرم وحنيفة يقرر
له استيفاء فيه فاما يسقط شئ من الدين بتقصا السعر في الفصل الثالث
في رهونا بكل الدين فاذا اقل حرم قيمته مائة لانه المتلف يعتبر قيمته
يؤم له فله في الجباية بقدر الغاية فيقبض المرهن المائة قضائاً مثلاً
من الدين لانه ظهر جحد في ذلك القدر ولا يرجع على الراهن بسعة من تسعة
لا الفصل على الماه توى في ضمان المرهن فصارها كاي الدين وهذا لا
يد المرهن يد استيفاء وبالله اكبر يتقرر له استيفاء وقد كانت قيمته
في البدة الف فيصبي جتوفيا للكل من له يدا وصار كما لو هلك الرهن
فانه يسقط كل الدين واما الفصل الرابع وهو باله باعه بمائة فانه يصح لانه
انه كان موضوع الجباية اذ سعره تراجع الماه فظاهر لانه باعه بمثل قيمته

350

فصح بالاجماع وانه كانه موضوع لمادة لم ينقص فهو البيع ايضا عندنا في
 وضع عندها كانه قال به ما شئت ولذا هو البيع صار المرتهن وكذا الام
 لما باعه باذنه وصار كانه الراهن استره وباعه بنفسه ولو كان كذلك بطل
 الدهن وبقى الدين لا بقدر ما استوفى كذا هذا واما الفصل الاول وهو بالذ
 رهن عينا قيمته الف بالف ففصل عينا قيمته مائة ودفع به افكك بحجج الرهن
 وله خيار له بئزاة يقتله او يدعه بكثر الدين عندنا في حنيغف واي نوصف وعند
 انه شاء الراهن افذه وله في الدين كله وانه ما سلم العبد المدفوع الى المرتهن بدنه
 وقال ذفر بعتك بماء وسقط ما زله على ذلك لانه انقصاه حصل
 في ضمان المرتهن فكانه محبوسا عليه كما لو تراجع سعره الاول
 ثم قتل من فخر قيمته مائة فانه يسقط من الدين تسعماية وياخذ المرتهن
 المائة قضا بمثلها كما امرنا ولسنا ان العبد المدفوع قام مقام الاول
 بل هو بعه لانه بدل فصار كانه المقبول قايم وتراجع سعره ولو كان
 له ولقايا وتراجع سعره لم يسقط شيء من الدين عندنا لما ساء فلذا اذا
 قام المدفوع مقامه واحضر محبوسا بالث وان قام مقامه له ولقد
 تغير عن اصله لانه غيره في الحقيغ والتغير لا يدرى لوجوب الخيار لانه
 في ضمان المرتهن كما لو قتل المبيع عند في يد البايع فدفع به فانه يحتمل المتي
 وكذا لو اقبل المفضوب وقيمته الف عينا قيمته مائة فدفع به فالمضوب
 منه بالخيار بين ان يترك على الغاصب وبين ان يافذه ولو تراجع السعر
 في هاتين الصورتين ولم يقبل لم يحتمل كذا هذا واما ان التغي لم يطهر
 في نفس العبد لقيام الث مقام له ولقد ولو كان الاول قايما
 وقد تراجع سعره لم يكن له خيار فلذا هنا وغير الرهن امانه فكيف يجوز ملكه
 منه بغير رضاه وتملك الرهن بالدين حكم حائل فصار باطله ولو ابطال المبيع
 تعين النكاح كحل في الغصب لانه تملك باذنه الضمان مدوع وكحل في
 البيع لانه حكم الخيارات فيه النسخ وهو مشدد واما الجعل بالدين فمستوح
 ولو تراجع سعر العبد المامه ثم قتل عدا يساوي ما دفع به فهو ع
 هذا كحل في وقدم تقرير الفصل الثاني وهو ان قتل العبد المرهون
 قتله خطأ فضا من الجناه على المرتهن لانه العبد في ضمانه وتقال
 للمرتهن انفذ العبد من الجناه وليس للمرتهن ان يدفع العبد لانه الدفع
 مملك وهو له مملك المملك فلما افذه بغير الجعل وفي الدين على حاله وله رجوع
 على الراهن بشئ من الفداء لانه الجناه حصلت في ضمانه فكانه عليه اصله
 وانه ان المرتهن ان ينفذ قبل للراهن له دفع العبد او افذه بالذنه لانه ملكا الرهن

لما وروى
 ٤

رقبة للرهن واما ان المرتهن بالغدا فقيام حقه فانه عن الفدا طوب
 لراهن حكم الجناه ومن حكمها القبي بين الدفع والفدا فانه اختار الدفع
 سقط الدين لانه العبد استحق لمحق في ضمان المرتهن فصار كانه ملك وكذا ان
 فدى لانه استخلص لنفسه بالفدا وكان الفدا على المرتهن فصار العبد كالمطهر
 له بعض كانه اشتراه من ذل الجناه وكذا اولدت المرهونة ولذا فقتل انسانا
 خطأ او استهلك ماله انسان فله ضمان على المرتهن بل مخاطب الراهن
 بالدفع او الفداء في له بدا لانه غني ماله وانما يتوجه عليه الخطاب
 بجناه الرهن لانه المحل مضومة عليه والولد غني مضوم على المرتهن فان
 دفع المولى من حقه من الدين ولم يسقط شيء من الدين كما لو هلك وانه قد
 فهو رهن مع امه على حاله ولو استهلك العبد المرهونة ماله يستغرق رقبته
 فانه له في المرتهن الدين الذي على العبد فدينه على حاله كما في الفدا في باب
 الجناه لانه زال الشغل وظاهر الجعل وانه ان قيد للراهن بعه في الدين
 لانه ان يحسار ان يوفى عنه الدين فانه يطل دين المرتهن كما ذكرنا في الفدا
 وانه لم يره وسع العبد فيه باخذ صاحب دين العبد دينه لانه دين العبد حتم
 على دين المرتهن وحق ولي الجناه لانه دين العبد تقدم على دين المولى فاول
 ان تقدم على حق المرتهن فانه فضل من دين الغريم شيء نظر في ذلك فانه كانه دين غريم
 العبد مثل دين المرتهن او لكى يطل دين المرتهن وما فضل للراهن
 لانه الرقبة استحققت لمحق في ضمان المرتهن فسقط دينه كما هلك وانه كان
 دين العبد اقل سقط من دين المرتهن بقدر دين العبد وما فضل من عن
 العبد وله دين فيه يتق رهننا فانه كان دين المرتهن قد حله افذه بدنه لانه حين
 جنس حقه وانه كان لم يحل امسك البائة حتى حله وانه كان غم العبد له في دين
 للزيم افذا التزم ولم يرجع بما في حق الدين على احد حتى يعتق العبد لانه دينه لا يملك
 تعلق رقبته وقد استوفيت الرقبة فبئز البائة الى ما بعد العيق فاذا
 عيق وادى له يرجع على لصد لانه وجب عليه بفعله ولو كانت فقه العبد
 الغني وهو رهن بالف وقد حنى العبد تعالى اما افدا ماله نصفه فمضمن
 ونصفه امانه وفدا المضومة على المرتهن وفدا لانه على الراهن فانه اجتمع
 على الدفع فرفعاء وبطل دين المرتهن والدفع له كمن حنى المرتهن لانه مملك وهو
 له مملك المملك والمملك ان الراهن دفعه ورفض المرتهن فانه تشاء انما فقال
 المرتهن انا افدى وقال الراهن انا افدى فله المرتهن ان ينفذ لانه الراهن
 بالدفع يسقط حق المرتهن والمرتهن له يسقط حق الراهن بل يحفظ حق
 نفسه من غنى اضل بالراهن فكانه اختياره اولى ونكوة المرتهن في الفدا اختطوطا

سورته اذا قتل
 العبد رجلا خطأ
 اذ يحتمل ذلك
 حال استغفروا
 رقبته

في حصة له ما نه حتى لا يرجع على الداهج لانه كان يعلو له لا يلزمه بقدره حتى يخالف
 الراهن فلما التزم والحال هذه صار حبيها وهذا على الرواية التي
 دوى عن ابي حنيفة رحمه الله انه لو اقرض مع حضوره لا يرجع فاما على الرواية
 الاخرى فينتج ان يرجع بحصة له ما نه لانه لا يقدر على اصله وحصة في المضمون
 له باصله ح له ما نه وكذا في حصة ولا الرهن او اوا المهرين اما اقرض
 فله ذلك وانه كان الراهن بحار الدفع لانه الولد وان لم يكن مضمونا فهو
 محبوس بدنه وله في الفداء عرض صحيح وهو زبالة التوثيق له ستيقا
 دينه وله ضرر على الداهج فكان له ان يفدي ولو قال الراهن
 انا افدي وقال المهرين انا اددف فليس الدفع الى المهرين وللراهن
 ان يفديه لانه لا فائدة لاختيار المهرين الدفع لانه تسقط دينه بالدفع
 كما تسقط بالفداء وفي الدفع اسقاط حق الراهن في الدفبه وله
 عرض صحيح في استبقا الدفبه بالفداء فكان في اختيار المهرين الدفع
 تفوت عرض الراهن به فائدة فله يعنى وانه الى المهرين ان يفدي وفداء
 الراهن فانه يحتسب على المهرين نصف الفداء من دينه لانه سقوط الدين
 امر لا زمر فدى او دفع فلم يجعل الراهن في الفداء متطوعا ثم ينظر
 فانه كان نصف الفداء مثل الدين او اكثر بطل الدين وانه كان نصف الفداء
 اقل سقط من الدين بقدر نصف الفداء وكذا العبد رهنا بما في له ان
 الفداء في النصف كان عليه فلما اقرضه الراهن وهو ليس متطوع كان
 له ان يرجع عليه فصبى فصارا بدنه كان او في بعضه فيبقى العبد رهنا
 بالساق ولو كان المهرين فدى والراهن حاضر فهو متطوع وانه كان غائبا
 لم يكن متطوعا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد وزفر
 والحين يعم المهرين متطوع حاضرا كان الراهن او غائبا لانه فدى ملك
 غني بغني امن فصارا كاله حصة وله انه لو اكان الراهن حاضرا فقد
 امكن مخاطبته فاما فداء المهرين فقد يبرع فصارا كاله حصة فاما لو كان غائبا
 فقد تعذر مخاطبته والمهرين محتاج الى اصله المضمون وله يمكن ذلك
 له باصله ح له ما نه فله يكون حبيها ولما مات الراهن باع وصيته
الرهن وقضى الدين لانه الوصى قائم مقام الموصى في قضايا رونه وقد كان
 له بيع الرهن قبل موته باذن المهرين فكذلك الوصية وانه لم يكن له وصي نصيب
 القاض له وصيا واحدا بيع له الفاض نصيب ناظرا للمهرين لا يجوزوا
 عن النظر لانفسهم والنظر في نصيب الوصى لوجه ما عليه لغني وليس ثبوت ما له
 من غير وانه كان على الميت دين فله الوصى بعض الدين عند غيره

عن من حصة التوثيق على ما لاخر من ولهم انه ردوه لانه اثر بغير الزمان باليفنا
 الحكمي لانه موجب عند الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمهرين حكما فاما شبه لا يشار
 باليفنا الحقيقي فان قضى دينهم قبل ان يردوه فغدا لزال المانع وهو
 حق بقبه الزمان ولو لم يكن للميت غريم لفرج هذا الرهن اعني ايا
 باليفنا الحقيقي وبيع في دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذلك الدين
 الوصى بدنه للميت على رجل جاز له استيفاء حكما وهو ملوك ذلك في رهن
 الوصى بفصله في باقي في كتاب الوصايا للزشافيع باب
المتفق قاتل رهن عصيا بعشرة ذراعي قيمته عشرة
 ذراعي فصار خيرا عند المهرين ثم صار خله لساو كى عشرة ذراعي فهو رهن
 بالعشرة وهذا في عقد الرهن لم يتطد بالحالة ما صلح محله للبيع صلح
 محله للرهن لانه المحلبة انما تكون بالمالية فيها والحركة تصير محله لبدء البيع
 ويصلح لبقائه فانه من باع عصيا فحضر في يد المبيع في البيع لانه انما يفتي
 في البيع لتعني وصف المبيع كما لو تعيبت فلما صار خله فقد زال القاهر
 قبل فخر حكمه فجعل كانه لم يكن وكذا لو رهن ثاء قيمتها عشرة بعشرة فمات
 ودينه جلدتها فصار ساو كى رهن فهو رهن بالدين لانه هو ثاء الشاء لم
 يبطل عقد الرهن بل صار المهرين متوفيا وباله ستيقا ساو كى الرهن
 فاما عاكت المالية بالدفع صا كفت عقدا قابلا فثبت فيه حكمه بقسطه
 لانه حجه بعض المحل محله في الشاء المبيعة لقامات قبل القبض فبيع
 جلدتها حيث لا يعود البيع لانه الشاء لقامات فقد انتقض البيع وله عود
 بعد ان تنقاض اما الرهن فبالملك بقرروا من مشايخنا من يبيع حيلة
 البيع ويقول يعود البيع والجمهور على انه لا يعود لما ساء ولذا ان الرهن
 وجعل بالدين ثم عاى يعود رهنا عندنا كما كان وعند زفر رحمه
 الله يعود رهنا بل يكون ملكا للمهرين لانه الفاض لو اجعله بالدين فقد ملكه
 اياه فصار كالمقصوب وانه يعود ملكا للغاصب ولكن الرهن له ملك
 الدين بل يبق قبضه له ستيقا من وجه ويتم بالملك فاما عا كفت رانه
 لم يتم فتعجبوا ساء بالدين وثما الرهن كالولد والتم والبن والصوف للراهن
 لانه حتى لو رهن ملكه ويكون رهنا ح له صلا بحسب حتى متى في الدين له لزم الغنا
 ليس بمضمون ح له لو هلك في يد المهرين لم يسقط شئ من الدين وقال
 الشافيع رحمه الله ليس رهن وبه قال ما كرهه له المايث
 بالرهن حق البيع في الدين عند وزا ليس بحق حاكم في العين فله يسرى الى
 الولد الحق لو كاله بالبيع ولكن لانه عن المهرين منا كذا في صلا فيسرى الى

لان التصديق من الرهن
 هو الاستيفاء

الولد ونحوه كملك الراهن ولهذا سبب لا بد من العلم بان لا يملك من المصارف
 له لا تباع له فسطا لما عايناه بالاصل له فانه لا يملك من المصارف
 له لا يملك من المصارف ابا الفكاك كولد المبيع لاحصة له من الممن له لا يملك من المصارف
 بالقبض فانه هلك له صل ونحو النما افكك الراهن بحصته نفسه الممن على قيمة
 النما يوم الفكاك وقيمة اصله يوم القبض كما يقسم على قيمة الزيادة القصدية
 يوم القبض له لا صل والزيادة دخله في ضمانه بالقبض فيعني قيمته يوم
 القبض والنما انما صار له حصته من الضمان بالفكاك فانه لو هلك قبل هلك
 بقى شي فيعني قيمته حينئذ فيما اصاب له صل سقط من الدين وما اصاب
 النما افكك الراهن بحصته وسبب ما بعد في المسائل ان شاء الله تعالى
 لاف اكل الشاة الموهونة وشرب او اكل ولدها الذي ولدت عند الممن
 باذنه الراهن جاز لا ذلك وله سقط شي من دينه لانه ائلف باذن المالك
 فانه لا يملك الشاة حتى هلكت عند الممن نفسه الممن على قيمة الشاة و على قيمة
 اللبن فيسقط حصته الشاة ونقص حصته اللبن له ان له في الممن انقل
 الى الراهن لما كان باركة وصار الراهن من المما ائلف الممن فصار له فسطا
 من الدين في حصته وكذا حكم الولد وجميع النما ولو فعل الراهن بنفسه او اجنى
 باسمه بضمه وبكوة الضمان رهنا له للممن يرضى باله ف فضم لحق
 ويجوز الزيادة في الرهن باذنه رهن ثوبا بعشرة قيمته عشرة ثم زله الراهن ثوبا
 اخر لكوة حتى هو ناهي له ولو بعشرة قيمته عشرة في الرهن عند ابي حنيفة
 ومحمد صا وهو القياس الى ان يارهن عبدا بالف ثم حدث للممن دين اخر بالشر
 او لا ستفرض فيجعله في الرهن بالدين القديم رهنا به وبالدين الجديد فانه
 له يصي الرهن له ولو رهنا بالدين الجديد عند صاحب كوة كل الرهن بمقابل
 الدين السابق وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز الزيادة في الدين ايضا وقال
 زفر والشافعيهما لا يجوز فيها فالحل فرجها في الرهن والتمس والمبيع
 والمهر والمنكوبة بانه زوج احته من رجل ماهر معين ثم زوجها له
 بهذا المهر سواء قد قرنا في البيوع له في يوسف انه لا يزوج المهر في اذانه
 محاذاة المبيع مع التم حتى يكون الرهن محبوسا بالدين مضمونا به كالمبيع بالتم
 ثم الزيادة في الرهن ملحقة باصل العقد فكذا الزيادة في الدين كالا زيادة في البيع
 والتم وهذا له الحاجة نفس الى الزيادة في الدين كاقس الى الزيادة في الرهن
 بانه كوة في مائة الرهن فضل على الدين ومحتاج الراهن الى مال اخر فيجعله
 رهنا بها ولما ان الزيادة في الدين تودي الى الشيوخ في الرهن له بعض الرهن
 يفرغ من الدين له ولو ثبت فيه ضمان الدين اليه فيسقط حكمه ولو

اذا سقط لا
 يتناولها فصار له

علم له ولو في البعض مشاعا و ثبت فيما عايناه بالزيادة مشاعا والمشوع
 في الرهن يبيع صحة الرهن فاما الزيادة في الرهن فتودي الى الشيوخ في
 الدين لانه بعض الدين يحول ضمانه من الرهن الاول الى الثاني والشيوع
 في الدين لا يضر كما لو رهنه بنصف الدين رهنا وله بقا الزيادة ثبت
 على سبيل له الحاق باصل العقد فله تودي الى الشيوخ فيه لانه لا الحاق
 باصل العقد في المعقود عليه او المعقود والدين ليس بمعقود عليه ولا
 معقود له لانه المعقود ما يكون وجوبه بالعقد والدين كانه واجبا قبل عقد
 الرهن بسببه وبقي بعد فسخ الرهن فله يمكن اسباب الزيادة فيه لحقه
 باصل العقد واما الرهن معقود عليه له لم يكن محبوسا قبل عقد
 الرهن وله يبيع محبوسا بعد عقد الرهن فالزيادة في الرهن زيادة في المعقود
 عليه فيلحق باصل العقد والتمس بحجبه بالعقد فكوة معقودا به فصح
 الفرق بينه لاف ائلف الزيادة في الرهن ونسب هذه الزيادة قصدية بنفسه
 الدين على قيمة له ولو يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت له حكم
 الرهن في الزيادة انما يثبت بنفس الممن فيعني قيمته حينئذ يثبت
 حكم الرهن فيها كما يعني ذلك في قيمة له صل حتى لو كانت قيمة له صل يوم
 قبضه الفاء وقيمة الزيادة يوم قبضت خمسمائة والدين الف يقسم الدين اربعة
 في الزيادة ثلث الدين وفي له صل ثلثا الدين والولد له يتبع الزيادة حار
 بقا اصله له لا الولد تبع فله يستتبع غيره حتى يقسم الدين اولة على ايام والزيادة
 ثم ما اصاب له لم يقسم بينهما وبين ولدها قدر قيمتهما فان حصلت الزيادة
 بعد هلك ك لاهم يكون رهنا تبعا للولد لانه الولد صار اصله حتى يقسم الدين
 اولة على ايام والولد ثم ما اصاب الولد يقسم بينه وبين الزيادة بشرط بقاء لا وقت الولد
 الفكاك رهنا امة بالف فولدت فماتت فولد عبدا وقيمة كل واحد من ايام
 والولد والزيادة الف فيقسم الدين اولة على ايام والولد نصفين سقط ماله كما
 نصف الدين ونحو في الولد نصف الدين وتبع العبد وقسم باقية عليها نصفين
 بشرط بقاء الولد الى وقت الفكاك حتى لو هلك الولد قبل فكاك ظهر ان له لم
 يكن في الولد شي من الدين وانه هلك بكل الدين وان الزيادة لم يصح
 لو هلك العبد ايضا قبل هلك الولد او بعد هلكه ك ماله امانة ولو لم يهلك
 الولد وزل هلك قيمته الفاقصار قيمته يوم الفكاك الفين فالدين يقسم اولة
 على ايام والولد اثنان ثلثه في ايام وقد سقط ماله كما ولما في الولد لم يقسم
 خ لابينه وبين الزيادة اثنان ثلثاه في الولد وثلثه في الزيادة وان نقصت
 قيمته فصار رهن خمسمائة يقسم الدين بين ايام والولد اثنان ثلثاه في ايام وقد

ولا
 لان ما ارهنه في
 راقية في الرهن
 بقصد به بلع راقية
 في

على

سقط وثلثه في الولد ثم ما اصاب من الولد ينقسم بينه وبين الزيادة اثله ثلثه
 في الولد وثلثاه في الزيادة رهن امة قيمتها الف بالف ثم قطع الراهن نصف
 دين المهرين ثم زلح عينا قيمته الف فالزيادة تكون رهنا تبعا لنصف امة
 له نصفها فرغفت من الدين فكونه محبوسا بالدين غير مشغول بالدين
 والنصف لا يخرج مشغول بالدين ومحبوس به فالزيادة تتبع للنصف المشغول
 لا للنصف الفارغ فنقسم الدين الذي في النصف المشغول عليه وعلى الزيادة
 امله ثلثه في النصف وثلثاه في الزيادة فلو هلكت تملك بثلث الدين
 له النصف الفارغ مضمون بالدين وان لم يتبع مشغول بالدين لم يرد المخرج
 به فملك ذلك النصف بنصف الدين الموصى به يجب على المهرين له ذلك
 النصف الذي اخذ له بين ان لا يستيف، وفي مكر الما حراة نصيب حيتوا
 عند الله كبا لقيض السابق ثم يملك النصف بما فيه وهو ثلث النصف
 فلهذا قلنا بانها يملك بثلث الدين اذ نصف الدين خرج ثلث النصف يكون لغير
 الدين ولو زلح امة قيمتها خمسمائة فولدت الزيادة ولدا ثم ولدت الجارية
 ولدا ينقسم الدين اولا بين نصف الجارية وبين الزيادة فما اصاب الزيادة
 ينقسم بينها وبين ولدها على قدر قيمتها وما اصاب نصف لكاره ينقسم
 بينها وبين ولدها ولو وجد المهرين النصف المقبوض رهنا اوستوفوا
 تكون الزيادة رهنا تبعا لامة تقسم الدين بينهما نصفين له امة استيفاء لم يصح
 لهما ليسا من جنس الدراهم فكان كل الدين فايما في له امة تحله في الزئوف
 له امة من جنس الدراهم فنحوه لا استيفاء رهن اثنين بالدين قيمة كل واحدة
 الف فولدت اصدما ولدا قيمته الف فمات له امة وفي الولد ينقسم الدين بين
 له اثنين نصفين ثم ما في له امة ينقسم بينها وبين ولدها نصفين فسقط
 بهلك له امة ربع الدين وفي الولد ربعه وفي له امة الحصة نصفه فلو زلح
 عينا قيمته الف فالزيادة تنقسم على له امة وعلى الولد على قدر قيمتها امله ثلثا
 فثلثه يكون رهنا تبعا للولد ثم الدين الذي في الولد ينقسم بينه وبين ثلث
 الزيادة الذي هو رهن جمع على قدر قيمتها وقيمة الولد الف وقيمة ثلث
 الزيادة ثلث له امة فيجعل كل ثلث سهمها فيقسم بينهما لرباعا ربعه و
 هو سهم لثلث الزيادة وثلثه لرباعه للولد وثلثاه تبع للحصة فيقسم
 ما فيها على قدر قيمتها وقيمة ثلث الزيادة ثلثا لالف وقيمة الحصة الف
 فيجعل كل ثلث سهمها فيقسم عليها اخصا حسماء في ثلثي العبد الزيادة و
 ثلثه اخصا في الحصة وملك العبد اوالحصة بما فيه وان هلك الولد تبين
 ان لهم هلكت بالف والله لا يكن في الولد شيء ولو الزيادة تبع للحصة ولو زلح

سماة ٥٥

ولو زلح الولد لالف والمسلم محالما فانه امة وهو الف يقسم بينها وبين ولدها
 امله ثلثه للام سقط بهلك كما وثلثاه في الولد وانقسمت الزيادة على الحصة والولد
 بقدر دينها اخصا سهمها يكون رهنا في الولد وقسم ما في الولد من الدين وهو
 ثلثا الف بينه وبين حصة الزيادة على قدر قيمتها اسداسا سهم في الزيادة وحصة
 اسداسا سهم في الولد له قيمة حصة الزيادة لربعا وقيمة الولد الف اخصا سهم فيجعل
 كل اربعة اقسام سهمها فيكون الحصة ستة اسهم وثلثه اسهم تكون رهنا تبعا لله امة
 وينقسم الدين الذي في له امة وهو الف بينها وبين ثلثه اخصا الزيادة على ثمانية
 على قدر قيمتها وقيمة ثلثه اخصا الزيادة استمانية وقيمة له امة الف فيجعل
 كل مائتين سهمها فيكون الكل ثمانية اسهم حصة اسهم لامة وثلثه اسهم لثلاثه
 اخصا الزيادة رهن امة قيمتها الف بالف فاعودت سقط نصف الدين
 له امة العبد خسر له امة نصفه فلو زلح عينا يساوي حسماء صحت لوجه المهرين
 عليه وينقسم نصف الدين عليها نصفين بقدر قيمتها فانه ولدت العوراء
 ولدا يساوي الفاقسم كل الدين على امة والولد نصفين فلو جعل الولد
 لكاره بعد العور كالحاكة قبل العور في حق قسمة الدين لاه الولد كالحا
 باصل العقد فيجعل كانه موجودا وقت العقد فسقط بالعود نصف
 ما فيها وهو ربع كل الدين وفي فيها ربع الدين وفي الولد نصف الدين غير
 ان الولد نصفه صار اصداه بغوات نصف له امة ونصفه في تبعا لقيام نصف
 له امة ويجعل ربع الدين الذي في النصف الثاني في حق قسمة الزيادة كانه
 في له امة لما حلت الزيادة لا تتبع النصف الذي هو ربع فصار في له امة حسماء
 وفي الولد مائة وخمسة فيقسم الزيادة على له امة وعلى نصف الولد الذي هو
 اصل على قدر ما فيها من الدين والدين في له امة حسماء وفي النصف له امة من
 الولد مائة وخمسة فانقسمت الزيادة عليها امله ثلثاه صار رهنا
 مع له امة وثلثه صار رهنا على النصف له امة من الولد ثم ربع كل الدين الذي
 في النصف له امة من الولد ينقسم بينه وبين ثلث الزيادة على قدر قيمتها وقيمة
 النصف له امة من الولد حسماء وقيمة ثلث الزيادة ثلث حسماء فيجعل
 كل ثلث حسماء سهمها فصار ثلث الزيادة سهمها ونصف الولد ثلثه اسهم فانقسم
 ربع الدين على اربعة اقسام حساب اربعة اربعة ستة عشر ربعا لربعة
 فانقسم بين نصف الولد وبين ثلث الزيادة على اربعة وفي له امة نصف الدين
 ثمانية فانقسم بينها وبين ثلثي الزيادة بقدر قيمتها وقيمة ثلثي الزيادة ثلثا
 حسماء وقيمة له امة حسماء فالتقاوت سهمها ثلث حسماء فيجعلنا كل ثلث
 حسماء سهمها فصار الكل حصة اسهم فانقسم نصف الدين وهو ثمانية بينها اخصا

فجعل الدين ستة عشر

وقسم ثمانية على خمسة لا يستقيم فخرنا اصل المسئلة وهو ستة عشر في مخرج
 الكسر خمسة فكون ثمانية منه مخرج المسئلة سقط بالعود ربعه عشرة وفي النصف
 لا صل من الولد ربع الدين وهو عشرة وانقسم بين وبين ثلث الزيادة على البرية ربعه
 في ثلث الزيادة خمسة وعشر في نصف الولد ثم الذي في له وهو ليعول
 يقسم بينها وبين ثلث الزيادة اقسام خمسة في الزيادة ستة عشر وثلثها في
 له في البرية وعشرة انقسم بينها وبين نصف الولد الباقي نصفين لكل واحد اثنا
 عشر فاجتمع في الزيادة مرة خمسة وعشر فكون الكل اصد وعشرين
 وفي الولد سبعة وعشرة وفي له مرة اثنا عشر فكون الكل تسعة وثلثه بين
 فهذا يعني قول محمد رحمه الله يفتك العور او ولدها بتسعة وثلثه بين جزوا
 من ثمانية جزوا من الدين والزيادة باحد وعشرين وسقط عشرون وهذا
 المسئلة تلتق بالعود او الثمانية رهن امة بالث قيمتها الف فولدت
 ولدا يساوي الفانم زلة الراهن مع الولد عبد يساوي الفانم جاز
 وهو رهن مع الولد خاصة فيقسم ما في الولد عليه وعلى العبد الزيادة ولا حل
 الزيادة مع له من الرهن انما يثبت فيه بانبات الراهن وهو قد جعله
 زيادة مع الولد دونه لم يثبت على هذا الوجه فينظر المقيمة الولد يوم الفكاه
 والمقيمة له يوم العقد فما اصاب الولد قسم على قيمته يوم الفكاه وعلى
 قيمة الزيادة يوم قبضت فانه مات الولد بعد الزيادة بطلت الزيادة له
 الولد لاهلك خرج عن العقد وصار كانه لم يكن فبطل الحكم في الزيادة
 ولو كانت الزيادة مع له لم يثبت الحكم على الوجه المستد وط فيقسم الدين
 على قيمة له يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما اصاب به قسم
 عليها وعلى ولدها لانه الزيادة لاهل خلت على له فكانها كانت في اصل العقد
 فكون الولد داخل في حصة له خاصة فانه يثبت له بعد الزيادة ذهب
 ما كان فيها وفي الولد والزيادة بما فيها له بهلك له لم يقرر الضمان فله بطل
 الحكم في الزيادة بخلاف الزيادة في الولد ولو مات الولد بعد الزيادة ذهب
 بغير شيء فكاه العبد زيد في له وله ولد معها فانه رهن عبد يساوي الفانم
 بالفانم اعطاه عبد الفيساوي الفانم كانه له وله رهن حتى رهن
 على الراهن والمرتهن في الاخر من جعله مكان له وله الضمان في له وله
 متعلق بالقبض والدين فيسقط ما في القبض والدين فاما لو وجد الرهن في له وله
 رهنا في يده ومن ضرور بقاء اهله ثبت له الرهن في يده لم يرض بحملها
 رهنا وانما رضى باصد مما فاذ لم يخرج له وله ضمان الدهن لم يتعلق بالث
 فانه ضمان فانه له وله انقض الدهن فيه وقام الثلث مقام له وله قبل

تعلق به

فها

حتى

ثم قبل ما لم يقبض الثلث قبضا مستانفا لم يصح ضمونا له القبض الاول
 لم يوجب الضمان لانه يد المرتهن عليه براماة ويد الرهن براماة واستيفاء وضمان فله يقر
 ان دونه عن له على كنه لا على اقر حياك فاستوفى زو فاطمة حياك ايم علم بالزمان
 وطالبه بالحياك واخذها فالحياك امانة في يده ما لم يرد الزدوف ويجعله القبض
 وقبل له بشرط يجد يد القبض لانه يد له مائة يتوب عن يد الرهن
 له الدين تبيح كالمائة وقبض من مائة يتوب عن قبض له مائة عن قبض العين كالمائة ولا عن
 ولدا المرتهن الراهن عن الدين او وجهه له هلك الدهن في يد الرهن خاصة
 المرتهن ولم يحدوث متعا بعد له براماة هلك بغير شيء وله ضمان على المرتهن لما بينا في القبض
 استخانا وقال في رهنه بضمن قيمته للرهن وهو القياس له القبض يرد على الدين
 وقع مضمونا فيض الضمان باي القبض ولكن ان ضمانة الرهن باعتبار القبض فينظر قسطن
 والدين له ضمانه استيفاء وذلك لا يتحقق الا باعتبار الدين وباله براماة يبق
 اصد مما وهو الدين والحكم الثابت بعلة ذات وصفتين يزول بغير
 اصد مما ولهذا لو رهن الرهن سقط الضمان لعدم القبض وانه في الدين فكذا
 لفي ابراعن الدين سقط الضمان لعدم الدين وانه في القبض فاما اذا اصد
 المرتهن بعد البراماة متعايم تلف في يده ضمن قيمته لانه حق المنع لم يبق فصار
 بالمنع غاصبا فضمن القيمة وكذا لو لم يمت احرارة رهنا بصدائها ثم ابرام
 منه او وهبت له او ارتدت قبل الدخول او اختلعت منه على صلاتها
 ثم هلك الدهن في يدها بهلك بغير شيء في هذا كله ولم تضمن شيئا لسقوط الضمان
 فصار كالبرامة عن الدين كما هو ولو استوفى المرتهن الدين بياضا للرهن
 او بياضا متطوعا ثم هلك الدهن في يده بهلك بالدين ويجب عليه رهن
 استوفى المدين استوفى منه ومن عليه الدين او المنطوق بخلافه براماة والمر
 ان بالابرا سقط الدين لوجه المسقط وباله استيفاء له بسقط الدين
 بل يقرر لكن يتخذ المطالبة لخلوها عن الغايبة لانه يعقب مطالبة
 منه فاذا هلك بغير رهن استيفاء له وله فبين انه استوفى من رهن فينقض
 له استيفاء اليه وكذا اذا اشترى بالدين عينا او صلح عن الدين على عين له
 استيفاء وكذا اذا اصاب الراهن المرتهن بالدين على غيره ثم هلك الدهن
 بطلت الحوالة ومهلك بالدين لانه باحواله لا يسقط الدين ولكن ذم
 المحتال عليه تقوم مقام ذمة الخيل ولهذا يعود المذمة الخيل له امان
 المحتال عليه خلفا وكذا لو تصادقا على ان له دين ثم هلك الدهن بهلك
 بالدين كذا في المدانة ووجهه ان الرهن مضمون بالدين او لجهة عند قوم
 ان وجهه كانه الدين الموعود وقد ثبت الجمة له لانه يصادق

المصلحة

ع

وهو الاستيفاء

وهو الاستيفاء

اسم بارز الحارث وفك
 دعائه اثناعشر
 دكر دعائه اثناعشر
 وقته ٢٤ كل سمار
 بالف مع

واحدة والعين من له دي نصفه فامكن اعتبار المناصيف وهذا له مكر له له من الجنية
قيمة ومع منقومة فاة انجل بياض عينها الاولى له يعوي من الدنر حاسف ط للم
له بجله زيادة في الرهن منصلة فله قسط له من الدنر لانه في الفكاك تحله والزكاة
المنفصلة حيث باخذ قسطا من الدنر لافا في الوقت الفكاك لانه مفصول
في الفكاك فاة ضرب رجل عينها الى انجل وعاد البياض وغمر لدرشها انماها
فهذه زيادة منفصلة فيقسم الدنر على قيمتها يوم العقد وهي الف وعلى الزيادة
يوم الفكاك وهي ثمانمائة على تسعة اسهم له ناجعل كل ما تين سهما اعتبارا
للتفاوت فيما بين له فله لاني خمسة اسهم في الحارة سقط لربعة اثمانها
ببياض عينها الاخرى وفي فيها تسع الدنر ولربعة اشباع الدنر قطع يداه في الزيادة التي مع
قيمتها الف فصار في قيمتها خمسة فدهنها سيدها خمسة فانت عند المهر
بقطع اليد سقط دين المهر لانه في قيمتها و فابا الدنر فصار المهر من منوفيا
دينه وصم القاطع لدرش اليد خمسة في ما له حاله لبطلة حكم السيدان حين
صار الراهن قاضيا دينه بها كما لو باع وانما يجب حاله لانه لدرش ط والمهر

الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر
ولهم عذاب عظيم

وَحَلَفَ الْعَدْلُ عَلَى الْعَلَمِ بِأَنَّهُ مَا فَعَلَ أَنَّهُ تَلَكَّ الْحَارَةَ لِأَنَّهُ حَلَفَ عَلَى فَعْلِهِ الْفِي وَهُوَ
تَسْلِيطُ الرَّاهِنِ أَيْاهُ بِيَعْمَا فَأَهْ نَكَلَ لِحَيٍّ عَلَى بَيْعِهَا وَلَفَّ أَبَا عَسْمَاءَ الْفَرَّاسَ إِلَى الْمَرْزُوقِ
وَأَهْ حَلَفَ حَيُّ الرَّاهِنِ عَلَى بَيْعِهَا لِأَنَّهُ وَقَعَ الْبَيْعُ عَلَى الْعَدْلِ فَجَعَلَ الْمَوْكَلُ كَمَا
لَوْ مَاتَ الْعَدْلُ وَأَهْ أَيْ بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَحْيَاهُ لِأَنَّهُ احْتَضَرَ عَمَّا هُوَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ
وَهُوَ أَمْرٌ بِحَرَكَةٍ فِيهِ النِّيَّةُ فَتَابَ الْقَاضِي مَنَابَهُ لِيَصِلَ الْحَقُّ إِلَى الْمَرْزُوقِ فَكُلِمَ الْمَرْزُوقُ
عَلَى الرَّاهِنِ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ الْحَاقُّ الْمَهْدَةُ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَحْيَاهُ فَحَلَفَ عَلَى عَزْمٍ وَقَعَ الْقَدْرُ
لَهُ وَهُوَ الرَّاهِنُ وَقَدْ مَرَّ نَظِيرُهُ فَمَا تَقَدَّمَ وَكَذَلِكَ جَاءَ الْمَرْزُوقُ بِمَا يَمْنَعُهَا خُصْمَانَهُ وَقَالَ
كَأَنَّهُ قِيمَتُهَا حِينَ قَبَضْتُهَا خُصْمَانَهُ وَقَالَ الرَّاهِنُ لَا يَلْزِمُكَ جَارِيَةٌ
كَأَنَّهُ قِيمَتُهَا الْفَقْدَانُ الْقَوْلُ لِلْمَرْزُوقِ لَمَّا بَيْنَا وَسَمِعَهَا الْعَدْلُ لَهَا الْفَرَادُ وَنَكَلَ
وَيُصَرِّفُ خُصْمَانَهُ إِلَى الْمَرْزُوقِ وَرَجَعَ الْمَرْزُوقُ بِالْعُضْدِ عَلَى الرَّاهِنِ وَأَهْ حَلَفَ
الْعَدْلُ سَمِعَهَا الرَّاهِنُ وَأَهْ احْتَضَرَ بَيْعَهَا الْقَاضِي أَوْ أَحْيَاهُ وَكَأَنَّهُ الْمَهْدَةُ
وَفَضَّلَ الدَّرَجَةَ عَلَى الرَّاهِنِ كَمَا حَرَّ وَأَهْ قَالَ الْمَرْزُوقُ كَأَنَّهُ قِيمَتُهَا الْفَقْدَانُ
وَلَكِنْ تَقَبَّلَ سَمْعَهَا إِلَى خُصْمَانَهُ فَإِنَّهَا تَقَبَّلَتْ شَعْرَةً مَعْرُوفَةً فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ فَالْقَوْلُ
لِلْمَرْزُوقِ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ شَاهِدٌ وَأَهْ فَالْقَوْلُ لِلرَّاهِنِ لَهَا تَصَادُفًا عَلَى
أَنَّ الْمَرْهُونَ كَأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الصِّفَةِ فَكَأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدًا لِلرَّاهِنِ ثُمَّ
رَجَعَ إِلَى الْعَدْلِ فَأَهْ صَدَّقَ الْعَدْلُ الْمَرْزُوقَ فَمَا يَدْعِي أَمْرَ بَيْعِهَا وَهِيَ
الْفَرَّاسُ إِلَى الْمَرْزُوقِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِالْفَرَّاسِ وَقَالَ الدَّرَجَةُ لَمْ يَكُنْ يَتَقَبَّلُ دِينَهُ عَلَى الرَّاهِنِ
لَهُ الْعَدْلُ صَدَّقَ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ هُوَ غَيْرُهُ وَأَهْ أَنْكَرَ الْعَدْلُ لَهَا حَيٍّ
عَلَى بَيْعِهَا كَمَا حَرَّ وَلَوْ كَانَ الرَّاهِنُ وَاحِدًا وَالْمَرْزُوقُ ابْنَيْنِ فَقَالَ أَحَدُ
الْمَرْزُوقِينَ أَرَأَيْتُمْ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا التُّوبَى خَدَمَتُهُمَا زَوْجُهُمْ وَأَقَامَ الْبَيْتَ
عَلَى ذَلِكَ وَحَدَّ الْمَرْزُوقُ لَأَخْرَجَ التُّوبَى فِي أَيْدِيهَا وَالرَّاهِنُ يَحْدُثُ قَالَ أَبُو بَرَكَةَ
لَهُ لَا تَقْبَضُ بِالرَّهْنِ لَوْ أَحَدُهُمَا وَرَجَعَ الرَّاهِنُ عَلَى الرَّاهِنِ وَقِيلَ قَوْلُ أَهْ
حَنِيفٌ هُوَ كَقَوْلِ أَهْ يُوسُفُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ عَنْهُ نَقِضَ بِالرَّهْنِ الْمَدْعَى
يُوضَعُ عَلَى يَدِهِ أَوْ يَدِ عَدْلٍ فَافْتَقَضَ الرَّاهِنُ تَصَدَّقَ الْمَرْزُوقُ الْمَدْعَى
مَنْ الدِّينَ لِهَذَا الرَّهْنِ وَلَهُ هَلَكُ التُّوبَى عِنْدَهُ هَلَكُ بِنَصِيحَتِهِ لِأَنَّهُ هَذَا
الْمَرْزُوقُ الْمَدْعَى أَثْبَتَ الرَّهْنُ بِالْبَيْتَةِ فِي حَقِّهِ وَفِي حَقِّ شَرِكِهِ وَلَمْ يَثْبُتْ
فِي حَقِّ شَرِكِ الْإِنْكَارِ وَأَنْكَارُهُ يَصُحُّ فِي حَقِّهِ لَهْ فِي حَقِّ الْمَدْعَى فَيَثْبُتُ الرَّهْنُ
فِي حَقِّ الْمَدْعَى وَلَكِنْ أَلَوْصَحَّ فِي حَقِّهِ فِي النِّصْفِ لَكَأَنَّ شَرَاكَهُ وَلَهُ يَكُنْ نَصِيحَتُهُ
فِي الْكُلِّ لِأَنَّ الْمَدْعَى الْكُلَّ وَلَهُ يَكُنْ نَصِيحَتُهُ فِي حَقِّ صَاحِبِهِ لِأَنَّهُ لَا وَلَهُ بَيَّةٌ
لَهُ عَلَيْهِ فَتَعَذَّرَ الْقَضَاءُ رَجُلُهُ لَمْ يَمْنَعْ لِرَضَائِهِ بِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ وَفَصْلَاهَا
فَالْبَيْتُ أَحَدُ الْمَرْزُوقِينَ لِأَرْضٍ فِي أَيْدِيهَا بِلَحْظَةٍ وَلَهُ يَكُنْ لَنَا عَلَيْهِ وَأَهْ كَمَا صَلَّاهُ

ويكون

يكفه

صَاحِبُهُ قَالَ — أَبُو يُونُسَ رَضِيَ عَنْهُ بَطَلَ الرَّهْنُ وَقَالَ — مُحَمَّدٌ رَضِيَ عَنْهُ لَا يَبْطُلُ
وَبَرَأ مِنْ حَصْنَةٍ فِي كَالْمَدَّةِ لِأَنَّ مَسْتَأْذِنَ رَهْنٍ شَيْءٌ يَدْرُ عَلَيْهِ عِنْدَ مَسْلَمٍ
أَوْ ذِي حِيٍّ فِي دَلَمْنَا نَحْنُ لِحَقِّ بَدَلِ الْحَرَبِ وَظَهَرَ نَاظِرُهُمْ أَسْرَاءَهُ فَالرَّهْنُ يَصِيحُ مَلِكًا
لِلْمَرْزُوقِ وَيَبْطُلُ الدَّرَجَةُ عِنْدَ أَهْ يُوسُفُ رَضِيَ عَنْهُ لِأَنَّهُ قَاتَ — مُحَمَّدٌ رَضِيَ عَنْهُ وَهُوَ الذِّمَّةُ الْقَوِيَّةُ
فَالدَّرَجَةُ تَحْبُزُ فِي دَمَةِ الْعَبْدِ لِأَنَّ شَاغِلَهُ مَالِيَّةٌ رَقَبَتُهُ وَهُوَ غَيْرُ مَكْنٍ هُنَا لِأَنَّهُ
الْبَيْتُ تَقْبِضُ صَفَا مَلِكِ الْمَالِيَّةِ فِي الْمَسْبُوقِ لِلْبَيْتِ وَالرَّهْنُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ لِأَنَّهُ يَدْرُ
أَيْدِي مَنْ يَدْرُ الْأَسْرَ فَيَصِيحُ هُوَ حَمْلُوكًا — وَقَالَ — مُحَمَّدٌ رَضِيَ عَنْهُ هُوَ مَكْنٌ كَالْمَدَّةِ
بَيَّارٍ فِي دِينِهِ وَمَا يَكُنْ فِي يَدِهِ لَمْ يَكُنْ لَهْ سَقُوطُ الدَّرَجَةِ لِفَوَاتِ الْحَدِّ وَلَمْ يَكُنْ
لِأَنَّ الذِّمَّةَ تَقْبِضُ لِبَقَاءِ الْوَجِبِ فِيهَا وَالرَّهْنُ خَلَفَ فِي حَقِّهِ لَهْ سَقُوطُهَا فَيَبْطُلُ الدَّرَجَةُ
بِاعْتِبَارِهِ كَالْمَدَّةِ لَهَا مَا تَسْتَعِينُ الدَّرَجَةَ بِاعْتِبَارِ الذِّمَّةِ لِأَنَّهَا خَلَفَتْ عَنِ الذِّمَّةِ
فِي حَقِّهِ لَهْ سَقُوطُهَا وَلَوْ أَنَّ الدَّرَجَةَ تَقْبِضُ فِي حَقِّهِ لَهْ مَا تَقْبِضُ الدَّرَجَةُ لِحَقِّ الْمَرْزُوقِ فَيَبْطُلُ
فِي دِينِهِ وَلَوْ أَنَّ اسْتَوْفَى دِينَهُ بِكُوفَةِ الْمَالِيَّةِ لَمْ يَكُنْ أَسْرَهُ لِأَنَّ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَيْهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ
حَنِيفٌ رَوَاتُهُ كِتَابُ — الْجَنَائِزَاتِ الْجَنَائِزَاتِ الْجَنَائِزَاتِ
مَنْ شَرَّاهُ تَجَرَّدَ وَتَكْسِبُهُ وَهِيَ فِي لَهْ صَدَقَ حَقُّهُ عَلَيْهِ شَرَّاهُ جَنَائِزَةً وَهُوَ عَامٌ فِي كُلِّ تَجَرَّدَةٍ
مَا يَقْبِضُ وَيَسُوْ وَتَقْدِصُ بِمَا يَحْدُثُ مِنَ الْفِعْلِ الْقَتْلِ عَلَى خُصْمَةٍ أَوْ جَدِّهِ وَشَبِّهِ
عَمْدٍ وَخَطَا وَمَا أَجْرِي مَجْرَى الْخَطَا وَالْقَتْلُ بِسَبَبِ الْمَرْزُوقِ بَيَانُ أَنْوَاعِ الْقَتْلِ
بِغَيْرِ حَقٍّ فَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ لَهْ حُكْمٌ أَتَى الْعَمْدُ فَمَا تَعَدَّى بِهِ سِلَاحًا أَوْ مَا أَجْرِي
مَجْرَى الْبَيْتَةِ فِي تَقْرِضِ الْجَزَائِرِ الْخَشَبِ وَالْحَرِّ وَلِيَقْبِضَ الْقَضْبُ يَقْبِضُ
وَالنَّارُ لَهْ الْمَرْزُوقِ بِالْعَمْدِ الْقَضْبُ إِلَى الْقَتْلِ وَهُوَ بَاطِلٌ لَهْ يَكُونُ لَهْ بَدَلُهُ ارْتِشَاقُهُ
وَدَلِيلُهُ اسْتِعْمَالُ الْفَالِ فِي عَادَةِ فَنَعْرِفُ عِنْدَ الدَّرَجَةِ حَقُّهُ الْقَتْلُ
وَحُجُوبُ الْقَتْلِ عَمَّا الْمَالِيَّةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ قَتَلَ حَوْثًا حَتَمَهُ لَهْ
وَالسُّنَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ — أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَحْكُمَ وَظَهَرَ مِنْ أَنْ يَحْكُمَ وَاجْتِمَاعُ
لَهْ عَلَيْهِ وَالْقَوَّةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى كَيْفَ عَلَيْهِ الْقَضَا فِي الْقَتْلِ وَالْمَرْزُوقِ
الْعَمْدُ لِأَنَّهُ أَوْجِبَ فِي الْخَطَا لَدَيْهِ يَقُولُ وَمَنْ يَقْتُلْ حَوْثًا خَطَا وَلَهُ
قَالَ — عَلَيْهِ الْعَمْدُ قَوْلُهُ فَإِنَّ نَفْسَ الْعَمْدِ لَكُونُ قَوْلُهُ لَهْ الْقَضَا حَقُّهُ
مَحْضَةٌ وَالْحَقُّوَّةُ الْحَقُّ لَا تَحْبُزُ لَهْ جَنَائِزَةً مَحْضَةً وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَيْتَ لَهْ الْعَمْدُ
لَهْ فَعَلَ الْخَطَا لِيَسْ جَنَائِزَةً مَحْضَةً لِأَنَّهُ جَرَمُهُ فِي لَهْ بَاحَةٌ لَهْ أَهْ يَقْبِضُ
لَهْ وَلِيَا أَوْ يَصْلَحُوا لَهْ لِحَقِّ لَهْ تَمَّ الْقَوَّةُ وَاجِبٌ عَيْنًا وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ اخْتِزَ
لِلدِّمَةِ لَهْ رِضَا الْقَاتِلِ وَلِلشَّافِعِ رَضَا قَوْلُهُ أَحَدُهُمَا أَنْ يَحْجِبَ الْقَضَا لَهْ
أَنَّ الْقَوَّةَ أَنْ يَخْتَارَ اخْتِزَ الدِّمَةِ بِغَيْرِ رِضَا الْعَاتِلِ — لَهْ اخْتِزَ الْمَالُ تَقْبِضُ سَبَابَ
لَدَفْعِهِ لَهْلَهُ كَرَّ — فَيَجُوزُ بِدِينِ رِضَا كَرَّ اصْبَانَهُ مَخْصَةً فَيَذَلُّ لَهْ أَنْصَاحُ

تتملكها

تجرتة

يقبض

ارتمو حوته

القصص

طعاما بنى المثل لانه الشري لا سماعي نفسه بعوض يقره وثانها
ان موجب العمد القصاص او الدية وتعين ذلك باختيار الولد لانه موجب
المال اصل في القتل لجرم ولا القتل فيما فات عليه لانه قتل
حيوانا مضمونا فوجب به المال كقتل له نساء خطأ وقتل سائر الحيوانات
مطلقا وهذا لانه في الحيوان يوجب القيمة لانه الحيوان ليس ذوات
له مثال وقيمة النفس الدية والدليل عليه حاله الخطا فانه له ثلث
في الوجهين على نمط واحد اذا الدية انما يجب باله ثلث في لا بمصنعة الخطا فهو غير
مقط والمثلث في العمد ما هو المثلث في الخطا لانه السرع اوجب القصاص
في العمد لانه مقام وتسف الصدور وله بقاء الحيوة بخلاف القصاص لانه
اتله ف ولا تلاف لا يجب بمقابلة له ثلث فسرعة لا ينفق الضاة لاصطبل
لما كان كل واحد منهما عوضا عن النفس على الكمال ولا يمكن الجمع بينهما
حتى صاحب الحق بينهما ولنا قول نعم كتب عليكم القصاص
في القتل فاجاب المال زيادة عليه وقوله عم القود وعرف التعريف
للجنس لعدم المقتضوع فيه تنصيص على ان موجب جنس العمد القود
فاجاب مع القود زيادة عليه ولانه الدية ليست بمثل للمثلث
فله يصلح موجبا والقصاص مثلا فتعين موجبا وهذا لانه لا تماثل بينه وبين
والمال لا صورة وله معنى وله وحى خلق الله تعالى له لا يتفكر
بعبادة والمال خلق لا فامة مصالح وهو ملوك له وحى وله وحى له
فأنى تشابهان وانما التماثل في القصاص فالنفس بالنفس والقتل بالقتل
وفيه مصلحة له حيا كما قال السرع ولكم في القصاص حيوة فانه حيوة
بطرف الذبح لانه من قصد قتل عدة فأتفكر في عاقبة امره انه لا يقتل
قتله ان جرحه قتل فكان حيوة لما لم يقتل على الحيوة وله ان لا يقتل
به سلم حيوة له وليا فانه القاتل يصير حرا على اوليا القتل خوفه على نفسه
منهم فهو يقصد ان يقتلهم لانه لا يستحق خوفه عن نفسه فالسريع منهم
من قتله قصاصا دفعا لشدة عز انفسهم واحياء الحق في دفعه بيب الله
عنه ولما كان فيه حيوة من الدرجة الذم فلنا صلح جابر الاله القاتل بالقتل
حيوة والحاصل بالقصاص حيوة مثلا لاول وانما يجب ضمان
الحى بغيره مكانة ولا مكانة في جنى الحيوة بالكم من هذا فاما المال فليس
فيه من معنى الحيوة شي وانما وجبت الدية في الخطا لانه القياس لانه القدر
اعظم العقوبات والخطا معذور فتعذر الجواب المثلث عليه نفس
المقبول من محنته لا سقط حرمتها بعذر الخطا فوجب للمال الصيانة

وقيته

المال

للدن عن المديونة على القاتل بان سلمت نفسه والقتيل بان لم يدره
وشرع المال عند عدم له مكانة لا بد له على شرعه عند له مكانة وله يتقن
بعد قصد الولي بعد اخذ المال فربما يتبع الضعيفة ويحرك العداوة على
ارتكاب قتله وانه لم يكن له ذلك شرعا فلم يتعين مدفعا للهلك ولا كفارة
في العمد عندنا وقال الشافعي رحمه الله بيب الكفارة لانها شرعت كما سبها
ما حية للآثم وله في العمد الكفارة ادعى الى الجاب الكفارة وكذا ان الكفارة
دائرة بين العباد والعقوبة كما حذر في بين القوس فله تجب له بسبب واثم
الخطا وله باصة كالخطا فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح وبالنظر الى المحل
الذي اصابه محذور ونسب العمد فان المقصود به المالك لا استعماله الا يقصد به
المالك غالبا ولذا سمي خطا العمد ولما انصف بالخطا انصف بغيره من
له باصة والمالك مباح والقتل المديونة كالزنا والسرقة فلم يصلح سبب
لما كالمباح المحض وهو القتل بحق له يصلح سببا لما هو رحمة من العداوة
في الكفارة لانه الكفارة من المفارقة قد شرعت لرفع الذنب وذنب العمد
اعظم فسرعه لرفع له وحى على شرعه لرفع له على وحى حكم حرمة المراس
لقوله عم لا يبرأ لعائذ واما شبه العمد فهو ان يتعد الضرب بما ليس
وله بحرى مجرى السلة في نزل ابراعنداء حنيفة ربه وقال ابو يوسف
ومحمد والشافعي ربه هو ليعتد الضرب باله لا يقتل مثلها في الغالب كالعضا
والسوط والحج والبند فلو ضرب بحجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد حتى ولو
له ولو ضرب بسوط صغير او الى في القربان حتى مات يقتض عند الشافعي ربه
خلة فالنا وانما شبه العمد للفرق هذا الفعل مع العمد باعتبار قصد القاتل
الى الضرب ومع الخطا باعتبار عدم قصده الى القتل لانه له الى استعماله
ليست باله القتل والاعتقال اما يقصد الى كل فعل باله فاستعماله
الى القتل دليل على انه غنى قاصد الى القتل فكان ذلك خطأ تشبه العمد
ايم انه مع العمد يتقاصر باستعماله الى صفة استعماله للتوبيخ دونه
القتل وله يتقاصر باستعماله الى لا تلبث لانها لا تستعمل له للقتل
فكانت كالسيف في له فضا الى القتل فوجب القصاص ثم الشافعي
ربه بقوله ان السوط بله مولا لا يقصد به المالك فاما المولا لا بالسوط
الى ان يموت فبسبب الموت على سبيل القصد وله قول عه له لقتل
خطا العمد فيل السوط والعصا ولم ينفصل بين الصفي والكيبي فهو عليها
عمله بالاطلاف وله الشهادة في العمد انما تتغير من جهة له له وهذا له
لا يرضى للقتل له يستعمل فيه غالبا وانما الجديد موضوع لا يقتل ويستعمل فيه

نحو

انما يكون
٤

غالباً لانه خزان اسلحة الملوك من الحديد والخشب موضوع للبناء والهدم
وتحتمل من المنافع لا للقتل والحديد ينقض البنية ظاهراً وباطناً وما سواه
لانقض ظاهر او قوام البنية بالظاهر والباطن فيقتب الشبهة عدم قصد
نظر الاله لصد وباعتبار الحال القصد مات فكاة شبهة وهذا منه
استقصاء في رد العقوبة لانه الشرع جعل القصاص موجب للهدم المطلق فاذا
يمكن الشبهة فيه لم يكن عمداً على لطله في قوله يجب القصاص الذي سقط بالشبهة
والهالة قد تستعمل للتاكيد وحوجه على القولين انه لا فائدة في قاصد الى الضرر
والا لتركاب ما هو محرم عليه شرعاً والكفارة لانه خطأ نظر الى اله
فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا لاله وقال
صاحب الامم بضره وصدف في كتب اصحابنا انه لا كفارة في شبه المرد عند
انه حنيفه بل لانه لا يملك حنائه وتناهيه بمن شرع الكفارة والصحيح
هو انه لو لم يقد ذكر الطحاوي والجصاص وغيرهما من الكفارة واجبة
عند انه حنيفه مع وكفارة تحريرة مؤمنة فانه لا يجد فصيام شهرين
متتابعين لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا فتحريرة مؤمنة لاله ولا طاعة
غير مشددة فيه لانه غير منصوص عليه واذا ثبت له بالبرهان لا يجوز
وتجريد رضى اعداؤه مسلم لانه مسلم لتبعية حتى لا يورثنا والسلمة ثابتة
في اطرافه ظاهراً وغالباً ولا يخفى ما في البطن لانه عضو من جسمه فلم يدخل
تحت مطلق اسم الذبقة ولم تعرف حيوانه وسلمته وديت منقطع
على العاقلة ولا صلابة كل ذبقة يجب بالعدل ابتداء لا يتبع محدث من بعد
كما لو صالح على الدية فهو على العاقلة لانه لصد في جواب الدية بالقتل
حالة الخطا ولا محاب في غير الخطا المحض معني فقوله الشرع
اوجب على العاقلة مع انه القياس ما في ذلك بحقيقة لما تمكن من العذر في
فعله وقد تمكن العذر في شبه المرد من الوجه الذي ظهر للخلد في قصده
على ما مر فامكن المظن فيجب على العاقلة وتجب في مثل سنين لقضية
عمر رضى الله عنه كضمة الصيانة واختلغوا في صفة المغليظ قصداً في
حنيفه وانه لو سلفهما مائة من له لرباعاً خمس وعشرون من مخاض وخمس
وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حذمة وخمس وعشرون جفة
وقال محمد والشافعي رحا ثلثة حذمة وثلثة حقة واربعة ثبته خلفان
في بطونها اولها والخلع الحامل كما قوله ع لانه قتل خطا المرد
قتل السوط والعصا وفيه ما من له لاربعة منها في بطونها اولها
وله في خطا الخطا واجب ليشبه المرد ومع التعليل ان يجب

ان ذلك من
بالحنيف
صانه

في قوله
الخطا المحض

انه نوحب شيئا فيه لانه الخلف ما اذ النية مع قصه في الدية بمائة من 360
لا يلب ان باعا ومعلوم انه لم يرد الخطا لانها تحت في الخطا اخاسا فعلم
انه المرد شبه المرد ولا لاخله فانه الواجب متعدد بمائة من له بل فقد
قال ع في نفس المؤمن مائة من له بل فلو اوجبت الخلفات لردنا على
المائة من وجه لانه الحبل حيوان من وجه ولا عزيمة له تفصال فصار ذلك
اجاب الزيادة على ما قد شرع وهو باطل وما روي عن ثابت لانه
الصيانة رضى الله عنهم اختلغوا في صفة المغليظ فابن سعد رضى
الله عنه يقول بالمغليظ لرباعاً كما قلنا وعمر رضى الله عنه يقول
ابله ثمانية وثلثة حقة وثلثة حذمة واربعة وثلثة حقة وعثمان
رضي الله عنه يقول ابله ما من له سنان من كل سن له وثلثة
وثلث وعمر وزيد بن ثابت والمغيرة وابو حنيفة لا شعري يقولون
كما قال الامام محمد والشافعي ولم يجر الحجة بينهم بما روي فلو كان صحيحاً
لما اختلغوا مع هذا النص ولا حجة بعضهم على بعض ولا ثبت المغليظ
له في له بل لانه الشرع ورد فانه قضى بالدية في غير له لم تغلط لما بينا
وحرمان له لانه جزء الفعل مباشرة وقد وجد وتاين الشبهة
في القصاص لانه حرمان المبرأ وقال مالك رحمه الله لا يرى ما
شبه المرد وانما القتل نوحان عمن وخطا له واسطه بينهما في سائر افعال
فكرنا في هذا الفعل ولنا انه هذه قسمة ضرورية وقد ورد في السنة واجعت
عليه الصيانة رضى الله عنهم مع اخذهم في صفة المغليظ كما سنا واما
الخطا فهو ما اصبحت وقد تعدت غير وهو على نوحين خطا في القصد
وهو ان يرى شخصاً ظنه صيداً او حريياً فلكا هو سلم وخطا في الفعل
وهو ان يرى غرضاً فاصاب له ميا والحاصل ان له ولو هو قاصد
في وصول المرمى الى المجد الذي اصابه ولكن تخلف باعبار قصده لانه قصد
الصيد والحزق وفي السخ لم يقصد المرمى ذلك المجد الذي اصاب
وانما قصد المرمى الى المجد لصد وهو الغرض فكان التمس في كونه خطا اقوى
لانه اذا وقع وقوع في القصد ايضا واما ما جرى مجرى الخطا فهو في الفعل
مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فهذا ليس بقتل ولا خطا لانه لا تصور
للقصد من النائم حتى يتصور منه ترك القصد او ترك الحرز ولكن لا نقله
الموجب للنف ما انقلب عليه يتحقق من النائم حقه في مجرى الخطا
في جميع الاحكام وموجهة الكفارة كما مر في شبه المرد والدية تجعل العاقلة
في مثل سنين لقوله مع فتحريرة مؤمنة ودية مائة الى اهله ومائة

الى

امارة العدة والملوكية سمى سجذ و ساواة بين القادر والمعلل لانه
حيوة والدف حوت حكما حتى نسب المعنى بالولا الى المعنى لانه احيا
باله عتاق حكما ولهذا لا يقطع طرف الحرب بطرف الجديع ان حرة الطرف
دوة حرة النفس فالاطراف تابعة للنفس فله لا تقتل الحرب بالعدو
عظم حرة النفس اوله وانما تقتل العبد بالعبد لانها يتساويان وانما تقتل
العبد بالحر لانه التفاهوت الى نقصانه ولنا ما تلونا ورونا وله تعاض
بما تلا لانه فيه مقابلته حقيقة وفما تلونا مقابلته مطلقه والمطلق
لا يحمل على المقيد على انه ليس في مقابلة الحرب بالحرب في مقابلة الحرب بالعبد
لانه فيه ذكر بعض ما يشمله العموم على موافقه حكمه فله لوجب تخصيصه
بما في الامر ان كما قابل العبد بالعبد قابل له في بالانتهى له منع
ذلك مقابلة الذكر بالانتهى وقابله هذه المقابلة ما قاله ابن عباس
رضي الله عنهما كانت المقابلة بين بني النضير وبين بني قريظة وكانوا النضير
اشرف وكانوا بعدد بني قريظة على النصف منهم فتواضعوا على العبد
من بني النضير بمقابلة الحرة في قريظة ولا في منهم بمقابلة الذكر في
قريظة فنزلت هذه الآية رداعليهم وبيان انه الحرب بمقابلة الحرب والعبد
بمقابلة العبد ولا في بمقابلة له في من القبيلتين جميعا فكان الله لم يفر
العبد لا التعريف الجسد ولا العتاق يعتمد المساواة في العتاق
وقد استويا فيها لا استوياها في سبب ثبوتها وهو البر والذل ولا يقال
انه الفرق اثر الكفر وهو مسمى فكانت شبهة لا باحة متحققة لانه جريان القصاص
بين العبد من شرا ما تشابه لا باحة ويقتل المسلم بالذي خله فالشافي
بعضه قول عم لا يقتل مسلم بكافر ولا المساواة بينهما وقت الجناية لقوله
نعم لا يستوي لاهاب النار واهاب الجنة ولا الكفر من اعظم
التقاييس والكافر كالميت لقوله نعم او من كان ميتا فاجتنبه ولا مساواة
بين الميت من وجه وبين الحي من كل وجه والقصاص ينتج على المساواة فلا
استت المساواة بينهما لا يجب القصاص بخلاف الذي اذا قتل ذمي مسلم
القاتل فعليه القصاص اتفاقا لوجود المساواة بينهما وقت الجناية ولا الكفر
مسم للقتل لانه من اعطى الجنايات فكاه مؤثرا في استدعاء القتل
الذي هو نهاية العقوبات وجد ولم يجر بعرض عتق الذمة او رث
شبهه كالمالك فانه مسمى للوطي فلما وجد في له خت رضاعا ولم يجر صا
في ذلك الحد ولنا عموما الكتاب والسنة وروى ان الله عم
اقام مسلما نذري قال انا احسن من وفي بذكرته ولا العتاق يعتمد

هذا هو الوجه في قوله
ولا العتاق يعتمد
لان العتاق هو
الحرية والعتاق
هو العتق من
العبودية

هذا هو الوجه في قوله
ولا العتاق يعتمد
لان العتاق هو
الحرية والعتاق
هو العتق من
العبودية

هذا هو الوجه في قوله
ولا العتاق يعتمد
لان العتاق هو
الحرية والعتاق
هو العتق من
العبودية

هذا هو الوجه في قوله
ولا العتاق يعتمد
لان العتاق هو
الحرية والعتاق
هو العتق من
العبودية

يعتمد المساواة في العتاق وقد وجدت نظرا الى الدلالة والتكليف لانه
هذا الوصف المستحق للمساواة يجب ان يكون قادرا على اقامة ما كلف به وله
يتكفل من اقامة ما كلف به لا باحة يكون مختم المقرض مدفوع اسباب الملك والكفر
ليس بمسمى بنفس بل بواسطة كونه باعنا على الجواب فاذا سقط الحراب
لان بينهما غير صالح ويقتل الذي بالذي يقتل بالانتهى سببه لانه الشبهة
له انما كانت في الحد لا يختلف باختلاف المتناول واما قوله عم لا يقتل
مومن بكافر فالمراد الكافر الحرف المتنازل بدليل قوله ولا ذو عهد
في عهده وهذا معطوف على المسلم اليه ولا يقتل ذو عهد بكافر وانما
له يقتل ذو العهد بالكافر الحربي ولو كان المراد الذي لما وجد حارب
القصاص بين الذميين فانه قيل جاز ان يقتل بغيره بغير العهد المسلم فلنا العتاق
يقتضي المغفرة فانه قيل هذا ابتداء لا يقتل ذو عهد في من عهده
فلنا المراد باله ولي في القتل قصاصا لا في مطلق القتل فكذلك الت
تخفيفا للعطف ولا يقتل المسلم بالمستامن لانه غير محقون الدم على الماييد
ولا الكفر الباعث على الحراب موجه في حقه لانه بصره الرجوع وانما ترك
الحراب زمانا لمصلحة فلم يكن قتله حراما محضيا فله ينهض سببا
لوجوب القصاص ولا يقتل الذي بالذمي بالذمي لما ذكرنا ونقتل الميتا بالمستامن
فما للمساواة ولا يقتل المستحسانا القيام المبيع وهو الكفر الباعث على
الحراب وتقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصغير بالهيم والرجل
والمجنون وبنات قص له طرف للعوامات ولا العتاق للمساواة في العتاق
لا فيما وراها لانه ذايودى الى سيد باب القصاص وفي ظهور القاتل و
التقاضي ولا يقتل الرجل بابنه وقال ما كرهناه قتله بانه
ضربا بالسيف فله قصاص عليه لا جرم له ضربه ناديا فاني على النفس
من غير قصد وانه ذبحه ذبحا فعليه القصاص لانه عتق لاشبهه به وله
تاويله بارجانية له با غلظ لانه فيه قطع الدم وهو لمن رزق ما بينته
فانه يلزمه الحد كما يلزمه لافازي باجنبيه وكن قوله عم لا يقتل
بوله ولا السيد بعبد ولا العتاق مستحقه ولي القتل على سبيل الكراهة
عنه وله من ليس من اهله يستوجب ذلك على ابيه وبدوة له عليه له
يشبه الحكم وهذا لانه كان سببا لوجه فيستحق ان يكون له سببا
لموته ولما ليس له من ان يقتل اباه شرعا حال سوا كانه مشركا او
او ذائبا وهو محصن والحد من قتل الرجال والنساء وانه عليه في هذا عدم القصاص
منزلة له بول والوالدة والجدة من قبل له بول له قريت او بنت

هذا هو الوجه في قوله
ولا العتاق يعتمد
لان العتاق هو
الحرية والعتاق
هو العتق من
العبودية

هذا هو الوجه في قوله
ولا العتاق يعتمد
لان العتاق هو
الحرية والعتاق
هو العتق من
العبودية

هذا هو الوجه في قوله
ولا العتاق يعتمد
لان العتاق هو
الحرية والعتاق
هو العتق من
العبودية

هذا هو الوجه في قوله
ولا العتاق يعتمد
لان العتاق هو
الحرية والعتاق
هو العتق من
العبودية

هذا هو القصاص في النفس والاعضاء
 وهو ما لا يحد من القصاص في النفس والاعضاء
 وهو ما لا يحد من القصاص في النفس والاعضاء
 وهو ما لا يحد من القصاص في النفس والاعضاء

ولو استوفاه الدائن سقط حق المدين في الدين لا يبيحها لكان له بدل وليس له
 ينسقط حق الدين به بدل فانما اجتماعا كانه للراعي ان يمتنع
 القصاص لانه المدين رضى بسقوط حقه وفكر في العفو والجحاح الصغرى
 لغفر له سلمه وغنىها ان لا يثبت
 وفي المعنوية فله به ان يعقل ولم يصر له وليس له ان يعفو ما العقل فله ان القصاص
 شرع للنفس وذكرك الثار وذكرك ارجو الى النفس والله بولائه على نفسه فليكن
 كالانكاح واما الصلح فله ان يوقع للمعنوية من لا يستيفها فلما ملك له استيفاه فله ان يملك
 الصلح او لا واما العفو فله ان يملك الصلح او لا يملكه وكذا ان يقطع يد المعنوية عمدا
 لما سنا وكذا ان الوصي بمنزلة له بغير حجة ذلك ان العبد فانه ليس له ان يعقل
 لانه من باب الولاء على النفس وليس له ان يملكه على نفسه وسدرج تحت هذا ان يملك
 الصلح عن النفس واستيفاه القصاص في الطرف فانه يستثنى له العقل وذكرك كتاب
 الصلح ان الوصي لا يملك الصلح في النفس لانه الصلح بمنزلة له استيفاه ولما كان
 له استيفاه تصرفا في النفس كانه ان يعبأ عنه مخفاه وجه المذكور في الجحاح
 الصغرى ان استيفاه القصاص ليس باستيفاه للمال بل المقصود هو ذكر
 الثار وذكرك لا يحصل باستيفاه فبطل لغوات المقصود فاما المقصود
 بالصلح فمقتضى المالك وقد كد حاصل فعند كما يحصل فعند له بغير
 القول بصحة ولا يملك العفو لانه لا يملكه بل يملكه من لا يملكه فله ان يملكه
 الوصي او لا والقبيل ان له يملك الوصي له استيفاه الطرف كما له يملكه في المنع
 لانه عقوبة مثل النفس والمقصود وهو التمسك بحد وانه لا يملكه في المنع
 لانه الطرف ملحق بالمال لانه تمنع النفس ووقاية لما كالمال فكانه استيفاه
 بمنزلة التصرف في المال والصلح بمنزلة المعنوية في هذا والصلح ان العاقبة
 مثل له بانه ذكره من قبل عمدا وله وقتا فللسطة ان يعقل قابله ولم يصر
 والعاقبة بمنزلة له فيه ومن قبل ولا اوليا صغار وكبار فليكن ان يعقلوا
 العاقل قبل بلوغ الصغار عند ان حنيف وقاله ليس ان ذلك قبل بلوغ الصغار
 لانه القصاص حق من حيث ان الصغار والكبار فكاه للكبار بعض الحق و
 البعض له صلح له استيفاه لانه العبد يتحرك لانه تصرف في الذوق وذاته يشك
 الوصف بالتحرك وفي استيفاه الكل ابطال حق الصغار لانه لا وله
 للكبار على الصغار في استيفاه حقهم لانه الكثرة فيه فوخر الى بلوغهم كما لو كان
 بين الكبيرين واحدها غايبة او كاه بين المولىين وكاه القصاص حق له بغير لومة
 بسبب له بغير وهو القولية واحتمال العفو من الصغرى معدوم
 او لو اصل ان ما لا يتحرك لانه وجد سبب كانه يثبت لكل واحد من قبل كانه

هذا هو القصاص في النفس والاعضاء
 وهو ما لا يحد من القصاص في النفس والاعضاء
 وهو ما لا يحد من القصاص في النفس والاعضاء
 وهو ما لا يحد من القصاص في النفس والاعضاء

غيره
 سبب
 واحد
 او صغير

كوله انكاح وولته ما له ولا كاه لذلك ان فرد كل واحد باستيفاه في
 محله والكبرى ان احتمال العفو من الغايب حال استيفاه القصاص قائم ولو استوفى
 كاه استيفاه الشبهة وذاته يجوز وحده المولىين ممنوعة وليس له بالسبب
 متحرك وهو الملك محله في القرب ولو اشترى عبدا فقتله رجل قبل قبض الميراث
 ان كاه اجاز البيع فالقصاص لانه الملك وانه ينقض البيع فالقصاص للبايع لانه البيع
 لرتبة وظلها ان البايع هو المالك وهذا قول ابو حنيفة رحمه وقال
 ابو يوسف رحمه ان اجاز المشتري فله القصاص لما بينا وانه ينقض فله قصاص للبايع
 لانه الملك لم يكن بائنا للبايع عند الحناء فلم ينعقد السبب موجبا لحالاه فله
 يثبت له بمعنى من بعد وجبت الغنمة على القاتل وقال محمد
 رحمه يجب الغنمة في الوجهين ولا يجب القصاص لاشتباه من القصاص ومن حرم
 رجلاه عمدا فلم يترك صاحب فراش من مات فعليه القصاص لو جرح السبب
 وعدم ما بطل حكمه في الطاهر فيضاف اليه ومن ضرر رجلاه يمتد فله اصابه ليدبر
 فعليه القصاص وانه اصابه العور فعليه الدية اما لانه اصابه الحديد فانه اصابه
 بحد وجرحه فله يشك لانه بمنزلة السيف وكذا ان اصابه طرما الحديد عندها
 وهو رواء عن ان حنيف رحمه الله وعنه انما يجب له اجره كذا ذكره الطحاوي
 وجب طاهر الرواية ان الحديد في كونه آلة القتل منصوص عليه قال محمد
 القتل خطأ كانه الحديد والسيف والحكم في المنصوص عليه يتعلق بعين
 النص ولا يعنى فيه المعنى من لو غرز في مقبله بانه القصاص فاما في غنى
 المنصوص عليه فيتعلق بالمخنة فيعنى كونه محمدا كالمروءة وليطية القصب
 ونحوها وعلى هذا لا قبل بحد حديد او بسنجات الميزان من الحديد وجه
 رواية الطحاوي رحمه الله ان الحديد في المحرم لم يكن عاملا بمعناه الموضوع له
 وهو يفرق له جزا فصار كالحجر العظيم واما لانه اضره بالعور فعليه الدية وله
 قصاص عليه لانه ليس بسلاح ولكن ان كاه عظما له يثبت فهو كالسيف
 عندها وعند ان حنيف رحمه الله كالسوط الصغير وقد مرث وكو خنق
 رجلاه خات او غرق صبيا او باغا في ماء فله قصاص عند ان حنيف
 وقال ابو يوسف رحمه الله والساق في رجم عليه القصاص غنى عندها
 لست في جرحا وعندة يفرق كما حرم وعلى هذا الكثرة في الاطراف في نر او
 القاء من جبل او سوطهم ان قتلا دحيتا معصوما بغنى عن فجب القصاص
 كالقتل بالسيف وهذا لانه القصد من عمل القلب وهو باطن فيعرف
 بالسبب الطاهر وهو استعماله لانه القاتل غالبا وقد وجد وانه
 من سبب القصاص كمن يعقل هو عمد محض وذاته بائنا القتل بالتم

عن ادمان احد
 المولىين صغيرا
 فلم يحد له
 لرساء (الدهم)
 عند الحنيف رحمه
 الله

بابه ٢

وآلة القتل في لالة الجارحة لالة الجرح يعمد في نقص البنية طاهر أو باطن
 وغيره يقتضها باطنا لا ظاهرا وقوامها بالظاهر والباطن والقصاص يستوفى
 بالسيف لما حققناه وفيه جرح الظاهر والباطن فله ثمة ثلاثة وشدة عتية للرجل
 وذو أفيما تغلب وهو القتل بالسلاح ذوة ما يندد وهو القتل بغيره وقوله
 من حرق حرقنا ومن غرق غرقنا لم يثبت من فوقها وإنما هو من كراهة زيارته
 هو محمول على السياسة يدبيل أيضا فتعلم في نفسه فالحاكم يجب القصاص عند
 حب الدية على العاقلة لما حد ولله ألق صفة صفة من المسلمين وصف
 من المشركين فقتل مسلم مسلما - ظن أنه مشرك فله قصاص عليه وعلى الكفارة لالة
 خطأ في القصد والخطأ بنوعيه له وجب القصاص ولو حب الكفارة و
 الدية بالنقص وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أحلفت يهود المسلمين
 على الإيالة أني خذيفه وقالوا إنما يجب الدية إذا كانا مختلطين فاما إذا كان
 في صف المشركين فله حب لالة هو الذي أهدر دمه حيث وقف في صفهم
 وكثر سولهم وقد قال - ع من كثرت سولهم قوم فهو منهم ومن شئ فيه ونجته
 رجل وعقد أسد ولستة حية فماتت ذلك كله فله لا حية بل الدية للرجل
 فعل له سد والكبة جنس واحد لالة هدر في الدليلين وفعله لالة نساء في نفسه
 هدر في الدنيا معن في لالة حية ياتم باله جاز ولذا قال أبو حنيفة
 ومحمد لما قتل نفي فقتل ويصل عليه وقال أبو يوسف فقتل
 وله يصل عليه ولو كان فعله هدر أصله كالبني الحية ولم يكن جناة مع كونه
 مقتولا حقيقة لالة شهيدا ولستة غسله وفعله لالة حية معن في الدليلين
 فصار ت - بله إجناس فكاة النفس ثلثت ثلثه أفعال وكل واحد
 مخالف لآخر فيوزع دية النفس لالة ثا فكة التالف بفعله لالة حية ثلثا
 فله ثلث الدية أو صار كالة تلف ثلث لا بفعله احد وثلثه بفعله ثلثه
 بفعله لالة حية فيغرم لالة حية ثلث الدية ولكن في مال لالة عمد والعواقل لا تقتل
 البعد **فصل** ومن شئ على المسلمين سيفا فقتلهم لم يقتلوه لقوله
 ع من شهد على المسلمين سيفا فقد أظلم دمه ولالة لالة شهيد عليهم فقتل جاز
 فقتل عصمة للمجاهدة كما بطلت عصمة دما أهل النج بالمحاربة
 ولالة قصد قتل المسلمين فوجب عليهم دفع قتله ولم يتمكنوا منه لا بقتله فكاة
 قتله مستحقا وقوله فقتلهم تسير إلى الوجوب لالة دفع الضرر واجب
 ومن شئ على رجل سله حاليه أو نهارة في حصار أو غير حصار وشهر عليه
 عصا ليله في حصار أو نهارة في غير حصار فقتله المشهور عليه عداؤه شئ عليه
 لما بنا وهذا لالة السلة لا يثبت فمحتاج المدفع بالقتل وهذا الدفع واجب
 من العتية والعتية

وقد قال عليه السلام في القتل
 ومن قتل عبده
 قتلناه ولا نقبله
 إجماعا

وهو قوله ٢ ومن قتل
 مومن خطأ فقتله
 رقبته مومن ومومن
 مسلمة أو أهله

إنه

شهر سنة
 سنة من حشر
 لالة

من العتية والعتية

واجب فله يصل سببا للضامة والعصا الصغرى وإن كان ملبسا ولكن في الليل
 لا يدرى القوت فيضطر إلى الدفع وكذا في النهار في غير المصر لا يدرى القوت فلا
 قلة كانه دمه هدر أو أنه دخل رجل ليله وأخرج السرقة فاتبه المسروق
 وقتله فله شئ عليه لقوله ع قاتل دونه ما لاله لاله أنه منعه بالقتل إن دافعه لم يستحق
 بالقتل انتها وحقق المسلم له لم يقدر المسروق منه على اخذ المال له بالقتل فانه
 علم أنه لو صاح عليه بطرح المال لا يحل له قتله وإن شرب عليه عصا نهارة في المصر
 فقتله المشهور عليه عداؤه قلبه عند أبي حنيفة رحمه الله لالة قتل نفسا معصية
 مشقوقة عداؤه حق وهو في مضطر إليه لالة القوت بلحقه والقتل بالعصا
 يثبت وعندهما لا قصاص عليه لالة قتل د فعا مضطرا كما لو قصد قتله بالسيف
 نهارة أو بالعصا ليله أو في المفازة ليله أو نهارة أو نهارة شهر المحنون على غيره سله جاز
 فقتله المشهور عليه عداؤه لاله في مال وقال - الشافعي رحمه الله لا ي
 عليه وعلى هذا الكلة في البص والديه وعزاي كوف رحمه الله يجب الضامة في الدابة
 وله يجب في الصم والمجنون للشافعي رحمه الله فله طريقا لدفع الشرع نفسه
 فيسقط عصمة كما لو كان الشاهد حكفا وله صار محمول على قتل الشاهد
 بفعله الشاهد فصار كما لو كان الشاهد المشهور عليه على قتل الشاهد
 فانه لا يجب بقتله في لالة في يوسف لاله فعل الدابة غير معن أصله حية
 لو حقق له يجب لالة فعل الجحاجبار وأما فعلها معن في الجحلة ولذا احتجوا
 يجب عليها الضامة وكذا عصمتها لمحقها وعصمة الدابة لحق مالها فكاة فعلها
 مسقطا لعصمتها ذوة فعل الدابة ولالة فعل الصم والمجنون غير متصرف
 يقع بغيره فله سقط العصمة وقضيت قتل النفس المعصومة وجوب القصاص
 لاله أثنى القصاص لوجه المصير وهو دفع الشر فحب الدية ومن شرب على رجل
 سله حافضه وانصرف في لاله المضروب ضرب الضارب ضربة وقتله فله
 القاتل القصاص لاله لاله وكف عز الضرر على وجه لا يندد ضربة وهذا
 ثانيا لاله لما شرب حله دفع الشربة فلما لم يقتله وكف عنه اندفع شربة وعاد
 عصمة فإذا قتل فقتل نفسا معصومة من غير دفع فيلزم القصاص باب
القصاص فيما دون النفس ومن قطع يد غير عداؤه المتقط
 قطعت يده وإن كانت يده الكى من اليد مقطوعة لقوله ع والجرح في قصاص
 إلى ذات قصاص وهو من غير المساواة فكذلك ما لم يكن رعايتها فيه يجب فيه
 القصاص وما فلا وقد أمكن في القطع من المفصل فاعتني ولا عبرة بكى اليد
 وصغرها لاله لاله لوجب التفاوت في منعه اليد وكذا الرجل ومارة
 في نفي لاله لاله لاله رعاية الهامة في الكلة حكر ومن ضرب عن رجل فذهب

فصار

تعيين

الفهم

بالخط

وهذا

يد

ضوؤها وهي ما فيه فغلبه القصاص لانه يمكن رعاية المائلة به كحي لمرة ثم نرى منها
 ويربط ففطن على عينه لا يرى وعلى وجهه فطن رطب وتبادل عينه بالمرارة فذهب
 ضوؤها فقد وقعت هذه الحالة في زمان عثمان رضي الله عنه فشا وراى حاله
 في ذلك فلم يجد عندهم شيئا حتى فقه على رضى الله عنهما بالقصاص ويترط في
 هذه الصفة فانفقوا على فوله ولو قلها لاقتصاص عليه لانه لا يمكن رعاية المائلة في
 القلع وفي السن القصاص لقوله في السن بالسن وانه كانه سن من يقتص منه
 اكثر من سن لانه لا منفعة السن لا سفاوت بالصغر والكبر وفي كل شيء يحقق
 فيه المائلة القصاص لما تلونا ولا قصاص في عطل في السن وهذا الفطر
 عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما وقال السن تقصص عليه له قصاص في العظم
 والمرار غير السن لما تلونا وله القصاص منه على المساواة وقد عذر اعتبارها
 في غير السن لاحتمال الزيادة والنقصان وبينه طيبا كله في السن انه
 عظم او طرف عصب يابس منهم من ينكر كونه السن عظم فلهذا الاحاط الى الفرق
 بينه وبين سائر العظام لتعذر اعتبار المساواة بخلاف السن لانه يمكن ان يصر بالميل
 بعد ما كسرت وكذا ان قلع السن فانه لا يقطع قصاصا لتعذر اعتبار المائلة فيه
 فربما يفسد ثلثه ولكن يصر بالميل في موضع اصل السن وليس فيما دونه الفشر
 شبه عمد انما هو عمد او خطأ ونسب العبد فيما دونه النفس عمدا ان كان القصاص
 فيه يجب ولا يجب له رخص وقد مر ولا قصاص بغير الاجل والمرارة في النفس
 ولا بين الحر والعبد ولا بين العبد بغير جله فالساق في رده الله في ذلك في الحر
 يقطع طرف العبد لانه لا يقطع في النفس فلهذا في القصاص فيها حيث لا يقطع
 باله نفس في كل موضع حر كالقصاص في النفس حر في الاطراف ولنا في الاطراف
 نسلكه كالمواشي لانه وقاية له نفس كالمواشي ولا مماثلة بينها لفاوت
 في القيمة بتقوم الشرف فاستنفى القصاص بخلاف الفاوت في النفس
 لانه ليس احد معلوم فاعتبر فيه اصل السلامة وسقط اعتبار الفاوت فيه
 وخلق القصاص في النفس فانه الفاوت في الدية لا امنه القصاص لانه يتعلق
 بازها في الروح ولا تفاوت فيه ومن قطع يدرجل من نصف الساعد او حره
 حائض في غيرها فلا قصاص عليه لتعذر اعتبار المساواة فانه لا يقطع
 العظم وليس ضابط فانه لا ينكسر في الموضع الذي يقطع كسده ويدفع اعتبار
 المساواة لا يجب القصاص والذين في السن فينقض القصاص فيه الى الملاك
 غالبا وله قصاص في الساة وله في الذكر وعمران يوسف رده ان لا يقطع من اصله
 مجبلة مكان رعاية المائلة ولنا انها ينقضه ونبسطة فتعذر رعاية المائلة
 فيها لانه لا يقطع الحشفة لانه موضع الفطر معلوم فصار كالمفصل ولو قطع

ولين كان عظم
 فانما الجنب القصاص
 في سائر العظام
 كقائه

في سائر العظام
 كقائه

القصاص

ولو قطع بعض الحشفة وبعض الذكر فله قصاص لانه يعلم مقدار البعض بخلافه ولا يراه
 الا فطر كله او بعضه لانه لا ينقيض ولا ينسبط ولم يدر فيمكن رعاية المائلة
 والسنة ان استقصاها بالقطع يجب القصاص لامكان رعاية المائلة بخلافه
 ما لو قطع بعضها لتعذر اعتبار المائلة ويجب القصاص في الاطراف بغير المسيل والكافر
 لتساويهما في الرخص ولذا كانت يد المخطوع صحيحة ويد العاطف شللة لوانا قصه
 له صاب والمخطوع بالخيار ان شاء قطع اليد الميعة وله شيء لا غيرها وان شاء اقر
 الارش كامله لانه استيفاء الحق بكامله متعذر فله ان يتجاوز بدونه حقه وله ان يجل
 الى الدية لمن ابلغ حيله ان شاء فانقطع عن ادراك الناس بعد له فله فوله بغير منه
 ان ينافس البصيرة فانه يحبس اذنه نافعا وبشره يعدل الى القيمة كذا هنا
 ثم لولا استوفائها ناقصا فقد رضى به فيسقط حقه كما لو رضى بالرشى مكان
 الجنب وقال الساق في رده الله يضمت القصاص لانه قد رضى على استيفاء
 البعض دون البعض فسوى ما قدر عليه وما تعذر استيفاءه بضمته ولنا
 انه رضى باستيفاء الحق ناقصا والفاوت كالوصف والوصف حفر في
 الاصل غير مضمون فسقط حقه في الوصف وكذا ذهب المحبة قبل اختيار
 المحنى عليه او قطعت ظاهرا بطل حق المحنى عليه عندنا لانه حقه خفيين
 في القصاص لما امر به موجب العهد القوي عينا واما ان يعدل الى المال
 لتعذر استيفاء الوصف ولكن الحق في القصاص قبل العدول فكيف اقامت
 المحل بطل الحق بخلافه في الاطراف فطعن الحق عليه من قوله او سره فانه
 يجب عليه لرش اليد المخطوعة وقال الساق في رده الله
 لانه رخص في الموضعين لانه عند المال ضمانة اصل كالقوة فاما تعذر استيفاء
 القوة تعين له ولنا ان القصاص ضمانة اصل في العهد وانما يجب المارا حاله
 الخطا وكل موضع يشبه الخطا بحق في الجواب الماله وله وانما
 يجب الماله في الخطا لانه تعذر استيفاء القصاص بمعنى في القاتل من
 سلامة المحل فاما قطعت يده بحق فداؤه في هذا الطرف حقا من حقا
 عليه فصارها لكسا لانه ينع فشابه الخطا وانه فطر ظاهرا فلم يفرح حقا
 من حقا عليه فصارها لكسا لانه وفوات محل القصاص يسقط القصاص
 ومن رخص رجله فاستوعب النجاة ما بين قريبه وما بين له تنوعب ما بين فرقى الشاح
 فالمشجوع بالخيار ان شاء اقص بمقدار سجنه سدا من اي الجانبين شاء وانه
 شاء لاذله رخص له النجاة انما صارت موجبة لكونها مشيئة له باعتبار
 نفوت المنفعة كما في الاطراف فانه لا يعنى الصغر والكبر ثم لو حرم
 المساواة في المنفعة وله مساواة بينهما حيث السنين له الشير في له

فان الزرع
 يوم الدية
 الواحدة
 في كل سنة
 ديار

الكي فحيتي كما في الشلّة والصحيحة في عكسه بحسب أيضا لتعذر له كسفاً كماله لا يندر
 الى غير حقه ولذا لو كانت الشح في طول الرأس وهو يافذ من جبهته المقتاة
 وله سلعو المقتاة الشاح فهو بالحد لما بيننا **فصل** في اصطلاح القائل
 واواليا القتل على مال وجب المأه حالة وسقط القود ولا صدق فيه قول
 مع فمن عني له من اجبه شي الاله قال **ابن عباس** رضي الله عنهما في الصلاة
 وقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قاتل فاهل بين خي يبراه اجتوا قتلوا وان
 اجتوا اخذوا الدية والمهر والله اعلم له فذ برضا القائل وهو الصلح بعينه
 وله حق ثابت للورثة يقبل له سقاط عفوا في حق فيه التعويض لما فيه من
 احسان الوط واجبا القاتل والقتيل من المال والكسب سواء لانه كسب فيه
 نص معتد بقبوض الاصطلاح هما كالحل والكتابة ولا عتار على مال ولم
 لم يذروا حالة ولا حمله فهو حال لاه الحولة هو له صل في المال الواجب
 بالعتد كالمسرف فانه حال في له صل وكالتم تحله والدية لانها لم يجب بالقتل
 وانه قتل حر بعد رجل فامر احد ومولى العبد كرجله بانه بصلح عن دمه
 على الف ففعل فالف على الحر والمولى بصفاء لانه مقابل بالنصاص والقصاص
 عليها سواء فانه صار احد الشراخ الميم من نصيبه عوضا او عينا سقط حق الما بين
 من القصاص وكاه ام نصيبهم من الدية فلو قتل في العا في جاهله بعض
 الشريك فعليه الدية عندنا وقال **ابن عباس** رضي الله عنهما القصاص لانه قتل
 عمدا بغض من ولنا انه لم يعلم بالعتو كاه الشقور واجبا في حقه ظام
 فيصير شبهة في **ما سقط** بالاشهاد بانه صلا القصاص من كل الورثة
 وكذا الدية وقال **مالك** والشا في رحاله من الزوجان
 من الدية شي لاه وجوبها بعد الموت بطريق الحله في فيثبت بالنسب
 دون الزوجية لانهما سقط بالموت ولنا انه عم وارت امرأة اشيم من دية
 زوجها اشيم واه الدية من الميراث حتى يقضي منها دونه وسقط منها وصاياه
 في ميراث منه جميع ورثته كسائر احواله وكذا ثبت من الزوج والزوج في القصاص
 عندنا خله فالان ابني لاي لاه المقتور من القصاص **ك** التارودا
 كخص باله قارب ولنا قوله عم من تركه ماله وحقا فلو رثته والقصاص
 من حقه وله حق بحسب قوله حتى ان من قتل وله ابنة فمات لهما
 عن ابن كاه القصاص بين الصلبي وابنه بن فثبت لسائر الورثة والزوجية
 تتبع حكمها بعد الموت في حق له ميراث او ثبت الموت مستندا اليه
 وهو الجحد **ثبت** للكر فكل منهم يتمكن من استيفاء واستاطة صلحا
 وعقوبا ومن ضرره سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق الباقي في

في القصاص

على

القصاص

فيه لانه كماله بحسب وجوبه لا يجوز سقوطا وهذا محله وما لو قتل رجلين وعفا
 لهدا الولين لاه الواجب به قصاصا به لانه لا خيل في القتل والمقتول
 وهنا القصاص واحد له تحا القتل والمقتول **وله** اسقط القصاص
 اعلى نصيب الما بين ماله لانه تعذر استيفاء لمخ في القاتل وهو ثوب
 عصمة القابل بعضو البعض عن القصاص فحب الماله كما في الخطا فاه العز
 القصاص ثم لمخ من القاتل وهو كونه خاطيا وله يجب للعا في شح المالك
 له سقاط حقه بفعله ورضاه **وله** اكا القصاص بين رجلين فعفا احدهما
 فله خ نصف الدية في مال القاتل في ثلث اثنين وقال **ابن عباس** رضي الله
 عنهما يجب في اثنين لانه وجب لله خ نصف الدية ونصف الدية يكون حوله
 في اثنين كما لو قتل بد انسان خطا ولنا انه حقه بدل النفس وبدر
 النفس موجد في ثلث اثنين تحله فبدل الطرف فانه في اثنين وانما
 يجب في ماله لانه عمد **وله** اقل جماعة واحد اعدا بفعل الجماعة بالواحد
 له جماع الصواة لهم ودوى اة سبعة قتلوا واحدا بصنعا فقتلهم عمر رضي
 الله عنه لو تملأ عليه اهل صنعا لقتلهم واه القتل بطريق التغالب في
 التغالب والقصاص حكمه الجرح فيجعل كل واحد منهم كالمفرد بهذا الفعل
 فيجب القصاص كحقتا لمخ لاه حيا واه قتل واحد جماعة خضر او ليا المقتول
 قتلهم جميعا على سبيل الكفاية وله شيء ام من المال فاه حضر واحد
 قتل وسقط حق النية وقال **ابن عباس** رضي الله عنهما ان قتلهم على العاقب
 يقتل باوهم ويقضى بالديات لمخ بعدهم ول في تركه واه قتلهم معا يقتل
 بينهم ويقضى بالقود لمخ جرح رقتة وبالدية للباقيين وفي قول **ابن عباس** رضي الله
 عنهما وقسمت الديات بينهم لاه الموجه من الواحد قتلته والذير تحقق في حقه
 قتل واحد وله حمله بينهما والقصاص في القتل **وله** كذا وانما يراه
 بالجماع ولنا انه الجماعة لاه قتلوا واحدا اعني كل واحد منهم فالبه على
 الكمال **وله** هذا لما وجب القصاص فكذا لاه او وقع القتل جزا
 جعل كل واحد منهم مستوفيا حقه على الكمال ومن عليه القصاص اذ امان
 او قتل سقط القصاص لغوات محل له استيفاء قصاص لموت
 العبد الحيا في وقت خله من الشا في ماله الواجب احدها عنده فاذا
 مات احدها تعين لاه من قال له حراية احدها طالق فماتت
 احدهما **وله** اقطع رجلاه يد رجل واحد فله قصاص على واحد منهما وعلمهما
 نصف الدية وقال **ابن عباس** رضي الله عنهما يقطع يداهما والمقتول لاه اذا
 سكتا واحدا وامراه على يده حتى انقطع اما لو وضع احدهما السكين

تقتلهم
 شرع
 لغير

او صورة للمسلم المختلف
 في الدين او من كفر
 بالسنة

وامرأته من جانب ولا من جانب حتى لا يثبت له سبب في حب النقصان منه هو
 يعني الطرف بالنفس والجماعة اذا قلوا واحد واجب النقصان على
 كل واحد كان كل واحد منفرد به سدا الباب للعدول ولا طراف المحقة
 بالنفوس ولنا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد له لا انقطع بقوة ادمها
 لم ينقطع بقوة له عزوله بحذاء تقطع كل يده بقطع بعض اليد لا ينشأ من العالم
 والقياس في النفس هكذا وانما تركناه بالانه لا يرد ولا جاع وهذا ليس في معناه
 حيز الحق بها لانه الفعل في النفس له بوصف بالقرى لانه تصرف في الوجود وله
 يتصور انهما في بعضه وفي البعض فاضيف الى كل واحد منهما حكمه ضرورة عدم
 التفرق اما الفعل في الطرف فتوصف بالقرى لانها انما تحقق ان تقطع
 بعض اليد وتترك ما في فمعدل كل واحد منهما قاطعا للبعض وعليهما
 نصف اليد لانه دية اليد الواحدة وهما قطعان وله اقطع رجل يمين رجلين
 فحضر افلها ان يقطعها بمسكة وباضاد من نصف اليد يعقبتان نصفين سواء
 قطعها معا او على التعاقب وقال المشافعي رحمه الله ان قطعها
 على التعاقب يقطع باله ولو لم يفرق له من ذلك لانه يده صارت
 مستحقة قصاصا لله وله فاذا قطع اليك يده مستحقة له يقطعها اليك
 كمن رهن شيئا من انسان وسلمه اليه رهنه من رهنه اليه والى وانه قطعها
 معا يفرق بينهما ويكوى القصاص من رهنه فترعى ولا رهن للفرق لانه اليد الواحدة
 لا تقف بالحقيق فرحنا بخروج الفرعة ولنا ان المسألة في سبب
 لا تحقيق توجب المساواة في التحاقف كالفرع من الزرع وهذا له من كل
 واحد منهما في كل اليد لفرع السبب في حق كل واحد منهما وهو القسط المحسوس
 وكونه مستفولا بحق له ولو لا منه لفر السبب في حق اليك لانه حق
 في يده يظهر في حق الفعل لانه غير قصاص المخل خاليا عنه فله يمنح
 ثبوت اليك تحله في الذبح لانه لثبوت بدله سيفا حكما فاما سن الله في
 استحقاق ثبوت اليك كما في سيفا الحقيق وصار كما لو قطع العبد بمسكة
 على التعاقب فانه يفتق رقبته لهما ولم يضر احداهما وانه صاحب فقطع
 يده فله فر عليه نصف الدية لانه لهذا الحاضر لثبوت حق وتبرر عن
 الغائب فله لو فر استيفا المعلوم لمكان الموهوم كاحد الشفعين في اضر
 ولا فر غائب فانه يفتق بكل المسبح وكله فدية يده لفر احضر لانه او في
 حقا مستحقا عليه ولو قطع بالقصاص بينهما ثم عفا ادمها قبل استيفا
 الدية فله من القود عند اذ حنيفه وانه لو سافرهما وعند محمد رحمه الله لا
 لانه القاض لفر اقبض بالقصاص ولا رهن بينهما فقد ثبت الشك بينهما فعاد حق

نما يتبع

حق كل واحد من البعض من له من سيفا الكلد والما ان
 له مضامن القصاص العقوبات ولو عفا ادمها قبل القضا لهما فله من القصاص
 لولا المزاينة كذا هنا ولو قطع ادمها يد القاطع من المرفق فلهما الدية
 لانه فانت المجل بالظلم لانه لم يضع المسكين موضع قصاص كما لو سقطت
 بأكله فاذا سقطت حتما في القصاص في الدية والتقاطع له ولو بالخير
 ان شاء قطع راع القاطع وانه شاء ضمنه دية اليد وحكوه العدل في الاربع
 الى المرفق وله اقترع عبد بقتل العمد لانه القود وقال زفر
 رحمه الله لا يضره اقراره لانه يرضى الى ابطال حق المولى فله بهه منه كاله قتل المالك
 ولنا ان العبد يبيع على اصل الحرية في حق الحدود والقصاص ولذا لا يضر
 اقرار المولى عليه بالحد والقصاص وبطله من المولى ضمن فله سلامة وانما
 له اقراره بالمال لانه حتم فيه وله ثمة هنا لانه يقتله ويخزي رجلاه
 عمدا فنقد السهم منه الى اخرها ما فعله القصاص لله ولو والدية للناس
 على عاقلة لانه ولو عمد فوجب فيه القصاص والخطا في الفعل
 كانه رعي غرضا فاصاب احدا ورعيه وانه كان سبيا ولذا لانه المجلين بخلاف
 فنزل الفعل الواحد من فعلين مختلفين لتعدد له ثمرته فكل واحد
 بحكمه فصل ومن قطع يده فقتل اذ بها سوا كانا عديرا او خطاين او
 مختلفين تحلل يده اولا لانه الخطاين لم يتحلل به فوجب دية واحدة اعلم
 انه لا تحلل القطع والقتل من اذ يتحلل بينهما برأيه فانه تحلل بينهما بر بعض
 كل فعل على حدة ويؤخذ بموجب الفعلين لانه موجب له ولو قد تفر
 بالبر فله بدخل ادمها في له فرحته لو كانا عديرا فلولي القطع والقتل وانه
 كانا خطاين فوجب دية ونصف دية وانه كانا ادمها عمدا ولا فر خطا
 فانه كانا القطع عمدا والقتل خطا فوجب في اليد القود وفي النفس الدية
 وانه كانا القطع خطا والقتل عمدا فوجب في اليد نصف الدية وفي النفس
 القود وانه لم يتحلل بينهما بر فانه كانا ادمها عمدا ولا فر خطا يعنى فعل
 كل على حدة فوجب في الخطا الدية وفي القود القود وانه كانا خطاين اعتبر
 الكل جنائيا واحدة انفا فوجب دية واحدة وانه كانا عديرا فقتل اذ يوصف
 ومحمد رحمه الله يقتل ولا يقطع وعند ابي حنيفة رحمه الله لولي الخمار
 يقطع وقتل ولو ساقط وله يعنى التحلل المحلل وتعدده وهو الطام
 لانه اذ اجمع بين الجراحات واجب ما امكن لانه القود يقع بضربات غالبا
 واعتبار كل ضربة يوجب الى اخرج لانه لا يمكن بانه مختلف حكم الفعلين او
 يتحلل العمد لانه قاطع للسراة وقد امكن اجمع هنا الجناح الفعلين وعدم تحلل

قيد الاقرار بقتل المولى
 لو اقر العبد بقتل
 الخطا لا يكون سواء
 كان عديرا او خطا
 لانه

الحج

ان كان
 ادمها خطا

المر فصار كما لو كانا خطابين وهذا هو معنى بعد القطع بل الى التمسك الاول
 فصار كسرا له ولـ وانه الحق متعذرا لانه جزا الرقبه بمنع سرائه القطع حتى
 لو صدر من شخصين يتقار الجاز فصار كقتل البه اوله خنقه من سرائه القطع لانه
 سلكه سلكه له سرائه المحل والمقتول والقصاص بعد المساواة في الفعل لانه جزا
 الفعل وذلك باه يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع لئلا يثبت المماثلة صورة
 ومثله في القتل بدونه القطع اعتبار المماثلة حتى لا صورة تحله في الخطا
 لانه موجب الدية ومضى بدل المحل والمقتول واحد فوجب بدل واحد بدل واحد
 لو قتلوا رجلا خطا بغير عليه دية واحدة وانه تعدد الفعل له المحل المحل
 ولو قتلوا واحدا عمدا قتلوا جميعا لانه القصاص جزا الفعل فيتعذر بتعدد
 الفعل وانه الخطا المحل وله لرسن اليد لو وجب انما يجب عند الجحد
 لانه وقت استحكام اثر الفعل ولا سبيل اليه لانما يجب دية النفس فجميع
 ضامة الكل والجحد في حال واحد وهما لا يجمعان اما القتل والقطع
 قصاصا فيجمعان وتخله في ما لا يقطع وسرى حيث يكفى بالقتل للحكم القتل
 ومن ضرب رجلا مائة سوط قتل امرئ عيين ومات من عشرة فبعه دية واحدة
 وليس عليه نصيب التسعين في لاه الضربات بل هو بالعدم عند انقضاء
 البت بها فكانت بضرة له عشرة فمات منها فطام الجواب في كل حرفة
 اندملت ولم يبق لها اثر له في فيها وعجز الى يوسف اوجب فيه حكمه عدل
 وعجز محمد رحمه الله اوجب لجهة الطبيب وفن له دية وحتمل لزيك هذا
 تفيرا له ولـ قالوا هذا محمول على ما لا يبرهن من تعيين ولم يبرهن ان
 اصله فانه في لما اثر ينبغي ان يجب حكومة العدل لله سوط ودية للقتل
 انه ضرب رجلا مائة سوط ورحمته وبرائتها ونحوه ان يجب حكومة العدل لبقا
 له لو كان قطع بد رجلا عمدا ففعل المقتول عن القطع ثم مات من ذلك
 فعل القاطع الدية في ماله وانه عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجناية
 ثم مات من ذلك كان عفو عن النفس وله في على العالم وهذا عند
 ابن حنيفة رحمه الله وقاله رعا لاه عفا عن القطع فهو عفو عن النفس ايضا
 وعلى هذا المحل فله عفا عن الشية ثم سري الى النفس ومات لما
 انه العفو من اضيف الى القطع وكحوه فانما يبرهن حوجه لاه نفس الفعل
 له كحتمل العفو وحوجه احد الشين ضامة الطرف ايه انقضاء ضامة النفس
 انه سري فوجب ان يتناول ايها وجد كما في الجناية فانها تتناول الجناية
 السارة والمقتصرة وله اسم القطع يتناول السار والمقتصر بدل
 انه امر انسانا بقطعه يده فقطع فسري الى النفس لا يجب عليه في فكاه العفو

بينهما

بهم

في كل حرفة
 في كل حرفة
 في كل حرفة

العفو عن القطع عفو عن نوعه وله ان هذا عفو عن غير حق فبطل كما لو قال
 لا قطع قبل فله فانه لا يجب البراءة عن النفس وهذا لانه موجب القطع ما
 ان شرع في ضامة الطرف فاما الواجب في النفس فليس بموجب القطع بل هو
 بموجب القتل وبالسراية تبين انه حق في موجب النفس دون موجب الطرف
 فظهر انه عفا عن غير حق فبطل عفو لاه العفو اسقاط الحق فبطل
 لاه اضلا في السراية وجب القصاص قياسا لانه قتل نفسا معصومة عمدا لانه
 الدية كالحسانا في ماله لوجه اضافة العفو لاه حق حيث الطاهر
 فصار شبهة والسار سري قتل من لا يبدأ لا قطع والقتل ليس بموجب للقطع
 به فله يتناول العفو عن القطع تحله في العفو عن الجناية لانها اسم جنس فبطل
 على الكل وتحله في العفو عن الشية وما يحدث منها لكونه صرحا في العفو عن السراية
 والقتل وانه كان القطع خطا فهو كالعمد في هذه الوجوه وفاقا وحله فانه
 عفا عنه ان كان خطا فهو من البت لانه موجب الماله وقد تعلق حق الورثة
 فيقتصر من البت وانه كان عمدا فهو من كل الماله لانه موجب القود وحق الورثة
 لم يعلق به لانه ليس بمالك فصار كما لو اعاد لرضه في عرض حوته وانتفع بها
 المتعنى بمات المتعنى كان ذلك من كل الماله وله ان قطعت المرأة
 بد رجلا عمدا او خطا فلكلها على يد ثم مات منها فلها من مثلها ثم لاه
 كان القطع عمدا فالدية في ماله وان كان خطا فالدية على عاقبتها وهذا
 عند ابن حنيفة رحمه الله لانه العفو عن البد او القطع لاه لم يكن عند
 عما يحدث فالنوع على البد لانه يكون تروجا على ما يحدث منه ثم القطع
 لاه كان عمدا يكون هذا تروجا على القصاص في الطرف وهو ليس بمالك
 حال الثبوت في حال السقوط او لم يصب له بصلح مهر فوجب مهر المثل
 لما وعليها الدية في ماله لاه الزوج وانه كذا تفرغ العفو ولكن عن القصاص
 في الطرف وله اسرى بين ان قتل النفس وما سواه العفو فوجب الدية
 وانما يجب في ماله لانه عمدا والعوفا لا تعيد العمد والقياس ان يجب
 القصاص على ما حرر وله لها من المثل وعليها الدية وقعت المقاصة
 انه استويا وانه فضلت الدية بره على الدية وانه فضل المهر بره الورثة
 عليها وانه كان القطع خطا يكون هذا تروجا على لرسن اليد وله اسرى الى
 النفس طمدا لاه لرسن اليد واه المسع معدوم فوجب مهر المثل كما لو تروكا
 على ما في البد وله في فيها وله نفع المقاصة لاه المهر لما والد على العاقلة
 وتوكلها على البد وما يحدث منها او على الجناية ثم مات من ذلك فانه
 كان القطع عمدا فلها مهر مثلها لاه هذا تروجا على القصاص وهو ليس بمالك

حتى لو كانت الدية
 راد على البت لاه
 تقدر على القصاص
 حال لان المختصر
 الدية التبرع بالمال
 عفو والقصاص ليس بالمال
 حارة

وجب

ایادان

خطا، ص

شاء فطوى باء السبابة وله في له وادى سائر ما كان له من حق
 اوله بعتصم الله وله له من الثلث الحار عليه فهو في يمينه فقطعت
 يمينه بغيره او سرقه او صدق بان فطوى واخذ المال ولم يقتل من لئس اليد
 لمن لا القصاص في يمينه وان قطعت يده ظلمما او خطأ او عدا على مال انسان
 فصرى فقطعت يده او قتل رجلا فذوق الماوية ليقبله فقطع يده وعفا عن
 النفس او ارتد فقطعت يده باذنه له ما او بغيره بغيره ثم اسلم او زنى وهو
 محصن فامر له ما بوجه فقطع رجل يده او فطوى الطريق وقتل ولم ياذم له او قتل
 واذا ماله واحد له ما يقتل له بغيره فقطع يمينه رجل لم يضمن لئس طرفه وانه امر
 بقطعه ايضا ضمن لئسها وله صدق يمينه ما عدا من عليه القصاص في الطرف حتى
 فان طرفه من غير ان يضمنه حقا متحفا عليه سقط القصاص له لا بدل
 ومعنى حقه حقا متحفا عليه فله لئس له جعله كانه قائم حكما وتعدده
 له سببا فطوى يمينه رجلين فارتد فقتل لهما يده واحدة بينهما ولو قطعت
 يده لهما يده واحدة فقتل لهما يده واحدة بينهما ولو قطعت يده لهما يده واحدة
 كان للثلاثة يده واحدة فقتل في رجة او لا لانه في له ولو لم يضمن يده
 بالبدن حقا فبطل حقهما في احدي اليدين لغوا يمينه وفي حقهما
 في يده يده واحدة وفي السبب قضى بطرف حتى احدهما بقيت الدية للآخر
 وكوسر قبل الدية فقطع في الردة لكل واحد منهما دية كاملة لما ثبت
 ادعى على رجلين قتل وليمه عمدا فصدقه احدهما وقال له خر خطا
 او ادعى الخطا فصدقه احدهما وقال له خر عمدا فصدقه الدية وله صدق
 انه تعدد سببا القصاص لهما كان من له القصاص سقط القصاص
 وانه كانه حجة القائل بحب الدية له له صدق يمينه القتل خطأ والخطا
 مع من القاتل ودعوى العمد له بنا في وجوب الماله لهما القصاص قد
 سلب ماله اما دعوى الماله فينبغي وجوب القصاص له الماله لا سلب
 قصاصا ولو ادعى الخطا واقربا العمد او اقربا احدهما بالعمد وحده فله
 يضمن يمينه ولو ادعى العمد عليهما واقربا احدهما بالعمد وحده فله
 له كفر على نفسه بالقصاص والولى يدعى ذلك وشركة له خر يمينه
 له نكارة والعدم له نكارة شبهة بالقصاص ولو اقر احدهما بالعمد وله
 بالخطا فانكر الولى شركة الخطا قبل العمد له شركة له خر يمينه لئس
 الولى وانه قال احدهما فقطعت انا يده فله ذبيحة رجله ومات
 من ذلك وحده ويكر الولى شركة فلولي انه يقتله لما شئ ولو قال الولى
 انت فقطعت يده عمدا ولم ازر خر قطع رجله له يقتل الولى او شركة

ياداد
 الطريق
 لئس له القصاص
 في طرفه

وهو الماله الذي كان له

شركة القدر فما أتيهم في يمينه يسرى بئس باهل لوجوب القصاص عليه
 كالاب والوصى والمجنون فله بحب القصاص لما عرف انه في شركه له بن والوصى
 والمجنون لا بحب القصاص عندنا فله فاشا في وجهه آله انه يذكى
 قبل القصاص بالسقوط ويعتبه وهو من يجب عليه القصاص لانه المهر
 قد يبنى شيئا ثم يتركه فله يجعله قرضا ولو ادعى على رجلين انهما قالا
 مور يحمي فافترأ احدهما بقتله وحده عمدا وشهد شاهدان على اخر انه
 قتله عمدا وحده بطلت الشهادة وقتل المفروا كانه القتل خطا
 فلعن المفرد نصف الدية ولا شئ على المشهور عليه لما سبق انه يكتفى
 بالشاهدين في بعض ما شهد به بنفسه له والنسب يمنع الشهادة
 دونه لا قبل له ان ينجح وليت موصيه ومات بها فشهد بالموصية
 وبالي او شهد احدهما بالسرية وله خر يمينه قبل على الموصية لا تناف
 الكل فيها ويقتل هذا قولها له صدقة القصاص ليس بماله فله يدخل تحت
 الوصية له لولا انقلب ماله ولو اصاد ماله فانما ثبت الشركة لولا الحد
 السبب اما اذا اختلف السبب فله لقايت هذا فنقوك رجلان
 وثرايين وموصى له بالثلث فاقام احدهما البينة انه زيدا فقتل ماله
 عمدا واقام له خر على زيدا وعلى غيره بانه قتله خطأ صدق وصدق
 الموصى له مدعى العمد لصان نصف الدية في ماله لانه ثلثا له من الذي
 يدعى العمد وثلثا للموصى له ونقصه له من له خر يمينه على العاقلة
 له يمينه اثبت الدية بينهم اياه لانه من له خر والموصى له كذا حيث
 تصاد فاعلى القتل عمدا فبطل ما هو نصيبهما وهو الثلثان وبن نصيبه
 وهذا الثلث ومدعى العمد اثبت يمينه القصاص في ماله ثلثا للموصى له وانه صدق
 اخيه وانقلب نصفه ماله ثلثا للنصف للدين وثلثا للموصى له وانه صدق
 له خر مدعى الخطا لهما ثلثا الدية على العاقلة ومدعى العمد لهما مال
 القاتل وانه كدما الموصى له او صدقهما فله في له في نصيبه لئس له مال
 وانه قال لم ادر عمدا كانه القتل او خطأ في حقهم وشيئ فانه بين
 فكاحد ولو كانه حكا الموصى له ابن ثالث فكا حرجه لئس له ثلثا لانه صدق
 مدعى العمد فلهما ثلثا الدية بينهما بالسوة وفي الموصى له كانه يضمن لهما نصف
 الدية والفرق انه مدعى العمد اثبت القصاص بينه وبين اخيه لئس له مال
 للموصى له في القصاص وهنا اثبت القصاص بينه وبين اخيه لئس له مال
 لئس مدعى الخطا يكتفي به في ثلثا القصاص لهما وصادف له ماله ولو اقر
 احدهما ما فقه له وتوي ماله خر شاكاه العمد السبب وله لاحت لو فقه له

انما القصاص
 انما القصاص
 انما القصاص
 انما القصاص

من الرجلين المدعى
 عليه

انما القصاص
 انما القصاص

انما القصاص
 انما القصاص

انما القصاص
 انما القصاص

انما القصاص
 انما القصاص

انما القصاص
 انما القصاص

انما القصاص
 انما القصاص

دنة كاملة وهي عشر فتقسم اليد عشرة أصابع وكلها سواء لاطلة وأرونا
 وله الكلى سواء في أصل المنفعة فله تعنى الزيادة فيه كاله سنة واليه
 مع الشمال وكذا أصابع الرجلين لأنه يغوت بقطوع كلها عنفة
 المستفيدة اليد كاملة ثم فيها عشر أصابع فتقسم اليد عليها
 أعشاراً وكل أصبع فيها مئة مفاصل في أصابع اليد دنة له صبع
 له قدر ثلثه وما فيها مفصلة كاله بهام في أصابع نصف دنة له صبع
 وهو نظير انقسام دنة اليد على له صباع وأما ما يزيد على ذلك فله مائة
 في كل سن من سن له يد أو خمسين درهم لقوله في كل سن من سن له يد
 وله سنة كلها سواء كذا الحديث وله الكلى سواء في أصل المنفعة
 كاله يدي وله صباع وهذا إذا كان خطأ فانه كان عمدا ففيه القصاص
 وقدر من الجنايات ومن ضرر عضو فاذهب حنفته فيه
 دنة كاملة كاليد إذا شلت والعين إذا ذهب ضوؤها له الحكم منوط
 بتفويت جنس المنفعة لا بتفويت الصورة ومن ضرر صلب عليه
 فاقطع ما فوق بحسب اليد له فيه منفعة كاملة وهي منفعة النسل
 وكذا لو أضرته له فيه تفويت الجمال على الكمال له له جمل له دمي
 في كونه منسحب القامة قال الله تعالى لقد خلقنا له نساء في أحسن تقويم
 قالوا المرءة انتصاب القامة فلوزالت الحدة فله في عليه لزوها
 له عن اثر ولو في اثر الضرر ففيه حكمة عدل له في بعض الشين بقاء
 اثر الضرر **فصل في الشح** وهي عشرة لأجزاء
 وهي التي يخرج من الجلد في تحده وله خروج الدم والدمعة وهي التي تظهر
 الدم وله تسليط يد يجمع في موضع الجراحة كالدم في العين والدمعة وهي
 التي تسيل الدم والباضية وهي التي تبضع الجلد في تقطع والمثله حمة
 وهي التي تأخذ في اللحم وتقطع والسمحاق وهي التي تصد إلى السحاق
 وهي جلدة رقيقة بين اللحم والراس والموضحة وهي التي توضح العظم
 إلى بنية وآماشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم
 بعد الكسر إلى قوله وله في التي تصل إلى الراس وهو الذي فيه اللقاة
 في الموضحة نصف عشر اليد انه كانت خطأ وفي آماشمة عشر اليد
 ونصف عشر اليد وفي لامة ثلث اليد وفي الجافية ثلث اليد
 فانه فندس الجافية فيها حافيتان ففيها ثلث لامة في قال وفي
 الموضحة حمة من له يد وفي آماشمة عشر وفي المنقلة حمة عشر
 وفي لامة ثلث اليد وفي الجافية ثلث اليد وعمر إلى يد كبر رضى الله

في اليد عشرة أصابع وكلها سواء لاطلة وأرونا
 وله الكلى سواء في أصل المنفعة فله تعنى الزيادة فيه كاله سنة واليه
 مع الشمال وكذا أصابع الرجلين لأنه يغوت بقطوع كلها عنفة
 المستفيدة اليد كاملة ثم فيها عشر أصابع فتقسم اليد عليها
 أعشاراً وكل أصبع فيها مئة مفاصل في أصابع اليد دنة له صبع
 له قدر ثلثه وما فيها مفصلة كاله بهام في أصابع نصف دنة له صبع
 وهو نظير انقسام دنة اليد على له صباع وأما ما يزيد على ذلك فله مائة
 في كل سن من سن له يد أو خمسين درهم لقوله في كل سن من سن له يد

واليد عشرة أصابع وكلها سواء لاطلة وأرونا
 وله الكلى سواء في أصل المنفعة فله تعنى الزيادة فيه كاله سنة واليه
 مع الشمال وكذا أصابع الرجلين لأنه يغوت بقطوع كلها عنفة
 المستفيدة اليد كاملة ثم فيها عشر أصابع فتقسم اليد عليها
 أعشاراً وكل أصبع فيها مئة مفاصل في أصابع اليد دنة له صبع
 له قدر ثلثه وما فيها مفصلة كاله بهام في أصابع نصف دنة له صبع
 وهو نظير انقسام دنة اليد على له صباع وأما ما يزيد على ذلك فله مائة
 في كل سن من سن له يد أو خمسين درهم لقوله في كل سن من سن له يد

عظم

اليدية

فانه أنه حكمه في جانيه فندس له جانب اليد من سلة اليد وله منها لاطلة وأرونا
 نزلت من له حافيتين أحدها من جانب البطن وله من جانب الظهر فجب
 في كل واحد منهما ثلث اليد وفيما دوة الموضحة كالجراحة والدمعة والباضية
 والمثله حمة والسمحاق حكمة عدل إذا كانت خطأ لانه ليس فيها لامة
 مفدرة وتعد لامة هذله فندس لامة حكمة العدل وعمر إبراهيم المصح وعمر بن
 عبد العزيز أنها قاله مادوة الموضحة من السحاق بمنزلة الخدوش فيها
 حكم عدل وفي الموضحة القوم انه كانت عمدا لانه عليه السلام
 قصص بالقصاص في الموضحة وله اعتبار المساواة فيها يمكن بانه ينهى المكنز
 إلى العظم فيتساوى به والخنايات فيما دوة النفس توجب القصاص لانه
 يمكن اعتبار المساواة فيها وله قصاص في غنى الموضحة من السحاق له فيما
 فوق الموضحة وله فيما دوة النفس القصاص انما جرى فيما دوة النفس
 بشرط المساواة وله يمكن تحقيق المساواة فيها لانه للحد حمة ينهى السكين
 اليه وله في آماشمة والمنقلة جناح الكس العظم وقد قال الله
 له قصاص في العظم وهذا رواية الحسن بن عمار حنيفة رها وقيل الصحيح
 انه يجب فيما دوة الموضحة من السحاق وهو ظاهر الرواية له علم
 في الجلد واللمح واعتبار المساواة فيها يمكن بانه يسبى غورها بالمسبى له
 تحذ حدة بندر ذلك فيقطوع بها حذله ما قطع وعمر محمد رها انه جعل المثله حمة
 قبل الباضية وقال في التي يظهر اللحم وله تقطع وما ذكرنا اوله
 من روى عن ابن عباس رها وهو ظاهر الرواية وهذا الاختلاف
 راجع إلى ما أخذ الكلمة لانه الحكم ولم يذكر محمد رها الدامعة وهي التي
 تصل إلى الدماق له النفس له تقع بعدها علة فكونه قتله له حجة
 ثم هن الشح تختص بالوجه والراس لغة وما كان في غير الوجه والراس
 لغة وما كان في غير الوجه والراس لغة وما كان في غير الوجه والراس
 في الوجه لو تحققت في غيرهما كالساق والصدر واليد يجب حكمة
 العدل لانه في في القدر جاء في الشح في الراس والوجه وفيهما
 في معناه حمة بحقهما لانه انما ورد الحكم فيها بمعنى الشين الذي يلحقهما
 سفا اثر الجراح والشين انما يكون فيما من اليد وهو الوجه والراس يظهر
 والحقنا من الوجه عندنا له تصا لامة بله فاصد وتحقق معنى الموازنة
 فيما وقيل ليس من الوجه وهو قول مالك رها لعدم الموازنة فيها حتى
 لو وجد فيهما ما فيه لرس مقدر لا يجب المقدر والرقع من الوجه اتفاقا والكانية
 كخصر الوجه والراس في اللط والاضاع في حكمة العدل فقال الطحاوي

مكة

اليدية

عظم

اليدية

عظم

اليدية

عظم

اليدية

عظم

اليدية

عظم

اليدية

عظم

اليدية

عظم

اليدية

عظم

اليدية

ضيفة

القصاص

سبيل الجرح بالسيار
 والسيار قاسم عدل
 تحذره بالجريدة او
 بغيره من مثيل
 لولا المشارة مع
 غور الجرح من
 امار اللامعة

الوجه والراس
 او كانت الشح
 في الوجه والراس

الوجه والراس
 او كانت الشح
 في الوجه والراس
 او كانت الشح
 في الوجه والراس

هذا هو المقدر شرعا ولهذا جعل الكف تبعا لغيره لا صابغ فالترجح بالدراسات
 من الترجح بمقدار الواجب ولو قطع اليد وفصلها من اصابع ففصلها من اصابع
 اليد ولا شيء في الكف بالاجزاء الا ان اليد صابغ لما كانت قائمة جود قيام كمالها
 ففكوة الكف تابعها لانه لا اقامة له كثر مقام الكل اصل في الشرع وفيه لا صابغ
 الزائدة والسبب الزائدة حكمه لانه لا منفعة فيه ولا زينة فله يجب لغيره من
 ولكنه جزئ من له دى فلم يمكن اهداره فوجب فيه الحكومة تعظيما للدهى وفي
 عين الصبر وذكره ولسانه انه لم يعلم صحة حكومة عدل وقال الشافعي
 رحمه الله بوجوب دية كاملة لانه اصل هو الصحة فاشبهه قطع المائدة ولا ذرة وكلنا ان المائدة
 لم يثبت بالدليل وانما يستشعر الظاهر وهو انه يصلح له لزوم تحله في المائتين
 ولا ذرة الشاخصة له المقصود من الجمال والزينة وذلك يختلف بين المائتين
 والصبر وكذا لو استعمل لانه يحرق صوف وليس بكلام ومعرفة الصحة في البصر
 بما تستدل به على النظر وفي الذكر بالحكمة عند البواب وفي المائدة
 بالكلام فيكوة بعد ذلك حكمه حكم المائدة في العمد والخطا وفي ذكر الحجة
 والعين حكومة وقال الشافعي رحمه الله دية كاملة لغوا عنه في الذكر الدية
 من غير فصل ولنا ان المنفعة لا صلبة من هذا العضو لانه نزال ولا حبال
 فاذا احدثت هذه المنفعة فله يجب فيه دية كاملة كالعين القائمة التي
 ذهب لورها واليد المشكلة والرجل المشكلة ومن يحل موضحة فذهب
 عملة او شعر راسه دخل لغيره الموضحة في الدية وقال زفر رحمه الله
 يدخل لهما جنازة مختلفتان فيما دون النفس فله تداخله في كسائر الجنايات
 ولنا ان قنوت القتل محرم مجرم اهلله للنفس فانه تنفوت به منفعة
 سائر له عضوا فصارت كما لو بخر موضحة فوجب لغيره الموضحة
 باعتبار ذهاب الشعر ولهذا الونت الشعر على ذلك الموضع واستنوى
 له يجب شي ولو اوجب كمال بدله النفس باعتبار ذهاب الشعر له يجب
 ما دونه باعتبار ايضا وصار كما لو قطع اصبع رجل ففصلت يده وآه ذهب
 سمعه وبصره او كله ففصل لغيره الموضحة مع الدية عند ابن حنيفة ومحمد
 رها وقال ابو يوسف رحمه الله يدخل في دية السمح والكلام له يدخل في دية
 البصر لانه ظاهر فله الحق بالعقل اما السمح والكلام مبط فالحق
 بالعقل ولها ان اكل واحد من هذه المنافع اصل بنفسها فتعذر حكم الحما
 بتعذر ان العقل ولم يستتبع واحد من ذلك ما سواه تحله والعقل لانه
 منفعة تفوق الكل له عضوا اما منفعة السمح والبصر فخصه فله يدخل
 بعضها في بعض كل الاعضاء المختلفة ومن يحل موضحة عمدا فذهب عنها

ربع عشر

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف

نصف عشر الدية وآه كاه بقدر ربع العشر بحسب الدية وعليه الفتوى و
 قال الكوفي رحمه الله من قطع هذه السجدة الموضحة فوجب لغيره ذلك
 من نصف عشر الدية لانه وصي بغيره الموضحة بالنظر ولا يفرق بينه وبين
 المنصوص عليه باعتبار المعنى فصل وفي اصابع اليد نصف الدية لانه في كل اصبع
 عشر الدية على ما روينا فكان في الخمس نصف الدية ضرورة فان قطعها مع
 الكف فيها ايضا نصف الدية لغوا عنه في اليدين الدية وفي احدهما نصف
 الدية وكذا الكف تبع للصابغ لانه قوام البطش بها فانه قطعها مع نصف
 الساعد ففي له صابغ والكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل وهذا
 قول ابن حنيفة ومحمد رها وهو رواية عن ابن مسعود رحمه الله انه قال
 على اصابع اليد والرجل فهو تبع الى المنكب والماخذ لانه عم قضى على فاطم
 اليد بنصف الدية حجة له في اليد من راس له صابغ لانه باط فله الزيادة
 على تقدير الشدح وله الساعد ليس له لغيره من فكة تبعا لما لغيره
 مقدر كالكف ولها ان لا رهن انما يجب باعتبار ان الابطانة وله صل
 في ابطنه له صابغ والكف تبع لهما اما الساعد فله يتبعها لانه غير متصل
 بها فلم يجعل تبعا لما في من النضير وكذا اما ان يجعل تبعا للصابغ او للكف ولا يمكن
 جعله تبعا للصابغ لانه الكف حادثة بين له صابغ والابع يابكة متصل
 بالاصد وله بكم جعله تبعا للكف لانه الكف في نفسه تبع للصابغ وله تبع للبع
 فاذا تعذر جعله تبعا وتعذر اهدان وليس فيه لغيره من فكة تبعا لغيره
 وله حجة له في الحديث لانه اليد اذا كرت في موضع القطع فالمرء من الزند
 بدليل ان السرة وآه قطع الكف من المنفصل وفيها اصبع واحد في عشر
 الدية وآه كانت اصبعان فحسب دية اليد وله شيء في الكف وهذا عند ابن
 حنيفة رحمه الله وقاله منظر الى ارض الكف وهو حكومة عدل والما لغيره ما في
 من له صابغ ففكوة عليه لا كثر ويدخل له في كثر لهما لم يحج بين لغيره لاصابع
 ولغيره الكف بغير اصبع محتج اتفاقا لانه ضامة له صابغ هو ضامة الكف وضام
 الكف هو ضام له صابغ فهو شيء واحد ولم يستقيم ابطال احدهما لانه كل واحد منهما
 اصل من وجب الترجيح بالكثرة وله له صل وآه قد هو احق بالاعتبار
 من المقدر كالمستقيم في الصغار وله صابغ اصل حقيقة لانه البطش مقدم
 بالاصابع ومع المنفعة المطلوبة وحكما فافرض له صابغ مقدر شرعا في كل اصبع
 عشر من له بكم وليس للكف لغيره من فكة تبعا لهما ما لهما

حكمه

عدل



فله قصاص في شئ منه عند ائتمانه رحمه وكجب الدية فيهما وقال في الموضحة
 القصاص والدية في البصر وروى ابن سماعة عن محمد بن ابي حنيفة في
 الموضحة والعينين وانه قطع اصبع غيره عمدا فشلت اخرى فحبسها لم يجز
 فيها عند ابي حنيفة رحمه ويجب دية له صبيحتين وعندهما يجب القصاص في
 له وله رش في الثانية وهو قول زفر والحسن رحمه وانه قطع
 اصبع رجله المفضل له على فستد ما يفر من له صبح او كل المد فله قصاص
 في شئ من ذلك اجماعا وشيخ ابي حنيفة في المفضل له على وفيما يفر حكمة
 عدل ولو كسر نصف سن فاستق ما يفر او اصغر او احضر او احرق فله قصاص
 في شئ من ذلك اجماعا وشيخ ابي حنيفة في المفضل له على وفيما يفر حكمة
 اقطع المفضل واترك ما ينس او كسر العذر المكسور واترك الباقي لم يكن له
 ذلك لانه الفعل في نفسه ما وقع موجبا للفوق فصار كما لو شجته منقلبه
 فقال شيخه موضحة وانه ترك الزيادة وله صلح الحناء مع وقعت
 على محل واللف شيخا اجماعا بوجوب الفوق ولا يوجب المال يجب
 المال في الكل اجماعا ثم قال الحناء وقعت على محلين متباينين
 له في بينهما حاملة فاخذ احكم فعلم كل واحد منهما جديا فلم يبعد الشبهة من اهلها
 الى اخر كما لو رمى سهما الى انساة فاصابه ونفذ منه الى غيره فعليه الفوق في له وله
 والدية في الساكن وكن قطع اصبعها فاضطرب الساكن فاصابت اخرى خطأ
 منه فانه يقتض في له وله دوة الثانية بخلاف الساكن اذا اسود ما يفر منها
 او له صبح لفراسد ما يفر منها او شلت اليد كلها لا تحاد المحل لانه ذلك
 بمنزلة شئ واحد وله لم الحز ابا المثل والجرح له وله سار وليس في
 وسع الساري فوجب المال لانه سرابة الفعل مع ابتداء الفعل كسنة واحد
 فانه السراية له تنفصل عن الحناء وقد اتحد المحل من وجه بواسطة اتصال
 احداهما بالآخر فاذا لم يكن اخر الفعل موجبا للفوق له يكون اوله موجبا
 له لانه بالنظر الى له منها خطأ قصاصا خطا من وجه دوة وجه فله يكون موجبا
 للفوق للشبهة بخلاف العينين له امدها ليس من سرابة له لفراسد لا يتصور
 سرابة الفعل من شخص الى شخص وانما يتصور ذلك في شخص واحد بخلاف
 الساكن لفراسد الى اصبع اخرى له القطع في له صبح اخرى ليس
 من اثر الفعل له وله بد الفعل جلة مقصودا فتقر حكمه ووجه رواية
 ابن سماعة عن محمد بن ابي حنيفة في سرابة الفعل ينسب الى الفاعل شرعا ويجعل
 الفاعل مباشرا للسراية فوجهه كما لو سري الى النفس فانه يجب القصاص
 ونعتي قتله بطريق المباشرة بخلافه في القطع واصبعها فشلت اخرى لانه

رجل

في الموضحة
 في العينين
 في الموضحة
 في العينين

المشاور ان كان
 عمدا بالنظر

380 لانه لا قصاص في الشلل اما اذا هاب البصر فحرق في القصاص فصار له صل عند محمد
 رحمه على هذه الرواية ان سرابة ما يجب فيه القصاص الى ما لم يكن فيه القصاص بوجوب
 القصاص كما لو سري الى النفس وقد وقع له وله ظلمة ووجه المشهور لفراسد هاب
 البصر حصل بطريق التنسب فانه الفعل الاول في محله على ما كانت واصلا في سرابة
 له فعلى انما لفراسد حدث لم يبق الاول كالقطع لفراسد الى النفس صار
 قتله ولم يبق قطعها وهذا الشبهة لم تنزل به هاب البصر فكان الفعل تسببا
 الى فوات البصر كحرق البصر والتنسب لا يوجب القصاص ولو كسر بعض السن
 فسقطت فيها القصاص على رواية ابن سماعة وعلى الرواية المشهورة لا تقام
 ولو كسر بعضا فادخلة ثم كسر اخرى اجنبها ثم تاكلتا حتى صارنا واحد فلهما
 موضحة في فعل الرواية المشهورة لا قصاص وتقتض منه على قول محمد
 رحمه فله سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط لارض عند ابي حنيفة رحمه وقاله
 عليه له رش كما له لاجنباء وقعت موجبة والى نبئت نعم جنداء من الله
 فصار كما لو اتلف مال انساة فحصل للمثل عليه مال لفر وله لم الحناء قد زالت
 معن وهذا لو قلع سن صبيحتين فوجب له رش اجماعا وهذا لانه الموجب
 فسار المنبت ولم ينسد حيث نبئت مكانها اخرى وما فات عليه منفعة وله زينة
 فله يجب له رش وعن ابي يوسف رحمه انه يجب حكمة عدل لوجه له لم
 الحاصل ولو قلع سن غيره فزرها صاحبها الى مكانها ونبئت عليها اللحم
 فعل القاطع كما له رش لانه هذا المنبت غير معتد لفر العروق له تقوى وكذا
 لو قطع اذنه فالصنما فالنخيت لانها لا تقوى الى ما كانت عليه ومن ترك سن
 رجل فزعه المذوق سنة سن النازح فنبئت سن المذوق سنة اوله فله
 الذي نبت سنة لصاحب خمسة درهم واصل هذا في القصاص واجب في السن
 تركت او كسرت وانما يجب فسار المنبت ولهذا لو نبئت كما كانت قبل القصاص
 بطل القصاص وفسار المنبت لا يبيح له منعه الزمان وقد جعل لونه حوله
 له الجول كجول لا ينظر في معنى فكشف الحال كما في اجل العينين فاذا استوفى
 حوله فلم يثبت وجب استيفاء الفوق له نالو وقتنا بالياس لبطل القصاص فيه
 تضيق الحقوف فصار الحول وله لالياس غالبا واقيم غفاه فاكما نبئت
 من بعد بطل الحكم بالحول وتبين انه استوفى الفوق وليس له حق الاستيفاء
 فضمنه كانه ترك سنة ظلمنا وانما يلزمه الفوق لانه فعله حق في الظاهر فصار شبهة
 فوجب المال ولو كسر سن انساة فتحركت يسناى سنة ليظن
 اثر فعله فانه اجله المفاضي حوله ثم جاء المضروب وقد سقطت سنة فاقطعنا
 قبل السنة قتله المضروب سقطت من ضربك وقاله القاصر له ابرح ضرب

منه فليس

قاله الهذلي
 ولا بالاحكام
 العالج لا يثبت
 في الرواية
 لا يثبت في الرواية
 لا يثبت في الرواية

رجل لفر فالقول المضروب لالة الطاهر شهدا وهذا بخلافه لو لم يسمع حوفا
وقد صار من متعلق فاختلنا حيث يكون القول للضارب لالة الموضحة له ثم من المتعلق
فله تضاعف اليها اما الضرب المحرك للسن فثبته في السن فثبته في السن فثبته في السن
وان جاب بعد السنة واختلنا فالقول للضارب لالة الماحيد ما كان له لظهور اثر فعله
في تلك المدة فكان من ضرره اعتبار الاجل لم يعتد به في قول المضروب لالة الماحيد ما كان له لظهور اثر فعله
حفيدا فاما بعد مضي الحول فقد انقضى وقت ظهور لالة المضروب لالة الماحيد ما كان له لظهور اثر فعله
ان السن فثبته في السن فثبته في السن فثبته في السن فثبته في السن فثبته في السن فثبته في السن فثبته في السن
ولم تسقط ولكنها اسودت بحسب لالة في الخطا على العاقلة وفي المدة في مال ولا يجب
القول لالة لا يمكن رعاية المالملة لولا ليس في وسعه ان يضرب ضربا يسوق منه فاة
اصغر من رطل ابي يوسف لانه فيها حكمه عدل وذكر هشام في نوادره عن محمد بن
ابن حنيفة رحمه قال في الحول لا يجب في المملوك حكمه عدل وعند محمد بن
فيما حكمه عدل وهو قول ابي يوسف لانه الحكم على الكمال في مباح السن
في الصفة ينتقص من الكمال فيها ولهذا يجب في المملوك حكمه عدل فلذا في الحق
ولا في حنيفة لانه الصفة من المولم السن فله بكونه دليل في سن محله في
السلوك فانه دليل قوة والمطلوب بالسن في المملوك المنفعة وهي قايمة بعد ما
اصغر من رطل في المملوك المالملة باله صغر لانه اقره في المبسوط وفتح شرح رجله فالتحيز
ولم يبق لما اثر في نبت الشعر او ضرب رجله فخرج في اذهب انره لا يجب
عليه لانه رطل عند ابن حنيفة لانه عند ابي يوسف عليه لانه وهو حكمه
عدل باعتبار المالحفة وقال محمد بن قدامة في المغني في معالجته المالملة بدرا
لانه انما لزم اجرا لطبيب ونحو الدوا بفعله فصار كانه اذ ذلك من مال في حقه عليه
ولا في حنيفة لانه الموجب هو الململوق قد زال فله قيمة لم يجر لالم ولهذا الوضعية يالم
بها ولم تؤثر فيه له يجب شي وان ضربه وجره في مال او اثر الضرب فعليه حكمه العدل
ومن قطع بدرجة خطا لم يخطا قبل البني فعليه الدية وسقط لانه لم يبد
وقد مر ومن جرح رجله جراحة لم ينعص منه حتى يبرأ وقال الشافعي
ينعص منه في الحال كما ينعص في القوة في النفس وهذا لالة الموجب قد مر
فله نوفر له من موهم ولكن قولهم بستان في الحراجا سنة وله ان
المعنى في الحنايات ما انا في حكمها في الحال غني معلوم قد مر في الماشي الى النشر
فتبين انه قتل فاما يستغفر على شي بالي او الهلك لم يدر انما اية جنابة فله بكر
ترتيب موجبها عليها وكل عمد سقط قود به شبهة لقتل لانه عند ابي يوسف
في مال القاتل وكذا كل لانه وجب صلحا او اقرل او لم يكن نصف عشر الدية
ولا صل فيه حديث ابن عباس رضاهما في ما عليه من فروعا الى مولا ابي عبد الله

ولو لم تسقط

عند ابن حنيفة

وقد سمعت
المالكية

اثر الضرب
ا ك ح

العاقلة عمد اوله عمد اوله صلحا وله اعترافا وله مادوه لانه الموضحة ثم ما وجب
تعد له بانه عمد في مال في ثلث سنين وقال الشافعي يجب
الدية حاله لالة القوة سقط شرعا المامل فكونه ذلك البذل حاله لا لو سقط
بالصلح على مال وهذا لالة لانه صلح الضمان المتكف بكنه على المتكف في مال حاله
كما في سائر المتلفات والتاجيد في الدية عند الخطا بخلاف الخطا
وعلى عاقلة والعامل لا يستحق ذلك الخفيف فكون الواجب عليه حاله
لا يرى انه الوجوب على العاقلة لما كان له الخفيف على القاتل لم يثبت في
في العمد وله وجوب الضمان مع الجناية ووجه في نفسه حاله في حقه
لا يبدل هو حال ولنا في هذا مال وجب بنفسه لانه فكونه موجه كالم
وجب تعدل الخطا وشبه العمد وهذا لالة المتكف ليس بمال وما ليس بمال له
بضمح بالمال امله وانما عرفنا تعقد له دية بالمال شرعا والشرع انما قوبه
بدية موجه في ثلث سنين فاجاب حاله زكاة على ما اوجب الشرع مع وكما
له يجوز باعتبار صفة العمد الزيادة في الدية قدرا فكذا له يجوز اثبات الزيادة
فيه وضعا بخلاف ما وجب بالصلح لانه مال وجب له بعد ابدان فيكون حاله كالم
في البيع وما وجب باقرل لانه يعتد خطا فهو في مال له يصدق على عاقلة
لانه العاقلة له بطل ما وجب بالاعتراف بما زود له له ولية على نفسه
بال التزام قوله دية عاقلة ويجب في ثلث سنين له بدل الدم شرع
موجه له تعدل العاقلة اقل من نصف عشر الدية فكونه ذلك في مال الجاني
خلافه فالشافعي رحمه وسحق بعد له سالته في محمد بن الصبح والمجنون خطا وفي
الدية على العاقلة لانه بلغت خمسمائة فاة كانه اقل من خمسمائة في اموالهم
لانه ما دفع خمسمائة بمعصاة المالم والمعتوه كالجذوة وقال الشافعي
بانه عمد حتى يجب الدية في مال له العمد لغة القصد وهو ضد الخطا فمن
يحقق منه الخطا تحقق منه العمد ولهذا اوجب ويعد والتعذر انما يكون
على فعل نفسه عمد له خطا لانه يتبع على هذا القصد حكماء القود والدية
مال حاله والصح ليس من اهل اهل الحكم لانه هو وهو وجب الضمان في مال
وهو غني مخاطب وصون اهل الحكم لانه هو وهو وجب الضمان في مال
كما في غرامات لانه ماله فلزم ذلك بمنى له الم في فانه يتعلق بها كمان
القطع وهو عقوبة وهو ليس باهل والضمان وهو اهل فيلزم ذلك ولنا
انه مجنون ما شهد على رجل بسيف فضره فرفع ذلك الى على رضه فجعل فقه
على عاقلة وقال محمد بن عيسى وخطان سواء وله في الصح مظنة المرحمة
فالب من لم يدرجه صغيف ناوله بوقر كبير فليس حشا وخطا المالم

وقد سمعت

المال

سعي
المال

من ذلك الموضوع الموضوع هو هذا - من اليوم ربحا وانه ربحا هو هذا
ايضا لانه كان عالما حين الفاء لم يربح تذهب من موضوع الموضوع فله نصيب حكمه فله
بذلك بل جعله كالمباشر ولو استأجر ربح التركة لافراخ الجناح والظلم
فوقع ففقد انساها قبل ان يفرغوا من الفضاة عليهم دون ربح الدار لان الدار
يفعلهم لانه السقوط لتفصيل منهم في له مساك فكانهم القوا في كذا فكانوا قائلين
مباشرة فيلزمهم الدار والكفارة وخرعوا عن الميراث - وان سقط ذلك بعد
فراغهم من العمل فالضمان على ربح الدار استحقاقا وفي القياس هذا كانه وان
باشروا احداث ذلك في الطريق وصاحب الدار ممنوع من اصداره وانما يعنى
احد فماله ان يفعل بنفسه ووجه له الخصاصة انهم عملوا له حتى استوجبوا الاجر
عليه وقد صار عملهم مستمرا اليه بالفراخ منه فكانت له حصة في ذلك بنفسه فماله
الفراخ منه فانه عملهم لم يضر مستمرا اليه بعد وكذا الفاضل الما في الطريق ففقد
به انساها او دابة او ربح الما في الطريق او توفى في الطريق فعطبت بذلك الموضوع
انساها فهو ضامن له في متعلق بالحاق الضرر بالمادة وهذا كله في طريق العامة
فانه في سكة غير نافذة والذي فقد ذلك من اهل السكة او فقد او وضع بناء
لم يضمن له ذلك الموضوع مشترك بينهم شرك خاصته واصل الشركاء في احداث شيئا
من ذلك في الملك المشترك لم يضمن قالوا في ارض ما كسبت في بحث يربون
عاده فانه ربح ما قبله كما هو المعتاد والظاهر ان له يربون له يضمن ولو تعد
المروور في موضع صلب الما سقط له يضمن المرائل له صاحب عليه لان السقوط
من فعله فصار كالحاقه من الدافه وفقد هذا الارش بعض الطريق لانه يجد
موضعا للمروور لكن انما لما فيه فلا تقدم المروور على موضع صلب الما مع علمه
بذلك لم يضمن المرائل شيئا وانه ربح كل الطريق ضمن له في مضطرة المروور
كذا الحكم في الحسنة الموضوع في اخذها كله او بعضه وانه ربح ففقد انساها
بانه صاحب فضاه ما عطبت على له استحقاقا وانه استأجر اجبي السيل
في فناء حائوة فتعطلت انساها بعد فاني يضمن له استحقاقا ولو كان فراغه
بالبناء في وسط الطريق ضمن له جبي لنفسه لا من يخله في الفناء له يباع له فيها
بينه وبين ربه احداث مثل ذلك في فناء لافراخ له تضرر غيره وتضرر
الحارة بذلك في بلد المسلمين واعتبارا من ذلك ولكن لما كان الفناء غير
مملوكه تنقيل بشرط المسئلة ومن خفي يربون في طريق المسلمين او وضع حبرا
فنفذ بذلك انساها قد يمتد على عاقبته وانه يكتف بهيمة في مال له متعلق
هذا التسيب باحداث في طريق المسلمين بانصره المادة لان العاقل يخل
النفس دونه المال المأمن والنفاء الزاب في الطريق والحقا الطريق فيه يمتد

البر

ما حدث في الطريق

هنا

هذا هو الموضوع الذي هو في فناء حائوة فتعطلت انساها بعد فاني يضمن له استحقاقا ولو كان فراغه

الطريق فعطبت موضوع التسيب انساها لم
يضمن لانه ما احدث في الطريق شيئا وانما كسر الطريق كيلة تضرر المارة وله يربونهم التضرر به
فله يكون هو متعلبا في هذا التسيب ولو جرح الكفارة في الطريق وتعد انساها
ضمن له في شغل صار متعلبا ولو وضع حبرا في فناء غيره غير موضوع فعطبت انساها
فالضمان على من يخله وتضرر له ولو وضع الضمان له في حكم فعله فرائس يربون
الموضوع الذي شغل وانما استغل بفعل المت موضوع لفر من كالحادث لذلك في هذا
الموضوع وانه حفر رجل ما لوعة في الطريق له عظم من ذلك لانه له يخلو في الضرر
فانه امر السلطنة بذلك او اجبر عليه لم يضمن لانه السلطنة وله في الطريق
لا عظم فيسليم من ضاه العطب كانه في ملك الحاكم ولم كانه يغير ضمن له في
متعلقا ما من وكذا الجواب على هذا التفصيل في جميع ما فعل في طريق العامة
بما ذكرنا في اشراف الجناح والكيف والميزاب والذوق ان كانه يامر السلطان
لم يضمن وانه كانه يغير امره ضم وكذا انه حفر في ملك لم يضمن لانه غير متعلق في التسيب
وكذا لو حفر في فناء له لانه الفناء في فناء له ذلك لمصلحة دله وقيل هذا لانه
كانه الفناء مملوكا او كانه من الحفر في فناء غيره متعلق فيه فاما لافراخ العامة
المسلمين او كانه من كانه كانه في سكة غير نافذة يضمن لانه سبب متعلق و
هذا صحيح ولو حفر في الطريق ومات الواقي فيه جرحا او غملا لا بسبب السقوط
فله ضمان على الخافر عند ابي حنيفة ربح وقال ابو يوسف انه
مات جرحا فكذلك وانه مات غملا فالحافر ضامن له لانه الجرح مئة يحدث فيه جرح
يبقى في معدة من مرقع الطعام وليس من ارفع الحافر فله يضاف اليه واما الغم
فان يربح لارض عمينا وهو حفره فضاف اليه وقال محمد بن عيسى
ضامن في الوجي كلها لانه كل ذلك انما حدث بسبب الوقوع في البئر لانه لو كان
الطعام قريبا منه والحكمة نارة يضاف الى السبب بغير واسطة ونار بواسطة
وله في حنيفة لانه مائة انما يضاف الى الحفر لانه مات بسبب الوقوع فيجعل الحافر
كالدار في لم حيث انما المسكة فاما لافراخ اعليه سبب لانه له وله صنع
للحافر فيه فله يضاف اليه وانه استأجر حبرا لغيره وانه في فناء فذلك على المسألة
وله في علي بن ابي طالب لم يعلموا انها في فناء له لم يربون له ولهذا يستوجبون عليه
الجر وتضرروا حفر من من جهته حين لم يعلمهم لم ذلك ليس من فناء وانما حفره
اعتمادا على احد وعلى المذكرة في فناء فله حفر العرف ففقد فعلهم الى له من فضاء كانه
حفر بنفسه وصار كالحا لافراخ يربون هذه الشاة فذلكها يربون بها يربون لانه يضمن
لما حفره ويرجع على له سدة الدار مباشرة وله من سبب وله حق بالضمان
هم يرجع للفرور وهذا الضمان يجب على المستأجر انساها له كل واحد منها مستحب

اللوحة تحت وسط البيت كركب اللوحة امسره

الخنق بالخنق وانه (الضمان) يوم غدا كان ياخذ الضمان ربيعة الحشر ربح

عليها

ثم انه لا خير في منع فكاة له من حق الصلاة وانه علموا انها في غير فناء فالضمان
على ان جردا له من جنات في الحفر وامرهم بانهم بالحفر غير معين من عا له في غير مال ك
الحفر نفسه في هذا الموضع فسقط اعتبار امر فكاة الضمان على ما سبق للحفر
واذا قال لهم هذا فاني وليس في حق الحفر فخر وانما فيه
انسانة والضمان على ان جردا في النجاس لعلمهم بفساد امر فلم يوجد الغرور في
الاحتساب الضمان على المسانحة له امر في فناء معين وانما في بفساد ومحمد
رحما لم يحفر في فناء له اذ كان له نصيبا لما في بفساد من ذلك وعند ان صفته
محدد ذلك فيما بينه وبين ربه ما لم يصنع ما في له الفناء كسم لموضع احتضن صاحب
الملك بالانقاع به من حيث كسر الخطب وايضا في الدواب والغايطين وانه
الدكاة فكاة امر في الحال وانتقل فعد له جردا اليه بهذا الامر فكاة فعد ذلك
بنفسه ومن وضع خشبة في طريق فتعد رجل امر عليها فسقط فعطب فله
ضمان على صاحبها الذي وضعها وكذا لو جعل فتطرة على امر بفساد في الام
فعد رجل عليه منعدا فوقع فعطب فله ضمان على الذي جعل فتطرة له الام
بفساد صاحب عله ولكنه لم يصح نسبة الحكم اليه لكونه متباها فلا انقذ امر بفساد
كاة بصيرا او جردا موضعها لمرور صار متعديا فنسب التلف اليه دون المستب
وصار كانه انلف نفسه اذ لم يتعد بانه كانه اعلم او مزيله بضم لهما وضعه بضم
لام فاما لهما وضعه باذنه لهما فله بضم ولهما اصغر رجل بسم اعلى الطريق فوقع
فهما رجل وتعلق بأخر وتعلق له من باظر فوقعوا جميعا ووقع بعضهم على بعض
واما ان اول بدر حال موتهم في الحساسة وهو قول ابي يوسف
وقد هو قول ابي حنيفة وابي يوسف هما اذ لا اول ان الله ثالث علي
الكافر وثالث علي الثالث هدر له في ظهور لموت اسباب ثلثة وقوع في البئر
وقوع الثالث عليا وليس بعضها اولى من البعض بالاضافة فيكون
ثلث الالهة على الكافر وثالث علي الثالث له جردا الثالث عليه وثالث هدر له
هو الذي جردا الثالث على نفسه وهذه الالهة نصفان نصف هدر ونصف
على له ولله في ظهور لموت سبابة وهو وقوعه ووقوع الثالث عليه
فنصفها هدر له هو الذي جردا الثالث على نفسه ونصف على له ولله في
الذي جردا هذه الالهة الثالث على الثالث سبب لموت سوى جردا الالهة
الانفسه وفي القياس وهو قول محمد بن عبد الله له ولله على الكافر
وقوع في البئر سبب لموت ظاهر وهو اسبق له سبب فضايق اليه ودية
الثالث على له ولله الذي جردا هذه الالهة الثالث على الثالث لما بينا وهي على
عوا فله من حبل متبا وهو في على الطريق فسقط على انسانة فعطب

من الغناء
فتبها

فاما

لحقه

تعطب ضم الحامل وكذا اذا سقط فعطب به انسانة وانه كانه لهما هو له بضم
فسقط عنه فعطب به انسانة ما يضم وهذا اللفظ يشمل الوجهين الصد
والستوط والفرق بينهما ان حامل الشيء بقصد حفظه فله حجة في تقبل
وصف السلة اما الله ليس فله بقصد حفظ ما يليق به بل الحفظ فيه
بيع فخر في التقيد بوصف السلة فيجعل مباحا مطلقا وعن محمد بن
له ليس ثوبا زيادة على قدر الحاجة بضم لهما سقط عنه وعطب به انسانة له
لا يعم به البلوى مسجد لعشرين فعلق رجل من غير العشرين فيه قنديل او جعل
فيه نور لى او حصة فعطب به رجل ضم ولو جعل ذلك رجل منهم له بضم
هذا عندا في حنيفة له وقال له بضم في الوجهين له هذه قنديل ثياب
عليها الناعل فله بضم كاهل المسجد وكما لو كانه ياذنهم وهذا له بسط الحصر
فيه ونصب القنديل من باب التمكن من اقامة الصلوة فيه فغير اهل المسجد
في ذلك كاهل المسجد وله فعل ما ليس له وله بضم فيضم كما لو صعد في المسجد
لمصالح المسجد فعطب فيها انسانة او جردا فانه بضم وهذا له الدراي
والنديين فيما يتعلق بالمسجد لاهله كنصب له امام والموقدة واختيار الموقدة
وفتح بابها واغلاقه دفع غيره ولهذا الوصل غير اهل الحلة جماعة كاهل
الحلة لم يقيدها ولو صلح اهل الحلة له لم يكن لغيرهم لم يصلوا ثانيا جماعة
فكاة فعلهم مباحا مطلقا وفعل غيرهم مقيد بشرط السلة وقصد القرية
له بناء في الغرامة اذ الخطا الطريق كما لو تفرق بالشهادة على الزنا والطريق
فما يحجز صدقه لا يستبدل من عشرة وانه جلس منهم فعطب به رجل له كاهل فيه رجل
في غير الصلوة ضم وانه كاهل في الصلوة له بضم وهذا عندا في حنيفة
له وقال له بضم بكل حال ولو كاهل حاسا لقراءة القرآن او للتحليم او للصلوة
او نام فيه في حله لصلواته ونام في غير الصلوة او حذر فيه ما را او قعد فيه حديث
فصو على هذا له خيله فاما المعتكف فقد قيل على هذا الحلة وقيل له بضم
بالانفاق اما في المسجد انما ينبت للصلوة وللذكر ولقراءة القرآن وله عتق
فكاة الجالس لها مباحا والمنسطر للصلوة في الصلوة حكما لقوله
المنسطر للصلوة في الصلوة مادام منتظرها والمصير له بضم فكذا المنسطر
وله الصلوة بالجماعة له بكونه له بالانتظار فكاة من ضرورتها فالحق بها
وله لم المسجد في الصلوة وهذه له شيئا تابعة لها فكاة الجالس للصلوة
مباحا والجالس للتوابع مباحا مقيدا بشرط السلة كن وقف في الطريق
ليصلح بين قيتين فانه بضم ما عطي وكذا الذي لا الكافر ولا الصيد
سند وسبب سبب في ذلك لهما اصاب حبلما ضم وله خله وانه لهما في الطريق
بشرط السلة وهو

هنا

منه

منه

منه

منه

اساره قوله
فقط له قوله
سند

فما يعلق
الدراي
بالمسجد لاهله

خلاف الصلوة او

ليظهر التباين

الصلوات والباب

والفعل جارا

منه وما وهو

بشرط السلة

او ٢ مسجد فاطا عين او دم به فاعلى على غيره انه بضم وانه جلس رجل
من غير العشين فيه للصلوة فقل له انسا لا يضمن في الصلوة له المساجد
اعدت للصلوة العامة من غير خصوص فكانه لكل واحد يصلي فيه وحده وانما
المفوض اليه اهل المسجد امر الصلوة بالجماعة **فصل في الحايطة المملوكة**
اذا مال الحايطة الى طريق المسلمين فطالب مسلم او ذمي صاحبه بنقصه
فلم ينقصه في مدة قدر على نقصه حتى سقط ضم ما تلف به نفسه او مال من
والقياس انه لا يضمن وهو قول الشافعي رحمه الله لم يوجب منه ضمة هو
تعد وهذا لا يبنى الحايطة في ملكه والسقوط والميل له ليس من ضمة فلا
يضمن كما قبل له شهاك وجه له الحساسة انه لا مال الا الطريق فقد شغل
هو الطريق مجاير طم ووقع في يد هو المسلمين ورفع يده فاذا طرد
بالنقص وتفرغ الطريق عن هذا الشغل لزم ذلك فاذا لم يفرغ مع التمكن
صار جانيا وجعل كانه شغل ابتدأ باختياره بمنزله ما لو وقع في يده ثوب
انسا فانه لا يكون متعديا في امساك الثوب ولكن لو طوى بالزر فلم
ير صار متعديا في امساك بعد ذلك كذا هنا تحمله فاقبل له شهاك لانه
لم يطالب بالتفريغ فهو نظير الثوب الذي اهلك في حجرة قبل ان يطالبه
صاحبه بالزر ثم ما تلف به من النفوس يجب الدية على العاقل لانه دون الخطاء
في الحياء فاو لا ان ينحق الخفيف وما تلف به من الموال كالدراب والعود
يجب ايضا له ما له العاقل له تعقل الماله والشرط الطلب وله شهاك
ليس بشرط حتى لو طوى بالتفريغ عن غير شهاك ولم يفرغ مع التمكن حتى
سقط وتلف به شيء وهو يرضى بالطلب ضمن وقايد له شهاك احكام اثبات الطلب
عند الجرح كما في الشفيع فالمعتبر في حق طلب الشفعة ولكن تؤمر به شهاك
لصياطه لئلا يوردها المكنة على النقص وملكه من وقت له شهاك الى وقت
السقوط شرط له ان لا يدخ مكنة النقص ليصير جانيا بتركه وصورة الطلب ان يتول
انه حايطة هذا مال فاهدم وصورة له شهاك ان يقول الرجل اشهد وانما
تقدست الى هذا الرجل في هدم حايطة هذا وله يوه له شهاك قبل ان يهي الحايطة
لعدم التعدي وتكون الحايطة ماله الا الطريق في له بداء فهو ضامن لما يسقط
عليه من غير شهاك لانه متعدي في شغل هو الطريق ببناء وهذا كما شرع الكيف
والقالب والحشب في الطريق فانه هذا جناية بنفسه بدوة الطلب وله شهاك
وتقبل شهاك رجل وامرأتين على المقدم له التائب بهذا المقدم له يسقط
بالشبهة وهو الماله لا القتل ويتولى ان يطالبه بنقصه مسلم او ذمي رجل او
امرأة حر او مكاتب له الناس في الطريق شركا والمقدم له يوه عبد المظالم

ان

السلطة وعند غير السلطة ل
بالتفريغ ولكل واحد من الطريق
يتفرغ بالمطالبة بتفريغه وان مال الادل رجل فالمطالبة الى مال الدار خاصة
له الحق له فيه ومن غيره وآه كانه فيها سكاة فلم يرضى بطالبه لانه لم المطالبة
بازالة ما شغل الدار فكذا بازاله ما شغل هواها ولو اجله رب الدار او ابناءه
منها او فعلا ذلك سكاها صم وله ضمة عليه فيما تلف بالحايطة له الحق لم تحله
مالا مال الا الطريق فاجله الفياض او من اشهد عليه حيث له يوه له الحق
لكل الناس فله مكنة انما ابطال حقهم وكذا اباي الحايطة بعد ما اشهد عليه ونقص الحايطة
المشركي او له يرك من ضمة لانه انما كان جانيا بترك الدم مع تمكن منه و
بالبيع زال تمكنه من هدم الحايطة فيخرج من له يرك جانيا تحمله وشرع الجناح
لانه كان جانيا باصل الوضع ولم ينسخ بالبيع فله يرك كما سبق وله ضمة على المشرك
لانه لم يشهد عليه في الدم فالحال الباع قبل له شهاك فانه اشهد على المشرك
بعد شرايه فهو ضامن لترك تفريغ الطريق بعد ما طوى به مع تمكنه من ذلك وله مال
انه لا شهاك الحايطة اشهاك على نفسه وآه المقدم يوه الما كل من تمكن من نقص الحايطة
وتفريغ الهواء ومن له يتمكن منه يوه المقدم اليه كما لم تمن والمستاجر والمورع و
ساكن الدار له يتمكن من نقصه فمن يوه المقدم اليه الراعي لغدرته على نقصه سلمه
بواسطة الفكاك وله ثوب والوصي حتى لو مال حايطة الصغير فاشهد على ابيه
او وصيه فسقط وتلف شيئا فالضمان في مال الصم له له شهاك على له
والوصي كانه شهاك على الصم له منها يوفوا حقا ومملكان هدم الحايطة فصار
المقدم اليهما كالقدم اليه بعد بلوغه وهما في ترك الهدم يعمل به للصم فليز
كان الضمان عليه دونهما ويوه على له ايضا فانه بلغ الصم او مات له ب او الوصي
فله ضمة فيه له ذلك له شهاك قد بطل لغوات فدية له ب او الوصي بموت
وبلوغ الصم والمكاتب له له الوالة والعبد المتاجر سواء كان عليه دين او له لمكن
من هدم الحايطة ثم التالف بالسقوط انه كان ماله فضاة في تحقق العبد بانه فيه
وان كان نفسا فعلى عاقله المولى له له شهاك من وجه على المولى له الحايطة ملك
المولى لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فالمولى احق باستحلاله لنفسه وضمان
الماله اليق بالعبد لانه متعدي الكج عنه في اكتساب سبب ذلك وضمان النفس بالمولى
له ذلك الج بالذمة لم يتناول ذلك فكاة الضمان على عاقله المولى واحذر العبد
في نصيبه والقياس انه لا يوه هذا له شهاك لانه اصل الشركا له يتمكن من نقص الحايطة
كما له يتمكن من بناء ولم توجد المقدم الى الباقين فله يوه هذا له شهاك وجه
له الحساسة انه يتمكن من ان يطالب شركا لم يمتنع على هدمه فضمن هذا الذي
شهد عليه بحصة نصيبه مما اصابه الحايطة ولو سقط الحايطة الما بديل الانسان

علم

بروالة رفع
القتيل

بعد له شهاده فقبله فتعثر بالعتيد عن فطبط لا يضمنه صاحب الحايط لانه ليس
وله رفق القتل لولي القتل له لرب الحايط وآه عطب بالتعوض ضمنه له البعض
ملكه فكاه الغريه اليه حايط ما يد اشهد عليه فوضع صاحب الحايط عليه جر فيضط
الحايط ورمى بالجدة على انساة فقتله فالضمان على صاحب الحايط ولو غنى بالجرة
او بتقصيرها اصداء كانت الجدة لغني صاحب الحايط فله بضم اصر اما صاحب الحايط
فله له شهاده على الحايط له بكونه اشهدا على الحرة واما صاحب الحرة فله لم يولد
له شهاده عليه حتى لو كانت الحرة لرب الحايط بضم لغدة على رفع حايط ماله الحرة
فاشهد على اصره فسقط على رجل فقتله ضم الذي اشهد عليه غنى الدية ويكن
ذلك على عاقلة وآه كانت دلرسين ثله فخر اصره فها يبر او غنى حايط بغير لفة
صاحبه فطبط به انساة فقبله ثلثا الدية على عاقلة وهذا عند اخصيه وهو
قاله عليه نصف الدية في المسلمين له ماتلف بنصيب من اشهد عليه حتى له
صار جانيا وما تلف بنصيب من لم يشهد عليه هدر فلما هدر البعض واعتبر البعض
جعله قسمن لمن جرح رجله ولدغته عقر ومنه يثبت حية وعقر كلب ومات
من ذلك كلف فانه بضم الحارح النصف كذا هذا وفي سبيل الذي النفي تلفت الحرة
في ملكه وفي ملك غيره فانقسم نصفين وله ان العلة فيقتل جدي ويقتل جدي له
اصل في لك ليس بعتة لثا الثقل البسبب او العن البسبب له موجب التلغ بماله
يعتبر كل جز علة فحينئذ يجمع العلة وله اكاة كذلك اعتبر الكا علة واحدة
فبضا في الحكم اليها ثم تسم على لربها بقدر الملك بخلاف الجراحات فان كل
جرح يصلى علة بانفراده صغر او كبر له له عند المراه اضعافا لا الكل لعدم
البعض مكاتب اشهد عليه في حايط ما يد فسقط ضم لولي القتل له فله قيمة
ومن الدية كما هو حكم حنافة المكاتب فاه سقط الحايط بعد عتقه فالدية عاقلة
له انما يصيب حانيا عند السقوط فعن حاة وقت السقوط فاه عقر وورق في
الوق او باع الحايط ثم سقط فله ضمان على اصر له دوام القدرة على الهدم شرط
الى وقت السقوط ولم يوجد ولو اشهد كنيقا ونحوه فباعه او عتق فسقط ضمن
له قل من قيمته ومن له رشه له يصيب حانيا وقت له شرع وفي ذلك الوقت
كاة مكاتبها وحكم حنافة المكاتب هذا وآه عجز وترا في الوق بخي المولى من الدفع
والفدا لانه زال المانع من الدفع ولو غنى انساة بتقصير الكنيق بضم الحرة
وكذا لو غنى انساة بهذا القتل فالضمان على الخرج له في نفسه شرع جناة
فما تولد عنه بكونه مضمونا عليه بخلاف الحايط على امر حايط ما يد اشهد عليه
فسقط على حايط جاره فهدم فالحارح بالخيار اذ شاء ضمنه الحايط وترك القدر
عليه ولم شاء اذ لم يقض وضمنه التقضا لقيام الحايط من وجه وهلك كروص

وجه وماتلف بوقوع الاول والماني فقبل ما لك له وله وماتلف بتقصير الماني
فمن هدر لالة التا لم يشهد عليه وليس للاول ولا لولة رفعه ولو كاة الحايط
الماني ملك لاوله ضم له فامر على رفعه وقد اشهد عليه حايط ما يله في اشهد
عليها فسقط اصرها على له فزهدت فماتلف بوقوع له ول اول التا او بتقصير
الاول فقبل ما لك للاول وماتلف بتقصير التا فهو هدر سقط وعلق قاله
واشهد عليها فسقط السفل ورمى بالعلو على اصره فقبله ضم صاحب السفل
له في سقوط العلو بواسطة سقوط السفل ومن غنى بتقصير العلو فهو هدر عتق
نام او بقتل في طريق ودام عليه حتى عتق فعن اصره ومات فالدية على عاقلة
العبد له الدولم فيما يندام له حكم له بداء والنوم ووام فصار كاه
انساة النوم والتقصير بعد العتق والجناة بعد العتق توجب الدية على عاقلة
وعاقلة عاقلة المولى وآه انكسر رجله وتعدد الجراح ثم اعنته سيده ثم
عن به اصره على سبيل قيمته لالة الدوام هنا بغير اختياره فكاه الملك
مضافا الى ابتداء فعله وهو حال الرق فصار للمولى باعتباره مانعا ففصل
كدر حتى وكيد حفر نراهم حرره سيده ثم دفع فيها انساة وكذا لو اوقف العبد
دابة في الطريق ثم حرره سيده ثم غنى بها انساة ومات ضم السيد قيمة العبد له
ايقاق العبد جناة ومن وقوف الدابة وله دولم له يقاق فاضيف الملك الى ابتداء
له يقاق وهو قبل العتق فصار كما لو اعنت عبدا او قد جنى ولو قسط رجل عبدا
الغنى والمقاة في الطريق فماتلف به قبل العتق وبعد فكل القامط كاه وضع
مجرأ في الطريق فخله في مالوا جلسه من غنى قباط له له مختار في الكلوس حتى لو
اعتقه سيده بعد اجله سه فطبط به انساة بضم عاقلة سيده ذهب بنار
في ملكه او في ملك غيره فوق شررها على ثوب انساة فاحتق ضم وآه جله الدرع
والنق في الثوب له بضم له في تحلك الدرع وآه وضع جرة على حايط فسقط على
رجل واتلف له بضم له في غنى متعق وضعب باب جنائيه
البصمة والجناية عليه الزاكن ضامن لما او طأت دابة يدها
او رجلا او راسها او كرمه او خبطت او صدمت وله بضم ما نجت بر جلها
او ذنبها فاه او قفها في الطريق ضم النخبة ايضا وله صداه السبي على الدابة في
طريق المسلمين مباح معيبد بشرط السلة في بنة المشي له الحق في الطريق بشرط
من الناس وهو يتصرف في حقه من وجه وفي غنى من وجه فاحشاء حفيد اشهد
طسلة له ليعتدل النظر من الجانبين وانما تعبد بشرط السلة فيهما يمكن التحرر
في دوة ماله يمكن التحرر عنه له نالوش طسلة عليه السلة في حاله يمكن التحرر عنه
هو مزرع السبب فاحفه له نه يرفع عن المشي والسبي على الدابة مخافة ان

لان سقوط الى
الذي حصل
في رط الاول
فيضا في الاول

التعوض

في الوضع

حق

شرطنا

على هذا سائر ادواته كاللجام وكفه وكذا ما يحمل عليها له مما يمكن الخرز عليه وانما
 سقط له لم يستد عليها اول حكم ذلك فكان القاهابيد على الطريق تحله في الر
 له له شدة العاد وله فاصد حفظ هذه له شيئا كما في المحل على عاتق
 دوة اللباس على ما حرم من قبل فستبد بشرط المسئلة ومن قال قطاراً فخط
 لما او طافاه وطى يغير منه انسانا فقتله فعلة عاقلة القايد الدة له القطار
 كلة في من اول الى اخره فيضا في اليه ذلك فيصير في الحكم كانه قبل خطاه
 فكونه ضامة النفس فيه على العاقلة وضامة المالة في ماله واه كانه مع سابق
 فالضامة عليها له سنواهما في السبب وهذا في اكاة السابق في جالبه من
 فاه توشطها واخذ برنام واحد يضمن ما عطيها بما هو خلية وبضامة ما عطي
 بما هو بين يده له القاييد له بقوه ما خلف السابق له نقطان في الزمان والمكان
 سوق ما كاه امانة واه ربط رجل بعنق بالقطار والقاييد له يعلم فوطى الموط
 رجلاه فقتله فعلة عاقلة القايد الدة لانه قاييد للكل فكيف قاييد لذلك العنق والقوة
 سبب لوجوب الضامة ومع تحقق الضامة منه لا يسقط الضامة بحمله
 ثم يرجعوه بها على عاقلة الرابط له الرابط هو الذي اوقع في هذا الضامة
 حيث ربطه بالقطار وهو منعد فما صنع فصار في القدر هو الجاني
 فلذا وجب الرجوع على عاقلة وانما لم يجب الضامة عليهم ابتداء واه كاه
 كل واحد منهما سببا له الرابط من القاييد كالتسبب من المباشرة له العاد
 السلف افضل بالتقود دوة الرابط قالوا هذا في ربط في جالبه في القطار والرابطة
 له انما باللقود دة واذ لم يعلم به لم يكن الخطا في ذلك كاه فقل الضامة على
 على الرابط اما في ربط في حال وقوف له بل ثم قال صاحب القطار ضمن القايد الربط
 له فلو يبيع غيره بغير اخره فله يرجع عليه بما خلفه من الضامة ومن لم يعلم به
 ا على كلبا وكاه لها سابقا له كاه خلفها فاصاب شيئا في فون ضم له محمول
 عليه من جهة فاضيف فعله اليه كالمكره تضاف فعله الى المكون فيم يقبله الى
 له ولو لم يسلط على اى بازيا وساقه فاصاب في فون لم يضمن والفرق في الكلب
 محمول السوق فاعتبر سوقي والطير له محمول السوق فصار وجه السوق
 وعده سواء وكذا ولو لم يسلط كلبا ولم يكن له سابقا لم يضمن ولو لم يسلط
 ولم يكن له سابقا فاخذ الصيد وقتله حل والفرق في الكلب عامل باختيار
 له ان نسب الى المرسل في حق اباحة الصيد للضرورة له للناس حاجة الى
 له صطياد وله طريق له سواء وله ضروره في حق الضامة وعن ابي يوسف
 انه اوجب الضامة في هذا كله احتياطا له موال الناس وذكر في المبسوط
 له المرسل دابة في طريق المسلمين فما اصاب في ذلك فله المرسل

هذا هو الوجه في الضامة
 في الضامة على العاقلة
 في الضامة على العاقلة
 في الضامة على العاقلة

لا يبرأ ولا
 دلالة هذه

هذا هو الوجه في الضامة
 في الضامة على العاقلة
 في الضامة على العاقلة

صاحبه له ميرها مضاف اليه ما ادب سبب عن سنن لرساله فاه جالت مينا
 او شماله فله ضامة عليه لانها تغيرت عن حالها وانما سبب اختيارها
 فصارت كما لم تغت له اة له يكون لها طريق غير الذي اخذت فيه في
 يكون ضامنا وكذا لو اوقفت بم سائر بنفسها فله ضامة عليه له حكم
 فعلة قد انقطع بالوقوف ثم متى انشأت السبب باختيارها بعد ذلك فله
 مضاف اليه تحله في ماله او قف بعد لرساله في له صطياد ثم صار فاخذ الصيد
 له تلك الوقفة لتكنه من الصيد فكانت لتحقيق مقصود المرسل وهذه
 الوقفة تنافي مقصود المرسل فنقطع حكم له رساله وتحله في ماله لرساله
 الى صيد فاصاب نفسا او ماله في فون حيث له يضمن المرسل وفي له رساله
 في الطريق مضمونه له لرساله الدابة في الطريق له المبيع الدابة وامكنه له تباي
 تغد من صاحبه عرفا تحله في له رساله في له صطياد فانه مباح له له مكنه
 له تباي والمستبب انما يضمن له اتعدى ولو لم يسلط بهت فاضدت
 زحما على فون ضمن المرسل واه مالت مينا وشماله وله طريق له يضمن له ميرها
 مضاف اليها دوة صاحبها واه انفلتت الدابة فاصابت ماله او كلبا
 ليله او نهرا له يضمن صاحبها لقوله ع العاجبنا ووه المتغلبة وله في
 الفعل لم يضيف اليه له لم يوجد ما يوجب النسبة اليه من له رساله والسوق
 ونحوها ومن فوج باب قفص قطار الطريق او باب اصطبل
 فخرجت الدابة وضلت له يضمن الفاجر له اعترض على السبب فعلة
 فاعل محتار فلم يضيف المليف اليه وقال محمد بن فضال
 الطير هدر شرعا وكذا فعل كل بهيمة فكانه خرج به اختيار فيضمن كالمشور
 زقا فسال ما فيه وقلنا فعل البهيمة له يعتى له بحاج حكم عليها او على صاحبها
 فاما القطع الضامة فاعتى كالدابة تجول بعد له رساله شاة لقتصاب فقتت
 عينها ففنها ما نقصها له المقصود اللحم فله يعتى له النقصا وفي عين بقر
 الجذر له وجز من ربع القيمة وكذا في عين الحمار والغنم والغنم وقال
 الشافعي فيه النقصا ايضا اعتبارا بالمشاة وكنا ماروي ان النبي
 ع قضي بمثل ما ذكرنا وهكذا فقيع عمر رضي الله عنه وله الشاة له فعل
 بل سفع بها كما سفع باله متعة فضمن النقصا من غير تقدير فاما معدونة من
 له لها ثم في عامة لبنه لهم ولكن له فعل له بغرها فاشبه له نساء من وجه
 والنساء من وجه فوجب تنصيف القدر الواجب في له نساء عملها عينه
 وله بها له فعل له باربعة اعين عينها وعينها من ينعملها فكانها ذات
 لربعة اعين فيجوز الربيع بقوات احد بها وله اسار الرجل على دابة في الطريق

ارفعه الوقفة التي هي
 وقفة الدابة والمراد
 بها الغنم والبقر
 والمثاقيل مائة مقصود
 المرسل الذي هو السبب

لا يبرأ ولا
 دلالة هذه

فخسها رجل او ضربها فنجت رجله او ضربته بيدها او نزلت فصدمت
 فقتلت ذلك على الناحي دوة الراكب بلعن ذلك عز و ان مسجودها
 وله الناحي بمنزلة الدافع للراية الحامد لها على ما فعلت والراكب كالمذوق
 مع الدابة بالخن فاضيف فعل الدابة اليه وله الناحي متعدي في سببه
 والراكب غير متعدي فضم المتعدي للخاص لو كان واقفا دابة على الطريق
 كانه الضمان على الراكب والناحي نصيبين لكونه متعديا له يقاتل ايضا
 انه فخت الناحي كانه دمه هدر له بمنزلة الجاهل على نفسه بخت واه
 القتل الراكب من تلك الخفة فقتله فدمته على عاقلة الناحي له في الخن
 الدابة سبب له لقا الراكب وهو متعدي في ذلك التسبب فضم وكوئبت
 من الخن على رجله فقتله او اوطأت رجله فقتلت كانه ذلك على الناحي
 دوة الراكب له متعدي في التسبب فجعل كالمباشر في حكم الضمان و
 الواقف في ملكه والذي يسي سوا وروى ابن سماعه ان ابن سفيان
 انه لقا اوطأت رجله فالدابة على الراكب والناحي نصيبين له انما تلف
 بقتل الراكب ووطى الدابة مضاف الى الناحي فيضمانه واه بحسبها
 باذنه الراكب كانه ذلك بمنزلة فعل الراكب لو خسها وله ضمان عليه في نحتها
 له الراكب له وله في نحتها الدابة وضربها فاذا امر غيره بما يملك مباشرين جعل
 فعل الماحور كفعل له مرد ولو خسها بنفسه لم يكن عليه ضمان في نحتها بالرجل
 او الذنب له ذلك له يتطاع له متناع عنه فهذا مثله وكوطيت رجله
 في سببها وقد خسها الناحي باذنه الراكب فالدابة عليها لقا كانت في فورها
 الذي خسها له سببها في تلك الحالة مضاف اليها فاحدث من ذلك مكره ضمان
 عليها وهذا له الناحي بمنزلة السابق للدابة باذنه الراكب وضمانه ما اوطأت
 على السابق والراكب نصيبين فانه قبل ان يخن باذنه يبيع اذنه بضم
 له لم يبق متعديا حيث نقل فعله الى الراكب قلنا لانه انما يبيع من حيث يبيع
 من حيث يبيعه الله فيقتصر عليه فكانه متعديا فانه قبل الراكب صاحب علة لولا
 علة الوطى والناحي صاحب شرط في حق فعل الوطى واطاف الحكم الى العلة
 اول من اضافته الى الشرط قلنا انما يترجح العلة على الشرط لولا اكان شرط
 تلك العلة فاما لولا اكان شرط علة لولا فله يترجح صاحب العلة لولا اكان
 من جرح انسانا في سبط المحرور في ينحرفها غيره على الطريق فانه يجب
 الدابة عليها واه كانه اصدها صاحب عليه وله من صاحب شرط اخرى دوة الجرح
 فكذا ههنا الركوب واه كانه علة الوطى فالخن ليس بشرط لهذه العلة
 الى الركوب بل هو شرط السبا وعلة والسبب علة الوطى فصار بمنزلة

وطى للدابة
 م

له الكفر شرط
 عله

بمنزلة تحصيل علة العلة والحكم له تمتع اضافته الى علة العلة كونه حضافا
 الى حصة العلة فلهذا يجب الدابة على عاقلة ما تم قبل ترجع الناحي
 على الراكب بما ضمن في له يقاتل له فعل بامره فرجع بما حلف من العدة عليه
 وقبل له يرجع وهو له له يقاتل به يقاتل بالناحي بفصل عنه و
 التلغ انما حصل بالوطى فصار كذا امر صبيبا يستعمل على الدابة بتسبيها
 فوطيت انسانا ومات من فم عاقلة الصبي فانهم له رجوعه على امر له لمن
 بالتسبي وله بطا منفصل عنه وكذا لو ناوله سله خافقتله لولا في بضم له
 على امر تم الناحي انما يضمن لولا اكان الوطى في فور الخن فانه لا يمكن
 في فوره فالضمان على الراكب دوة الناحي له اثر فعله قد انقطع بضم
 ذلك الفور فعادت الا ما كانت قبل الخن ومن قاد دابته فخسها
 رجل فانفقت من يد القاييد فاصابت في فورها شيئا فضمانه على الناحي
 له له نقله ت اثر فعل الناحي وهو شرط التلغ وكذا لولا اكان لها
 سائق فخسها غيره له مضاف اليه واه كانه الناحي عبدا فالضمان في وقت
 العبد يدفع او تفدي له كجنايته بيده واه كانه الناحي صبيبا فهو
 كالرجل في اذنه الضمان الدابة يجب على عاقلة له يواخذها فعالم كالبالغ
 كذا في شروح المبسوط وقوله في الهداية ولولا اكان صبيبا فماله بحمل
 اذنه لولا اكان الجناية على المالك او فيما دوة لرش الموصحة واه
 مرت الدابة ينسب قد نصب في الطريق فخسها ذلك الشيء فنجت
 انسانا فقتله فالضمان على من نصب ذلك الشيء له متعدي في ذلك
 الشيء في الطريق فكانه كخنه كخنه نصيبه باب
جناية المملوك والجناية عليه له صلح جنابة المملوك
 واه كثر من له بوجب له دفعا ولولا اكان محله للدفع واه لم يكن محله
 فله توجب له قيمة واحدة ولولا خن العبد جنابة خطا قوله بالحجارة
 شادفعه بها فملكه ولا الحناء واه شادفرا لولا شادفرا واه مسك عبده غديا
 وقال الشافعي به حنائة تلو دنا في رقبته ببيع فيه له ان
 يقنع المولى لا رش فابده له خنله في اتباع الحناء بعد العتق فغديا
 لولا العتق المولى بعد العلم بالجناية كانه مختارا للفداء وعنده له بطا
 المولى بعد العتق بل يطالب العبد والمسلمة بخن بن الصباية فذهب
 ابن عباس رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه مثل
 مذهبه انه لم يصد له ضمان له بوجب على المتلف له الحناء له لم العا
 يتحلب عنه تخفيفا وله عاقلة للعبد له للعقل بالقوبة وله قراء بين العبد

راد
 قلت ويحتمل ان
 ان القيد اذا كان
 من العبد لا اعلم
 للبحر شرح

وسد فحجب في ذمة كانه الدين له صفة الجناية في حق من له عاقلة لم يمت له
 ضامة الماله فلو كان ذمة في الذمة في ذمة العبد لكونه شاغله لما لية رقبته
 فبما فيه له ان يفتقر المولى ذمة كذا هنا ولنا ان المستحق بالجناية على النفوس
 نفسه الجاني لولا ان كان في التهمة له الاستحقاق لنفسه قد يكون بطريق له في
 عقوبة وقد يكون بطريق الملك جبر او اجتر من اهل له بحق نفسه عقوبة له بطريق
 الملك والعبد من اهله يستحق نفسه بالطريقين فيصير نفسه مستحقا للمع على
 تحقيقا للصيانة عن الهدر له ان يحسن المولى الفداء فيكون له ذلك له مقتضى
 المحقق عليه يحصل به لو صول بدل المتلف اليه بكمال محله في الماله فانه
 له يستحق به نفس المتلف محال وله له صلا في وجوب حياية الخطا ان يتبع
 عن الجاني لكونه عذورا وكونه الخطا موضوعا شرعا ويتعلق باقرب الناس
 اليه وهو العاقلة تخفيفا على الخطي وتغاديا عن الجاني في عاقلة العبد
 مولاه له المملوك يستنصر بمولاه وينزل له قوة وجراة كماله الحر يستنصر
 بعاقلة ولا صلا في العاقلة عندنا بالنصرة حتى يجب على اهل الدرع فحجب
 ضامة جنابته على المولى محله في الذي له نهم له تعاقلوه فيما بينهم فله عاقلة له
 فحجب في ذمة ضرورة صيانة للبه عن الهدر ومخلة في الجناية على الماله له العاقلة
 له تفعل الماله له ان له يلزم حتما فبما له بقدر على ذلك له واحد كالحا في محله في
 العاقلة لكنهم في حق بين الدفع والفداء تخفيفا وصيانة عن الاستيصال ثم لو اجم
 له صلا هو الدفع في الصلح حتى سقط الواجب بموت العبد لغوات
 محل الواجب وانه كانه الحق التفل الى الفداء كما في مال الركوة محله فموت
 الجاني الحر له الواجب له يتعلق بالحر استيفاء فصار كالعبد في صدق
 الفطر فانه له سقط صدقة الفطر عن المولى بموته له ان يتعلق الاستيفاء
 فانه دفع ملكه ولا الجناية له المعنى بالدفع هو الدفع بحجة التملك ولم يقد
 فداء بارشها له حق فيه وكل ذلك يلزم حاله اما الدفع فله التاجيل
 في له عياة له يهو له في الخصيل والعين حاصلا واما الفداء فله بدل عجز
 العبد وانه كانه مقدرا بالمتلف حتى سم فدا فكاه حاله له للبدل حكمي
 المبدل وانه اختاره وفعله له شيء لمولى الجناية اما الدفع فله حق
 متعلق فاذا اخل بينه وبين الدفع سقط واما الفداء فله حق في له
 فاذا اوفاه سلم العبد له فانه لم يمت شيئا حتى مات العبد بطل حق المحقق عليه
 له حق متعلق برقبته وقد فانت فطل الحق لغوات محله كما سدر
 وانه مات بعد ما اختار المولى الفداء لم يمت الموت العبد له الحق قد تحول
 حتى رقبته الاذمة المولى فله بطل بموت العبد فانه حتى بعد امر كانه حكمي

هذا هو الحق في الجناية على النفس
 والى العاقلة في الجناية على النفس
 والى العاقلة في الجناية على النفس

هذا هو الحق في الجناية على النفس
 والى العاقلة في الجناية على النفس
 والى العاقلة في الجناية على النفس

حكم الجناية الماله حكم له ولا له بعد بعد ما ما طرأ بالفداء الجناية له ولا
 صار مست كانه لم يكن وهذا ابتداء جنابة وانه حتى جنابته قبل المولى اما ان
 تدفعه المولى الى الجنابته تقسمه على قدر لرس جنابتهما واما ان تدفعه بارش
 كل واحد منهما له ان تعلق الجناية له ولا له بمنح تعلق الجنابة كالدفع المتلفه
 لا لاري ان ملك المولى له بمنح تعلق الجنابة في حق وفي الجنابة وهو لاري اوله له
 بمنح واما ينقسم بينهما على قدر لرس جنابتهما لانه المستحق انما يستحق عوضا
 عما فانت عنه فله بداهة ينقسم على قدر المعوض وانه كانا جاعة بتسمية العبد
 المدفوع بقدر حصصهم وانه فدى فدى بحجب لرسهم لما بينا ولو قسده
 انسانا ونفعا عين فدى العبد اياه ناله له استحقاق بقدر لرس العين المحقق
 نصف لرس النفس وعلى هذا حكم الجنابة فبدقة اليهم وينقسم بينهم بقدر
 جناباتهم والمولى ان يقد في بعضهم ويدفع الى بعضهم بقدر ما تعلق به حقه
 من العبد له الحق لكل واحد في قدر جنابته وله تعلق ببعض البعض
 محله في العبد اذا قتل رجله خطأ ولم يلبا فاختار المولى الفداء امرها
 والدفع الى امر بقدر حقه حيث لم يكن له ذلك له الحق محله كما
 سببه وفي الجنابة المتحدة والحق يجب للمعتول اوله للمولى
 بطريق محله عنه وله بملك المرفق في الجنابة المتحدة بين موصيه او هنا
 الجنابة المتحدة مختلفة محله في اسبابها وانه اعتقه المولى وهو له يعلم بالجناية
 ضمن له قد من قيمته ومن لرسها له فوات عليه الدفع فيضمنه قيمته واما ينقسم له فله
 له حقه في اولها ولم يصح مختار الفداء له ان خيار بدوة العلم له لكونه وانه
 اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه له لرسه له فوات الدفع باعاقبه
 فصار مختارا للفداء ضرورة له قد لم عليه اختياره لله عز وجل هذا البيع
 والهبة والديني وله سبيله وله كل ذلك بمنح الدفع لزوال الملك
 به وكذا لو كانت الجناية في مادة النفس فانه كانه يعلم فقد صار مختارا
 له لرسه وانه كانه له يعلم فعليه له قد من لرسه ومن الهبة ولو قال العبد
 ان فلت فله نا او رقبته او محبة فانت ففعل شيئا من ذلك فهو مختار
 للفداء الى يكون على المولى ذمة العقيل وقال زفر رحمه له يصح مختارا
 وعليه قيمة العبد له له جنابة وقت التعليق وبعد الجناية لم توجد من
 المولى ففعل بذلك على اختياره فله يلزم حكم له خياره ولكن ألف
 ما لية العبد بعد تعلق حق المحقق عليه فيلزم القيمة ولنا ان المعلق بالشرط
 كما لم يمسك عند وجود الشرط وقد تعلق عنه بالجناية فصار كما لو اعتقه
 بعد الجناية وله لرسه لو قال له امرأة في صحته ان مرضت فانت طالق

هذا هو الحق في الجناية على النفس
 والى العاقلة في الجناية على النفس
 والى العاقلة في الجناية على النفس

حشر

له ثا فرض فاني منه طلفت ثلثا وصار قارا كانه طلقها له ثا بعد
بعد المرض وكذا لو قال له حرة ان دخلت الدار فولد له افرى
صار موليا من وقت الدخول تحلف في ما لو علق الطلق او العناق بالشرط
ثم حلف انه لا يطلق اوله يعتق ثم وجد الشرط ثم ثبت العتق والطلاق
فانه لا يحث في حينه له غرض طلق او عتق يمكن له متنازع منه لا الميز
للمنع او للحمل فما له يمكن له متنازع عنه لا يدخل تحت كراهه ولا حتى
علق عتقه بالجناية من علمه انه العتق محبوب للعبد ويتسارع الحصيد
الشرط لنيل محبوبه ويجز عن الدفع عند ذلك بكونه ذلك اختيارا للفداء
عنه ضرورة فانه جناية العبد مما يتعلق بالقصاص باه قال انه ضرورة بالسيف
فانت حر فله في عمل المولى له القيمة ولا الدية له الواجب هو القصاص
على العبد وواله يحلف بالرق والحره فلم يصير المولى بالعق حقا
ولي الجناية فلماذا له يلزم في اولا فحوله الجناية بعد العلم بالجناية
انه العبد لقله في اختيار الفداء عند دفعه له العبد كان ملكه
في الظاهر وقد استحقه باقراره فصار كما لو باعه حبه وعتقنا له بكونه مختارا
له لم يغت على صاحب الحق الدفع اليه له ان كره المولى في الملك بطل
اقراره وخي بين الدفع والفداء بقاء على ملكه وانه صدق واقره خي المولى
له بين الدفع والفداء له الجناية من عتقه ولو باعه بشرط الخيار للمشتري
فمن اختيار له فوات الدفع يكون بزيوال ملك البائع وقد وجد بالاطاع
وان اختلفوا في ثبوت الملك للمشتري ولو كان الخيار للبائع فنقض
البيع لم يكن اختيارا له الدفع لم يغت ولو عرض على البع او ليرة او رهنة
لم يكن اختيارا له الدفع ممكن اما في القرض فظاهر وكذا في غير ذلك
له جارة وفك الرهن وقال في فريه هو اختيار الفداء له هذه
له شياء وله اختيار له مساهة ولو باعه ببعاء فاسد لم يصح اختيارا حتى
يكتم له زوال الملك بتعلق به ولو كانه كناية فاسد فهو مختار في
العقد له موجب الكناية الفاسدة ثبت بنفس العقد فكانت نظير
البيع الفاسد بعد القبض ولو باعه موله من المحني عليه فهو مختار
ما لو وهبه له المحني عليه لباذنه بغير عوض وهو مختار في الهبة فوكت
موتقه الدفع تحلف في البيع ولو اسر المولى المحني عليه باه بعتقه فاعتقه صار
المولى مختارا له كانه عا لما بالجناية له فعل المأمور يضاف الى له
ولو ضربه ضربا اثريا ونقصه وهو يعلم بالجناية فهو مختار له جبر عنه
جرا من العبد فصار كما لو حبس الكل وهذا له حق وله الجناية ثبت في

كانت

متحقق

كل جرمه وهو محتمل القتل ... بجناية فاستباح الدفع في جرمه
كانه متنازع في كله له دفع الكل من حبس البعض له يتصور فانه كان لم يعلم فعليه
انه قد حرم قيمته ومنه ربحه وان كانت امة ومع يكي فوطيها فهو مختار طوله
يكن متعلقا لانه فوت جزا اضعف تحلف في التي وله لانه عيب حكي حله في
وطي البنت على طاهر الرواية له له لوجب بنقص العين حقيقة من في
اعله في وعن ابي يوسف به انه بكونه اختيارا له الكل محتص بالملك فكاه
دليله على مساهة العين وله يصير مختارا بالاختيار له له محتص بالملك
ولمذاله بطل خيار الشرط وله بالهذه في الجناية وان ركب دين له له
له نفوت عليه الدفع وله لوجب نقصانا ولكن الرقبة قد انتقصت عند
لحوق الدين بسبب جرمه المولى وهو له فكاة لولا الجناية ان يمتنع من
قبول ناقصا فيلزم المولى قيمته عتقه يدر عدا دفع العبد بقض
او بغنى قضا فاعتقه المدفوع اليه ثم مات من اليد فالعبد صريح بالجناية
وان اعتقه له العبد على سيد وقال لله وليا اما ان يقتلوا واما ان يعوا
ووجه انه له لم ينعق وسرى طهارة الصلة كانه باطله له الصلة وقع
عن المال عن ردة اليد في القصاص له محرم بين الحر والعبد في الطرق و
بالسراية طهارة الدية غنى واجبة وانه الواجب هو القرض فكاة الصلة باطله
له الصلة له بدله من مصالح عنه والمصالح عنه المال ولم يوجد فبطل الصلة
والباطل له لو ثبت شبهة كما لو وطى المطلقة بثلث عتقها من العالج محرمها
عليه فانه له يصير شبهة في ركة فوجب القصاص واما اذا اعتقه فقد
قصد صحة له عتاق ضرورة له العاقل يقصد بتصرفه تصحيحه وله صحة
له بالصلة عن الجناية وما يحدث منها فكاة مصالحها عن الجناية
وما يحدث منها ابتدا على العبد بمقتضى له قدام على له عتاق والمولى ايضا
حصار عتقه على العبد عن ذلك له له الاصل مصالحها على العبد عن الجناية
فله بكونه مصالحها على العبد عن الجناية وما يحدث منها اولا فانقضى
بينها صلة عن الجناية وما يحدث منها ابتدا مقتضى له عتاق وله لا يعتق
لم يوجد الصلة ابتدا له لم يوجد له لثرو الصلة له وله باطله في
العبد على المولى وله وليا القتل والعتق وقد في بعض نسخ الجاه الصفي
رجل قطعه يدر عدا فصار المقطوع بده على عتقه ودفع اليه فاعتقه
المقطوع بده ثم مات من ذلك فالعبد صريح بالجناية وانه بعتقه رة على موله
وقيل لله وليا اما ان يقتلوا واما ان تعفوا فالتق الجواب واختلف السوال
فانه قيل لم يطل الدفع في الوضو له وله والصلة في الوضو التي بالسراية

لم

اي

لم

فلم يورث الضمان والظاهر في ذلك ان القوم ظنوا ان الدفع ليس بضرر من دفعه
هو تسليم الواجب ولو ابطال الواجب بطل التسليم اصله فله في ما يصح من
فجب القوم واما ما في الصلح فشكل على قولنا ان حيفه لهما فانه
لما اعفا عن اليد وسرى الى النفس ومان حيث له يجب القضاء من
قال يجب فقيده ما ذكره من اجاب القياس وما ذكره من حيلة العفو جوابا للحجة
فكوة الوضعية على القياس ولا استحسان وقيل ان بينهما فرقا وجهه ان الصلح
عن الجناية على ما لا يقر الجناية ولا تبطلها له الصلح عن الجناية استيفاء الجاء
معنى له الاستيفاء لهما ولا يفتى الجناية تنقر عليها العفو وهو القضاء
واما العفو فهو معذور للجناية والعفو عن القطع وان بطل بالسراة الى النفس
ولكن يفتى منته لوجوه صوة العفو في الضمان فعمل الحقيق في ذلك
العقوبات وله اوجه العبد المالكون المديونة جناية خطأ فلتعقبه سيد
ولم يعلم بالجناية فعليه قيمته لرب الدين وقيمة لولي الجناية لانه المثل
حقيق كل واحد منهما مضمومة بكل القيمة على انه نفي له حق ولي الجناية في
نفس العبد باء يدفع العبد اليهم وحق رب الدين في بيعه بدينه فكذا عند
الجماع وممكن الجمع بين الحقيقين ايضاً في الرقبة الواحدة يدفع الاولى
الجناية ثم يتابع للفرع فيضمنها بالباقي فلو قتل اجمع هذا العبد خطاء
لا يقدم له قيمة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الفرع له في ملك المولى في رقبته
باق واليد لا ايضا فيضمن له جنيته للمولى بحكم الملك في رقبته فله نظير
حق الفرقين بالنسبة الى ملك المالك لانه دونه الملك فصار كانه ليس فيه
حق ثم العبد احق بتلك القيمة لانه القيمة ما لية العبد والغريم مقدم
على المولى فيها لانه الواجب ان يدفع اليه ثم يباع له فكان مقدما على القيمة
في المعنى فتسلم اليه وفي الفصل له والتعارض بين الحقيقين والحققان
مستويان في نظرية فيضمنها ما كونه مديونة ولدت بيعت مع ولدها
في الدين وآه حنت جناية ثم ولدت دفعها ولم يدفع ولدها والفرق انه الذي
متعلق برقبته لانه الذي عليها وهو الوصف الحكم فيسرى الى الولد لانه
الصفاية الشرعية الباتة بالامهات تسرى الى له وله كالمالك
والرق فاما الدفع بالجناية فواجب في ذمة المولى له في ذمتها وانما يله فيها
اثر الفعل الحقيق وهو الدفع فقيده الدفع كانت رقبته الجانية خالية عن حق
ولا الجناية فلذلك لا يجب القوم بالسراة ولو اكان لرجل عذر في رجل
ان مولاه اعتقه ثم اذ هذا العبد قتل وليا لهذا الرابع خطا فله شيء له
لانه من زعم انه مولاه اعتقه فقد دعي دينة على عاقلة ولا يبرأ العبد والمولى

بأه

والمولى فلزم ما اقر به ولم تصدق على العاقل بله حجة عبد اعتق فقال لرجل
قلت اخاك خطا وانا عبيد وقال ذلك الرجل قبلته وانت حر فالقول للعبد
بأه جاز وكذا لو قال السيد بعد عتقه اذنت مالك او قطعت يدك و
انا عبيد وقال السيد له بد فعلت بعد العتق فالقول للعبد بآه جاز
لانه انك وجوب الضمان لما اسند له الاحالة معروفة صافية للضمان وهذا هو
الوجوب في ضمانية العبد على المولى دفعا او فدا ولا يتصور وجوب الضمان
في قول الخطا على العبد في حاله رقبته محالة ولو قال السيد اسلم او لمعتق
اذنت مالك او قطعت يدك وانت حر او عبيد وقال السيد المقل كنت
مسلما او معتقا حينئذ فالقول للمقل وبضم المقل عند ابن حنيفة وابي يوسف
رضا وقال محمد بن القول للمقل وله بضم المقل في ما بينه فانه يوصي
بربه الى المقل وهذا لا ينكر الضمان لاسناد المقل الاحالة معروفة صافية
للضمان فكان القول له كما في الوطى والغلة باء قاله الحنفية وطيبك او اذنت
حنك كذا في الغلة وخرجتني وقال له بد فعلت ذلك بعد العتق فاه القول قول
المولى وله بضم كذا في الغلة في الشيء القاه في يد المقل لانه من اقرانه اذنه عنه فقد
اقر به ثم له في التملك عليه وهو ينكر فكان القول للمقل فلهذا امر
بالرء وكما انه اقر بسبب الضمان وهو له خذ او القطع ولم يسند الى
حاله ساء الضمان له محالة له قطع يد عبيد نفسه او اذنت له سبب الضمان
على المولى في الجمل باء قطع يده في حاله الرهن او اذنت له حال كونه مديونا
وكذا بضم مال الحرة لانه اذنه وهو يتأمن بد صار مديونا براءة نفسه
عن الضمان بعد له قدر بسبب الضمان فله يصدق له كذا في حيلة فقاه الغير
كما باء بعد تحله في الوطى والغلة له ذلك له بضم في حاله الرق محالة فاه
وطى المولى امة المديونة او الموهونة له توجب العفو لانه حق الفرع
لا يتعلق بمنافع بضمها لايها ليست بحاله وكذا لا فخر من غلتها وانه كانت
مديونة له توجب الضمان عليه فحصل له سناد الاحالة معروفة صافية للضمان
فكان ينكر باء سناد اليها التوكيد المعزول اذ قال بعتك فدا الغدر
وسأته وقال الموكل له بد بعتك وسأته بعد الغدر بكون القول للموكل
وكذا الوصي لاه قال بعد بلوغ الصبي انفتحت عليك من مالك تفتق المثل
وقال الصبي له بد استهلك ما لا فالقول للوصي لما قلنا ولو قال المبالغة
العاقل طلعت امرأته او اعتقت عبيدي او بعت دلمي وانا صبي او مجنون
وجنونة معروفة كاه القول قوله لما بينا ولو قال فقات عنيك النعم وعني
ذلك صحبة فذهبت وسقط القوم وقال المقل بد فقاه يميني وعيني

وانت

صانع

حجة

فقال ابو حنيفة له نفس بطريق العود ووجهه انه يقول اجتمع في النصف
 المشغول حقان من شرك العا في اقله وهو في جميع ذلك النصف وهو شرك العا في اقله
 وهو في نصف ذلك النصف وهو المربع فتقسم ذلك النصف بينهما بطريق القدر على
 ثلثه اسم فمحتاج الاجاب المربع ونصف ونصف ثلث واقله اثنا عشر
 ثلثه سالم لام الولد ورده لشرك العا في اقله ستة ثلثه وهو اثنا عشر لشرك العا في
 اقله فصار خمسة وثلث النصف وذلك لثلاثة لشرك العا في اقله وذلك سدس مائة
 وقال بطريق المنازعة والمسلمة من ثمانية لاثنا عشر الاجاب فتقسم ربعي نصفين
 واول ثمانية سالم لها ربع وهو اثنا عشر ورده لشرك العا في اقله ثمانية منا زعة
 ورده لشرك العا في اقله ثمانية منا زعة في ربع يتنازعا في فكون بينهما نصفين
 فصار لكل واحد ثلثه اثم امة القيمة ولها ربع القيمة وهو ثلثه لانه تنازعا كفضولي باع
 د لراحتن رجل ونصفها من لراحتن البعاع فالقيمة ثمانية عشر في ثلثه لراحتن
 لثني الكل وردها المشغول النصف وقيل في السيف مائة او مائة لرجل بسيف
 قيمته مائة وثلث سدس مائة والخصم مائة السيف فلصاحب السيف
 سدس مائة ولصاحب السيف خمسة اسداس السيف وسدس السيف
 بين صاحب السيف وبين صاحب السدس نصفين عند لانه اجتمع
 في السيف وصيتا وصيته بكل السيف ووصيته بسدس والقيمة عند نزاعه
 فجعلنا السيف على ستة لاجتناب السدس ولا منا زعة لصاحب السدس
 في السيف فيما وراء السدس فلم خمسة اسداس السيف للموصي بالاسيف
 ثلثه منا زعة فتقسم سهم واستوف منا زعة في فكون بينهما نصفين فصار
 السيف على اثنى عشر سهم واحد عشر سهم لصاحب السيف وسهم لصاحب
 السدس ولما اصاب السيف وقيمته مائة على اثنى عشر صار خمسة عشر على اثنين فكون
 لصاحب السدس من السدس وذلك عشرة اسهم صار كل المال اثنين وسبعين و
 قد نفذنا الوصية في اثنين وعشرين لكل واحد منهما اربعة عشر وهو اقل من الثلث
 لانه الثلث لربعة وعشرون وعندنا عولية فيضرب صاحب السيف
 بكل السيف وصاحب السدس بسدس السيف فيصبي على سبعة وثلث اصاب السيف
 وقيمته مائة على سبعة صار خمسة عشر على خمسة وثلثين كل مائة سبعة وليس خيرة
 وثلثين سدس مائة فاضرب كل المال وذلك اثنان واربعة في ستة فيصبي مائة
 واثنين وخمسين من ذلك اثنان واربعة لصاحب السدس مائة وستة والمائة
 لصاحب السيف وهو ستة وثلثون ومانه المال امانة وعشرون فله موصي بالاسيف
 سدس مائة وثلث فصار سهم الوصايا سبعة وسبعين وهو اقل من ثلث
 المال لانه الثلث المال لربعة ومانه وكذا كانه لانه لربعة ومانه وكذا

السيف

فقال

السيف

فقال ابو حنيفة

وان كان اوحي جرح هذا بثلث المال لآخر قد اجتمع في السيف ثلث وصايا وصية
 بالكل ووصية بالثلث ووصية بالسدس والقيمة عند نزاعه ولا تنازع
 لصاحب السدس والثلث فيما زل على الثلث وهو لربعة ثلثا السيف فيصلي
 لصاحب السيف وثلث ثلث السيف مائة ولا منا زعة لصاحب السدس فيما
 زل على السدس وهو السدس ايضا ولصاحب الثلث في منا زعة فيقسم
 ذلك السدس بين صاحب السيف وصاحب الثلث نصفين فصار السدس
 على سهمين وجميع السيف على اثنى عشر ضرورة النصف في السدس وهو لربعة
 واستوف منا زعة فيقسم بينهم اربعة وليس للسهمين ثلث صح
 فنضرب اصل المال وهو اثنا عشر في ثلثة فيصبي ستة وثلثين ثلثا لصاحب
 السيف وهو لربعة وعشرون وسدس ستة بين صاحب الثلث وصاحب السيف
 نصفين لكل واحد منهما ثلثه والبدن المائة وهو ستة بينهم اربعة لكل واحد منهما
 فحصل لصاحب السدس مائة ولصاحب الثلث خمسة ولصاحب السيف
 تسعة وعشرون ولما اصاب السيف قيمته مائة على ستة وثلثين صار كل مائة من
 الخمسة على ستة وثلثين فصار خمسة مائة على مائة وثمانين لصاحب الثلث
 ثلثة وستون ولصاحب السدس سدس مائة ثلثة فحصلت سهام الوصايا مائة
 وستة وعشرين وكل المال مائة وستة عشر فكانت سهام الوصايا اكثر
 من الثلث فانه لاجازة الورثة يقسم كذلك وانه لا يحسن ولا يجل ثلث المال
 على قدر سهام الوصايا وذلك مائة وستة وعشرون وكل المال ثمانية وثمانون
 وثلثا المال مائة واثنان وخمسون والسيف سدس مائة ثلثة وثلثين فيدفع
 اليهم جميعا من الثلث ما كانوا دفعه عند لاجازة من كل المال وقد دفعنا
 لصاحب الثلث من السيف خمسة ولصاحب السدس من السيف سهمين
 فيدفع لانه كذلك وكون المبلغ ستة وثلثين من السيف وحظ الورثة سبعة وعشرون من السيف
 وعندنا عولية فيضرب صاحب السيف بالسيف كله وصاحب الثلث
 بثلث السيف وصاحب السدس بسدس السيف والسيف مائة سهم فيصبي
 القيمة على تسعة اسهم ولما اصاب السيف على تسعة اسهم صار كل مائة من خمسة مائة
 على تسعة فيصبي خمسة ولربيعين لصاحب الثلث ثلثة خمسة عشر ولصاحب
 السدس سدس مائة سبعة ونصف فاكسديا لنصف فيضعف فيجعل على تسعين
 فيصبي حق كل واحد منهما ضعف ما كان فيصبي لصاحب السيف اثنا عشر
 ولصاحب الثلث لربعة من السيف ولصاحب السدس مائة من
 السيف ولصاحب الثلث من باقي المال ثلثون ولصاحب السدس خمسة عشر
 فيلحق سهام الوصايا ثلثة وستين وكل المال مائة وثمانية فزاد سهم الوصايا

من السيف

على الثلث فانه اجازت الورث فلم ذلك وانه لم يجز واجعل ثلث المال على قدر
الوصايا لا على قدر سهام الوصايا هكذا دوى عنهما الوصايا بالثلث وليس له السيف
سدرس فيجعل كل سدرس سهما له السدرس اقل فصار ثلث المال لثلاثة اسهم
وكل المال اثنا عشر سهما من الثلث لصاحب السيف وثمانية لصاحب
السدرس سدرس في السيف وثمانية اسداسه في باء المال وسهما لصاحب
الثلث سدرسه في السيف والباقي وهو ثمانية اسداسه في باء المال وسهما
لصاحب الثلث سدرسه في السيف والباقي وهو ثمانية اسداسه في باء المال
فانكسر السهام بالاسداس فاضرب اصل الثلث وذلك اثنا عشر في ستة
فصار اثنان وسبعين ثلثة لربعة وعشرون كاه لصاحب السيف وثمان
ضربناه في ستة فصار ستة كاه في السيف وكاه لصاحب الثلث سهما ضربناه
في ستة فصار اثنان وعشرون سدرس في السيف وذلك سهما والباقي وذلك عشرون
في باء المال وكاه لصاحب السدرس سدرس ضربناه في ستة فصار ستة سدرس
في السيف والباقي وذلك ثمانية في باء المال فبلغت سهام الوصايا لربعة وعشرة
وثلث المال لربعة وعشرون تسعة من هذه لربعة والعشرين في السيف وهو
اثنا عشر وربع وهو ثلثة للورث ونصف وهو ستة لصاحب السيف وسدس
وهو سهما لصاحب الثلث ونصف سدرس وهو سدرس لصاحب السدرس والباقي
يثلثا. **الدولة** فقد سترنا في الدعوى والوصية لو اصر بعد بعينه ولا يرضى
هو يخرج من الثلث اوله يخرج واجازت الورث فالعبد ينقسم بينهما لرباعا بطريق
المنازعة عنده وعندهما الله با طريق العول والوصية بكل المال لرب
ونصفه او ثلثة لآخر واجازت الورث فالمال ينقسم بينهما بطريق المنازعة
عنده وعندهما بطريق العول وله صل عندهما انه الحقيقين من ثلثا على السيف
في وقت واحد فالقسمة عوله وانه ثلثا على وجه التمين او في وقتين مختلفين
فالقسمة نزاعية وهذا هو القياس باء القسمة بطريق العول لانه شريعة
انه يضرب كل منهما بحجم حقه بنصف المال ولا فرق بين المال الواحد لكونه
كل ونصف وانما ترك القياس في الميراث باجماع الصحابة وهم فيكون كاه
في حقه وفي الميراث حقوق الكل سيط على وجه الشروع في وقت واحد
وهو حال الميراث فالحق ما كاه في حقه في التركة لولا الصلح فيها احتفت
متفاوتة فثبت في وقت واحد وهو حال الميراث فكانت في معنى الميراث وكذا
في الوصايا وكذا في العبد والمدين لافاقا عين اضافة وقد لخصنا في اصحاب
الجناية في عين العبد او قيمة المدين وكذا في دعوى الدار الحق انما ثبت
بالقضاء وفي وقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث وفي معنى القضا

احدهم

القبول وقت ثبوت الحق مختلف لانه الملك ثبت عند اجازة مستند الى
وقت العبد ووقت العبد مختلف في نفسه لانه الحق ثبت بالادارة ووقت الادارة
مختلف وفي العبد والمدين اقل رجله خطأ ورجله عمدا والمقتول عمدا وليا
فحق اضرهما واحصار المولى الدفع وقت ثبوت الحقين مختلف لانه حق السالك من ولي
الدم في القتل لانه مثل والماله بدل عن القتل وجوب البدل مضاعف لاسبب له صل
وهو القتل فكانت وقت ثبوت حقه القتل اما في فصل قبل الخطا وقتا العين
فله يعني وقت القتل لانه حقه ما كاه في له ثلثا لانه هذا المال لا يملك قبل الدفع
في معنى وقت الدفع وفي جناية ام الولد وجوب الدية للذي لم يقتل مضاعف الى القتل
لما قلنا والقتلة وجدا في وقتين مختلفين فكانت القسمة عندهما وله صل هذه
ان قسمة العين حتى كانت لحق ثابت في الدية او الحق ثبت في العين على وجه الشروع
لكل واحد في البعض فالقسمة عولية وحتى وجبت القسمة في العين لحق ثبت
على وجه التمين او كاه حق اضرهما في البعض الشارع وله في الكل فالقسمة نزاعية حق
وهذا لانه الحقوق حتى وجبت في الدية فقد استوفيت في القوة فصار كل واحد
بكل حقه في العين وكذا لافا كاه حق كل واحد في العين ولكن في الجزاء الشارع فقد استوفيت
الحقوق في القوة لانه ما من حق ثبت فيه حق اضرهما الا في الجزاء لانه نراهم وله صل
في قسمة العول لانه كما قاله وهم حق كل واحد منهم ثبت في البعض الشارع
لانه ثبت الحقا على وجه التمين فلم يكن في معنى الميراث وكذا لافا كاه حق اضرهما
في البعض الشارع وحق لاف في الكل لم يكن في معنى الميراث لانه صاحب الكل نراهم
صاحب البعض في كل شيء اما صاحب البعض وله تريم صلح في الكل فلم يكن في معنى
الميراث وفي معنى ما يملك العول القسمة انما وجبت لحق ثابت في الدية لانه حق كل
واحد منهما في موجب الجناية وموجب الجناية يكون في الدية فكانت القسمة عولية
وعلى هذا يخرج الميراث ولو كاه لأم الولد ولد من كيدها لا قصاص عليها لانه لا يجرى
ملك شيئا من النصاص وليس له ان يقتل امة قصاصا فانقلب اليك ماله لانه لا يجرى
ولجب عليها القيمة وتقبل بالافرا في له حقه قصاصا ولم يجرى له السعاية
لانه لو وجب الباقي له تسع ابدافاة عفا اضرهما له حقه سقط حفظ وصار حفظ وليس له
شركه ماله ويطع في قيمة واحدة لو لم يولد واحد وعلى له حقه ائله ناعنده عوله
لرباعا عندهما حنازعة ولو عفا اضرهما لم يجرى حقه بعد ما دفعت القيمة المارة
المولى به قضا فلم الحيازة فما شارك الورثة في ذلك وانه شاع رجوع عليها في معنى
على الورثة بذلك وانه دفعت بقضا فلا سبيل لو لم يجرى حقه عليها لانه لا يجرى
عليها له قيمة واحدة لما تروى وقد اذنت بقضا فرغت حقهما عن الجناية وانه دفعت
بالقيمة المارة المولى بعد عفو له حقه بحيث يكل حال عند الكل لانه قضا القضا

نزاعية

حق

لنفسه رتبته عز له حرله وقد رتبه له بعضه **راجع لما روينا من اثر ابن مسعود رضي الله عنه**
وله انه لو مال لا خطر في الشرع ولهذا الحق في كل الطرق والمضيق وكل ما يندرج
فيه الاخر فهو حقد من قيمته العبد له القيمة في العبد كالدابة في الحر لا يابدر الدم في
يد العبد نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصبي من الجواب له رواية عن محمد بن ابي
نجد في قطع يد العبد عنه لان له حمة كراهة في المستوط المحرر هذه الدماء له روى نصف
فتعفى حكمه ويتنقص هذا القدر ونحوه رتبته وجه الطاهر ان المعنى فيه الماينة فقط
ولهذا لا يضمن بالتقصيص والكفارة ومن قطع يد عبد فاقطع المولى الى اخره فمقتضى
في او ايل الكتابات ومن قال العبد احد كما حر فنجاة بين العتق في اصدائها
للمستد له العتق اضعف لا اصدائها فلم يكن نازله في المعين والشبه تصرف المعين فحر
لرثته العبد يزوج وجب لرثتها المولى ولو قبلها رجل واصل بجره وقيمة عبد والفرق
ان البياة انشا من وجه اظهار من وجه لما من قبل وبعد التمتع في محله البياة فليس
انشا في حرمها بعد الموت لم يبق محله فاعتبى اظهارا واصلها حرمين فصار قاتلها
قاتله للمحرمين فلم يرد وجه حرمه وقيمة عبد ونحوه ان القتل له في محله العتق فاما
الطرق فليس بمحل للعتق وانما ثبت فيه حكمه تبعاً له ثبت قبل ثبوت في العين من
كل وجه فصار مستحقاً على حكم الدق وهذا المحله في مالها قتل كل واحد منهما رجل فانه
يجب قيمة العبد له في كل واحد منهما يملك قتل الحر ومن فاعى عتقاً فانه شاة المولى
اخذ من الفاقه قيمة العبد واعطاه العبد واه شاة اسلمه وله في اخ التقصية
عند ابن حنبلين وقاله اة شاة اذ قيمته واعطاه رقبته واه شاة اسلمه وضمتها ناقص
وقال الشافعي رحمه الله عليه بمسكه وياخذ القيمة له الواجب ضامة العينين
وقدر ضامها بكل القيمة في البياة على ملكه كما لو فاعى عتقاً حر فانه ياخذ كل الدية وضمته
له وكما لو قطع احدى يديه او فاعى احدى عينيه فانه يضمن نصف القيمة وسوى البياة
على ملكه ولنا ان الواجب قيمة كل النفس له ففما العينين الله في النفس معنى
بتقويت جنس المنفعة ولهذا شغل برهامة العبد فوجب ان نزوله عن ملكه حقيقة
للمعاكلة لانه هو قايلاً للتقليل بجملة البدل والمبدل في ملك رجل واصل المحله في
ما لو فاعى عتقاً حر له له ماله فيه وهذا الماينة فائمة في الذات وله طرائق له اعيان
الماينة في حق الذات فصار عليه ساقط المحله في عتق المبدل له لا يند العتق من
وفي قطع احدى اليدين وقفاً احدى العينين لم يرد تقويت جنس المنفعة
ولهما ان العبد في حكم الجنابة على اطرافه بمنزلة المالك حتى لا يتعلق الفوق بالجنابة
على اطرافه محاله ولا يخلع العاقلة ويجب بالغة ما يند في الجنابة على
المال للمالك اخبار كما لو حرف ثوب غير خرقاً فليس له ان يرضى قوام دابة
غير فاة للمالك اخبار بن ابي يضمنه كل القيمة ويسمى له

حريم

البياة

وهو ما يند في الجنابة على اطرافه بمنزلة المالك حتى لا يتعلق الفوق بالجنابة

ان تمسكه ويضمنه التقصية وله ان العبد مال من وجه واروى من وجه لما من الجنابة
على طرف من وجه بمنزلة الجنابة على الماله ومن وجه بمنزلة الجنابة على له روى ولهذا
يجب جميع بدل النفس ولو قطع عتقاً يد عبد ثوب من المولى بالدفع او الفداء وهذا من
احكام الله رتبته له موجب الجنابة على المالك ان يباع رقبته فيه ثم من احكام الله
انه لا يتوزع كمال بدله النفس على النفس والطرف الفات وله تملك الجنابة
بدل ماله بازا الفات فقط كما في فاعى عتقاً الحر ومن احكام الماينة انه يتوزع ويملك
الجنابة فوثرنا على الشبهين حفظاً من الحكم فقلنا بحدكم انما يوجب الجنابة على له روى
له يجب موزعاً ويحكم اة بدل ماله لم يكن اة ياخذ كل بدله المعين مع اسما العبد
قبل ان شرط استيفاء هذا الضامة اة تزيد الجنابة عن ملكه ليكن قوله بالشبهين
ولو قال احد كما حر فقتل اصدائها رجله خطا ثم عتق الجاني للعتق صار مختاراً
للفداء له ان حكمه ان شاة وقد امكن له حر لزعنه بتعيين له حر ولانه قيمة من عين
واه مات المولى قبل البياة شاة العتق فيها وغرم قيمة اة جنة اصدائها او قيمتين
لو جنبا ولو جنى اصدائها ثم قال احد كما حر ولم يمتحن ثم مات لانه الفداء عتق اة فداد
القيمة يعنى من كل الماله والفضل الى تمام الدية لانه باختياره في اخر حيوة
مع قدرته على البياة في غنى الجاني فيعفى من الملك كالتبرعات وهذا ان
صار معتقاً نصف الجاني عند الموت له ان بالموت بة بياة عتق نصف كل واحد
منهما بكلام وجد بعد الجنابة مع العلم بالجنابة فصار مختاراً للفداء وهو منبر
في التزام الزيادة على القيمة عن اختيار له ان قال في عتق العتق لا يفسد الجاني
اما قدر القيمة فله من بكل حال لانه كان يدفع او يقدر لا محالة فيعفى الزيادة على
القيمة من ثلث ماله كما له اعتقه في هذه الحال فانه يعفى الزيادة على القيمة من ثلث
ماله كذا هنا ولو جنبا ثم اعتق اصدائها في صحته لانه فداها لانه لما اعتق اصدائها
في صحته مع العلم بالجنابة صار مختاراً للفداء في اصدائها في صحته لو لا بدخ وقوف
للعق على اصدائها فيلزم رتبة واحدة في صحته ويعفى من كل المالك فاذا مات
قبل البياة صار معتقاً نصف كل واحد منهما في اخر حيوة فصار مختاراً للفداء الا ان
فلزم قدر القيمة من كل ماله لانه لا يخلص عن ذلك وما زله على القيمة المانم الدية
يعتق من ثلث ماله لانه كان يخلص عن تلك الزيادة باق يوقع العتق على اصدائها
فانما تبرع بالزيادة في اخر حيوة فيعفى من الثلث ولو اعتق من الجنابيين ثم مات
المولى يجب له ولو رتبة وللثانية قيمة وتعيين الله قول اختيار الدية لانه صار
معتقاً بكلام وجد بعد جنابته فصار مختاراً للفداء له ان شاة لانه لما بين العتق
فيه صار معتقاً بكلام وجد قبل جنابته فله يصير مختاراً للفداء ولكنه صار مستهلكاً
فوجب قيمة فصل في جنابة المدين وام المولى والمكاتب

وجبة كناية

وهو ما يند في الجنابة على اطرافه بمنزلة المالك حتى لا يتعلق الفوق بالجنابة

ولو عتق غير كناية
في عتق الجاني او
الفداء ولو جنبا
ففي عتق غنقه
لم يصح مختاراً للفداء
لانه لم يكن مختاراً
عنه

وتعيين

وله احسن المدبر وام الولد جناية صم السيد له فله من قيمته ومن لرس الجناية لماروس
 اه ابا عبيد قضي بجناية المدبر على موله وكاه اجير بالشام وكاه القضا محض
 من الصيانة رضم فصار اجرا وكاه بالندين وله سنيله وصار مانعا في الرقة عند
 الجناية ولم يصرحنا بذلك لانه عند الندين وله سنيله وكاه يعلم انه يحسن فصار
 كما لو فعل ذلك بعد الجناية وهو له يعلم وانما يجب له فله من القيمة ومن له رهن لانه لا
 وجوب للدفع بالجناية وقد تعذر الدفع من المولى فجذب القيمة عليه لمنعه منه وله
 منع من المولى في اكثر من القيمة وله حق لولي الجناية في اكثر من رهن وله ثبت الخيار
 بين له قتل وله كثر له القضي له يفيد في الجنس المختار له اختاره له قتل له كثر له في
 القضي حيث يختار بين الدفع والقتل له القضي في الجنس المختار وله ياتي له
 قيمة واحدة واه كثر الجناية من المدبر لانه ما حقه له رقة واحدة وله قيمة المدبر
 نزل منزلة عين العبد لفرأجه جنات لا يجب دفعه لانه كذا هنا ولكن القيمة مشتركة
 بين اوليا الجناية بقدر الحصة وتبقى قيمة المدبر لكل واحد منهم في حال الجناية
 عليه وله يبقى لوم الندين لانه موجب الجناية له سبق الجناية حتى لو قتل انسانا
 خطأ وقيمتها الف الف صارت قيمته الف وخمسة مائة ثم قتل له من لولي الجناية له وله
 في هذه الزيادة وهي الثلث لما بينا فاه دفع المولى القيمة الى ولي الجناية بقضا
 حتى يرضى شارك البت له وله واه كاه يعني قضا فالبت بالخيار ان شاء
 المولى واه شاء اتبع ولا الجناية عند اذ حيفه به وقال له شيء على المولى وشي له ول
 سواء كاه بقضا او بقي قضا له حين دفع المولى الى ولي الجناية بقضا
 موجوده وكاه الدفع اليه صحيحا ولم يكن بهذا الدفع حائيا في حق البت له السبب
 الموجب لحق البت وهو الجناية لم يوجد له بضم لا شيئا وله اة القيمة انما يجب
 على المولى باعتبار حقه الرقة وانما حتمها بالندين السابق وذلك في حق اوليا الجناية
 سواء فحصل في حق اوليا الجنايتين كاه دفع القيمة من المولى كاه بعد وجوب الجنايتين
 وهناك اة دفع الاصلها كل القيمة بقضا لم يضمن للثاني شيئا ولم يرضه بقضا كاه
 للبت الخيار فمذاشله ولهذا كاه للبت حق المساركة مع له ول في ملك القيمة وله يكون
 ذلك له باء يجعل كاه حقه عليها في حال واحدة ولذا اعتق المولى المدبر وقد جنى
 جنات ان لم يلزم له قيمة واحدة له الضمان وجب على المولى بالمنع فصار وجوب له
 وعدمه من بعد سواء وام الولد يعني له المدبر في جميع ما ذكرنا له له سنيله ومنع الدفع
 كالندين ولولا ان المدبر بجناية لم يحرق لعله ولم يلزم شي اعتق له له موجب جناية
 الخطا منه على السيد فاقبله لا ينفذ على السيد فاه سارعا في قيمته يوم جنى فالتق
 للسيد مع كونه لانه ملك الزيادة فاه حقه اخرى فاه القيمة ائله بثلث جنى فالتق
 مدبر جنى في طريق المسلمين فاه فيها رجل فلولي المولى الى الجناية قيمة

لأن الرقيات
 صارت له في عيانه
 فبعد الحرس
 الدفع والغدا
 قدره

الحاج

قيمة المدبر الف بقضا ثم مات — ولي الجناية وتدل الف وعليه الفاه ثم وقع في البين
 لفرقات فاه له لف الذي تركه ولي القتل له وله قسم بين ولي البت وبين عي له وله
 على خمسة اسمهم لولي البت ولربعة للفرما لاه حق ولي البت في خمسة مائة وحق الفرما
 في الفين فيصبي كل خمسة مائة سهم فيصبي الدين لربعة وحق الولي سهمها فاه قسموا
 في ذلك بقضا ثم وقع فيها لفرقات اذ ولي البت نصف ما في يد ولي البت له منها مائة
 ثم رجع على الفرما بتمام ربه القيمة له حق ولي الثالث والثلث في ثلثي له لف وحق
 الفرما في الفين فحصل كل ثلثة الف سهم فيصير الفاه ثلثة اسمهم وخمسة مائة فذلك لانه
 فذلك باخذاه منهم تمام ربه القيمة ولو دفع المولى خمسة مائة له وله قضا ثم وجب
 الولي للمولى ما قبض وما بقى ثم وقع فيها لفرقات ولي البت بين تضمين المولى النصف
 وبين تضمين الربح والولي الربح واه دفعه بقضا يتبع المولى بالربح والولي بالربح
 من غنى اختياره مدبر جناية خطأ وقضت قيمته بلة قضا فالتق في آخر
 وقضى بالقيمة ولم تدفعه حتى ترضى ثم مات — المكاتب عن مائة فالما لولي المانية
 له نصفه صار دينيا بالقضا والدين له يبطل بالموت له اخلف كسبا وخير الثالث
 بين له شارة له وله اوتوه المولى مائة ولدت ولدا وقيمة كل مائة مائة جنى
 جناية تستحقها ويات سدها ولم يدفع ما له غنىها سعيها بقدر قيمتها لولي الجناية
 وللورثة في مائة مائة له موجب الجناية القيمة على المولى وقد صار
 دينيا بموته والدين حقدم على الوصية والندين وصية فكانت موصى عن الدين
 عبد لرجلين قبل رجلاه خطأ فدين لهما وهو له يعلم بالجناية ثم قتل لخدم
 خطأ قيمته السالك اة شاء نصف قيمته ودفع المولى الجناية له وله لاه حقه
 تعلق برقة العبد وقد فاه هذا النصف واخلف بدله فانتقل حقه اليه وقضى
 المدبر نصف قيمة قنا لولا له وله ربه
 قيمة مدبر الولي المانية له له ملك نصيب صلح به بالقضا ثم وقت الندين فظهر للجناية
 المانية على ملكه او لم يستعاه ودفع اليها وضم المدبر نصف قيمة قنا لولا له وله نصف
 قيمة مدبر المولى الثانية او اعقوب او ترك وضم نصف قيمة قنا لولا لانه في نصيبه
 على ملكه وتعذر دفعه فصار محسوكا فعليه بدله رجل شيء عبد غيره موصى فدين
 سيد ثم شجرة الشراج موصى اخرى ثم كاتبه فنجح لفرق في لقي المكاتب
 فعتق فنجح لفرق فبات بالكل ضم نصف عشر الدية ويعزم نقصانها ايضا الى اخر
 المانية ثمانية نصف عشر قيمته مدبر اشجى ونقصانها الى اة كوت ونعم
 بالثلاثة نصف عشر قيمته مدبر امكاتب اشجوا بسجنين ونقصانها الى لفرق
 وثلث قيمته مائة مائة وبالرابعة بثلث الدية له الف الف واه تلفت باربعه بجاح
 صوره فهي ثلث ثمان حكا لاه حكم له وليس واصره مدبر لرايتها المالك الكتاب تقطع مائة

ومن احدى رجه على حقه
 بشره لانه وصية
 لوصي الفرما ووجوب
 المدبر وصدقه على لفرق
 باخذوا عنها النصف
 النصف كل لانه الدين
 او من الوصية على
 الولد عليه فدين
 وعين ما من لورث
 وعين لادم حقه
 او من يد جديين
 الصان والوصية
 الولد برهان
 فتمت صحيحا بالشي
 الاصل لانه النصف
 في حق البت العبد
 وهي حذرة في حق
 بغيره فهو

الجناية بمنزلة البيع له لا بد ان ينفرد له منها او لا ينفرد على حق المولى ولا تنها على
 حق العبد فكأنها جناية واحدة ولا خربان مختلفان لانه بعد الكتابة حكمها ضامة
 القيمة للمكاتب والى بعد العتق حكمها ضامة الدية فكأنه لنفس تلت بثلاث
 جنابات ثلث بالجناية قبل الكتابة وقد هدرت في حق الجاني الضامة ولكنها
 اعتبرت في حق المولى كحق اية السبع وثلاث بالجناية بعدها وقد اعتبرت
 وثلاث بالجناية بعد العتق وقد اعتبرت ايضا وله نعم بالشخص الى بعد العتق
 ارسا وله نقصا لانه الجناية من صارت نفسها سقط اعتبار ما دونها وضار
 ذلك تبع لنفس عبد شح في موضع ثم براه مولاه فنجح العبد موصى اخرى ثم
 كاتبه مولاه ثم نجح اخرى ثم لوى فعتق ثم شح لجنه ومات والمولى عالم بالجنايات
 ففعل عاقلة له جنه نصف الدية له المعنى عند الجناية له عند الجنايات
 والجاني هنا اثنان والنصف له من العتق العبد بامر من جنابات الحكماء
 مختلفين والمعنى احكام الجنايات فحكم له ولي الدية او للدوا حكم الثانية
 وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة
 الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف لربعة اسمهم فصار الكل ثمانية اسمهم
 لربعة اتلفها له جنه ولربعة اتلفها العبد فالسهم له ول صار مختارا بالديني
 وهو عالم بها فيلزم من الدية والسهم المات وجد والدفع محتق بفعل سابق
 على الجناية فلم يثبت له اختيار فوجب له ثمن القيمة على المولى له لئلا يكون ثمن
 الدية اقل منه والماتة حصلت من المكاتب فوجب له قل من ثمن الدية
 ونجس القيمة على المكاتب والرابعة جناية الحرف فوجب ثمن الدية على عاقلة
 وآه لم يدر والماتة لها ففعل عاقلة له جنه نصف الدية واما النصف الاخر
 فقد تلت بثلاث جنابات في الحكم له في شح العبد قبل الكتابة حكمها
 واحد وهو الوجوب على المولى وجنابته بعد الكتابة تخالف جنابته بعد
 العتق فصار هذا النصف ثلثة اسمهم فصار الكل ستة ثلث له بجنايته لجنه
 وله في الجناية العبد فيلزم على المولى سدس الدية باله وبين وعلى المكاتب
 له قل من سدس قيمته ومن سدس الدية وعلى العاقلة سدس الدية وله سوط
 كالشجاج ضمن ما لم يؤمن به له بان يؤمن فلو امر جله ان يضرب عبده سوطا فضربه
 سوطا ثم ضره المولى سوطا ثم ضره اجنه سوطا فمات فانه وله هدر لانه
 بامر المولى ويقدم الرشم السوط المات وما انتقص به الى ان مات منقوصا
 باله ول والمات هدر لانه من المولى على عبده وعلى له جنه لربعة الرابع وعلى
 عا ولم له جنس ثلث قيمته المولى له العبد تلت بثلاث جنابات
 عبد شح رجله موضحة فباعه سيد وهو يعلم فنجح اخرى عند المات

اخرى وشح
 في الجناية
 في الجناية
 في الجناية

قيمة

الدية واما العبد فقد اتلف نصف بثلاث جنابات مختلف فيبقى الكل ففعل
 اتلف بالجناية قبل البيع ثلث النصف وقد صار المات مختارا للدوا فيلزم سدس
 الدية والماتة على المشتري وقد صار مختارا فيلزم سدس الدية والماتة مختلف
 برقبته فنجس المات بين الدية والدوا عند زيد وخرجه على خرفكاته عالم بالجناية
 نجح عليه اخرى ثم كاتبه زيد نجح عليه جناية اخرى فمات من ذلك كله ففعل
 العبد نصفه وكل نصف اتلف نصف لنفس بثلاث جنابات حقيقة
 وجنابتهن حكما اما نصيب الحق عليه فقد اتلف نصف لنفس بجنايه قبل
 كاتبه وهو هدر وجنابتهن بعدها وموجبهما واحد وهو له قل من نصف
 قيمته ومن ربع الدية على المكاتب واما نصيب غير الحق عليه فقد اتلف النصف
 ايضا بجنابتهن قبل الكتابة وحكمها الوجوب على المولى فيلزم له قل
 من نصف قيمته ومن ربع الدية وجنابه بعد الكتابة وهو مثله في رتبة المكاتب
 وآه جنه لجنه كاتبه اصرها وهو يعلم بالجناية ثم جنه عليه فكاتبه المات وهو
 يعلم ثم جنه عليه فمات فنصف له ولك اتلف نصف بثلاث جنابات لها حكم
 جنابتهن فصار مختارا في له ولي ربع الدية وموجب القيمة على المكاتب وهو
 له قل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف له من جنابتهن قبل الكتابة وحكمها
 واحد وهو الوجوب على المولى فلزم له قل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب
 بالمات له قل من نصف قيمته ومن ربع الدية وآه لم يعلم ضامنا له فلم يضمنه
 ونصف الدية وعلى المكاتب ايضا له قل من القيمة ومن نصف الدية لانه تعذر
 الدفع على المولى والغايت بذلك الجناية النصف ولم يوجد خربا ما وله الاختيار
 فليتمها له قل من القيمة ومن نصف الدية وعلى المكاتب كذلك ايضا له الغايت
 بالجناية بعد الكتابة النصف كما بينا كاتبه اقرش على ولدها المولى في كاتبه
 بجنايته ودين بطل لانه صار مكاتبيا فالحق باله حر لانه كسب افدية وضرف الم
 الدية لانه الجناية له الجناية لم تضرم له والدية له فانه لم تاخذ له ثم الكسب
 حتى مات الولد واقرش بالجناية او له تحاصلا له له فمات بالجناية وآه كاه
 سابقا ولكن اتلفه ماله بعد له فمات بالدين فاستويا له سابق عليه من وجه متاخر
 من وجه وآه اقرش بالدين اوله يدى ثم كاتبه اقرش بدين ثم يدى وآه كاه له فمات
 الولد ثم مات متحاصلا والفرق انه اقرش الولد له في قيمته وفيها سعة واقرشها
 لانها بيعه باعتبار الكسب فكل الاستغناء له ول بطل المات وله صل الجناية المكاتب
 انما تصيب ماله بالنقصان او بعتق المكاتب باو الدل او بموته عن وفاؤي
 لم يضر ماله يتعلق برقبته اذا ثبت هذا فنقول حكاتب مات عن

البقية

الاجل والوقت

كاتبه او
 المولى في كاتبه
 بعد كاتبه وكاتبه
 اقرشها لجنه
 لواقوت بعد كاتبه
 علم بدين وكاتبه
 بكر ايضا في كاتبه
 وحاشية

تركه له وفا فيها وعليه جناية ثم يقتصر بها حتى لا يتركه لستيدته ومن حق للمولى فيها له مات
 عا حرا لانه صفة كانه متعلقا بالرقبة لا بالالكسب لانها لم تنصر وبنوا وقد هلكت الرقبة له الى
 ذلك فطلعت فاه فبقيت صرفت التركة فيها له بها صار من ربحها عليه وآه كانت
 من لرشه جناية يده صرفت في الجناية فبقيت بها اوله له بها بدل بعض المرقبة
 وحكم البعض حكم الكل وآه احتمل صرف التركة من غير الجناية الى المقضاه فاه
 يتم من لرشه الجناية وصرف ما في من لرشها الى الذمة لم يقض له بها وما ترك من
 لرشه جناية قبل جناية فهو كسائر تركته **باب عصب**
العبد والمدبر والوصى والجناية في ذلك ومن فطمه يد عبد فقتله
 رجل فمات العبد من القطع ضمن قيمته اقطعه وآه عصب رجل وهو مخرج
 فطمه المولى يده عند الغاصب فله شيء على الغاصب اما المسلم له ولى فله العصب
 من اسباب الضمان والمملوك في المضمونة فيقطعه السرقة كالبيع فصار كانه هلك بانه
 سماوية له بالقطع فوجب قيمته اقطعه ولم يوجد القاطع في المسلمة الثانية فاضيف
 السرقة الى البدائية فصارت المولى متلفا وصار من العبد له ما بقي من المشتري
 قابضا للمبيع يصير المقتضى منه من العصب في الغاصب من
 الضمان والآه لعصب العبد المحجور عليه عبد المحجور عليه فمات في يده فهو ضامن له
 المحجور عليه مواضيا فعالم وآه لم يكن مواضيا فمات في يده فهو ضامن له
 مذبذبا في جناية ثم رده على المولى في جناية اخرى ففعل المولى قيمته
 بين وليي الجنايتين نصفين له بالتدبير السابق لم يمسح له رقبته واحدة فلم يجب
 عليه له قيمة واحدة وتكون بينهما نصفين له ستواهما وبرجعه المولى يده له في قيمة
 العبد اليها بنصف قيمته على الغاصب له نصف القيمة استحق عليه بسبب كانه
 عند الغاصب فوجب على الغاصب وباله ويدفع الى ولي الجناية له ولى ثم يرجع
 بذلك على الغاصب من لرشه وهذا عند ابن حنيفة واما ابو يوسف فقال **عصب**
 محمد رده يرجع بنصف قيمته اوله فيسلم له المولى انما يرجع على الغاصب
 بالنصف اذ ذل ولى الجناية له ولا يقبض هذا الذي يرجع به عوضا عما سلم له
 الجناية له ولا فازا سلم له اصله لم يستحق عوضا كيه تكرره الخفاق في شيء واحد
 او كله مجتمعا بالبدل والمبدل في ملك واحد ولها من حق ولى الجناية له ولى
 في كل القيمة له من حين جنى في حق له زاجه اصد فانقذت الجناية موجبة الخفاق
 الكل وانما النقصان بعار من اجهة التمس فمات وجد شيئا من القيمة فارغا في يدك
 المولى اخذه حتى يتكامل حقه له في حقه على المولى ولذا اخذه منه يرجع المولى بما اخذه
 على الغاصب له استحق من بدل بسبب كانه عند الغاصب ولذا كانه جنى
 عند المولى اوله ثم جنى عند الغاصب غرم المولى قيمته بين وليي الجنايتين

اول التركة وارث
 اليد
 العصب

الركب
 رجل

الجنايتين نصفين ثم رجع بنصفه يجمع على استصحب في دفعه الى ولي الجناية
 له ولى وله يرجع على الغاصب في قوله له انما استحق عليه بسبب كانه عند
 فله يرجع به على غيره ثم وضع المسلم في العبد فقال ومن غصب عبد ابنى عنه
 ثم رده على المولى فحق جناية لرشه فالمولى يدفع الى ولي الجنايتين ثم يرجع
 على الغاصب بنصف القيمة في دفعه الى الولي وله يرجع به على الغاصب وهذا عند
 ابن حنيفة واما ابو يوسف فقال **عصب** محمد رده يرجع بنصف القيمة فيسلم له
 وآه جنى عند المولى فغصبه رجل فبقي عند المولى يدفع نصفين ويرجع
 بنصف قيمته قد دفع الى الولي وله يرجع به فالحق الجواب في المذنب
 له ان المولى يدفع العبد هنا وانه يدفع القيمة ومن غصب مذبذبا في جناية
 ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عنه جناية فعلم مولى المدبر قيمته بين وليي الجنايتين
 نصفين ثم يرجع بغيره على الغاصب قد دفع نصفها الى ولي الجناية له ولى ثم يرجع
 بنصف القيمة على الغاصب وله يدفع اول الجناية له ولى وله المولى الجناية الثانية
 وهذا له جناية المدبر على مولاه فيغرم المولى قيمته ويرجع بالقيمة كلها
 على الغاصب له كلها وجب بسبب في ضمانه فكذا يرجع بهاد في نصفها الى ولي
 الجناية له ولى له حقه في كل القيمة لوله من اجهة التمس وقد قدر على ذلك ما اخذه
 ولى الجناية الثانية فيرجع به ليشتم حقه ثم يرجع المولى بذلك بالنصف على الغاصب
 له استحق عليه بسبب في ضمانه فاذا رجع به سلم له ولم يسلم له الى الجناية الثانية له في
 حقه لم يجب له والمزاج في قيمه فلم يجب له في النصف وقد سلم له ثم قبل هذه المسلمة
 على له ضل في كاله ولى وقيل على له تغاف والفرق لمحمد رده في له ولى ما يرجع
 به عوض عما سلم لولى له ولى له الثانية وجد است في المالك فلو رده له ثانيا
 سكر له الخفاق ويمكن هنا ان يجعل عوضا عن الجناية الثانية لمصلحتها
 في بدل الغاصب فله تكرره الخفاق ومن غصب صبيا حرا له يعرض عن نفسه
 فمات في يده فجاءه الخفاق فله ضمان عليه وآه اصابته صاعقه او نهشت
 حية فعلى عاقلة الغاصب الدية استحسنانا والقياس ان له يضم في الوجهين و
 هو قول **عصب** زفر والشافعي ردها له غصب الحرة تحقق ولها لو كانه مكابا
 صغيرا له يضم مع انه حر يد افا ولى له لا يضم لراكه حرارقة ويدرا ولى له
 يضم باله تله ولى بالغصب له في نقل الى لرشه شفعة او الى حكاة الصواعق تسبيح
 للثكف له ثماله يكون في كل حكاة ولوله نقله لاذلك المكاة لما اصابه صاعقه ولا تسبيح
 حية وهو فيه يستعد فيضم ما تلف في كاله حفر في الطريق بخلاف المولى الحية
 او بالحق له ثماله يكون في كل ما كان حتى لو نقله الى موضع يغلب فيه الحية ولا مرض
 يضم فيجب الدية على العاقلة لما سكر كاله في المكاتب الصغير له في

الركب
 العصب

الركب
 العصب

به

بدن فيه صغيرا كانه او كبيراً تخله في الحزن الصغير له روى انه المكاتب الصغير
له زوج واحد والحزن الصغير من وجه ولبيه وتخله في مالها كانه يعنى عن نفسه
له تعارضه بلسانه فله ثبت يده حكما وهذا قد صار في يده فله يعارضه بيده ولسانه
كذا في له سرله ولا اورد في صبي عبد افعله ففعل عاقلة القيمة كذا في الحزن الصغير
لغيره سلمه والصدور الشهيد وقوله في الهداية على عاقلة الدية تحتل ان له روى
القيمة وانما اثر لفظ الدية له بها بازا له روى القيمة بازا للمالية والواجب في
العبد بازا له دية عند ابن حنيفة ومحمد روى آية اورد طعنا ما فاكلمه بغيره وهذا
عند ابن حنيفة ومحمد روى وقال ابن حنيفة والساقط روى في
الوجهين وعلى هذا لا اورد العبد المحرم له فاستهلكه له يواخذ بالفضاء في الحال
عند ابن حنيفة ومحمد روى لو خذ به بعد العتق وعند ابن يوسف والساقط
روى لو خذ في الحال وعلى هذا الخلاف في له قراض وله عان وله بداع والبيع و
التسليم في العبد والصبي العاقل في الصبي حتى يفرغ من العاقل بالهجرة له تسليم
صدور وفعله معننى كما انه اتلف مال الغير يفسد له في الجهر موافق بضان
الفعل كما لو وجد قبل العتق وهذا له له بداع لم يخطأ وله من الخطأ ضد له في
بالنضيق فانه لو كره عليه حرم له استهلكه له يفرغها له روى انه لو بيع لكانت عبدا
او انه يكون مضمونا وكذا لو اتلفه غير الصبي في يد الصبي المورع وله ابن حنيفة
ومحمد روى انه استهلكه كـ حصل عن تسليط صبي وشرط باطل فله يضمن
كما لو نص عليه وهذا له التسليم اليه واذا باع يده عليه تسليط عرف العلاء
الصبيانه اتلف في المال قبل نظره في العواقب فهو بالخيار في ذلك مع
علمه بحاله صار كانه في له فله في وقوله احفظ شرط باطل له خياط
به من له يحفظ وله يفرغ عليه وله له عليه وله للصبي على نفسه فهو كمن
قدم الشعيبي بين يدي الحار وقال احفظ تخله في حيلة العبد وله له ايات
البد على دمه وحيوة باطل له في حق الدم يمتنع على اصل الحرة وتخله في مال له
عنى الصبي في يده له له تسليط في حقه وآه استهلكه له من غير ابداع فله له
مواخذ بافعاله لما من في الحجر ومن استعمل مجورا عليه يفسد له وله وتلف
انه لم يخلد فيه فعل اختيارى ضم كماله يورق اليه سكتنا فسقط من يده وعفر
واه تخلد له يضمن كما لو قتله به نفسه غضب عبد مشجور فمات عند الغاصب
اه شاء اقتصر من الشار واه شاء ضم الغاصب قيمة مشجورا وآه كانت
خطا فاه شاء الضيق العبد صاحب عاقلة الشار ورجعت العاقلة
على غاصبه بغيره مشجورا وآه شاء ضم الشار الشجة في ماله ونقصانها الا وقد
الغصب وضم الغاصب قيمة مشجورا ولم يباغ المولى بشرط الخيانة مات

الخلاف في

لما

عند المشتري في اللك - من - مضمون له بشرط الخيار للبائع
مضمونة على المشتري بالقيمة كما لمضروب ولورهنه وديته مثل قيمته فملك ذهب
بالدين وللسيد على الخانة لشر الشجة وآه كانت قيمته ضعف الدين روى السيد
على الخانة بامر الشجة ونقصانها ونصف قيمته يوم رهن ولو حن عبد الغلس
واختار الفداء لم يحس على دفعه عند ابن حنيفة روى وعند هاهنا له لم يورق في الخانة الفداء
له انه يرضى المولى بالفداء وهو فرع تحقق له فله من وعده وسيد الخانة له اخيار
الفداء فسرى وصار قتله حتى بين الدفع واستمراد ما اعطاه وبين دفع الفداء انهم
الدية والغياض له له يكون محتمل او عليه الدية وهو في - ان لو سرف
لا اله الجرايم اصل واختيار له صل اختيار لما تولد منه وجه له كفسا له اخيار اسالك
العبد باقل المالبين وذا له بدل على اختيار احساك باكن المالبين خيل قطره فارتد
فاسلم فمات من القطر يجب كل الدية عند ابن حنيفة وابن يوسف روى عند
محمد يجب لشره اليد فقط له له لم يرد انقطه حكم السراة لسقوط عصمته
وله فعل من الجنازة بعد اسلمه ولها اة القطر وجد في محل معصوم والسراة
في محل معصوم فيجب كل الدية مات انقضاء في يدها عبد على الطريق فاعتنه
المولى عما لماله فعليه الدية ونضرب الماله في الدية بتقدير قيمة الجنازة فيضرب هذا
بجميع قيمة العبد وله - بجميع الدية فيقسم بينهما على ذلك عند ابن حنيفة
به وعند هاهنا يضمن المولى لولى الثانية نصف القيمة والدية لولى له وله العبد
صار فاعله كله هاهنا وقت الحفر والمولا اعنته وهو يعلم باحدهما دفع له خذ
فصار بخيار الفداء في حق من علم وعليه نصف قيمة الماله لم يعلم وله دفع
الدية كدفع قيمته ولو اعنته وهو يعلم دفعه له وله له نغم للتأشيبا بل
بشارك له ول كذا هاهنا حن المضروب على استبد يعنى عنده خله فاهاهن ولو
حن على غاصبه له يعنى عنده وعند هاهنا يعنى وله صل اة جنابة الملوكة على ماله
هدر له اة اعنى المالك له الغاصب يملكه بالقضاء وهما اعنى الحال في الجنابة
الموجبة للمالك اما له اكانت موجبة للقود يقتل العبد فضا صا اعنى في
مرض موة عبد به قتل معتقة في مرضه خطا عليه اة يسع في قيمته عند ابن
حنيفة روى اذ هما نقص الوصية له له عناق في مرض الموت وصية وهي للعاقل
باطلة له اة العتق له تنقض بعد وقوعه فيجب قيمة ثم عليه قيمة لرى يقتل
حوله له المستسرع كالمكاتب عند والمكاتب له اقتل حوله فعليه له قل من
قيمه ومن الدية والقيمة هنا اقل وقال يسع في قيمة واحدة رواه الموصية والدية
على عاقلة له له حره يورق عندها رجلا مات وبركه مدبر له ماله غيره فقتل
هذا المدبر رجله خطا فعليه اة يسع في قيمة لولى العتيل عند ابن حنيفة روى له المستسرع

في
لدى

والخلاف

كما المكاتب وعلى المكاتب في قتل النساء خطا كذلك وعندهما فيه الدية على عاقلة لانه
حريته كتاب القسامة على اهل الحلة الذين وجد القتل فيهم وكانوا قتل في حلة
لم تدرك قاتله حلف خمسة رجله منهم بخي هم الولي بالله ما قلنا وله علمنا له قاتله فان
حلفوا قضى على اهل الحلة بالدية وله حلف الولي وقال الشافعي به لانه اذا كان
لوث استخلف له وليا من بين اهل الحلة فحلفوا بقض بالدية على المدي عليه عدا كانت
الدعوى او خطا وفي قول بالقول لكانت الدعوى في المدي وهو قول مالك يقضي
لله وان وكل المدي عن اليمين حلف المدي عليهم فانه حلفوا برئوا وله شيء عليهم ولا ينكحون
فعلهم القصاص في قول والدية في قول واللوث عندها قرينة حال ترفع في القلب
صدق المدي بانه يكون هناك علم القتل على واحد بعينه كالدعوى او ظاهر شهيد
للمدي من عدو او طاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدو له اهل الحلة قتلوه
واذا لم يكن الطاهر شاهدا حلف اهل الحلة على ما قلنا فانه حلفوا في
موضعين في حلف المدي اوله وفي براءة اهل الحلة باليمين للشافعي في البداية
بين الولي قوله لله وليا فيقسم منكم خمسة منهم قتلوه وله اليمين حجة لمن شهد
له الظاهر كما في سائر الدعوى فانه الظاهر شهيد للمدي عليه له ان يصر
في الدية البراءة والظاهر شهيد للمدي عليه عند قيام اللوث وقرب العهد
فكوة اليمين حجة ولكن في هذه الحجة ضرب شبهة والقصاص عقوبة بسقط
بالشبهات بخلاف المال فلهذا اوجب الدية في الجرد ولنا قوله في البينة على
المدي واليمين على المدي عليه وروى ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم
بدأ باليهود بالقسامة وجعل الدية عليهم لوجوه القتل بين اهلهم وله اليمين ليست
بحجة صالحة له كتحقق قتلهم فكيف تصح حجة له كتحقق نفيهم خصوصا في موضع
يتيقن بانه الحالف بخلاف حلفه على ما لم يعان به من حلف وهو اللوث وانما شرعت
اليمين له بقاء ما كان على ما كان فله يستحق بها ما كان مستحقا وقوله بخي هم الولي يبين
انه خيار تعيين الخي من الولي له اليمين حقه فاليه تعيين من يستوفى حقه ول
انه اختيار الشبهة والفسقة له تهمة القتل عليهم اظهر وله ان يختار المشايخ و
الصالحات منهم له نعم يترزوه عن اليمين الكادية اكثر مما يترزوه عن الفسقة فاذا علموا القاتل
فهم اظهروه ولم يحلفوا ولو اخذوا في القسامة اعي او محدود في نذر جازا له
هذه يمين وليست بشهادة فعن اهل الحلة اليمين تحلف في اللعانة له شهادة وصا
ليسا باهل الشهادة فاذا حلفوا قضى على اهل الحلة بالدية وقال الشافعي
به وروى عن الدية لما روى سهل بن ابي جهم انه عبد الله بن سهل وعبد الرحمن بن
سهل وحيي بن حصة ومحيصة خرجوا في القجارة الاخيبي وتفقوا الجواجم فوجدوا عبد

واذا

في قول

ما

بن سهل وحيي بن حصة ومحيصة خرجوا في القجارة الاخيبي وتفقوا الجواجم فوجدوا عبد
الله بن سهل قتيلا في قلب من قلب خيبي شحط في دمه فجاءوا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ليخبروه فاراد عبد الرحمن وهو اخ القتل ان يتكلم فقال
الكني الكني فتكلم احد حبيي قويصة او محيصة واخبر بذلك قاله ومن قتل قاله ومن
يقتل سوي اليهود قال يبي يبي يا ما نزل الله الحلف خيبي في سائر الدعوى فكذاها
ليكون موافقا للصول ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
هذا قتل وجد بين اهلهم فما الذي يخرج عنكم فكتبوا اليه انه قتل من لولاه
وقعت في بني اسرائيل فانزل الله تعالى على موسى امرافاه كنت نبيا فاسأل الله
مندا ذلك فكتب اليهم انه الله تعالى راني اختارتم مني سبعين رجلا فحلفوه بالله ما قلنا
وله علمنا قاتله ثم يعرضوه الدية قالوا لقد قضيت فيها بالناسوس الى بالوحي
وروي خصف عن زيد بن حريم انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني
وجدت اخي قتيلا في بني فله فقال اخي من شيوخهم يحلفوه خمسين رجلا
فيحلفوه بالله ما قلنا وله علمنا قاتله فقال الرجل وليس لي من اخي له هذا
قال نعم وما من من له بل وروى انه قتل بين وبين ولوه واربعة وكان
له اربعة اقرب فقطض عليهم خمسين بالقسامة والدية فقال ولوه في بني اهل الحلة
ما يمانتم دفعه عن اموالنا وله اموالنا تدفع عن ايماننا فقلنا انما حقت دية
ما يمانتم وانما اغرتكم الدية لوجه القتل بين اهلهم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
على له براءة عن القصاص والحسن وكذا اليمين مني عا وجب له اليمين وما شرعت
القسامة للجب الدية لولا انك لو ابد شرعت لظهور القاتل يتفادهم عن اليمين
الكادية المهلكة فيقروا بالقتل فاذا حلفوا برئوا عن القصاص ثم الدية انما يجب
بالقتل المجرى منهم طاهر لولا الظاهرة المالك منهم وتمكن القاتل من القتل
بنصرتهم وقوتهم فوجب الشرع الدية عليهم صيانة لهم المقتول عن الهدر
وله انهم لما قصروا في صيانة الحلة صاروا كالمستبشرين في القتل فانهم لولا نصرتهم
لما وقع هذا لمرور التسبب موجب للدية وذكر في المسوقة طاهر الدواب
القسامة على اهل الحلة والدية على عواقلهم وما وقع في الكني النسخ فاذا حلفوا
قضى على اهل الحلة بالدية فيحلف له بكونه قاتل عاقلة اهل الحلة ومن الى من
اليمين جسد حية يحلف له اليمين في القسامة من مقصود لتعظيم امر الدم ومن
لزم من مقصود له بحري النيابة في ايفاء الجسد له لا امتنع منه ليو كذا كلمان
اللغة لا يروى انه يحج بينه وبين الدية وهذا الخلف في النكول في المال له اليمين ثم
بدل عن اصل حقه ولذا يسقط بذلك المدي وهذا لا يسقط بذلك الدية وهذا
ان المدي الولي القتل على كل اهل الحلة اوله في البعض له باعيانهم والدية

قالوا

اليهود

انهم

جد

ما

و

المراد به

في العداوة الخطأ له نهي له يتيقن في غن الباء اما لوله على البعض باعيانهم
 فسياسة بعده انشا الله تعالى وآله يكمل اهل المحلة كثر من اهلها عليه حتى يكمل احسن
 ميمنا لما روي انه الذي جاء الى عمر رضي الله عنه من اهل وادعته كانوا تسعة واربعين رجلا
 فخلعهم ثم اختار منهم واحدا فذكر عليه اليقين وحمله عن شريك والحق ولا عذر اليقين
 في القسامة منصوب عليه ولا يجوز له خيله بالعدو المنصوص عليه فانه كاه العدو
 كاهه فاراد لوله انه يكرر على احدهم لم يكن ذلك له لانه يصار الى المكر لضرورة
 له كمال ولا ضرر له هنا ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد له نهي اتباعه لا يقيم
 النصرة بهم واليدين على اهل النصرة وآه وجريت له اثره فله قسامة وله دية له الفيل
 من ذهبت حيوته بسبب مباشره حتى عاقه والقسامة سرعت في المقتول وهو
 اما بيان ابلت حتف انتم باله نرفن له اثره فهو حبيب فله حاجة بنا الى اصيانة
 دم عن الهد ومنه فهو مقتول وبنا حاجة الى اصيانة دم عن الهد وذاباة
 يكون به جراحة او ارض ضرب او خنق وكذا في اخره الدم من عينه او لونه له الدم
 له كحز عنهما على له كحز في المباطن تحله في مال اخر من انفة او من
 او ذكره له الدم كحز من هذه المخارق عاكه بنى فعل احد وقد بيناه في الشهيد
 وله او جديده القليل او الكلى من نصف البدن ومع الدراس في محله فعل اهلها القسامة
 والدية له هذا قليل واحد في محله فله كحز في الكل وكحز نصف حشوقا بالطول
 او جديده من النصف ومع الدراس او جديده او رجله او راسه فله نهي عليهم فيه له الموهوم
 ليس بقتيل لانه لا قد ليس كالصك له هذا لونه الى تكرار القسامة والدية في قتيلا
 واحد فانا لو اوجبت اوجوه النصف في هذه المحلة القسامة والدية على اهلها
 لم نجد ثمة من انه لو جبت له او جديده بالنصف له في محلة اخرى القسامة والدية على اهلها
 وتكرار القسامة والدية في قتيلا واحد غير مشروط له صد فيه له الموهوم له كاه
 محال لو وجد الباء بحري في القسامة له تجب فيه واه كاه محال لو وجد الباء في كحز
 في القسامة تجب والمخفى ما بينا وعلوه الجنازة مبنية على هذا له صلا له ما لا يكر
 ايضا ولو وجد فيهم حنين او سقط ليس به اثر الضرب فله نهي على اهل المحلة اعتبارا
 بالكيه واه كاه اثر الضرب وهو بام الخلق وجبت القسامة والدية عليهم له تمام
 الخلق منفصل حيا ظاهرا واه كاه ناقص الخلق فله نهي عليهم له ان فصل حيا
 ظاهرا واه وجد القليل على دابة يسوقها رجلا او بقرة لها او اكلها فالدية على عاقلة
 دوة اهل المحلة له في بين فصار كما لو كاه في دله فاه اجتمعوا فعليه له القليل
 في ايديهم فصار كما لو وجد في دله واه مرت دابة بين قريتين وعليها قتيلا فعلى
 اقربهما القسامة والدية له قتله وجد بين قريتين على عهد رسول الله فاحد
 انه مسح بينهما فوجد الى احد القريتين اقرب فقتل عليه بالقسامة والدية وقد روي عن

اثره

بالكبير

سوار كان
 الساقون
 للراية او غير
 ما كان

عن عمر رضي الله عنه وقيل هذا محمول على مال كاه بحيث يبلغ اهلها الصوت اما لوله
 كاه بحيث لو بلغهم الصوت فله نهي عليهم لانه كاه بحيث يبلغ الصوت بلحق
 الصوت فمكثهم النضرة وقد قصر واذا كاه في موضع له يسمعون صوته لا يملزمهم نضرة
 فله ينسوه الى التقصير فله مجعولة قاتلين قد روي آه وجد القليل في دله انشاء
 فاقسامه عليه له الذي في حفظ الملك الخاص الى المالك والآه على عاقلة له نضرة
 وقوته بهم والقسامة والدية على اهل الخط دوة السكاة والمشتري وهذا فصول
 احدها انه لا يدخل السكاة في القسامة مع الملك عند ابن حنيفة ومحمد بن وهاب وقال
 ابو يوسف صد اهل الخط والمشتري والسكاة سواء في القسامة والدية له
 عم قضى بالقسامة والدية على اهل حبي وقد كانوا سكا نا حبي له وجوبها عليهم له لزمهم
 كحفظ او لوجه القليل بينهم والكل في ذلك سواء ولها انه الذي في حفظ المحلة الى الله
 دوة السكاة له السكاة له السكاة سقولة في كل وقت من محلة المحلة دوة
 الملك ولا يملكه من الغنم وهو الشفعة بخص الملك كذا في كاه من الغنم واهل
 حبي كانوا له كاه وناشئ انما على اهل الخط دوة المشتري عندهما وقال
 ابو يوسف صد الله الكل حش كاه له ما يجب بالملك له مختلف باضله في اسباب
 الملك كالشفعة ولها انه صاحب الخط هو المختص بتدبير المحلة والمخلة بنسب
 اليه دوة المشتري ولما يراهم المشتري في المدي والبيع كحفظ المحلة فكاه
 هو المختص بالقسامة والدية دوة المشتري وقيل انما احاب ابو حنيفة بهذا
 بناء على ما شاهد من عاى اهل الكوفة في زمانه انه اصحاب الخط في كل محلة يقومون
 بتدبير المحلة ولا يشاركهم المشتري في ذلك واه في واحد منهم الى من اهل الخط اي
 عن اهل الخط فكذلك له المشتري اتباع له صاحب الخط فانه في من له كاه الحكم
 له دوة التبعية وناشئ انما لولا بين واحد من اصحاب الخط باه هو كاه فهو على
 المشتري لانه زال من تبعهم او نزلهم فاشتعلت او خلصت له واه وجد قتيلا
 في دله فاقسامه على رب الدله وعلى قومه ويدخل العاقلة في القسامة له كانوا حش
 واه كانوا غيبا فالقسامة على رب الدله كاه عليه له بماه وهذا عند ابن حنيفة ومحمد بن
 وقال ابو يوسف نهي له قسامة على العاقلة له ولي الدله اخض بها من غير
 فله يشارك غيره في القسامة كاهل المحلة له يشارك عواقلهم فيها ولها ان الحكم
 لزمهم نضرة الموضع كما يلزم رب الدله فيشارك في القسامة واه وجد قتيلا في دله فاقسامه
 نصرا للرجل وعشرها للرجل وله ضربا في القتل على روي الرجال له
 هذا الحكم مضاف لاوله كحفظ وعند المنصبي فيه يثبت احكام القتل
 بدله له الملك وله كاه كحفظ باتبه له على السوا والدية له واحد له مختلف لانه
 تنفوا في كاه على غيره الدوة كالشفعة ومن اشترى دله فله نهي قبضها عنه

ارسل الى الامام العبد
 الذي في نواياك
 مع الامام بالله
 صمى بن العباس
 خط خطه ليعلم
 ك انصبا ومع له

ملا ما قيل في الدية
 ارسله محمد بن علي
 لان الولاية على نوايا
 له صاحب الخط
 كانت المشقة
 حار شاكها
 منتقاه الدية

الشيخ

فيما قيل وليس في الشراخيار فالله عاقله الباي و... في البيع خياره صرحا هو
 على عاقله ذي اليد وهذا عند ابن حنيفة به وقاله ابن بكير في قوله على عاقله المشتري
 وانه كان فيه خيار فالله على عاقله الذي يصيب الدكر اليه كما في الحفظ في الشراخ
 على من يملك الرقاب فلو كان المالك هو المقصر نصيب هو قاتله تقديره او المالك المشتري
 قبل القبض في البيع البات وفي الذي فيه الخيار يعني قبل المالك كما في صدق الفطر
 وانه الحفظ انما يكون باليد لا بتقديره على الحفظ باليد بله ملك وله تقدير
 بالملك بدو اليد والحاصل انما اعني اليد وهما اعني المالك اذ وجدوا فيتوقف
 على قرار المالك واليد ملك لوجوب الله على العاقله حتى لو كان في يده دله فوجد
 فيها قبيل لم يعلقه العاقله حتى يشهد الشهود انما الذي اليد يعني انما الذي العاقله
 انه لم يكن الدلالة وقالوا ليس ويرتفع في يده وهذا لما عرفناه الطاهر حجة للدفعه لا الخاف
 وقد اخضنا الله الخاف هنا فوجب انباء بالبينه لمن طلب شفعة بالجوهر دله
 بيعت فانك المشتري اذ يكون الدلالة في يد الشفيع ملكا فانه لا يفتن الشفيع
 بيده عليها حتى يقيم البينة على المالك وله يلزم انه با حنيفة به يعني اليد الخاف
 الدلالة كما ذكرنا انما اذ يعني يد المالك له مجرد اليد ولم يثبت هنا يد المالك له البينة
 فانه وجد قبيل في ذلك فالقسامة على من فيه من الرقاب والملة حين والبيعة
 والدلة عليهم وهذا اللفظ يشهد لربها حتى يجب على الرقاب الذين فيها وعلى السكاة
 وكذا من يمتد بها المالك في ذلك وعلى المالك سواء وكذا الجدة وهذا على مذهب
 ابن تومس فظاهره انه يجعل السكاة والملة في القيد الموقوف في المحلة سق
 فكذا في القيد الموقوف في السفينة واما عندها في المحلة السكاة له يساركة الملة
 له التدبير في المحلة الى الملة كدوة السكاة وفي السفينة الظاهر انهم في
 تدبيرها سواء الاخرى من وهذا له السفينة فلو كان المعنى فيه اليد دوة المالك
 فانها مركب كالديانة قلنا كما ان المعنى في القيد الموقوف على الديانة هو اليد
 دوة المالك فكذا في القيد الموقوف في السفينة وهم في اليد عليها سواء بخلاف
 المحلة او الدلالة بها له منفذ وآه وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها لا عليهم
 الناس بالتدبير فيه وآه وجد في المسجد الكاوي او الشارع فلا قسامة فيه والدلة
 على بيت المال له المقصود بالقسامة في القيد وذلك لا يخفى في حق العامة
 وكذلك الجور للعامة وما له بيت المال معد لذلك ولو وجد في سوق اذ كان مملوكا فقد
 ان تومس به يجب على السكاة وعندها على المالك وآه لم يكن مملوكا كالشركة
 العامة يثبت فيها فعل بيت المال لا الجماعة المسلمين ولو وجد في الجحش فالدية
 على بيت المال عند ابن حنيفة ومحمد بن حنبل وعندها يوسف في الدية والقسامة على
 اهل الجحش له منهم سكة ومع الذين يفتون من تدبيره ذلك الموضع ما دله في الظاهر

الجسور

التي

مواضع

البيع

اذ القيد حصل منهم ولها اهل الجحش مفهومة في السكاة في هذا الموضع فقلنا يفتون
 بحفظه والتدبير فيه ثم ذكر في الموضع معد للشفعة المسلمين فدرة القيد الموقوف فيه تكون على
 بيت مال المسلمين قالوا وهذه بناء على مسلمة الملة والسكاة وقد مر له خله وفيه وآه
 وجد في يده ليس بغير عارية فهو هذا ونفسه القريب من استماع لصوت له في
 كانه انتهى الصوت بكونه قنا العراة فيهم اذن بالتدبير فيه لرمي مواضعهم له يري انه ليس
 له صداه حتى ذلك الموضع يعني رضاه فاما ما ورا ذلك فهو من جهة الموانع ولا يجب
 فيه شيء وهذا لا يمكن مملوكه له صد فاما ان كانت فالقسامة والدلة على العاقله وآه وجد
 بين قريتين فهو على اقربهما وفي يد وآه وجد في وسط القرأت من الماء فهو صد له في
 ليس في يد اصد وله في ملكه وقال في يد صد على اقرب القرأت القسامة والدلة
 كما لو كان محبوسا بالشاطي قلنا انما يتقدم من مكان المحكاة ومنه له ينفصل ولو كان
 محبوسا بالشاطي فهو على اقرب القرأت من ذلك المحكاة على النفسى الذي له في الجحش
 بالشاطي كالملة على الشاطي والذين هم يقر ذلك الموضع اخص بالتدبير فيها له في الجحش
 الما ويسوقه دوابهم الما ذلك الموضع للسيف ولو كان نهر اصغى القوم معوقين القسامة
 والدلة عليهم لانهم اذن الناس باله تنفاج بهاء سفيا له يرضهم والمدين في كره واحد
 الما فيه اليهم فكاه من المحلة والنهر الصغرى يستحق بالشركة فيه الشفعة ولا يستحق
 بالشركة فيه الشفعة فهو من عظيم كالعراة وجحوة وآه ادعى الاول على واحد من غير
 اهل المحلة سقط عنهم القسامة والدلة لانه في القيد عنهم وهم انما يقر دوة لولا اذ
 العاقل منهم وآه ادعى على واحد من اهل المحلة يعني لم يسقط القسامة والدلة عنهم
 لانه ذكر ما كان لنا معلوما ظاهرا وهو ان القاتل واحد من اهل المحلة ولكن لانهم
 ذلك حنيفة ويدعوى الاول على واحد منهم يعني له يصيب معلوما لاحقفة ان هو
 العاقل فانه لم يستغنى هذه يدعوى شيئا له يعني الحكم بقيت القسامة والدلة قد عي
 على اهل المحلة كما كانت واذا لا يتبع قوم بالسيوف فاجلسوا عن قيل في
 على اهل المحلة له حفظ المحلة من مثل ذلك واجب عليهم ولا الم يعرف من
 ما شره جعل عليهم القسامة والدلة له ان يدعى او لباي على او ليك او على
 رجل منهم يعني فلم يكن على اهل المحلة وله على اهل اوليك شيء حتى نعموا البينة
 اما على اهل المحلة فله في هذا الدعوى تضمنت براءة اهل المحلة عن القسامة
 واما على اوليك فله في محرم الدعوى له ثبت شيء قال عليه السكاة لو اعطى
 حجة الناس وجرعوا هم له دعي قوم دما قوم واحوا لهم لكن البينة على المدعي واليمين
 على من انكر ولكن سقط به الحق عن اهل المحلة له قوله حجة عليهم ولو وجد
 قبيل في عسكر اقاموا بقله من له رض له ملك له صد فيها فانه وجد في خياره
 فسطاط فقل من سكنه الدية والقسامة وآه كان خارجا من القسطة ط

وهم

يستقون

او الكشور

التي

الجسور

التي

مواضع

وهذا عندنا وعند الساجدين...
دينار له فيها صلوة واجبه شرعا فيعتبى بالركعة واحدة في الزكاة نصف دينار او خمسة
درهم ولنا انه لا يجاب عليهم للتخفيف على القائل وذو القليل دونه الكثير وهذه
صلوة احد واداءها على وجه التصدق فله بدل قدرها مقدار الواجب من الزكاة بل انما
من ذلك ان يقرى انما له يجب في اصول احواله وانما يجب فيما هو موصلة وهو العطا الحقيقي
للتخفيف ولو كان عاقل الرجل اصحاب الرزق يفيض بالدية في ارزاقهم في ثلث سنين في
كل سنة المثلث لانه الرزق في حقهم قايما مقام العطا والعطا انما كانه محله لقضاء الدية
بينه لانه صلوة يخرج لهم من بيت المال وهذا موجود في الرزق ثم ينظر فان كانت لرزاقهم
تخرج في كل سنة وكل اخرون رزق بوضع المثلث وانه كانت تخرج في كل سنة اشهر
وخرجه بعد القضاء بوضع سدس الدية وانه كانت تخرج في كل شهر بوضع من كل رزق
محصة من الشهر حتى يكو المستوفى كل سنة مقدار المثلث وانه خرج الرزق بعد قضاء
الغايه يوم او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر محصة الشهر وانه كانت لهم لرزاق في
كل شهر واعطيت في كل سنة قرض عليهم الدية في اعطياتهم دونه لرزاقهم لانه لرزاق
انما كانه محله خلفا عن له عطيات وله يفتى الخلف من وجوه له صل وهذا لانه لرزاق
لكن الغاية الوقت فاضل من ذلك منهم نوع الى ان يضر لهم وبعيالي فاما له عطيات فليست
لكن الغاية الوقت ولكن لتألفهم حتى يكونوا مجتمعين في الدبولن قايما من بالنصرة فيفسر
عليهم له وانها والله جل القائل مع العاقل فلو كان في كادهم وقال الساجدين
لهم انه ليس على القائل شيء من الدية لانه الخطا من فروع بالحديث المخوف وانما تحقق
ذلك لانه لم يكن شيء من الدية عليه واعتبى الجز بالكل فالجنى الذي وجب سائر جزاء
على العاقل من نصرة او صلوة لوجب هذا الجز عليهم ايضا وكذا المجنى الذي تفر سائر يوجب
له جزاء عنه تقتض في هذا الجز عنه ولنا انه لا يجاب على العاقل لانه له حيا
ودا في الكل له في الجز لانه الوجوب عليهم باعتبار النصرة وله شك انه ينصرف
كما ينصرف غيره وغير الحياتي بعد من المواضع من الحياتي المعذر فاذا وجب على كل
واحد من العاقل من الدية مع انه يرى وقد قال الله تعالى ولا تزدوا زرع وزرع
فله في يجب عليه وهو جارة اولى وليس على النساء والذرية من كانه له عطا في الدبوانة قبل
لقول عمر رضي الله عنه له يعقل مع العاقل ولا امرأه ولا له العقل انما يجب على
اهل النصرة لتقصيهم في حراقتهم وكيفية عن مثل هذا الفعل ولا تناصر بالصان
والنساء وانما فرض لهما من العطا معونة لهما بالنصرة كما فرض عمر رضي الله عنهما
عنه العطا في الدبولن وكانه يوصل اليهم في كل سنة وعلى هذا لو كان القائل صبيرا
او مجنون او امرأة له شيء عليهم من الدية كذا في المبسوط وقد مر ان القائل شارب
العاقل عند المتأخرين ولا يعقل اهل مصر عن اهل مصر لفريريد لانه كانه اهل

من سائر جزاء العاقل
من سائر جزاء العاقل
من سائر جزاء العاقل

جزء

لها

القرب في السكنى فاهل مصر اقرب من اهل مصر لفريريد لانه كانه اهل مصر
اهل سوادهم وقراهم لانهم اتباع لهم فانه لفريريد لانه استنصر واهم فاصل المصر لعلوه
عنهم باعتبار معنى القرب والنصرة ومن كانه حنزيه بالبيعة وديوانه بالكوفة يعقل عنه اهل
الكوفة لانه انما يستنصر باهل ديوانه لانه حنزيه القرب بالسكنى له بكونه اقوى من قرب
القراية ولو انه في فون لايب وام وله صدها ديوانه بالكوفة وديوانه لفريريد بالبيعة يعقل
احدهما عن صاحبه وانما يعقل عن كل واحد منهما اهل ديوانه وله صل انه التناصر بالديوانه
لاظهر فله يظهر مع حكم النصرة بالقراية والنسب على ما هو على هذا في المسائل
ومن جنة جنابة من اهل مصر وليس له عطا في الديوانه واهل الديوانه اقرب اليه وسكنى
المصر يعقل عنه اهل الديوانه من ذلك المصر وانه في كنه فيهم عطا في قتل عقول
هذه سوا كانه قريبا لهم او لم يكن له لانه كانه بين اظهريهم كالقريب والحليف لهم لانه
الذين بموتة بنصرة اهل مصر والنصرة عنهم وله كصوت بذكر كانه في مصر عطا
فكانوا عاقله جميع مصر وقيل لفريريد لانه كانه قريبا لهم وايه لانه شان في قوله واهل الديوانه
اقرب اليه فكانه الوجوب عليهم باعتبار القراية وانه كانه اهل الديوانه تسببا فيهم اقرب
سكانا وكانوا اقدر على النصرة وصار كصغيرة لها ولها اصددها اقرب وهو غاي غيبة
حنقطعة كانه وله لانه نكاح لانه بحر لانه اقدر على اقامة مصالحها ولو كانه البدوي الحاضر
ناراه في مصر وليس له سكنى في مصر له يعقل عنه اهل العطا لانه اهل العطا له ينصرف
عن له مسكن لانه كانه اهل الديوانه له يعقل عنه اهل مصر المازل فيهم لانه لم ينتصر لفريريد
لم يكن مسكن فيهم وانه كانه له هذا النعمة عواقل معروفه تعاقلوه بها فقتل لصدع فيله
قديمه على عاقله بمنزلة المسلم لانهم اتبعوا احكامهم له سلم في المعاملة وفيه الناس
الذي يتبع عليه محل العقل لوصف فيهم كما يوصد فينا وانه لم يكن له عاقله معروفه تعاقلوه
بها فالدية في ماله في ملكه ثلث سنين من يوم تقضى بها عليه كما في المسلم وهذا له اصل
الوجوب على القاتل وانما يتحول عنه الى العاقل لفريريد لانه اوصرت فاذا لم يوجد
بقيت عليه بمنزلة مسلم في ذل الحرب قبل حسم الخطا وهما تاجر من فيها فانه يقضى
بالدية عليه في ماله من بكونه في ذل الحرب فاهل ذل له سلم له يعقل عنه وتمكنه
من هذا الفعل لم يكن من نصرتهم وله يعقل مسلم عن كافر وله كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون
فيما بينهم وانه اختلفت ملهم له التعاقل بين على الموالاة والتناصر وله بكونه عند
اختلاف في المسلم وانما بكونه عند الحارها والكفر كلمة واحدة وقالوا هذا لانه لم يكن
المعركة ظاهرة اما لفريريد لكانت ظاهرة كاليهود مع النصارى منجاة له يعقل
بعضهم عن بعض وهكذا دوى عز اي في صف صدها لهما بينا وانه كانه القاييم
اهل الكوفة وله اعطا فلم يقض بالدية على عاقلته حتى حوّل الى الديوانه

والولاء والقرب
في السكنى وغيبه
وبعد الدبولن
النصرة بالنسب

اقرب

الحاضر

داه

من عدم الناصر

فانه يقتضي بالدية على عاقلة من اهل الكوفة وهو رواية عن ابي جعفر ^{عليه السلام} قال ^{عليه السلام} زفر رحمه الله بعض
عاقلة من اهل الكوفة وهو رواية عن ابي جعفر ^{عليه السلام} قال ^{عليه السلام} زفر رحمه الله بعض
منه وعاقلة من اهل ديوان الكوفة وبعد ما تحول الى ديوان البصرة لم يوجد منه جناية
وصار كما لو قضي بالدية على عاقلة من الكوفة ثم تحول الى ديوان البصرة قبل استيفاء
شيء فانه الدية مأكدة من اهل الكوفة ولما اتي المأله لم يجب بنفس القتل وانما يجب
بالقضاء على ما قررنا ان الواجب هو المثل وانما ينتقل الى المأله بالقضاء وليس
لواجب على القاتل وبعد ما وجب عليه تحمل عنه عاقلة واذا كان كذلك لم يحمل عنه
من اهل الكوفة عاقلة عند القضاء بخلاف ما بعد القضاء له الواجب ثم قد قرر عليهم
فانه تحول الى غيرهم بعد ذلك ثم لم تحول بعد القضاء فوضعت المأله من
عطائه بالبصرة لانه الدية توضع من العطاء وعطاءه بالبصرة ولو قلت العاقلة
بعد القضاء عليهم ونعذر اخذ البعض منهم ضم اليهم اقرب القبايل في المشتك بعض
حتى يتعلموا منهم دفعا لله يخاف عنهم وله يشبه قلة العاقلة بعد القضاء تحويل الرجل
بعطاء من بلد الى بلد حيث يجوز الخاف قوم بهم بعد القضاء عليهم بعة العلة وله يجوز
التحول بعد القضاء من بلد الى بلد والفرق انه في التحول ابطال الحكم له وله يجوز
تحال وفي الضم يكسر التحليل لما قضي من الواجب عليهم فكاه في تقرير حكم له وله
ابطال واذا كان مكنا بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلا خطأ فلم يقض عليه بها حتى تحول
من الكوفة واستوطن البصرة فانه يقضي بالدية على عاقلة بالبصرة ولو كان القضاء على
عاقلة بالكوفة لم ينتقل عنهم لانه من له عطاء لكان سكنه حصرا فعاقلة اهل ديوان
ذلك المصر محرم له عطاء وكذا البدوي لفر الحلق بالديوان بعد القتل قبل القضاء
يقضي بالدية على اهل الديوان واذا كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالدية لم يتحول
عنهم لانه الجاه هو العاقل له العاقلة وانما مكوة على عاقلة لفر ارضها عليهم ولو اقاموا
من اهل الديانة قضي عليهم بالدية في اموالهم في ثلث سنين فادوا اليه او اليه
او لم يوروا شيئا حتى جعلهم له مائة في العطاء صارت الدية عليهم في اعطائهم واذا كان قضي
بها او لم ^{من} في اموالهم لانه ليس في جعل الدية في اعطائهم نقض للقضاء له وله
لانه قضي بالدية عليهم في اموالهم واعطائهم اموالهم لانه لو وضع الدية من ايسر مال له وله
وله من العطاء في حال صارت له العطاء ايسر وهذا لانه لو كان مال العطاء من جنس ما قضي بها
عليهم باء قضي عليهم بالدرهم والعطاء درهم اما لانه لو كان من جنس باء قضي بالدرهم
والعطاء درهم لم يتحول ^{اهل} درهم ابداله بالدرهم لانه لو كان درهم القضا يورس الى ابطال
القضاء له وله ^{اهل} ولكن نوري في ذلك من مال العطاء لانه لو كان ايسر عاقلة المعنى قبل
موله لانه نصرتهم بوم قوليهم موله القوم منهم ومولى المولى يعقل عنه موله
وقبيلته لانه تناصرهم وفيه خلة في الشافعي رحمه الله وقد مر في قوله وله يعقل العاقلة

عاقلة

منهم

اهل

له يعقل العاقلة عمدا وله عمدا وله صلحا وله اعتقا وله عاقلة له لشره الموضع ولشر
الموضع نصف عشر بدل النفس وله له الجاب على العاقلة على العاقلة لفر
له يخاف على الجاه وذلك في الكثرة القليل فلهذا اوجبنا للكنى على العاقلة
دوة القليل والفاصل بينهما لشر الموضع بالنص وما دونه ذلك يكون والعقيل
فيه اصر الشين اما التسوية بين القليل والكنى في الجاب الكل على العاقلة
كما ذهب اليه الشافعي او التسوية بينهما في انه لا يجب شي على العاقلة
كما في ضامة المأله ولكتا بركنا القياس بالسنة وانما جات السنة في لشر الجاهين
بالجباب على العاقلة ولشر الجاهين نصف عشر بدل الرجل فنقض بذلك على العاقلة
وفيما دونه ياخذ بالقياس وله يعقل العاقلة ما دام بالصلح وله باعني ان الجاني لما
رؤيته وله له قتل والصلح له يلزاه العاقلة له وله له عليهم له ان يصدق له له لهم
ولاية على انفسهم وله خنات لحقهم ومن اقر بالقتل خطأ ولم يرفعوا الى القاضي
بعد سنين قضي عليهم بالدية في مائة مائة سنين من يوم يقضي له القتل المأله
بانه قتل من المأله بالعبادة وتم الباجيل من وقت القضاء فهنا لولا ولو نصرف
القائد وولي الجناية على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالبيعة وكذا هما
العاقلة فله شي على العاقلة له تصادقهما ليس يحكم على العاقلة ولم يكن عليه في مال
لههما تصادقا على ان الواجب بنفس القاضي يور على العاقلة وبعد ما قرر على العاقلة
له شيء عليه وتصادقهما حجة في حكمها لانه يكون له عطاءهم حينئذ يلزم بقدر حصته
لانه في حقه حصته مفر على نفسه وفي حصته العاقلة مفر عليهم فنوحى اقر على نفسه
ولفر اجنه الجاه على العبد وقيل خطأ في عاقلة له له ضامة له حتى فيجب على
العاقلة لفر اكانه القتل خطأ قياسا على الجاه وقال الشافعي رحمه الله
في قول ^{عليه السلام} يجب على العاقل له بدل المأله عنده حتى لا وجب فتمت بالغن والمقت
وله خلة في اطراف العبدان ضامها له يجب على العاقلة لانه يسلك بها مسلك المأله
وله تعقل العاقلة ما حقه العبد له المولى في كونه مخاطبا بجناية العبد بمنزلة
العاقلة وله يتحمل عن العاقلة عواقبهم فكذا لا يتحمل جناية العبد عاقلة موله
وله صد قول ^{عليه السلام} عليه السلام له يعقل العاقلة عمدا وله عمدا قال الشافعي رحمه الله
نصه هو ان يحسن العبد على من وقال ابن ابي ليلى هو ان يحسن الحس على عبد وصورة
له صحيحه قال لو كان الميعن على ما قال ابو حنيفة به فكان الكلام له
يعقل العاقلة بمنزلة العبد ولم يكن وله يعقل عيدا وقال اصحابنا نصهم لم المأله
لفر لم يكن له عاقلة بانه كان لغبطا او كوة فالدية في بيت المأله لانه جماعة المسلمين
هم اهل نصرة له نوري انه لو مات كاه براءة لبيت المأله فكذا لا يخرج بكونه

عاقلة

تقرر
مهم
عاصم

عليه

في بيت المال المنة لعدم بلسه ومن بين سبعة مائة في مال لانه لا يملك
منه فكان يدله عليه وانما يخل العاقله عنه جميعا فاذا لم يكن له عاقله في عليه
وان الملة عنه يعقل عنه عاقله له له نسبه ثابت منها فكانت عاقله قوم له
فانه عاقله عنه ثم ادعاه له ب رجعت عاقله له ب ماله في عاقله له ب
في ثلث سنين من يوم تقضى القاضى لعاقله له ب عاقله له ب ثلث سنين
ان الدية واجبة عليهم لانه عند الكذاب له ب نفس نظرس ان النسب لم يزل
كانه ثابتا حتى له ب له النسب يثبت منه من وقت العلق لانه وقت الدعوى
تثبت ان عاقله له ب له عاقله له ب وانه قوم له ب يحملوا عن قوم له ب مضطرين
في ذلك بالزام القاضى في رجوعه عليهم وصار حاله مع عاقله له ب حال ولا
الحناء وقد مره الحاجب من وقت القضا له من وقت الحناء فلذا هنا
وانما رجوعه في ثلث سنين لانه لم يزل له ب له الكذا وكذا ان مات المكاتب عن
وقاؤه ولد له فلم ير كفايته حتى ابنه وابنه من امرأة من حوله تلتهم و
المكاتب رجل من همدان يعقل عنه قوم له ب له ب الكفاية فانه عاقله
له ب رجوعه على عاقله له ب له عاقله المكاتب عند له ب البذل يستند
الى حال حيوة فتبين انه كان للولد وله من جانب له ب حتى وان وجب
حنائه على حواله ابيه وقد عاقل عنهم قوم له ب في رجوعه عليهم بالموتى وكذلك
رجل امر صبيبا يقتل رجلا فقتله ضمن عاقله له ب لصم الدية رجعت بها على عاقله
له ب حراة كان له من ثبوت بالبينة وانه ثبت بما قدره فانهم رجوعه عليه في بال ثلث
سنين من يوم يقضى القاضى بها على له ب او على عاقله له ب الديات يجب
موجلة تنسبها وهذا اصل ذكره في المبسوط وهو انه حال الحاني لا يبدل
حكما وانقل من له ب له ب بسبب حركته لم ينتقل جنائته عن له ب وقضى
بها او لم يقض وانه ظهرت حاله خفية مثل دعوة ولد الملة عنه حولت الحناية
لا لا اخرى ووقع القضا بها او لم يقع ولو لم يختلف حال الحاني ولكن العاقله
بذلك الى عاقله اخرى كان له اعتبار في ذلك لوقت القضا فانه كان في
على له ب لم ينتقل الى الثانية وانه لم يكن قضى بها على له ب فانه يقضى بها على الثانية
وان كانت العاقله واحدة فاحتجها بزيادة او نقصا استى كوا في حكم الحناء قبل
القضا وبعد له ب فيما سبق له ب وانه هذا اصل محرم حسابا كثر ذكره
في المبسوط والله اعلم كتبت الوصايا دار كن
الوصية قوله اوصيت بكذا في قوله الموصى له اهل للملك والموصى
بعد موت الموصى ماله قابله للملك وحكمها ان الموصى له ملكا جديدا كما ملك
بالهبة يا ب

ثم

كان

ما يجوز من ذلك وما يستحب منه وما ينافي به عاقله بوصية بحكمة وقال بعض
الناس واجبة على كل من لا يسار لقوله تعالى كتب عليكم لولا حضرك الموت
له ولنا انها مشروعة لنا له علينا وما شئنا نكون مندوبا وبني تبيع بعد الوفاة
فيعتق بالبيع في حال الحيوة وما تلو المستور والقياس بان جوارها له بها
حاله مضاف الى حال ذوال المالكية ولو كان مضافا لغيره لكان المالكية باه قال
ملكك عند ابدل او يفي بذلك له بوه فهذا اوله وله بها لو جازت فاما ان يزول عن
ملك الموصى ويدخل في ملك الموصى له قبل القبول كانه رث وهو باطل له له
قدرة للعبد على ازاله ملكه لا غيره بغير رضاه او زواله عن ملك الموصى وله يدخل في
ملك الموصى له ماله يقبل وفيه جعل كونه مملوكا ماله ملك له زواله عن ملك الموصى
بل يقع على حكم ملكه الى ان يقبل وهو باطل ايضا له الميث ليس باهل للملك له انا
استحسننا جوارها بالكتاب وهو قول تريح من بعد وصية بوصى بها لوجين
والسنة وهو قوله عليه السلام انه الله تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر الامر
زيادة لكم في اعمالكم تصدقون حيث شئتم او قاله حيث احييتهم وعلقت اعمارهم
وحاجب بعض الناس اليها وهذا له من نورا بصيرة حتى نظر الى الدنيا بعين
الفناء ولا نقضا ولا العقم بين الخلق والبقا الا ما في حيوة استغناء للحن
ونيله للزينة ومن جيل على الشيخ واسكن عن له بفاق حنية له بمله في له بفاوق
ماله عن نفسه وانه تولد في رتبته ومن لرتبة عن حضيض له بفرن ولم يزل
بساخنة له وليس يريد ان ينفع بماله من حيوة ثم بعد موتة تصرفه لا الحنيات
والحيات فتحتاج الى تصرف يحوي هذا الغرض فلذا شرعت الوصية في
المرض وقد يقع المالكية بعد الموت باعتبار الحاجة كما في قدر النخبي
والمكثين والذين وهو الختلة في لغيره في ماله من العبد فله كما يجوز بالاختلاف
الشرع ثم يوهو لله حنة في الثلث بغير لجازة الدية لما دونها وله فهو بما زل على
الثلث له ب بعد قال النبي عليه السلام اوصي بحج ما لي والى
قال اوصي بنصف مالي قال اوصي سلك مالي قال الثلث والثلث كبر وله ب
انفقد سبب زواله لانه لم يمت له المرض سبب الموت وبالموت
زول ملكه استغناء عنه ولو تحقق السبب لزاله من كل وجه فاذا انفقد
سبب ضرب حق وكافة القياس انه له ملك المرض له ايضا لما قلنا انه لا شرع
جوزه بتدبير الميث لله جانب نظرا لليتله في ما قرط عنه من التفريط في حيوة له للز
ليله يتاوى بعض الدية بائنا البعض وقد جاء في الحديث الجيف في الوصية من
اكي الكبار وفسر بزيادة على الثلث وبالوصية للولدت له ب حننها الدية
بعد موتة وهم كباة له ب عدم الجوارحهم وقد استقطوه ولا يعنى اجازتهم في حيوة
في صفة الوصية بالخير

والمكاتب على اهل
وقال عليه السلام ان
عالمه الموت والآخر
له حان سبب الوصية
ان عاقله المالك
كله عند راسه
وتاروا وهو سكران
به البولي والوصي
بشكهم وهو محمول
في الاستدلال زواله
الموت

روي في الحاشية
وتكون الامار وهو
الظلم وروي في الحاشية
المستحقين وهو
البطل لله

ان فان الوصية باطله وهذا لانها حين اوصى بالبيت لم يكن له نصيب فاما بالنصف
له خزانة ملكه بالنصف عوضا عما تركه على شريكه ثم لا تستمونها له وفي البيت نصيب
الموصى تنفذ الوصية في عين الموصى به وهو نصف البيت وله وفي نصيب صاحبه
له مثل ربع نصف البيت تنفذ الوصية في بدله الموصى عند فواته كالعبد الموصى
به اذا فسد بعد موت الموصى وخيم القابل القيمة تنفذ الوصية في بدله بخلاف ما
في ابي حنيفة العبد الموصى به حيث لا يتعلق الوصية بثمنه له لا فداؤه على البيع وله الا
فبطل الوصية اما الوصية فلا تبطل بالقسمة وانما لا تبطل بالقسمة لانها لا تخلو
وهذا لان القسمة اقل من النصف فيما يتفاوت بالتقسا فلا وفي البيت في
نصيبه كانه غير حق فينزل الجاه في ذلك ولما صار البيت له اوقع في قسمه عين حقه
صار مثل خزانة خزانة الوصية في قسمه له عوضا عما تركه اذ لو غرض الموصى من
ذكر البيت المتقدر نصيبها لتصرف ما امكن فانه قبل لو كان ذكر البيت للمتقدر لما تجوز
عليه وفي البيت له اوقع في نصيبه قلنا انما يتعين البيت له اوقع في نصيب
جميعا بين الجاهين المتقدر والتملك وله اوقع في نصيبه من خزانة المتقدر على ان
لر له المتقدر اوقع في نصيب صاحبه والتملك بعينه له وفي نصيبه وهذا كعلق
عقود الولد وطله في الحياة باقول ولد تله امته فانه المراه في حق الطلح مطلق الولد
حق العتق ولدي ثم لا لا تقسم اوقع في نصيب الموصى والدار ما ذكره
والبيت عشرة اخرج ربع نصيبه بين الموصى له والورثة عند محمد ربع نصيبه
سهم الموصى له وتسعة للورثة فينصف الموصى له اربعة اخرج نصف البيت والورثة
بنصف الدار سوى البيت بوجهه ولا يعون فيجعل كل خمسة منها فيصير عشرة اسهم
وعندهما ينسحب على اربعة عشر بها له لا الجاه تناوله البيت وهو عشرة اخرج وتنتفع
العشرة من اربعة تسعون فيكون بينهما كل واحد منهما خمسة واربعة والعشرة
سوى ضمت الاخوة والاربعة بصير خمسة وخمسين فيجعل كل خمسة منها فيصير اربعة
عشر بها فينصف الموصى له بالعشرة بوجهه والاربعة فيلحق بها سهمه ولم تسعة ولو كان
مكة الوصية اقل من بيت بعينه قبل هو على هذا الجاه في وله ان لا اتفاق له وضع
المسألة في كتابه ان لا يربط بعينه واجاب
ابن حنيفة واني سفيها من غير خلاف والفرق لمحمد صراحة ان لا يربط ملك الغني
حتى لو اقر ماله ملك ثم ملك هو وامر بالتسليم الى الميراث اما الوصية بملك الغني فلا
حتى لو ملكه ثم مات له فهو وصيته وله تنفذ ولو اوصى لرجل من ماله اخرج بالنصف
بعينه فاجاز صاحب الماله بعد موت الموصى فان وقع فهو جائز ولم اذكره من
التسليم بعد خزانة له العقد الموقوف له الحق الا جاز صادر مضافا الى الجاني
وصار العاقد وكيله فاذا اضيف اليه صادد لك جهة منه وحق هب شيئا له

في المساواة
بغير قضاء
به

ان يستخرج من التسليم بخلاف ما لو اوصى بالرجل
من التسليم بعدها له ثم الوصية صدرت من المالك مضافا الى محلهما وانما وقف الحق
الورثة فاذا اجازوا فقد استقطوا حقه فليس للموصى له بالوصية من جهة الموصى و
هنا الوصية لم تصار محلهما له محلهما ملك الموصى له ملك غيره فكانت هم موقوف فيها
على اجارة المالك وعقد اجارة يجعل كالميراث اذ ابناءه اقسما ترك له من الميراث اقل
لرجل ثم له ب اوصى له بثلث ماله فالميراث يعطيه ثلث ما في يده استحقاقا وقال
يعطيه نصف ما في يده قياسا له يقول انك اقرر ان الميراث من الماله ستة اثمانه فكانت
وحقه سوا فيجب ان يكون له نصف ما في يده ولو كان اقله بثلث ماله شارب في كل التي
فكانت حقرا بثلث كل من التي في ثلث ذلك وله يدين اكن من ذلك له لو اوصى
نصف ما في يده لا زوله حقه على الثلث له ربما يورثه من غير نصيبه ايضا فياخذ نصف ما في يده
نصف التي في هذا بخلاف ما لو اقر احد هاديين غيره فانه يعطيه كل ما في يده لا كانه الذي من غير
لما في يده وله الدين مقدم على الميراث فقد اقره اربعة ارباب الدين ارض حقه ما في يده واما الموصى
لا فشرى للورث فصار حقه اربعة اشراك وشريك اخيه في الثلث فله يسلم له شيء له ان يسلم للورث
مثله ولو كان البينة ثلاثة والتي في الثلث اقل فاقسموها خارجا رجل ولو على الميراث
اوصى بثلث ماله وصديق واحد منهم فانه يعطيه عند زوجه ثلثه اخص ما في يده
له في زوجه ان ثلث التي في الميراث بين البنتين اقله فافسحوا الاحساب لم ثلث
وللثمن ثلث واقله تسعة ثلث وهو ثلث الموصى له بالثلث والباقي هو سهم بين البنتين
ان له ثلثا لكل ابن سهمه فقد اقره الموصى له بالثلث ثلثه اسهم وللمرثمة فيقسم ما في
يده بينهما على هذه السهام فصار حقه الموصى له بالثلث ثلثه وله اربعة وعندها يعطيه
ثلث ما في يده لما في يده اوصى لرجل بانه فولدت بعد موت الموصى ولا اقبل القسمة
وكلها ما يخرجها من ثلث ماله فيما للموصى له له لم دخلت في الوصية اصالة والورثة
حين كان متصلا بالهم فاذا اولدت ولدا قبل القسمة والتي في قبل القسمة مبنية على حاكم
ملك الميراث بدليل ان تنفذ وصاياهم وتقضى ديونهم دخل في الوصية كانه اوجب فيها الوصية
فكانا للموصى له وانه لم يخرجها من الثلث تنفذ وصيته اوله من الماله ثم من الولد وعندها تنفذها
على السوا وصرف رجل لثمنه درهم وانما تساوى ثلثاه درهم فاوصى لرجل باله ثم بثلث ما في يده
فولدت له من ولد اساو لثمنه درهم قبل القسمة فلموصى له له من ثلث ولها عند خزانة
له ثلث له من ثلثا الولد له الولد تسرى الى الزوايد الحرة قبل القسمة باله جامع لكن التي في
باقيته على ملك الميراث ولا ثبت السران صار كانه الوصية وقعت بها فوجب سفند الوصية
في ثلثي كل واحد منهما وان لم يكن له اصل والولد باسره ولا يجوز نقضه بل بالبيع وفي جعل الولد
شريكا معها فنقض الوصية باله فله يجوز تحلل في البيع والعقود له سفند البيع والعقود في الولد
له سفن شيئا له اصل بل سوا تانما صحها له ان يخرج بعض الثمن عن له اصل ضرر من

الوصية

بعض

في كتابه

سواء في من سواهها من اهل

قوة فالعق له احتمال الغنى والمجابهة فبما بداهة ولها في العقد له احتمال الغنى
بما له والمجابهة يلحقها الغنى فكان في العقد اقوى فيبداهة ولا تعين بالتقديم في الذكر له
التقديم في الذكر له لوجب تقدما في الثبوت لانه زاه بالتقديم بعد الموت والكل يتقرر
معاودة اية المجابهة اقوى من العقد له لما ثبتت في ضمن المعاوضة وكانت تترعا على صفة
ولا عتاق تترع صيغة ومعنى فاذا وجدت المجابهة او لا رفعت له ضعف واذا وجد العقد
اوله ونبت وهو له احتمال الدفعة كانه من ضررته المتأخرة وعلى هذا له صلات **قال** الوصية
رضي الله عنه لولا الاعتق لم يجزى في العقد قسم الثلث بين العتق له وله والمجابهة فما اصاب العتق
فسم بينه وبين العتق الثلث ولو جاز في العقد قسم بين المجاياتين لساو بينهما في القيمة
ثم ما اصاب المجابهة لا خير في قسم بينهما وبين العتق له في العقد فقدم عليها فاستوى با وعندها
العتق او بكل حال فانه قيل ينبغي ان يكون تمام الثلث للمجابهة له والى عنده له في المجابهة الثانية
ساوية للعتق والمجابهة له ولي راحة على العتق والمساوى للمساوى من وجوه وكذا في المسئلة
الى قبلها ينبغي ان لا يشاركة العتق التا له ولعنده له في العتق بساوى المجابهة والمجابهة
على العتق التا والمساوى للراحي راجح قلت له في العقد على العتق والمجابهة على المجابهة
بالجماع له ان لم يكن العتق مثله فكذا في الخلل الغنى وآه اوصى باه يعق عنه بهذا لف
عبد فملك منها درهم لم يعق عنه بما له عند ابن حنيفة وعنده قاله يعق عنه بما له وكذا اوصى
بانه يشترى بكل ماله عبد فيعق عنه ولم يجز الورثة بطلت عنه ايضا وقاله يشترى
بالثلث وكذا اوصى بانه يشترى له عبد بالف درهم وزله له لف على الثلث بطلت
عنده وقاله يشترى بالثلث عبد ويعق عنه وآه اوصى بانه يشترى عنه بهذه المائة
فملك منها درهم في عتقه بما له من حيث بطله وآه لم يملك شي في عتقه بانه في شيء منه له
على الورثة لهما انة وصية بنوع قربة وهو العتق فنسفه ما لم يكن كما لو اوصى بانه يشترى
بكل ماله ولم يجز الورثة او قاله بما له وثلث ماله بطله ما له ولم يجزى واو اوصى
له او جبت لم يصر تنفيذها الغنى وهذا اوصى بالعق لعبد يشترى بما ينبغي
فلم يصر تنفيذها في عبد يشترى ما قل منه له في عتقه له **قال** فكان في تنفيذ
الوصية الغنى الموصى له في اية يجوز تحله في الوصية بالحق له في المقتضى المحل لم يبد له لها
قربة محضه من حق الله تعالى فلم يطل الوصية كما لو اوصى لرجل مائة فملك بعضها يدفع
الى الله واصلة له العتق عند من المملوك حتى لم يقبل الشهادة على عتق
العبد بغير دعوى واختلاف الميسخ ضرورية وعندهما العتق من الله تعالى حتى لم يقبل الشهادة على عتق
الشهادة على العتق بغير دعوى فلم يعقب العبد موصى له بل اعقب صاحب الشرع
موصى له فلم يتبدل الميسخ فانه في شيء له على الورثة له الذي في حق الورثة له في
استغل حق الوصية ولو اوصى بانه في عتقه من ثلثه فقبل له انة ثلث ماله في عتقه

نصفين

للموت

في الحج بعبادة في الحج على الفقرة له في اللفظ يدل عليه له انما تلحق للفقير المحتاج

ومن اوصى بعق عبده فوات الموصى في العبد جناية وقد فيها بطلت الوصية وآه
فانه قد اورد الورثة كانه الفداء نساهم وامضوا الوصية ولا صلة له لا يصح باه عتاق له بطل
ملك الورثة فانه شاوا او فعوه وآه شاوا فادوه فانه دفعوه الدفعة له من ثلثها الجناية فقدم
على حق المالك فكذا تقدم على من سلف المالك وهو الموصى له وبطلت الوصية له في الدفع
بطلت حق المالك لو كانه حيا فكذا بطلت حق من سلف المالك من جهة له ترى له الموصى له لوباعه
او بيع بعد موته بسبب الذين تبطل الوصية فكذا هنا ولم يختاروا الفداء فليعلم الله له لقرائهم
وحارث الوصية له في العبد قد ظهر من الجناية بالفداء كانه لم يجز تنفيذ الوصية ومن اوصى
بثلث ماله لزيد ثم مات وترك عبدا وماله وولدا فقال **قال** الموصى له اعتقه في صحته
وقال **قال** الولد ان اعتقه في مرضه فالقول للولد وله شيء للموصى له ان يفضل المالك
شي او تقوم له بينة اية العتق في الصحة له في الولد ينكر ثبوت حق الموصى له له يقول العتق
في المرض وهو وصية والعق في المرض مقدم في التنفيذ على الوصية بثلث الماله والموصى
له يدعي استحقاق ثلث ما في حق التركة بعد العتق وآه لا عتاق لم يكن وصية له في العتق في
الصحة له بكونه وصية حتى ينفذ من كل الماله والقول للمتكبر من اليمين وله في العتق
من احواله **قال** فحكم بحدوده من اقرب له وفات للتيق بها واقرب له وفات هذا وقت
المرض فكا في الظاهر شاهد الولد فكا في القوله فوا من اليمين له ان يفضل المالك شي على بقية
العبد له في مرضه لم او تقوم له بينة في العتق في الصحة له المالك باليمين بمعنى له المالك
بالمعاينة نعم البينة انما تقبل عن خصم والعق حق العبد عنده ولكن خصم في اقامتها
له ثبات حقه ومن مات وترك ابنا وعبد فقال **قال** رجل على اسك الف دين و
قال العبد اعقبته ابوك في صحته فقال له من صدقهما في العبد في قيمته ويدفع
القيمة الى الغريم وهذا عند ابن حنيفة وقال لا يعق وله يسر في شيء له في العتق والذين
طرحوا عبا بتصدق الولد في كلام واحد فصار كأنها بنتا باليمين ومن اعقب عبده
في صحته ثم مات وعليه دين لم يسر العبد له في شيء فهذا مثله ولم يخ له قوله بالدين اقوى
ولهذا يعقب من كل الماله في جميع احواله وهو ليس بوصية من المرض ولا قوله بالعق
في المرض بمنى له الوصية حتى اعقب من المثلث ولا قوى يدفع له في فقتضيه اة بطل
العق اصله له اة العتق بعد الوقوع له محتمل له تنقاص فتقضاء محتمل بل كنه بالسعاية
وله استاكر العتق الى الصحة انما يصر له ان يوجد شغل للدين وقد قارنه شغل الدين هنا
فمنع له سناك فوجب رقة بالدين ورقة بالسعاية وعلى هذا المحل في اقامات الرجل وتركه
ابنا والف درهم فقال رجل على المثلث الف درهم **قال** رجل هذا الف
الذي تركه ابوك كانه ورقة له عند **قال** له من صدقهما فعنده له لف بينهما نصفاه
له لم يظهر له الوصية له والدين ظاهريهما في تصاها كما لو اقر بالدين ثم بالوصية

الفداء

في الحج بعبادة في الحج على الفقرة له في اللفظ يدل عليه له انما تلحق للفقير المحتاج

التحليل بعد الموت يعني عوض فله في حال الحيوة اولى ولهذا يصح بلفظ التملك
 حتى لو قاله ملكك منقعة هذه الدار كانت عادة صحيحة له اذ التملك مدله لازم وبقي مدله غي
 لازم له اذ غي الموصي له يمتنع الرجوع بعد موت الموصي له الرجوع للمتمتع لا لغيره والموصي
 له يقتدر على الرجوع بعد الموت فلهذا لا يستحق الرجوع اما الموصية في نفسها فغني له زم وله
 المنفعة ليست بما له في تملكها بالمال اذ احدثت معنى المالك فيها لتحقيق المساواة في عقد
 المعاوضة فانما تثبت هذه الولاية لمن تملكها تبعا للملك الرقبة او لمن تملكها بعقد المعاوضة
 حتى تكون مملوكا لها بالصيغة التي تملكها فاما لغيرها فمقتضى بغير عوض ثم تملكها
 بعوض كانه مملوكا التي ما تملكه معنى ذلك لا يجوز كذا قرر في المبسوط وليكن الموصي اذ كان
 العبد من الكوفة له اذ كونه الموصي له واهله في غير الكوفة فخرجوا الى اهل المدينة هناك
 لغير اذ كان خذ من المثلث له الوصية تنفذ على ما تعرف من مضمون الموصي فلا اذ كان
 الموصي له واهله في موضع اخر في مضمون اذ حمل العبد الى اهل المدينة وله اذ كان في مصر
 فمضمون اذ كان مملوكا من خدمة العبد من غي اذ يلزم منقعة النسخ فله كذا في اذ يخرج من
 بلد ولو اوصى له بغير الدار بجعله في بلد المنفعة فاذ حكمها في جولة الوصية به ولو لم يكن له
 ما له غيره كانه اذ يملك الغلة لما بينا فلو كان الموصي له قسمة الدار بينه وبين الدار لم يكن هو
 الذي يستغل ثلثها لم يكن له ذلك في رواية عن ابي يوسف فانه يقول الموصي له
 بمن له الشريك فيما يجب تنفيذ الوصية في كانه للشريك ان يطالب بالقسمة لكونه هو الذي
 يستغل نصيبه فكذا الموصي له بالغلة ولنا اذ القسمة تنفذ على شريك حق الموصي
 له انما يملك القسمة وله حق في عين الدار وانما حق في الغلة وقسمة الدار لكونه قسمة الغلة وله
 كونه اذ يطالب بقسمة الدار وانه اوصى لرجل بخدمة عده سنة وله في خدمته سنتين و
 لم يكن للخدمة حدم للخدمة سنة ايام والموصي لها ملته ايام يوم لصاحب السنة ورواه لصاحب
 السنيتين حتى يمضي تسع سنين له عينه له مضمون فيقسم بالثبات فانما في حق الموصي
 ولو غلب وقال لعله هذه السنة ولغلة هذه سنة اخرى فله في السنة
 له ولي للخدمة الرابعة ايام ولله في السنة الثانية للخدمة ثمانية ايام ولله في السنة
 اخرى وانه قال اوصيت هذه له في الغلة والحمل الاخر وهذه الدار لعله في سنة اربع
 او هذا المصنف لعله وبغضه له في هذه القصة لعله وبالله الذي فيها له خرافة وله
 فكل واحد اوصى وانه فصل فكذا في عند ابي يوسف وعند محمد بن نضر صاحب
 له صل بالصل وشتر كانه في المتبحر ولو اوصى بهذا العبد لعله في خدمته له خرافة هذه الدار
 لعله في وسكنها له خرافة هذه الضيل لعله في يدها له خرافة في عدم لكل واحد
 ما اوصى هنا به اتفاق وصد له فصل لانه اوجب لكل واحد منها شيئا معلوما وما اوصى
 لكل واحد منها شيئا لما وصفت الوصية لصاحب الخدمة فلو لم يوص في الرقبة يسهل لصاحب
 بانفرادة فلا الرقبة يسهل اما للخدمة مع كونه الخدمة للموصي له فكذا لولا اوصى بالرقبة له نساء لخر له الوصية
 تحقق منها حشاكة
 فما اوجه لكل واحد منها

في قوله
 الموصي له
 في قوله
 في قوله

انما كان في الكلام التبيين انه مراد من الكلام له وله الجواب له الموصي بها فله الولد
 هذا البياض منه صحيح وانه كانه مفصول له الوصية له يلزم شيئا في حال حيوة الموصي فله
 البياض المفصول فيه والموصول سوا كانه الوصية بالرقبة والخدمة وله بها دخلت تحت
 الوصية للثقت فصدك ودرخت تحت الوصية للخدمة والخدمة جميعا واسم له في تناولها وما في بطنها
 قول محمد بن وهاد الخاتم يتناول الحلقه والغصن جميعا واسم له في تناولها وما في بطنها
 والدليل اسم للخدمة والبناء واسم القصور لكونه من اصلنا له العام في افرق ما تناوله كالحا خاص
 فيما تناوله فاجتمع في الغصن وصيته وكل واحد منهما بايجاب على حدة فيجعل الغصن بينهما انصاف
 وله بغير ايجاب الوصية للخدمة في الحلقه من الرقبة له اسم الرقبة له يتناول الحلقه
 ولكن الموصي له بالرقبة انما يستعمل له المنفعة بخلاف على ملكه وله حق للغني فيه فاذا اوصى
 الخدمة لغيره له بغير الموصي له بالرقبة حتى الخدمة وكذا اسم الدار له يتناول السكنى واسم الغل
 له يتناول الثمرة وانما يستحق هذه الاشياء ملك له صل له اذ لم يوجد المانع وهنا وجد المانع
 وهو الوصية للخدمة فله يمكن حمله على البياض والخصيص ويحل في مال اذ كان الكلام
 موصوله له في ذلك بمنزلة دليل الخصيص او انه استثنى فيبين ان اوجب لصاحب
 الخاتم الحلقه خاصة ورواه الغصن لاري انه لو اوصى بالخدمة واستثنى ولدها او باكا
 واستثنى قصيرا حتى استثنى ولو اوصى بالخدمة واستثنى خدمتها له بغير اوصى
 له في ثمره يستأنه في ثمره فله هذه الثمرة وخدمتها وله قال الموصي له في ثمره
 اذ اذ له هذه الثمرة وثمرته فيما يستقبل حاشا وانه لو اوصى له بغيره يستأنه فله الغلة الهامة
 وغلة فيما يستقبل والحاصل ان الثمرة له يتناول الحلقه له لم يزيد اذ اذ له يتناول
 وانه لم يذكر له بدله في الثمرة اسم للموجود لغيره تقول لصاحب البستان اذ كرمك ثمره يقول نعم
 يعني به الثمرة الهامة في الكرم له ما حدث بعد فله يتناول المعدوم له بدله لم يزد مثل
 النصيب على له بدله له تساو له يتناول المعدوم فاما الغلة فاسم لما يوجد وقتا بعد
 وقت ومنه غلة الدار والكافوت فلهذا استغنى فيها عن ذكر التبايد بل يتناول الموصي
 وقتا بعد وقت وما هو بعرض الموجود من غي اذ يتوقف على قدرته لغيره في اوصى
 لرجل بصوف غنمه او بولدها او بطنها مات فله ما في بطنها من الولد وما في ضرعها
 من اللبن وما على طرفيها من الصوف ثم مات الموصي سوا ما له اذ اذ لم يقل له بها الا ب
 عند الموت فيعتب قيام هذه الاشياء بومئذ والفرق بينهما وبين ما يقدمه الصوف
 واللبن والولد الموجود يصح استحقاقها بالعقود فانها ملك تبعا لكل عقد وملك
 قصد بالخلق فكذا الوصية فاما الثمرة او الغلة المعدومة فيصح استحقاقها
 فلم يصح استحقاقها بعقد الوصية فاما الثمرة او الغلة المعدومة فيصح استحقاقها
 بعقد المراجعة والمعاملة فلهذا استحق بالوصية وما اوصى بالعقد اولى وله

دليل الرجوع عن
 الموصي له
 بالحكم الثاني

يقول كذا
 في قوله

بطنها

الثمرة والغلة

[illegible]

२३१

الملائكة

آخر

قال في هذه
الزاد هذا

هذا الكتاب من كتب
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل

ما لم لاخر قاله لف لله ولـ ونلنا له لف بينهما نصيبين عند الله
 حنيفه لما عرف وعندهما اخاسا له حق اجزها في النصف وحق له في
 في الثلث وكوكاه وصية الميت له ول بالعين مطلقا والماله محالها
 اخذ له ول الغايغى اجازة وبلغت له لف بينهما اخاسا باله اتفاق له للموصي
 له باللف من سدل عند عدم له اجازة بضرب نجح وصيته ثلث تخالف ما تقدم
 له ثم اوصى الله بب بالعين باعيانها وعند ابن حنيفة به الوصية بما زلوه على
 الثلث اذا علق بالعين لا يستحق الضرب بها فكيف بالثلث بينهما نصيبه
 فانه اجازها في صحته واقر على ابيه بدين يدي بما يراه له فينفذ من حين
 وحدت ولو كانا معا او في المرض فالدين اقل له في اخرى فانه اقر على ابيه بدين
 في مرضه وعلى نفسه وله شيء غيب تركه ابيه يدي بدين ابيه له بدين له في تبين انه
 له حق له في الماله وانه اخره خاسا له في تعلق حق له ولـ بالماله
 فهو برده يبين انه له حق له في الماله فله تسع ولو ترك الغا واوصى لرجل
 باللف غيب معين ولا ضرب باللف غيب معين واجاز الولد الوصيتين
 في الصفة معا استويا وكوكاه من ثبات الثلث لها وما بقي للذي اجاز اول
 حقه له له اجازة كانت منه في الصفة فنفذ في له ولـ ولم يبق
 الماله ولو كفاه له الف فاوصى به لزيد فمات واوصى ولله باللف لم لغيره لكرمان
 واجازها ولدت في مرضه ضرب زيد تسع له لف وبكر ثلثة له لف وثلث
 تسع له لف عند ابن حنيفة به وعندهما بصر له ولـ باربعه اشاع
 له لف له ول والماله باربعه اشاع له لف له ولـ ونلنا له لف له خريانه
 انه يملك له لف للموصي له الماله يملك ما بقي منه وثلث له لف له فيخرج
 الى حساب له يملك وثلثه ثلث واقله تسعة فجعلنا كل الف تسعة فاخذ
 له ول ثلثه فيضم اليها في الماله لف الماله فصار خمسة عشر ثلثة للموصي له
 الماله وذلك خمسة سهماه من له لف له ولـ وثلثه من له لف الماله الماله
 كانا اخاسا فما لو حد منها ما بقي من كل مال ثلثة فيو عشرة لربعه من له ول
 وستة من الماله فيقسم ثلث وهو ثلثة وثلث ما بقي من حقهما وقد كاه عن له ول
 في الف وهي تسعة اسهم وقد اخذ من ذلك ثلثه واستحق من ذلك سهماه بالوصية
 المانية فيو حقه في لربعة واما للموصي له الماله فقد اوصى باله لف الماله
 وذلك تسعة وقد اخذ من ذلك ثلثة اسهم فيو من ذلك ستة وقد اوصى
 له بما بقي من الف له وله بعد الثلث فذلك ستة ووصل اليه سهماه فيو من
 ذلك لربعة فذلك عشرة اسهم فيقسم ثلث العشرة المانية بينهما على

६.

3

●

بدو

اتساع

3

الحول للم

۱۱۱۱

10

10

6

علم



10

نعم عشر
الديار

انسان

10

و بعد از این که از این کتاب
الالف تا الا و طو و قیاس
شملت الباقی بار و
قوله محمد و
نور محمد و

الرحمن الرحيم

فيما يحسب انما اراد في رضى بين الملك وله ينفرد احدها كما في الركنين
ولو حذرهما الموصى لى عتق ما عيناه له احدى ملك بيقين فاذا
اعتقها فقد اعتق ما هو ملك وهو ملك غيره فصح اعتاقه فيما هو ملك ولم
يصح فيما هو ملك غيره ولو اعتق احدى بعينه لم عيناه له يعتق له ملك
في غير العين ولو اوصى بعقن احدى صاحبه والتعيبين اليهما فانه قال
احدها اعتقت هذا عن الميت وقال له من ملكه فانه قال
عتق عن الميت والميت عن الميت له ان تعذر تنفيذ ذلك عليه
لعدم تفرقه بالتعيبين فنفذ عليه وتعيب له في الوصية ضرورة ولو خرج
الكل ما ان حذرهما معا اجبر على تعيبين احدهما عن الميت عتق
له من مقيمه فانه عتق احدى للميت ثم ملكا نقض التعيبين حتى
لورجعا وعتقنا له له يصح كما لو عتق الميت فانه حذر احدى او وصيته
بعد تعيبه فنفذ عن الميت له لا خلاف انما يعيب للتعيبين دفع المباشرة
ولو اعتق الوصى احدى بعينه ثم عيناه ذلك عن الميت له تنفيذ اعتاقه
له وفيه اخوة وملك الوصى تجبى العتق له تعليف له فيصرف حكم الام
وقد ادى بالتعيبين وملكها ولزمت واهل ملكه له وله المباشرة ما
صدرت بالنصوص بل حكم الوراثة ومضى له تنفيذ الملك لمكان
الوصية لكن انما تصرف على الوجه الذي تنفذ لولا الوصية رجل
زوج بين من عتق ثم اوصى به لرجل وما تنفذ له نفسه
نكاحها اذ خرج من ثلث له بها ثمنه الملك وانما يخرج
له بها ملك شيان من رقبته زوجها ولو اوصى بعقته له ينفذ
خروج من الثلث اولا له في معتق البعض له يورث فانه
فصل قبل له عتاق وقد ترك الميت بنتا وعمها
وجبنت القيمة لهما وبطلت الوصية لغواب
محلها وله بنفسه النكاح له بعد الموت
ما بقى الملك فلم يتقبل العبد الا ملك الولد
فله بنفسه النكاح وكذا ان طالبت مهرها فيبيع فيه
وفي ثمنه وفا او فضل له بنفسه نكاحها
له بها ملك الثمن له للعبد واهل كان عتق
الميت من محض طهر رقبته بنفسه النكاح
له ثمنه الثوبين للورثة لكونه
مستفرا له حاجة الميت ولو اوصى

الاجزاء

ولو اوصى بثلث ماله لعبد عتق ثلثه بعد موته عند ان حذرت حيلة لانه
مال الميت فملك ثلث نفسه كما ملك ثلث ما من امواله ومن ملك نفسه عتق
وسيع في ثلث قيمته للولد وملك ثلث ما من امواله له كما ملك ثلث عند الوصية
لما كان في حصة وعندها يعتق كل واحد بالعتق من الثلث فانه فضل
دفع اليه ومضى في عتاق واهل اوصى بمهنة امواله او صدقتها عليه او غيرها
وتصدق ثمنها على الفقراء صرنا الى بدلها المدفوع بالجناية عليها ولزمتها وولدها كولد
له ضحية بخلاف ولد الزكوة فانه اذا كان النصاب اتم فانه الحول ثم ولد له ولد له
حتى الزكوة الى الولد ولو اوصى بانه مكاتب اتم بعد موته لرجل او بوايع فله في اوصيائه
من نفسها هذه الوصية له تسمى الى ولدها والعبد المدفوع بالجناية عليها وله صل
انه من كل بيت في المحل في عينه وما يملكه من المولد ولزمت طرفه والعبد المدفوع بالحالة
عليه واهل بيت في عينه له ما يملكه الى ما ذكرنا في الفصل له وله نزل الحن في مالها
وفي الفصل السابق لم ينزل في مالها الى ما ذكرنا في الفصل له وله نزل الحن في مالها
سابع من فله في ذلك انما قطع يدها فانها سابع من فله نصف الماله له فانه العتاق
نفسه قد صار مقصورا بالقطعة واهل اوصى بسبع عبد من زيد بالف وهو قيمته واوصى
برقبته لبي له ماله لم غيره ولم يكن الورثة الوصية بالرقبة وله يعتق احدى الوصية بالسبع
له محاباة فيه فليكن نصف نصف عند موته عند موته وبوايع باع حنه
محضه وله بكل وصية ثمنه بانه اتم اتم الحن وبطلت الوصية بالرقبة فيما
زله على الثلث ضربا واستحقاقا عند فقيت الوصية بالرقبة وصية بالملك والوصية
بالسبع وصية بالسبع فنضرب الموصى له بالرقبة في الثلث بالملك والموصى له بالسبع
نضرب في الثلث بالكل فصار الثلث بينهما على اربعة اشهم للموصى له بالرقبة وهو ربع
الملك وهو من اثني عشر جزءا من العبد وبوايع الماله وهو احدى عشر جزءا من
اثني عشر جزءا من العبد الموصى له بالسبع باحد عشر جزءا من اثني عشر جزءا من العتاق
وعندها بطلت الوصية بالرقبة فيما زله على الثلث استحقاقا له فربا بقيت
الوصية بكل الرقبة في حق الضرب فضرر كل واحد في الثلث بالكل فصار الثلث بينهما
وجميع الرقبة ستة يعطى للموصى له بالرقبة نصف الثلث سهمين اسهم وهو سهم
العبد وبوايع ماله وهو خمسة اسداس العبد الموصى له بالسبع ثمنه اسداس له فله
بكل وصية الموصى له بالرقبة الا تمام الثلث من الثمن وذلك سهم ونصف سهمين
عندها له الوصية في ذلك بطلت في العين باستحقاق الموصى له بالسبع وحتى بطلت
في العين بالاعتفاق له يقول لا بد له وقت البيع بخلاف العبد الموصى له فانه اقل خطا
له هناك لم يوجد ما بطل الوصية فقيت الوصية وقت القتل فيقول الى القيمة لغير
الحل الا خلف وهو القيمة كذا العبد الموصى له لرحمة بين بيع حتى العتاق ثم ابر العتاق

فيما يحسب انما اراد في رضى بين الملك وله ينفرد احدها كما في الركنين

ولو حذرهما الموصى لى عتق ما عيناه له احدى ملك بيقين فاذا

اعتقها فقد اعتق ما هو ملك وهو ملك غيره فصح اعتاقه فيما هو ملك ولم

يصح فيما هو ملك غيره ولو اعتق احدى بعينه لم عيناه له يعتق له ملك

واو

الوصية بالسبع باع حنه محضه وله بكل وصية ثمنه بانه اتم اتم الحن وبطلت الوصية بالرقبة فيما زله على الثلث ضربا واستحقاقا عند فقيت الوصية بالرقبة وصية بالملك والوصية بالسبع وصية بالسبع فنضرب الموصى له بالرقبة في الثلث بالملك والموصى له بالسبع نضرب في الثلث بالكل فصار الثلث بينهما على اربعة اشهم للموصى له بالرقبة وهو ربع الملك وهو من اثني عشر جزءا من العبد وبوايع الماله وهو احدى عشر جزءا من اثني عشر جزءا من العبد الموصى له بالسبع باحد عشر جزءا من اثني عشر جزءا من العتاق وعندها بطلت الوصية بالرقبة فيما زله على الثلث استحقاقا له فربا بقيت الوصية بكل الرقبة في حق الضرب فضرر كل واحد في الثلث بالكل فصار الثلث بينهما وجميع الرقبة ستة يعطى للموصى له بالرقبة نصف الثلث سهمين اسهم وهو سهم العبد وبوايع ماله وهو خمسة اسداس العبد الموصى له بالسبع ثمنه اسداس له فله بكل وصية الموصى له بالرقبة الا تمام الثلث من الثمن وذلك سهم ونصف سهمين عندها له الوصية في ذلك بطلت في العين باستحقاق الموصى له بالسبع وحتى بطلت في العين بالاعتفاق له يقول لا بد له وقت البيع بخلاف العبد الموصى له فانه اقل خطا له هناك لم يوجد ما بطل الوصية فقيت الوصية وقت القتل فيقول الى القيمة لغير الحل الا خلف وهو القيمة كذا العبد الموصى له لرحمة بين بيع حتى العتاق ثم ابر العتاق

وصار النصيب بعد التضييع ثمانية واه قال انه نصيب ابن خابس
والمسلة محالها فله ولست من سبعة وعشرين ولكنهم ولعل ابن عشرة له نصيب
نصيب له بنين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصي له خمسة
وتطرح من نصيب ابن بنين نصيب ابن خابس وهو سهمان حتى يمكن له سبعة اجزاء
من النصيب فصار المال لثلاثة عشر النصيب خمسة والمستخرج سهمان فصار سهم
اليه الوصية المانية فضة الفريضة له ولا فصار ستة وعشرين فزاد اربعة اجزاء
وعشرين وصار النصيب بعد التضييع عشرة والوصية وحجج على هذا
انه نصيب ابن ساكن او ساكن او ثامن او تاسع او عاشر واه ترك ابنا
واحد او اوصى لرجل بمثل نصيب ابنة له نصيب ابن له وله ثلث ما يقع من الثلث وربع
ما يقع من الثلث فانه يستثنى الثلث باطل له بعد الوصية له وله ما يقع من الثلث
شيء فليكن يوهو له شئ بمثل ثلث ما يقع وكذلك لو كان مكاة له استثنى الثلث
وصية بثلث ما يقع من الثلث وربع ما يقع من الثلث فالوصية الثانية باطله لا اذ كان
واه ترك ابنين واوصى لرجل بمثل نصيب احدهما له نصيب ابن
ثالث وله ثلث ما يقع من الثلث بعد الوصية لخالصة صا وكذا لو قال بعد
النصيب او استثنى نصيب ابن رابع واه اوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت ابنا واما
فالموصي له خمسة من سبعة عشر ولله سهمان ولله بن عشرة له اصل المسلة من ستة اجزاء
الاسدس وما يقع سهم لله وخمس لله بن زونا له حل الموصي له مثل نصيب البنت
وذلك سهمان ونصف فصار ثمانية ونصف فضة الفريضة للكر فصار سبعة
عشر خمسة للموصي له سهمان لله وعشرة لله بن ولو اوصى بنصيب ابن اخر لو كان
ترك زوجة وابنا فاصل المسلة من ثمانية اجزاء لثمن وما يقع للمرأة من واه سبعة
لله بن فزيد عليه مثل نصيب ابن اخر له حل الموصي له وذلك سبعة فصار الكل خمسة عشر
للموصي له سبعة وسهم للمرأة وسبعة لله بن واه اوصى لرجل بنصيب ابن لو كان وترك اخا
وبنتا واجازا فللموصي له ثلث المال له نصيب له بن مع البنت لولا شي للاخ مع له بن
يترك لفر بن البنت وله خ نصفاة واصل المسلة من ستة واه لم يجزى اقل الثلث
والثلثا بين لفر والبنت نصفين واه اوصى بمثل نصيب ابن لو كان فللموصي له سهمان
من خمسة له نصيب له بن مع البنت سهمان من ثلثه فينزل عليه مثل نصيب له بن سهمين
له حل الموصي له فكان المال خمسة سهمان للموصي له والمائة بين البنت ولفر نصفين
وهو من عشرة واه لم يجزى اقل الثلث والمائة بينهما نصفين واه اوصى لرجل بنصيب
ابن لو كان وترك اخا واختا فللموصي له كل المال لم اجازا له نصيب له زوج له وله خت
كل المال واه لم يجزى اقل الثلث والمائة بين له وله خت الله ثا واصل المسلة من تسعة وان
اوصى لرجل بمثل نصيب ابن لو كان له النصيب لم يجزى شئ له مثل الشئ غيره فمضى له نصف

ستة

نصف المال عند له جارة وعند عدها الثلث والمائة بينهما الله ثا واه اوصى بنصيب بنت
لو كانت وترك بنتا واختا فللموصي له ثلث المال له نصيب البنت له خي مع البنت وله خت
الثلث واه اوصى بمثل نصيب بنت لو كانت له الربع له مثل الشئ غيره فينزل على نصيب
البنت له خي وذلك سهمان من ثلثه فصار لربعة فللموصي له سهمان من ثلثه واه نصيب
وله خت نصفاة والمسلة من ثمانية واه اوصى بمثل نصيب ابنة او بنصيب ابن لو كان
وبن لو كان ابنا فاصل المسلة من ستة اجزاء لثمن وما يقع للمرأة من واه سبعة
لله بن فزيد عليه مثل نصيب ابن اخر له حل الموصي له فصار المال لثلاثة عشر
للموصي له سهم لله وخمس لله بن واه ترك ابنين واوصى لرجل بمثل نصيب ابنة
فللموصي له نصف المال لم اجازا وله ثلث الثلث والمائة بينهما ولو ترك ابنتين واوصى بثلث
ماله لزيد واه نصيب ابن بالث لو كان او بمثل نصيب احدهما فاه اجازا فله لزيد وهي
ثلثه من تسعة وكسبة المانية بين الموصي له لفر بنين اثنان لكل واحد سهمان واه لم يجزى
فيقسم الثلث بين الموصي له اخا سا عند ابني يوسف له خمسة لصاحب النصيب الثلث
وله اخا له صاحب الثلث لاه في حاله له جارة حتى صاحب الثلث في ثلثه من تسعة
وحتى صاحب النصيب في سهمين من تسعة فعند عدم له جارة ينظر كل واحد
في الثلث بقدر سهمه فصار اخا سا وعند محمد في قسم الثلث بينهما نصفاة له كل واحد
واحد من الثلث بالثلث واه اوصى بكل المال لزوجته واجتبه لكل بالنصف وله ولدان غيرهما
فله خمسة عشر من وللمرأة اثنان وعشرون له ثا بندا وله يدفع الثلث الى له خت
الوصية له خمسة بقدر الثلث مقدمة على الميراث وعلى الوصية للولدين وللمرأة ربع ما يقع
بحكم له رت فاحتاج الاحتساب له ثلث والمائة ربع واقبل ستة له سهمان ولها ربع ما يقع بالارث
يترك ثلثه بقسم بينهما اسباعا له حتى له خمسة كاه في النصف وقد اذ الثلث في حقه في سهمين
من ستة وكاه خفها في النصف ثلثه من ستة لكنها لما اذت سهمها حكم له رت شايها كان
نصف هذا السهم في ثلثه اوصى بها له ونصف في ثلثه اوصى بها لها وما كان مستحقا لها
بحكم له رت لا يستحق حكم الوصية فاذا لم يعقب وصيتها في نصف سهم بنين وصيتها في سهمين
ونصف من ستة ووصية له خمسة ثلثه سهم وقد وصل الى سهمان في حقه في سهمين
في سهمين ونصف فاجعل كل نصف سهمان فصار سبعة خفها في خمسة وحقه في سهمين
فقسم المائة بينهما على سبعة وقسم ثلثه له تستقيم على سبعة فنظر اصل المسلة وذلك
سنة في سبعة فصار اثنين واربعا وذلك سبعة في احد وعشرين فيقسم بينهما اسباعا
ثمانية وعشرين فتاخذ المرأة ربعها وذلك سبعة في احد وعشرين فيقسم بينهما اسباعا
خمسة اسباعا للمائة وذلك خمسة عشر وسبعاه له وذلك ستة فحصل له عشرون ولها
اثنا عشر واه اوصى لكل واحد بكل ماله سبعة ولها خمسة له الوصية له خمسة
تقدم على له رت فنعطى له الثلث من ستة ولها ربع ما يقع حكم له رت في ثلثه بينهما

مثله

بسم الله الرحمن الرحيم

نصفه عند ان حبيبته لم تكن له جنة كانه في كل الماله وقد استوفى سهمين فلا ينظر
 بذلك ولا ينظر ايضا بما اخذت حكمه له من ذلك سهم وانما ينظر بثلاثة والمرأة
 لا تنظر بالثلث الذي اخذته جنة اوله له الوصية له جنة بقدر الثلث وصية
 قوية فتبطل وصيتهما بذلك القدر فلا تنظر المرأة بذلك وله بالسهم الذي اخذت
 لزوجها وانما ينظر بثلاثة فاستويا في الضرب في الثلثة الباقية فخرج المسلم من الثلث
 وكذا وصي لها بثلاثة ماله لكل واحد بالثلث اخذته جنة الثلث اوله وذلك سهمان من ستة
 ثم ياتي تاخذ ربع ماله سهمان في ثلثه فياخذ المرأة سهمين بالوصية بقي سهم له فيكون له
 فليكن الماله واه او وصي لها الحصة اسداس ماله لكل واحد بشريطين ونصف سدس
 فله حصة ولها سبعة له له جنة اخذ الثلث اوله لربعين من الثلث عشر وفي كل سدس في حقه
 في نصف سدس وذلك سهم ثم تاخذ المرأة ربع ماله سهمين بقي ستة اخذته جنة
 تمام حقه فصار له حصة ثم تاخذ المرأة الحصة الباقية بوصيتها فصار لها سبعة
 حصة بالوصية واه بالارث واه مات — وتركه عيدين قيمتهما سواء والمرأة
 له ولرث ان عيها وقد اوصى لها اوله جنة باحد عيدين بعينه ففي له ولها عيدين
 بالوصية ونصف العيدين من ماله رث له ربع كل الماله والنصف له من ثلث
 الماله له من ثلثه عن المستحق وفي الثانية للجنة ذلك العيدين ولها نصف العيدين
 له من النصف لبيت الماله واه او وصي له جنة باحد عيدين بعينه واوصى له مراته
 بالعبد من ماله من ثلثه واثني عشر اخذته جنة الثلث اوله في المرأة ربع
 الماله ثم تقسم الماله بينهما على ثلثه عشر تبعة اسهم لها ولربعه اسهم له وهذا
 له فاجعلنا كل عيدين اثني عشر لاحتاجنا المربع للثلث فصار ماله الميراث
 لربعين وعشرين فياخذ له جنة الثلث اوله وهو ثلثا عيدين وذلك ثمانية ففيه اثني عشر
 سهم عشر لربعين عيدين واثنا عشر من عيدها فباخذ المرأة ربع ذلك سهمان اربعة
 من عيدين وثلاثة اسهم من عيدها وما اخذت من عيدها بالارث بطلت وصيتها
 فيه ضربا واستحقاقا عند الكل بقيت وصيتها في تسعة اسهم ووصيته في اربعة
 له لم يطل وصيته في حق الضرب في سهم اخذته من عيدين فبلغت سهمان وصيتها
 ثلثة عشر والماله من الماله اثنا عشر ماله من عيدين وتسعة من عيدها وذلك
 مقدار عيدين كامل فيقسم بينهما على ثلثة عشر سهمان وذلك له يستحق فضرر اصل
 المسألة وذلك لربعين وعشرين في ثلثة عشر فليكن ثلثة ثمانية واثني عشر كل عيدين
 مائة وستة وخمسة اخذته جنة الثلث اوله وذلك مائة ولربعين عيدين بقيت
 مائة وثمانية فباخذ المرأة ربعها اثنين وخمسين مائة عشر من عيدين
 وتسعة وثلثين من عيدها ثم يقسم الماله على ثلثة عشر بينهما لربعين اسهم كل
 سهم اثنا عشر وذلك ثمانية ولربعين تسعة اسهم وذلك مائة وثمانية لها وقد

ليبت

وقد احدثت بالارث اثنين وخمسين حصة ماله وسبعة وجميع ما حصل له ماله وامانه
 وخمسة واه او وصي لقاتله وله جنة لكل واحد بكل ماله جنة الثلث اوله لتقديم
 سهم ياتي لها له ستويهما في التقدم على بيت الماله واه او وصي بعيد لرجل ولقاتله بكل
 ماله ولقاتله لرجل بالالف وله ولرث له لاله جنة عيدين من الثلث اوله لكونه مقدما
 وما فضل لقاتله بقدر سهميهما واه او وصي لرجل بمائة ثم مات وبه سهم شيئا
 فاجاز اثنين وصيته من ماله نفسه هي سهم منه فله يملك قبل القبض ولم ياتي سهم قبل
 القبض واه او وصت امرأة بنصف ماله لرجل وتركته زوجا فقط له نصف ولزوجها
 ثلث وسدس لبيت الماله له له جنة اخذ الثلث اوله لتقديمها على الميراث في
 الميراث فللزوج نصف وهو الثلث في ثلث لرجل خله عن رث فكل وصيته له جنة
 الى تمام النصف بالسدس فينصف سدس لرجل فيكون لبيت الماله وللم
 كاه الموصي له قاتله له نصف ولزوجها نصف له صار موصي عيدين لرجل مطلقا
 فياخذ الزوج والنصف اوله في نصف لرجل فارغ عن الميراث فيكون للعالم عند
 ابي حنيفة ومحمد لها لكونه مقدما على بيت الماله وعند ابي يوسف صد كفي لبيت
 الماله واه كاه الموصي له هو الزوج فله كله فباخذ النصف بالارث في نصف لرجل
 خاليا عن رث فياخذ ايضا حكم الوصية له بها فتقدم على بيت الماله ولم اوصت
 لزوجها ولزيد بكل ماله لكل واحد بالنصف لزوجها حصة ولزيد لربع له له جنة
 باخذ الثلث اوله لتقديم على الولد في ثلثة فباخذ الزوج نصف بالارث وهو
 الثلث في ثلث لرجل فيقسم بينهما على قدر حقهما وحق له جنة كاه في النصف وقد
 وصل اليه الثلث في حقه في السدس وحق الزوج كاه في النصف ايضا بالوصية
 ولكن بطل في السدس له اخذ الثلث حكمه لرجل شايعة السدس عن مخرج
 محل الوصية فيبطل وصيته في ذلك ضربا واستحقاقا عند الكل في حقه في
 الثلث وحق له جنة في السدس فيقسم الثلث الماله بينهما اياه فاحتاج الى اصاب
 ينقسم ثلثة ماله ثلثة ثلثة تسعة فباخذ له جنة الثلث اوله وذلك ثلثة بقيت ستة فالزوج
 اخذ نصف بالارث وهو ثلثة يسو ثلثة ينقسم بينهما اياه فاسماه للزوج وسهم للجنة
 فصار للجنة لربعة وللزوج حصة ثلثة بالارث وسهم بالوصية ولم اوصت
 له جنة بثلثة ماله او وصت لقاتله بثلثة ماله وتركته زوجا فله جنة نصف وللزوج
 ثلث وللعالم سدس له له جنة اخذ الثلث اوله لتقديم على الميراث فباخذ
 الزوج نصف ذلك بالارث في الثلث فيقسم بين له جنة وبين القاتل نصفين عند
 ابي حنيفة ومحمد اصل حصة له جنة نصف الماله ثلثة وللزوج سهمان وللقاتل
 سهم واه او وصت بماله او بنصف ماله لرجل وهو قاتلها مع زوجها فباخذ
 له الوصية صحيحة لعدم الولد له الزوج قاتله ولم اوصت بسبع عيدين من

خمس

مخرج

في الميراث

وانه كانت الورثة كباية او صغاراً لم يصروا وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وعندهما له تصرف في الوصية
 له فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك وهو قليب المشروع وله ان يصاب اثبات
 الولاية به وهو ليس باهل لها في الفرق فيها وله الولاية للموصي مثل الولاية للموصي
 وله ان يتجوز في اعتبار هذه تجزئتها له في كافة ما كان يبيع رقبته والعبد حكمه ايضا اليه
 له ملك فكاكه فيه نقض الموصوع وله ان يوصي لاهله ففهم كما لو وصى الى مكاتب نفسه
 او مكاتب غيره وهذا له مكلف مستبعد بالتصرف وليس له حذ عليه وله ان يوصي لاهله الصغار
 وانه كان له ان يوصي لاهله لانه ليس له ولاية المخرج فكاكه لاهله لانه ليس له ولاية المخرج
 عليه ان يوصي لاهله لانه ليس له ولاية المخرج فكاكه لاهله لانه ليس له ولاية المخرج
 وحمله في ما كان له ان يوصي لاهله لانه ليس له ولاية المخرج فكاكه لاهله لانه ليس له ولاية المخرج
 لكونه وله ايضا ان يوصي لاهله لانه ليس له ولاية المخرج فكاكه لاهله لانه ليس له ولاية المخرج
 في العين كان كما قاله وله ان يوصي لاهله لانه ليس له ولاية المخرج فكاكه لاهله لانه ليس له ولاية المخرج
 له نصا لانه لو وصى الى ابيطال له نصا لانه لو وصى الى ابيطال له نصا لانه لو وصى الى ابيطال له نصا
 كمنع له نصا لم يجرى له نصا الى مكاتب وقيل قول محمد بن مفضل
 بروى من كل واحد منهما ومن عجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضى غيره
 لم يفعل ذلك لتقدير الوصى لعجزه عن التصرف او الورثة بتكليفه في الوصية
 اليه الوصى ذلك له بحسب ما يعرف ذلك حقيقة فربما يكون المشاكي كاذبا او ترك
 الخفيف على نفسه ولو ظهر عند القاضى عجزه اصله لاستبدله به رعاة للنظر
 وانه كان قادرا على التصرف احسانا فيه فليس للقاضي ان يخرج له في اختيار غيره لكان
 دون له مختار الميث وغيره له فكاكه في اوقافه او في اوقافه على ابي الميث
 مع كماله شفقتهم فله ان يقدم على غيره اقل وكذا اذا اشكا الورثة او بعضهم الوصى الى القاضى
 فانه لا ينبغي له ان يجرى له حتى يرد عنه خيانه له في الوصى اختاره ورضي به والشاكي قد يكون
 ظالما في سلوكه فاما بتبين خيانه له في اختيار القاضى الى استبداله به فانه علم منه خيانه عن
 له الوصى اعتمد عليه له مائة والظاهر انه لو علم خيانه له في اختياره بعد موته قائم مقامه
 في النظر له في تعيين غيره بمقامه نظرا للميت ومن اوصى الى اثنين
 لم يكن له حدهما ان يتصرف عند ابن حنيفة ومحمد ومحمد بن حنيفة له في اشياء محدودة
 وقال ابن سفيان رحمه الله في كل واحد منهما بالتصرف في جميع الاشياء له في
 من باب الولاية لانه لو ائتمنت له منين ثم عاشت لكل واحد منهما الحلة على ان يتركها له في
 في ولاء له بكاوه فكذا لانه لو ائتمنت له منين ثم عاشت لكل واحد منهما الحلة على ان يتركها له في
 عن القدرة الشرعية والقدرة له تجزئتها وله ان يوصي لاهله لانه ليس له ولاية المخرج فكاكه لاهله لانه ليس له ولاية المخرج
 من سماعه صفة التقويض وانما فوض الولاية اليها حلة وهذا الشرط مفيد فلم يثبت
 بدفع ذلك الشرط وهذا له الوصى رضي برأي له منين وراى الوارث له بكونه كراها حلة

خ هو

له

والولاية

بخلافه خرف في النكاح له السبب له خرف في قيامه بكل واحد منهما على الكمال
 والسبب هنا لا يصاب وهو الهما لا لكل واحد منهما وله ان يتركها من يستحق لها على الولى
 حتى لو طاب لينة بانكاحها من كفو خاطب يجب عليه وهذا في التصرف للموصي ولهذا في يحنى
 في التصرف في الولى او في حقها على صاحب نفسه وفي ذلك استوفى حقا لصاحب
 فيطلب اصله للذين الذم عليه ما يوجب له من الاشياء المحدودة له بها في باب الضرورة
 ومواضع الضرورة مستثناة عن قوله الشرع وبلى الشخصي ومن الكسرة له ان يستحق على الولاية
 وربما يكتفى احداهما غايبا في اشتراط اجتماعهما فسد الميث ولو فعله جبره عند الضرورة
 وشرا ما له بدخول المصنف اذ من من الطعام والكسوة في الحاجة في التاخير خوف هله لم
 جوعه وعجزه يا وانه تهاون لم له ليس من باب الولاية ولهذا تملك له من غيره ولم كان اجنبيا
 وله وجبة معينة وحق المصنوب والمشتري شرا فاسدا وحفظ له موال وقضا اللان
 وتنفيذ وصية معينة وعقد عبد عين له ان يملك تحتها الى الراى ويحق يتسارع اليه حاص
 لنفسه وجهه له ماله الضايعة له في ضرورة والخصوص في حقوق الميت له
 له يمكن اجتماعهما عليه فانما ولم حضى الم تملك له اصددها ولهذا ينفذ امر الوكيلين بالخصوص
 فاصدا الوصيتين اول فاما المبيع والرهن والوكالة والمقاضي اي له تقاضا
 اشبه ذلك فعلى له خذله في ان يرضى على الراى والولاية اما في المقاضي فظاهر وكذا
 التقاضى له ان يرضى بامانته في القبض له بامانته اصددها وله في سعة المبيع خصوص صاحب
 عند اخذ له الجنس ولو اوصى الى كل واحد منهما على ان يتركها قاله كسب
 يترك كل واحد منهما بالتصرف كالوكيلين اذا وكل كل واحد منهما على ان يتركها له في اوقافه
 فيدري برأى الوارث وله وجه له الحلة في الفصلين له وجوب الوصية بكونه عند الموت
 وعند الموت ميت الوصية لها ما يحل له في الوكيلين له من غرضه ثم انما كل واحد منهما
 بمناة بان يتركها ولم يما اصددها وقد اوصى الى ابي فلان لم يتصرف وصد
 في طاهر الرواة كما اذا اوصى الى شخص اخر وله اختيار القاضى الى نصب وصي اخر له راي
 الميت منها باق حكما برأى من خلفه وروى الحسن عن ابن حنيفة انها لم تحل له يترك
 بالتصرف له الوصى لم يرض تصرفه وصد فله بكونه الوصى لم يرض بما يعلم له الوصى لم يرض به
 بخلافه في الراى الوصى الى غيره له في المشتري رضي برأى المشتري وقد وجدوا له ضم القاضى
 اليه غيره اما عند ابن حنيفة ومحمد ومحمد بن حنيفة عجز عن التصرف بالتصرف والقاضى
 قائم مقام الميت في النظر لعجزه عن النظر لنفسه فيقيم اليه وصيا لغيره واما عند
 فله ان يرضى بها ولم قد راي بالتصرف له الوصى قصد له خلفه متصرفا في حقوقه
 وقد اسكن تحقيق مقصوده بنصب وصي اخر مكان الميت ولم اوصى الى رجل بماله
 العين وشقاض الدخلى الى اخرها وصياح بالدين والعين عند ابن حنيفة وابن سفيان
 لها وعند محمد ومحمد بن حنيفة ومحمد بن حنيفة ومحمد بن حنيفة ومحمد بن حنيفة

او القرض في غيره فكل
 على الخلفه من غيره
 ما وده الطلب في حكمه
 كل واحد منهما سدد

واحد

وله ولاية الكفالة...
ولدت ولدا فافاضا رعيها...
الى رجل فالولاية على ولدها...
فكذا لو وصيها وليس له ولاية...
التصرف للوالدين حتى لو غاب...
من الحفظ وتفرغ احداهما...
له او عليه وبنيها دين عليه...
وسرا ما لم ير منه وقبضه...
او غابا او غاب احداهما...
وصى فولية التصرف والحفظ...
فلما غاب له ب الباقى حفظ...
عن وصى فوصيته اخبر وصيتها...
بله ايضا ولو اب ولله ولي...
له الوصى انما يتقدم على...
بكن لا ذلك وقت له وصيا...
لوصيته وله كامله وقت له...
له ول ولكل واحد وصى...
كما في الموت ومن جئت...
كل التي كمل الدين لا...
ذلك له بقدر الدين والوصية...
شخول به فانه لو اهلك...
له سوا الكل لذلك...
حضور او غيبا على الميت...
هذا جواب السلف...
كان على الميت دين لا...
او رغب المشتري في شراء...
كبار الكلام فانه كان...
من التي كتمت لعدم...
سبح كل تركته باله...
عن خله فالبها ولم...
دين وله وصية ولم...

والولاية...
فكذا لو وصيها...
التصرف للوالدين...
من الحفظ...
له او عليه...
وسرا ما لم ير منه...
او غابا او غاب...
وصى فولية...
فلما غاب له ب...
عن وصى فوصيته...
بله ايضا ولو اب...
له الوصى انما يتقدم...
بكن لا ذلك وقت...
لوصيته وله كامله...
له ول ولكل واحد...
كما في الموت...
كل التي كمل الدين...
ذلك له بقدر الدين...
شخول به فانه لو...
له سوا الكل لذلك...
حضور او غيبا على...
هذا جواب السلف...
كان على الميت دين...
او رغب المشتري في...
كبار الكلام فانه...
من التي كتمت لعدم...
سبح كل تركته باله...
عن خله فالبها ولم...
دين وله وصية ولم...

والولاية...
فكذا لو وصيها...
التصرف للوالدين...
من الحفظ...
له او عليه...
وسرا ما لم ير منه...
او غابا او غاب...
وصى فولية...
فلما غاب له ب...
عن وصى فوصيته...
بله ايضا ولو اب...
له الوصى انما يتقدم...
بكن لا ذلك وقت...
لوصيته وله كامله...
له ول ولكل واحد...
كما في الموت...
كل التي كمل الدين...
ذلك له بقدر الدين...
شخول به فانه لو...
له سوا الكل لذلك...
حضور او غيبا على...
هذا جواب السلف...
كان على الميت دين...
او رغب المشتري في...
كبار الكلام فانه...
من التي كتمت لعدم...
سبح كل تركته باله...
عن خله فالبها ولم...
دين وله وصية ولم...

بيع العروس والعقار من نصيب...
بيع نصيبهم شيئا معا...
لكل كما في العروس...
بيع نصيب الكبار...
لصبي بلخ وطلب ما...
له بئته له امين...
عبد بالمعروف...
فله بصدق له...
عنصيرك او جنياتك...
زبدوه فعت الف...
الولد...
الوصى او له ب...
او العبد...
له بضم له...
فلما اكمل...
الحقني اعلم ان الله...
ونسأ وقال...
حكم من هو خير...
منصوكة وقد جعل...
بوجد ابا القمين...
فانتهى عنه...
بيات الغلام...
سئل عن مولود...
حيث بوله...
من اي موضع...
له عليه للذكر...
وجد وحده...
على انه العضو...
ابن حنيفه...
عضوا صلي...
بالق 440
عقار ج

والولاية...
فكذا لو وصيها...
التصرف للوالدين...
من الحفظ...
له او عليه...
وسرا ما لم ير منه...
او غابا او غاب...
وصى فولية...
فلما غاب له ب...
عن وصى فوصيته...
بله ايضا ولو اب...
له الوصى انما يتقدم...
بكن لا ذلك وقت...
لوصيته وله كامله...
له ول ولكل واحد...
كما في الموت...
كل التي كمل الدين...
ذلك له بقدر الدين...
شخول به فانه لو...
له سوا الكل لذلك...
حضور او غيبا على...
هذا جواب السلف...
كان على الميت دين...
او رغب المشتري في...
كبار الكلام فانه...
من التي كتمت لعدم...
سبح كل تركته باله...
عن خله فالبها ولم...
دين وله وصية ولم...

وثلث وثلث نصف ما قبله من نصف ثلثه وفي حال نصف
ثلثه اثنان فكم حصة والباقي وهو سبعة لله في وثلث اية الحاجة الى اثبات المال بالثقة
ولا قل وهو سبب ان لا يتيقن وفيما ذكره عليه شك فيجب المتيقن وله حصة
المشكوك حتى لو اصابه له قل لو قدر ذكره عند بعضه على نصيب له من ثلث الصورة لكونه
متيقنا باه يكتف بالورثة زوجا واما واختا لابل ولم يمتدحني او امرأه واخوت لهم
اختا لابل ولم يمتدحني فقد نال له ولي الزوج النصف والثلث والمائة للختى
وفي الثانية للمرأة الدرع وللأختين له المثلث والمائة للختى لانه اقل النصيبين
فيها فجعل ذلك رافعا لانه لو كان ان في المسئلة له ولم يعول الحساب الى
ثمانية لانه لو كان صاحب فيضة ففرضها لانه من ستة وللزوج ولله سهمان ولو كان
ذكر اكنع في المائة سهم و٣٣ من ستة اقل من ثلثه من ثمانية ولو كان ان في المسئلة للمائة
لكانه نصف المائة ستة من اثني عشر فعول المائة عشر ولو كان ذكر الكاهن للمرأة
الدرع وللأختين له المثلث من اثني عشر وللختى حصة وخمس من اثني عشر اقل من
ستة من ثلثه عشر لانه يصيب نصف المال بنصف سهم و٣٣ من ستة ولو ماتت
امراه وترك زوجا واختا لابل ولم يمتدحني لابل فللزوج النصف وللختى
لابل ولم يمتدحني وله ثلثي الخصى لانه اسوا حال له لم يكن ذكره لانه لو جعل ذكره لانه
شيء لو جعل ان في المائة سدس ويعول المسئلة فجعل ذلك **باب**
مسائل سني اما الاخرى وكتابتها كالبياضة في الوصية والنكاح والطلاق والبيع
والشراؤه في الحد فخله في معتقل النساء اعلم انه لا فرق على الخصى كتاب
وصية فقبل ان يشهد عليك بما في هذا الكتاب فادعي براسه اي نعم او كذب نعم
فلا اجاب من ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولو اعتقل لسانه الرجل فقل عليه
وصيته فاشار براسه اي نعم او كذب فهو باطل وقال الشافعي
هما سواء بخبره كما يجوز من اخبر له علم الجواز الجرح وهو يشهد ما لا فرق بين له صلى والهاني
كالهلى لفرادفانه في الزكوة مثل الوصى ولم يفصل بين له صلى والعادى فكذا ههنا والفرق
انما انه له شارة انما تقوم مقام العادة لفرادفانه وهو حرة وذو له تحقق في العوارض
وانما يتحقق فيما كان اصليا كالخمس حتى لو اعتقل لسانه المريض واستد وصارت
له اشارات معلومة الحكم به كما في له خسر كذا قالوا وله الضرورة في له صلى له زمة
وفي العادى على شرف الزوال فلها يتقاسم كالصغير مع المستد طرعا
وله بنة حصص بالنص على خله في القياس قال عليه السلام لها او ابداك او ابدا
الوحش فلذا استوى الوصى والمتوحيش ويجوز نكاح له خسر وطهقه
وعتق وبيع وشرائه ويتقضى منه ويتقضى الزكاة يكتب او يؤدى اما يعرف
ولا يجد ولا يجد اما الكتاب قوله من الغائب يعني الخطاب مع الحاض فانه

الموت

يجب

في المسئلة للمائة ستة من اثني عشر فعول المائة عشر ولو كان ذكر الكاهن للمرأة
الدرع وللأختين له المثلث من اثني عشر وللختى حصة وخمس من اثني عشر اقل من
ستة من ثلثه عشر لانه يصيب نصف المال بنصف سهم و٣٣ من ستة ولو ماتت
امراه وترك زوجا واختا لابل ولم يمتدحني لابل فللزوج النصف وللختى
لابل ولم يمتدحني وله ثلثي الخصى لانه اسوا حال له لم يكن ذكره لانه لو جعل ذكره لانه
شيء لو جعل ان في المائة سدس ويعول المسئلة فجعل ذلك

ان عليهم ما حوزوا بالسلبه وقال يلو بالقبارة انما الكتاب الى الغائب عود من الغائب
البحر والجزر هنا اشد لمرهم ارتفاع الغيبة وعدم ثبوتهم ارتفاع هذا فصار احر
الكتاب على ما له اوجه مستبين من يوم اى موقوفه وهو بحرى بحرى النطق بالحاض
والغائب على ما قالوا والمستبين غيب من يوم كالكناية على الجدل واوراق له ثار وهو
ليس بحج له بالبين والبيارة له بمنى الكناية عن الصريح فله يصح حج له خسر
وغيب مستبين كالكناية على العود والمسا وهو بمنى كلام مسموع فله يثبت الحكم
واما له شارة في حجة من له خسر في حق هذه له حكام للضرورة له بها من حقوق
الاملاك وله يختص هذه التصرفات لمنط خاص بل تثبت بالفاظ كثيرة وثبت
تعد بدل على القول فلذا يجب ان يثبت باشارة الحاجة الى ذلك والغالب
في القصاص حق العبد والحد وحق الله تعالى ومنى تسقط بالشبهة
ولعله كان مصدقا للقاذف فله حد للشبهة وله حد ايضا باله شارة في الذوق
لعدم القذف صرحا وهو الشرط لما صرح الحد والفوق بين القصاص الجرح
الححد له يقام له بياضة له شبهة فيه له يرى له الشراك بالوظي الحرام وله قوله
له بوجوب الحد وانه كان يطلق الحرية ينصرف الى الزنا والقصاص تقام بالشهادة
او له قوله بطلن القتل ولم توجد التصريح بالحد والحاصل ان القصاص عوض
له من سرع جائز انجاز لم يثبت مع الشبهة كسائر عوارض التي هي حق العبد
اما الحد وهو مشروعة للزجر عارية عن معنى العوضيه فله تثبت مع الشبهة
لعدم الحاجة وذكر في كتابه له قوله ان الكتاب من الغائب ليس بحجة في القصاص
الذي يجب عليه ويحتمل ان يكون الجواب هنا كذلك ويحتمل ان يكون هذا سفارفا
لذلك ولم يكن الكتاب كاله شارة وهو له شبهة لانه لا يمكن الوضو لانه لا ينطق ههنا
لله في الممانعة عنه وامكن الوصول الى نطق الغائب في الجملة لقيام اهليته وهن
هذه المسئلة انه له شارة معتبه وانه كانه قادرا على الكناية فخله في ما يقول بعض
شائخنا انه له يعتب له شارة مع القدرة على الكناية له من له شارة حجة ضرورية وله
ضرورة مع وجوه الكناية لانه جمع بينهما فقال اشاد او كذب وانما امتنوا به كل
واحد منهما حجة ضرورية له في الكناية زيادة بيان لم يحد في له شارة له يوم المقصود
منها له شبهة فخله في له شارة ففيها نوع ارباب وفي له شارة زكوة اسمي لو حد
في الكناية له له شارة اقرب الى النطق من آثاره فخله فاعتد له ولو كان رجل
ضمت يوما او يومين بعارض فكتب او اشار بشي من ذلك لم يعتب ذلك منه في شي
من التصرفات له انما النطق مع قائمه فهو ممن اعتقل لسانه بسبب المرض
قبل هو تقيي معتقل لسانه عن نعم من نوحته وفيها شبهة فانه كانت المدونة
التي تجرح فيها والكل ولو كانت اليه اكثر او كانا نصفين لم يוכל وهذا في حال

ما يصح
لم

ان

اختيارها به حدسية يتيقن وانما يختارها
اكثر او كانا سواء او كانت الميتة اكثر لانه الميتة تحمل عند الضرورة فاختلط اول
ولكن مع هذا لا ياكل بغير القرى له في القرى دليل يوصل الى الجمل في الجمل فله
بعضه بانه ضرورة وقال الشافعي به له حمل له كل في حالة له اختيار
وان كانت المذبح اكثر له في القرى دليل ضروري فله بصاد اليه عند الضرورة وله ضرورة
له الحاله حاله له اختيار ولنا في القلبة تقوم مقام الضرورة في اثبات له باجماع لاننا نعلم
ان اسواق المسلمين في غير الحرام ومع هذا جاز التناول بالشرع وغيره باعتبار الغالب
هذا له القليل له من القرى عنه ويتعدى له منافع عنه فصار هذا فعلا للحرج كما
القليلة وله تلسان القليل بخلافه اذا اختلطت له وان له قسطا صريحا
له يجرى ويقيم عند ناكله فالشافعي به له التراب يقوم مقام المافاه ضرورة الى
القرى وله يعق عن الغلام وله عن لاجارة والمراد ان ليس بواجب وله سنة ولكنه
سباح وقال الشافعي به موسنة له به عرق الحجة والحسين
كشاكشا وقال يذبح عن الغلام شاكشا في الحادة شاء والتعلق بالحبية ينفى وتز
الوجوب والسنة تبطل الشرط الفاسد وجهالة البدل البع والحق والقسمة والصلح قوله عليه
عن دعوى المال له بها بطلان المال بالمال والشرط الفاسد في معنى التزاد والجهول
لا يصلح بدله وله بطلان الشرط الفاسد وجهالة البدل البع والحق والقسمة والصلح ولله
عن دم المعد له بها عاوضه مال ما ليس بالمال فله تبطل بالشرط الفاسد له له مدخل للردا واجرة
فيها فله تبطل بجهالة البدل كما لو عده البدل والكتابة تبطل بجهالة البدل لو كانت اذ
فاحشة له بالشرط الفاسد لانه الكتابة لا تنقذ بدله البدل والجهول له بطلان بشر
بدله وله جميع بين شقين فقبل العقد في احدى في القسم له وله يصح في الكل واحد
منها بدله او اسم وجه في القسم البع بكل حال وفي القسم البع في الكل
واحد منها بدله وله له رجل قال له في قبض هذين العبدين بالف انه قال على كل واحد
واحد منها خمسة فقبل في احدى له بعه وكذا لو اوجد شقين فقبل في احدى او قال بشرايين
فاستقل على كل واحد وهذا وهذا فله فقبل في احدى وكذا لو اوجع بين له جان والبع وبين
او القسمة او بين القسمة وبين البع او جميع بين الكل واجمل او فقبل فقبل في احدى
له هذه العقود تبطل بالشرط الفاسد وفيه الجيد الى الردا فقبل فصار البع
في احدى شرط لصحة القبول في له في فاذا لم يقبل صارت شرطا فاسدا ولو قال
زوجتك هاتين له متين بالف فقبل نكاح احدى لها قال لو وجبت خالفا
لكذا فقبلت احدى بها او قال لعبد اعنتكما بالف فقبل احدى او كان لرجلين
على رجل قصاص فعلا لا صالحا لعل الف فقبل عن احدى له هذه العقود
لا تبطل بالشرط الفاسد ولو قال لعبد كاتبتكما بالف فقبل احدى له بعه

هذا هو المختار في
هذا هو المختار في
هذا هو المختار في
هذا هو المختار في

له

فقبل فقبل احدى بها وله جميع بين النكاح والبيع او لاجان فقبل احدى بها وله
النكاح وله وله قبل البع به جاز لا او على هذا يعني ها وله جميع بين الكفاية والطلاق
والعتاق اذ قبل الطلاق او العتاق او قبل اجملا او فقبل وله قبل الكتابة فقبل وله اجمل
له اقتدى بنى وطرس غير لم يحسن وبقضى باهل له هو لم يكتفى رجل لم الرض
يزوعرها او حوايت يستعملها وغلبها تلغو له واجبا لم يحمل لم الزكوة ولا جمل نوى قضا
رمضاة ولم يعين يوما ولم يرضى رمضان كقضاء الصلوة وله ولم يرضى اول صلوة عليه
او لم يرضى عليه دخل دقة كبرى في القضاء حنة وجد لوحته واستلم فسد صومه ولو
لم يكتفى بغيره له قبل بعض الحاح عذر في تركه ارجح من غير زوجها مع الدخول
ما وهو يسكن معها في بيتهما تسود طلقا اثنتين ثم طلقها ثلثة ناعا الف كاه جميع
له لف بازا الواحد قال لعبد باسدي اوله منه انا عبد له له يعقني فقبل
كذا ما دسحت بخار افكرا اخر منها ثم رجع وفعل له بحث باع انا له لا يدخل محشها
في البيع عقار له في ولاية القاضي له يصفه قضاء فيه اشهد على شهاة نفسه
بله عذر قال المدعي له سنة في غيرهن او قال الشهود له شهاة لنا ثم شهدوا
بقبل قلعة نفي ثم تذكروا ولم يكن لهم شهاة ثم صار لهم شهاة وقال
به له يقبل له صار منها قضا وله قول للمناقض وله قول ان حنيفة به لما سأل
لم يصل على غيبي نبي وملك كيلة بهم بالرقض اقردين له شهاة ثم قال كنت كاذبا
في اقلدي خلف المقر على له المقر ما كاه كاذبا فيما اقرلك ولست بمبطل
فيما تدعيه عليه عند اني يوسف عهد وعندها نومي بتسليم المقر الى المقر
والاعتوى غلابة بحلف المقر لجرية العاكة بين الناس انهم يكذبون صل له قوله
ثم ياخذ في الماله ولو قال له على عشرة دراهم له ثلثة له دراهم لزم ثمانية
له تراستني دراهم الملة المستثناء في دراهم فلزم ثمانية وله صل فيه قوله
له له لو انا لمخوهم اجمعين له اشارة استثنى له لو طرخ المملكين ثم استثنى امر
خ آله والمحرم بالمملكين ولم قال له سبعة له حبة له له دراهم لزم ستة
فأستثنى دراهم ثلثة ثم دراهم من الذي يليه ثم وكما بطله فيها له ملكا
اخر فزنا بالضرع حتى وهبت مهرها له بعه لم تدبر على الضرر وكذا في احوال
رجله على الزوج ثم وهبت المهر للزوج له بعه عمر لم تزوجته ماله باذنها
فالمانع لها والنفقة عليها ولم كان بعه لهما نفقة فلم ولو عمرها لها بعه له نفقة
فالمانع لها وهو متطوع في النفقة وعلى هذا ما بين له له كالكهم وغيره وكبر
حيا وخصة وعدة وشاة ومرة ورم وذكر للقاضي افراض اللطمة وماله
القايب ينبغي لحافظ القلم اذ حتم في كل ربعين يوما اختيار الحذجانا
في وسطا البينين من كل ارض عام يجعل في الطريق مسجد او اقل

ابو الاسود
الاناء مكرسة

استحلافه عدا
ومحمد بن عبد الله

لوسوف والرواح
وهذا الخلاص

ابو يوسف مكرسة
او لرواح الكاف

المسلم الاخيرة
الافضل والرواح عدا

درواهم ابو يوسف
كلوا وطاهر الرواح

لرواح القاضي فقت
وهذا الباب من الكاف

ذكر قول حنيفة ومحمد
وسكنه جوار يوسف

لكن راسه احوال
الافضل والرواح

ديت نفقة عدا
هذه المسئلة

عم العياور
من اولاد القدر

من اولاد القدر
من اولاد القدر
من اولاد القدر
من اولاد القدر

في من المسجد طريقا للغة صر اهل بلد تروا الحنة حادهم له ام لانهم تروا السنة
شع وقيل انه لا يطبق الحنة بترك الواجب بعد جاز في ك السنة اخف
واشدا الوقت المستحب للحنة سبعه اذ ابله سبع سنين يؤم بالصلوة فيكون
بالحنة حتى يكن ابله في التطيف وله كاه اصغر من ذلك او اكل فله ما س قطع
الكن الحنة حنة لا اقلها الصبر اذا كانت حشفة ظاهرة ولا يمكن ان يجلد
ذكر ينطو له بتدبير وحشفة ظاهرة بحيث لو راى انسا يظنه محتالا
يشتر عليه وترك ولو غم على الكفر بعد سنة يكفر في الحال ك سحر اليد والمكين
بالحنى ووضع الحنن تحت القصعة والملمحة وانتظار له ام له حنن الحنن
طعام حار ونعمه ونعمه وله عطا باسم النبي وز والمراحة **كتاب**
الفرايض الفرض التقديس وقيل له نصيبا للمولى فرايض له بها تقدير له معارها
ثم قيل للعلم بحساب الميراث علم الفرائض وللعالمة فرضي ثم تعلم منه وب اليه
وله كاه فرض كفاية للاخبار بالولد فنه منها الفرائض نصف العلم وانه اول علم
ينسى وينسى من قلوب هذه الامم وانما هي نصف العلم اعتبارا لالحال الجوع والممان
او لسبب الملك والمتعلق بالحق ك حقوق لربعة مرتبة فسد من تركه الميراث
وتكفيت اعتبارا لالحال الحيوة من غير تدبير وله تقيت لقولهم تعا والذين اذ انفقوا
ما سرفوا ولم تقروا بتم انقضاء دينهم من جميع ما في من ناله من حوائج وحاجته مقدمة ثم بتقدير
وصيته من ثلث ما في من الذي بعد التبرع والمكفين وقضا الدين بالنص ثم يتيم
البات من الماله بين ورثته وهم ثلثة ثلثة اصناف اصحاب الفرائض والعصبات وورثته
فيل ابدى الفرض بالحديث وهو قوله عليه السلام الحق الفرائض باهلها فما ابقت
فلا ول رجل ذكر ثم بالعصبة النسبية بالعصبة السببية وهو حولى العتاقة ثم عصبة
حولى العتاقة ثم المهر على ذوال الفروض النسبية بتدريجهم ثم ذوى الراحام ثم مولى
المولاة ثم المهر بالانساب على الغنى بحيث لم يثبت نسب ياقر من ذلك الغنى
لزامات المفروض على اقر له كما لو اقر له او اخف ثم المولى بجميع الماله ثم بين
الماله اما ذوال الفرض اى ذوال سهم المقدرة فاصناف له ب وله السدس
مع له بن او ابن له بن وله سفل والفرض والتعصيب مع البنت او بنت له بن
وله سفل والتعصيب المحض عند عدم الولد وولد له بن وله سفل لقولهم تعا وله بن
لكل واحد منهما السدس ما تروا له كاه ولد فهو نص على انه ذوق من الولد وفرضه السدس
له الولد مطلق على له بن والبنت فاه كاه الولد ابنا فله ب فرضه وهو السدس
والباقي لله بن لقولهم الفرائض باهلها فما ابقت فلا ول رجل ذكر
واول رجل من العصبات له بن وله كاه الولد بنتا فله ب سدس والبنت
النصف والباقي لله بن او ولد ذكر من العصبات عند عدم له بن

هذا هو الفرض التقديس
وهو الذي لا يرد
في الفرائض
وهو الذي لا يرد
في الفرائض
وهو الذي لا يرد
في الفرائض

هذا هو الفرض التقديس
وهو الذي لا يرد
في الفرائض
وهو الذي لا يرد
في الفرائض

له بن والحالة الثالثة تبت بعونه ب كاه يكتسب
صدر الكلام او جب الله ثم تخصيص له بالليل دليل على انه يستحق
البات فهو نص على انه عصبة جاله عدم الولد والجد التصحر وهو الذي
له يدخل في نسبه المالميت ام كاب له ب واب له ب فاه دخل في نسبه
المالميت ام كاب له ب او كاب اب له ب او كاب اب له ب فاه دخل في نسبه
فاه دخل في نسبه المالميت ام كاب له ب عند عدم له ب فاه دخل في نسبه
باتع وجب له ب لما ياتي بعد له ب شاء الله تعا وهو يجب جميع له بن وله بن
عند اب حنن وضع وعلمه الفتوى وعند اب يوسف ومحمد والشافعي
وما كان للجد فضل له بن من بنى له عباة والعلة اما المقاسمة وهو ان يجعل
الجد كاحد له بن في القسمة وبنا العلة ب دخل في القسمة فاذا اخذ
الجد نصيبه كخون بنى شي واما ثلث كل الماله بانه اقر له كاه او اقر
له ب وام فالماله بينهما نصفاه والمقاسمة خير من الثلث ولو ترك جد
واخوين فالثلث هنا والمقاسمة سواء ولو ترك جد او ثلثة اخوة فالثلث
هنا خير من المقاسمة له بالمقاسمة يحصل له الربع ولو ترك جد او اخوة
اوله ب فالماله بينهما للذكر مثل حظ الانثى وله كاه مع الجد وله بن
فالمجد فضل له بن بطله بعد فرض ذى السهم اما المقاسمة كزوج وجد
واخ للزوج والنصف والباقي بين له ب والجد نصفه فيحصل للجد ربع
الماله وثلث البات بكونه سدس جميع الماله واما ثلث ما بنى كجد وجد
واخوين ولم يترك له ب وام اوله ب للجد السدس وللجد ثلث ما بنى
له بن خير لم يضرب مخرج الثلث في ستة قيل ثمانية عشر للجد سدسها
ثلاثة عشر خة عشر ثلثها للجد في عشرة لربعة لكل اخ وللخت سهاة
واما سدس جميع الماله كزوج وجد وبنت وام واخيت اصل المسئلة
من اثنى عشر وعول الى ثلثة عشر للزوج والربع والبنت والنصف
ولله السدس وللجد السدس وله بن للخت وله ولها السدس مع
الولد او ولد له بن وله سفل واخوين او اخيت من اى جهة كانوا ثلث لكل
عند عدم هوله المذكورين لقولهم تعا وله بن وله ولها السدس ما تروا
له كاه له ولد فاه ب كاه له ولد وورثه ابواه فله ثلث فاه كاه له اخوة فله ثلث
السدس وثلث ما بنى بعد فرض اصل الزوجين وذلك في موضعين زوج
وابواه او زوجة وابواه فاه لله ثلث ما بنى بعد نصيب الزوج او الزوجة
والباقي لله ب عند المحرم له بن رجاء نصيب له ب على له ب فاه دخل في
اله حان وله كاه عكا له ب جد فله ثلث جميع الماله له عند ابى يوسف

هذا هو الفرض التقديس
وهو الذي لا يرد
في الفرائض
وهو الذي لا يرد
في الفرائض

هذا هو الفرض التقديس
وهو الذي لا يرد
في الفرائض
وهو الذي لا يرد
في الفرائض

له فمعدن ابى يوسف المال كله لبيت له ب...
 لبيت له ب... والمال كله لبيت له ب...
 ثلث اخوة متفرقين والحقكم في النصف الذي انا فيه الفرو واحد
 منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتاقي في جميع الاحوال وان
 حتى قرابتهم متحد لا باء كان الكل من جنس واحد فانه قولي اولى بالاجماع
 من كان له ب... وام اولى من كان له ب... ومن كان له ب... اولى من كان له ب...
 كانوا اوانا انا ولم كانوا اذ كورا وانانا واستنوت قرابتهم فلذلك نزل
 حظ له ثلثين كع وعمة كلهما له ب... وام اولى من كان له ب... وام وعمة
 له ب... حتى قرابتهم مختلفا كع له ب... وام وعمة له ب... وام وعمة
 له ب... فالثلثان لقراءة له ب... وهو نصيب له ب... والثلث لقراءة له ب... وهو نصيب
 له ب... وكذا في اولا صرح اولا ب... باليمين اقرهم الى البيت من اتي جهة كان ولم استنوت
 في القرب وكان حتى قرابتهم متحد من كانت له قوة القراءة اولى بالاجماع
 ولم استنوت في القرب والقراءة وحتى قرابتهم متحد فاولا كعصبة اولى ب...
 العمة وابن العمة كلهما له ب... وام اولى من كان له ب... لبيت له ب... ولم كان
 احدهما له ب... ولم وله حظ له ب... فاما المال كله لم له قوة القراءة ب... ب...
 عمات عمة له ب... وام وعمة له ب... وعمة له ب... وعمة له ب...
 وام وخالة له ب... وخالة له ب... فثلثا المال للعامة... كل للعمة لاب وام
 لقوة القراءة وثلث المال للحالات كل للمال لاب وام لقوة القراءة خالة لاب
 وام وخال لاب وام وخال لاب وعمة لاب وام وعمة لاب وعمة لام فثلثا وام
 المال للعمة التي لاب وام لقوة القراءة وثلثه بين الحال والمال لاب وام عمة
 للذكر من حظ له ثلثين ونحوه من تسعة بنت الحال لاب وام وبنت
 العمة له ب... فثلثا لبيت العمة والثلث لبيت الحال بنت خالة
 وابن العمة لاب وام فاللصاة لابن العمة والثلث لبيت الحال بنت خالة
 له ب... وام وبنت عم لام فالثلثان لبيت العمة له ب... والثلث لبيت الحال
 بنت عم له ب... وام وبنت عم لاب وام فالمال كله لبيت العمة لانها ولد
 العصبة بنت عم لاب وبنت عم لاب وام فالمال كله لبيت العمة لاب
 وام لقوة القراءة بنت خالة له ب... وام وبنت حال له ب... فالمال كله لبيت
 الحال لقوة القراءة والفروض في كتاب... اسنوت ستة نصف
 ربع من هذا جنس ثلثان ثلث سدس هذا جنس لعم على التضعيف
 والنصف لاي النصف ضعف الربع والربع ضعف النصف والثلثان

كان

المال

المذكورة



من النصف والسدس نصف الثلث والثلث نصف الثلثين وخارج
 هذه الفروض اثنان لا... لربعة ثمانية ستة ثمانية اى للربع والثلث
 والثلثين وهذا عند عدم اختلاط الجنس بانه كان في المسئلة نصف
 او نصف وام في فاصلها من اثنين ولم كان فيها ثلث او ثلث وام في اثنان
 وام في اثنان وثلث من ثلثة ولم كان فيها ربع او ربع وام في اربعة ونصف
 وام في اربعة وثلث وام في ثلثة ولم كان فيها سدس وام في اربعة
 نصف وام في اربعة سدس وثلث وام في اربعة سدس وثلث ونصف وام في
 ستة كزوج وام واخرين له ب... وفي الحادة وقال الثاني وما لكان في
 ولذا سميت شمس كوكبا وكذا لو كان سبعة ونصف او ثلثا ونصف ولم كان
 فيها من وام في اربعة ونصف وام في ثمانية وام عند اختلاط فاه اختلط
 النصف بكل المال او ببعضه فهو من ستة ولم اختلط الربع بكل المال
 او ببعضه فهو من اثني عشر ولم اختلط النصف بكل المال او ببعضه فهو من اربعة
 وعشرين ولم يما يستقيم اختلاط النصف بكل المال على مذهب ابن جحر
 رضي الله عنه المحرف بحسب التقصاة بياضه في امرأة وام واخنتين لار
 وام واخنتين له ب... وابن محرف في فضلنا المسئلة من اثني عشر وتقول المربعة
 عشر وعند اربعة وعشرين وتقول الماحد وثلثة بين له ب... المحرف بحسب
 المرأة من الربع الى النصف وتقول بزيادة فالسنة تقول المربعة كزوج و
 اخنتين له ب... وام والا ثمانية كزوج واخنتين لاب وام واخ
 واخنتين له ب... وام واخرين له ب... والى عشرة كزوج واخنتين له ب... وام واخنتين
 له ب... وام وفي الشرحية لانهما وقعت في زمانه فهذا المحرف يقول وبراو
 واثنان عشر تقول الى ثلثة عشر كزوج واخنتين له ب... وام واخ
 الى خمسة عشر كزوج وابنتين وابوين الا سبعة عشر كزوج واخنتين لاب
 وام واخرين لام وام فهذا المحرف يقول وترا لا شفا وكربعة وعشرين تقول
 الى سبعة وعشرين قوله واحدا كاهرا وبنتين وابوين وفي المنبئية له ب... علما
 رضي الله عنه سئل على المنبئية عنها فقال انقلب ثمنها تسعا وله ب...
 على هذا له عند ابن جحر فاه عند يقول الماحد وثلثة بين كما بينا انما
 في سلة المحرفين فالاصل في مجموع المخارج سبعة لربعة عنها له ب...
 اثنان ثلثة لربعة ثمانية باله ستة او ثلثة تقول ستة اثنان لربعة وعشرين
 باله ستة ايضا واحتاج في تصحيح المبادئ الى سبعة اصول ثلثة بين
 التسهام والردوس وفيه استقامة والموافقة والمساكن فانها لم انقسمت

لاب وام واخوين

من

سنة

عليهم بله كس فله محتاج الى التقرب كابو وينتبه اصل المسئلة من كنهه و
على الكل ولم انكسر على طائفة واحدة وبينهم ورورهم موافقة فاضرب
وفق عدده دور من انكسر عليهم السهام في اصل المسئلة كابون وعشرين
اصل المسئلة من ستة ونص من ثلثه بين وعولها لم كانت عايلة كزوج وابوين
وست سات اصلها من اثني عشر وعول الاخوة عشر ونص من خمسة ولربعين
ولم يكن بينهم ورورهم موافقة فاضرب كل عدده دور من انكسر
عليهم السهام في اصل المسئلة كزوج وخمس اخوات له ب اصلها من ستة وعول
الى سبعة ونص من خمسة وثلثه بين ولربعة بين الدورس والروس وبني العمالة
والداخل والتواق والتباين وذلك عند تعذر الكسرة بانه كنع الكسرة
على طائفتين او اكثر فانه تمسك اعداء الدورس الموقوفة اي كنع كل واحد منها ساد
لله فاضرب اعداء عدده في اصل المسئلة كست سات وثلث حدات وثلثه
اعام اصلها من ستة ونص من ثمانية عشر ولم تدخل بعض له عدده في البعض باخ
يعد اقلها ما لم يكن اي يغنيه فاضرب الكثر له عدده في اصل المسئلة كزوجات
وبلث حدات واثني عشر على اصلها من اثني عشر ونص من مائة ولربعة ولربعين
ولم يوافق بعض له عدده بعضا بانه لا يعد اقلها الا كثر ولكن بعد ذلك
عدده ثالث كالمائة مع العشرين يعد هذه لربعة فاضرب وفق احد له عدده
في جميع السبعة ثم ما بلغ في وفق الثالث ثم وافق المبلغ الثالث ولا فالمبلغ
في الثالث ثم في الرابع كذا في المبلغ في اصل المسئلة كارب زوجات
وثاني عشرة بنتا وخمس عشر حدة وستة اعام اصلها من ثمانية وعشرين
للزوجات الممثلة له ولم يستقم عليهم وله موافقة بين العددين فاخذ
عدده دور من لربعة وثلثا من ستة عشر ولم يستقم عليهم
ولكن بين العددين موافقة بالنصف فاخذ نصف عدده دور من ستة
ولحدات السدس لربعة ولم يستقم عليهم وله موافقة بين العددين فاخذ
جميع عدده دور من خمسة عشر وثلثه عام الى ما في سهم ولم يستقم عليهم وله موافقة
بينه وبين الستة فاخذنا جميع عدده دور من ستة فحصل مائة لربعة ستة ستة
خمس عشر فطلبنا الوفاق بين لربعة وستة فوجدنا بينهما موافقة بالنصف
فنضرب نصف احدهما في جميع له خرب سلخ اثني عشر في طلبنا الوفاق
بينه وبين الستة فوجدنا بينهما موافقة بالثلث فنضرب ثلث احدهما في
جميع له خرب لربعة ستة وثلثه بين في طلبنا الوفاق بينه وبين خمسة عشر فوجدنا
بينهما موافقة بالثلث فنضرب ثلث احدهما في جميع له خرب لربعة ستة وثمانية وعشرين
وخمسة عشر في اصل المسئلة كارب لربعة وعشرين بلغة لربعة له ف وثلثا من عشرين



من سهم صوب السهم ثم ما بلغ في جميع الدراية ثم المبلغ في جميع السبعة ثم ما بلغ
في الثالث ثم ما بلغ في جميع الدراية ثم المبلغ في جميع السبعة ثم ما بلغ
ات وعشرين سات وسبعة اعام اصلها من لربعة وعشرين للمرايين ثلثة دور
يستقيم عليهم وله موافقة فاخذنا عدده دورهما اثني وثلثا من الستة
عشر وله يستقيم عليهم وبين العددين موافقة بالنصف فاخذنا نصف
عدده دور من خمسة ولحدات السدس لربعة ولم يستقم عليهم وبين العددين
موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدده دور من ثلثة وثلثه عام الى ما في سهم
يستقيم عليهم وله موافقة بين الواحد والسبعة فاخذنا عدده دورهم سبعة
فحصل مائة لربعة ستة وثلثه بين لربعة وثلثه عام الى ما في سهم
في المبلغ في خمسة وثلثه بين السبعة في المبلغ وهو مائة وثلثه
في اصل المسئلة وذلك لربعة وعشرين فبلغ خمسة له ف ولربعين وثلثه
نص المسئلة ولوتر كزوجات وتسع حدات وخمس اخوات له ب اصلها
من ستة وعول المائتين ونص من ثمانية وستين للزوجات مائة وخمس وثلثه
ولكل حدة خمسة ولكل واحدة من اخوات سبعة وثلثه فنع وطرق معنى الموافقة
وبسبب بين المقدرين المختلفين لم تنقص له كثر بمقدار له فبلغ الحائرين
من راحة يتفقا في دابة فاه التفقا واهدله وفق وله انفق في عدده فما
متوافقة في سبين بالنصف وفي الثلثة بالثلث هكذا الى العشرة
وفيما ور الممثلة بتوافقه بخاخ ذلك العدده اي في احد عشر بخاخ احد
عشر وفي خمسة عشر بخاخ خمسة عشر فاعتب هذا وما فضل عن فرض ذوي
الفروض وله يستحق له دور على ذوي بقدر حقوقهم له على الزوجين عندنا الفروض
وهو قول عامة الصابة وقال زيد الفاضل لبيت المال
وله دور عليهم وفي قال مالك والشافعية لها دور السهام بتقريب الشرع فتع المزايا
والنقصا ولنا في استحقاق عامة المسلمين باله سلم واصحاب الفرائض
سار كونه في اله سلم وترجوا بالفراة فيصرف اليهم وقبل مسلة الله مبنية
على مسلة ذوي اله رحام لها دور باعتبار الرحم حتى له دور على الزوجين اعداه
الرحم ولما قدم ذوي اله رحام عندنا على بيت المال فكذلك اصحاب الفروض في الفاضل
عن فروضهم مقدمون على بيت المال وعند مالك والشافعية لها اله سلم يستحق
ذوي اله رحام سها ومصبت المال بيت المال فكذلك الفاضل عن فرض ذوي الفروض
مصبت بيت المال وسأيل الله لربعة اقسام احدها ان كنع جنس واحد
جمع له عليه عند عدم من له دور عليه فالسبعة دورهم كسنتين او اثنتين

فاجعل المسألة من اثنين وثلاثة
وهو عليه عند عدم من له به عليه فالمسألة من سبعة
كذلك واختلاف له اصل المسألة من ستة وتكون
ثلاثة لو كان ثلث وسدس كحد واثنين لأم اصل من ستة ويصير ثلاثة للحد
سهم وللحد اثنين سبعة ومن أربعة لو كان نصف وسدس كحد وثلث
ابن ومن خمسة لو كان ثلثا وسدس كحد وثلثا ومن خمسة لو كان ثلثا
مع له ولخ له به عليه فادفع فرض من له به عليه من اقل خارج ثم اقسم الباقي
على رؤس من له به عليه فانه استقام فله حاجة الى الضرب كزوج وثلاثة بنا
فاقل محرم فرض من له به عليه لربعة فاعط للزوج ربعا سها في ثلث
لستقيم على عدد رؤس البنات فصير المسألة من لربعة وآم استقام
ووافق رؤسهم الباقي فاضرب وفق رؤسهم في محرم فرض من له به عليه
عليه فالمبلغ تصير المسألة كزوج وست بنات فاقل محرم فرض من له به عليه
لربعة اعط للزوج ربعا سها في ثلثة ولم يستقيم على عدد رؤس البنات
ولكن بينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد رؤسهم وهو اساخ في
محرم من له به عليه وهو لربعة قبل ثمانية فنها تصير المسألة كاه للزوج محرم
فرض من له به عليه سهم فاضرب في المضروب اثنين فصار اثنين في ثلثة
بلاه اضربها في المضروب فصار ستة فهو نصيب البنات لكل بنت سهم
لم ولم توجد بين الباقي من محرم فرض من له به عليه وبين رؤس من له به عليه موافقة
فاضرب كل عدد رؤسهم في محرم فرض من له به عليه فالمبلغ تصير المسألة
كزوج وخمس بنات اعط فرض من له به عليه من اقل محرم وهو لربعة ربعا
سها في ثلثة ولم يستقيم عليهن ولا موافقة سها فاضرب كل عدد رؤسهن
وهو خمسة في محرم فرض من له به عليه ببلغ عشرين فنها تصير المسألة كاه للزوج
سهم فاضرب في المضروب ببلغ خمسة في الباقي بلاه اضربها في المضروب
ببلغ خمسة عشر فاقسم عليهن لكل بنت ثلثة ورابعها الخ كمنع
الباقي من له به عليه اي يكتفي في المسألة جنسها او اكر من له به عليهم ومعهم من له
به عليه ايضا فاقسم باقى من محرم فرض من له به عليه على حصة من له به عليه فانه
استقام فيها كزوج ولربع جدات وست اخوات له محرم فرض من له به عليه
له به عليه لربعة اعط للزوج ربعا سها في ثلثة وسبعة من له به عليه من له به عليه
له للحد السدس وللخوات له الثلث اصل المسألة من ستة سها
واحد وثلثا لانه فبلغ الكل ثلثة فعلم ان المسألة من له به عليه من له به عليه
منه الباقي محرم فرض من له به عليه يستقيم على هذه المسألة فصار للجدات وسها

منه
وهو عليه

بها من باء ونقصاؤه وان لم يمسح
عليه فاضرب سها في محرم فرض من له به عليه فالمسألة من سبعة
فروض الفرقين ثم اضرب سها في محرم فرض من له به عليه في مسلة من له به عليه وسها في
به عليه فيما في من محرم فرض من له به عليه فاحصل فهو نصيب كل واحد من
الفرقين كاربوع زوجات وتسع بنات وست جدات اعط فرض
من له به عليه من اقل خارج وهو ثمانية ثلثا واحد في سبعة وجلة من له به عليه
عليه من خمسة لاه الفرضين لساة وسدس فيبلغ الكل خمسة في الباقي من محرم
فرض الزوجات وهو سبعة لا يستقيم على خمسة ولا موافقة بينهما فاضرب
لحمة في الثمانية محرم الزوجات سلخ لربعين فهو محرم فرض الفرقين
ثم اضرب سهم من له به عليه في مسلة من له به عليه وهي خمسة لاه المضروب مسلة
من له به عليه سلخ خمسة وهي نصيب الزوجات من له به عليه وسها من له به عليه
فيما في من محرم فرض من له به عليه فليكن الباقي من له به عليه لربعة فاضربها في
الباقي من محرم فرض من له به عليه ببلغ سبعة في لاه انكسر على البعض فخط المسألة
سها فاضرب في السبعة ببلغ سبعة في لاه انكسر على البعض فخط المسألة
بالصواب المذكورة كما في هذه المسألة فللزوجات خمسة من له به عليه وربعين و
هن لربع والخمسة لا تستقيم على لربعة ولا موافقة بينهما فخذ جميع عدد
رؤسهن لربعة وللبنات ثمانية وعشرين وهن تسع ولا تستقيم الثمانية
والعشرين على تسعة ولا موافقة بينهما فخذ جميع عدد رؤسهن تسعة
والجدات سبعة وهن ست ولا تستقيم السبعة على التسعة ولا موافقة
بينهما فخذ عدد رؤسهن ستة فصار حقا لربعة ستة تسعة وبين لربعة
والسنة موافقة نصيقتهم فاضرب نصف ادمها في جميع لاه خربلخ اثني عشر
وبين اثني عشر وتسعة موافقة ثلثية فاضرب ثلث ادمها في جميع لاه خربلخ اثني عشر
سنة وبله بين فهو المضروب فاضرب في لربعين وهو محرم فرض
الفرقين سلخ النوا لربعة ولربعين فنها تصير المسألة للزوجات مائة
وثلثا لكل واحدة خمسة ولربعين وللجدات مائتان واثنان وخمسة لكل
واحدة مائة ولربعين وللبنات الف وثمانية لكل واحدة مائة واثنان وعشرون
باعت بعض الورثة قبل قسمة التركة فصح مسلة الميت له ول على ورثته
واعط سها لكل ول من المصحح ثم صح مسلة الميت التي على ورثته
انظر بين ما في الميت التي من المصحح له ولك وبين نصيب
الميت التي ثلثة احوال فاح استقام ما في الميت التي من المصحح لاول



على تصحيح الميت الماتة فله اجران الضرب ويصح لمسلكتها من تصحيح الميت
 له ولو لم يستقم ما في يد الميت الماتة على الاله هو المات فانظر ان كان بينهما
 موافقة فاضرب وفق تصحيح الميت المات في كل حرج الميت له ولو
 وان كان بينهما جباية فاضرب كل التصحيح المات في التصحيح له ولو فالمبلغ
 تصحيح المسلمين وان مات ثالث او رابع فاجعل المبلغ مقام التصحيح له ول
 واجعل تصحيح الميت المات مقام تصحيح الميت المات في العمل الرابع
 والخامس كذلك الى غير النهاية وسهام ورثة الميت له ول تضرب في المضروب
 اي في التصحيح المات اذا كان بين ما يترك الميت المات وبين تصحيحه ما بين
 او في وفقه لفران كان بينهما موافقة وسهام ورثة الميت المات تضرب في كل
 يد من التصحيح له ولو عند المبانيه او في وفقه عند الموافقة من الزوج
 وست وام فممن المسئلة له في ثلثي سهم من اثني عشر ولا يحق له يخرج فرضه
 له في ربعه اعطينا للزوج الربع في ثلثه ومسئلة البنات والامم في ربعه للام
 السكيس والبنات النصف والامم في النصف من ثلثي الزوج له لتستقيم
 على الربع وله موافقة بينهما فاضرب كل مسئلة البنات والامم في ربعه فيخرج
 فرض الزوج وذلك لربعه يبلغ ستة عشر للزوج لربعه والبنات لربعه
 ولله ثلثة فكلن في يد الزوج لربعه فان مات الزوج قبل الستة
 عن امرأة وابوين فبنة ورثة الزوج من لربعه للمرأة الربع ولله ثلث
 ما بقي سهم ولله اب الماتة سهام وما في يد الزوج وهو لربعه يستقيم على مسئلة
 ورثة فكلتا المسلتين تصحان من ستة عشر لبيت الميت له ولو تسعة وهم
 الميت له ول ثلثة وله امرأة الميت الثاني سهم وله الميت الثاني سهم وله الميت الثاني
 سهام فان ماتت البنات عن ابنتين وبنات وجدته وهي ام الميت له ول
 ويصح مسئلة البنات من لربعه السكيس سهم ولكل ابن سهام والبنات سهم
 وما في يدها وهي تسعة لا تستقيم على الستة ولكن بينهما موافقة ثلثية فاضرب
 ثلث الستة وهو اثنا في ستة عشر يبلغ اثني اثنين وثلثة بين فمما تصح المسائل
 الثلثة فن كان له سهام من ستة عشر فمما مضروبة في وفق ما في يد البنات وهو ثلثة فلم
 اساه ومن كان له سهام من ستة عشر فمما مضروبة في وفق ما في يد البنات وهو ثلثة فلم
 الميت له ولو ثلثة من ستة عشر فاضرب في اثنين نصيب سهم في لها وله ام الميت
 السهم فاضرب في اثنين كمن سهمين فمما لها وله الميت الثاني سهمان فاضربها
 في اثنين يبلغ لربعه في ام الميت الثاني سهم فاضرب في اثنين كمن سهمين فمما لها
 ولكل واحد من ابني الميت المات من الستة سهام فاضربها في ثلثة يبلغ ستة في
 له ولبنات الميت المات سهم فاضرب في ثلثة كمن ثلثة في لها والحكمة الميت

مستة

الماتة رمى ام الميت
 ستة فصار لها تسعة
 الميت المات سهامه ولكل
 من ابني الميت المات ستة ولبنات الميت المات
 له ولحدة الميت المات تسعة فان ماتت الحرة عن زوج واخوين و
 يدها تسعة وتصحيح سهمها لربعه ولا يستقيم التسعة على لربعه ولا موافقة
 بينهما فاضرب لربعه في اثنين وثلثة بين فصار مائة وثمانية وعشرين من خروج
 المسائل فن كان له شيء من ابنتين والامم فاضرب في لربعه وهي مائة
 من كانه شيء من لربعه فاضرب في التسعة وهي ما في يد الحرة فله سهم الميت المات
 ابنتين وثلثة بين سهام فاضربها في لربعه فصار ثمانية فمما لها وله الميت
 الميت لربعه فاضربها في لربعه فصار ستة عشر في ام الميت المات ستة فاضربها
 في لربعه فصار ثمانية في لها ولكل واحد من ابني الميت المات ستة فاضربها
 في لربعه فبلغ ابني عشر فمما لها ولزوج الميت المات سهمان في لربعه فاضربها
 في التسعة فصار ثمانية عشر في ام ولكل واحد من ابني الميت المات سهم فاضرب
 في التسعة فصار تسعة في ام ولكل
 من التصحيح فاضرب ما كان لكل فرد من اصل المسئلة فمما مضروبة في اصل المسئلة
 اي الذي سميته المضروب فاحصل من نصيب كل فرد كما في المسئلة المتباينة
 المذكورة فمما تقدم كانه للمرايين من اصل المسئلة ثلثة اسهم فاضربها في المضروب
 وهي مائة وثمانية عشر فمما مضروبة في ثلثة ثمانية وعشرين في لربعه في لربعه
 فاضربها في المضروب وذلك مائة وثمانية وعشرين فمما مضروبة في ثلثة ثمانية وعشرين
 وكانه لاهام سهم فاضرب في المضروب وذلك مائة وثمانية وعشرين فمما مضروبة في ثلثة ثمانية وعشرين
 في لهم ولكل ام تعرف نصيب كل واحد من اهل الزوج كمن فاضربها في المضروب
 سهام كل فرد من اصل المسئلة الماعده وسهم حفر دام تعطي بمثل ذلك لنفسه
 من المضروب لكل واحد من اهل الزوجين كما في هذه المسئلة فاضربها في المضروب
 وهي ثلثة لهما فكانت النسبة مثله ونصفا فاعط لكل واحد منها مثل المضروب
 ومثل نصفه وذلك ثلثا وثلثة عشر ثم انصب سهام البنات وهي ثلثة عشر
 على رؤسهن وذلك عشرة فيكون مثلهما ومثل ثلثة اخماسها فاعط لكل بنت
 مثل المضروب ومثل ثلثة اخماسه وذلك ثلثا وثلثة عشر ثم انصب
 سهام الحداث وهي لربعه الماعده رؤسهن وذلك ثلثة عشر فيكون مثلهما
 فاعط لكل حدة مثل ثلثي المضروب وذلك مائة واربعة عشر ثم انصب سهام الامهات
 الى اهل رؤسهن وذلك سبعة فيكون مثلهما فاعط لكل غم سبع المضروب

ثلثة ثمانية وعشرين
 وستين في
 وكان لجدات
 فاضربها في المضروب
 وفكر جارية خمسة

فأرسله يدرك اليعنة بالنظر له ولست بحجر المصنوع مع توترو الخطر واضطراب
 الفكر من غير مغشوة وإخلاقه لم تكن من له يعلم أنه باب له الماني ولم يله يظن
 وربما يحكم صاحب هذه الحما على الخط الكتاب بالخلق له مني أشبه عليه وعلى
 معناه بالاختلاف لم يله منهم مخواه وكان غاييب قوله صيحا وأفتت من الطبع للشيعة
 ولتختم الكتاب بالديعة المأقودا اللهم رب السموات السبع وما أظلت
 ورب الأرض وما أقلت ورب الشياطين وما أضلت لي جارا من خلقك
 كلهم جميعا لي يفرط على أمم منهم أولي يثنى على جارك وجل شاك وله العفك
 له الم له انت وقد وقع الفراخ

من كتابه سوار
 لوصف الخميني له عشر
 من شهر رمضان
 سنة ثمانين
 في جماد



قال الذي عليه السلام
 الناس كلهم موتى إلا العالمون في العلم من
 إلا العالمون والعالمون كلهم موتى إلا المخلصون
 والمخلصون على خطي عظيم
 صدق رسول الله

الأصل أن الحمل من قبل الوتره إذا كان موجوبا وقت موت المورث وخرج حيا وأما يعرف
 كونه موجوبا وقت موت المورث إذا ولدت لأب من ستة أشهر من وقت الموت أن كان النكاح
 قائما وإن كانت أم المورث وقت الموت فإنها إذا ولدت لأب من ستة أشهر من وقت الموت
 وقت الموت وعلام حروص حيا أن تستل وسواء يبيع منه صوت أو عظام أو كذا إذا
 تحركت من أعضائه وأما كان كذا لاه الأورام خلافة وإذا ما تحقق بالموجوب لا بالمعروف
 في فراص الفهم

هذا هو الحق

Süleymaniye Kütüphanesi
 Kısım 44 CA ZADE
 HUSEYİN PAŞA
 Yenisı
 Eski Kısım No 204

وهم من شيتته وهم على ضربين منهم من يشرك معه غيره فلو لا
 إذا قالوا لا اله الا الله كان فكر اسلاما وتذكر ان قالوا الشهادان
 محمد رسول الله وفكر له لم يفتنوا في و منهم من كل واحد من
 السهارة من قالوا لها ولست على اسما لم على كذا عليه وعلى
 هذا إذا قالوا حدسك ان يحزن مسكون والفرس الباطل عن
 ثبتت النار كسحا له وتعالى ولا يشرك معه غيره بل يقولون بالتوحيد
 ولكنه يحكي بالرسالة فانه لا يكون حيا بقوله لا اله الا الله لا لم
 بعد على كان عليه فان قال اسما ان محمدا رسول الله كان مبيحا
 وفرقه من اسما الكتاب يقولون ان محمدا رسول الله الى العرب دون
 بني اسرائيل فحده العرفة لا يكون احدهم حيا باثبات السهارة من
 حتى هو ربي كما عليه فيجبر التبرك عما يعقود من الاعراف
 ما حارب محمدا صلى الله عليه وسلم ولنه حن وتوفاه واحدا منهم
 انه مبيحا او مؤمن لم يكن ذلك حيا لا لم يقولون ان الانسان
 والاسلام ما هو عليه والذكر روي رسول الله عليه السلام ان قال
 امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قالوا نعم فقالوا
 حتى دناهم واموالهم لا تحرق لمولدي النبي كان بها عبدة
 الاوثان في القلوب ويكتنف في حلقهم بالشهاد ستره اعطاه
 المودر